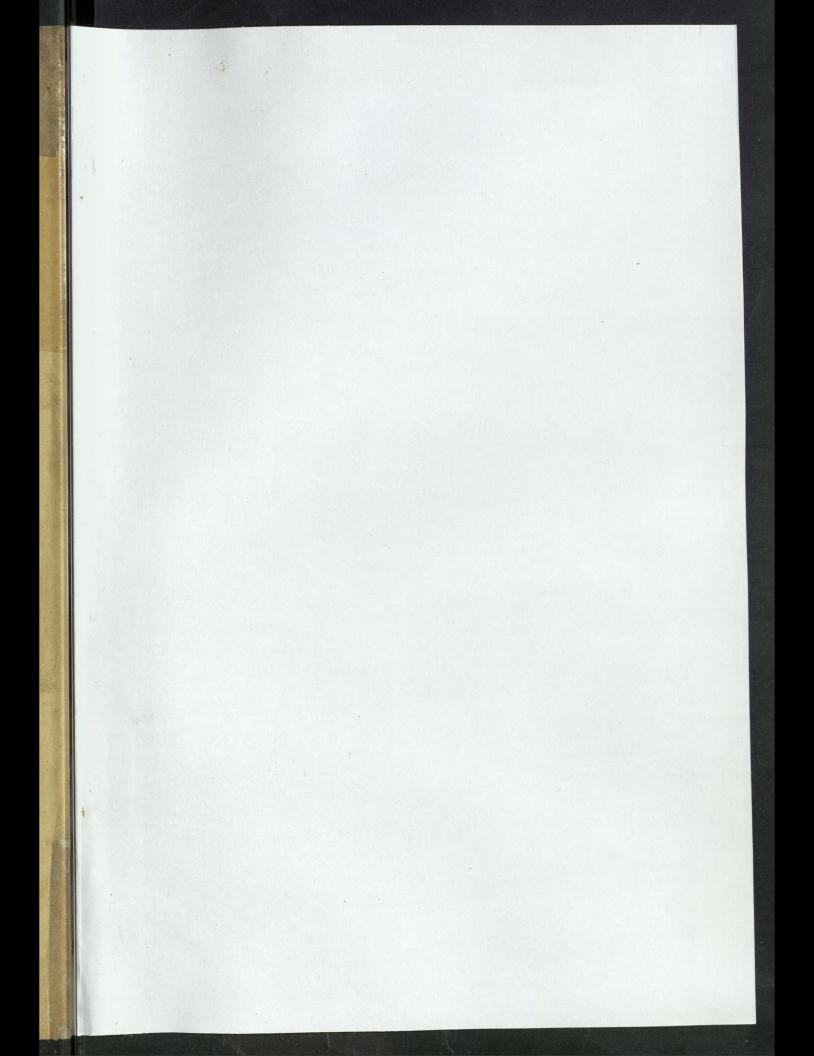


LA LABORE

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

INTERIOR OF THE PROPERTY OF THE

THE WALLE WALL



## ﴿ فَهُرَسَتُ شَرَحَى الْأَمَامِينَ الْحُطَابِ وَالْمُواقَ عَلَى مُخْتَصَرَ أَبِي الضَّيَاءُ ١١١ سيدى خليل وحمهم الله أجمين ﴾

عد مقة

٢ خطبةالشارح

سلسله الامام الحطاب في الفقه الى الامام مالك ثم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

٦ اسدالشارح الى بعض كتب المذهب المشهورة المعمدة

١ الكلام على السملة

١٢ شرحخطبة المختصر

١٨ الصلاة السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فرضان مرة في العمر

١٩ كراههافرادالصلاةعنالسلام وعكسه

٢٤ ترجة الامام مالك رضي الله عنه

٨٨ ولادة الامام مالك ووقاته رضي الله عنه

٣٠ تا ليف الامام مالك رضي الله عنه

حقيقة التقليدوا بهلا يجو زللعوام أن يتعلقوا عداهب الصحابة رضوان الله عليهم

م بجور تقليد الميت على الصعيم

٣٢ اصطلاح صاحب المختصر في كتابه

٥٥ تراجم الامام اللخمى والامام بن يونس والامام ابن رشدوالامام المازرى رجهم الله

ع اصطلاح أهل المنه ومنهم المصنف في المرادبالروايات والأقوال والاجماع والفقهاء والمدنيين والمصريين والعراقيين والمغاربة فحققه عانهمهم

ع فائدة في تفسيرا صطلاح العنبي وابن رشد في البيان

مع كتار الطهارة

٨٦ فصل الطاهر ميت مالادم له الح

١٣٠ فصل في ارالة لجاسة

١٧٩ فصل بذكرفه أحكام الوضوء

٢٦٧ فصل في آداب قضاء الحاجة

٠٩٠ فصل في نواقض الوضوء

٥٠٥ فصل يجب غسل ظاهر الجسدال

٣١٨ فصل رحص لرجل وامن أة وان مستعاضة مسع جورب الخ

ومع فصل في التمم

٣٦١ المسيء على الجبائر

٣٦٠ فصل في بيان حكم الحيض والنفاس

٧٧٧ (كتابالملاة)

ää 🔀

٨٧٨ اطلاق الصلاة والزكاة والصوم وغيرها في الشرع على معانها الشرعية حقيقة شرعيه الح

٣٧٩ وجوب الصلاة معلوم من الكتاب والسنة والاجاع الح

٠٨٠ الصلاة أفضل العبادات بعد الإعان بالله تعالى الح

٣٨١ باب الوقت المختار الخ

٢١٤ الأذانوالاقامة

٤٦٩ فصل شرط الصلاة طهارة حدث وخبث الخ

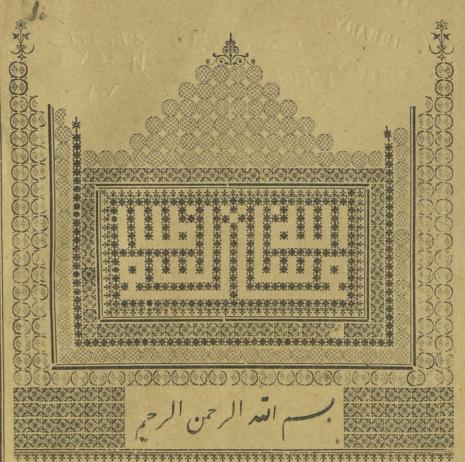
٧٩٧ فصل في ستر العورة

٥٠٧ فصل في استقبال البقلة

٥١٤ فصل فرائض الصلاة الح

(تنة)

349.297 ﴿ الجزء الأول من ﴾ (7,810 × 25 H 36m) مواهب الجليل لشرح مختصراً بي الضياء سيدي خليل تأليف امام المالكية في عصره ذي الاخلاق الصديقية . والأنفاس العلية . أبي عبد الله محمد بن للم محمد بن عبد الرحمن المغربي الاصل المكي المولد الرعيني المعروف بالحطاب المولود في ليلة الأحد ثاني عشر رمضان سنة ٢٠٠ المتوفى ثاني ربيع الثاني ﴿ سنة ٤٥٤ رحمهما الله. وأسكنهما بحبوحة رضاه . آمين ﴿ و بهامشه ﴾ التاجوالا كليل لمحتصر خليل أيضالعلم الاعلام. وقدوة الانام. أبي عبد اللهسيدى محمدبن بوسف بنأبي القاسم العبدرى الشهير بالمواق المتوفى في رجب سنة ١٩٧ ه رضي الله عنه وأرضاء آمين طبع هذاالكتاب على نفقة سلطان المغرب الاقصى جلالة أمير المؤمنين وحامى حوزة الدين فرع الشجرة النبوية وخلاصة السلالة الطاهرة العلوية سيدناومولانا يخابخ فللخط ابن السلطان مولاى الحسن ابن السلطان سيدى محمد خلد الله ملكه بتوكيل الحاج محمدبن العباس بن شقرون خديم المقام العالى بالله الآن بثغر طنجه ووكيل دولة المغرب الأقصى سابقا بمصرعلى يدنجله الحاج عبد السلام بن شقرون لا يجوز لأحدطب عفد بن الكتابين بدون اذن الملتزم وكل من يطبع يكون مكافا بابراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والافيكون مسؤلا عن التعويض قانونا ﴿ الطبعة الاولى سنة ١٣٢٨ - هـ ﴾ مطبع النعاذه بحاري فطقضر



﴿بسم الله الرحن الرحم﴾ بالله أستعين وهو حسبي ونعم الوكيل \* على

الجدللهرب العالمين \* الذي أنزل كتامه المبين \* على رسوله الصادق الأمين \* فشرح مه صدور عباده المتقين \* ونور به بصائر أولمائه العارفين \* فاستنبطو امنه الأحكام \* وميز وا به الحلال من الحرام \* و بينوا الشرائع للعالمين \* وأشهدأن لا إله إلاالله وحده لاشر مك له ولاظهر له ولا معين \* شهادةمو جبة للفوز بأعلى درجات المقين \* ودافعة لشبه المطلين وتمو بهات المعاندين \* وأشهدأن سيدنا محمداصلي الله عليه وسلم عبده و رسوله سيدالأولين والآخرين \* وخاتم الأنساء والمرسلين \* المبعوث لـكافة الخلائق أجعين \* القائل من يردالله به خيراً يفقهه في الدين \* صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطبين الطاهرين \* وأحدابه وتابعيهم باحسان الى يوم الدين ﴿ و بعد ﴾ فيرالعاوم وأفضلها وأقربها الى اللهوأ كملها علم الدين والشرائع ، المبين لما اشتملت عليه الأحكام الالهية من الأسرار والبدائع ، إذبه يعلم فساد العبادة وصحتها ، وبه يتبين حل الأشياء وحرمتها ومحتاح اليه جميع الانام \* ويستوى في الطلب به الخاص والعام \* فهو أولى ما أنفقت فيه نفائس الاعمار \* وصرفت اليه جو اهر الافكار \* واستعملت فيه الاسماع والابصار \* وقد أ كثرالعلماءرجهم الله في ذلك من المصنفات \* و وضعو افيه المطولات والمختصرات \* وكان من أجلّ المختصرات على مذهب الامام مالك \* مختصر الشيخ العلامة ولى الله تعالى خليل بن اسحاق الذي أوضح به المسالك \* اذهوكتاب صغر حجمه \* وكثر عامه \* وجع فأوعى \* وفاق أضرامه جنساونوعا واختص بتسينما به الفتوى وماهو الأرجح والاقوى للم تسمح قريحة عثاله \* ولم ينسج ناسج على منواله \* الأأنه لفرط الايجاز \* كاديعد من جلة الألغاز \* وقداعتني بحل عباراته \*وايضاح اشارته \* وتفكيك رموزه \* واستخراج خبات كنوزه \* وابراز فوائده \* وتفييد شوارده \* تلميذه العلامة الهام \*قاضى القضاة تاج الدين أبو البقاء بهرام \* أبن عبدالله ابن عبدالله ابن عبدالله وضرير حه الله فشرحه ثلاثة شروح \*صاربها غالبه في غاية البيان والوضوح \* واشتهر منها الاوسط غاية الاشتهار \* واشتغل الناس به في سائر الاقطار \* مع أن الشرح الاصغر أكثر تحقيقا \* وشرحه أيضامن تلامدة المصنف العلامة عبد

الحق بن على بن الحسن بن الفرات المصرى \* والشيخ العلامة جمال الدين عبد الله بن مقداد بن اساعيل الاقفهسي شارح الرسالة ويقال له الاقفاصي وسلكافي شرحهمامسلك الشيخ بهراموان كأن ابن الفرات أوسع من جهة النقل وشرحه أيضا ممن أخذعن الصنف الشيخ العلامة يوسف ابن خالد بن نعيم البساطى قريب البساطى المشهور ولم أقف على شرحه \* ثم شرحه أيضا العلامة المحقق شيخ شيوخنا قاضى القضاة شمس الدين محمد بن أحد بن عثمان بن نعيم على وزن عظيم ابن مقدم بكسر الدال المهملة المشددة البساطى شرحاأ كثرفيه من الأبحاث والمناقشة في عبارة المصنف \* وسالتُ مساك الشارح في غالب شرحه \* ثم شرحه جاعة من المتأخر بن وسلكو انحوا من ذلك وبقيت في الكتاب مواضع بحتاج الى التنبيه عليها \* وأماكن يتحير الطالب اللبيب لديها \* فتتبع الشيخ العلامة مفتى فاس وخطيها ومقرئها أبوعبد الله محمد بن أحد بن على بن غازى العثماني نسبة الى قبيلة يقال لهابنو عثمان المكناسي رجه الله من ذلك أما كن كثيرة \*وفكائمواضع من تراكسه العسيرة \* فأوضعها غاية الادضاح \* وأفصح عن معانها كل الافصاح \* و بقيت فيه مواضع الى الآن مغلقه \* ومسائل كثيرة مطلقه \* وكنت في حال القراءة والمطالعة جعت من ذلك مواضع عديده \*مع فر وعمناسبات وتتات مفيده \* فحصل منها جلة مستكثر ه \*في أو راق مفرقة منتشره \* جعلتهالنفسي تذكرة فأردت جع تلك المواضع على انفرادها \* تُح إني رأيت انه لا تكمل الفائدة بذلك الااذاضم الى الشرح وحاشية الشيخ ابن غازى وقد لايتأتى للشخص جع ذلك ثم أردت جع تلك المواضع من كلام الشيخ ابن غازي فرأيت الحال كالحال على اني أقول كا قال ابن رشد في مسائل العثبية مامن مسئلة وان كانت جلية في ظاهرها الاوهى مفتقرة الى السكلام على ما يحني من باطنها وقديتكام الشخص على ماينغنه مشكلا وهوغير مشكل عندكثير من الناس وقديشكل عليهم مايظنههو جليا فالكلام على بعض المسائل دون بعض عناء وتعب بغير كبير فائدة وانما الفائدة التامة التي يعظم نفعها ويستسهل العناء فهاأن يتكام الشخص على جميع المسائل كى لايشكل على أحدمسئلة الاوجد التكلم علها والشفاء بمافي نفسه منهافاستغرت الله تعالى في شرح جميع الكتاب والتكام على جميع مسائله مع ذكر ماتعتاج اليه كل مسئلة من تقييدات وفروع مناسبة وتتمات مفيدة من ضبط وغيره ومعذكر غالب الأقوال وعزوها وتوجيهها غالبا والتنبيه على مافي كلام الشروح التى وقفت علم الهذا الكتاب وهي الشروح الشلانة للشيخ بهرام وشرح ابن الفرات والاقفهسى والبساطى وحاشية الشيخ ابن غازى وشرح الفصلين الأولين من كلام العلامة

الحقق أبى عبد الله محمد بن أحد بن محمد بن مرزوق التامسانى ولم أر أحسن من شرحه لما اشمل عليه من تفكيك عبارة المصنف و بيان منطوقها ومفهومها والكلام على مقتضى ذلك من جهة النقل ولكنه عزيز الوجود مع انه لم يكمل ولا يقع الافي يدمن يضن به حتى لقد أخبرنى والدى أنه كان عند بعض المكين كراس من أوله فكان لا يسمح باعارته و يقول ان أردت أن تطالعه فتعال الى وقد

استخراج نصوص أقابل بهامسائل مختصر خليل يستعان بهذه النصوص

ذكربن غازى نعوهداعند قول المصنف وان زال تغير النجس لا بكثرة مطلق وقدوقف على قطعة بماكتبه الشيخ العلامة خطيب غرناطة أبوعبدالله محمدبن المواق الأندلسي وهوحسن من جهة تحريرالنقول لكنه لايتعرض لحل كلام المصنف وأنبه أيضاعلي مافي كلام ابن الحاجب وشر وحهوكلام الشيخ ابن عرفة وغيرهم لقصد تحرير المسائل لاللحط من من تنهم العلمة لعامي بان ذلك لاينقص من مرتبتهم وأعوذ بالله أن أكون من يقصد ذلك فقد قال النو وى في كتاب التسان قال الامامان الجليلان أبوحنيفة والشافعي رجهما اللهان لم يكن العاماء أولياء الله فليس للهولي وذكره فى شرح المهذب بلفظ انلم بكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولى وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انهقال ان الله تعالى قال من عادى لى وليافق ١٦ ذنته بالحرب وقال الامام أبو القاسم بن عساكررجه الله اعلياأخي وفقني الله وايال لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته أنلحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة وان من أطلق لسانه في العلماء بالثلب ابتلاه الله قبل موته عوت القلب فليحذر الذين يخالفون عن أصره أن تصيهم فتنة أو يصيهم عذاب ألم وقوله آذنته بالحرب بهمزة مدودة أى أعامته بانه محارب لى والثلب بفتح المثلثة وسكون اللام العيب نسأل الله العافية في الدنيا والآخرة وأسأله سمانه أن يصلح فساد قلو بناو أن لا يواخذنا عا انطوت عليه نفوسنا وأكنته ضائرنا انهجوادكر عولاأدعى الاستقصاء والاستيفاء في شئ من الأشياء وانماهذا كله بحسبما اقتضاه علمي القاصر وفهمي الفاتر اللذان يستعمامن تسميتهما عاماوفهما تمعرضت عوارض من إتمام الشرح على هذا الوجه الذى ذكرته فاستخرت الله تعالى فيجعماهوموجودعنديعلى حسبماتيسرمن بسط أواختصار وألتزم العزوغالبا الافها أنقله منشر وحالشيخ بهرام والتوضيح وابن عبدالسلام وابن عرفة فلاأعز ولهم غالباالاما كانغربا أوذ كرفى غيرموضعه أولغرض من الأغراض وقدذ كرابن جاعة الشافعي في منسكه الكبير انه صبح عن سفيان الثورى انه قال ان نسبة الفائدة الى مفيدها من الصدق في العلم وشكره وان السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره وأميل ألى البسط والايضاح والبيان حرصا على الصال الفائدة لكل أحد واذاذ كرت نقولا مختلفة ذكرت محصلها آخر اوان طال ألكلام في ذلك فلارنسغ للناظر فيه أن يسأم منه لان في ذلك فائدة عظمة قال الامام النو وى في شرحمسلم لاينبغى للناظر في هذا الشر حآن يسأم من شئ مجده مسوطا وانحافاني الماقصد بذلك ان شاءالله الادضاح والتيسير والنصحة لمطالعه واعانته واغنائه عن مراجعة غيره في بيانه وهذا مقصود الشروح فن استطال شيأمن هذاوشهه فهو بعيدمن الاتقان مباعد للفلاحف هذا الشان فليعز نفسه لسوءحاله وليرجع عما ارتكبه من قبيح فعاله ولاينبغي لطالب التعقيق والتنقيم والاتقان والتدقيق أنبلتفتالي كراهةأوسا مةذوى البطالة وأصحاب الغباوة والمهانة والملالة بليفرح عامجدهمن العلممسوطا ومايصادفهمن القواعد والمشكلات واضحامضبوطا ومعمد الله الكريم على تيسيره و يدعو لجامعه الساعى في تنقيحه وايضاحه وتقريره وفقنا الله الكريم لمعالىالأمور وجنبنا بفضله جميع أنواع الشرور وجع بينناو بين أحبائنا فى دارالحبور انتهى والحبور بضم الحاء المهملة والباء الموحدة السرور وأرجوان تمهنا الشرح المبارك أن يستغنى بهعن كثيرمن المطولات والختصرات جعل الله ذلك خالصالوجهه الكريم ونفع بهفي الحياة وبعد المات انه سميع قريب مجيب الدعوات (وسميته مواهب الجليل \* في شرح

على فهمه \* وتكون شاهدة على نقله \* فا تى بلفظ خليل بنصه \* ثم

مختصر الشيخ خليل ) ولند كرسلسلة الفقه الى الامام مالك رجه الله ورضى عنه ثم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووى وهذامن المطاوبات المهمات والنفائس الجلمات التي بنبغى للفقيه والمتفقه معرفتهاويقبح بهجهالتها فانشيوخه فى العلم آباء فى الدين ووصلة بينه وبين رب العالمين بالدعاء لهمو برهموذ كرما شرهم والثناء عليهم والشكر لهمانتهي (فأقول) أخذت الفقه عن جاعة منهم سيدى والدى مجمد بن عبد الرحن الحطاب رحه الله وهو أخذ الفقه عن جاعة منهم الشيخ العلامة العارف بالله تعالى أبوزكر يايحي بن أحدبن عبد السلام المعروف بالعامي والعلامة قاضي القضاة بالمدينة الشريفة محمد بن أحدين موسى السخاوى وماأخذا الفقه عن جاعة منهم العلامة المحقق قاضى القضاة أبوعبدالله محدين أحدين عثمان الساطى شار المختصر المتقدّمذ كره \*وأخذالثاني منهما أيضاعن أبي القاسم محمد بن محمد بن محمد بن على النويري (ح) وحضر الوالد أيضابعض دروس الشيخ الامام العالم العلامة شيخ المالكية في زمانه نور الدين أبوالحسن على بن عبدالله بن على السنهوري \* وهو أخذ الفقه عن الامام العلامة زين الدين طاهر بن محمد بن على النويرى \*وأخذالبساطى الفقه عن العلامة قاضى القضاة أبى البقاء بهرام الشارح المتقدم أيضا والعلامة المؤرخ قاضي القضاة أبي زيدعبد الرحن بن مجمد بن خلدون ، وأخذ الشيح بهرام الفقه عن الشيخ العلامة ولى الله تعالى خليل بن اسحاق صاحب المختصر \* وهو أخذ الفقه عن الشيخ العالم العامل أبي مجمد عبد الله بن سلمان المنوفى \* وهو أخذ الفقه عن جماعة منهم شيخ المالكية الشيخزين الدين محمدبن محمدبن عبدالرحن الشهير بالقو بعوهو أخذ الفقه عن جاعة منهم الشمخ يحي بن الفرج بن زيتون ومحدبن عبد الرحن قاضي تونس وأخذعن ابن حبيش وابن الدارس \*وأخذالقاضيعبدالرحن بن خلدون عن جاعة منهم قاضي الجاعة أبوعبدالله محمد بن عبدالسلام الهواري (ح) وأخذأ بوالقاسم النويري والشيخ طاهر النويري عن جاعة منهم البدر حسين ابن على البوصيرى \* وأخذ البدر البوصيرى عن جاعة منهم الشيخ خليل بن استعاق والشيخ حمدين عمر بن هلال الربعي وأخما الشيخ أحمد بن عمر بن هلال عن قاضي القضاة فحر الدين بن الجلطة \*وتفقه فخر الدين مجماعة منهم أبو حفص عمر بن فراخ الاسكندر اني \*وتفقه ابن فراخ بحماعة منهم أبو محدأحد بن عبدالكريم بن عطاء الله وتفقه ابن عطاء الله بحماعة منهم الأستاذ أبو بكر الطرطوشي وتفقه الطرطوشي بعماعة منهم القاضي أبوالوليد الباجي (ح) وأخذسيدي الوالدأيضاعن الشيخ عبد المعطى بن خصيب التونسي ، وهو أخذعن قاضي الجاعة بتونس أبي العباس أحدين محمد بن عبد الله القلشاني وأخذ سيدي الوالدأيضاعن الشيخ زروق وهو أخذ عن الشيخ أبي زيدعبد الرحن بن محمد بن مخلوف الثعالي وعن الشيخ أحد حاولو والاول منهما أخدعن الأبي \* وأخذ القلشاني والأبي عن ابن عرفة \* وهو أخذ عن ابن عبد السلام \* وأخذ ابن عبدالسلام عن جاعة منهما ومجمد عبدالله بن محمد بن هارون وأخذ ابن هارون عن ابي القاسم أجد بنيزيد بن أحد بن بقى \* وأخدا بن بقى عن محمد بن عبد الرحن بن عبد الحق \* وأخذ محمد بن عبدالرحن عن أبي عبدالله محمد بن فرحمولي ابن الطلاع \* وأخذ أبو عبدالله مولى ابن الطلاع والقاضى أبوالوليد الباجيعن أبي طالب مكى بن محمد بن مختار القيسي \* وتفقه مكى بعماعة منهم الشيخ الامام القدورة الورع جامع مذهب مالك وشارح أقواله أبوعبد الله محمد بن أبى زيد

أنقلبازائه نصغيره \* وأتخيرمن النصوص مايكون أقرب النهم القير وابي \* وهو تفقه مجماعة منهم الامام القدوة الزاهد \* أبو بكر محمد بن اللباب \* وهو تفقه بعماعة منهم الامام القدوة الزاهد مجاب الدعوة أبوزكريا يحي بن عمر بن يوسف الباوى الافريق صاحب كتاب اختلاف ابن القاسم وأشهب وهو تفقه مجماعة منهم الامامان الحجة الزاهدأ يو سعمدعبدالسلام المدعو بسحنون والعلامة القدوة أبومروان عبدالملك بن حبيب وهماتفقها معماعةمنهم الامامان الفقيه القدوة أبوعبد اللهعبد الرجن بن القاسم بن خالد العتق والعلامة الزاهدأ بوعمر أشهب بن عبدا لعزيز واسمه مسكين \* وها تفقه ابالامام الجتهدامام دار الهجرة أبي عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث المدنى \* وهو تفقه بعماعة من علماء التابعين منهمر بيعة بن عبد الرحن ونافع وتفقه ربيعة على أنس وتفقه نافع على ابن عمر به وكلاهاممن أخذعن سيدالمرسلين وامام المتقين أبى القاسم محمد صلى الله عليه وسلم وعلى سائر النسبن ( ولا بأس بذكر سند الكتاب وشروحه وسند بعض كتب المذهب المشهورة تقم اللفائدة) فان الاسانيدخصصة مهذه الأممة شرفها الله تعالى فينبغي الاعتناء به اقتداء بالسلف وحفظ اللشرف \* وقال شيخ شيوخناشيخ الاسلام ابن حجر الشافعي في أوّل فتح الباري ممعت بعض الفضلاء يقول الاسانيد أنساب الكتب فأحبيت أن أسوق هنه الاسانيد مساق الانساب انهي (الموطأ للامام مالك بن أنس )ولنقتصر على رواية يعيى بن يعيى الليثى الاندلسى لانها أشهر رواياته وهي مما انفردبر وايتها المغاربة أخبرني بهمن الطريق المذكورة جعمن المشايخ منهم سيدى والدي محمد اس عبدالرجن الخطاب رجمه الله قراءة عليه لجمعه بالمسجد الحرامسنة اثنين وعشر بن وتسعائه \* قال أخبرني به العلامة المسندشمس الدين محدين ناصر الدين المراغي سماعا لبعضه واجازة لسائره (ح) \* وأخبرني به عاليا بدرجة الشيخان المسندان العلامة المحقق عبد الحق بن محد السناطي وخطيب مكة المشرفة الحبأ حدين أى القاسم النويرى قراءة على الاول لقطعة من أوله واجازة ومناولة لسائره وسماعاعلى الثاني لجلس الختم واجازة لسائره \* قال الاول أخبرنا به العلامة مفتى المسامين أو محدد الحسن بن محدين أوب بن محدين حصين الحسني النسابة \* قال أخبرنا به عمى أبو محمد الحسن بن محمد بن حصين النسابة \* وقال الثاني والشمس المراغي أخبرنا به قاضي القضاة شيخ الاسلام أبوالفضل أحدبن على بن حجر والامام الرحلة شرف الدين أبوالفت محمد بن أبي بكر المراغي وهو عمشمس الدين المراغي \* قال شيخنا الخطيب اجازة من الاول وسماعا على الثاني وقال الشمس المراغى اجازة من الاول ومن الثاني ان لم يكن سماعا \* قال ابن حجر أخسر نامة أبو اسحاق ابراهيم بن أحدبن عبد الواحد التنوخي البغلي \* وقال الشرف المراغي أخبرنا به العلامة قاضى المدينة الشريفة ابراهيم بن أبي القاسم بن فرحون البعمري «قال هو والتنوخي والنسابة الاكبرأخبرنابه أبوعبدالله محدبن جابر الوادآشي سماعاقال قرأت على أبي محمد عبدالله بن هارون الطائي \* قال أخبرنا به قاضي القضاة أبو القاسم أحد بن يزيد بن أحد بن بقي الخلوى \*قال أخبرنا به أبوعبدالله محمد بن عبد الرحن بن عبد الحق الخزرجي «قال أخبرنا به أبوعبد الله محمد بن فرجمولي بن الطلاع \*قال أخبرنا به القاضي أبو الوليديونس بن عبد الله بن مغيث الصفار (ح) وأنبأنا به عالما بدرجة أخرى المشايخ الثلاثة قضاة القضاة ومشايخ الاسلام أبومجدز كريابن مجدالأنصاري والبرهان القلقشندى والبرهان ابن أبي شريف مكاتبة منهم قالوا والسنباطي والخطيب والنويي والشمس المراغي \* أنبأنا به العز عبد الرحيم بن محمد بن الفرات عن القاضي عز الدبن بن جاعة \*

وأوجز فى اللفظ ولاأزيد على ماشهر الالامرمّاأو يكون مضاهياله فى الشهرة قال أخبرنا به الاستاذ أبوجعفر أحدبن ابراهيم بن الزبير مكاتبة من المغرب «قال أخبرنا به أبو الخطاب محدين أحدين خليل قراءة وسماعا والخبرنابه القاضى أبوعبد الله محدين سعيد بن زرقون وال أخبرنابه الامام أبوعبد الله أحد بن محد الخولاني وقال أخبرنا أبوعمر عمَّان بن أحد اللخمي وقال هو وابن مغيث أخبرنابه أبوعيسي يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى قال أخبرنا به عم أبي مروان ابن عبدالله بن يحيى بن يحيى وقال حدّثنى به أبي يحيى بن يحيى وقال أخبرنا به الامام أبو عبدالله مالك ابنأنس سماعاعليه بجميعه ماخلا الأبواب الثلاثة الأخيرة من كتاب الاعتكاف فانى شككت في ساعها وقد كنت سمعتهامع جميع الكتاب على زياد بن عبد الرجن بسماعه له جميعه على مالك \* وفي اسناد الوادآشي فالدنان احداهما أنه سماع ليس فيه اجازة \* والثانية ان رجاله من ابن فرحون مالكيون والله أعلم كتاب المدونة والمختلطة لسحنون بن سعيد) أخبرني بهاسيدي والدي قراءة لبعضها واجازة لسائر هاقال أنبأني بهاالحافظ السخاوي (ح) وشافهني بهابع الودرجة جعمن المشايخ منهم الشيخ العلامة أبو الفضائل عبد الحق السنباطي \* قال هو والسخاوي أنبأنا بها الحافظ ابن حجرعن حافظ العصر أبى الفضل بن الحسين العراقي عن عبد الرحيم بن عبد الله بن شاهد الجيش \*قال أخبرنا أبو القاسم محمد بن محمد بن سراقة عن أبي القاسم بن بقي قال أخبرنا محمد بن عبد الرحن الخررجي \* قال أخبرنا محمد بن فرج مولى ابن الطلاع \*قال أخبرنا أبو عمر محمد بن أحد بن عسىعن عبدالرجن بن أحمد التعيي عن اسحاق بن ابراهيم التجيبي عن أبي عمر أحد بن خالد بن يزيدعن محمد بن وضاح عن سحنون بن سعيد فذكر هافي الطريق الأولى أربعة عشر وفي الثانية ثلاثة عشر (العتبية وتسمى المستفرجة) أخبرني بها الوالدقراءة واجازة والشيخ عبدالحق اجازة بالسندالمتقدم الى محمدبن فرجعن أبى الوليديونس بن عبدالله عن أبي عسى بحي بن عبدالله عن محدين عمر بن لبابة عن محد بن أحد بن عبد العزيز بن عقبة بن حيد بن أبي عقبة العتي الأندلسي فذكرها في الطريق الأولى اثني عشر وفي الثانية أحدعشر (تهذيب البرادعي اختصار المدونة) أخبرني به سيدى وأبي قراءة لمواضع متعددة منه واجازة لسائره وقال أنبأني به الشيخ المراغى (ح) وأنبأني بهعاليا بدرجة شيخ الاسلامزكريا قالهو والمراغي أنبأنا بهالحافظ ابن حجرعن أبي حيان محدين حيان عن جدّه أبي حيان عن أبي محدعبد الله بن محمد بن هارون عن أبي القاسم بن بقى الخلدى عن أبى الحسن شريح بن محمد عن أبي محمد عبد الله بن اسماعيل عن أبي بكر بن محمد عن مؤلفه أبي سعيد خلف بن المغيرة القرشي في الطريق الأولى عشرة وفي الثانية تسعة (كتاب ابن المواز) أذن لى فى روايت شيخ الاسلام زكرياعن الحافظ ابن حجر عن الى على الفاضلي عن يونس بنأبي اسحاق عن أبي الحسن بن المقير عن أبي الفضل بن ناصر عن أبي عبد الله الحيدي \* قَالَ أَخْبِرُنَا أَبِنَ عَبِدَ البِرِّعِنَ عَمْرِ بِن حسينَ عِنْ أَبِيهُ عِنْ أَبِي مَطْرَ عِنْ مؤلفه مجدبن الراهيم بن الموازفية أحدعشر (كتب الشيخ أبي محمدعبد الله بن أبي زيد مختصر المدوّنة والنوادر والرسالة) \* كتاب الرسالة أخبرني بهسيدي الوالدقراءة عليه بعميعه غيرمرة عن الشيخ المراغي (ح) وشافهني بهابعاو درجة جاعةمنهم العلامةأ بوالفضائل عبدالحق والمسند المعمر خطيب مكة المشرفة الحب أحد بن أبي القاسم النويري والعلامة عبد العزيز بن فهد \* قالو اوالشمس المراغي \* أنبأنا بهاشيخ الاسلام ابن حجر قال أنبأني بها العلامة امام المذهب أبوعبد الله محمد بن محمد بن محدبن عرفة ألورغى التونسي عن أبي عبدالله محمد بن جابر الواد آشي وقاضي الجاعة أبي عبدالله

محد بن عبد السلام قال أخبرنا بها أبو محد عبد الله بن محمد بن هار ون عن أبي القاسم بن الطيلسان عن محد بن عبد الحق عن أبي عبد الله محمد بن فرج مولى ابن الطلاع قال أخبرنا أبو محدمكى بن أبي طالب (ح) وأذن لى في روايتها بعلو درجتين شيخ الاسلام زكريا «قال هو ومشايعنى الثلاثة الآخر ونأنبأنا باالمسندقاضي المسلمين عبدالرحيم بن محمد بن الفرات عن أبي حفص عر بنأميلة عن أبي الحسن على بن البخارى عن أبي طاهر الخشوى عن أبي عبدالله الرازى عن عبدالله الوليدالأنصارى «قال هو ومكى بن أبي طالب أخبرنا بهامؤلفها الامام أبو محد عبدالله بن أبي زيد في طريق الوالدعشرة وفي الطريق الثانية تسعة وفي الثالثة سبعة (وبهذه الأسانيد) أروى النوادرومختصر المدونة قراءة لبعضهما على الوالدواجازة لسائرهمامنه ومن بقية المشايخ (مؤلفان القاضي عبد الوهاب) التلقين والمعونة والاشراف وشرح الرسالة وشرح المدونة \*والمهدشرح مختصرالشيخ أبي محدام يكمل أنبأناما الخطيب النويرى وابن عمه عبدالقادرين أبى البركات عن الحافظ ابن حجر عن عبد الله أبي محمد النيسابوري عن يحيي بن محمد عن جعفر بن على الهمداني عن أبي القاسم بن بشكو ال وقال أخبر ناالقاضي أبو بكر بن العربي حدَّثنا أبو القاسم مهدى (ح) وقال الهمداني أخبر نابعلودرجة عمد بن عبدالرجن الحضري «قال هو وابن العربي حدثنا أبو القاسم مهدى بن يوسف بن فتوح الور "اق \* قال حدّثنامؤ لفها القاضى أبو مجدعبد الوهاب بن على بن ناصر البغدادى في الطريق الأولى عمانية وفي الثانية سبعة (مؤلفات ابن عبد البر) أخبرنى بهاسيدى الوالدقراءة لبعضهاواجازة لسائرها عن الحافظ السنفاوى عن الحافظ ابن حجر \*(ح) وأنبأني بهاعالياشيخ الاسلام زكر ياعن الحافظ ابن حجر بالسند المتقدّم في سندكتاب ابن المواز (مؤلفات ابن رشد) المقدّمات والبيان عن سيدى الوالدقراءة لبعضها واجازة لسائرهاعن الشمس المراغي (ح) وأنبأني ما عاليا بدرجة الخطيب النويري وغيره \* قال هو والشمس المراغى أنبأنا بهاابن حجرعن أبى على المهدوى عن يونس بن أبى اسحاق العسقلاني عن أبى الحسن ابن الصابوني \* قال أخبر ناالسلفي مشافهة عن مؤلفها أبى الوليد بن رشد اجازة \* (مؤلفات ابن العربي) تقدّم سندها في مؤلفات القاضي عبد الوهاب (ابن الجلاب) أخبرني سيدي الوالد قراءة لبعضه واجازة لسائره عن الشمس المراغى عن ابن حجر (ح) وأنبأني به عاليا بدر جة غير واحد من مشايخناعن ابن حجر بالسند المتقدم في كتب القاضى عبد الوهاب الى أبى القاسم بن بشكوال \* قال أنبأنا به أبوالحسن على بن عبد الله بن موهب عن أبى العباس أحد بن عمر العدرى عن على بن محدعن مؤلفه أبى القاسم عبيد الله بن الحسن بن الجلاب البصرى (مؤلفات المازري) منها المعلم بفوائد مسلم ومنهاشر حالتلقين ومنها كتابذكر المازرى فى باب الامامة من شرح التلقين انه صنفه وسهاه قطع لسان النابح في المترجم بالواضح «قال وهو كتاب نقضنا فيه كتاباأ لفه بعض نصارى المشرق وقصدفيه الىجع المطاعن التى تشغب بها الملحدون وقدح بها الطاعنون على ديننا وأضافوها الى النقل والعقل انتهى منشرح التلقين عن السنباطي عن ابن حجر عن أبي عبدالله محد بن عرفة عن أبي عبدالله محمد بن جابر \* قال أخبرنا به الخطيب أبو الفضل بن أبي القاسم ابن حادعن أبى زكر يايعي بن محمد دالمهدوى عن مؤلفها الامام أبي عبد الله محمد بن على بن عمر المازري (مؤلفات القاضي عياض) منها الشفاء أخبرني بهسيدي الوالد قراءة لجيعه قال أخبرني به العلامة الشمس محدين ناصر الدين المراغي «قال أخبرني به والدى العلامة ناصر الدين المراغي

كاقال السيد مفتى تونس نفع الله به فن اكتفى بنقلى فعلى عهدته وان تشوفت همته لتحقيق المناط أعنى تنزيل النقل على اللفظ فاأناأولى بذلكمن غيرى \*قال أخبرني به والدي قاضي القضاة أبو بكرين الحسين المراعي \*قال أخبرني به مسند الآفاق أحد ابن أى طالب الحجازي عن أبي الفضل جعفر بن على الهمداني (ح) وأخسرني به عالما بدرجة المشايخ الثلاثة أبوالفضائل عبدالحق والخطيب النويري وجال الدين الصاني ساعا لبعضه عن الأولين مفترقين واحازة لسائره وقراءة على الثالث لجيعه وقال الأولان أخبرنا به شيخ الاسلام ابن حجر والعلامة التقين فهدقال الأولاذنا وقال الثاني مكاتبة من ابن حجروسها عاعلى ابن فهد أربع من ات \* قال أخبرنا به أبو الطيب محمد بن عمر السحولي قال ابن حجر ا ذناوقال ابن فهدسهاعا \* قال أخررنا به الشرف أبوعبد الله المهلي \* قال أخبرنا به أبو الحسين يعي بن أحد بن تامتيت اللواتي سماعا وقال أخبرنا به الحسين يحيي بن محمد بن على بن الصائغ (ح) وقال شيخنا الصاني أخبرنا به أبو العباس الحجازي \*قال أخبر نابه قاضي القضاة عبد الرحم العراقي \*قال أخبر نابه أبو عبد الله الاسكندراني وقال أخبرنا به أبوعبدالله محمد بن عبد الخالق الأموى سماعا وقال أخبرنا به الفقيه أبو جعفر أحد بن على القيسى الحصار (ح) وقال شخنا الخطيب أنبانا به عاليا بدرجة ولا يوجد الآن أعلىمنها الشيخ الصالح أبوالعباس أحدين محمد الدمشقي الحفارعن المسندة زبنب ابنة الكال المقدسية \* قالت أخبرنا به أنوالحسن على بن هبة الله اللخمي المعروف بابن بنت الحيري \* قال هو والهمداني أخبرنابه الحافظ أبوطا هرالسلني «قال هو وابن الصائع والحصار أخبرنابه مؤلفه أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض المعصى في طريق الوالدله سبعة وفي التي يعدها ستة وفي الثالثة خسة ومهذه الأسانيد أروى بقية كتبه التنبيهات والاكال والقواعد وغيرذلك (مؤلفات شهاب الدين القرافي الذخيرة والقواعد والتنقيح وهومقدمة كتاب الذخيرة وشرحه وشرح المحصول وكتاب الأمنية في النية) أخربرني م اسيدي الوالدقر اءة لبعض الذخيرة والقواعد وغير ذلك واجازة لسائرها \* قال أخررني مها الشمس المراغي عن والده العلامة ناصر الدين المراغي \* وأنبأني ماعاليا لدرجة المحب خطيب مكة المشرفة عراس الشيخ أبي الفتح المراغي \* وأم الحسن فاطمة بنت خليل الكتاني «قالت أنبأنا ما الامام فخر الدين محمد بن محمد القرشي «وقال المقرى أنبأنا بهاالامام عار الله النيسايوري \* قال هو والقرشي وأبوحمان أخبرنا بهامؤ لفها العلامة أبو العباس أحمد بنادر يس القرافي (مختصرا بن الحاجب الفرعي) أخبرنا به الوالد قراءة لكتاب الحج جمعه ولمواضع متعددة من بقيته وساعالمواضع متعددة واجازة لسائره ولبقية كتبه «قال أنبأنابها الحافظ السخاوي عن شيخ الاسلام ابن حجر (ح) وأنبأنا بسائر مصنفاته عالما مدرجة الخطب النويرى واسعمه عبدالقادرعن شيخ الاسلام اس حجرعن أبي الفرج الغرى وغيره عن أبي النور الدبوسي عن مؤلفهاأبي عمروعثان بن الحاجب (شرحه لابن عبد السلام) أخبرني به الوالد قراءة لمواضع منه واجازة لسائره عن الشمس المراغي عن النحجر (ح) \* وأنبأني به عاليا بدرجة جعمن المشايخ عن الحافظ اس حجر عن الشيخ الامام أبي عبد الله محمد س محمدين عرفة الورغمي التونسي عن مؤلفه أي عبد الله محمد بن عبد السلام (شرحه لا بن هلال الربعي) ﴿ أَنبأنا مه شيخنا الخطيب النويري وغيره عن الشيخ محمد بن محمد بن عاد الجيري النحريري عن مؤلفه (مؤلفات تاج الدين الفاكهاني منهاشر حالرسالة وشرح العمدة وشرح الأربعين النووية)أخبرني ماسيدي الوالدقراءة لبعضها واجازة لسائرها \*قال أخبرني مهاالحافظ السخاوي \* قال أخبرني ما الخطيب أوالفضل محمد من أحد من ظهيرة (ح) وأخبرنا ماعالما مدرجة الخطيب محب الدين النويرى مشافهة عن ابراهم بن محمد بن خليل الحلي الهووا بن ظهيرة أخبرنامها الشيخ جال الدين عبدالله ويسمى محمد بن على بن أحمد بن عبدالرجن بن عتيق بن حديدة الأنصارى \* قال أنبأنا مهامؤلفها العلامة تاج الدين عمر بن على بن سالم اللخمي الفاكهاني اذنا ان لم يكن ساعافا كرها (مصنفات الشيخ خليل بن اسحاق الختصر والتوضيح والمناسك وترجمة شيخه عبدالله المنوفي)أخبرناسيدي والدي بالمختصر والمناسك قراءة وساعا لجمعهما وبالتوضي قراءة لغالب ولبعض الترجة المذكورة واجازة للجميع بقال أخبرنا ماالقاضي شمس الدين السخاوي سماعا لبعض المختصر واجازة لسائرهاء بالقاضي شمس الدين البساطي عن القاضي تاج الدين مرام (ح) وأنبأنا ماعاليا مدرجتين شخنا الحس أحدد سأبي القاسم خطيب مكة المشرفة وابن عمه عبدالقادر النويريان العقيليان عن المعمر العلامة حسين ابن على بن سبع البوصيري المالكي قال هو والقاضي تاج الدّين بهر ام أخبرنا مهامؤ لفها الشيخ خليل بن اسحاق الجندى رحهم الله أجعين (مؤلفات ابن راشد القفصي اللباب وشرح ابن الحاجب وغيرهما) أخيرني سيدي الوالد باللباب وشرح ابن الحاجب قراءة لبعضهما واجازة السائر هاوسائر مصنفاته \* قال أنبأني مهاالشمس المراعي عن عمد الشمخ أبي الفتح المراغي (ح) وأنبأني بها عاليا بدرجة جعمن المشايخ منهم الخطيب محب الدين النويري وابن عمه عبدالقادر والعزبن فهد والشيخ عبدالحق السنباطي عن الشيخ العلامة أبي الفتح المراغى عن القاضي الراهم بنعلى بن فرحون عن الجال عفيف الدين المصرى عن مؤلفها فقدد كراب فرحون فى الديباج ان شيخه العفيف المصرى استجاز من ابن راشد في سنة احدى وثلاثين وسعائة (مؤلفات القاضي رهان الدين بن فرحون شرح ابن الحاجب وتبصرة الحكام والا لغاز والديباج المذهب وغيرذاك بالسندا لمتقدم عن الوالدقراءة لبعضها واجازة لبقيها وعن مشاحنا الباقين اجازة (مؤلفات ابن عرفة المحتصر الفقهي ومختصر الحوفي وغير ذلك) أخبرني سيدي الوالد قراءة لمواضع متعددة من المختصر الفقهي واجازة لسائره ولبقية كتبهعن الشمس المراغيعن ان حجر وأنبأني مجميع مؤلفاته عاليا مدرجة المشايخ الاربعة المذكورون في سندمؤ لفات ابن راشدعن الحافظ ابن حجرعن مؤلفها العلامة المحقق أي عبد الله محمد بن محمد بن عمد بن عرفة الورغمي التونسي (مؤلفات الشيخ تاج الدين بهرام شروحه الثلاثة على المختصر والشامل وغيرها) أخبرني سيدي والدي بالشرح الاوسط قراءة علسه لجمعه الا السبر واحازة لسائره وبالشرح الكبير والصغير والشامل قراءة لمواضع متعددة منها واحازة لسائرها عن القاضي شمس الدين السخاوي عن البساطي وأنبأني مهاعاليا مدرجة المشايخ الثلاثة أبو الفضائل عبد الحق السنباطي والخطيب النويري وابن عمعبد القادرعن القاضي شمس الدبن الساطي عن مؤلفها الشيخ بهرام بن عبدالله الدميري (مؤلفات الساطي شرح المختصر والمغنى وغيرهما) أخرى سدى الوالديشر حالمختصر والمغيقراءة ليعضهما واحازة للباقي وليقية مؤلفاته عن القاضى شمس الدين السخاوي \* وأنبأني ماعالما مدرجة المشايخ الثلاثة المذكو رون فو قه قالوا ثلاثتهم والشمس السخاوى أنبأنا بهامؤلفها القاضى شمس الدين محمد بن أحد بن عثمان الساطي ص ﴿ بسم الله الرحن الرحم ﴾ ش ابتدأرجه الله بالسملة اقتداء بالكتاب العزيز فإن العاماء متفقون على استعباب السملة في أوله في غير الصلاة وان قلنا ان السملة لست آمة من الفاتعة

\* كان شخى ابن سراج رحمه الله يقول في مشل هـذا الفقه أنت تقر أأم خليل اكتف بالفقه تنتفع \* و يحكىعن سيدى ابن علاق عن كتابه في القضاء

وعملابقوله صلى الله عليه وسلم كل امرذي باللاينتدأ فيه بسم الله الرحين الرحيم فهوأبتر رواه الخطيب منااللفظ فى كتاب الجامع وفى رواية أقطع وفى رواية أجدم الجيم والذال المعجمة وهو من التشبيه البليغ في العيب المنفر ومعنى الجيع انه ناقص غير تام وان تم حسا ومعنى ذي بال أي ذى حال بهتم به و رأيت بعط الشمخ جلال الدين المحلى ان صاحب الاستغنا في شرح أساء الله الحسنى حكى عن شيخه أبي بكر التونسي قال أجع عاماء كل ملة أن الله افتتح كل كتاب بسيم الله الرحن الرحم قال ابن حجر وقداستقرعمل الأئة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالتسمية وكذا معظم كتب الرسائل واختلف القدماء فهااذا كان الكتاب كله شعراه السدأ بالتسمية فحاءعن الشعبي منع ذلك وعن الزهري قال مفت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحن الرحيم وعن سعيد بن جبير جواز ذلك وتابعه على ذلك الجهو روقال الخطيب هو المختار انتهي من فتح الباري (فلت) وهذا في غيرالشعر المحتوى على علم أو وعظ فهذا لاشك في دخو له في كتب العلم وفي غير الشعر المحسرم فان التسمية لاتشرع في الأم المحرم \* والباء للاستعانة متعلقة بأصنف وكذا دخمر كلفاعل ماجعلت التسمية مبدأ له فيضمر المسافر أسافر والآكل كل ليفيد تلبس الفعل جيعه بالتسمية فهوأولى من تقديراً بدألانه لايفيدالا تلبس ابتدائه فقط وتقدير المتعلق متأخر اأولى لان المقصود الأهم البداءة باسمه تعالى ردّاعلى الكفار في ابتدائهم بأساء آ لهم ولانه أدل على الاختصاص مخلاف اقرأباسم ربك فان المقصود هناك القراءة والاسم مشتق من السموعنيد البصريين وهو العلو لانه رفعة للسمى ومن السمة عندالكو فيين وهي العلامة ، وإضافته للج الالة من اضافة العام المخاص ليفيدأن الاستعانة والتبرك بذكر اسمه وحذفت ألفه الكثرة الاستعمال ولذالم تعدف من اقرأ باسم ربك وغير موطولت ألفاعوضاعنها \* والجلالة على على ذاته تعالى وهوأعرف المعارف وحكى ابن جني أن سيبو يهرىء بعدموته فقسل لهمافعل الله بكفقال خيراوذ كركرامة عظمة فقيل لهم فقال لقولى ان اسم الله أعرف المعارف وهواسم جامع لمعانى الأسهاء الحسنى كلهاوماسواه خاص بمعنى فلذا يضاف الله لجميع الأسهاء فيقال الرحن من أسماءالله تعالى وكذا الباقي ولايضاف هواليشئ وقيسل انه الاسم الأعظمو به وقع الاعجاز حيث لم تسم به أحدولا يصح الدخول في الاسلام الابه وتكرر في القرآن ألفي من قو حسمانة وستين مرة وقيـــلألني مرةوثلانمائةوســـتين واختلف فيــههلهومشتق أومرتجـــلوعلىالأول فقيل من أله يأله كعلم يعلم اذا تحير لان العقول تتحير في عظمته وقيل غير ذلك \* والرحن الرحم صفتان للبالغة من رحم بالكسر بعدنقله الى فعل بالضم أوتنز يله منز لة القاصر ، قال الممداني فياعرابالقرآن وأهمل الحجازو بنو أسمديقولون رحيم ورغيف وبعير بفتح أوائلهن وقيس وربيعة وعميم يقولون رحيم ورغيف وبعمر بكسر أوائلهن \*واختلف في تفسير الرحة فقيل هى رقة وانعطاف تقتضي التفضل والاحسان ومنه الرحم لانعطافها على مافيافهي في حق الله مجاز عن الانعام قال الرازي اذاوصف الله تعالى بأمر ولم يصحوص فه عمناه بحمل على غاية ذلك وهي على هـ ندا القول من صفات الأفعال وقبل الرحة ارادة الخير فوصفه تعالى باعلى هذا القول حقيقة وهى حينان صفة ذات قال الطيي وكلا القولين منقول وذكر السمين في اعرابه القولين وقال الظاهر الثاني وذهب الزمخشري الى الأولور دعليه ذلك الشيخ العلامة أبوعلى عمروبن محمد بن خليل السكوني في كتابه المسمى بالتميز لماأودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير

القرآن العزيز وقال انهمذهب المعتزلة ونصهقوله في وصف الله تعالى بالرجمة انه مجاز اعتزال وضلال باجاع الأمة فان الأمة أجعت على أن الله تعالى رحيم على الحقيقة وانمن نفي عنه حقيقة الرحمة فانه كافروا عاقال الزمخشرى ذلك لأن الرحة عند المعتزلة رقة وتغير ولأنهم سنكرون الارادة القدعة ويصرفون رحمة اللهسحانه الى الأفعال والى ارادة حادثة لله تعالى الله عن قولهم ثم قال ولم يعاموا أن الرجة ليست سوى ارادة الخبر وليست الرقة وانما الرقة صفة أخرى تارة تصاحب الارادة وتارة لاتصاحبها وأطال في ذلك (قلت) كلام الصحاح نحو كلام الزمخشر ى وقد تبع الزمخشر ي على تفسير الرحة عاذكر جاعة منهم القاضى ناصر الدين البيضاوي والشيخ ابن عرفة بل نقل الأبى في تفسيره عن الشيخ ابن عرفة انه قال كل بحازله حقيقة الاهذا يعني الرحن فان الرحمة العطف والتثني وذلكانا هوحقىقة في الاجسام وتقررعندي أنغيرالله لايطلق علىه الرحن فهو مجاز لاحقيقة له انتهى وكلام الأبي هذا يقتضي أن المراد بالانعطاف الانعطاف الجسماني وليس كذلك انما المراد الانعطاف النفساني \* والرحن أبلغ من الرحم لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى عالبافلداك يقال يارحن الدنيا لأنه يعم الكافر والمؤمن ورحيم الآخرة لأنه يخص المؤمن وانماقدم الرحن والقياس يقتضي الترقي لتقدم رجة الدنياولأنه صاركالعلم فلايوصف بهغيره تعالى بل قيل انهعلم وهواسم مقتض لايجاد الخلق فلذلك لاسمى به غييرا لحق ومن تسمى به هلك؛ والرحيم مقتض لامداداخلق بقوام وجودهم و يجوز اطلاقه على المخاو قلأن الامداديصح في حقهم ولذلك وجب شكرهم على ماوص المنهم (فائدتان الأولى) حمث ذكر الاشتقاق في أسهاء الله تعالى فالمرادمنه أن المعنى المذكو رملحوظ في ذلك الاسم والافشرط المشتق أن يكون مسبوقا بالمشتق منه وأسهاءالله تعالى قديمة لأنهامن كلامه حتى أنكرقوم اطلاق الاشتقاق للإيهام وقالوا انمايقال في مثل اسمه السلام فيهمعني السلامة وفي الرحن فيهمعني الرحة قالوا والاشياء مشتقة من الأسماء الحاديثهي الرحم وأناالرحن اشتققت لهااسامن اسمى \* وقالحسان

فشيق له من اسعه لجله \* فذوالعرش محودوهذا محمد

وفيه نظر (الثانية) نقل الدماميني في حاشية البخاري عن بعض المتأخرين أنه قال صفات الله تعالى التي على صبغة المبالغة كرحيم وغفور كلها مجازا ذهبي موضوعة المبالغة ولا مبالغة فيها لأن المبالغة هي أن تثبت الشئ أكثر مماله وانما يكون ذلك فيايقبل الزيادة والنقص وصفاته تعالى منزهة عن ذلك قال وهي فائدة حسنة انتهى ص ويقول الفقير المضطر لرحة بربه المنكسر خاطره لقلة العمل والتقوى خليل بن اسحاق المالكي في ش أتبع المصنف البسملة بالتعريف بنفسه ليعلم بذلك من يقف على كتابه فانه من الامور المهمة التي ينبغي تقديم اولان الالفاظ التي ذكرها مشملة على الثناء على الله تعالى ففيه البداءة بالحد والفقير هو المحتاج الذي لاشئ له والمضطر الشديد الحاجة الذي لا يرى لنفسه شيأ من الحول والقو"ة ولا يرى شيأ من الاسباب يعمد عليه كالغريق في البحد والضال في القولا برى لا غائمة الامولاه والفقر والمسكنة لا زمان الاصطر اروذ الكفوج ب لاسراع مواهب الحق للعبد وتقدم تفسير الرحة في والرب في الاصل مصدر بعني التربية وهي تبليخ الشئ الى كاله شيأفشيا شمسهي به المالك لا نه يحفظ ما علكه ويربيه ولا يطلق على بن خاص وهي تبليخ الشي الى كاله شيأفشيا شمسهي به المالك لا نه يحفظ ما علكه ويربيه والضاف على رب اختص وهي تبليخ الشي الى كاله شيأفشيا موردة الفاتحة متى دخلت اللام والالف على رب اختص بالله تعالى لا نهاله على دوان حدف صارمشتر كابين الله تعالى وبين عباده انتهى والضمير في ربه بالله تعالى لا نهاله على دوان حدفت صارمشتر كابين الله تعالى وبين عباده انتهى والضمير في ربه بالله تعالى لا نهاله المناسحة الله و بين عباده انتهى هو المناسحة والتحديث والتحديث والتحديث والتحديث والمناسحة والتحديث والمناسحة والتحديث وال

و يقول في هذا المعني إن تتبعت الالفاظ في الالفاظ تموت و يناسب على هذا ان أقول ماقال سيدى ابن علاق أنضاعين كتابه عائداني اللام الداخلة على المضطرلانها موصول وعبرعن المسكنة اللازمة للاضظرار بقوله المنكسر خاطره والخاطر ما يخطر بالقلب من تدبيرأ وامر ونعوه وقديطلق على محل ذلك الذي هوالقلب وهوالمرادهنا وعلل انكسار خاطره بقلة العمل والتقوى تواضعامنه وحماللة تعالى أولانه لشدة مراقبته لنفسه ومحاسبته لهالم برض عنهاو وصفهاعا قال كاهوحال العارف بنجعلنا الله منهم \* والتقوى من الوقاية بمعنى الصيانة وهي في عرف الشرع اسم لمايق به الانسان نفسه مما يضره في الآخرة وهي ثلاثة مراتب الاولى التوقى عن العنداب الخليد بالتبري عن الشرك والثانية تعنب مايقتضي الاتم من فعل أوترك والثالثة تعنب مايشغل السرعن الحق تعالى \* وخليل فعيل من الخلة وهي صفاء المودة في نقل العامية \* واسحاق اسم عجمي غير منصر ف \* والمالكي نسبة الى منه هالك والمصنف رجه الله خليل بن اسحاق بن موسى كذاراته مخطه في آخر نسخة من مناسكه وذكر بعضهم أنه رأى بخطه بعد موسى بن شعيب وذكر ابن غازى موضع موسى يعقوب ويوجد كذلك في بعض النسخ وهو تخالف لمارأ يته بخطه ويكني بأبي المودة وأبي الضياء وذكرشيخ شيوخنا الحافظ ابن حبحر في الدر رالكامنة أنه يسمى مجمدا ويلقب بضياء الدين ويعرف الجندي قال بن فرحون كان من جلة أجناد الحلقة المنصورة ويلبس زي الجند المتقشفين وكان عالمار بانماصدر افي عاماء القاهرة مجمعاعلى فضله ودبانته ثاقب الذهن أصيل البعث مشاركا في فنون من العربية والحديث والفرائض فاضلافي مذهب مالك صحيح النقسل تمغر جمن بين بديه جاعة من الفقهاء والفضلاء انتهى وكان والده حنفيالكنه كان يلازم الشيخ أباعبدالله بن الحاج صاحب المدخل والشيخ عبدالله المنوفي فشغل ولده مالكما وللصنف رجمه الله كتاب جع فيه ترجة الشيخ عبد الله المنوفي قال فيه وكان الو الديعني والده من الاولياء الاخيار وذكرعنه مكاشفات وتخرج المصنف بالشيخ عبدالله المنوفي وأخذالاصول والعربية عن البرهان الرشيدي وسمع على عبد الرحن بن الهادي وقر أبنفسه على الهاء عبد الله ابن خليل المالكي المكني أباداود الترمذي وحجوجاور عكةوشر عفى الاشتغال بعد شيخه ودرس بالشيخونية وأقبل على نشرالعم فنفع اللهبه المسامين وذلك ببركة تشخه فانهذكرفي الترجة المذكورةأنهرأى شيخه في المنام واقفاعندقبره وأذن لهفي الاشتفال وأمره بهقال وقدرأي بعض أصحاب سيدى الشيخ رؤ باتشيرالى ذلك ورأى أنه حصلتله مكاشفة عن بعض الصالحين في حياة الشيخ بأنههوالذى يشغل طلبة الشيخ بعده قال فقويت نفسي فجلست ووالله لاأعرف الرسالة ففتح الله على سركته وهان على الفقه وغيره ولم تغب على مسئلة أصلاوماذ كره من أنه لا يعرف الرسالة لعمله يريد المعرفة التامة والافقدذكرفي الترجمة المذكورة أنه ختم ابن الحاجب قراءة على الشيخ عب دالله المنوفي ويشهد لذلك أيضاما نقله في التوضيح عنه في حلمواضع كثيرة وذكرأيضا فيالترجمة عن نفسه أنهكان في حال صغره قرأسيرة البطال تمشرع في غيرهامن الحكايات ولم يطلع عليه أحدمن الطلبة فقال له الشيخ عبد الله ياخليل من أعظم الآفات السهر في الخسر اقال قال فعامت ان الشيخ عمل معالى وانتهت من ذلك في الحسين وذكر ابن غازي أنه حكى عن المصنف أنه أقام عصر عشر بن سنة لم يرالنيل وأنه جاء لمنزل بعض شيوخه فوجد الكنيف مفتوحاولم يجدالنسخ فقيل لهانه شوشه هذا الكنيف فدهب ليأتي عن ينقيه فقال الشيخ خليل أناأولى بتنقيته فشمر ونزل وجاء الشيخ فوجده على تلك الحال والناس قدحلقو اعليه

تعجبامن فعله فقال من هـ ناقالوا خليل فاستعظم ذلك ودعاله عن قر محة صادقة فنال بركة ذلك ووضع الله البركة في عمره وذكرابن غازى أيضاأنه كان من أهل المكاشفات وأنه من بطباخ يبيع لحمالمتةفكاشفهوزح مفتاب على بدبه وأن يعض شيوخ شيوخه رأى المنف بلبس الثماب القصارقال وأظنه أنه قال و يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر (قلت) وقدد كر المصنف في ترجمة شنعة أنهفر بشواء فاشترى منهخ وفاكاخر جوحله على حال وخرج بةالى الكمان وطرحه للكلاب فتعجب من ذلك فظهر أنهميتة فلعل هذه الحكلية التي أشار اليها ابن غازى ويمكن أن تكون غيرها (وألف رحمالله) شرح ابن الحاجب المسمى بالتوضيح ووضع الله عليه القبول واعتمده الناس وهوأ كثرشر وحهفر وعاوفوائد (وألف منسكالطيفامتو سطااعتمده الناس) وعند نانسخة أكثرها مخطه (وجع الترجمة المذكورة لشيخه) قال الن حجروهي تدل على معرفته بالاصول \* قال بعضهم وشرح ألفية اسمالك ولم أقف عليه وألف هذا الختصر الذي لم بسبق المه وأقبل الناس جمعهم علمه \* قال شمخ شمو خنا القاضي تق الدين الفاسي مؤرخ مكةوشرح على بعضه (ومناقبه) رجهالله كثيرة (وماترجه الله) في ثالث عشر ربيع الأول سينةسبع وستين وسبعائة كذاذ كرالقاضي تقى الدين وابن حجر وذكرا بن غازي أنهافي سنةست وسبعين وهماأعلم من ابن غازى بذلك \* وأماتار يخالو فاة الذي ذكره ابن فرحون في ترجمة الشيخ خليل فاعاهوتار يخوفاة الشيخ عبدالله المنوفي لأنهذكر انهمات سنة تسع وأربعين وتسعائة بالطاعون وكذلك ذكر الشيخ خليل في تاريخ وفاة شيخه في الترجة المذكورة وقال في سابع رمضان ووهم في ذلك بعض الناس فظن انها للشدخ خليل واعترض على ان حجر عما ذكره ابن فرحون وقال انهمالكي وانهاجمع بهفهو أعرف بوفاته والصواب ماذكره ابن حجر والفاسي وذكرابن الفرات أن بعض الطلبة رأى المصنف في المنام بعدوفاته وأخبره أنه غفر الله له ولمن صلى عليه صلى الحدلله حدايوا في ما تزايد من النعم والشكر له على ما أولانامن الفضل والكرم وش هذامقول القول وأتى رجه الله بالجدلة بعد السملة اقتداء بالقرآن العظم وبالنبى صلى الله عليه وسلم في ابتدائه بالحدفي جمع خطبه وعملا محمد عرر وايات الحدث السابق ففي رواية كل امر ذي بال لايتدأف مالجديقة فهو أقطع وفي رواية محمد الله وفي رواية بالجدفهو أقطع وفيروانة كل كلام لاستدأ فسمالح ملتهفهو أجذم وفيروانة كل امرذي باللاستدأ فيه مسم الله الرحن الرحم فهوأقطع قال النووي فيشرح المهذب وسناهذه الألفاظ كلها في كتاب الأربعين للحافظ عبدالقادر الرهاوى قال ورويناه فيهمن رواية كعب عن مالك والمشهورمن رواية أبيهريرة قال النووي وهوحديث حسنر واهأبوداودوا بن ماجه والنسائى وأنوعوانة في صحيحه الخرج على صحيح مسلم وروى موصولاو مرسلا وروانة الموصول اسنادهاجيدانتهي وفير والتفي مسندالامام أحمدكل أمرذي باللانفتتج بذكر الله فهوأيتر أوقال أقطع على التردّد \* ولايقال البداءة حقيقة انماهي بالسملة \* لأنانقول الابتداء محمول على العرفي الذي بعتب ممتدّامن أول الخطبة الى حين الشروع في المقصود \* والجدلغة الوصف بالجيل على جهدة التعظيم سواء كان في مقابلة نعمة أولا وعلمين قولنا الوصف أنه لا يكون الا بالكلام فوردهاي محله خاص ومتعلقه عام اي السب الباعث عليه عام والشكر لغة فعل بنيء عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشاكروحذف بعضهم هدندا القيد و كون باللسان والجنان

فى القضاء ان المناظر فيه اذاوقع على لفظ مشكل أوعلى خلل نظره فى مظانه ومن سهل بهأن يكتب نص والأركان فالشكر باللسان أن يثني على المنعم والشكر بالقلب أن يعتقد اتصاف وبصفات الكال وأنهولي النعمة والشكر بالجوارح أن يجهدنفسه في طاعته فتعلق الشكر خاص ومورده عام فبينه وبين الجدعموم وخصوص من وجه «والجدعر فاهو الشكر لغة لكن بعدف قولناعلي الشاكر والشكرعر فاصرف العبدجيع ماأنع اللهبه عليهمن السعع والبصر وغيرهما لماخلق له فالنسبة بين الجدين عموم وخصوص من وجهو بين الشكرين عموم وخصوص مطلق وكذابين الشكر العرفى والجداللغوى وبين الجدالعرفي والشكر اللغوى إن قيدت النعمة في الجداللغوى بوصولهاالى الشاكر كامر واذالم تقيد كانامتعدين \* وأل في الجد للاستغراق وقيل للجنس وحكى عن الشيخ أبي العباس المرسي نفعنا الله به أنه قال قلت لابن النحاس النحوي ما تقول في الألف واللام في الحد لله أجنسية هي أم عهد بة فقال ياسيدي قالوا انها جنسية فقلت له الذي أقول انهاعهدية وذلكأن الله لماعلم عجز خلقه عن كنه جده حد نفسه بنفسه في الازل نيابة عن خلقه قبلأن يحمدوه ثمأمى همأن يحمدوه بذلك الجدفقال باسمدى أشهدك أنهاعهد بةوهذامعنى حسن واختار المصنف الجلة الاسمية لأنهام فتنح الكتاب العزيز ولانها تدل على الدوام والثبوت فهي التي تناسب قوله ماتزايد من النعم \* فان قيل حد العباد عادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فامعنى جد العبادله تعالى \* فالجواب ان المراد تعلق الحدولا بازم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلوم وقوله حدامصدر نوعى ومعنى يوافى يلاقى أى كلماز ادت نعمة لاقاها حدفيكون ذلك سبباللزيد وقال بعض المتأخرين معناه يني بهاويقوم بحقهاوفيه نظر لعجز النحلوق عن حديقوم بحق الخالق الااذا جعلت اللام للعهد والنعم جع نعمة بكسر النون وهي المنة والصنيعة وماأنعم الله به على الانسان وتطلق على الانعام ويصح جعلها في كلام المصنف بمعنى المنسم به وبمعنى الانعام قيل وهوأولى لان الجدعلي الصفات أولى منه على متعلقاتها وأما النعمة بالفتح فهي التنعم وبالضم السرور وأعظم النعم الهداية للاسلام \* ومعنى أولانا أعطانا \* والفضل الزيادة ويقال على الاعطاء بلاسبب ولاعلة \* والكرم الجودويطلق على كرم الأصل وجعل المصنف الجدفي مقابلة النعم ليكون شكرا موجباللز يدإذمن النعم العظمة إلهامه لتصنيف هذا الكتاب تم تكميله مجالانتفاع به \* وعطف الشكرعليه تنبها على حصول التعظيم والثناء بالجنان والاركان أيضافان الجدا عاهو باللسان كاتقيدم (فائدة) قالسيدى محمد بن يوسف السنوسي حكم الجدالوجوب مرة في العمر كالحجوكلتي الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى \* وحكم الابتداء به في أول المصنفات وأول الاقراء والقراءة الاستحباب كاذكره الفاكهاني في أول شرح الرسالة قال قال العاماء يستحب البداءة بالجد لكلمصنف ودارس ومدرس وخطيب وخاطب ومتزوج ومزوج وبين بدى سائر الأمور المهمة فال الفاكها في قلت وكذلك الثناء على الله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم انتهى وكائنه بريدبالثناء على الله الزيادة على الحدوالله أعلم ص ﴿ لاأحصى ثناء عليه هو كما أثني على نفسه فللماحد الله تعالى على ماتزا يدمن النعم وشكره نبه على أن ذلك انماهو امتثال للام والافليس يحصى الثناءعليه تعالى أحد « وأصل هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا أحصى ثناء عليك أنت كاأثنيت على نفسك رواه مسلم ولوأني به المصنف هكذا لكان فيه مع موافقة لفظ الحديث النفات وكائنه قصدأن كون الكلام على اساوب واحد ولأجل السجع في قوله رمسه \*ومعنى لا أحصى لاأطيق أن أننى عليك عاتستحق أن بثني عليك به وقال مالك معناه لا أحصى نعمك فأثنى عليك بهائم عقب وبقوله هو كاأثني على نفسه اعترافابالعجز عن الثناء تفصلاور د ذلك الى المحيط بكل شئ \* قال الأبي يريدان عظمة الله وصفات جلاله لانهاية لهاوعاوم البشر وقدر هم متناهية فلا يتعلقان عالايتناهى واعابتعلق بذلك عامه تعالى الذى لايتناهى وتعصيه قدرته التى لاتتناهى (قالدة) قال الشيخ يوسف بن عمر اختلف في تعيين الفاضل من الجدفقيل الحدلله بحميع محامده كلهاماعامت منهاومالمأعلم وقيل اللهم لاأحصى ثناءعليك أنتكا أثنيت على نفسك وقيل الحدلله حدا بوافى نعمه و يكافئ من بده قال و بنبنى على ذلك مسئلة فقهمة فيمن حلف لحمدن الله بأفضل محامده فن أرادأن مخرج من الخلاف فليعمده مجمعها وزادغيره مماذكره في القول الأول عدد خلقه كلهم ماعامت منهم ومالمأعلم وقال المتأخرون من الخراسانيين من الشافعية لوحلف انسان ليعمدن الله عجامع الجدومهم من قال بأجل التعاميد فطر يقه في البر أن يقول الجدلله جدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده قال النووى قالواولوحلف ليثنين على الله أحسن الثناء فطريق البرأن بقول لاأحصى ثناءعلمك أنت كاأثنت على نفسك وزاد بعضهم فلاث الجدحتي ترضى وصورا بو سعمد التوني المسئلة فمين حلف ليثنين على الله بأجل الثناء وأعظمه وزاد في أقل الذكر سبعانك وعن أبي نصر التمارعن مجمد بن النضر قال قال آدم صلى الله عليه وسلميار ب شغلتني بكسب يدي فعلمني شيئافيه مجامع الجدوالتسبيح فأوحى الله تبارك وتعالى اليهيا آدم اذاأصحت فقل ثلاثاواذا أمسيت فقل ثلاثا الجدلله رب العالمين حدايوافي نعمه ويكافئ من يده فذلك مجامع الجدوالتسبيح وقوله بكافئ مهمزة في آخر دأى بساوي من بدنه مهومعناه بقوم بشكر ماز ادمن النعم والاحصاء العدّقاله في الأذكار ص ﴿ وأسأله اللطف والاعانة في جميع الاحوال و حال حماول الانسان في رمسه ﴾ ش لما أعترف بالعجز والتقصير سأل من مولاه القدير اللطيف الاعانة «واللطف لغة الرفق وعر فامايقع عنده صلاح العبدآخرة بأن تقع منه الطاعة دون المعصة \* والاعانة والمعونة والعون المساعدة \* والأحوال جعمال مذكر و يؤنث وهوما يكون الانسان عليه في الوقت الذي هوفيه \* والحاول النزول «والانسان واحدالأناسي بطلق على الذكر والأنثى قال في الصماح ولاتقل انسانة والعامة تقوله وقال في القاموس والمرأة انسان وبالهاء عامية وسمع في شعركا تهمولا

به القد كستنى فى الهوى ﴿ ملابس الصب الغزل ﴿ انسانة فتانة الدر الدحامنها خجل ﴿ اذا زنت عمنى مها ﴿ فبالدموع تغتسل

والرمس فى الأصل مصدر \* قال فى الصحاحر مست عليه الخبر كمته و يطلق على القبر وعلى ترابه وخص هذه الحالة لشدة الحاجة فيها الى من بداللطف والاعانة اذهى أول منزل من منازل الآخرة ومعاوم أن الرحلة الاولى صعبة على المسافر فى الدنياف كيف الحال هنا نسأل الله السلامة وأن يثبتنا بالقول الثابت فى الحياة الدنياوفى الآخرة \* وأسند المصنف قوله لا أحصى الى ضمير الواحد \* وقوله ونسأله الى ضمير الجاعة كائن الاول فيه الاعتراف بالعجز وانما يشته الانسان لنفسه وهو أيضامقام استغراق ونفى الكثرة والثانى دعاء والمطاوب فيه مشاركة المسلمين فان ذلك مظنة الاجابة أقرب والله أعلى صفى الله على مان الله على المعالمة والسلام على السمين الأمم المنافعة في المعالمة والسلام على الشهد ما الله على اله على الله على اله على الله على الله على الله على

المؤلف بصبغ بخالف لونه لون نقلي أو يكتبهما بقامين

مختلفيين في الغلظ والرقدة فبلغه اللهقويده لان في هدنا مقيدا

عليه وسلم أداء ليعض ما يحب له صلى الله عليه وسلم اذهو الواسطة بين الله تعالى و بين العباد وجميع النعم الواصلة البهم التي أعظمها الهداية للرسلام انماهي ببركته وعلى يديه وامتثالا لقوله تعالى ياأبها الذين آمنو اصلوا عليه وساموا تسلماو عملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لايذ كر الله تعالى فيه فيبدأبه وبالصلاة على فهوأقطع محوق من كل بركة أخرجه الدياسي في مسندالفردوس وأبو موسى المديني والخليم لي والرهاوي في الأربعين \* قال الحافظ السخاوي وسينده ضعيف وهو في فوائدابن منده بلفظ كل أمرذي باللاستدأفيه بذكر اللة تج بالصلاة على فهو أقطع أكتع انتهى (قلت) وان كان ضعيفا فقد اتفق العاماء على جو از العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال واغتناماللثواب الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى في ذلك الكتاب ذكره في الشفاء \* وقال العسر افي في تخريج أحاديث الاحياء رواه الطبراني في الأوسط وأبو الشيخ في الثواب والمستغفري في الدعوات من حديث أبي هريرة بسند ضعيف \* قال الشيخ أحدزروق و يحمل أن يكون المرادكتب الصلاة وهو أظهر أوقراءة الصلاة المكتو بةوهوأوسع وأرجى انتهى «وسمعت بعض مشايخي يذكر انه دشترط في حصول الثواب المذكور التلفظ بالصلاة في حال الكتابة ولم أقف عليه لغيره بل ظاهر الحديث وكلام العاماءان فلك ليس بشرط «قال الحافظ السنخاوي في شرح الهداية لابن الخزرجي في علم الحديث وليحافظ الطالب على كتابة الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم كل كتبه بدون رمن كا يفه الكسالي ولايسأمهن تكراره سواء كان ثابتا في الأصل أم لاومن أغفل الصلاة والسلام حرم أجراعظها ويروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تصلى عليه مادام اسمى فى ذلك الكتاب ويستعب التلفظ بهامع ذلك انتهى فظاهره ان الثواب المذكور محصل عجر دكتابهاوان التلفظ بهاأم آخر مستعب وفالف الصحاح والصلاة اسم بوضع موضع المصدر بليقال صليت صلاة ولايقال تصلية كاهو قياس مصدره \*قال المبرد أصل الصلاة الترحم فهي من الله رحة ومن الملائكة رقة واستدعاء للرحة \*وقال أبو بكر القشيري الصلاة من الله لمن دون النبي رحة وللنبي صلى الله عليه وسلم تشريف و زيادة تكرمة \* وقال أبو العالية صلاة الله ثناؤه علمه عنده لائكته وصلاة الملائكة الدعاء وقيل المراديها الاعتناء بشأن المصلى عليه وارادة الخمير لهوهوالذى ارتضاه الغزالي وصلاة العباد المأمور بهاالدعاء بلفظ الصلاة خص الأنساء بدلك تعظيا لهم فعلى قول المبرد تكون الصلاة مرادفة المرحة بدوقد بعث في ذلك بعضهم بأن الترادف يقتضي جواز الدعاءللني بلفظ الرحة وقدأنكر ذلك بعضهم كاسسأتي بيانه في الكلام على التشهدان شاء الله وقديقال انمراد المبردييان أصل معنى الصلاة وان كان العرف يقتضى انهااذا استعملت في حقالنبي صلى الله عليه وسلم دلت على معنى زائد على الرحة كاأشار الى ذلك تفسير القشيري ولهذا قال بعضهم الصلاة من اللهر حقمقر ونة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء \* والسلام التحية وفي معنى السلام عليه أوجه اما بمعنى السلامة للتومعك أو السلام متول لك فيكون إساله تعالى أو بمعنى المسئلة والانقيادلاً ص ه والصيغة المذكورة خبر ومعناها الدعاء والطلب \* قال بعض العلماء وهل يحتاج في ذلك الى استعضارنية الطلب واخراج الكلام عن حقيقة الخبر \* وأجاب بانه ان كثر استعمال اللفظ في ذلك حتى صاركا لمنقول في العرف لم يحتج الى ذلك والا فالأقرب الحاجة اليه (فائدة) حدر بعض المتأخرين من الشافعية من استعمال لفظ التصلية بدل الصلاة

وقال انهموقع فى الكفر لمن تأمله لان التصلية الاحراق وقال انه وقع فى عبارة النسائى فى جامع المختصرات وابن المقرى في الارشاد التعبير بها "قال وسئل العلامة علاء الدين الكناني المالكي هل يقال في الصلاة الشرعية والصلاة على خير البرية تصلية أوصلاة فقال لم تفه العرب يومامن أيامها بان تقول اذا أريد الدعاء أوالصلاة الشرعية أوالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم صلى تصلية وانما يقولون صلى صلاة ومن زعم غير ذلك فليس عصيب ولم يظفر من كلام العرب بأدنى نصيب وحينتا لايلتفت اليه ولايعرج عليه ولايعتمدمالديه ولوأنه نفطويه انتهى تم قال و يخاف الكفرعلي من أصرعلى اقامة التصلية مقام الصلاة بعد التعريف انتهى وأطال الكلام في ذلك مسئلة \* والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم فرضان مرة في العمر قال في الشفاء قال القاضي أبو بكر ابن بكيرافترض الله على خلقه أن يصاوا على نبيه صلى الله عليه وسلم و يسام و اتسلما و لم يجعل لذلك وقتامعلومافالواجبأن كمثرالمرءمهاولا يغفل عنهاوذ كرقبل ذاكأن الاجاع على أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فرض على الجله وأن المشهور عن أصحابنا انهاا عاتجب مرة في العمر وكرر ذلك \*واختلف في وجو بها في الصلاة والمشهور عدم الوجوب كاسيأتي ان شاء الله تعالى \* وقال الشيخ أبوعب دالله محدالرصاع الذي يظهران السلام عليه صلى الله عليه وسلم فرض واجب مثل الصلاة عليه من قفى العمر والزائد على ذلك استحبابه منا كديم ذكرعن ابن عباس انه قال هذه فريضة من الله عليناأن نصلي على نبينا ونسلم عليه تسلما ومانقل عن شيو خنا المغاربة من التوقف في الوجوب في السلام فلاأصل له بل الحق انه حكمه حكم الصلاة في الوجوب والاستعباب ويتأكد ذلكعلى قدرالشوق والحبة تمذكرانه يتأكد عنددخول المسجد بعدالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وعنددخول البيوت اذالم يكن فهاأحدوفي التشهد الأول من الصلاة وفي التشهد الثاني قبل السلام وعندزيار ته صلى الله عليه وسلم انتهى باختصار (قلت) وكلام القاضى أبي بكر بن بكيرنص في ان السلام فرض كالصلاة والله أعلم (فرع) وتستحب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواطن منهابع التشهد الأخير وقبل الدعاء وعند دخول البيوت اذالم يكن فهاأ حدوعند سماعذكره أواسمه وكتابته وعند الأذان وعند دخول المسجد والخروجمنه وفي صلاة الجنائز \* قال في الشفاء ومن مواطنها التي مضي علماع للأمة ولم تنكر هاالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الرسائل وما يكتب بعد البسملة ولم يكن هذافي الصدر الأول وأحدث عندولا بةبني هاشم فضي عليه عمل الناس فى أقطار الأرض ومنهم من يحتم به الكتاب أيضاقال وروى النسائى الأمر بالا كثار منهما يوم الجعة \* قال ومن مواطن السلام تشهد الصلاة وعند السلام منها كاسمأتي في كتاب الصلاة ان شاء الله \*وقال الشيخ أبوعبد الله مجمد الرصاع في كتابه المسمى تعفة الأخيار في فضل الصلاة على النبي المحتار من المواطن التي يتأكد فهاطلب الصلاة اذاطنت الائن وعند العطاس وعند الفراغ من الطهارة وفي الصباح وفي المساءوفي يوم الجعة والسبت والأحمد (فرع) ذكرابن ناجي في شرح المدونة في كتاب الذباع ان الصلاة على الني صلى الله عليه وسلم تكره عند الذبح وعند العطاس والجماع والعثرة والتعجب وشهرة المبدع وحاجة الانسان وذكر هاالشيخ يوسف بن عمر الاشهرة المبيع وذكر بدله عندالأكل وأصل مسئلة الذبح في كتاب الذبائح من المدونة قال فها وليس ، وضع صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم \* قال الشيخ أبوالحسن في الا مهات قيل البن القاسم هال يقول بعد التسمية صلى الله على محمد أو محمدر سول الله قال ذلك موضع لا يذكر فيه

الااسم اللهوحده \* قال ابن حبيب قال أصبغ عن ابن القاسم ان في بعض الأحاديث موطنين لايذ كرفهما الااسم اللهوحمده الذبيحة والعطاس لايقل بعمد التسمية والتحميد محمد رسول اللهوانشاء قال بعدهماصلي الله على محمد لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليست بتسمية لهمع اسمه سبحانه وقاله أشهب وقيل لايصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في أربعة مواضع عند الذبح والعطاس والجاع وحاجمة الانسان \* وفي العتبية كره سحنون الصلاة على الني صلى الله علمه وسلم عند التعجب وقال لا يصلى عليه الافي موضع احتساب أو رجاء ثواب انتهى \* وقال في الشفاء بعدان ذكر عن أشهب نحوماتق تم عنه في الذبيعة والعطاس قال ولا ينبغي أن تجعل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه استنانا وفي سهاع أبي زيد من الجامع سئل مالك عن الذي برى الشئ فيعجبه أو يعطس فيحمدالله أيكر هله أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم قال لاأنا آمر، أن لا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم أنى اذالا قول له لا تذكر الله قال أنه يذكر في ذلك حديث قالما يحدث به كاعنه لايرى ذلك الحديث شيأ وقال بن رشدقد أمر الله بالصلاة على الذي صلى الله عليه وسلم فهي على الوجه الذي أمر به من التعظيم لحقه والرغبة في الثواب عند ذكره أو ذكرشئ من أمره مرغب فهامندوب الهاوأماعند التعجب فالشئ للتعجب دون القصدالي احتساب الثواب مكروه قاله سحنون في رسم ندرمن سماع عيسي من كتاب المحار بين وأما الصلاة عليه مع الحدعند العطاس فحمل انهلم يرد بذلك القرية فيكون مكروها و محمل انه بذكر سنة في أمر العطاس بالجد فصلى على على ماسنه من ذلك فيكون مستعبا ولما حملت صلاته هذا الوجه توقف في أن يقول انه يكره انتهى باختصار فتعصل من هذا ان في الصلاة عند الذبح والعطاس قولين \*قال الشيخ أبوعبد الله مجمد الرصاع لماذ كرشهرة البيع و يلحق هذا عندي مايصدر من العامة في الاعراس وغيرها فانهم يشهرون أفعالهم للنظر الهابالصلاة على الني صلى الله عليه وسلم مع زيادة عدم الوقار والاحترام بل بضحك و بلعب انتهى (قلت) بل يذ كرون ذلك بلفظ محوف ان قصدوه كفر وافان كثيرامنهم يكسر ون السين من السلام نعو ذبالله من ذلك عمد كرمن المواضع التي نهيءن الصلاة فيه الأماكن القدرة وأماكن النجاسة انتهى والله أعلم ومسئلة ﴾ شاع في كثيرمن كلام العاماء كراهة افراد الصلاة عن السلام وعكسه وممن صرح بالكراهة النووي \* قال السخاوي في القول البديع وتوقف شخنايعني ابن حجر في اطلاق الكراهة وقال فيه نظر نع يكره أن يفر دالصلاة ولايسلم أصلا أمالوصلي في وقت وسلم في وقت آخر فانه يكون ممتثلا انهي قالو يتأبد بمافى خطبة مسلموا لتنبيه وغيرهامن مصفات أئمة السنةمن الاقتصار على الصلاة فقط وقال قبله استدل محدث كعب وغيره على أن افراد الصلاة عن التسليم لا يكره وكذلك العكس لان تعليم التسليم تقدّم قبل تعليم الصلاة انتهى وذكر في الخاتمة منامات تقتضي أنه لاينبغي افراد الصلاةعن التسليم ولمأقف لأحدمن المالكية في ذلك على كلام الامارأيته في آخر نسخة من المسائل الملفوظة انه يكره ذلك ولم يعزه \*وقال الشيخ زروق في شرح الوغليسية كره جهور المحدثين افر أدالصلاة عن التسلم وعكسه ومسئلة واللابن ناجى في أول شرح المدوّنة افراد الصلاة عن التسلم وعكسه أفتى بعضهم بردكتب الحديث اذالم يوجد فيهالفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم \*وذكر السخاوى ان نسخة من التمهد لابن عبد البر تعمد صاحبه اترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حيث وقع ذكره فنقص ذلك كثيرامن ثمنها وباعها ببغس ولم يرفع الله

الناسخهاعاه ابعدوفاته مع انه كان يحسن بابامن العلم فرتنبيه فيأغر بالقاضى أبو بكرين العربي فى العارضة فقال الذي أعتقده أن قوله صلى الله عليه وسلم من صلى على صلاة صلى الله عليه بهاعشرا ليست لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانعاهي لمن صلى عليه كاعلم عاقص مناه انتهى وقد ذكرالسخاوي في الخاتمة منامات كثير ة تدل على حصول الثواب العظم في اللفظ المذكور والله أعلم وفائدة الله عانظر لوقال اللهم صل على محدعدد كذاهل شاب بعدد من صلى بتلك الأعداد كانا بنعرفة يقول معصل لهمن الثوابأ كثرمن ثواب من صلى واحدة لاثواب من صلى تلك الأعدادو يشهد لها داحديث من قال سبحان الله عدد خلقه من حيث دلالته على أن التسبيح بهذا اللفظ لهمن بةوالالم تكن له فائدة انتهى \* والسيد الكامل المحتاج اليه باطلاق واستعاله في حق غيرالله سائع نطق به الكتاب والسنة \* وذكر الدماميني في شرح التسهيل عن ابن المنسير في ذلك ثلاثة أقو ال جو از اطلاقه على الله تعاتى وعلى غيره وامتناع اطلاقه على الله تعالى وحكاه عن مالكوهو الذي يفهم من كلام المقدّمات وامتناع اطلاقه على غير الله تعالى تم ذكر عن النعاس رابعا وهوجو از اطلاقه على غيرالله الاأن يعر ف بأل قال والأظهر الجواز بالألف واللام لغيرالله وماذكره عن مالك من المنع هو الذي يفهم من كلام المقدمات والذي في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة الكراهة فانه كره الدعاء بياسيدي ويامنان ولعله حلالكراهة على المنع ولم يصرح ابن رشد في البيان معملها على المنع وقال في شرحها وأما الدعاء بيامنان فلاكراهة فيهلأنهمن أساء الله تعالى القائمة من القرآن قال الله سمانه وتعالى ولكن الله عن على من يشاء من عباده والخلاف في اطلاقه على الله تعالى بنبني على الخلاف في أسهاء الله تعالى الدالة على الصفات هل هي توقيفية فلانطلق عليه الاماو ردالاذن فيه أملا وملخص مافى المسئلة أن اللفظ إماأن بدل على صفة كال أم لافان لم يدل على صفة كال لم يجز اطلاقه على الله تعالى الاأن يردبه الشرع فيقتصر على ذكره في المواضع التي وردفها وان دل على صفة كال فانوردالشرع بهماز اطلاقه على الله تعالى في الموضع الذي وردفيه وفي غيره وان لم يرديه فذهب الشمخ أى الحسن الأشعرى وعامة أهل السنة أنه لا بحوز أن سمى الله تعالى الاعاسمي به نفسه أوأجعت الأمةعلمه قال القمولي من الشافعية كقديم وواجب الوجود وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني والمعة لةأنه بعوز أن يسمى الله تعالى بكل اسم صحمعناه ولم عنع الشرعولا الاجاعمنيه وذهب الغزالي الى أنه يجوز اطلاق ذلك على سبيل الوصف لاعلى سبيل التسمية فالأساءعنده توقيفية والأوصاف لانهاية لها قال القمولي هذاهو الظاهر قال واختلف العلماء في اطلاق اسم عليه تعالى بغير العربة فنعه قوم لأن الأسماء توقيفية ولم يرد الشرع بذلك واذا أراد العجمي الدعاء سمى الله باسمه باللسان العربي ثم يذكر حاجته بلغته وذهب قوم الى الجواز وهومذهب الفقهاء وقال قبله قديختلف الحال في الاطلاق باختلاف الأزمنة كافي قول موسى عليه السلام انهى الافتنتك فانهذا اللفظ لم يكن اذذاك موهماشيأ فأطلقه موسى عليه السلام ولا يجوزأن يخاطب الله عثل هذا الخطاب في وقتناه ذالمافيه من الايهام انتهى وقال الأبي في شرحمسا مايستعمل من لفظ المولى والسيديعني في الصلاة على الذي صلى الله عليه وسلم حسن وانلم بردوالمستندقوله أناسيدولد آدم وقدطلب ابن عبدالسلام تأديب من قال لا يقولها في الصلاة وانقالم ابطلت فتغيب حتى شفع فيه قال وكائنه رأى تغيبه تلك المدة عقو بنه وذكر البرزلي

عن بعضهم أنه أنكر أن يقو لها يعني لفظة السيد أحد تم قال وهيذا ان صح عنه غاية الجهل قال واختارشيخ شيوخنا المجداللغوى صاحب القاموس ترك ذلك في الصلاة اتباعاللفظ الحديث والاتيان به في غير الصلاة وذكر الحافظ السخاوي في آخر الباب الأول من القول البديع كلامه وذكرعن ابن مفلح الحنبلي نحوذلك وذكرعن الشيخ عزالدين بن عبدالسلام ان الاتيان بها في الصلاة ينبني على الخلاف هل الأولى امتثال الأمن أوساوك الأدب (قلت) والذي بظهر لي وأفعله في الصلاة وغيرها الاتيان بلفظ السيدوالله أعلم \*ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضاعف ومعناه لغةمن كثرت محامده وهوأبلغ من محمو دلأنهمن الشيلاني ألهم الله تعالى أهل نيينا محمد صلى الله عليه وسلم تسميته بذاك ليطابق اسمه صفته لأنه مجمود في السهاء والأرض وقيل لجده لماسهاه بذلك لم عدلت عن أساء آبائك فقال ليكون محودافي السهاء والأرض فكان كذلك فهوصلي الله عليه وسلم أجل من حمد وأفضل من حدالأول بفته الحاء والثاني بضمها وهو أحدالحامد بن وأحدالممودين ومعه لواءالحدو ببعثه بههناك مقامامحمودا يحمده فيهالأولون والآخرون و يفتح عليه بمحامد لحيفتي بهاعلى أحدقبله وأمته الحامدون يعمدون الله على السراء والضراء وصلاته وصلاة أمته مفتحة بالحدوكذلك خطبه وخطبهم ومصاحفهم والعرب بفتح العين والراءو بضم العين وسكون الراءجيل من الناس وهم من بتسكلم باللغة العربية والأعراب منهم سكان البادية والعجم يفتح العيين والجيم وبضم العين وسكون الجيم وهم خلاف العرب ويجوز أن يجمع بين العرب والعجم يفتي أحدها وبضم الآخر والأفصح أن يفتعامعاأو يضامعا \* والمبعوث المرسل \* وسائر الأم جميعهم قالفي الصحاح سائرالناس جيعهم وأنكره الحريري وقال السائر الباقي وردعليه بأنهسمع أمضأ في الجيع و يصح أن يكون السائر في كلام المدنف معنى الباقي اي بقية \* والأم جع أمة بضم الممزة يطلق على ثمانية معان على الجاعة حتى من غير الناطق كقوله تعالى أمّة من الناس وقوله تعانى الا أمم أمثالكم وعلى أتباع الرسل كإيقول نحن من أمة محمد صلى الله عليه وسلم وعلى الرجل الجامع للخمير كقوله ان ابراهميم كان أمّةوعلى الدين والملة كقوله اناوجدنا آباءناعلي أمّة وعلى الحين والزمان كقوله الى أمةمعدودة وقوله وادكر بعدامة وعلى القامة يقال فلان حسن الأمةاي القامة وعلى الرجل المنفر دبدينه كقوله صلى الله عليه وسلم يبعث زيدبن عمرو بن نفيل أمة وعلى الأتيقال هذه أمة زيداى أمه قال الأبى واذا أضيفت الأمة للنبي فتارة برادبها أتباعه كحديث شفاعتي لأتمتى وتارة يرادبهاعموم أهمل دعونه كحمد يشلايسمع بيمن همذه الاممة يهودي ولانصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت بهالا كان من أصحاب النار روا مسلم والظاهر أن الامم في قول المصنف لسائر الاحم بمعنى الجاعمة وفي قوله وأمتمه أفضل الاحم بمعنى الاتباع فسقط ماقيل انفي كلامه توافق الفاصلتين في اللفظ والمعنى وهومعيب في السجع كالابطاء في النظم وهو تكرارالقافية بلفى كلامه من المحسنات البديعية الجناس التام ويصح أن يراد بالامة في الثاني الدين على حلف مضاف أى أهل دينه أفضل الأديان وفيه تكلف والامة بكسر الهمزة النعمة وتطلق على الدين والطريقة ولاخلاف في عموم بعثته صلى الله عليه وسلم الى جميع الانس والجن لقوله تعالى ليكون المعالمين نذيرا وقوله صلى الله عليه وسلم بعثت الى الاحر والاسود وقيل الانس والجن وقيل العرب والعجم واختلف في بعثته الى الملائكة والاكثر على عدم بعثته البهم صرح بذلك الحلميى والبيهق في الباب الرابع من شعب الاعمان بلحكي الامام الرازي والبرهان

النسفى الاجاع على أنه لم يرسل اليهم وماحكاه الزركشى وتبعه القرافى وغيره عن الامام الرازى من أنه حكى الاجاع على بعثته اليهم غيير معروف عن الرازى والمعروف عنه ماقد مناه والقول ببعثته اليهم أعاحكاه السبكى عن بعضهم قال الحكال بن أبى شريف في حاشية شرح جع الجوامع قال السبكى قال المفسر ون كلهم في قوله تعالى للعالمين نذيرا المرادبه الانس والجن وقال بعضهم والملائكة \* وآل الرجل أهله وعياله و يعالم يعلى الاتباع أيضا قاله في الصحاح قال الشمنى ولا يضاف الالمن له شرف من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاحفي المنافي ولا آل البصرة وآل المدينة والصحيح جواز اضافته الى الضمير كااستعمله المنف ومنع ذلك الكسائي وأبوج عفر النحاس و يشهد للا ول قول عبد المطلب

وانصرعلى آل الصلم \* ب وعابدته اليوم آلك

واختلف فيأصله فقيلأهل فأبدلت الهاء همزة تمأبدلت الهمزة ألفا وقيل أصله أول قلبت الواو ألفالتعركها وانفتاح ماقبلها وآله صلى الله عليه وسلم بنوهاشم فقط على المشهور وقيل بنو المطلب وهوالذي مشي عليه المصنف في الزكاة قال الدماميني وهو المختار عندنا وقال الشمخ زروق هو المذهب وقسل جميع أمته قال إبن العربي في العارضة ومال المهمالك وقال عبد الحق في كتاب الصلاة الثاني من تهذيبه في الكلام على التشهدوا عرف لمالك رجه الله أن آل محمد كل من تبع دينه كما أن آل فرعون كل من تبعه وقيل أتقياء المؤمنين والأصحاب جع صاحب بمعنى الصحابي بياءالنسب وهومخصوص في العرف بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والصحابي من اجمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم وان لم رو عنه ولم يطل اجتماعه وقال النووي وسواء حالسه أملاها اهوالأصح وهوما وهابالخارى وسائر الحدثين وجاعةمن الفقهاء وغيرهم وذهب أكترالأصوليين الىأنه تشترط مجالسته وهندامقتضى العرف والاول مقتضى اللغة وعنابن المسيب لايعد صحابيا الامن أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أوسنتين وغز امعه غز وة أو غزوتين فانصح عنهفهوضعيف فان مقتضاه أن لايعدج برالبعلى وشهه محابة ولاخلاف في أنهم صحابة وهذا بخلاف التابعي وهو صاحب الصحابي فلا يكفي في اطلاق التابعي عليه اجتماعه به من غيرطول على أظهر القولين وقيل يكفى والفرق بينهماات الاجتماع بالصطفى صلى الله عليه وسلم في لحظة يؤثر في تنو يرالقلب مالايؤثره الاجتماع بغير ه ولوطال ويدخل في قولنا اجمع الأعمى وعبر بعضهم عن لقى ليدخل من حنكه أومن مسه صلى الله عليه وسلم من الصيان وهو كذلك خلافا لبعضهم ولابدخل الأنبياء الذين اجمعهم لسلة الاسراء والملائكة لأن المراد الاجتماع المتعارف وهال مدخل في ذلك جن نصيب بن واستشكله ابن الأثير وهو محل نظر و يحرج من التعريف من لقيمه كافرائم أسلم قال الشيخ حماولو ونظر ابن عرفة في كونه صحابيا ولا يبطل التعريف عن ارتدبعد اجتماعه ومانعلى ردته لأنه قبل ردته كان يسمى صحابيا وأمامن ارتدُّ عُمَّاسِمِ فَهُو صِحَالِي \* والازواج جمع زوج يطلق على الرجل والمرأة ويقال في الانثي زوجة أيضا وفي بعض النسخ زيادة وذريته والذرية النسل يقع على الذكور والاناث وقال في الصحاح هو نسل التقلين من ذرأ الله الخلق أى خلقهم لكن تركت العرب همزتها وزعم بعضهم أنها تطلق على الآباءأيضا واستدل بقوله تعالى وآية لهم أناجلنا ذر يتهم يعني نوحاومن معه وتثلث ذالها وقريء بذلك وقراءة الجهور بالضم ثم الصلاة على الآل والاصحاب وغيرهم تعوز على التبعية قال في الشفاء

عامة أهل العلم متفقون على جواز الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم تم ذكر أنه وجد بخط بعض شو خمدهب مالك أنه لا يجوز أن يصلى على أحدمن الانساء سوى محمد صلى الله عليه وسلم قال وهذاغير معر وف من مذهبه عمقال والذي ذهب المه المحققون وأميل المهماقاله مالكوسفيان واختاره غير واحدمن الفقهاء والمتكامين أنه يحب تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الانساء بالصلاة والتسليم كالمختص الله سحانه عندذكره بالتقديس والتنزيه ويذكر من سواهم بالغفران والرضا كاعال الله تعالى بقولون ربنا اغفرلناولاخوانناالذين سبقونا بالاعمان وقال والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضواعنه وأيضافهو أمرلم يكن معروفافي الصدر الاول كإقال أبوعمران وانماأحدثه الرافضة والمتشيعة في بعض الأئمة فشاركوهم عندالذكر لهم بالصلاة وساووهم بالنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وأدضا فإن التشبه بأهل البدع منهى عنه فجب مخالفتهم وذكر الصلاة على الآل والازواج مع النبي صلى الله عليه وسلم بحكم التبع والاضافة اليه لاعلى التخصيص قالوا وصلاة النبي صلى الله علىموسلم على من صلى عليه مجر اها مجرى الدعاء والرحة ليس فيهامعني التعظيم والتوقير وقدقال تعالى لاتجعاوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا وكذلك بحسأن بكون الدعاءله مخالفالدعاء الناس بعض ملبعض وهندا اختمار الامام أبي مظفر الاسفر ابني من شيوخنا وبه قال أبوعمر بن عبد البرانتهي (تنبيه) لم نذكر المصنف في خطبته الشهادة مع أنه وردكل خطبة ليس فيهاشهادة فهي كاليدالجدماء أحرجه أبوداودمن حديث أبي هريرة مرفوعا في كتاب الادب من سننه ص ﴿ و بعد فقد سألنى جاعة أبان الله لي ولهم معالم التحقيق وسلك بنا وبهمأنفع طريق ﴾ ش بعدظرف مكان مقطوع عن الاضافة لفظالامعني ولذلك بني على الضم والتقدير وبعد جدالله والصلاة على رسوله وهي كلة تستعمل في الخطب والكلام الفصيح لقطع ماقبلها عابعدها فالبعض الشافعية ويستحب الاتبان مافي الخطب والمكاتبات اقتداء رسول اللهصلي الله عليه وسلم وقدعقد لهاالخداري بابافي كتاب الجعة وذكر فيه أحادث كثيرة وتستعمل مقرونة باماوالواو ومع احداها دون الاخرى ودخول الفاءبعدهامع أماواضح لماتضمنته أمامن معنى الشرط وأمامع عدمهافتدخل على توهم وجودأماوتكون الواواستئنافية أوعلى تقدرأما محمنه وفةوالواو عوضمنها أودون تعويض وعلى الاول فالعامل في بعد الفعل المقدّراذ التقدير وبعد كذاوكذا فأقول وعلى الثاني فالعامل في بعدأما المحدوفة لنماتها عن فعل الشرط المقدراذ التقديرمهما بكن من شئ بعد حدالله والصلاة على رسوله فقد سألني الى آخره والعامل في بعد الفعل المقدر \*واختلف في أول من نطق باما بعد فقيل داود عليه الصلاة والسلام وانها فصل الخطاب الذي أوتيه وقيل قس بن ساعدة وقيل كعب بن لؤى وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان وائل وابان أوضح \* والمعالم جمع معمل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه وأصله الاثر الذي يستدل به على الطريق واستعاره المصنف لمايستدل بهعلى التعقيق والتعقيق معرفة الشئ بدليله من غير تقليد فيه والمراد بمعالمه الاداة التي بهتدي بهااليه والمعر وف في سلك انه سعدي بنفسه قال تعالى كذلك نسلكه وقال ماسلككم وعدداه المصنف بالباءكائنه ضمنه معنى دخل كقوله صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا يلمس فيه علماسهل الله له طريقاالي الجنة رواه مسلم \*وأنفع طريق هي الطريق الموصلة الىمعرفة الله سيحانه وتعالى وامتثال أوامره واجتناب نواهيه والضمير في قوله بناللشيخ ومن سأله وفي بعض النسخ بناو بهم فالضم يرالمنف فقط ص ﴿ مُختصر اعلى مندهب الامام مالك

ابن أنسر حده الله مبينا لما به الفتوى بش مختصر اصفة لمحذوف على تقدر مضاف أى تأليف كتاب مختصر والاختصار ضم بعض الشئ الى بمض للا يجاز وهوا يراد المعانى الكثيرة بألفاظ قليلة "قال النو وي في تهذيب الأساء واللغات اختلفت عبارات الفقهاء في معنى الختصر فقال الاسفرايني حقيقة الاختصار ضم بعض الشئ الى بعض قال ومعناه عند الفقهاء ردال كثيرالي القليل وفي القليل معنى الكثير قال وقيل هو ايجاز اللفظ مع استيفاء المعنى ولم يذكر صاحب الشامل وغيره هذا الثاني وذكرها جمعا المحاملي وقال صاحب الحاوي قال الخلمل هو مادل قلمله على كثيره يسمى اختصار الاجتماعه ودقته كإسميت الخصرة مخصرة لاجتماع السيور وخصر الانسان لاجتماعه ودقته انتهى بلفظه \* والمذهب لغة الطريق ومكان الذهاب تم صارعند الفقهاء حقيقة عرفية فهاذهب اليهامام من الأغية من الأحكام الاجتهادية ويطلق عندالمتأخر نزمن أثمة المذاهب على مابه الفتوى من باب اطلاق الشئ على جزئه الائهم نحو قوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة لان ذلك هو الا عم عند الفقيه المقاد والله أعلم \* ومالك هو الامام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بنأ بى عامر الأصبحي بفتح الباء نسبة الى ذى أصبح بطن من حسر وهومن العرب حلف في قريش بني تبم الله فهومولى حلف لامولى عتاقة هـ نداللذي علىه الجهور خلافالا بن استعاق وقدرد علمه ذلك غير واحد وهو امام دار الهجرة وعالم المدينة وأحدأ ثمة المداهب المتبوعة وهومن تابعي التابعين لانه أدرك عائشة بنتسعد بنأبي وقاص قال بنرشد وقدقيل فهاانها حجابية والصحيم فهاانهاليست صحاسة لان الكلاباذي ذكرهافي التابعمات ولم بذكرها بن عبد البرفي الصحاسات قاله في رسم الشجرة من سماعا بن القاسم من كتاب الطهارة يوجد دّماً بوعامر من الصعابة حضر معرسول اللهصلى الله علمه وسلمغازته كلها إلامدر اوجده مالكمن كمار التابعين وهو أحدالأربعة الذين حلوا عثمان الى قبره وغسلوه ودفنوه ليلاوأ بوه أنس كان فقيها وفضائله ومناقبه مشهورة دونت ماالدواو ينومن أعظمها الحديث الذي أخرجه الحاكم عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنهقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مخرج ناس من المشرق والمغرب في طلب العلم فلا معدون أعلمهن عالمالمدينة وخرجه الترمذي عن أيهر برة رضى الله عنه ملفظ يوشك أن يضرب الناس أكبادالابل يطلبون العلم فلا مجدون عالم العلمين عالم المدسنة وفكر في المدارك وامات متعددة فغي رواية آباط الابل مكان أكباد الابل وفي رواية أفقه من عالم المدينة وفي رواية من عالم بالمدينة وفي روابة لاتنقضي الساعة حتى يضرب الناسأ كباد الابل من كل ناحمة الى عالم المدينة يطلبون عامه وقدتأوّله الأئمة على مالك حتى اذاقسل هذا قول عالم المدينة علم أنه المراد ﴿ وَقَالَ سَفَّمَانَ كَانُوا برونه مالكاقال ابن فهدىعني سفيان بقوله كانوابر ونه التابعين ﴿ قَالَ الشَّافِعِي رَضِي اللَّهُ عَنْهِ اذَا عاء الأثر فالك النجم وقال أنضااذاذ كرالعاماء فالك النجم وماأحد أمن على في دين الله من مالك ين أنس وقال مالك أستاذى وعنه أخذنا العلم وماأحدأمن على من مالك وجعلت مالكا حجة يبني و بن الله \*وقال عبد الرحن بن مهدى مابق على وجه الأرض أحد آمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالكُ بن أنس \*وقال محمى بن سعيدو محمى بن معين مالكُ أمير المؤمنين في الحديث \* وقال النعارى أصح الائسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر \*وقال عبد الله بن أحد بن حنبل قلت لائي من أثبت أصحاب الزهرى قال مالك أثبت في كل شئ وقال بن معين كان مالك من حجج الله على خلقه قال في مختصر المدارك قال أحد بن حنبل مالك أتبع من سفيان \*وسئل عن الثوري ومالك اذا \* وأسمى تأليفى هذا بالتاج والاكليل لمختصر خليل قال ابنرشد في مسئلة ان ابن أبي زيد نقلها بالمعنى نقلا غير معيم قال اختلفا أبهما أفقه قال مالك أكبر في قلى قيل له فالكوالا و زاعي قال مالك أحب الى وان كان الاثوزاعيمن الائمة قيل فالكوالليثقال مالكقيل فالكوالحكم وحادقال مالك قيل فالك والنععى قال ضعهمع أهل زمانه مالك سيدمن سادات أهل العلم وهو امام في الحديث والفقه ومن مثل مالك وقيل له الرجل ير يديحفظ الحديث حديث من ترى محفظ قال حديث مالك فانه حجة بينك وبين اللهوقال رحم الله مالكا كان من الاسلام بمكان قال وسئل ابن المبارك من أعلم أمالك أو أبوحنيفة قال مالك أعلم من أستاذي أبي حنيفة وهوامام في الحديث والسنة ومابقي على وجه الأرض آمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالك ولا أقدم عليه أحدافي صحة الحديث ولم أر أحدامثله انتهى \* وقال أبوعمر في أول التمهيد عن إبن مهدى سئل من أعلم مالك أو أبوحنيفة قال مالك أعلم من أستاذي أبي حنيفة يعني جادبن أبي سلمان انتهى \* وقال الجلال السيوطي في حاشية الموطأقال ابن مهدى سفيان الثورى امام في الحديث وليس بامام في السنة والاوز اعى امام في السنة وليس بامام في الحديث ومالك امام فهما جيعا \* وسئل ابن الصلاح في فتاويه عن معني هذا الكلام فقال السنة هناضد البدعة فقد يكون الانسان عالمابالحديث ولا يكون عالمابالسنة انتهى \* وفي الديباج المدهب عن أحد بن حنبل اندسئل عمن بريدأن يكتب الحديث وينظر في الفقه حديثمن يكتب وفى رأى من ينظر قال حديث مالك ورأى مالك وذكر أبو نعيم في الحلية عن يحيى بن سعيد القطان قال ما أقدّم على مالك في زمانه أحداوذ كرأ بونعيم في الحلية أيضاعن خلف بن عمر قال سمعت مالك بن أنس يقول ما أجبت في الفتياحتي سألت من هو أعلم مني هل برانى موضعالذ لكسألت ربيعة وسألت يحيى بن سعيد فأمر اني بذلك فقلت له يا أباعبد الله فلونهوك قال كنتأنتهي لاينبغي لرجلأن برى نفسـهأهلالشئ حتى يسأل من هو أعلمنه انتهي \* وقال في المدخل قال القرافي ما أفتى مالك رجه الله حتى أجازه أربعون محنكاذ كره دلي الاعلى ان المزية يخرج بهامن المكروه لانوصفهم بالتعنيك دليه لعلى انهم امتاز وابه دون غيرهم والافاكان لوصفهم بالتحنيك فائدة اذ الكلمجتمعون فيه انتهي ، وقال في المدونة ولاينبغي لطالب العلم أن يفتى حتى يراه الناس أهلاللفتيا \* قال سحنون الناس ههنا العلماء قال ابن هارون و يرى هو نفسه أهلالذلك \* وقال القاضي عماض قال الشافعي قال لي محمد بن الحسن رضي الله عنهما أجهما أعلم صاحبنا أمصاحبكم يعنى أباحنيفة أومال كافقال قلت أعلى الانصاف قال نعم قال قلت فأنشدك الله من أعلم بالقرآن أصاحبنا أم صاحبكم قال اللهم صاحبكم قال قلت فأنشدك اللهمن أعلم بالسنة صاحبنا أمصاحبكم قال اللهم صاحبكم قال قلت فأنشدك اللهمن أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المتقدمين أم صاحبنا صاحبكم قال اللهم صاحبكم \* قال الشافعي قلت فلم يبق الاالقياس والقياس لا يكون الاعلى هـ نده الأشياء فعلى أي شئ تقيس انتهى \* وعن المثنى بن سعيد قال سمعته يقول مابت ليلة الارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم \* ذكر مأبونعيم في الحلية وقال فى مختصر المدارك قال الشافعي قالت لى عمتى ونعن عملة رأيت في هذه الليلة عجباقلت وماهو قالت كان قائلا يقول مات الليلة أعلم أهل الارض فسينا تلك الليلة فاذاهي ليلة مات مالك \* وقال الحسن بن حزة الجعفري كنت أشتم مالكافنمت فرأيت كان الجنة فتعت قلت ماهـ نداقالوا الجنة قلت فاهذه الغرف قالوالمالك الضبط على الناس دينهم فلم أنتقصه بعد وكنت أكتب عنه \* وعن محمد بن رمح قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فما يرى النائم فقلت يارسول الله قد اختلف علينا

مالكُوالليثفائيهما أعلم فقال مالكُورث وجدى قال أبو نعيم معناه وارث عامى انتهى \* وقال ابن رشدفي المقدمات في كتاب السرقة لما تكام على مسئلة اشتراك الجاعة في سرقة النصاب فرحمالله مالك سأنس فانه كان أميرا لمؤمنين في الرأى والآثار وأعرف الناس بالقماس وذلك فضل الله وقيه من نشاءانتهي وقال أبو مكر سسعدون سألت الني صلى الله عليه وسلم عن مسئلة اختلف فيها مالك والليث فقال رأى مالك هو الصواب \* وحكى في الديباج عن المدارك عن الامام مالك انهقال حالست اس هرمن ثلاث عشرة سنة و بروى ست عشرة سنة في علم لم أبثه لا حدمن الناس ومذهبه رضى الله عنه مبنى على سدالذرائع واتقاء الشهات فهو أبعد المذاهب عن الشبه ونقل ابنسهل عن بعضهم انه قال كل من زاغ عن مذهب مالك فانه بمن رين على قلبه وزين له سوء عمله فقد رأبت في أقاو مل الفقهاء ورأبت ماصنف من أخبارهم الى يومناهذا فلم أرمذه باأنتي ولاأبعد من الزيغ من مذهب مالك وجل من يعتقد مذهبامن المذاهب فهم الخارجي والرافضي الامذهب مالك فاسمعت ان أحدا بمن يقلده قال بشئ من هذه البدع فالاستمساك به نجاة ان شاء الله (قلت) وفى أول هذا الكلام بشاعة ظاهرة ولا يحل لمسلم أن يعتقد ماقاله فان الأثمة الجتهدين رضى الله عنهم على هدىمن رمهم وكلمن قلدواحدامنهم فهو على هدى من ربه ولعل هذا القائل انمات كلم على بلادالمغرب فانهليس عندهم الامذهب مالك وكلمن خرج عنه عندهم فلا يكون الامن الخوارج ( وانمانقلته) لأنبه على مافيه والله سحانه بعصمنا من الزلل و يوفقنا في القول والعمل بمنه وكرمه \* وأماماذ كرهآخرا أعنى قوله فاسمعت ان أحدا ممن يقلده قال بشئ من هذه البدع فهو كلام صحيح «قال السبكي في مفيد النحم ومبيد النقم وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة يد واحدة كلهم على رأى أهل السنة والجاعة يدينون بطريقة شيخ السنة أبى الحسن الأشعرى لا يحيد عنها الارعاعمن الحنفية والشافعية لحقوا بأهدل الاعتزال ورعاعمن الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم وبرأ اللهالمالكيةفلم يرمالكي الاأشعرى العقيدة ثمقال في آخر كلامه يخاطب أهل المذاهب الأربعة وأماتعصبكم فى فروع الدين وحلكم الناس على مذهب واحدفهو الذى لا يقبله الله منكم ولابحملك عليه الانحض التعصب والتحاسدولو أن الشافعي وأباحنيفة ومالكاوأ حمدأحماء برزقون لشددوا النكير عليكروتبر وا منكر فهاتفعلون انتهى \* وقال الامام أحدين حنبل اذا رأيت الرجل ينقص مالكا فاعلم انه مبتدع \* قال أبوداودوأ خشى عليه من البدعة \* وقال ابن مهدى اذارأت الحجازي محسمال كافاعلم انه صاحب سنة واذارأت أحدا يتناوله فاعلم انه على خلاف ذلك قال في الديباج وكان ربيعة اذاجاء مالك يقول جاء العاقل واتفقوا على انه كان أعقل أهل زمانه وقال أحدين حنبل قال مالك ماجالست سفهاقط وهذا أمر لم يسلم منه غيره ولافي فضائل العلماء أجل من هذا وذكر يوماشيئا فقدل لهمن حدّثك مذا فقال انالم نجالس السفهاء وقدعة القاضى عماض في المدارك بالترجيم منهم مالك وبيان الحجة في وجوب تقليده ورجح ذلكمن طريق النقل والاعتبار فلمنظر ذلك فمه \* وذكر القاضي عبد الوهاب في آخر المعونة شيئامن ذلك \* وقال ابن ناجى في شرح الرسالة اختار الشيخ مذهب مالك لانه امام دار الهجرة وهو المعنى بالحديث وذكره تمقال ولأنهجع بينشر في الحديث والفقه وغيره من أئة الدين امافقيه صرف كالشافعي وأبى حنيفة ليس لهاذ كرعند الصحيحين وامامحدث صرف كأعمدوداودانهي وهو مأخوذمن كلام القاضى عياض في المدارك \* وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة يكفي في

فلدالثر أى الفقها ، قراء ة الاصول أولى من قراء ة المختصرات \* ابن شاس فى كتاب الطهارة أحد عشر بابا \* الأول فى أحكام أرجحيته كونهامام دارالهجرة في خيرالقرون ومتبوع أهل المغرب الذين لايزالون ظاهرين على الحقالي قيام الساعة كاصح في الحديث وان اختلفت روايته وعصم الله مذهبه من أن يكون فيه ذو هوى موسومابالامامة وجعله مقدماعندالكافة حتى انكلذى مذهب يحتاره بعدمذ هبه وجعل رؤساءمذهبه حجة بعده فى الحديث كالفقه قدخرج لهم البخارى وماملا عمايه الابهم فهم الحجة والأعَّة الاثبات الذين برزواولم يثبت ذلك لغيرهم وان كان صالحا أمينا \* ومن طالع مناقب الأعمة الاربعة عرف علوم تبتهم ووجو بتقديمهم على غيرهم ولزوم الاقتداءبهم وترجح عنده أحدهم على ما يتعرف من مراتبهم ويرى مع ذلك إن مالكا أعلاهم وأسناهم ألا ترى إن الشافعي تلميذه وأحمدتاميذالشافعي ويرحم الله ابن الأثيرحيث يقول كفي مالكاشرفا ان الشافعي تاميذه وأحد تلميذالشافعي وكفي الشافعي شرفا ان مالكاشيخه وأما أبوحنيفة فذكرغير واحدانه لقي مالكا وأخلدعنه شيئامن الحديث فهوا ذاشيخ الكل وامام الأثمة وكلهم على هدى وتقى وعلم وورع وزهلد انتهى \* وقدد كردكر الشيخ جـــلال الدين السيوطي في كتابه الذي سماه تزيين المالك بترجة الامام مالك بلغني في هذه الايام أن تم من أنكر رواية الامام أبي حنيفة عن الامام مالك وعلل ذلك بكبرسنه وهذا لايقال فقدروى عن الائمة من هوأ كبرمنهم سنا وقدروى عن الامام مالك من هو أكبرسنا من الامام أبى حنيفة وأقدم وفاة كالزهري وربيعة وكلاهامن شيوخ مالكفاذاروي عنه شيوخه فلايبعدان يروى عنه أبوحنيفة الذي هومن أقرانه ورواية أبي حنيفة عرف مالك ذكرها الدارقطني في كتابهوا بن حجر والخاري في مسند أبي حنيفة والخطيب البغدادي فى كتاب الرواة عن مالكوذ كرهامن المتأخرين الحافظ مغلطاي والشيخ سراج الدين البلقيني وقال الزركشي في نكته صنف الدار قطني جزأفي الاحاديث التي رواها الامام أبوحنيفة عن الامام مالك قالوقال الحنفية أجلمن رويعن مالكأ بوحنيفة انتهى وقدذ كرالقاضي عياض أيضا في المدارك رواية الامام مالك قال وروى عنه الأئة الاجلاء من شيوخه وغيرهم \* فن شيوخه من التابعين محمد بن شهاب الزهرى ومات قبل مالك بخمس وخسين سنة \* و رسعة بن أبي عبد الرحن ومات قبله بثلاث وأربعين سنة \*وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام ومن شيوخه من غير التابعين نافع بن أبي نعيم القارى و قر أمالك عليه القرآن وروى هو عن مالك \* وابن أبي ذئب وسلمان بن مهران الاعش \* ومن أقرانه سفيان الثورى \* والليث بن سعد المصرى والاوزاعى و حاد بن أبى سلمة وسفيان بن عمينة \* والامام أبو حنيفة \* وابنه حاد \* وأبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة \* ومن طبقة بعد هؤلاء المغيرة بن عبد الرحن المخزومي المالكي \* والامام محمد بن ادريسى الشافعي \* ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة والوليد بن مسلم وغيرهم من مشاهير الرواة وعدالقاضي رجمه اللهمنهم ألفاونيفا قال وتركنا كثيرا ممن لميشتهر وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك قال ما أحد بمن نقلت عنه هذا العلم الااضطر الى حتى سألني عن أمردينه \* قال أبوالحسن الدارقطني لانعلم أحدا تقدّم أوتأخر اجمع لهما اجمع لمالكوذلك انهروي عنه رجلان حديثاوا حدابين وفاتبهما نعومن مائة وثلاثين سنة محمدين شهاب الزهري شخه توفي سنة خس وعشر بن ومائة وأبوحدافة السهمي توفي بعد الجسين والمائتين رويا عنه حديث الفريعة بنت مالك في سكني المعتدة وتورعه وتثبته في الفتيامشهوروذ كر أبونعم في الحلية عن ابن وهب قال لو شئت أن أملا الواحي من قول مالك بن أنس لا أدرى فعلت \* وعن عبد الرحن بن مهدى قال رأت رجلاجاء الى مالك بن أنس يسأله عن شئ أياما ما يحبيه فقال يا أباعبد الله انى أريد الخروج قال فأطرق طويلا ثمر فعر أسه فقال ماشاء الله ياهذا فقال انى انما أتكلم فها أحتسب فيه الخير وليس أحسن مسألتك هـنه \* وقال ابن مهدى سأل رجل مالكاعن مسئلة فقال مالك لاأحسنها فقال الرجل الى ضربت المكمن كذا وكذا لاسألك عنها فقالله مالكفاذارجعت الىمكانك وموضعك فأخبرهم انى قلت الثلا أحسنها (ولدرجه الله) بذى المروة موضع من مساجد تبوك على عانسة بردمن المدينة هكذاذ كر بعضهم \* وقال القاضى عياض في أول المشارق انهمدني الدار والمولدوالنشأة ولامنافاة بينهو بينماقبله لانذا المروةمن أعجال المدينة وولدرضي اللهعنه سنةثلاث وتسعين وقيل سنةأربع وتسعين وقبل سنةست وتسعين وقسل سنةسبع وتسعين وقيل سنة تسعين (ولاخلاف انهمات سنة تسع وسبعين ومائة بالمدينة) ودفن بالبقيع وقبره بهمعروف وعليدقبة والى حانبه قبرلنافع وقال السخاوي إمانافع القارى أونافع مولى ابن عمر وقال الواقدي رجهالله وكان رجهالله طو يلاجسماعظيم الهامة أصلع أبيض الرأس واللحية أبيض شديد البياض الىالصفرة حسن الصورة أشمعظم اللحية تامها تبلغ صدره ذات سعة وطول وكان بأخذ آطار شار به ولا معلقه و برى حلقه مثلة وكان يترك له سبالين طو يلين و محتج بفتل عراشار بهاذا أهمه أمر \* وقال مصعب بن الزير كان مالك من أحسن الناس وجها وأحلاهم عينا وأنقاهم بياضا وأتمهم طولا في جودة بدن \* قال الواقدي رحم الله كان مالك رحم الله مأتي المسجدو يشهد الصلاة والجنائز وبعود المرضى ونقضى الحقوق وبجب الدعوة تمترك الجاوس في المسجد فكان يصلى وينصر ف ثم ترك عيادة المرضى وشهود الجنائزفكان يأتى أصحابها فيعزيهم ثم ترك ذلك كلهفلم يكن يشهدالصلاة فيمسجدرسول اللهصلي الله علمه وسلم ولاالجعة ولا أتى أحدا يعزيه ولايقضى له حقا فاحمل الناسله ذلك حتى مات وكان رعماقيل له في ذلك فيقول ليس كل الناس بقدر أن سكم بعدره وقال في مختصر المدارك ثم ترك عمادة المرضى وشهود الحنائز وكان أصحابها يأتون اليه فيعزبهم ثمقال في آخر كلامه فاحقل الناس له كل ذلك وكانوا أرغب فيه وأشدتعظما فاماحضرته الوفاة سئلعن تخلفه عن المسجد وكان تخلف عنه سبع سنين قبل موته فقال لولاأني في آخر يوم من الدنيا وأوّ له من الآخرة ما أخبرنكم بي سلس بول فكرها أن آتى مسجدر سول الله صلى الله عليه وسلم وكرهت أن أذ كر علتي فأشكو ربى وقبل كان اعتراه فتقمن الضرب الذي ضربه فكانت الريح تخرج منه فقال انى أوذى المسجد والتاس (واختلف فمن ضربه وفي سب ضربه) فالأشهر ان جعفر بن سلمان هو الذي ضربه في ولايت الأولى بالمدينة وأماسبه فقيل ان أباجعفر نهاه عن حديث ليس على مستكره طلاق ثم دس المهمن سأله فحدَّث به على رؤس الناس وقيل ان الذي نهاه هو جعفر بن سلمان وقيل انه سعى به الى جعفر وقيللهانهلايرىأعان بيعتكم بشئ وقيلانه أفتى عندقيام محمد بن عبدالله العلوى بأن سعة أبي جعفرلاتلزم لأنهاعلى الاكراه على هذا أكثرالرواة وقال ابن بكيرا عاضرب في تقديمه عثمان على على" فقيل لا بن بكير خالفت أحجابك فقال أناأ علم من أحجابي والأشهر ان ذلك كان في خلافة أبى جعفر وقيل في أيام الرشيد والأول أصح واختلف في مقدار ضربه من ثلاثين الى مائة ومدت يداه حتى انخلعت كتفه وبق بعد ذاك مطال اليدين لايستطيع أن يرفعهما ولاأن يسوى رداءه ولماحج المنصور أقاده من جعفر بن سليان وأرسله ليقتص منه فقال أعو ذبالله والله ما ارتفع منها سوط عن جسمى الاوأنا أجعله في حلمن ذاك الوقت لقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل حل مغشياعليه فلماأفاق ودخل الناس عليه قال أشهدكم اني جعلت ضاربي في حل ثم قال في اليوم الثاني قدتنخوفت أن أموت أمس فألتي النبي صلى الله عليه وسلم فاستعيمنه بأن يدخل بعض آله الناربسيي في كان الامدة حتى غضب المنصور على ضاربه فضربه ونيل منه أمن شديد وقال الداودي سمعته يقول حينضر باللهم اغفرهم فانهم لايعلمون وكانضر بهفي سنةست وأربعين ومائة وقيل سنة سبع وأربعين قال مالكما كان على أشد يومضر بت من شعر كان في صدرى وكان في ازارى خرق ظهرت منه فذى فعلت بيدى أستعدى الازار ولاأتوك على شعرا وكان بقول ضربت فهاضرب فيه محمد بن المنكدر وربيعة وابن المسيب ويذكر قول عمر بن عبدالعز بزماأغبط أحدالم يصبه في هذا الأم أذى قال الاساني ماز المالك بعد ذلك الضرب في رفعة من الناس واعظام حتى كانما كانت تلك الاسواط الاحلماحلي بهرجمه الله وقال الجلال السيوطى في حاشية الموطأفي كتاب الجهاد كتب عبد الله العرمري الى مالك يحضه على الانفراد والعمل وترك اجتماع الناس عليه في العلم فكتب اليه مالك ان الله قسم الأعمال كاقسم الارزاق فربرجل فتعله في الصلاة ولم يفتحله في الصوم وآخر فتع له في الصدقة ولم يفتح له في الصوم وآخر فتهله في الجهادولم يفتم له في الصلاة ونشر العلم وتعلمه من أفضل أعمال البر وقدر ضيت عافتم الله لي من ذلك وماأظن ماأنافيه بدون ماأنت فيه وأرجو أن يكون كلناعلى خير و بحب على كل واحد مناأن برضي بماقسم الله له والسلام اه وفي مختصر المدارك قال سأل رجلامال كاعن شئ من علم الباطن فغضب وقال انعلم الباطن لايعرفه الامن عرف الظاهر فانهمتي عرفه وعمل به فتح الله له علم الباطن ولا يكون ذال الامع فتح القلب وتنويره نم قال الرجـ ل عليـك بالدين المحض واياك وبنيات الطرق وعليك عاتعرف واترك مالاتعرف وقال رضى الله عنه طلب العلم حسن لمن رزق خيره وهوقسم من قسم الله عز وجل ولكن انظر ما يازمك من حين تصبح الى حين تمسي فالزمه وقال ليس العلم بكثرة الرواية وانما هونوريضعه الله في القاوب وقال شر العلم الغريب وخير العلم الظاهرالذي رواه الناس وقاللابن وها أدماسه عت وحسبك ولاتحمل لاحد على ظهرك فانه كان يقال أخسر الناس من باع آخرته بدنياه وأخسر منه من باع آخرته بدنياغيره وقيل ينبغي للرجل اذاخول علماوكان رأسايشار المهالاصامع أن يضع التراب على رأسهو يعتب نفسه ذاخلام اولايفرح بالرئاسة فانهاذا اضطجع في قبره وتوسد التراب ساءه ذلك كله وقال ان المسئلة ذاسئل عنهاالرجل فلم يحب واندفعت عنه فانماهي بلية صرفها الله عنه وقال من صدق في حديثه متع بعقله ولم يصبه مانصيب الناس من الهرم والخرف وقال لايصلح الرجل حتى يترك مالا يعنيه ويشتغل عابعنمه فاذافعل ذلك بوشكأن بفتح لهقلبه وقال مازهد أحدفه االاأنطقه الله بالحكمة وقال عليك بمجالسةمن يزيد في عملك قوله ويدعوك الى الآخرة فعله واياك ومجالسةمن يضلك قوله ويدعوك الى الدنسافعله وقال لهرجل أوصني فقال اذاهمت بأمر من طاعة الله فلا تعسه فواقاحتى تمضه فانك لاتأمن الاحداث واذاهممت بغير ذلك فان استطعت أن لاتمضه ولو فواقافلعل الله يحدث الشتركه ولاتستعى اذادعيت لام ليس محق أن تعمل الحق واقرأ والله لابستعيمن الحقوطهر ثبابك ونقها من معاصى اللهوعليك بمعالى الامور وكبارها واتقردائلها وسفاسفهافان الله يحسمعالي الاخلاق وأكثر تلاوة القرآن واجتهدفي الخبر واذهب حمث شئت

وقال كثرة الكلام عجالعالم وتذله وتنقصه ومن عمل هذاذهب مهاؤه ولابوجد ذلك الافي النساء والصغار وكان بقال نعم الرجل فلان لولاانه يتكم كلام شهرفي يوم وقال طلب الرزق في شبهة خيرمن الحاجة الى الناس وقال أهوال الدنيا ثلاثة ركوب المعروركوب فرس عرى وتزويج حرة وقال من اذالة العلم أن تحبب كل من بسئلا ولاتكن اماما بكل ماتسمع ومن اذالة العلم أن تنطق به قبل أن تسئل عنه (وتا ليفه رحه الله كثيرة) منها كتاب الموطأ الذي لم يسبق الى مثله قال بن مهدى ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من المؤطأ ولاأصح بعد القرآن منه وقال الشافعي مافي الارض كتاب في العلم أ كترصو ابامن كتاب مالك وماعلى الارض أصحمنه وفي رواية أفضل منه وقال أحدبن حنبل مااحسنه لمن تدين به وقدأ كثرالناس مدحه نثراونظها واعتنى العلماء بهشرحا وكلاماعلى الرحال والاسانيه وغير ذلك ورواه عن مالك خلق كثير ومن تا ليفهر سالته الى ابن وهم في القدر والردعلي القدرية قال القاضي عياض هي من أجل الكتب في هذا الباب وتدل على سعة علمه مها الشأن ومنها كتابه في النجوم وحساب دوران الزمان ومنازل القمر وهو كتاب حسن مفيداعمد عليه الناس في هذا الباب وجعاوه أصلا \*ومنهار سالته في الاقضية كتب بها الى بعض القضاة عشرة أخراء \*ورسالته الى ابن غسان في الفتوى وهي مشهورة \*ورسالته الى هارون الرشيد في الادب والمواعظ \* ومنها كتابه في التفسير لغريب القرآن \* ومنهار سالته الى الليث في اجاع أهل المدينة ونسب له كتاب السر وأنكر والله أعلم ومناقبه وفضائله وأحواله كثيرة وماذكرناه منهاقل من كثروانما أردنا التنبيه على مالابدمنه (فرع) التقليد هوالاخذ بقول الغيرمن غيرمعر فة دليله والذي عليه الجهور أنه يجب على من ليس فيه أهلية الاجتهاد أن يقلد أحدالا تمة الجتهدين سواء كان عالما أوليس بعالم وقبل لايقلد العالم وان لم يكن مجتهد الانله صلاحية أخذا لحكم من الدليل (فرع) قال القرافي في شرح المحصول قال امام الحرمين أجع الحققون على أن العوامليس لهم أن يتعلقوا عنداهب الصحابة رضى الله عنهم بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأغة الذبن سبروا ونظروا ويويوا لأن الصحابة رضى الله عنهم لم يعتنوا بتهديب المسائل والاجتهادوايضاح طرق النظر بخلاف من بعدهم تمقال القرافي ورأست الشيخ تقى الدين بن الصلاح مامعناه ان التقليد يتعين لهذه الأعة الأربعة دون غيرهم لأن مذاهبهم انتشرت وانسطت حتى ظهر فيهاتقسدمطلقها وتخصيص عامها وشروط فروعهافاذا أطلفو احكافي موضع وجد مكملافي موضع آخر وأماغيرهم فتنقل عنه الفتاوى مجردة فلعل لهامكملاأ ومقيدا أومخصصا اوانضبط كلامقائله لظهر فيصر في تقليده على غيرثقة بخلاف هؤلاء الاربعة قال وهذا توجيه حسن فيهماليس في كلام امام الحرمين عم أور دعليه أنه بلزم عليه عدم جو از نقل مذاهم معدم انضياطها فلعل ماننقله عنهم لو جعت شر وطه صار مو افقالم انجعله مخالفاله ، قال و عكن الجواب بأن أم النقل خفيف بالنسبة الى العمل فانه قد يكون المقصود منه الاطلاع على وجوه الفقه والتنبيه على المدارك وعدم الوفاق فيوجب ذلك التوقف عن أمور والعث عن أمور \*وقال ابن برهان تقليد الصحابة تخرج على جواز الانتقال في المناهب فن منعه لأن مناهب الصحابة لم تكثر فروعها حتى عكن لقلدالا كتفاء به طول عمره انتهى باختصار وأكثر ماللفظ \* وذكر البرزلى أن ابن العربي سأل الغزالي عن قلد الشافعي مشلا وكان مذهبه مخالفا لأحد الخلفاء الاربعة أوغيرهم من الصحابة فهل لهاتباع الصحابة لانهم أبعدعن الخطا ولقوله صلى الله عليه وسلم اقتدوا باللذين من بعدى أى بكروعمر فأجاب أنه يجبعليه أن يظن بالشافعي انه لم يخالف الصحابي الالدليل أقوى سبب ترجيح مندهب المتأخرين على المتقدمين مع العلم بفضلهم عليهم لكون المتقدمين سمعوا الاحاديث آحاداوتفرقوافي البلاد فاختلفت فتاويهم وأقضيتهم في البلاد ورعابلغتهم الاحاديث فوقفواعماأفتوابه وحكموا ولم يتفرغوا لجع الاحاديث لاشتغالم بالجهاد وتمهيد الدين فاماأنهي فتاويهم الناس الى تادعي التابعين وجدوا الاسلام مستقرا مهدافصر فواهمهم الىجع الاحاديث ونظروا بعدالاحاطة بعميع مدارك الاحكام ولم يخالفو اماأفتي بهالاول الالدليل أقوى منهوهنا لميسم فى المنداهب بكر ياولا عمر ياانتهى مختصرا عمذ كوالبرزلى عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنهسئل عن صح عنده مذهب أبي بكر أوغيره من علماء الصحابة في شئ فهل يعدل الى غيره أملا فأجاب بأنه اذاصح عن عصر الصحابة مذهب في حكم من الاحكام فلا يجوز العدول عنه الا بدليل أوضح من دليله ولا يجبعلي المجتهدين تقليد الصحابة في مسائل الخلاف بل لا يحل ذلك في وضوح أدلتهم على أدلة الصحابة انتهى وهذا مخالف لماتقدم وهو أيضامبني على مذهبه من جواز الانتقال من مذهب الى مذهب كاسيأتي ثم ذكرعن المازري أنهسئل هليسوغ الاخذ بقول ابن المسيب ان المبتوتة تحل بالعقد فأجاب بأني سئلت عن هذه المسئلة حين وقعت لشخص قرأعلي فيشئ من الاصول وجاء ني سؤال من قب لقاضي تونس وفقهام افأ كثر ت النكير عليه و بالغت حتى أظنّ اني سمحت لهم في عقو بتهوذ كرت لهم ان هذا باب ان فتح حدث منه خرو ق من الديانات وانى رأيت من الدين الجازم والامرالحاتم ان أنهى عن الخروج عن مندهب مالك وأصحابه حاية للذريعة ولوساغ هذالقال رجل أناأبيع دينارابدينارين مقلدالماروي عن ابن عباس وآخراني أتزوج من غير ولى ولاشهو دمقلدافي الولى لأبى حنيفة وفي الشهو داللك وبدانق مقلدا للشافعي وهذا عظيم الموقع في الضرروهب اني أبحت لهذا السائل أن يفعل في نفسه فنكاحه لا يحني فهو أولى بالحسم من غيره وقضاة بلده وفقهاؤهم لايأخلدون بذلك بليفسخو نهولاتسمح أنفسهم بترك مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة لا تفاق الامصار على تقليدهم انتهي (فرع) يجوز تقليد الميت على الصحيح وعلمه عمل الناس ولو وجدمجتهد حى ومنع الامام الرازى تقليد الميت قال لأنه لا بقاء لقول المت بدليل انعقاد الاجماع بعدموت الخالف قال وتصنيف الكتب في المذاهب مع موت أربابها لاستفادة طريق الاجتهاد من تصر فهم في الحوادث وكيفية بناء بعض اعلى بعض ولمعرفة المتفق عليهمن المختلف فيهوعورض بحجة الاجاع بعدموت المجعين وقيل بحوز تقليد الميت ان لم يوجد مجتهدحي هكذاذ كرالخلاف غيرواحد وحمل بعضهم اطلاق المانعين على أن المراداذ افقد مجتهد مماثل لليت أوأرجح أمااذا فقد المجتهدون مطلقا فلايترك الناس هملا (قلت) هذا الحلمتعين ونقل البرزلى فيأول كتابه عن الفهدى أنه قال المشهور لا يجوز تقليد الميت ولم يتعقبه بأنه خلاف ماعليه العمل ونعوه ماذكرابن ناجى في أول شرح الرسالة قال أجع أهل الاصول على منع تقليد الميت كا حكاه القرافي في شرح المحصول الكنه قال بعده نص ابن طلحة في شرح الرسالة على أنه يجوز تقليد العالم مع وجود الأعلموان كان مينا لأن عوته أمن رجوعه عن قوله بخلاف الحي قال التادلي ونظارأهل الأعصار والامصار اليوم على ذلك من غيرتنازع ولوسدهذا الباب لقلدمن لايستعق أن يقلد لاسما وقد فسدت العقول وتبدّلت وكثرت البدع وانتشرت فكان الرجوع الى سلف المسلمين وأئمة الدين هوالواجب على المقلدين انهى وقال ابن عرفة في كتاب الأقضية عن كتاب الاستغنا انعقدالاجاع فىزماننا على تقليدالمجتهدالميت اذلامجتهدفيه إنتهي وقال الشيخ حلولوفي شرحجع الجوامع ولاخفاء في ثبوت الاجماع في ذلك اذلم ينقل عن أحد من أهل العلم بعد استقرار المنداهب المفتى بها انكاره انتهى (فرع) قال القرافي في شرح المحصول قال سيف الدين اذا اتبع العامى مجتهدا في حكم حادثة وعمل بقوله اتفقو اعلى أنه ليس له الرجوع في ذلك الحكم واختلفوا فىرجوعهالىغيرهفىغير ذلكالحكمواتباعغيرهفيهفنعوأجيز وهوالحق نظرا الى اجاع الصحابة في تسو يغهم للعامي الاستفتاء لكل عالم في مسئلة ولم ينقل عن السلف الحجر في ذلك على العامة ولوكان ذلك ممتنعال احاز للصحابة اهاله والسكوت عن الانكار عليه ولان كل مسئلة لهاحكم نفسهاف كالم يتعين الاول للاتباع في المسئلة الأولى الابعد سؤاله فكذلك في المسئلة الاخرى وأمااذاعين العامى مندهبامعينا كدهب الشافعي وأبي حندفة وقال أناعلي مندهبه وملتزم لهفوز قوم اتباع غيره في مسئلة من المسائل نظر الى أن التزام ذلك المذهب غير ملز ومله ومنعه آخرون لان النزامه ملز ومله كالوالتزمه في حكم حادثة معينة والختار التفصيل وهوان كل مسئلة من مذهب الاول ان اتصل عمله مها فليس له تقليد الغير فيها ومالم يتصل عمله مهافلامانع من اتباع غير موكان الشيخ عزالدين بن عبدالسلام بذكر في هذه المسئلة اجماعين أحدهما جاء الصحابة المتقدم ذكره والثاني اجاع الأمة على أن من أسلم لا يجب عليه اتباع امام معين بل هو مخير فاذا قلدامامامعينا وجسأن سقى ذلك التحيير المجع عليه حتى معصل دليل على رفعه لاسما الاجاع لا مدفع الاعاهو مثلهمن القوةانتهي كلام القرافي وقال البرزلي وأما الانتقال من مذهب امام الي غير دفق ذلك ثلاثة أقو البالجواز والمنع والثالثة ان وقعت عادثة فقلده فيها فليس له الرجوع انتهى \* مبينا لمابه الفتوى أىموضحا لمابه الفتوى أى للقول الذي يفتى به وهوصفة مختصرا والفتوى بالفتح والضم والفتح لأهل المدينة قاله في المحسكم وهو الجارى على القياس والفتيا بالضم وكلها اسم لماأفتي بهالفقيه والافتاء الاخبار عن حكم شرعي لاعلى وجهالالزام قمل ولاحاجة الي القيدالاخبرلأنه ذكر للاحترازعن القضاء وهولم مدخل في الحدلانه انشاء والذي مفتى به هو المشهور والراجع ولا تجوزالفتوى ولاالحكم بغيرالمشهور ولابغيرالراجح وذكرعن المازرى أنه للغرتبة الاجتهاد وماأفتي بغيرالمشهور قال ابن فرحون في تبصرته ولا محوز التساهل في الفتوي ومن عرف بذلك لمجزأن يستفتى وربما يكون التساهل السراعيه وعدم تثبته وقد يحمله على ذلك توهمهان السرعة براعة والبطء عجز ولان ببطئ ولا مخطئ أجل مهمن أن يضل و يضل وقد مكون تساهله مأن تعمله الاغراض الفاسدة على تتبع الحيل المجدورة ترخيصا على من يدنفعه وتغليظا على من بريد ضرره قال ابن الصلاح ومن فعل ذلك هان عليه دينه قال وأما اذا صح قصد المفتى واحتسب فى قصده حيلة ليخلص باالمستفتى من ورطة عين فذلك حسن جمل وذكر البرزلي في مسائل الوصاياعن ابن علوان أنه علم بعض الخصوم حسلاغلب ماقال ولعله ظهر له أنهم على الحق والافهذا من تلقين الخصوم وهو جرحة في حق فاعلمه قال القر افي واذا كان في المسئلة قولان أحدها فيهتشدنه والآخرفيه تسهيل فلايفتي للعامة بالتشديد والخواص وولاة الأمور بالتسهيل وذلك قريب من الفسوق والخيانة ودليل على فراع القلب من تعظيم الله تعالى والحاكم كالمفتى في هذا (فرع) قال ابن فرحون في تبصرته عن المازري الذي مفتى في هـنه الازمان أقل مراتبه في نقل

المياه \* الثانى في أحكام النجاسات وازالتها \* الثالث فى الاجتهادب بن الطاهر والنجس \* الرابعة فى الاوانى هذه الاربعة أبواب المذاهب أن يكون قداست بحرفي الاطلاع على روايات المذهب وتأويل الشيوخ لهاو توجيههم لماوقع من الاختلاف فيهاوتشبيهم مسائل بمسائل يسبق الى الذهن تباعدهاو تفريقهم بين مسائل يقع في النفس تفاوتهاالى غيرذلك انتهى وقال القرافي في الفرق الثامن والسبعيين لطالب العلم ثلاث حالات الأولىأن يحفظ كتابافيه عمومات مخصصة في غيره ومطلقات مقيدة في غيره فهذا يحرم عليه أن يفتى عافيه الافي مسئلة يقطع أنهامستوفية القيودو تكون هي الواقعة بعينها الثانية أن يتسع اطلاعه بحيث بطلع على تقييد المطلقات وتحصيص العمومات لكنه لم يضبط مدارك امامه ومستنداته فهذايفتي بمايحفظه وينقله ولايخرج مسئلة ليست منصوصة على مايشبها الثالثةأن محيط بذلك وعدارك امامه ومستنداتها وهذا يفتى عامحفظه وبخرج ويقيس بشروط القياس مالا يحفظه انتهى باختصار (تنبيه) اذالم يجد الشخص نصافي المسئلة في مذهب امامه ولاوجدمن لهمعرفة بمداركه فالظاهر أنه يسأل عنها في مذهب الغير و يعمل عليه ولايعمل بجهل و يؤيدهذا ماقاله الشيخ يوسف بن عمر فى شرح قول الرسالة ويستعمل سائر ماينتفع به طيبا الحلال ضالة مفقودة فبجهد الانسان في المتفق عليه في المدهب فان لم يجد فالقوى من الخلاف فان لم يجد فينظر الخلاف خارج المذهب ولا يخرج عن أقاويل العلماء انتهى وكذا ينبغي في كل مسئلة والله أعلم (فرع) من أفتى رجلافأ تلف بفتواه مالافان كان مجتهدافلاشئ عليه والافقال المازري يضمن ماتلف ويجبعلى الحاكم التغليظ عليه وان أدبه فأهل الأأن يكون تقدمه اشتغال بالعلم فيسقط عنه الأدب وينهى عن الفتوى اذالم يكن أهلا ونقل البرزلي عن ابن رشد في أوائل النكاح أنه لاضمان عليه لانه غرور بالقول الاأن يتولى فعلماأفتي به فيضمن وذكر في أوائل كتابه عن الشعبي أنه يضمن قال وهذاعندي في المفتى الذي يجب تقليده المنتصب لذلك وأماغ يره فكالغرور بالقول ويجرى على أحكامه فتحصل أن المفتى المنتصب لذلك يضمن ولعل ابن رشد لا يخالف فيه لان هذا يحكم بفتواه فهو كالشاهد يرجع عن الشهادة وأماغيرا لمنتصب ففيه قولان لابن رشدوالمازري والله أعلم ( فرع ) قال البرزلي وأما الاجارة على الفتيا فنقل المازري في شرح المدوّنة الاجاع على منعها وكذلك القضاء لأنهامن باب الرشوة لكن لوأني خصان الى قاض فأعطياه أجراعلى الحكم بينهماوأتي رجل للفتي فأعطاه أجراعلي فتوى لم يتعلق بهاخصومة ولم يتعين ذلك عليه لوجو دمن يقوم به فقال الشيخ عبد الحيد أى شئ يمنع من ذلك ولا يجسر على التصريح به وقال اللخمي يمنع من ذلك جلة وعلى الأول يحمل مايروي عن ابن عاوان أحد فقهاء تونس ومفتيها انه كان يقبل الهبةوالهدية ويطلها بمن يفتيه كانقله ابن عرفة عنه (فرع) قال البرزلي عن طررابن عات عن ابن عبد الغفور ماأهدى للفقيه من غير حاجة فجائز له قبوله وما أهدى لهرجاء العون على خصومة أوفى مسئلة رجاء قضائها على خلاف المعمول به فلا يحل وهو رشوة \*البرزلي كا خذفقها البادية الجعائل على ردّ المطلقة ثلاثاونحوهامن الرخص والله أعلم ص ﴿ فأجبت سؤالهم بعد الاستخارة مشيرابفها للدونة بش أعلمان أصل المدونة سماع قاضي القير وان أسدين الفرات عن عبد الرجن ابن القاسم وهمامعامن أحصاب مالكوهو أول من عملهاو رواهاعنه وسأله عنهاعلى أسئلة أهل العراق وأجابه ابن القاسم بنص قول مالك مماسمع منه أو بلغه أوقاسه على قوله واصله فحملت عنه بالقيروان وكانت تسمى الاسدية وكتاب أسد ومسائل ابن القاسم وكتبها عنه محنون كذاقال فى التنبيهات وقال فى المدارك منعها أسدمن سحنون فتلطف به سحنون حتى وصلت اليه فرحل

سحنون بالاسدية الى ابن القاسم فسمعها منه وأصلح فها أشياء كثيرة رجع ابن القاسم عنها وجاءبها الى القيروان وهي في التأليف على ما كان عليه كتاب أسد مختلطة الأبواب غيرم رتبة المسائل ولامر سومة التراجم وكتب ابن القاسم الى أسدأن يعرض كتابه عليهاو يصلحه منها فأنف من ذلك فيقال ان ابن القاسم دعاأن لابمارك فيها فهي من فوضة الى اليوم ثم ان سحنون نظر فيهانظرا آخر وبوبهاوطرحمنهامسائل وأضاف الشكل الى شكله وهذبها ورتها ترتيب التصانيف واحتج لمسائلها بالآثار من روايته من موطأ ابن وهب وغير ه وألحق فيهامن خلاف كبارأ صحاب مالكما اختاره فعل ذلك بكتب منهاو بقبت منها كتب على حالها مختلطة مات قبل أن ينظر فيها فلا على خلائسه على المدونة والمختلطة وهي التي تسمى بالأمّ ثم ان الناس اختصر وها فاختصرها ابنأى زبدوابن أى زمنين وغيرهم مم أبوسعيد البراذعي ويسمى اختصاره بالتهذيب واشتغل الناسبه حتى صار كثيرمن الناس يطلقون المدونة عليه واختصر ابن عطاء الله تهذيب البراذعى والمدونة أشرف ماألف في الفقه من الدواوين وهي أصل المذهب وعدته وذكر القاضي عياض فى المدارك فى ترجة أسد بن الفرات عن سحنون أنه كان يقول عليكم بالمدوّنة فأنها كلام رجلصالحوروايته أفرغ الرجالفها عقولهم وشرحوها وبينوها وكان يقول مااعتكف رجل على المدونة ودراستها الاعرف ذلك في ورعه وزهده وماعداها أحدالي غيرها الاعرف ذلك فيه وكان يقول المالمدونة من العلم عنزلة أم القرآن من القرآن تجزى في الصلاة عن غيرهاولا يجزئ غيرهاعنها كذانقل هنداعن سحنون فيترجة أسدبن الفرات ونقله فيشرحه لابن الحاجب والمصنف في التوضيع وكثير من أهل المذهب عن ابن رشد ونقل أبو الحسن عن ابن يونس قال يروى مابعد كتاب الله أصحمن موطأ مالك وبعده مدوّنة سعنون انتهى وذلك انه تداولها أفكارأر بعةمن المجتهدين مالكوابن القاسم وأسدوسحنون وقول المصنف بفيها يريد بلفظة أحد بخ أبهاضم يرمؤنث غائب اماملفوظ به نحو منها وفها وظاهرها أومستترا نحورو بتوحلت وقيدت وأعادعليها ضمير الغائب وان لم يتقدم لهاذ كرلشهرتها عندأهل المذهب واعلم انهرجه الله تارة يشير الى الام وتارة الى الهذيب قال البساطى والظاهرانه كان عنده أجز اءمن الأم دون الكل ثم انه رجه الله انمائتي بها غالبالكون مافها مخالفا لمارجحه ولاشكال مافيها ص ﴿ و بأول الى اختلاف شارحها في فهمها ﴾ شقل اس غازي أي عادة أول ليندرج نحو تأو يلان وتأو يلات وهـ ندا النوعمن الاختـ لاف انماهو في جهات محمل لفظ الكتاب وليس في أداءفي الجل على حكم من الاحكام فتعدّ أقوالا واعلم أنه قد تكون التأويلات أقو الافي المسئلة واختلف شراح المدونة في فهمها على تلك الاقوال فكل فهمها على قول وننبه على ذلك في محمله ان شاءالله وقد مكون أحدالتأو بلاتمو افقاللشهور فيقدمه المصنف معطف الثابي عليه والتأويل اخر اجاللفظ على ظاهره واطلاق المصنف التأويلات على ذلك وعلى بقاء اللفظ على ظاهره من باب التغليب ص ﴿ و بالاختيار للخمي لكن ان كان بصيغة الفعل فذلك لاختيار همو في نفسه وبالاسم فذلك لاختياره من الخلاف وبالترجيح لابن يونس كذلك وبالظهورلابن رشد كذلك وبالقول للمازري كذلك ﴿ ش يعني أنه يشــير بمادّة الاختيار لاختيار اللخمي لـكن ان ذكر ذلك بصيغة الاسم نحو الختار والاختيار فذلك اختياره من خلاف لمن تقلده وان ذكره بصغة الفعل نحوا ختار واختبر فذلك اختياره في نفسه و يشير عمادة الترجيح لابن يونس وان كان بصغة

مقدمات والسبعة الباقية مقاصد \*الباب الأول من السبعة الباقية فرائض الوضوء وسننه وفضائله الثاني في الاستنجاء \*الثالث الاسم نعو الارجح والمرجح فلاختياره من خلاف تقدّمه وان كان بصيغة الفعل نعو رجح مبنيا للفاعل والمفعول فلا الشاء مو في نفسه وهو قليل و يشير عادة الظهو رلاختيار ابن رشد و بالاسم نعو الاظهر والظاهر لاختياره من خلاف من تقدمه و بالف على نعوظهر لاختياره في نفسه وهو قليل و يشير عادة القول لاختياره من خلاف سابق وهو قليل و بالفعل نعوقال أوقيل لاختياره في نفسه وهو كثير \*واعلم أنه يذكر اختيار هؤلاء الشيوخ تارة لكونه مخالفالمار جحه و تارة لكونه هو الراجح و ذلك حيث لم يذكر أختيار هؤلاء الشيوخ اختيار غيرهم المشار اليه بصحح والاصح واستعسن والله أعلم قال ابن غازى وا عاجما الفعل يدل اختيار غيرهم المشار اليه بصحح والاصح واستعسن والله أعلم من الخلاف المنصوص لأن الفعل يدل لاختيار الشيوخ في أنفسهم والاسم الوصف لاختيارهم من الخلاف المنصوص لأن الفعل يدل على الحياد و بدأ على المناخر وهم ولذ اخصه عادة الاختيار على ذلك وخص ابن يونس بالسرجيح لأن أكثر اجتماده في الميل مع بعض أقوال من سبقه وما عتار لنف قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتاده كثيرا على ظاهر الروايات فيقول بأتى على رواية كذا وكذا وخص المن رشد بالقول لانه لماقو يت عارضته في العلوم وتصرت في في اتصر في الجهد بن كان صاحب الماري بالقول لانه لماقو يت عارضته في العلوم وتصرت في في اتصر في الجهد بن كان صاحب قول يعمد عله

اذاقالت حدام فصدّقوها \* فان القول ماقالت حدام

انهى (واللخمي) بالخاء المعجمة هو الامام أبوالحسن على بن محمد الربعي المعروف باللخمي وهو ابن بنت اللخمى القسير واني نزل صفاقص تفقه مابن محرز وأبي الفضل ابن بنت خلدون وأبي الطيب وأبي اسحاق التونسي والسيوري وظهرفي أيامه وطارت فتاويه وكان فقها فاضعلادينا متفنناذاحظ من الأدبوبق بعدأصحابه فحاز رياسة افريقية وتفقهبه جاعةمنهم الامام أبوعب الله المازري وأبوالفضل النعوى والكلاعي وعبدالجيد الصفاقصي وله تعليق كسرمحاذيا للدونة سماه التبصرة حسن مفيد \* توفي رحمه الله سنة ثمان وسبعين وأربع إنَّه بصفاقس وقبره بها معروف رجة الله عليه (وابن يونس) هو الامام أبو بكر محمد بن عبدالله بن يونس تميي صقلي كان فقهاإماما عالمافرضيا أخذعن أبي الحسن الحصائري وعتيق بن الفرضي وابن أبي العباس وكانملازما للجهادموصوفا بالنجدة وألف كتاباجامعا لمسائل الممدونة وأضاف البهاغ يرها من النوادر وغير ذلك وعليه اعتمد طلبة العلم للذاكرة \* توفي رحمه الله في عشر بقين من ربيع الأول سنة احدى وخسين وأربع إئة وقيل في ربيع الأخير ويعبر عنه ابن عرفة بالصقلي ( وابن رشد) هو الامام محمد بن أحد بن رشد يكني بأبي الوليد قرطبي فقيه وقته بأقطار الأندلس والمغرب والمعروف بصحة النظر وجودة التأليف ودقية الفقه وكان اليه المفزع في المشكلات وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية كثير التصانيف مقبولها ألف كتاب البيان والتعصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل وهو كتاب عظم النفع جدًا قال في أوله من جعه الى كتابه المسمى بالمقدمات حصل على معرفة مالايسع جهله من أصول الديانات وعرف العممن طريقه وأخنه من بابه وسبيله وأحكر دالفرع الى أصله وحصل في درجة من يجب تقليده في النوازل المعضلات ودخل فى زمرة العلماء الذين أثنى الله علمهم فى غيرما آية من كتابه و وعدهم بترفيع الدرجات واختصر المسوطة ولخص كتاب مشكل الآثار للطحاوي ولهأجزاء كثيرة في

فنون مختلفة وتفقه بأبى جعفر بن مرزوق ونظائره من فقهاء بلده و ولى قضاء الجاعة بقرطبة سنة احدىعشر وخسائة تم استعنى منهسنة حس عشرة وكان صاحب الصلاة في مسجد الجامع واليه كانت الرحلة للتفقه من أقطار الأندلس وأخذعنه جماعة من العلماءمنهم القاضي عياض وكان القاضى أبوالوليديصوم يوم الجعة في الحضر والسفر بهمان ليلة الأحد عادى عشر ذى القعدة سنة عشرين وخسمائة ودفن عقبرة العباس وصلى عليه ابنه أبو القاسم وكان الثناء عليه جيلاوالتفجع عليه جليلا \* ومولده سنة خسان وأربع الله (والمازري) هو الامام أبوعبد الله محمد بن على بن عمر التميى المازري يعرف بالامام أصله من مازر بفتح الزاى وكسرهامدينة في جزيرة صقلة نزل المهدية أمام بلادافر يقية وما وراءهامن المغرب وصار الامام لقباله ويحكى انه رأى الذي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله أحق ما يدعونني به فقال له وسع الله صدرك للفتيا وكان آخر المشتغلين بافريقية بتعقيق العلمور تبة الاجتهاد ودقة النظر أخذعن اللخمى وعبدالجيد السوسي المعروف بابن الصائغ وغيرهما وكان يفزع اليه في الفتوى في الطب كايفز عاليه في الفتوى في الفقه و معكى أنسب اشتغاله بالطب انهمرض فكان بطبه مهودى فقال له المهودى ياسيدى مثلى بطب مثلكم وأى قرية أجدها أتقربها في ديني مثل ان أفقد كم للسامين فن حينئذ اشتغل بالطب وشرح التلقين القاضى عبدالوهاب وشرح كتاب مسلم وشرح البرهان لاعلى المعالى وألف غيرذلك \* وممن أخذعنه بالاجازة القاضي عياض \* توفي سنة ستوثلاثين وخسمائة وقدنيف على الثمانين وليس هو صاحب الارشاد المسمى بالمهاد بل ذلك اسكندراني وهذه التراجمين كلام الن فرحون الاقلسلا وعرف عياض بالاولين في المدارك و بالاخيرين في العتبية في ذكر مشايخه والله أعلم صي وحيث قلت خلاف فذلك للاختـ لاف في التشهير وحيث ذكرت قولين أوأقو الا فدلك لعدم اطلاعي فى الفرع على أرجحية منصوصة ﴾ ش يعنى ان الشيو خاذا اختلفوا في تشهير الأقوال بربد وتساوى المشهرون فى الرتبة فانه يذكر القولين المشهورين أوالأقوال المشهورة ويأتى بعدها بلفظة خلاف اشارة الى ذلك وسواء اختلافهم في الترجيح بلفظ التشمهر أو بمايدل عليـ م كقولهم المذهب كذا أوالظاهر أوالراجح أوالمفتى به كذا أوالذي عليه العمل أونحو ذلك والله أعلم وأما ان لميتساو المشهرون في الرتبة فانه يقتصر على ماشهره أعامهم علم ذلك من استقر أء كلامه قبل و وجد مخطه في حاشيته قال ابن الفرات في شرحه فابن رشدتشهيره مقدّم على تشهيرا بن بزيز قوابن رشدوالمازرى وعبدالوهاب متساوون ثمذكرانهاذا لميطلع فىالفرع على أرجحية منصوصة الغير ممن تشهيرا وتصو يسأواختمارذ كرالقولين أوالأفوال الاأن يكون أحد الأقوال ضعفا جدّافيتركه ويذكر ماسواهمن الأقوال المتساوية هذاهوالأكثر في كلامه وقديقع فيهشئ على خلاف ماذ كر وننبه علمه ان شاء الله وعلى ترجيح بعض الا قوال التي ذكرها من غير ترجيم واحترز بقوله منصوصة بمااذاظهر لهترجيح أحدالاقوال ولمير ذلك منصوصافانه لايرجح ماظهرله تو رعامنه رحه الله لئلا يلتبس عارجحه غيره ولضيق هذا الختصر عن أن يجعل فيهما يدل على ترجيعه بخصوصه بخلاف التوضيح فانه يشيرفيه الى ماظهر له بالخاء (تنبيه) قال ابن غازى و بعمل المستفتى على معين من الاقوال المتساوية جرى العمل وقدد كر اللخمي في ذلك قولين في باب صلاة السفر فقال واذا كان في البلد فقهاء كشير كل يرى غير بأى صاحبه وكلهم أهل للفتوى جاز للعامى أن يقلداً يهم أحبوان كان عالم واحد فترجحت عنده الاقوال جرت على قو لين أحدها

انلهأن يحمل المستفتى على أجماأ حبوالثاني انه في ذلك كالناقل يخبره بالقائلين وهو يقلدأ يهم احب كالوكانوا أحياءانتهى وهذا اذالم يكن فيهأهل للترجيح والافليرجح أحدالاقوال وذكر القرافي في كتاب الاحكام أن للحا كم أن يحكم بأحد القولين المتساويين بعد عجزه عن الترجيم وذكرابن فرحون في تبصرته عن ابن الصلاح أن من لم يكن فيه أهلية للترجيح اذاوجه اختلافا ببنأئة المذهب في الترجيح فليفز ع الى صفاتهم الموجبة بزيادة الثقة بالرائم والا علم الورع مقدم على الاورع العالم وكذا ادالم يجدعن أحدمن أعة المذهب اعتبر صفة القائلين أو الناقلين «قال ابن فرحون وهذا الحكم جار في أحماب المذاهب الاربعة ومقلديهم «وذكرا بن الفرات ان عمل الشيوخ جرى على أن المفتى يحكى القولين أوالاقوال وكذاذ كرالجزولي في آخر شرح الرسالة وهو خلافماذ كرهابن غازى انهجري به العمل وينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال المستفتين ومن لديه منهم معرفة ومن ليس كذلك والله أعلم ص ﴿ وأعتبر من المفاهم مفهوم الشرط فقط ﴾ ش المفاهيم جعمفهوم والمفهوم مادل عليه اللفظ لافي محل النطق أي لم يدل عليه ينطو قه وهو قسمان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة (ففهوم الموافقة)أن يكون حكم المفهوم موافقالح كم المنطوق وهوقسمان فحوى الخطاب ولحن الخطاب (ففحوى الخطاب) أن يكون المفهوم أولى بالحكمين المنطوق كتحر تمضرب الوالدين الدال علب نظرا للعني قوله تعالى ولاتقل لها أف فهو أولى من تعريم التأفيف المنطوق لان الضرب أشد منه في الاذابة والعقوق (ولحن الخطاب) أن يكون المفهوم مساويا لحكم المنطوق كتعريم احراق مال اليتيم الدال عليه نظر اللعني ان الذين يأكلون أموال البتامي ظاما فأن الاحراق مساو للأكل في اللافه على البتيم (ومفهوم المحالفة) أن يكون حكم المفهوم محالفالح كالمنطوق وهوعشرة أنواع كإقاله القرافي مفهوم الصفة نحوفي الغنم السائمة الزكاة ومفهوم العلة تحواعط السائل للحاجة ومفهوم الشرط نعومن تطهر صحت صلاته ومفهوم الاستثناء نحيوقام القوم الازيدا ومفهوم الغاية نحوأتموا الصيام الى الليل ومفهوم الحصر نعوانما إلهكمالله ومفهوم الزمان نعوسافرت يوم الجعة ومفهوم المكان نعو جلست أمامزيد ومفهوم العددنحو فاجلدوهم ثمانين جلدة ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم على مجرد أساء الدوات نحوفي الغنم الزكاة وهي حجة عندمالك وجماعة من العاماء الامفهوم اللق فقال به الدقاق وابن خو يزمنداد وبعض الحنابلة وجعها ابن غازى رحمالله في بيت فقال

صفواشترط علل ولقب ثنيا \* وعد ظرفين وحصراأغما

وماهو أعلى منه ومن تتبع كلام المصنف ظهرله انه يعتبرها من المفهومين لزوما ففهوم الغاية كقوله والمبتوتة حتى بولجيالغ وكقوله في الحجر المجنون محجور للافاقة وكقوله الى حفظ مالذي الأبومفهوم الحصر كقوله اتمايجب القسم للزوجات في المبيت لان مراده حصر القسم في الزوجات وكقوله في باب الحجر وانما يحكوني الرشد و صدّه وكقوله فيه القاة وانما ساع عقاره لحاجة ثم قال ومن البين لابدأن يستثني مماذ كرهمفهوم الوصف الكائن في التعريفات فانها فصول أوخواص يوعى بهاللادخال والاخر اج \*وفي بعض الحواشي وأظنها مماقيد عن الشيخ محمد بن الفتو - بعتبر مفهوم الشرط لزوماو يعتبرغير ممن المفاهيم جوازاو يظهر ذلك بتأمل كلامه وقبله شيخنا أبوعبد الله القورى انتهى وماقاله عن ابن الفتوحذ كره الساطى (ثم قلت) والما يحتاج لهذا فما وصفه بصفة ولم يصر ح يحكم ماخلامن تلك الصفة \* وهمناوجه اذاتم وسلم كان رقيق الحواشي وهوأن يكون أرادباعتبار مفهوم الشرط دون غير ه تنزيله منزلة المنصوص فتنصر في المهالقمود والمفهومات ونعوها انصرافها للنطوقات الملفوظ مهاواذا حل على هذا انحل بهمعضلات كثيرة في كلامه كقوله في الجهاد وفراران بلغ المسامون النصف ولم يبلغوا اثني عشر ألفا وقد تكامناعلى بعضها في محالها انهى وقد يصرح المصنف عفهدوم الشرط امالقيوديذ كرها أو لفروع يعطفهاأو يشههاأوغير ذلك ماسيأني التنبيه على شئ منه انشاء الله ص ﴿ وأشير بصحح أواستحسن الىأنشخاء برالذين قدّمتهم صحح هذا أواستظهره \* ش قال ابن غازى أي أشير الىغ يرالأربعة المذكورين بلفظ صحح أواستعسن مبنيين للفعول لقصد عدم التسين ولذانكر شخا والأقرب الىاله قيق ان التصحيح فما يصححه الشيخ من كلام غيره والاستحسان فما يراهمع احتمال الشمول فهاوقديعبر بالوصف كالأصم والمصحح والأحسن ص ﴿ و بالتردد لتردد المتأخرين في النقل أو لعدم نص المتقدّ، بين ﴿ ش يعني انه يشير بالتردد لأمرين \* أحدها ترددالمتأخرين في النقل عن المتقدّمين \* والثابي تردد المتأخرين لعدم نص المتقدّمين فقوله أو لعدم نص المتقدّمين معطوف على قوله في النقل ولا يصح عطفه على قوله لتردد المتأخرين لانه يقتضى أنه يشير بالترد دلعدم نص المتقدمين وان لج يحصل من المتأخرين ترددوليس كذلك لفقد معنى التردد الذي هو التعير اذلا تعير مع تحرير المتأخرين المقتدي بهم ولاسماأ مثال من تقدّم وتردّد المتأخرين في النقل هو اختلافهم في العزوللذهب المسمى بالطرق \* وقال في التوضيح الطريقة عبارةعن شيخ أوشيو خير ون المذهب كله على مانقاوه فالطرق عبارة عن اختلاف الشيو خفي كيفية نقل المذهب والأولى الجع بين الطرق ماأ مكن والطريق التي فهازيادة راجحة على غيرها لأن الجيع ثقات وحاصل دعوى النافي شهادة على نفي انتهى ولم يذكر المصنف علامة عيز بهابين الترددين الاأن الثاني أقل ويأتي ان شاء الله التنبيه على ذلك فما لم ينبه عليه الشارح وقدذ كرابن غازى بعض ماتقدم (قلت) وقد يقع التردد بين كلام المصنف مخلاف ماذ كركافي قوله في آخركتاب الأقضية وفي تمكين الدعوى لغائب بلا وكالة تردد وفي قوله في كتاب الشهادات وان شهدثانيا فغي الاكتفاء بالتزكية الأولى ترددفان الترددفي ذلك ليسمن القسمين المذكورين وانماهو لكثرة الخلاف في المسئلتين والله أعلم (فرع) سئل ابن عرفة هل يجوز أن يقال في طريق من الطرق هـ ذا مذهب مالك فأجاب بان من لهمعرفة بقواء حدالمذهب ومشهو رأقواله والترجيح والقياس يجوزله ذلك بعد بذل وسعه في تذكره في قواعد المذهب ومن لم يكن كذلك لا يجوز له ذلك الا أن يعزوه الى من قاله قبله كالمازري وابن رشد وغيرهم نقل ذلك عنه البرزلي في أوائل كتابه ص ﴿ و باو الى خلاف مذهبي ﴾ ش قال ابن غازي بريد أنه يشير باوالاغمائية المقرونة بو اوالنكاية المكتفي عن جوابها عاقبلهاالى خلاف منسوب لذهب مالك وشاهدالاستقراء يقضى بصحته وان لم يثبت في بعض النسخ ولكن لانشير ماالاالى خلاف قولى ولايطر دذلك في وان مع انه كثير في كلامه انتهى وانظر معنى قوله واوالنكابة ومقتضي كالرمهأن قوله خلاف منون وقوله مذهبي بياءالنسب وذكرفها بن الفرات احتمالا بعيداوهو أن يكون الماء في مذهبي ياء المتكلم وخلاف غيرمنون أى يشير باوالى غيرمذهب مالك ولم أقف عليه في شئ من النسخ كذلك وهذا اعاقيل في ان الاغيائية المكتفى عن جوابها عاقبلها انه يشيربها الى خلاف خارج المذهب والله أعلم (تكميل في بيان أمور يحتاج البها)منها ما يتعلق بكلام المصنف ومنها ما يقع في كلام شراحه وغيرهم من أهل المذهب «قال ابن غازي من قاعدته أنه لا يمثل لشئ الالنكتة من رفع ابهام أو تعذير من هفوة أواشارة خلاف أوتعيين لمشهور أوتنبيه بالأدنى على الأعلى أوعكسه أومحاذاة نص كتاب أوغسر ذلك بماسظهر لمن فتحالله عليه في كلامه ومن قاعدته انه اذاجع نظائر وكان في بعضها تفصيل أقره وقيده بأحدطر في التفصيل ثم يتخلص منه لطرفه الآخر مع ماينا سبه من الفروع فيحسن تخلصه ويأخذ بعضه بحجزة بعض ومن قاعدته غالباأنه اذاجع مسائل مشتركة في الحركو الشرط نسقها بالواوفاذا جاء بعدها بقيدعامنا انهمنطبق على الجيعوان كان القيد مختصا ببعضها أدخل عليه كاف التشيبه فاذاحاء بالقيد عامنا انه لما بعدالكاف انتهى \* واعلم انه رجه الله قد نذ كر المسئلة في غير فصلها الجمعها معنظائرها بلقد يكررهالذلك كقوله في فصل السهو وتمادى المأموم وان لم يقدر على الترك كتكبيره للركوع بلانية احرام وذكر فائتة ليجمع بين النظائر المسهاة بمساجين الاماموانكان قدذ كركلامن المسئلتين الآتيتين في مامها وقد مذكر المسئلة مفصلة في مامها تحريد كرهامع نظائرها مجملة اعتماداعلى مافصله كقوله في فصل الخمار ويشرط نقد كغائب فانه قدقد محكم النقدفي الغائب مفصلاتم ذكره هنامجملابل ذكرا بن غازي في ذلك المحل انه قد بذكر في النظائر ماهو خلاف المشهور ومنقاعدته هو وغييره من المتأخرين أنهم إذا أسندوا الفعل الى ضمير الفاعل الغائب ولم يتقدم لهذ كركقو لهم قال وكره ومنع و رخص وأجاز ولم عنع ونحو ذلك فهو راجع الى مالك للعلم بهومين عادته وكثير من أهل المذهب أن يستعملوا لفظ الندب في الاستحياب وان كان في مصطلح الاصوليين شاملاللسنة والمستحب والنافلة والتفريق بن هذه شائع في اصطلاح أهل المذهب ووقع في كلاما بن رشد في المقدمات والمازري وأبن بشير وغيرهم من المتأخر بن تقسمها الى ثلاث مراتب وان اختلفوا في التعبير عن بعضها ولاخلاف فماعلمت ان أعلاها سمي سنة وسمى ابن رشدالثاني رغائب والثالث نوافل وسمى المازري الثاني فضائل والثالث نوافل ويظهر من كلام ابن بشيرأن الثاني سمي رغببة والثالث سمي مستعباوز ادقسمار انعامختلفاف وستقف على كلامهم مختصرا \* قال الماز ري فسمو اكل ماعلاقدره في الشرع من المنه و مات وأكد الشرعأم هوحض عليه وأشهره سنة كالعيدين والاستسقاء وسموا كلما كان في الطرف الآخرمن هذا نافلة وماتوسط بين هذين الطرفين فضيلة ونحوه لابن راشد بوقال ابن رشد السنة ماأم النبي صلى الله عليه وسلم بفعله ولم بقتر ن به ما يدل على الوجوب أوداوم النبي صلى الله عليه وسلم على فعله بغير صفة النوافل والرغائب ماداوم على فعله بصفة النوافل أو رغب فيه بقوله من فعل كذا

فله كذا والنوافل ماقرر الشرعان في فعله ثوابامن غيرأن بأمر النبي صلى الله عليه وسلم به أو يرغب فيهأو يداوم على فعله \* وقال ابن بشير ماواظب علىه الرسول صلى الله عليه وسلم مظهر اله فهو سنة بلاخلاف ومانبه عليه وأجله في أفعال الخير فهو مستحب وماواظب على فعله في أكثر الاوقات وتركه في بعضها فهو فضلة وسمى رغبة وماواظب على فعله غير مظهر له ففيه قولان أحدها تسميته سنة التفاتا الىالمواظية والثاني تسميته فضملة النفاتاالي ترك اظهاره كركعتي الفجر والظاهرمن كلام المصنفأ نه يطلق المستحب والفضيلة على مافي المرتبة الثانية ويقسم السبنة الى مؤ كدة وغيرمؤ كدة والله أعلم ومن عادتهم أيضا أن يستعملوا لفظ الجوازوير مدون به الماحج وقال القرافي في شرح التنقيح الجواز بطلق بتفسير بن أحدهما جواز الاقدام كنف كانحتي سدرج تعته الوجوب وثانهما استواء الطرفين فهوالمباح في اصطلاح المتأخرين واعلم أن الفرض والواجب مترادفان عند أهل المذهب الاماسمأتي التنبيه عليه انشاء الله في ماب الحجيد قال في الذخيرة في كتاب اللقطة والواجب لهمعنيان ما يأثم يتركه وهذا هو المعنى المشهور الثاني مانتوقف علىه الشئ وان لم أثم بتركه كقولنا الوضوء واجب في صلاة التطو عونعو ه فلو ترك المتطوع ذلك وترك التطوع علما أتموا عامعناه ان الصلاة تتوقف صحتها على الطهارة وسترالعورة والله أعلى \* وقاعدة المصنف وغيره غالبا أن المرادبالر وايات أقوال مالك وأن المرادبالأقوال أقوال أصابهومن بعدهم من المتأخرين كابن رشدوالمازري ونحوهم وقديقع بخلاف ذلك والمرادبالاتفاق اتفاق أهل المذهب \* و بالإجاع اجاع العاماء \* والمراد بالفقهاء السبعة سعيدين المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيدالله ابن عبدالله بن عتبة بن مسعود وسلمان بن يسار واختلف في السابع فقيل أبوسامة بن عبد الرجن ابن عوف وقيل سالم بن عبد الله وقيل أبو بكر بن عبد الرحن ونظمهم بعض الشعراء فقال

ألا كل من لايقتدى بأئمة \* فقسمته ضيزى عن الحق خارجه في خدهم عبيدالله عروة قاسم \* سعيد أبو بكرسلمان خارجه

فشى على القول الثالث والمدنيون يشار بهم الى ابن كنانة وابن الماجشون ومطرف وابن نافع وابن مسامة و نظر المهم و المصريون يشار بهم الى ابن القاسم وأشهب وابن و هب وأصبغ بن الفرح وابن عبد الحبح و نظر المهم و العراقيون يشار بهم الى القاضى اسماعيل والقاضى أبى الحسين بن القصار وابن الجلاب والقاضى عبد الوهاب والقاضى أبى الفرج والشيخ أبى بكر الأبهرى ونظر المهم و المغاربة يشار بهم الى الشيخ ابن أبى زيدوابن القابسى وابن اللباد والباجى واللخمى وابن عبد الرحن وابن محرز وابن عبد البروابن رشدوابن العربى والقاضى سند والمخزومي و هو المغيرة بن عبد الرحن المخزومي من أكابر أصحاب مالك و روى عند البخارى وذكره في المدارك في أول الطبقة الأولى من أصحاب مالك و روى عنده البخارى و كره عياض في الطبقة السادسة من المحاب مالك و ابن شعبان هو صاحب الزاهي و هو ابن القرطي بضم القاف و سكون الراء و بعد الراء و الماء أطاء مهم الماء أطهر و أطيب قال حديد و أبا حديدة النهي و ابن عبد البر و اتفاقات ابن عبد البرون و الماد و الما

فى موجبات الوضوء الرابع فى الغسل الخامس فى التجم السادس فى المسع على الخفين السابع فى الحيض والنفاس

فهاقال اللخمي يختلف فيهانتهي وكثيرا مايقول اللخمى يحتلف في كذاو يكون مقابل المنصوص في المسئلة تتخريج أواختيار منه والله أعلم (فائدة أخرى) منه قال في أول الشرح المذكور لما ذ كرشر و ح الرسالة وأماالجزولي وابن عمر ومن في معناهما فليس ما ينسب المهم بتأليف وانماهو تقييد قيده الطلبة زمن اقرائه فهو يهدى ولايعمد وقدسمعت ان بعض الشيو خ أفتى بان من أفتى من التقاييد يوعد بانتهى ويريدوالله أعلم فهااذاذ كرا نقلا بخالف نصوص المذهب وقواعده فلا يعمد عليهما والله أعلم (فائدة) قال الجزول في شرح قول الرسالة وقد جاء أن يوعم وابالصلاة السبع سنين أن ينبغي من ألفاظ الاستحباب ونعوه لابن غازى في نظم نظار الرسالة وقاله غيره ولابن عبدالسلام في شرح ابن الحاجب في كتاب الأقضية في تأديب شاهد الزور اذا تاب ما يقتضي خلاف ذلك فانظره (فائدة) قال ابن رشد في رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الصيام أن الإباس من ألفاظ الاباحة وانه انمايقال لابأس فيما كان فعله مباحا والله أعلم (فائدة) نقيض المندوب بالمعنى الأعم الشامل للسنة والمستحب والنافلة مرجوح مطلوب الترك والالم يكن ماذ كرمطلوبا اذلابتصورأن يكون الشئ مطاو باونقيضه مستوى الطرفين \*واختلف الفقهاء في التعبير عن ذلك فنهممن يعبر بالكراهة عن جميع ذلك وهم الأكثر وهو الظاهر لصدق حدالمكروه عليه وهو ماشاب على تركه ولا يعاقب على فعله غاية الأم أن الكراهة تتفاوت على قدر تفاوت الطلب وبمعمل مايقع في عبارة المصنف وغيره من نفي الكراهة في بعض صور ماذ كر على نفي الكراهة الشديدة لامطلق الكراهة لماتقدم \* قال في الطراز في أثناء الكلام على الماء المستعمل وترك الأحسنن من غميرعدر مكروه ومنهممن يفصل فيجعل نقيض ماتأ كدطلبه مكروها ونقيض مالم يتأكد طلب خلاف الأولى وهو اصطلاح لبعض المتأخرين كابن الفاكهاني وغيره واذاعلم المراد فلامشاحة في الاصطلاح \*ولبعض المتأخرين من الشافعية التفصيل أيضالكن بمعني آخر وهوان ماطلب تركه بنهي مخصوص فهو مكروه وماطلب تركه بنهى غير مخصوص وهوالنهي عن ترك المندوبات فحلاف الأولى (فائدة) في تفسير اصطلاح العتبي وابن رشد في البيان وقوله في رسم القبلة مثلاو رسم حبل الحبلة ورسم سلف ونعو ذلك وذلك أن العتي رجه الله لماجع الأسمعة سماع ابن القاسم عن مالك وسماع أشهب وابن نافع عن مالك وسماع عيسى بن دينار وغير همن ابن القاسم كبحي بن محيى وسحنون وموسى بن معاوية وزو نان ومحمد بن خالد وأصبغ وأبي زيد وغيرهم جع كلساع فى دفاتر وأجزاء على حدة ثم جعل لكل دفترتر جة يعرف بها وهي أول ذلك الدفتر فدفتر أولهاا كلام على القبلة وآخر أوله حبل الحبلة وآخر أوله جاع فباع امرأته وآخر أخذ يشرب خرا ونحوذلك فيجعل تلك المسئلة التيفى أوله لقباله وفي كل دفترمن هذه الدفاترمسائل مختلطة من أبواب الفقه فامار تب العتبية على أبواب الفقه جع في كل كتاب من كتب الفقه ما في هذه الدفاتر من المسائل المتعلقة بذلك المكتاب فاما تكام على كتاب الطهارة مثلاجع ماعنده من مسائل الطهارة كلهاو يبدأمن ذلك بماكان فيساع ابن القاسم ثم بماكان فيساع أشهب وابن نافع ثم ما في سماع عيسى بن دينار تم بمافي سماع يحيي بن يحيي تم بما في سماع سحنون تم بمافي سماع موسى بن معاوية ثم بمافي سماع محمد بن خالد ثم بمافي سماع زونان وهو عبد الملك بن الحسن ثم بمافي سماع محمد بن أصبغ ثم بما فى ساعاً بى زيد فاذالم يجدفي سماع أحدمنهم مسئلة تتعلق بذلك الكتاب أسقط ذلك السماع وقد تقدّم أن كل سماع من هذه الائسمعة في أجزاء ودفاتر فاذا نقل مسئلة من دفتر عين ذلك الدفتر الذي نقلهامنه ليعلمن أى دفتر نقلها اذا أرادس اجعتها واطلاعه علهافي محلها فيقصد الدفتر الحال علمه ويعامه بترجته نقلته من خط سيدي الشيخ عمر البساطي قال نقلته من خط الشيخ محمد بن أحمد التكروري قال نقلته من خط يعض كبار العلماء مكتوبا اثره نقلته من خط من قال هكذا سمعت هذا التفسيرمن شغنا القلشاني ناقلا لهعن شغه عيسى الغبريني رحمه الله وكنت أسمعمن والدى قريبامنه ويقول فتكون الائسمعة كالأبواب للكتاب والرسوم التي هي التراجم عنزلة الفصول للا تواب وأقرب الى العزوالي الكشف ماعين فيه الرسم وفي أي سماع هو من أي كتاب والله أعلم ص ﴿ والله أسأل أن سنفع به من كتبه أوقر أه أو حصله أوسعي في شئ منه والله يعصمنا من الزلل و يوفقنالصالحالقول والعمل وشقدم الاسم الكريم لأن تقدّم المعمول بفيد الاختصاص والحصر أى لأأسأل الاالله وكرر الاسم الكرع والسؤال ثانيا تلذذأبذ كرهور غسة في احابة دعائه وأتى به بلفظ الخبرتنز يلاله منزلة الواقع لغلبة الظنّ باجابته \* والعصمة بكسر العين المهملة المنعوالحفظ وقال الأبي العصمة عدم خلق القدرة على المعصة \* و محوز الدعاء بامقددة انتهى فلذلك قال المصنف من الزلل والزلل بفتح الزاى واللام الخطأ \* والتوفيق التيسير للخير وعند المتكلمين خلق القدرة على الطاعة وضده الخدلان وهو خلق القدرة على المعصة ص ﴿ ثم أعتذر لذوى الألباب من التقصير الواقع في هذا الكتاب، شيقول رجم الله أبدى عذرى وأطهره لأحجاب العقول الصححة والأفهام السلمة من التقصير الذي وقع مني في هذا الكتاب فانه أمرعظم وخطب جسيم لانقدر على مثله الابامداد الهي وتوفيق رباني فيغتفرون لى مالعله يوجد فيهمن الهفوات لمافتح الله بهفيهمن الفروع الغريبة والمسائل المهمات فان الحسنات يذهبن السبئات ص ﴿ وأسأل ملسان التضرع والخشوع وخطاب التدلل والخضوع أن منظر بعين الرضاوالصواب فاكانمن نقص كماوه ومن خطا أصلحوه فقاما يخلص مصنف من الهفوات أو بنجو مؤلف من العثرات ﴾ ش بالغرجه الله في التواضع والتلطف وأبي منه الألفاظ وهي متقاربة المعنى فان التضرع هو التندلل والخشوع هو الخضوع وأضاف اللسان الى التضرع والخضو علكونهمانشا تنعنه وكذلك خطاب التذلل والخضوع بوقوله بعين الرضاوالصواب أىلاىع بن الغض والسغط والتعص ولايعين المحمة المخرجة عن الصواب مح أذن لن كان من ذوى الألباب وتأمل بعين الرضاوالصواب أن تكماوامافه من نقص و يصلحوامافه من خطايعه تحقق ذلك والفحص عنهمن جهة النقل أومن جهة النراكس العربية فانه رحمه اللهقد يستعمل اللام \* والمفوات الزلات وكذا العثرات قاله في الصحاح ولقد صدق رجه الله قاما يخلص مصنف من ذلك ولهم العذر في ذلك فإن الجوادقد بكبو والصارم قد بنبو

ومن ذا الذي ترجى سجاياه كلها \* كفي المرء نبلا أن تعدّ معايبه واقتضب المصنف رحمه الله هذا الكلام من آخر وجيزا بن غلاب على ماقاله ابن الفرات ونص ما حكى عنه ثم أعتـذر لذوى الألباب من التقصير الواقع في هـذا الكمّاب وأقول ماقال بعض العاماء وأنشده معض الحكاء

فعفوا جيلا عن خطئ فانني \* أقول كا قد قال من كانشاكيا فعين الرضاءر . كل عب كليلة \* ولكنّ عين السخط تبدى المساويا

ونعن نسأل بلسان التضرع والخضوع وخطاب الاعتراف والخشوع للتصفحين هذا الكتاب أن ينظروه بعين الرضاو الصواب فاكان من نقص كماوه وجو «دوه وماكان من خطا أحكموه وصو "بوه لأنه قلما يخلص مصنف من الهفوات وينجو ناظم أو مؤلف من العشرات خصوصامع الباحثين على العورات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب عثرة أخيه ليهتكه طلب الله عثرته فيهتكه وأنشدوا

لاتلمس من عيوب الناس ماستروا \* فيهتك الله ستراعر مساويك واذكر محاسن مافيهم اذا ذكروا \* ولا تعب أحدا منهم بما فيك والله الموفق للصواب واليه المرجع والماتب

## ﴿ كتاب الطهاره ﴾

ص ﴿ باب \* برفع الحدث وحكم الخبث بالمطلق \* وهو ماصدق عليه اسم ماء بلاقيد ﴾ ش الباب في اللغة الدخلوفي اصطلاح العاماءاسم لياائفة من المسائل مشتركة في حكم وقد يعبر عنه بالكتاب أو بالفصل وقد يجمع بين الثلاثة فيقدم الكتاب ثم الباب فيزاد في تعريف الكتاب ذات أبواب وفي تعريف الباب ذات فصول أو يجمع بين اثنين منها بحسب الاصطلاح والكتاب فصل بالأبواب أو بالفصول والباب بالفصول ولم يستعملوا تفصيل الباب بالكتب والفصل بالابواب والكتاب في اللغة المكتوب كالرهن بمعنى المرهون قال أبوحيان ولايصح أن يكون مأخوذامن الكتب لأن المصدر لايشتق من المصدر والفصل في اللغة القطع وهو خبر مبتدأ محذوف أي هذا باب كذاوالمصنف رحه الله يجعل الأبواب مكان الكتب كإفي الموّنة وغيرها ويحنف التراجم التي تضاف اليها الأبواب اختصارا واكتفاء بفهمها من المسائل المندكورة في الباب \* وحكمة تفصيل المصنفات بالكتب والابواب والفصول تنشيط النفس وبعثها على الحفظ والتعصيل عايحصل لهامن السرور بالختم والابتداء ومن ثم كان القرآن العظيم سورا والله أعلم وفي ذلك أيضانسهيل للراجعة والكشف عن المسائل وكذا فصل صاحب المدوّنة وغير ممن المتقدّمين ما كثرت مسائله وتوسطت الى كتابين وماطالت الى ثلاثه كتب والترجة المضاف الم آ الباب هذا الطهارة وهي بالفتح لغة النزاهة والنظافة من الادناس والاوساخ وتستعمل مجازا في التنزيه عن العيوب وتطلق فى الشرع على معنيين أحدهم الصفة الحكمية القائمة بالاعيان التي توجب لموصوفها استباحة الصلاة به أوفيه أوله كإيقال هذا الشئ طاهر وتلك الصفة الحكمية التي هي الطهارة الشرعيةهي كون الشئ تباحملابسته في الصلاة والغذاء والمعنى الثاني رفع الحدثواز الة النجاسة كافىقولهم الطهارة واجبةوفى كلام القرافي ان المعنى الاول حقيقة والثاني مجاز فلذلك عرفها ابن عرفة بقوله صفة حكمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة بهأوفيه أوله فالاوليان منخبث والاخميرة من حدث انتهى ويقابلها بهذا المعنى النجاسة ولذلك عرفها ابن عرفة بأنها صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة بهأوفيه انتهى فتلك الصفة الحكمية التيهي النجاسة شرعاهي كون الشئ تمنع ملابسيته في الصلاة والغذاء فاذا أطلقناعلى المعفو عنهمن النجاسات أنه نجس فذلك مجازشرعي تغليبالحكم جنسهاعليها قاله في الذخيرة ثم اعترض ابن عرفة على من عرف الطهارة بالمعنى الثاني فقال وقول المازري وغيره الطهارة ازالة النجس

﴿ كتاب الطهارة ﴾ (يرفع الحدث وحكم الخبث بالمطلق وهوماصدق علمه اسم ماء بلاقيد) \* التلقين معنى رفع الحدث استباحة كل فعل كان الحدث مانعا منه انظر الفرق التاسع والجسين مر . قواعد القرافي \* الجلاب لا يحوز رفع الحدث ولا ازالة نجس بشئ من المائعات كلهاسو ىالماءالطاهر انتهى وسأتى انهاذاأزال العين بغير المطلق بقي الحكم وقال ابن الحاجب المطلق طهوروهـوالباقىءـلى أصل خلقته \* ابن عرفة ببطل طردهماء الوردونعوه شمعرفه ابن عرفة بان الماء الطهو رهومايق بصفة أصل خلقته غيرمخر جمن نبات ولاحموان ولامخالط

أو رفع مانع الصلاة بالماء أوفى معناه المايتناول التطهير والطهارة غيره لثبوتها دونه فمالم يتنجس وفي المطهر بعد الازالة (قلت) قد يقال ان تعريف المازري وغير والطهارة بعسب المعنى الثاني أولىلان المرادتعر بف الطهارة الواجبة المكلف مهاو المكلف به اعاهو رفع الحدث وازالة النجاسة لاالصفة الحكمية وفي قول القرافي انه مجاز نظر بل الظاهر انه حقيقة أيضا فلفظ الطهارة مشترك في الشرع بن المعنمين فالاحسن التعرض لبيان كل منهما فان اقتصر على أحدها فالاقتصارعلى المعنى الثانى أولى لانههو الواجب المكلف بهوالله أعلم ومعنى قوله حكمية انها يحكم بهاويقدر قيامها بمحلهاوليستمعني وجو دياقائما بمحله كالعلم للعالم وقوله بهأى علابسته فيشمل الثوبو بدن المصلى والماء وكلما يجوزأن بلابسه المصلى ولاتبطل صلاته علابسته اياه فاندفع مأورد علمهمن أنهلاشمل طهارة الماءالمضاف وقوله فمهر مديه المكان وقوله له يريده المصلى وهوشامل بظاهره لطهارة المصلى من الحدث والخبث لكن قوله بعدهذا والاخيرة مرب بمنع الحدث الصلاة فكذلك الخبث وادخال البدن في قوله به بعيد والله أعلم والطهورية صفة حكمة توجب لموصوفها كونه عيث يصير المزال به نجاسته طاهرا وأماالطهارة بالضرفهي فضلة ما يتطهر مه وقدم المصنف كغيره العبادات على غيرها لعموم الحاجة الهادو مدأبالصلاة لأنها أوكدالعبادات وأفضلها بعدالاعان ولتقدمها على بقية القواعد في حديث بني الاسلام على خس ماءدا الشهادتين ولم يتكام المصنف وكثير من الفقهاء على الشهادتين لأنهماأفر دتابع لمستقل \*وقدم الكلام على الطهارة لأنهاأوكد شروط الصلاة التي يطلب المكاف بتعصلها اسقوط الصلاة مع فقدما يتطهر بهمن ماءوصعيد على المشهور وبدأبالكلام على الماءلأن الطهارة المائمةهي لأصلولاتحصل الابالماء المطلق فاحتاج الى تمييز ممن غيره والحدث بفتحتين وهوفي اللغة وجود الشئ بعدأن لم بكن و يطلق في الشرع على أربعة معان على الخارج المعتاد كاسم أني ان شاء الله في فصل نواقض الوضوء وعلى نفس الخروج كافى قولهم آداب الحدث وعلى الوصف الحكمي المقدر قيامه بالاعضاء قيام الاوصاف الحسية كافى قولهم يمنع الحدث كذاوكذاوعلى المنع المرتبعلي الثلاثة كافى قولهم هنايرفع الحدث أى المنع المترتب على أعضاء الوضوء أو الغسل ويصح أن يراد هنابالحدث المعنى الثابت الذي هو الوصف لأنهما متلازمان فاذاار تفع أحدهاار تفع الآخر ولايقال لانسلمأنهما متلازمان فان التمم برفع المنع لأنه تستباح به الصلاة وغيرها ولابر فع الوصف القائم بالاعضاء لأن المشهو رانه لا يرفع الحدث فلاتلازم بينهما لأنانقول التميم لا برفع المنع رفعام طلقاوا عا هو رخصة فيرفع المنع عما يستباح به على وجه مخصوص وهوعدم الماء فلابستباح به الافريضة واحدة في حال عدم الماء ولو وجد الماء قبل فعل ذلك المستباح عاد المنع ولم يستبير به شيأ فالتممر خصة لاستباحة بعض الاشياء التي يمنعها الحدث على وجه مخصوص فالوصف والمنع باقيان وقدأشارا بن عرفةالى هذا عندالكلام على النية في الوضوء فتأمله والله أعلم وأنكرا بن دقيق العيد المعنى الثالث من معانى الحيدث وقال انه ذكره بعض الفقهاء وهم مطالبون بدليل شرعى بدل على ثبوته فانهمنفي بالحقيقة والاصلموافقة الشرع لهاويبعد أن يأتوا بدليل على ذلك وأقرب مايذكرفيه أن الماء المستعمل انتقل اليه المانع كايقال ثمرد ذلك وقال المسئلة مختلف فيهافق وقال جاعة بطهورية الماء المستعمل ولوقيل بعدم طهوريته أو بتجاسته لم يلزم منه انتقال مانع اليه انتهى من

شرح العمدةله وأماالمعنيان الأولان فسلا تصحار ادتهماهذا اذالم يمكن رفعهما وتنجو يزذلك على حنف مضاف أى حكم الحدث كاأشارالى ذلك البساطى ففيه تعسف وتكاف لا يعتاج اليه \* والخبث بفتحتين أيضاوهو النجاسة وانماقال حكم الخبث لان عين النجاسة تزول بغيرالماء وأما حكمهاوهوكون الشئ نعسا في الشرع لاتباح ملابسته في الصلاة والغذاء فلا يرتفع الابالماء المطلق وأماموضع الاستعمار والسيف الصقيل ونحوه اذامسح والخف والنعل اذاد لكامن أبوال الدوابوأر واثهافالحل محكومه بالنجاسةوانماعني عنهلضر ورةخلافا لماقد تعطيه عبارة البساطي وقدعدا بن الحاجب وغير مموضع الاستجمار فهاتقدمذ كره في المعفوات ولاينافي هذا ماتقدمعن القرافي أعنى قولهان اطلاق النجاسة على المعفو مجاز لان ذلك اي اطلاق اسم النجاسة على المعفو اتبالنظر الى أصل معنى النجاسة الحقيقي في الشرع وليس فيه ماين في اطلاق النجاسة عليهامطلقا شرعافتأمله واللهأعلم ولم قل المصنف رافع الحدث وحكم الخبث لان نسبة الرفع ألماء مجاز وتصدير الباب بهذه الجلة وسياقهامساق الحدلما يرفع به الحدث وحكم الخبث يفيد الحصر وان لم يكنفي الكلام أداة حصر فكانه قال اعما يرفع الحدثوحكم الخبث بالماء المطلق فامارفع الحدث فتفق علمه بلحكي الغزالي رجمالله الاجاع على ذلك ولكنه نوزع في حكاية الاجاع وأما حَرِ الخبث في أذ كره هو المشهور في المذهب كاسمأتي بيانه في السكلام على از الة النجاسة (تنبيه) وهذاحكم كلطهارة شرعية من غسل أووضوء وان لمتكن واجبة فلايصح شئ من ذلك الابالماء المطلق كالاوصية المستحبة والاغسال المسنونة والمستحبة قالفي التلقين ولايجوز التطهرمن حدث ولانعس ولاشئ من المسنو نات والقرب عائع سوى الماء المطلق انتهى ولما كان الامركذلك حتاج المصنف الى تعريف الماء المطلق والمطلق في اللغة ماأز بل مناه القيد الحسى والمعنوى وهل هوحقيقة فبهماأوحقيقة فماأزيل منه القيدالحسى مجاز فماأز بل منه القيد المعنوى طريقان ذكرهما صاحب الجع وعزى الاولى لابن راشدوشخه القرافي والثانية لابن هارون وأبي على قال واستعمله الاصوليون في اللفظ الذي لم يقيد انتهى واستعمله الفقها عني الماء الذى لم يخالطه شئ منفك عنه غالبا مجازا لغو ياوعر فياقاله صاحب الجعوهوفي كلام المصنف صفة لحندوف أي بالماء المطلق واختلف عبارات الاصحاب في تعريف فعرف ابن شاس وابن الحاجب وغبرهما بأنه الباقي على أصل خلقته أي لم يخالطه شئ وجعلوا ما تغير بقراره أو عمايتولد منه أو بالمحاورة ملحقا بالمطلق في كونه طهو را فالمطلق عندهم أخص من الطهور وجعل القاضى عبد الوهاب وابن عسكر وغدرهما المطلق مراد فاللطهور فعر فوه بأنه الذي لم يتغير أحدأوصافه عاينفك عنه غالبامماليس بقراره ولامتولدمنه فعلواما تغيير بقراره أو عابتولد منهأو بالمجاورة داخلا فيحد المطلق وتبعهم المصنف على ذلك فأدخلها كلهافي حدّالمطلق وعرفه بقوله وهوماصدق عليه اسمماء بلاقيد يعني ان الماء المطلق هو الذي يصدق عليه في العرف اسمماءمن غيرتقييدباضافة أوصفة أوغير ذلك أي يصح أن يسمى ماءوهذامعني قول غيره هو الذي يكتفى بالاخبارعنه بمجرد اطلاق اسم الماءعليه وفقوله ماصدق عليه اسم ماءمعناه ماصح أن يطلق علىه اسم الماء وليس المرادبه حزئيات المطلق التي يصدق عليها حتى برد عليه أن الشئ لا يعرق عا بصدق عليه ولاير دعلى المصنف اأورده البساطي وغيره أنه قدم التصديق على التصور لان المصنف لمعكم على المطلق بشئ وأعاحكم على الحدث والخبث بأنهما يرتفعان بالمطلق فلماحرى في كلامه

ذ كر المطلق احتاج الى تعريفه \*والاضافة في قوله اسم ماء بيانية أي اسم هوماء \* وقوله ماصدق عليه اسم ماء كالجنس \* وقوله بلاقيد كالفصل خرج به مالايصدق عليه اسم الماء الامقيدا باضافة كإءالو ردونعوه أوصفة كالماءالمضاف والماءالنعس أو مالألف واللام التي للعبدكقو لهصلي الله علىهوسلماذارأت الماءيعني المني ودخل في حدهما كانت اضافته سانية كاء المطر وماء النديوما قيدباضافة لحلهلان ذلك لاعنع من صدق اسم الماء عليه في العرف و يكتني بالاخبار عنه بعجر داسم الماءكماء السماءوكذاما فيدباضا فةلحله كاءالحرولاخلاف فيجواز التطهير مهوان كان قدحكي عنابن عمركر اهةالوضوء به فقدانعقد الاجاع على خلافه وماء العبون والآبار والماء الذي نبعمن بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أشرف المياه وقال القرطي لم نسمع عثل هذه المعجزة عن غير نبيناصلى الله عليه وسلم حيث نبع الماءمن بين عظمه وعصبه ولجه ودمه ونقله عنه ابن حجرفي علامات النبوة من كتاب المناقب من شرح البخاري \*وقال في القبس ونبع الماء من بين أصابعه خصيصة لمتكن لأحد مقبله «قال النووي في أول كتاب الفضائل من شروح مسلم وفي كيفية هذا النبع قولان حكاهماالقاضي عياض وغيره أحدهاونقله القاضي عن المازري وأكثر العلماء ان الماء كآن يخرجمن بين أصابعه صلى الله عليه وسلمو ينبع من ذاتها قالوا وهو أعظم في المعجزة من نبعه من حجر ﴿الثَّانِي أَنِ اللَّهَ كَثُرا لماء في ذاته فصاريفور من بين أصابعه انتهى (قلت) وعلى القول الأول فهوأشرف مناه الدنياوالآخرة \*وقدذ كرشيخ شيوخناالقاضي تتى الدين الفاسي المالكي في تاريخ مكةعن شخه شمخ الاسلام البلقيني وذكره أيضاصا حب المواهب اللدنية عن البلقيني ان ماءز من مأفضل من ماء الكوثر لغسل قلبه صلى الله عليه وسلم به فكيف عاخر جمن ذاته صلى الله علىه وسلم \* ودخل في ماء الآبار ماء زمن موهو كذلك \* قال في كتاب الجنائز من النوادر عن ابن شعبان لايغسل عاءز من مستولا نجاسة «قال الشيخ ابن أبي زيدماذ كره في ماءز من م لاوجه له عند مالك وأحجابه ونقله عنه ابن عرفة في كتاب الجنائز بلفظ قوله ولا يغسل عاء زمن مميت ولا نعاسة خلاف قول مالك وأحدامه «قال ابن عرفة وأبعد منه سماعي ابتداء قراءتي فتوي ابن عبد السلام لا يكفن بثوب غسل عاءز من مانتهي «وقال الجزولي في شرح قول الرسالة وماء السهاء وماء الآبار وماءالعبون وماءالحرطب طاهر مطهر النجاسات هذا عام بدخل فدبئر زمن موهو المشهوران ماءزمن مبتوضأ مهوتزال بهالنجاسة ولاخلاف فيه إلامار ويءن ابن شعبان من أنه قال لاتزال به النجاسة تشريفاله انتهى ونحوه للشيخ يوسف بن عمر (قلت) أما الوضوء به لمن كان طاهر الأعضاء فلاأعلم في جوازه خلافابل صرح باستحبابه غير واحد نقلاعن ابن حبيب وكذلك لاأعلم فى جواز الغسل به لن كان طاهر الأعضاء خلافا بل صرح ابن حبيب أيضا باستعباب الغسل به قال فضل بن مسامة في اختصار الواصحة لابن حبيب ويستعبلن حج أن يستكثر من ماءز من م تبركاببركته بكون منهشر بهو وضوؤه واغتساله ماأقام عكةو يكثرمن الدعاء عندشر بهانتهي و يؤخذا ستحباب الغسل أيضامن كلام اللخمي كإسبأتي قريباان شاء الله «وقال النو وي في شرح المهذب مذهب الجمهوركذهبناأنه لا بكره الوضوء والغسل به يوعن أحدر واية بكر اهبته لانهجاء عن العباس انه قال عندز من ملاأ حله لمغتسل وهو لشارب حل وبل قال و دليلنا النصوص الصححة الصر محة المطلقة في المياه بلافرق ولم يزل المسامون على الوضوء به بلاانكار ولم يصحماذ كروه عن العباس بل حكى عن أسه عبد المطلب ولوثبت عن العباس لم يجز توك النصوص به وأجاب أصحابنا

المنع

فالظ

بانه قاله في وقت ضيق الماء لكثرة الشاربين انتهى (قلت) وذكر الحب الطبرى في الباب السابع والعشرين من القرن أثر العباس وقال لاأحلم المغتسل وهي للشارب حل و بلقال والبل الحل كرره تأكيداوالظاهرانه يريدالغسلمن الجنابة لمكان تحريم اللبث في المسجدوا عاأسند التحريم الى نفسه لانه ملك الماء بحيازته في حياض كان يجعلها هناك فالمغتسل من الجنابة ارتكب التعريم من وجهين من جهة اللبث في المسجدومن جهة استعمال المماوك دون اذن مالكه انتهى (قلت) أما الوجه الأول فغيرظا هر لان موضع زمزم وح عهاسابق على المسجد فلا يدخل في تحييس المسجد \* وقدد كرصاحب المدخل وغيره ان البيت ادا كانت سابقة على المسجد لايدخل حريما فى تحبيس المسجد «وقدد كرالأزرقى ان حدالمسجد الحرام كان الى جدار زمنم « و رأيت لبعض الشافعية تأليفاصر حفيه بان موضع زمن مغير داخل في تعبيس المسجد والله أعلم \* نعم مرو رالجنب في المسجد لا بحوز عند المالكية وأمااز الة النجاسة عاء زمن م فالظاهر ان ذلك مكروه ابتداء فانأزيلت به طهرالحلو يختلف في كراهة غسل الميت به على الخلاف في طهارة الميت ونجاسته فان قلنابطهارته كاهو الأظهر الصحيح جازغسله بهبل قال اللخمي انهأولي لمايرجي من بركته كإسيأتي وان قلنا بنجاسته على القول الذي قدّمه المصنف في كلامه الآتي كره غسله به كاصرح مها بن بشير وغييره \* قال ابن بشير في كتاب الجنائز واختلف في كراهة غسله عاء زمن موسب الخلاف ماقد منامن الحكم بنجاسته فان حكمنام اكرهنا غسله به لكراهة استعمال هذا الماء في النعاسات وأهلمكة يحكون ان رجلااستنجى به فحصل له الباسور وان حكمنا بطهارة المتأجزنا غسله به انتهى \* وقال ابن الحاجب في كر اهة غسله عاء زمن مقولان الا أن تكون فيه نجاسة انتهى \*وقال اللخمى بعدان ذكر قول ابن شعبان لا يغسل به ميت ولا نجاسة وهذا على أصله لا نه يقول ان المت نحس ولا يقرب ذلك الماء النجاسة وقد ذكر ان بعض الناس استنجى به فحدث به الباسور وأهل مكة يتقون الاستنجاء به وعلى القول بان الميت طاهر يجوز أن يغسل عاءز من مبل هوأولى لما يرجى من بركته انتهى (قلت) هذا كلام اللخمي الموعودية فانه يفهم منه استحباب الغسل بهلن كان طاهر الأعضاء لانهاذا كان غسل الميت به أولى لرجاء بركمه فالحي من باب أولى للاتفاق على طهارته \* وصرح ابن الكروى في كتاب الوافي له بكر اهة استعماله في النجاسات احتراماله \* وقال بن فرحون في منسكه لماذ كرفي فضل زمن محديث النظر الهاعبادة والطهور منها يحبط الخطايا مانصه (تنبيه) الطهورمنها يحبط الخطايار يدالوضو عفاصة اذا كانت أعضاء الوضو عطاهرة وأما الاستنجاء به فقد شددفي الكراهة فيه وجاءانه يحدث البواسير وكذاغسل النجاسات التي على البدن أوغير ه \*قال ابن شعبان من أصحابنا ولا يغسل به تجس انتهى \* وقوله ير بدالوضو عخاصة يعنى أوالغسل اذا كان طاهر الأعضاء وسلم من المرو رفي المسجدوهو جنب وانماخص الوضوء بالذكرلانه هوالذي يتصو رغالبا \*قال القاضي تقي الدين الفاسي في تاريخه يصح التطهر به بالإجاع على ماذ كر مالر وياني في البحر والماور دى في الحاوى والنو وى في شرح المهذب وينبغي توقي النجاسة به خصوصافي الاستنجاء فقدقيل انه تورث الباسور «وجزم المحب الطبري بتعريم ازالة النجاسة بهوان حصل التطهير بهاذاعله هذا فقول ابن شعبان لايغسل بهميت ولا نجاسة ان حل على المنعمن ذلك أوعلى انهلابز بل النجاسة فهو خلاف قول مالك وأصحابه وانحل على الكراهة فالظاهرانهموافق للذهب وقدنقله صاحب الطراز بلفظ الكراهة فقال وكره ابن شعبان من أحماينا أن تغسل به تعاسة أو نغسل به مستونعوه في الذخيرة \* ولايقال ان ذلك بدل على أن المذهب عدم كراهة غسل النجاسة به لعزوهم ذلك لانن شعبان لانا نقول ان الذي عزوه لابن شعبان فقط هو عدم غسل المت به كالفهم ذلك من كلام اللخمي والله أعلم والذي يفهم من كلام الشيخ ابن أبى زيدأنه حمله على المنع وكذلك ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح فانهما فسرا القولين المتقدّمين في كلام ابن الحاجب بكلام ابن شعبان وكلام الشيخ ابن أبي زيد \*قال ابن عبد السلام القول بالمنع في كتاب ابن شعبان وأنكره الشمخ أبو مجدو رأى انه مخالف لقول مالك وأحجامه ولا شكأنهماء مبارك ومعذلك فلاعنع أن يصرف فهاتصرف فيهأنواع الماهاذ من المعاوم ان هاجرلم تكن تستعمل هي وانهااساعيل صلوات الله وسلامه عليه ومن نزل علم مامن العرب في كل مايحتاجون المهسواه حبن لمرتكن عكةغير موجعل قول ابن الحاجب الأأن تكون فسه نحاسة عائدا الى المسئلة التي قبل مسئلة غسله عاء زمن مونقله في التوضيح عن ابن عبد السلام وعن شغه أيضًا قال وكائنهما فر"امن اعادته على ماءز من ملانه لو أعيد عليه لفهم انه يتفق على المنع منه وليس كذلك اذظاهر المدهب الجوازانتهي (قلت)وهذا اعايشكل اذاحل كلام ابن شعبان على المنع أمااذا حل كلام ابن شعبان على الكراهة وفسر القولان في كلام ابن الحاجب به و عاذ كره اللخمي فلااشكال في ذلك وقدد كرابن فرحون عن ابن راشد أنه فسركلام ابن الحاجب بذلك ونعوه للبساطي في المغنى قال في كتاب الجنائز واختلف هل مكر ه تغسيله عاءز من م اذالم يكن على المبت نعاسة وهومنصوص ابن شعبان أولا وشهره خلمل في مختصره على قولين (تنسه) ظاهر كلام ابن شعبان انه لا يحوز \*قال ابن أبي زيدوهو خلاف قول مالكو أحجابه \* وقال اللخمي هو مبنى على أصله ان المت نحس (قلت) فعلى هذا كون المشهور ماقاله ابن شعبان فانه لا يحوز الاستجاء به ولا ازالة النجاسة وأماانه يزيلها أولا محل نظر انتهى كلام البساطى \* وقوله فعلى هـ ذا يكون المشهور ماقال ابن شعبان يعني لان الشمخ خليلاشهر القول بنجاسة الميت «وقوله فانه لا يحوز الاستنجاء به الظاهر أنه بالفاء كإبدل عليه كلامه ورأيته في نسخة بالواو والظاهر ان قول المصنف في فصل الجنائز ولو بزمن مواناأر ادبهوالله أعلم أن بين ان المدهب صحة غسل المست بهوانه غير منوع كالقول ابن شعبان بناءعلى مافهمه المصنف وابن عبد السلام عن ابن شعبان وكذلك قول ابن عبد السلام لاشكانهماءمبارك ومعذلك لاعنع أن يصرف فهايصرف فيهغيره وقول المنف في التوضيح اذظاهر المذهب الجواز انماقال ذلكفي مقابلة كلام ابن شعبان حيث فهماه على المنع ولم يريدانفي الكراهة اذاقانا انالمت نحس لاينبغي أن يختلف في كراهة غسل النباسة وقد تقدم التصريح ما في كلام ابن بشير وابن الحاجب وابن الكروى وابن فرحون وقوة كلام اللخمي بدل علماولم نقف على نص في نفها الاما مفهم من كلام الشمخ ابن أبي زيد في رده على ابن شعبان وقد تقدّم ان الظاهرانه اعاردعليه لانهفهم كلامه على المنع بل تقدم في كلام ابن عرفة أن ابن عبد السلام أفتى بانهلا يكفن الميت في ثوب غسل عاءز مزم فان من المعلوم انه انماأر اد بذلك على سبيل الكراهة وأن كان ذلك خلاف الظاهر والله أعلم \* وقال ابن فرحون في شرح قول ابن الحاجب ولاتز ال النجاسة الابالماء مدخل في كلامه ماءز مزموهو خارجولاتزال به نجاسة من البدن ولامن الثوب انتهى (قلت) فننبغى أن محمل كلامه على الكراهة والاكان خالفاللذهب ونقل سدى الشيخ زروق فىشرح الرسالةعن ابن شعبان انهقال لايتطهر عاءز مزم لانه طعام لقوله عليه الصلاة والسلام هو

طعام طعم وشفاء سقم والمعول عليه خلافه لا في النجاسات فيحمل على استعماله فيهااتهي (قلب) كلامه يقتضى أن ابن شعبان منع التطهير به مطلقا ولم أقف على ذلك في كلام غيره وكذلك لم أقف على انه علل ذلك بكونه طعاماالافي كلامه والمنقول عن ابن شعبان ماتقدم فليعتد عليه ثم وقفت على كلام ا بن شعبان في الزاهي ونصه في أوّل كتاب الطهارة ولا يستعمل ماء زمزم في المراحيض ولا يخلدا به نحس ولا بزال به ولا نعسل به في حام ولا بأس أن سوضاً به من سامت أعضاء وضوية من النجس وكذلك يغتسلبه من الجنابة من ليس بظاهر جسده أذى وان أصاب الفرجين اذا كاناطاهرين انتهى قال في باب الحج و يتوضأ منه ولا يغسل به نحس انتهى والله أعلم (وانماأ طلت الكلام في هذه المسئلة) لاضطراب النقول فها فأردت تحرير ماظهر لى من كلام أهل المذهب فها وأما الكلام على فضلها وفضل الشرب منها فسيأتى ان شاءالله في كتاب الحج ويستثني من الآبار آبار ثمو دفلا يجوز الوضوء بمائها ولاالانتفاع به كاذكره القرطبي في شرح مسلم وابن فرحون في ألغازه ناقلاله عن ابن العربي في أحكام القرآن ونقله غير واحدوذ لك لانه صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة رضي الله عنهم حين مروابهاأن لايشر بوا إلامن البئرالتي كانت تردهاالناقة وأمرهم أن يطرحواما عجنوه من تلائ الآبار وبهر يقوا الماء والحديث في الصحيحين رواه البغاري في كثاب أحاديث الأنساء وذ كره مسلم في أواخر صحيحه بعدكما بالزهدوفيه انه أمرهم أن يعلفوا العجين الابل «قال القرطى فىشرحمسلمأم هصلى اللهعاب وسلم باراقة ماسقوا وعلف العجين للدواب حكم على ذلك الماء بالنجاسة اذذلك حكوما خالطته النجاسة أوكان نحساولولا نجاسة الماء لما أتلف الطعام المحترم شرعاوأمره أن يستقوا من برالناقة دليل على التبرك با ثار الأنبياء والصالحين وان تقادمت أعصارهم انتهى \* وقال ابن فرحون في الالغاز (فان قلت)ماء كثير باق على أصل خلقته لا يجوز الوضوء به ولا الانتفاع به (قلت) هوماء الآبار التي في أرض عودوقد أحر الني صلى الله عليه وسلم أنلايشر بوامن بئرهاولايستقوامنها قالواقداستقيناوعجنافأمرهمأن يطرحوا ذلك العجين ويريقوا الماءوأمرهمأن يستقوامن البئرالتي كانت تردهاالناقةو ذلك لأجل انهماء سخط فلم يجز الانتفاع به فرار امن سخط الله انظر أحكام القرآن لابن العربي عند قوله تعالى ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين وهومذهب الشافعي ولانحكم بنجاسته لان الحديث ليس فيه تعرض للنعاسة وانماهوماء سخط وغضب انهي «وقال الشمخ زروق في شرح الرسالة ذكرابن العربي في الأحكام عندقوله تعالى ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين منع الوضوءمن بترتمو دلانها بترغضب ولانه عليه الصلاة والسلام أمر بطرح ماعجن منها وبالتهم وترك استعما لهافهي مستثناة من الآبار وهو خلاف ماهنامن العموم يعني قول الرسالة وماءالآبار (قلت) والظاهر ماقاله ابن فرحون والشيخ زروق انهلايحكم بنجاسية الماء وانما يمنسع من استعماله فقط لانهماء سخط وغضب لانه لم ر وانه عليه الصلاة والسلام أم هم بغسل أوعيم موأيد بهمنه وماأصابه من ثمامهمولو وقع ذلك لنقسل على انه لو نقسل لما دل على النجاسة لاحتمال أن يكون ذلك مبالغة قل اجتناب ذلك الماء وهو الذي يؤخذ من كلام الفاكهاني فيشرح الرسالة فانه لماذكر الآبار قال إلامياه أبيار الحجر فانه نهى عن شربها والطهارة بهاالابئر الناقة ثبت ذلك في الصحيح انتهى \* وقد صرح النو وى في شرح المهذب بعدم نجاسته ولااشكال في منع الوضوء منها على ماقاله القرطبي والله أعلم (تنبيهات \* الاول) قال الشيخ زروق وأمرهم بالتهم وترك استعمالها لم أقف عليه في الحديث وهو مانقله ابن فرحون في الالغاز عن ابن العربي في باب النميم ونصه فان قلت أرض طاهرة مباحة مسيرة خسة أميال لا يحوز التميم منها (قلت) هي أرض ديار عود نص ابن العربي في أحكامه على أنه لا يجوز النهم منها (الثاني) قال ابن حجر سئل شخنا الامام البلقيني من أبن عامت البئر التي كانت تردهاالناقة فقال بالتواتراذلانشترط فيهالاسلامانتهي قال بنحجر والذييظهر أنالني صلي الله عليه وسلم عامها بالوحى فيحمل كلام الشيخ على من يجى وبعد ذلك انتهى (الثالث) قال النووى فيشرح المهذب استعال هذه الآبار في طهارة وغيرها مكروه أوجرام الالضرورة شرعة فظاهره انهاذا اضطر للوضوء ماحاز واقتصر جاعةمن الشافعية على كراهة استعال هذه الآبار وقال ا بن أبي شير يف من الشافعية عن الزركشي في الخادم ويلحق مها كل ماء مغضوب عليه كماء ديار قوم لوط وماء دياربابل لحدث أبي داودانهاأرض ملعونة وماء بئر ذروان التي وضع فها السحرللنبي صلى الله علمه وسلم وماء بئر برهوت وهي بئر بالمن لحديث ابن حبان شر بئر في الارض برهوت انتهى وبابل هي المذكورة في سورة البقرة وهي بالعراق ، وبار ذروان بفتح الذال المعجمة وسكون الراءهي بالمدينة \* و بئر برهوت بفتح الموحدة وسكون الراء وهي بئر عمقة محضر موت لاستطاع النزول الى قعرها والله أعلم \* ودخل في حدّ المطلق الماء العذب ولاأعلم في جو از التطهير به خلافا في المذهب وكلام ابن رشدفي المقدمات وغيره يدل على نفي الخلاف في ذلك ونقل ابن حجر في فتح البارى عن ابن التين أنه نقل عن ابن حبيب منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم (قلت) تعلسله بأنه مطعوم يقتضي أنهأرا دالعذب وهذا غيرمعروف في المذهب وكلام ابن حبيب في الواضحة يقتضي خلافه فانه قال ولانبي الموم الاستنجاء بالحجارة الالمن لم بحد الماء لأنه أمر قد ترك وجي العمل بخلافهانهي \* فقوله الالمن لم يجدالماء شامل للعندب وغير منعم قال الجزولي في شرح قول الرسالة ومن استجمر شلاثة أحبحار قال بعض العاماء لاصوز الوضوء ولاالاستنجاء بالماء العد سلأنه طعام وكتب قبله ضادا فظاهره أنه أشار باللقاضي عياض والذي في الا كال وأصله للازري فى المعلم مأنصه وشديعض الفقهاء ولم ير الاستنجاء بالماء العدن وهدا انماهو بناء على أنه طعام عنده والاستنجاء بالطعام ممنو عانتهى ونقل ابن عرفة كالام المازري وقال بعده قلت يتغرسج على رواية ابن نافع منعه بطعام الى أجل انتهى (قلت) و بردهاندا القول قوله سحانه وأنزلنا من السهاء ماء طهورا وقوله وينزل عليكم من السهاء ماء ليطهر كم به ولاشك أن النازل من السماءعند واللهأعلم ولايصح التعر عمأيضا اذلانص ولااجاع يقتضي ان كل ماأطلق عليه اسم الطعام امتنع التطهر بهواللهأعلم ودخل فيحد المطلق أدضاجمه المياه المكروهة الآتي ذكرها وانماأطلت في هذا المحل لأني لم أرمن استوفى الكلام على ذلك والله الموفق لارب غيره ص ﴿ وان جع من ندى ﴾ ش لماعر "ف الماء المطلق عما تقدم نسه على قدو دوأحوال تعرض للطلق لاتسلبه وصفالاطلاقأعني الطهورية لكن منها مالايسلبه الطهورية ولكنه يقتضي كراهة استعاله وهندا القسم يذكره بعدهذا في قوله وكرهماء مستعمل الى آخره ومنهامالايسلبه الطهورية ولايقتضي كراهة استعماله وهي التي نبه علم ايقوله وانجع من ندي الى قوله عطروح ولوقصدا ولما كان في صدق حد الطلق على كثير منها نوع خفاء كالماء المشكول في مغير ه وما بعده أتى بها بلفظ الاغياء تنبيها على بعدها من حدالمطلق وانساوته في الحكم والضمير في جعوذاب ومابعدهماعا كدعلى المطلق وجو تزبعضهم عوده على مافي قوله ماصدق عليه اسم ماء بلاوفيه بعد

(وانجعمن ندی)روی علیالندی **یج**مع م**ن الو**رق طهو ر \* وقوله من ندى بالقصر والتنوين والندى في اللغة المطر والبلل والمراد به هناماً ينزل على الأرض وأوراق الشجرمن الليل وقدنص مالك في الجوعة على أنه يتوضأ بما يجمع من الندي ولايتهم انوجدذلك قال في باب التميم من النوادر ومن المجوعة قال على عن مالك فمين لم يحد الماء أبتوضأ بالندى أم يتمم قال يتيمم الاأن يجمع من الندى ما يتوضأ به انتهى وقال سندقال مالك في المجوعة فما يجمع من الندى انه يتوضأبه انهى ونقله اللخمي وتقدم ان الاضافة في ماء بيانية فلابرد على حد المطلق ص ﴿أُوذَابِ بِعد جوده ﴾ ش الجود بضم الجيم مصدر جدالشي ضدذا ب وبعني ان الماء المطلق لافرق بينأن مكون مائعامن أصله أو مكون حامدا تحذاب بعد ذلك وسواء ذاب بنفسه أو ذوب قاله الشيخزر وق فى شرح الرسالة وهوظاهر سواء كان ثلجاأو بردا ذاب عوضعه أو بغير موضعه قال ابن فرحون في شرحه على ابن الحاجب نقلاعن التامساني قال لاخلاف في طهورية الماء الذائب في محله قال الساطى في المذهب انه لاخلاف في ذلك وكذلك الماح اداد الموضعة وصرح بعضهم بأنهلاخلاف فيهذا كلهوهوظاهر كلامه في المقدّمات وحكيفهاأن الملحاذاذاب فىغير موضعه ثلاثة أقوال ففرق في الثالث بين أن يكون جوده بصنعة فلا يتطهر به أو بلاصنعة فيتطهر بهواضه الاصل في المياه كلها الطهارة والتطهير ماء السماء وماء الانهار والعمون والآبار عذبة كانتأو مالحة كانتعلى أصلمياعتها أو ذابت بعدجو دها الاأن تكون حامدة فذوب في غيرموضعها بعدأن كانت ملحافان تقلت عنه فلا عجابنا المتأخرين في ذلك ثلاثة أقوال أحدهاأنه على الأصل لايو شرفيها جودها والثاني أنحكمها حكم الطعام فلابتطهر بهاو ينضاف بها ماغيرته في سأئر المياه والثالث ان كان جودها بصنعة أثر والافلاانتهي قال البساطي بعدأن ذكر هذه الأقوال فانحل كلام المصنف على العموم فيكون قدشهر القول بالطهورية ويمكن أن يقال انه لم يرد الملح انتهى (قلت) الظاهر حل كلام المصنف على العموم لأن القول الاول هو المشهور لأنه سأتى في الماء المتغير بالملح أنه طهو رعلى المشهور وقدسوى في القدّمات بين الفرعين و مذا القول صدر في الشامل فقال أو جامد افداب ولوملحافي غير محله وثالثهاان كان بغير علاج والافكالطعام انتهى وصرح في الشرح الصغير بأنه المشهور (فرع) اذاذاب البرد ونعوه فوجد في داخلدشئ طاهر أونجس من لواحق الارض فهل حكمه حكم مأوقع فيه ذلك قال البساطي في المغني لم أرفيه نصاوالظاهرأنه مثلهانتهي (قلت) وماقاله ظاهر والله أعلم صير أوكان سؤر بهمة أوحائض أو جنب إش السؤر بضم السين المهملة وسكون الهمزة وقد تسهل بقية شرب الدواب وغيرها و يقال أيضافي بقية الطعام هكذافسره أهل اللغة والمحتنون والفقهاء وقال النووي فيشرح المهذب سؤ رالحيوانمهموزومابق في الاناء بعدشر بهأوأ كلهوم ادالفقهاء بقولهم سؤر الحيوان طاهر أونعس لعابه أورطو بة فه انتهى (قلت) الذي يظهر من كلام أحجابنا وأحجابهم أن السؤر بقية شرب الحيوان الاأن سكون مرادالنووى انهما عام كمون بطهارة بقية الشرب أونعاسته لطهارة لعاب الحيوان أونجاسته فتأمله والمعنى ان الماء المطلق لايضره كونه سؤرجمية أوحائض أوجنب فأمّا سؤرالهمة فاختلف فيه فقال في المدونة يجوز الوضوء بسؤر الدواب وهو وغير مسواء قال اللخمى فيساعا بنوهب في الوضوء بفضل الجار والبغل والفرس وغير ذلك من الدواب غيره أحبالى منه ولابأس به ان اضطر المهانتهي ومشى المصنف على ظاهر المدوّنة وأشار بالمالغة لرواية ابن وهب وظاهر اطلاق المصنف ان سؤر البهيمة طاهر بلاكر اهة ولو كانت تأكل أرواثها قال

(أوذاببعد جوده)
ابن رشد الملح يذوب
بعد جوده بموضعه
كاءالسماء \* اللخمى
ماكان عن بردأوجليد
طهور (أوكان سؤر
بهيمة ) فيها يجوز
الوضوء بسؤ رالدواب
وهو وغيره سواء أو

سندوذلك على وجهين اماأن تكون تعبث بذلك في بعض الاحيان أوتكون جلالة فالأولى قال ابن القاسم أكثر الدواب يفعل ذلك فلابأس به مالم يرفى أفواهها ذلك عندشر بها وحكى ابن حبيب ان بعض العلماء كرهه وأما الجلالة فهي كالدحاج الخلاة أي فسكر ه الوضوء دسؤرها كاسمأتي فأما الأولى فهى داخلة في اطلاق المصنف هناج ياعلى قول ابن القاسم وقدر جحه ابن الامام وغيره وأماسؤرالجلالةفهو وانكان داخلافي كلامهمن حمث انهماءمطلق كاستقت الاشارة الىذلك لكنهله حكم يخصه وهوالكراهة فتأمله وأماسؤرا لحائض والجنب فلاخلاف في طهارته اذالم يكن فيأفواههما نجاسة وانمانبه عليه لئلايتوهم عدم طهارته كاقيل ذلك في فضلة طهارة الحائض على ماذكره الشارح ص ﴿ أوفضلة طهارته ما ﴾ ش يعني ان الماء الذي نفضل من طهارة الحائض والجنب طاهر مطهر لأنه داخل في حدالمطلق قاله في الأمّوصر "ح به غير واحدمن أهل المذهب ولميذ كرالبراذعى فضلة طهارة الحائض وذكر الشارح في الوسط والكبير قولانأنه لانتظهر مفضل طهو رالحائض قال ولاسعدح مه في فضل طهارة الجنب (قلت) ولم أقف على هذا القول في المذهب وانماذ كره صاحب الطراز والقاضي عماض في الا كال والنووي عن أجدين حنبل في أحمد قولمه ان الرجل لا محو زله أن سطهر بفضل طهور المرأة اذا خلت بهورد واعلمه لأنهلاتأثىر لخلوتها به ونصفى الارشاد على أنه يتطهر بفضل طهورا لحائض ولوخلت به وجل ابن رشد في رسم الشجرة من سماعا بن القاسم من كتاب الطهارة لأهل العلم في وضوء المرأة مفضل وضوء الرجل وعكسه سواء شرعاجمعا أوغاب أحدهماعلى الماءوسواء كان فضلة حائض أوجنب أوغيرهما خسةأقوال أحدهاقول مالك وجدع أعامة أنه عوزوضوء الرجل بفضل وضوء المرأة وعكسه لاخلاف بينهم فيذلك والثاني لابتوضأ أحدهما بفضل صاحب مطلقا والثالث تتوضأ المرأة بفضل الرجل لاعكسه والرابع بتوضأ أحدهما بفضل صاحبه اذاشرعاجيعا الخامس بتوضأ أحدهما بفضل صاحب ممالح بكن الرجل جنباوالمرأة حائضاأ وجنباانتهي باقتصار واللهأعلم (فرع) قال عياض في الا كال ولم محتلف في تطهير الرجه لوالمرأة جمعامن اناء واحد وحكى النووى على جواز ذلك الاجاع قال وكذا تطهير المرأة بفضل الرجل جائز باجاع (قلت) وفعياذ كره من الاجاع نظر لنقل ابن رشد الخلاف في ذلك كاذ كرنا ( فرع ) قال في المدوّنة ولا بأس ما انتضح من غسل الجنب في انائه ولا يستطمع الناس الامتناع من هـ ندا قال ابن ناجي قال عماض ظاهره مانتضحمن غسل الجنب من الأرض وعلمه جله الناس وهذا اذا كان المكان طاهرا أومنعدرا لاتثنت فيه نجاسة وان لم يكن كذلك وكان سال فيهو يستنقع الماءفهو نجس و ينجس ماطار منهمن رش الماء انتهى وقال البرزلى بعدذ كره كلام عياض وفيه نظر على ماعلل في المدوّنة انهضر ورة فظاهره مطلقا انتهى والظاهر ماقاله عماض وتعمل الضرورة التي أشار الهافي المدونة على كونه ماءمستعملافى حدث خالط الماء قال صاحب الطراز في شرح هذه المسئلة الماء الذي ينتضح في اناءالمغتسل على وجهان مانتطارمن جساده ومانتطارمن الارض وكلاهمالانضر إذالم بتيقن تطارنجاسة وقال ان ناجى بعد كلامه السابق وقال بعض شوخنا عمل قولهاعندى بأن المراد عاانتضح من غسل الجنب ما تكون في بدنه من نجاسة فان امر اريديه مع الماء للتدلك ثمر ددهما الى الاناء عفو وان كانت النجاسة في يديه وهو تأو مل بعيد انتهى كلام ابن ناجي وعادته اذاقال بعض شيو خنايشير به الى ابن عرفة ولم أقف على ماذكره في كلام ابن عرفة وسيأتي ان شاء الله في

(أوفضلة طهارتهما) \*فيها لابأس بسور الحائض والجنب ومافضل عنهما من وضوء أوغسل لابأس بشربه وبالوضوء منه آخرهذاالفصلوفي فصل فرائض الوضوءعن ابن رشد نحوماذ كره ابن ناجي عن بعض شيوخه (فرع)ذ كرالبرزلى عن ابن أبي زيدان من توضأعلى بلاط نعس وطار عليه ماءمن البلاط فان كانت النجاسة رطبة غسل ماتطا برعليه منها الاأن يتوالى البلل حتى يغلب على الظن انهاا عاعت وذهبت ص ﴿ أُوكثير خلط بنجس لم يغير ﴾ ش يعني ان الماء الكثير ادا خالطه شئ نجس ولم يغيره فانهباق على طهور يتهو يعلم قدر الكثيرمن تحديد القليل الآتي تمان هذا الكثيران اتفقت الأمة على أنه كثير فلاخلاف في طهوريت مسواء خلط بنجس أوطاهر كاقال المصنف في التوضيح وانكان مختلفافي كونه كثميرافذ كراسعر فةفيه طرقا الأولىانه طهور ولوخلط بنجس اتفاقا وعزاهاللا كثر الثانيةانهطهور وشذتروايةابن نافعيعني فيأنه غيرطهوروعز اهالابن رشد الثالثة كراهته وعزاهالابن زرقون وأشار لهاالتونسي وظاهر كلام ابن عرفة أن الطرق جارية في الكثـ يرمطاقا ولو اتفقت الأمة على كثرته وهو بعيد فينبغي أن يحمل كلامه على غيره كما ذكرناه عن التوضيح بللاينبغي أن تجعل واية ابن نافع ناقضة للاتفاق فقدقال ابن رشدفي شرحها فيسماعموسيمن كتاب الطهارة هذه رواية مائلة خارجة عن الأصول فانه حكم للماء الكثير بحكم النجس بحلول النجاسة فيهوفهم من كلام المصنف بالاحروية ان الخالط الطاهر لاأثر لهوالله أعلم ص ﴿ أُوشِكُ فِي مَعْيرِ مَهْلِ يَضِيرُ ﴾ ش يعني ان الماء اذا تغير وشك في الذي غير مهل هو مما يسلبه الطهورية أوممالايسلبه الطهورية فالأصل بقاؤه على الطهورية وعز االشارح والمصنف في التوضيح هذا الفرع للازرى وهوفي المدونة لكنه أخل به البراذعي بل كلامه فيه يوهم غير المقصود وهيمن المسائل التي تعقبها عليه عبد الحق واختصرها ابن يونس بلفظ قال مالك لابأس بماء البئرتنتن من الجأة وغيرها قال بن القاسم وكذلك ماوجد في الفاوات من بئرا وغدير قدأنتنا ولاأدرى لم ذلك ولابأس بالوضوء منها وماقاله مالك في الواضحة انتهى وقال في الطراز هذا هوالقياسان الشئمتي شكفي حكمه ردالى أصله والاصل في الماء الطهارة والتطهير وقال في سماع موسى من ابن القاسم من كتاب الطهارة في الحوض يتغيير ربعه ولم يرف مأثر مستة ولاجيفة والدواب والسباع تشرب منه قال ابن القاسم لابأس به اذالم يرفيه شئ يعلم ان فساد الماءمنه قال ابنرشد هومعنى مافى المدونة لأن المياه مجمولة على الطهارة وفهم من قول المصنف شك ان هذا الحكم حيث يتساوى الاحتمالان وأحرى اذا ترجح جانب الطهارة وأما اذا ترجح جانب النجاسة أو سلب الطهورية فيعمل عليه قال الباجي واذالح يدرمن أي شئ تغير الماء نظر لظاهر أحمره فيقضى به فان لم يكن له ظاهر ولم يدرمن أي شئ هو حمل على الطهارة انتهى وقال ابن ناجي في شرح المدونة وأما آبارالمدن اذا أنتنت فقال المازرى ان كانت هناحالة تريب كالآبار القريبة من المراحيض فان مالكا قال تترك اليومين فانطابت والالم يتوضأمنها انتهى ومسئلة البئرالتي ذكرها المازرى أواخر ساع أشهب مكررة قال في المواضع الأخر ولوعلم أن نتها ليس من ذلك مارأيت بأسا أن يتوضأمنها قال ابن رشد حمل الماء على أنه اعاأنتن من نجاسة قنوات المراحيض التى تخلل الدور في القرى بخلاف البئر في الصحراء اذا أنتن ولم يدر عاذا فانه بحمل على الطهارة وانها نماأنتن من ركوده وسكونه في موضعه اذالح يعلم لنجاسته سبب ولوعلم أن نتن البئر ليسمن قنوات المراحيض التي بجانبها لميكن بهبأس زادفي الموضع الثاني و يحمل على الطهارة كالغدير وقال قباله في خليج الاسكندرية تجرى فيه السفن فاذا جرى النيل كان صافيا واذاذهب النيل

والاغتسال به (أوكثيرا خلط بنجس لم نغير) \*ابن رشد لاخلاف انالماء الكثير لا نجسه ماحل فيهمن النجاسة الاأن نغبر أحد أوصافه (أوشكفي مغيره هــل نضر) \*المازرى انشك في المغير هلهومن جنس مايؤثر أملايؤ ترفلاتأ ثيرله \*مالك ان جهل سيس نان ماء سر الدورتوك \* ابن رشد بخلاف البئر والغدر بالصحراء على هذاانشك في مغيره مين آمار الدور وآبار الصحراءفرق

تغير لونه وطعمه و ريحه والسفن تجرى فيه على حالها والمراحيض تصب فيه لاينبغي أن بتوضأ به الاأن يعلم ان لو نه لم يتغير من صب المراحيض ولو علم انه تغير من ذلك كان نجسابا جاع فاه الم يعلم كان الاحتماط أن يحمل على النجاسة ولو وجدمتغير اللون ولم يعلم لتغيره سبب من نجاسة يشبه أن يكون تغيره نها حل على الطهارة \*وقال الباجي بعدان ذكر كلامه في مسئلة البئر فحكمه بالظاهر من أم هالقسر بالمراحيض من آبار الدورو رخاوة الأرض وقدر وي عنه على تن زيادرب مرفي الصفاوالحجر لايصل الهاشئ وربأرض رخوة يصلمنها فهذه أيضامن المعاني التي ينبعي أن تراعى فى مثل هذا ثمذ كرمسئلة الخليج ثمقال فظاهرهذا انهامتنع منه كراهة واستظهارا لاللحكم بنجاسة لانهماء عظم انتهى وظاهر كلام ابن رشدانه محمول على النجاسة وهو الظاهر \* وقال البساطي في المغنى بعدان ذكر مسئلة الخليج وقد اختلفت فتاوى أهل مصر في تركة الفيل و بركة الناصرية وهما على هـ ندا الوصف ص ﴿ أُوتَعْبِر عَجَاوِر دُوان بدهن لاصق ﴾ ش معنى أن الماء اذاتغير عجاو رةشئله فان تغيره بالمجاورة لايسلبه الطهور يةوسواء كان المجاور منفصلا عن الماء أوملاصقاله فالأول كالوكان الى جانب الماء جيفة أوعذرة أوغيرهما فنقلت الريح رائعة ذلك الى الماء فتغير ولاخلاف في هـ نداقال بعضهم ومنه اذاسد في الاناء بشيحر ونعوه فتغيرمنه الماءمن غير مخالطة لشئ منه وأما الثاني وهو المجاور الملاصق فثله ابن الحاجب الدهر وتبعه المصنف على ذلك وقيده مالملاصق واحترز بهمن المازج الخالط كاسيأتي وقال في توضيحه وأماالدهن فقد أنكرماذ كرالمصنف لان المعروف من المذهب أن الدهن يسلب الطهوريةوممن ذ كرذلك ابن بشير وعلى هـ ذا فحمل كلامه على مااذا كان مجاورا لسطح الماء والبه أشارابن عطاءالله وابن راشدولا يقال بلزم عليه التكرار وكان دستغنى عنه بالمجاورة لانانقول أرادأن يبينأن المحاورة التى لاتضرقسمان قسم غيرملاصق وقسم ملاصق انتهى وقد داعترض ابن عرفة على ابن الحاجب في ذلك فقال ابن الحاجب المتغير بالدهن طهور وقول ابن عبد السلام حقه أن يستغنى عنمه بالمجاور لانه يجاور ولايمازج برد بان ظاهر الروايات وأقو الهمكل تغير بحال معتبر وانالم عازج ونصابن بشيرالتغير عخالطة الادهان غيرمطهر ونقل عبدالحق عن ابن عبد الرحن عن الشيخ والقابسي مااستقى بداو دهن بزيت غيرطهو رانتهي \* وذكر ابن فرحون عن ابن عطاء الله انه وافق ابن الحاجب فقال ولوسقط في الماء دهن أوعود لاعتر جلااء فغيره لم يضر قال ولاإشكال وارد على ابن عطاء الله أيضا لانه لم ينقله عن أحد من الأصحاب ولاعن الأمهات عمد كرأنه منقول عرف ابن العربي انتهى (قلت) والذي يظهران الدهن اذا لاصق سطح الماء ولم عازجه لايضركما قال المصنف وفي كلام ابن بشيراشارة الى ذلك حيثقال المتغير بمخالطة الادهان والمخالطة المازجة وقدصر حالمصنف بان الدهن المخالط يسلب الطهورية وقد فرق صاحب الجمع بين الدلو والدهن الواقع على سطح الماءبان كل جزءمن أجزاء الماء مازجه جزء من أجزاء الدهن في مسئلة الدلو لان الدهن بنشغ من قعر الدلو واجنابه بخلاف الدهن الواقع في الماء فانه يطفو على وجهه و يبقى ماتعته سالما وصاحب الجع هذا لم أقف على اسمه و رأيت منه جز أيجمع فيه بين كلام ابن هار ون وابن راشدوابن عبد السلام ويحث مع كل منهم \* وقوله ينشغ بالنون والشين والغين المعجمة بن أي يرتفع وأصل النشوغ الشهيق حين يكاديبلغ الغشى ولاصقفى كلام المصنف فعلماض لااسم فاعل ويقال بالصاد والسين والزاى

وان

الباقه

U1, 3

(أوتغير عجاورة) \* اللخمى ان كانت رائعة الماءعن المجاورة دون الحلول لم تنجس (وان بدهن لاصق) \* ابن الحاجب المغير بالدهن طهور \* ابن عبد السلام لأنه يجاور ولا عازج \* ابن عرفة يردبان ظاهر الروايات ان كل تغير بحال معتبر وان لم عازج

(أو برائعة قطران وعاءمسافر) \* سند القطران تبقى رائعته في الوعاء وليس له جسم بخالط الماء لابأس به للحاجة ليه في السفر وفي البوادي

(تنبيهات الأول) اذا بنينا على مامشي عليه المصنف في الدهن الملاصق فنقل ابن فرحون عن ابن فداح انه لايستعمل الماءحتى يلقط الدهن من على وجه الماء قال هذا ويصح في الكثير وأما القليل كنقطة في آنية الوضوء فالظاهر أنه لا يعتاج الى لقطه انتهى (الثاني) قال ابن الامام لم أرمن قيد تغيرالجاو رةبالرائحة فقط ولا يمكن باللون لامتناع الانتقال عليه وفي امكانه بالطعم نظر انتهي \* وقال البساطى في المغنى وأكثر مانغير المجاورة الريح وقد توغر في اللون انتهى (الثالث) والظاهر عدم المكان تغير اللون كافال بن الامام وكذا الطعم وان كان قديتوهم ذلك فالظاهر انهمن غلظ الحس فان تحقق تغير الطعم أواللون لطول اقامة الدهن فيحمل على أن الدهن قدماز جالماء وخالطه والله أعلم \* قوله قال في التوضيح قال بعضهم أرادا بن الحاجب بالدهن ما يصعد على وجه الماء الراكد بطول المكث مايشبه الدهن \*وقال آخر أراد بالدهن الماء القليل والمطر القليل والدهن يطلق على ذلك لغة ولا يخفي مافيه مامن الضعف انتهى \* ونقل ابن فرحون عن ابن راشد أنه قال هو محمول عندى على ما يصعد على وجه الماء من الدهنية التي تكون في الأواني التي يوع كل فها وتستعمل في الماءلانه صارعمالا ينفك عنه نوع الماء ودليله أن الصحابة رضى الله عنهم كانو ايستعملون أوانهم للا كل والشرب والوضوء والله تعالى أعلم انهى (قلت) وهذا يعتلف بحسب كثرة الدهن وقلته فأن كان قليلاولا يوجد له طعم في الماء فالظاهرانه لايضر والله أعلم ص ﴿ أَوْ بِرَاتُحَةٌ قَطْرَانُ وَعَاء مسافر ﴾ ش يعنى أن الماء اذا تغير برائحة القطر ان التي في وعاء المسافر فان ذلك لا يسلبه الطهورية وظاهر كلامه سواء حصل التغير بالرائحة الباقيمة مع أنه لم يبق من جرم القطران في الوعاء شيء أو تغيرالماء رائعة قطران باق في الوعاء فأماان كان التغيرا نماهو من الرائعة الباقية في الوعاء ولم يبق منجرم القطران في الوعاء شئ فلاشك انه من التغير بالمجاور فلا يسلب الماء الطهورية ولا اشكال فى ذلك وأماان حصل التغير برائحة القطران مع وجود جرمه في الوعاء فالذي يظهر من كلام صاحب الطراز الآتي أنه اختار أن ذلك لايضر وكائنه يجعله من التغير بالمجاور الملاصق وهذاهو الجارى على ماذ كرالمصنف في الدهن الملاصق فان حلنا كلام المصنف على هـ ندافيكون قوله أو برائحة قطران وعاءمسافر معطو فاعلى قوله مدهن لاصق وتكون تقسده بالمسافر خرج مخرج الغالب لانهانما يحتاج الى ذلك المسافر غالبا فلامفهوم لهواذا لم يضر تغير الماء رائعة القطران الموجود فىالوعاءفأحرى اذالم يكن موجوداو يفهم منهأنهاذا حصل التغير في لونه أوطعمه سلبه الطهورية وهذاهو الذي يظهرمن كلام صاحب الطراز فكائنه قال ان رائعة القطران اذا بقيت فى الوعاء فلابأس به ولايستغنى عنه عند العرب وأهل البوادي وأمااذا ألقى في الماء وظهر عليه فان راعينا مطلق الاسم قلنا محوز الوضوء بهوهو ماء مطلق حتى تنعير لونه وتثبت له صفة الاضافة وأن راعينا مجرد التغير منعناه والأول عندى أرجح كاقاله أصحاب الشافعي ولم برابن الماجشون بتغيرالر يحمن النجاسة بأساوه ذا الفرع على أصله ظاهر انتهى فالذى يظهر من كلامه انه اذا غيرالقطران لون الماء أوطعمه سلبه الطهورية وأما ان تغيرت والمحة الماء فقط فيفصل فيهبين أن يكون من الرائحة الباقية في الوعاء فقط أومن قطر انباق في الوعاء فان كان التغير من الرائحة الباقية في الوعاء فقط فجزم بانه لا يضر «وقو له لا يستغنى عنه عند العرب وأهل البوادي لا يريد قصراكم عليهم وانماأراد أنالضرورة اليه عندمن ذكرأشدوان كان التغيرمن قطران ألقي فيالماء فرددالبحث فيذلك واختارأنهلايضرأيضاحتي يتحقق ممازجته للاءبان يتغيرلون المماء ير بدأوطعمه وأسقط المصنف في التوضيح بعض كالرمصاحب الطر از المتقدّم فصار كلامه بوهم انهر جم الوضوءبه وان تغيرلون الماء أوطعمه والله أعلم هـ نداماظهرلى في حل كلام المصنف وكلام صاحب الطراز ونقل في التوضيح عن ابن راشد القفصي انه قال رأيت لبعض المتأخرين انهرأى في القرب التي يسافر بها الى الحجوفها القطران فيتغير الماء أن الوضوء به حائز للضرورة انتهى وظاهره سواء كان التغير في الرائعة أوفي الطعم أو في اللون فلوأسقط المصنف لفظة رائعة أمكن أن بقال انه اعاأشار الى ماذ كره ابن راشد \* والحاصل ما تقدّم انه ان تغير ريح الماء فقط من القطران فهومن باب التغير بالمجاو رفيجوز استعماله ولايتقيد ذلك بالضرورة ولأبالسفر وان تغييراونه أوطعمه فان ذلك يسلبه الطهورية ولا يجوز استعاله في الحضر ولافي السفر الاعلى ظاهرمانقله ابن راشدعن بعض المتأخرين ويتقد حينكة ذلك السفر للضرورة المه ولايصحمع وجودغير موالله أعلم \* وقول المصنف وعاءمسافر بر بدوكذا أهل البادية كا تقدةم وعبربه فى الشامل والقطر ان بفتح القاف وكسر الطاء المملة وبكسرهما و بكسر القاف وسكون الطاء وهوعصارة شجرة الأبهل وهوالعرعر وشجر الأرز يطبخ فيتحلل منه القطران و يقال في المطلى به مقطور ومقطرن والله أعلم ص ﴿ أَو بَمْولدمنه ﴾ ش يعنيان الماءاذاتغير عمايتولدمنه كالطحلب بضم الطاء واللام وبفتح اللام أيضاوهو الخضرة التي تعاو الماء والخز بالخاء المعجمة والزاي وهوما بنبت في جو انب الجدر الملاصقة للا عرقال اللخمي والضريع ولم أقف على معناه \* قال الشيخ زروق والزغلان قال وهو حيوان صغير بتولد في الماء قان ذلك التغيرلايسلبه الطهورية لان ذلك ممايتعذر الاحتراز منه وهذاه والمعروف في المذهب \* وحكى صاحب الطرازعن مالكفي المجوعة قولا بكراهة المتغير بالطحلب مع وجو دغيره ونقله عنيه المصنف في التوضيح والشارح في الوسط والكبير ومن ذلك ماتغير لطول مكثه سواء كان تغيره في لونه أوطعمه أو رحمه أوفي الجمع وقال الشمخ زروق ومن ذلكما كون من طول مكثه كاصفر اره وغلظ قوامه ودهنية تعلوه من ذاته والمكث مثلث الميم طول الاقامة (تنبهات الأول) اذاألقي الطحلب ومانتولدمن الماءفي ماءفغير مفالمشهور انهلايضر والماءباق على طهور بتهلان ذلك ممالا ينفك الماء عن جنسه قاله ابن بشير بونقل صاحب الطر از عن اللخمي وعبد الحق في ذلك قولين من غيرترجيح (الثاني) عال ابن فرحور في الألغاز اذاطبخ الماء وفيه الطحل سلبه الطهورية لان حالة الطبخ عكن الاحتراز منه فليس هو عنزلة مخالطته في مستقره لانه ممالاينفك عنه غالباقاله الشيخ أبو بكر الطرطوشي في أول تعليقه الخلاف انتهى ونقله ابن غازي وقبله (قلت) ولايقال ماذكره الطرطوشي مخالف لماذكره ابن بشيرفهااذا ألقي فيه الطحلب قصدا انه لايضره على المشهور لان ذلك ممالا منفك الماءعن جنسه ولانانقول تغيرا لماء بطبخ الطحل فيه أخص من تغيره بهمن غيرطبخ وأقوى فلابازمهن اغتفارالثاني اغتفارالأول وهوظاهر والله أعلم (الثالث) قال البساطى في المغنى اذا تغير الماء من السمك أو روثه لم أرفيه نصاو القواعد تقتضى انه ان تولد من الماء كالطير لم يسلبه الطهورية وان احتاج الىذ كوروانات سلب انتهى (قلت) والظاهرانه لايسلبه الطهورية مطلقالانه امامتولدمن الماءأوممالا ينفك عنه الماءوسيأتي حكم مااذامات في الماء وغيرالما ، والله أعلم ص ﴿ أو بقراره كلح ﴾ ش معنى ان الماء اذا تغير بقراره أي الأرض التي هو بها أو عرعلها فان ذلك لا يسلبه الطهورية كاقال في الرسالة الا ماغيرت لونه الأرض التي هو

(أو بمتولدمنه أو بقراره)

\* ابن يونس حكم رسول
الله صلى الله عليه وسلم للاء
بالطهر الاأن يتغير أحد
أوصافه \* قال عبد الوهاب
الامالا ينفك عنه غالبا
ماهو قراره أومتولد عنه
كاتغير بطين أو جرى على
كريت أو تغير لطول مكث
أو بالطحلب لأنه متولد
عن مكثه (كلح) تقدم
قول ابن رشد عند قوله

أوذاب بعد جوده (أو عطروح ولوقصدامن تراب أو ملمح ) \* ابن بشير المشهور أن الماءان تغير بما يتولد فيه بنقل ناقل نقله الميد لا مبالاة به والماء

بهامن سفة أوحاة أونحوها \* والسبخة بفتح السين المهملة والموحدة وهي الأرض المالحة فان وصفت بها الأرض كسرت الموحدة \* والحأة بفتح الحاء وسكون المم و بعدها ألف مهموزة وهي طين أسودمنتن ومثل ذلك الكبريت «والزرنيخ بكسر الزاى والشب والنعاس والحديد والمغرة بضم الميم وسكون الغين المعجمة وقد تفتيه ويقال لها المشق بفتي الميم وسكون الشين المعجمة وهي تراب أحمر والكحل والزاج والنورة (تنبيه) قال اللخمي وسواءتغير بذلك الماءوهو في قراره أوصنع منه اناء فتغير الماء منه ولم يكره أحد الوضوء من إناء الحديد على سرعة بغير الماء فيسه وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم توضأمن إناء صفر ومعلوم انه يغير طعم الماء \* وكان ابن عمر رضى الله عنه يسخن له الماء في إناء من صفر انتهى ﴿ وفي الطر از ماتغير الماء من نفس الآنية فلايضر وذكر نحوماتقيدموزاد ولمززل الأمة تستعمل المسخن على الناروماء الحاماتوان ظهر فيممن طعم القدورماغ يرطعمه ونقله القرافي وابن هارون والبرزلي وابن فرحون والبساطي في مغنيه والزهرى في قواعده وقال ولو في البلاد الحارة وغيرها \* وقال الجز ولي في باب صفة الوضوء في شرح قول الرسالة قبل أن يدخلهما في الاناءروي عن ابن عمر كراهة الوضوء من اناء النحاس لانه معدن كالذهب والفضة والمشهورجوازه وان كان يضيف الماءانتهي (فان قلت) نقل في التوضيح عن ابن راشد انه قال في أسئلة ابن رشد في الاناء الجديد والحب ل الجديد اذا كان التغير دسيرا جاز الوضوء بهوان كان تغيرابينالم يحزوهذا بقتضي ان الماءاذاتغير في الاناء تغسيرا بينالم محز الوضوء بهولو كان من فخار ونحوه (قلت) ليس لفظ الاناء في أسئلة ابن رشد والذي في أسئلته في الماء يستقى بالكوب الجديد والحبل الجديدوسيأتي لفظه والكوب عندأهل الأندلس اناء يجعلمن الخشب \* وفي لفظ السؤال ما يدل على ذلك فانه قال فرجع طعم الماء طيبامن الأرزأو نحو هـ نه العبارة ونقلها بن فرحون عن ابن هارون وجعل بدل الكوب الجديد الدلو الجديد وهذاهو الظاهر ونصه ويلحق بالمتغير عالاينفك عنه البئر المتغييرة من الخشب والعشب الذي تطوي به الأبار في الصحاري للضرو رة لذلك الماء والماء المتغير بالدلو الجديد فهذا كله يلحق بالمطلق الاأن تطول اقامة الماء في الدلو الجديد حتى يتغير منه تغيرا فاحشاقاله القاضي أبوالوليد في أسئلته انتهى ص ﴿ أُو بمطروح ولوقصدا من تراب أوملح ﴾ ش يعني ان الماءاذ اتفيير بشئ طرح فيه وكان ذلك المطروح من جنس ماهومن قرار الماء كالتراب والملح فان ذلك لا يسلبه الطهورية ولوكان الطرح قصداوهاذا هو المشهور وقيلان ذلك يسلبه الطهو رية اذا كان الطرح قصداحكاه المازرى وغييره ونقله ابن عرفة ووجهه ان الماء منفك عن هندا الطارى ونبه بقوله ولوقصدا على أن محل الخلاف ماطرح قصدا وأما ما ألقته الريح فانه لاخلاف أنه لايضر قاله في التوضيج ولو أنى المصنف بالكافي فقال من كتراب أوملح لكان أشمل كإقال في الشامل وان عطر وحولو قصدا من كترابأومغرة وكبريت على المشهور ولكنها كتفي بذكرأقرب الأشياءالى الماءوهو النراب وأبعدها عنه وهو الملح فعلم بذكر الخلاف فيهما أن الخلاف جار فيابينهما كالكبريت والزرنيخ والمغرة وان المشهور في الجميع عدم سلب الطهورية كانقل المصنف ذلك في التوضيح عن بجهول الجلاب وماذكره في الملح هوالذي ذهب السه ابن أبي زيدوا بن القصار ومقابله هو الذى اختاره ابن يونس كاسيأتي وفيه قول ثالث بالفرق بين المعدني فلايسلب الطهورية والمصنوع فيسلب ونسبه سندالباجي قال الشارح ولم يجزم الباجي به وانماذكره على سبيل الاحتمال قال

الوضوء بهلأنه اذافارق الارضكان طعاما ولا متمعليه (وفي الاتفاق على السلب به ان صنع تردد) \* ان بشراختلف المتأخر ونفى الملحهل هو كالتراب فلاستقل حكم الماءعلى المشهورمن المذهب أوكالطعام فسنقله أوالمعدني منه كالتراب والمصنوع كالطعام ثلاث طرق \* نم اختلف المتأخرون من بعدهم هل ترجع هذه الطرق الىقول واحد فكون من جعله كالتراب بريد المعدني ومن جعله كالطعام يريدالمسنوع أويرجع ذلك الى ثلاثة أقوال كاتقدم (لاعتغير لوناأوطعماأو رسحاعا يفارقه غالبا من طاهر أونعس) \* ابن عرفة ماخولط وغير مخالطه لونه أوطعمه فهرو مثل مخالطه وكذاماخولط وغر خالطه ر عه على المشهور (كدهن خالط) \* ابن دشير المتغير عخالطة الادهان غيرمطهر (أو مخارمصطكى) «اللخمي روائح الطب ان كانت عماحل فيه كانت مضفة وان كانت عين مجاورة

سندوالأولى عكسه يريدأن المعدني يضر لأنه طعام والمصنوع لايضر لأن أصله تراب (تنبهان \* الأول) قال ابن فرحون وأصله لابن رشدلو كان التراب مصنوعا كالجس والنورة فالظاهر التأثيرلأنه تغير بالصنعة لكنهم قالوافي الماء يتغير في الاناء مثل الفيخار والحديدوالنحاس انه لايؤثر فى سلب الطهورية لكونه ممالا ينفك عنه الماء غالباوذلك دليل على عدم اعتبار الصنعة انتهى (قلت) هذاهو الظاهر كاتقدم وصر حالبرزلي بأن صفرة الماءمن الجبرلاتضرقال كااذاتفير طعمه بالفخار الجديدوالتراب ونص عليه اللخمى \* (الثاني)قال ان عطاء الله قال عبد الحق سألت بعض شيوخناعن الملح اذاطيخ في الماء هل مجرى مقوط الطعام فمه ف في المان ذلك كذلكوان له حكم الماء المضاف وخالفه غيره وقال لا يجرى بحرى الطعام انتهى (قلت) الجارى على ماتقـةمعن الطرطوشي في الطحلب اذاطب في الماء هو القول الأول لأن تغير المطبوخ أقوى ص ﴿ والأرجح السلب الملح ﴾ ش يعني ان ابن يونس رجح القول بسلب طهو رية الماء بالملح المطروح فيه فانه قال بعدأن ذكرا لخلاف في الملح والصواب لا يجوز الوضوء به لأنه اذافارق الارض صارطعامالا يجوز التمم عليه فهو بخلاف التراب لأن التراب لايتغير حكمه ولا تغلو بقعة فيها الماءمنه انتهى والله أعلم ص ﴿ وفي الاتفاق على السلب به ان صنع تردد ﴾ هذا أول موضع جرى فيهذ كرالترددوهو لترددالمتأخرين في النقل عن المتقدمين المعبر عنه بالطرق قال ابن بشير اختلف المتأخر ونهل الملح كالتراب فلاينقل حكم الماءوهو المشهور أوكالطعام فينقله اليغبره أوالمعدني كالتراب والمصنوع كالطعام واختلف من بعدهم هل ترجع هذه الأقوال الى قول واحد وكون من جعله كالتراب بر يد المعدني ومن جعله كالطعام بر يد المصنوع أو يرجع ذلك الى ثلاثة أقوال كاتقدم انتهى بالمعنى فأشار المصنف بالتردد الى الاختلاف الثاني والمعنى اختلف المتأخرون فى نقل المذهب في الملح هل يتفق على السلب به ان كان مصنوعاً ولا يتفق على ذلك طريقان للتأخرين (فانقلت) الطريق التي تقول يتفق على السلب المعدني لأنها تدعو ان الخلاف يرجع الىقول واحدبالتفصيل فلم لح يصرح المصنف بذلك فيقول مثلا وفى الاتفاق على السلب به ان صنع وعلى عدم السلب به ان لم يصنع تردد ولم اقتصر على أحد الشقين ولا يقال ان ذلك يستفاد من مفهوم الشرط لأنانقول الذى أفاده مفهوم الشرط أن غير المصنوع لم يحصل الاتفاق على سلب الطهورية به وذلك أعمر الاتفاق على عدم السلب به والاختلاف فيه \* (والجواب) انه اعمالم التراب نفسه فاو قال وفي الاتفاق على السلب به ان صنع وعلى عدم السلب ان لم يصنع لاقتضى ذلك أنه يتفق على عدم السلب بالمعدني وليس الأص كذلك ين نعم ان أريد الاتفاق عند القائلين بأن التراب لا يسلب الطهورية فصحيح والله أعلم ص ﴿ لا يمتغير لونا أوطعها أور يعام ايفارقه غالبامن طاهرأو نجس كدهن غالطه أو مخار مصطكى وحكمه كغيره \* ش هـ ندامعطوف على قوله بالمطلق والمعنى الحدث وحكم الخبث يرتفع بالماء المطلق ولا يرتفع شئ من ذلك الابالماء المتغيرسواء كان تغيره في اللون أوفي الطعم أوفي الريح اذا كان المغير للاء ينفك عنه الماء غالبا وسواء كان ذلك المغير طاهرا أو نجساوذلك كالدهن الذي يخالط الماء أي عازجه وكاللبن

لم تضفه الاما كان من البخو رفان له حكم المضاف لانها تصعد باجزاء منه و يوجد طعم ما يبخر بالمصطكى \* ابن عرفة هذا صواب (وحكمه كغيره) تقدم نص ابن عرفة هو مثل مخالطه والزعفران والخل وغيرذلك وكالماء المتغير طاهرا أو نجساوذلك كالدهن الذي يخالط بخار المصطكى ونعوها واذاتغير الماء بماذكرنا فحكمه حكم الشئ الذي غيره فان كان ذلك الشئ طاهرافالماء طاهرغير مطهر فيستعمل في العادات كالشرب والطبخ والعجن وغسل الثياب من الوسخولا برفع الحدث ولاحكم الخبث وان كان ذلك الشئ الذي غير الماء نجسا فالماء نجس لايستعمل لافي العادات ولا في العبادات و يجوز أن يسقى به الزرع وأن يسقى لل اشتة و يصير بولها وروثها نجسا كاسيأني بيانه عندقول المصنف وينتفع بمنجس لانجس وقولهأو نجس يصح أن يقرأ بفتحالجيم فيكون المرادعين النجاسة قال النووى النجس بفتح الجيم عين النجاسة كالبول ونحوه ويصحأن يقرأ بكسرهافيكون المرادبه الشئ المتنجس ويدخل فى ذلك عين النجاسة من بابأولى وخصص المتغير بالدهن المخالط والمنغير بنغار المصطكى بالذكر لنكتةأما الأول فلينبه بذلك على مفهوم قوله وان بدهن لاصق اذ لاخلاف في أن الماء المتغير بمخالطة الأدهان غيرطهور وقول الشارح في الكبير والوسط ان هذاهو المعروف من المذهب يوهم أن في ذلك خلافاوليس ذلكم ادالشارح وانما أرادالردعلي ظاهراطلاق قول ابن الحاجب ان المتغير بالدهن طهور وقدتق دم بيان ذلك وحمل المصنف وغيره له على الدهن الملاصق وعبارات الشارح في الصغير أحسن منه قال وهذاهو المذهب والله أعلم \* وأما المتغير بنعار المصطكى فلينبه على الراجح من الخلاف الذي بين المتأخرين فيمه قال في التوضيح وحمى المازري في المبخر بالمصطكى وغيرها قولين للتأخرين بناهاعلى أنه محاور فلايسلب الطهورية أومخالط فيسلب والظاهر انه مخالط ولم بحك اللخمي غيره انتهى كلام التوضيج وقال ابن عرفة جزم اللخمي باضافته صواب وقال الشارح في الكبير وهذا الخلاف جار في المغر بالعودوغير ه حكاه الأشياخ المتأخر ون انتهي وهذا مفهومهن كالام التوضيح وقيده البساطي في المغنى بالتغيير البين فقال اذا بخر الاناء وظهر أثره في الاناءظهورابينافانه يسلب وظاهر كلامغير والاطلاق ولعلم ادوبالبين أن يدرك التغيرفيه والمصطكى بفتح الميم وضعهاو بالصاد المهملة ويمدّمع الفتح قاله في القاموس ولوقال أو بخار كصطكى لكان أوضح وأشمه (تنبيهات \* الأول) ظاهر كلام المصنف انه اذاتغير أحد أوصاف الماء بما ينفك عنه سلبه ذلك التغير الطهورية سواء كان التغيرظاهراأ وخفياوهذاهو المعروف في المذهب الامانيه المصنف على أنه انمايضر فيه التغير البين كإسيأتي وذلك مماييين انه أراد الاطلاق في كلامه هنا وحكى بن فرحون وصاحب الجع قولاباغتفار التغيير اليسير وقال ابن هارون انه غيير معروف في المذهب وقال ابن فرحون ذكر الابياني في سفينته أن خفي التغيير معفوعنهمن جهة الشارع وذلك أن أو انى العرب لاتنفك من طعم يسير أو رائحة يسيرة وكانو الايتحرجون عن استعالها انتهى وحكى صاحب الجععن ابن هارون ان بعضهم عزى القول بالتفصيل بين التغير اليسير والكثير للذهب قال ابن هارون وهذا يحمل عندي على ماتغير عالا ينفك عنه غالبالاعلى أن التغير اليسير مغتفر لأن ذلك غير معروف في المذهب (قلت) ومأقاله ابن هارون هو الذي يقتضيه كلامأهل المذهب ولمينقل صاحب الطراز التفريق بين التغير اليسير والكثير الاعن الشافعية وأمامااستدل بهالابياني من مسئلة أواني العرب فلادليل فيهلأن ذلك عنز لة مالا ينفك عنه الماء غالبا كاتقدّم عن ابن راشدوفي كلام ابن هارون المتقدم هنااشارة الى ذلك وذكر الوانوغي في حاشيته على تعليقة أبي عمر ان في الاناء يصب منه الوداء أوالزيت تم يصب فيه الماء فتعلو مشيابة هل يتوضأ به W

فقال أما اليسير فلانضر انتهي (قلت)وهذا كله فها تغير بطاهر وأماما تغير بنجس فلافرق فيهدين التغير اليسير والفاحش قليلا كان الماء أوكثيرا جاريا أورا كدا وحكى النووي في شرح المهذب الاجاع على ذلك قال وسواء تغير لونه أوطعمه أور يحه (قلت) في حكامة الاجاع على ماتغير رمعه فقط نظر لماسأتي عن الن الماجشون (الثاني) ظاهر كلام المصنف أيضاأ نه لافرق بين كون أخ اءالماءأ كثرمن أخ اءالمخالط أوعكس ذلك وهذاهو المعروف في المذهب وحكى اللخمي فها اذا كانتأجزاءالمخالط الطاهرالمغير للماءأقل من أجزاءالماءقولين قال والمعروف من المذهب انهغيرطهور وروىءن مالك انهمطهر وانتركه معوجو دغيره استحسان وأخل ذلكمر الروابة التي في مسئلة الغدير يتغيرير وث الماشية ومثله البيراذ اتغير بورق الشيجر كإسبأتي سانه ورد عليه صاحب الطراز وقال ان ذلك فاسد وانما تردد فيه مالك لاشتباه الأمر فيه هل يمكن الاحتراز منه أملاونحوهالباجي كاسيأتي وتبع ابن رشدفي نوازله اللخمي فماذكره فقال وانكان ماانضاف الىالماءمن الاشياء الطاهرة ليس هوالغالب الاأنه غيرأوصاف الماءأو بعضها فالمشهور في المذهب المعاومهن قول مالك وأحجابه أنه غيرمطهر ولايحوز الغسل ولاالوضوءيه ولابرفع حكوالنجاسةمن ثوب ولا مدن وقدر ويعن مالك أنه قال ما معجبني أن سوضاً مهمين غير أن أحرمه فاتقاء من غير تعريم انتهى فتأمله ونقل ابن عرفة كلام اللخمي وابن رشدبعبارة توهم التسوية بين القولين وسيأتي لفظه في الكلام على مسئلة الغدر والله أعلم (الثالث) علم من كلام المصنف أن المعتبر في سلب الطهورية انماهو تغيرأ حدأوصاف الماءلامجرد مخالطة الماءلغيره فاو وقع في الماء جلداً وثوب وأخرج ولم تتغيرا لماءلم بضره وقاله في المدونة قال في الطراز وكذلك لوغمس فيه خيز وأخرج في الحين أوبل فمه شئ من الحبوب ولم نغيره قال والعلة تغيراً حداً وصاف الماء انتهى مختصر اوهذا هو المعروف في المذهب وحكى في الطراز عن أصبغ انه لا بتوضأ عاء بل فيه شئ من الطعام أوغسل به توب طاهر أو توضئ بهسواء تغيرا لماءأولم بتغير فان توضأ به وصلى أعادأ بداذ كره في ماب أحكام المياه في موضعين (الرابع) ماذ كره المصنف من اعتبار تغير الرائعة هو المشهور في المذهب كاصر تحمه اسعرفة وغيره وقال ابن الماجشون ان تغيرالر يحفير معتبر قال ابن ناجي في شرح المدوّنة وهوظاهر المدونة بعنى حمث لم يذكر فها تغيرالر يحوهو ظاهر الرسالة أيضافانه لم يذكر فها تغير الريح وذكر ابن عرفة عن ابن رشدقو لا ثالثا يفرق فيه من التغير الشديدوالخفيف وعز اه اسحنون أخذامن قولهمن توضأ بماءتغير بماحل فيه تغيرا شديدا أعادأ بدا قال ابن ناجى فى شرح الرسالة وهذا الكلام يتناول الطعم واللون اذليس في كلام سحنون مايدل على خصوصية الريح انتهى قال بن عرفة وقول النارشدان ابن الماجشون ألغى تغير الريح مطلقا يناقض قوله في موضع آخر اذا أنتن الماء واشتدت رائعته فنجس اتفاقاانتهي (قلت) كلام اين رشد الثاني في أواخ سماع أشهب من كتاب الوضوء قال ابن عرفة وقول عماض أجعوا على نجاسة ماغير رمحه نجاسة بعمد انتهى (قلت) هذا نحوكلام النووى المتقدم واستشكل بعض أشياخ ابن بشيرقول ابن الماجشون حتى حل قوله على التغير بالمجاورة وتبعه على ذلك خلق كثبر منهما بن الحاجب فقال ولعله قصد التغير بالمجاورة قال ابن الاماموهده غلطة عظمة فقدحكي عنهأ بوزيدفي الثمانية أنوقوع المبتة في البئر لايضر وان تغيرت رائحته حتى تنغير لونهأ وطعمه وصرح اللخمي والمازري بأن خلافه مع تغير الرائحة بماحل في الماء وخالطهانتهي وذكر المصنف نحو هذافي التوضيح والله أعلم (الخامس) اذاوقع في الماء نجاسة ولم

تغيره تمحل فيهماهوطاهر كاللبن ونحوه فغيره فهوطاهرعلى المستحسن من المذهبوان تقدمت الاضافة ثم حلت فيه نجاسة كان نجسالأن الماء المضاف والمائعات لاتدفع عن نفسها قاله اللخمى ونقله البساطي في المغنى والشبيبي فيشرح الرسالة ولح يدكروا فيه خلافا وكائنه أراد بأول كلامه الماء اليسيراذ احلته نجاسة ولم تغيره فانداك قال على المستحسن من المذهب وأمالو كان الماء كثيرافانه طاهر بلاخلاف والله أعلم (السادس) قال في التوضيح لماذكر ان حكم الماء حكم ماغيره فان كان نجسافالماء نجس وان كأن المغيرطاهر افالماءطاهر غيرمطهرمانصه وانظر اذاخالطه مشكوك فيه انتهى (قلت) والذي يظهر أنه طاهر لأنه سيأتي انهاذ اشك في نجاسة المسيب لا يجب غسله ولا ينضح فينكون الماءطاهر اغميرمطهر لأن الفرض انهتغير بماوقع فيه الاأن يشكؤ يضافي المغميرهل هو ممايسلبه الطهورية أم لا فيحمل على أنه طاهر مطهر كاتقدم والله أعلم (السابع) قال في المدونة قال ابن وهبعنمالك فيرجل أصابته السهاءحتي استنقع من المطرشي قليل فليتوضأ منهوان جف تيمم بهوان خاف أن يكون فيهز بل فلابأس به قال ابن ناجي هذا في الفلوات وأما في طرق المدن فلالأن الغالب عليها النجاسة انتهى ص ﴿ ويضربين تغير بحبل سانية ﴾ ش لمادل كلامه أولاعلى أن مطلق التغير يسلب الطهورية كإذكر نانبه هناعلى أن حبل السانية لايسلب الماء الطهورية الا اذاتغير منهتغيرا بيناوالسانيةالحبلالذي يستتيعليه وفيالمثل سيرالسواني سفرلاينقطع وأشار المصنف عاذكره الى قول ابن رشد وأما الماء يستق بالكوب الجديد فلا محب الامتناع من استعماله فى الطهارة الاأن يطول مكث الماء في الكوب أوطرح الحبل فيه حتى يتغير من ذلك تغيرا بينا فاحشا انتهى لكنقال ابن غازى الظاهر من كلام ابن رشدفي الأجو بة ان السانية ليست مخصوصة بهذا الحكم لأنه فرض ذلك في حبل الاستقاء وهوأعم ثم ذكر لفظ الاجو بة السابق ثم قال بعده وكذا فرضه بنعر فةعامافقال وفي طهورية المتغير بحبل استقائه ثالثها انلم يكن تغيرا فاحشا الاول لابن زرقون والثاني لابن الحاجب والثالث لفتوى ابن رشد في المغديه وبالكوب انهي فظهر أنه لاخصوصية لحبل السانية فلوقال المصنف بحبل استقائه كان أحسن وذكرابن فرحون عن بعض أعةالمذهب انهفر قبين حبل السانية وحبل البئر وجعل الصحيح في حبل السانية أنهلا يضر قال بخلاف حبل البئرلأنه يمكن الاحتراز في حبل البئر بل يربط في الدلومقدار ما يحل في الماءمن حبلقديم وأماحب السانيةفلا يمكن الاحترازمنه لحلوله كلهفي المياء قال وأفتى بعضهم باستوائه مافي المنع قال ابن فرحون وهذافي السانية التي تدور بالقواديس وأما التي تذهب بالدواب وتجيء فمكن التحرز أيضار بطحبل في طرف الحبل الجديد انتهي (قلت) وهـ ندامخالف لماأفتي بهابن رشدوان كانموا فقالظاهر كلام المصنف وفيه تضييق وح جوالظاهر ماتقيةم فتعصل من هذا ان الماء اذا تغير بالحبل الذي يستقي بهأو بالدلوأو بالكوب الذي يستقي به فلايضر تغير والا اذاطال مكثه في الماءحتى تغير تغير افاحشاوهذا مالم يكن الاناء الذي يستقي بهمن قرار الارض كالاناء المصنوع من الحديد والتعاس والفخار فهذا لايضر تغير الماء بهولو كان فاحشا كا تقدم وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة ذكر أبوالحسن الشبيي في ماء القربة والبئر يتغير عما يصلحهمن الدباغ والطرفاء أونحوه انهطهور وغيره أحسن وظاهر كلام ابن رشدأنه غيرطهور انتهى قلت) ماذكره في ماء القربة يتغير من الدباغ فينبخي أن يفصل فيه بين التغير البين وغيره كم فى الدلولأن الجامع بينهماضر ورة الاستقاء وأماماء البئراذ اتفير بالطرفاء ونحوه فسأتى

(ويضر بين تغير بحبل سانية) افتى ابن رشد بطهمور بةالماء المتغير بحبل استقى به أو بالكوب انلميكن تغيره فاحشا

عن اس رشد أنه طهور اذا كان ذلك لعدم مايطوى بهوماذ كره عن ابن رشد غريب خالف الما سيأتى فتأمله والله أعلم ص ﴿ كغدير بروث ماشية أو بدر بور ق شجر أو تبن والأطهر في بدر البادية بهما الجوازي ش ظاهر كلامه رجه الله ان هاتين المسئلة بن لايضر فيهما الاالتغير البين كالمسئلة التى قبلها وقال ابن غازى بنبغى أن يكون التشبيه راجعالجر دالتغير لالقيد كونه بينا كالمشبه به وهذاهو المساعد المنقول ألاتراهم لمريد كروافيهاقولا بالتفصيل بين البين وغيره كاذكروه في المشبه به ثم ذكر كلام ابن عرفة على المسئلتين (قلت) أمامسئلة الغدير ترده الماشية فتبول فيه وتروث فيهحتي تتغير لونه وطعمه فذكر اللخمي وغيره فيهار وابتين الأولى ان ذلك يسلبه الطهورية وقال اللخمي انه المعروف من المذهب ونقله عنه في التوضيح وقبله قال اللخمي فيكون الماء غيرمطهر يتممان لم بحدغير موان توضأبه أعادوان ذهب الوقت والرواية الثانية في المجوعة قال ماىعجبني أن سوضأ مهن غير أن أحرمه فحملها اللخمي على أن الماء طهوروان تركه مع وجو دغيره انماهو استحسان قال فتجوز الصلاة بهوتستحسن الاعادة مالم يخرج الوقت قال وان عدم غيره لم يقتصر على التجمو يتوضأ بهو يتهم لكنه بني ذلك على أنه اذا كانت أجزاء الخالط أقل من الماء ففيه قولان وذكرما تقدم عنه وعن ابن رشدوقه تقدم عن صاحب الطراز انه ردعليه ذلك قال وانماترد دفيه مالك لاشتباه أمره هل بمكن الاحتراز منه أم لاوهكذا قال في المنتقي فانه لماد كررواية المحوعة قال ومعنى ذلكله أنهم الاسفك الماءعنه غالباولا عكن منعه منه انتهى واختصر ذلك اس عرفة فقال وروى ابن غانم فهاتغير لونه وطعمه ببؤل ماشية تردد وروثها لابعجبني الوضوء بهولا أحرمه \* الباجي لأنهالاتنفك عنه غالبا \* اللخمي لانه كثيرتغير بطاهر قليل وجعل في سلب طهوريته وطهارته قولين وتبعه بن رشدانتهي (قلت) الاأن كلامه وهم أن اللخمي وابن رشد ذكرا القولين من غير ترجيم وقدسبق كلامهما في ذلك فانظر آفة الاختصار فتعصل من هذا أن المعروف في مسئلة الغديرسلب الطهور بة سواء كان التغيير بينا أملاعلي مانقله اللخمي وقبله المصنف في التوضيح وأمامس علمة البئر تتغير بورق الشجر والتبن الذي ألقته الريح فيها فذكر المصنف فيهاقولين الاول منهما ان التغير البين يضر ومفهومه ان غير البين لا يضر والثاني وعزاه لابن رشدان التغير بهما أي بورق الشجروالتبن لايضر في بئر البادية وظاهر مسواء كان التغير بيناأوغير بين مفهومه ان ذلك يضر في شرالحاضرة بيناكان أوغير بين هذا حل كلامه رجه الله والذىذ كره ابن رشدفي نوازله أنه قال سئلت عن آبار الصحاري التي تدعو الضرورة الىطيها بالخشب لعدم ماتطوى بهسوى ذلك فيتغير لون الماءور يحهوطعمه من ذلك هل يجوز الغسل والوضوءبه \*فأجبت بأن ذلك جائز مسئلت سنة خس عشر ةو خسائة عن الدليل على صحة ماأجبت به لخالفةمن خالف فيه فذكرا حتجاجه في ذلك وأطال عاحاصله ان آبار الصحاري لما كانت لايستغنى فيهاعن الخشب والعشب اللذين تدعو الضرورة الى طيها بهماصار ذلك كتغير الماء بمالا ينفك عنه من الطحلب والجأة ونعوهما ثمقال في آخر كلامه فكيف يصح لقائل أن يقول ان الوضوء والغسل لايصح بذلك هـ ندابعيد كنعوماروي عن بعض المتأخرين ان الماء المتغير في الاودية والغدران بمايسقط فيهمن أوراق الشجر النابتة عليه والتي جلبتها الريح اليه لايجوز الوضوء ولاالغسل بهوهذا من الشذوذ الخارج عن أصل مذهب مالك في الماه فلا ينبغي أن يلتفت المهولا بعوال عليه انتهى ولعله أرادببعض المتأخرين الابياني فقدقال الباجي في المنتقي مانصه وأمااذا

(كغدىر بروثماشية) روى ابن غانم ماتغيرلونه وطعمه سول ماشة ترده وروثهالا بعجبني الوضوء به ولاأحرمه \* الباجي لانهالاتنفك عنه غالبا \* اللخمي المعروف انه غيرمطهر (أو بئر بورق شجر أوتين) \* الماجي المتغير بورق الشيجر والحشيش قال العراقمون مطهر \* الباجي لأنه لاستفك عنه غاليا وقال الاساني لا يعوز الوضوء به ونقل البزرلي في مشل هـ نا ان الأولى أن يجمع بسين الوضوء به والتمم عزاهذا للخمى وقالانه خامس الاقوال (والاظهر في برالبادية مماالجواز) \*أفتى ان رشد بطهور بقماء البئر البادية المتغيرة بالخشب والحشيش اللذين تطوى مهما قال والاصل اطلاق الماءعلمه صافعا كانأو مكدرالرائعة أواللون أوالطعمار كوده أوجأته أوطحلبه قال ومشلهما بطوى مالخشب والعشب من آبار الصعراء للضرورة لاستوائها في العله وهو عدم الانفكاك عاوج التغييروكذا آمار الصعراء لاتخاو منعشب ونعوه بخلاف ماتغير مخبرأورب

سقط ورق الشجر أوالحشيش في الماء فتعير فان مذهب شيوخنا العراقيين أنه لا يمنع الوضوءبه وقال أبوالعباس الابياني لايجوز الوضوءبه وجهالقول الاول أنه ممالاينفك الماءعنه غالباولا يمكن التعفظ منهو يشق ترك استعاله كالطحلب انتهى وذكر اللخمي عن السلمانية في البئر يقع فيها سعف النخل وورق الزبتون والتبن فيتغير لون الماء أنه قال لابتغيرلونه الاوقد تغير طعمه فلابتوضأ بهفان فعل وصلى أعادمالم يذهب الوقت قال اللخمي وهذا نحو الاول يشيرالي قول مالك في المجموعة المتقدم فيمسئلة الغدير وان ذلك مبني على أنهاذا كانت أجزاء المخالط الطاهر أقل من أجزاء الماء كان الماءطاهراوكان تركه انماهو على وجهالاستعسان واقتضى كلامه هذا أن هذا القول مقابل المعروف من المذهب فانهذ كرأن المعروف من قول مالك في ذلك سلب الطهورية كاتقدم واعتدالشارح في الكبير على هذافذ كرعن اللخمي أن المعروف من المندها أن ذلك بضرقال ولهذا اقتصرالشيخ رجه اللهعليه ونحوه في الصغير ولعله أرادأن يقول ولهذا قدمه المصنف فتأمله وقدتقدم عن صاحب الطراز أنه لم يرتض بناء اللخمي ورد ذلك عليه وان ذلك هو الذي يفهم من كالرم الباجي ولماتكم صاحب الطرازعلي هذه المسئلة قالمانصه أماالحشيش وأوراق الشجر تسقط في الماء فتغيره فقال أصحابنا العراقيون لابأس به وهو قول أبي حنيفة والشافعي ولأنه عكن الاحترازمنه ومنعدأ بوالعباس الابياني وكرههمالك ان وجدمنه بدلا وقد تقدم وجهه انتهى يشير به الى مسئلة السلمانية وان مالكا الماترة دفي ذلك لاشتباه أمره هل يمكن الاحتراز منه أم لاوتبع ابنعرفة صاحب الطراز فيحكاية هذه الأقوال الثلاثة فقال وفهاغيرلونه ورق أوحشيش غالب ثَالَتُهَا يَكُرُ وَلَعْرَاقِينِ \* الانياني وقول السلمانية تعاد الصلاة بوضوئه في الوقت انتهي وذكر ابن مرزوق في شرحه لهذا المختصران بعضهم حكى عن ابن العربي أنه حكى اتفاق العلماء على جواز الوضوء بماتغيرمن ورق شجر نبت عليه انتهى فتعصل من هذا أن في ماء البئر المتغير بورق الشجر والحشيش طرقا الأولى للباجي وان رشد وعليها اقتصر المصنف في التوضيح أن في ذلك قولين \* أحدهما ان ذلك يسلب الطهورية وهو قول الابياني \* والثاني أن ذلك لايسلبه الطهورية وعزاه الباجي لشيوخنا العراقيين وابن رشدلاختمارهمن المذهب وجعل مثل ذلك المتغير عانطوى بهالبئرمن الخشب والعشب ففيه قولان اختمارا بن رشد وقول من خالفه الطريقة الثانسة للخمى ان في ذلك قولين المعر وف من المنه هـ سلب الطهو رية ومقابله بالكراهـ \* الطريقة الثالثة لصاحب الطراز وابن عرفة ان في ذلك ثلاثة أقو القول العراقيين وقول الابياني والثالث ما في السلمانية \* الطريقة الرابعة ماذكره ابن مرزوق عن ابن العربي ان ورق الشجرالنابت لايضراتفاقا ولمأقف علىمن ذكرفيه قولا بالفرق بين التغير البين وغيره ولعل المصنف وقف عليه لكن الذي يظهر من كلامأهل المذهب ونقو لهم التي ذكر ناها ترجيح القول بان ذلك لا يسلبه الطهورية لانه قول شيوخنا العراقيين وقدّمه صاحب الطراز وابن عرفة واقتصر عليه صاحب الذخيرة ولميذ كرغيره واختارها بن رشدف كان ينبغي للصنف أن يقتصر عليه ويقدمه فان القول الذي قدمه هو قول الابياني وقدعامت انه في غاية الشذوذ كاقال ابن رشدلكن المصنف والله أعلم انمااعمد في تقديمه على ما يفهمن كلام اللخمي من أنه هو المعروف في المندهب وذلك مبنى على ماأصله وقد عامت انه ضعيف على انه ليس في كلام اللخمي التفريق بين التغير البين وغيره \* قال ابن غازى ودل آخر كلام ابن رشد على أن فتواه غير قاصرة على ماتطوى به البئر فاطلاق المصنف صواب انتهى لكن تقسد المصنف ذلك سيئر البادية ينبغى أن يكون لامفهومه وانهخر جخر جالغالب وان المعتبر في ذلك ما يعسر الاحتراز منه كادل عليه كلام ابن رشدوا بن عرفة وغيرها والله أعلم ويوعيد ذلك قول الزهرى في قواعده انه ان كانت الشجرة لاتنفك عن السقوط فالمشهور انه للحق بالمطلق وان كان السقوط في وقت دون وقت فالمشهور انهملحق بالمضاف (فرع) اذا كان في أصل الماء شجرة فتغير الماء بعروقها فنقل الشيخ بوسف بن عمر في شرح قول الرسالة الااذاغير تلونه الأرض التي هو بها عن نوازل ابنرشد أن ذلك لارضر ولمأقف على ذلك في نوازل ابن رشد \* وقال الزهري في قواعده ان كانت الشجرة ممرة ففي ذلك قولان وان كانت يادسة فالماء مضاف لسقوط اعتمار المنفعة فاله الاشماخ انتهى (قلت)والظاهرأن ذلك لا يضر لانه مما يعسر الاحتراز منه والله أعلم ص ﴿ وَفِي جَعَلَ الْحَالَطَ الموافق كالمخالف نظر ﴾ ش يعنى انه اذاخالط الماءشئ أجنى بنفك عنه عالباولكنه موافق لأوصاف الماء الثلاثة أعنى اللون والطعم والريح فلم نغيره فهل يحعل ذلك الخالط الموافق لأوصاف الماء كائنه مخالف للماء فيسلبه الطهورية لان الأوصاف الموجودة والحالة هذه انماهي أوصاف للاء والمخالط وأدنى الأمور في ذلك الشك فيه أولا يجعله مخالفالانه يصدق على الماء انه باق على أوصاف خلقته وذلك يقتضى استعاله في ذلك نظر فالنظر في الجعل وعدل عن قول ابن الحاجب وفي تقدر موافق صفة الماء مخالفانظر لينبه على أن النظر في كلام ابن الحاجب اعا هوفى وجودالتقدير وعدمه أيهل نقدره مخالفاأ ولانقدره مخالفالافي كمفية التقدير ععنيانا لاندرى بأي نوع نلحقه كاأشار الى ذلك في التوضي فعدل الى لفظ الجعل لانه لا تعمل ذلك \* قال في التوضيح وعلى هذا الانص في المسئلة \* وكذا قال ابن عطاء الله انه لم يقف في هذه المسئلة على شئ قال والذي أراد انه ان وجد غير ملم يستعمله وان لم يجد غير م توضأ وتمم «قال ابن راشدوا بن عطاء الله أخذ المصنف يعنى اس الحاجب قال وقد تردد سند فيمن وجدمن الماء دون كفاسه نخلطه عاء الزرجون أوغيره ممالا يتغير بههل يتطهر بهلانه ماءلم يتغيرا ولابتطهر بهلانه تطهر بغيرا لماءجزما قال والظاهرانه لايتطهر به تماذاظه \_رأنه نخالف فينظر في الواقع اماأن يكون طاهرا أونحسا واماأن يكون الماء قليلاأو كثيراأ جره على ماتقدم بنتمذ كرعن ابن عبد السلام انه صور المسئلة بصورتين احداهاأن يخالط الماءماهوموافق بصفته كالرياحين المقطوعة الرائحة والثانية أن يكون الماء متغيرا عالا ينفك عنه فخالطه مائع مخالط لصفته \* قال اس عبد السلام واعدان الأصل التمسك ببقاء أوصاف الماءحتي يتعقق زوالهاأو يظن كالوكان المخالط للماءهو الأكثر قال ولاتقدر الأوصاف الموافقة مخالفة لعدم الانضباط مع التقدير اذيلزم اذاوقعت نقطة أونقطتان من ماء الزهر أن لا تو شرلانها لا تغير الماء ولو كانت من ماء الورد لأثر تلانها تغيره وكذلك عاغيره مقدارمن ماءالو ردولم بغيره ذلك المقدارمن ماء آخرمن مماه الور دلرداء ته فلوروعي مثل هذا لما انضبط والشريعة السمحة تقتضي طرح ذلك \* قال المصنف وفيه نظر لانه اذا قدر ناه بالوسط كا هوالأصح عندالشافعية وجعلنا الماءكا نه غيرمغير في صورة مااذا كان مغيرا بقراره لم بلزم ماذ كره \*هذاملخصماذ كره في التوضيح في هذه المسئلة وجعل ابن راشدمن صور المسئلة البول اذاذهبت رائعته حتى صار كالماء \*قال ابن فرحون وهذامشكل \*وذكر عن الشيخ أبي على تاصر الدين أن المخالط اذا كان تعسافالماء تعس مطلقا (قلت) وظاهر كلامهم ان النظر في

أوعسلونعوه (وفي جعل المخالط الموافق عرفة في قول ابن الحاجب في تقدير موافق صفة الماء مخالفانظر ثم قال الماء مخالفانظر ثم قال على المنعبر المحسوس ولذا القابسي وهي ان الماء فيمن طاهر يسير وان لم يتغير به كالنجاسة اليسير يتغير به كالنجاسة اليسيرة وان لم يتغير بها وان لم يتغير به كالنجاسة اليسيرة وان لم يتغير به كالنجاسة واليسيرة وان لم يتغير به كالنجاسة واليسيرة وان لم يتغير به كالنجاسة واليسيرة وال

(وفى التطهير بما يجعل فى الفر قولان) ابن القاسم يجوز التطهير بما يجعل فى الفر الترشد ما لم يضفه ريقه الفر الترسد ما لم يضفه والفر الترسد الم يضفه والفر الترسد الم يضفه الترسد الم يضا الترسيد الترسي

جعل الخالط الموافق كالمخالف ولوغلب على الظن أن ذلك الخالط لوكان باقياعلي أوصافه لغير الماءوهذامشكل والذي يظهرلى انه يفصل في المسئلة فان حصل الشك في ذلك المخالط هل يسلب الطهورية لوكان باقداعلي أوصافه فمكن أن يقال كافال ابن عطاء الله انه ان وجد غيره لم يستعمله وان لم يجد استعمله وتمم وهذاعلى وجه الاحتماط \* وقد يقال الأصل في الماء الطهورية حتى يغلب على الظن حصول مايسلم اوهذاهو الذي يأتي على قول ابن القاسم في المسئلة التي بعدها أعنى مسئلة الريق \* وأماحيث يغلب على الظن شئ في أمن الخالط فينبغي أن يعمل عليه فان كان الماء كثيراوالخالط يسيرا بحيث يغلب على الظن أنهلو كان باقياعلى صفاته لم يغير الماءفان كان طاهرا فلاشك في جواز استعاله ولوكان غيره موجوداوان كان تجسافينظر الى كثرة الماء وقلته فان كان الماءكثيرا أكثرمن آنية الوضوءوالغسل فهوطهور بلاكراهة والافهومكر وهلانهماء بسيرحلته نجاسة ولم تغيره وان كان الماء قليلا والمخالط كثيرا يحيث يغلب على الظن أنه لو كان بافيا على أوصافه لغيرالماءفان كان المخالط طاهرا كان الماء طاهراغ يرمطهر وان كان نجسا كان الماء نجساوفي كلامسندفي مسئلة ماءالز رجون اشارة الى هذه وكذافي كلام ابن عرفة فانهقال وفي قول ابن الحاجب في تقديره مو افق صفة الماء مخالفا نظر لان الموافق قل أو كثر في قليل أو كثير الروايات والأقوال واضحة بييان حكم صوره ولاشك في عدم قصر الحكم على التغيير المحسوس ولذاقيل ماقيل في مسئلة القابسي وتقدير الموافق مخالفاقلب للحقائق كالمتحرك ساكناانتهي فيفهم منه انه ينظر الى قدر المخالط والمخالف ويبقى النظرفي قدر مايضر ومالايضر والى هذامال بن الامام في شرح ابن الحاجب «قال وقول ابن العربي في مسالكه ان الطهور اذا خالطه ما ثع لا يخالف لو نه وطعمه وريحه كالعرق وماءالشجر فالظاهر انهطهور بعيد لاطلاقه وانكانت صورة كون الخالط أكثرغيره رادة لقوله بعده واذا كان المخالط أكثر تبعه الماءلان المساواة مانعة من التبعية ولاستلزامه محة الطهارة في قال سندانه لا يتطهر به انتهى وفي كلام ابن عبد السلام أيضا اشارة الى ذلك فتأمله والله أعلم ص ﴿ وفي النطهير بماء جعل في الفرقولان ﴾ ش قوله بماء الظاهر فيه انه الهمزة والمدوهو الذي في أكثر النسخ ويصح أن يقر أبغ يرهمز فيكون ما اسهامو صولا بمعنى الذي وفيمه بعدوتكاف لانه يحتاج الى تقدير موصوف أي وفي التطهير بالماء الذي جعل في الفم قولان \* قال في التوضيح والقولان راجعان الى خلاف في حال هل يمكن أن ينفك الماء عمايضيفه أملاوالجواز رواهموسي بن معاوية عن ابن القاسم والمنع رواه أشهب عن مالك في العتبية واتفقا على انه لو تحقق التغير لأثر انتهى وكائنه يعنى والله أعلم لو تحقق انه حصل من الريق قدر لو كان من غيرالريق لغيرالماء ولانالريق لابغيرالماء الاأن يكثرجدا حتى يظهر لعابه في الماء فالظاهر أنه انماأراد ماذ كرناوهكذاقال ابن الامام انهلوطال مكث الماءفي فهأو حصل منه مضمضة لانتفى الخلاف لغلبة الريق وقيدغير هأيضا الخلاف بأن لا يكون في الفي نجاسة وهوظاهر والظاهر مع هذين القيدين القول بالجواز \*ونقل الشارح في الصغير عن المصنف انه قال والظاهر الطهورية لانها أصل انتهي (تنبهان \*الاول)قال ابن الامام مقتضي كلام ابن الحاجب ثبوت الخلاف في تطهير الحدث والخبث بهوهوظاهر كلعةذ كرهاحيثلا يمكنه الأخه الابفيه لقطع يديه أونجاستهما وتقييد طائفةمن الأشياخ الخلاف بتطهيرا لخبثان كان لانه الواقع في الروايات فظاهر وان كان لانه مضافي فغير صعبح انهى \* و رواية أشهب عن مالك في آخر سماعه و رواية موسى عن ابن القاسم في سماعه وكلاها في كتاب الطهارة وأطلق المصنف وغيره علمهما القولين مع ان أحدهم رواية والله أعلم (الثاني) دل كلام التوضيح السادق وكلام ابن الامام على أن الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها الشك فيحصول القدرالذي نغلب على الظن تأثير ممن المخالط الموافق مخللاف المسئلة السابقة \* وقال الساطى الفرق بنه مااحتمال المخالط الموافق هنا وهناك فرض وقوعه \* ثم قال فان قلت هـ ندا أن الخـ الني خلاف في حال فان كان خلافا حقىقما وهو أن يتفق ابن القاسم وأشهب على أنه لاينفك عن المخالط لكن ابن القاسم يعتبر بقاء صدق اسم الماء وأشهب ينظرالى أنه خولط في نفس الأمر فهو والذي قبله سوا، ولا يصح قولهم لا نص في المسئلة ﴿ تُم أَجابُ بان المسئلة السابقة محمولة على ان المخالط المو افق وقع منه في الماء قدر لو كان مخالفا أو باقياعلي أصله لأثر في الماء فافترقت المسئلتان انتهي (قلت)فرضه ان الخيلاف حقيق مخالف ليكلام الشيوخ السابق ودل آخر كلامه على أن الفرق بين المسئلة ين ماذ كرناه أولاوالله أعلم \* ثم قال البساطي فانقلت كيف عكن الجعرين قولهم هناعن أشهب انه لانتطهر به ونقلهم الاتفاق على ان الماء القلمل اذاخولط بطاهر ولم يغير هطهور (قلت) كائن ذلك مجول على مااذا كان من شأن المخالط أن يطهرتغيره كاللبن والعسل فاما لم بغير دل على قلته وهذا موافق لصفة الماء فلادلس على قلته انتهى وماذ كرهمن الاتفاق هوأحدالطرق في المسئلة والله أعلم ص ﴿ وكرهماء مستعمل في حدث ﴾ ش لمافرغمن بيان المطلق الذي يتطهر بهوالماء الذي لابصح التطهر بهذ كرقسما ثالثا وهي الماه التي مكر ه استعالها مع الحكم بطهورتها فبدأمنها بالماء المستعمل في الحدثوذ كر أنه مكروه ويعنى بذلك انه طهور ولكنه بكره استعاله ير يدمع وجو دغيره فان لم يحدغير ه أطهر به ولايتمم مع وجوده وهذاهو المشهورمن المنده كاصر حندال غير واحدفان تركه وتمم وصلى أعاد أمدا واناستعملهمع وجودغير هفهل يعيدفى الوقت أولا إعادة عليه لم أرفيه نصاصر يحافيحمل أن بقال بعد د في الوقت لأن ذلك مقتضى الكراهة و محتمل أن بقال لا إعادة عليه وهذا هو الظاهر كاصر حوا بذلك في بعض الماه المكروهة الآتية والكراهة لاتقنضى الاعادة في الوقت وانما الاعادة في الوقت هي التي تقتضي الكراهة كما أخلابن عرفة ذلك من كلام السلمانية في مسئلة البئر تنغير بورق الشجر والله أعلم \* ومقابل المشهور في الماء المستعمل في الحدث قولان \* أحدهار وا مأصبغ عن مالك وابن القصار عن ابن القاسم أنه غير طهور فستركه و بتهم أن لم مجد غيره فان توضأ به وصلى أعاد أبدا \* والثاني أنه مشكول فمه فيتوضأ بهو بتهم الصلاة واحدة وعزاه ابن بشير للابهرى ونوزع فى ذلك ولفظ المدونة ولايتوضأ بماء قدتوضأبه مرة ولاخيرفيه قال بن القاسم فان لم يجدغيره توضأ به أحب الى ان كان الذي توضأ به أولاطاهر الأعضاء واختلف الشيوخ في قول مالك لاخير فيه فحمله ابن رشدعلي المنع فيكون خلافالقول ابن القاسم واختاره ابن عبد السلام قال في التوضيح وحل غير واحدمن الشيوخ قول مالك علىمعني لاخمير فيهمع وجودغميره فمكونوفاقا لابن القاسم قال عماض وعلىذلك أكثر المختصرين انتهى وكذا قال ابن ناجى فيشرح المدونة وحل غير واحدقول مالك على الكراهة وجعلوا قول ابن القاسم تفسير او ردبأن مالكامنع المتوضئ من مسح رأسه ببلل لحيته وأجيب باحتمال كون المنع لقلته لالكونه مستعملا انتهى وقال ابن الامام قال غير واحد قول ابن القاسم وفاق ولذلك يتعين اسقاط لفظة أحبالى كا اختصرها ابن أبى زيدو حلها على الوجوب كإقال

(وكرهماهمستعمل في حدث) من المدونة لايتوضاً عماه قد توضئ به الاأن لا يجد غيره وكان الذي توضأ به أولاطاهر الجابن يونسأى طاهر الاعضاء من نجاسة أو وسع \* ابن أبي زيدمن لم يجد الاقدر وضوئه لم يحد الاقدر وضوئه عضائه

صاحب الاستيعاب انتهى واختلف في علمة كراهية الماء المستعمل أوالمنع منه على أقوال فقيل لأنه أدّتت به عبادة وقيل أزال المانع وقيل لكونه لابعلم سلامته من الأوساخ وقيل انه قد ذهبت قو "ته في عبادة فلايقوى لعبادة أخرى وقيل لأنهماء الذنوب وقيل لأنه لم ينقل عن السلف جع ذلك واستعاله والراجح في تعلمل الكراهة كونه مختلفا في طهوريته واقتصر في الذخيرة على التعلماين الأولين قال فان انتفيا كافي الغسلة الرابعة في الوضو ، فلامنع وان وجد أحدهما كالمستعمل في الغسلة الثانية والثالثة وفي الأوضية المستدبة وفي غسل الذّمية من الحيض احمّل الخلاف في ذلك انتهى وأصله لا بن عرفة (تنبيهات \* الأول) قال أبوالحسن عن ابن أبي زمنين صورة الماء المستعمل أن دسمل الماء في صحفة أوطست أوما أشههأو بغتسل في قصر بةوهو نقى الجسم انتهى وقال غير هالمستعمل في الحدث هو ماقطر على الاعضاء أواتصل بها في وضوء أوجنابة بشرط سلامتها من النجس والوسيخ والافهو ماء حلته نجاسة أوماء مضاف فله حكم ذلك وهذا الاخير نحوه في التوضيح وفي كلام الشارح وقديتبا درمنه ان الماء عجر دا تصاله بالعضو يصير مستعملا وليس ذلك عراد لهم فقدقال في الذخيرة الماء المتنازع فيه هو المجموع عن الاعضاء لاما يفضل في الاناء بعد الطهارة ولا المستعمل فيبعض العضو اذاجرى للبعض الآخر وقال في فروقه لاخلاف ان الماءمادام في العضو طهور وصرت مذلك غير واحدفه مل قوله واتصل ماعلى أن المر ادا ذا وضع المتوضئ أوالمغتسل أعضاءه في الماء وغسلها فيه (الثاني) قال ابن عبد السلام ينبغي أن ينظر هل يتعقق من المذهب اشتراط البسارة في كراهة الماء المستعمل أم لافان ثنت اشتراطها فهل تنتبغ الكراهة بتكثيره عاءأوضة أخرى وهو الظاهر أولا تنتفي الكراهة واذاز التالكر اهةعن هذا الكثير ثمفرق حتى كان كل جزءمنه يسيراهل تعود الكراهة أملا والظاهر انها لاتعود بزوالها ولاموجب لعودهاوالله أعلم انتهى (قلت) في كلامهميل الى اشتراط اليسارة في الحكم بكراهة المستعمل واعلمأن المستعمل لهصورتان كاتقدم احداها أن يتقاطر الماءعن الاعضاء والثانية أن يتصل بالأعضاء كان بغتسل في قصر بة ونحوها فأما الصورة الأولى فلاشك أن المتقاطر عن الأعضاء يسبر وأما الثانية فقد تكون الماء كثيرا وقد تكون يسيرا ولاشك ان المحكوم له بالكراهة هو اليسير قال بنعرفةوفيها ان اغتسل في ماء حياض الدواب حيث غسل أذاه قبل دخو لهافلا بأس بهوان اغتسل فى قصر بة فلاخير في مائها وان كان غير جنب فلابأس به وقال ابن الحاجب وقال في مثل حياض الدواب لابأس به قال في التوضيح أي لكثرته والظاهر ان هذا ليس مرادا لابن عبد السلام لوضوحه ولذلك لوصب على الماء المستعمل ماءمطلق غير مستعمل حتى صار كثيرافلانشكأن ذلك غيرم ادله وانمامقع التردد في المسئلة التي فرضهاوهي مااذاجع الماء المستعمل فيأوضعة أواغتسال حتى صاركتبرافهل تنتني الكراهة عنه أملافاختار انتفاء الكراهة وهوخلاف ما اختاره ابن الامام فانه قال والظاهران ماحكم عليه بأنه مستعمل وجعحتي صار كثيرا فحكمه حكوالمستعمل لأنهل ثنت كراهة كلجزء منه حال الانفراد كان للجموع حك أجزائهانتهي (قلت)وهداهوالظاهروفي كلامهمايقتضي الجزمباشتراط اليسارةفي كراهةالماء المستعمل والله أعلم (الثالث) قال أبو محمد بن أبي زيد فيهن لم يكن معهمن الماء الاقدر ما دغسل به وجهه وذراعيهانهان كانيقدر علىجعمايسقط من أعضائه فعل وغسل بذلك الماءباقي أعضائه ويصير كمن لم بعد الامانوضاً به مرة نقله عنه ابن يونس وأبوالحسن وابن عرفة وابن ناجي وغيرهم وجعله

ا بن يونس من باب الوضوء بالماء المستعمل اذا لم يجد غيره و بحث في ذلك ابن هارون فقال هذا اذا قلناان كل عضو يطهر بانفر اده وأماعلي القول بانه لايطهر الابالجيع فلا يكون مستعملا ونحوه لابن عرفة ونصه \* الشمخ من لم يجد الاقدر وضوئه عستعمل بعض أعضائه تعين خرجه الصقلي على المستعمل وفيه نظر على مامرمن كون كل عضو يطهر بانفر اده انتهى \* وقوله على مامر لم يظهر لى ماأشار اليه به وقال إن عبد السلام ومماينظر فيه في هذا الفصل أنه اذاقيل كل عضو يطهر بانفراده وهوالأظهر عندى انه يكون كلماأخذمن هندا الماءمن قليل أوكثرمن الماء المستعمل وانقيلان طهارة الأول متوقفة على طهارة الأخير فيكون ماأخذمن العضو الأول واستعمله غيرهندا المتوضئ في طهارة قبل كال طهارة المتوضئ به أولاعار ياعن الكراهةلانه انماعكمله بهابشرط التمام ولم يعصل الى الآن الأأن يقال انه ينبغي التوقف عنه حتى ينظرما ل أمر المتوضئ به هل تقيم طهار ته أم لاانتهى (قلت) فيظهر من آخر كلامه انه اداتت الطهارة حكم لمأخن أولابال كراهة ولوكان قداستعمل وهذاهو الذي يظهر واذا كان الأمر اذلك فلا يظهر لكلام ابن هارون وابن عرفة في مسئلة الشيخ ابن أبي زيد وجد لان الفرض أن الطهارة قدتمت فتأمله والله أعلم (والحاصل) ان من وجدمن الماء مايستعمله في غسل بعض أعضاء وضوئه وأمكنه أن يجمع ذلك ويستعمله في بقية الأعضاء تعين علمه ذلك ولا يجوز له التجم واذا علمذاك فللنعتر بقول ابن فرحون فيشرح ابن الحاجب في باب التيمم انه لم يرفى ذلك نصا والذي بقتضيه البحث انه مجمعه ولكنه لاخلاف انه ينتقل الى التيمم فانه مخالف لما تقدّم عن الشيخ ابن أبي زيد وقبله الجاعة كلهم (الرابع)من نسى مسحر أسه فسحه ببلل دراعيه لم يجزه \* قال ابن رشد في رسم سلف عن سماع ابن القاسم لانه لا يتعلق بذر اعده ما يمكنه به المسح قال وكذلك بلل لحيته إذا لم يتعلق بهامن الماء مافيه كفاية والحالف اذا تعلق بها مافيه كفاية فنع ذلك مالك في المدوّنة على أن الوضوء بالمستعمل لا يجوز وأجازه ابن الماجشون لاجازته الوضوء بالماء المستعمل كايقوله ابن القاسم انهى (قلت)وهـ ندامبني على ماتقدممن حله كلام مالك على المنع وأماعلى ماجله عليه أكثرالشيو خمن الكراهة فيكره لهذلك اذاوجدماءغيره يمسح بهرأسه وقد تقدّمت الاشارة الى ذلك (الخامس) قال بن الامام والأظهر أن ادخال المحدث يده في الاناء بعد غسل الوجهونية رفع الحدث لايصير الماءمستعملااذا انفصلت اليدمن الماءعلى أصلناولم أرفيه نصا وعندالشافعية يصيرمستعملاالاأن يقصدالاغتراف انتهى (قلت) ونصوص المذهب كالصريحة في ذلك منهاماذ كره ابن رشد في رسم نقدها من سماع عيسي من كتاب الطهارة من الخلاف بين مالك وابن القاسم هل الاختيار أن يدخل يديه في الاناء جيعالغسل وجهه وبقية أعضائه أوالاختيار أن يدخل الميني فقط والله أعلم (السادس) ولابأس بما انتضح من غسل الجنب في انائه ولايستطيع الناس الامتناع من هـ ندا \*قال في الطر از الماء الذي ينتضح في اناء المغتسل على وجهين ماتطاير من جسده وماتطا يرمن الأرض وكلاهمالا يضراذالم يتيقن تطاير نجاسة \* وقال ابن ناجي قال عياض ظاهره ماينتضحمن الأرض وعليه جله الناس وهذا اذا كان المكان طاهرا أومنعدرا لاتثبت فيه نجاسة وان لم يكن كذلك وكان يبال فيه ويستنقع الماء فهو نجس و ينجس ماطار منه \* وقال بعض شيوخنا يحمل قولها عندى على أن المرادعا انتضحمن غسل الجنب ما يكون في بدنه من نجاسة فان امرار يديهمع الماءللتدلك ثمردهما الى الاناءعفو وان كانت النجاسة في مديهوهو

تأو بل بعيدوماذ كره عماض من ان المكان منعدر نقله عبد الحق عن ابن الماجشون وهو بين انهى (قلت)عادته اذاقال بعض شيوخنايشير به الى ابن عرفة ولم أقف على ماذ كره في كلام ابن عرفة لكن صرح ابن رشد في سماع ابن أبي زيدبان الماء لا تنجس بادخال يد به فيه بعدداك جسده بهماولوكان في جسده نجاسة \*وقال البر زلى بعدان ذكر كلام عياض السابق فيه نظر على ماعلل به فى المدوّنة انه ضرورة فظاهره مطلقاواللهأعلم (السابع)لاإشكال فى كراهة الماءالمستعمل فى الحدث في طهارة الحدث وأمافي طهارة الخبث فقال الشيخ زروق في شرح الارشادقال ابن راشدلا ننبغى أن مختلف في ازالة النجاسة بالمستعمل لانهامعقولة المعنى قال وفي كلام صاحب الارشاداشارة المهلاقتصاره علىذكر الوضوءانتهى (قلت) وانظرهل مكره استعاله في الأوضية والاغتسالات المسنونة والمستعبة أملا لمأرفب نصاصر يحاوالظاهر انهكره استعاله معوجود غيره لان الشهور في علة الكراهة فيه كونه غيرطهور واطلاق كلام المصنف يشمل ذلك كاانه يشمل استعاله في طهارة الخبث وهو الظاهر عندي والله أله ولاخلاف في المذهب انه ليس بنجس ولاينجس ماأصابه من ثوب أوغيره اذا كان الذي تطهر به أولاطاهر الأعضاء والله أعمه ولا يكره التيمم على التراب من قبعد أخرى نص علم في العتمة «قال ابن رشدوا لفرق بينم و بين الماءان الماءلابدأن يتعلق به شئمن البدن والله أعلم ص ﴿ وفي غيره تردد ﴾ ش يعني ان الماء المستعمل فى غيرالحدث كالمستعمل في الأوضة والاغتسالات المسنونة والمستحبة فعردد أي اختلف المتأخرون في نقل المذهب في حكمه هل هو مكروه كالمستعمل في الحدث أولا كراهة فيه اذالم يحصل فنه نجس ولاوسخ كاتقدم فالذي نقله صاحب الطرازوا بنشاس وابن الحاجب تقسد الكراهة بالمستعمل فيالحدث وأطلق ابن دشير وصاحب الأرشاد وغيرهما كراهة الوضوء بالماء المستعمل وقال في التوضيح وهو ظاهر المدوّنة وقال الشارح في الكبيرمن الأشماخ من أطلق كالقاضي عياض وغيره ولم يفرق بين مااستعمل في حدث أوغير ه وهو ظاهر المدوّنة انتهى (قلت) وكا تنه يشير الى كلام القاضي عياض في قواعده لاني لم أقف له في التنم ات على حسل المدوّنة على الاطلاق (تنبهات \* الأول) كلام القرافي في الذخير ة السادق في سان علة البكر اهة بقتضي ان الماء المستعمل في الغسلة الثانمة والغسلة الثالثة يعدر فع الحدث بالأولى بدخله الخلاف الذي في الأوضية المستعبة ونصه تحر براذاقلنا يسقوط الطهارة به قال بعض العاماء سببه أمران أحدها كونه أديت بهعبادة والثانى ازالته للمانع فان انتفيامعا كالرابعة في الوضوء فلامنع وان وجدأحدهما دون الآخر احمل الخلاف كالمستعمل في الثانية والثالثة أو في التجديد فانه لم يزل مانعاوان أدبت بهعبادة وغسل الذمية من الحيض أزال مانع وطئهالز وجهاا لمسلم ولم توعد به عبادة وفي قول مالك رحماللة تصريح مذا المعنى في قوله لا توضأ عا قد توضأ به من اشارة للعبادة وازالة المانع معا ونقل صاحب الطراز عنه التفرقة بين الحدث والتجديد انتهى (قلت) أول كلامه يقتضي انه لماتكم على قول أصبغ بسقوط طهورية المستعمل وآخره يقتضي أن التعليل بماذ كرجار على القول بالكراهةأ يضافانهذ كركلام سندوكلامه بقتضي أيضاان ماءالغسلة الثانبة والثالثة مساولوضوء التجديد فيدخل فيه الترددوكلام صاحب الطراز بقتضي خلاف ذلك لانه قدتقدم عنه ان المشهور انهلا ككر ممااستعمل فيوضوء التجديد وقال ولوجعماء الغسلة الثانسة والثالثة فهل كرولانه مستعمل في طهارة الحدث أولا يكر ولانه ماء رفع به حدث الظاهر كراهته فان الحادث ماله بالماء

( وفي غيره تردد ) نقل القرافي ان كان المتوضئ الماء مجددا فالماء محدثا ومأدا كان عرب علاف ماادا كان توضأ به الجددماء طهر فيهما وهذا بعلاف ماء الرابعة فيهما وهذا بعلاف ماء الرابعة فانه أخف لأنهماء لم تؤدبه ولارف عمانعا ففارق ماء الجدد طهر الذمية

تعلق حصول حتى يفرق بين الأولى وغيرها فالجعله حكم الطهارة الواحدة انتهى فظهرمن هذا أن ماء الغسلة الثانية والثالثة مكروه بلاتردد لانصاحب الطرازه والمرجح لعدم كراهة المستعمل في غيرا لحدث وقد صرح بان الظاهر كراهة ذلك (الثاني) الماء المستعمل في الغسلة الرابعة وفي غسل التبردوغسل الثوب السالممن النجس والوسخ لاكراهة فيه كإيفهم من كلام القرافي السابق وكايفهمن كلام صاحب الطرازفي الكلام على الماء المستعمل فانه قال قال أصبغ يتركه ويتميم فان توضأ بهوصلي أعاد أبداقال وسواء عنده توضأ بهالأول محدثاأ ومجدد اأوغسل به ثو باطاهرا وأمامشهور المذهب فظاهره كراهةمايستعمل فى رفع الحدث فقط انتهى وله نحو ذلك فيشرح مسئلة اغتسال الجنب في القصرية وسيأتي شئ من كلامه في شرح قول المصنف ورا كديغتسل فيهوفي كلام ابن راشدفي شرح ابن الحاجب مايقتضي دخول الخللف في ذلك وهوظاهركلام الشارحفي الكبير ولمأقف على من صرح بكر اهة ذلك واغاذ كروافيه قولين \* أحدهما مذهب الدوّنة انه طهور \* والثاني قول أصبغ انه غيرطهور و رده صاحب الظراز وضعفه وفي كلام المصنف في التوضيح اشارة الى خروجهمن الخلاف (الثالث) ماء غسل الذمية من الحيض نقل بن ناجي عن ابن هارون انه قال لانص فيه وللشافعية وجهان والأشبه المنع لعدم تحفظها من النجاسة ثمقال فانقلت هل يتخرج الوجهان اللذان أشار المهماعلي مسئلة مأأدخل الكافر يددفيه \* قال ابن حبيب بطهار ته وسحنون بنجاسته (قلت) لا يتخرج لان هذا أشدوالمسئلة منصوصة القرافي وذكر كلامه في الذخيرة السابق في بيان علة الكراهة (قلت) والظاهر الكراهة والله أعلم ص ﴿ ويسير كا منية وضوء وغسل بنجس لم يتغير ﴾ ش يعني ان الماء اليسيراذا أصابته نجاسة ولم تغير شيأمن أوصاف فانه طهور ولكنه يكره استعماله مع وجودغيره وهذاهو المشهورمن المذهب فانلم يجدغيره وجبعليه استعاله قاله في أقل رسممن سهاع ابن القاسم من كتاب الطهارة الذي رواه المدنيون عن مالك أن الماء قل أو كثر لا تفسده النجاسة الاأن تغير وصفامن أوصافه فسؤ رالنصراني وماأدخل يده فيه وان أيقن بنجاسة يديه وفهمكر وممع وجودغيره ابتداءواجب استعاله مع عدم سواه في الطهارة والتطهيرانتهي «وقال الباجي في المنتقى الظاهر من المدهب انه مكروه فنعمن استعماله مع وجو دغيره فان لم يوجد غيره فالذى عليمه شميوخنا العمراقيون وهوالمشهو رفي قول مالك انه يتوضأبه ويستعمل في كل مايستعمل فيه الماء الطاهر ونحوه في الطراز وغيره وقال ابن القاسم ان الماء اليسير يتنجس علاقات النجاسة وان لم تغيره وعليه اقتصر في الرسالة وهي رواية المصريين عن مالك ولم يحك ابن رشدغيرهذين القولين وقيلانه مشكوك فيهفيجمع بين الوضوء بهوالتمم حكى الثلاثة ابن بشير وحكى اللخمى رابعا أنهطهو رمن غيركراهة وعزاهل وايةأبي مصعب وأنكره ابن بشير وقال لايوجد في المذهب لان معول البغداد بين على رواية أبي مصعب وقد قالو ابالكر اهة \* وقال المصنف فى التوضيح ان اللخمى حكاه ولم يعزه تم قال وروى أبوم صعب عن مالك أنه قال الماء كله طاهر مطهرالاماتغيرلونه أوطعمه أوريحه بنجاسة حلت فيمعينا كان أوغيرمعين فعلى هذا يتوضأبه من غيركر اهة وذكرا بن بشيرأن اللخمي حكاه عن أبي مصعب وليس بظاهر لانه لم يصرح به عن أبى مصعب ثمرة ابن بشير بعدم وجوده في المنهب وليس ردابن بشير بشئ لان حاصله شهادة على نفي انهى (قلت) كلام اللخمي صريح في عزوه لأبي مصعب لانه قال اختلف فيد على أربعة

(و يسير كا تنية وضوء أوغسل بنجس لم يغير) ابنرشد قدراناء الوضوء تقع فيمقطرة من البول والخروقدر القصرية يحله أذى الجنب أطلق ابن القاسم القول بانه نجس عملى طريق التحرزمن المتشابه لاعلى طريق الحقيقة بدليل أنه له أمر من توضأيه باعادة أبدا انظر هذاهور ابع الاقوال فيهوروى ابن مصعبانه طهورقال في المهد وهو الصحيح من النظروجيد الاثر \* ولافرق بين الكثير واليسيرانظر حديث خامس عشر لاسعقين عبدالله وأنظر لم يذكر خليلا لحكمان لم يجد غيره والنص لابن القاسم انه يتمم و يتركه

أقوال فقيله هوعلى أصله طاهر مطهر وقيل مكروه ويستحب تركه مع وجودغير ه وقيل نجس وقيلمشكوك فيحكمه تمأخذ يعزوهذه الأقوال لقائلها واحدابعد واحد ببوقدذ كرابن عرفة عن اللخمى الأقوال الأربعة وعزا القول بعدم الكراهة لرواية أبي مصعب ولم لذ كركلاما بن بشير وكلام ابن الحاجب ظاهره انه اقتصر على الشلاثة ويمكن حله على كلام اللخمي بان يجعل مقابل المشهورفي كلامه أولارواية أبى مصعب والله أعلم ودليلناعلى انه طهور حديث أبي سعيد قيل بارسول الله أتتوضأمن بتربضاعة وهي بترتلقي فيهاالحيض ولحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الماء طهور لا ينجسه شئ رواه أبود اودوالترمذي وحجحه وقوله فى الحديث أتتوصأ بمنناتين فوقيتين خطاب للني صلى الله عليه وسلم قاله النو وى وغلط من رواه بالنون فى أوله وبضاعة بضم الموحدة وكسرها والأول أشهر قيل انه اسم لصاحب البئر وقيل لمؤضعها والحيض بكسر الحاءوفت الياءهي الخسرق التي بمسحها الحيض والملقى لذلك السيول لان البئر كانت في محل منعدر وفيل الريح وقيل المنافقون وأماحد بدخلق الله الماءطهورا لانجسه الاماغير لونه أوطعمه أو ريحه \* قال النو وي انه ضعيف لا يصح الاحتجاج به وقيل انهر واها بن ماجه والبهقي لكن أجع العاماء على العمل بالاستثناء المذكور فيه قال النو ويواذا علم ضعف الحديث فيتعين الاحتجاج على ذلك الاجماع كإقاله البهق وغيره ووجه كراهة هذا الماءعلى المشهو رمم اعاة الخلاف والله أعلم «وحد المصنف اليسير بانه قدر آنية الوضوء وآنية الغسل فاتنية الغسل فليل ولواستعملت في الوضوء ولم يكتف بأحدهاعن الآخر لانه لواقتصر على آنية الوضوء لتوهمان آنية الغسل من الكثير ولواقتصر على آنية الغسل لتوهم أن آنية الوضوء نجسة والله أعلم وهـ ندا القول الذي ذكره المصنف في تحديد اليسير قال في التوضيح هو لمالك (قلت) وعليه اقتصر في المقدمات قال في التوضيح وفي كلام عبد الوهاب انه الحبو الجرة والحب بالحاء المهملة الزير وليسهو بالجم لان الجب كثير بلاخلاف والمراد الحب الصغير بدليل عطف الجرة علمه \* قال ابن رشد بعدد كره الخلاف في الجرة والزير يخلاف ماء البئر والجب والماجللاتف دهاالجاسة قلت أوكثرة الأأن بغيرها وقال ابن عرفة في قدره أي التسيرطريقان الأولى للقدمات وذكر ماذكر مالمصنف الثانية للابياني في كون ماء الجرة والزير يحله مافوق القطرة من النحس ولم تغيره من القليل أو الكثير الذي لا يوءثر فيه الاماغيره مجمعروف قول ابن القاسم معروايت وساعموسي من ابن القاسم انتهى ففهم من كلامه أن القطرة من النجس لاتوءثر فى الجرة قوالزير ولاتقتضى كراهة ذلك على القولين وكلام ابن رشده فافي ساعموسي من كتاب الطهارة \*وذكرابن عبدالسلام عن بعض المتأخرين انه قال ان اليسير هو القلتان على ماحاه في الحديث وهما خسمائة رطل بالبغدادي وهو الرطل الآتي ذكره في الزكاة وهـ ندا القول ضعيف جدّا كاأشارالى ذلك الشارح في الكبير لانه مخالف خديث القلتين الذي احتج به الشافعية أعنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان الماء فلتين لم يحمل الخبث رواه أحجاب السنن فأن الحديث يقتضى انمابلغ قلتين فهو كثير وهذا القائل حكوبانه قليل وهذا الحديث تكلم فيه جاعة «وقال ابن عبد البران أسانيده معاولة ولكنه صححه جاعة من الشافعية كالدار قطني وغيره وقال أحجابناانه لايعارض حديثأ بيداود والترمذي المتقدم لان ذلك متفق على محته وهذا مختلف في محته وأيضا فانه انما يدل بالمفهوم والمفهوم لا يعمل به الا اذالم يعارضه دليل أرجح منه بوقدقال الغز الى رحه

الله في الاحياء لماذ كرمنه بالامام الشافعي رحه الله في اشتراط بلوغ الماء قلتين مانصه هذا مذهب الشافعي رجمه الله وكنت أودأن مذهبه كذهب مالك في إن الماء وان قل فلا نجس الابالتغير اذ الحاجة ماسة اليه ومثار الوسواس اشتراط القلتين ثم استدل على عدم اشتراط القلتين بالحديث المتقدّم وباصغائه صلى الله عليه وسلم الاناء للهرة ويوضوء عمر رضي الله عنهمن حرة نصر إنسة ويغير ذلك ثم قال هو يعنى حديث القلتين تمسك بالمفهوم فمالم سلغ قلتين وترك المفهوم بأقل من الأدلة التي ذكرناها ممكن انتهى وحكى ابن عبدالسلام أيضاقولا بأنه ليس له حد عقد اربل بالعادة ومقتضى كلام أبن بشيران اليسيرهو الذي اذاح له أحدطر فيه تحرك الآخر في الحال فانه قال ان كان المخالط نجسافان غير لون الماء أوطعمه كان نعساما جاعوان غير ربعه فكذلك على الشهور ثم قال وان لم يتغير والماء كثير محمث اذاح لهُ أحد طر فعه لم يتحرك في الحال الطرف الثاني فهو ماق على الطهارة وان كان يسير اولم تنغير ففيه ثلاثة أقو الوهذا غر سوالله أعلم (تنبهات \* الأول) لوكان الماء كثيرا وخالطته نجاسة لم تغيره معمورق أواستعمل حتى صارقليلافذكر ابن فرحون الاتفاق على طهورته فلا مكون مكر وهاوه فاظاهر لاشك فيهوالله أعلمذكره في الكلام على الماءالجاري (الثاني) لو كان الماء قلملاوخالطته نعاسة ولم تغير ه وقلناانه مكر وه تم صب عليه ماء مطلق حتى صاركتيرا فلااشكال في طهور بنه ونصوصهم كالصر محة في ذلك وأمالو جع المهمماه قليلة كلمنهاقيد خالطة نعاسة ولمتغيره حتى صارالجوع كثيرافلمأر فيدنصا والظاهرانتفاء الكراهة وقدصر حالشافعية بأنه يصرطهور اوهو ممايقوي فيهاختيارا بن عبدالسلام في الماء المستعمل اذاجع حتى صاركتيرا (الثالث) قال البرزلي في مسائل الطهارة عن بعض المصريين فى انا ، وضو ، وقعت فيه مناه فص فيه الماء حتى فاض وان كان الاناء كبيرا والنجاسة يسبرة وصب فيهمن الماء كثير حتى تعقق خروج النجاسة فانه طهر وكذالو كانت كثيرة وصب الماء كذلك وكذلك لوكان الاناء صغيرا والنجاسة كذلك ولوكان النجس كثيرافي الاناء الصغير وصب الماءحتي فاض فالغالب عدم طهارته انتهى معنى على القول بأنه غيرطهور وأماعلى المشهور فانه مكره استعمالهمع وجودغيره (الرابع) من توضأبالما القلمل الذي وقعت فيه نجاسة ولم تغير همع وجود غيره فعلى رواية أى مصعب لاإعادة عليه وانظر على المشهور هل يعيد في الوقت أولا إعادة عليه لافى وقت ولاغيره قال الرج اجي المشهور من المذهب انه لابعيد أي لافي وقت ولابعده وحكى ابن رشدفي أول سماع ابن القاسم فمين توضأ مسؤر النصر اني وماأد خل مده فمه ثلاثة أقوال أحدها لايعيدالصلاة ويعيدالوضوء لمايستقبل والثاني أنه يعيدالوضوء والصلاة في الوقت والثالث من توضأ بسؤ ره فكالقول الأول ومن توضأ بماأدخل بده فيه فكالقول الثاني وعلى قول ابن القاسم ومذهبه انه نجس وقال في المدونة والرسالة انه معمد في الوقت واستشكل ذلك بأن من توضأ عاء نجس كمن لم يتوضأ فكان القياس أن بعيد أبدا فقيل انه نجس عنيد والأنه قال يتركه و يتمم وانمااقتصرعلى الاعادة في الوقت مراعاة للخلاف (الخامس) أماالماء الجاري فحكمه كالكثيرقاله المازري وأطلق وهكذانق لهابن عرفة عنه وقال ابن رشدفي اللباب وأماالماء الجارى فحكمه كالكثيرقاله في المدونة وزادا بن الحاجب اذا كان المجموع كشيراوالجرية لاانفكاك لهاوم اده جميع مافي الجرية واحترز بعدم الانفكاك عن ميزاب السانية انتهى (قلت) في عزوه للدوّنة نظر لأني لم أقف عليه فيها ولا على من عزاه لها ولم يعزه ابن عرفة الاللازري كاتقدم ولصاحب الكافى وله عزاه في التوضيح كاسيأتي وقوله مرادابن الحاجب بالمجوع جميع مافى الجرية كذافسرابن عبدالسلام كلام ان الحاجب ولكنه اعترضه وقال الحق انه يعتبرمن محل سقوط النجاسة الىمنتهى الجرية لأنماقبل محل السقوط غير مخالط قال ابن عرفة دعواه انعزوابن الحاجب يعنى من أصل الجرى وهم لماذ كرمن انه غير مخالط قال الأبي في شرح مسلم بعدأن نقل كلامهما باللفظ الذي ذكر ناه وهو نقل بالمعنى مانصه ولاعتنع أن بعني ابن الحاجب من أصل الجرى لأنه اغامعت بر ممن حيث اضافته الى مابعد مالتكثير به و يصدق على الجيع انه مخالط أذليس من الكثير الخالط عالا بغير وأن عازج الخالط كل جزءمن أجزاء الماء اذذاك محال كغدر سقطت النجاسة بطرف منه انتهى (قلت) والظاهر ماقاله ابن عبدالسلام وابن عرفة فان مافوق محل السقوط لاتعلق له عابعه وفلايضره ذلك الواقع فتأمله وقال المصنف في التوضيح اذا كان المستعمل فوق الواقع لم تضر مولو كان الماء يسيرا قال ابن هارون الاأن يقرب منه جدًا أنتهي (قلت) والظاهر عندي أنه لايضر ولوقرب جدّالأنه اذا فرض ان الماء جار فلا يمكن عوده الى مافوق محل السقوط فتأمله والله أعلم وقال في الطراز في أواخر باب الماء تصيبه نجاسة فتغير واذاوقعت في الماء الجاري نجاسة فان كانت جارية مع الماء في افوقه اطاهر إجاعا وأماالجرية التيفها وهيماسين حافتي النهر عرضافذاك في حكم الماء تقرفيه المبتة لأنه يتحرك معما بحركة واحدة وأما الجريةالتي تعتها فطاهرة ولاينبغي أن يستعمل مايلها لأن الماءر عايسبق ج به جو بهاسها اذاقو سالارياح وأمال كانت النجاسة قائمة والماء محرى علمها فقد قدمنا فولأجحابنا فيبئرالسانية وشههامما ماؤه غيرمستقر والمتةفسه أندلابأس به والنهر الجاري أقوىمن ذلك الاأن الأحسن أن يتوقى ماقر بمن النجاسة من تحت حربها انتهى فيفهم منه أن مافوق النجاسة لاتعلق له بالنجاسة قال في التوضيح فهااذا كان المستعمل بعد محل السقوط والمسئلة على وجهين أحدهماأن يجرى الماء بذلك الحال مع بقاء بعضه في محل الوقوع فينظر الى مالين محل الوقوع والاستعال فقد كون يسبراوق مكون كثيراوالحل اماأن يكون نعساأو طاهرااجره على ماتقدم ولا يعتبرهنا المجموع من محل النجاسة الى آخر الجرية والوجه الثاني أن ينحل المغير وفي هذا الوجه ينظر الى مجموع مابين محل الوقوع ومحل تأثير ذلك الحال المغير فلوكان مجموع الجرية كثيرا ومن محل الوقوع الى محل الاستعمال يسيرا جاز الاستعمال الكون المغير قد ذهب في جمع ذلك أنهى وانظر قوله في الوجه الأول فينظر الى مجوع مارين محل الوقوع والاستعمال فانه مخالف لظاهر مأتقدم عن ابن عبد السلام وابن عرفة ولماسيأتي في كلام الأبي وكذلك ينظر لقوله في الوجمه الثاني ماسين محمل الوقوع ومحمل تأثير ذلك المغير فان الظاهر فيه كافال صاحب الطراز ان المعتبر الجرية التي فيها النجاسة ويأتي في كلام الأبي ان المعتبر من محل النجاسة الىمنتهى الجرى ثمقال في التوضيح بعداًن ذكر ماتقدم وهذاماظهر من البحث في كلامه يعني ابن الحاجب ولمأرها منصوصة للتقدّمين هكذانع قال أبوعمر بن عبدالبرفي كافيه ان الماء الجاري اذاوقعت فيه نجاسة جريها فابعدهامنه طاهر وأشار عياض في الاكال لماتكم على قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الى أن الجاري كالكثيرانتهي (قلت) وهذا هوالظاهرمن كلام أهلالمذهب نعمان كانت النجاسة ظاهرة فيعتبر الحل الذي هي فيه فان كان الماء كشيراجاز الوضوءمنه وان كان يسيرا كر ملان الفرض أن الماء لم منسير وقال الأبي في

شرح قوله صلى الله عليه وسلم لايبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجرى قال عياض التقييد ملاعرى مدل على أنه محور في الجارى وأنه لا يتنجس لان الجارى بدفع النجاسة و علفها طاهر وأنضا فان الجاري كالكثير اذالح بكن ضعيفا بغلب البول وذلك من حمث النظر على وجهابن الاول أن تسقط النجاسة و عر الماء بهاو بعضهاباق عمل السقوط فالمجوع على ماقال الشخان فمن تطهر فيخلل مابينهما فينظر في الجموع وكذا لواجمع مابينهما ومنهمايتفق أن تكون النجاسة بطرف السطح فننزل المطر فمرماء السطح بتلك النجاسة وعجمع جمعهافي قصر بةأوز برتحت الميزاب فوقعت الفتيا بأنهمن صور الجارى كالكثير والثانى أن لاتبقى النجاسة بمحل السقوط فالمجوع بين اجزاء ماخالطته النجاسة ومنتهى الجرى وقوله احتراز اعن ميزاب السانية أي لأن الماء الذي مجرى فيه قليل واذا وقفت الدابة انقطع (السادس) ذكر المصنف فهاتق تم أن الماء الكثير اذاخالطته نحاسة ولمتفره طهور فأحرى اذاخالطه طاهر ولم نغير هوذكرهناأنه اذاكان سسرا وخالطته نجاسة ولم تغيير وأنه بكره \*و بقي عليه ما اذاخالطه طاهر ولم يغيره وحكمه انه طهور بلا كراهة خلافاللقابسي وفي المدونة ويجوز الوضوء بالماءيقع فيه البصاق والمخاط وشهه قال سند وغير مر بدمالم بكثرحتى بغير مفيكون مضافا \* وفي سماع عيسي في لعاب الكلب والدابة والحارانه لانفسدالماءولو كان بسيرا قال ابن رشدوهذا حارعلى قوله لابأس بسؤرها انتهى فعلى هذا نفرق ىبنسۇرالىكلىالقلىل فىكرەوبىن ماأصابەلعابەفلا ىكرە ص ﴿ أو ولغ فىمكل ﴾ ش دىنى أن الماء اليسير اذاولغ فيه كلب فانه يكره استعماله مع وجو دغيره وانماخصه بالذكر ولم يكتف بعموم قوله بعدومالا بتوقى نحسامن ماءلأن سؤرال كابأخف من سؤرغيره ممالابتوقى النجاسة وقال في المدونة وكان مرى البكاب كائنه من أهل البيت ليس كغير همن السباع ونقله سند ملفظ والبكاب أيسرمؤنةمن السباع وأيضافانه لااعادة علىمن توضأ بفضلة سؤره وصلى على المشهور وهوظاهر المدوّنة قال فيها قال مالكومن توضأ بماء قدولغ فيه كلبوصلي أجز أه قال عنه على ولااعادة عليه وانعلم فى الوقت وقال عنه على وابن وهب ولايعجبنى ابتداء الوضوء به ان كان الماء قليلولا بأس بهفى الكثير كالحوض ونعوه قال أبوالحسن قال أبوعمران قوله أجزأه بريدوان علم وتوضأمه وهوعالمأنه سؤركلب فلااعادة عليه ولابن القاسم وغير مأنه يطرحه ويتمم وقاله ابن الماجشون ولا بن وها أنه بعيد المتوضئ به في الوقت ص ﴿ ورا كديغتسل فيه ﴾ ش محمل معنس أحدهما وهو الظاهر من لفظ المصنف أنه بكره استعمال الماءالرا كدالذي يغتسل فيهو ينبغي أن يفسر قوله مغتسل فيه بأن مراده أنه بتكرر الاغتسال فيه كاقد بفهم ذلك من قوله يغتسل كانه يعني أنه معد للغسل وظاهره سواءكان الماءقليلا أوكثيرا كانمن يغتسل فيه نجس الأعضاء أوطاهرها واعلم انه ان تغيراً حداً وصاف الماء فلاشك في عدم طهور بقه عمان علم المغيرهل هو نعس أوطاهر عمل عليه والاعمل على ظاهراً من كاتقدم وان لم يتغير الماء فلا يخلو اماأن يكون مستجرا أو كالقصرية ونحوها أويين ذلك كالحوض ونحوه فأما المستحر والماء المعين كالغدير الكبير والبركة الكبيرة والبئر المعينة فلا يكره استعماله كاصرح مهغير واحدوان كان كالقصر مةوهي المركن فلااشكال في كراهيته ان كان الذي اغتسل فيه نعس الأعضاء أوعليه جنابة لأنهماء دسير حلته نحاسة أوماءمستعمل فيحدثوان كانالذي اغتسل فمه طاهر الاعضاءوهو غيرجنب فلا بأس بالوضوءيه قالسندقوله لاخيرفيه على أى وجه قدر لأنهان اغتسل بنجاسة فقد أفسدها على

(أو ولغ فده كلب )من المدونة من توضأ من ماء ولغفه كلب وصلى أجزأه ولااعادة عليهوان عملم في الوقت \* مالك لانعجبني الوضوء بهوانظر لم يذكر خليل الحكم ان لم عد غيره والنص لابن القاسم أنه يتوضأنه ولايتمم (وراكد بغتسل فيه) ابن رشدلاخلاف ان الماء الكثير لانجسه ماحلفه من النجاسة الا أنستغرأ حدأوصافهوانما اختلف فيجواز الغسل مهاسداء دون أن نغسل مالهمن الاذي فيكرهه مالك للحديث وأحازه ابن القاسم انتهى ومنعابن رشد في نوازله نصب مرحاض على ضفةماء حار ولو کان کثیرا

ماعرف وانلم تكن عليه نجاسة كان مستعملا في حدث وقد عظم الاختلاف فيه وأماغ مرالجنب فلابأس به عندمالك وأى حنيفة والشافعي وقال أصبغ لا يجوز الوضوء بذلك و كذلك ما منسل فيه الثوب الطاهر وشهه من الطهارات ومذهبه خارج عن الجاعة من حمث السنة فان الني صلى الله على وسلم قد دلا بالجنابة ومن حمث النظر فان أديم الجلداذا كان طاهرا ولم مكن علمه مايغ يرصفة من صفات الماء كان مرور الماء علمه كروره على أدىم القرب انتهى وذكرابن ناجى نحوه وأماالحوض ونحوه فقال في المدونة ولا نغتسل الجنب في الماء الدائم فان فعل أفسده اذا كان مثل حياض الدواب الاأن كون غسل موضع الأذى قبل دخو لهافلا بأس به قال ابن ناجي أشارا بن الحاجب الى ان قوله أفسدها محمّل الكراهية والتنجيس والصواب حلهاعلى التنجيس وعليه يقوم منهمثل مانص عليه ابن رشدان آنية الغسل لاتنجسها القطرة ونحوهامن النجاسة بلماله بالكالذي على جسدالجنب انتهى وهذا الذي اختاره ابن ناجي أنماماتي على مقابل المشهوران اليسيراذا حلته نحاسة أفسدته وان لمتغير هوهوقول ابن القاسم ورواية المصربين عن مالك وعلى أن نحو الجر"ة والزبروالحوض يسبر وأماعلى القول المشهور الذي مشي عليه المصنف فهوطاهر مطهر «قال في الجلاب و مكره للجنب أن يغتسل في ماء واقف اذا كان يسمرا و وجدمنه بدلا فان ار مجدغير محاز أن نغتسل به و نصر مستعملا و يكر و لفر وأن نغتسل به وهومع ذلك طاهرمطهر وكذلك مكرهله أن مغتسل في مترقليلة الماءفان كانت كثيرة الماءفلا مأس انهى بللا كراهة فسه اذالم مععل الجر"ة والزير والحوض من الكثير كامشي عليه المصنف وفي العمدة لابن عسكر نعومافي الجلاب ونصه في المكروهات وانغمس فيه جنب انتهى (فان قلت) هذاالذي ذكرته مخالف لاطلاق المصنف (قلت) أماالمست مراكبيرف الااشكال في خروجه من كلامه وأماماعداه فيدخيل في اطلاق كلامه ولامنافاة بينه وبين ماتقدم لاناان حلناقول المصنف يغتسل فيه على أن مراده أنه بتكرر الاغتسال فيه واذا كان كذلك فلااشكال في الكراهة لأنهيسر عاليه التغير ولايفطن به ولايسلم غالبامن اغتسال جنب أوغسل نجاسة وقدذ كرفي البيان أنه يكره الاغتسال من ماء الحام لكونه دسخن بالاقذار والنجاسات ولاختلاف الأبدى فيه فر عايتناول أخفه مدهمن لا تحفظ لدينه فاذا كره ذلك لاختلاف الابدى فاللك عا مكثرفه الاغتسال ولما يخشئ من سرعة التغير ولولم يظهر بلقال ابن القاسم في آخر سماع أبي زيد في حياض الريف التي يغتسل فيها النصاري والجتب لايتوضأمنها ولا يجييز لأحد الغسل فهالأنها نحسة قال ابن رشدهذا صحيح لما يغلب على الظن من حصول النجاسة الكثيرة فمه وان لم سبن تغيراً حداً وصافه من ذلك انتهى ومثل هـ نا في الواضحة ولمالك في رسم حلف لاسمع سلعة سماهامن سماعا بن القاسم في بعض الروايات من هذا الكتاب وقال قبله في حوض الجام وانماحكم بنجاسته لكثرة المنغمسين فيه اذبيع دأن تكون أجسامهم جيعها طاهرة ولم يذكر في ذلك خلافا (قلت) وهذا على أصل ابن القاسم أن الماء اليسير ينجسه قليل النجاسة ولولم يغير موعلي قوله أيضا إن مثل الحوض يسير وقول ابن رشده فالصحيح أي على مندهب ابن القاسم وأماعلي قول مالك فينظر الى الماء فان تغير أحدأوصافه فهوغيرطهور وانام تغيرشئ من أوصافه فهوطهو رلأنه مكره استعاله لكثرة المغتسلين فيه والغرض من ذكر كلام ابن رشد بيان أن كثرة المغتسلين في الماء توجب غلبة الظن بنجاسته وان لم متغير عند من يقول بالتجاسة والظاهر ان ذلك يقتضي كراهة على المشهور وعلى

هذا المعنى حل البساطى كلام المصنف الاأنه لم يقيده بكونه بتكرر فيه الاغتسال واعترضه بأنهلم بره منصوصا فيقيد كلام المصنف بأن لا يكثر الاغتسال فيهجدا وبأن يكون من يغتسل فيه غيرنجس الاعضاء والاأفسده والله أعلم (فرع) البرك المعدة للوضوء في المياضي من هذا القبيل ان تغير أحد أوصاف الماءف الديصح الوضوء بهاوان لم يتغير فيكره الوضوء منها الاختلاف الأيدى والأرجل والغالب ان فيها النجاسة وان تحقق غسلهم النجاسة فيها وكثرته لم يجز الوضوء منها وهذا فما تطول اقامة الماءفيه وأماما يفرغ يسرعة و مجددلهماء آخر فأمره خفيف والله أعلم المعنى الثاني وعليه حلهأ كثرالأشياخ أنهكر هالاغتسال فيالماءالرا كدوظاهر مطلقاأماالمستحر فلااشكال في خروجه كاصر حبه في الا كال وصرح به الرجراجي وغيره وقال في التوضيح في آخر باب الغسل حكى بعضهم الاجماع على خروجه وأماماعداه فاختلف فيه فكره مالك الاغتسال فيه مطلقا سواءكان كثيراأ وقليلاغسل مابهمن الأذى أملا وأجازه ابن القاسم اذاغسل مابهمن الأذى أوكان الماء كثيراغسل مابه من الأذى أولم يغسله قاله ابن رشد في أول سماع ابن القاسم ونقله في التوضيح قال ابن مرزوق ويفهم من كلام المصنف ان الكر اهة خاصة بالغسل فيه دون الوضوء فيه و يعطى بظاهره ان التناول منه التطهير خارجه لا كر اهة فيه انهي (فرع) قال في المدونة وان أتى الجنب براقليله الماءو بمده قدر وليس معهما دغرف به قال مالك محتال حتى نغسل يديه ويغرف ويغتسل وكرهأن يقول يغتسل فها قال ابن القاسم فان اغتسل فهاأجزأه ولم ينجسهااذا كان الماءمعينا قال على عن مالك اعاكره له الاغتسال فيه اذاوجدمنه مدلاوذلك جائزللضطر اليهاذا كان الماءكثيرا يحمل ذلك ورواءا بن وهب قال أبوالحسن قوله يحتسال قال ابن نافع بأخـــنــ ه بطرف ثو به وفي سماع موسى بفســه قال أبو عمر ان ولا يكون مضافااذا مجهمكانه ولابتركه حتى يطول مقامه وعضمضه وقال ابن رشد بثوب طاهرأو بفسه وان كان الماءمضافا يرقه فلاتطهريده ولايز ولعنها حكم النجاسة فانعينها تزولمن يده ولاينجس الماء الذي أدخلها فيهوهمذا ممالااختلاف فيه وفي الطراز يحتال برأسه أولحيته أوبغرف أوعشب قال وقول على تفسيرانهي وقال ابن ناجي في قول على هوطاه رلأن المكر وه انماهومع الاختيار وأمامع الضرورة فيتعين وقال سندقوله ويحتال ويغرف هنداظاهر في البرك وأما البئراذ انزل ثم اغمترف رجع الماءالي البئر ولمكن ينبغي أن يتلطف في از الة النجاسة من يده وتقليلها فان لم يجد شمأ يرفع به الماء في فيه تم يصعد الى اعلى البئر فيبل يديه و يمسح بالأرض يفعل ذلك من اراغان ذلك يقلل النجاسة من بده فان ضعف عن الطاوع والنزول فعل ما عكنه وان لم يقدر الاأن ببل بديه بفيه ويمسموني حائط البئر بفعله مراراحتي لايبقي للنجاسة في بده عين تطهر ولا تحس فلابوء ثرما بقدر بقاؤه بيده بعد ذلك في الماء مع قال فان قيل ماعائدة رفعه الماء سيده الى جسده في البئر وهو يرجع المافلافرق بينأن يغرف أوينغمس قلنابينهما فرق فانهاذا اغترف وقلل الماءو بالغ في التدلك لا يكادأن يجرى في البئرمنه كبيرطائل وقدأ نكرمالك قول من قال في الوضوء حتى سال أوقطر من على جسده بشئ الى البئراً مكن أن يمدّيديه فيغتر ف من محل آخر ومراعاة للظاهرانتهي معنى ظاهر النهي عن الاغتسال في الراكد (فرع) قال أبوالحسن عن عبد الحق في التهديب ان اغتسل به في الحياض أوفي القصرية قبل أن يغسل الأذي عن نفسه فينبغي أن ينظر في الماء الذي اغتسل فيم فان تغير أحداوصافه لم يجزه غسله وحكم الحنابة باق وان لم يتغير فغسله يجزيه

على ماأدخليده فيهقال ابن رشدوسواء وجدغيره أولم يجدغيره ويتيممان لم يجدسواه فانتوضأتهفي الوجهين أعاد في الوقت \* قال ابن رشد وأما على رواية المدندين عن مالك بتوضأ به وان أنقر . بنجاسة بده وفه اذلم بفرقوا بين سسرالماء وكثره \*سحنونواذا أمنتأن تشرب خرراأوما كل خنز برافلابأس بالوضوء به وان لغير ضرورة \* اللخمي وسور من دشرب الجرمن المسامين كسوعرالنصراني (ومالا لاستوقى نعسامن ماءلاان عسرالاحترازمنهأوكان طعاما) ابن بشيرسؤر معتاد النجس ان تمقن سلامة فهمن النجاسة فطاهر وان رئت بفيه فكحاولها وانشك هلفي فه نعاسة أملافدهم المدونة أن الطعام يستعمل لحزمته والماء بطرح ليسارته الا من الهر والفأرة لعسر الاحتراز عند الاكثر ولندوراستعمالهاالنجس عند اللخمي \*المازري استعمال سؤرمالابتوقى النجاسات مكروه \*ونص المدونة انشرب من اناء

ولكن يغتسل بماءطاهر بغيرنية لأجل النجاسة وقال بعده ان تغييراً فسده على نفسه ولاير تفع عنه حكم النجاسة وان لم يتغير فهو المشكوك الختلف فيه كاناء الماء يشرب منه مالا يتوقى من النجاسات تدخله الأقوال التي في تلك فابن القاسم يقول ان صلى به أعاد في الوقت \* الباجي يغسل جسده من ذلك الماءعلي و جـه الاستعباب \* عبد الحق ولاينوي بالغسل الثاني رفع الجنابة لأنهاقدار تفعت ولواغتسل بعد ذلك تبردا لاجزأهمن طهارة أعضائه انتهى وكلامه ظاهر وماذكره عن عبدالحق جار على ماذكره الباجي عن ابن القاسم وقد تقدم في الماء اليسير تحله السؤروبيانه والمعنى أنسؤر شارب الجر من الماءوما أدخه ليده فيه وسؤر الحيوان الذي لاستوقى النجاسة من الماء أسفااذا كان يسيراكا نية الوضوء والغسل كاتقدم مكروه مع وجود غيره فان لم يجدغيره استعمله وهذاهو المشؤور ولم يصرح ابن الحاجب بالكراهة فيهوصرح ماابن الجلاب وصاحب التلقين وصاحب البيان وقد تقدم كلامه عند قول المصنف ويسيركا تنية وضوع أوغسل وصرح بذلك غير واحدمن أهل المذهب واكتفي المصنف بذكر شارب الخرعن النصراني معذكره في المدونة وغيرها لأنهمن شربة الجرولم يكتف بقوله مالابتوقي نجساعن قوله شارب خر لأنه لماأي عما وهي لمالا يعقل لم تصدق على شارب الخر وقوله شارب خر يقتضي الحكم عليه بذلك ولوشر بالخرص ةواحدة ولابدمن اعتباركثرة شربه كاأشار البهابن الامام في شرح أبن الحاجب وهذااذالم تحقق طهارة اليدوالفم فان تحققت جاز استعماله من غيركر اهة قاله صاحب البيان وغيره وذكره صاحب التوضيح وأن تعققت نعاستهما فسيأتى الكلام على ذلك ص ﴿ لاان عسر الاحتراز منه أوكان طعاماً ﴾ ش يعني ان الحيو ان الذي لا يتوقى النجاسة اذاعسرالاحترازمنيه كالهر والفأرة فانهلا يكره استعمال سؤره من الماء لمشقة الاحترازمنه ولما وردفي الهرة عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال الهرة ليست بنجس انماهي من الطو" افين عليكم أو الطوافات هكذارواه مالك في الموطأ بأوفي باب الطهور للوضوء ورواه الترمذي بلفظ انماهي من الطوافين والطوافات بالواو و بعدف عليكم قال النووي قال صاحب مطالع الأنوار يعتمل أوأن تكون للشك أوللتقسيم قال النووى والأظهر انهاللنوعين كافى روايات الواو وقال النووى أمضاقال أهمل اللغمة الطوافون الخمدم والمماليك وقيلهم الذين يخدمون برفق وعناية ومعني الحديث أنالطوافين من الخدم والصغار الذين سقط في حقهم الحجاب والاستئذان في غيرالأوقات الشلاثة التي ذكرهاالله انماسقط في حقيم دون غيرهم للضر ورة وكثرة مداخلتهم بخلاف الأحرار البالغين فلذا يعفى عن الهرة للحاجة أشارالي نحوهذا أبو بكر بن العر ي في شرح الترمذي وقال الخطابي الحديث يتأول على وجهين أحدهماأنه شبهها مخدم البيت ومن يطوف على أهله للخدمة والثاني شهها بمن يطوف للحاجة والمسئلة ومعناه الأجرفي مواساتها كالأجرفي مواساة من بطوف للحاجة والمسئلة وهذا التأويل الثاني قدياً باهسياق قوله صلى الله عليه وسلم انهاليست بنجس وكذلك بكرداستعمال سؤرمالا يتوقى الجاسة من الطعام مطلقائي سواء عسر الاحترازمنه أملا وكذلك سؤ رشارب الخمر من الطعام وماأدخل يده فيممن الطعام فانهلا يكره استعماله وماذكره المصنف من التفرقة بين الماءوالطعام هو المشهور وهو مدهب المدونة قال فيهاو الطير

والأوز والدجاج الخلاة والسباع التي تصل الى النتن ان شربت من طعام لبن أوغير هأكل الاأن مكون فيأفواهها وقتشر هاأذي فللنؤكل انتهى وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاول الجمل على النجاسة في الماء والطعام فيراقان نظرا الى الغالب والثاني الجل على الطهارة فيها نظرا الى الاصل واختاره ابن رشد والثالث المشهور بطرح الماءدون الداعام قال ابن ناجى قال ابن يونس عنها لاستجازة طرح الماء ومثله قول ابن الحاجب لاستجازة طرح الماءقال في التوضيح أى لأن الماء يستجاز طرحه على النفوس وقال ابن فرحون ومعنى استجازة الطرحان الماء ليسله حرمة كحرمة الطعام فجوز طرحه على الأرض انتهى وقال صاحب الجعظاهره جواز طرحه لغيرسد وظاهر كلام أبي محمدانه ممنوع لقوله والسرف فمه غلا و مدعة فعمل أن مكون الجواز مقيدا عاحصل فيهشمة كشرب ماعادته استعال النجاسة منه والمنع لغيرسد انتهى وقال ا بن ناجي في شرح المدونة الصواب أنه لامعارضة بنهما وانما كان السرف فيه مدعة فهاذكر الشيخ أبومجمد لأنهاسراف في عبادة جاءمن الشرع التقليل في ذلك أماار اقة الماء لافي عبادة الطهارة فانهجا تزاختيارا والله أعلم واليه كان يذهب شخنا أبوالفض لأبوالقاسم البرزلي وقال النووي أجع العلماء على النهي عن الاسراف في الماء ولوعلى شاطئ المدر والأظهر انه مكروه كراهة تنزيه وقال بعض أصحابنا الاسراف حرام انتهى وسيأتي الكلام على ذلك عند قول المصنف وقلة ماء بلاحة (فائدة)أنكر بعضهم ماور د في حديث الهر"ة انهامن الطوافين عليك والطوافات وقال لم يخرسجه أحدمن أهل الصحة وليس كذلك بل أخرجه مالك وأبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن صحيح (فرع) قال ابن ناجي في شرح قول المدونة ولايتوضأ بسؤر النصراني يقوم من هذه المسئلة ماشاهدت شخنا يعني البرزلي مفتي بهغيرمنة انالكافراذا أخرج الدرهمن فيهود فعهلسلم انهلايصلي به حتى يغسله انتهى ﴿ كشمس ﴾ ش الظاهر انهمشبه بالخرجمن الكراهة وعلمه حله أكثر الشر"اح والمعنى ان الماء المشمس وهوالمسخن بالشمس لا مكره استعماله في الطهارة وهكذا قال ابن الحاجب وقبله ابن عبدالسلام والمصنف في التوضيح قال في شرح قول ابن الحاجب والمشمس كغير ه فلا كراهة فيهوفيه تنبيه على خلاف الشافعية فانهم بكرهون المسخن بالشمس للطب واقتصر عماض في بعض كتبه وسندفى المشمس على الكراهة انتهى (قلت) ماذكره عن عياض هو في قواعده ولم بذكر القباب فيشرحها خلافابل قال لعله أنماكرهه طبائم ذكر كلام القرافي الآتي وكلامسندفي الطراز يقتضي ان المذهب كراهته ونصه فرعوكره الوضوء بالماء السخن بالشمس منجهة الطب وهوقول الشافعي خلافا لأبى حنيفة ووجهه مارواه مالك عن عائشة رضي الله عنها أنهصلي اللهعليه وسلم دخل عليها وقدسخنت ماءفي الشمس فقال لاتفعلي هذايا حيراء هانه بورث البرص ونعوه عن عمرانتهي وصدرصاحب الذخيرة بكلام صاحب الطراز ثم قال بعده قال عبدالحقلم يصحفيه حديث وقال الغزالي مخرجمن الاناءمثل الهباءبسب التشميس في النحاس والرصاص فيعلق بالأجسام فيورث البرص ولا يكون ذلك في الذهب والفضة لصفائهما وقال ابن الحاجب والمسخن بالنار والمشمس كغيره انتهى كلام الذخيرة وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب نقل ابن العربي في أحكام القرآن أن كر اهة المسخن بالشمس عن مالك مح ذكر الحدث السابق ثم قال وهو حديث موضوع نبه على ذلك عبد الحقوابن دقيق العدوا عاهومن كلام

المسخن بالنار والمشمس المسخن بالنار والمشمس كغيره \*وفي قواعدعياض ان المشمس مكر وه \*وفي المسالك النهي عن التنفس في الاناء نهي أدب وكره ذلك كاكره الاغتسال بالماء المشمس ونقل في الذخيرة حديثا بالنهي عنه انتهي وهذا يرد قول القباب لعلهذا من جهة الطبثم قال وأعا المتقي من ذلك من المشمس في أواني الصفر المشمس في أواني الصفر

عمررضي اللهعنه وقال ابن الامام في شرح ابن الحاجب وينبغي كراهة استعمال المشمس قاله ابن شعبان وهوظاهر كلام المؤلف يعني ابن الحاجب وبكراهة استعاله لوشمس في أواني الصفر في البلادالحارة لما يحدث من البرص قاله ابن العربي في مسالكه وأطلق القاضي عماض في قو اعده القول بكراهة الوضوءمنه ويجب تقييده عاتقدم تم قال والحق ان التجر بة ان قضت بضرر استعاله فالقول بالكراهة ظاهر وان لم يصح ماروى لماعلم شرعامن طلب المفع ايضرعاج لاولم يلزم بماقيل تحريم استعماله لأن مالايستلزم الضرر الانادر الايحرم الاقدام عليه لغلبة السلامة بخسلاف مااستلزمه غالبافان الاقدام عليه ممتنع لأن الشرع أقام الظنّ مقام العلم في اكثر الأحكام انتهى (قلت)وماذكرها بن فرحون من كون الحمد بث موضوعاقاله بعضهم والاكثر على أنه حمديث ضعيف وفي كلام عبدالحق الذي نقله القرافي أعني قوله لم يصح فيه حديث اشارة الى ذلك قال النووى فى شرح المهذب لماذكر الحديث المذكور هذا الحديث ضعيف باتفاق المحدّثين وقدرواه البيهق من طرق و باين ضعفها كلهاومنهم من مجعله موضوعا وروى الشافعي في الأمّ باسناده عن عمر بن الخطاب أنه كان بكره الاغتسال بالماء المشمس وقال انه يورث البرص وهذا ضعيف أيضا باتفاق المحدّثين فتعصل من هذاأن المشمس لاأصل لكراهة ولم يثبت عن الأطباء فيه شئ فالصواب الجزم بأنهلا كراهة فيه انهي (قلت) وقد جزم النووي في منهاجه بكر اهة المشمس قال الشافعية وقوله لم يثبت عن الأطباء فيه منى ليس كذلك فقدقال ابن النفيس في شرح التنبيه ان مقتضى الطب كونه يورث البرص قال ابن أبي شريف وهو عمدة في ذلك انتهى وقال بعض الشافعية بكره في البلاد الحارة في الأواني المنطبعة وهي المطرقة ثم اختلفوا فقيل جميع مايطرق وقيل كل مابطرق الاالذهب والفضة لصفائهما وقيل انهامن النعاس خاصة والحاصل ان القول بكراهة المشمس قوى فان القول بنفي الكراهة لم أره الافي كلام ابن الحاجب ومن تبعه وماذكره ابن الامامعن ابن شعبان والقول بالكراهة نقله ابن الفرس عن مالك واقتصر جماعة من أهل المذهب عليه كاتقدم وينبغي أن يقيد بما قال إن الامام ونقله عن ابن العربي من كونه في أواني الصفر في البلادالحارة وجوزابن الفرات أن يكون التشبيه في قول المصنف كشمس راجعا الى ماقبله من المكروهات (قلت) وكلامه في التوضيح يدل على خلافه (تنبيهات \*الأول)قال بن الامام عن ابن العربي انه ان توضأ به أجز أه قال لأن النهى عنه لم يتعلق به لأم يرجع الى رفعه الحدث بل لمنفصل عندقال ويتعين وجوب استعماله عندعدم غيره لأن مصلحة الواجب أولى من دفع المفسدة المكروهة انهى (الثاني) قال ابن فرحون اذاقلنا بالكراهة فالظاهرانها كراهة ارشادمن جهة الطب وليست كراهة شرعية والفرق بينهماأن الكراهة الشرعية بثاب تاركهاانهي (قلت) في هذا الكلام نظر لانه حيث نهى الشرع عن شئ أثيب على تركه كمن ترك أكل السم امتثالالنهي الشرع عن التسبب في قتل النفس وهوظاهر وكلام ابن الامام السابق فيه اشارة الى ذلك وذكر النووى عن بعض الشافعية نحوماقال ابن فرحون وقال هذاخلاف المشهور (الثالث)قال ابن فرحون وانظرهل تزول الكراهة بتبريده أولاأو يرجع فى ذلك للاطباء أماان قيل ان العلة تحالى أجزاءمن الاناء فلاتز ول الكراهة بتبر مده انتهى (قلت) وعند الشافعية في ذلك خلاف (الرابع) الظاهر انه انما يكره استعمال المشمس في الوضوء والغسل وسواء كان من حدث أوتبرد أو مندوب اليهوفي غسل النجاسة بهمن البدن وأماغسل النجاسة به من غير البدن فلا كر اهة في ذلك اذالح يباشر ذلك بشئمن بدنه وصرح بذلك الشافعية نعم ينبغى أن يكره شربه وأكل طعام طبخ فيه ان قال الأطباء انه يضر وقدنص الشافعية على ذلك (الخامس) اما المشمس في البرك والانهار فتفق على عدم كراهته قاله النووي في شرح المهذب قال لعدم امكان الصيانة وتأثير المشمس انتهى (قلت) ولم أقف على ما يخالفه وقوله وتأثير الشمس أي ولعدم تأثير الشمس (السادس) المسخن بالنار لا كراهة فيه كاصرح بذلك بن الحاجب وغيره لكن قيد ذلك بن الكروى بأن لا بكون شديد التسخين فان كان شديد التسخين كره ومشله شديد البرودة قال لانه ينافي الخشوع وقال غير ولانه عنع الاسباغ وتقدم في كلام سند ان المسخن يستعمل وان ظهر فيه طعم القدر (فرع) بكره الماء المسخن بالنجاسة وان لم يتغير صرح به ابن الكروى وسيأتي في كلام ابن رشد (فرع) قال ابن عبد السلام وماوقع لمالك رجه اللهمن تفضيل البار دعلى المدخن انماذ لكالكاك ونهدشد الاعضاء ولنشاط النفس بعده في اقليم الحجاز وحرارة البلاد وقال غير ملافى ذلك من الرفاهية \* في سماع أشهب عن مالك لابأس بالوضوء بالماء المسخن وانا أفعله كثيرا ونقل في البيان كراهته عن مجاهد قال فان ذهب الى أنهمن باب التنعم وان الصبر على الماء البارد أعظم للا عجر للحديث فقد أصاب (تنبيه وفائدة) قال ابن الامام بعدد كره كلام ابن رشدهذا ومقتضى ماذكره من ان استعمال الماء البارد مع وجو دالمسخن أفضل لايصح لان الله تعالى لم يطلب من عباده المشاق ولان القرب كالها تعظم وتوقير وليسءين المثاق تعظما ولاتوقيرا وانما طلب منهم تحصيل المصالحفان لم تحصل الاعشقة عظم الأجرلقربالاخلاص فالدلك كانثواب أشق الفعلين المحدين والأركان والشرائط والنان وغيرها أعظم كالوضوء فى شدة البرد بالنسبة الى الوضوء فى الصف وها المن الوضوء على المكاره وكالصوم في البلاد الحارة وشدة القيظ بالنسبة الى البلاد الباردة أوفصل البردوان أمكن حصول المصالح بدون مشقة وأرادا حدفع للأشق طلبالمزيد الثواب كالوضوء والغسل بالبار دمع وجود المسخن وكساوك الطريق الأبعدالي الجامع والحجدون الأقرب مع امكان ساوكه قصدالماذ كركان غالطالما تقدم من أن المشقة من حيث هي ليست بقر بة بل منهي عنها لقوله صلى الله عليه وسلم ان لنفسك عليك حقا \* قال بعض العلماء و ربما كان في فعله العقاب على قدر المفسدة انتهى \* وقال الأبى في شرحمسلم وتسخين الماءلد فع برده ليقوى على العبادة لا عنع الحصول الثواب المذكور غرد كرعن الشيخ عزالدين بنع بدالسلام الشافعي في كثرة الخطا الى المساجد نحومافاله ابن الامام وقبله وأيده فتأمل ذلك والله تعالى أعلم ويؤيده مايأتي عرب البرزلي (فرع) وأمادخول الحام فوقع فيه اختلاف في الروايات وفتاوي الشيوخ والذي حصله ابن رشد في جامع المقدّمات وتبعه عليه المتأخر و نابن شاس والقرافي وابن ناجي والقلشاني وغيرهم أن دخوله للرجل على ثلاثة أقسام \* الأول اذا كان خاليا قال ابن ناجي أومع زوجته أو جاريته فهو حائز بلا كراهة \* الثاني اذا كان غيرمستتر أومعهمن لايستتر فقال في المقـ دمات لا محل ذلك ولا يجوز ومن فعله كان جرحة في حقم وقال في كتاب الطهارة من السمان وذلك جرحة في دينه وقدح في شهادته وقال في الجواهر لاخلاف في تحر ع دخوله معمن لاستتر بل قال ابن القاسم الظاهر انمن لم مجدسوى مائه ولايمكن منه الابدخوله ومن فيه على ماذكر كالعادم للا أن يدخله غاضا بصره لاخراجه لالقامه فيهاذ لا يكاديسلم من ذلك انتهى فعلى قوله اذا تعـنرعليه اخراجه صارعاد ماللاء والله تعالى أعـلم (الثالث) اذا كان مستورامع مستورين

\* فقال في المقدمات قال ابن القاسم في رواية أصبغ من جامع العتبية لا بأس به وتركه أحسن \* وقال مالك في سماع أشهب من كتاب الطهارة وقد سئل عن الغسل بالماء المسخن فيه والله مادخوله بصواب فكيف يغسل من ذلك الماء ووجه كراهة ذلك وان كان مستترامع مستورين مخافة أن يطلع على عورة أحدمن غيرقصداذ لا يكاديسلم من ذلك من دخله مع الناس وقال في كتاب الطهارة من البيان وأما كراهة الاغتسال من مائه فلانه سخن بالاقدار والنجاسات ولاختلاف الأبدى فرعا تناول أخنه بيده من لا يتعفظ لدينه وقال قبله في سماع ابن القاسم سئل مالك عن الرجل يدخل يديه في حوض الحام وهوملات يجزئه في طهارته قال نعم اذا كان طاهرا يريد بذلك الرجلوالماء جميعا \* وقال ابن رشدانه محزئه الغسل بالشرطين جمعا لاأنه سح ذلك اسداء لوجهين (الأول) الاغتسال في الماء الدائم (والثاني) كراهة الاغتسال بالماء المسخن وقال ابن ناجى في القسم الثاني هو مكروه وقبل جائز وعلى القول بالجواز يصح بعشرة شر وطذ كرها ابنشاس أنلايدخل الابنية التداوى أوالتطهر وان يقصد أوقات الخلوة وقلة الناس وأن يسترعورته بازارصفيق وأن بطرح بصره الى الأرض أو دستقبل الحائط لئلا يقع بصره على محظور وأنيغير مابرى من مذكمر برفق بقوله استترسترك الله وأنلا مكن أحدا من عورته أن بدلكهاوهي من سرته الى كبته \*وقداختلف في الفخذين هل هماء ورة أملا وأن يدخل بأجرة معاومة بشرط أوعادة وأن يصب من الماء بقدر الحاجة وأن سد كرعداب جهنم فان لم يقدر على دخوله وحده اتفق مع قوم محفظون أديانهم على كرائه فان لم مكنه ذلك فلجتهد في غض البصر وان حضر وقتصلاة فيهاستر وصلى في موضع طاهرانتهي هذه آداب منهاوا جب ومنهامندوب والله تعالى أعلم وذكر ذلك في المدخل وقال فمه وقد قال علماؤنا انه لا محوز أن محمم مستور العورة معمكشوف العورة تحتسقف واحدثم قال وقدد كربعض الناس انه يجوز دخول الجاموان كان فيهمن هومكشوف العورة و يصون نظره وسمعه كالنه يحوز له الاغتسال في النهر وان كان يجدفيه ذلك وكامجوزله دخول المساجدوفهامافهاوهذا الذيذ كره محمول على زمانه وأمازماننا فعاذالله أن يحتزه هو أوغيره والغالب في هذا الوقت أن شاطئ النهر فسهمن كشف العورة مثل مافي الجامات وكذلك الفساقي التي في المناضى والرياطات ادأنها محل كشف العورات وما أتي عن بعض المتأخرين الاانهم بحملون ألفاظ العاماء على عرفهم وزمانهم وليس كذلك مل يختص كل زمان بعادته وعرفه والله تعالى أعلم انتهى بدوذ كرالبرزلي في مسائل الغسل أن الغسل بالماء البارد فىزمان الدفاءأفضلمن الجاملان مالكاكرهه وأمازمن البرد فدخول الجام أفضل خشسةأن يضره الماء البار دانتهي وهـ نافي غـ يرالو جـ ه الممنو عوالله أعلم \* وأماد خول النساء فقال في المقدمات الذي يو جبه النظر أنهن بمنز لة الرجال ثمذ كرقول الشيخ في الرسالة ولا تدخله امرأة الامن علة وقول عبد الوهاب في شرحها هذا لماروي ان الجام محرم على النساء و محث في ذلك تم قال فدخول النساء الحامات مكر وه غيرمحر معلهن ثمذ كرعن عائشة رضي الله عنها أنهاد خلت في عال المرض وقال لوكان حراماعلهن لماحاز في المرض فهولهن في المرض حائز ومع الصحة مكروه أذا كنمستترات مؤتز راتانتهي باختصار ونعوه في سماع أصبغ من كتاب الجامع وحاصلة أن كراهتمه لهن لغيرعلهاذا كنّ مسترات أشدمن كراهته للرجال لانهجزمهافي حقهن وانمابحث في نفي النحر بمعنه كاقاله جاعة وأمافي الرجال فقال تركه أحسن وفسر

(وانریئت علی فیه وقت استعماله عمل علیما) تقدم هذا قبل قوله کشمس (واذامات بری ذونفس سائلة برا کدولم یتغیر ندب نزح بقدر هما) انظر قوله برا کد ونص التلقین ۱۰۰ ( ۸۲ ) البری ذوالنفس السائلة نبخس بالموت و پنجس

الشراح قول الرسالة من علت بالمرض والحيض والنفاس وقابلوه بمجرد النظافة \*وقال البرزلي وقد ذاع ان النساء لايسترن الاالقليل وذلك القليل برى عورة غيره فأراه اليوم مجمعاعلى تعريه الاأن يخلو لهاأوتكون معمن يجو زله الاطلاع علما (فرع) قال البرزلي عن السيوري فمين منع زوجته من الجام فهوصواب ويلزمها ذلك واذا اضطرت اليه وكان مايوعتي في اخلائه لا يجحف به ولم تكن ترى في خر وجها مالا يجو زجاز ولزمه (عائدة) ذكر الدميري في شرح المهاج أن النبي صلى الله علمه ووسلم دخل حامابالجحفة لكن ذكر النو وي في شرح المهذب في كتاب الحج انه حديث ضعيف والله أعلم (فائدة) قال المتبطى منع سحنون دخول الرجل الحام بز وجتيه معاوأ جازه باحداها وذكرابن الرقيق في تاريخ القير وان ان أسدبن الفرات أجاب الأمير بجواز دخول الحام بجواريه وخطأه ابن محرز لحرمة الكشف بنهن والصواب معه ذ كرذلك ابن عرفة في القسم وغير موالله أعلم ص ﴿ وان ريئت على فيه وقت استعاله عمل عليها فه ش قال ابن مرزوق قوله ريئت مبني من رأى مقاوب راء بجعل اللام مكان العين و بالعكس وهي لغة وأكثرهم ينطق به هكذا والمبنى من رأى يقال فيه در وى انتهى (قلت) والقلب في رأى تثيرمستعمل كاقاله في التسهدل والمعنى ان شارب الجر والحيوان الذي لايتوقي استعمال النجاسات اذا ريئت النجاسة على فيه وقت استعماله للاء أوللطعام عمل عليها وان غيرت الماء ضرت باتفاق وان لم تغييره في كره استعاله مع وجو دغير هلان الكلام في الماء القليل وأما الطعام فانه يطرح كلهان كان مائعاوان كان جامداطر حمنهماأ مكن السريان فيهوقول الشارح وكذلك الطعام عطفا على الماء يقتضي مساواة الطعام للماء وليس كذلك ولوقال المصنفوان تيقنت على فيه لكن أحسن لان النجاسة قدتتيقن وان لم تر ولهـ نداقال ابن شاس فان قطع بنجاسة أفواهها وقال فهايعسرالاحتراز منهالاأن تعلم نجاسة فيمه عندالشرب وليدخل في كلامه مايأتي التنبيه عليه في كلام ابن الامام هـ ندا ان جعلنا رأى بصرية وان جعلت عامية فلا اشكال والضمير فى قوله فيه راجع الى المذكورمن قوله سؤرشارب خرالى آخره وتيقن نجاسة يده كذلك فيعمل على ذلك كاتقدم وقوله وقت استعماله ظاهره ان المعتبر في الرؤية وقت استعمال الماء فقط وهو ظاهركلاما بن عبدالسلام فانهقال لم يقيدا بن الحاجب زمن الرؤية وعادة الفقهاء تقييده فيقولون ان ريئت في أفواهما وقت شربها نجاسة وهاندا التقسيد لا بدمنه \* قال ابن الامام في شرح ابن الحاجب مقتضي كلامه الاكتفاء بعدم رؤية النجاسة حال التناول وليس بظاهر لانهالولم ترحال تناوله بعدأن رؤى مستعملا لهادون غيبة عكن دهاب أثرهامن فيه لكان كالوريئت لتيقن النجاسة بفمه وليس عدم رؤيتها بماينافي ذلك ولابن العربي مايقتضى هذائع قال ولابدمن غيبة لايبق معهاظن بقاءأثر النجاسة بفيهاانتهى وهوظاهر ولامنافاة بينهو بين كلام ابن عبد السلام اذا كانت الرؤية علمية وهوظاهر لماتقدم فليتأمل ص ﴿ واذامات رى ذونفس سائلة برا كدولم يتغيرندب نزح بقدرهما لاان وقع ميتا ، ش قوله برى صفة لمحذوف يعنى ان الحيوان البرى الذي

مامات فيهمن مائع غيره أولم نغيره ولارتجس الماء الاأن بغيره الاانه يستعب نز ح اليسير بقدر الدابة وقدرماء البئر وذلك توق واستعباب وان تغيرنزح حتى بزول التغير \* ومن المدونة ان ماترى ذو نفس سائلة عاءلامادة له كالجب لانشر ب منهاولا بتوضأ وبنزع الماءكله مخلاف ماله مادة \* ابن عرفة وتطهير دى المادة نزعمايطسها ﴿أصبغ ،قدر مائه والدابة ومكثها وفي العتسة قال مالك في ثمال أصامهاماء بئر وقعت فسه فارة فاتت وتسلخت نغسل الثوب وتعاد الصلاة في الوقت ١١٠ سرشد هذا ان كان الماء لم يتغير وغسل الثوب انما هواستعباب فيا لانفسده الغسل \* التلقين فيستعب نزح البئرالتي عوت بهاذونفس سائلة ولم سغير محسب كبر الدابة وصغرها \*المازري انما كان النزح استعباما لان الماء لاتو ثرفيه النجاسة الااذاغيرته ولاجلقول بعضهم ان الحي اذامات

خوجت منه بلة على وجه الما، فينزح من الماء قدر مايقع في النفس انها تذهب بذهابه \* الباجي البرك الكبار جد الاتفسد عوت فيها مالم تتغير \* وفي التمهيد في الحديث الخامس عشر لاسحق بن أبي طلحة لاعبرة بماحل بالماء اذا لم يتغير بدليل بئر بضاعة يطرح فيها لحوم الكلاب والعندرة وأوساخ الناس (لا ان وقع ميتا) ابن رشدا و وقعت الدابة ميتة وأخرجت من ساعتها لم له نفس سائلة اذامات في الماء الرا كدولم يتغير الماء فانه يستعب أن ينزح منه بقدر الماء والميتة أي بقدرالماء كثرة وقلة وكبرالميتة وصغرها \*فقوله اذامات أخرج بهمالو وقع الحيوان في الماء وأخرج حيافانهلايضر الاأن يكون بجسده نجاسة والماءقليل فيكون ماءيس يرحلته نجاسة وظاهر كلام ابن رشدانه محمول على الطهارة ولوكان الغالب على ذلك الحيوان مخالطة النجاسة فانه أنكرقول سعيدبن غير في قصر بقشراب وقعت فيه فأرة فأخرجت حية انه براق وقال هو بعيد وشذوذ لاوجه لهوقال ان في سماع أشهب مثله ومال إبن الامام الى ظاهر الرواية الذكورة وقال انه اذا كان الغالب علىه النجاسة بحكم نجاسة ظاهره وماقاله ابن رشد أظهر في الطعام فلايراق بالشك وأمافي الماء فالظاهر ماقاله ابن الامام فيكره استعماله مع وجودغيره اذا كان قليلا فتأمله \*وقال في المغنى اذا وقعت في الماء حية وأخرجت وهي بالحياة لم مفسد قاله ابن رشدوكا عنه بعني بالتسبة الى الوضوء وأما فى الشرب فينبغي أن يفسدو الله أعلم وأخرج أيضابقو لهمات مااذا وقع الحيوان في الماء بعدمو تهفانه لايستعب النزح كايصرحبه \* وقوله برى احتر زبه من البحرى فانه اذامات في الماء ولم يغيره مم يستحب النزح \* وقوله ذونفس سائلة احـ تر زبه من الحيوان الذي ليست له نفس سائلة والمراد بالنفس السائلة الدم الجارى لذلا قيد النفس بالسيلان فان النفس تطلق على ذات الشئ وعلى الروح وعلى الدم فقيدها بالسيلان احتراز من المعنمين الأولين \* وقوله برا كداحة زيه من الجارى فانه لايستعب فيه النزح والراكد الواقف وسواء كانت لهمادة كالبئر أولامادة له كالصهر يج والبركة \* وقوله ولم يتغيرا حيرز به ممااذا تغير الماء فانه يجب النزح وسواء كانت دابة بحرأوداية برلهانفس سائلة أوليست لهانفس سائلة الاأن ماتغير عبتة الحيوان البرى الذىله نفس سائلة نجس وغيره طاهر على خلاف فماتغير بالبرى الذىله نفس سائلة ذكره في التوضيح في الكلام على المتات وذكره غيره واذاو جب النزح في الهمادة سنزح حتى يزول تغييره وماليست له مادة يطرح كله \* قال ابن أبي زمنين بفتح الزاي والمهم وكسر النون ممياءسا كنة ويغسل الماجل منه فان زال التغير بنزح بعضه ففي طهورية الباقي القولان اللذان ذ كرهم المصنف في قوله وان زال تغير النجس قاله في الجواهر \* وأفتي أبو محمد بتجهيل من قال في ماجل قلم الماءمات فيه فأرة وغيرته انه يطين حتى يكثره أؤه كاسأتي قريبا ﴿ وقوله ندب نزح يعنى به ان النزح مع القيو دالمذكور مستحب وهذا هو المشهور «وقيل يجب النزح وقيل يجب فمالامادة له وقيل يجب في القليل دون الكثير حكى « له ه الاقوال أبو الحسن الصغير (تنبيه) وعلى الشهورفهومكروهمع وجودغيره على المشهور قاله سندوغيره فيعيدمن صلىفي الوقت ويستعب غسل الثياب التي أصاب الذالم تكن مما يفسدها الغسل قاله في رسم شكمن سماع ابن القاسم \* وفي المدونة قال على عن مالك من توضأ بماء وقعت فيه ممتة فتغير لونه أوطعمه وصلى أعاد أبدا فان لم تنغير أعاد في الوقت \* وقال في رسم الوضو ، والجهاد من سماع أشهب و يطرحما عجن به أوحل فيه على سبيل التوقي للتشابه انتهى \*وعلل القول بالوجوب فيعيد من صلى به أبداو يحرم أكل ماعجن به أو طبخ واقتصار الشارح في الكبير على هـ ذايوهم انه الجارى على المشهور وليس كذلك والله أعلم (والحكمة في النزح) ان الله أجرى العادة ان الحيوان عند خروج روحه تفتي مسامه وتسمل رطو باته ويفتح فاه طلباللنجاة فيدخل الماءو يخرج برطو بات وذلك ممانعافه النفوس فأمر بالنزح لذلك ولهذا قال بعضهم اذانزح ينقص الدلوشيأ يسيرا لانهاذ آمليء تطفو الدهنية وترجع الىالماء

فلا يكون للنزح معنى (فرع) يكفي النزح قب ل اخراج الميتة كاذ كرالبرزلي عن أبي حفص العطار في بئر بجوار أفران استقوامنها كثيرا لعجنهم أستقى شخص آخر وعجن ثم طلعله فأرميتة فقال لاشئ على هذا الاخيرلان الذين قبله قدنز حوه وطيبوه \* وقوله بقدرهما يعني ان الماء الذى ينز - ليس له حد محدود عند مالك بل مختلف ذلك بقدر الماء والمستة ولذلك ثني الضمير وكذلك أيضا يختلف النزح باختلاف طول اقامة الحيوان في الماء وقلة ذلك وكان ينبغي للمصنف أن ينبه على ذلك \*قال ابن الامام في شرح ابن الحاجب وليس القدار ما ينزح حدلا ختلافه باختلاف مامات من صغير وطول اقامة وقلة الماء ومقابلها وكذلك لم يعده مالك ولاأحدمن أصحامه غيرانه كإغال القاضي كل كثرالنز حكان أحب المهم وأولى وأبلغ وأحوط \* قال ابن بشير وماوقع في بعض الروايات من تحديد المراق بأربعين لاأصل له وانماذ لك لئلا يكثر العامى الموسوس أو يقلل المتساهل ولهذا روىعن ابن الماجشون انه استفتاه قوم في مثل هذا فقال انزعوا منها أربعين خسين ستين دلوائم قال الماقلت لهم ليعاموا انه أقل ما يجزيهم والأكثر أحب الى ولوقلت لهم حسين لا عطلت تسعة وأربعين وهي مثلها ومنعتم معن ستين وهي أبلغ \* وقوله لاان وقع ميتاأي فلايستعب النزح كاتقدم يريد الااذاتغيرالماء صهوان زال تغيرالبعس لا بكثرة مطلق فاستعسن الطهورية وعدمهاأرجح فس يعني ان الماءاذا تغير بالنجاسة تحزال تغيير وفلا يخلو إماأن كون بمكاثرة ماء مطلق خالطه أملا فالاول طهور باتفاق قاله في التوضيح وذلك كالبئر بنزحمنها حتى يزول التغيير وكالصهر يجيتف بريميتة فيترك حتى تكثرماؤه عطرونحوه وقدجهل أبومجمد بعضهم في قوله في ماجل قليل الماء وقعت فيه فأرة يطين حتى مكثرماؤه ثم يشربقال فان فعل شرب وتعبيله في تأخير طرحه والثاني إماأن بكون بالقاءشئ فيه غبرا لماءولم بذكره المصنف وسيأتي حكمه أومن نفسه فلاشئ ومنهما اذا نزعمن الماءالذي لامادة له بعضه فزال تغيير دفذ كرالمصنف تبعا لابن الحاجب وابن شاس وابن دشير وغيرهم في طهورية قولين استعسن بعض الشيو خالقول بالطهورية ورجح ابن يونس عدم الطهورية فاعترض عليه ابن غازى فياذ كره عن ابن يونس وفي التوضيح بأنه لم يُوجِد في كلامه الاالكلام على حكم زوال النجاسة اذازال عينها بالماء المضاف وسيأتي وذكر ابن مرزوق في شرحه على الختصر نحوذلك وقال مامعناه ان المصنف ان حل كلام ابن يونس على نفس مانعن فيه فهو وهم وان أراد أن يقيسه عليه فبعيد وقدر أيت من كلام ابن مرزوق شرح الفصلين الأولين من المختصر وفيه فعوماذ كره ابن غازى وقال ابن غازى لم يعرف ذلك الامام ابن عرفة من نقل أبن يونس ولاغير ممن قبل ابن بشير فقال وقول أبن بشير في طهورية النجس يزول تغيره بلانز حقولان لاأعرفه فبقى وجدان القولين معافى المذهبوان كان لايلزممن عدم الوجدان عدم الوجو دولا يلتفت لماحكي الشيخ أبوزيد القابسي من ردّ بعضهم على ابن عرفة بقول ابن يونس لأن الرادمقاد خليل في نقله كالشارح نع أغفل ابن عرفة ماذكر ابن رشدفي رسم القسمة من سماع عيسى وذكر بعض كلام ابن رشدولنأت بأكثر مما يتضح به المقصود \* قال وسئلان وهبعن الجب من ماء السهاء تموت فيه الدابة وتنشق والماء كثير لم يتغير منه الاما كان قريبامنها فلما أخرجتوح لذالماء ذهبت الرائعة هل بتوضأيه ويشرب قال اذاخرجت المبتة فلينز حمنه حتى يذهب دسمها والرائعة واللوران كان بهلون اذا كان الماء كثيراعلى ماوصفت طاب اذافعل ذلك به قال ابن القاسم لاخير فيه ولم أسمع مالكار خص فيه قط ، ابن رشد قول

نفسدذلك الماء \* عبد الوهاب وأماغير الماء فلافرق بين أن تموت فيه الفأرة وبين أن تقعفه ميتة (وانزال تغيرالبس لا تكـ شرة مطلق فأستحس الطهورية وعدمهاأرجح) \* اسعرفة قولابن بشر في طهور بة النجس بزول تغيره ملانز حقولان لاأعرفه والذي ينبغي أن تكون به الفتوى هو قولمالك فيروابةابن وهبوا سأبىأو مسعنه فى جباب تعفر بالغرب فتسقط فها المنة فتغير لونهور معه ثم بطيب الماء بعد ذلك انه لا بأس به انتهى فترك نقله فترك نقل وابة ونقل غيرهاقصور

ابن وهبهوالصحيح على أصل مذهب مالك الذي رواه المدنيون عنه ان الماءلا بنجسه الاماغير أحدأوصافه على ماحاء عنه عليه الصلاة والسلام في بئر بضاعة وقدروي ابن وهب وابن أبي أو يس عن مالك في جباب تحفر بالمغرب فتسقط فيها المبتة فيتغير لون الماءور محه تم يطيب بعد ذلك انه لابأس به انتهى فظهر وجودالقولين أحدهماقول ابن القاسم فمانز - بعضه فأحرى اذالح ننز ح منهشئ لأنه لم يعتبر ذهاب التغيرمع النزح كان عدم اعتبارهمع النزخ أولابناء على أن المعتبر مخالطة المغبر فبجب بقاء حكمه وانزال التغير والثاني روابة ابن وهب وابن أبي أويس وقد صحيحه ابن رشدوهوالذى ارتضاه صاحب الطراز وشخهأ يو مكر الطرطوشي بضم الطاءين وبينهماراء قال فى الطراز ولقدعاينت في صهر بجدار الشيخ أبى بكر هراقد انتفخو تزلع وتغيرمنه ريح الماء وطعمه ولونهفنز عالهر وترك الصهر يجحتي ينزح فأقام شهرائم رفعمنه الماءفاذاهو سالم الأوصاف فشر بذلك الماء في داره وفهاما يربعلي سبعين من أهل العلم وطلبته ولم ننزح منه دلو انتهى ولعل المصنف أشار المهما بالاستحسان ثمان كلامهما فبالامادة ةله ولم بنزح منه شي فالهمادة أونزح بعضه أولى بالطهورية وانظر ماالذي أنكره ابن عرفة هل القول بالطهورية أوالقول بعدمها وليس في كلامه مابدل على ذلك صر معاغير ان المتبادر من كلامه انماهو انكار القول بالطهورية كما مفهم ذلكمن كلام ابن ناجى في شرح المدونة في الكلام على من توضأ عاءمات فيه دالة وكذا ذكرابن الفاكهاني فيشر حالرسالة القولين وشهرعه مالطهورية ونصهوأما انكان المخالط نحسافان غير أحد أوصاف الماء فلاخلاف في بحاسته قلملا كان أو كثيرامادام متغيرا فان زال تغبر مدعد فقولان أحدهما انه كالبول فلانتقل حكمه وهوالمشهور والثاني انه برجع الىأصله من الطهارة والتطهير وكذلك ان أزيل بعض الماء فسامت أوصافه فالقولان انتهى وأما ان زال تغير مبالقاء تراب فيه أوطين فقال في الطراز ان لم يظهر فيه لون الطين ولار محه ولاطعمه وجب أنيطهر لزوال التغير وانظهر أحد أوصاف الملقي فالأمر محمل ولم معزم فسه بشئ قال ابن الامام والأظهر النجاسة عملابالاستصحاب (تنبيهات \* الأول) هـ الفاتغير بنجس فان تغير بطاهر ثم زال تغيره فجزم ابن الكروى بطهوريت ولم عكفيه خلافا وحكى ابن الفاكهاني في شرح الرسالة فيهقو لينقال ومنشؤهما هل المعتبر سلامة الأوصاف أومخالطة المغير فيبقى حكمه وان زال التغير انتهى وحكاهما الشبيي في شرح الرسالة (قلت) والأظهر فيه الحكم بالطهورية أخذاهما رجحه ابن رشدو الطرطوشي وصاحب الطراز فماتغير بنجس (الثاني) أن زال تغيره عنالطة ماءمطلق قلسل فظاهر كلام المصنف ان فيه قولين وقال الساطى في شرحه ولوجعل المصنف محل النزاع اذا زال التغير بنفسه سلم من المطالبة بالنقل فما اذازال بقليل المطلق وقال في المغنى بعدأنذ كرالخلاف فهازال تغيره بنفسه وألحق الشيخ خليل في مختصره به اذازال التغير عطلق دسير وهو في عهدته انتهى (قلت) وكلام ابن الامام يقتضي ثبوت الخلاف فيه فانه قال اذا كاثره الطهور حتى غلب علمه وزال مه التغير فالأظهر نفي الخلاف فيه ان انتهى الى مالو وقع فيهجلة هذا التغيركان كثيرا أوثبوته انانتهي الى مالو وقع فيه كان قليلا وقه أطلق بعض من تكام على هذه المسئلة القول بطهور بته عندذها بالتغير بالتكاثر ولابنبغي لأن هذا الماء لماتغير بنجاسة كان نجسافطرة ماءعليه كطروه عليه فجب لذلك أن يراعي كثرته وقلته انتهي (الثالث) قال في التوضيح عن ابن راشد معت بعض الفقهاء يقول الخلاف انحاهو في الماء الكثير وأما الماء اليسير

فهو باق على التنجيس بلاخ للف قال شيخنايعني ابن دقيق العيدوالخ للف في البول نفسه اذا زالت رائعته ويويد ماقاله الخلاف في بول المريض الذي لايستقر الماء في معدته ويبوله بصفته انتهى قال ابن ناجى في شرح المدونة وظاهر المذهب نجاسته ولوز الترائعته وبه الفتوى والخالف في البول المنقطع الرائعة وبول المريض الذي لايستقر الماء في جوفه غريب فاعلمه انتهى والقول بطهارة البول بعيد حدًّا وفي كلام الفا كهاني السابق أشارة الى ذلك فتأمَّله ص ﴿ وقبل خبر الواحدان بين وجها هش يعنى ان النجاسة تثبت بخبر الواحد اذابين وجههاسواء اختلف مذهب السائل والمخبرأ واتفق يريدولو كان الخبرعبدا أوام أة قاله المازري ليكن قيده بالعدل وهوظاهر فلايقبل قول كأفر ولافاسق ص ﴿ أواتفقامذهبا ﴾ ش يعنى وكذلك تثبت النجاسة بحبر الواحد اذا اتفق مذهب السائل والخبر ولولم يبين وجهها يريدوالله أعلماذا كان المخبر عالما عاينجس الماء ومالا ينجسه (فرع) قال البساطي في المغني ظاهر كلامهم الهاذا أخبر ه بأنه طاهر ف الا يحتاج الى هذا التفصيل انتهى وما قاله ظاهراذالم يظهر في الماء ما يقتضي نجاسته أو يسلب الطهور يةعنه والا فيتعين التفصيل المذكور ص والافقال يستحسن تركه ش يعني وان لم يبين المخبر وجه النجاسة ولاوافق مذهبهمذهب السائل فقال المازري فيشرح التلقين الأحسن تركه ص ﴿ وورود الماء على النجاسة كعكسه ﴾ شيعني اذاور دالماء على النجاسة فكذلك كالووردت النجاسة على الماء فان تغير الماء بالنجاسة التي وردعليما صارنجسا وان لم يتغير فهوطهور اكنه ان كان يسيرا كره استعماله والافلا يكره قاله ابن العربي وقد نص على هذه القاعدة المازري وغيره واعترض البساطي على ذلك بوقوع الخلاف في الماء القليل تعلد النجاسة وانه لانزاع في طهورية الماء اذا انفصل على حاله كاسيأتي (قلت) وقد سبقه الى ذلك إبن عبد السلام وغير ه وسيأتي كلامهم عند قول المصنف والغسالة المتغييرة نجسة ويمكن أن يقال ماذكر ه المصنف والمازري تفريع على المشهور لاعلى غير ه فتأمله (فرع) قال في سماع زيد من كتاب الوضوء عن ابن القاسم فيمن يخرج من حوض الحام وهو نجس فيتطهر بالماء الطهورو يدخل يديه فيهو يدلك جسده قبل أن يصب على بديه الماء ممايصل البهمامن جسده أنه لابأس به قال ابن رشد لأن ماء الحوض ليست نجاسته محققة كالبول والخر والدموا ناهو نجس عايغلب على الظنّ من حصول النجاسة فيه لكثرة المستعملين فيه وقدوقعت قطرة من البول في قدر مايتطهر به الرجل لما تنجس على مذهب مالك فكيف برديديهمن هذا الماءالحكوم بنجاسته هذا مالاينبغي أنيبالي بهوأن يتساهل فيهولو نجس طهوره برديديه لوجب أن ينجس الماء الذي نقله الى جسمه لملاقاته اياه انتهى وقد تقدم ان هذا على أصلابن القاسم ان الماء اليسيراذ احلته نعاسة يسيرة ولم تغيره انه نعس وعلى أن الحوضمن اليسير والغرض منذ كرهذا الكلام انماهو بيان ان مثل هذا أذا أصاب يد المغتسل من بدنه ثم أدخلها في الماء لايضر ه ذلك وقد تقدم عن المدونة أنه لا بأس عاانتضح في اناء الجنب من غسله ونقل البرزلي كلام ابن القاسم وقال بعده ومثله يقع فمين يكون بجسده نجاسة فيصب عليهامن اناء طاهر ويدلك يديه لاشئ عليه بناء على أن ورودالماء على النجاسة لايو ثر فيه وهو غير المعروف من المذهب وان كان وقع في ظاهر الرواية ما يوعيده انتهى وما قاله ابن رشد ظاهر ص ﴿ فَعَلَ \* الطاهر مَيتَ ما لادم له ﴾ ش لاخفا ، في مناسبة هذا الفصل للذي قبله لأنه لماذ كر

فقالو اطاهر صدقهمان لم مكونوا نصارى \* اين رشده ومحمول على الطهارة وسؤالهمستعب فيصدقهم وان لم يعرف عدالتهم \* وقال المازري قبل خبر واحدوان امرأة أوعبداعن نحاسة الماء ان بين سيسالنجاسة أولم سنهاومذهبه فمه كالخبر فان أجل مخالف مذهده استعب تركه لانه قدصار مخبره مشتها (وورود الماءعلى النجاسة كعكسه) \*المازرىلافرقىسنورود الماءعلى النجاسة أو ورودهاعلىه لان المخالطة حصلت في الحالت فلا اعتبار بتقدم أحدالسببن \*وفي القس الفائدة الثالثة وهى مدىعة قال علماؤنافي حدس نغسل المد قبل دخولها في الاناءفيه أصلمن أصول الشريعة وهي الفرق بين أن يردالماء على النجاسة أوتردالنجاسة على الماء ﴿ فصل ﴾ ابن شاس الباب الثاني فيأحكم النجاسات وفيه فصول في عير الاعمان الطاهرة عن النجسة وفي ازالة النجاسة وفي غيرذلك (الطاهرميت مالادمله)

\* التلقين مالانفس له سائلة كالزنبور والعقرب والخنفساء والصرار وبنات وردان وشبه ذلك حكمه حكم دواب البعر

لاينجس في نفسه ولا نجس مامات فيدهمن مائع أوماء وكذلك ذباب العسل والباقيلاء ودود الخيل \* عماض في قول التلقين نظر والصواب أن لادؤكل مالانفس لهسائلة اذاكان مختلطابالطعام وغالباعليه وان تميز الطعام منه أكل الطعام دونه اذلايـؤكل الخشاش على الصحيح من لمذهب الابد كاة \* الباجي مالادم فيه ولادمله كالخنفساء لانجس بالموت الاأنمن احتاجه لدواء أوغيره ذكاه عامدكي به الجراد \* ومن المدوّنة ان وقع خشاش بقدر أو اناءأ كل طعامه وتوضئ بمائه \* ابن يونس ان تميزا لخشاش فازيل أولم بقييز وقل وكثر الطعام كاختلاط قلة بكثيره \*وفي العتسة فان باع ذلك الطعام بين لما مكره الناسمين هذه الاشياءالتي عوت فيهاهذا الخشاش والخنفساء ونحوه \* قالمالك وكذلك عب عليه أنيبين اذاباعطافي الحوت والافلامشتري

فيهأن ماتغير بطاهر طاهر وماتغير بنجس نجس احتاج الىبيان الأشياء الطاهرة والأشياء النجسة وقدم الطهارة لأن الاصل في الاشياء الطهارة فقال الطاهر ميت مالادم له يعني ان الطاهر أنواع منهاميتة الحيوان البرى الذى لادم فيه وهو الذي يقال فيه ليس له نفس سائلة كاتقدم بيان ذلكولو كانتفه رطوبة كالعنكبوت والجداجد والعقرب والزنبور والصرصار والخنافس وبنات وردان والجراد والنحل والدود والسوس وفي ميتة مالانفس لهسائلة طريقتان في المذهب الأولى انهاطاهرة باتفاق وهذه طريقة ابن بشير قال في العتبية وأما البرى ممالا نفس له سائلة لاينجس بالموت بلاخ لاف انتهى والطريقة الثانية انفيها قولين المشهورانها طاهرة قالفي التوضيح فلسندعن سحنون أنهانجسة لكنهالا تنجس غيرهاانتهى وقال ابن عرف قميتة برى ذى نفس سائلة غيرانسان كالوزغ نجس ونقيض اطاهر وفي الآدمي قولان لابن شعبان معابن عبد الحكم وابن القصارمع سحنون ثم قال ابن نافع وأشهب ميتة غيرذي النفس السائلة نجسة وسمعا لابأس بأكل مامات فيه خشاش وبيينه ان باعه \* ابن رشد بناء على عدم شرط ذكانه كقول القاضي خلافالا بنحبيب قال ابن عرفة قلت المفرع على عدم شرط ذكاته أكله لاأكل ماحل فيه لشبوته على شرطذ كانه ان بين على المشهور انتهى فصدر بالحكم بطهارة ميتة مالانفس له سائلة ثم ذكر عن أشهب وابن نافع نجاستهما وانه دؤ كل مامات فيه الخشاش \* والذي يتعصل من كلامه في التنبهات أنه اذالم يتفرق ويتقطع فيالماء والطعام ولم يطل مكث فلاإشكال في طهارة الماء والطعام وفي جواز أكله كإأنه لاخلاف انه اذاتفرق فيهوتغيرمنه الماءأن لهحكم الماء المضاف وهل هو نعبس أم لااختلف فيهومدهبأشهب تجيس ماخالطه بطبخ أوشهه وأنكر معليه سحنون قال والصواب أن لا نجس مالانفس له مائلة كيف كان وأماأ كل الطعام اذا تحلل فيه أوطبخ فاختلف فيه أيضاو المواب أنلابو كلاذا كان مختلطابه وغالباعليه وانتميز الطعام منهأ كلدونه اذلابو كل الخشاش على الصحيح من المدهب الابدكاة وان كان بعض الشيوخ خرج أكله بغيرذ كاة على الخلاف في الجرادواليه ذهب القاضي أبومجمد عبد الوهاب وبه قال أبوالحسن انتهى فانظر كيف صرح بأن الصحيح فى المذهب أن الخشاش لا يوع كل الابدكاة وابن رشدا نماعز اهلابن حبيب كاتقدم في كلام ابن عرفة وظاهر كلام اللخمي انميتة مالانفس لهسائلة نجسة وانها تنجس مالاقته ونقله عنه أبو الحسن وقال ابن نافع وأشهب ان ممتة مالانفس له سائلة نجسة وعزاه لسحنون وليس منه الوزع والسحالى ولاشحمةالأرض قاله فىالطراز قال وقال بعض الشافعية الوزغ من الخشاش وهو غلط لأنهاذات لحمودم ومن جنس الحنش وغال في كتاب الذبائح الثاني لا يوع كل الوزغ والله أعلم والخشاش بفتح الخاءوتحفيف الشيين المعجمتين قال في التنبيهات ويقال بكسر الخاء وحكى أبو على فيها الضم أيضا هوصفار دواب الأرض انتهى والجداجد جع جدجد قال في القاموس في فصل الجيم من باب الدال المهملة والجدجد كهدهدمثل الجرادوقال في الصعاح في فصل الجيم من باب الدال المهملة والجدجد بالضم صرار الليل وهوقفاز وفيه شبهمن الجرادوالجع الجداجد والجدجدبالفتح الأرض الصلبة انتهى والصرار قال في التنبيهات بالصاد المهملة وتشديد الراء الأولى هوالجدجد سمى بصوته يقال صروصر صراداصاح وقال في الصحاح وصرار الليل الجدجد وهوأ كبرمن الجندب وبعض العرب يسميه الصرى انهى والزنبور قال في التنبيهات بضم الزاى معاوم انتهى وقال في الصحاح الزنبور الدبر وهو يو نثوالزنبار لغة فيه والجع الزنابير

وأرض مزبرة كثيرة الزنابير كاأنهم ردوه الى ثلاثة أحرف وحذفوا الزيادات كاقالوا أرض معقرة ومثعلة أى كثيرة العقارب والثعالب انتهى وقال ابن سيده الزنبو رأميرا انعل والزنبور الخفيف الظريف انتهى والخنافس جع خنفس وقال في التنبيهات بضم الخاء والمدمع لوم انتهى وقال في الصحاح ويقال لهذه الدويبة خنفساء بفتح الخاء مدودة والأنثى خنفساءة انتهى وقال في الحكا الخنفسة دو بمةسو داءأصغرمن الجعل منتنة الريح والأنثى خنفسة وخنفساء وخنفساءة وضم الفاء في كل ذلك لغة انتهى فاقتضى كلامه ان فتح الفاء أشهر واقتضى أيضا أن خنفسا ، لا يقال الاللؤنثوالله أعلم ص ﴿ والبحرى ﴾ ش بالجرعطفاعلى محل ماأى وميتة البحرى يعني ان ميتة الحيوان البحري طاهرة وسواءمات بنفسة ووجدطافياأو بالاصطيادأوأخ جحياأوألقي في النار أودس في طين أو وجد في بطن حوت أوفي بطن طيرميتالكن هذا يغسل كاسيأتي وسواء صاده مسلم أوكتابي أومجوسي ص ولوطالت حياته بريش يعنى ان الحيو آن البحرى اذا كان لا بعيش الافى البعر ولاتطول حياته في البرف لااشكال في طهارة ميتته وانطالت حياته في البرفالمشهور انميتنه طاهرة وهو قولمالك وقال ابن نافع وابن دينارميتنه نجسة ونقل ابن عرفة ثالثا بالفرق بينأن عوتفى الماءفيكون طاهرا أوفى البرفيكون نجساوعزاه لعيسى عن ابن القاسم وذلك كالضفدع بفتح أوله وثالثه وكسرها وضعهما قاله في القاموس وكالسلحفاة بضم السين المهملة وسكون اللام وضم الحاء وحكى في القاموس فتح اللام وسكون الحاء وكالسرطان بفتح السين والراء والطاء المهملات قيل وهو ترس الماء وقال صاحب الجع السلحفاة هي ترس الماء (تنسه) قال ابن عرفة بعد أن ذكر الأقوال الثلاثة مانصه عبد الحق ميتة الضفادع البرية نحسة لاتؤكل انتهى وظاهره أنهلاخ للف في ذلك والله أعلم ص ﴿ وماذك ﴾ شيعني ان ماذك بأي نوع من أنواع الذكاة من ذبح أو نحر أو عقر فهايذكى بالعقر فهو طاهر ص ﴿ وجزؤه الامحرم الأكل ﴾ ش أشار بهلادكره في التوضيح من أن السباع اذاذكيت لأخذ جلودها فانجيع أجز الماتطهر بالذكاة وانقلناان لمهامكروه وهذه طريقة كثرالشيوخ انالذ كاةلاتؤثر الافي مكروه الأكلومباحه وطريقة ابن شاس أنهاتعه مل في محسر مالأ كل أيضا فقطهر جميع أجز المبالذ كاة وان قلنالا يؤكل كذا أطلق عنه في التوضيح وفي كتاب الذبائج من الجواهر استثنى الخنز بروأنه ميتة ولوذك قال في الذخيرة لغلظ تحريمه وشمل قوله وجزؤه الجنين يوجد ميتافي بطن أمّه ويقيد عااذا كان محكوما يحله والافهوميتة كاأشار اليهان الامامو يمكن أن يدخل الجنين في الماء كي لأن المشارع قدحك بأن ذكاة أمه ذكامله وأماللشمة عمين مفتوحتين ويقال لهاالسلابفتم المهملة وتحفيف اللام والقصر وهي وقاء المولود فقد حكم ابن رشديطهارتها وانها كلحم الناقة المذكاة ذكره في سماعموسيمن كتاب الصلاة راداعلي من استدل بحديث طرح السلاعلي ظهره عليه الصلاة واله لام على أن سقوط النجاسة على المصلى لا تبطل الصلاة ومشله لا بن الامام وفهم منه ابن عرفة جوازأ كلهفعزاه للسماع المتقدم قال البرزلي وهوظاهر المدونة وهوالصواب وحكى ابن عرفة والبرزلى عن الصائغ أنه أجاب بأنه لا يوع كل لأنه بائن من النعجة وهو يقتضي الحربج استه تم حكى ابن عرفة ثالثا عن بعض شيوخه قال البرزلي وهوابن جاعة انه تابع للولدان أكل الولد أكل والافلا قال البرزلى ومال اليهابن عرفة والله أعلم وخص بعضهم المشمة بالآدميين ودخل في كلامه جميع أجزائه حتى الأمعاء التي فيها الفرث وهو كذلك الأأن يكون الحيوان ممالايا كل النجاسة فلا

(والمعرى ولوطالت حماته مر) \* ابن عرفة رابع الاقوال قول مالكان العرىولوطالتحاته يركالضفدع والسلحفاة وترس الماءطاهر \* قال في العتبية اغا يذبح ترس الماء استعجالا Le iseal Transly أن يدخل على الناس شك أن ذلك عليم \*عبد الحق وأما مستة الضفادع البرية فتجسة (وماذكى) \*ان عرفة مذكى المأكول طاهر (وجزؤه الامحرم الاكل) \* ابنشاس كل حموان غيرالخنزير بطهر بذكانه كل أجزائه من لحم وعظم وجلد ابن القاسم لابأس بالخور بلحوم السياع المذكاة بدان رشد هـ نداعلي إعمال الذكاة وهوقوله في المدونة \* وفي المدونة لابأس أن يصلى على جاودالسباع وتلسادا ذكت وكره مالك أكلهامن غيرتحر بحانتهي انظر قول ابن شاسمن

يوء كلمااتصل بروثه حتى يغسل كإسيأتي في كلام ابن يونس وعلى هذافيكرون الحركم كذلك في مكروه الأكل لنجاسة روثه على المشهور ص ﴿ وصوف وو بر وزغب يش وشعر ولومن خنزير ﴿شَقَالُ ابْنُ فُرِحُونُ الشَّعْرِ بَفْتِهِ الْعَيْنُ وَسَكُونُهَا يُطْلَقَ عَلَى شَعْرِ الْانسانُ وغير ممر الدواب والسباع فهوعام والصوف للشاة فهو أخص منه والوبر بفتح الموحدة صوف الابل والأرنب ونعوهما وماذكره موافق لمافي الصحاح وفي القاموس الشعر ماليس بصوف ولاوبر والريش للطائر والزغب ماا كتنف القصبة صيران جزت بشهذا الشرط اعاهواذا أخذت من غير المذكى قال البساطي لا يشترط أن تنفصل مجز و ةبل لو نتفت وقطع مباشر اللحمطهو (تنبيه) أنظرهل محكم علمهافي حال اتصالها بالميتة قبل أن تجز بالنعاسة أو بالطهارة حتى لو كان شعر المتةطويلا وصلى عليه مصلأو كان المصلي يباشر ريش القصبة هل تصح صلاته أم لاوالظاهر أنه يحكر بتجاسةما أتصل بهافقط كإيفهمن كلامصاحب الطراز وأن تصح الصلاة اذا كان الشعر والريش مبسوطا في الأرضوان كان مشدودافي المصلى أوعمسكاله بيده لم تصح كا قال سندفين ربط حبلا فيميتة انهان كان طرفه تحت قدميه فلاشئ عليه كالبساط وان كان مشدودافي وسطه أو ممسوكابيده لم تجز فتأمله والله أعلم (فرع) اذاجز تهذه الأشياء المذكورة من مبتة فاستحب في المدونة والرسالة أن تغسل قال ابن رشد في سماع أشهب ولامعني له اذا علم انه لم يصبه أذى وأوجب ابن حبيب غسلها فان تي قنت نجاسته فلاشك في وجوب غسله (فرع) فأن أراد بيع الصوف وما معه المأخوذ من الميتة أو بيع مانسج منه فعليه أن بين ذلك لأن النفوس تكرهه وقال البرزلي قال أبو حفص لأنه أضعف من صوف الحي وللخلاف في نجاستهذكره في مسائل الصلاة ص ﴿ والجادوهو جسم غيرحي ومنفصل عنه ﴾ ش الجاديفتي الجيم وهولغة الأرض التي لم يصها مطر والسنة التي لامطر فيهاواختلف الفقهاء في تعريف فقال في الذخيرة ابن راشد الجاد ماليس فيمه روح انتهى فيتناول النبات وقال في الذخيرة العالم حيوان ونبات وجاد فجعل الجادمقابلا للحيوان والنبات وعرقه المصنف عاذكر وأصل التعريف المذكور لابن بشير وابنشاس لكن عبارة المصنفأ حسن لأنابن بشيرقال ونعني بذلك مالاتحله حياة أوينفصل عن ذي حياة وقال ابن شاس ونعني بالجاد ماليس بروح ولامنفصل عن روح فرأى المصنف أن الاتيان باكالاتيان بالجنس البعسداصدقهاعلى العرض والجوهر فأبد لهابقوله وهوجسم غير حىالى آخره فقوله جسم جنس يشمل الحيوان والجاد وقوله غيرحي فصل يخرج الحيوان وقوله ومنفصل معطوف علىحي أي وغيرمنفصل عن حي وخرج بهجيع الفضلات المنفصلات عنالحي الطاهرمنها والنعس ولايازمن اخراجهامن حدا لجادكونها نحسة والالزم أن يكون الحي نحسا لأناأخرجناه منحية الجاد وظاهر كلام ابن الحاجب ان أجراء الحيوان المنفصلة عنه داخلة في الجادفانه قال والجادات ماليس من حيوان طاهرة قال ابن دقيق العيدوعبارته أحسن لأنها لاتعتاج الىالعناية لأنهقي مالجادات المحكوم لهابالطهارة بأنهاليستمن حيوان لأن أجزاء الحيوان أوبعضها جمادات على ماقدمنا ان الجادماليس بذي روح انتهى بالمعنى ومراده بالعناية قولهم ونعني بكذاوكذا ودخلفي كلام المصنف جميع المائعات من سمن وعسل وزيت ونعوها ولايقال الجادمقابله المائع لأنانقول الذي يقابل المائع الجامد لاالجاد وتعبيره بالجادمفردا أحسن من قول ابن الحاجب والجاداتبالجعلأن الجاداسم جنس يصدق على

غيرالخنز رمشكل فان الجار الاهلى مشله وانظر بعدهداحكم الفرس والبغل والجار الوحشي (وصوف وو بروزغبر بشوشعر ولومن خنز بران جزت) \* ابن عرفة الشعر والصوف والوبرمن أي محلأخذمن غيرقلعمن غيرمذكى طاهر وكذاشعر الخنز برعندمالك وابن القاسم \* اللخمى أجازه مالك للخرازة انتهى انظر هذامع قولهمن غيرقلع وقد قالوالاتتهمأ بهالخرازة انجز وانظرزغب الريشعند قوله وقصبةر يش (والجاد وهدو جسم غديرحي ومنفصلعنه

القليل والكثير ص ﴿ الاالمسكر ﴾ ش أي فانه نجس أي وسواء كان من العنب أوغير مقال فى التوضيح فائدة تنفع الفقيه يعرف بها الفرق بين المسكر والمفسد والمرقد فالمسكر ماغيب العقل دون الحواس مع نشوة وفرح والمفسد ماغب العقل دون الحواس لامع نشوة وفرح كعسل البلادر والمرقدماغيب العقلوالحواس كالسيكران وينبني على الاسكار ثلاثة أحكام دون الأخير بن الحد والنجاسة وتحريم القلمل اذاتقرر ذلك فلامتأخ بن في الحشيشة قولان هل هيمن المسكرات أومن المفسدات معاتفاقهم على المنعمن أكلها فاختار القرافي أنهام المخدرات قاللأنى لمأرهم عيلون الى القمال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة وربماعرض لهم البكاء وكان شيخنا الشهير بعبدالله المنوفي يختارانهامن المسكر اتلأنار أينامن يتعاطاها يبيع أمواله لأجلهاولولاأن لهم فماطر بالمافع اواذلك ببن ذلك انالا نعدأ حداسع داره لمأكل ماسكرانا وهو واضحانتهى كلام التوضيح ولفظ القرافي في الحشيشة أنهامفسدة لامسكرة وبهذا الفرق يندفع ماأورده بعضهم على قوله الاالمسكرمن شموله للنبات المغيب للعقل كالبنج والسيكران فانهامفسدات أوم قدات لامسكرات وذكرالبر زلىءن القرافي في الحشيشة ثلاثة أقوال تألثها بالفرق بينأن تحمس فتكون نجسة وفيها الحد وقبل ان تحمس فلاحدولا بحاسة واختار القرافي في الفرق الموفى أربعين انه لاحدّ فهاوا نمافها التعزير الزاجرعن الملابسة قال ولاتبطل الصلاة بحملها ثمذكران الأفيون من المفسدات وقال من صلى به أو بالبني لم تفسد صلاته اجاعاو آندا غيرهمن المفسدات قال كائن يتناول من الأفيون والبنج والسيكران مآلايصل الى التأثير في العقل والحواسانتهي (قلت) فعلى هـ اليجوز لمن ابتلي بأكل الأفيون وصار بحاف على نفسه الموتمن تركه أن يستعمل منه القدر الذي لا يؤثر في عقله وحواسه و يسعى في تقليل ذلك وقطعه جهده و تجاعليه أن شوب و يندم على مامضى والله أعلاف ع)قال ابن فرحون وأما العقاق راهندية فأنأ كلت لماتو كلله الحشيشة امتنع كلهاوان أكلت للهضم وغيرهمن المنافع لم تحرم ولا يحرم منهاالاماأ فسدالعقلوذكر قبلهذا أنالجوزة وكثيرالزعفران والبنج والسيكران من المفسدات قللهاجائز وحكمهاالطهارة وقال البرزلى أجاز بعض أئمتنا كل القليل من جوزة الطيب لتسخين الدماع واشترط بعضهمأن تخلط مع الأدوية والصواب العموم انتهى والشيكران بالشين المعجمة وضبطه بعضهم بالسين المهملة وضم الكاف (فرع) قال ابن فرحون من اللبن نوع نغطي العقل اذاصار قارصا و معدث نوعامن السكر كايد كرعن لبن الخيل فان شرب لذلك حرم و معرم منه القدر الذي يغطى العقل انتهى (قلت) أمالين الخيل فعور م فلمله وكثيره على المشهور لحرمة أكلهاوالله أعلم ومن المفسدات الحب الذي يوجد في القمح المجاوب من دهلا المسمى بالزيوان (فرع)قال ابن فرحون أيضاو الظاهر جو از ماسقى من المرقد لقطع عضو و نحوه لأن ضرر المرقد مأمون وضرر العضوغير مأمون (فرع) مقتضي ماتقدة جو ازييع هذه الأشباء من الأفمون والبني والجوزة ونعوها ولمأر فيه نصاصر يحا والظاهرأن يقال فى ذلك كا قال ابن رشد فى المذر على القول بحرمة أكله ان كان فيه منفعة غير الاكل جازيعه عن يصرفه في غير الاكل و يؤمن أن سمعه يمن ما كله وكذلك بقال في هذه الأشياء وفي سائر المعاجين المغيبة للعقل يحوز بيع ذلك لمن لايستعمل منه القدر المغيب للعقل ويؤمن أن بسعه من يستعمل ذلك والله أعلم (فالدة) ظهر في هذا القرن وقبله بيسير شراب يتخذمن قشر البن يسمى القهوة واختلف الناس فيه فن متغال فيه مرى

الاالمسكر) \* أبن عرفة الجاد غيرمنفصلمن حيوان ولامسكرطاهر

( والحي )\* ابن عرفة الحيوان طاهر وقدول سحنون وابن الماجشون الخنزير والكاس نعسان جله الا كثر على سؤرها ورجح أبوعر نجاسة غير الخنز بر (ودمعه وعرقه ولعاله ومخاطه ) \* اس عرفة الدمع والعرق والبصاق والمخاط كلحمه قال في المدونة لا بأس بلعاب السكاب يؤكل صده فكمف مكره لعامه قال اس رشدعرق غيرالآدمي لتبع لجمه واعاقال في المدونة لاىأس بعرق البغل والحار لأنهلا بقدر على التوقى منه وانظر عرق السكران قال عبد الحق على طهارته ح\_نداق المذهب ورجح المازري أيضاطهارته قال التونسي كتغلل الجر (و سفه) \* ابن عرفة سف الطبرطاهرو سض سباعه والحشرات كلحمها

انشر بهقر بةومن غال برى انهمسكر كالخر والحق انهفى ذاته لاإسكار فيه وانمافيه تنشيط للنفس ويحصل بالمداومة عليه طراوة تؤثر في البدن عند تركه كمن اعتاداً كل اللحم بالزعفر ان والمفرحات فيتأثر عندتركه ويحصل لهانشراح باستعاله غيرأ نه تعرض له الحرمة لأمو رمنها انهم يجتمعون عليها ويدير ونها كايدير ونالجر ويصفقون وينشدون أشعارامن كلام القوم فيهاالقول وذكر الحبة وذكرالخروشر بهاونحو ذلك فيسرى الى النفس التشبه بأصحاب الخرخصوصامن كان ستعاطي مشل ذلك فيعرم حينتذ شربها لذلك مع ماينضم الى ذلك من المحرمات ومنهاان بعض من يبيعها مخلطهابشئ من المفسدات كالحشيشة ونحوهاعلى ماقيل ومنها انشر بهافى مجامع أهلها يؤدي للاختلاط بالنساءلأنهن يتعاطين بيعها كثيرا وللاختلاط بالمرد لملازمتهم لمواضعها ولسماع الغيبة والكلام الفاحش والكذب الكثير من الأرافل الذين يجمعون لشربها ماتسقط المروءة بالمواظبةعليه ومنهاانهم يلتهون بهاعن صلاة الجاعة غيبة باولوجو دماملهي من الشطر بجونحوه فىمواضعها ومنهاما برجع لذات الشارب لهاكما أخبرني والدى حفظه الله تعالى عن الشيخ العارف بالله العلامة أحدزروق أنهسئل عنهافي ابتداءأم هافقال أما الاسكار فليستمسكر فولكن من كان طبعه الصفراء والسوداء يحرم عليه شربهالأنه أتضره في بدنه وعقله ومن كان طبعه البلغم فانهاتوافقه وقد كثرت فيهذه الايام واشتهرت وكثرفها الجدال وانتشر فهاالقمل والقال وحدثت بسيم افتن وشرور واختلفت فيها فتاوى العلماء وتصانيفهم ونظمت في مدحها وذمها القصائد فالذى يتعين على العاقل أن يجتنها بالكلية الالضرورة شرعية ومن سلمن هذه العوارض كلها الموجبة للحرمة فانهاترجع فيحقه الىأصل الاباحة والله أعلم وقدعرضت هذا الكلام على سيدى الشيخ العارف بالله تعالى مجمد بن عراف وعلى سيدى الوالد أعاد الله على نامن بركاتهما فاستعسناه وأمرا بكتابته وانماأطلت الكلام هنالأني لمأرمن استوعب الكلام في ذلك والله سبعانه أعلم ص ﴿ والحي ﴾ ش قال الساطى في المغنى ولو تولد من العندرة وقسل الاالكاب والخنزير وقيل والمشرك نقله ابن جزى فى قوانينه وكل مافى باطن الحموان مماعكم علم مالنجاسة اذا انفصل عنه فلا يحكم عليه عافي بطنه وتصح صلاة حامل ذلك الحمو ان قاله غير واحدوالله أعلم وانظر كلام الفاكهاني في شرح قول الرسالة وليس عليه غسل مابطن من الخرجين ص ودمعه وعرقه ﴾ ش هـ ناهو المعروف من المذهب قال في المدوّنة وعرق الدواب وما يخرج من أنوفها طاهر وقبله سندولم يذكر فيه خلافا بلقال هوكعرق الآدمي وقبله أيضاغير ممن شراح المدونة وكذلك ابن عرفة ولم يحك في ذلك خلافا وقال ابن رشد في رسم الوضوء من سماع أشهب عرق سائر الحيوان ولبنهاتابع للحومها وانماقال في المدونة لابأس بعرق البرذون والبغسل والحارلأن الناس لايقدرون على التوقى منه انتهى ولم يذكر في نجاسته خلافاها قاله غيير معرو ف والله تعالى أعلم ص ﴿ ولعابه ومخاطه و بيضه ﴾ ش اللعاب بضم اللام ماسال من الفم وانظر هل بدخل في كلامه الماءالذي يسيلمن فم النائم وقال المشدالي في حاشيته على المدونة عن النووي ان تغيرفه و تجس والافهوطاهرفان قلنانجاسته وكان ملازمالشخص فهوكدم البرغوث قال المشذالي ويتغرج فيهقولانمن مسائل المدهب التي تشهه انتهى وقال ابن ناجي في شرح المدونة الجارى على مدهبنا اذاتغيرأن يكون مضافالا نعسا (قلت) لاوجه لهذابل الظاهر أن يقال ان كان من الفرفه وطاهروان كانمن المعدة فكاقال النووى ان تغيرفهو تجس والافهوطاهر وقال الدميري في شرح المهاج

ويعرفأنهمن المعدة بنتنه وصفرته وقبل انكان الرأس على مخدّة فنه والافن المعدة وعلى كل حال عانه اذالازم شخصاع في عنه والله أعلم ص ﴿ ولوا كُل نَجْسًا ﴾ ش جعله الشارح راجعاللبيض وأشار باوالمخلاف فيه وانظرلم أشار للخلاف فيه دون العرف معان ابن الحاجب وغيره حكوا الخلاف فيهماجيعاولعل الخلاف الذى فى البيض أقوى ولم يذكر اللبن لأن اللبن ليسطاهرا على الاطلاق وكالبيض بل لبن غير الآدمى تابع للحمه كاسيأتي الاأنه كان ينبغي له أن ينبه على الخلاف فى لبن الجلالة كانبه على الخلاف في بيضها والمشهور ان لبن الجلالة مباح وكذلك النعل اذاأ كلت نجاسة فعسلهاطاهر عندمالك قاله في رسم ان خرجت من سماع عيسى وهو ظاهر قوله في المدونة في العسل النجس لابأس أن يعلف النحل ويحقل أن يرجع لجيع ماتقدم من قوله والحي الى آخرها ف قال ابن رشدفي سماع عيسي من كتاب الضحايالا اختلاف في المدهب ان أكل لحوم الماشية والطير الذي يتغذى بالنجاسة حلال جائز وانمااختلفوا فيالاعراق والألبان والأبوال انتهى وقال ابن القاسم فى رسم العتق من سماع عيسى من كتاب الصيد والذبائح في الطير تصادبا الحرتشر به فتسكر الابأس بأكلها وقبله ابن رشد وقال ابن القاسم في الرسم المتقدّم في كتاب الضحايا في جدي رضع خنزيرة أحبالى ان لايذبح حتى يذهب مافى جوفه من غذائه ولوذ بحمكانه فأكل لم أربه بأسالأن الطيرتأ كل الجيف وتذبح مكانها وأكلها حلال ونعوه لابن نافع لكن حكى اللخمى الخلاف في ذلك ونصهوا ختلف في الحيوان رصيب النجاسة هل تنقله عن حكمه قبل أن رصيب تلك النجاسة فقبل هو على حكمه في الاصل في أسارها وأعراقها وألبانها وأبو الهاوقيل ينقلها وجميع ذلك نجس ثم ذكر الخلاف في عرق السكر ان ثم قال وعلى القول بأنه نجس لا يحل أكل شئ من ذلك حتى تذهب منفعة ماتغذى بهمن النجاسة وخرج على نجاسة لبن المبتة نجاسة لبن الشاة تشرب ماء نجساو محث معه ابن عرفة في هذا التخريج ف كلام اللخمي يقتضي وجود الخلاف في نجاسة الحي اذا أكل النجاسة \* فأن قيل انماذ كر اللخمي الخلاف في اللحوم واذا جعلنم قوله ولوأ كل تجسار اجعالي الحي وماعطف عليه اقتضى وجود الخلاف في الحي نفسه \* فالجواب الذي يظهر من هـ ندا القول الذي يقول بنجاسة اللحم ان الحي نفسه نجس وسيأتي ان الشارب للخمر لاتصح صلاته على مارواه ابن المو ازمدة مابري بقاؤه في بطنه وأما العرق والبيض وكذا اللبن فالخلاف فيه أمعروف بالطهارة والنجاسة والكراهة حتى من الآدى والشارب الخر قال في التوضيح والذي اختاره المحققون الطهارة قالوالخلاف فيعرق السكران في حال سكره أوقر يبامن صحوه وأمالوطال عهده فلاخلاف في طهارته واعترضه بن فرحون بأنه اذاعر ق وتخلل العرق الأول النجس الاأن يكون قداغتسل وغسل الثوبالذيعرق فيه (فلت)وهذا لايردّعلى المصنف لأنها تماتكام على العرق من حيث هو ونجاسته في الصورة المذكورة لأم عارض وأما اللعاب والمخاط والدمع فلمأرمن حكى فيهاخلافاصر يحابل قال المساطى وأماالعرق من الحي فنقل فسه الاتفاق أعني أنه لايراعى فيه سكران من غيره غيران ابن رشد قال وأما الحيوانات فادامت مستصحبة للحياة فهي طاهرة ويعنى بذلك أعراقها وأساترها وماعزرجمن أنوفها اذالم تستعمل نجاسة فيفهمن كلامه انهااذا استعملت النجاسة نجس ما مخرجمن أنوفها فأحرى لعامها ونقل صاحب الجع عن ابن هار ونأنه قال في شرح قول ابن الحاجب واللعاب والمخاط من الحي طاهر كان ينبغي له أن يقول مالم يكن الحيوان عمايستعمل النجاسة انتهى فهذامقتضى الخلاف في ذلك من الحيوان المستعمل

(ولو أكل نجسا) \* ابن القاسم لبن الجلالة طاهر \* اللخمى ومشله بيضها ولبن شار بة الخر

(الاالمذر)الصحاحمدرت البيضة فسدت انظر في البيوعان البيض يرد لفساده ويرجع بمابين الصحة والداء وهذافرع طهارته وقال اللخميي مرادهم بذا البيض هنا البيض المدوق لاالذي هوكسةومن نحوهداهو كلام ابن رشدعلى قول مالك يغسل يدهمن نتف الطهوكذالغسل ثويهان أصابه ماءبينضله ريح قال اس رشد هذا الغسل ليس بواجب فيهمااناهو مستعسن لأنهمن المروءة والنظافة قاله ابن عرفة وأطلقه الشيخ وعبارة الكافياذاوجدفي البيضة فرخميت أودم حرم أكلها انتهى انظر قدية فق أن وجدفى البيضة نقطة دم قمل و مكون ذلك من أكلها الجراد الذخيرة فقتضى مراعاة السفح في الدم لاتكون هذه السضة نعسة وقدوقع في هذا يحثوما ظهر غيره (والخارج بعد الموت) مالكالبيض يخرجرطبا أو يابسا من منة نحس (ولبن آدمی) این عرفة لبن الآدمي طاهر ( الا الميت) في الرسالة معرم من الرضاع ماعدرم من النسب \* قال في المدونة ولبن المرأة في موتها

للنجاسة وقد يقال ان الدمع أيضاقر يبمن ذلك الأأن كلام البساطى يعارض ذلك (تنبيهان \* الأول ) قال الشارح ظاهر كلامه سواء كان البيض من الطير أومن غير موليس كذلك لأن بيض الحشرات ملحق بلحمها واليه أشارا بن بشير (قلت) بل الظاهر الكلام المصنف على اطلاقه لان الحشرات اذا أمن سمهامباحة فتأمله وماذ كره عن ابن بشير قبله ابن عرفة ونصه وبيض الطير طاهر وسباعه والحشرات كلحمهاوالله تعالى أعمر (الثاني) قال البساطي هنا بحثوهو انه شهرهنا أنءر ق السكران وبيض الجلالة طاهر وفهايأتي ان رماد النجس ودخانه نجس والقولان في هذه الاشياء مبنيان على أن النجاسة اذا تغيرت أعراضها هل تطهر أولافانظر من فصل (قلت) أما المصنف فلااعتراض عليه لانه تابع التوضيح وقدذكر في توضيعه في اللبن والبيض والعشرق انالذي اختاره المحققون كعبد الحقوالمازري وابن يونس الطهارة وذكر فى رماد الميتة عن المازرى ان الجهور على أنه لا يطهر أماوجه التفصيل فظاهر أيضالان الانقلاب فى اللبن والبيض والعرق أشدّمنه في رماد الميته فتأمله والله أعلم ص والاالمدر ش بفتج الميم وكسرالذال المعجمةأى الفاسدوهو ماعفن أوصاردما أومضغة أوفر خاميتا قال النووى ويطلق أيضاعلى مااختلط فيهالصفار بالبياض انتهى والظاهر أنهذا الاخيرطاهر اذالم يحصل فيهعفن انهى (تنبيمه)قال في الذخيرة في كتاب الاطعمة يوجد في وسط بياض البيض أحيانا نقطه دم فقتضى مراعاة السفح في نجاسة الدم لاتكون نجسة وقدوقع البحث فيهامع جاعة ولم يظهر غيره انتهى (فرع)قال ابن فرحون في مسائل ابن قداح يؤمر بغسل البيض قبل كسره فان لم يغسل فلاشئ عليه انتهى وقال فى مختصر فتاوى ابن رشدلابن عبدالرفيع التونسي أفتى القاضي أبو الوليد فى الذي يجعل البيض في الطعام لا يغسله عندشيه وهي مماوءة باذى الدجاج ان غسل البيض حسن فان لم يفعل فقدأساء ولا يفسد ذلك الطعام انتهى وكانه والله أعلم لاحتمال كون الطير جلالة وأصابه شي من بولهاأ واستقدارا له والله أعلم ص ﴿ والخارج بعد الموت ﴾ ش ينبغي أن يعود الى جميع مأتقدم من الفضلات فقدقال ابن عبد السلام قول ابن الحاجب والدمع والعرق واللعاب والمخاط من الحي طاهر يعني انهامن المبتة نحسة ومن الله كي طاهرة ومن الآدمي المتعلى الخلاف فيطهارته ونعوه قول ابنعر فةوالدمع والعرق والخاط والبصاق كمحله وقال الساطى عندي ان كلام المصنف خاص بالبيض قال وحله بعض الشارحين على أنه عام في العرق واللعاب والخاط والدمع والبيض وهو يزيل الاشكال انهي (قلت) وقد عامت أنه لا إشكال في ذلك ولعل قو له يزيل الاشكال من الازالة الاأن سياق كلامه لا يقتضي ذلك والله أعلم (تنبيه) أطلق في البيض الخارج بعد الموت سواء كان رطبا أو يابساوهو كذلك أماالرط فباتفاق وأمااليابس فهوقول مالك خلافا لابن نافع حكى القولين ابن رشد في الضحايامن البيان وابن عرفة وابن ناجي وغيرهم واقتصر ابن فرحون على قول ابن نافع وكذلك ابن راشدفي اللباب فأوهم كلام ماانه الدهب وليس كذلك ص ﴿ ولبن آدمى الاالميت ﴾ ش قال في كتاب الصلاة الأول من المدونة ولا على اللبن في ضروع الميتة قال ان ناجى ماذكره متفق عليه لأنه نجس بالوعاء الاأن كمون لبن منة آدمي ففيه خالاف لقولهافى كتاب الرضاع بالتنجيس وقيل انهطاهرانتهي وتقدم في كلام ابن عبد السلام في ما يخر جمن ميتة الآدمي من لعاب ومخاط ودمع وان حكمه نبيني على الخلاف في طهارته وسيأتى الكلام فعايبان من الأعضاء عند قول المصنف وماأيين من حي ومنت ص

﴿ ولبن غيره تابع ﴾ ش فهوطاهر من المباح ونجس من المحرم ومكر وهمن المكروه وكراهته لاتضرجه عن كونه طاهرا كانبه على ذلك إبن عبد السلام في السكلام على معنى المباح والمكروه ص ﴿ و بول وعدرة من مباح ﴾ ش كذاقال ابن الحاجب وغيره قال ابن فرحون ظاهره لايغسل لاوجو با ولااستعبابا أماوجو بافنع وأمااستعبابا فقدروى عن مالك أنه قال غسله أحب الى تقل ذلك الشيخ تقى الدين انتهى بالمعنى والاستعباب ظاهر ولولم يكن الاللخروجمن الخلاف والله أعلم ولا بدمن تقييد ذلك بما أذاخر جفي حال الحياة كاصر حبه في اللباب وهوظاهر ص والاالمتغذى بنجس إش ير يدولو بشرب ماء نجس (تنبيه) قال البساطى استثنى المتغذى بنجس فانه نجس وله ثلاث حالات الأولى أن يكون محبوسالا يصل للنجاسة فهوكغيره والثانية ان شوهداستعماله لهما فبوله وعذرته نجسان الثالثة أن ينفي عنه كل منهما فحمل على النجاسة تغليبا (قلت) ماذكره في الحالة الثالثة غيرظاهر ومخالف لماقاله مالك في رسم من صمن سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة في الجمام يصيب أرواث الدواب أحب الى أن لوأعاد في الوقت من صلى بحربتها قال ابن رشدانما ذلك اذاعلم من عالها انهاتاً كل أرواث الدواب ولم يتعقق انها أكلتها ولو تعقق لقال انه بعيد في الوقت على كل حال لأن ذرق ماياً كل النجس عنده نجس انتهى ويريداذا صلى به غير عامد وأما العامد فيعيد أبدائم قال في الرسم الذي بعده وسئل مالك عن خرء الحام يصيب النوب قال هوعندي خفيف وغسله أحبالي يعنى ابن رشدهذا اذالم بعلم انهاأ كلت نعاسة على ماتقدم في الرسم الذي قبله انتهى وسئل ابن رشدعن ذرق الخطاف الذي عيشه الذباب على قول مالك أنه لا تؤكل الجراد وشبههاالابذكاة فأجاب ذرق الطيرطاهر على قول مالك الذي يرى الفضلتين تابعتين للحوم وقال فى رسم من صن سماع ابن القاسم في رواية أصبغ ان ذرق البازى نجس وان أكل ذكي ان ذلك على الرواية التي منع من أكل ذي مخلب من السباع والله أعلم فعلم من هذا ان الحيوان اذا كان من شأنهأن بأكل النجاسة ولم يتحقق أكله لهافأص هخفيف يستعب غسل روثه وهو خلاف مادل عليه كلام البساطى والله أعلم (فرع) اذاذ بح الحيوان الذي يتغذى بالنجاسة فانه يغسل موضع الغداء منه ككرشه وأمعائه قاله ابن يونس في كتاب الصيد لماتكام على الحوت يوجد في بطن الطير الميت وهذا اذاذ بج يعدثان استعماله للنجاسة كإيفهم ذلكمن كلام ابن يونس ص فوقى والاالمتغير عن الطعام، ش هذا كقوله في المدونة وماخر جمن التيء عنز لة الطعام فهو طاهر وماتعـ برعن حال الطعام فنجس فظاهر المدونة وكلام المصنف ان المتغير نجس كمفها كان التغير وعلى ذلك جلهاسند والباجي وابن بشير وابن شاس وابن الحاجب وقال اللخمي يريداذا تغيرالي أحد أوصاف العدرة وتبعيه عياض وقال أبواسحاق التونسي وابن رشدان شابه أحدأوصاف العندرة أوقاربها فتعصلان القيء على ثلاثة أقسام ماشابه أحد أوصاف العدرة أوقارم انجس اتفاقاوما كانعلى همئة الطعام لم يتغير طاهرا تفاقالكن ألزم ابن عرفة من يقول بنجاسة الصفراء والبلغم أن يقول بنجاسة القيء مطلقا وماتغير عن هيئة الطعام ولم يقارب أحداً وصافى العدرة قال ابن فرحون بأن يستعمل عن هيئة الطعام ويستعد للهضم وقال الساطى بأن تظهر فيه حوضة فاذا كان كذلك فهو نجس على المشهو رخلافاللخمي وأبي اسحاق وابن بشير وعياض (فرع) علم ماتقدم ان التي ، اذالم يتغيرعن هيئة الطعام فهوطاهر ولوخ جمعه بلغ أوصفراء على المشهور وأشار الى ذلك البساطى (فرع) قال ابن رشد في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة \* القلس ماء

وحماتهاسواءوكذلك ان دب صى وهي منتة فرضعها وقعت به الحرمة ولا يحل اللبن في ضروع المستقلل فكمف أوقعت الحرمة للنهده المرأة المتةوليها لا علقال لان من حلف لاشرب لبنا فشرب لبنا ماتت فيه فأرة أوشر بالن شاةممتة أنهمانث انظر بعدهذاعندقوله والاظهر طهارته (ولبن غيره تابع) ابن عرفة لبن الخنز رنحس ولبن الآدمى ومأكول اللحم طاهر والمشهور في غيرهما التبعية وقيد روىءن مالك لارأس ملين الجارة \* ابن رشد عمل أنير بدلابأس بالتداوي مه ( و بول وعــنرة من مباح الاالمتغدى بنجس) ابن عرفة المعروف طهارة بول مباح الأكل وروثه قال في المدونة عمالا مأكل الجيف (وقيء الاالمتغير عن الطعام) من المدونة التيءقيات ماخرج يمنزلة الطعام فهو طاهر وما تغيرعن حال الطعام فهو نجس والقلس ماء حامض قد تغير عن حال الماء ليس بنجس ولوكان نحساما قلس ربيعة في المسجد \* قال ابن مز بن و رعا كان طعاما فان كان

يسيرا وأصابه فيصلاته عادى ولاشئ عليه وان كان كثيراقطع وتمضمض وابتدأ صلاته رواهابن القاسم عن مالك \* ابن رشدانقارب القيء أحد أوصاف العدرة فهو نجس انظر بعدهدافي الرعاف عندقوله ومن ذرعه قيء (وصفراءوبلغم ومرارة مباح) القرافي المعدة عندنا طاهرة لعلة الحياة وكذا البلغم والصفراء ومرارة مايؤكل لجه رأيت في بعض كتب الطب أنه ينصب الى المعدة عند الجوعالشديد دم أحر منالكبدفيغذما حامض طاهر ونقله عنه ابن عرفة في أوائل الطهارة والمصنف في التوضيح في باب السهو ولم يحكوا غيره ونقلأ بوالحسن عن التونسي نحوه وهذاعلى مذهب ابن رشدوالتونسي ان التيء لاينجس الااداشابه أحدأوصاف العذرة أوقار بهاوأماعلى المشهور فيفصل فيه كافي التيءقال سندبعد كلامه على القيء فن قلس وجب أن يفرق فيه بين المتغير وغير ه والقلس هو دفعة من الماء تقدفه المعدة أويقذفه ريحمن فم المعدة وقديكون معهطعام وهوعلى ضربين منهما يكون متغيراعلى حسب مايستعيل اليهوما يخالطهمن فضلات المعدة فهونجس ومنهما يكون على وجهلا يتغير أو يتغير بطعم الماء فلا يجد صاحبه زيادة على طعم أكله فهو طاهر على ماتقدم في التيء ثم قال وقول مالك يعني في الموطأرأيت وبيعة بعدالمغرب يقلس في المسجد من ارائم لاينصر ف حتى يصلى محمول على مالم يتغيرانتهى ونقله عنه في الذخيرة وقبله وقال ابن بشير في كتاب الطهارة القلس ما يخرج عند الامتلاءأوبردالمز اجوقد يكون فيه الطعام غيرمتغير فهوليس بنجس انتهى ونحوه للباجي في شرح الموطأونصه القلس ماءأوطعام يسير يحرج الى الفم على وجهقائم قال في قوله وليقضمض ليست المضمضة عليه بواجبة ولكنه يستعبله أن عضمض من ذلك فاهلأن القلس لا يكون طعاما يتغير وانمايستعب منه تنظيف الفم وازالة ماعسى أن يكون من رائعة الطعام انتهى وقال الشيبي في شهر - الرسالة في آخر باب جامع في الصلاة في السكلام على القلس في الصلاة فان تغير عن حال الطعام فهو نيجس فيقطع من قليله وكثير هانتهي وهذا ظاهر والله أعلم (فرع) فان كان التيء أوالقلس متغيرا وجبغسل الفهمنه وانلم يتغير فيستعب المضمضة منه الاأن يكون ممايذهب بالبصاق قاله الباجي واذاشابهالتيء أحدأوصاف العدرة فاختلف فينقض الوضوءبه وسيأتي والقلس بفتح اللام اسم و بسكونهاممدر قلس يقلس كضرب بضرب ص ﴿ وصفراء و بلغم ﴾ ش قال سند مايخرج من الجسد من صفر اء المذهب طهارته كا يحكم بطهارة المرائر والمرائر أصل الصفر اءانتهي ثم قال والبلغم طاهير لأنهمن جنس البصاق والنخام انتهى وعلممنه أنه طاهر سواء كان من الرأسأو من الصدر وصرح به ابن مرزوق وغيره ونقل ابن عرفة عن ابن العطار ان البلغم والصفراء نجس لأنهمائع من وعاء نعبس قال وسمعت ابن عبد السلام ينقل عن القر افي البلغم طاهر والسوداء نعس وفي الصفراء قولان والذي في القواعد والذخيرة ان الصفراء كالبلغ والقولان حاصلان من نقل القرافي ونقل ابن العطار والله أعلم ص ﴿ وص ارة مباح ﴾ شكد اقيد في الذخيرة المرائر بالمباح فقال والمعدة عندناطاهر ةلعلة الحياة والبلغم والصفراء ومرائر مايؤكل لجهوالدم والسوداء نعسان ولم يقيد صاحب الطراز المرائر بالمباح بلقال المذهب طهارة ما يخرج من الجسد من صفراء كإيحكم بطهارة المرائر والمرائرهي أصل الصفراء وانظر مامراد المصنف بهذا الكلام فان أراد الحكم على المرارة عال كونهافي جوف الحيوان فلاخصوصية للباح ولاللمرارة فقدقال القرافي فى الفرق الرابع والثمانين باطن الحيوان مشمل على رطو بات كالدم والمني والمذى والودى والبلغم وغيرذلك وجميع ذلك لايقضي عليه بنجاسة فنحل حيوانافي صلاته لم تبطل ثم قال والمعدة طاهرة عندمالك نجسة عندالشافعي وتقدم ان الحيطاهر وان أرادالحكم على المرائر المنتقل عنها فقدقال سندانه أصل الصفراء وأن الصفراء الخارجة من الجوف طاهرة من جميع الحيوان وان أراد الحم على المرارة بعد انفصالها من الحيوان فيستغنى عنه بما تقدم و بما يأتي لأنهاان انفصلت من ملذكي تعمل فيهالذكاة فهي طاهرة لأنجيع أجزاءالمذكي طاهرة وان انفصلت من غيرذاك فهي نجسة وكان المصنف رجه الله أراد التنصيص عليه الوقوعها في كلام صاحب الطراز والذخيرة (فرع) لودخل فيدبرالانسان خرقة ونحوها ثم أحرجت فانها نعسة وهنداطاهر وقدذ كرها بن فرحون عن الشيخ تقى الدين على سبيل الاحتجاج على نجاسة التيء والله أعلم ص ﴿ ودم لم يسفح ﴾ ش قال في التوضيح المسفوح الجارى وغير المسفوح كالباقي في العروق وقال ابن فرحون كالباقي في على الته تكية وفي العروق وهو طاهر مباح الأكل على ظاهر المه نتهي وهو المشهور وقيل نجس وانظرمام اده بالباقي في محل التذكية هل أثر الدم الذي في محل ذبح الشاة أوالدم الذي يبقى في محل نعر الشاة و يخرج بعد سلخها أذا طعنت فان أراد الأول فهو نجس لأنه من الدم المسفوح وقدذكرالبرزلى خلافابين المتأخرين في الرأس اذا شوطى بدمه هل يقبل التطهير أملا ونقله ابن ناجي أيضافي شرح المدونة وفي كلام صاحب المدخل اشارة الى ذلك وان أراد الثاني فقدد كرالبرزلى في مسائل الصلاة عن بعض الافريقيين أنه قال في الدم الذي يخرجمن نحرالشاة بعد سلخهاقولان قال كان عضى لناأنه بقية الدم المسفوح وجعله هنامن الخارجمن العروق بعدخرو جالدم المسفوح وهو خلاف في شهادة انتهى فتأمله والذي يظهر أنهمن بقية الدم المسفوح وأماماذكره ابن فرحون وصاحب التوضيح من أن الباقي في العروق غير مسفوح فقاله ابن بشير وغيره ولااشكال فيه والخلاف فيه انماهو أداقطعت الشاة وظهر الدم بعد ذلك وأما لوشو يتقبل تقطيعها فلاخلاف في جوازأ كلهاقاله اللخمي ونقله ابن عرفة وابن الامام وغيرهم وقال أبوالحسن المشدالي في حاشيته على المدونة وقال أبوعمر ان ماتطا ير من الدم من اللحم عند قطعه على الثوب والبدن فغسله مستحسن انتهى (تنبيمان الأول) قد يفهم من قوله في التوضيح أن المسفوح هوالدم الجارئ أنمالم بحرمن الدمداخل في غير المسفوح وأنه طاهر ولو كان من آدمي أوميتة أوحيوان حيوهو كذاك فقدقال اللخمي الدم على ضربين نجس ومختلف فيه فالأول دم الانسان ودم مالا يحبو زأ كلـه ودم ما يجوزا كله اذاخر ج في حال الحياداً وفي حـين الذبح لأنه مسفوح واختلف فيابق في الجسم بعندالذ كاة وفي دم ماليس له نفس سائلة وفي دم الحوت انتهى فيفهم من كلام اللخمي ان دم الآدمي والحيوان الذي لايؤكل والميتة نجس مطلقاسوا ، جرى أولم يجر وهوظاهر وبؤ بدذلك قول الساطى هنأم ادالمصنف ان الدم الذي لم يعر بعدموجب خروجه شرعافه وطاهر فخرج الدم القائم بالحي لأنه لايحكم عليه بالطهارة ولابالنجاسة والدم المتعلق بلحم الميتة وأنه نعس وماجري عندالذ كاة فانه أيضانجس (الثاني) الدم الذي مخرج من قلب الشاة اذاشق هل هومسفو حأوغيرمسفو حام أرفيه نصاوالذي يفهم من كلام البرزلى واللخمي أنهمن غيرالمسفوح فتأمله ص ﴿ ومسك ﴾ ش المسك بكسرالميم وسكون السين قال الجوهرى فارسى معرب كانت العرب تسميه المشموم قال النووى في تهذيب الأسهاء وهومذكر قال أبو حاتم فان أنثه اللسان فعلى مذهب الذهب والغسل لأنك تقول مسكومسكة كاتقول ذهبة حراء وغسلة وأنشدالجوهري في تأنيثه \* ومن أردائها المسكينفح \* وقال أرادالرائحـة والمسك بفتح الميم وسكون السين جلديقال مسك ثور ومنه قول العرب غلام في مسكشيخ و جعمه مسول كفلس وفلوس وقول بعضهم ان الجلدمسك بفتح الميم والسين خطأ وفي الحديث أتت ام أة النبي صلى الله عليه وسلموفي يدهامسكتان من ذهب بفتح الميم والسين الواحدة مسكة بفتعهما وهوسوار يتخذمن القر ونوالحديث يدل على أنه يتخذمن الذهب انهى بالمعنى (قلت) وهو الآن في الحجاز

(ودم لم يسفح ) اللخمى ان لم يظهر الدمأ كل اتفاقا كشاة شويت قبل تقطيعها واذا قطعت فظهر الدم فقال مالك من حرام وحل الاباحة فيهمالم يظهر لان اتباعهمن العروق حرج وقالمرة حلال لقوله تعالى أودمامسفوحا فاو قطع اللحم على هذا بعد ازالة المسفوح لم يحرم وحازأ كله بانفراده وفي القىس قوله أودمامسفوحا مقتضى تعليل ما خالط العروق وجرى عنم تقطيع اللحم يدسفح هرق ابن بونس الفرق بين قليل الدم وكثيره أنكل ماحرم أكله لم تعز الصلاة به وانا حرم الله الدم المسفوح لقوله تعالى أودمامسفوح فدلأن الم مكن مسفوط حــ لال طاهر وذلك للضرورة التي تلحق الناس في ذلك اذ لا يخلو اللحموان غسل أنيبق فيه دميسر وقد قالت عائشة رضى الله عنها لو حرم قليل الدم لتتبع الناس مافى العروق ولقد كنا نطبخ اللحموالمرقة تعاوها الصفرة ولذلك فرق بين قلمل الدمو مين قلمل سائر النجاساتلان قليل سائر النجاسات حرام أكلها وشربها (ومسك

وفارته) \* اللخمي اتفقوا عــلىطهارةالمسك وان کان خراج حیوان لاتصافه بنقيض علة النجاسة ي اسماعمل فارة لسكميتةطاهرة \*الباجي اجاعا لانتقالها عن الدم كالخمر للخل (وزرع بنجس) ابن يونس القمح النجس يزرع فينبت هو طاهر وكذلك الماء النجسيسق به شجر أو بقل فالثمرة والبقل طاهرتان (وخر تعجر) ابن بشبر ماتعجربا تنةخركعرق السكران؛ المازرى وقع اضطراب في الطرطر هل هوطاهر (أوخلل) ابنرشدلاخلافانالخر نجسة واذا تخللت من ذاتها طهرت؛ انزرقونروي ابن القاسم تعرم تعلمها وروىأشهب الاباحة فعلى رواية ابن القاسم لمالك قولان في أكلها اذاخلات مبنيان على النهي هـل يقتضى فسادالنهى عنه

يتخدمن الذهب ولكنهم يقولون فيهمسكة بكسرالميم وسكون السين النمل والمسك بضم الميم وسكون السين البخل والمسك بضمهما البخل أيضا والمسك بفتح المسيم وكسر السسين البخل وفي الحديث ان أباسفيان ر جلمسيك قال النو وى والحدّثون يقولون بكسر الميم وتشديد السين قال صاحب المطالع ان أكثر المحدّثين بكسر الميم ورواية المتقنين بفتح الميم وتحفيف السين وكذا هولأبي بحر وللسّملي قال وبالوجهين قسدته عن أبي الحسن وبالكسر ذكره أهل اللغة قال النووى ورواية الحدثين صحيحة على هذه اللغة انهى وحكى الأجاع على طهارته وحكى المازري عن طائفة قولا بنجاسته قال الشيخ زروق في شرح الارشاد وانظرهل يجوزا كله كاستعاله أنظر ذلكُ فاني لم أقف فيه على شئ انتهى (قلت) لاينب عي أن يتوقف في ذلك وهو كالمعلوم من الدين بالضرورة وكلام الفقهاء في باب الاحرام في أكل الطعام المسك دليك على ذلك والله أعلم ص ﴿ وَفَارِتِهِ ﴾ ش هي الوعاء الذي يكون فيه المسلك ويسمى النافية واختلف في همزه فقيل الصوابء يدمه لأنهمن فاريفو رلفو ران ريحها وقيل يجوزهم نزهالأنهاعلي هيئة الفأرة قال ابن مرز وق قال أبواسحاق فارة المسك مبتة ويعلى ما وتفسير ذلك عندى أنها كجراج معدث بالحيوان تعمع فيهمواد تمتستعيل مسكاومعني كونهاميتة أنهاتؤ خذمنه في حال الحياة أوبذكاة مر لاتصح ذكاته من أهل الهند لأنهم ليسو ابأهل كتاب وانعاحكم لها بالطهارة والله أعلم لأنها استعالت عن جميع صفات الدم وخرجت عن اسمه الى صفات واسم يختص بما فطهرت لذلك كما يستعيل الدم وسائرما يتغيدي به الحيوان من النجاسات الى اللحم فيكون طاهر النهي وصرح بذلك بنمرز وق بعدال كلام الذي نقله عن الشيخ وتمة كلام ابن مرزوق و كايستعمل الجرالي الخل طاهرا وكايستعمل مابهمن العذرة والنجاسة عراأو بقلاف كون طاهر اوانمالم تنجس فأرة المسك بالموت لأنهاليست بحيوان ولاجرء منه فتنجس بعذر الذكاة واعاهى شئ محدث في الحيوان كإبحدث البيض في الطير والله أعلم لكن تشبيه له بالبيض الذي يحدث في الطير يقتضي نجاسته اذا أخذبعد الموت من الظبية فإن البيض الذي مغرج بعد الموت نعس كاتقدّم فتأمله ويظهرمن اطلاق كلامهم طهارة المسك وفأرته ولوأخذت من الحيوان بعدموته واللة أعلم وقال الشافعية ان انفصلت الفارة بعدموت الظبية فهي نجسة ص ﴿ وزرع بنجس ﴾ ش يحمل أن يريدان القمح النجس اذاز رعونبت فانهطاهر وهو كذلك قاله ابن يونس وغير موكذاغير القمح ويحمل أن يربدان الزرع اذاسق بالماءالنجس لاتنجس ذاته وان تنجس ظاهره وهو كذلك والبقل والكراث ونعوه كالزرع وقال البساطي في المغنى اذاسقي الزرع بماء نجس فالماء الذي تضمنه طاهر ويحمل أن ير يدماهوأعممن ذلك أى وزرع ملابس للنجاسة فتأمله وقال ابن رشــــد فى رسم ان خرجت منساع ابن القاسم وقول ابن نافع أن البقل لايسقى بالماء النجس الاأن يقلى بعد ذلك عماليس بنجس لاوجمه اذلونجس بسقيه للماء النجس لكانت ذاته نجسة وله يطهر بتغليته بعد ذلك بماء طاهر ويأتى انشاءالله حكم سقيه للاء النجس غيرأنه لابدمن غسل ظاهر ماوصلت اليه النجاسة من أصول الزرع الاأن يسقى بعد ذلك بماء طاهر يبلغ الى مابلغ اليه النجس والمنجس والله أعلم صروخر تعجر ﴾ ش أى صارحمرا وهو المسمى بالطرطار ويستعمله الصباغون وهذا اذاذهب منه الاسكار أمالو كان الاسكار باقيافيه بحيث لو بل فشرب أسكر فليس بطاهر ونقله البرزلي عن المازرى في مسائل الأشر به والله أعلم ص ﴿ أُوخلل ﴾ ش أي ولو بالقاء شئ فيه كالخل والملح والماء ونحوه ويطهرا لخلوماألق فيهخلافاللشافعية قالهفي الجواهر والذخيرة وغيرهما ونقل البرزلي أنهلو وقع في قلة خر ثوب تم تخللت والثوب فيهاطهر الثوب والحل (فرع) قال البرزلي في أواخر الأشربة اذابقي فياناءخر يسيرفصب عليه عصيرأوخل فقال أصبغ فسدالجيع قال الباجي أمافي العصير فصحيح لأن العصير لايصير الخرعصير افهوعصير حلت فيه نجاسة وأماالخل فلالأن الخل يصيرانخر خلافيطهرا لجميع ولايستعمل ذلك الخل الابعدم تتقدر فيهاان الخر تخللت انتهى (قلت) فان ترك العصيرحتى صار خلاطهرا لجيع (فرع) واختلف في حكم تعليلها في كي في البيان فى ذلك ثلاثة أقو الوقال في كتاب الأطعمة من الا كمال والمشهور عند نا أنه مكروه فان فعل أكل وعليه اقتصر في الجواهر والله أعلم ص ﴿ والنَّجُسُ مَا استَثْنَ ﴾ ش لما فرغمن بيان الطاهر شرع يبين النجس فقال والنجس مااستثنى أى بأداة الاستثناء كقوله الامحر مالأكل ومابعده أو بأداة الشرط ليدخل فيهمفهوم قوله ان جزت فالمتثنيات ثمانية \* وهي قوله الامحرم الاكل \* وقوله ان حرت \* وقوله الاالمسكر \* وقوله الاالمذر والخارج بمدالموت \* وقوله الاالمت \* وقوله الاالمتغذى بنجس \* وقوله الاالمتغير عن الطعام \* وقوله والنجس بفتح الجيم لان المرادبه عين النجاسة ص ﴿ وميت غيرماذ كر ﴾ أى ومن النجس ميت غير الذي تقدّم ذكره و الذي تقدّم هو ميت مالادم لهوميت البعر والمرادهنا مامات حتف أنفه أوحصلت فيه فكاة غير شرعية كالذي بذكيه المجوسي وعابد الوثن والكتابي لصفه أوالمسلم اذالم يذكراسم الله عليه متعمدا \* قال صاحب الجععن ابن هارون فانحكم هذه حكم المسته في هذا كله وكذلك ذبيعة المحرم والمرتد والمجنون والسكران قاله ابن فرحون وغير ه وهو ظاهر وكذلك ماصاده الكافر من الحيوان البري ص ﴿ ولوقلة ﴾ ش قال ابن عرفة وغيره واختلف في الحيوان الذي يكون دمه منقولا كالبرغوث والقمل والبعوض على قولين فقيل ميته طاهرة وقيل نجسة وكذلك القراد والذباب كاصرح بهصاحب الجع عن ابن هار ون وشهر المصنف وصاحب الشامل القول بنجاسة القملة لقول ابن عبدالسلام في آخر صلاة الجاعة المشهورأن لهانفساسائلة ويفهم من اقتصار المصنف على القصلة ترجيح القول بطهارة ماعداها وكذلك يفهم من كلام بن عبد السلام في ذلك الموضع فانهقال البرغوث ليس لهنفس سائلة وأماالقملة فالمشهور ان لهانفساسائلة فيفهم منه ترجيح الفرق بين القملة والبرغوث وهندا القول حكاه في التوضيع عن بعضهم فقال ومنهم من قضى بنجاسة القملة لكونهامن الانسان بخلاف البرغوث لانهمن تراب ولانه وثاب فيعسر الاحتراز منه انتهى ولاشكأن البعوض والذباب والبق مثل البرغوث فهاذكر واقتصرفي الجلاب على أن الذباب والبعوض مماليس له نفس سائلة \* وجزم فى التوضيح فى الكلام على الميتات بأن الذباب لانفس لهسائلة فقال المراد بالنفس السائلة ماله دمور بما قالوا وليس بمنقول فأن الذباب بمالانفس لهسائلة وقدوجد فيهدم وعد في أواخر سماع أشهب من كتاب الصيدوالذبائح الحكم فماليس له نفس سائلة ولاشك ان القراد مثله فتحصل من هذا انما كان دمه منقو لافان الراجح فيهانه عاليسله نفس سائلة الاالقملة وذلك لاينافي الحكم بنجاسة الدم المسفوح من الذباب وشبه ألاترى انه يحكم بنجاسة المسفوح من السمك مع الاتفاق على طهارة مسته والله أعلم (فرع) اختلف المتأخر ون فمن حل قشرة القملة في الصلاة فقال البرزلي كان شيخنا أبو القاسم الغبريني يفتى بان قشرها نجس وينقله عن ابن عبد السلام ويقول حامل القشرة بمنز لةمن صلى

( والنعس مااستثني) تقدم الكلام على كل مستثنى ( وميت غيرما ذ كر) ابن عرفة ميتة برى دىنفس سائلة غير انسان كالوزغ نعس ( ولوقلة ) ابن بشير البرغو ثلانفس لهسائلة فلا ينجس بالموت الاأن عتل دما ففيه قولان وعلى هـ ندايحرى قتله في السجدعلافالقملةفلا تقتل في المسجد ولاتلق فه وقال سعنون في رغوث وقع في ثريد لا بأسأن يؤكل الباجي يحمل أن بنجس اذا كان فيهدم البرزلي استخف ابن عرفة جلد القملة

بنجاسة بفرق بين عده وسهوه \* وكانشخنا بن عرفة يفتى محفة ذلك «فالأول حلماعلى أن لهانفساسائلة \* وجلها الثاني على ان أصل المنهب قول سحنون انه ليس لهانفس سائلة \* وذكرابن ناجى في شرح المدوّنة عن الشبيبي انه كان يفتى بانه لاشئ عَليه في ثلاث فأقل وتبطل صلاته فما زاد على ذلك ولعله استفف ذلك للضرورة (فائدة) قال ابن من زوق وسمعت عن بعض من عاصرته من الفضلاء الصالحين رحمه الله انه كان يقول من احتاج الى قتل قلة في ثوبه أوفي المسجدعلي القول بنجاستها منوي بقتلها الذكاة لمكون جلدها طاهر افلا يضره ولاأدري هــلرأى ذلك منقولا أوقاله من رأيه اجراء على القواعدوهو وان كان محملالا بحاث لابأس به انتهى (قلت) وهذاينبني على أن القمل مباحاً كله أو مكروه ولم أر في ذلك نصاصر يحابل رأيت في حياة الحيوان للدميري من الشافعة أن القه مل حرام الاجاع أو بكون بني ذلك على طريقة ا بنشاس في أن الذكاة تعمل في محر"م الأكل وتطهره (فرع) الصَّبان الذي يتولد من القمل لم أرفيه نصا ولاشك في طهارته على القول بان القملة لانفس لها سائلة \*وأما على المشهور فهو محل نظر والظاهر أنه طاهر أومعفو عنه لعسر الاحترازمنه ص ﴿ وآدميا والأظهر طهارته ﴾ ش يعنى ان ميتة الآدمي نجسة واستظهرا بن رشد القول بطهار ته وسواء كان مساما أو كافرا قال في أوائل الجنائز من البيان والصحيح أن الميت من بني آدم ليس بنجس بخلاف سائر الحيو إن التي لهادم سائل انتهى \* وجزم ابن العربي بطهار ته ولم يحك فيه خلافا \* وقال في كتاب الجنائرمن التنبهات وهو الصحيح الذي تعضده الآئار سواء كان مسلماأو كافرالخرمة الآدمية وكرامتها وتفضيل الله لها وذهب بعض أشياخناالي التفرقة بين المسلم والكافر ولاأعلم أحدامن المتقدّمين ولامن المتأخرين فرق بينهما \* وفي كلام ابن عبد السلام ترجيح القول بطهار تهأيضا ونقل ذلك في التوضيح وقبله وصدريه في الشامل واستظهره فقال والظاهر طهارة الآدمي كقول سحنون وابن القصار خلافا لابن القاسم وابن شعبان \* وقال بن الفرات الظاهر طهارة الميت المسلم لتقبيله صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون وصلاته على ابني بيضاء في المسجد وصلاة الصحابة على أبى بكر وغمر فيه وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتا كم فان المؤمن لا ينجس حياولاميتا رواه الحاكم في مستدركه على الصحيحين انتهى وفي كلام صاحب الطراز في كتاب الاعتكاف ترجمح القول بالطهارة فانهلماتكام على قص اظفاره في المسجد قال الاعتكاف لاينافي اصلاح الرأس بأى وجمه كان ولا اصلاح الظفر وهوأيضا طاهر لاينجس وعلى القول بان المت نجس تكون الأظفار نعسة انتهى ولمأرمن صرح بتشهير القول الذي صدربه المصنف ولامن اقتصر عليه بلأ كثرأه المذهب يحكى القولين من غير ترجيح ومنهم من يرجح الطهارة وان كان اللخمى أخلذالقول بالنجاسة من المدونة من كتاب الرضاعمن نجاسة لبن الميتة فقد أخل القاضي وغير هالقول بالطهارة من كتاب الجنائز من ادخاله المسجد (فرع)قال ابن هارون وهـندا الخلاف لايدخل عندى أجسادالأنبياءعليهم الصلاة والسلام بل يجب الاتفاق على طهارة أجسادهم وقد قيل بطهارة مايخرج منه عليه الصلاة والسلام من الحدث فكيف بجسده صلى الله عليه وسلم وذ كره في التوضيح على أنه من عنده \*وقال ابن الفرات بعد ان ذكر الخدلاف في ميتة الآدمي وهذا الخلاف فماعدا أجسادالأنبياء عليهم الصلاة والسلام فان الاجاع على طهارتها لاسماجسد

(وآدمياوالاظهرطهارته) ابن رشدالصعيمان الميت من بنى آدم ليس بنعس وقاله سعنون وابن القصار وأخذه اللخمى من قولها يكره وضع التعاسة في المسجد وقال ابن عبد الحكم ينحس وأخذه اللخمى من قولها لبن المرأة الميتة نعس

(وماأبين من حى وميت من قرن وعظم وطلف وعاج وظفر) من المدونة كل ما يؤخذ من البهية وهي حية فلا باس أن يؤخذ بعد موتها مثل صوفها وكره القرن والعظم والظلف والسن منها ورآه ميتة وكره أخذ القرن منها في الحياة أيضا وكره الادهان في أنياب القيل والمشط بها والتجارة فيها ولا ينتفع بشئ من عظام الميتة ولا يوقد بها لطعام ولالشراب ابن يونس فان فعل لم يفسد الشراب والطعام الاأن يشوى (١٠٠) عليا خبر أولحم لان ودك العظام ينجسه و وجه قول

نبيناصلى الله عليه وسلم ص ﴿ وماأبين من حي أوميت من قرن وعظم وظلف وعاج وظفر ﴾ ش يعنى ان ماأبين من حي أوميت من هذه الأشياء فانه نجس \* والقرن والعظم معروفان والظلف بالظاء للبقرة والشاة والظبي والظفر بالظاء أيضاللبعير والأوز والدجاج والنعام أوالعاج عظم الفيل واحده عاجة قاله في الصحاح (تنبيه) قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب قال الشمخ تقى الدين تكم المصنف يعنى ابن الحاجب على ابانة هذه الأشياء ولم يتعرض لابانة الأعضاء الأصلية كاليد والرجل في حال الحياة والقياس أن حكمها حكمية ما بينت منه فالطاهر كالسمك وغير هواضح \* وأما ماأبين من أعضاء الآدمي الحي فقال بن القصار بنجاستها وقال ابن رشد بطهارتها قال وهو الصواب وقد سلما بن القصارطهار تهاوهو لايشعر لانه اختار أن ميتة الآدمي طاهرة وابانة العضو لابزيدعلى الموت \* وقال الباجي بطهارة العضو المبان انتهى \* وقال في التوضيح رأى بعضهم ان ماأبينمن الآدمي في حال الحياة لا يختلف في تجاسته \* ابن عبد السلام وليس كذلك انتهى ويفهم من كلامهم أنماأ بين من بعدمو ته حكمه حكم ميته بلا كلام \* وقال أبن عرفة بعدان ذكر الخلاف في منته وعلى الطهارة قال بعض البغداديين ماأخذمنه بعد موته طاهر لمو افقة المأخوذ الكلوقبلموته تعبس تمذ كركلام ابن عبدالسلام و بحث معه فيه \* وحاصله أن الخلاف فها أبين من الآدمي في حال حياته و بعدموته كالخلاف في مبتنه والله أعلم \* وفي كلام صاحب الطراز في كتاب الاعتكاف أن حكم المأخوذ في الحياة من الظفر حكم الميتة وقد تقدّم في شرح قوله والأظهر طهارته (تنبيه) قال ابن ناجي في شرح قوله في المدوّنة في كتاب الصدوكداك ان ضربت صيدافأبنتهأو أبقيته معلقا يحيث لايعو دلهيئته أخذ شيخنامنها أنمن أبان طرف ظفره من أصله ويق معلقا بالأصلوعادته انهلامعود لهبئته فانه تكون مصلبا بالنجاسة لان المشهور أن الظفر نجس (تنبيه) علم من تقدم حكم ما أبين من الحيوان الذي لانفس له سائلة ومن السمك والله أعلم (تنبيه) لم يذكر المصنف السن كما ذكر في المدوّنة وَابن شاس وابن الحاجب لدخو لهافي العظم وسكت عن اللحم لدخو أهمن بابأ حرى إذ لاخلاف في نجاسته والله أعلم ص ﴿ وقصة ريش ﴾ ش ظاهرهان جميع القصبة تجس وهمذا يأتى على طريقة ابن شاس وابن الحاجب فانهما قالا والريش شبيه الشعر كالشعر وشبيه العظم كالعظم ومابعد فعلى القولين أى القولين في أطراف القرونوالمشهورمنهما النجاسةفيكون المشهور في القصبة كلها النجاسة \* وقال ابن عرفة في ريش الميتة طرق فذ كرطريقة ابن شاس ثم قال ابن بشير مااتصل بالعظم كالجسم وطرفه كالشعر \* وروى الباجي ماله سنخ ف كاللحم ومالا كالزغب طاهر والسنخ بكسر السين المهملة و بعدها نونسا كنة ثم خاء معجمة الأصل فعلى ماقال ابن بشير مالم يتصل بالجسم طاهر يكون طرف القصبة

مالك ان الله حرم الميتة فكانالواجاأن يعرم منها كلشئ الاأن السنة خصت الانتفاع بالجلد وبقى ماسواه على أصل التعريم خلاان مالكا كرهه ولم محرمه للخلاف \* ابن الموازكره مالك الادهان في أنياب الفيل وعظام المنة والمشط بها وبعهاوشراءهاولم يحرمه لان رسعة وعروة وابن شهاب أجازوا ذلك وقال ابن سير بن وابراهم لابأس بتجارة العاجي ابن يونس وجه إحازتهم المشط بها قاسا على جلدها \*ابن وشدكره مالك أخذالقرن حال الحياة والموت ولم يحرمه لانهأشبه الصوف فى أنه لا دؤ ترفيه الموتولا دولم الهدمة أخده حال الحماة \* ابن المواز وماقطع منطرف القرن والظلف مالم يوعلم الحي ولايناله لحم ولادم فهو حلال أخذ منها حية أو ميتة انتهى وأتى مه اس يونس كانه فقه

مسلم ولما نقله اللخمى قال وعلى ذلك يحرى ماقص من الظفر اذا قطع من الانامل البرزلى قال أبو محمد من صر أظفاره في طرفه وصلى بهالاشئ عليه ان لم يكن في أظفاره تجاسة قال ابن يونس وأنياب الفيل كالقر ون لا كالعظام «وقال ابن وهب العظام كلها تطهر بالصلق وقد جعل التونسي طرف القرن كالريش (وقصبة ريش) ابن عرفة في ريش الميتة طرق و روى ابن الموازعن ماله سنخ في اللحم مثله وما لا كالزغب طاهر «ابن علاق روى ابن الموازعن مالك يجوز بيع ريش الميتة الذي له سنخ

طاهراوأما كلام الباجي فالذي يظهرانه يقتضي نجاسة جميع القصة فتأمله \* وقال ابن عبد السلام فى قول ابن الحاجب ومابعد فعلى القولين يعنى بالبعد هناعاد وعما قارب الجسم من شبه العظم ص ﴿ وجلدولو دبغ ﴾ شهذاهو المشهورص ﴿ ورخص فيهمطلقا ﴾ ش قال في التوضيح اختلفت عبارة أهل المذهب فى جلد الميتة المدبوغ فقال أكثرهم مطهر طهارة مقيدة أي يستعمل فى اليابسات والماء وحده \* وقال عبد الوهاب وابن رشد نجس ولكن رخص في استعماله في ذلك ولذلكُلايصلى عليه وهو خلاف لفظى \* ولفظ ابن رشد في سماع أشهب من كتاب الطهارة المشهور من قول مالك المعاوم من منه هب مان جلد الميتة لايطهر والدباغ وانما يجوز الانتفاع به في المعاني التي ذكرت وقوله ورخص فيهمطلقافي كثيرمن النسج بالبناء للفعول وفي بعضها بالبناء للفاعل ويكون عائدا الى مالك لانه امام المذهب وعلى ذلك شرحه بعض الشارحين (فرع) قال ابن مرزوق عموم قوله مطلقا نقتضي دخول جلدالانسان ولحأر من نصعليه وليس فهانقله ابن حرم من الاتفاق على انهلا يحل سلخه ولااستعماله مايدل على التنجيس لاحتمال أن يكون ذلك لحرمته وخر ج بعضهم الخلاف فيه على الخيلاف في سائر الجلود حتى جلد الخنزير (قلت) في قاله نظر لانه ان كان المراد الحيكم بنجاسته وانهلايطهر بالدباغ فجاود الميتات كالهانجسة ولودبغت على المشهور وهومنها على القول بخاسة ميتته وان كان المراد الترخيص في الاستعمال فقددل كلام ابن حزم على انه لا يحل استعماله باتفاق فقد حصل الغرض فتأمله ص ﴿ الامن خنزير ﴾ ش هذا هو الذي مشي عليه ابن الحاجب وغيره وذكرابن الفرس في أحكام القرآن اللشهور من المذهب انجلد الخنزير كغيره ينتفع به بعد الدبغ \* وقد اختلف أهل اللغة هل الاهاب خاص بعلد الانعام أو يطلق على جلد غيرها أيضا ذكره ابن رشدفي سماع أشم بمن كماب الطهارة والله أعلم صيد بعد دبغه يش قال في الجواهر وكمفية الدباغ نزع الفضلات بالأشياء المعتادة في ذلك \* قال ابن نافع ولا يكفي التشميس \* وقال ابن عرفةروى الباجي الدبغ ماأزال شعره ورجهودسمه ورطو بتهونقله الأبي في شرحمسلم ثمقال ولايخني عليكمافي اشتراط زوال الشعرمن النظر لمايأتي في حديث الأقربة \* والأظهر أن الدبغ ماأزال الريح والرطو بةوحفظ الجلدمن الاستحالة كاتحفظه الحياة ولعل مافى الرواية في الجاود التي الشأن فهاز وال الشعر كالتي يصنع منها الأنعلة لاالتي يجلس عليها وتصنع منها الافرية وانمايلزم زوال الشعر على المدهب الشافعي القائل بأن صوف الميتة نجس وأما عندنا فلا والظاهر ماذ كره الأبي واقتصر ابن ناجي في شرح الرسالة على ماذ كره الباجي كافعه ل ابن عرفة \* وقال في الطراز الظاهر انه لايعتبر في الدبغ آلة وفي الموازية ليعيى بن سعيد ماديغ به جلد الميتة من دقيق أو ملحأوقرظ فهولهطهور وهوصحيحفان حكمة الدباغ انماهي بانيزيل عفونة الجلدويهيئه للانتفاع به على الدوام فا أفاد ذلك جاز به انتهى (فرع) قال الأبي ظاهر الأحاديث ان الدينغ يفي حتى من الكافر \*وفي مسلم حديث نص في ذلك والأظهر ان ماد بغوه مستثني بما أدخلوافيه أيديهم واللة أعلم (فرع)قال في سماع أبي زيد من كتاب الجامع هل السلم أن يسلخ الميتة قال ابن القاسم لا بأس بذلك ولايصل الى الانتفاع بها الابذلك (تنبيه) فهم من قوله بعدد بغه انه لولم بدبغ لا يجوز الانتفاع به بوجه \* قال في التوضيح قال ابن هارون وهو المذهب \* قال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون لايفرش ولايطحن عليه حتى يدبغ انهي وظاهره انه يطحن عليه بعدالدبغ وسيأتى الكلامفيه ص ﴿ في يابس وماء ﴾ ش هو متعلق بقوله رخص أى رخص في استعمال جلد

بكون فيمه الدم السنخ الأصل واسناخ الاسنان أصولهاوسنج فىالعلمرسيخ فيه (وجلدولودبغ) ابن رشداً كثرأهل العلم بقولون ان جلد المتة بطهره الدباغ فساع و يصلى علمه وهو قول ابن وهبوفي الصلاة من المدونة دلمل على هذا القول \*والمشهور المعاومين قول مالك ان جادالمة لايطهره الدباغ ولايحوزسعهواندبغ ولانصلىعليه (ورخصفيه مطلقا الامن خنز بر بعد دىغـەفىياىس وماء) ابن رشدالمشهو رانجلدالمية لانطهره الدباغ الاللنافع دون الصلاة وفي هـ نه المسئلة خسة أقوال الآيي منهاعلى مذهب مالك في المدونةان الذي بطهر بذلك جمع الجلود الاجاود الدواب وجاود الخنزيرمن ساع أشهدمن الضعايا واذاديغ جلدالمتة فقال ابن عرفة المشهورانه سيتعمل في المانسات والماءفقط

الميتة المدبوغ في اليابسات وفي الماء وحده قال في كتاب الجعل والاجارة من المدوّنة ولا يواجر على طرح الميتة بجلدها لانه لا يجوز بيعه وان دبغ ولا يصلى عليه ولا يلبس وقال بن يونس أى للصلاة وأما لغيرالصلاة فجائز ثمقال في المدونة وأماالاستقاء في جلود الميتة اذا دبغت فاتما كرهه مالك في خاصة نفسه ولم يحرمه تم قال في المدونة ولا بأس أن نغر بل علمها و يجلس وهذا وجه الانتفاع الذي جاء في الحديث ونعوه في كتاب الغصب و زادو تمتهن للنافع \* قال أبو الحسن قال أبومجمد صالحولا يطحن علما لان الطحن علما يوعد عالى زوال بعض أجزائها فيؤدي الى أن تعتلط أجزاءالميتة بالدقيق، وقال أبوالحسن وانظر هل أجاز الاستقاء في جلود الميتة اذا دبغت وعلى هذا يتوضأ بهوقال في سماع أشهب من كتاب الوضوء سئل أيتوضأ من السقاء من الميتة اذا دبغ قال اني الأرجوأن لا يكون بهبأس ان انفض ذلك الى الصلاة فها انتهى والمسئلة في أول رسم من سماع أشهب وقبلها ابن رشد \* وذ كرالبرزلي عن بعض المعاصر بن له أنه قال لا نغر بل عليه \* قال شخنا اتقاء لما يتحتت منه وظاهر المذهب عموم استعماله في اليابسات مطلقا انتهى (قلت) وقد نص في المدونة على انه يغر بل علها كاتقد موأما الوضوء منه فظاهر ماتقدم عن سماع أشهب الجواز ونص في العمدة والارشاد على انه يكره الوضوء من آنية عظام الميتة وجلدهاوان دبغ (فرع) قال البرزلي في مسائل الصلاة في آخر مسائل بعض المصريين كان شغنا بقول اذا وجدالنعال من جادالمية فانه نجس الرجل اذاتوضأعليه وفيه نظر لجواز استعاله في الماءانهي (قلت) بل الظاهر كاقال شيخه لأن الماء بدفع عن نفسه وأما الرجل اذا بلت ولاقاها فقد صدق عليه أنه استعمل في غير المابسات (فرع)قال في التوضيح نقض أبن الحاجب من المشهور ان مالكارجه الله كانلايستعمله في خاصة نفسه انتهى و نعوه لا بن فرحون وكلامه في التوضيح يوهم ان مالكا كانلايستعمله مطلقابل يوهم أن ذلك في جامماذكي من السباع وليس كذلك اعاللذي كرهه في خاصة نفسه الاستقاء في جاود الميتة المدبوغة كاتقدم وكذلك قال ابن عبد السلام ونصه و نقص تمام المشهور وهوان مالكالم يستعمله في الماء غيرمحرم له بخلاف اليابسات وقال ابن عرفة وفيها أتقى الماء فه العني جاود المبتة في خاصتي ولاأحرمه والله أعلم (فرع) لم يتسكلم الصنف على الصلاة على جاود الميتة اكتفاء بدخول ذلك في عموم الصلاة على النجاسة وقال في كتاب الصلاة الأولمن المدونة ومن صلى ومعه لحمميتة أوعظمهاأ وجلدهاأعاد في الوقت واختصرها بن يونس بلفظ أو جلدميتة لم يدبغ ير يدصلي بذلك ناسيا ﴿ تُم قال فيها قال مالك ولا بعجبني أن يصلي على جلدهاوان دوخ قال ابن يونس لعمله يربدناسياأ وعامدا للحديث اذا دبغ الاهاب فقدطهر ويمكن أن يكون سوى بينهما كتسويته في البيع انهى وعلى التسوية بين المدبوغ وغيره حلها سندوهو ظاهرمافي كتاب الغصب فانهقال وكره مالك بيع جاود الميتة والصلاة فيهاوعليها دبغت أولم تدبغ قال أبو الحسن الكراهة على المنع (فرع)قد تقدم ان لسه مجوز في غير الصلاة ولا مجوز فيها وهذا حكم هذه الفراءالتي تعمل من جاود السنجاب ونعوه ص ﴿ وفيها كراهة العاج ﴾ شهذاأول موضع أشار فيهللدونة وأتى بالكون ظاهرها مخالفا لماقدمه من نجاسة العاج قال في كتاب الصلاة الاول وأكره الأدهان في أنياب الفيل والمشط بهاوالتجارة فيها قال بن ناجي زاد في الأمّ لأنهاميت وذلك بدل على أن المراد بالكراهة التحريم انتهى ومما يدل على أن المراد بالكواهة التحريم أن قبله وكره أخذالعظم والسنّ والقرن والظلف من الميتة ورآه ميتة \* قال ابن ناجي الكراهة على

(وفها كراهة العاج) تقدم نص ابن المواز كرهه مالك ولم يحرمه وكذا فسرابن يونس المدونة قال كره ذلك «قال ابن رشد ڪره مالك القرن ولم يحرمه وقال اللخمى ناب الفيل كالقرن أنتهى فقتضى نصوص الأعة أن العاج وأطراف القرون وأطراف الاظفار الام زیهاقریب قصاری مافی ذلك الكراهة وكذلك ماله سنخ من زغب الريش تقدمت رواية ابن المواز بجواز سعه فعلى هذاالام فيهمهل بالنسبة لريش السهام فلايلزم الرامي نزع كنانته عندالصلاة

(والتوقف في المحمد) ابن رشد الكميخت جاودالجير وقمل جاود الخيال كلاهمالادوعكل عندمالك فلاتعمل الذكاة فى لحومهما ولانطهر الدماغ جاودهما قال في المدونة لانصلي على جلد حاروان ذ كىلان الذكاة لاتعمل فيه ومن المدونة أيضاوقف مالك عن الجواب في لـ كميخت وال ان يونس استحب مالك تركه ولم يحرمهو في العتسة مازال الناس يصلون بالسبوف وفيهاالكميخت ابن رشد رأى مالك المنعمن الصلاة بهمن التعمق الذي لاينبغي

التحريم لقوله ورآهميتة وكذلك قال بنمرزوق ولافرق بين الكراهتين لأنه علل في الأتم كلا منهما بأنهميتة قان كانت التي في أنياب الفيل محمّلة فالتي في القرن والعظم والسنّ مثلها فلامعني لاقتصارالمصنف لعز والتي فيأنياب الفيل للمدونة قال والذي غره اختصار البرادعي لأنه لم يذكر قوله في ناب الفيل انهاميتة ومن الشيو خمن حل الكراهة في الجيع على بابها ونقله أبو الحسن عن ابنرشد وحكاه ابن فرحون عن بعضهم عن ابن المو ازقال انما كرهه مالك ولم يحرمه لأن عروة وربيعةوا بنشهاب أجاز واأن يتشط بامشاطه ومذهب ابنوهب انعظام الميتة طاهرةوذكر القاضى عبدالوهاب في شرح الرسالة عن شخه الأبهرى أنه كان يقول ان مالكا بكرهد معنى العظممن غيرتحريم قال القاضي وظاهر قول مالك التعريم وهو الذي يقتضيه النظر ثم قال في الكلام على ناب الفيل انماالكراهة فيه اذامات من غيرتذكية والصحيح تحريمه انتهى ووجه الكراهة أنهتعارض فممالقتضي تنجيسه وهوأنه جزءمت ومالقتضي الطهارة وهوعدم الاستقدارلأنه ممايتنافس في اتحاذه وقيل ان صلق فهو طاهر والافلاوليس هذا عاصابالعاج بل عام فانأنياب الفيل فرون منعكسة كإقاله اللخمي وغيره وقدا ختلف في العظم والقرن والظلف والسنق فالمشهو رأنها نحسة وقال ابن وهب طاهرة بناء على أنهالا تعلما الحياة وقيل بالفرق يبن طرفها وأصلها \* ابن عبد السلام وهذا انما يتأتى في غير العظم وحكى الباجي وغيره في عظام الميتة رابعابالفرق بين أن يصلق أولاوا ذاحلت الكراهة في أنياب الفيل على بابها كاتقدّم عن ابن رشد وابن المو از يكون خامسا (تنبيهان «الأول) هذا ان لم يذك الفيل فأن ذكى جاز الانتفاع بعظمه وُجلده من غير دبغ كجاود السباع وعظامها اذاذ كيتوانما يكره أكل لحومها (الثاني) أنظرهل يتنجس الدهن والماء ونعوه بععله في العاج و نعوه من عظام الميتة أم لالم أر فيه نصاصر بحا وقال الجز ولى في شيرح قول الرسالة وكره الانتفاع بأنياب الفيل لأنه لادسم فيه ولاودك ويأتي في شرح قول المنف ورطو بة فرج مايدل على ذلك ص ﴿ والتوقف في الكميخت ﴾ ش أشار به لقوله في كتاب الصلاة الأولمن المدونة ولانصلى على جلدحار وان ذكي وتوقف عن الجواب في الكمخت ورأيت تركه أحبالي انتهى وتوقفه لأجلان القياس يقتضي تركه وعمل السلف يعارضه قال على عن مالك في سماع عيسي من كتاب الصلاة ماز ال الناس يصاو ن بالسيوف وفيها الكمختومايتقون شيأقال في التوضيع عن ابن هارون وأصله لابن يونس في الكمخت ثلاثة أقوال (الاول)قوله في المدونة تركه أحب الى فعمل أن من صلى به يعيد في الوقت أولااعادة عليه (الثاني) الجواز لمالك في العتبية (الثالث) الجواز في السيوف خاصة لابن المو از وابن حبيب فن صلى مه في غير السيوف يسيرا كان أوكثيرا أعاد أبدا انتهى ومقتضى كلام المصنف وصاحب الشأملان المشهو رفى الكمخت النجاسة وأنه لايصلي به وهو الذي يفهم من أول كلامه في المدونة فيكون رابعالكن الذي فهمه الأشياخ أن هذا حكمه في الأصل ولكنه خرج عن هذا الحكم المضرورة قال ابن رشدفي رسم حمل من سماع عيسي من كتاب الصلاة الصلاة في الكميخت على أصل مالكلاتجو زالاأنه استخف الخلاف فيهوا ستجازة السلف له فرأى في العتبية المنع منه والتشديد فيه من التعمق الذي لا ينبغي وكرهه ابن القاسم المخلاف من غيرتيريم انتهى وقال في الطر از يجوز أنكونمالك رأى الكميخت مستثنى وهوظاهر قوله في العتبية قال فهاأ نومج دالمخرومي سألتمالكاعن الكمخت فقال هذاتعمق وقدصلي الصحابة بأسيافهم وفيهاالدماء وظاهر هذا

الكلام أنه مستثني كالدم في السيف وهذالأن غيرالكم يخت لانسدمسده ولا بقوم مقامه فاختصت بدالرخصة لنوع حاجة وضرورة انتهى وعلى هذا فلايصلى في الكمخت عقتضي الاصل المنكور أعنى النعاسة فانى لمأرمن نقل فيه قولا ببطلان الصلاة فلا يكون ماذكره عن المدونة هنا مخالفا للشهور نعم نقص المصنف من كلام المدونة قوله وتركه أحب الى وهي التي تفيد الحكم فيه وقد تعقب في التوضيح على إبن الحاجب اسقاط ذلكوار تكبه هناو الله أعلم ص ﴿ ومني ومذى وودى ﴿ شَالمَى "بفتُ الميم وكسر النون وآخره تعتبة مشدّدة و مأتى تعر نفه في فصل الغسل \*والمذى بفتح المع وسكون الذال المعجمة وتحفيف الماء وبكسر الذال مع تشديد الماء وتحفيفها حكاه الفاكهاني ماءرقيق مخرج عند ثوران الشهوة يشترك فيهالرجل والمرأة ومذيها بالتتعاو فرجها قاله القرافي قال النووي في تهذيب الأسهاء المذي يكون للرجال والنساء قال امام الحرمين حوفي النساءأ كثرقال واذاها جت المرأة خرج منهااتهى وفى الصحاح كلذ كريندى وكل الثي تمذى يقال مذت الشاة أى ألقت بياضامن رجم النهى والودى بفتح الواو وسكون الدال المهملة وتحفيف الياء وبكسر الدال مع تشديد الياء \* و يقال بالذال المعجمة قال الفاكها في وهو شاذ وذكر ابن فرحون عن بعضهمأن من قال من الفقهاء انه بالعجمة فهو تصحيف وضبطه في الطر از بالعجمة وقال الودى بالمملة صفار النفل والمشهور الأول وهوماءأبيض خائر مخرج باثر البول أوحل شئ ثقيل، والمني نجس قال المصنف وغير والانعلم فيه خلافا وحكى ابن فرحون فيه الخلاف عن صاحب الارشاد وتأوله ابن الفرات بأن المراد الخلاف هل هو نعس لأصله أو لممره (قلت) وليس ذلك يظاهر ونص كلامه في الارشاد والمشهور نجاسة منيه يعني الآدمي وقال في عمدته وفي المي قولان وأماالخلاف الذىذكره هلهونجس لأصله أولمره على محل البول فعلوم ذكره ابن الحاجب وغير وقال ابن الحاجب وعليهمامني المباح والمكروه فعلى الأول يكون نجماوعلى الثاني لا يكون نجسامن المباح الذى لابأكل النجاسة لأن بوله طاهر ولامن المكروه على القول بأن بوله تابع وهذا بأتى على مندهب العراقيين قال في الارشاد والأرواث والأبوال والمني توابع يعني اللحوم وظاهر اطلاق المصنف الحكم بنجاستهمن جميع الحيوان وبه فسير البساطي كالرمه ونقل بعضهم عن الشار حأنه قال ظاهر المذهب نحاسته ولمأقف على ذلك في شروحه الثلاثة ولا في شامله ولعل ذلك فى غيرهانه من كتبه وأماالمندى والودى فبنقل شاس الاجاع على تجاستهما فقال ابن هارون يحقم لأنا يكون ذلك من الآدمي والمحرم وأماالمباح ففيه نظر لأناان أجرينا ذلك مجري بوله فهو طاهرأو مجرى منيه ففيه الخلاف قال ابن ناجى تختار أنه قسم ثالث وكذلك وافق على نجاسته من خالف في المني انتهى فظاهره ترجيح الحكم بالنجاسة فيمه وهو الظاهر والله أعلم وظاهر كالرمهمأن غيرالآدمي لهمذي وودي وتوقف في ذلك بن الامام والله أعلم (فرع) قال البساطي والخلاف في غيرفض الأنبياء وقال ابن الفرات وقداتفق الأحجاب على نعاسة منى الآدمى ماعدا الأنساء عليهم الصلاة والسلام وغسل عائشة رضى الله عنها المني من ثو به صلى الله عليه وسلم تشريع وفى التوضيح لادلالة في منيه صلى الله عليه وسلم لادعاء انه منه طاهر وان كان من غير ه نجسا وفي الأبى مانقتضي تسليم ان منيه وفضلاته طاهرة وقال الشافعية بطهارة منى الآدى واختلفوافي غيره ولهم قولان في جوازأ كله حكاهماالنووى قال في شرح مسلم وأظهر القولين عندهم حرمة أكله والله أعلم ص ﴿ وقيع وصديد ﴾ ش القيع بفتح القاف وسكون التعتبة وكسر القاف لحن قال ابن

(ومنى)أبوعمرالمى نجس لجرى البول \* ابن شاس وقيل لاصله وعليه مامنى المباح وغيره (ومذى و ودى وقيح وصديد) ابن عرفة المهذى والودى والقيح والصديد نجس (ورطوبة فرج)عياض ماء الفرج ورطوبته عندنا نحسان فرحون وهو المدة التى لايخالطهادممن قاح يقيح والصديدماء الجرح الرقيق والختلط بالدم قبل أن تغلظ المدة والمدة بكسر الميمقاله ابن فرحون وابن الفرات وغيرها وذكر سندفى الكلام على القيح والصديد انه ماسال من موضع حك البثرات من الصديد وأنه يعنى عن يسير مولو من غير جسد الانسان وذكر في الكلام على البواسير أن الجلداذا كشط و رشح منه بلل فهو نجس وذلك داخل في قول القاضي عياض في قواعده في أنواع النجاسة الثاني الدماء كلها ومافي معناها وماتولد عنهامن قيع وصديدمن حي أوميت ويعفي عن يسيرها انتهى ويدخل في ذلك مايسيل من نفط النارمن الماءومايسيل من نفطات في الجسد في أيام الحر و نحو ذلك والله أعلم وانظر كلام الشيخ أبى الحسن عند قول المصنف وأثر دمل لم ينكا "ص ﴿ ورطو بة فرج ﴾ ش نكر الرطو بة والفر جليع كلخارج من أحد السبيلين قال في التلقين كل مائع خرج من أحد السبيلين نجس وذلك كالبول والغائط والمذى والودى والمني ودم الحيض والنفاس والاستحاضة وغير ذلكمن أنواع البلل فدخل في كلامه كل بلل يخرج منهما كالهادي الخارج قبل الولادة وخرج بقوله مائع ماليس مائع كالدود والحصا قال المازري في شرحه فانهماطاهر ان في أنفسهماوا ما يكتسبان النجاسة عابعلق مهمامن بولأو غائط وقال الباجي في شرح حديث من استجمر فليوتر ماخرج من السيلان من طاهر كالريح فلااستنجاء فيهوخروج الحصاوالدوددون شئ ان أمكن مع بعده فعندى أنهلا بحدفيه الاستنجاء لأنه خارج طأهر كالريحو يأتى في قول المصنف ولا يطهر زيت خولط عن البرزلي مايفهم منه أن النواه والحصاوالذهب ومالا يتعلل اذابلع ثم خرجمن البطن لاينجس الاظاهره وقال ابن عرفة قال عماض ماء الفرجور طوبته عدنا نجس قال ابن عرفة وقبول النووى نقسل بعض أصحامهم اذا ألقي الجنين وعليه رطو بةفرج أمه طاهر باجاع لايدخله الخلاف في رطو بة الفرج ردبأن الاصل تنجيس ما اتصل به تعبس رطب بعدم وجوده في كتب الاجاع ولقداستوعبه ابن القظان ولم يذكره ويويد ماقاله ابن عرفة ماذكر البرزلي عن مسائل بن قداح ان من رفع جنين بقرة حين وضعته وهو مباول وألصقه شو به فلاشئ عليه قال البرزلي ن لم يكن بالدد ماوالافهو كبلل بولهاولو كان جنين فرس ألصقه شو به كذلك تنجس ثو به «البرزلي في هـ نا نظر على ماحكاه النووي ان لل جنين الآدمي حـين خروجه الاتفاق على طهارته وكان شخنا بتعقبه بأن يكون هذا احرى لاختلاف الناس في أكل الخيل انتهى فعلى ماقاله ابن قداح وابن غرفة يستشيمن رطو بةفرجرطو بةمابوله طاهر والله أعلم (تنبيه) ماد كره ابن عرفة من أن الأصل تنجيس ما انصل به نجس رطب طاهر الاشكفيه وفي مسائل ابن قداح فمن لبس ثوبا طاهرايادساعلى ثوبمباول نجس تنجس بهفان كانت النجاسة عوضع معين غسله وحده والاغسله كله وأن لم يكن معه غيره وضاق الوقت صلى به وفي سماع أشهب أن من نتف إبطه بغسل بديه فقال ابن رشد يستعب قاله البساطي في المفي وقال غيره بحب لما تعلق بالشعر من النجاسة انتهى وهوظاهر ان كانتأصول الشعر تصل ليده ومثل ذلك من يمخط في ثو به أوفي بده فيجد بالخاط شعر ابأصوله فانه بنجسه والله أعلم الاأن ظاهر كلامهم أن هذا في النجاسة التي عكن أن يتعلل منهاشئ \* قال البرزلي عنابنأ بىزيدفدين على شاطئ نهر وفيه عظم ميتة غطاه الماءوالطين فغسل رجله وجعلها على العظم ونقلم الى ثيابه ان ثو به لا ينجس ولاشئ عليه \*قال البر زلى ان كان العظم بالدافو اضح ونص عليه التونسي في التعليقة وان كان فيه بعض دسم ولحم فالصواب ان النجاسة تتعلق برجله الاأن

وقال بعض شيوخنا يجبأن يرفع بأنف البهمة ليخرج الدم المسفوح (ولو من سمك وذباب) ابن يونس الدم عند مالك كلهسواء دم حيض أوسمك أوذباب أو غييره نغسل قليله وكثيره وخرج اللخمى دممالانفس لهسائلة على افتقاره للذكاة وعدمه (وسوداء) \*الذخيرة الدم والسوداء نعسان (ورماد نجس ودخانه) اللخمى انعكاس دخان المتةفى ماءأو طعام نجسه \*المازرى الدخان أشدمن الرماد ان رشد الاظهر طهارتهما لان الجسم الواحد تتغيراً حكامه يتغير صفاته انظر سماع سعنون من الصلاة وقال أيضا لما تكام على سماع ابن القاسم كره دخان المنة مراعاة لمن قال بنجاسته وان كان عندنا غير نعس وقال التونسي رماد المنة يحب أن مكون طاهر الانه كالخر تصر خـ لاوان انعكس دخانها في القدر نعست انتهى انظر المرتكمن عظم المنةقال مالك عسفه وقال ابن حبيب وابن الماجشون ليس بنجس \* الباجي هـندا خلاف المذهب

يوقن أن رطو بة النجاسة قد ذهبت جلة ولم يبق الارطو بة الماء فيكون كالعظم البالي وسيأتى في مسئلة القملة ما يوعده أيضا ومن ذلك مافي سماع أشهب عن مالك في المعتسل تجفف بالثوب فيه الدمقالان كان يسيرا لايخرج بالتجفيف منهشئ فلاشئ عليه وان كان يخلف أن التجفيف بله فأخرج منه ماأصاب جسده غسله وقبله ابن رشدص ﴿ ودممسفو ح ﴿ شأى سائل ص ﴿ ولو من سمك ﴾ ش اختلف الناس في السمك هل له دم أم لا فقال بعضهم لا دم له والذي ينفصل عنه رطوية تشبه الدم لادم ولذلك لاتسوداذاتركت في الشمس كسائر الدماء التسض وقال بن الامام وليس ذلك بصحيح لان عدم اسوداده لوسلمن كل السمك فذلك الطعمن الرطو بة لالانه ليس بدمانتهى والمشهوران دمه كسائر الدماءمسفوحه نحس وغيرمسفو حهطاهر ومقابل المشهور انهطاهرمطلقاوهوقول القابسي \* واختاره ابن العربي انتهي من التوضيح \* قال في الجواهر وقال ابن العربي لمالك فمه قولان والصحمح انه طاهر ولو كان نحسالشرعت ذ كاته واعلم أن الخلاف في دمه انما هو اذاسال وأماقبل ذلك فلا يحكم بنجاسته ولا يوعم باخر اجه فق ـ قال مالك في سماع ابن القاسم لابأس بالقائه في النارحما \* وقال في سماع أشهب أكره ذلك كراهة غير شديدة \* قال ابن رشدو وجه الكراهة أن الحون مذكى فالحياة التي تبقي فيه كالحياة التي تبقي في الذبحة بعد ذبحهافيكره في كلواحدةما يكره في الأخرى انتهى \* وقال مالك في ترس الماءوقيل له انه يعيش أياما ماأراه إلامن صيدالبحر وماأرى ذبحه الاأن يتعجلوا بذلكمو تهفلا أرى بذلك بأساالاأن يشكل أمره على الناس انتهى صلى وذياب به شتقدم ان هذا الانعار ض الحكم عليه بانه لانفس لهسائلة لان ذا النفس السائلة هو ماله دم غير منقول والذباب كغراب واحد الذباب بالكسر كغربان \*قال في الصحاح والواحد ذبابة عوحد تين ولا يقال ذبانة بالنون ومنع ابن سيده أن يقال ذبابة أيضا قال الذباب هو الواحدة والله أعلم الأأنه ليسارة دمه لا يقطع الصلاة منه الاما كثر والله أعلم ص ﴿ وسوداء ﴾ ش قالسندهي مائع أسود بكون كالدم وهذه صفة النجاسات ص ﴿ ورماد نجس ودخانه ﴾ ش هذا ظاهر المذهبان دخان النجاسة نجس \* قال في البيو ع الفاسدة من المدونة ولايطبخ بعظام الميتة ولايسخن بهاماء لوضوء أوعجين \* قال ابن يونس عن ابن حبيب ومن فعل ذلك جهلًا لم يحرم عليه أكل الطعام ولم ينجس الماء \* قال أبو الحسن وهو أيضافي المدونة وهذا اذا كان الدخان لا ينعكس فياطبخ أوسخر وأماان كان ينعكس فان الطعام لا يوع كل والماء لا ينجس انتهى «وقال ان عرفة اللخمي انعكاس دخان ميتة في طعام أوماء ينجسه انتهى «ولا بن رشد في رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الوضوء خلاف ذلك \* قال في شرح قوله لا يوع كل الخبزالذي يوقد بأرواث الجير وأما ماطبخ في القدو رفأ كله خفيف و يكره بدأ ولا يوقد بعظام الميتة لطعام ولاشراب ١٠ بن رشدلان الخبزقد خالطه من عين نجاسة الروث وسرى فيه وأماماطبخ في القدو رولج يصل اليهمن عين النجاسة شئ وانما كرهمن أجل مايصل اليهمن دخان الروث النجس لمافيهمن الشبهة من أجل من يقول ان الدخان تجس وان لم يكن عندنا تجساانهي \* فحرم ابن رشد هنابعدم نجاسته ولم يحكفي ذلك خلافاو نقله عنه المصنف في التوضيح في باب البيو عوابن عرفة وقبلاه ولم ينهاعليه ولابن رشدفي ساع سحنون من كتاب الصلاة في قول ابن القاسم لا بأس أن يتبخر بلحوم السباعاذا كانتذ كيتوان كانتميتة ولم يكن دخانها يعلق بالثياب كايعلق دخان عظام الميتة فلابأس به وأرجو أن يكون خفيفاوان كان يعلق بالثياب فلا يعجبني \* ابن رشد حكم دخان

المتةحكر رمادها والاختلاف فيذلك جارعلى الاختلاف فيطهارة جادالمتة المدبوغ ثمقال والأظهر من طريق القياس الطهارة انتهي «وعزى ابن عرفة هذه المسئلة لسماع ابن القاسم وليست فيهولم يذكر كلام ابن وشدهنا وظاهر كلامغير واحدا انجاسة بل نقل ابن عرفة عن المازري انه قال دخان النجاسة أشدمن رمادها ولهذا قال في الشامل و رماد النجس نجس وخرج من لبن الجلالة وبيضهاطهارتهوهل دغانه كذلك أوطاهر خلاف انتهى «فتعصل من هذا انه لا بوقد النجاسة لاعلى خبر ولاطعام ولاشر اب ولاتسخين ماء فان فعل ذلك ولم يصل من الرماد والدخان شئ الى المطبوخ والمخبوز فهوطاهر وان كان يصل اليه شئمن الرمادفهو نجس أومن الدخان فنجس أيضاعلي مامشي عليه المصنف خلافالا بن رشد (تنبهات \* الأول ) قال في التوضيح في البيوع قال شيفنا ينبغىأن يرخص في الخبز بالزبل عصر لعموم البلوي ومراعاة لمن برى ان النارتطهر وان رماد النجاسة طاهر وللقول بطهارةز بل الخيل وللقول بكراهته منهاومن البغال والجبرقال فخفف الأمر معهاذا الخلاف والافستعذر على الناس أمر معيشتهم غالبا والحدلله على خلاف العاماء فانهرجة الناس (الثاني) عــم ماتقدم في سماع سحنون ان الدخان النجس لا ينجس مالاقاه عجر دالملاقاة بل انما ينجس اذاعلق والظاهر أن المراد بالعلوق أن يظهر أثره وأمام حرد الرائعة فلا ( الثالث ) ذ كر في الطراز عن مالك في المرتك المصنو عمن عظام الميتة لا يصلي به \* وعن ابن الماجشون انه يصلى به \* وقال ابن عرفة روى الشيخ ان جهل من تك صنع من عظم منة لقرحة وجب غسله \* ابن حبيب ان لم يغسله فليس بجاسة لحرقه بالنار وخفف ابن الماجشون الصلاة به وقال ابن الحاجب والمرهم النجس بغسل على الأشهر (الرابع) قال ابن القاسم في الرسم المتقدّم ولاأرى أن يوقدها في الجامات انتهى فان جعل فعل ماتقدم وأماعرق الجام فقال عماض في كتاب السوع الفاسدة خفف أبوعمر ان مايقطر من عرق الجام وان أوقد تحته بالنجاسة و رأى أن رطو بة النجاسة لاتصعد الى ذلك العرق للحائل بينهاو بينه من أرض الجام وخروج أدخنته عنه خارحا وانماذاك العرق من بخار الرطو بةوالماه المستعملة فبموهداعلى انهاطاهرة ولوكانت نحسة لكان المغار المتصعدمنها وعرقها نحس كدخان النجاسة و محارها فانه لاشك بعض أجز ائها وعلى هـ ندا بنبغي أن محمل عرق الحامات التي يستعمل في غسلهامياه الحياض النجسة ولا يتحفظ داخلهامن البول والنجاسات انتهى وقبله أبوالحسن وكذا الرجر اجي في كتاب الطهارة وعلم منه انه لو اتصل الدخان النجس بالعرق لتنجس على المشهور في دخان النجاسة «قال الشيخ زر وق الشيوخ بذكرون في القطرة من سقفه قولين مبناهما انقلاب الأعمان انتهى وفهم من جعل عماض بحار الماء المتنجسة نحسا أندخان الأشياء المتنجسة نجس وقدتوقف في ذلك البساطى وعلم منه أيضا أن عرق الحاممن الرطو بات المستعملة فسه خلاف ما يوهمه قول البساطي في المغنى اذا استعال الدخان النجس ماء فظاهر المذهبأنه نحس لانهم قالوا في الماء المتقاطر من حائط الحام انه يغسل و محتاجون على هذا التقديرالي جوابعااذااستحال الطاهرماء فانه عندهم مطهروكا نديعني واللهأعلم من جهة انأصل ذلك الماء اعاهو الدخان فغابته أن بكون طاهر الامطهر اوقدعامت أن العرق اعاهومن رطويات الماه المستعملة فهوجزءماء فاذالم يكن فيه تغيرفهو مطهر وكذلك القدراذا أوقد تحتم ابالنجاسة وهي مغطاة ولم يصل الهاشئ من الدخان وعرق غطاؤها فهوطاهر وفي البرزلي عن ابن قداح الصحيح طهارة عرق الحاموما سقط من سقفه انهى \* وقال البساطى في شرحه هنا لوجعل في القدرماء

نجس أومتنجس وهومتغير وغطى باناء صقيل فاستحال الدخان ماءو زال تغيره فهل هومطهر أملا لمأر لأصحابنا فيه نصا لكن نصواعلي ماتقاطر من دخان الحام اذا وقد تحتم بالنجاسة في كي أبو عمران انه خفيف فقديقال انه أضعف لان الخلاف في الماء نفسه فيضعف الخلاف في مخاره وصورتنا الماءنجس بلاخلاف انتهى وقدعلمن كلام عياض أن البخار اذا كان من نجاسة كان ما يقطر منه تحسافلاشك في تعاسمه في الصورة الله كورة (فرع) قال في الشامل والفخار المطبوخ بالتجاسة مجس ولوغسل وقبل أن يغلى فيهماء كقدور المجوس وصوب والمصوب القول الثاني عياض واحتج الذلك بقدو والمجوس التي تطبح فيها الميتة فقول الشامل كقدو والمجوس تشبيه في طهارتها بالعلى لافى الخا الخافوا حتج لذلك بظاهر قوله في المدونة ولا بأس أن يوقد بعظام الميتة على طوب أوحيجارة فقال ظاهر المسئلة استعمال الطوب والجيرفي كلشئ وطهارته اذلم يخصه في شئ وكذلك ماطبخ به فغار وأطال فى ذلك ئم نقل عن أبي عمر ان انه يقول ان طبخت القلال والجرار وهي يابسة فهي على الكراهة وأنطبخت رطبة فهي نجسة ونقله عنه البرزلي وقال بعده قال مثله الآجرقال ونقلعن ابن القاسم خبثه مطلقا انتهى ونقل البرزلي عن ابن عرفة في الشهباء وهي رماد النجاسة بخلط مع الجير والترابو ينني فيمه بيتالماء أي مخازنه مثل البئر والماجل والخابية وطهرها انهاذار فعمن الآبار أعلاها وغسل ظاهر الخوابي ونعوها انهانطهر وذلك انهرآها متجسة بخلط النجس مع غير ه فقطهر بالغسل أو النزح وان الشهباء رماد النجاسة وفيه خلاف فيراعى الضرورة كغيره من المسائل ونقل غيره مثله عنه أيضافي رماد نجس يجعل على سيطح المسجد عنع القطر أنه أول ما يقطر نعس تم يطهر بعد ذلك والله ولى فيعمل انه يطهر بالماء أو انه صار رماد اوفيه خلاف فيغتفر للضرورة والدوام انتهى وماقاله أبوعمران هوظاهر المدونة حيث منعأن يوقد منهاعلي طعام أو ماء وأجاز ذلك في الآجر والحجارة \* ومثل قول ابن القاسم المتقدّم ولا باس أن تعلص بها الفضة والجارى على ماقد مه في الشامل في الفخار وهو قول القابسي وغيره نجاسة الجيع والله أعلم ص ﴿ و يول وعدرة من آدى ﴾ ش قال المصنف وغير مو يستثني من ذلك الأنبياء علم ما اصلاة والسلام فأن الظاهرطهارة مايخرج منهم لاقراره عليه الصلاة والسلام شاربة بوله والله أعلم ص ﴿ وحرم ومكروه ﴾ ش قال في المغنى حار الوحش اذا دجن لم يوع كل عند مالك وأجازه ابن القاسم وعليهما ينبني حكم بوله انتهى فعلى المشهور يكون نجساو يعتلف في حكم بوله بتوحشه وتأنسه رفرع) قال ابن عرفة الشيخ عن ابن حبيب بول الوطواط وبعره نجسان \* أبن عرفة قال بعضهم لنجاسة غذائه و بعضهم لانه ليسمن الطيرة لانه يلدولا يسض فهو كفارة \* قال في الموضيح وفي الوجيز لابنغ البالحاق الوطواط بالفأر في اللحم والبول ولعله أخذه من قول ابن حيب ول الفأرة والوطواط وبعرهمانجس انتهي «وفي المدوّنة ويغسل ماأصابه بول الفأرة وحله أبو الحسن على الوجوب قائلالأن بولهانجس وحله غيره على الكراهة بوحكى في التوضيح في الفأر ثلاثة أقو ال بالتعريم والكراهة والاباحة وقال وفي مجهول الجلاب ان المشهور التعريم ودكرعن سندأن بول الفأر مكروه انتهى وكذانقل البرزلي عن نوازل ابن الحاج أن بول الهروالفأر والطعام الذي يقع فيه ذلك مكروه كلحمه وأماعلي المشهور من تعريم افبولها تجس وكذا الوطواط والهر وماوقعا فيدمن الطعام نجس وسيأ بي شي من هذا في القولة التي بعدهذا ص ﴿ وينجس كثير طعام مائع بنجس قل ﴿ ش يعنى ان الطعام المائع يتنجس بالنجاسة القليلة اذا وقعت فيه ولو كان الطعام

وان لم يأ كلا الطعام (ومحرم ومكروه)قال اين علاقالذى عكسه الاشاخ ان الا وال تابعة للحوم وقال في التلقين بول المكروه مكروه ونحوه قال القاضي واللخمي انتهى وكانابن علىقأنكر القول بأن بول المكروه نعس وفى المدونة مساواة تول الخسل لكثير الدم \* وفي المسالك اتفق العاماء في جلد الفرس انه جلد حيوان مكر وهلامحرم \* ابن يونس قال ابن اللباد ان لم تصل الفأرة لنجاسة فلابأس ببولها وابن رشد يجب أن يكون بول الفأرة نجسا يعيدمن صلى به قاله ابن القاسم وقال سعنون لاىعد للخلاف في أكلهاولانن الحاجب مابال فدهمراً وفارة من طعام فسكره أكله ككراهة لجهاالاأن بأكلا النجاسة بداين حسول الوطواط وبعره نجس \* الشامل وقمل انه طاهر (وينجس كثيرطعام مائع بنجس قل) ابن عرفة المشهور ان الطعام المائع ننجس محلول دسير نعاسة قال في التلقين وان لم تغير ه \*الباجي اذاماتت فارة أو بحوها في كثير زيت ولم

كثيرا كلزير والجبوسواء حصل فيه تغيرأملا والفرق بينهو بين الماءان الماءله قوة الدفع عن فسيه مخلاف الطعام وهذاهو المعروف من الذهب \* وحكى المازري عن بعض م انه اذا لم يتغير الطعام لم نتنجس وهوفي غاية الشذوذوماذ كرناهمن نجاسة الطعام الكثير بالنجس القليل هو للنهب ووقع في العتبية في أول كتاب الوضوء ما يقتضي عدم تحاسبة الطعام الكثير المائع بقليل النجاسة فانه قال قال مالك في الماء الكثير تقع فيه القطرة من البول أوالجر ان ذلك لا ينجسه والطعام والودك كذلك الاأن كون يسيراففهمها الباجي وغيره على الخلاف للشهور وحكى ابن الحاجب القولين \* وأول ابن رشد الرواية المذكورة على ان المعنى أن القطرة من الطعام والودك لاتو الرفي الماء الكثير \* قال وقوله الاأن يكون يسيرا أي يكون الماء قليلا تغير بعض أوصافه فينجس بالنجاسة وينضاف بالطعام فائلالم يقل أحدان يسير النجاسة لاينجس الطعام إلاداود ومن شذعن الجهور وخالف الأصول \* قال وقد سئل عاماء البيرة عن فأرة طحنت مع قح في رحا الماء فقالوا دغر بل الدقيق ويوع كل فبلغ ذلك سعيد بن أبي عمر فقال علمهم محرز العجول لايوعكل على كل حال إن رشد وهو الصحيح وانما غلط علماء البيرة من حل هـ نده الرواية على ظاهرها والعجب من القرافي رحه الله حيث اقتصر في ذخيرته على روابة العتبية هذه ولم يحك غيرهاوقد استبعد المساطى رحمالله تأويل اس رشد للرواية المذكورة والظاهر حلماعلى الخلاف والله أعملم (فرع) قال ابن رشد اثر الكلام المتقدّم وقد سئل سحنون عن الدواب تدرس الزرع فتبول فيه ففففالضرورة كايعفي عن بول فرس الغازي بأرض العدو \*وقال ابن رشدوا تماخفف ذلك مع الضرورة منأجل الاختلاف في نجاسة اوأما مالااختلاف في نجاسته فلا يحفف مع الضرورة وعده في التوضيح والشامل في المعفو"ات (فرع) ثم قال ابن رشد وقدر وي عن سلمان بن سالم الكندى من أحجاب سحنون أنه كان يقول اذاوقعت القملة في الدقيق ولم نخسر حمن الغربال لم يوع كل الخميز وان ماتت في شئ جامد طرحت كالفأرة وقاله غمر مفي البرغ و شأيضاو فرق بعضهم بينهما أيعلى ماتقدم هل نجسلن بالموتأم لا نمقال بن رشدوه ندا الفرق اذا كثرالعجين لان القملة لاتهاع في جلة العجين فتنجسه وانعاتعتص عوضعها منه فانعات م القملة اللقمة التي حي فيها فامالم تعرف بعينها لم يجب أن محرم اليسيرمنه اذا كثركا لوأن رجلا يعلم ان له أختاب الدة من البلاد لابعرف عينهالا محرم علمه أن يتزوج من نساء تلك البلدة مخللف اختلاطها بالعدد اليسير فاذا خففناتناول شئ منه لاحتمال أن تكون القملة فمابق خففنا تناول البقية أيضالاحتمال كون القملة فهات أوله أولاوالله أعلم انهى وقال في الموضيح قال شخنا ولوفرق بين ما يعسر الاحتراز منه كروث الفأرفيعنى عنه ومالايعسركبول ابن آدم في نجس لما يعدانهي وذكر البرزلي عن شيخه ابن عرفة أنهأفتي بأكل طعام طبخ فيمه روث الفأرة وفي السؤال أنها كثيرة وروثها غالب قال البرزلي ففتواه إماللضر ورة كمسئلة سحنون في الزرع أوللخلاف وقدتقدم الخلاف في بولهاوفي الطعام الذي وقع فيه (فرع) اذا كانت النجاسة القليلة الواقعة في الطعام مما يعني عنه كالدم القليل والقيح والصديدهل يعفى عنها في الطعام أم لالم أرف ونصاصر يحاوا الظاهر عدم العفو كاسيأتي وظاهر كلاما بنعب دالسلام الآتي عنمد قول المصنف ودون درهم انه معفو عنه فانه قال اختلف في الدم السيرهل يغتفر مطلقاعلى جميع الوجوه حتى يصير كالمائع الطاهر واغتفاره مقصور على الصلاة فلايقطع لأجله اذاذكره ولابعيد وأماقسل فيؤمن بغسله على جهة الندب قال والأول أظهر وهو

تغير ه فقال مالك أكر هه وقال ابن نافع لايضر ه ذلك فقال ابن يونس ساوى مالك في المستخرجة بين المقياس على الماء و وجه ذلك القياس على الماء و وجه خلق الله الماء طهو را لاينجسه الاما غير لونه أو طعمه أو ربحه فدل على ان ماعداه بخلافه وانظر في الصيد من كتاب التونسي قال في النقطة في البول تقع في كثير من البول تقع في كثير من البول تقع في كثير من الطعام لا تضر

مذهب العراقيين كغيره من النجاسات المعفوعنهاوالثاني مندهب المدونة انتهى وعزاه صاحب الطرازوابن عرفةوابن ناجي وغيرهم لابن حبيب قال صاحب الطراز وهوظاهر خلاف المذهب وقد مقال ان هذا كله الماهو بالنظر إلى الصلاة بهوهذا هو الظاهر والله أعلم (تنبيه) علم من كالرم ابن رشدالمتقدمأنه لافرق بينأن تلافي النجاسة مائعا كاللبن أوحامدا مصرمائعا كالدقيق يعجن وعلم منه أنه اذا اختلط نجس بأشياء طاهرة كثيرة غيرمائعة ولم يعلم النجس أنه لا يطرح الجيع لأجل الشك كالواختلطت تفاحة نعسة أورطبة أونعوها بكؤم تفاح أورطب وقال ابن ناجي فى شرح قول المدونة ومن أيقن أن تجاسة أصابت ثو بهلايدرى موضعها غسله كلهوان علم تلك الناحية غسلها قالوا يقوم منها اذاوقعت قطعة من لحم خنزير في كدس لحمانه ان علم تلك الناحية تركهاوأ كلمابق والاطرح كلهانتهي ويمكن الجعيينه وبين كلام ابن رشدبأن كلام ابن رشدفها كان كثيراجدًا كإيظهرمن كلامه فتأمله وعلمنه أيضاان مالاقاه نحس لا تعلل فانه لا بجسه وقد تقدّمشي من ذلك (تنبيه) لاخصوصية للطعام عاذ كركاقديتبادر من ظاهر لفظه بل هو حكم سائر المائعات حتى الماء المضاف كاتقدتم ذلك في كلام اللخمي فقول المصنف كثير طعام انماخرج مخرج الغالب والله أعلم (فرع)قال ابن حارث وانعلم أوظن ان السمن أوالزيت انماجد بعد سقوط الفأرة فيه في كمه حكم الذائب بيقى جمعه انهى (تنبيه) شمل قول المصنف و ينجس كثير طعام مائع بنجس قلمامات فيه حيوان له نفس سائلة أووقع ميتا أوصب على حيوان ميت له نفس سائلة وهو كذلكعلى المشهور قالسنداذاقلنابطر حالمائع جمعه فهل بفرق بين أن تموت فيه أوتسقط فمميتة ففي النوادر لسحنون في زبت وجدفيه فأرة يابسة أن ذلك خفيف وبسهايدل على أنهم صبوا عليهاالزيتوهي يابسة ولم تمتفيه ومشهور المنها النجاسة على مابيناوجهه وقول سحنون بسهايدل على أنهم صبواعلها الزيت لميردان الزيت يرطهالو كانت ماتت فيه بل الزيت بديغ وعص الرطو بات ولكن لماص وجدت الفأرة جافة في زمن لم يطل مقامها في الزيتحتي تعص فدل حفافها في تلك الحال على أنها كانت متقدّمة على صب الزيت انتهى وقال البرزلي سئل النيسابورى عن باعز بتافا كتاله المشترى وهو ثمانية أقفزة فجاء المشترى بفرغه في وعائه والبائع فوجدفأرميت فأحابان كان يعرف الزياتون ماصب عليه الزيت مماوقع في الزيت وكانوا عمز ون ذلك ولا يختلط عاصب عليه ساع و سين لن اشتراه وماوقع فيه فلا يحوز سعه ولوغسل لكن منأراديمن كانله أوملكه أن يستصيربه فلنفعل ويتعفظ منه لئلايصيبه منهشئ فينجسه ولايوقد فى المسجد قال البرزلي قوله في الأول بباع و ببين و يقرب ما تقدّم ما اذا وجد الفأريابساان مالكا وسحنون خففاه وتقدم ان المشهو رخلافه وأماالقسم الثاني فهوجار على المشهورانتهي وقال بن الامام في شرح قول ابن الحاجب وفي قليل النجاسة في كثير الطعام المائع قولان مانصه المشهور نجس وهو ظاهر المدونة فماماتت فيهدا بةمن عسل ذائب لاطلاقه لادؤ كل ولاساع دون تقسد بكونه فليلاوهو قول ابن القاسم فمن فرغ عشر حرارسمن في ستين زقائم وجد في حرة منها فأرة يابسة لايدرى في أى الزقاق فرغها أنه محرم عليه أكل جيعها وبيعه وقول الجهور أيضا قال ابن بطاللاخلاف بينأئة الفتوى أنه لايؤكل ممن مائع وزيت وخلونحوه يقع فيه الميتة وقدحكي ابن عبد البراجاع العاماء على تعاسة السمن الذائب وشبه قليلا كان أو كثيرا اذامات فيه فأرة أو وقعت ميتة قال وشذقوم بمن لأبعد عندأهل العلم خلافا فجعلوا المائع كله كالماءوفيه نظرلأن مالكاغال اذا أخرجت الفأرة من الزيت حين ماتت أوعلم أنه لم يخرج منهاشئ فيه لكني أخاف فلا أحبأ كله وقال سحنون في زيت وجدت فيه فأرة يابسة ذلك خفيف لأن يسها دل على أنهالم عت فمهوا أعاص علماوهي يابسة الاأن محمل ماحكى على طول مقامها في الحالين ولااعتراض بقول سحنون على هذا لدلالة بسهاعلى موتها قبل صبة لامتناع بسهامع موتهافيه وعلى أنهاأخرجت بقرب صبه والاامتنع كونهايابسة أولأنه أراد بالعلماء من ليس عقلد فلااعتراض بقوله وعلى هذا فلا اعتراض بقول ابن نافع الذي بأتي انتهى وقوله فيه نظر يعني ماحكاه ابن عبد البر وقوله الاأن يحمل معنى ماحكاه ابن عبد البرفتأمله قال الباجي في كتاب الجامع من المنتقى لمات كام على مسئلة الفارة تقع في السمن وذكرعن ابن حبيب أنها اذامات فيه وكان ذائب الا يحل أ كله لأن موتهافيه بنجسه وذكرعن الموازية نحوماذ كرهابن الامام عن مالكأنه قال اذاأ خرجت حين ماتت لوعلم أنه لم يخرجمنها فيهشئ ولكني أخاف فللأحبأ كلهوهندا الذي قاله ابن حبيب هومندها بن الماجشون يرى أن لموت الحيوان في الزيت وسائر المائعات من ية في تنجيسه ومارواه ابن المو "ازعن مالكأنه حكر بتعاسته لماخاف أن يخرج منه في الزيت والقولان في مانظر وذلك ان الموت عرض لانؤثر فيطهارة ولانحاسة ولايوصف بهماوكذلك أيضاما بخرجمن الحيوان عندموته أوبعدذلك لا يكون أشد تعاسة من الميتة وقد تنجس الزيت عجاورتها وهذا هو المشهور من مندهب مالك وأصحابها نتهي وقال البرزلي سئل اللخمي هل يطهر الزيت اذاوقعت فيه فأرة فأجاب هذاراجع الى صفة النعاسات فان كانت دهنمة فلاتقبل التطهير لانه يعاوعلى الماءو منضاف للزيت ولايذهبه الماءوان كانت به عكرية يقع فيها التطهير بالماءلاستهلا كهاياها كاان الدم ينهكه الماءولا يعلوعلى الزيت وهكذا الجواب فمايخرج عندالموت ولوطالت اقامته حتى انتفخ فلاتصح تطهير هلان دهنيته تخرج حينئذ وبهذا أخذفان كان زمن مسغبة جازأ كل الفقراء والمساكين لهوان لمريكن ذلك جاز الاستصباح به والانتفاع به من غيراً كل ولابيع وأجاب الصائع بأن غسل الزيت لاأقول به لان المراد بالغسل از الة النجاسة ولاتز ول من الزيت لخالط تهاله ولمحاور تهااياه وعدم ذهابها وأجاب المازرى ان تغير لون الزيت أوطعمه أور يحه فلايقبل التطهير ويراق وان لم يتغير منهشئ فبعض أصحاب مالك أجاز استعماله وان لم يغسل و بعضهم أجازه مع الغسل و بعضهم اجتنبه أصلاوالكل متفقون على أنهلابباع حتى بسين لعيبه والذي عليه العمل والمشهور اجتنابه أصلاوالذي يصح عندى على أصل المحققين جواز استعماله وتطهير ه عندهم أحسن والاحتياط أفضل دعماير يبكالي مالابر يبكانتهي فتعصل من هذا ان المشهور من المذهب ان ماتت فيه ميتة أوصب علم اوهي ممتة فاله ينجس عجر دملاقاته وأنه لايقبل التطهير ومقابل المشهو رأقوال قيل انه لاينجس اذالم يتغير ولايحتاج الىغسل كإحكاه البرزلي عن المازري عن بعضهم وهوشيه ماحكاه ابن الامام وصاحبا لجمعوا بنفرحون عن ابن نافع في الجباب تكون في الشام للزيت تقع فيمه الفأرة انه طاهر وليس الزيت كالماءو بدلك سمعت انتهى وجعلوه هو القول الثاني في كلام ابن الحاجب المتقدم وقيل انهاذاصب على الميتة لا ينجس وهوظاهر ماتقدم عن سحنون الكن يظهر من كلام الطرازوا بن الامام انهما تأولاه على مااذالم يطل ويدل لذلك أن ابن فرحون وصاحب الجع حكيا أنهاذاوقعت الفأرة فيالزيتميتة وأخرجت مكانهالم تنجس واقتصراعلي هذا القول وقيلانه نجس ولكنه يقبل التطهير وقيل ان وقعت الدابة ميتة قبل التطهير وان ماتت فيه لم يقبل التطهير

وقيلان كان كثيرا فانهيطهر وان كان يسيرا طرح والمشهور أيضا أنهلا يجوز بيعه مطلقا ومقتضي فتوى الماز ريأنهان صبعلى الميتةفيباعو ببين لمن اشتراه وان وقعت فيه فلا مجوز بيعه وحكى ابن رشدفي آخرسهاع سحنون من كتاب الوضوء وفي أول سهاع الشجرة تطعم بطنين من سماعابن القاسم من كتاب الصلاة في ذلك قولين الأول عدم جو از سعه وان بين قال هو المنصوص من قول مالك وجميع أصحابه حاشاا بن وهب والثاني جو از بمعه ان بين وهو قول ابن وهب والله أعلم (فرع)اذاأدخليده في أزيار زيت تم وجد في الأولى فأرة ممتة فذكر البرزلي عن ابن حارث ان الثلاث القلال الأولى نجسة باتفاق وفى الرابع ومابعده قولان فابن عبد الحكريقول بنجاستها ولوكانت مائةوذكرابن محرزأنهر وامعن مالكؤأ سحابه وقال أصبغ هي طاهرةوذكرابن عرفة المسئلة في تطهر النجاسة بعدمسئلة مااذازال عن النجاسة بغير المطلق قال البرزلي وعلى ذلك أجر ستمسئلة عندناوهي ان المكال كتال جرة ولم يستوفها ثم كال بعدها أجرار اوظروفا أخرى ثم فرغت الأولى فوجد فهافأرة متة فوقعت الفتوى أن ماقر ب من الأولى نجس لبقاء عين النجاسة في المكيال ومابعد عن الأولى يباع بعد البيان لانه لم يبق لل كيال الاحكم النجاسة والظاهر من القولين اللنون ذكرهاعن الالحارث الطهارة اذاغل على الظن زوال عين النجاسة لانه سيأتى في قول المصنف ولوز ال عبن النجاسة بغير المطلق لم يتنجس ص ﴿ كِما مدان طال وأمكن السريان والافعسبه ﴿ ش يعنى أن الطعام الجامد اذا وقعت فيه نجاسة وأمكن سريانها فمهجمعه فانه دصرنجساوان لم عكن سريانها في جمعه في نجس منه يحسبه وفي بعض النسخ انطال وأمكن السريان ومعناها واحد قال الدميرى من الشافعية الجامد الذي اذا أخذجز علم يترادمن الباقي ماعلا موضعه عن قربوان ترادفهو مائع قال المشذالي في حاشية المدونة وسئل أبو جعفرعن صابون لاسائل ولاجامد وقعت فيه فأرة هل يغسل به فقال ان كان يميل الى الجو دطرحت وماحولها والىالانع للاغسل به تم يطهر الثوب انهى وظاهر كلام المضف أنه لافرق بين أن تقع فيه نجاسة أوميتة أوتموت فيه دابة وهوكذلك على المشهور وقال ابن الماجشون اذا وقعت الدائة منة فانها تطرح وحدها (فرع) قال البرزلي أفتي شخناا بن عرفة في هري زيتون وجدت فيه فأرةميتة فانه نجس كله لايقب التطهير قال وكان يتقدم لناان الصواب في كل ماوجد فوق الفارمن الهرى انهطاهر وماتحت أنه بلقى وماحوله ممايقرب منه ثم ذكرعن ابن أبي ز بدأنه اذامات في رأس مطمر خـنز بر ونعوه ألق وماحوله وأكلمايق ولوتشر بت المطمورة وأقامت ملة كثيرة ممايظن أنها تسقيمن صديدهالمتؤكل وذكرعن أحكام الشعي أنه يطررح ولاينتفع بهقال وهواغر اق ومخالف لفتوى ابن أبى زيدوفتوى ابن عرفة أغرب منه لان الزيتون ليس بجاف كل الجفاف مُحذ كرعن اللخمي في زير تمروج لدفيه و زغة ميتة انها تلقى وماحولها وتعمل على أنموتهافي موضعها حتى معلم خلاف ذلكوان غسل كان أحسن ثم ذكرعن ابن أبيز بدفين أتاهم من الفأر في وقت الدراس مالا عكن الامتناع منه لكثرته عن سحنون ان هذه ضرورة واذادرسوافلتقوامارأوافيه جسدالفأرة ومارأوافيه دماءعزلوه وحرثوه وأكلوا ماسوى ذلك ولهم بيع مالمير وافيه دمابالبراءة انه درس فيه فأرة ويخرجون زكاته منه ولا يخرجون منه لغير مو يتصدّقون منه تطوت عاوما كان فيه الدم ظاهر الاساع ولكن يحرث (فرع) لافرق بين كون النجاسة الواقعة في الجامد ما تعة أوغير ما تعة في أنه سنظر إلى المكان السريان

( كامدانطال وأمكن السريان والا فبعسه) من المدونةلو كان العسل أو السمن يعنى الذي ماتت فيه الفارة جامدا لطرحت الفارة وماحولها وأكلمابق \* سعنون الأن يطول مقامها \*ابن يونس مما يعلم أنه قد يذوب في خلال ذلك فليطرح ذلك كله

(ولا يطهر زيت خولط ولم طبخ وريتون ملحوبيض صلق بنجس) من المدونة ماماتت فيه فارة من عسل أو سمن ذائب فانه لايباع ولايؤ كل ولابأس أن يعلف العسل التعلويستصبح بالزيت ان تعفظ منه الافى المساجد بهابن يونس و وى عن مالك اجازة غسل الزيت قال أبو همه و بذلك كان يفتى ابن اللباد بعد لاف شعم الميتة اذ لا يستطاع رفع نجاسته والزيت يستطاع رفع نجاسته بابن يونس فافتر قاف كانه يرشح جواز الغسل وقال اللخمى ان طالت القامة الفارة حتى خرج منهاد هنية فلا يطهر ففر ق بين النجاسة الدهنية والنجاسة العضوية يطهر الواحدة الماء ولا يطهر الاخرى به ابن رشد القياس جواز بيم الزيت النجس عن لا يغش بهابن العربي الذي أرى ان الزيت النجس يجوز الاستصباح المنون فيه منفعة يجوز بيعه وهو قول ابن وهب وأبى حنيفة به وقال مالك لا يو كل لحم طبخ بماء نجس به وقال ابن القاسم له تطهير ه ابن يونس في السلم انية يوعم كل بعد غسله ان (۱۱۳) وقعت النجاسة في المعارض على بعد غسله ان (۱۱۳)

قالفاو وقعت نجاسةمائعة فيعسل عامدونحوه فانأدركت فيحال وقوعها فينزعت وماجو لهالم يكن بباقيه بأس كالقطرة من الدم تقع في اللبن الجامد فترفع بماحو لهاو يتيقن أنه لم يبق منهاأثر وان طال حبينها حتى سرت النجاسةفيه كلهطرح ولم يؤكل وكذلك لافرق بين كون النجاسة الواقعة في المائع مائعة أو يابسة ففي البرزلي عن مسائل ابن قداح اذا وقعت ريشة غير المذكى في طعام مائع طرح (فرع) اداوقعت الدابة وأخرجت حية لم تفسد الطعام الاأن يعلم ان على جسدها تجاسة فان لم يعلم ذلك فهي محولة على الطهارة ولوكان الغالب مخالطتها النجاسة قاله في أول كتاب الوضوءمن البيان وقول سعيد بن غيرفي قصر يةشراب فقاع وقعت فها فأرة فأخر جت حية أمه راق هو بعيد وشذوذلاوجهله واللهأعلم وقال ابن الامام أن ظاهر الرواية أنهاذا كان الغالب عليه النجاسة يحكم بنجاسة ظاهره وماقاله ابن رشدائظهر والله أعلم (فرع) اذاطر حمن الجامد بحسب ماسرت فية النجاسة فان الباقي طاهريؤكل وبباع لكن قال الجزوليبين ذلك لان النفوس تقدره ويو خذذلك من كلام بن أبي زيد المتقدم والله أعلم (فرع) وتفسير قولهم طرحت وماحو لهاأي وماتارها وليس المراد ماالتف علمافقط لأنها اذاطر حتوحدهالانطرح الاعابلتف عليهاقاله في كتاب الطهارة من الطراز ص ﴿ ولا يطهـ ر زيت خولط و لحمط بيخ و ر يتون ملح و بيض صلق بنعس وفار بغوّاص ﴾ ش لما ذكران الطعام بتنجس بملاقاة النجاسة فأخذ يبيين مالايقبيل التطهير من الاشياءالتي أصابتها النجاسة «وقوله بنجس متعلق بصلق ويقدر ضميرفها قبله وتنازع أكترمن ثلاثةعوامل نفاه أبوحيان وابن هشاموذكر الدماميني في شرح المتسمهمل اثباته عن بعضهم والمصنف يستعمله "وقوله زيت لاير بدخصوصية الزيت بل وكذاحكم غيير ممن الادهان كاقاله ابن الحاجب وعلم ان غير الادهان من المائعات كاللبن

هذالأبي حنيفةو رشعه وقال هوعين الفقه وقال سعنون في الزيتون علم فتقع فيهالنجاسةأ نهلادؤكل الاأنكونوقوعهافسه بعدطيبه ولميذكر ابن يونس غير هذا \*ابن عرفة روى اساعمل طرحهوخر"جهاللخمي على تطهر اللحموقال ابن القاسم لاتوعكل بيضة طنعتمع أخرى فيمافرخ لسقهااياها اللخمي على أحدقولى مالكفي تطهير لحمطين عاء نعس نوء كل السلمة قال وهوالصواب لان معيم البيض لا ينفذه مائع انتهى انظرقدرأيت بيضا صحماطيخ بماء

( ١٥ - حطاب - ل ) زعفرانفنفذه ( وخار بغوّاص ) الباجى في تطهير آنية الجريط فيها ماء روايتان \* ابن بشيراً واني الفخار تستعمل فيها الاشياء النجسة الغوّاصة كالجرهل تطهر قولان وذلك خلاف في شهادة ترجع الى الحس و في النوادر في أواني الخريغسل و ينتفع بها ولا تضرها الراقعة \* ابن عبد الحكم لا ينتفع بالزقاق وأما القلال في طبح في المناء من الذخيرة أبو عمر لا بأس بالاستمتاع بظر وفي الجر بعد تطهيرها وغسلها بالماء و تنظيفها الاأن الزقاق التي بالغتها الجر وداخله الناء عند قوله بقلة خل فاذا التي بالغتها الجر وداخله النعوب النقي بين مخالطة الجرالرب أو الخل فرق و انظر الفخار المحنتم في نوازل البرزلي اذا غسل قدر الطبح من ارا ولم يبقى فيه شئ و يسخن فيه الماء الغسل فالطهر به جائزانهي \* وهذا فرع ان المحنتم يطهروا نظر اذا طفى السكين في الماء الخاروقال أبن عرف تكفى غسله بالماء الماء الما

والمرق أولى بعدم قبول التطهر برلان الخلاف اعاهو في الأدهان هل عكن تطهيرها أم لالأن الأدهان مخالطها الماء ثم منفصل عنها مخسلاف غبرهافانه عازجها جمعها وحكى ابن عرفة في تطهير الزيت الخاوط بالنجس أربعة أقوال وقال ابن غازي اماز بتخلط بنجس ففي تطهيره بطخيه عاءم تبن أوثلاثا ثالثهاان كثرورابعها ان تنجس عاماتت فسهداية لاعوتهافي الزيت فالاول لسماع أصبغمر ابن القاسم عن مالك وفتيا ابن اللباد والثابي للباجي عن ابن القاسم والثالث لاصبغ والرابع لابن الماجشون ويحي بن عمر وذكر البرزلي عن اللخمي أنهأفتي بأن النجاسةان كانت دهنية فلاتقبل التطهير لكن ان كان زمن مسغبة جازأ كله للفقراء والمساكين وانلمكن مسغبة انتفع مهفي غيرالاكل والبيدع وانكانت كالبول ونعوه فانه لايقبل التطهير وهذالاننبغي أن متقولارا معاوا نماهو سان لمحل الخلاف فان النجاسة اذا كانت دهنية فانهلا بقبل التطهير لمهازجتها لهوالله أعلم وأماقوله يأكله الفقر اءوالمساكين فلعله مراعاة لمن مقول ان الطعام لانجس عاخالطه الااذاغير ه وهو قول ضعيف حكاه البرزلي وذكرابن بشير أنالمشهورانالز يتلايطهرو بذلكأفتي الصائغ والمازري وذكرا بن عرفةفي كيفية التطهيرأنه يطبخ بالماءم تين أوثلاثا وكذلك قال في العتبية وقال في التوضيح كمفيته على القول به أن يوع خذاناء فموضع فمهشئ من الزيتو يوضع علمه ماءأ كثرمنه وينقب الآناء من أسفله ويسده بيده أوغيرها ثم يمخض الاناء ثم يفتح الاناء فينزل الماء ويبقى الزيت يفعل ذلك من ة بعد من ة حتى بنزل الماء صافيا انتهى وذكرابن فرحون الصفتين وقوله ولحمط يزبجس شامللا بجسأو وقعت فيه نجاسة فى حال طبخه وكذلك غير اللحم من المطبوخات وقد حكى ابن عرفة في تطهير اللحم يطيخ بماء نجس أوتقع فهه نحاسة ثلاثة أقوال ثالثهاان وقعت بعدطيبه الأول لسماع موسى من ابن القاسم والثاني لسماع أشهب والثالث نقلها بن رشدعن أبي حنيفة واختاره وتبعها بنزرقون وهو قصور لأن عبد الحق والصقلي نقلاه عن السلمانية انتهى (قلت) كلام ابن رشد الذي أشار اليه هوفي سماع موسيمن كتاب الوضوءوهو الذي بفهمن كلام المصنف فمتعين حله علمه وقول ابن غازي يأبى ذلك اعتماده فى التوضيح تشهيرا بن بشيرعه م الطهو رية في هذا الأصل ليس بظاهر لأن ابن بشيرا نماتكم في اللحم اذاطب عاء نجس وذكر فيهقو لين ولم يتكلم على مسئلة وقوع النجاسة بعد طيبه بل كلامه يدل على أنه يقبل الطهارة لأنه قال انه خلاف في شهادة وأنه برجع الى الحس وقد قال ابن دشير في السماع المذكور اللحم اذاوقعت فسه النجاسة بعد طخه عنز لة الجامدمر . السمن فيؤكل معدأن يغسل ماتعلق بهمن المرق والله أعلم وقوله وزيتون ملح بنجس بتخفيف اللام وتشديدهاأى جعل فمهملح نجس إماوحده وإماملح مع ماء نجس ومشله في الجبن واللمون ونحو ذلك قال ان دشير لماذ كرمسئلة الزيت النجس وان المشهور عدم التطهير ومنه الزيتون علج عاء نعس هل بطهر بعرضه على ماء طاهر قال ابن غازى وأماز بتون ملح عاء نعس فرجه اللخمي على الروات بن في اللحم ورأى اسماعك طرحه لسقوط فأرة فيه وقال سحنون ان تنعس زيتون قبل طيبه طرحو بعده غسل وأكل انتهى وذكر ابن الفرات عن ابن أبى جرة فى صفة تطهير الملح والمطبوخ اذا أصابت النجاسة بعدن فيجه وطخه أنه نعسل أولا عاء حارثم ثانية عاءبار دثم الثة بعار ثمر ابعة ببارد ولم أرهـ نه الصفة لغير موالله أعلم وقوله وبيض صلق بنجس يشير بهالى ماوقع في ماع يحى من كتاب الضحايافي البيض بصلق فيوجد في إحداهن فرخان

أكلهن كلهن لأيصلح لان بعضه يسقى بعضا قال ابن رشدهو صحيح وعزا أبن رشدفي كتاب الطهارة هذه المسئلة لسماع يحيمن كتاب الصيدوليست فيه والمسئلة من بأب اللحم المطبوخ بالنجسوا عاأفردها بالذكرلأن الخلاف فيهامن جهة قشر البيض هل يمنع من وصول النجاسة أملا قال ابن رشد بعد كلامه المتقدّم و يلاحظ هذا المعنى الخلاف في البيض الطاهر يصلق مع النجس همل ينجس ذلك الطاهر أملا وهو خملاف يرجع الى الحس ووجه آخرهل بمكن أن ينفصل من النجسشئ يدخل في مسام الطاهر فينجسه أم لاانتهى وعزاابن عرفة القول الثاني للخمى ونصه ابن القاسم وابن وهبالاتؤكل بمضة طبخت مع أخرى فيهافرخ لسقيها اياها ١١٨ اللخمي اثر ذكرهر وايتى تطهير لحمطيخ بماء نجس وعلى أحدقولى مالك تؤكل السلمية وصوبه لان عجيم البيض لا منفذه مائع انتهى وأعـترض البساطي على المصنف في جمع هـنه المسئلة مع ماقبلهالأن الخلاف فيهاهل ينجس أملا والخلاف فهاقبلهاهل بطهر أملا (قلت)وهذا ليس بظاهر لأن السض اداقلناانه بنجس فانهلا بقبل التطهير لأنه قال في السهاع المتقدم لا يصلح أكلهن ولو كان بقبل التطهير لقال يغسلو يوع كلوأيضا فقدقال ابن رشد في شرحها انه خلاف قوله في سماع موسى ان اللحم يغسلو يوعكل فتأمله وصرح في المدخل في فصل خروج العالم الى السوق فانه لايطهر (تنبيه) لوألقيت بيضة في ماء نجس باردأودم أو بول فانها تفسل وتوع كل قاله ابن رشد في السماع المذكور وقوله وفخار بغواص صفةلحندوف أي ينجس غواص والغواص الكثيرا لنفوذ والدخول في أجزاء الاناء كالخر والخلالنجس والبول والماء المتنجس قاله في التوضيح قال وفهم من تقييده بالغواص أنهلو لميكن النجس غواصالماأثرانتهي وقال ابن هارون وعندي ان الفخار اذا كان مطلما طهر بالمبالغة في غسله وان لم يكن مطلبالم يطهر ونقله ابن فرحون وغيره وقبله وقال الشارح في الكبير واحتر زبالفخار من الاشياء المدهونة كالصين ومافي معناه والتي لاتقبل ذلك كالنعاس والرحاج انتهى (قلت) والظاهر أنه لابدمن تقييد المسئلة بأن يكون النجس أقام في الاناءمدة يغلب على الظن ان النجاسة سرت في جمع أجزائه فان أصل المسئلة في جرار الخرهل مكن تطهيرهاأم لاوأمااذاأصابت نجاسة اناءفخار وأزيلتمنه فيالحال وغسل فالظاهرأنه يطهر فتأمله والله تعالى أعلم قال ابن غازى وأما فحار بغواص فحكى الباجي في تطهير آنية الخريطيخ مافيها روايتين انهي (تنسه) اذا كان الاناء مملوأماء وأصابت النجاسة ظاهره لم ينجس الماء ويكفي غسل ظاهره بوخذهما قال ابنرشدفي فله مماوأة أقعدت على عدرة رطبة انه لا ينجس المأء لان شأنه أن رسبالى أسفل أنهى (ولنذ كرهنافروعامناسة الاول) ظهرمن كلامهم أن المائع الذي ليس بدهن لايقب التطهير بلاخلاف ولماذكر فيالعتبيةالقول بتطهيراللجم يطيخ بنجس قال و براق المرق ومانقله ابن الفرات عن ابن أبي جرة كالصريح في ذلك (الثاني) قال البرزلي رأيت لا بن أبي دلف القروي في تعليقه فها اذا شوط الرأس بدمه ثلاثة أقو اللتأخري القروبين فعنابنا بىزىدلا يوغرفيه ذاكلان الدماذاخر جاستعال رجوعه عادة علاف غيره من النجاسات فانه بقبلها وعن غبره أنه لايقبل المطهير مخلاف نعاسة الماءلانها كادخلت تغرج مخلاف الدم لابدرى هل محرج أملاوالاصل النجاسة كاتقدم والثالث أنه بقبل التطهير كسائر النجاسات وذكرابن ناجي رجمه الله تعالى في شرح المدونة عن شهدة البرزلي أنه كان يحكى عن الشيخ أبي القاسم الغبريني أنه كان يفتي بالقول الثاني والله أعلم (قلت) وكائهم الم يقفاعلي كلامه في النوادر في آخر كتاب الذبائح ونصه ولوشوط الرأس ولم يغسل المذبح معسل بعد التشويط فلابأس بذلك ولو لم مغسل بعدالتشو بطوقد تناهى فمه النار بالتشو بطحتي اذاذهب الدم الذي كان في ظاهر المذبح فلابأس بأكل جمع الرأس وان شكفي ذهاب جمعه بالتشو يطفليجتنب أكل مافي المذبح من اللحمويؤ كل اقيه انتهى (الثالث) جعل صاحب المدخل ماسمط من الكياش والدجاج والرؤس والاكارع قبل غسل مابهامن الدم المسفوح من قبيل ماطيخ بالنجاسة وأنه لايقبل التطهير وذكر عن بعض العاماءأنه بطهر بالغسل قال وهو بعيدة كرذلك في فضل خروج العالم الى قضاء حاجته فىالسوق وقال فى النوادر فى آخركتاب الذبائحاذاذ بحت الشاة فسال دمهاو بقى فى الملديج مابقي فلولاأنانخاف أنبكون قدتكاثف ممابقي في منحرها من بقايا الدّم الجاري لاخترناأن يطبخ ذاكمن غيرغسل ولكن لبقية مااتقينامن هذانأم بغسل المذبحوان طبخ ذلك ولم يغسل فالذي يوعمر به من نزل ذلك به أن يغسل اللحمورا كله عقال ولوأن دجاجة لم يغسل مذيعها فسمطت في ماء حارثم غسلت بعد ذلك جاز ذلك طبخت بعد ذلك أوشو يتواذا كان الدم في الدجاجة لم يتعد المنحركان خفيفاان لمبيق منيه أثر بتكاثف فنحن نكرهه حتى نغسل ويستعب ان لم نغسل وطبغت من غير غسل أن يغسل اللحمويو كلوليس بحرام لأن الدم المسفوح في اللغة الجارى انتهى فظاهر كلامهان المسموط أخف من المطبوخ وهو الذي يطهر لان المسموط لا يترك في الماء حتى بتأثر بالنجاسة وقال بعضهم لأن اللحم مهما نحس بالحرارة بنكمش وينقبض و مدفع مافهمن الرطو بةحتى بتأثر ويندى في النضي فحنئذ بقبل النجاسة فيكون قبوله المتطهر أولى لانهائما تنجس ظاهر ه فتأمله والله تعالى أعلم (الرابع) اذابل في ماء نجس حب أوفول و نحو ذلك وتشرب بالنجاسة فلايطهر كانقله البرزلي عن أبي محدر جه الله تعالى في مسئلة الفأر تقع في مطمر وقاله مالك رحه الله تعالى في رسم سلف من سماع أبن القاسم من كتاب الطهارة في القمح يبل من بئر وقعت فيها فأرةأنه لايوعل وقال ابن رشدان كان فهمان الماء تغيرلونه أوطعمه أو ريحه فلإشكال في أنه كالممتة لايحل منه الاماعل من الممتة وذكر البرزلي رجه الله تعالى عن الشافعة في ذلك وحهين ممصار بعد ذلك بقول وقدتقد مالخلاف في ذلك دسيرالي الخلاف المذكور عن الشافعة وأما المالكية فلم ينقل عنهم خلافافي ذلك ولم أره تعالى عن غيره والله تعالى أعلم وقال الوانوغي قال النووى عن البغوى وغير ملوأ كلت دابة حبا والقته محمافان كانت صلابته باقية محيث لوزرع لنت فهوطاهر العين فبجب غسله وان كان لاستفهو نحس العين قال المشذ الى ولاإشكال على المذهب في نعاسته ان كانت محرمة الاكل مطلقا ولو كان صححا انتهى وأمااذا بل الحب وعوه ولم بتشرب بالنجاسة فالظاهر أنه بطهر بغسله وقدقال المشذالي سألت ابن عرفة عمن جعل دباءأو بقلافي ماء ثمو جدفي الماء فأرة قال بغسله ويأكله انتهى ومراده اذاأ خرجه بسرعة فانهذكره عند قوله في المدونة وان وقع في الماء جلداً وثوب فأخرج مكانه وقال الشيخ أبو محمدر حمه الله تعالى في المسئلة المذكورة ان القمح اذا أصاب ظاهره الدم فانه نعسل و يوعل وليس هو كالقمح اذا تشرب بالماء النجس والله تعالى أعلم (الخامس) اذاوجد حوت في بطن طبرمت فقد للانوع كل قال ابن يونس رحمالله تعالى في كتاب الصيدوالصواب جوازاً كله كالو وقع في نجاسة فانه يغسل ويوء كل وكالجدى يرضع خـنزيرة والطير،أكل النجاسة فانه مذبحو نوء كل يحـدثان ماأكلته قال البرزلى رحمه الله تعالى في مسائل الطهارة وفرق شيخنا الامام بأن وقوعها في تجاسمة أخف من

( وينتفع بمتنجس ) تقدم نص المدونة يستصبح بالزيت النجس ويعلف العسل النحل(لانجس) ابن عرفة تعنر يج اللخمي على جواز الانتفاع بالمتجس طلى السفن بشحم الميتة عاسدالوضع للحديث الصحيح ان رسول التعصلي الله عليه وسلمنهي عن ذلك وقال التامساني وغيره القياس المقابل للنص فاسد الوضع الابهرى لابأس أن يوقد بشعم الميتة اذا تحفظ منه ومحمد لا يحمل الميتة لكلبه ويأتى به اليها وفي سماع أشهب سئل مالك عن (11V) الذى تكونبه القرحة أيغسله ابالبول والخرقال

اذانقى ذلك بالماء بعد قلع ذلك واني لا كره الجر فى كلشئ قيل له فالبول عندك أخف قال نعم قيل لهأرأيت الذي يشرب بول الانسان بتداوى به قال ماأرى ذلك ولكن لامأس ببول البقر والغنم والابل أن سرب فقلت له كل ما يؤكل لجه شرب بوله قال أنتقلت هذا من عندك ولم أقلهالك ولكن أبوال الانعام \* ابن رشد رأى غسل الجرح بالبول أخف منه بالخروجاز الانتفاع بالبول في غسل الجر حوشبه قياساعلى ما أجازته السنةمن الانتفاع بحلدالمنةو بحرم التداوي بشرب البول وفرق في هيدهالرواية بين شرب أبوال الانعام وبين شرب أبوالمانؤكل لجمه من غيرهاوالقياس اذا استوت عنده في الطهارة ان تستوى في جواز التداوي بشربها \*الباجي وقع الخلاف في استعمال النعاسة خارج

حصولها في بطن الطير لسريان النجاسة فيه بالحرارة فأشبه طبح اللحم بالماء النجس الأأن يقال ان النار في الحرارة أشدّوعلي هذالوحصلت في بطن خنزير ومات فأنه يجرى على ماتقدم انتهي (تنبيه) علمن هذا أن اللحم وتعوه ممافيه رطو بة اذا أصابته تجاسة قبل طبخه أو بعد طبخه ولم يطبخ بهاأنه يغسل و يوء كل وهوظاهر اذا لم يتشرب بهاوتسرى فيهوالالم يوء كل والله تعالى أعلم (السادس) اذاحيت السكين أوالخاتم أونحو ذلك تم طفئت في ماء نجس فذكر البرزلي عن الشيخ أبي محمد أنه لايطهر وانلابسه عامل للجاسة وذكرعن شخه ابنعر فةان الصواب انهالاتقبل الماءولايدخل فبهالأن الماءيه يج الحرارة التي حصلت بالنار في داخل الحديد فتدفع عنها الماء لأن طبعه ضدطبع الحرارة لكنهم يجهاو بخرجهاالي خارج ذات الحديد فاذا انفصلت فلايقبل الحديد بعد ذلك شيأ يداخله لكونه جاد امتراص الاجزاء فلا يكون فيهماء نجس تحذكرها في موضع آخر وذكرعنابن عبدالسلام أنها تغسل بالماء الحار وذكر المشدالي عن أبي عمر ان أن الذهب والفضة اذاحما في النار وطفئا في ماء نجس أنه يطهر بغسله كإقال بن عرفة وهو الظاهروالله تعالى أعلم (السابع) قال البرزلي نزلت مسئلة سألت عنها شيخنا الامام وهي اذابلع الشمع وذهب ثم ألقاه من الخرج ف كان شيخه أبو القاسم العبريني يقول بغسلها وتكون طاهرة كالنواة والحصاة اذا ألقاهابعدأن ابتلعها صحيحة وخالفه شغه الامام ابن عرفة وقال الصواب نحاسة الشمع لانه بتميع بالحرارة ويداخله بعض أجزاء مافي البطن فينجس باطنه كظاهره والصواب نحاسته كفضلة الانسان انتهى وظاهر كلامه أنابن عرفة يوافق على النواة والحصاة والذهب تغسل وتكون طاهرة ولوابتلع ذلك من فضلته طاهرة لم يحتج الى غسله والله تعالى أعلم (الثامن) تقدم في كلام الشامل ان قدور المحوس تطهر بتغلية الماء فيها ونحوه في التنبيهات (التاسع) قال البرزلي سألت شغنا ابن عرفة عن حل الطعام في الاناء المعدلانجاسة قبل استعماله فيم افقال سئلت عنها وأجبت بأنه لابأس به ان كان لضر ورة والافلاينبغي (العاشر) قال المقرى رحمه الله تعالى في أول قواعده مايعاف في العادات يكره في العبادات كالأواني المعدة بصورها للنجاسات والصلاة في المراحيض والوضوء بالمستعمل ص ﴿ و ينتفع بمتنجس لانجس في غير مسجد وآدمي ﴿ ش مراده بالمتنجس ماكان طاهرا في الاصل وأصابته تحاسة كالثوب النجس والزيت والسمن ونحوه تقع فيه فأرةأونجاسة وبالنجس ماكانت عينه نجسة كالبول والعذرة والمبتة والدم وذكر أن الأول ينتفع به في غير المسجد والآدمي وشمل سائر وجوه الانتفاع فيستصبح بالزيت في غير المسجد و تحفظ منه و يعمل منه الصابون لكن تغسل الثياب منه عاء طاهر و يدهن به الحبل والعجلة قاله في سماع سحنون من كتاب الوضوء وفي رسم البزمن سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة أنه خفف

البدنجو زهمالكومنعهابن سحنون وأماأ كلهأوشر بهفيحرم فيالوجهين انظر آخرمسئلة قبل كتاب الأشر بةمن المنتقي وقال أصبغ وابن عبدالحكم وابن الماجشون لابأس باطعام ماعجن بماء تجس غير متغير رقيقه الكفار وقال سعنون لايطعمهم ولايمنعهم ( في غير مسجد ) تقدم نصهاالافي المساجد (وآدمي) انظرهذامع عز وابن رشدوالباجي «لمالك جواز الانتفاع بالنجاسة خارج البدن

دهن النعال بها قال ابن القاسم في الدباغ لان الغسل يأتى عليه قال ابن رشدماقاله ابن القاسم تفسير وينبغىأن يحمل على التفسيرأ يضالاجازته في سماع أشهب من كتاب الصيدوالذبائح أنه يدهن به الدلاءانتهي وقال في المــدونة في العســلالنجس لابأس بعلفــه للنعــل قالســند وكذلك الطعام الذي يعجن أو يطبخ بماءنجس يطعم للبهائم والدواب وسواء في ذلك مايو كل لحمه وبالابوع كلعملى ظاهر الممدونة وكذلك الماء النجس يستى للدواب والزرع والنبات وسائر الاشجارو وقع فى رواية ابن وهف فى المسوطة كراهة سقيه لمانوع كل لجه ولماسيرع قلعهمن الخضر روى العتبي نعوه عن ابن نافع وذكر ابن عرفة في صفة تطهير النجاسة مانصه الشمخروي محمدان طهر ماصبغ ببول فلابأس بهدابن القاسم ترك الصبغ بهأحسالي انتهى والمرادأن البول يجعل فى الصبغ لاانه يصبغ به لانه ليس بصبغ وماذ كره المصنف هو المشهور ومقابله عدم جواز ذلك كلهوهوقول ابن الماجشون عزاهله ابن رشدفي السماعات المتقدّمة وغيره ودخل في اطلاق الانتفاع بالبيع وهوقول اينوها ذابين ذلك والمشهوران مابقيل التطهير كالثوب النجس يجوزبيعه ومالايقبله كالزيت النجس لايجوز ببعه وترك المصنف التنبيه على ذلك اعتماداعلي مايذ كره في البيع \* وذ كر الوانو غي عن نوازل الشعبي عن بعضهم في مطمو ر وقع فــ مخنز بر فوجدميتاانه لايباع ذلك الطعام ولايزرعه صاحبه ولاينتفع به ويغيبه عن النصارى حتى لاينتفعون به \* مُحذ كرالمشذ الى رجمه الله تعالى بعد عن ابن أبي زيد في مطمو رماتت فيه فأرة انها تلق وما حولهاويو كلمابق وانطال قامهاحتي نظن أنهاتسق من صديدها وتشرب منه مؤكل وزرع ذلكوما كان الدم في ظاهره غسل وأكل وماشك في وصول الصديد اليهزرع وماعلم انه لا يكاديبلغ اليه الصديدأ كل واذاجاء في وقت الدراس فأركثير لم يقدر على الاحتراز منه فقال سحنون هذه ضرورة واذا درسوافليلقوامارأوا من جسدالفأرة ومارأوا من دم في الحب عزلوه وحرثوه ولهمأ كلماسواه ولهمبيع مالم يروافيه دمامع بيان انه درس وفيه فأرة ويخرجون زكاتهمنه ولأيخرجون منهعن غيره ويتصدقون بهتطوعاوما كان فيهالدم ظاهرا لايباعولا يسلف ولكن محرث ولهم سلفه اذالم يظهر فيه الدم واحتاجه المتسلف ولو باعهمنه كان أحسالي قال المشذالي فانظر هذامع مافي نوازل الشعبي هل هو خلاف أولافيكون الخنز يرمتفقاعلمه انتهى (قلت) والظاهر انه خلاف وان مافي نوازل الشعبي جارعلي قول ابن الماجشون المتقدم والله تعالى أعلم \*وقوله في غير مسجد أي فلادستعمل المتنجس في المسجد فأحرى النجس فلا بوقد فسه بزيت نعس الى غير ذلك ولايني بطوب نعس ولابطين نعس \* قال الساطى رحه الله تعالى بل الا يجوز المكث فيه بثوب نجس كاسيأتي في احياء الموات ، وقد ذكر الأي في شرح مسلم في أحاديث تحريم الجرأن الشيح ابن عرفة أفتى بان ألواح البتاتي يعني التي للخمر لا يجوز أن يسقف بهاالمسجد وذلك لانهذكر عنهانه اختاران اناءالخر لاتطهر لغوصه وسيأتي لفظه عندقول المصنف بطهور منفصل كذلكوذ كرانهان جعل منها اناءللاء فالماء طاهر لانهلا يتغير (فرع) قال البرزلي عن أبن رشد في مسجد بنيت حيطانه عاء نجس ان قول من قال تليس حيطانه و يصلي فيه ولا بهدم هوالصحمح لاغير ه وجدبه رواية أولم توجد \* وفي المدونة صلاة الرجل وأمامه جدار مرحاض وموضعه طاهر حائزة وأحاز للريض بسط ثوب كشف على فراش نحس و يصلى عليه فاذاطين الطين النجس بطين طاهر كثيف لم يكن لداخله حكوه فداعمالا إشكال فيه \* وقوله وآدمي على الاستصباح بالدهن النجس وعمله صابو ناوعلف الطعام النجس للدواب والعسل النجس للنحل وهومن منافعه \* وقال في المدونة ولا بأس بلبس الثوب النجس والنوم فيهمالم يكن وقت يعرق فيه فيكره ويأتى المكلام عملي ذلك انشاء الله تعالى ويأتي هناقر يباأن التمداوي بالنجس في ظاهر الجسدجا تزعلي أحدالقولين المشهورين فأحرى بالمتنجس وعلى القول فالظاهر الجواز لماتقدممن جواز دهن النعل ولقوله في المدونة يكره لبس الثوب النجس في وقت يعرق فيه وشمل قوله آدمي الكبير والصغير والعاقل والمجنون وهوكذلك كاصرح بهصاحب الطراز قال وبجب على ولى الصغير والمجنون منعهمامن ذلك انتهى \* وأماعبده الكافر و زوجته الذمّية وغيرهمامن الكفار \*فقال سندقال سحنون وابن الماجشون لايأم هم ولايم اهم عنه \*قال سندوهذا يتخرج على الخالاف في خطابهم بفروع الشريعة فعلى القول بخطابهم أكله حرام في حقهم فلا يأمرهم به وعلى أنهم غير مخاطبين فاطعامه لهم كاطعامه للمهائم ( فرع ) ذكر البرزلي عن بعضهم في مصحف كتب من دواة تم بعد الفراغ وجد فهافأرة ميتة أنه ان تبين ان الفأرة كانت في الدواة مند بدأ فالواجب أن لايقرأ فيه ويدفن وان كان لايتيقن ذلك فعمل على الطهارة \* قال البرزلي ولايتحتم دفنه بلان أرادمحاه في موضع طاهر فيدفنه أو يحرقه كافعل عثمان رضي الله تعالى عنه قال والصواب عندى ان أمكن غسل أو رافهمثل أن تكون في رق والمداد لاشت مع الغسلأن يغسلو ينتفع بهو يحمل على الطهارة كااذاصبغ بمتنجس وغسل وبقي لون الصبغ وانكانلا يمكن غسله فيحمل أن يفعل به ما تقدّم من دفنه أو حرقه و نحوه أوينتفع به كذلك كما أجه يزلبس الثو بالنعس في غير الصلاة والاستصباح بالزيت النجس وذ كرالله طاهر لايدركه شئمن الواقعات واستدل علمهافي موضع آخر عسئلة بناء المسجد بالماء النجس المتقدّمة \* وقوله لانعبس يقتضي المنعمن الانتفاع بالنجس مطلقاأماأ كله والتداوي بهفي باطن الجسد فالاتفاق على تعريمه كانقله المصنف في التوضيح في كتاب الشرب عن الباجي وغيره وصرح بذلك ابن ناجى والجز ولى وغيرهم لكن حكى الزناتي فمااذا استهلكت الجرفي دواء بالطبخ أو بالتركيب حتى يذهب عينها ويموتر يحهاوقضت التجربة بانجاح ذلك الدواءقو لين بالجواز والمنع قالوان لم تقض التجرية بانجاح ملم يجز باتفاق انتهي (قلت) والظاهر المنع مطلقا وأما التداوي بالجر والنجس فيظاهر الجسدف كي المصنف في التوضيح وغيره فيهقو لين المشهور منهماانه لا يجوز \* وقال ابن ناجى رجماللة تعالى في شرح الرسالة وأفتى غير واحدمن شيوخنا محرمته قال ومن هذا المعنى غسل القرحة بالبول اذا أنقاها بعد ذلك بالماء \* وقال ابن من زوق هذا مقتضى اطلاق المصنف وهو المشهور \* وقال ابن الحاجب في باب الشرب والصحيح لا يحوز التداوي عافسه خر ولابنجس \* قال في التوضيح الباجي وغير ه انماهذا الخلاف في ظاهر الجسد بعني و بمنع في الباطن اتفاقا وماعبرعنه المصنف بالصحيح عبرعنه ابن شاس بالمشهور \* وقال ابن عبد السلام وأجاز مالك لمن عثرأن يبول على عثرته وسيأتي للصنف رجه الله في باب الشرب انه لا يحوز التداوي بالخر ولوطلاء وقال في المقدمات لا يحو زالتداوي بشرب الجرولا بشرب شئ من النجاسات فأما التداوي بدلكمن غييرشرب فذلك مكروه بالجر ومباح بالنجاسات ولم يحك في ذلك خلافاوله نحو ذلك في سماع أشهب من كتاب الجامع في شرح مسئلة غسل القرحة بالبول أو بالخر «قال فيها مالك اذا أنقى ذلك بالماء بعدفنعم واني لا كره الجرفي كل شئ الدواء وغير ه تعمد الي ماحرم الله تعالى في كتابه وذكر نجاسته يتداوى به ولقد بلغني ان هذه الأشياء يدخلها من يريدالطعن في الدّين والغمص عليه قيلله فالبول عندك أخف قال نعم وعلى ذلك اقتصر الباجي أيضافي جامع المنتقي ونقل عنمابن عرفة خلاف ذلك ونصه الباجي المشهور منع التداوي بالجر في ظاهر الجسد وفي تجس غير مقولان لا بن سحنون ومالك \* وحكى الجز ولى رحه الله تعالى في ذلك ثلاثة أقوال بالجواز مطلقاو بالمنع مطلقاو التفصيل بين الجر وغيرها وقال انه المشهور \* وذكر انه جاء في الحديث ان الجر تطفي حرارة النار واقتصر الزناتي على القول بالجواز وحكاما بن عبد الوهاب قائلا إدليس فيمة كثرمن التلطخ بنجاسة يقدر على ازالنها بعدانقضاء الغرض منها وحكاية ابن عرفة وغيره الخلاف في ذلك أطهر بمن لم يحك فيه خلافا فقد نقل سندفي كتاب الطهارة عن شيخه الطرطوشي انه قال أصل مذهب ابن الماجشون انه لا ينتفع بشئ من النجاسات في وجهمن الوجوه حتى لوأراق انسان خرافي بالوعة فان قصد بذلك دفع ما اجمع فهامن كناسة لم يجز ذلك انتهى «قال ابن مرزوق ومقتضى كلامه أنه لا يطعم المبتة لـ كلابه وهو خلاف المعروف من قول مالك وأصحابه وهو خالاف مانص عليه الأبهري لانه قال بنتفع بلحمها بان بطعمه لكلابه وكذلك الخريصهاعلى ناريطفها بهاوالمعروف من قول مالك وأحجابه انه لاينتفع بالجرفي شئ انتهى وانظرقوله لاينتفع بهاهل هوعلى المنع أوالكراهة أماالكراهة فلاإشكال فهالقول مالك المتقدم أكره الخرفي كلشئ بالظاهر المنع اذاقصدمجر دالانتفاع بهالان السارع أمر باراقتها ولم يأذن في ابقاء البدعلها أيضاوأمالوقصداراقتهاوطني الناربهاأوكنس البالوعة بهاولامحذو رفي ذلك كاقاله الأبهرى إلاعلى قول ابن الماجشون وفي سماع ابن القاسم من كتاب الصيد والذبائح في الطيريوضع بها الخرفتشرب وتسكرلابأس بأكلها ولم يتكام على حكم الفعل ابتداء ونقله أبن عرفة رجه الله تعالى في أواخر كتاب الصيد \* وقال بعده قلت ير يدو يكره صيده جالانه استعمال له اولم يذ كره ابن رشد انتهى والظاهر المنعمن ذلك لاالكراهة لان الانتفاع بهامحر ملاتقدم والله تعالى أعلم وأمااطعام المتة لكلابه وهي في محلها فلاخلاف في جوازه وأماحلها لكلابه فقال في الموازية لا يحملها لكلابه وظاهر المدونة خلافه لقولهافي كتاب البيوع ولايطبخ بعظام الميته ولايسخن بها الماء لوضوءأوعجين ولابأس أن يوقدمها على طوب أوحجارة للجير وحله على أن ذلك بعد الوقوع بعمدوعلى انهوجدها مجمعة فأطلق النارفهاأ بعدلان طبخ الطوب والجيرلا يتصور إلابترتيب وعمل وعلى مافي الموازية ففيه أيضا الانتفاع بالميتة فتستثني هذه الصورة من عموم قوله لانجس وكذلك جعل العذرة في الماءلسق الزرع وتخليص الفضة بعظام الميتة كاتقدم من سماع ابن القاسم ومن ذلك أيضاماتقدم عنسماع ابن القاسم في التبخر بلحوم السباع اذا لح تكن ذكيت لا بأس به اذا لح يكن دخانها يعلق بالثياب وانكان يعلق فلايعجبني واطلاقه عدم الانتفاع بالنجس يقتضي المنعمن بمع العدرة والزبل وهوالمشهور كإسيأتي في البيوع ويقتضي انهلا يجوز استعمال شحم الميتة في الوقيد ولاطلاء السفن ولاغ برذلك وهو المشهور كاصرح بهفي التوضيح وغيره ونقل في النوا درعن ابن الجهم والأبهري أنه لابأس أن يوقد بشحم المتة اذا تحفظ منه (فرع) يجوز التداوي بشرب بول الأنعام بلاخلاف وكذابول كلماياح لحه كاصرح بهالجزولى وغيره وفرتق في ساع أشهب من كتاب الجامع بين بول الأنعام وغيرها ممانوع كل لحه يقال ابن رشدر حماللة تعالى والقياس انها

اذا استوت عنده في الطهارة أن تستوى في اجازة التداوى بشر بها ( فرع) تقدم ان الألبان تابعة للحوم لكمن قال ابن رشدر جه الله تعالى عن مالك انه لا بأس بالتداوي بلبن الأثان من اعاة للخلاف في جوازاً كلها حكى ذلك أبن حبيب عن مالك وسعيد بن المسيب والقاسم وعطاء وروى اباحة التداوى بهاعن النبي صلى الله عليه وسلم والى اجازة ذلك ذهب ابن المو أزانتهي من سهاع ابن القاسم من الصيدوالذبائح وقال قبله ان أبو الهانجسة لا يحل النداوي بشربها \* قال الجزولي وكذلك الخيل وللبغال قال ومن أجاز أكلها يجوّز ذلك قال وكداك لبنها ( فرع ) قال سندمن سقطت منه سن فالظاهرانه لايجوزلهردهاعلى القول بان الانسان ينجس بالموت لانه عظم نجس كسن الكاب والخينزير وغيره وهوقول الامام الشافعي وأجازه أبوحنيفة وهومقتضي مذهبان وهبمن أحجاب مالك ومدهب بن المواز \*وفي البرزلي اذاقلع الضرس و ربط لا تجوز الصلاة به فان ردة والتعم طرت الصلاة به الضرورة ( قرع ) قال سندأ يضامن انكسر عظمه فحبر ، بعظم منة فلا بجب عليه كسره قاله القاضي عبدالوهاب في الاشراف خلافاللامام الشافعي ووجه المذهبان في اخراجه حرجاوافساد لحم فسقطت ازالته كااذا كانعلى الجرحدم وقيحولا يمكن غسله إلابافساد اللحم قال وسلم الشافعي أنه ادامات لاينزع منه انتهى وهذا بعد الوقوع فأما ابتداء فعلوم من الفرع الذي قبله أنه لا يجوز (تنبيه) من اجاز استعال النجاسة في ظاهر الجسد فذلك اذا كان يمكن ازالتها قبل خروج وقت الصلاة وأمااذاأدي الى الصلاة بالنجاسة فلافان استعملها وجب علمه غسلها كاتقدم في كلام ابن عرفة في المرتك النجس وفي كلام ابن الحاجب في المرهم النجس والفرق بين ذلك بينمااذا أجبرعظمه بعظم ميتة خوف قوة الضررهناك واللة تعالى أعلم ص ﴿ ولا يصلى بلباس كافر ﴾ ش سواء كان كتابياأ ومجوسيادة ما أوحر بياباشر جلده أملا كان مماتل حقه النجاسات في العادة كالذيل أولا كالعمامة عاله البساطي وقال ابن عبد السلام المرادبال كافر الجنس وسواءالذكر والأنثى قاله ابن فرحون وذلك كله ظاهر وسواء كان ماليسه الكافر غسيلاأو جديداقاله مالكفي المختصر ونقله سندوابن عرفة وغيرهماوفي معنى الثماب الاخفاف قاله في المدونة وفي سماع ابن القاسم فرع قال وحكم شارب الخرك كم الكافر \* قال ابن بشير وعلى ذلك ثياب أهل الذمة فقد قال الأشياخ في معناهم من يشرب الجرمن المسامين فيغسل جمع مالبسوه من الثياب انهى وقاله في الجواهر والتوضيح ونقله ابن ناجي رجه الله تعالى في شرح المدونة عن غير واحدكابن بشير وسيأتي أيضافي كلام اللخمي ونقله ابن فرحون عن ابن بشير وقيده بغير المصلى وكلامه ليس فيه تقييد كاتقدم (فرع) اذاأسلم الكافر هل يصلى في ثيابه قبل أن يغسلها فعن مالك في ذلك روايتان فوقع لزياد بن عبدالرجن في سماع موسى من كتاب الطهارة انه لايغسل الاماعلم فيه نجاسة \*و روى أشهب عن مالك في رسم الصلاة الثاني من ساعه من كتاب الصلاة أنه لايصلى فهاحتى يغسلها واداأيةن بطهارتهامن النجاسة فالاختلاف في وجوب غسلها بجرى على الاختلاف في طهارة عرق النصر اني والمجوسي انتهي من أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة ص ﴿ بحلاف نسجه ﴾ ش فيجوز فيه الصلاة \*قال ابن العربي إجماعاان كانت بمن توع كل ذبيحته والجوسي مثله عندنا ونقله عنه ابن عرفة وغيره وفرق بين مانسجوه وما لبسو وللضر ورة العامة فهانسجوه وبانهم يتوقون فيه بعض التوقى لئلا تفسد عليهم أشغالهم (فرع) قال البرزلي وأماذ ووالصناعات منهم يعني الكفار مثل من يقص الملف والخياط والصائغ يمس الحلي

( ولايصـ لى بلباس كافر بخلاف نسجه)من المدويةلايصلى عالدسه أهل الذمة من ثماب أوخفاف حتى تغسل قال في المختصر وان كان جديداقال وما نسجوه فلابأس به مضى الصالحون على هذا انتهى \* بهرامقيدابن رشدما لسه عااذا لم دط لمغسه عليه ولبسه له \* وانظر أيضا قدانصوا ان ماصنعوه مثل الخف فانه مثل ما نسجوه انظر اللخمي وانظر الفرق التاسع والثلاثين والمائتين تنتفع بهانشاءالله وسئلان أىي زيدعمن اشترى توبا ملبوسامن السوق فأحاب له الصلاة به الاأن يستريب أمرا فيغسله أو مكون في بلد الغالب عليه النصاري أو سيعه شارب خر وقد لسه فيغسله \*من البرزلي

والدراهم بيده أوفيه فكان شيخنا الامام يفتى بغسل كل مالمسود لأن الغالب عليهم عدم التحفظ من النجاسة ولاضر ورة تدعو الهم لاستغناء المسامين عنهم عثلهم من المسامين وكان غيره بفتي باغتفار هذا كله قياساعلى مانسجوه وأكل المائع من أطعمتهم لاسماان كانتصنعتهم تفتقر المهم فيها كالصواغين فيالأغلب وكذابس الونعن طبخ الخبز فيالكوشة التي يخالطون المساهين فها والصواب الجواز فيذلك كلهانتهي وهنا يخالف مااذا تحقق أن الكافر أدخل الدرهم في فيه فانه نقل ابن ناجي رجه الله تعالى في شرح المدونة في سؤر النصر الى عن شخه البرزلي انه شاهده مفتى غيرمرة ان الكافر اذا أخر جالدرهم من فيهودفع لمسال لايصلي به حتى يغسله وأقامه في المدونة واقتصر الوانوغي على انه لا يصلي عاخاطه الذمني قال لنجاسة ريقه قال ولوصلي مخمط رومي في جميه لم بعد كنسجهم وفي مسائل أتى عمر ان الزناني في البدوع \* قال أبو عمر ان الفاسي وماعمله الصناع كالخياطوالخراز محمول عندناعلى الطهارة كالمنسوج كافرا كان أومسامامصلما كان أوغيرمصل لان الغالب على الصناع التعفظ على أعمالهم وكذلك المرأة النساجة وهي تربى ولدها والحالبة للبن والماخضةله والجامعة للز بدمن القر بةوالساقيةللاءوالخادمةللطعام والمغربلةله كلذلك محمول عندناعلى الطهارة حتى يظهر خلاف ذلك ويتعقق وصرح القرافي في الفرق التاسع والثلاثين بعد المائتين فهاألغي فمه الغالب وقدم النادريان جمع مادصنعه أهل الكتاب والمسامون الذين لايصاون ولايستنجون ولايتحرز ونءن النجاسات من الأطعمة وغيرها محمول على الطهار ةوان كان الغالب علمه انجاسة وأخذه البائجي من المدونة «وقال ابن شعبان في الزاهي والثياب التي بلي غسلها الكفار طاهرة وكذلك ماينسج المجوس وان لم يغسل انهى ثم قال واذا علاالكلب ثو باأو فرشالم بنجسا ولابأس بالصلاة بثياب القصب المصبوغة بالبول عقال ولابأس بالصلاة بجاود الثعالب والسمور اذا كاناذ كما ص ﴿ ولا عامنام فعه مصل آخر ﴾ ش قال الشار حوظاهره أن صلاته هوفيه لاتمنع بقوله مصل آخروفيه نظراذا كان ذلك مداللنوم دائما انتهى ونحوه في الصغير وكذا فىالكبير ونحوه للبساطي وابن مرزوق إلاأنهما لم ينظر افيه بلوجهه ابن مرزوق باله هو يعرف طهارتهمن نجاستهانتهي (قلت) فظاهر كلام المصنف والشارح انه لايصلي فهاينا ح فيه مصل آخر ولوأخبره صاحبه بانهطاهر وهوظاهر كلامه في التوضيح قال فيه قال اللخمي وابن بشيرو ملحق عاعداني الفرج ماننام فسهولومن المطي لان الغالب ان النجاسة فيه انتهى وكلام اللخمي وابن بشيرا عاهو في الثوب المشترىمن السوق وقال اللخمي وأماماننام فيه فلانصلي فسه حتى نغسل كانبائعهمن كانلان الشأن قلة التحفظ من وصول النجاسة اليه انتهى ونحوه لاس بشيرفيفهم من ذلك أن الغسل اعاهو حدث يحهل طهارته وأماما أخبرك صاحبه بانه طاهر وهو مصل ثقة عدل فلا ىنىغىأن يختلف فى جواز الصلاة فيه \* وفي كلام ابن مرزوق اشارة الى ذلك فانه لماذ كر أنه لا يصلى بثمال غيرالمصلى إلاما كان معيد الرأسه كالعهامة والقلنسوة فان الصلاة فمه حائزة قال اللخمي كذا قالواوفيه نظرحتي لايخفي لانهما عامنعوا الصلاة عائنام فيمصل آخرمن أجل الشكفي نحاسته والشكفي نجاسة ثوب رأس غير المصلى أقوى بكثير لانمن لا تحفظ من النجاسة لاببالي أن تصل انتهى \* وقدسمعت الوالد حفظه الله تعالى لذ كرعن بعض شيوخه انه كان محمل كلام المصنف على ماذ كرنا والله تعالى أعلم ص ﴿ ولا بثياب غير مصل إلا لرأسه ﴾ ش كالعامة والقلنسوة \* قال في التوضيح قال في النوادر وعلى من اشترى رداء من السوق ان قدر أن يسأل صاحبه عنه

(ولاعابنام فيهمصل آخر ولابثياب غيرمصل)اللخمى ملبوس النوم وقيصغير المصلى نحس أمامانام فمه فلانصلي فيه حتى نغسله كان ائعه من كان لان الشأن قلة المعفظ لوصول التجاسة السه وأماما للس فانعلم بائعه وانه ممن يصلى فلل يأس بالصلاة فسه وانكان من لانصلي لم يصل به انظر ترجة باب الصلاة في ثوب الكافرمن اللخمي وانظر هذامع قوله نجاسة الجديد عسومع ماتقدم لاننأبي زيد (الألرأسه) اللخمي لباس رأس غير المصلى

و إلافهو في غسله في سعة انهي \* وقال الليخمي ان علم أن بائعه من يصلي فلا بأس بالصلاة فهـ وان كان ممن لا يصلى لم يصل به حتى يغسل وان لم يعلم بالمعه فينظر الى الاشبه ممن يلبس ذلك فالاحتماط بالغسلأفضلانتهي ونصسندعلي أنمن اشترىمن مسلم مجهول الحال مجمول على السلامة قال وانشكفيه نضح أنهى كلام التوضيح ولامخالفة بين كلام سندواللخمي لأن اللخمي قال الغسل أفضل وسندقال ينضح والنضح هوالواجب فهاشك فيه قال سنداثر كلامه هذاوان كان ثم ظاهر في النجامة كثوب من عرف بالخر والصيان ومن لا يتعر زغمله انتهى وفي أوائل مسائل الصلاة من البر زلى عن ابن أبي زيد فعين اشترى توباملبوسامن السوق وفي البلد بهو دو نصارى مختلطين معالمسامين في لباسهم أن له الصلاة به الاأن يستريب أم افيغ الدأو يكون الغالب في البلد النصارىأو بسعمه من تكثرشرب الجر وقدلمسه فليغسله وفي كلام القرافي في الفرق المذكور قريب من ذلك وفي البرزلي في مسائل بعض المعصر مين من اشترى ثو باأوفر واأو برنساأو عمامة فان كانت جديدة فهي طاهرة وان كانت ملبوسة وأخبر الناح بطهارتها وتدامن اشتريت منهوهما من أهل الدين صدقهماوان شك في خبرالتاج وشك في الحواجج غسلها يعلاف العامة انتهى وهذا الكلام وماقبله يدل على ماذكرته في قوله ولاعلنام فيهمصل آخر وقال اللخمي اثر كلامه المتقدم وهذافي القمص وماأشبهها وأماما يستعمل للرأس من منديل أوعمامة فالأمر فيه أخف لأن الغالب سلامته كان البائع بمن يصلي أولا الاأن يكون بمن يشرب الخرف لايصلي به حتى يغسله وأما ماللس في الوسط فلاأرى أن يصلى فيه حتى بغسله كان البائع عن يصلي أم لالأن كثيرامن الناس لا بحسن الاستبراء من البولوان كان لا يتعمد الصلاة بالنجاسة والى هذا أشار بقوله ص ولا بمحاذى فرج غيرعالم في ش قال ابن مرزوق أى مقابل فرجه من غير حائل كالسراويل والمترر وهندا الشرط لابدمنه والمصنف تبع عبارة ابن الحاجب وزادا بنشاس من غيرحائل وهوحسن وقوله محاذي صفة لمحندوف أي ثوب محاذي انتهي وهوكذلك في الجواهر قال البرزك وزاد بعض القرويين بنبغ أن يغسل ما يحاذى الفرج وما تعتبه لوصول البلل من الفرجاليه عندالاستجاءانتهي فاذاحل على هذافلا يحتاح الىماذكره في الجواهر وهوظاهر والله تعالى أعلم قال في التوضيح والمراد بالفرج القبل والدبر وأصله لابن «ارون واعترضه صاحب الجع بأن ظاهر النقل ان الدبرغ يرداخ للان التعليل انماهو لعدم علم الاستبراء وذلك مفقو دفي الدبر \* قال وانأرادد برالثوب ففيه نظر والظاهر غسل مائعاذي القبل والدبرلوصول البلل المه كاتقدم والمراد بالعالم العالم باحداب الاستبراء وكلمن ولى في الشريعة أمر افاعابطلب منه العلم في ذلكُ فقط والله أعلم (فرع) قال اللخمي ان قص النساء مجمولة على غير الطهارة لأن الكثير منهن لايصلين الاأن يعلمانه كان لمن يصلى انتهى وهذا يختلف باختلاف البلاد فقال نساء الحجاز يصلبن الاأنهن بحملن على الجهل بالاستبراء لاأن ذلك عالب عليهن الاأن يعلم أن الثوب كان لعالمة بالاستبراء (فرع) قال ابن عرفة قال ابن العربي ثوب الصيعندهم تحس والصواب ان استقل بغسل حدثه فهو تجس وقبله طاهر لأن حاصنته تنظفه انتهى ولفظه في العارضة والصحيع عندى الى آخره قال ودليله حله علمه الصلاة والسلام لامامة في الصلاة وتقدّم في كلام سند ان ثيابهم تعمل على النجاسة وقال ابن ناجى ثياب الصى محمولة على النجاسة حتى بتيقن الطهارة على الصحيع وقال البوني العكس على ظاهر حديث أمامة ونقل في شرحه الكبير القولين من غير

أخف (ولا بمحادى فرج غير عالم) اللخمى لباس الوسط نجس لقلة مرن يحسن الاستبراء \*\*قال وما شكف حال لابسه غسل احتياطا \*\*قال ونجاسة الجديد عيب (وحرم استعمال ذكر محلى) الترجيح قال وقيل ان أمّها كانت تنظفه الأجله صلى الله عليه وسلم وقال عياض في شرح حديث أمامة فيه من الفقه ان ثياب الصيان وأبدائهم مجمولة على الطهارة حتى يتحقق النجاسة قال الأبي حل ثياب الصبيان على الطهارة انماهو في صبيان عامت أهالهم بالتعفظمن النجاسة انتهى وقال القرافي فى الفرق المتقدم ثمان الصمان الغالب علما النجاسة لاسمامع طول لسهم لهاو النادر سلامتها وقدجاءت السنةبصلاته صلى الله عليه وسلم بأمامة فحملها الغاءالح كالغالب واثبات الحيكم النادر لطفابالعباد انتهى والظاهرماقاله ابن ناجى وابن العربى وهو الذى يؤخذمن كلام الشيخ أبي الحسن الصغير (فرع) ثياب من الغالب على صنعته النجاسة كالمرضعة والجزار والكناف الظاهرمر كلامهم أنهامحمولة على النجاسة حتى تتعقق الطهارة ولذااستعبوا أسكون لهم ثوب الصلاة كاسيأتى ويوخذ ذلك من كلام البرزلي رحمه الله تعالى في سؤال الشيخ عز الدين عمن يصلى الى جنبه كالجزار ونعوه (فرع) من باعثو باجديداو به نجاسة ولم بين كان ذلك عيبا لأن المشترى يجبأن ينتفع بهجديد اقاله اللخمى قال سندوكذا ان كان لبيساو ينقص بالغسل كالعمامة والثوب الرفيع والخف قالوان كأن لاينقص من ثمنه فليس عيباانهي من التوضيح وقال البساطي رجمه الله تعالى بعمدذكره بعض هذا المكلام وهومبني على جواز بيعهوانما ينظر فيهاذا اشترىمن النوع الذي تعمل ثبابهم على النجاسة ولم تظهر نحاسة انتهى أماجو از البيح فلااشكال فيه كاصرح بهابن عبدالسلام في البيو عواما الثياب المجولة على النجاسة فقال سندبعدذ كره ثماب الكفارا ذاقلنا لانصلي عالسوه حتى نغسل فن باع ذلك ولم سين فهل ذلك عيب يختلف باختلاف المبيع فاكان غسله نقصافه وعيب وماكان لانؤثر فيه فهو خفيف وذلك حكومن اشترى ثو باغيرجد مدفعه نعاسة انتهى وقال الوانوغى رحماللة تعالى في حاشيته سئل سحنون عمن اشترى ثو بافوجه ملنصراني فقال ان كانجيداينقصه الغسل رده وان كان لاينقصه فليس بعب وسئل ابن من بن عن اشترى ثو بالبيسان النصر الى فقيل له لا محل الاالصلاة فيه حتى تغسله فقال لاأعلم بذلك فأناأرده فقال ان كان لم يعلم أنه ليس نصر انبار ده وان علم وجهل أنه لانصلي به الابعد الغسل فلاردته وقال سندذلك محتلف فانتقصه الغسل فهو عب ولومن المسلم ومالا فلاانتهى ويقاس على ذلك بقية الثياب التي لايصلى فيها بجامع أنها محكوم عليها بالنجاسة وذلك ظاهر والله تعالى أعلم ص ﴿ وحرم استعمال ذكر محلى ولو منطقة وآلة حرب ﴿ ش ذكر في هذا الكلام مادسوغ اتخاذه وليسهمن حلى الذهب والفضة وأوانهما وأواني الجواهر ومايحرمهن ذلك على الرجال والنساء ووجه ذكره هناان الحلى لما كان من جلة اللباس والذي محرم لسهمنه لايصلي به فأشبه الثوب النجس وأيضافان الماء يعتاج الى إناء يعمل فمه غالبافسين حكم ذلك من الذهب والفضة والأصلفي ذلكمارواه الترمنى وصححه عنه عليه الصلاة والسلام حرم لباس الحرير والذهب علىذكور أمتى وأحل لاناثهم والكلام على لباس الحرير مأتى انشاء الله تعالى في فصل سترالعورة وقوله ذكرظاهره سواءكان مكافاأملا وأنه يحرم على ولى غيرالمكلف أن يلسه شيأ من الحلي وهذا قول ابن شعبان فانه أوجب الزكاة في حلى الاصاغر ولم يحك الشيخ ابن أبي زيدغيره وظاعر المدونة جواز تحلية الصي بالفضة وكراهة ذلك بالذهب قال في كتاب الحجمن المدونة ولا بأسأن يحزم بالأصاغر الذكور وفيأرجلهم الخلاخل وعلمهم الاسورة وكره مالك للاصاغر الذكور حلى الذهب وأخذ غير واحدمن الشيوخ جواز تحلم بالفضة وكراهة ذلك الذهب

من الدونة كرهماك ليس الحرير والذهب للصسان الذكوركا كرهه للرحال \*عياض هذه الكراهة للتعريم لقوله كاكرهه للرجال وهو محرم علهم \*اس عرفة ظاهر ابن رشد أنالكراهةالصانعلى بابها ورق في السان بين تعليهم وأكلهم المية \*الباجي مكره ذلك للصمان دون تعر علانهمغير مكلفين ابن يونس قال أبواسحاق ظاهر المدونة اباحةلس الصغار الاسورة والخلاخل ذهبا وفضة وخفف الناس لهم لس الحرير والاشبه تكليف الولى منعهم ذلك كالتعبدان تحدالصغيرة (ولو منطقة وآلة حرب) ابن يونس عـن أبي اسحاق لس الفضة للذكور البالغين حرام الاالخاتم والسيف والمصعف وفي المنطقة خلاف ولاین شعبان برکی ماحلي بهالدرقة والمنطقة وجمع الحراب الاالسف وروى ابن القاسم لاتعلى آلة الحرب الاالسف\* ابنعرفةهذارابعالاقوال

وعليه اقتصرابن رشدفى آخرسهاع أشهبمن كتاب الجامع فى حلى الذهب ولم يذكر الفضة ونصه لا يحل للرجل أن يحلى ولده الذهب ولا يلبسه الحرير فان فعل لم يأثم وان ترك ذلك الماجاء من تحريمه على الذكور اجروأما إن سقاء خراأ وأطعمه خنزيرا فانهآ ثم والفرق بينهما ان الميتة والخنزير لايحل تملكهما بوجه مخلاف الذهب والحريرانتهي وقال ابن عرفة رحما لله تعالى في كتاب الزكاة وفكون حلى الصي كصية فلايزكى أوكرجل فيزكى قولان اللخمي محتجا بقو لهالابأس أن محرموا وعليهم الاسورةوا بنشعبان ولم يحك الشيخ غيره انتهي وأماالكافر فعلى الخلاف في خطابهم بفروع الشريعة وشهرفي الشامل مذهب المدونة فقال بعدأن ذكر الحلي المحرة ملاحلية صيي على المشهور وتبعه على ذلك الشيخ زروق في شرح الارشاد فقال وحلى الصبيان من المباح على المشهور وتبع صاحب الشامل كلام اللخمي في باب الركاة وحل القاضي عياض الكراهة في قوله في المدونة على التحريم فقال في التنبيهات الكراهة معناها التعريم لأنه قال بعد ذلك وأكره لهم الحريركا أكرهه للرجال وهوح امللرجال عنده وظاهره انه لم يكره الخلاخل والأسورة لهم من الفضة وذلك حرام على الذكو ركالذهب الاالخاتم وحده وآلة الحرب انتهى قال في التوضيح في كتاب الحج قال التونسي ظاهر جوابه أولاجوازه في الجيع اذلم يفصل ذهباولا فضة والأشبه منعهم من كل ما يمنع منه الكبيرلأن أولياءهم مخاطبون بذلك ويأتى على قياس قوله جواز إلباسهم الحرير وقدنص على منعهم منه في الكتاب انتهى مح قال ومقتضى قول ابن شعبان أن تحلية الصغير لا تجوز لأنه أوجبفه الزكاة ولوكان لسهامبا حالسقطت الزكاة ويعضده مارواه الترمذي وحجمه عنه عليه الصلاة والسلام حرملباس الحرير والذهب على ذكورأمتي وأحللاناتهم وقدروي أحدفي مسنده أن الني صلى الله عليه وسلم قال من تعلى ذهباأ وحلى ولده مثل خر يصصة لم مدخل ألحنة والخريصيصة هي التي تتراءي في الرمل لمابصيص كانهاعين جرادة انتهي ففي كلام التوضيح ترجيح لقول ابن شعبان ولذااعقده وأطلق هنا وقدعامت أن القول الثاني هو ظاهر المذهب عند كثير من الشيو خوشهر دفي الشامل وهو الظاهر من جهة نقول المذهب وقول ابن شعبان أظهر من جهــة الدليل والمعنى والله تعالى أعلم «وقوله محلى هو ماجعل فيهشئ من ذهب أوفضة قال ابن مرزوق وسواء في ذلك المحلى من الثياب كالذي جعل له أزر ارمن أحد النقدين أونسج بأحدها انتهى ومثله ماجعلت له حبكة منهما وعال ابن فرحون رحمه الله تعالى في شرح قول ابن الحاجب والحرام ماعداه من حلى الرجال سواء كان الحلى متصلابتها م منفصلاعنها و كذلك مايلس في اليدمن غيرالخاتموفي الاذن واذاحر مالمحلي فأحرى الحلي نفسهمن أساور وخلاخل ونحوها والله تعالى أعلم «وقوله ولو منطقة بكسر المع وسكون النون وفتح الطاء نوع من الحرم الذي يشديها الوسط \*وأشار بلوالي الأقوال الثلاثة المقابلة للقول المشهور وهي الجواز مطلقاوا لجواز الافي السرج واللجام والسكاكين والمهاميز والجواز في هذه وفعانتي به ص ﴿الاالمصحف﴾ ش أي فيجوز تحليته بالدهب والفضة فيجلده على المشهور قال الشيخ يوسف بنعمر وهوأن يجعل ذلك على الجلدمن خارج ولا مجو زأن معمل ذلك على الاحزاب والاعشار وغير ذلك قال الجزولي بعني في أعلاه ولا يكتب به ولا معمل له الاعشار ولا الاحزاب ولا الاخاس لأن ذلك مكر وه وكذلك بالجرة وقال في رسم سلعة مماه أمن سماع أبن القاسم من كتاب الصلاة سئل مالك عن تعشير المصحف فقال بعشر وبالسواد وأكره الجرة وذكرتز بين المصاحف بالخواتم فكرهه كراهية شديدة فقيله

(الاالمعف

وبالفضة غال الفضةمن ورائه ولمرر به بأساواني لاكره لأتهات المصاحف أن تشكل وانمارخص فما يتعلم فيما الغلمان \* ابن رشدقوله من ورائه أي من خارجه ريد أنه لا بأس أن على غشته بالفضة ويروىمن زينتهأى زينهاع لاه وخارجه ووجه كراهته لتزيين داخله بالخاتم وتعشيره بالجرة أنه يلهى القارىء ويشغله عن تدبير آياته ولهذا المعني كردنز ويق المسجد وأماكر اهته للشكل فلانه ممااختلف القراء في كثيرمنه اذلم محيى ، مجيئامتو اترافلا بعصل العلم بأي الشكاين أنزل والله تعالى أعلم وقال في الجواهر في كتاب الزكاة وتحلة غير المصحف من الكتب لا تجوز أصلا و كذلك تحلية الدواة والمقامة ونعوه في الطراز وعدّ في الزاهي بما محوز تعلمته الاحراز من القرآن ومامعه من أساء الله عزوجل وقال البرزلي أماتحلية الدواة فانكانت بكتب االقرآن فتجرى على تعلية الصحف تحوز بالفضة وفي الذهب خلاف والمشهو رالجواز لكن يتوقع منها مفسدة الكتف بغيره شمقال وكذلك كتابة القرآن في الحرير وتحلية المصحف به أي حائزة وصر ح في الجامع أيضا بأن كتب القرآن فيمائز \* قال وأما كتابة العلم أو السنة فتجرى على جو از افتراشه انتهى والمشهور منع افتراشه للر جال وقال قبله عن عز الدين بن عبد السلام الشافعي الكتابة في الحريران كانت ما ينتفعيه الرجال ككتب المراسلات فلاتحوزوان كانت ممانتفع به النساء ككتب الصداق فهذا يلحن بافة تراشهن الحريرفي تحريمه خلاف وهوفي الصداق أبلغ في الاسراف قال البرزلي قلت ان كان الافتراش للرجال فالخلاف فيه عندناو بجرى عليه كتابتهم الرسائل والعلم عليه وان كان في حق النساء فلابعلم في مذهبنا الاجوازه فجوز في حقهن وعندي أنه بجري على اكساء الحيطان انتهى معقال ومن هذا المعنى مايقع من تحلية الاحازة بالذهب وذكر الني صلى الله عليه وسلم فيكتب كذلك أوآية الكرسي وذكرعن شيخ شيخه الشريف أبي الحسن العواني أنه المتشار شخه القاضي ابن قداح عن الكتب الذهب في الإجارة في آية تعرض أو تصلية فأجابه بأن قال التعظيم هو اتباع السنة فكتها بالسوادخالصا قال ورأيت أجائز كثيرة محوقة الذهب وفهاالفواصل كذلك فيهاشهادان لشيوخ شيوخناوكذارأب شيوخنا بفعاون وأتبعناهم نعن اقتداءمهم وبالقياس على المصحف أذهى من أتباع كتب المصحف وتعظمه ورأىت خمة في حامع القبروان أدركت زمن الشيخ أبي محمد بن أبي زيد فن بعده محسة مكتو به كلها بالذهب ومغشاة بالحرير في نعوثلاثأن جزأ ولأتجمع هذه القرون على ضلالة ولعل العدر لهم ماتقدم انتهى وقدعلمن هذامنع كتابةماعدا المصحف بالذهب أوالفضة وكراهية كتابة المصحف وماعدا ذلك فاستحسان مرب شيوخهوشيوخهم قابللمعثوالكلام ص ﴿والسيف، ش قال في التوضيح في كتاب الزكاة وسواء اتصلت الحلمة بأصله كالقبضة أوكانت في الغمد ص ﴿ والأنف ﴾ ش لئلاينتن فهومن باب المداوى ص ﴿ وربطسن ﴾ ش كذاك مايسد به محل سن سقطت قاله ابن عرفة ص ﴿ مطلقا ﴾ ش أى بالذهب والفضة وهو راجع الى جينع ماتقدّم على المعروف الذي عليه الاكئر وذكر الرجراجي رجمه اللةتعالى في كتاب الصرف ان مشهور المذهب لا يجوز تحلية السيف الذهب قال وهومذهب المدونة ص ﴿ وَعَاتُم الْفَصَّة ﴾ ش قال البرزلي رحمه الله تعالى في مائل الصلاة المنسو بة لا بن قداح مسئلة التختي الذهب والتعاس والحديد لا يجوز قال البرزلي المنقول أنالذهب لابحوز واختلف اذا كان فيهمسمار ذهب وأماالنعاس والحديد فكروه حكاه ابن رشدوغيره ومثل ذلك القزدير والرصاص وأخدمن قوله التمس ولوخاتمامن

والسمف والأنف وربط سر . مطلقا ) الباجي خص المصعف بالحلية كا خصت الكعبة بالكسوة \*ان بشرو معلى المصعف بالذهب والفضة بدابن رشد وكذا السف على رواية محمد والموطأ اسعرفة ويجوزاتخاذ الانفوما سديه محلس سقطت ولومن ذهب (وخاتم نضة) ابن رشد لايحو زالفتم بالذهب الا للنساء وأما بالفضة فباح للرجال والنساءوان صي حديث النهي عن الخاتم الالذي سلطان فعناه لا يحب ولا يستعب ولا يحوز التغتم بالحديد ولا بالشبه \*الجوهرىالشيةضرب من النحاس ﴿ أنوعم اختلف في خاتم الحد مدولسه ابن مسعودو ردالنى عنهفي حديث غبرمتصل والاصل ان الاشماء على الاماحة حتىشتالنهي

حديدالجواز وكتبعمر بن عبدالعز بزلولده اتعذفاء امن حديد صيني قال وخانم الفضة مستعب ويستعب جعله في اليد السرى (فلت) عن بعض الأوائل كراهته الالضر ورة الطبع كالتحذه النبى صلى الله عليه وسلم وخلفاء المسامين بعده وغال شيخنا الفقيه الامام وهذا اذا اتحذ للسنة وأما اليوم فلايفعله غالباالامن لإخلاق لهأويقصد بهغرض سوه فأرى أنلايباح اشل هؤلاء اتحاذه لأنه زينة لعصية أولمباهاة لالقصدحسن وقال في موضع آخر وأماخاتم النحاس في كروه الالمن به صفراء فيتختم به للتداوى انتهى ومثله ما يجعل في الذراع ونحوه من النحاس للتداوى والله تعالى أعلم وذكر في أواخرجامع ابن رشدوالباجي ان مالكا كره التغتم في اليمين «قال ابن رشدولا فرق بين الأعسر وغيره ولابين قريش وغيرهم فانه سئل عن ذلك \* قال مالك في سماع إبن القاسم من كتاب الصلاة ولابأس بجعل الخاتم في بمنه للحاجة يتذكرها أويربط خيطافي أصبعه ثم قال والذي استقرعليه العملانه يجعل في الخنصر «وفي الحديث ان و زنه دره بان فضة وفصه منه وجعله ممايلي كفه وانظر انكان أثقل من هذا أوأراد أن يجعل خاتما في خنصر المني وخاتما في خنصر اليسري هل يجوز ذلك أو يمنع و محمل انه تعتم في يمينه و يساره على البدلية انتهى \*وفي الجامع من نو ازل ابن رشد ومنها أنك سألت عن وجمه كراهة مالك التعتم في اليمين مع ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان محب التيامن في أموره كلهاوه ليسامح الأعسر في ذلك أملا وهل بين قريش وغيرهم في ذلك فرق فأجاب ماذهب اليهمالك رجه الله تعالى من استعسان النغتم في اليسار هو الصواب والحديث الذي ذكرته حجة له لاعليه وذلك أن الأشياء الماتناول باليمين على ماجاءت به السنة فهواذا أراد التغتم تناول الخاتم بعينه فجعله في يساره واذا أرادأن يطبع به على مال أو كتاب أوشئ تناوله بمينه من شهاله فطبع به تمرد وق شهاله اذاصل ما تحدالا تملطبع به على ما جاء أن الني صلى الله عليه وسلمأرادأن يكتب الى كسرى وقيصر فقيل لهانهم لايقباون كتاباغ يرمطبوع عمقال ولافرق بين الأعسر واليره ولابين القرشي وغيره انتهي وقوله في الحديث فصه منه كدا في المعاري «قال بن حجر ولا يعارضه مأخر جهمسلم وأصحاب السنن من ان فصه كان حيشمالانه محمل على التعدد ومعنى قوله حبشيا أى حجر امن بلاد الحبشة أوعلى لون الحبشة أوكان جزعاأ وعقيقالانه قديوني بهمن الحبشة و يحمل أن يكون هو الذي فصه منه ونشبه الى الحبشة لصفة فيه إماصداعة أو نقش نتهى والفص بفتي الفاء قاله الجوهري \*وحكى عن غير ه فيه الكسر وحكى ابن مالك وغيره التثليث (فرع) وبجوزنقش الخواتم ونقش اسماء أصحابها علمها ونقش اسم الله فها \* قال في الا كال وهو قول مالك وقال ابن حجر عن ابن بطال \*وقد مال مالك من شأن الخلفا، والقضاة نقش أسائهم في خواتمهم وكرهه بعض العاماء وكان نقش خاتمه علمه الصلاة والسلام محمد رسول الله ونقش خاتم مالك حسى الله ونعم الوكيل \* وخرج الترمّذي والنسائي وابن حبان عن عبدالله بن ر بدة قال جاءرجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من حديد فقال مالى أرى عليك حلية أهل النارفذ كر الحديث الى أن قال من أى شي أتحذه قال صلى الله عليه وسلم من و رق ولا تمه مثقالا \* وفي كالرم الجرولي والشيخ يوسف بن عمر التعبير بلايجوز في الحديد والنحاس والظاهر أن المرادبه الكراهة كاتقدم وأماالنختم بالعقيق واليسر ونعوه فلمأر فيهنما إلاماتقدم فيحديث مسلم ان فصه كان حبشيا \* وفي كلام الشيخ يوسف بن عمر مايقتضي جوازه من الجلدوالعود ونحوذاك وهوظاهر (تنبيه) قال ابن حجر أخرج أبوداودوالترمندي من طريق إياس بن

الحارث عن جدّه قال كان خانم الذي صلى الله عليه وسلم من حديد ماويا عليه فضة فيحمل على التعدّد ويجمع بينه وبين الحديث المقدم في النهى عن التختم بالحديد وأن يحمل على ما كان حديد اصرفا قال وقد تال النقاش في كاب الأحجار خاتم البولاد مطردة للشياطين اذا لوى عليه فضة فهذا يوعيد المغايرة والله أعلم ص ﴿ لامابعضه ذهب ولوقل ﴾ ش أى لا الخاتم الذي بعضه فضة وبعضه ذهب فلامحو زليسه وظاهر كلام المصنف انه يحرم ليس الخاتم الذي بعضه ذهب وهو ظاهر كلام ابن بشيرأ وصريحه فانه قال في كتاب الزكاة وأما الخاتم فلا يجوز للرجل اتحاذه ولاجزأمنه ذهبالعموم الحديث ولم يحل ابن رشد في رسم شك في بعض طوافه من سماع ابن القاسم من كتاب الصرف إلاالكر اهة ونصه \* وسئل مالك عن الذي يجعل في فص خاتمه مسمار الذهب فكره ذلك قسله فنخلط محبةأوحبتين من ذهب لئلادمدأف كره ابن رشدمسمار الذهب في الخاتم كالعلم من الحرير في الثوب مالك بكرهه وغيره يحرمه فن تركه على مذهب مالك أجر ومن فعله لحياتم وخلط البسيرمن الدهب في الفضة كالجزءوشهه «مالك بكرهه وغير محير مانتهي \* ولمأرَّمن صر حبالنع سوى شراح كلام المصنف ولاببعد جريان الخلاف فيه من المو " موالله تعالى أعلم ص ﴿ واماء نقد ﴾ ش الظاهرانه الجرعطفاعلى قوله ذكر ولايضر مكون الأول من اضافة المصدرالي فاعله والثاني من اضافته لفعوله أوعلى حذف المضاف وابقاء المضاف السه على جرته ويجوز الرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وعلى هذين الوجهين تحسن المبالغة في قول وان لامرأة أى وحرم استعال اناء النقدوان كان الاستعال لامرأة \* وقال الساطى انه منصوبعطفاعلى محلاأى وحرم استعال فكراناء النقدقال وقول بعض الشارحين انهمعطوف على استعال فجدر فعهضعف لانهقرره على انه يحرم اناء النقدأي استعاله انهى وعلى ماذكره من النصب فلاتعصل المبالفة إلابتكاف اذيصيرتقريره وحرم استعمال ذكراناء نقدوان كان لام أة بل قديتوهم أن اسم كان عائدا الى الاناء فتأمله \* وفي الصحيح عنه عليه الصلاة والسلام لاتلبسوا الحربر ولاالديباج ولاتشر بوافى آنيةالذهب والفضة ولاتأ كلوا في صحافهما عانها لهم في الدنياولكم في الآخرة \* قال الفاكهاني والضمير في لهم عائد على الكفار الذين يستعملونها ويحو زعلى بعدأن يعودعلى من يستعملها من عصاة المؤمنين لانهم يحرمونها في الآخرة كافي الحديث الدال على ذلك والأول أظهر ص ﴿ واقتناؤه وان لامرأة ﴾ ش أى ادّخاره من غيراستعال وكذا يحرم الاستئجار على صياغته ولاضان على من كسره وأتلفه اذالم تتلف من العين شيأهذاهوالأصح وأمابيعها فجائز لانعينهاتماك إجماعا كذا أطلق الباجى وغيره وبحث فيه الشمخ تقى الدين بن دقيق العيد بانه ان كان لايقابل الصنعة شئ من العوض فظاهر وان كان مع المقابلة فلايسلم هذا الحكم للباجي \* قال في العمدة و يحرم استعمال آنية الذهب والفضة ومن تطهرمنهما أثم وصحانتهي \* وقال اللخمي في كتاب الزكاة وان كانت ترادلاتجمل فذلك غير محر ما نهى بالمعنى ص ﴿ وفي المغشى والمموِّه ﴾ ش المغشى إناء من ذهب أوفضة غطى برصاص أونعاس أوغيره \*والمموم إناء تعاس أو رصاص طلى بفضة أوذهب \* قال في الموضيح ترددابن عبد السلام في المغشى واستظهر في الموته الاباحة لانه ليسبانا ، ذهب انتهى (قلت)بل في كلام ابن عبد السلامميل الى ترجيح المنعفي المغشى وأما المموة ه فالأظهر فيه الاباحة والمنع يعمد

لئلاتصدأفضته \* ابن رشد المسهار كالعيلف الثوب \*مالك مرهوغيره عيره فن تركه أجر ومن فعله لم أثم وأماخ لط سسر الذهب فهو كالخز كرهه مالك وأحازه غيره (واناءنقد) \*ان سر آنه الذهب والفضة ان اتخانت للاستعال-فيمهورالامة على تعريها \* اللخمي وتكسرعلي مالكها (واقتناؤه) ابن بشير ان اتحنات للزينة فالمذهب على قولىن \*الباجى مسائل أصحابنا تقتضي جواز الاتحاد دون الاستعال لانهمأجازوا بمعها وانظر قول اللخمي في الزكاة عندقوله وصياغة ونعو هذالابن يونس في ترجة جامع مانقع في الصرف \*المازري يؤخذ جوار الاتحادمن قول المدونة ظهو رشقهابعدبيعهاعيب \*عبد الوهاب وعياض عناانه عرماستعالها واقتناؤها انهى وانظر من هذا المعنى ثمان الحرير المعدة للرجال في نوازل ابن سهل حائز سعها (وان لامرأة)الكافيلايجوز اتخاذ الاواني من الذهب والفضة للرجال ولا للنساء (وفي المفشى والموه

والمضبوذى الجلقة واناء الجرهرة ولان) ابن ساق لو غشيت آنية ذهب أو فضة بغير ذهب و بغير فضة أو كانت الآنية من غير ذهب ومن غير فضة فوهت بذلك أوفضة فقولان قال البرزلى على قول غير ابن الماجشون اذا فرش على بساط الحرير لحاف صوف أو كتان أو قطن أجريت ذلك على مسئلة ( ١٧٩ ) المغشى وعلى مسئلة اذا فرش على النجس ثوب طاهر وصلى

عليه وقدحكى شغنا البطرني أنسيدى المرجاني كان يجلس عليه لأجل الحائل وانظر في النوازل المذكورة الخلاف في تعلية الاجابز بالذهب قال ورأستأجابز كثيرة مموهة بالذهب وفها الفواصل كذلك وفيهاشهادات شيوخ شيوخنا وكذلك رأيت شيوخنا يفعلون قال واتبعناهم نحن اقتداء بهم وبالقياس عملي تحلية المصعف اذهى من اتباع كتب المصعف وتعظمه ورأت خمة بحامع القيروان أدركت زمن الشيخ ابن أبى زيدفن بعده محسة للقراءة مكتوية كلها بالذهب مغشاة بالحرير في نحوثلاثين جزأ ولاتجمع هده القرون على ضلالة انتهى \* وقال مالك لا يعجبني أن يشرب في اناءاذا كانت فيه حلقة فضة أو يضيب شعبه بها وكذلك المرآة بكونفها الحلقةمن الفضة لابعجبني أن ينظر فها الوجه حمل الباجي قول مالك لايعجبني على

وانكان قداستظهره في الا كال وقد تقدم في كلام ابن رشدأن الخاتج الذي بعضه ذهب ليس بحرام \* قال في التوضيح وانظر هل مرادهم بالموت الطلاء الذي لا يجمع منه شي أو ولواجمع واتفق في مذهب الامام الشافعي على المنع فما يجمع منه شئ انتهى (قلت) وهو الذي يؤخذ من كلام سندومن كارمصاحب الاكال فانهفى كتاب الزكاة وأجعواعلى ايجاب الزكاة فيها اذابلغ ذهها النصاب وهوالظاهر ثمقال فيالتوضيح وانظرهذا النعاس المكفت أي الذي يحفرو ينزل فيه فضة هل هو ملحق باناء فضة أو بالموه والاول أظهرانهي ونقله ابن فرحون وقبله وهوالظاهر اص ﴿ والمضبودي الحلقة ﴾ ش المضب إناء من فعار أو عود أوغير ذلك انكسر فشعب كسره مخيوط من ذهب أوفضة أو جع بصحيفة من احدهماوذو الحلقة إناء من عود أو غيره جعل له حلقة وكالمرآة واللوح ونعوهما والأصح من القولين في المضب وذي الحلقة المنع كاصرح به ابن الحاجبوا بن الفاكهاني وغيرهما \* قال في التوضيح وهوا ختيار القاضي أبي الوليدواختار القاضى أبو بكر الجواز \*وقال مالك في العتبية لا يعجبني أن يشرب في إناء مضب ولا ينظر في مرآة فهاحلقةوهو يحمل التعريم والكراهة وقال بنعبد السلام وظاهره الكراهة وهو الذي عزاه المازرى للذهب وكذابعض ن تكام على الخلاف قال في الاكال عن المازري والمذهب عندناكراهة الشرب في الاناء المضبكا كرد النظر في من آة فها حلقة فضة \* قال القاضي عبد الوهاب و مجوز عندنااستعال المضب اذاكان يسيرا وقال بعض شيوخنا وعلة مجرد السرف لاتقتضى التعريج كاعواني البلورالتي لها الثمن الكثير والياقوت فان استعمالها عندنا جائز غير حرام لكنه مكروه للسرف انتهى ص ﴿ وإناء الجوهرقولان ﴾ ش كالدر والماقوت والزمرد والزرجد والفير و زجوكذا البلور كاحكاه في الا كال عن بعض شيو خالقاضي عبد الوهاب \* والباور بكسر الموحدة وفتح اللام وتشديدها كسنور وقد تخفف اللام كسبطر ويقال بفتح الموحدة وضم اللام وتشديدها كتنور حكاهافي القاموس والظاهر ان العقيق ليسمنها \* وقال ابنً الكروف أرى النفاسة باعتبار الموضع الذي هوفيه فقد يكون الشئ نفيسا في موضع غير نفيس في غير موالقول بالجواز للباجي وابن سابق واختاره ابن رشيد والقول بالمنع لابن العربي في عارضته قاله في التوضيح \*وذكرا بن عرفة ثالثابالكراهة وعزاه لا بن سابق وحكاه بعض شيوخ القاضى عبدالوهاب عن المذهب قاله في الاكال (فرع) هل يجوز لبس الخاتم من هذه الجواهر أوجعل الفص منهأو جعلها في العنق أوالذراع ونعوذ لك لم أرفيه نصاو الظاهر انه جارعلي اتخاذ الآنية من ذلك والله تعالى أعلم ( فرع) يجوز اتخاذ الأواني من الفخار ومن الحديد ومن الرصاص والصفروالنعاس ومن الخشب ومن العظام الطاهرة إجاعا قاله في القوانين \* وقال في المسائل الملقوطة قال ابن عبد البرفي الاستيعاب المقوقس القبطي صاحب مصر والاسكندرية \* روى مجدبن أسحاق عن الوهرى عن عبيدالله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال حدّثني المقوقس قال

( ۱۷ - حطاب - ل ) المنعوقال عياض كله مكروه \* ابن رشد التضب والحلقة كالعلم من الحوير في الثوب مالك يكرهه \* وأجازه جاعة من السلف وغن عمرانه أجازه على قدر الاربع أصابع \* ابن العربي الآنية من نفيس الجوهر أولى بالتحريم من أواني الذهب \* الباجي لا يتعدى التحريم لأواني الجوهر \* ابن سابق و تنكره لا جل السرف

أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم قدح قوارير فكان يشرب فيه الماء انتهى ( فائدة ) قال المسلى في نكت التفسيرعن ابن عرفة ان رجلاجاء الى الأمير أبي الحسن بلؤلؤة صغيرة ذكر انه أخرجها من الماء العذب وشهدله بذلك شهو دلابأس بهمانتهي وهذا خلاف المشهو ران التشبه في قوله تعالى يخر جمنهما اللؤلؤ والمرجان اتما هي للتغليب لانه المايخر جمر الأجاج والله تعالى أعلم ص ﴿ وَجَازِلُلُواْهُ اللَّبُوسِ مَطْلُقًا ﴾ ش قال في الزاهي وما اتخذه النساء لشعورهن وأزرار جيو بهن وأقفال ثمامهن وماجري مجرى لباسهن فحائز انظر معنى فوله لشعو رهن والظاهرأن المرادمنه ماللففن فيه شعورهن لاالمشط فانهلافر ق بينه و بين المكحلة والمرآة والمدهن بلذكر البرزلى في مسائل الصلاة عن ابن عبد السلام الشافعي رجه الله تعالى أن المشط المضب كالاناء المضب وقبله والله تعالى أعلم (غربة) ذكر الخطابي عن بعض العاماء كراهة التختم بالفضة للنساء وقال لانهمن زى الرجال قال فان لم عدن الذهب فليصفر نه يزعفران أوشه والله تعالى أعلم ص ﴿ ولونعلا ﴾ ش وكذا القبقاب وأشار بلوالي الخيلاف «قال البرزلي وأماجعل القبقاب من الفضة فاحفظ لأبى حفص بن العطار انه حكى خلافافي ذلك عن القسر ويين هسل هومن اللباس أو الأواني والأقرب انه كالفراش \* ونقل بعضهم عن المازري رجه الله تعالى في شرح التلقين المنع في القبقاب انتهى \* قال في الزاهي وليس اتخاذ النعل مجرى الحلى وقد قيل انه من الحلى فقول بعض الشارحين انه لم يقف عليه الافي كلام أى حفص المتقدّم يقتضي أنه لم يقف على هذا والله تعالى أعلم ص ﴿ لا كسر بر ﴾ ش قال في الجواهر وكذا المكاحل والمر ايا المحلاة واقفال الصناديق والأسرة والمذاب والمقرمات وشبهذاك لايحوز اتخاذشئ من ذلك من ذهب أوفضة ولا تعليته بشئ منها لاللر جال ولاللنساء انتهى وكذلك ما يتخذفي الجدرات والسقوف والأخشاب كافي الطرازوغيره \* قال في الزاهي وكذلك ماجعيل رؤساللز حاج وأزرارا وأقفالا لثياب الرجال وقصباللا طفال والكبار وأغشية لغيرالقرآن ومايجرى مجرى الاحراز وغيرذلك منجيع الأشياء \* والمراياجع مرآة بكسرالم \*والقصب فتجالقاف والصادالم ملة المجوف \*والمذاب جعمدية بالذال المعجمة ما وطرد به الذباب والأسرة جعسرير والمقرمات جعمقرمة بكسرالم والراء سترفيه نقش وتصاوير «قاله في الصحاح (فرع) قال البرزلي كان شيخنا الامام رجمه الله تعالى يحيزالا كتعال عرودالذهب والفضة ويقول انهمن باب التداوى كعل الذهب في الماء لقوة القلب وطفيه كذلك وعندى انا مرود كذلك وقدرأ بناه في تركة نصفه ذهب ونصفه فضة \*وسألت عنه بعض الأطباء فقال أحسن المراودعود الآبنوس وبليه الذهب وبليه الفضة انتهى \* وقال في العارضة حرتم النبى صلى الله عليه وسلم استعمال الذهب ثم استثنى منه جواز الانتفاع به عند الحاجة على طريق التداوي بجعل الأنف منه وعليه بنبني ان الطبيب اذا قال للعليل من منافعك طبخ غذائك في آنية الذهب جاز له ذلك انتهى ( فرع ) قال البرزلي لماتكام في أحكام المساجد في مسائل الصلاة وظاهرالر واله عندنا أنه مكره تزويق المساجه بالذهب لانه يشغل المصلى فان كأنت حيث لاتشغله فطاهره انهاجا تزةو رأبت ذلك في جامع القير وان وقدم تعليه قرون لم نسمع فيهمن ينكر وهو كذلك في جامع الزيتونة غيرأن بعضه بين يدى الامام فقال لى شيخنا الامام ان الولاة هم الذين وضعوه وجددفي وقت امامته وسكت عنه لكونه والله تعالى أعلم مكروها \* ص ﴿ فصل هلاز الة النجاسة عن توب مصل ولوطر فعمامته و بدنه ومكانه لاطر ف حصره

( وحاز للرأة الملبوس مطلقا) ابن عرفة حلى ملبوس النساء ولو ذهبا مباح وعن ابن يونس مانتخذه النساء لشعورهن وأزرارجيو بهن وأقفال ثمامن وما محرى محرى لباسهن فللزكاة فسه وليس كما متعذنه للرايا وأقفال الصناديق وتعلمة المذبات والاسرة والمقرمات وشبه ذلك (ولونعل) البرزلي قال أنوحفص محوز للنساء اتحاذ نعال الفضة وقال أبو بكر بنعبدالرحن لا يحوزوذلك سرف (لا كسرير) تقدم مالابن يونس وليس كا لتخذنه للاسرة وقال ان اوران مجوزللرأه مرا مرس الحرير والمهب (فصل هل از الة النجاسة عن ثوب مصل ولو طرف عامته و بدنه ومكانه لا طرف حصره

سنة أو واجبة ان ذكر وقدر والاأعاد الظهر بن للاصفرار خلاف ) انظر لاينبنى على هذا حكم في الخارج وسيأتى قوله شرط الصلاة طهارة حدث وخبث فانظره مع هذا \* ابن عرفه از اله النجاسة عن لباس المصلى و محله وجسده قال الجلاب وابن رشدهى سنة \* ابن يونس وهو الصحيح من المذهب (١٣١) \* اللخمى مذهب المدونة هى واجبة مع الذكر والقدرة \* ابن

رشد المشهور قول ابن القاسم وروابته عن مالك أنمن صلى بثوب نجس عالماغير مضطر متعمدا أوحاهلاأعادأبدا وانصلي به ناسا أو حاهلا بنجاسة أومضطرا الى الصلاة فمه أعاد في الوقت بابن بونس حركة طرف عمامته النجس معتبر لانه لابسها \* ابن عرفة تعلمله نوجب اعتباره ساكنا \* ابن الحاجب العاسة عملي طرف حصرلاتاس لاتضر على الاصم \* ابن حبيب المعتبر محل قيامه وقعوده وسجوده وموضع كفيه ومن المدونة من صلى على موضع ذي نجاسة جفت أعادفي الوقت كانت نعت جهتهأو أنفه أوغسره \* عماض وسقوط طرف ثو به على حاف نعاسة بغير محله لغو \*الأبياني من نزع نعله لنجاسة أسفله ووقف علمه جاز كظهر حصير ومن نوازل البرزلي في المقرقة المحفظة بالقرن

سنةأو واجبةان ذكروقدر و الاأعاد الظهرين للاصفرار خلاف ﴾ ش لماذ كرفي الفصل السابق الأشياء الطاهرة والأشياء النجسة أتبع ذلك في هذا الفصل بيان حكم إزالة النجاسة وبيان مايعنى عنه من النجاسات وبيان كيفية از الة النجاسة فبدأ ببيان حكم النجاسة \*وقوله از الة مبتدأ خبر مسنة \* وقوله أو واجبة معطوف عليه وقال الساطى انه خبرعن مبتدإ محذوف بدل عليه المبتدا الذي قبله أعنى ازالة والظاهر انه لا بحتاج الى هذا بل هو مبتدا أخبر عنه بأحد خبرين \* وهلااستفهام عن تعيين أحدهما وقوله خلاف هوالمعين لذلك وهومبتدأ حذف خبره تقديره في ذلك خلاف والمعنى انها ختلف في حكم إزالة النجاسة عن ثوب المصلى و بدنه ومكانه على قولين مشهورين فقيل ان ازالتها عن ذلك سنةمن سنن الصلاة على كل حال أي سواءذ كرها أولم يذكرهاوسوا ، قدر على ازالتها أو لم يقدر ﴿ وقيــل انهاواجبة مع ذكر النجاسة والقـــدرة على ازالتها بوجودماءمطلق زيلهابهأو وجودثوبطاهرأوالقدرة على الانتقال من المكان النجس الىمكان طاهر وأمامع النسيان لهاوالعجزعن ازالتها فليست بواجبة بلتكون حينئنسنة كالقول الأول هكذاذ كرابن مرزوق رجه الله تعالى في حل كلام المصنف وهو المفهوم من كلام ابن رشدالآتي وغيره \* وذكر المصنف رحمه الله تعالى في التوضيح ان ابن رشد شهر القول بالسنية وانطريقة اللخمي تدلعلي أن القول الناني هو المشهور قال وصرح بذلك غبر واحد فلذلك اقتصر في مختصره على ذكره نين القولين (قلت) والذي يظهر لى من نصوص أهل المذهب انهذا الخلاف انماهو خلاف في التعبير على القول الراجح في حكم از الة النجاسة ولا ينبني عليه اختلاف في المعنى تظهر فائدته وذلك ان المعتمد في المذهب أن من صلى بالنجاسة متعمد ا عالما يحكمها أو جاهلاوهو قادرعلى ازالتها يعيد صلاته أبداومن صلى بهاناسيالها أوغيرعالم بها أو عاجزاءن ازالتهايعيد في الوقت على قول من قال انهاسية وقول من قال انهاوا جبة مع الذكر والقدرة يظهر ذلك بذكر كلام ابن رشدالذي نقل عنه المصنف تشهير القول بالسنية وذكر كلاممن وافقه من الشيوخ على ترجيع القول بالسنية قال ابن رشد في رسم شكمن سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة المشهور في المذهب قول ابن القاسم ورواية عن مالك ان رفع النجاسات من الثياب والأبدان سنة فن صلى شوب تجس على مذهب ناسيا أو جاهلا بتعاسته أو منطرا الى الصلاة أعادفى الوقت وأمامن صلى عالماغير مضطرمتعمدا أو جاهلاأعاد أبدا لتركه السنةعامدا ومن أحجابنامن قال ان رفع النجاسات عن الثياب والأبدان فرض بالذكر ساقط بالنسيان وليس ذلك بصحيح عندى لانه ينتقض بالمضطر لأنهذا كرولا يعيد الافي الوقت وقال بعضهم فرض مع الذكروالقدرة تحرزامن هذا الاعتراض انتهى فكلامه يقتضي أن التفريع على القولين

النجس ان جلس عليهافهي كمسئلة الحصير فان حركها ف كانه حلها \* ومنها أيضا اذا تشوش عا عنعه من السجود أبعده عنه ولا يرده من عينه الى يساره لأنه من المروربين يديه ومن المدونة لأبأس بصلاة المريض على فراش تحس ان بسط عليه طاهر اكثيفا \* ابن يونس خصه بعض شيو خنا بالمريض وعمه بعضهم في الصحيح ومن المدونة من صلى بثوب تجس أو في جسده تجاسة وهو لا يعلم عادفي الوقت وقده في الظهر والعصر اصفرار الشمس وفي المغرب والعشاء الليل كلمه \* ابن يونس الاعادة في الوقت استحباب فأ شبهت التنف الناف المائلة في الوقت وكا جاز التنفل الليل

واحد بلفى كلامه الذى ذكرناه ارتضاء للعبارة الثانية وانكان قالفي رسم المكاتب منساع محى انهاعبارة غير مخلصة ونصه في كتاب الصلاة اختلف في رفع النجاسة من الأبدان والثياب فقيل فرض وهو قول ابن وهب فيعيد من صلى شوب نحس أبداعالما كان أوحاهلا أوناسيا وقيل انهاستة وهوالمشهور وعليه فيعيدمن صلى شوب تجس في الوقت ان كان ناسيا أولم يجد غيره وأما من صلى به متعمدا أوجاهلا وهو يحدثو باطاهرا أعاد أبدا لتركه انسنة عامد امستعفا بصلاته أو جاهلاولايعذر بحبهله ومن الناس من يعسرعن رفع النجاسة بأنه فرض بالذكرمع القدرة يسقط بالنسيان أوعدم القدرة وليست عندى بعبارة مخلصة وقدروى البرقي عن أشهب أن من صلى بثوب نجس عامدا فلاإعادة عليه الافي الوقت وهو ظاهر قوله في المدوّنة في من مسيح المحاجم أنه يعيد في الوقت ولم يفرق بين العمد والنسيان وعلى ذلك حلها أبوعمر ان قال للاختـ لاف في المسيراذ قد روىعن الحسن أنه ليس عليه غسل موضع المحاجم وقال ابن أبي زيد معناه ناسيا انهي وله نحو ذلك في المسائل الثلاثة من سماع موسى من كتاب الصلاة وممن رجح القول بأن الاز الة سنة ابن يونس فقال في كتاب الصلاة بثياب أهل الذمة انه الصحيح من المذهب وصر تح في غير موضع من كتابه بأن من صلى بهاعامد العيد أبدا قاله في مسئلة من ترك الاستنجاء والاستجمار في كتاب الطهارة وفي مسئلة من صلى ومعه جلد مبتة في كتاب الصلاة قال في السكلام على الاستجاء قال ابن القاسم في العتبية ولو لم يستني ولو استجمر ساهما أعاد في الوقت كن صلى مافي تو به \* ابن يونس بريدولو فعل ذلك عامدا أعادأبدا لقوله في كتاب الصلاة الأول من المدونة ومن صلى ومعه جلدميتة لم مدينغ أوشئ من عظمها أولجهاأ عادفي الوقت يربدأنه صلى بذلك ناسياا نتهي وتأول قوله في المدونة فى ماسيم وضع المحاجم اذاصلي بعد البرء قبل أن يغسلها أنه يعيد في الوقت على أنه فعل ذلك ناسيا كما ذكره عنمه المصنف في التوضيح وذكره غيره ومن رجح القول بالسنية عبد الحق في تهذيب الطالب بلصرت بأنه المشهور في ترجة أقسام الطهارة وفي ترجة من صلي شوب تحس أوحرير وفي باب الرعاف ومع ذلك فكلامه في غير موضع من كتابه يدل على أن من صلى بالنجاسة عامد العدد أبداوصر حندلك فياب ذكرالنجاسة في الثوب والجسد ونصدقال أبومجمد عبد الوهاب اختلف أحجابنا في ازالة النجاسة عن البدن والثوب والمكان هلهي واجبة وجو ب الفرائض أو وجوب السنن وهذاالاختلاف مع الذكر والقدرة والتمكن لنص مالك على أن من صلى مثوب نجس ناسيا أوذا كرا الاأنه لم يقدرعلي غيره أنه يعيد في الوقت وهذا يدل على أنه واجب وجوب السنن لأنه لو كانت از التهافر ضالوجب أن بعيد أبدا كالوترك بعض أعضائه في الوضو، ولا يعترض على هذا بقو لم فمين صلى بنجاسة متعمد اوهو قادر على از النهاأ وعلى ثوب طاهر أنه يعيد أبد الأن من السنن المؤكدة ماهداسيله فقدقالوافمين ترك التسمية عامدا لاتوع كل ذبيحته وقال ابن زياد وسحنون فمن ترك السورة عامدا أنه يعيد صلاته مع قولهم في ذلك انه مسنون على أنه قدد كر أبو محمد عن البرقي عن أشهب فمن صلى شوب نعس عامدا انه بعمد في الوقت انتهى وهذا الكلام جمعه للقاضي عبيد الوهاب فيشرح الرسالة فأنتترى صاحب التهذيب معتشهير القول بالسنية قدار تضي ماذكره عن عبدالوهابمن اعادة العامد أمداو حكامة الاعادة في الوقت عن أشهب ونعو هذا للتامساني في شرح الجلاب وقال سندفى باب آداب الأحداث في الكلام على الاستعمار ان حكم كل من صلى بنجاسة لسهوأوع دممايز بلهابه انه يعيد في الوقت ومن صلى بهاعامداقادر اأعاداً بداعلى ظاهر

كله جازت الاعادة فيه ومن المدونة من لم يكن معه غيرثوب نجس صلى به فان وجد غيره أوماء يغسله به أعاد فى الوقت المذهب انتهى فقدظهر للأأن مؤدتي القولين المشهورين في النفريع واحدوم الدل على ذلك أن التفاريع الآتية التي جزم بها المصنف وغيره أنماتمشي على ذلك منهاقوله وسقوطها في صلاة مبطل كذكرها فيها (تنبيه) هذا الذي ذكرناه من أن الخلاف انماهو في التعبير بالسنية أو الوجوب انما ذلكحيثأر دنابيان الراجح من المذهب وأما ان لم نردذلك فسلاشك في وجود القول بعدم اعادة العامد أبداعلى القول بأنهاسنة كإذكره القاضي عبدالوهاب في المعونة والباجي في المنتقى وعبد الحق في التهذيب وابن رشد في رسم المكاتب من ساع معي \* فان قلت سيأتي ان في بطلان من ترك السنةعامداقولين مشهورين فلعلماذ كرههؤلاءأحدالقولين المشهورين وكون القول بعدم اعادة العامد أبداهو المشهور الثاني (قلت) لحأرمن ذكر في هذه المسئلة بخصوصها ترجيم القول بعدم اعادة العامداً بدافاتما يذكرونه على أنه قول في المندهب والعمدة في كل مسئلة على النصوص في الاعلى ما يتخرج فيها من الخـ لاف فتأمله \* فان قلت لعل عمرة الخلاف تظهر في تأثيم العامد على القول بالوجوب وعدم تأثيمه على القول بالسنية (قلت) صرح في المعونة بأن العامد آثم وانقلنا انهاسنة وانهلا يعيدأ بداوصر حبداك الباجي في المنتقى وذكر في التوضيح عن المازري أنهذ كرعن القاضي عبدالوهاب الاتفاق على تأثيم من تعمد ترك الصلاة بهاوقال البساطي في المغني نقلعن القاضى عبدالوهاب الاجاع على التأثيم واستشكل اذهومن خصائص الوجوب وعندي أن التأثيم على مخالفة السنة وفي الواجب على ترك الفعل انتهى (قلت) ولعل هذا هو الموجب لعدم ترجيح القول بعدم اعادة العامدأ بدا والله تعالى أعلم واعلم ان الطرق اختلفت في نقل المذهب في حكم ازالة النجاسة وأقتصر المصنف على قولين مشهورين وذكرا بن عرفة في ذلك أربع طرق الأولى لابن القصار والرسالة والتلقين انها واجبة بلاخلاف وماوقع في المذهب من الخلاف في اعادة المصلى بها فعلى الخلاف في شرطيتها الثانية للجلاب والقاضى عبدالوهاب في شرح الرسالة والبيان والأجو بةلاخلاف أنهاسنة والخلاف في الاعادة مبنى على الخسلاف في الاعادة لترك السنن عدا الثاائمة للعونة فيهاروايتان بالوجوب والسنية الرابعة للخمى فيهاثلاثة أقوال الوجوب والسنية والثالث الوجوب مع الذكروالقدرة هو المشهور (قلت) تبع ابن عرفة في عز والطريق الأولى للرسالة \* ابن الحاجب وليس كذلك لأنه ذكر فها قولين بالوجوب والسنية فقال وطهارة البقعة للصلاة واجبة وكذلك طهارة الثوب النجس فقيل انذلك فيهماواجب وجوب الفرائض وقيل وجوب السنن المؤكدة وكذا اعترض الشيخ خليل على ابن الحاجب في عزوه الطريق الأولى الرسالة وفي عزو ابن عرفة الطريق الثانية للبيان نظر لأن كلامه المتقدم مقتضي الخلاف فيهاوان المشهو رالسنية واقتصرابن عرفة على عزو الطريق الثانية للخمي وعزاها ابن الحاجب الخمى وغسره وقال في التوضيح ورادابن رشد قولار ابعابالاستعباب (تنبيه) نقل في التوضيح كلام ابن رشد الأول وأسقط منه لفظة فسدبها المعني فانه نقل عنمه أنه ان صلى بثوب نحس ناسيا أوجاه لأأوم ضطرا أعادفي الوقت فيوهمان حكم الجاهل بالحكم كالناسي ولفظ ابن رشد أوجاه الانجاسة كاتقدموتبعه على هذا الشارح في الكبير والبساطي وغيرها ولعل ذلك في النسخ التي وقفت عليها وقدراجعت منهانسخا متعلدة فوجدتها كذلك وانماأطلت الكلام فيهنا لانيام أرمن استوفى الكلام عليهالأن كثيرامن الناس يفرعون على القول بالسنية الذى ذكره المصنف عدم اعادة العامد أبداوليس عندى بصحيح لماعامة فتأمله منصفا والله تعالى أعلم \* وقوله عن تو مصل لا ير مديه خصوصية الثوب بل المراد كل ماهو عامل له من خف وسنف وغير ذلك كاصرح بذلك القاضي عياض وغير ه وهوظاهر \*وقوله مصل أي مريد الصلاة وخصه بالذكر لأن تجنب النجاسة في الثوب والبدن والمكان انما يجب عند قصد التلسن بالصلاة أو يفعل تشترط له الطهارة قال ابن مرزوق وأماتح نهافي غير ذلك فستعب ويكره مباشرة النجاسةمن غبرضر ورة قال في المدونة مكره لمس الثوب النجش في الوقت الذي معرق فمهوقمل انتجنها واجب لذاته فلامجو زلأحدأن بنجس عضوامن أعضائه نقله الشيزر وقرحه الله تعالى في شرخ الرسالة وقال حتى لقدعد و معنهم في الصغائر (قلت) وجعله ابن الفرآت في شرحه مقابلاللشهو رفقال اخرج بقوله مصل الصغير والحائض والجنب فلايطلب منه الازالة الاعنب وجوب الصلاة أوفعلهافي حق الصغير وعند الطهر في حق غير ه على المسهور وقبل انهافرض سلامي لاتعلق لهابالصلاة لقوله تعالى وثمايك فطهر على أحدالتأو بلات واختاره ابن العربي انتهى وقال الساطى سعدأن بريدالمنف انهفرض اسلامي لأن المذهب انهواجب لأجل الصلاة انتهى (قلت) وكلام المصنف الما مل على أنه الما يجب لأجل الصلاة (تنبيه) قال ابن شعبان في الزاهي مجب على كلمسلم بالغ المحافظة على الطهارة والاقبال على ما يجب عليه منهافهي من السرائر التي تبلي بوم القيامة قال الله عز وجل يوم تبلي السرائر وقال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهورو بنبغى للصلىمع هذا تنظيف ثويه وأن يعدمن وجدالخلاء ثوباينني بهالشكوان لم يقدر جاز أن اتى الخلاءو مجامع في الثوب الذي يصلى فيه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل انهى (قلت)فهاذ كرهمن اعداد ثوب الخلاء نظر فتأمله والله تعالى أعلم ونكر المصنف قوله مصل ليشمل المفترض والمتنفل فلابحوز لأحدأن متعمد صلاة النافلة نجاسة فان فعل لم نعقد ولاقضاء علىه لأنه لمشتعلمه صلاة فطرأت علماالنجاسة عن قصدمنه فأشبهمن افتتح الصلاة محدثامتعمدا قالهسند (قلت) وقدعد الشيخ سعد الدين رجه الله تعالى في شرح العقائد في الأفعال التي تكون ردة الصلاة بغبرطهارة ولايقال آن النافلة ليست واجبة فكمف عب لهاأز الة النجاسة لأنانقول قد تقدم في آخرشر ح الخطبة عن الذخبرة أن الواجب له معنمان ما بأثم يتركه وماتتو قف علمه العيادة وان لم بأثم رتركه وهذا منه ومثل الوضوء للنافلة والله تعالى أعلم (فرع) فاوتعدُّد محل النجاسـة ووجد من الماء مانغسل به النجاسة من محل دون محل وجب علمه ذلك لأن تقليل النجاسة مطاو ب يخلل غسل بعض مافي محل واحدفان غسله يزيده انتشار اذكر ذلك بن الامام وأخذه من قول مالك في المرضع ولتدرإ البول جهدهاوقاله سند في ال التمم وقوله ولوطرف عمامته بعني ان از الة النجاسة تطلب من ثوب المطيوعن كل ماهو حامل له ولو كان طرف ذلك الثوب أوالعامة أو نحوه ملق على الأرض لأن المصلى بعد حاملالذلك في العرف ولأنه ينتقل بانتقال المصلى وقبل لايضر ه ذلك والىهذا الخيلاف أشاربلو وظاهر كلامهان الخلاف في طرف عمامته سواء تعركت عركته أملا وكلاما بنالحاجب بقتضيانها انتعركت محركته اعتبر تاتفاقا فانهقال ونعاسة طرف العمامة معتبرة وقسلان تحركت بحركته وبذلك صرحابن عات فقال ان تحركت بحركته اعتبر تاتفاقا نقلها بن فرحون في شرح ابن الحاجب وكلام ابن ناجي رحه الله تعالى في شرح المدونة مدل على ذاك وظاهر كلام صاحب الطراز ان القاضي عبد الوهاب جعلها كالحصير فيصع حينئذ اطلاق الخلاف فيهاو يختلف الترجيح فالأرجح في العامة البطلان لأنه يعد حاملا لها كاتقدموالأرجح في

الحصيرعدم البطلان كاسيأتي لأنه انماصلي على موضع طاهر وتقييد ناطر ف العمامة بكونه ملقي على الأرض يؤخذمن الاغياءاذلولم يكن كذلك لماحسن الاغياء وهومعطوف على مقدر تقديره كان ذلك الثوب غيرطرف عامته ولوكان طرف عامته \*وقوله وبدنه معطوف على ثوب و يعني ان ازالة النحاسةمطاو بةعن بدن المصلى أنضا كطلب ازالتهاعن ثو بهولاشك في تناوله لظاهر جسد المصلى ولماهوفي حكم الظاهر كداخل الفم والأنف كاصرح مذلك سندفى باب ترتيب الوضوء ومو الاته قال وكذلك داخل العينين فلوا كتعلى عرارة خنزير أوغيره من النجاسات أمرناه بغسل داخل عينيه قال وكذلك لوأصاب أذنيه نجاسة أمر عسيما يقدر عليهمن صاخيه انتهى وسيأتي انشاء الله تعالى أنمن دمى فه على المن على انقطع الدم لم يطهر بذلك على الأصحوصر حفى التوضيح في باب الرعاف بأن داخل الفمله حكم الظاهر وهذا مخلاف طهارة الحدث فان داخل الفم والأنف فيها من الباطن الذي لا يحب غسله وكذلك داخل العينين والأذنين وأماما كان من باطن الجسد غير ماذكرناه فاختلف هل تحب إزالة النجاسة منه اذا أدخلت فيه أملا أماما بتولد في باطن الآدمي فلا يحكم له بالنجاسة الابعد انفصاله وانما الخلاف فهاأد خل الى الباطن من النجاسة كمن شرب خراأوشمأ نحسافقال التونسي مابداخل الجسدمن طهارة أونعاسة لغو وقال اللخمي ماأدخل من النجاسات في اطن الجسد كابظاهره ونقله عن رواية مجمد وقال ابن عرفة وفي كون نجاسة أدخلت في باطن الجسد كإبظاهره ولغوهانقل اللخمي عن رواية محمد بعيد شارب قليل خرلا يسكره صلاته أبدا مدة مابرى بقاءها سطنه وقال التونسي مايداخل الجسدمن طهارة أونحاسة لغوانهي قال ابن ناجي رجه الله تعالى في شرح المدونة وكان عندي ان ماذ كره اللخمي هو الذي يقوم من المدونة مُ طَهِرًى أَن لفظها لابدل على ذلك انتهى (قلت) واقتصر القرافي في الفرق الرابع والثمانين على القول الثاني فقال لافرق بين كون النجس في ظاهر الجسدأو باطنه وتبطل به الصلاة وأنكره بن الشاطر ورد عليه وقال انه لم يقف عليه لغير موكا ته لم يقف على مانقله اللخمي عن إبن المواز والصواب ماغاله القرافي (تنبيه)قال ابن ناجي وانظر اذاتاب ولم مكنه أن بتقابأ هل تصح صلاته ويصركصاحب السلسأو يختلف فيه كإمختلف فمين استدان لفسادوتاب هل يعطي من الزكاة وقطع شفنا أبو مجمد الشبيي بالاول وفيه نظر انتهى (قلت) ويفهم منه أنه يجب عليه أن يتقابأ ذلك وأنهلو صلى بذلك مع تمكنه من القي الم تصح صلاته وكذلك ان لم يتب وفي كلام صاحب الطراز شارةالى وجوب القيءعلى هذا القول وهوظاهرماذكره في كتاب الصلاة وعلى قول التونسي بصحةصلاته معناه اذاكان بتحفظ على ثو بهوفه من الخر والنجاسات قاله غير واحدوالله تعالى أعلم بالصواب وقوله ومكانه معطوف على قوله ثوب ويعنى ان النجاسة تطلب از التهاعن مكان المصلى أيضا كطلب ازالتهاعن ثويه وبدنه والمعتبرس المكان محل قيامه وسجوده وقعوده وموضع كفمه قاله غير واحد \* قال في الجواهر وليكن كل ماعاس بدن المصلى عنه دالقيام والجاوس والسجود طاهرا \* وقاله في الذخر مرة و زاد وأمامالا بسه فلا يضره انهي ولا يضرهما كان أمام مأوعلى يمنه أوشماله قال في المدونة في كتاب الصلاة الأول ومن صلى وبين مديه جدار مرحاض أوقر فلابأس به اذا كان موضعه طاهرا \* قال ابن ناجي ظاهره وان ظهر على الجدار نجاسة وهو كذلك لان المعتبر محل قيام المصلى وقعوده وسجوده وموضع كفيه لاأمامه أو عينه أوشماله انتهى \* وقال سند ن كانظاهر الجدار نعسا فالمذهب ان الصلاة صحيحة \* وقال ابن حبيب من تعمد الصلاة الى

النجاسةوهي امامه أعاد الصلاة الأأن تكون بعدة جدّا أو بواربها عنه مني فان كان دونها مالابوار مافذلك كلاشئ قالوان كان ظاهر الجدار طاهرا فلاخلاف ان الصلاة حجيعة الاانه يكرهابتداء كا يكرهأن كون ذلك في حائط قبله المسجد ولا سبني أن يواجه المصلي شئ متنجس انتهى \*وفى رسم الجواب من سماع عيسى من كتاب الصلاة النهى عن الصلاة الى جدار المرحاض والمجنون والصغير والمرأة والكافر والمأبون في ديره فان فات ذلك وصلى حذاءهم أوهم أمامه لم يعب الصلاة عامدا أوناسياأو جاهلالافي وقت ولافي غير مهابن رشدلان الشرع فدقرر تعظم شأن القبلة في الاختيار للصلى أن بنز مقبلته في الصلاة عن كل مكروه انتهى ( فرع ) قال ابن عرفة عماض وسقوط طرف ثوب المصلى على حاف نعاسة نغير محله لغو الله وقال ابن ناجى رحمالله تعالى في شرح المدونة في كتاب الطهارة انه ظاهر المدونة ولم يحك عماض غير مقال ومثله لا ن بشير في كتاب التهذيب فانه قال أشار في الكتاب الى أن النجاسة متى كانت في موضع لا بلاقسه شيء من جسد المصلى فلا بعد \* وقال المرزلي أحفظ في الا كال أن ثماب المصلى اذا كانت تماس النجاسة ولا معلس علما فلا تضره \* وفر عالمرزلي على ذلك ان من صلى الى جنب من متعقق نعاسة ثمامه فان كان بعمد علما محدث محلس علماأو دسجد سعض أعضائه فلا محورو أماان لاصقه فلا يضره وأماان استندالمه ففي المدونة لادستند المصلى لحائض ولالجنب فقمل لان المستندشر مك المستندالمه وقمل لنجاسة ثمامه و بعمدان فعل في الوقت \* وذكر ابن ناجي رحمه الله تعالى في شرح المدونة اثر كلامه السابق عن شيخه البرزليانه كان مخالف عباضافها قاله ويري انه عنزلة من صلي على تعاسة قال وماذ كره ذهب المه ومض فضلاء أصحابنا وبني عليه ان من صلى على فراش محاذي صدرهمنه ثقب بأسفله نحاسة لم تمسه انه بعد صلاته قال وهو بعد جدّا لان المعتبرا عا هو ماساشره انتهى ( قلت) وماقاله عماض وارتضاءا بن ناجي هو الظاهر وهو الذي نقتضه كلام أهل المذهب و مكفيه قبول ابن عرفة له والله تعالى أعلم \* ذكر صاحب الجع عن الذخيرة ان طرف العمامة على النجاسة لانضرقال والفرق مان كون الطرف نحساأ وموضوعاعلى النجاسة ظاهر لانه في الأولى حامل للنجاسة مخلاف الثانية ولم أرفى الذخيرة ماذكره فها (فرع) لوكانت النجاسة من ركبتي المصلى و وجهه في السجو دلم يضره ذلك ونصوص المذهب كالصر يحة في ذلك \* قال سندان رآها بين رجلمه أوخلف عقبه أوقد ام أصابعه فتحول عنها فلاشئ علمه بوقال ابن ناجى رحه الله تعالى باثر كلامه المتقدم عن بعض فضلاء أصحابه ان من صلى على فراش محادى صدره منه ثقب أسفل منه تعاسة لم تماسه المعمد الصلاة \* قال ان ناجى وهو بعد حدا لان المعتبرا ما هو ماساشره انتهى \* وقال في المدخل لما تكام على موضع النعال وانه مجعله على بساره قال إلاأن يكون على دساره أحد فلا يفعل لانه بكون على عين غيره فجعله حمنناديين بديه فاذا سجد كان بين ذقنه وركبتمه ولمتعفظ أن يحركه في صلاته لئلا مكون مباشرا له فها فيستعب له لأجل هـ ندا أن مكون له خرقة أومحفظة يجعله فهاانتهي فان فعل وحركها في صلاته فسمأني الكلام على ذلك وصرح لذلك الساطى في المغنى فقال ولادشترط طهارة محاذاه صدره و بطنه ان سجدانتهي وكثير امايتفق في المسجد الحرام أن مجد الشخص من مديه رشة جمام فتجافي عنها يصدره و يسجد وتصريان ركبتمه وجهه والظاهر صحة الصلاة لاسهافي هذه المسئلة لعموم الباوي مها في حق من لم متخذ مصلى و يصلى على الأرض من غير حائل فلا يسلم من ذلك الانادر الهوسمعت سيدى الوالد يحكى عن

بعض أشياخهان ذلك بالمسجد الحرام مما يعسر الاحتراز منهوانه يعنى عنه وهوظاهر والله أعلم \*وقوله لاطر ف حصيره معطوف على توب مصل \*وقال البساطى معطوف على طرف عامة انص علىه لئلابتوهم مشاركته له انتهى والمعنى أن از الة النجاسة عن طرف حصر لمصل غير واجبة ولا خصوصية للحصير بل كلشئ فرشه المصلى وصلى عليه وكان في طرفه نجاسة لا بلايسها المصلى فصلاته صححة وقال في كتاب الصلاة الأول من المدونة ولا بأس بالصلاة على طرف حصير بطرفه الآخر نجاسة \*قال ابن يونس بر بدوان تحرك موضع النجاسة لانه اغاخوطب بطهارة تقعته \*وقال ابن ناجي رجه الله تعالى عن عبد الحق قال غير واحد من شيو خناومنهم من ذهب الى من اعات تعرك النجاسة وليس ذلك عندى بصحيح وذكر التعليل المتقدم إقال بن ناجي رجمه الله تعالى فتعصل انه ان لم يتحرك لم يضراتفاقا وان تحرك فقولان انتهى \* ورجح سند أيضا انهلا يضر ولو تحرك قال كالمركب بكون في بعض خشبة نجاسة وهو يتعرك بحركة المصلى وكالسقف يضطر بالمصلى وفي بعض أرضه نعاسة لا ملتفت الى ذلك إجماعا ومثله من صلى على حصير وعلى الحصير ثوب نجس انتهى \* وظاهر كلام ابن الحاجب ان الخلاف في الحصير ولولم يتعرك بحركته \*قال ابن ناجي رحمه الله تعالى في شرح المدونة وليس كذلك انتهى وقد مسقوا بن عرفة رجه الله تعالى الى الاعتراض عليه فقال ونقل ابن الحاجب اعتبار نجاسة طرف الحصرسا كنة لاأعرفه انتهى (تنبيه) جل أكثر النسو خوشرا المدونة ماذ كرناه من لفظها على هـ نـ المسئلة \* وقال أبو حفص العطار المراد بالطرف الآخر الموالي للائرض والوجه الموالي للصلي طاهر فيكون ذلك كنجاسة فرش علها ثوب طاهر وقبله الوانوغي والمشذالي في حاشيته على المدونة ونقله البرزلي أدضا \* قال المشذالي ومنه مسئلة الهيدورة تكون النجاسة بأحدوجهمادون الآخر فاختلف في ذلك أصحاب الفقيه أبي ممونة فقيه فاس فنهم من أجاز ومنهم من منع انتهى (قلت) والجارى على ماقاله أبو حفص وقبلوه وعلى ماقاله الابياني في مسئلة النعل الآتية وعلى ما مأتي في مسئلة الفراش النجس صحة الصلاة اذالم تنفذ النجاسات الى الوجه الذي يلى المصلى والهيدورة الجلد \* وقال الشيخزر وق في شرح قول الرسالة والمريض اذا كان على فراش نجس فلابأس أن يبسط عليه تو باطاهرا كشفاو يصلى عليهمانصه فيهأن النجاسة اذاكانت بمقاوب محل المطيمن حصر أوغيره ولم تنفذ لاتضر وقدنصوا علىه حتى في النعل مكون في أسفلها نجاسة فجعل رجليه في قيامه على وجهها انتهى ( فرع ) قال البرزلي اثر كلامه المتقدم في مسئلة ثماب المصلى إذا كانت عاس النجاسة \* ومنه مسئلة ابن قداح ان من وك نعله وهي في وعاء فانه بعيد أو يقطع فان دفع ذلك بيده مع تحقق نجاسة النعل فكاتقدم فى الاستناد وأمااذالم يتعقق نجاسة النعل فهي من المسائل التي يغلب الأصل فيهاعلى الغالب الضرورة فلايضره وان اعتدعليها بصدره فهي كمسئلة من فرش طاهرا على متنجس أونجس فان كان مريضا جاز بلاخلاف وان كان صحيحاففه خلاف وظاهر المدونة الصحة انهي \* وقال ابن ناجي رجمه الله تعالى في شرح المدونة في كتاب الطهارة أفتى ابن قيدا حيان من حرك نعله أو رفعه في محفظة أوجعله تحت صدره لما يسجدوهو في محفظة أنه يقطع \* وقال شخنا يعيني البرزلي هذا اغراق في الفتوى والصواب انه اذار فع نعله ولومباشرة انه لايضره لان هذه من المسائل التي غلب فيها الأصل على الغالب \* قال ابن ناجي رحمه الله تعلى وماذ كره شديخنا لاأعرفه والصواب عدم القطع فمين حرك لان المحرك ليس بعامل والقطع فمين رفعها لانه حامل

ومسائلهم تدل على أن الغالب كالمحقق انتهى \* وماقاله ابن ناجي رحمه الله تعالى من الفرق بين المتحرك والحامل هو الظاهر والله تعالى أعلم (فرع) قال البرزلي ومنه مسئلة بيت الشعر أو الخباء اذا كان في أطراف نجاسة أو بول حموان لابو كل لحه ف كان شخناا بن عرفة يقول ان كان سطح رأس المصلى عاس الخباءفهي كسئلة العمامة والافهو كالبيت المبيني فلايضره (فرع) قال البرزلي ومنهمسئلة السقف اذا كانت فيه كوة تقابل مرحاضا أوغيره من النجاسات أوكان في الحصيرنقب لاتصل ثماب المصلى الى ما تحته من النجس لكنه يستقر المصلى على الأعلى فكان شيخناابن عرفة رجهالله تعالى بقول تصح صلاة صاحب السقف والسرير و بعيد الثاني في مسئلة الحصير لشدة الاتصال \* وكان شيخنا أبوالقاسم الغبريني يفتي بصحة صلاة الجميع انتهي \* وقد تقدّم عن ابن ناجي مايويد فتوى الغبريني وهو الظاهر والله تعالى أعلم (فرع) قال سنداذ افرقنابين طرف الحصير والعامة فن صلى ومعه حبل من يوط بطر فه منتة قان كان طرف الحبل تحت قدمه فلاشئ علىه كالساط وان كان مشدودا في وسطه أوممسكاله بيده لم يحزه وهو قول الامام الشافعي ( فرع ) قال ف او كان الحب ل م بوطافي دن خر والدن طاهر لم ينفعه ذلك لان الدن متصل بالنجاسة وعقدا لحبل بالدن كعقدالحبل بحبل آخر متصل بالنجاسة ( فرع ) قال فاو كأن الحبل مر بوطافي قارب فيه العاسة أوجرار خرأو كان القارب في ماء نجس فان كان الربط في موضع نجس لم يجزه وان كان في موضع طاهر ففيه نظر يجو زأن بقال لا يجز يه لأنه اذا تحرك تحرك القارب معه عافيه من النجاسة و يحو زأن مقال هو اعماد عسكاللقارب والقارب طاهر والنعاسة جاورته فهوكالو ربطه في رأس دابة واقفة على نعس الاأنه يكترعله طرف المنديل الملقى اذاألق عليه نجاسة أوميتة أوغ يرهمامن النجاسات وللشافعية في هذا الفرع قولان قيل تصح لانه يزول بزواله وقيل لاتصح صلاته لانه متصل به (فرع) اذاقلنا في القارب لا يحزيه فلوكان الحب لمشدودا برأس دابة علىهار حل نعس فنظهر هذا اله لاشئ عليه كالوكانت الدابة واقفة على بولها أوأصابهاشئ من ذلك لان الدابة كها فعل فتعدهي الحاملة لذلك بخلاف القارب فانه آلة فهو في حكم عود عليه نجاسة من بوط بحبل ولأجل هذا توءثر النجاسة التي هو عائم فها ولا توءثر في الدابة النجاسة التي هي واقفة علم النهي (قلت) ويظهر من كلامه هذا الأخير ترجيح البطلان في مسئلة القارب والله تعالى أعلم \* وقوله سنة أو واجبة ان ذكر وقد رتقدم الكلام علمه \* قوله و إلا أعاد الظهرين للاصفر ارخلاف شرط عدى مركب من ان الشرطية ولا النافية وفعل الشرط محذوف والظاهران هذاالكلام مخرج من محذوف تقديره على ماقلنا في بيان القولين في إزالة النجاسة فيقال تقديره فيعيدمن صلى بالنجاسة في ثوبه أوبدنه أومكانه ذا كراقادرا أبداو إلاأعاد الظهرين أى وان صلى بالنجاسة ولم يكن ذا كرالهاعند الصلاة اما بأن لم يعلم باأصلاأ وعلم باونسها أوصلي بهاعاج اعن ازالتهافانه تعبد الصلاة في الوقت الضروري وهو في الظهرين الى الاصفر ار والمرادبالظهرين الظهر والعصرفهومن باب التغليب وهو واقعفي كلام العرب فيغلبون الأخف كالعمرين فيأبي بكر وعمروالمذكر كالقمرين في الشمس والقمر والأسبق كالظهرين في الظهر والعصر وماذكره المصنف هناوفي سترالعورة من اعادة الظهر بن للاصفرار قاله في كتاب الطهارة من المدونة وهو المشهور وقيل يعيدهاالي المغرب \* و روى عن مالك وقيل يعيد العاجز للغروب والناسي للاصفرار وهدنا القول اختاره ابن يونس وجعله أبوالحسن مذهب المدونة لما ذ كرالمعمد فن لصلاتهم وتبعه على ذلك ابن غازى في الأسات التي نظمها في ذلك وقال في التوضيح

وعلى المشهو رفيعيد المغرب الليل كله نص على ذلك في المدوّنة (قلت) هكذاذ كر ابن يونس عن المدونة ولم أقف عليه في الأم في كتاب الطهارة عندال كلام على هذه المسئلة ولم يذكره البراذعي في اختصاره وكذلك قال الشيخ أبو الحسن في شرحه يعني وفي المغرب والعشاء الليل كله واختار اللخمي أن الصلاة اتماتعاد في وقتها المختار فقال فيعيد الظهر الى مقدار أربع ركعات من القامة الثانية والعصر الى الاصفر ار والمغرب الى مغيب الشفق والعشاء الى نصف الله لل وخرج الباجيءلي القول باعادة الظهرين الى الاصفر الران المغرب والعشاء تعادان الى ثلث اللسل أو نصفه فانهجعل الاعادة على هذا القول الى آخر الوقت المختار للصلاة الثانية قال وأما الصبحفان فلناليس لهاوقت ضرورة فالى طلوع الشمس وان قلنالهاوقت ضرورة فالى آخروقت الاختمار وهوالاسفار والمنصوص عن مالكمن رواية ابن القاسم اعادة الظهر ين للاصفرار والعشاء بن لطاوع الفجر وفي الصبحر وابتان فروى عنه الى الاسفار ، وروى الى طاوع الشمس ، وقال ابن بشيرالصحيح ان المغرب والعشاء تعادات مالم يطلع الفجر والفجر مالم تطلع الشمس وخص المصنف الظهرين بالذكرتبعا للدونة ولان القياس يقتضي أن تعاد الى الغروب كاأن العشاء بن تعادان الى الفجر وفرق ابن يونس رحه الله تعالى بينهم آبان الاعادة في الوقت انماهي على طريق الاستعباب فأشهت التنفل فكالابتنفل اذا اصفرت الشمس فكذلك لابعيد فيه الاماوجبت اعادته في الوقت وكاحاز المنفل الليل كله حازت الاعادة فيه انتهى \* واعترض ذلك بان الاعادة اعما هي بنية الفرض لاالنفل وبأن كراهة النافلة ليست خاصة عابع مالاصفر الربل تكره النافلة من بعد صلاة العصر وبانه بلزم أن لاتعاد الصبح بعد الاسفار وجزم بهذا القول أعنى عدم اعادة الصبي بعد الاسفارابن الكروف ولمأره لغيره وتقدّم أن الصحيح انها تعاد الى طاوع الشمس وبانهم قالوافمن ترك الترتيب بين الحاضرتين نسيانا وفمن قدم الحاضرة على الفوائت اليسيرة انه يعيث الظهر والعصر للغروب (قلت)و مكن أن يجاب عن هذه الايرادات بان مقال لاشكان كراهة النافلة بعدالاسفار أشدمنها قبله بدليل جواز الصلاة على الجنازة وسجو دالتلاوة قبله وكراهتهما بعده والاعادة في الوقت فان كانت سنة الفرض الاانهالما كانت على جهة الاستعباب على المشهو رأشهت النافلة فنعت في الوقت الذي فيه الكراهة أشدو يفرق بين الظهرين والصبح على القول الذي صحيحه ابن بشير بان جميع وقت الصبح قد قيل فيه انه وقت مختار للصبح وانه لاضروري لها وهو قول قوى في المنه ها و يفرق بين مسئلة الصلاة بالنجاسة و بين مسئلة مر ترك الترتيب ان الترتيب آكدمن از الة النجاسة بدليل أنه يقدم الفائنة ولوأدي لخروج وقت الحاضرة ويصيرقضاء بخلاف النجاسة فانه اذاضاق الوقت عن غسلها صلى بهاولان اليسيرمن بعض النجاسات معفوعنه ولان ابن رشدجعل المشهو رمن المذهب أن از التهاسنة وحكى فيهاقو لامالاستعباب وانعا فرق في القول الثالث بن المضطر والناسي لانه رأى أن تركهامع النسمان أخف بدلسل انمن نسى عضوا من أعضاء الوضوء بني ولوطال ومن عجز ماؤه بني مالم يطل (تنبيهات \* الأول) اختلف فى وقت الجعة الذي تعادفها اذا صلاها بنجاسة فذكر في النوادر في ذلك ثلاثة أقو الونقلها بنعرفة الأول ان وقتها يخرج بالفراغمنها وعزاه في النوادر لاختيار سحنون و يفهم من كلامه أنه اختاره لماروى عن مالك وعزاه ابن عرفة لروابة سحنون وعبد الملك ابن الماجشون عن مالك \* الثاني أنه بخرج بخروج الوقت الخمّار للظهر وعزاه في النوادر لعبد الملك وعزاه ابن عرفه له

ولسحنون \* الثالث أنه يعيدهامالم تغرب الشمس وعز أه في النوادر لابن حبيب وكذلك ابن عرفة (الثاني) يخرج وقت الفائنة بالفراغ منها فلاتعاد على المشهور قال في النوادرقال يعي بن عر وهذاقول مالك وجيع أحمابه وقال ابن وهب من ذكر صلاة نسهامند شهر فصلاها ثم ذكر أنه صلاها بثوب نجس بعيدها انتهى (قلت اوهذه المسئلة وقعت في سماع عبد الملك بن الحسن من كتاب الصلاة من العتبية فقال ابن رشدر حه الله تعالى في شرحها قول ابن وهب صحيح على أصله في أن أزالة النجاسات من الثياب والأبدان من فروض الصلاة عند الاطلاق وهو خلاف مذهب بن القاسم وسائر أصحاب مالك أن الصلاة الفائمة بتمامها يخرج وقتها انتهى وكذلك لا تعاد النافلة الاماسيأتي في ركعتى الطواف أنه يعيدهم بالقرب (الثالث) وهل الاعادة في الوقت واجبة أومستعبة فيه خلاف والراجح انهاعلى وجه الاستعباب فاولم يعدحتى خرج الوقت فلااعادة عندابن القاسم كاصرح بذلك فى الدخيرة وصرح به في الجواهر في بالتمم ونقله ابن ناجى رجه الله تعالى وغيره وعليه ينبني ماذ كرهسندوا بن يونس وابن ناجى فن صلى بثوب نجس ثم علم في الوقت ونسي أن يعيد حتى خرج الوقت فقال مطرف وابن الماجشون يعيد أبدا وقال ابن القاسم ان نسى أن يعيد فلا اعادة عليه قال ابن ناجى رحمه الله تعالى عن شخه البرزلى ولامفهوم لقول ابن القاسم نسى بل وكذلك العامد عندهم قال واختارابن يونس الأول وكلام سندصر يحفى عدم اعادة العامد وفى الذخيرة فان لم يذكر النجاسة حتى فرع أعاد في الوقت استعبابا فان تعمد خروج الوقت فلااعادة عليه عندابن القاسم وقال محمدوعبد الملك يعيد بعد الوقت وقال في الجواهر في باب التمم بعدأنذ كرمسائل تعادفيها الصلاة في الوقت من أمر بالاعادة في الوقت فلم يفعل لأنه نسى فالمشهور أنهلا بعيد بعده وحكى ابن بشير قولا بالاعادة عندابن حبيب قال و يجرى في كل من أمر بالاعادة في الوقت والله تعالى أعلم (الرابع) قال ابن بشير في سماع موسى من كتاب الصلاة على القول باعادة النظهر ين للغر وبمعنى ذلك أن يدرك الصلاة كلها قبل الغر وبوأما اذالم يدرك قبل الغروب الابعضها فقدفاته في هذه المسئلة وقتها انتهى وعلى قياسه يقال في العشاء بن والصبح فتأمله ونقله ابن عرفة ص ﴿ وسقوطها في صلاة مبطل ﴾ ش يعني أن سقوط النجاسة على المصلى مبطل اصلاته يريدولوسقطت عنه النجاسة مكانها كافي الرواية وهنداعلى رواية ابن القاسم وهو المشهوروسواءأ مكندنزعهاأولم يمكنه وسواء نزعهاأولم ينزعها وقال مطرف ان أمكنه نزعها نزعهاوبني والاابتدأوقال ابن الماجشون كذلك الإأنه قال ان لم يمنه نزعها يتمادى لاختلاف أهل العلم ويعيدحكاهاا بنعرفة رجهالله تعالى وأسقط الشارح منهقوله ويعيد فأوجب ذلك خلاوسواء كانت فريضة أونافلة الاأنه لايلزمه اعادة النافلة الاأن بتعمد حل النجاسة قال سند كالوعبث بقرحة في جسده عامدا فسالت على جسده أوثو به فيقطع على قول ابن القاسم ويلزم هاالاعادة وهذا مع سعة وقت الفريضة كاسيأتي ص ﴿ كَذَكُرُهَا فَيُهَا ﴾ ش يعني انه اذاذكر نجاسة غير معفوعنها في الصلاة فانه يقطع سواء كانت فرضاأ ونفلا وقال في المدونة ويبتدى الفرض باقامة ولاستدى النافلة الأأن يحب قال ابن ناجي ظاهره يبتدى باقامة طال أولم يطل وعليه حله بعضهم قائلالأن الاقامة الأولى كانت لصلاة فاسدة فبطلت لبطلانها وقال آخرون اعاذاك في الطول وأما لوكانت بالقرب فلايفتقر لاقامةانتهي ونقله في التوضيح والشامل وقال لاتأو يلان الشيوخ وقال سندقوله في النافلة الاأن يحب لا يد الاأن يحب أن يقضى لان النافلة لا تقضى بل ير مد الاأن

(وسقوطهافي صلاة مبطل كذكرها فيها مرس المدونة من علم نجاسة في صلاته قطع وفي غيرا لمدونة ولو كان مأموما \* الباجي وعلى هذا قال سعنونان القي عليه ثوب نجس فسقط مكانه اسدأ وابن عرفة ولو رأى عحل سجوده نعاسة بعدرفعه فقال بعض أصحابنا يتم صلاتهمتنعماعنه وقلت أنا يقطع لقو لهامن علم في صلاته انه استدر للقبلة أو شرق أو غرب قطع وابتدأ صلاته باقامة وانعلم بعدصلاته أعادفي الوقت

(القبلها)من المدونة قمل لهان رآهاقبل أن يدخل فىالصلاةزادفىالمسوط ونسىحتى دخل قال هو مثلهذا كله بعني ان صلي مذلك ولم يعلم أعاد في الوقت وان ذكر في الصلاة قطع كان وحده أومأموماوان كان امامااستعلف، ابن القاسم وسعنون ولو رأى النجاسة في صلاته فهمبالقطع فنسى فلااعادة عليه الافي الوقت وكذا لو رآهابعدصلاته فهم بالاعادةفي الوقت فنسي وروى الاخوان معمد أبداوانظر لوترك الاعادة عدا بعدهذاعنه د قوله ومعذكر ترتيب حاضرتان (أوكانت أسفل نعل فالعها) المازرى عن بعضهم ولوعلم نعاسة بنعله وهو في الصلاة فأخرج رجله دون تحر مكه محت صلاته انتهى أنظره فامع قوله وسقوطهافي صلاة مبطل وكذا بظهر من ابن يونس ان هذامشكل انظره في ترجةمن وطئ على نحاسة

يتطوّ ع بنافلة أخرى انهى ويأتى في الصلاة (تنبيهان \*الاول)قال ابن ناجي ظاهر المدونة ان القطع واجب وقال اللخمى استعسان (الثاني) قال في التوضيح هناوالقطع مشروط بسعة الوقت وامامع ضيقه فقال ابن هارون لايختلفون في التمادي لان المحافظة على الوقت أولى من النجاسة وعلى هذالو رآها وخشى فوات الجعةوالجنازة والعيدين لتمادى لعدم قضاءهذه الصلوات وفي الجعة نظر اداقلناانها بدلانتهى وتردّدسندفى كونه يقطع أملائمر جحالقطع (قلت)والمرادبسعةالوقت أنسق من الوقت مانسع بعداز الة التجاسة ركعة فأكثر قاله في الذخيرة ولاشك ان المراد بالوقت هنا الوقت الضرو زى والله تعالى أعلم (قلت) وهذا الحكم يجرى في المسئلة التي قبل هـ ندماً عني قوله وسقوطهافي صلاة مبطل وماتقة مهن التمادي في الجنازة والعبدين مخالف لماسأتي في الرعاف قال ابن ناجى فبجرى قطع المأموم في الجعة بناءعلى امتدا دوقتها وعدمه ويقطع على المشهور سواء أ مكنه نزع النجاسة أملا (فروع الاول) لورأى ان النجاسة في الصلاة فاماهم بالقطع نسي وتمادي قال في الشامل بطلت على الاصووهو الذي رجحه سندوالمصنف في التوضيح واختارا بن العربي الصحة (الثاني)لو رآهافي الصلاة فقطعها وذهب ليغسلها فنسي وصلى بهاثانية قال سندرجه الله تعالى فى كتاب الحج فهل يعتد بصلاته الثانية كالوصلي بها ابتداء ساهيا أولا يعنى عنه لموضع ذكره فيمه خملافانتهي والظاهرانه بمنزلةمن صلى بالنجاسة ساهيا ابتداءوأنه داخل فى قول المصنف رجه الله تعالى لاقبلها والله تعالى أعلم (الثالث) قال سنداذا كانت النجاسة تحت قدمه فرآها فتحول عنهافان كانت حين راهاس رجلمه أوخلف عقمه أوقدام أصامعه فلاشئ علمه وان كان قامًا علما خرجتعلى الخلاف في الثوب اذا أمكن طرحه هل يقطع أو يتحول قال وان كانت النجاسة من تعتالبساط تعتقدمه فلاشئ عليه انتهى ونقله في التوضيح وغير موقد عم ان المشهور في مسئلة الثوب القطع فكذلك في الفرع المذكور (الرابع)قال ابن عرفة لو رأى بمحل سجوده نجاسة بعدر فعه فقال بعض أححابنا يتم صلاته متنحيا عنه \* وقلت يقطع لاطلاق قولها من علم في صلاته أنه استدبرالقبلة أوشرق أوغرب قطع وابتدأ صلاته باقامة وانعلم بعد صلاته أعادفي الوقت وأخبرت عن بعض متأخرى فقهاء القر وان فمن رأى بعامته بعد سقوطها تحاسة في صلاته تبادى و بعد فى الوقت انتهى وهذا حار على قول ابن الماجشون والجارى على المشهور وعلى مااختاره ابن عرفة رجه الله تعالى القطع ص ﴿ لا قبلها ﴾ ش يعني أن من رأى النجاسة قبل الدخول في الصلاة فان ذلك لأثرله في ابطال الصلاة وهوكن لم يرهاعلى المعر وف فيعيد في الوقت ص ﴿ أَوَكَانَتَ أَسْفُلُ نعل فلعها ﴾ ش هذا اذالم محمل النعل برجله والافقد صارحام الالنجاسة وأمااذا حركهاولم يحملها فيجرى على ماتقدم عن ابن قداح والبرزلي وقدقال ابن ناجي رحمه الله في الفرق بين النعل ننزعها فلاتبطل صلاته والثوب تبطل ولوطرحهأن الثوب حامل له والنعل واقف عليه والنجاسة فيأسفله فهوكالو بسط على النجاسة حائلا كثيفافاذا علم بتلك النجاسة أزال رجليمه غيرمحرك لهسلم منحمل النجاسة وتحريكهاقال وهذا الفرقذ كرهابن يونس رحمه الله تعالى وهذا الفرع ذكره سندعن الابياني وقال في آخره كظهر خصيرفيه نجاسة انهي (قلت) قوله وتعريك النفر جمن قول ابن قداح بالبطلان اذاح كهاو تقدم عن البرزلي أن الصواب عدم البطلان وقال ابن عرفة ولوعامها بنعله فللماز رىعن بعضهم ان أخرج رجليه دون تحريك محتصلاته (فرع)قال في الا كال الصلاة في النعل رخصة مباحة فعلهار سول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وذلك مالم تعلم نجاسة النعل فال الأبي ثم انه وان كان جائز افلاينبغي أن

يفعل البوم لاسمافي المساجد الجامعة فانه قديؤدي الى مفسدة أعظم بعني من انكار العوام وذكر حكابة وقعتمن ذلك أدتالي قتل اللابس قال وأيضافانه قديؤدتي أن بفعله من العواتممن لاتحفظ فيالمشي نعله قال الأبي بللابدخل المسجد بالنعل مخاوعة الاوهى في كن وذكره في باب البول في المسجداً يضاوذ كركر اهته عن الشيخ أبي محمد الزواوي وأنه أنكر على الشيخ الصالح أبى على القروى ادخاله الانعلة غيرمستورة وقال انتج أبها الرهطأ تمة يقتدى بكوفلا تفعل وفي المدخل في فصل الخروج الى المسجدوينوي امتثال السنة في أخذ القدم يعنى النعل بالشمال حين دخوله المسجدوحين خروجهمنه ثمقال ولعله يسلممن هذه البدعة التي يفعلها كثير بمن ينسب الى العملم فترى أحدهم اذادخل في المسجد يأخذ قدمه بمينه وقل أن يخلوا حدهم من كتاب فكون الكتاب في شاله فيقع في محدور ات منهاجهل السنة في مناولة كتابه وقدمه ومنها مخالفة السنة عند أول دخول بيتربه ومنهاار تكابه البدعة فيستفتع عبادته بها ومنهااقتداء الناسبه ومنها التفاؤل وهوأعظم الجميع في أخذ الكتاب الشال وينوى امتثال السنة بأن لا يجعل نعله في قبلته ولاعن يمينه ولامن خلف لأنهاذا كان خلفه يتشوتش في صلاته وقل أن يحصل له جمع خاطره فان السنةأن بكون النهى للطهارة وقدروى النهى عن ذلك في أبي داود صر محا وفي المخارى ومسلم النهى عماهو أقل من ذلك وهو النخامة مع كونها طاهرة فابالك بالقدم التي قل أن يسلم في الطريق مماهو معاوم فهافيعه على ساره الاان مكون أحدعلى دساره فلا نفعل لأنه مكون عن عسين غيره فجعلها ذذاك بين بديه فاذاسجد كان بين ذقنه وركبتيه ويتحفظ أن يحركه في صلاته لئسلا بكون مباشرا لهفهافيستعمله لأجل هذا أن تكون له خرقة أومحفظة معمل فهاقدمه انتهي (فرع)قال الأبيأفتي بعضهم فمين أزال نعلاعن موضع ووضعه با تخرانه يضمنه لأنه لمانقله وجب علمه حفظه وصوّ بت هذه الفتياو الله تعالى أعلم ص ﴿ وعنى عمايعسر ﴾ ش لماذكراز اله النجاسة وما تطلب از الة النجاسة عنه شرع في ذكر المعفوات من ذلك وجلة ماذكر عشرون قال في الذخرة قاعدة كلمأمو ريشق على العباد فعله سقط الأمر به وكل منهى شق عليهم اجتنا به سقط النهى عنه والمشاق ثلاثة أقسام مشقة في المرتبة العليافيعفي عنها كالوكانت طهارة الحدث أوالخبث تذهب النفس أوالاعضاء فبعني عنهاا جاعا ومشقة في المرتبة السفلي لابعني عنها آجاعا كطهارة الحدث والخبث بالماء الباردفي الشتاء ومشقة مترددة من المرتمتين فتغتلف في الحاقها بالمرتمة العلمافتؤثر في الاسقاط أو بالمرتبة الدنمافلاتؤثر وعلى هذه القاعدة تنخرج الخلاف في فروع هذا الفصل وبدأ المصنف بذكرماينفصل من جسد من عفى عنه ثم مايصيبه من منفصل عنه من نوعه كبول المرضع ثمما يصيبه من نوع آخر كدم البراغيث وبول فرس الغازى ثمما يصيبه من غيرالحيوان كطين المطر ص ﴿ كَالْ مُستنكم ﴾ ش اطلاق الحدث على مانستنكم مجاز فقهي لأن الحدث كاسيأتي في باب نواقض الوضوء هو الخارج المعتاد في الصحة وهذار أي العراقي بن الذين يحعلون بول صاحب السلس كالعدم و دشترطون في الحدث الصحة والاعتباد وذكر في التوضيح قولابأن بول صاحب السلس حدث وانماسقط عنه الوضوء لكل صلاة للشقةذكره في فرائض الوضوء في الكلام على النبة وعلى هذا القول فاطلاق الحدث على المستنكم حقيقة والله تعالىأعلمونكره ليعم كلحدث وسواء أصاب الثوب أوالبدن ولم نذكر المكان فاماان أصامه في غيرالصلاة فظاهرلأنه عكنه أن متعول الىمكان طاهر وأمااذا أصابه وهو في الصلاة فهومن

(وعنى عما يعسر) ابن بشير وقسم يعني من التجاسات لانؤم بازالته الاعلى طريق الاستعباب وهوكل ماتدعوالضرورة اليه ولا يمكنه الانفكاك عنها (کدنمستنکح) ابند من المدونة من خوج من ذ كره بول لم يتعمده أو مدى المرة بعد المرة لأردة أوعلة توضأالاأن يستنكحه ذلك فستعدله الوضوء لكل صلاة من غيرا يحاب كالمستعاضة فانشقعليه الوضوء لبرد أونعوه لم للزمهوان خوج ذلك من المستنكح في الصلاة فلكفه يخرقة وعضى علىصلاته دابن حبيب ستعب اعداده مانقبه عن ثو مه ونقل ابن يونس وابن رشدان كان السلس لاينقطع على حال فلاوضوء قال شارح التهذيب أوجب في الكتاب الوضوءمن السلس ان كانت مفارقته أكثر ولم يوجبه العراقيون لأنهم شرطوا في الخارج أن بكونعلى الوجه المعتاد

جلة ماهوملابس لهو يعسر الاحتراز منهودم الاستعاضة داخل في الحدث لأنهاذا لم يستنكم كان حيضاوهو حدث وأماالدم الخارج من الدير أومن قبل الرجل فلايدخل في الحدث وذلك من قبيل الحرج عصل والظاهر انه يصحفى المستنكح فتع الكاف وكسرها وانظر ماضابط الحدث المستنكح هناهل هومالا يجب منه الوضوء على التفصيل الآني في نواقض الوضوء أو يغتفرهنا كلماخرج على وجمه السلس ولوكان انقطاعه أكثرمن اتبانه اذا أتى في كل يوم من أوأكثر لمشقة الاحترازمنه وهناهو الظاهر وقدفسرالجزولي والشيخ يوسف بنعمر الاستنكاح فيباب السهو بأن يأتى في كل يوممن أوأ كثر قالا وأمااذا أتى بعد يوم أو يومين فليس عستنكح قال الوالدرجه الله تعالى وهو الذي يظهرهنا وقدقال في التوضيران الأحداث المستنكحة مثل الدمل انهى ومسئلة الدمامل سيأتي أنه يعنى عن كل مايسيل منها اذالم تنك اذات كرر ذلك وشق الاحتراز منه وقال في الطراز في صاحب السلس في الوجه الذي يستعب له في مالوضو عهل يستعب له غسل فرجه قال أبن حبيب ستحب اعتبار ابالوضوء وقال سحنون لايستحب اعتبار السائر النجاسات السائلة كالقروح وشبها لاتغسل الاأن تتفاحش وتخالف طهارة الحدث لأنهاأوكد الاأنه يستعب اعنضه اذا كأن مستنكحاانتهي ونقله ابن ناجي فانظره وأدضا فقد قال أصحابنا العراقيون ان السلس جمعه لامنقض الوضوء وكلام ابن عرفة بشعر بأن ذلك فمالا منقض فانه قال وقول ابن شاس وعن حدث مستنكح لاأعرفه نصالغير الكافي وقياسه على مامر وعدم نقضه قاعم (قلت)م اده عام مسئلة الدمل وماذكره صاحب الطراز عن سحنون وابن حبيب نص في العفوعن الحدث المستنكح فتأمله (فرع) واستحب في المدونة أن يدرأ ذلك مخرقة قال سندولا بحب لأنه دصلى بالخرقة وفها النجاسة كالصلى بثو به قال سندهل دستحب تبديل الخرقة قال الابياني يستعبله ذلك عندالصلاة وبغسلها وعلى قول سحنون لايستعب وغسل الفرج أهون علىهمن ذلك وحكى ابن ناجى رجه الله تعالى عن القرافي أنه قال مذهب الاساني لزوم الخرقة وليس فى كلامه ما يدل على ذلك والله أعلم (فرع) قال في الذخيرة أيضا اذاع في عن الاحداث في حق صاحها عفى عنهافى حق غسره لسقوط اعتبار هاشرعا وقبل لابعني عنها في حق غيره لأنسب العفو الضرورة ولم توجدفي حق الغير وفائدة الخلاف صلاة صاحبه انفير ه اماما انهى فانظر كيف حكى أولا الخلاف مطلقائم خص فائدته بحواز امامته فقط وأماامامته فهي مكروهة كاسيقو له المصنف رجه الله تعالى في فضل الجاعة وحكى ذلك سند هناعن الن سحنون واقتصر علمه تعقال ولا معوز لاحدأن يصلى بثو بهالااذا أيقن طهارته وانماعني عن النجاسة في حقه خاصة وصحت صلاة من ائتم بهلأنهاص تبطة بصلاته وصلاته صحيحة فكذلك الصلاة المرتبطة مهاانتهي وقال في الجواهر في كتاب الصلاة دم البثرات وقعها وصديدها معفوعنه في حق من وجدمنه فان أصابه من بدن غير هففي العفوعنه قولان (فرع) الحدث المستنكح والجرح عصل والدمامل يسميل والمرأة ترضع وبول فرس الغازى بأرض الحرب \* قال في الجواهر بعني عن قليل ذلك وكثيره ولا تحب از الته إلا أن يتفاحش فيؤمن بهاانتهي أي يوعم بالاز الةعلى جهة الندب وسيأتي لفظه عند قول المصنف وأثر دمّل لم ينك \* وقال ابن معلى في منسكه اذا كثر وجب غسله و يستحب غسله مع عدم الكثرة وهوغريب ( فرع ) اذا برأصاحب السلس فلا يعني عما كان في ثو به على مانقله ابن عرفة عن شيخهابن جاعة في الكلام على طين المطر ص ﴿ وَ بَلْلُ بِاسُورٌ ﴾ ش قال عياض الباسور

(و بلل باسو ر

بالباءالموحدة وهو وجع المقعدة وتو رمهامن داخيل وخرج الثا ليلهناك وهو أعجمي «قال الزبيدى وأمابالنون فهوعر بي وهو انفتاح عروق المقعدة وجريان مادّنها \* قال أبو الحسن وفي الحديث كان يستنجى بالماءو مكون هو شفاءمن الباسور فيروى بالباء والنون وذكر مابن ناجى وظاهر كلامهمانه عن عماض ولعله في غير التنبهات أوسقط من النسخ التي رأيت "قال ابن الامام والظاهران المذهب لم يختلف في تجاسة بله الباسور \*وخرجه سند على الخلاف في بله فرج المرأة \* قال ابن الامام وفيه نظر لان الخارج هناهوما اجتمع في العضومين مدّة فهو مثل ما اجتمع في الدَّمَّل انهي (قلت) ماذ كره عن سند صحيح إلكنه اعاقاله على جهة المحث وقال في آخر كلامه لكن الأمر على ماذ كرناه أولا والمكان نجس عابلقاه من نجاسة الخارج فتنجس السد بذلك انتهى ص ﴿ في مان كثرالرد أوثوب ﴾ ش الشرط راجع الى البدلان مايصيب الثوب منه أوالحسدمعفوعنه ولولم مكثر الردكاصر ح مذلك إن راشدوا بن عبد السلام وابن الامام «قال إن عبدالسلام قيدالكثرة وراجع الى اصابة البلل الميد بخلاف مادصيب الثوب فهو مثل مادصيب من الدملوه فاخات المعهو دفى مسائل الفقه ان ما يغتفر لسب فانه يغتفر من جميع وجوهه ومحاله سواء كان وجوده فهامتساو ياأولا كالنعل تجو زالصلاة فهاوان لم تدع البهاضر ورةانتهي وما قاله البساطى من ان الشرط راجع للبدوالثوب خالف لماتقدم من النصوص وصرح المنف بفاعل كثرليعلمانه المرادلا المصيمة قال ابن عبد السلام إذ الضرورة انماهي لأجل كثرة الاصابة لاكثرة المصياذ قديصيب مدهشئ كثيرمي ةواحدة أومي تين أوثلاثة ولاضرورة في ازالته ولو أصاب مدهشي مرات كثيرة كل مرة كالنقطة معدّد لك ضرورة تسح الصلاة بهاانتهى (تنبيه) قال معضهم العفو ماضطراره لردة انتهى (قلت) ظاهر المدونة عدم اعتبار ذلك لان الغالب الاضطرار للرد (تنبيه) قال أبوالحسن في الكيرهل عياغسل بده أم لاان لم يكن به نجاسة فلاشئ عليهوان كانت بهفيغسل بده إلاأن مكثرلانهضر ورةانتهي فظاهره انه ينظرالي المقعدة ان كان فسه نجاسة أملا فتأمله والله تعالى أعلى \* وأما الناسور بالنون فهومن الجراح التي تمصل والثا "ليل جع ثوالو ل بضم الثاء المثلثة ثم همزة ساكنة وقد تحفف قاله الزيدي ( تنبيه ) عدّا بن ناجي ثمانمة أثوال لانوعم بغسلها الاعندالتفاحش وذكرمنها ثوب صاحب البواسر فظاهره انه يوعم بغسله عند التفاحش فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ وثوب م صعة تجتهد ﴾ ش أى وعنى عمايص ثوب المرضعة ويدوجسدها كاصرح بهفى التوضيح وغيره حال كونها مجتهدة في التعفظ منه \*قال في المدوّنة و تدرأ اليول جهدها وتغسل ماأصاب ثو مهامن البول جهدها \* قال ابن فرحون ومارأتهمن ذلك فلابدمن غسله وانمايعني عماقد يصيهاولا تعلم بهلان ثوب المرضع لايخاومن اصابة بول أوغيره انتهى بوماذ كره ابن فرحون من ان مار أته لايد من غسله خلاف مايفهم من عبارة التوضيح وابن عبد السلام وابن هارون وصاحب الجواهر وابن ناجي وغيرهم انهااذا اجتهدت فى درء البول فانه يعنى عما يصيبها بعد ذلك ولو رأته وانها انما توعم بغسله اذا تفاحش وسمأتي لفظ الجواهرواين ناجى عند قول المصنف واثر دمّل لمنك وصرح بذلك ابن الامام أيضافقال وأماقوله في المدونة ولتغسل ماأصاب ثوبها منهجهدها فالظاهر انه استحباب لانهامع اجتهادها في درية كالمستنكحة انهي وقال ابن عطاء الله رجمه الله تعالى في شرح المدونة بعدقوله وتدرأ البول جهدهافتكون كالمستعاضة وأحجاب الاسلاس فقول ابن فرحون في

في بدان كثرالردأوثوب)
من المدونة قال يحيى بن
فيرده بيده عليه غسلها
الأأن يكثر \*عياضهو
بلاأن يكثر \*عياضهو
بلاء تورم داخل المقعدة
بلاو بالنون انفتاح
عروقها القباب والثوب
كاليد ونحوه (وثوب
مرضعة) في الذخيرة ثوب
المرضعة يعفى عن بول
الصبى مالم يتفاحش
الصبى مالم يتفاحش

وندب لها توب الصلاة)من المدونة أحب صلاة الام في توب لا ترضع فسه فان لم تقدر غسلت البول جهدها \* التونسي لانه أمر بتكر رفأشبهاذا كانت مستنكحة قال شارح التهدديب ومن هذا المعنى الجزار والكناف وانظرمن شغله فى الزبل النبس مقتضى ماللبرزلي انهمثل للرضع قال الشيخ أبوعمران يعد للصلاة ثوباغيره ان وجده والا فليصل على حاله ولا يخرج الصلاةعن وقتها وقدقال اشهب أنظره بعد هـذا عند قوله أو علم مؤتمه

شرحهمار أتهمنه فلابدمن غسله وانمايعني عماقد يصيها ولاتعلم بهلان ثوب المرضع لاتخاومن اصابة بول أوغيره مخالف لذلك والمظاهر الأول والله تعالى أعلم (تنبيهات \* الأول) قول ابن فرحون من أصابه بول أوغيره فظاهره انه يعفي عمايصيبها من غائطه بوقال ابن الامام بذلك بعدذ كره العفوعن بوله لعسر الاحترازمنه لكثرة سيلانه وعدم انضباط أحواله ولحوق المشقة العظمة بتكرر غسله وهـ ذا يخلاف غائطه قال ولم أرمن تعرض له من أصحابنا انتهى مختصر ابالمعسني ( قلت) والذي في عبارة أهل المذهب العفوعن بوله (الثاني) قول المسنف تعتهد ظاهر المدونة انه على الوجوب وصرح بذلك بن الامام فقال الظاهر انه شرط في العفو ولمأر من تعرض له من أصحابنا ثم حل كلام ابن الحاجب على ذلك (قلت) وكلام أهل المذهب صريح في اشتراط ذلك نعم وقع في عبارة البرزليان ذلك على جهة الاستعباب \* قال في أوائل مسائل الطهارة سئل أبوعر انعن له صنعة محتاج لوضع الزبل فيها فيضطر الى أن يصيب ثوبه \* فأحاب بانه يتنجس الثوب بما أصابه من ذلك فيعدثو باللصلاة فان لم يقدر وحضرت الصلاة فليصل به ولايتر كهاحتي يخرج وقتها \* البرزلي ان كان مضطرا الصنعة ولا يصلحها إلا ذلك فهو كثوب المرضع و فرس الغازي بأرض العدوو يغتفرذلك كإفى الروايات وماور دفيهامن انها تعتهدفي أن لايصيبها أويكون لهاثوب غير الذي ترضع فيمه انماهو استعباب انتهى والظاهر من كلام أهمل المنه هب الأول (الثالث) قال ابن ناجي ظاهرا لمدونة خصوصية الأمولو كانت ظئرامثلاماعفي عنها وهوخلاف قول ابن الحاجب والمرأة ترضع وتجتهد والأقربردة هاالى وفاق فان كانت الظئر مضطرة الى ماتأخذه عفي عنها والافلا \* وقول ابن هارون لافرق في ذلك بين الأم وغيرها يجب ردّه اليه \* وقول شيخنا يعني البرزلى الظئر كالأم مطلقا يقيدولذا فال بعض أصحابنا تدخل الظئرلانها أمبالرضاع والعلة فيها موجودة فلامعنى للتوقف انتهى يعنى انه يقيدوكا نهيشير الى المشذالي فانه قال بعدان نقل عن الوانوغيان الجزار والكناف كذاك وانظر الظئرهل هي كالأم أولامانمه (قلت) اذاصح عنده الحاق الأولين للشقة فكذلك الأخرى وقديقال لانسل عدم شمول اللفظ لهاوذ كرماتقدم وتوقف ابن عطاء الله في الظائراً يضاوما اختياره ابن ناجي من التفصيل ظاهر و به جزم في التوضيح فقال هذا ظاهر اذا كان ولدهاأ وغيره واحتاجت أوكان لايقبل غيرها فأمامع عدم الحاجة فلا انتهى \* وجزم به ابن الامام والله تعالى أعلم وماذ كره الوانوغي من الحاق الجنزار والكناف ذكره ابن الامام أيضاعن بعض متأخري أشياخ المغرب ص ﴿ وندب له اثوب المصلاة ﴾ ش لفظ الأمهات وأماالأم فأحبالى أن يكون لهاتوب ترضع فيه فاختصرها البراذعي وغيره على الاستحباب وعلى ذلك جلهاشراحها \* قالسندقال أبواسحاق هذااستحسان والاف بلزمها نزع ثوبهاوان قدرت على غيره لانه أمريتكرر فأشبه مااذا كانتمستنكحة والذي قاله متجه سمافي حقمن لايجدثو بينانتهي ونعوه لأبي الحسن وابن ناجي ويفهم منهأنه لايلزمها غسل مارأت بعد الاجتهادوتبعهم على ذلك أكثرالمتأخرين \* ونقل ابن فرحون عن الشيخ تقى الدين أنها لا يجوز لهاالصلاة في تو بهامع القدرة على توبطاهرانتهي وهو خلاف المعروف في المدهب قال ابن عبدالسلام ولم يقولوامثل ذاك في صاحب الدمل والجرح لان سبب عدر الأول متصل به وسبب عندرهندهمنفصل عنها انتهى وأصله لسند بأبسط من ذلك «قال في الفرق بين صاحب السلس والمستحاضة وشبههما وبين المرضع ان الأولين لا يمكنهما الصيانة من خروج النجاسة في الصلاة

فلافائدة في تجديد الثوب بخلاف المرضع والله تعالى أعلم (تنبيه) عدّا بن ناجي من الممانية الأثواب التى لا يوعم بغسلها الاعتدالتفاحش ثوب المرضع فظاهره انه يوعم بغسله عندالتفاحش ص ﴿ ودون درهم من دم مطلقا ﴾ ش يعنى انه يعنى عما كان دون الدرهم من الدم مطلقا سواء كان دم حيض أوميتة أوخنز برأوغير ذلك بوقال ابن حبيب لا يعنى عن دسير الحيض لمروره على محل البول و رواه ابن أشرس عن مالك \* وقال بن وهب لا يعنى عن ذلك ولاعن يسير دم المية وخر جسندعدم العفوعن دم الخنزير (فرع) وسواء كان الدممن جسد الانسان أو وصل اليه من خارج \* قال في التوضيح على ظاهر المذهب و رأى بعض الشيو خان العفو خاص عما كان من جسد الانسان وماوصل اليهمن خارج فكالبول \* وفي اللخمي يختلف في الدم اليسير يكون في ثوب الغير ثم يلسه الانسان لا مكان الانفكاك ي قال سندما أراه قاله الامن رأ به وفيه نظرفني كتاب الصلاةمن الجواهران في العفوعما أصابه من بدن غيير هقولين انتهى كلام التوضيح وفي النظر نظرلان مافي الجواهرا عاهوفها مخرجمن البثرات والجرح كاتقدتم وذلك يعفى عن القليل منه والكثير ونقل الخلاف فيه غيره والكلام انما هوفي اليسير وتبع ابن ناجي المصنف فهانقله عن ابن شاس فقال وقيل ان أصابه من غيره غسله \* حكاه المازري رجه الله تعالى فى دم الحيض وحكاه ابن شاس في سائر الدماء انتهى وماقاله سندظاهر فانهقال ظاهر المندهب أنه لافرق في ذلك بين الحائض وغيرها \* قال التونسي وهذا كانه اذاع في عن يسير الدم الخارجمن بدن المرء في ثو به فكذلك اذا أصابه من غيره \* ثم ذكر كلام اللخمي وقال ماأراه الانظر امنه لانقلا \* واعترض ابن ناجى وابن فرحون مافى التوضيح بانه محمل أن يكون ابن شاس اعمد كلام اللخمى لتقدمه عليه متم ذكرابن ناجى لفظ اللخمى وقال هذا كالنص في انهمن رأبه كإقال سندانتهي وهوظاهر كلام المازري فانهقال فيشرح التلقين قال بعض شيوخناوقد تقدّمأن كلام ابن شاس غيركلام اللخمي ونقل ابن عرفة قول ابن رشد مثل ماتقدم عن التونسي ثم نقل عن الماز رى ان بعض المتأخر بن أشار الى انه متفق عليه وأنكر غيره عليه ذلك في دم الحيض لندو رسيله \* وذكر ابن عرفة وابن ناجي عن ابن العطار عن أبي بكر بن عبد الرحن انه يعفى عن يسيرالدم في البدن لا الثوب انتهى \* وهو خلاف المعروف في المدهب وظاهر كلام المصنف رجه الله تعالى انه يعنى عن ذلك مطلقافي الصلاة وغيرها ولا يوعم بغسله \* وقد اختلف في اليسم المذكورهل يغتفر مطلقاعلي جمع الوجوه حتى يصركالما تع الطاهر أواغتفاره مقصور على الصلاة فلايقطع لأجله اذاذ كره فيها ولا يعيد وأماقب الصلاة فيؤم بغسله على جهة الندب قاله في التوضيح والأول مذهب العراقيين \* قال ابن عبد السلام وهو الأظهر كغيره من النجاسات المعفوعنها والثاني عزاه ابن عبد السلام والمصنف للدونة وعزاه صاحب الطراز وابنءر فة ناقلاعن المازري لابن حبيب وكذلك ابن ناجى قال صاحب الطراز وهو خلاف ظاهر المنه هب ونقل ابن فرحون عن ابن حبيب مشل مندهب العراقيين فلعل له قولين وكان المصنف اعتمد ترجيح صاحب الطراز وابن عبد السلام لمذهب العراقيين أويكون مراده نفي الوجوب (تنبيه) يو خدمن كلام ابن عبد السلام ان الدم اليسير وجميع النجاسات المعفو عنهااذا أصابت طعاماانها لا تنجسه والله تعالى أعلم \* وقد تقدم عن البرزلى وغيره ما يخالف ذلك والله تعالى أعلم (تفريع على مذهب المدونة) قال فيها اذار آه في الصلاة تمادى ولم ينزعه وان نزعه فلا

(ودون درهم من دم مطلقا)أنظر هذابين رؤيته في الصلاة أوقبلها فرق خـ لافاللداودي قال في المدونة نغسل قليل كل دم ولو كانمن ذباب الاأن يراه في صلاة \* ومن المدونة أيضامن رأى في صلاته دمادسبرافى تو بهدم حيض أوغير متادى ولو نزعه لمأربه بأساوان كثر قطع ونزعه وابتدأ الفريضة باقامة وان كان نافلة قطع ولاقضاءعلمه وروى ابن حيس قدر الخنصر قليل وروى على قدر الدرهم قليل ١٤ إن عرفة في يسارة الدرهم روايتا على وابن

بأس بوقال سندمحمل قوله لابأس الاستحباب وعدمه انتهى والظاهر على مذهها الاستحباب اذالم يكن في ذلك كبير عمل \* وقال ابن ناجي ظاهر الكتاب ان له النزع وان كان قيصاو به قال القابسي ورآه من العمل الذي هو من اصلاح الصلاة لا يفسدها كثيره \*وقال عياض معناه مما ليس في نزعه مشقة ولاشغل في الصلاة كالقلنسوة والرداء والعامة والازار وشبه من اعاة خفة العمل وقر به \*وقيدا بن يونس رحمالله تعالى الأول بقوله يريداذا كان عليه مايستره و إلالزمه اعام الصلاة به انتهى وهو يوعد استحباب النزع وكان ابن يونس قبل كلام القابسي وأماسند فقال اذا كان في نزعه عمل كثير فلا ينزعه لان نزعه ليس بواجب وترك العمل الكثير في الصلاة من غيرجنسها واجب وفعل ذلك يفسد الصلاة انهى (تنبيهات \* الأول) قال في التوضيح والمراد بالدرهم الدرهم البغلى أشار اليه مالك في العتبية ونص عليه ابن راشد ومجهول الجلاب أي الدائرة التي تكون بباطن الذراع من البغل انهي \* وقال ابن فرحون بعد أن ذكر كلام التوضيح وفي التلمساني شارح الجلاب مثل ذلك ثم قال وهذه النقول فيهانظر والدرهم البغلي الذي أشار المه مالك في العتبية المرادبه سكة قديمة لمالك تسمى رأس البغل ذكره النووي رحمه الله فى تعرر برالتنبيه ويدل لذلك قول مالك الدراهم تختلف بعضهاأ كبرمن بعض فهذا يدل على انهأر ادالدراهم المسكوكة وقدأوقفت بعض الفضلاء ممن أدركناه على كلام النو وي وكان قدشرع فيشرح التهذيب وذكرفي ذلك نحوماذ كرابن راشدف رجع وأصلح كتابه (قلت) والظاهران ذلك متقارب وقد نقل ابن فرحون عن ابن يونس عن ابن عبد الحكم ان قدر الدرهم قدر فم الجرح والله تعالى أعلم \* وقيل ان اليسيرقدر الخنصر \* قال في التوضيح عنصاحب الارشادان المرادوالله تعالى أعلم مساحة رأسه لاطوله فان طوله أكثر من الدرهم \* وقال في مجه ول الجلاب يعنون به الأنملة العلما \* وقال ابن هار ون المراداذا كان منطويا انتهى \* وفي سماع أشهب لأجيبكم بتحديده هوضلال الدراهم تختلف فأشار الى أنه يرجع في مالعرف وعليه اقتصر في العارضة \* وقال الجز ولي وهو المشهور ولم يعمد المتأخر ون تشهيره \* وقال ابن ناجي رحه الله تعالى ونقل ابن المندر عن مالك تعاد الصلاة من كثير الدم وكثيره نصف الثوب فأكثر قال وكلمن لفيته يقول هو قول غريب بعيد وفي أول الاكال ونقــلالمخالفعن مذهبنا في ذلك قولامنكراعنــدناانتهي فلعله القول المتقدم \* الثاني جعل المصنف هنا الدرهم من حيزال كثيروهو أحدالقولين ورواه ابن حبيب في الواضحة وجعله في الرعاف من حيزاليسير وهوالقول الثاني ورواية ابن زيدفي المجوعة وقاله ابن عبدالحكم واقتصر عليه في الارشاد فجمع المصنف بين القولين وهذه طريقة ابن سابق أن مادون الدرهم يسيروما فوقه كثبر وفي الدرهم روايتان وطريقة ابن بشيران الدرهم كثير اتفاقاوقدر الخنصر يسير وفها بينهماقولان قالفي التوضيح وطريقة ابن بشيرغير صحيحة لشبوت الخلاف في الدرهم وقداعترضه ابن عرفة أيضاوالاعتراض يأتى على مانقله عن ابن الحاجب وكلامه في التنبيه خلاف ذلك قال فأما مافوق الدرهم فكثير بلاخلاف وأماالخنصر فيسيرومابين الدرهم والخنصر فيهقولان فتأمله والله تعالى أعلم (الثالث) قال صاحب الجمع قال القاضى أبو الوليدو المراد بذلك عين الدم دون أثره وأنمافوق الدرهم من أثر يسيرانتهي فتأميله ص ﴿ وقيح وصديد ﴾ ش تقدم تفسيرها وما

(وقيع وصديد)من المدونة القيم والصديد عندمالك عنزلة الدم

ذكره المصنف هومذهب المدونة على ماقاله سند ونقله عن التونسي وعن مالك في المسوط عدم العفوعن يسيرها وصرحابن هارون بأن المشهو رانهما كالدمذكره في أول الكلام على الدم ونقله عنما بن فرحون (تنبيهات الأول) فهم من كلام المصنف أن يسيرماعدا هذه الثلاثة من النجاسات وكثيره سواءوهو كذلكولمأر في ذلك خلافاالافي البول فاختلف هل يعنى عن دسيره والمشهورانهلا يعفى عنه وهومذهب المدونة قال ابن ناجى رحمه الله تعالى في شرح الرسالة قال ابن الامام وهوالمعروف من مذهب مالك وقال في التوضيح هوظاهر المدونة وفي الا كال في حديث شق العسيب على القبر بن فيه ان القليل مر النجاسة والكثير غير معفو عنه وهو مذهب مالك وعامة الفقهاء الاماخففوه في الدم وقال الثوري كانوا يرخصون في القليل من البول و رخص أهل الكوفة في مشل رؤس الابر وقال مالك والامام الشافعي وأبو توريغسل وحكى القاضى اسهاعيل انغسل ذلك عندمالك على طريق الاستعسان والتنزه وهذامذهب الكوفيين خلاف المعر وف من مذهبه انتهى بلفظه وعبر عنه في التوضيح بقوله وحكى في الا كال عن مالك اغتفار ماتطا يرمن البولمثل رؤس الابرعم اغتفاره يحمل أن يكون عامافي كل يسيرمن البول و يحمل أن يكون عند يوله لأنه محسل الضرورة لتكرره انتهى وقوله ثم الى آخره أصله لا بن عبد السلام وكلامان فرحون يوهم انماحكاه القاضي اسماعمل غيرمافي الاكال لعطفه عليه وهوكا تقتم وقالابن الامام ظاهر نقل القاضى عياض عن القاضى العفوعن رؤس الابر مطلقا لابقيد التطاير وظاهر نقسل بنبطال عنه انه فهاتطاير وهو أقرب لعسر الاحتراز منه حينئذ وقال ابن ناجى رحه الله تعالى في شرح الرسالة بعدد كره المشهور والاقرب من القولين العفو والاقرب من احتمال اس عبد السلام الأول لان المشهور في الدم العفو عموماف كذلك البول وقال ابن راشدر حه الله تعالى لماتكلم على الاحداث المستنكحة ألحق القاضي أبو الوليدم فا القيمل مانغل على الظن من الدول المتطابر من الطرقات اذالم بتيين لكنه كثير متكرر بغلب على الظن وجوده وتكرره وكثرته فلايجب غسلهمن ثوب ولاخف ولاجسدا ذلا عكن الاحتراز منهانتهي ونقله ابن فرحون وابن عرفة ونصه دالباجي وعماتطا برمين نجاسة الطريق وخفيت عينه وغلب على الظن ولم يتعقق وقبله المازرى والظاهر ان من اده ان الطرقات بغلب على الظن وجو دالبول وتطايره فيها فاذاوطئ برجله أوخفه أو وقعثو بهعلى شئمن الطريق فلا يغسله ولوكان ذلك مبلولا \*وفي مسائل الصلاة من البرزلي مسئلة من توضأو خرج بالقبقاب فنزلت رجله وهي مباولة فأخذت من تراب الأرض فصلى به لااعادة عليه قال البرزلى لان غبار الطريق الاصل فيدالطهارة انتهى (الثاني)قال في الارشادو يعنى عن يسيركل نجاسة ماعدا الاخبئين وهو قدر الدرهم فدونه وقال الشيخ زروق يعنى ان كل تجس خارج من الجسد يعنى عن قليله الاالبول والغائط وليس ذلك الا الدموتوابعهمن القيع والصديدانتهى وعموم كالرم الارشادمشكل ففي المدونة والبول والرجيع والمنى والمذى والودى وخء الطيرالتي تصل الى النتن وزبل الدواب وأبوا لها قليلة وكثير ةسواء مغسل وتقطع منه الصلاة الاأنه مدخل في قول الشارح الدم وتوابعه ما يسمل من الجراح من مائسة أومن نفط الناروما ينفط أيام الحرفي بدن الانسان فان نجاسة ذلكواضح كاتقدتم في الكلام على القيروالصديدو بكون ماخرجمن تلك النفاطات من نفسه عنزلة ما يخرج من الدمل من غيرنك،

(و بول فرس لغاز بأرض حرب) سمع ابن القاسم تحفيف بول فرس الغازي بصيبه مأرض الحرب ان لم كن له مسك غيره و يتقيه بأرض الاسلام مااستطاع ودين الله يسر \* ابن عرفة وترك ابن الحاجب قىد بلدالحرب وترك ابن شاس قيد فقد المسك وكالرهما منعقب انتهسي أنظر المنتق فانهقال بول الدواب وأرواثها مكروه وأمره في هـذا السماع بالتوقى الاان اضطر الى ذلكمن معيشة في السفر بالدواب ومن أول رسم منساعابن القاسمسئل معنون عن ولالدواب في الزرععند دراسه فففه للضرورة كالذي لايحددا بأرض العدو و عسكعنان فرسه وهو قصر فسول فيصيبه بوله وخفف هذامع الضرورة للاختلاف في نعاسته كما خفف في الشي بالنعل على ذلك عغلاف مالاخلاف

يعنى عن كثير ، وقليله (الثالث) إذا اتصل اليسير المعفوعنه ما تقدم ما تع فهل العفو باق أم لالم أرنصاصر يحافى ذلك والظاهران العفو باق خلافاللشافعية وفروع المذهب تدل على ذلك قال ابن عبدالسلام رحه الله تعالى في شرح قول ابن الحاجب في از اله النجاسة وغير المعفوان بقى طعمه لم يضريعني ان المعفو "لايلزم از الته فان أزيل وبقي طعمه أوغير معنى عنه اذ العفوعن الكل يستلزم العفوعن الجزءانهي وقالفى العارضة فمين دمى فهثم مجريقه حتى ذهب فهل يطهره ذلك أولا بدمن غسله بالماء لعامائنا قولان والصحيح طهارته بالماءان كان كثيراوان كان يسيرا عنى عنه ولايطهر الريق شيأ وقال ابن الحاجب ولا يكفى مج الريق فينقطع الدم على الاصح ولا عصه بفيهو يمجه واليسيرعفو قال ابن عبدالسلام يعنى لا يأخدمن الثوب بفيه وقوله واليسيرأشار به لقول ابن العربي المتقدم انهى وقال ابن فرحون يعني لومص اليسير بفيه حتى زال اكتفى بذلك لانهلوتركه لكان معفواعنه وذكرالبرزلي فيمصلأخه ننفامة بكمهثم وجدفها دما لااعادة عليه ليسار تهولو وجدهافي الصلاة انتهى وقال ابن الحاجب في آخر فصل المعفوات ولوعر ق من المستجمر موضع الاستجمار فقولان قال ابن فرحون يعنى عرق فانتشرحتي أصاب الثوب والجسد تمقال ابن الحاجب في فصل آداب الحدث وعرق الحل بصيب الثوب معفوعلى الاصح وفى سماع أشهب من العتبية فمين تجفف بعد غسله بثوب فيه دم ان كان يسير الايخرج بالتجفيف منه شئ فلاشئ عليه فيه ولافى جسده فكل هذه النقول تدل على أن ماعنى عنه من دم وغير ملايضره اتصاله بمائع والله تعالى أعلم وقد تقدم ان الاظهر في اليسير المعفو عنه أنه يصير كالمائع الطاهر والله تعالى أعلم ص ﴿ و بول فرس لغاز بأرض حرب ﴾ ش ذكر رحمه الله تعالى للعفوفي هذه المسئلة ثلاثة قيود كونهمن فرس وكونه لغاز وكونه بأرض حرب وبقى عليه قيدرابع وهوأن لايجدمن يمسكمله ومفهوم كلامه أنهاذاانتني قيدمن القيودالمذكورة لايعني عنه والمسئلة في رسم صلى تهارا من ساعابن القاسم قال وسئل عن الفرس في مثل الغزو والاسفار بكون صاحبه يسكه فيبول فيصيبه فقال أمافي أرض العدو فانى أرجوأن يكون خفيفااذا لم يكن لهمن يمسكه وأمافي أرض الاسلام فليتقه مااستطاع ودين الله يسر \* إبن رشده ذا كاقال لانه لا يستطيع المسافر التوفى منه لاسهاالغازى فيأرض العدة فهوموضع تحفيف للضرورة كاخفف مسح الخف من الروث الرطب وجوز للرضع الصلاة بثو بهااذالم يكن لهاغير ممع درئها البول جهدها وقال سند قال الباجي والظاهر من قوله أنه مأمور بالتوقي أن من اضطر الى ذلك في معيشة السفر بالدواب انهى والمفهوم من الرواية وكلام ابن رشدوالباجي وسندان الضروة متعققة مع القيود الاربعة فالدلك جزم المصنف العفو حينئه فان فقدشئ من القيود أمر بالتوقى جهده في أصابه بعدد للثفعفوعنه كثوب المرضع وكذلك قال بن الامام بعدد كره كلام الباجي وابن رشد وعلىهذافكل سفرمباح يضطر المسافر فيهالى سلابسة دابته فرسا كانت أوغيرها يعني عنه لشقة التعفظ وماكان من السفر واجباأ ومندو بافهوأ ولى وماكان منه كاتقدم عن الباجي في دواب من اضطرالى السفر في معيشته فأظهر لتكرره وكذلك الحاج لطوله وشدة اضطراره الى ملابسة دابت وخصوصا عاج المغرب وتحوه في البعدانتهي وماقاله ظاهر والله أعلم (تنبيه) تقدم عن الجواهرانه يعفى عن بول فرس الغازى قليله وكثير هالاأن يتفاحش فيؤمر بغسله وسيأتى لفظه انشاءالله تعالى (تنبيه) ذكرابن ناجى في الكلام على دم البراغيث عانية أثواب لايؤس بغسلها

الاعند التفاحش وعدمنها وبالغازى بأرض الحرب عسك فرسه فيفهم منه أنه يؤمر بغسله عند التفاحش وسيأتي لفظه في الكلام على دم البراغيث وذكر في التوضيح والشامل هنا العفوعن بول الدواب في الزرع حين در سه وقد تقدم ذلك عند قول المصنف و ينجس كثير طعام ما تع الخ ص ﴿ وأثر ذباب من عــ ندرة ﴾ ش لامفهوم للتقييد بالعــ ندرة وكائنه قصد التنبيه على أنه اذا عنى عن العدرة مع امكان ظهو رماأصاب منها فغيرها ممالانظهر أثره كالبول أومما نعاسته محققة كالدم والقيج امامثلها أوأولى ووقع في عبارة بعضهم التعبير بالنجاسة وهوظاهر والظاهران ماكان كالذباب فيعدم امكان التعفظ منه كالبعوض والنمل ونعوه فحكمه كالذباب وأماننات وردان فالظاهر عدم الحاقها بذلك لامكان التعفظ منهافان أصاب من أثرهاشئ غسل ولم أره منصوصاوالله تعالى أعلم (فائدة) وردفي حديث الذباب ان في أحد جنا حمه شفاء وفي الآخرداء وفي روامة أبي داود انهيتق بالذى فيه الداء فليغمسه كله وفي رواية الطحاوى أن في بعضه السم قال في المواهب اللدنية قال شيخ شيوخنالم يقع في شئ من الطرق تعيين الجناح الذي فيه الشفاء من غير ه لكن ذكر بعض العاماء رضى الله تعالى عنهم انه تأمله فوجده بتقى مجناحه الأيسر فعلم أن الأيمن هو الذي فيه الشفاء وأخرج أبو بعلى عن ابن عمر من فوعاعمر الذباب أربعون ليلة والذباب كله في النار الاالنصل ومسنده لابأسبه قال الحافظ كونه في النارليس تعذيباله بل ليعذب به أهل النار و يتولد من العفونة ومن عجيبأم ه أن رجيعه يقع على الثوب الاسود أبيض وبالعكس وأكثرما يكون في أماكن العفونة ويتدأخلقه منهائم من التوالدوهوأ كثرالطيور سفاداور عابقي عامة اليوم على الأنثي ويحكى أن بعض الخلفاء سأل الشافعي لأي شئ خلق الذباب فقال مندلة للسلوك وكانت ألحت عليه ذبابة قال الشافعي سألنى ولميكن عندى جواب فاستنبطت ذلك من الهيئة الحاصلة رحة الله تعالى علمه ورضوانه ص ﴿ وموضع حجامة مسم ﴾ ش أى ولا يعنى عنه قبل المسح فاذا برى الماسح غسل وحكم الفصادة كذلك قاله في المدونة ص ﴿ والأعاد في الوقت وأوَّل بالنسيان ﴾ ص هواختمارا بنأبى زيدوا بن يونس وتأولا المدونة علمه وهو الظاهر الجارى على القواعد ومقابله تأويل أبي عمران واليه أشار بقوله وبالاطلاق ص وكطين مطر وان اختلطت العندرة بالمصيب ش قال في المدوّنة ولا بأس بطين المطر المستنقع في السكاك والطرق يصيب الثوب أوالخفأوالنعل أوالجسدوان كانفيه العدرة وسائر النجاسات وماز الت الطرق وهذافها وكانت الصحابة يخوضون فيطين المطر ويصاون ولايغساونه قال عياض والمستنقع بكسر القاف قال سندوظاهر هأنهلافرق بين أول مطرة وغيرها ولابين ماأصاب حين نزول المطرأو بعدا نقطاعه فانه تكلم في المستنقع وان كان فيه سائر النجاسات في الجلة ورأى أن ذلك ممالا يمكن الاحتراز منه وأتي بالكاف ليدخل في ذاك ماء الرش الذي في الطرقات كاحكاه المصنف عن شخه الشيخ عبد الله المنوفى وقال بن فرحون ونحو المستنقع من نضلات النيل في الطرقات ولاان علبت وش أى لاان كانت النجاسة غالبة على الطين وهذامعني ماقيد به الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة فقال بريدمالم تكن النجاسة غالبة أوعينا قائمة وقبله غيروا حدكالباجي وابن رشدوقيد به المدونة وقال سندقوله في المدونة وان كان فيها النجاسات يريدوان كان يعلم انها لا تنفك عن النجاسات ولم ردان النجاسة عين قائمة فيصيبه من ذلك أوكان طين مي حاض في موضع وقد اختلطت بطين المطر وهذا محب غسله ولاضر ورةفي غسل مشل هذا مخلاف غسل ما يكون من الطبن انتهى وهذا أولى عما

في نعاسته فلا يحفف مع الضرورة (وأثر ذباب من عسدرة ) سند سسر البول والعندرة يعلق بالذباب ثم يجلس على المحل معفق عنه ( وموضع حجامة مسم فاذا برأ غسل والاأعادفي الوفت وأول بالنسمان وبالاطلاق من المدونة بغسل المحتجم موضع المحاجم ولا يجزى مسحهافان مسحها وصلي أعادفي الوقت بعدأن نغسلها ير بد ان مسحها ساهما وقال أنو عمران مسحها ساهماأ وعامدافاعا يعبدفي الوقت الزختلاف في جواز المسم انتهي من ابن يونس وقال الباجي أماأثر الدم فان مافوق الدرهم منه فهوفي حبز اليسير (وكطين مطروان اختلطت العدرة بالمس لاان غلبت وظاهرها العفو ولاان أصاب عنها) من المدونة لابأس بطين المطر المستنقع في السكك والطرق نصيب الثوب أوالجسد والخف والنعل وان كأن فيه العدرة وسائر النجاسات وما زالت الطرق وهذا فها وكانوا يخوضون المطر وطمنه ويصاون ولايغساونه \*الشيخ

مالم تكن النجاسة غالبة أوعينهاقامية ابن يشير يعمل التقسد والخلاف قال كالوكانت كذلك وافتقر الى المشي فيــه لم يجب غسله كثوب المرضعة وقال الباجي يعني عمانطا يرمن نجاسة الطرق وخفيت عينمه وغلب على الظر ولم تعقق وقبله المازرى أنظر الفرق التاسع والثلاثين والمائتين من قواعد شهاب الدين ذ كر نظائر لطين المطر قدم الشرع النادر فها على الغالب رحة للعباد قال وقدغفل عن هذا قوم فدخل عليهم الوسواس وهم يعتدون أنهم على فاعدة شرعية وهي الحكم بالغالب وهـ ندا كما قالوا ولكن الشرعالغيهذا معقال فن راعي الغالب فيجيع المسائل خالف الاجاعومما ألغي الشرع فيه الغالب وراعي الاصل وان كان نادراسترا على العبادو رحة الحاق الولد بالمطلق اذا وضعته بعد سنان من يوم الطلاق واذا أتت بعدستة أشهر من الدخول ولدومانصنعه أهل الكتاب من الاطعمة ومايصبغونه وكذلك من

حل عليه ابن هارون كلام ابن أبي زيدوذكر ه عنه في التوضيح فانه قال قال ابن هارون هذه المسئلة علىأربعة أوجه أحدهاأن يتساوى الاحتمالان في وجودا لنجاسة وعدمها فهذا يصلى به على ماقاله فى المدونة لترجيح الطهار ةبالأصل الثاني أن يترجح احتمال وجو دهافهذا يصلى به على ماقاله في المدونة ترجيحا للأصلو يغسله على رأى أبي محمد ترجيحا اللغالب والثالث أن يتحقق وجو دهاو لكن لا يظهر لاختلاطها بالطين فظاهر المدونة أيضاأنه يصلى به ويغسله على رأى أبي مجمد وهو أحسن لتعقق النجاسة ونعوه للباجي الرابع أن يكون لهاعين قائمة فهنا يجب غسلها انتهى فقول ابن الحاجب وان كأن فيها العدرة محمل على الصورتين الاولتين وقوله وفي عين النجاسة قولان يحمل على الثالثة وأماالرابعة فلابعلم فيهاخلاف ويبعدوجو ده وكذا كان شيخنا يقول انتهى كلامه في التوضيح (قلت) فحمل قول أبي محمد غالبة على معنى ان الغالب وجودها والذي يظهر من كلام المدونة ان فرض المسئلة أنو جود النجاسة محقق فالظاهر أن يحمل قول الشيخ أبي محمد مالم تكن عالبة أي مالم تكن النجاسة غالبة على الطين أوتكون عينا كاتقدم وأشار بقوله وظاهر هاالعفوالي مانقله أبو الحسن عن ابن بشيرأن بعض الشيوخ أبقى المدونة على ظاهر هالكن ذكر بالتوضيع عن ابن بشيرأنه محمل بقاؤها علىظاهرها اذاتساوت الطرق في وجود ذلك فيهاوكان لا يمكن الانفكاك عنه نمذكرعن ابن عبد السلام أنه لاينبغي أن يكون خلافا انتهى وأشار بقوله ولاان أصاب عينها الىأنه لايعنى عمن اصابته عين النجاسة قال الباجي ولو كان في الطين نجاسة فطارت على ثو به ثم تطاير عليها الطين فأخفى أثرهالوجب غسلها والله تعالى أعلم (تنبيه) قال البساطى العفومشر وطبأن يكون ذلك في الطرق التي لامندوحة عنها حتى قالو الوكانت إحدى الطريقين أخف نجاسة من الأخرى لايعني عماأصابهمن الاكثرنجاسة انتهى وهندا انماقالوه فمااذا كانت النجاسة غالبةأو عيناقائمة كاتقدم ولمأرمن اشترطه مطلقا وقال أيضاقال بعضهم هنداالحكوفيا اذاصادف المطر النجاسة وانطرأت علىه التعاسة بعدنز وله فانه كغير مولايظهر لهذا كبير معنى انتهى وماقاله ظاهر والله تعالى أعلم (فرع)قال ابن ناجي رحمه الله تعالى خص المغر بي قوله يخوضون في طين المطر ويصاون ولايغساونه بالمسجد المحصب كسجدهم وأماغ يرالحصب المفروش بالحصر فلالأنه ياوث الحصروبه الفتوى عندنا بأفريقية (فرع)قال ابن عرفة قال ابن جاعة وهومن شيوخه لانص في طين المطريبق فى الثوب للصف و نعوه وليس كثوب صاحب السلس بعد برئه لأن البول أشدّ قال ابن عرفة لعله لم يقف على قول ابن العطار الما يعنى عن ماء المطرفي الطرق ثلاثة أيام من نزوله ورآه خلاف ظاهر المذهب انتهى وقال بن عبد السلامرجه الله تعالى وانظر اذا جف هل يغسل ماأصاب الثوب أملاانتهى قال صاحب الجع الذي كان يفتى به بعض الاشياخ غسل الثوب اذاار تفع المطر ونقله عنهابن فرحون وذكر ناجى عن بعضهم أنهخر جغسل الثياب منه بعدزوال العذر على القولين في وجوب غسل موضع المحاجم بعد البرء انهي (قلت) لاشك ان ماقاله ابن العطار خلاف ظاهر المذهب وانهاذا كان الغالب على الظن طهارة الطين لا يجب غسله وكذامع الشك وكذلك أن كانت اصابته بعدت كرر المطرعلي الأرض التي كانت بها النجاسة حتى غلب على الظن زوالهاوان محل الخلاف انماهو حيث يغلب على الظن وجود النجاسة فيهو يمضى زمن وقوع المطر وتكرره ويجف الطين والظاهر حينئذ وجوب الغسل هذاحكم طين المطر وأماطين الماء المستنقع

فى الطرقات وماء الرش الذي لاتنفائ عنه الطرق غالبافهذا يعنى عمايصيب منه دائم الأنه لاينفك عنه الطرق فتأمّله والله تعالى أعلم (فائدة) ذكر ابن ناجى فى شرح الرسالة والمدونة فى الكلام على دم البراغيثان تمانية أشياء تعمل على الطهارة وهي طين المطروأ بواب الدور وحبل البئر والذباب يقع على النجاسة وقطر سقف الحام وميزاب السطوح وذيل المرأة ومانسجه المشركون انتهى والله تعالى أعلم ص ﴿ وديل امر أقمط اللستر ﴾ ش قال ابن عبد السلام يعني ان المرأة لهاأن تطيل ذيلهاماليس للرجل بل يجب علهاستر رجلهاوها أن تبلغ بالاطالة شرراأوذراعاعلى ماحاءفي ذلك فاذاقصدت بالاطالة السترغم مشتفى المكان القدرفان كانت النجاسة يابسة فعفوعن الذيل الواصل الما وفي الرطبة قولان المشهو رلايعني والثاني انه يعني انتهى والأصل في ذلك حديث أم سامة لماسئلت عن ذلك فقالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهر مما بعده رواه مالك وغيره قالمالك فى المدونة معناه فى القشب المابس والقشب بسكون الشين المعجمة وهو الرجيع المابس وأصله الخلط عايفسده قاله عياض \* وقال ابن فرحون القشب بفتح القاف والشين المعجمة وجاء بكسر القاف وسكون الشين انتهى «وقال الباجي في معنى الحديث أن النجاسات في الطرقات لا يمكن الاحترازمنهامع التصرف الذى لابدالناس منه ففف أحرها اذاخف عينها ولم تتبقن النعاسات فأذامر تعلى موضع عبس عمر تعلى موضع طاهر أخفى عين النعاسة سقط حكمها ولولم تمرعلي الموضع الطاهرحتي زالت النجاسة لوجب علم اغسلها واعابطهر هما بعده اذالح تعليه وخافتأن تكون أصابت ثوبها وعذا عنزاة مافي الطرقات من الطين والماه التي لا تخاومن العذرة والأبوال والأر واثواذ اغلب علها الطين واخفى عينها لم بحب غسل الثوب منه اولوظهرت عين النجاسة لو جب غسله انتهى ملخصا وحاصله أنه يحمل الحديث على مااذا شكت في إصابة النجاسة لها أوفى نعاسة ماأصابها ولايلزمها غسله في الصورتين على المشهور بل النضح في الأولى فقط \* وقال التونسي الأشبه ان ذلك فمالا تنفك منه الطرقات من أروات الدواب وأبو الهاوان كانت رطبة فان ذلك لا ينجس ذيلها للضرورة كاقال مالك في الخف قال سندولعمري أن تغريج ذلك على الخف حسن لان غسل الثوب كل وقت فيه حرج ومشقة رعا كانت فوق مشقة غسل الخف فان الخف بغسله وينزعه بنشف والثوب انتركه عليه مبلولا فشقة الى مشقة وان نزعه فليس كلأحديجد ثوبا آخر بلسه انتهى ملخصا وماقالا دظاهر لكنه خلاف مذهب المدونة وخلاف القول الثاني الذي عز اه الداودي لبعض أحماب مالك فان ظاهره العموم في كل نعاسة \* وقال ابن اللبادعن بعض أصحابنا تأويل ذلك اذاسحبت ذيلهافي أرض ندية نعسة تم جر ته على أرض طاهرةذ كرهابن عرفة وهنداقر يبمن المشهور أيضافان الواجب في ذلك النضح كاسمأتي في الكلام على النضح \*وقال الشيخ أبو الحسين اعترض على تفسير مالقشب اليابس لانه لا يعلق بالثوب وأى شئ يبقى حتى يطهره مابعده والاعتراض للباجي ثم أجاب الشيخ أبوالحسن بانه قد يكون القشب غبار ايعلق بالثوب فاذاص على مابعده طهره (تنبهات \* الأول) على ماتقدم ان فرض المسئلة على المشهور ان الذيل يابس و حزم بذلك بن عبد السلام رجه الله في آخر كلامه فانهاستطردالىذ كرمسئلة الرجل التىذ كرها المؤلف عمقال وكيفها كان فهوأشد من المسهور في ذيل المرأة ان الذيل يابس والمكان كذلك والله تعالى أعلم (الثاني) قول ابن عبدالسلام شبرا أوذراعاظاهره ااشك وفي آخر الموطأانه عليه الصلاة والسلام قال ترخيه شبرا

لانتعفظ من المسامين من النجاسة والسط التي اسودت من طول مالست ودعوى المالح على الفاسق درهما والتعمير وسبعان سنةلان الشسوخ فى الوجود أقل وقد ألغى الشارع النادر والغالب كاتقدم في شهادة ثلاثة بالزنا وشهادة النساءفي الحدود وشهادة العدل كذلك ودعوى السرقة على المتهمان صونا للاعسراض والاطراف والقرءالواحد في العدة ومن طلق زوجته نقدما غابءنهاسنين الغالب براءة رجهاوالنادرشغله وقدألغاهماصاحبالشرع (وذيل اصرأة مطال Luiz

القشباليابس عروره على طاهر وسمع القرينان من توضأ نم وطئ موضعا قدر اجافالابأس عليه قدوسع اللهعلي هذه الامة \* اللخمى لان رفع رجلمه بالخضرة عنع اتصال النجاسة الامالاقدرله ولابن رشد تعلمل آخر وكذلك للباجي وكذلك للازرى وكذلك لابن اللباد كلهاتعاليل يخالف بعضها بعضا كانها تشعر أنهاعلى الاصللافي محل العفو وقال ابن القاسم من لصق ثو به محدار م حاض ان کان بشبه البول غسله وان كان يشبه الغبار رشه (وخف ونعل من روث دواب و بولهاان دلكا) من المدونة انوطئ بحفيه أونعليه علىأرواث الدواب الرطب وأبوالهادلكه وصليته \* ابن بونس لأنه مختلف في تجاسته بخلاف الدم والعدرة (الغيره)من المدونةمن وطئ بخفيهأو نعليه على دم أوع ـ ندرة أو بول لم دصل حتى نفسله قالمالك أهل العلم لايرون على من أصابه شئمن

أبوال الانعام شيأوان

أصاب ثو مه لم يغسله و برون

أن مِن أصابه شي من أبوال الدواب والخيسل والبغال والحيرأن يغسل

فقالت أمّ سامة اذا ينكشف قال فدر اعالا تزيد عليه وقال شيخ شيو خنا الكال ابن أبي شريف الشافعي في تأليف له في العهامة وأما النساء فيجوز لهن الاسبال ذراعا بذراع اليدوهو شبران كاأعادته رواية أبى داودانتهي قال الباجي وهذا أحروار دبعد الحصرومع ذلك فانه يقتضي الوجوب فلايحل للرأة أن تترك ماتستتر به وقال قبله وهذا يقتضي ان نساء العرب لم يكن لهن خف ولا جوربكن يلبسن الخف و يمشين بغيرشي \* وقال في كتاب الطهارة ولم يكن نساء العسر ب يلبسن الخف فكن يطلن الذبك انتهى فيفهم منهان من لبست الخف أوالجورب لاتوعمر باطالة الذيل والله تعالى أعلم وقولابن عبد السلام لتستترمفهومهانها لولبسته لالقصد السترلم بعف عنه والظاهرأنه كذلك فقدصر ح الجز ولى بانه لا يجوز لهاأن تجر " هالخيلاء كالرجل ( الثالث ) عبارة المصنف أحسن من قول ابن الحاجب والمشهو ران ذيل المرأة المطال للستر يصيبه رطب النجاسة لايطهر عابعده لانه أتى به على صورة المخالف للحديث والله تعالى أعلم ص ﴿ ورجل بلت بمران بنجس يبس يطهر ان عابعده ﴾ ش تقدّم الكلام على ذيل المرأة وأمامسئلة الرجل فعناها ان الانسان اذابل رجله ثممر بهاعلي نجس يابس ثممر بهاعلى موضع طاهر فانها تطهر بالمر ورالثاني أي يعني عماتعلق بها ولذا أدخلها في المعفو"ات \* وأصل المسئلة في سماع أشهب من كتاب الوضوء \* قال سئل مالك عن الرجل يتوضأ ثم يطأ الموضع القدر الجاف قال لا بأس بذلك قدوسع الله تعالى على هذه الأمة ثم تلاولا تعملنامالاطاقة لنابه وقال ابن رشد معناه انه موضع قدر لا يوقن بنجاسته فحمله على الطهارة لان الاحتراز من مثل هذا يضرفهو من الحرج الذي رفعه الله ولوأيقن بنجاسته لوجب أن يغسل رجليه لان النجاسة تعلق بهماوان كان يابسامن أجل بلا بهماانتهي \* وحل غيرا بن رشد الرواية على أن الموضع نجس ثم اختلفو افقال ابن اللباد معناه اذامشي بعد ذلك على أرض طاهرة كمسئلة الذيل \* وقال اللخمي بعدد كره الرواية قال ابن اللباد ذلك ادامشي بعد ذلك على أرض طاهرة لماروي أنالدر عيطهره مابعده وليسهندا الذي أرادمالك وانماأرادان الرجل اذا رفعها بالخضرة لم يناعمن تلك النجاسة إلاشئ لاقدرله انتهى وفي كلام سندميل لكلام ابن اللباد فانهقال بعد ذكره كلام ابن اللباد واللخمي وكأنه يعني ابن اللبادرأي ان رجليه لما كانتالاتسلم أن يعلق بهما أجزاء نجسة فلابدمن مسحهما فاذامشي على أرض طاهرة امتسحت بذلك وانما الرخصة أن يجتزى بمسح الأرض عن غسل الماء كإجاء الحديث فان التراب لهطهو رانتهى \* وذكر المازرى عن بعضهم انه علل ذلك بان الماء يدفع عن نفسه فلا ينجسه إلا ماغير مولا يتعلل من النجاسة مايغير أجزاءالماء الباقي في رجليه فلما اجتمع هؤلاء الشيوخ كلهم على حلى الرواية على أن المراد بالقدر النجس والمااختلفوافي توجيه ذلك تبعهم المصنف واقتصر على تأويل ابن اللبادلاقتصارا بنيونس وجاعة عليه ولانه أحوط لانهمستلزم لتأويل غيرهماعداا بن رشدإدفيه زيادة اشتراط ان عشى م اعلى أرض طاهر ة بعد ذلك فتأمله الاأن في قياسه على مسئلة الذبل نظرا لان الرجد لمباولة والذيل يابس كاتقدم ولم يظهر في توجيه ذلك الاانها رخصة وتحفيف كاقاله في الرواية والله أعلم \* قوله بيس يصح أن يكون فعلاماضيا وأن يكون صفة مشبهة فينون ص ﴿ وخفونعل من روث دواب و بولها ان دلكالاغيره ﴾ ش الروث عبارة عن رجيع غير ابن آدم يعني انه يعنى عن أثر ما يصيب الخف وعما يصيب النعل من أرواث الدواب وأبو الهاولو كانت

رطبة كإقاله في المدونة بشرط أن يدلك ذلك فاذادلكه حازله أن يصلى بذلك الخف والنعل والعلة في ذلك المشقة وهو الذى ارتضاه ابن الحاجب لالكون الارواث مختلفا في نجاستها وكان مالك يقول بعدم العفو ثمرجع الى العفو لعمل أهل المدينة ولابن حبيب ثالث بالعفوعن الخف دون النعل (تنبيهات \* الاول) قال في التوضيح نص معنون على ان العفو خاص بالمواضع التي تكثر فيها الدواب وأمامالا يكثرفيه الدواب فلايعنى عنه ولم ينبه المصنف على هذاالقيد والظاهراعتباره وفى كلام ابن الحاجب اشارة المه لأنه قال للشقة والمشقة انماهي مع ذلك وقد قال انماسكت المصنف عن دلك لانه قدم أن العفو انماهو عامسر الاحتراز منه (الثاني) الدلك هو المسح بالتراب أوغيره قال ابن الامام لكن بنبغى أن يقتصر على التراب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وطئ أحدكم بنعله الأذى فان الترابله طهوررواه أبوداودولأنه بدل من الماء في التميم و بجوز بالخرق ونعوها كالاستعمار قال سندو يمسح حتى لا يخرج المسحشا كافي الاستنجاء ولايشترط زوال الريح كافي الاستنجاء وهوظاهـ ولان المأمور به في الاحاديث انماه ومسحه وقدأتي به انهي بالمعنى مختصر الشالث) اذا عنى عن ذلك في الخصوالنعل وقلنا تعوز الصلاة فهما فيعوز ادخالها في المسجدوالشي مهما فيه والصلاة فهمافيه من بابأولى قاله ابن الامام وهوظاهر تم قال ابن الامام الاأن يكون المسجد محصرا عان ذلك يقذره ويفسد حصره فيمنع من الشي بهمافيه انتهى بالمعنى وهوظاهر أيضا وقد تقدم حكم الصلاة في النعل وادخالهم المسجد والله تعالى أعلم (الرابع) كل ما يمشى به كالافراف والسه سكين فانه بمنزلة النعلوا لخف كإذكره ابن الامام ونقله عن ابن راشد وقوله لاغيره يعني ان غيراً رواث الدواب وأبوالهااذاأصاب الخفأوالنعل لايعنى عنمه ولابدمن غسله كالدم والعذرة وبول بي آدم وخرء الكلاب وماأشههاقاله في سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة قال سندومثلها الدجاج الخلاة (قلت) ومثل ذلك وثالمرة وبولها والعلة ندور ذلك في الطرقات وكذلك قال بن العربي في العارضة اذا وطئ على دمأوعة نرة لم يكن بدمن الغسل لان ذلك في الطرقات نادر فان كثرصاركر وث الدواب انتهى والروث عبارة عن رجيع غيرابن آدم قاله في العارضة ولايصح عود الضمير في غيره الى الخفوالنعل فلايعني عن غيرالخف والنعل من الثياب والابدان لأنه وان كان الحرك كذلك لايلائم قوله فتعلعه الماسح لاماءمعه ويتمم الى آخره فتأمله (فائدة) ذكر ابن ناجى عنه كلامه على دمالبراغيث فيشرح المدونة والرسالة تمانية أشياء يجزى فهماز وال النجاسة بغيرا لماءوهي النعل والخفوالقدم والمخرجان وموضع الحجامة والسيف الصقيل والثوب والجسداه وسيأتى إن الثوب والبدن لا يجزى مسحهما في مسألة السيف الصقيل ص ﴿ فَعَلَمُه المَاسَمُ لَا مَاءَمُعُهُ وِ يَسْمَمُ ﴾ ش أى فلاجل أن ماعدا أروات الدواب وأبوالها لا يعنى عنه و مجب غسل ما أصاب الخف والنعلمنه وجب على المكلف إذا كان على وضوء وأصاب خفه شئ من ذلك وليس معه ما نغسل بهأن مخلع الخف و يتيم ولا يصلي به ولو كان ذلك مؤديا لابطال الطهارة المائية والانتقال الى الطهارة الترابية لان الوضوعاه بدل وغسه النجاسة لابدل له (تنبهات \* الاول) أخذمنه المازرى تقدم غسل النجاسة على الوضوء في حقمن لم يجدمن الماء الاما يكفيه لأحد الطهارتين قال ابن عبد السلام وأظن اني وقفت لأبي عمر ان على انه يتوضأو يصلي بالنجاسة وكان بعض أشياخي ينقله عنهو يحتج بان طهارة الخبث مختلف في وجوبها وذكرابن هر ون انه اختلف في ذلك فقيل يصلى بالنجاسة ويتوضأ وقيل يزيل به النجاسة ويتيم وجزم ابن رشدفي رسم سلف

(فيخلعه الماسح لاماءمعه ويتجم) ابن حبيب عن مطرف وأصبغ وابن الماجشون في مسافر مسع على خفيه فأصابت خفه نجاسة ولاماءمعه أنه ينزعها ويتجم المازرى وعلى هذا من لم يجد فانه يغسلها ويتجم وجزم الوضوء بدل

من سماع عيسى من ابن القاسم من كتاب الطهارة بأنه يزيل النجاسة ويتميم وكذلك ابن العربي وصاحب الطراز ذكره في السكلام على سؤ رمالا يتوفي النجاسة (الثاني) هذا اذالم يمكنه جع الماءمن أعضائه طهو راوأما إن أمكنه جعه طهو رامن غيرتغير فانه يتوضأ بهو يجمعه ويغسل به النجاسة لانه طهو رعلى المشهور بل تقدم الشيخ زروق في شرح الارشادعن ابن راشدانه لاينبغي ان يختلف في إزالة النجاسة بالماء المستعمل لأنهام عقولة المعنى والله تعالى أعلم (الثالث) قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب قوله الماسي مشكل إذ لا يصم أن ير بد به من حصل منه المسحلان الحكم لا يخصه بل المرادمن حكمه المسح وان لم يمسح ألبتة فاطلاق اسم الفاعل عليه مجاز اه (قلت) هذا الكلام بني على انه لايشترط في اطلاق المشتق على محله حقيقة بقاء معنى ذلك المشتق في المحل والجهور على اشتراط ذلك وان اسم الفاعل انما يكون حقيقة حال النلبس بالف مل فالضارب إيما يكون حقيقة فيمن كان متلسا بالضرب والقائم انماهو حقيقة فيمن تلبس بالقيام وأن اطلاق المشتق على المحل بعدانقضاء ذلك المعنى مجاز اذاعم ذلك فالماسح حقيقةمن هو متلبس بالمسح وإطلاقه على من صدرمنه المسح أومن يمسح في المستقبل مجاز على قول الجمهور إلاأن الأول أقوى من الثاني وقيل انه حقيقة والثاني مجاز بلاخ للف على أن المسئلة إعاتتصور فيمن صدرمنه المسح وإلافن لم عسحينز عالخف ويصلي بوضو تهولا يحتاج الى تيمم والله تعالى أعلم ص ﴿ واختار إلحاق رجل الفقير وفي غيره للتأخرين قولان ﴾ ش يعنى ان اللخمي اختار الحاق رجل الفقير في أنه يعنى عن أثر مايصيها من أروات الدواب وأبوالها ادادلكتوفي رجل غيرالفقير قولان للتأخرين واعلمان الرجل لانص فهاللتقدمين كما ذكر في التوضيح عن الباجي واختلف المتأخرون فها على ثلاثة أقو ال فقرق في الثالث بين الفقير وغيره وهواختيار اللخمي وابن العربي في العارضة واختلو التونسي وابن رشدفي رسم تأخر برصلاة العشاءمن ساعابن القاسم من كتاب الطهارة الحاقها بالخف والنعل مطلقا وحكى بن شاس والقرافي قولابعدم الالحاق مطلقا وقد يتبادر من كلام المصنف أن اللخمي ليس له اختيار فيغير رجل الفقير وليس هذا مراده ولكنه رحمه الله تعالى لماترجح عنده اختيار اللخمي في رجل الفقير عوافقته لاختيار التونسي وابن رشداقتصر عليه ولمالم يترجح عنده اختياره في مقابله لمعارضة لاختيار التونسي وابن رشدذ كرالخ للف في ذلك وقال صاحب الطراز إن تسرله الغلووجد الماءعندباب المجدوالافليصل بها إذامسحر جليه كايفعل بالنعل اه وهذاهوااظاهر والله تعالى أعلم ص ﴿ وواقع على مار وان سأل صدق المسلم ﴾ ش يعنى انه يعنى عادقع على المار تعت سقيفة وشهها وظاهر كلامه رحمه الله تعالى انه نعس يعني عنمه كافى غميره من المعفوات وليس كذلك بل قال بن رشدانه محمول على الطهارة مالم يتيقن النجاسة الاأن يتعقق انهمن بيوت النصارى فيكون محمولاعلى النجاسة والمسئلة في رسم حلف من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة وليست في المدونة ونصها وسئل مالك عن الرجل عرنحت سقيفة فيقع عليه ماؤها قال أراه في سعة مالم يتيقن نجاسة زادفي أول رسم من سهاع عيسى وانسألهم فقالوا هوطاهر فانه يصدقهم الاأن يكونوا نصارى فلأرى ذلك قال بن رشدا عاقال يصدقهم وان لم يعرف عدالتهم لأنه محول على الطهارة مالم يتيقن النجاسة فسؤالهم مستعب لاواجب ولوقالوا له لماسألهم هو نجس لوجب عليه أن يصدّقهم انتهى وعزاالشارح هذه

(واختار الحاق رجل الفقير وفي غييره الفقير وفي غييره للتأخرين قولان) الباجي لانص في الرجلوأراها على النعل وخرجها اللخمي هو وابن العربي غيلها نعيرمن شق عليه شراء نعيل (وواقع على مار) عليه ماءالسقائف هو في سعة مالم يوقن بنجاسة (وان عليه هذا عند قوله وقبل الفاحد

المسئلة لسماع أصبغ وليستفيه (تنبهات الأول) لابدمن تقييد كلام الصنف عاادا تيقر النجاسة إمابرائعة أوبعلامة كاتقدم في كلام ابن رشدأو يكون الواقع من بيوت النصارى فانه مجمول على النجاسة كما قاله ابن رشد (الثاني) لمبين المصنف حكم سؤ الهم وقد تقدّم في كلام ابن رشدأنهمستعب (التالث) مفهوم قوله صدق المسلم انه لايصدق الكافر وهو كذلك لكن لم يبين المصنف ماالح كراذا لم يصدقه وقال ابن رشد وأما مايستيل من بيوت النصارى فحمول على النجاسة ولايصدقون انقالوا انه طاهرزادفي سماع عيسي الاأن يكون أحدمن المسلمين قاعدا عندهم فيصدقان كانعدلا انتهى والله تعالى أعلم وتكررت المسئلة في رسم حلف من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة ولم يتكلم ابن رشدعلها بشئ ص ﴿ وكسيف صقيل لافساده من دممباح ﴾ ش يعني اله يعني عما أصاب السيف الصقيل وشهه و دخل تحت الكاف في قوله وكسيف ماكان صقيلاوفيه صلابة كالمدية والمرآة والزجاج وخرج مالم يكن كذلك ولوكان صقيلا كالثوب الصقيل والبدن والظفر وبذلك جعبين قولي ابن الحاجب وعن السيف الصقيل وشبهه ثم قال ولا يلحق به غيره على الأصح وقوله لافساده أشار به الى أن المشهور في تعليل العفوهو الافساد بالغسل لانتقال النجاسة منه بالمسح لأن المصنف لم يشترط في العفو المسح وخرج بذلك الرجاح فانهوان شامه السيف في الصقالة والصلابة لكنه لا يفسده الغسل وفهم من قوله من دم مباح أن العفو خاص بالدم وهو المفهوم من أكثر عباراتهم ومقتضي كلام ابن العربي عدم التخصيص قال ابن عرفة ابن العربي مسحها أى التعاسة من صقيل كاف لافساد غسله وقيل لانتقالها وقال في التوضيع وأكثر مثلهم في السيف انماهو في الدم فيحقل أن لا يقصر الحكم عليه و يحقل القصر لأنه الغالب من النجاسات الواصلة اليه انتهى وأصله لابن عبد السلام وقوله مباحذ كرفي التوضيح هذا القيدعن بعضهم فقال وقيد بعضهم العفو بأن يكون الدم مباحا كافي الجهاد والقصاص ولا يعنى عن دم العدوان انتهى و فعو ه لا بن عبد السلام و زاد فقال وهذا يجرى على الخلاف في العاصى هل يترخص أم لا (قلت) والقيد المذكورمأ خودمن كلام صاحب النوادر الآتي ذكره ولذا اعتده المصنف هنا ويدخل في المباح ما كان من ذكاة شرعية و يخرج ما كان عن ذكاة غير شرعية (تنبيه) لميشترط المصنف في العفومسح الدم قال في التوضيح وهو الذي نقله في النوادر عن مالك وابن القاسم ولفظه قال مالك ولابأس بالسيف في الغزووفيه دم أن لا يغسل قال في المختصر ويصلى به قال عيسى في روايته عن ابن القاسم عن مالك مسحه من الدم أولم يسحه قال عيسي يريد في الجهادأوفي الصيد الذي هو عيشه انتهى كلام التوضيح (قلت) ونعوه في رسم الشريكين من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة وقبله ابن رشدولم يذكر خلافه وقال في التوضيح قبل كلامه السابق ومعنى كلام ابن الحاجب وابن شاس أنهلا بعني عن السيف الابعد المسح وكذا قال غيرها ونقله الباجي رجه الله تعالى عن مالك \* ابن راشدوهو قول الأبهرى وعزاه اللخمى لعبد الوهاب وابن شاس لابن العربي انتهى والله تعالى أعلم ص ﴿ وأثر دمل لم ينكا كم شيعني أنه يعني عمايصي الثوب والجسدمن أثرالدمل من دم وقيح وصديدا ذالم ينكا واغاسالت بنفسها قال في المدونة وكل قرحة انتركهاصاحبهالم تسلوان تكاعماسالتفاخ جمن هذهمن دمأوغير موأصاب ثوبه أوجسده غسله وانكان في صلاة قطعها ولابيني الافي الرعاف الأأن يخرج منه الشئ اليسير فيفتله ولاينصرف وان كانت لاتكف وعصل من غيرأن تنكا فليصل وليدرأها بحرقة ولايقطع لذلك

( وكسيف صقيل لافساده من دممباح) سمع ابن القاسم ليس على مجاهد غسل دمسيفه ابن رشد للعمل وسمع بكفي مسيردم السيف ابن القاسم لوصلى مه دونه لم بعد في الوقت \*عسى ان كان في جهاد أوصيد عيشه ابن رشد قول عيسي تفسير ببرام مثل السيف المدية والشفرة عما يفسده الغسل وقسل لأنه لم يبق من المعاسة شئ أنظر قبل هذاقبل قوله وكطين مطر (وأثر دمل لم ينكا

ولايغسل منه الثوب اذاأصابه ولابأس أن يصلى به الاأن يتفاحش فيستحب له غسله والقيح والصديد مثل الدمل وقوله نكائها بالهمزأي قشرهاقاله عماض والظاهر من كلامهمان المرادانهالم تنكأ عندخ وجالدم ونعوهمنها وانكانت شتقبل ذلك وانهانما ينظرالي حالهاعندخروج المادة منهاوان كانت تسميل منها بنفسهامن غيرأن تقشر فيعنى عنهاوالافلاوممايدل على ذلك انهم ساووابين أثرالدمل وأثرالجرح والجرح انما يكون بشتى الجلد قال ابن عبدالسلام وهذاوالله أعلم فى الدمل الواحدة وأمااذا كثرت كالجرب فانه مضطر الى نكمها انتهى ونقله في التوضيح وقبله وقال ابن ناجى رجه الله تعالى وماز الشخنا يقول ليس مختصا به بل سبقه المه عماض ولم أجده انتهى (قلت) ذكره الشيخ أبوالحسن ونصه الحكة ومايكون من الدمامل والقروح بمنز لة القرحة التي لاتكفوان كان دم ذلك انما يسسل بالحك لكن لانستطم عمن به ذلك ترك الحكوتر كه علمه مشقة انتهى (تنبيهان \*الأول) ظاهر كلامه ان الدمل اذالم تنكا معنى عن أثرها مطلقاسوا عكان مامخر جمنهامتصلاأومن ة معدمن ةو مكن الاحتراز منه أملاوعلى ذلك حمله الشارح وهوظاهر كلاماين الحاجب الاول فانه قال وعنى عما معسر كالجرح عصل والدمل في الثوب والجسد يخلاف ماينكا وانه يغسل وظاهر كلامه ثانياقبل الكلام على الرعاف انه انمايعني عن أثرها اذالم تنكا قال ولوسالت قرحته أونكا هاتمادي الاأن مكون كثيرا الاأن تمصل نفسها ولاتكف فمدروها مخرقة قال في التوضي ظاهر كلامه أنه تهادى اذامصلت بنفسها بشرط أن لاتكف وأمالورجا الكف لقطع وانسالت بنفسها وهذا كاقال في المدونة وذكر لفظها المتقدم وقال الباجي خروج الدم من الجرح على وجهين أحده ماأن مكون خروجه متصلاغير منقطع فعلى المجروح أن مصلى على حالته ولا تبطل بذلك صلاته لأنها نعاسة لا عكنه التوقي منها وليس علمه عسلها الااداكثرت وتفاحشت فانه يستعبله غسلها والثاني أن لانتصل خروجه وأمكن التوقي من نحاسته ودمه فان انبعثت في الصلاة بفعل المصلى أو بغير فعله فانه يقطع الصلاة لنجاسة جسمه وثو به فليغسل ما به الدم ثم يستأنف الصلاة لأن هذه نحاسة عكن التوقي منهاللصلاة انتهى وهوظاهر كلام صاحب الطراز وقال اس عرفة وعنى عمائشق وفهالا نغسل دم قرحة تسمل دون انكاء ومتفاحشه يستحب غسله \*الباجي ان لم يتصل سيله وأ مكن التوقي منه قطع له الصلاة ولوسال بنفسه انتهى وقال ابن عبد السلام رحه الله تعالى في شرح كلام ابن الحاجب الثاني ظاهر كلامه أنه لا يمادي الابشرط أن لاينكف وأمالوكان كثيراور جاالكف لقطع وانسالت بنفسهاوهو بعيدانتهي فكلامابن عبدالسلام هنداموافق لظاهر المصنف لكنه مخالف لماتقدم وينبغي أن لامحمل ذلك على الخلاف فيحمل كلام المصنف وكلام ابن الحاجب على الأول على ما اذاعسر الاحتراز منه سواء اتصل أوكان وقتابعدوقت ولمنضبط وتكرر وشق الاحترازمنه وبهنفسر قوله في المدونة لاتكف وتمصل وقول الباجي أحدهاأن كون خروجه متصلا أى متكرر ابحيث يشق الاحتراز منهو يحمل قول الناجي الثاني أن لانتصل خروجه على ما اذا كان خروج ذلك من واحدة أو تكرر ولم يشق الاحتراز منه كالوخرج بعديوم أو يومين من ةو يرشد الى هذا قوله وأمكن التوقى من نحاسته وقدقال في المسئلة الحادية عشر من سماع أشهب من كتاب الصلاة في الدمل سنفقع وهو في الصلاة انه ان كان يسرا فليصل وان كان كثيرا فلينصر في وقيله ابن رشد \* وحاصله أنه بقي على الباجي قسم ثالث وهوما اذالم يتصل خروجه ولم يمكن التوقي منه لتكرره في كل يوم أو م تين

اليوم فىخصوصا اذالم بنضبط وقت خروجه فمتعارض فيهمفهوما كلامه الأول والثاني لكن يترجح العمل بالمفهوم الثاني لأن أصل الباب أن كل ماشق الاحتراز منه دعفي عنه وقد تقدم ان صاحب السلس في الوجه الذي يستعب له الوضوء منه اختلف هل يستعب له غسل فرجه منه أملا وتقدم في كلام صاحب الطراز في توجيه قول سعنون انه لاستعب غسل فرجه ان ذلك اعتبارا رسائرا انجاسات السائلة كالقروح وشههالانغسل الاأن تتفاحش وقال في الجواهر القسم الاول من النجاسات مايعني عن قليله وكثيره ولايجب أن يتفاحش جدافيؤ من مهاوهذا القسم هو في كل نجاسة لا يمكن الاحتراز منها أو يمكن لشقة كبرى كالجرح عصل والدم يسيل والمرأة ترضع والأحداث ستنكح والغازي يضطر الى امساك فرسه وخص مالك هذا ببلدا لحرب ويرجح في بلادالاسلام انهى وقدأطلت في هذه المسئلة لأنها محتاج اليافتأمل ذلك منصفا (الثاني) قوله في الدونةوليدرأها بخرقة قال ابن ناجي استعبابا والله تعالى أعلم ص ﴿ وندب ان تفاحش كدم براغيث الافي صلاة ﴾ ش يعنى ان الدمل والجرح اذا كانا عصلان مأنفسهما بعنى عما يخرج منهماولا يجب غسله ولايستحب الااذا تفاحش فيستحب غسله كإيستحب غسل دم البراغيث ادا تفاحش الأأن يتفاحش أثر الدمل والجرح وهوفي الصلاة فلايقطعها أولم يرذلك الافي الصلاة فانهلا يقطعها وكذلك دم البراغيث لاتقطع له الصلاة وحكى صاحب العمدة قولين اذاتفاحش دم البراغيث بالوجوب والاستحباب والله تعالى أعلم (تنسات \* الأول) قال ابن ناجي اختلف في حدالتفاحش فقيل مايستعيابه في الجالس من الناس وقيل ماله رائحة نقلهما التادلي انتهى (قات) ولم يجعل ذلك صاحب الطراز خلافاو نصه وماحد التفاحش قال رسعة في الشيخ الملازم مثل الجرح عصل وأثر البراغيث اذاتفاحش منظر ذلك أوتغير ربحه فاغسله وهداحسن لأنهاذاصار الى هذه الحالة لايقبل صاحبه ولايقرب الابتقدر وتكره انتهى (الثاني) قال ابن ناجى في شرح المدونة ألحق صاحب الحلل بدم البراغيث دم البق والقمل وظاهر المنه حلافه لان الكثرة منهما تتقدرانتهي (الثالث) ظاهر كلام المصنف ان دم البراغيث متى تفاحش بغسل وانلم يكن نادرابل في زمن هجانه وهو ظاهر المدونة قال ابن ناجي وهو كذلك على ظاهر كلام الأكثر وقال ابن الحاجب وعن دم البراغيث غير المتفاحش النادر ومثله لابن شاس فعلاانه اذا كان في زمن هيجانه معفوا وان تفاحش انتهى (قلت) وقال المصنف رجه الله تعالى في التوضيح أكثر الناس لم يذكروا القيد الأخير ( فائدة ) قال ابن ناجي رحمه الله تعالى في شرح الرسالة والمدونة ثمانية أمواب لايؤمر بغسلها الامع التفاحش ثوب دم البراغيث والمرضع وصاحب السلس وصاحب البواسير والجرح السائل والقرحة وثوب الغازى الذي عسك فرسه في الجهاد وتوب المتعيش في سفره بالدواب نقله الباجي انتهى ص ﴿ ويطهر محل النجس بلانية بغسله ﴾ ش لماقدم حرازالة النجاسة ومايعني عنه ومالايعني عنه تـ كلم الآن في كيفية ازالة مالايعني عنه و عادات كون ومعنى كلامه أن محل النجاسة سواء كان بدنا أوثو با أو أرضا أوغير ذلك اذا أريدتطهيره اعليطهر بغسله ولايطهر بغير الغسل وماتقدم في الخف والنعل والرجل من أروات الدواب وأبو الهاو السيف الصقيل من الدم وموضع الحجامة وكذلك الاستعمار في الخرجين والثوب الصقيل على مقابل المنهور فاعاذلك في العفو عن محله والاهالحل محكوم عليه بالنجاسة بعدها ولايطهر الانغسله والغسلف كل نجاسة بعسما قال بن العربي في العارضة

وندب ان تفاحش) من المدونة لايغسل دم قرحة تسيل دون انكاء ومتفاحث المستعد غسله فان نكاها معنى القروح فرح منها دمأوغيره فليغسله وان كان في صلاة قطع الا ان مخر جمنها الشئ اليسير فلفتله ولاسمرف بهقال مالك في العتبية فان انفجر دمله وهو دصلي فان كان يسيرامضي في صلاته والا قطع \* ابن رشد دسيره مانفتله الراعف (كدم راغبث) بان البراغبث والقرحة فرق ١١٠ عرفة ظاهر المدونة وجروب غسل دم البراغيث اذا تفاحش يخلاف القرحة (الافي صلاة ويطهر محل النجاسة بلانية نغسله

النجاسة إماحكمية أوعينية فالحبكمية بكفي فهاورودالماءعلى المحسل والعينية لابدمن ازالة عينها وقال في موضع آخر المجاسة على قسمين نعباسة كلون الماء وهي البول والمذي ونحوهما فيعبأن يكاثر بالماء خاصة ادليس لهاعين تزال فكف من ماء على ماورد في الحديث أكثر من نقطة من مدى ونجاسة تخالف لون الماء فيلزم صب الماءحتى تذهب عينها وقال في حديث بول الغلام وقوله فنضعه ولم يغسله أي صب عليه الماء بدليل قوله فأتبعه الماءوا عاسقط العرك لأنه لا يحتاج اليه فان الرجل الكبير لو بالعلى تو به وأتبعه ماء لكان ذلك تطهيرا للحل كاملا وقال في حديث بول الاعرابي في المسجداذا استقرت النجاسة على الأرض صب علم امن الماء ما يغمر هاو يستهلك البول فها بذهاب رانحته ولونه وتطهر الأرض النجسة بذلك وقال الهروى لاتطهر الابأن تحفر و مجعل على ظاهرها ترابطاهر وليس الذنوب تقديرا وانماهو بحسب غلبة الماء وغيره للمعاسة واستهلاكهافيه واذابال رجلان في موضع كفي ذنوب واحد وقال الاصطخرى لكل رجل ذنوب وهو باطل ولو أهريق على الموضع ماء أوجاء عليه مطرطهر لأن ازالة النجاسة لاتفتقر لنية انتهى وقال بن فرحون نص القاضي أبو بكرعلى ان الارض يكفي في تطهيرها صب الماء علم افقط والبول وغيره اذاصب عليه الماءمتنا بعاحتي يتعقق زوال النجاسة أنه يطهر ولا يحتاج الىعرك ولاعصر وقال بن شعبان في الزاهي وطهور الارض من البول صب دلومن ماء علما ومن أصابه نعبس وهطل عليه المطرفاغتسل بهطهره ذلكولو كانجنبا انتهى وقال الأبي عن المازري في شرح حديث الاعرابي في شرح قوله فدعا بذنوب من ماء فصب عليه فيه ان النجاسة المائعة دون لزوجة يكفي في تطهيرهاص الماءواتباعه دون دالثوكالانشترط فيه الداك لانشترط فما يغسل بهمن الماءقدر معين بلمايغمر النجاسة ويغلب علها لأن المقصود ذهاب عين النجاسة واذاز التبصب الماءدون غيره لم تفتقر الى الدلك وهذا فمالا يظهر له عين بعد صب الماء كالبول وحده بعضهم بأن يكون الماء سبعة أمثال البول فلاد شترط في الماء أن يقطر بمدصبه عليها الى الارض بل اذاصب الماء وغمر النجاسة استهلكت وذهب حكمهافان الدفعت الغسالة الى موضع آخر من أرض أو بدن أوثوب أوخرجت من الحصر الى الارض التي تعنها فيشترط في طهارة ما الدفعت اليه أن تكون الغسالة المندفعة غير متغبرة لان المتغبرة نحسة فان الدفعت متغبرة صب علها حتى تندفع غبر متغبرة انتهى وقال سندرجه الله تعالى في كتاب الحج في غسل ثوب المحرم فان كانت النجاسة لاتفتقر الى حتوعرك كالبول والماءالنجس فانه يواصل صبالماءو يتواصل ويتلطف فيغسل ذلك انتهى وذكرابن فرحون عن الشيخ تقى الدين عن بعض المتأخرين ان النجاسة العينية لا يكفي اجراء الماء علما ولا بدمن محاولة ازالةأوصافها الثلاثة الطعم واللون والريح أوماوجدمنها انتهى فعلم منه ان الحكمية هي التي لاطعم لهاولالون ولاريح كالبول اذاجف وطال أمره والعينية نقيض الحكمية وبهذا فسرهما الشافعية (والحاصل) مماتقدم ان المقصود از الة النجاسة فالتي يمكن زوا لها بالماء كالبول والماء المتنجس أو بمكاثرة صبالماء كالمذى والودى لا يحتاج الى عرك ودلك ومالا بزال الابالعرك والدلك فلابدله من ذلك وهذا معنى قوله في الجواهر ولا يكفي من ورالماء على المحل بل لا بدمن از التهاعنه باذهاب العين والاثر انتهى لان معناه ان ص ورالماء لا يكني في كل نجاسة بل المقصود از الة عينها واثر ها فيعتبر في كل نجاسة مايز بلذلك وسيأتى في الكلام على النية في النضيم عن ابن عرفة أن حكم از الة النجاسة ورود الماء علهاوالله تعالى أعلم \* وقوله بلانية بعني به أن از الة النجاسة لايشترط فها النية هذا هو المعروف

وحكى القرافي قولا بأنها تفتقر للنية وهوضعيف بلحكي ابن بشير وابن عبد السلام الاتفاف على عدم افتقارها للنية وحكى ابن القصار وابن الصلاح من الشافعية الاجماع على ذلك واستشكل ابن عبدالسلام قولهم لاتفتقر لنية مع قولهم لاتزال الابالماء المطلق فان الاول يدل على انهامعقولة المعنى والثانى على انها تعبد فهو تناقض قال ابن ناجى رجه الله تعالى وماد كره صحيح وأوردته في كثيرمن دروسأشياخي فليقع منهم جواب الامالايصلح (قلت) مما أجاب به بعضهم انهامن باب التروك وليس فى الترك نية فتأمله ويأتى فى الكلام على النية في النضج عن ابن عبد السلام أن التعبد في اتقع به الازالة لا يكون موجبا للنية والله تعالى أعلم بالصواب ( فائدة ) الاعرابي الذي بال في المسجد اسمهذوا لخويصرة التممي والذنوب بفتح الذال المعجمة الدلو العظيم وقيل لايسمى ذنو با الااذا كان فيهماء قاله في النهاية و يطلق الذنوب على النصيب كما في قوله تعالى فان للذين ظاموا دنو باأى نصيبامن العذاب وقيل انهمستعارمن الذنوب الذي هو الدلوفانهم كانوايستقون و يجعلون لكل جماعة ذنو باوالله تعالى أعلم وقال سندالسجل دلوأ صغرمن الذنوب والذنوب الدلو الكبير وهي دون الغرب وفوق السجل ص ﴿ ان عرف والافجميع المشكول فيه ككميه بخلاف ثو به فيتحرى ﴾ ش يعني ان من تحقق اصابة النجاسة لمحل فان عرف موضعها منه غسله وان لم يعرف موضع النعاسة مع تحققه الاصابة فانه بغسل جميح ماشك في اصابة التجاسة له لانه لما تحقق اصابة النجاسة وجب غسلهاولما لم مقبزموضعها تعسين غسل الجميع لانه لا يتحقق زوالها الا بذلك قال في المدونة ومن أبقن أن نجاسة أصابت ثو به لا يدرى موضعها غسله كله وان علم تلك الناحية غسلها قال ابن ناجى رحه الله تعالى هذا متفق عليه قال في التوضيح الاأن لا يجدمن الماء ما يعم به الثوب ويضيق الوقت فانه تعرى موضعها نص عليه في الذخيرة انتهى (قلت) وأصله لصاحب الطر از وهوظاهر وقوله ككميه يعنى ان الثوب المتصل اذا تحققت اصابة النجاسة له وشك في محلها فلا بدمن غسل جميع المشكوك فيهولو وقع الشك في جهتين مقيزتين كالكمين ولا يجتهد في أحدالجهتين وهذا هوالمذهب قاله سند وقال ابن العربي بجتهد فاأداه اجتهاده انه النجس غسله كاستأتى في الثوبين ووجه المذهب أن الكمين متصلان بالثوب والثوبين منفصلان وقوله بخلاف ثوبيه فينعرى معنى انهاذا تعقق اصابة النجاسة لاحدثو بمهوطهارة الآخر فاشتبه الطاهر بالنجس فانه تعرى أي يحتهد بعلامة عمزله الطاهر منهمامن النجسفا أداه اجتهاده الىأنه طاهر صلى بهوما أداه اجتهاده الى أنه نحس تركه حتى دفس له وهذا هو المشهور وقال ابن الماجشون دصلى بعدد النجس وزيادة نوب كالاواني وقال ابن مسامة كذلك مالم يكثرهذا تحصيل ابن عرفة وحكى ابن الحاجب القولين الاولين فقط (تنبيهات \* الاول) قال في التوضيح ظاهر كلام ابن الحاجب تحرى في الثياب عدم اشتراط الضرورة وكلامه في الجواهر قريب منه ونص سندعلى انه اعمايتحرى في الثوبين عند الضرورة وعدم وجود مانغسل به الثوبين انتهى (قلت) وهكذانق لصاحب الجع عن ابن هارون انه انمايتعرى اذالم يجدثو باطاهراأ ومايطهر بهمااشتبه عليهمن الثياب ونقله عن سندأيضا قال وظاهر كلام ابن شاس وغيره الاطلاق من غير تقييد بضر ورة وهو غير صحيح لانه اذا لم يكن

أبقى نىلها تو مه غسله (ككميه يخلاف توسه فتحرى )ا بن العربي ان أصاب أحدكيده نجاسة ولم عيره تعراه خلافا لبعض العلماء فان فصلهما جاز الاجتهاد اجماعا كا لوشك في أحد ثوبين انتهى وقال قبل هذاابن شاس وابن عرفة والذي لابن القاسم في رجل في سفر ليس معه الاثو بان أصابت أحدهما نجاسة لا يدرى أبهما هو قال بلغني عن مالك صلى في واحد كالو لم يعد الاثو باو بعد في الوقتان وجد طاهرا ولستأنا أرى ذلك بل يصلى في واحد منهما ثم يعيد في الآخر مكانه ولا اعادة علىه ان وجدطاهرا \* ابن رشدفي قول ابن القاسم نظر لأنهاذا صلى علىأن بعد لم يعزم في صلاته في أنه فرضه وكذلك اذاأعادهافي الآخر لم يخلص النية للفرض لانه انمانوى انهاصلاته ان كان هذا الثوبهو الثوب الطاهر وتعوها الابن يونس في جامع القول في الامامة على أن من صلى

صلاة على أن يعيدها ينبغي أن لا تجزئه \* ابن رشدوقول مالك أصبح وأظهر من جهة النظر والقياس أنه يصلى في أحدهما على أنه فرضه كالولم يجد غيره فان وجد في الوقت ثوبا بوقن بطهارته أعاد استصبابا أنظر في الذخيرة اعتراضه على ابن شاس مضطرافقد أدخل احتال الخلل في صلاته بغيرضر ورة انتهى وهوظاهر وعلى هـ نافلافرق بين الشكفى النويين أوفى النوب الواحد في وجوب الغسل مع عدم لضر ورة وأمامع الضرورة فيتحرى فى الثوب بن وأما لثوب الواحد فلاهائدة التحرى فيه الافى الصورة التي تقدمت عن التوضيع وهي مااذالم يجد من الماء ما يغمر به الثوب وضاق الوقت وهكذا قال سندبعد أن ذكر الفرق بين الثوبين والثوب الواحد بأنه اذاتعرى في الثوبين صلى بأحدهمامن غير غسل وأما الثوب الواحد فلابدمن الفسل والشك في جميع الثوب فيغسل جمعه قال وفي التعقيق لافرق بينهما وذكر ماتقدم وقال ابن غازى وقدأ غف أوا كلهم مافى ساع ابن أبي زيدمن كتاب الملاة وذكرعنه قولين أحدهم اعن مالك يصلي في أحدهما ثم يعيد في الوقت ان وجد ثو باطاهر اكما فى الثوب الواحدوالثاني عن ابن الفاسم كقول ابن الماجشون انه يصلى فى أحدهما تم يعيد في الآخر ولااعادة عليه بعدذلك قال بن رشدقول ابن القاسم استعسان لانه برى اذاصلي بأحدهمانم أعادفي الأخرى مكانه فقمدتيقن أن احدى صلاتيه قدوقعت بثوب طاهر وفيه نظر لأنه اذاصلي بأحدهما على انه يعيد في الآخر فلم يعزم في صلاته فيه على انها فرضه اذا صلى بنية الاعادة فحملت النبةغير مخلصة للفرض وكذلك داأعادهالم يحلص نيتم في اعادته للفرض لانه نوى أنهاصلاته ان كان همانا الثوب هو الطاهر وقول مالك أصع وأظهر من جهمة النظر والقياس لانه يصلى في أحدهما على انهافر ضه فيتعرى صلاته اذلولح يكن عليه غيره وصلى به وهو عالم بنجاسته لاجزأته صلاته ثمان و جدفى الوقت ثو باطاهر اأعاد استعبابا انتهى كلام بن رشد وماذكره من النظر فما ذاصلي بأحدهمانمأعادفي الآخر يأتي نحوه لابن رشدفي اشتباه الأواني ويأتى الجواب عنهوما ذكرهابن غازى عنساع ابنأبى زيدحسن والظاهران معنى قول مالك يصلى بأحدهما أى بعد أن يتمرى ولاأطن أن أحدا يحيزله الصلاة في أحدهما بلا تعرمع امكان التعرى اللهم الاادا تعرى أي جنهد فلم يترجح أحدهماعلى الآخر فحينئذ يصلى في أحدهما وعلى هذا فهو موافق للقول الذي مشي عليمالمسنف وقوله انهان وجدثو باأعادفي الوقت لاينافي ذلك كاغال ابن غازي اذهوعلي جهة الاستعبابكا ذكرابن رشدرجه الله تعالى وبرجح ماذكره صاحب الطراز وابن هارون ان التعرى انما هومع الضرورة وهو الظاهر فينبغى أن يعمدا ذلا فرق بين الثو بين والثوب الواحد وقدفرقوا ينهما بفروق ضعيفة أحسنهاماذكره ابن عبدالسلام والمصنف في التوضيح وأصله لابن العربي ان الاصل في كل واحد من الثو بين الطهارة على انفر اده فيستند الى أصل ولا كذلك الثوب الواحدلان حكم الاصل قد بطل لتعقق حصول الجاسة فيه فيعب غسله قال ابن عبد السلام هكذا قالوا ولا يخفي مافيه فلوفصل هذا الثوب نصفين بقي وجوب الغسل على ما كان لاحتمال أن يكون القسم في محل النجاسة فيكون كل واحدمهما نجساوهذا هو الفرق بينه و بين الكمين على القول التعرى فهماوهو اختيار ابن العربي قال ولو فصلهما جازله النعرى اجاعا يعني على القول بالتعرى في الثو بين انتهى وقال صاحب الجعفم اذاقسم الثوب فلوفرضنا انه قسم في موضع بتحقق أنه ليس فيه نعاسة بل النعاسة بعيدة منه لكان مثل أحد الكمين انتهى وفرق بعضهم بأن الأصل عدم التعرى في الثوب الواحد لثبوت النضم فياشك في وصول النجاسة اليه ولانه قائم بنفسه ولا بجتمع فيه الاجتهاد واليقين وه ذان الوصفان غيرموجودين في الثو بين (قلت) واذا مشيناعلى ماقاله سندوغيره لم يحتج لشئ من هذا والله تعالى أعلم وصدر صاحب الشامل بالقول

التعرى شمقال وقيده بعضهم بالضرورة والله معالى أعلم (الثاني) آذاقلنالا يتعرى الامع الضرورة فهل يكون حكمه حكم المتمم فالآيس يتعرى فيأول الوقت والراجى في آخره والمتردد في وسطه أو يقال لا يصلى بالتعرى الافي آخر الوقت المختار تردد في ذلك صاحب الجعوفي كلامه ميل الى الثاني قال والفرق بينه وبين المتميم ان التيمم طهارة بدل عن طهارة واز الة الجاسة لابدل لها فيؤخرالي آخر الوقت المحتار محقال وعكن أن بعاب بأنه غيرمصل بالمجاسة مل يعتمل احتمالا مرجوها انتهى (قلت) الظاهر أنه لا يتحرى الامع الضرورة كإعال سندوغيره وانه يفصل فيه كالتيمم وانه ان وجد تو باطاهرا أومايغسل به يعيد في الوقت كاقال في العتبية والله تعالى أعلم (الثالث) اذا قلنا بالتحري مع عدم الضرورة فلايلزمه الاغسل أحدهما وهوما حكم اجتهاده بأنه تجس وهذا اختيار ابن العربى وفرع عليهما اذالبسهما وصلى بهما قال فتعوز صلاته لان أحد الثو بين طاهر بيقين وهو الذي غسله والآخر طاهر بالاجتهاد وقال بعض الشافعية لا يجوز لانه كثوب واحد بعضه تجس وبعضه طاهر قال وهذاقلب للحقائق لا يكون الثوبان ثوبا ولاالثوب ثوبين والله تعالى أعلم (الرابع) لااعتبار في از الة النجاحة بالعدد عندنا بل المعتبر في عينها از الة العين وفي حكمها اصابة الماءالحل واستعب الامام الشافعي ثلاث غسلات لحديث القائم من النوم وأوجب اس حنبسل التسبيع فى كل نعاسة في الساعلى السالا الارض فواحدة لحديث بول الاعرابي ص في بطهور منفصل كذلك ش هذامتعلق بقوله بغسله والمعنى ان الحل الحس بطهر بغدله بالماء الطهور بشرط أن ينفصل الماءعن المحل طهو راباقياعلى صفته فان قيل قد تقدم أول الكتاب أن الحدث وحكم الخبث برفعان بالماء المطلق الذي هو الطهور فلم أعاده فالجواب اعا أعاده ليبين أنه يشترط انفصاله كذلك أى طهور اولم يتقدم له التنبيه على ذلك وقد قدمنا في قوله يرفع الحدث وحكم الخبث انسياق كلامه يقتضى الحصرلانه كالحدلم وفع به الحدث وحكم الخبث وكذا يقال هناو هذا هو المشهو رفى المذهب أعنى ان محل النجاسة لايطهر الابالماء الطهو ر وذكر ابن بشير وتابعوه قولا بانهاتزال بكلقلاع كالخل وانماحكى في النوادر الخلاف في الماء المضاف قال قال يحيى بن عمر وأبوالفرج اختلف في ازالة النجاسة بالماء المضاف فقيل يجو زذلك وقيل لايطهره الاالماء المطلق وهوالصواب وذكرالمازرى ان اللخمي ذكر خلافافي ازالة النجاسة بالمائع قال وأراه انما أخنده من قول ابن حبيب اذابصق دمائم بصق حتى زال اله يطهر ورد بحواز أن يكون ابن حبيبانمااغتفره ليسارته لاشتراطه عدم تفاحشه قال ابن عرفة قلت بل أخذه من قول القاضى في مسم السيف قال ابن عرفة ابن العربي لوجففت الشمس موضع بول لم يطهر على المشهور ولايكفي فرك المنى قال في النوادر الفرك باطل وكذلك النار لانطهر على المشهور فانانفصل الماءمتغيرا فالمحل نجس قال ابن عرفة وغسالتهاأى التجاسة متغيرة تجسة ابن العربي كغسو لهاوغير متغيرة فالواطاهرة كغسولها اهثم بحثفى كون الغسالة اذالم تتغير طاهرة وسيأتي كلامه انشاء الله تعالى وقال صاحب الجععن ابن هر ون في شرح قول ابن الحاجب والغسالة المتغيرة نجسة وغير المتغيرة طاهرة ولايضر بالهالانه جزء المنفصل يعنى ماغسل به التجاسة اذاانفصل متغيرافهو والحل نجسان وان انفصل غيرمتغيرفهماطاهران قال ابن رشداستدل بالتغير على بقاء المجاسة فى الثوب لان المنفصل جزء الباقى فى الثوب فان كانت متغيرة فهي نجسة وعلم أن الثوب لميطهر وانكانت غيرمتغيرة علمأن النجاسة قدانفصلت عن الثوب وفيه فظراد قد يكون التغيير

(بطهور )تقدمقوله يرفع الحدث وحركم الخبث بالمطلق (منفصل كذلك) ابن عرفة غسالة النجاسة متغيرة نعسة \* ابن العربي كغسولها وغير متغيرة طاهرة كغسولما ان عرفة هاذا رد بانتقال النعاسة منهالها وعفهوم المدونة ماتوضئ به لا ينجس تو باأصابه ان كان الذي توضأبه أولا طاهرا وفي العارضة النجاسة اذا كثرت بالماء كان الحكم للا اللها فكف من ماء أكثرمن نقطةمن مذى انتهى وانظرأول الكافي لابي عمر

من أوساخ في الثوب متكاثف وانما ينبغي أن يعول في ذلك على ما يظهر مشاهدة الحال فتأمله قال صاحب الجع قلت الصواب التنجيس لان تغييرها دليل على عدم بقاء الحل اذببعد أن تخرج النجاسة ويبقى الوسخ لانهما لماتوار داعلى محل واحدصارا كالشئ الواحد فلايخر جأحدهما الابخر وجالآخر اه (قلت) ماقاله صاحب الجع غيرظاهر اذاز العين النجاسة وطعمها ولونهاور يحهاأو زال الطعم وعسر اللون والريح وتحقق ان التغيرا عاهومن الأوساخ أماان كان التغيرمن صياغ الثوب كالمصبوغ بالنيل فانهلايضر بقاءلون الصبغ وقدقال الأبى رحمالله تعالى فيشرحمسلم في أحاديث تحريم الجران المصبوغ بالنيل المتنجس يطهر بعدغسله ولايشترط في غدله أن ينقطع النيل اه قال ابن عرفة الشيخ روى محمدان طهر ماصبغ ببول فلابأس به ١٠١٠ غ القاسم ترك الصغ به أحبالي اه ومن اده عاصب غيالبول ماجعل البول في صباغه وليس البول نفسه صبغاوالله تعالى أعلم وذكر صاحب الاكال عن مالك في أواني الجرخلافافر وي عنه تغسل وتستعمل وروى عنه انه اذاطبخ فيهاالماء وغسلت طهرت وروى عنه انهاتكسر وتشق الظروف فقسل عقو بةعلى القول بالعقو بةبالمال وقبل انهالا تطهر بالغسل لانه تغوص فها قال الأبى واختار شخنا يعنى ابن عرفة انهالا تطهر للغوص والتزم على قياس ذلك انهلو صبغ به ثوب لم يطهر فعو رض عاصبغ الورجله \* فأجاب بأن الورجله متجسة لا نحسة العين قال الأبى والظاهر طهارة اناءالخراذاغسل اتقررأن بقاء اللون لايضر الاأن يقال ان الماء لابصل الى مايصل اليه الجر وكذا أفتى الشيخ يعني ابن عرفة بان ألواح البتاتي لا يحوزان يسقف باالمسجد قال وأما الاقباب المصنوعة متها فاؤها طاهر لانه لا يتغير اهص ﴿ ولا يلزم عصره ﴾ ش يعنى ان محل النبس اذاغسل بالماء الطهور وانفصل الماءعن المحل طهورا فانه لا يلزم عصره لعموم الأحاديث ولان الفرض ان الماء قد انفصل طهو راوا لماء الباقي في المحل كالمنفصل وخالف في ذلك أبوحنيفة وبعض الشافعية فقالو الايطهر الثوب حتى يعصر والله أعلم ص ﴿ معزوال طعمه لالون و ريح عسرا ﴾ ش قوله مع متعلق بيطهر هذا هو المتعين وأجاز البساطي أن يتعلق بقوله ولايلزم عصره وهو بعيدوالمعني أن محل النجس يطهر بكذامعز وال طعم النجس فانبقي طعم النجس لم يطهر لان بقاء الطعم دليل على بقاء النجاسة فلا بدمن از الة الطعم وان عسر وقوله لالون وريح معطوفان على زوال على حلف مضافى تقديره لاز وال لون وريح عسر زوالها أى يطهر محل النجس بكذابشرط زوال طعم النجس لابشرط زوال اللون والريحا ذاعسر اوان لم يعسر زوالهالم يطهرالحلمع بقاءواحدمنهما وبقاءاللون أشدمن بقاءالريح قالفي الجواهرلو بق الطم بعدزوال الجرم في رأى العين فالحل تجس لان بقاءه دليل على بقائد و كذلك لو بقي اللون أوالر يجوقلعهمتيسر بالماءفان تعسر قلعه عني عنه وكان المحل طاهر اونقله في الذخيرة و زادكا بعني عن الرائعة في الاستنجاء اذاعسر زوالهامن اليدأوالحل (تنبهات \* الاول) ان قيل كيف يتصور ادراك بقاء الطع فان ذوق التعاسة لا يجوز فالجواب ان دلك بعد الوقوع أي لو ذاق فو جد الطعم لمنطهر ويمكن تصو برذاك ابتداء فيااذا كانت النجاسة في الفم أودميت اللثة قاله ابن فرحون زاد البلقيني من الشافعية وكذالوغلب على ظنه زوال الطعم فبجو زله ذوق الحل استظهار اوهوظاهر والله تعالى أعلم ( لناني ) لعتبر في از اله ذلك هو الاز الفيالماء كايفهم من قول الجواهر المتقدم وقلعهمتيسر بالماءفيفهم منهأنهاذاأ مكن زوال اللون والريح بغيرالماء لم يجب وهو كذلك ونعوه في

( ولا يسلزم عصره ) \* العارضة قال بعض الشافعية لايطهر الثوب حـتى يعصر ولا الاناء حـتى ستقصى في ازالة الرطو بةعنه وقال علماؤنا يطهر وهدوالأصم لانه نجاسة كاثرها الماء فح كربطهارتهاولان المنفصل من الماءعن المحل جزءمن المتصل والمنفصل طاهر فالمصلمثله (مع زوالطعمه) ابن عرفة بقاء الطعم معتبر ( لالون ورج عسرا) ابن العربي اللون والريح ان عسرا لغو وروى محدان طهر ماصبغ ببول فلا ،أس به \* ابن القاسم وترك الصبغ به أحب الى الكافي لايضر لون الدم اذاذهب عينه وبقى أثره ولعز الدين ولايلزم في ازالة مانيقي من أثر المجاسة بالعقاقير اذلايضر الأثر قال وأما الادهان على أعضاء الوضوء فان كانت غليظة جامدة تمنع ملاقاة الماء فلابدمن ازالتها وانلم تكن كاذلك صحت الطهارة

كلام ابن العربي «وابن الحاجب ولوأمكن زوال اللون والريح باشنان أوصابون فالظاهرانه لايجب والشافعية في ذلك خلاف وفي حديث خولة بنت يسار في الدم العسر الزوال قال صلى الله عليه وسليكفيك الماء ولايضرك أثره رواه أحدوا بوداود وقيس الريح على اللون بجامع المشقة (الثالث) لو بقى اللون والرج معافظاهر كلام المصنف وغيره من أصحابنا أنه لا يضر ذلك وللشافعية فى ذلك خلاف (الرابع) اذاعسر زوال اللون أوالربح فالحلى طاهر كاتقدم في كلام صاحب الجواهر وكافهم من كلام المصنف وغيره وقال بعض الشافعية نجس معفو عنه (الخامس)قال ابن عبد السلام ينبغي على مذهب إن الماجشون باغتفاره الرائعة في الماء ان بغتفرها في الازالة أيضاوان لمتعسر وردهابن عرفة بان دلالة الشئ على حدوث أمر أضعف منها على بقائه لقوته بالاستصعاب فان الماء يدفع عن نفسمه قاله اللخمي ص ﴿ والفسالة المتغيرة نحسمة ﴾ ش الغسالةهي الماء الذي غسلت به النجاسة ولاشك في نعاستهااذا كانت متغيرة وسواء كان تغيرها بالطعم أواللون أوالرج \* ابن عبد السلام وليست كحكم محل النجاسة وهذا اذا كان تغيرها بالنجاسة أو بوسخ فى النوب وأمااذا كان تعيرها بصبغ فى النوب و بولغ فى غسل النجاسة حتى غلب على الظن أن التغيرا عاهو من الصبغ فينبغي أن يحكم بطهارتها وان كانت متغيرة كاتقدم انه يحكم بطهارة الثوب حينئد وكذلك لوكان الماء مضافا بغيرشئ طاهر وغسلت به النجاسة حتى زال عينهاوأثرها وخرج الماءكهيئته الاولى فينبغى أن يحكر بطهارة الغسالة على مامشي علمه المصنف في الفرعالآنى أعنى قوله ولو زال عن النجاسة بغير المطلق لم يتنجس أصلافي محلها لانها اذالم يحكموا بنجاسة البلل الذي في الثوث فكداك البلل المنفصل منه لانهماشي واحدا نفصل بعضه وبقي بعضه والاكان هذا معارضاللفرع الآتي فتأمله ومفهوم كالرم المصنف ان الغسالة التي لم تتغيرطاهرة وهو كذلك قال ابن عبد السلام فان كانت كثيرة فلاشك في طهارتهاوان كانت يسبرة فقالوا كذلك وهومبني على مذهب من يفرق بين ورودالماء على المجاسة وبين ورودها على ومن لم غرق فيشكل مذهب من جل ذلك والله تعلى أعلم اه وقال ابن عرفة وغير المتغيرة قالواطاهرة كمغسولها (قلت) يردبانتقال النجاسة عنه لهاو بظاهر قول ابن القاسم فيهام توضأ به لاينجس نوبا أصابهان كان الذي توضأ به طاهر اوعلى قولهم التزم بعص من لقيناه لوغسلت قطر مهن بول في بعض جسد أوثوب وشاءت غسالتها غير متغيرة لم تنقصل عنه كان طاهرا اه وقد تقدم في كلام الأبي محوذاك في قوله و يطهر محل النجس ( قلت ) استشكال ابن عبدالسلام وانعرفة مبتى على أن النجاسة انتقلت للغسالة ونحوه لابن العربي ورده بعض مشايخ الشافعية عنع انتقالها بل نقول الماءقم رها وغلم افكا أنه أعدمها فتأمله والله بعالى أعلم ( فرع) قال صاحب الجمع عن اس هر ون وهيل مجوز رفع الحدث و زوال النجاسة مذه الفسالة أحراه اس العر بى على الماء اليسير تحله نجاسة بسيرة ولم تغيره وفيه نظر بل الظاهر أنه برفع الحدث وبريل النجس ولاننجس ثو باأصابه لا ما حكمنا بطهارته اه (قلت) وقال ابن عبد السلام بعدد كره كلامابن العربي فيمه نظر ادلوكان كذلك إسكانت الغسالة مختلفافها ولم يذكر وافيها خلافافها رأيناه اه وقال المصنف في التوضيح بعدد كره كلام ابن هر ون وابن عبد السلام وفيه نظر اه (قلت) قال سندفى الكلام على سؤ رمالا شوقى النجاسة ان من كان معهما عوعلمه نجاسة وهو محمدث فانه يؤمر بازالة النجاسة بالماءو يتميم لطهارة الحدث ولايقول أحدمن الناس انه اذاغسل

(والغسالة المتغيرة نجسة) تقدّم قوله منفصل كذلك

النجاسة رجع استعمل غسالتها في طهارته اه ولعل ذلك انها لاتسلم غالبامن تغيراً حد الأوصاف الثلاثة لاسماعلي ماتقدم عن ابن راشدانها انماتكون نحسة اذا كان تغيرها بالنجاسة لابالأوساخ ص ﴿ ولو زال عين النجاسة بغير الماء المطلق لم تتنجس ملاقي محلها ﴾ ش يعني انه اذا أز بلت النجاسة بغير الماء المطلق اماعاء مضاف أو بشئ قلاع غير الماء كالخلونحوه وقلنا ان ذلك لا يطهر محل النجاسةوانه محكوم عليمها ولاتحو زالصلاة به تملاقي ذلك المحل وهو مبلول شيأ أولاقاه شئ مباول بعدأن جف أوفى حال بلله فهل متنجس مالاقاه أولا يتنجس قولان قال ابن عبد السلام والمصنف وغيرهماوالأكثر ونعلى عدم التنجيس زادالمصنف اذالاعراض لاتنتقل وعلى هذا الخلاف اختلف الشخان القايسي وابن أبي زيداذا دهن الدلوالجديد بالزيت واستنجى منه فانه لايجز تهقال القابسي وبغسل ماأصابه من الثماب وقال ابن أبي زيد بعبد الاستنجاء دون غسل ثمايه اه وماذكرناءمن انهلافرق بين زوال عين النجاسة بماءمضاف أوبشي قــــلاع قاله ابن عرفة ونصالو زال عينها عضاف أوقلاع في تنجيس رطب عجلها نقلاعبد الحق عن بعض المتأخرين معابن عبدالر حنعن القابسي وابن العربي مجهلا لخالفه والتونسي مع عبدالحق ومعروف قول القابسي عندقول الشيخ وابن رشد قائلا اتفاقا فعزى القول بالتنجيس لبعض المتأخرين وابن عبد الرجنءن القابسي وابن العربي وعزا القول بعدم التنجيس للشيخ أبي اسعق التونسي والشيخ ابنأبي زيدولابن رشدعائلااتفاقا ولعبدالحق والقابسي أيضافيكون لهقولان معروفهما الثاني على ماقالة عبد الحق وقال في التوضيح في الكلام على نجاسة المني ان القول الثاني مذهب الجهور وفاله ابن عبيد السلام أيضا وماعز اهلابن رشدانظره في ساعموسي والله أعلم \* قال الثارح فىالكببر ومثلهذا مااذا استجمر بالاحجار ثمءرقالحل فانهلايضرالثيابو يعنى عنهلانهأثر معفو وهو الأصروقيل لا يعفي عنه (قلت) ماذكره من العفو صحيح وذكره ابن الحاجب وغيره وقدتقدمذكره فيالمعفوات فهااذااتصل تالمعفومائع وليس هومن هذاالباب لان النجاسة هناباقية والمحل الذي تصيبه نجس اكنه معفوعنه فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ وَانْ شُكُ فِي اصابتها لثوب وجبانضعه فسلتكم علىحكم مااذاتحق النجاسة وتحقق اصابتها أتبع دلك بالكلام على ما اذاشك في ذلك وهو على ثلاثة أوجه \* الاول أن يشك في الاصابة أي هل أصابته النجاسة أم لا \* والثاني أن تحقق الاصابة ويشك في المصيب هله ونجس أملا \* والثالث ان يشك فيهما أي في الاصابة وفي تحاسة المصيب وذكر الباجي رحمه الله تعالى من أقسام الشائقسا آخر وهو اذا تعقق اصابة النجائسة وشكفي الازالة قال ولاخلاف في وجوب الغسل لان النجاسة متيقنة فلا رتفع حكمها الاسقينو بدأ المصنف الكلام على الوجه الاول والضمير في اصابتها النجاسة بعني أن المكلف ادا تعقق نجاسة شيئ وشك هل أصاب دالك الشيئ النجس ثو به أولم يصبه فانه مجب عليه أنينضعه وسيأتى تفسير النضح قال فى التوضيح وهذا القسم متفق فيه على النضح وقال اس بشير بازم النضح فيه بالاخلاف (قلت) حكى ابن رشد في رسم البزمن سماع ابن القاسم أن ابن لبابة ذهب الى غسل ماشك فيه من الأبدان والثياب ولح يرالنضح الامع الغسل في الموضع الذي وردفيه الحديث يعنى قوله إغسل ذكرك وأشيبك وانضح وحكى ذلك عن ابن نافع قال ابن رشدوهو خروج عن المذهب ولعل ابن بشير لم يعتبره ولهذا جزم بنفي الخلاف إلا أن قوله يلزم النضح بلا خلاف يقتضى وجوب النضح من غيرخلاف وقد قال سنداختلف في النضح هـلهو واجب

(ولو زالعين النجاسة بغير المطلق لم يتنجس ملاقي محلها) ابن عرفة لو زال عين النجاسة بمضافي أوقلاع فقال ابن رشدمتفق على أبه لا ينجس رطب عجلها وقاله الشيخ التونسي وهو معروف فول القابسي (وان شك في اصابتها لثوب وجب في القباب النضي عند اللخمي وعبد الوهاب استعباب وقال الباجي استعباب وقال الباجي ضيق الوقت يدل على وجو به

أومستعب قال عبدالوهاب مستعب لانهلايزيل شيأوطاهر المذهب أنهواجب فتعصل في ذلك ثلاثة أقوال وجوب النضح واستعبابه ووجوب الغسل وعلى الاول شي المصنف لقول سندانه ظاهر المذهب وكذاقال صاحب اللباب انهظاهر المذهب ودليله أمره عليه الصلاة والسلام في حديث الصحين بنضح الحصير الذي اسودهن طول مالبث وذلك لحصول الشكفيه وقول عررضي الله تعالى عنه حين شكفي ثو به هل أصابه مني اغسل مارأ بت وانضح ملم تر وقال مالك في المدونة مستدلا على ثبوت النضح بعمل الصحابة والتابعين هومن أمر الناس فظاهر كالرمصاحب الجع أن ابن لبابة يقول بعدم وجوب الغسل والنضح فباشك فيه فانهقال وخالفنا الامام الشافعي وأبوحنمفة ووافقهماا بنالبابةهنا لان الثوب اذالح مكن فيه نحاسة فلاهائدة في النضح وان كانت فيه فالنضح منشرهااه الاأن مكون مراده أن ابن لبابة بوافقهما في القول بعدم النضح وان خالفهما في وجوب غسل ماشكفيه وتقييد المصنف المسئلة بالثوب احتراز من الجسد فانه سيذ كرحكمه و بأتى انشاء الله تعالى هناك الكلام على غيرهما ومثل ابن الحاجب المسئلة عما اذاشك الجنب أوالحائض هل أصاب ثو بهما شئ أملا قال في التوضيح وهنا اذا كان الثوب مصبوعا يخفي أثر الدم فسه عان كان أبيض فلا أثر للاحتمال وهو وهم قال معناه في الجلاب اه ونعوه في كلام ابن عرفة فمن ترك النضح وكذالونام في ثو به و رأى في جهة منه بللاوشك في الأخرى هـ ل أصام اشئ أملافاته يغسل مارأى وينضح مالم ر (تنبيه) علم عاد كره في التوضيح ان النضح انم الحسمع الشكوااشك تساوى الطرفين فامالوهم فلاأثر أهولو كان لهشمة وأماالظن فلمأرمن تعرضله الاصاحب النوادر فانه قال معدد كره النصح الشك وكذلك ان ظن أن في ثو به نعاسة فليرشه اه (قلت )وهذا والله أعلم لأن الشارع لم يعول في أحم النجاسة الاعلى المحقق فأحاز الصلاة بالنعال التي عشى بهافي الطرقات وفي موضع قضاء الحاجة وتعوذلك كاأشار الى ذلك القرافي في الفرق التاسع والثلاثين بعد المائتين وقبله ابن راشد وقال الشمخ أبو حامد الغز الى والمزيل للوسواس ان يعلم ان الأشياء خلقت طاهرة بيقن فالانشاهد عليه تجاسة ولايعامها يقينا يصلى به ولاينبغي أن يتوصل بالاشتباء الى تقدم النجاسات اه فالظاهر وجوب الغسل لان الاحكام الشرعمة مناطة بغلبة الظن وفي رسم ندرمن سماع عيسى وسألته عن جدار المرحاض بكون نديا للصق به الرجل ثو مه قال اماان كان نداه شدما بالغبار فلبرشه ولاشئ عليه وان كان بللاأ وشدما به فلنغسله قال ابن رشدادا كانشيها بالغيار فلابوقن بتعلقه بثو بهفكذاكقال ينضعهلان النضح طهو ركماشك في نجاسته من الثياب وان كان بللا أوشيم ابالبلل فلااشكال في وجوب غسله لتعلقه بثو به اه ونقله ابن عرفة فهذا يدل على أنه اذا غلب على الظن وصول النجاسة للثوب وجب الغسل لانه اذا كانت نداوة الجدارشيمة بالبلل بغلب على الظن وصوله اللثوب وقال في النوادر أيضا قال على عن مالك فمن الفير ع فظن ان الريح ردت عليه من بولة فليغسله ان أيقن بذلك ولاينضعه اله فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ وان ترك أعاد الصلاة كالغسل ﴾ ش يعينى اذا قلنا يوجوب النضح فتركه وصلى فانه بعيد الصلاة كإيعيدهامن ترك غسل النجاسة المحققة فانكان عامداأ وجاهلاأعاد أبداوان كانناسيا أوعاجزاأعادفي الوقت والوقت في الظهر بن للاصفرار وفي العشاء بن للفجر وفي الصير للطاوع وعن ابن الحاجب هذا القول لابن القاسم وسعنون وعز اه صاحب اللباب لابن القاسم فقط وعزاه ابن معلى لابن القاسم وعيسي وظاهر كلام المصنف في التوضيح وابن عرفة

(وان ترك أعادالصلاة كالغسل) ابن حبيب من شك هل أصابته نجاسة أم لا وصلى ناسيا أعاد في الوقت وعمدا أوجهلا أعاد أبدا \* أبو عمر النضح لا يظهر الوسوسة ابن العربي في النضم نكتة بديعة وهو النصم من أن الغسل شرع لازالة التعبد والنضح تعبد محض التعبد والنفح تعبد محض فرض لا يؤثر في الصلاة على الفسل

أن القول لابن حبيب وأن ابن القاسم يسول بالاعادة في الوقت فقط سواء تركه عمد أوسهوا وبه صدر فى الشامل وعزاه لابن القاسم وعز االقول الذى ذكره ابن حبيب لابن القاسم ولعل ابن القاسم لهقولان وقالفى التوضيع قال أشهبوابن تافعوا بن الماجشون لااعادة أصلا وعلله القاضى أبومحمد بأن النضع مستحب عندهم انتهى ورده ابن العربي بأن النصح واجب ولكنه فرض لايؤثر في الصلاة وفيه نظر لان وجو به ليس الاللصلاة فبجدأن يكون مؤثرافها كالغسل بلهو أولى لأنه تعبد محض ( تنبيهات \* الاول ) قال في التوضيح تنبيه قول ابن حبيب المتقدم يعيدالجاهل والعامدأ بدابخلاف الناسي مقيدفي الواضحة بما اذاشك هلأصاب ثو بهشئ من جنابة وغيرهامن النجاحة وأمامن وجدأثر الاحتلام فاغتسل وغسل مارأى وجهل أن ينضح مالح ير وصلي فلااعادة عليه لماصلي ولكن عليه أن ينضعه لمايستقبل قال وقاله ابن الماجشون انتهى ففي كلام المصنف وابن الحاجب مناقشة منجهة ان هذا القول ليس هو قول ابن القاسم وانما هو قول ابن حبيب ثم ان ابن حبيب قيده والمصنف وابن الحاجب أطلقاه فتأمله (الثياني) ذكر المصنف فى التوضيح وابن فرحون ان قول ابن الماجشون بنفي الاعادة انماهو فى الصورة الثانية وهي مااذا احتلم وغسل مارأى ولم ينضح مالم يره والله تعالى أعلم (الثالث) قال في التوضيح عن المازرى قد قدمناأن الاختلاف في الاعادة بترك النجاسة وان في المذهب قولا بالاعادة أبدام ع النسيان ولم يقل بذلك أحدمن أحجابنافي النضم واعادلك لانحفاض رتبته عن الغسل (الرابع) لوترك النضم وغسل قال في التوضيح قال ابن هارون يجرى على الخلاف فيمن أمر يمسح رأسه أوخفيه فغسل دلكوالاقيس الاجزاء قال المصنف في التخريج نظر قال البساطي ولاأظنهم يختلفون هنا في الإجزاءانتهى ونعوه للباجي على المدوّنة (قلت) وقدصر حصاحب الطراز بالاجزاء ولم يذكرفي داك خلافاً وذكره في كتاب الطهارة في باب تقليم ظفر المحرم من كتاب الحج والله تعالى أعلم بالمصواب (الخامس) اذاترك نضح الجسم وصلى فالخلاف فيه كالخلاف في الثوب ذ كره ابن فرحون رحماللة تعالى في شرحه ص ﴿ وهو رش اليد ﴾ ش يعني أن النضع هو الرش بالدد وهذاهوالمشهور وقال الداودي هوغمرالمحل بالماء قال الباجي هو يستعمل في الوجهين و يتعين لأحدهما بالقرينة ففي محل الشك يحمل على الرش وفي التعقيق على الصب فيرش الجهة التي شكفها ولايرش جهتي الثوبالاأن يشك فهمامعا قال ابن عرفة وفي صفته طرق عيسي بن مسكين عن ا بن محنون رش ظاهر ماشك فيه و باطنه \* عياض هـ ندافهاشك في ناحيته والافالتي شك في نيلها فقط \* القابسي رش موضع الشك بيده رشة واحدة وان لح يعمه وان رشه بفيه أجز أوعياض لعلد بعدغسل فيه من بصاقه والاكان مضاها انتهى والظاهرأن ماقاله عياض فيرش الجهتين وفي الرش بالفع تفسير لاخلاف وكذاماقاله القابسي من انه لايشترط تعميم المحل ويؤخذ ذلك من كلام ابن عرفة الآتى في الكلام على النية في النضح وأنه ان شهبفيه بعد تنظيفه من البصاق أجز أو الالم يجز ونقل المصنف في التوضيح والشارح في شرحه وشامله القول بالرش بالفم ولم يقيداه عاقيده به عياض وجعلاه خلاف المشهور والله تعانى أعلم الصواب ص ﴿ بلانية ﴾ ش يعني ان النضير لايفتقرالىنية فلورش المحل مطر ونحوه كفي لانهمن بابازالة النجاسة قال ابن محرز ولأنهان كانتهناك نجاسة فلايحتاج الىنية وانلمتكن تجاسة فلايجسشئ واعترض ابن عرفة على قوله ان كانت هناك نجاسة فلا يحتاج الى نية بأن هذا الماهو فمالم يظهر انه تعبد ثم أجاب بأنا منع كون

( وهورش باليد) القايسي يرش موضع الشك بيده رشةوا حدة وان لم يعم وان رشهبفيه أجزأه بوعياض لعله بعد غسل فسه من بصاقمه والاكان مضافا \*عياض وفائدة النضم ان وجديعدذلك بلة فمكن أن تكون من النضع فتطمئن نفسه بالماء وفي الجلابان شكت هل أصاب ثو بها شئ من دم حسفتهافان كان الثوب مصبوغا نضعته والافلا ئعلها ﴿ أُنَّو عمر في حديث مليكة نصح الحصير لشك نجاسته ان تطيب النفس عليه والأصل في ثوب المسلم وأرضه وجسمه الطهارة حتى يستيقن بالنجاسة وكذلك الماء والنضي لمن قال به قطع للوسوسة وحزازات النفس وقيل النضح لايزيدالانشرا(بلانية) ابن محرز ولايفتقر الىنية \* ابن بشيرهو القياس أو لان النضع تعبد والتعبد مفتقرالىالنية

النضح تعبدا فاللان حكم ازالة النجاسة غلبة الماءعليها لقوكم الغسالة الغير المتغيرة طاهرة وماء النصير غالب لقلة النجاسة ان كانت يه قال فان رد بأن الرش غير ملزوم لوصول الماء النعاسة لكونه رشالاً يع سطح المحل المشكوك فيه بلاغلبة \*أجيب بأن كثرة نقط الماء على سطحه فقط مظنة لنيل نجاسته ان كانت والظن كاف انهى وقيل يغتقر الى النية لظهور التعبد فيه اذهو تكثير للجاسة لاازالة لها وتقدم جوابه وقال ابن عبدالسلام وقديقال ان التعبد فهاتقع به الازالة لا يكون موجبا للنية ألاترى انهم قصر واالازالة على الماء في المشهور وذلك تعبدلاتان م النية معه في باب العسل فسكما لاتلزم النية في الغسل وان كان متعبد ابه فكذلك في النضم قال ابن بشير وابن شاس والقولان للتأخر بنوعزا ابنعرفة الأوللابن محرز والثاني لبعضهم وقال في التوضيح قال في اللباب وظاهر المنهب عدم افتقاره للنية ( تنبيه ) اذاقلنافي الجسدانه ينضح أوفي الارض كاسيأتي فلا بعتاج الى نية وهذا ظاهر كلامهم والله تعالى أعلم ص ولاان شك في تجاسة المصب في ش هذا هوالوجهالثاني من أوجه الشكوه ومااذا تحقق الاصابة وشكفي نجاسته والمشهور عدم النضي وقال الباجي انه المذهب وقيل فيه النضحر واهابن نافع عن مالك وعزاه ابن عرفة لرواية ابن القاسم واستظهره بعضهم قماسا على الوجه الاول بجامع حصول الشك وأيضافه وظاهر قول مالك وهوطهو راكلماشكفيه واستضعف ابن عبدالسلام النضحفى الوجه الاول بعدم وجو بهعنائم فرق بينهما بأنه قديقال انأكثر الموجودات من الماثعات وغميرها طاهرة فالحاق دادا المصيب مالأعم الاغلب أولى ولان هذا الميب ان رجع فيه الى الاصل فالاصل الطهارة وان رجع الى الغالب فالغالب كذلك ولا كذلك في القسم الاول فتأمله والله تعالى أعلم \* وقو له لاانه شك معطوف على قوله وان شك وقال الساطى معطوف على وجب مقدر بشرطه أي ولا تحد نضعه ان شك في نجاسة المصيب عمقال (فانقلت) مامعني مقدر بشرطه (قلت) لانه لايصر جعل المتأخر شرطا ( فان قلت) على تقدر الشرط لا يكون معطوها على الجنزاء (قلت) نع حال التلفظ به وليس كل مقدر يكون كالملفوظ بهسواء والله تعالى أعلم ومعنى قوله لاانشان في نجاسة المصياري لان الاصل الطهارة وهذاظاهراذالم تتعقن نجاسة الصيبأما اذا نحققت نجاسته وشكهل أزيلت عنه الجاسة بعدذلك أملا كالثوب شلا أوالجسد الذي تحققت نجاسته وشكفي از التهاعنه تمأصاب غيره وهورطب فالظاهرانه لايدخل تحتاقو لهمشك في تجاسة الميب وانه داخل في قولهم وان شَكْ في اصابتها لثوب و جب نضعه فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ أُوفَهِما ﴾ ش هذا هو الوجه الثالث وهوأن يشكفي الاصابة وفي نجاسة المصيب والنضح ساقط هنا اتفافا لان الشكلاتركب من وجهين ضعف وقد ذكر المصنف رحمه الله هذا الفرع تمما للسئلة ولوتركه لاستغنى عنه عاقبله ص ﴿ وهل الجِمْدَ كَالْمُورَأُو بِجِمْ عُمَلُهُ خَلَافَ ﴾ ش يعني إنه اختلف في الجمدهل هوكالثوب فاذاشك همل أصابته نجاسة أملا وجب نضعه أوليس هو كالثوب بل بحب غسله قولانمشهوران والقول الاول قال ابنشاس انه ظاهر المندهب وقال ابن الحاجب هو الاصح وأخذمن قولمالك في المدونة وهوطهور اكلماشك فيهوعزاه ابن رشدلابن شعبان وضعفه وقال ابن ناجى رجمه الله تعالى وهو مقتضي مافي العتسة واختصار البراذعي وعزاه عبد الحق لابي عمران قال ابن عرفة ونقله المازرى عن المذهب والقول الثاني قال ابن عرفة انه المشهور وجعله ابن رشدالمنده عوعز امقابله لابن شعبان وضعفه وأخلمن قوله في المدونة ولانغسل أنثسهمن

(لاانشك في نعاسة المصيب) الباجي وانأصاب ثوبه شئلايدرىأطاهرهوأم نجس فليس فيه نضح ولا غيره \* ابن عرفة وروى ابن القاسم أنه ينضع القرافي قيل لانضع اذا شك في الميب لان الاستقدارسب والاصابة شرط وتعلق الحكم بسببه أقوىمن تعلقه بشرطه لأنه يلزم من وجود السب وجود الحكم يخلاف الشرط ولابن رشدفي نوازله من اغتسل عاء بارمات فيهاقط ينضي من ثيابه ماأصابه من ذلك الماء وأعاد غسله ولانعمد من الصلاة الاماهو في وقته ولاياً كل مايقي من الخير المعجون بذلك الماء (أو فهما) ابن الحاجب فان شك فيهما فلانضع وانظر لقصده استيفاء الفروع نص على هذاوان كان قددخل له نظيره قوله في الخيار أومنازعة (وهلالجسد كالثوب أو يجب غسله خلاف) ابن عرفة المشهور لزوم غسل الجسد وللازرى عن المذهب أنه ينضيه ان يونسقال في المدونة اذا خشى أن يكون المذىأصابأشيه المذى الاأن يخشى اصابته اياهما وقال في التوضيح مقتضي كلامه في البيان ان المذهب وجوب غسل الجملانة قال وأصل مالك أن ماشك في تجاسته من الابدان لا يجزى عنيه الاالغسل مخلاف الثياب ومن الدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلماذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل مدهقبل أن يدخلها في الاناء فانأحدكم لايدرى أين باتت مده فأمر بغسل اليدللشك في تعاستها وفي كذاب ابن شعبان انه ينضح ماشك فيه من الثياب والابدان انتهى (قلت) ماذكره عن ابن رشدهو في رسم البزمن سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة وزاد بعدماد كره عن ابن شعبان وهذا شذوذ ولعل هذه اللفظة سقطت من نسخة المصنف والالذكرها فانها أبين في تضعيف ما صحيحه ابن الحاجب بمانقله المصنف ولذا عزا ابن عرفة القول الأول لنقل ابن رشدعن شاذقول ابن شعبان وكلام العتبية الذي أشار اليه ابن الجيرجه الله تعالى هو قوله في المسئلة التي هذاشر حهاسئل مالك عن نضر الثوب فقال تحفيف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسل ذكرك وأنثييك وانضح وكان عبد الله ينضح وهو حسن وتخفيف ويد تحفيفا لماشك فيه فان ظاهر ماقاله يقتضى النضح في الجسيد وقال في المدونة ولا بغسل أنثسه من المذى الأأن يخشى اصابته اياهما فأخذمنه الباجي انه اذاخشي اصابتهما يغسلهما وردالمازرى الاخن بأنه تعلق بدليل الخطاب قال ابن عرفة وفيه نظر وضعف ابن عبدالسلام وغيره الاخيذ لجوازكون الاستثناء منقطعا أي لكن ان خشى اصابتهماوجب النضي وقال بعضهم معنى الاأن يخشى اصابتهما الاأن يتيقن اصابتهما قال ابن ناجي ولاأعرفه وقال عبدالحق وسندظاهر المدونة الغسل في الجسدمغ الشكؤ فرقابينه وبين الثوب بأن النضح على خلاف القياس فيقتصر على ماور دفيه واعاور دفي الحصر وفي الثوب ولانه لاضر ورة في غسل الجسد بخلاف الثوب فانه ينتظر جفافه قال في التوضيحوا نماقالاظاهر المدونة لانهلانص على خصوص الجسدأم بالغسل وانما أخذ النضح فيهمن تعميمه بقوله هوطهو رلكل ماشك فيه وهومحمل للتخصيص انتهى بلالقاعدة أن الخاص يقدم على العام واعترض صاحب الذخيرة على ابن شاس في قوله ان ظاهر المذهب مساواة الجسد للثوب عاقاله سندوعبد الحق والحاصل أن القول بغسل الجدأقوى من القول بنضعه (تنبهات \* الاول) اللفظ المتقدم عن المدونة في مسئلة المذي هو الذى في الأمهات واختصرها البراذعي بلفظ الاأن يصيبهامنه واعترضه عبدالحق بأن اللفظ الذي ذكره لايقتضى الغسل مع الشك بحلاف لفظ الامهات وهذاهو الذي أشار اليه ابن ناجي بقوله هومقتضي مافي العتبية واختصار البراذعي (الثاني)ذكرصاحب الجع عن ابن رشد ان ابن شعبان قال يغسل الجسدوهوغريب والظاهر انهوهم (الثالث)قال ابن ناجي اختلف في البقعة فقال ابن جاعة لا يكفي النضح فهاباتفاق ليسر الانتقال الى المحقق ونحوه لابن عبد السلام وقال الشيخ أبوعب دالله السطي ظاهر المدونة ثبوت النضح فها قال ومشله في قواعد عياض وزعم النادلى انهمتفق عليه ولايقال هوظاهر استدلال ابن بونس على مشر وعية النضح بنضحه عليه الصلاة والسلام الحصير لأنانقول الحصير كالثوب لشقة غسلها انتهى وأصله لابن عرفة في مختصره قال بعض شميوخ شميوخنا والبقعة تغسل اتفاقا ليسر الانتقال الىمحقق وبعض شيوخنا الفاسيين كالجسدونقله عن قواعدعياض فبعض شيوخ شيوخه هوابن جاعةو بعض شيوخه هوالسطى ونقله المشند الى وكلام ابن عبد السلام الذي أشار اليه ابن ناجي ذكره في الكلام على مسئلة الجسدونقل ابن غازى عن الشارمساحي انها تغسل اتفاعًا (قلت) و جزم الشبيي في شرح الرسالة عاقاله ابن جاعة فقال ولايجزى النضح في الارض بحال وماذكره ابن عرفة عن بعض شيوخ مان البقعة كالجسدوانه نقله عن قواعد عماض ان أراد بكونها كالجسدانها تنضح وهويمن برى النضح في الجسد فهو كذلك لكنه في القواعد جعلها مخالفة للجسد فأنه حكى في الجسد الخلاف ولم يحك فهاخلافاوان أراد بكونها كالجدان فها الخلاف كافيه فليس ذلك في القواعد ونصها المزال عنه النجاسة ثلاثة أشياء جسد المطي وماهو عامل له من لباس وخف وسيف وشبهه وماهومصل عليه من أرض أوغيرها فالنضح يحتص بكل ماشك فيه ولم تحقق نجاسة من جميع دلك الاالجسد فقيل ينضح وقيل يغسل بخلاف غيره انتهى وفهممن كلامه في القواعدان الخف والنعل ونعوهما منضحان اذاشك في نجاستهما وهووهم ظاهر وقال المشلدالي في حاشيته على المدونة عن الوانوغي فيقوله وهوطهو راكل ماشكفيه لاخفاء في عدم صدق هذه الكلية لمن شذاطر فامن التعصيل لنقضها بالأرض والماء والطعام قال المشذالي أما الأرض فذكرا بن عرفة الى آخر ما تقدم عنه وأما المطعومات فقد ردد فهابعض الحققين من شيوخشيو خنا انتهى ولم يذكر الماء (قلت) ولاشكأنه طاهر مطهرعلى المشهور لانالو تحققنا الاصابة ولم يتغييرالماء ولالونه ولاريحه فهو طاهرمطهر غايةمافيه أنه بكر ماستعماله اداكان يسيراكا تية الوضوء والغسل هذامع التعقيق والظاهرانتفاء الكراهةمع الشكوقد قالوافيمن أدخل يده في الاناء قبل أن يغسلها انه لا ينجس بذلك الماءوان شكفي نجاستها ولايعترض على ذلك بكراهة سؤر مالايتوقى النجاسة لأن الغالب عليه النجاسة وليس في مسئلتنا الاالشك اذا تغير الماء وشك في مغيره هل يضر أم لافانه طهور وأما المطعومات فالاحرفها أطهر وقدفالوافي سؤر مالابتوقى النجاسة من الطعام انه لابطرح قال ابن عبدالسلام لأن أصل هذه المسئلة انماه والشك والطعام لا بطرح بالشك والله تعالى أعلم (الرابع) ادا تعققت الاصابة للجسدوشك في تعاسمة المصيلم أرفى ذلك نصاصر يحا والظاهر أنأان قلناأنه كالثو فلاإشكال وانقلنا حكمه الغسل فانمشينا على المشهور وانه لا يجب في هذه الصورة نضح فكذلك الجسد وانقلنا بجب النضح فينبغي أن بجب غسل الجسد فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ و إن اشتبه طهور عمنجس أو نجس صلى بعدد النجس و زيادة الله ﴿ شُهُ مَا مُلَّهُ اللَّهُ اللَّائِينَ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا اشتباه الأواني والخملاف فهاشهم براثير والأواني جع آنية وآنية جع إناء وذكر المصنف صورتين الأولى إن اشتبه الطهور بالمتنجس وذلك على أوجه فاماأن مكون أحد الأواني وقعت فيه نحاسة كثيرة تفسيره ولم يعلم تغيرالماء الذى في الأواني جميعها بقراره أو بما يتولد منه أوتكون الأواني متغسرة نغيرا واحدابعضهابشئ طاهر لم دسلبة النطهر وبعضهابشي نجس كان متغيراأ حدها بتراب طاهر طرح فيه والآخر بتراب نجس طرح فيه أو يكون الماء سيرا حلته نجاسة لم تغيره على القول بنجاسته والصورة الثانية أن يشتبه الطهور بالنجس كااذا اشتبه الماء بالبول المقطوع الرائحة الموافق لصفة الماء وانمابينا تعددو جوه هذه المسئلة لان ابن عبد السلام قال لم يتعرض ابن الحاجب الكيفية تصو برالمسئلة وهوالأصل اذلا يلزم العالم أن يبين صو رقمه مله في جزئية الا بحسب التبرع وتقريب البيان لكن مسئلة الأواني بنبغي أن لاتهمل من فرضها في جزئة أو أكثر إن أمكن لاعتقاد بعضهم محة فرضها على المشهور واغايصح فرضها على مذهب من برى أن الماءاليسيراذاحلته نجاسة يسيرة ولمنغره انه بكون نجسا اه واعلم أن الخلاف منصوص في الصورة الاولى وأماالثانية فخرجهاالقاضي عبدالوهاب على الاولى ورأى انهلافرق بنهما وقال ابن

عُملهما مخلاف الثوب والحمر بشك هل أصامهما تعاسة تلك تنضي انتهى أنظر قدول ابن يونس جعل الحصير كالثوب فانظر لوشك في البقعة هلهي كالجسدأو يتفق على أنها تغسسل ليسر الانتقال انظر التردد في فالثفى ابن عرفة (واذا اشتبه طهور بمنجس أو تجس صلى بعدد النجس معماتقدملان رشدوان بونس قبل هذاعند قوله والا فجميع المشكوك فيه ابن العربي والطرطوشي اشتباه اناء فول كمتنجس ابن الماجشون واناشنبه طهور عنبيس ولاماءغيرهماتوضأ وصلي بعدد النجس وزيادة اناءواحد وزادابن مسامة ويغسل أعضاءه س الثاني \*الباجي ووجه قول ان الماجشون أن الماء الثاني اذاغلب على آثار الماء الاول في الاعضاء صارله حكم نفسه فاصرار الدمعه على هذه الصورة معزى ، \_ن الوضوء به التونسي خلط الماء بالسدر دضيفه وصب الماء

العربي هوالذي تقتضيه أصوانا وبهأقول وقال ابن عرفة ابن العربي الطرطوشي عن المذهب اشتباه اناء بول كمتنجس وذكر المصنف ان الحكم في الصورتين انه يتوضأو يصلى بعدد النجس وزيادة اناءيعني انه يتوضأ من أحدها نم يصلى نم يتوضأ من آخر ويصلى يفعل ذلك بعدد النجس وزيادة واحد فاذا كانت الأواني خسة والنجس منهاا ثنان فيتوضأمن ثلاثة منهاو يصلي بكل وضوء صلاة وانكان النجس ثلاثة توضأمن أربعة منها وصلى بكل وضوء صلاة وان كان النجس أربعة توضأمها جيعها وصلى كذلك قال فى التوضيح وهذا هو القول الصعيح (وحاصل) ماذكر وهمن الخلاف في هذه المسئلة خسة أقوال فماعلمت الاول ماذكر ه المصنف وهوالصحيح رعزاه ابن عرفة لسعنون في أحدقوليه وابن الماجشون (الثاني) كالاول بزيادة ويغسل ماأصابه من الماءالاول بالماءالثاني نم يتوضأمنه وهوقول ابن مسامة قال في الحواهر قال الأصاب وهوالأشبه بقول مالكوا ختاره القاضي أبومجمد زادفي التوضيح في نقله لهذا القول فان لم يغسل فلاشئ علمه لان النجاسة غير محققة (الثالث) يتحرى أحمدها ويتوضأ به ويصلى ونعربه كالتحرى في القبلة وهوقول لمجد بن المواز وابن سحنون قال في التوضيح قال ابن العربى وهوالصحيح الرابع كقول ابن مسامة ان قلت الأواني وكقول ابن المواز وابن سعنون ان كثرت وهوقول القاضي أبي الحسن بن القصار (الخامس) يترك الجميع ويتيمم وهوقول سعنون الثاني وظاهركلامهم انهلا يعتاج اليان يريقها قبل تيممه قال صاحب الجعظاهر كلام الشافعية انه بريقها ويتيم لتعقق عدم الماء وسحنون جعل وجودها كالعدم (تنبهات \* الاول) قال ابن عرفة عز والباجي ومن تبعه الثفصيل المذكو رفى القول الرابع لابن القصار يقتضي ان بن مسامة أطلق القول بانه يتوضأ بعدد النجس و زيادة اناء و يغسل أعضاءه بماسبق ونقله عنه الشيخ أبو محمد بن أبي زيد مقيدا فقال الاان تكثر المياه فلايغتسل ثلاثين مرة اه ولعل له قولين (الثاني) ذكرابنشاس وابن الحاجب القول الاول الذي مشي عليه المصنف بلفظ قال سحنون وان الماجشون بتوضأو يصلىحتى يفرغ ففسره ابن عبد السلام بانه يتطهر بالجيع ثم اعترضه بانه بقي عليه قول من قال انه بتوضأ بعدد النجس وزيادة اناء مثل ماقيل في الثياب وهو الاولى لانه عكن معه الوصول الى تعيين الطهارة واعترض ابن عرفة على ابن عبد السلام بان ماقاله وهربين لانه فسره بظاهر فاسدوقبله مع يسير تقييده إذلايقول أحدفي أواني ثلاث أحدها نجس انه يتوضأ ويصلى بعددها اه وقدأشار الىهذا في التوضيح فقال لاينبغي أن يفهم الخلاف على الاطلاق إذائه اذاكان معمشرة أوان فهاوا حمد نعبس فماوجمه التعمرومعه ماءمحقق الطهارة وهوقادرعلي ستعاله وماوجهمن يقول يستعمل الجميع ونعن نقطع إذا استعمل اناءين تبرأ ذمته وانما ينبغيأن يكون محل الأقوال إذالم يتحقق عدم النجس من الطاهر أوتعدد النجس واتعد الطاهراه (الثالث) ظاهر كلام المصنف أنهلا يحتاج الى غسل ماأصابه من الماء الاول بالماء الذي بعده وهو ظاهر كلام غير واحد كابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة وذكرصاحب الجععن ابن هرون أنه قال عندي أنقول ابن مسامة بغسل أعضاءه مماأصا بهمن الماء الاول بالماء الذي بعده موافق لقول سعنون وابن الماجشون ويحمل أن يكون خلافاوانهما يريان غسل الوضوء كافيافي زوال النجاسة ماقبله وهويرى انالوضو علايصم إلاعلى أعضاء طاهرة كابن الجلاب قالصاحب الجعوا لظاهرمن نقل الشيوخ انهما خالفان لابن مسامة وانماترك الغسل لعدم تحقق نجاسة ماتطهر بهولان

على الجسد بعد حكه بالسدر لايضيفه \* ابن عرفة وعلى هذايطهر الثوب النجس بصب الماء عليه بعد طليه بالصابون انظر فيه بعثه مع اللخمى وانظر بعدهذا عند قوله والدلك

الأصل عدم التنجيس اه (قلت) ماذكره أخيراهو الظاهر في توجيه ترك الغسل الاأن غسل أعضاءالوضوءالموضوء ثانية يجزىعن غسل النجاسة لاناوان قلنابذلك فيشكل بمسح الرأس وبما أصاب غيراً عضاء الوضوء فان ابن مسامة قال يغسل ذلك كله فتأمله وبذلك صرح القرافي فقال بعدأن ذكر القولين قول ابن مسلمة وقال عبد الملك وابن الماجشون مشله الاالغسل من الاناءالثاني لعدم تمقن النجاسة ومن هنامع لمان العبارة التي ذكر ناهالما حكمناقول اين مسامة وهي عبارة النوادرأولي من قول ابن الحاجب ونغسل أعضاءه مماقبله لامهامهاأن الغسل مقصور على أعضا، وضوئه وليس كذلك وقد أشار الى ذلك إن فرحون والله تعالى أعلم (الرادع) قوله بمتجسأونجس احترز بهممالو اشتبه طهور بطاهر فانهيستعملهماويطي صلاةواحدة قالهفي التوضيح (الخامس) قول المصنف بعدد النجس هو حيث يعلم عدد النجس وعدد الطاهر فان لم يعلم ذلك فانه يتوضأو يصلى بعدد الجميع أى يصلى بكل وضوء صلاة كاتقدم عن التوضيح (السادس) تقدمان أحدأوجه الصورة الاولى أن بكون الماء يسيرا حلته نجاسة لم تغيره على القول ينجاسته وهوخلاف المشهور وكذلك على القول بانهمشكوك فيهوأماعلى المشهور فحكمه ماقاله ابن الجلاب انه يتوضأ بابهماشاء إلاانه يستحب له أن يتوضأ بأحدهم ويصلى ثم يتوضأ بالثاني ويصلى قاله في التوضيح (السابع) قال ابن شاس من شرط الاجتهادأن يعجز عن الوصول الى اليقين فان كان معهماتيقن طهارته أوكان على شطنهـ رامتنع الاجتهاد اه فظاهره أنهاذا وجدماء طاهرا محقق الطهارة إنما يتنع التحرى ولاعتنع التوضى بعدد النجس وهو خلاف ماقاله ابن عرفة فانه إنمافرض المسئلة عندفق دالماء الطهور واصهوإن اشتبه طهورعلي فاقده بنجس ففي تمممه وتعددوضوئه وصلاته بعدده و واحدالي آخره وفي كلام ابن عبدالسلام إشارة الى ذلك فانهلا ذكركلام ابنشاس قال بعدقوله امتنع الاجتهاديعني التعرى لانه اعما يحصل الظن كاتقدم وأما التوضؤ بالجمع أوبعدد النجس فقديقال ان التطهير بمحقق الطهارة يتعين لان اعادة الصلاة على خلاف الاصلوخلاف مار وي فترك ذلك متعين اه وقدفهم صاحب الذخرة كلام الجواهر على هذا فقال وفي الجواهران وجدماء تمقن طهور بته لم يحتهدوان لم يحد فللا صحار أر بعة أقوال وذكرها فحعل الخلاف انماهومع عدم الوجودوهذاهو الظاهر فانهلاضر ورة تدعو الى استعمال ماءمشكوك في نجاسته في أعضائه وثيابه (الثامن) إذا أخبره عدل بنجاسة أحدهم على عليه إن بين وجه النجاسة أوكان مذهبه كذهب موالافلانقله ابن فرحون وهو جارعلي ماتقدم ولو أخير بطهارة أحدها نقلعن ابنهرون أنهقال لانص والظاهر عندى أبه يستعمله قالصاحب الجع ويحتمل أن بقال يجرى على ماقالوا في النجاسة فلا بقبله الابأحد الشرطين و يحمّل أن مقال الأصل الطهارة وانضاف الى ذلك خبر العدل فيستعمله (قلت) وهذا هو الظاهر إلاأن دظهر في الماء مايقتضي نجاسته أوعدم طهو ريته كاتقدم عندقول المصنف وقبل خبرالواحد (التاسع) الأعمى كالبصيرعلى المشهور وعلىغيره من الأقوال إلاعلى القول بالاجتهاد فاختلف فيههل هوكاليصر أولاقولان ذكرهمافي الذخميرة بناءعلى أنهيتأتي منه الاجتهاد (العاشر) إذاأهر يقت الأواني ولم يبق منهاغير واحد قال ابن عرفة عن الماز رى لانص ويتم على قول سعنون و يجمع بينه وبين التميم على قول ابن الماجشون وعلى قول ابن مسلمة زادعنه صاحب الجع و يجرى الخلاف في البداءة به على الخلاف في الماء المشكول وعلى القول بالتعرى بعمل على ماغل على ظنه فان غلب

على ظنه نجاسته نركه أوجع بينه وبين النهم وقال ابن عرفة وعلى القول بالتعرى في تحديد قول المازرى ونقله ابنشاس (الحادى عشر) قال ابن عبد السلام الاشتباه الالتباس وعلى القول بالتحرى فلابد هناك من أمارة أودله لفليس الالتباس محقمق لانه انما تكون عندتعارض الامارات (قلت )ولذلك قال ابن شاس عن ابن المواز وابن سعنون القائلين بالتعرى ولا يجوزله أخذأ حدالأواني الابالاجتهاد وطلب علامة تغلب على الظن الطهارة اهفان لم تظهر له علامة فالظاهر على منه هيه ماأنه يترك الجميع ويتميم ونقل ذلك صاحب الجع عن الغز الى متمابه هذا القول وقول بن القرار والله تعالى أعلم (الثاني عشر) على القول بالتعرى لوصلى عاغلب على الظن أنه طاهرتم تغيرا جتهاده فانكان الى المقين في اجتهاده الاول غسل ماأصابه منه وأعاد الصلاة وإن تغير الى الظن فخرج على القولين في نقض الظن بالظن كالملى الى القبلة باجتهاد ثم نغلب على الظن أنه أخطأ قاله في الجواهر ونقله ابن عرقة عن المازري فقال المازري على التمري إن تغيراجتهاده بعلم أعاد الصلاة وبظن قولان كنقض ظن الحاكم بظنه وقال في الشامل وإن تغير اجتهاده بعلم عمل عليه الإبطن على الأظهر (الثالث عثمر) في توجيه الأقوال قال اس فرحون هذه الأقوال ليس لهامأخذمن نص عسهاأ ومقاربها وإعااستدلوا بعمومات بعمدة مثل مااستدل أمحال التعرى بقوله تمالي فاعتبر واياأولي الأبصار وأصحاب التميم بقوله عليه الصلاة والسلام دعماير يبك الى مالا بريبك اه وقدوجهها أهل المذهب يوجوه نذكر بعضهاعلى سسل الاختصار أماالقول الاول الذى مشى عليه المؤلف فلان الشخص معه ماء محقق الطهارة قادر على استعماله فلا بحوزله التيمم ولاسسل الى تبقن استعمال الطاهر إلا بذلك ولم تغسل الأعضاء لعدم تعقق نجاستها وهو وجه الثاني إلاأنه رأى الغسل أقرب الى الاحتماط للطهارة لتمقن إزالة النجاسة قبل الوضوء الثاني ووجه الثالث القياس على القبلة لان كلامنهم اشرط للصلاة \* و وجه الرابع أن الغالب مع الكثرة إصابة الاجتهاد مخلاف القلة ولانهمع الكثرة يشق استعالها وأمامع القلة فخف أمرها ووجه الخامس أن الله تعالى أباح التيم عندعدم الماء الطهور وهوهناعادم له لوقوع الشك و إلزام وضوءين وصلاتين خلاف الأصل والتحرى لايسقط الفرض بيقين (الرابع عشر)الفرق بين الأواني والثياب على مامشي علىه المصنف فهما خفة أمر النجاسة بدليل الاختلاف في از التها ولا كذلك الماءفانه لم مختلف في اشتراط المطلق في رفع الحدث قاله في التوضيح قال و م ندايند فعماقاله ابن عبد السلام هنا فانظره يشيرالي قوله في شرح قول ابن الحاجب و معرى في الثماب إن كان القائل هذا بالتعرى بقول في الأواني به فسن والافشكل إذلافرق بينهما (الخامس عشر)على القول الذي مشي عليه المصنف ومن وافقه من انه يصلي يعدد النجس وزيادة واحدقال ابن فرحون قال ان راشدفه نظر لان النهة كون حنشة غير حازمة لعامه انه لا مكتفى عاصلي ولان الثانمة ان نوى بها الفرض كان دلك رفضاللا ولى وان نوى بها النفل لم يسقط عنه وان نوى التفويض لهرصح لانهلايقبل اللهصلاة بغيرنية جازمة وأجيب بان قوله لعلمه انهلا يكتفي بماصلي لايردلان الواجب عليه أن توضأو يصلى بعدد النجس و زيادة واحد فلا يكتفي بدون الواجب عليه فنيته جازمة في الجمع لان ذلك فرضه وهو لازم فممن نسى صلاة من خس لا مدرى عنها وهذاوهم وقع فيه كثيرمن الناس وبهذا يسقط قوله لان الثانية ان نوى بها الفرض كان ذلك وفضاللا ولى لانكل واحدة من المجوع فرضه و به سقط أيضاماذ كره من التفويض اه والجواب الذي ذكره

صاحب الجعبه يجاب عن كلام ابن رشدالذكو رفي مسئلة الشكفي الثياب (السادس عشر) اذا اشتبت الأوانى على رجلين فأكثر فعلى القول الاول الذي مشي عليه المصنف وماأشبه من الأقوال لااشكال في ذلك فيتوضؤن من الأواني بعدد النجس ويصاون و يجوز أن يؤمهم أحدهم وعلى القول بالتحرى فان اتفق تحربهم على اناءف الااشكال وان اختلف اجتهادهم فتعرى كل واحد خلاف ماتحراه الآخر قال المازرى لم يأتم أحدهم بصاحبه في الصلاة التي تطهر له ابالماء الذي خالفه فيه قال وكذلك لوكثرت الاوانى وكثرالجتهدون واختلفوا فكلمن التم منهم عن يعتقدا به تطهر بالماءالنجس فلاتصح صلاته انتهى ونقل صاحب الجع عن ابن هارون بعدذ كره كلام المازري ما نصه عدم الائتام عندي مقدمأن بكون الطاهرمها واحداوأما لوكان الطاهرمها أكثرهن واحد لجازأن يأتم به اذلا يعزم بخطأ امامه هذا انكان مذهبه تصويب الجتهد وان كان من يرى الصواب في طريق واحد ففيه نظر أنتهى (قلت) في كلام المازري ايماء الى انه ان كثرت الأواني فلاعتنع الاثنام الاعن يعتقدانه تطهر بالنجس وقد بحث صاحب الجع في هذه المسئلة وأطال (السابع عشر) قال ابن عبد السلام ذكر في الجواهر فرعام تباعلي قول ابن مسلمة قال لوكان معه انا آن فتوضأ منهماوصلىعلى ماتقدم ثم حضرت صلاة أخرى فانكانت طهار تهباقية وهو يعلم الاناء الذي توضأبه آخراصلى صلاة بالطهارة التي هو علها معضل أعضاءه من الاناء الذي توضأ به أولاوصلي وان لم يكن على طهارة أوكان علمها ولم يعلم الاناء الذي توضأ منه آخر ا توضأ بالانا، بن كافعل أولاقال ابن عبد السلام يعنى والله أعلم بعدان يغسل أعضاء من الاناء الذي يبتدى الآن منه الطهارة (قلت) ماذكره من عند نفسه نص عليه في النوادرعن ابن مسامة ونقل عنه انه ان عرف الآخر وانتقض وضوؤه فانه يتوضأمنه ولايغسل أعضاءه لأنههو وقدذ كرابن عرفة وابن فرحون كلام النوادر وظاهر كلامابن شاس أنماذ كره اجراء وقدعامت انه نصعن ابن مسامة وظاهر كلامه انه خاص بقول ابن مسلمة وليس كذلك بل تفرع أيضاعلى قول ابن الماجشون الذي مشي عليه المصنف وقدنقله في النوادر ونصعن محنون وابن الماجشون وذكر ذلك عن ابن عرفة والله تعالى أعلم تم قال ابن عبد السلام واستشكل بعض أغمة المتأخر بن قوله في القسم الاول من هذا الفرع غسل أعضاءهمن الاناءالثاني ثم بتوضأبه ورأى انه لاموجب لابتداء الوضوءمع بقاء الطهارة وانماينسغى أن يصلى مم يغسل أعضاءه خاصة مم يصلى وروى بعض أشماخي أن هذا الفرع جرى على قول ابن مسامة ومذهبه صحة رفض الطهارة قال فلعله رفض الطهارة الأولى قال وهذا بعتاج الىزيادة تعقيق يطول الكلام من أجلها انتهى ولعل بعض أئمة المتأخرين الذي أشار المه هوالشيخ تق الدين بن دقيق العيد فان صاحب الجع ذكر انه اجتمع بأبن عبد السلام وذكر له هذا الاشكال فحكى له ان الشيخ تقى الدين أورده على بنجاعة التونسي حين وصل الديار المصرية وانابن جاعة جاو بهالجواب الذي ذكره ابن عبد السلام تم محث في الجواب وأطال وممايرد الجواب المذكوران سمنون وابن الماجشون ذكراه أيضا وليس مذهبهما الرفض وقال ابن عرفة والجواب لما كان الوضوء الثاني ملزوما لنية رفع الحدث التزمر فض الأول نمة وفعلافتأمله وذكرابن فرحون عن الشيخ تقى الدين انه قديؤول ذلك بأن بكون أحدث ببن الوضوء بن في أول من وليس بظاهر والحق ماقاله إبن عرفة والله تعالى أعلم ص ﴿ وندب غسل اناءماء ويراق لاطعام وحوض سبعائه ش لماذكر حكم النجاسة وما يتعلق بها و بين ما يعني عنه ومالا يعني عنه

( وندب غســـل اناء ماء و براق لاطعاموحوض سبعا وحكم الشك تعرض هنالح كم غسل الاناءمن ولوغ الكاب ا دقدصي عنه عليه الصلاة والسلام الامر بغسل الاناء من ولوغه وتردّد العاماء في ذلك هلهو واجب أومستعب وهل هو للنجاسة أو تعبد فحسن من أجل ذلك ذكره باثر المكلام على از الة النجاسة والحديث رواه مالك في الموطأ والمحاري ومسلم وغيرهما بروايات متعددة ففي الموطأ وصحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذاشرب الكاب في الماء أحدكم فليغسله سبع مرات هذا لفظ الموطأ ولفظ المغارى سبعاوفي صحيح مسلمون حديث أبي هريرة أيضا قال وسول الله صلى الله عليه وسلماذا ولغالكاب في اناءأحدكم فليرقه وليغسله سبع مرار وفي لفظ آخرطهور اناءأحمدكم اذا ولغ فيه الكابأن يغسله سبع من اتأولاهن بالتراب وفي رواية اذاولغ الكاب في الاناء فاغساوه سبع مرات وعفر وهالثامنة بالتراب وفي سنن الترمذي يغسل الاناء اذاولغ فيه الكلب سبع مرات أولاهن بالتراب وفي سنن أبي داوداذاولغ السكلب في اناء أحدكم فاغساوه سبع مرات السابعة بالتراب وروى بألفاظ أخر واختلف هل الاص على الوجوب أوالندب بناء على ان الاص المطلق هل يحمل على الوجوب أوالندب أونقول هوللوجوب ولكن هناقر ينقصارفة للأمي عن ظاهره وهي قيام الدليل على طهارة الكاب قال ابن بشير والذي في المدونة الندب أخذه من قوله في المدونة وان ولغ الكاب في لبن أوطعام أكل ولا يغسل منه الاناء وان كان يغسل سبعا للحديث ففي الماءوحده وكان يضعفه وقال قدحاءها الحديث ولاأدرى ماحقيقته وكان رى الكاكأ نهمن أهل البيت ليس كغيره من السباع فانه جعل المعنى يضعف الوجوب قال ابن ناجى قال عياض تنوز عكشيرافي الضمير من قوله يضعفه فقيل أراد تضعيف الحديث لانه خبر واحدظاهره نجاسة الكاب وعارض قوله تعالى فكاواتما أمسكن عليكم وقيل أراد تضعيف لوجوب وقيل توقيت العدد والاشبه عندي أن يريد الوجوب كانحا اليه القابسي انهي وما اختاره عياض قال في التوضيح هو الأشهر ولا يخفى مافي الوجه بن الاخير بن من الضعف لان الحديث صحيح ومعارضة الآبة منتفية لامكان حل الحديث على النهي عن اتخاذه والمراد بالآية بعد غسل الصيدأ وتقييد الحديث بالماء فقط انتهى بالمعنى وفهم سند الاستعباب ان كان نفي الماء وحده قال فانه يفهممنه الترخيص وعدم التعتم وظاهر كلام ابن الحاجب ان الاستعباب والوجوب روايتان غال وفي وجو به وند به روايتان قال ابن فرحون وظاهر كلام القاضي عبد الوهاب انهم امستنبطان فالاستعباب ماتقدم والوجوب تعلقا بظاهر الام وظاهر كلام ابن عرفة كابن الحاجب قال ويغسل الاناءلولوغ الكابس مائه سبعاندبا وروى وجوبا واقتصرصاحب التلقين على القول بالندب واقتصر صاحب الارشاد على القول بالوجوب وبهجرم صاحب الوافي وقال القرافي انهظاه رالمنهمب واللهأعلم وقوله اناءماء يعني ان استعباب الغسل مختص بمااذ اولغ في اناء فيهماء وأمااذاولغ فياماه فيمه طعامأ وماليس في اناه بل في حوض أو بركة فانه لايندب غسم لماناه الطعام ولاالحوض هذاهوالمشهور وروى ابن وهب يغسل اناء الطعام أيضا قال في التوضيع بني المازري الخلاف علىخلاف أهل الأصول في تغصيص العموم بالعادة اذالغالب عندهم وجود الماءلاالطعام قال ابن هارون و يعتمل أن يني على ان الولوغ هل يختص بالماء أو يستعمل فيه وفي غيره وجزم ابن رشد بينائه على الثاني واستظهر ابن عبد السلام الثاني وذكر البرزلي انه المشهور ووجهسند المشهور بان الغمل تعبدلان لعاب الكاب طاهر فيختص عاورد فيهوقو لهاذاولغ

الكاب في الماء أحدكم الماينصرف الى الأغلب والأغلب ان الأواني التي تستد لها ال كلاب هي أواني الماءلاأواني الزيت والعسل وشههمن الطعام فانهامصانة في العادة ( فرع ) قال ابن عرفة وعلى غسل اناء الطعام في طرحه ثالثها ان قل لابن رشدعن روايتي ابن وهب وابن القاسم والمازرى مع اللخمى عن مطرف وابن الماجشون لايطرح ولوعجن بمائه طرح لانها نجاسة أدخلها المكلف ( فرع ) قالسنداذاقلنابغسل اناءالطعام فلو كان الطعام جامدا فلحس منه الكاب هل يغسل اعتبارا بالمائع أولايغسل كالوخطف سهم لحمن الجيفة أوطائر اوقع في اناء والظاهر انه يغسل لعموم الحديث فان ذلك بعدولوغا يخلاف مأخطفه وعندالشافعي يغسل جمع ذلك انتهى والخلاف في اناء الطعام وأما الحوض فلم أرفيه خلافا قال في التوضيح الغسل مختص بالاناء فلو ولغفى حوض لم يفسل لأنه تعبد قال ابن ناجى وماذكر ه لاأعرفه وظاهر المذهب خلافه واتما ذكر الاناه في الحديث لأنه الأعم الأغلب وقاله شيخنا أبومهدى (قلب) قال في المدونة قال مالكومن توصأ بماء قدولغ فيه الكلب وصلى أجزأه قال عنه على ولااعادة عليه وان علم في الوقت قال عنه على وابن وهب ولا يعجبني ابتداء الوضوء به ان كان الماء قليلا ولا بأس به في الكثير كالحوض ونعوه وفى آخر ساع أبي زيدلا بأس بالوضوء من الحياض وان كانت الكلاب تشرب منها قال ابن رشدماذ كره صحيح لقول عمر لاتضر نافانا نردعلي السباع وتردعلينا ولقوله عليه الصلاة والسلام لهاما أخذت في بطونها ولنامانق شراباوطهورا والكاسأ يسرمؤنة من السباع اذقيل انه محمول على الطهارة حتى بوقن أن في متحاسة ثم قال وفي الجلاب ان سؤر الكاب والخنز برمكروهان من الماء الأأن بكون في خطمهما تجاسة ومعناه اذاشر بمن الماء اليسير واما اداشرب من الماء الكثير ومن الحوض فلاوجه للكراهة فيه لماذكر ناه والله تعالى أعلم انتهى وقال صاحب الجمع قصر الغسل على اناء الماء صواب لمافيه من التعبد مع قال فاو ولغ في حوض أو نهر لا يتعدى الحكم المهلانه تعبدأولكثرته فمضعف الخلاف أوللحمل على الغالب انتهى فكلام المدونة والعتسة بدل على أن الاراقة وكراهة استعمال الماء وغسل الاماء الماذلك في اناء الماء لافي الحوض وكلام صاحب الجعصر يحف ذلك وقوله وبراق يحتمل أن يريدانه يستحب غسل الاناء بعدأن يراق الماء الذي ولغ فيه الكلبو معملأن بريدانه يستعبأن براق الماء الذي ولغ فيه الكاب وهذاهو الظاهر من كلامهم والله تعالى أعلم ولابراق الطعام هذاهو المشهور وفرق بينهما مالك باستجازة طرح الماء قال وأراه عظما أن يعمد الى رزق الله تعالى فيلقى لكاب ولغ فيه وقيل براق الماء والطعام قال في التوضيه بناءعلى التعليل بالنجاسة وقيل لايراقان للتعبد ونسب لابن القاسم وقيل سؤر المأدون طاهر وسؤرغيره نعس وقيل يفرق بين البدوي فعمل على الطهارة والحضري فعمل على النجاسة وقيل يسير الماء كالطعام ولايراق الحوض كاتقدم عن الدونة ولمأر فيه خلافا ( فرع ) قالصاحب الجع وهـ ليشرب ذلك الماء ويؤكل ماعجن به ان قلنا بأن الغسل تعبـ ١ أولتشديدالنهى جاز وانقلناللنجاسة أوللقدارة أومخافة الكلب منعانتهي وفي المقدمات وعلى القول بأمه يغسل سبعاته بدا يجو زشر به ولاينبغي الوضوء به اذا وجد غير ه للخلاف في تجاسته وعلى انه للنجاسة لا يحو زشر به (فرع) وهل يغسل الاناء بالماء المولوغ فيه في ذلك قولان حكاهما بن بشير وابن الحاجب وقال في الجواهر قال القزويني لاأعلم لأصحابنا نصافي ذلك وقال ابن عرفة القزوين وغيره لا يجزى لغهوم الحديث وفي المقدمات وعلى القول بأنه يغسل المجاسة

لا يجوز غسل الاناء به ثم قال وعلى القول بالتعب دلاينبغي غسل الاناء به اداوجد غيره مراعاة للخلاف وأماان لم يجد غيره فقيل انه يغسل الاناء به كايتوضأ به والاظهر انه لا يغسل الاناء به وان كان يتوضأ بهلان المفهوم من أمره عليه الصلاة والسلام بغسل الاناء من ولوع السكاب فيه أن يغسل بغير ذلك الماءو يجوز على قياس هذا أن يغسل من ماءغيره قدولغ فيه كلب انتهى وقال سند المستعبأن يغسل الاناءمن غيرا لماءالذي ولغ فيه فان غسله به فالظاهر أنه يجزيه لأنهاذا توضأبه بجزيه فايصح بهطهارة الوضوء بجبأن بصح به غسل الاناء ومن يقول انه نجس يقول انه لا يجزيه انتهى وفى التوضيح الصحيح انه لا يغسل به لما في مسلم فليرقه و يغسله سبعا والله تعالى أعلم فعلم منه انه لا يغسل به على الصحيح تعبد الاللنجاسة والله تعالى أعلم (تنبيه) فارق سؤر الكلب سؤرغيره من الحيوان الذي لايتوقى النجاسة في الأمر بغسل الاناء منه سبعا وفي اراقته وكراهة الوضوء به وان علمت طهارته وأماغ يره ان تيقنت طهارة في هفلا يراق وان لم يعلم ذلك في يكره له استعماله مع وجود غيره وتقدم ان سؤره أخف من سؤر غيره وان من توضأ بسؤره لااعادة عليه في الوقت ص ﴿ تعبدا ﴾ ش يعنى ان العسل المذكور تعبدوهذا هو المشهور من المذهب لطهارة الكاب وقيل لقذارته وقيل لنجاسته وعلهما فكونه سبعا قيل تعبدا وقيل لتشديد المنع وقيل لان بعض الصحابة نهو افلم ينتهو اقبله وهذاغير لائق بالصحابة \*وأجيب بأن المراد به بعض الأعراب الذين لم يقكن الاسلام من قاوم مروالفرق بين تشديد المنع وكونهم نهوا فلينتهوا ان الاول تشديدابتداء والثاني تشديد بعدتسهيل واختارا بنرشدكون المنع مخافة أن يكون الكاب كلبا فيكون قدداخل من لعابه الماء مادشبه السمقال ويدل على صحة هذا التأويل تعديده بالسبع لان السبع من العدد مستعب فيما كان طريقه التداوي لاسيافيا يتوقى منه السيروقد قال في مرضه صلى المهعليه وسلم هريقواعلى من سبع قرب لم تتعلل أوكيتهن وقال من تصبح بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليومسم ولاسحر قال ابن عرفة وردعليه بنقل الأطباء أن الكاب الكاب عتنع من ولوغ الماء وأجاب حفيده بأنه الما يمتنع اذا يمكن منه الكاب أما في أوائله فلا (فائدة) قال في التوضيح كثم يرامايذكر الفقهاء التعب ومعنى ذلك الحكم الذي لايظهر حكمه بالنسبة الينا مع انا نحزم أنهلا بدمن حكمته وذلك لأنااستقر يناعادة الله تعالى فوجدناه جالباللصالح دار ئاللفاسدولهذا قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما سمعت نداء الله تعالى فهو انما يدعوك خير أو يصرفك عن شركا يجاب الزكاة والنفقات لسدا لخلات وارش جبرالجنايات المتلفات وتحريم القتل والزناو السكر والسرقة والقذف صونا للنفوس والأنساب والعقول والاموال والاعراض عن المفسدات ويقر بالثماأشرنااليهمثال في الخارج اذارأ ينامل كاعادته يكرم العلماء ويهين الجهال ثم أكرم شغصاغلب على ظنناانه عالم فالله سبعانه وتعالى اذاشرع حكاعامنا انه شرعه لحكمة ثم ان ظهرت لنافنقول هومعقول المعنى وان لم تظهر فنقول هو تعبد انتهى ص ﴿ بولوع كلب مطلقالاغيره ﴾ ش يعنى ان الغسل المأمور به هو سب ولوغ الكاب فقط فاوأ دخل يده في الاناء أو رجله لم يغسل خلافا للشافعي لان الغسل عندناتعبد وعنده للنجاسة وقال صاحب الجع عن ابن هارون غالب ظنى ان فى ذلك قولين قال صاحب الجع قال سندلا يتنزل ادخال يده ورجله منزلة الولوغ وفي ابن عات يتنزل وقال ابن ناجى فى شرح المدونة وظاهر الحديث انه لو أدخل بده أو رجله لم يغسل ونقله خليل عن المندهب ومادكره عن المذهب لاأعرفه انتهى (قلت) نقله سندونصه والغسل متعلق

تعبدا بواوغ كلب) من المدونة ماولغ فيه كلب من لبن أوطعام أكل ولايغسلمنه الاناء وان كان يغسل سبعا للحديثفني الماء وحده و روى ابن وهب يطرح الماءو يؤكل اللبروورد رسول الله صلى الله عليه وسلمعلى حوض فقسل يار سول الله ان الكلاب تلغ في هذا الحوض فقال لهاماأ خذت في بطونها ولنا مابتي شراب وطهور \*الباجي والمازري وغسل الاناءمن ولوغ الكاب نعبد بعضاض طرد بعضهم الغسل حتى اذاأدخل مده في الاناء (مطلقا) \* الباجي في خصوص الغسل بالمنهى عن اتحاده روايتان ( لاغيره )في التفريع الظاهرمن قول مالك نفى الغسل سبعامن ولوغ الخنزير

بولوغ السلب فقط ولو أدخل السلب بده في الاناءلم بغسل سبعا خلافاللشافعي (فرع) قال سنداذا لعق الكاب بدأ حدكم لا بغسلها و يقال ولغ بلغ يفني اللام فهما ولو غايضم الو اواذا شرب \* أبو عبيدة فاذاشرب كثيرافهو بفتح الواو \*ابن العربي ويستعمل الولوغ في الكلاب والسباع ولايستعمل فى الآدمى ويستعمل الشرب في الجيع انتهى بالمعنى وليس شئ من الطير يلغ الاالذباب قاله في القاموس \*وقولهمطلقايعنيان الغسل لا يختص بالمنهي عن اتحاده بل يغسل من ولوغ المأذون في اتعاذه والمنهى عن اتعاده وهذاهو المشهو ركاصر جهابن الفاكهاني فيشرح العمدة واقتصر عليه صاحب الوافى قاله السيدفى تصعيح ابن الحاجب وقال في الشامل هو الاصح وقيل بختص بالمنهى عن اتخاذه وهمار وابتان قاله بن عرفة قال في التوضيح بناء على ان الألف واللام في الكابالبجنس فيعم أوللعهد في المنهى عن اتحاذه ونقل ابن عرفة ثالثاعن ابن رشدوا بن زرقون بأنه يختص بالحضرى وعزياه لابن الماجشون وقال وتفسير اللخمي بالمنهى عن انحاذه بمنع كونه ثالثايعني أن اللخمي فسرالحضري في كالرم إبن الماجشون بالمنهى عنه وذلك لانه في الحضر لا يكون غالباالامنهياعن انخاذه والله تعالى أعلم وقوله لاغيره يعنى ان الغسل خاص بالكاب فلا يغسل الاناء من غيره وهو الظاهر من المذهب قال ابن رشدوه والصحيح وقبل بلحق به الخنزير وهمار وابتان قاله ابن الحاجب وابن عرفة بناءعلى ان الغسل للتعبد أوللقدارة قال ابن وشدواذا ألحق به الخبزير فيلحق بهسائر السباع لاستعالهاللنجاسة والدراجهافي الاسم وقدقال عليه الصلاة والسلام لعتبة ابن أبي لهب اللهم سلط عليه كلبامن كلابك فعداعليه الأسدفا كله (فرع) قال ابن هر ون وانظر لو نشأولدمن الكاب والخنز برعلى القول بانه لايلحق بالكاب قال والأحوط وجوب الغسل ولا يبعدأن يحكوفه بتبعية أمه ونقله عنهابن ناجى فى شرح المدونة و زادلقوله كل ذات رحم فولدها عنزلتها ص ﴿عندقصدالاستعال﴾ ش أي لا يؤمر بالغسل الاعندقصداستعمال ذلك الاناءهذا هوالمشهور وعزاءابن عرفةللاكثرولروابة عبدالحق وقيل يؤمن بالغسل بفور الولوغ وعزاه ابن عرفة لنغر بجالمازرى على التحرير ولنقل ابن رشد قال في التوضيح وبني ابن رشد وعياض الخلاف على ان الغسل تعبد فيجب عند الولو علان العبادة لانؤخر أوللنجاسة فلاعب الاعندارادة الاستعمال قال وفيه نظر لان المشهو رانه تعبد وأنه لا يحد الاعتد قصد الاستعمال والأحسن أن يبني الخلاف على الخلاف في الأمر هل هو للفو رأ وللتراخي اه قال صاحب الجع وظاهركلامه فى الذخيرة ترجيح الثاني لتقديمه إياه قال وانظر هل من ادابن الحاجب بقوله ولا يؤمر به الاعند قصد الاستعال ماتقدم من كونه هل يغسل فوراأ وعند قصد الاستعال أومراده انهاذاأر يداستعاله غسل عندارادة الاستعال سواءاتصل الاستعال بالقصدأ ولم يتصل وان لمرد استعماله فانه لا يغسل و يكون القول الآخر يغسل ولو عزم على تركه وعليه فاو كسر لزم غسل شفافه قال والظاهرانه أراد المعنى الاول اه وهو المتعين وهو الذي يظهر من كلامهم وقال ابن عبد السلامور بماذ كرفي ثمرة الخلاف هناهل يلزم غسل الاناءاذاكسر وفيه بعد اه وكائنه يشيرالى ماذكره صاحب الجعوالله تعالى أعلم وقال سندمذهب مالك غسله عندار ادة الاستعمال لابفو رالولوغ كازعم بعض الناس ووجه المذهب أن غسله انها يرادليستعمل أرأيت لوكسر بعد الولوغ أكان يغسل شقافه اه فظاهره أنه لا يقول أحد بغسل شقافه فتأمله ص ﴿ بلانية ﴾ ش يعنى انه لايشترط في غسل الاناء النية قاله الباجي وابن رشد قالا وانما نفتقر التعبد الى النية

(عند قصدالاستعال نقل ابن بونس افايغسل الاناء عندارادة استعاله عند ارادة الانسان عند ارادة الانسان الصلاة وكذلك غسل المنتجاس (بلانية) لا يفتقر غسل الاناء من ولو غالكلب لنية ابن عرفة فيه على التعبد نظر عرفة فيه على التعبد نظر

اذافعله الشخص في نفسه أماهذا وغسل الميت وماشابههمافلا قاله في الذخيرة و يحتمل أن يشترط فيه النية قياساعلى اشتراطهافي النضح قال ويحمل أن يفرق بينهما بان الغسل هنايزيل اللعاب فالنضح لايز يلشيأ فكان تعبدا مخلاف اناءالكلب وأصله لصاحب الطراز قال فان استعملهمن غيرغسل في الماء فهل يعسله بعد ذلك سبعاأو بحسب الماء الذي ألقاه فيه واستعمله من قفهذا ينبنى على اشتراط النية قال الباجي لانية وهل يتخرج فيه قول ثان قياساعلى النضح أويفرق بينهماوذكرماتقدم الأمر محمل وفهم من كلام صاحب الطراز (فرع) آخر وهوانه اذا استعمله قبل غسله لأيسقط الغسل ولايؤمن بغسل ماأصابه ذلك الماءوهذا ظاهر لان المذهب طهار تهوالله تعالى أعلم (فرع) هـ ل يشترط الدلك قال في التوضيح ليس فيه نص والظاهر على أصولنا الاشتراط لان الغسل عند نالاتم حقيقته الابه اه وقوله لانص ان أرادمن المتقدمين فسلم وان أرادأنه لميسبق اليه فمنوع فقدذكره في الذخيرة وأصله لصاحب الطراز لكنه فرعه على القول باشتراط النية فقال فرعواذا شرط فيهالنيةفهل يشترط الحكباليد كإيشترط التدلك في الوضوء والغسل لان الغسل فيه على وجه التعبد أو يجزى تمضمضه بالماء هذا لانص فيه أصلا و يجو زأن يقال لايشترط دلكه لان الغسل مأمور بهفيه خرج على المتعارف من غسل الأواني وقديطلق الغسلمن غيرداك يقال غسلت السماء الارض بالمطر اه فظاهره أنه على القول بعدم اشتراط النية لايشترط الدلك وفي كلامه اعاءالى انه لايشترط أيضاعلى القول باشتراطها وفي كلام ابن العربى مايدل على عدم اشتراط ذلك وانه المذهب فانه قال في باب ماحاء في ان تعت كل شعرة جنامة اختلف الناس في الغسل فقيل هو صب الماءعلى المغسول وقيل هو امر البدمع الماءعلى المحل أوعرك المحل بعضه ببعض والصحيح انه صب الماء لازالة شئ فاذازال كان غسلاو كأن الحل مغسولا ألاترى ان غسل الاناء من ولوغ الكاب صب الماء عليه لانه ليس هناك شئ يزال اه ص ولا تتريب الله من يعنى ان تتريب الاناء غير مطاوب عند نالانه لم يثبت في كل الروايات قاله عياض أو لاختسلاف الطرق الدالة عليه ففي بعضها احداهن وفي بعضها أولاهن وبعضها في أخراهن وقال القرطبي اعمالم يقل مالك التعفير لانه ليس في روايته ص ﴿ ولا يتعدد بولوع كلب أوكلاب ﴾ ش أى لا يتعدد الغسل المذكور بتعدد ولوغ الكلب في الاناء ولا بتعدد الكلاب فلو ولغ كلب في اناءم ات متعددة أو ولغ جماعة من الكلاب في اماء كني في ذلك سبع غسلات وهذا هو المشهور قاله ابن الحاجب لان الاسماب اذا تساوت موجباتها كتفي بأحدها كتعدد النوافض في الطهارة والسهوفي الصلاة ومو جبات الحدود وقيل يتعدد حكى الخلاف في ذلك ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب وقال المازرى لانص فيه والأظهر فيه عدم التكرر قال ابن عرفة هذا خلاف حكاية الن بشير وابن شاس فيه قولين وقول ابن الحاجب لابتعد دعلى المشهور وذكر سندانه لاستعددو جعله المذهب ولم يحكفيه خلافا الاعن بعض الشافعية وقال ابن عبدالسلام عدم التعددينا سبالقول بالنجاسة والاستقذار والتعدديناسمين قال بالتعيد والمشهو رخلاف ماقال وقال ابن هرون وسب الخلاف الألف واللام في الكاب هل هي للماهية أوللجنس فعلى الاول يتكرر وعلى الشاني لايتكرر وقال ابن ناجي الصواب قول من قال من الشافعية بعدم التعدد فيولو غالكاب وبالتعدد في ولوع الكلاب فللشافعية ثلاثة أقوال والله تعالى أعلم ص ﴿ فصل فرائض الوضو ، غسل ما بين الأذنين ومنابت شعر الرأس المعتاد والذقن

(ولاتتريب) في الصحيح وعفر وهالثامنة بالتراب عماض حجتنا أن التعفير ليس في سائر الاحادث (ولايتعدد بولوغ كلب أوكلاب)المازرىلانص فى تكرار الغسل بتعدد الكلاب والاظهر عدمه ﴿ فصل ﴾ ابن شاس أماقسم المقاصد ففيه سبعة أبواب الأولفىفروضالوضوء وسننه وفضائله (فرائض الوضوء غسل مابين الأذنين ومنابت شعر الرأس المعتاد والذقن) ابن عرفة فرائض الوضوء غسل الوجه وهومن منت شعرالرأس المعتادحي الذقن والعذاران منهوفي المسوط وكذلك البياض بينه و بين الأذنين بداين يونس وليس عليه غسل ماتعت ذقنه ولا ماتعت اللحى الاسفل منه

وظاهر اللحية ﴾ ش أي هـ ندافصل أذكر فيه فرائض الوضو ، وسننه و فضائله لانه لما انقضى كلامه على وسائل الطهارة الثلاث التي هي بيان الماء الذي تعصل به الطهارة وبيان الأشماء الطاهرة والنعسة وسان حكازالة النجاسة وكيفية ازالها ومايعفي عنه منهاأ تبع ذلك بالكلام على مقاصدالطهارة وهي الوضوء ونواقضه والغسل ونواقضه وماهو بدل عنهما وهوالتيمم أوعن بعض الأعضاء وهومسح الخف والجب رقواعا كانت تلك الفصول الشلائة وسائل لان عمرفتها تتوصلالي معرفة صحةالطهارةمن الحدث والخبث ووسيلة الشئ مابوصل اليهو بدأمن المقاصد بالوضوءاتكر رهولانه مطاوب لكل صلاة اماوجو باأوندبا بوالفرائض جعفر دضةوهي الأمر الذى يثاب على فعله و بترتب العقاب على تركه و يقال فيه أيضافرض و يجمع على فروض و يطلق الفرض شرعا على معنى آخر وهو ماتتوقف علمه محة العبادة وجواز الاتبان ما كوضوء النافلة وهو بهذا المعنى أعممن الاول ويشاركه الاول في انه بأثم بف على العبادة بدونه وينفرد عنه بانه لا يأثم بتركه مع ترك العبادة المتوقفة عليه \* والوضوء بضم الواواسم للفعل و فتحها اسملاء وحكى عن الخليل الفتح فهما وعن غيره الضم فهما وهذا ضعيف والاول هو المعروف فى اللغة حكى اللغات الشلاث النووي في شرح المندب وهومشتق من الوضاءة بالمدو بالضاد المعجمة وهي النظافة والحسن و يطلق الوضو ، في اللغة على غسل عضو ف افوقه ومنه حديث أبى داودوالترمذي بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده وهوحد سشضعيف والمرادبه غسل المدومجمله عندنا مااذاأصام اأذى من عرق ونحوه ومنه الحدمث الوضوء قبل الطعام ننفي الفقر وبعده ينفى اللم ويصحح البصر ذكره صاحب الجع وذكره في الاحماء ولم يذكر قوله و يصحح البصر وأمافي الشرعفهو غسل أعضاء مخصوصة على وجه مخصوص (فوائد \* الأولى) اختلف متى فرضت الطهارة للصلاة فقال الجهور من أول الأمر حين فرضت الصلاة وانجر مل نزل صبحة الاسراء فهمز النبي صلى الله عليه وسلم بعقبه فتوضأ وعامه الوضوء وقال ابن الجهم كانت في أول الاسلام سنة ثم فرضت في آية التيم نقله الأبي في شرح مسلم عن القاضي عياض وكلام القاضى أتم فلينظر قال ابن حجر فى أول كتاب الوضوء جزم ابن حزم بأن الوضوء لميشرع الا مالمدينة ثمرد ذلك عليه (الثانية) ذكر السهملي في الروض الأنف في غز وة السويق في شرح قوله وكانأ بوسفمان نذرأن لاعس رأسهماء من جنابة حتى نغز ومحمدامانصه فيهان الغسل من الجنابة كان معمولا به في الجاهلية من بقايادين ابراهم عليه الصلاة والسلام كابق فيهم الحج والنكاح ولذلك سموها جنابة وقالوارجل جنب لمجانبتهم البيت الحرام في تلك الحال ولذلك عرفو امعني هذه الكامة في القرآن أعني قوله وان كنتم جنبا فاطهر واولم يحتاجوا الى تفسيره بخلاف الوضوء فانه لم يكن معروفا قبل الاسلام فلذلك لم يقل لهم من كان محدثا فليتوضأ بل قال الله تعالى فاغساوا و جوهكم وأيديكم الآية فبين الوضوء وأعضاءه وكيفيته وسببه ولم يحتج الى ذلك في الجنابة انتهى (الثالثة) قال في الإكال قال غير واحدمن أهل العلم ان الغرة والتعجيل مما ختصت به هذه الأمة وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم لكم سياليست لاحدمن الأمم ردون على غرامج جلين مدل على ذلك وقال الأصلى وغيره هذا الحديث مدل على ان الوضوء عما اختصت به هذه الأمة وعارضه غبره بقوله صلى الله عليه وسلم هذا وضوئى و وضوء الأنساء من قبلى والأمة مختصة بالغرة والتعبيل لابالوضوء ( وأجيب ) بأنه حديث ضعيف أوانه اختصت به الأنساء دون أعمها الأأمة

( وظاهر اللحية) من المدونة واللحية من الوجه ولهر عليها من فضل ماء الوجه ولا يجدده لها وعاب مالكأن يخللها في الوضوء

مجد صلى الله عليه وسلم انتهى وانظر كلام ابن حجر في أول كتاب الطهارة (قلت) وقال في الا كال في كتاب البر والصلة في حديث جريج وفي البخاري فتوضأ وصلى في تجه حجة على أن الوضوء كان فيغيرهذه الأمة وفيه ردعلي منزعم انه مختص بهاوتصعيح لتأويل اختصاصها بالغرة والتعجيل انتهى بالمعنى فتعصل منهاأن هذه الأمة مختصة بالغرة والتعجيل واختلف في اختصاصها به والصعيح عدم اختصاصها والسيا بكسر السين والمدوالقصر العلامة ويأتى الكلام على الغرة والتعجيل في آخر الفصل ان شاء الله تعالى وذكر النو وي ان قول الأصملي قال به جاعة من أهل العلم والله تعالى أعلم (الرابعة) الوضوء في الشرع على أر بعة أقسام فرض ومستحب ومباح وممنوع (فالوضوء الفرض) لكل عبادة لايصم فعلها الابطهارة كالصلاة والطواف فرضهما ونفلهما ولمس المصعف وقيلان الوضوء للنفل منهما ومس المصعف سنة نظر الى انه لايأثم بتركه وردذلك الاتفاق على ان تعمد فعل شئ من ذلك دون طهارة معصية وانه لا تنعقد تلك النافلة ولايلزم قضاؤها بل عدالشمخ سعدالدين فما مكفر به فعل الصلاة بغيرطهارة (والمستحب) الوضوء المجدد لكل صلاة اذاكان قد فعلت به عبادة وقيل انه سنة و وضوء الامام خطبتي الجعمة وقيل فريضة والوضوء للاذان والاقامة وللنوم ولوكان جنبا وقيل ان وضوء الجنب للنوم سنة ولقراءة القرآن ظاهرا ولقراءة الحديث ولاستاعهما وللدعاء والمناجاة وللذكر ولصاحب السلس ومنه المستحاضة عندكل صلاة اذاكان اتبان ذلك أكثرمن انقطاعه أوتساويا كاسيأتي ولاعمال الحج والعمرة كلهاماعدا الطواف والصلاة فبعب لذلك كاتقدم ولايستعب الوضوء الجنب الاعندالاكل خلافاللقاضى عياض قال الباجي والمازري ومحمل الحديث فيأمر الجنب الوضوء للركل عندناعلى غسل اليد وهل ذلك لأذى أصابها (والمباح) قال القاضي عياض في قواعده هوالوضوء للدخول على الأمراء ولركوب البحر وشههمن المخاوف وليكون الشخص على طهارة ولابر يدبه صلاة يعنى استباحة صلاة يريدأ وغيرها مما يمنعه الحدث ثم قال وقديقال في هذا كله انهمن المستحبات (قلت) وجزم ابن جزى في قو انينه باستحباب الوضو ، لذلك و زادولقراءة العلم قال والمباح الوضوء للتنظيف والتبردو جزم المصنف في التوضيح باستحبابه لتعليم العلم وقال الشبييمن المباح الوضوء لتعلم العلم وتعلمه عند بعضهم انتهى ( قلت ) والظاهر في هذا كله الاستحباب ماعداالتنظيف والتبرد فانهمباح لان التنظيف وان كأن مطاو باشر عالم يطلب غسل أعضاء الوضوء مخصوصهاله وحديث بني الدبن على النظافة ذكره الغزالي في الاحماء وقال العراقى لمأجده هكذاوفي الضعفاء لابن حبان من حديث عائشة تنظفوا فان الاسلام نظيف وللطبراني سندضعيف جداالنظافة تدعوالى الاعمان انتهى (قلت) وروى الترمذي في كتاب الاستئذان من سننهمن حديث عامر بن سعد مرفوعا ان الله تعالى طب يحب الطب نظيف يحب النظافة كريم بحب الكرم الحديث وقال حديث غريب وفيه خالدين اياس وهومضعف (والوضوء المنوع) هو المحدد قبل أن تفعل به عبادة والوضوء لغير ماشر عله الوضوء أوأبج وجعل القاضى عياض وابن جزى والشبيي الوضوء خسة أقسام وزادوا الوضوء المسنون وعدوافيه وضوء الجنب النوم وزاد القاضى عماض فيه تجديد الوضوء لكل صلاة و وضوء النافلة ومس المصعف والمشهو رفى الأولين الاستحباب وفى وضوء النافلة ومس المصحف الفريضة بالمعنى الذي ذكرته فلذلك تركت هذا القسم وقال في الاكال الوضوء للصلاة الفرض فريضة بلاخلاف وأماالوضوء لغيرالفرض فادهب بعضهم الى انه كمكم ما يفعل بهمن فر يضة أوسنة أو نافلة وذهب بعضهم الىانهفرض لكل عبادة لاتستباح الابه لانهاذا عزم على فعلها فالجيء مها بغيرطهارة معصة واستخفاف بالعبادة فيلزم المجيء بشر وطهافرضا كاانه اذاد خسل في نافلة وجب علمه اتمامها قال القباب ولميذكر اللخمى وابن بونس وابن رشدالاالقول الثاني قال ويظهر لى أن القولين لم مختلفافي حكمن أحكام هذه العبادات لان الكلمتفقون على ان الصلاد بغيرطهارة ممنوعة فرضا كانتأونف الاوالكل متفقون على أن الوضوء الناف لة ليس عفر وض على جميع الناس فعاد الخلاف الى عبادة فن لاحظ كون النافلة لوتر كهالم مأثم وكذلك طهرها قال انهسنة ومن لاحظ كونه اذاتلبس بهابغ يرطهارة أثم قال انه فرض (قلت) وملخصه أنه يرجع الى التفسيرين المتقدم ين للفرض فن نفاء أراد المعنى الاول ومن أثبت مأر اد المعنى الثاني والله تعالى أعلم وقال النووي أجعت الأمة على حرمة الصلاة وسجو دالتلاوة والشكر وصلاة الجنازة بغيرطهارة وماحكى عن الشعبي والطبري من تعبو برصلاة الجنازة من غيرطهارة باطل والله تعالى أعلم (الخامسة ) للوضوءشر وط وفر وض وسنن وفضائل ومكر وهات ومبطلات وهي نواقضه وذكر المصنف في هذا الفصل فر ائضه وسننه وفضائله و بذكر نو اقضه في فصل بعد هـ ندا ولم بذكر شر وطه ولامكر وهاته فنذكرالشروط هنالتقدم الشرط على المشروط ونذكر المكروهات في آخر الفصل ان شاء الله تعالى \* فنقول شروط الوضوء على ثلاثة أقسام منها ماهو شرط في وجو به وحمته معاومنها ماهوشرط فيوجو افقط ومنهاماهو شرط في محته فقطفالاول خسة على المشهور باوغ دعوة الني صلى الله عليه وسلم والعقل وانقطاع دم الحيض وانقطاع دم النفاس و وجود ما كفهمن الماء المطلق والثاني ستة دخول وقت الصلاة الحاضرة وتذكر الفائنة والباوغ وعدم الاكراءعلى تركه وعدم السهو والنوم عن العبادة المطلوب لهاالوضوء والقدرة على استعمال الماء وثبوت حكم الحدث الموجب لذلك أوالشك فمه على المشهور كاسم أتي (والثالث) هو الاسلام فقط على القول المشهور أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وعلى مقابله يكون شرطافي الوجوب والصعة وشروط وجوب الغسل وشروط صحته كالوضوء والله تعالى أعلم وأمافر ائض الوضوء فاختلف أهل المذهب في عددها فعلها ابن شاس وابن الحاجب وغيرهماسته الاعضاء الاربعة المذكورة في الآية الشريفة والنسة والموالاة ويعبرعنها بالفور وجعاوا الدلك راجعا للغسل وعدها ابن يونس وابن بشبر وغيرهماسبعة الستة المذكورة والماء المطلق وعدهاابن ابن رشد ثمانية السبعة المذكورة والترتيب وعدها غيره ثمانية أيضا لكنه جعل مدل الترتيب الجسد الطاهر واقتصرصاحب الطرازعلى عدالأعضاء الاربعة قال وأما النية فنعتها بالشرطية أظهر من نعتها بالفرضة وكائنه رأى أن الدلك والموالاة برجعان الى صفة الغسل وعدّها المصنف سبعة الأعضاء الاربعة والنبة والدلك والموالاة الاايهذ كرفهاقولين مشهور بن ولم بعد الترتب لان المشهو رفعة أنهسنة على تفصل سبأتي ولم يعد الماء المطلق لأنه شرط وجوب كاتقدم ولم يعدالجسد الطاهر كاعده الابهري وغيره لان الذي ارتضاه في توضعه في باب الغسل وابن عرفة هنا انه لا دشترط طهارة المحل قبل ورودالماء لغسل الوضوء قال ابن عرفة وظاهرقول عبدالحق و بعض شموخه في انعماس الجنب والمازري في نية رفع الحدث وازالة النجاسة وسماع ابن أبي زيدوابن القاسم لابأس بوضو بم بطهور منقله لأعضائه و مهاماء نجس وقول اس القاسم فها في ماء توضأ به ان الم معد غيره توصأبه ولا ينعس ثو باأصابه ان كان الذي توضأ به أولاطاهر الهعدم شرط طهارة المحل قبل ورودالماء لغسمل الوضوءخلافاللجلاب وأخمذهمن قول ابن مسلمة في اشتباء الآنية ويغسل أعضاءه فاقبله بردبكونه لاحتمال قصور وضوئه الثاني عن محل الاول وأخذدمن فول الباجي رأستلان مسامةمن كان بذراعه نعاسة فتوضأ ولم ينقها أعادأ بداير دبان نصهافي النوادر بزيادة فكأنه لم يغسل محلها ولوكانت برأسه أعادفي الوقت لان ترك بعضه لاشئ فيه فهذا بين في ان اعادته لترك محلها اداكانت في الرأس في الوقت لانهافيه كصلاته بنجاسة انتهى وقال الأبي في شرح مسلم فى شرح حديث ممونة في الغسل وان شاء نوى الجنابة عند غسل الاذى ولا بعيد غسل محله على المشهور فيأن طهارة الحدث ليسمن شرطها أن تردعلي الاعضاء وهي طاهرة وقال ابن الجلاب شرطهادلكواختاره جماعة وكلام المصنف أتيفي باب الغسل مع كلام الجزولي وصاحب الطراز وغيرهما وانهاذاغسلموضع الاذي بنية الجنابة وازالة النجاسة أجزاه على المشهور والذي ذكره بن عرفةعن سماع أيى زيدهو قوله فمين نزل في حوض نحس مُ خرج وغسل بديه وغرف مهمامن لماء الطهور وغسل بهماوجهه وفيه الماء النبس تمردهما وغرف بهما وغسل بقية أعضائه وقال ليس بهذا بأس وأراه سهلاوقدقال هذامما أجازه الناس وكلام ابن رشدصر يحفى أنه لايشترط ذلك فانه قال ولونجس طهوره برديد به فيه بعد أن مس بهما جسمه في نقل الماء المهوغسله لوجب أربنجس الماء الذي نقله السه علاقاته اياه فلابطهر أبداوفي الاجاع على فسادهذا ما يقضي بفساد قول من قال ان طهره نجس بذلك وان الغسل لا يجزى والله تعالى الموفق انتهى وقال ابن ناجى في شرح قوله في المدونة ولا نجس ثو باأصابه ان كان الذي توضأ به أولاطاهر الأعضاء قال المغربي يقوممنها انه لايشترط فيأعضاء المتوضئ أنتكون طاهرة لأنه اشترط الطهارة فيحق المتوضئ الثاني \* وأما الاول فهو صحيح بالاطلاق على ظاهر كلامه خلافا لابن الجلاب قال ابن ناجي ما ذكره صحيح تمقال وقول ابن الجلاب مشكل لانه يقول في الماء اليسير تعله النجاسة انه لا ينجس انتهى (قلت) وعبارة الجلاب ليست صر محة فها بنسبونه الهاونصهاواز الة النجاسة عن الثوب والجسد والمكان مسنونة غيرمفر وضة الاأن تكون في أعضاء الوضوء فتجساز النهالانه لا يصح تطهير الاعضاءمع و جودهافهافو جب ازالتها لذلك لا لنفسهافتأمله ( فرع ) قال أبوالحسن الصغير في لكلام على مسألة الخناء ولم يشترط أحدطهارة الاعضاء من الدنس و بأتى الكلام على ما اذا انضاف الماء بعدوصوله للعضو في السكالام على مسح الرأس وعلى الدلك والله تعالى أعلم وقول الشيخ زر وق في شرح القرطبية انه بدخله الخلاف الذي في الماء القليل تحيله نجاسة ليس بظاهر وسيأتي ان الماء لا ينطاف بعدو صوله الى العضو والله تعالى أعلم وقال ابن رشد ان فرائض الوضو على ثلاثة أقسامقسم مجمع عليمه وهي الاعضاءالاربعة وقسم اتفق عليه في المذهب وهوالنية والماءالمطلق وقسم اختلف فيه في المذهب وهو الفور والترتيب ( قلت ) وماحكاه من الاتفاق على ان النية فرض حكاه ابن حارث وحكى المازري وابن الحاجب فها الخلاف وسيأتى ويزاد في المختلف فيه في المذهب الدلك والجسد الطاهر فتتم الجلة عشرة وقدم المصنف الكلام على الاعضاء الاربعة المجع علها وعلى ترتيها في الآية فبدأبال كالرمعلى غسل الوجه ولم يصرح به اكتفاء بذكر حده عرضا وطولًا فقال فرائض الوضوء غسل مابين الأذنين يعنى أن فرائض الوضوء سبع (الفريضة) الاولى غسل الوجهوفر ضيها ثابته بالكتاب والسنة والاجاع وحده عرضا مابين الاذنين وهندا أحسن من قولهم من الاذن الى الاذن المخلاف في الغاية هل هي داخلة في المغيا أم لا وماد كره هو المشهور وقيلمن العذار الى العندار رواه ابن وهب عن مالك في المجوعة وقيل ان كان نقى الخد فكالاول والافكالثاني حكاه القاضي عبدالوهاب عن بعض المتأخرين وانفرد القاضي عبد الوهاب أن غسل ما بين العدار والاذن سنة وضعفه ابن الحاجب لانه ان كان من الوجه وجب والا سقط ولايثبت كونه سنة الابدليل ولم يثبت فتعصل في ذلك أربعة أقوال وان مابين العدارين مجمع عليهو وجهالقول الاول ان المواجهة تقع بالجيع فهو داخل في مسمى الوجه الثاني ووجه انه لاتقع به المواجهة غالبا \* ووجه الثالث والرابع ظاهر قال في الجواهر ومنشأ الخلاف التنازع في المواجهة هل تتناول ما اختلف فيه أملا والعذار بالذال المعجمة الشعر المابت على العارض والعارض صفحة الخد ( تنبهات \* الاول ) ذكر ابن ناجي في شرح المدونة عن أبي عمر أن انه غال وانظر على القول بأنه انمايغسل من العذار الى العذار هل يدخل العذار أم لا والذي يظهر دخوله والله أعلم \* قال ابن ناجي قلت الاظهر من كلامهم عدمه (قلت) الظاهر ماقاله أبو عران (الثاني) قال اللخمي خفيف العندار كن ليس له عدار وقبله ابن عرفة (الثالث) على قول القاضي عبد الوهاب ان غسل مابين العدار والاذن سنة فيغسله مع الوجه ولا يفرده بالغسل قاله في الطراز قال والفرق بينمه و بين مسح الاذن حيث طلب له اتحديد الماء ان افراده بالغسل مؤدى الى التكرار في غيال الوجه ثمذكر المصنف حدّ الوجه طولا فقال ومنابت شعر الرأس الممتاد والذقن وظاهر اللحنة يعني ان حدالو جه طولا من منابت شعر الرأس المعتاد الى منتهي الذقن في حق من ليست له لحية وأمامن له لحية فيغسل ظاهر هاولو طالت والذقن بفتح الدال المعجمة والقاف مجمع اللحيين بفتح اللام وسكون الحاء تثنية لحي بفتح اللام وسكون الحاءأ يضاوحكي كسر اللام في المفرد والمدنى واللحى العظم الذي تنبت فيمه اللحمة هكذا فسره الجوهري والفاكهاني وغيرهما وقال بعضهم هو العظم الذي تنبت فيه الاسنان السفلي وتنبت اللحية على ظاهر ه وماأدري لمقيدوه بالاسنان السفلي وقدفالوافي بابالجراح اللحي الاعلى واللحي الاسفل وفرقوا بينهمافي أحكام الجراح الاأن يكون مرادهم تفسير اللحى الذى هومفر داللحيين اللذان أخذا في تفسير الذقن فتأمله والله تعالى أعلم وكسر اللام في اللحية أفصح من فتعها وتسمية اللحية دقنا بالدال المهملة كاتقوله العامة لم أقف له على أصل في اللغة (تنبهات \* الاول) قوله ومنابت شعر الرأس المعتاد والذقن ان جعلناء معطو هاعلى الاذنين على ان المعنى ومابين شعر الرأس المعتاد والذقن اقتضى كلامه خروج الذقن من حدّالوجه وقدقال الفاكهاني لاخلاف ان الذقن داخل في غسل الوجه وليس فيهمأفي المرفق من الخلاف وإن جعلناه معطو فاعلى مامن قوله غسل على مأقال البساطى لزم عليه ماهو أفحش من الاول وهو أن يكون الفرض غسلهما فقط (قلت) قد مقال على هذا الوجه الثاني ان غسل مابين الاذنين مع غسل منابت شعر الرأس والذقن يستكمل غسل جمع الوجه غير انه يقتضي أن منابت شعر الرأس من الوجه وليست منه و عكن أن يقال قوله ومنابت شعرالرأس معطوف على الاذنين وقوله والذقن وظاهر اللحية معطوفان على ما والمعنى انحد الوجه هومابين الثلاثة أعنى الاذنين ومنابت شعر الرأس فيغسل ذلكمع الذقن ان لح تكن له لحية وان كانت له لحية فيغسل ذلك مع غسل ظاهرها (الثاني) قوله منابت شعر الرأس المعتاديعني التيمن شأنها في العادة أن منبت فهاشعر الرأس واحترز بذلك من الغمم بفتح الغين المعجمة وممين

وهونبات الشعرعلى الجبهة فانه مجب غسل موضع ذلك يقال رجل أغم وامرأة عماء والعرب تذم بهو عدح بالنزع لان الغمم بدل على البلادة والجبن والبخل والنزع بضد ذلك قال

فلاتنكم ان فرق الله تمننا \* أغم القفا والوجه ليس بأنزعا

قال الفاكهاني والجهدة ما أصاب الارض في حال السجود والجبينان ما أعاط بهامن يمين وشمال والعارضان والعنفقة وأهداب العين والشارب كلذلكمن الوجه فاكان كثيف الشعر غسل ظاهره ولم يجب إيصال الماء الى البشرة وقيل بجب وما كان خفيفا وجب إيصال الماء الى البشرة انتهى وفي سماع سعنون (قلت) له وماحدالو جه الذي اذا قصر عنه المتوضئ أعاد فقال لي دور الوجه (قلت) فاللحي الاسفل من ذلك والذقن قال نعم فأخـ برته بقول من قال ان اللحي الاسفل ليس من الوجمة لان مالكا قال ليس فيموضحة فقال أخطأ من يقول هذا قد قال مالك ان الانف لاموضة فيه قال ابن رشدوهذا كإقال واللحي الاعلى والاسفل في وجوب الغسل في الوضوء سواء وكذلك الذقن وليس عليه أن يغسل ماتحت وهذايما لاأعلم فيه خلافا وفي النوادر وليس عليه غسلمانحت ذقنه وماتحت اللحي الاسفل وقال الشيخزر وقفي شرح الارشاد ولا مجب غسل ماتحت الذقن اتفاقا قاله ابن رشد ونحوه في شرحه للرسالة وزاد فيه ولقد رأيت شيخ المال كمية نورالدين السنهوري يغسله وهومن العلماء العاملين فلأدرى لورع أوغيره انتهى وقال في الطراز واللحي الاسفل من الوجه قاله سعنون في العتبية وقال التونسي ليسمن الوجه انتهى واحترز بهأيضامن الصلع بالصادالمهملة وهو خلوالناصيةمن الشعر والناصية مقدم الرأس فلاندخل في حد الوجه وكذلك النزعتان كإقاله في الجواهر وغيرها والنزعتان بفتح الزاى والعين تثنية نزعة بفتعهما أيضا وهمابياضان يكتنفان الناصية وقال فى الذخيرة هم الخاليتان من الشعر على جنبي الجبين الذاهبتين على جنبي اليافوخ وقال النووي همابياضان يكتنفان الناصية فهما من الرأس ويقال لهما الجلحتان من الجلح بفتح الجيم واللاموفي الصحاح رجل أنزع بين النزعوهو الذي انعسر عن جاني جهته وموضعه ألبزعة وهما النزعتان قاله في باب العين المهملة وقال في فصل الجيمن باب الحاء المهملة الجلح فوق النزع وهو انحسار الشعرعن جانبي الرأس أوله النزع ثم الجلح ثم الصلع وقد جلح بالكسر فهوأ جلح بين الجلح واسم ذاك الموضع الجلحة وقال سند النزعتان من الرأس وهما الجلحتان لانهما في سمت الناصية ومايلي الجلحتين الى الصدغين من الرأس انتهى فيفهم منه ان الشعر الذي في الصدغين من الرأس لامن الوجه قال في المنتقى وقد حكى الشيخ أبو محمد في نوادره أن شعر الصدغين من الرأس يدخل في المسح ومعناه عندى من فوق العظم من حيث يعرض الصدغ من جهة الرأس لان ذلك الموضع يحلقه المحرم وأمامادون ذلك فليس من الرأس وحكى القاضي أبو مجمداذا كان شعر العارضين من الخفة بعيث لايسترالبشرة لزم ايصال الماءالى البشرة وهنذا يقتضى ان العارضين من الوجه ومعنى ذلك عندى من موضع العظم وحيث يبتدى نبات الشعر من جهة الوجه انتهى وقال اللخمى النزعتان من الرأس يمسحان ولايغسلان وقال الشيخ أبومجمد بن أبي زيدوشعر الصدغين من الرأس مالم يكن داخل منه في دور الوجه فانه يغسل لانه من الوجه اه وقال الفاكها بي الموضع الثاني من المواضع المختلف فهاموضع التعينيف وهو الشعر الذي بين ابتداء العيدار والنزعة وهوالداخل الحالجيين منجانبي الوجه فالصحيح أن ذلكمن الرأس قال بن الصباغ

وحكى عن أبي العباس وابن أبي هر برة من الشافعية انه من الوجه لان العادة فيه التعذيف وهو ضعيف لانه شعرمتصل بشعر الرأس ولااعتبار بالعادة اذلم محعله أهل اللغة من الوجه انتهى ويريد مالم بدخل في الجبين جدا و يجاو زالحد المعتادمن ذلك كايشير اليه كلام اللخمي السابق وقال الشافعية في تفسيرموضع التعذيف هو بالذال المعجمة ما ينبت عليه الشعر الخفيف متصلا بالصدغ وضابطه ان يضع طرف خيط على طرف الأذن والطرف الثاني على أعلى الجهة ف انزل عنه الى جانب الوجه فهوموضع التحذيف وسمى بذلك لان النساء والاشراف محذفون الشعرعنه ليتسع الوجه قال النو وي في منهاجه صحح الجهور ان موضع التحذيف من الرأس فعلم من هذا أن الشعر الذي في الصدغين ليسمن الوجه الاما كان داخــلامن ذلك في دو رالوجه كالاغم كإيفهم من كلام اللخمى اذاعلم ذلك في استشكله ابن عبد دالسلام لااشكال فيده فانه قال ولم يبينوافي المذهب حدالوجه منجهة الأذن الىطرف الجهة سوى ماتقدم من منابت الشعر المعتاد وفى تلك الجهمة ينبت الشعرعادة لغير الاغم فان نظر ناالى ماحددوه في الطول لم يدخل وان نظرنا الىماحددوه فى العرض على قول من معده من الأذن الى الأذن دخل وللشافعية فيه اضطراب والنفس أميل الى دخوله انتهى وقدع لم مماتقدم انه ليس من الوجه لكن قال صاحب الجع وبمكن أن بقال العادة جار بة بغسله اماعلى ان مالا بتوصل الى الواجب الا به فهو واجب أوعلى انه مطاوب لنفسه وقدعه انه ليسمن الوجه فتحصل من هذاأن حدالوجه طولامن منابت شعر الرأس المعتادسواء في الجمهة أوفي الصدغ الى آخر الذفن وعرضا من الأذن الى الأذن وليس وتدا الأذن منه ومنه البياض الذي بين العذار والأذن وطرف اللحي الأسفل الخارج من تعت الأذن فيسمت الأذن كإيفهمن قول صاحب الطراز وأخرج منه القاضي عبد الوهاب البياض الذى بين الصدغ والأذن واللحيين الخارجين من تعت الأذن في ممت الأذن فعل ذلك من الوجه وأن القاضي أخرجه منه وقد تقدم عن البيان أن اللحي الأسفل من الوجه \* واعلم ان الصدغ بضم الصادالم ملة وسكون الدال المهملة وآخره غين معجمة هو ماسن العين والأذن كذافسره في الصحاح وبهفسره الفاكهاني فيشرح الرسالة فاذاكان كذاك فاكان منه دون العظم النابي فهومن الوجمه وماكان فوقه فهومن الرأس وقولهم يحبغسل البماض الذي بين الصدغوالأذن يعنون بهما كان تعت العظم الناتئ والله تعالى أعلم (الثالث) قوله وظاهر اللحية معنىأنه عد علىه غسل ظاهر اللحية ولوطالت قال ابن رشدفي سماع سحنون من كتاب الطهارة وهذاهو المعاوم من مذهب مالك وأحجابه في المدونة وغيرها وقيل ليس عليه أن يغسل من لحيته الا مااتصلمنها بوجهه لاماطال منهاوهوظاهر مافى سماعموسى عن ابن القاسم عن مالك انتهى ونقل الخلاف في ذلك صاحب الطراز وغيره ونقل ابن عرفة كلام ابن رشد وجزم بنسبة الثاني لسهاع موسى قال وقاله الابهرى وله نحوذاك في مسحماطال من شعر الرأس وانه لا يجب الاماحاذي الممسوح من الرأس قال ابن راشدوخ ج بعضهم الخلاف على قاعدة وهي هل يعتبر الاصل فيجب أويعتبرالمحاذى وهوالصدر فلابجب وقال بنهر ونواعتبار الاصلأولي والمراد بغسل ظاهر اللحية امرار السدعلهامع الماء وتعريكها قال في المدونة و يحرك اللحية في الوضوء و عريده علما من غير تخليل قال ابن ناجى لاخلاف أن التحريك لابدمنه وقال سند اداقلنالا يجب تخليلها فلابدمن امرار الماء علهامع اليد و بحرك بده علهالان الشعر ينبو بعضه عن بعض

فيمنع بعضه وصول الماءاني بعض فاذاحرك ذلك حصل استيعاب جيع ظاهر هانتهي وهندا التحريك غيرالتخليل لانهلاخ للف فيه وسيأتى الخلاف في التخليل وقال أبوالحسن قال في النوادر وصفة التحر يكهوأن يدافع ماانصب من الماء عليها حتى يداخلها من غير تخليل بالاصابع ولفظ النوادرقال بعض أجحابنا معني تحريكها تحريك اليدعلم اعندم وراليدعلم اليداخلها الماء لان الشعر ينبو عنه الماءانتهي وقوله ينبوأي يندفع ويتباعد (فروع \* الاول) قال في النوادر قال سحنون ومن لم بمر علم الماء أعاد ولم تجز ه صلاته انتهى (الثاني) اذا كان على الشعر حائل بمنع من وصول الماءوجب ازالته فان لم يزله تم قص الشعر الذي كان عليه الحائل هل يكفي ذلك أم لا يأتى الكلام عليه في مسح الرأس (الثالث) قال الجزولي والشيخ يوسف بن عمر في شرح الرسالة فال ابن العربي بجب غسل جزء من الرأس ليستكمل غسل الوجه كا يحب مسح بعض الوجه اذا مسحر أسه ليستكمل مسحر أسهوهمامن باب مالابتوصل الى الواجب الابه فهو واجب أنتهى بالمعنى وذكره الشيخذر وق في شرح الرسالة كا "نه المذهب ولم يعزه لابن العربي وقال ابن ناجي فىشرح قوله في المدونة و يحرك اللحية في الوضوء و عريده علمامن غير تخليل اختلف المتأخرون هل يغسل شمأمن رأسه ليتحقق تعمم الوجه أملاقال شخنا ولايحتاج أن أخذ شمأمن الوجه في مسح الرأس اتفاقا اذا أخذ شيأمن رأسه في غسل الوجه وأجبته بانه محتلف فيه أدضالا نه لا محصل الوجه الانعدمسح دعض الرأس، وأجاب بأنه لا يضر لقول المدونة في مسح الجبيرة اذابرئت ونسى غسلها أتهى ويعنى بشيخه البرزلي وقال فيشرح الرسالة ظاهر كلام الشيخ انه لايأخنسيا من شعرالرأس وهوكذلك لانه أرادمنابت شعرالرأس المعتادوهو أحدنقلي شيو خناوهماجاريان على اختلاف الأصوليين فهالابتم الواجب الابه فهل هوواجب أملاوكذا اختلف هل محسامسال بجزء من الليل بالنسبة الى الصوم وقال ابن فرحون وأصله لابن هر ون في شرح قول ابن الحاجب في مسح الرأس ومبدؤه من مبدإ الوجه هذا يقتضي انه لا يجب غسل جزء من الرأس لاستبعاب الوجه كالايجب مسح جزءمن الوجه لاستيعاب الرأس فأوجبه بعضهم في غسل الوجه دون مسح الرأس وهو بعبد والله تعالى أعلم (قلت) والظاهر الوجوب (الرابع) قال في الرسالة في صفة غسل الوجه غاسلاله من أعلى جهته قال شارحها الشيخ يوسف بن عمر قال أبواسحق بن شعبان السنة في غسل الاعضاء أن يبدأ من أولها فان بدأمن أسفلها أجزأه وبئس ماصنع فان كان عالم اليم وان كان جاهلاعلم وعدصاحب الطرازفي فضائل الوضوء ترتيب أعلى العضو على أسفله وسيأتي في غسل البدنحوه عن الذخيرة وعدفي اللع في فضائل الوضوءأن ببدأ في كل عضو من أوله ونحوه في التلقين في الكلام على الترتيب ( الخامس ) قال الشيخ زر وق في شرح الرسالة للعامة في الوضوء أمو رمنها صبالماءمن دون الجبهة وهومبط لونفض اليد قبل ايصال الماء اليه وهو كذلك في الحديث اذاتوضأتم فلاتنفضوا أيديكم فانهاص اوح للشيطان قال الدميري لكنهضعيف ولطم الوجه بالماء وهوجهل لايضر والتكبير عند ذلك وأنكره في مراقى الزلف والتشهد وأنكره النووى وقال لم يقلبه الابعض أحجابناو ردعليه قال والاذكار المترتبة على الاعضاء لاأصل لها وأنكرابن العري أن يكون في الوضوء ذكر غير التسمية أوله والتشهد آخره نعم ورد في الصحيح عنأ بى موسى رضى الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال على وضوئه اللهم اغفر لى ذنبي و وسعلى في دارى وبارك لى في رزقي فسألته عن ذلك فقال وهل ترك من خير فترجم النسائي لذلك فقال باب

مايقول بعد الوضوءوابن السنى بابمايقول بينظهراني وضوئه وذكرهماالنو وى في حلية الأبرارانتهى وفى بعض نسيخ الشرح المذكو رولا ينفض يديه قبل وصولهما الى وجهه فلايصي وضوؤه باتفاق ولابرشه رشاولا بلطمه لطهاولا مكب وجهه في بديه لان ذلك جهل بل يفرغه تفريغا عال كونه غاسلاله بديه بمعنى انه بدلكه مهمامع الماءأ وأثره متصلابه دلكاوسطا اذلا بلزمه ازالة الوسيزالخفي بلماظهر وحال بين الماء والعضو وسيأتي الكلام على ذلك ص ﴿ فيغسل الوترة وأسار يرجهت وظاهر شفتيه ﴾ ش الوترة بفتح الواو والتاء المثناة الفوقية وهي الحاجر بين ثقى الأنف والاسار برجع أسرة وهي خطوط الجهة والكف الواحد سرر بوزن عنب وقال فى الصحاح جع أسرار كاعناب فالاسارير جع الجمع وفى الحديث تبرق أسار يرجبهه وفى المفرد لغة أخرى وهي سرار وجعه أسرة كزمام وأزمة قاله الفاكهاني وقال الجزولي هي التكاسر أو العطوف أوالطيات ألفاظ مترادفة وهذه المواضع داخلة في تحديد الوجه وانمانبه علما لان الماءينبوعنها قال الجزولي فيلزم المتوضئ أن يتحفظ علمهافان ترك شيأمنها كان كمن لم يتوضأ ويدخل في قوله صلى الله عليه وسلم ويل للاعقاب من النار فنبه على الوترة لان الماء ينحدر من أعلى الانف فلايصيها ونحوه قول الرسالة وماتحت مارنه من ظاهر أنفه والمارن طرف الأنف قاله فى الذخيرة وقال الفاكهاني مالان من الانف ونبه على الاسار برلاحتياجها أيضا الى امر اراليد لنبو الماءعما أصابتهاونبه على ظاهر الشفتين لئلابتوهم انهمامن الباطن الذي لايجب غسله كداخل الفع وداخل الانف قال اللخمي وغسل مابين المنفرين وظاهر الشفتين فرض انتهى فيتعين على المتوضئ أن لايضم شفتيه فن ضم شفتيه حين غسل الوجه فقد ترك لمعة من وجهه قال الجزولى ولايطبق شفتيه خيفةأن تبقى هناك لمعة وكان ينبغي للصنفأن ينبعه على ماغارمن الأجفان لانهامن المواضع التي يتحفظ علها كا قال في الرسالة وغيرها وسيأتي عندقول المصنف لاجر ما برأ ص ﴿ بتخليل شعر تظهر الشرة تحمه ﴾ ش لما ذكرانه يحب غسل ظاهر اللحية خشى أن يتوهم انه لا يحب تخليلها مطلقا فنبه على ذلك بقوله بتخليل شعرالخ والباء معني مع أي بجب غسل مابين الأذنين ومنابت شعر الرأس المعتاد والذقن وغسل ظاهر اللحمة مع تخليل الشعرالذى تظهرالبشرة تحته والبشرة الجلدوالمرادظهو رهاعند التخاطب قاله ابن بشير وهو ظاهر والمرادبالتخليل ايصال الماءالى البشرة قاله في التوضيح وفهم منه انه لأبحب تخليل الكشف وهو مالانظهر الشرة تحته وهو كذلك وذكر الشعرليعم شعر اللحية وغيرها كالشارب والعنفقة والحاجب والهدب قال في التلقين فان كان على الوجه شعر لزم امر اللدعليه ثم ينظر فا كان كثيفاقد سترالبشرة سترالاتتبين معه انتقل الفرض اليه وسقط فرض ايصال الماء الى الشرة وان كان خفيفاتتب بن معه النشرة لزم امرار الماء عليه وعلى البشرة وسواء في ذلك أنبكون على خدأوشفة أوحاجب أوعناد أوعنفقة ويلزمفها انسدل عن الشرة كلز ومهفها تعت البشرة انتهى والهدب بضم الهاء وسكون الدال المهملة وقد تضم الشعر النابت على أجفان العين واحده هدبة وكذلك هدبة الثوب قال ابن قتيبة في آداب الكتابة في باب مايضعه الناس فى غيرموضعه من ذلك أشفار العين يذهب الناس الى انها الشعر النابت على حرف العين وذلك غلط انما الاشفارح ف العين الذي ينبت علما الشعر والشعرهو الهدب وأن كان أحدمن الفصعاءسمي الشاعر شفرافاعا سماه عنبت مانتهي وقال ابن الحاجب و يجب تخليل خفيف

(فيغسل الوترة وأسارير جبهت وظاهر شفتيه) ابن عرفة بجب غسل ماتحت مارنه وأسارير جبهت وظاهر شفتيه وغائر يغليل شعر تظهر جفنيه (بتغليل شعر تظهر خفيف شعر الوجه بجب التلقين ايصال الماء لبشرته و يسقط في كثيفه

الشعردون كثيفه في اللحية وغيرها حتى الهدب وقيل وكثيفه قال في التوضيح الخفيف ماتظهر البشرة من تعتب والكثيف مالانظهر قاله في التلقين وقوله يجب تخليل خفيف الشعر أي بان بوصل الماءالي البشرة وقوله دون كشفه أي فلا يجب انتهى فعلم ان المرادمن التغليل ايصال الماءالي الشرة ولهذاقال سندالمذهب استواء كشف اللحمة وخفيفها في عدم وجوب التخليل وقول القاضي عبد الوهاب في الخفيف بجب ايصال الماء الى ماتحت لايناقص ذلك لانه اذا مرسديه على عارضيه وحركهما وصل الماءالي كل محل مكشوف من الشعر فان لم يصل الماء لقلته فلايجزئه تمقال واذاقلنالا بجب تخليل اللحية فلابدمن امرار الماءعامهامن اليدو يحرك بده علما انتهى (قلت) وهـ أليس خلافافي المعنى وقد تقدم أن المرادمن التخليل ايصال الماء الى البشرة قال ابن عبد السلام وذكر الهدب لمار آه الشافعية فيه وفي الحاجبين من سقوط التخليل لان الغالب في شعر هما الخفة وماذكر وه في الهدب متجه أي ان الغالب فيه الخفة وسمأتي الكلام على مالصق من القذي في قوله ونفض غيره وماذكره المصنف من سقوط تخليل الشعر الكثيف هو المشهور ودليله أنه صلى الله علمه وسلم توضأمي ةم م قوكانت لحمة كشفة ولا يصلالي بشرتها عرة واحدة وأيضافان الوجه اسملما تقع به المواجهة وقد نوج ما تحت الشعرعن المواجهة وانتقلت المواجهة الى ماظهر من الشعر قال في التوضيح وقد اختلف في تخليل اللحية الكثيفة على ثلاثة أقوال أحدها لمالك في العتسة نفي التخليل وعات تخليلها فيحتمل ذلك الاياحة والكراهة اه (قلت) جزم ابن عرفة بالثاني فانه عزاالكراهة لسماعا بن القاسم والمدوّنة ونحوه لابن رشدقال في ساعابن القاسم في رسم نذرسنة في تخليلها في الوضوء أقو ال ثلاثة أحدها قوله في هنه الرواية وعن المدونة انهالا تعلل وهوقول بيعة ان تعليلها مكروه وكذاقال ابن ناجي ان ظاهراللدونة الكراهة ونقله أيضاعن الشيخ أبي الحسن الصغير وهو الذي يفهم من قوله عاب ذلك وهوقوله في المجوعة قال في النوادرعنها وعاب مالك تخليلها في الوضوء قال عنه ابن نافع في لجموعة ولم يأتأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله في وضو ته وجاء انه خلل أصول شعره في الجنابة قال فى المختصر و يحركها في الوضوء بان كانت كبرة ولا يخللها قاله في التوضيح \* والقول الثاني الوجوب قاله محمد بن عبد الحركم قال في السان وهو قول مالك في رواية ابن وهب وابن نافع وهو القول الذى حكاه المصنف يعنى ابن الحاجب بقوله وقيل وكثيفه وقال ابن عبد السلام وهو الأظهر عندى بلاقياس على المشهور في الغسل والقول الثالث الاستحياب لابن حيب قال ابن رشد في الرسم المذكور وهوأظهر الأقوال فقدر ويانعمار بنياسر خلل لحمت فقمل له أتخلل لحمتك فقال ومايمنعني لقدر أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل لحيته (قلت) حدرث عمار رواه الترمذي واس ماجه وهومعاول وقدور دمن طرق كثيرة ولكن قال اس حجر قال عبدالله س أحدبن حنبل عن أبيه ليس في تعليل اللحية شئ صحيح وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لايشبت عن الني صلى الله عليه وسلم في تخليل اللحية شيء انتهى (قلت) وقول مالك المتقدم بشهد لما قاله الامام احدوأ بوحاتم ونقلا بنناجيعن أبي الحسن الصغيران ظاهر قول الرسالة وليس علمه تخليلهافي الوضوء في قول مالك انه يستحب قال ابن ناجي والاقرب انه أراد دلالة ذلك وكثير اما يتسامح هو وغيره في مثل هذا ولاسما بن الجلاب واعاقلنا ذلك لان الاستحباب لم يقل به مالك فماعامت وانعا هولابن حبيب وله تعوه في شرح الرسالة قال وقول الشيخ في قول مالك اشارة منه الى عدم ارتضائه

بذلك لقول ابن الحاجب قالوا والمذهب والله أعلم وقيل ان تخليلها سنة ذكره ابن ناجى في شرح المدونة عن الزناني شارح المدونة وقال لأعرفه ويظهر من كلامهم ترجيح القول بالكراهة وكلام المصنف لابأباه فيحمل علمه والله أعلووا لخلاف في نخليل اللحمة في الغسل بأتى في فصله ان شاءالله تعالى وهندا كله في اللحمة الكثيفة فأما الخفيفة فيجب ايصال الماء لماتحتها قولاواحدا وقاله ابن ناجي في شرح المدونة (تنبهات \* الأول) اذاقلنا بوجوب تخلمل الكشفة فهل ذلك حتى يصل الماءالى داخسل الشعرفقط أولا بدمن وصول الماءالي البشرة قال ابن ناجي في شرح المدونة في ذلك فولان حكاهما المازري ( قلت ) حكاهما ابن عير فة في ماب الغسل عن الميازري وذكر يـ عن رواية ابن وهب عن مالك انه قال تخليلها واجب لايصال الماء الى البشرة انتهى وهو الذي يظهر من كلامهم (الثاني) قال ابن ناجي أيضا وهل يضرب أصابعه فهامن أعلاها أومن أسفلها قولان لا بن أبي زيدوا بن شبلون (الثالث) قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب يجب على المرأة تخليل لحيتهاوان كانت كثيفةلندو رهاونقله عن أبي معقوب في نزهة الطالب (قلت) ولمأره لفيره وحكاه سندعن الشافعية (الرابع) فان قيل ماالفرق بين المشهو رهناو بين المشهو رفي الغسل فانه يجب فيه تخليل الكثيف فحوابه أن المطاوب في الغسل المبالغة لقوله تعالى فأطهروا ولقوله صلى الله عليه وسلم تحتكل شعرة جنابة فاغسلوا الشعروانقو البشرة رواه الترمذي والنسائي وأبوداودولكن ضعفهأ بوداود مغلاف الوصوء فانهائه اأمر فمهنغسل الوجه والوجه مأخوذ من المواجهة قاله في التوضيع ص ﴿ لاجر عابراً أوخلق غائرًا ﴾ ش قال برأ الجرح ببرأو يبرؤ بفتح الرا في الماضي وبفتحها وضمها في المضارع والضم لغة أهل الحجاز ويقال أيضابري يبرأ بكسرهافي الماضي وفتحهافي المضارعو برؤيبرؤ بضه بافهما وأماا بدال همزته ألفا بعدالفتحة وواوا بعدالضمة وياءبعدالكسرة فشاذلان ابدال الهمزة المتحركة شاذ والمعنى انه لاجب غسل الجرح اذابرأ غائرا وكذلك لاجب على المكلف غسل ماخلق من وجهه غائرامن أجفانه أوغسرها فقوله غائرا حال من نائب فاعل خلق ويقدر مثله لفاعل برأفهو من بات التنازع في الحال ( تنبيه ) وهذا اذا كان استغوار ذلك كثير الا يمكن ايصال الماء اليه وأصل المسئلة في النوادر مقيدة بذلك قال فهاناف الاعن بعض أحجابنا ولحافظ على غسل ما تعت مار نه سده وماغارمن أجفانه وأسار يرجهته وليس عليه غسل ماغارمن حرح راعلي استغوار كثهرأوكان خلقا خلق به ولاغسل ماتحت دقنه انهى قال الباجي في المنتقى معنى ذلك أن كل ما كان ظاهرا فانه بحب ارصال الماء السه ومالم يظهر وشق ارصال الماء السه فلا بحب غسله كجرح برأ على استغوار كثير وما كان خلقا خلق به فأنه يشق ايصال الماء اليه باليدولو كان أثر الجرح ظاهرا لوجب ايصال الماء المه وغسله كموضع القطع من الكوع وأصابع القدم انتهى وقال مند بعدان ذكر كلام النوادر هذا يرجع الى حرف وهوأن يغسل كل ماأ مكنه غسله من وجهه فغور العين عما يمكنه غسله وهو مما يواجه به وكذلك غورالجرح الاأن يكون غور اداخسلا أوطالها بحيث لابتوصل الىجيعه أولابواجه بجميعه أويكون ضيقافيغسل ما يكنه من ذلك انتهى وقوله أوطالعا كدارأيته فيثلاث نسخ من الطراز ولعله يعني أنجوانب الغو رطالعة ونقل ابن يونس كلام النوادر وقبله وكذلك المصنف في التوضيح في الكلام على المضمضة وغيره وقبلوه بل لم بذكر واخلافه وكذلك بنعرفة ونصه وبجب غسل ماتحت مارنه وظاهر شفتيه وأسارير

( لاجرحا برأ أوخلت غائرا ) ﴿ ابن يونس ليس عليه غسل ماغارمن عليه استغوار جرح برأ على استغوار كشيرا و كان خلقا خلق بهوفي الرسالة في الغسل و يتابع عمق سرته

جهته وغائر ماتحت مارنه وغائراً جفانه لاماغار جدامن جرح أوخلقة انتهى وقال ابن فرحون

بعدان ذكرماتقدم ووصف الاستغوار بكوئه كثيراهوالصواب وذكر بعضهم الاستغوار ولم مقيده بالكثرة وليس بصواب لانموجب سقوط غسله حصول المشقة وذلك لا يحصل الافي الاستغوار الكثير قال الشيخ زروق وذكر بعضهم ان ذلك محدود برؤية قعره عند المواجهة وعدمها (قلت) ولم أقف على من أطلقه وانماأطلت في هذا لان بعض الناس بميل الى حل كلام المصنف على اطلاقه وليس ذلك بصواب (تنبيه) يفهم من كلام الباجي انه اذا أمكنه ايصال الماء اليهمن غير دلك وجب ذلك وهوكذلك قال أبوالحسن الصغير لوانتقبت كفهبسهم ونفذت واندملت نافذة لزمه غسل داخلها ان أمكنه والاأوصل الماءاليهاولو اتصلطر فاها واندملت لم يكن عليه نقبها انتهى ( فرع ) قال سند لاخلاف بين أرباب المذاهب انه لايشرع غسل داخل العينين ويؤثر عن ا بن عمر أنه كان يفعله حتى عمى ( قلت ) واستحبه بعض الشافعية لفعل ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال الدميرى وسائر الأصحاب على خلافه قال وفعل ابن عمر رواه البيهقي والله تعالى أعلم وعن هذا احترزالشيخ في الرسالة و عريديه على ماغار من ظاهر أجفانه كافاله الجز ولي وقال قال مالك لايلزمه ذلك لانه يؤذي والله تعالى أعلم ص ﴿ و بديه بمرفقيه ﴾ ش هذه هي الفريضة الثانية وهي غسل اليدين مع المر فقين وهي ثابتة أيضا بالكتاب والسنة والاجاع والمرفق بفتح الميم وكسر الفاءو بكسر الميم وفتح الفاء لغتان قرى بهما وهو آخر عظم الذراع المتصل بالمفصل سمى بذلك لان لمتكئي رتفق به اذاأ خذ براحته رأسه متكئاعلى ذراعيه والباء في قوله عرفقيه بمعنى معأى الفريضة النانية غسل اليدين مع المرفقين وبهذاعبرغير واحدمن أهل المذهب وعدلواعن لفظ الآية الماليان وجوب دخول المرفقين في الغسل وهذا هو المشهور وعليه فالى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى واذاخلوا الىشياطينهم وقوله تعالى ولاتأ كلوا أموالهمالى أموالكم أوتقول اليد حقيقة من الأصابع الى المنكب على المشهور والى الغاية والغاية اذا كانت جزأمن المغيافهي داخلة أوالى غايةللتروك أى اتركوامنها الى المرافق وقيل ان لفظة المدمشتركة بين معان ثلاث من الأصابع الى الكروع ومن الأصابع الى المرفق ومن الأصابع الى آخر العضدوانهامشتركة بين الكلوالجزءوعلى هفافيكون في الآية اجالوان قلنااني بمعنى مع لاحتمال ان بريدغسل اليدابي الكوع ثم يغسل المرفق ومثله يكون في كلام المصنف ومن شاركه في هـنه العبارة والاعتماد في دلك على ما بينته السنة ففي الصحيح عن أبي هريرة انه غسل بديه حتى شرع في العضد وقال هكذا رأيت رسول اللهصلي الله عليه وسلم توضأومثله مار واه البزار عن وائل بن حجر انه عليه الصلاة والسلام غسل يديه حتى جاوز المرفق وفعله صلى الله عليه وسلم مبين فلها أدخل المرفقين دل على وجوب غسلهما وقيل ان المرفقين غير داخلين في الوجوب وانماعليه أن يبلغهما رواه ابن نافع عن مالك وحكاه اللخمي عن أبي الفرج وقيل لدخلان لالأجلهما بل احتياطا لان الواجب لايتوصل اليه الابدخولها وعزاه الباجي وغيره لأبي الفرج وعزاه اللخمي للقاضي عبد الوهاب وهوظاهرقول الشيخ في الرسالة وادخالهما حوط لزوال تكلف التحديد لكن فسره ابن ناجى فى شرح الرسالة بالاستحباب فيكون رابعا ص ﴿ و بقية معهم ان قطع ﴾ ش المعهم بكسر الميم وضع السوارمن اليدور عاأطلق على اليدقاله في الحيكم وهو الذي استعمله المصنف والمعنى انهاذا قطع بعض محل الفرض وجب غسل مابقي منه بلاخلاف لقوله عليه الصلاة والسلام

(ويديه عرفقيه) ١٠٠٠ بن عرفة من فرائض الوضوء غسل السدين الى المرفقين والمشهور وجوب غسل المرفقسين أنتهى وانظر هنا مالابن عرفة في كتابه لمانقه ل من توضأ علىمدادىدهأجزأهقال قيده بعض شيوخنا بدقته وعمدم تجسده اذهو مداد من مضى ( و بقية معصم ان قطع )من المدونة لايغسل أقطع المرفقين موضع القطع اذقدأتي علهماالقطع بخلاف اقطع الرجلين الاانعرف أنه بقى من المرفق شئ فانه نغسل

اذا أمرتك بأمر منه فائتوامنه بما استطعتم متفق عليه فادا قطعت اليدمن الكوع وجب غسل المعصم واذا قطع بعض المعصم وجب غسل الباقي منه والكوع رأس الذراع بما يلي الابهام \* والكرسوع بضم الكاف رأسه ممايلي الخنصر ويقال لكل منهمازند بفتح الزاي وهمازندان وقوله انقطع لامغهوم لهوانماذكره لبيان فرض المسئلة اذلابقال له بقية غالبا الااذا ذهب بعضه ولوقال وبقية معصم قطع بدون ان لكان أخصر وأحسن وفي قوله بعدها اكف عنكب اشارة الى ذلك وقداعترض عليه البساطي بان مفهومه أنهلو خلق كذلك لم يجب غسله قال وليس كذلك (قلت) والامر في هذاقر بب (فرع) فاو قطعت السد من المرفق قال ابن الحاجب سقط يعنى الفرض قال في المدونة و يغسل أقطع الرجلين في الوضوء موضع القطع و بقية الكفين اذ القطع تعتمما قال ابن القاسم قال الله تعالى وأرجلكم الى الكعبان اللذان الهما حدالوضوءهم اللذان في الساقين ولايغسل ذلك أقطع المرفقين لان المرفق في الذراعين وقدأتي علبهما القطع الاان تعرف العرب والناس انه بقي شئ من المرفقين في العضدين فيغسل موضع القطع و بقيتهما والتجم مثله (تنبيهان \* الأول) تعقب قوله في المدوّنة وقدأتي علمهما القطع بانهان كان حدالم يصل المهماوان كان قصاصا فلااختصاص للجنابة بالمرفقين فقد يكون دونهما وأحابا بنعرفة بانهجو المسئلة مفر وضةوص اده بالعرب العرب الذين لمتغير طباعهم العجمية وبالناس العارفون بكلام العرب (الثاني) قال ابن فرحون قال الشيح تقي الدين ولفظ المدونة يشير الى ترددعنده في حقيقة المرفق هل هو عبارة عن طرف الساعيد أوعن مجمع طرفي الساعد والعضدالقوله الاان تعرف العرب قال وفي قول ابن الحاجب فلوقط ع المرفق سقط اجمال واذا أخذعلى ظاهره فلااشكال فيهلانه اذاقطع مايسمي مرفقافي نفس الأمر سقط الوجوب لسقوط محمله وانماتكم الناس فيا اذافصل عظم الذراع من عظم العضدهل يجب عليه غسل العضد أملا وأصلاختلافهم الاختلاف فيمنتهي المرفق هل هوطرف عظم الساعدوقدز البالقطع فلابغسل أوهو مجمع العظمين وقدبتي أحدهما فيغسل فكلام ابن الحاجب لايفهم منههذا الذي تكلم الناس فيهانتهي وهـندا الذي ذكره الشيخ تقى الدين ذكر أبوالحسن نحوه عن ابن سابق وهو غيرمعروف في المذهب ولهذا قال سندبعدان ذكرعن الشافعية نحوماذ كر منقول قوله تعالى الى المرافق لم يذكر المرافق الالامتداد الغسل الهما سواء قلنا الى ابتدائهما أوالى استغراقهماواتماوقع الخلاف في دخولها في الغسل لافي وجوب من يدعلهما \* والمرافق معر وفةعندالعرب وأهل اللغة وقدأجعواعلى انهامنتهي الذراعين فاداخر جالذراع بنهايته فقد خرج المرفق قطعاالاان نزهق القاطع فيفصل بقيةمن المرفق فانه يجب غسل ذلك وذلك معنى قول ابن القاسم الاأن يكون بقي شئ من المرفقين في العضد يعرف ذلك الناس و تعرفه العرب فان كان ذلك كذلك فليغسل مابقي من المرفقين مع قال وماجاء في بعض الاخبار أنه اذا زاد الماء على مرفق فذلك لضرورة استبعاب المرفقين كاعسك الصائم جزأمن اللسل فصار ذلكمن توابع المرفقين فاذازال المرفقان سقط حكم توابعهنما والله تعالى أعلم ( فرع) قال في الطراز فاو وقع القطع دون المرفق فانكشطت جلدة و بقيت معلقة فان تعلقت بالذراع أو مالم فق وجب غسلها لان أصلهامن محل الفرض وان حاو زت العضد الى المرفق و بقيت متعلقة بالعضدام بجب غسلها اعتبار ابأصلها فانه لايعدمن الذراع وسيكون للذراع جلدة أخرى

وكذلكان قطعتمن العضدو بلغت الى المرفق أوالذراعو بقيت متدلية فيهوجب غسلهامع الذراع اعتبار ابأصلها وموضع استمداد حياتها قال وهذا التفريع للشافعية وهوجار على منهج الصواب الاالفر عالاخرففيه نظر لانماز ادعلى المرفق لم يكن واجبامن قبل ومالا يجب في أصل خلقته لادمير واجباانهي وذكر أبوالحسن في الكبيرعن ابن سابق شيأمن هذا (فرع) قال في الطراز فان وقع القطع بعدالوضوء وقدبق شئمن المرفق لم يجب غسل ذلك ولامسحه خلافالابن ج برالطيري لان الخطاب كان متعلقا بظاهر اليد وقدأتي عاأم به فلا يجب عليه طهر ثان الا بوجودسب أصل الطهارة انهى مختصرا وسيأتي لهذامن بديبان انشاء الله تعالى عندقوله ولا يعيد من قلم ظفره (فرع) قال في الطراز ومن كانت له أصبع زائدة في كفه وجب عليه غسلها لانهامن السدواليدتنناولهاانتهي (قلت)ظاهر مسواء كان فهااحساس أملا وهوظاهر يدل عليه كلامأه للذهب والله تعالى أعلم ( فرع ) قال في الطراز ان و جدالا قطع من يوضئه لزمه ذلكولو كان بأجرة كإيلزمه شراءالماءللوضوء فان لم يجدوقدر على لمس الماءمن غير تدلك وجب علىه ذلك فيأتي بماقد رعليه من الوضوء ويسقط ماعجز عنه ويحكن أن بقال لايجز تُهذلك لان الغسل انما مكون بالتدلك فاذا فات التدلك فلاغسل فيجب عليه مسيح وجهه بالارض والاول أظهر ولايجو زالتمملن بعدالماءولايقدر علىمسه واعتبارا عاتصل اليداليدمن الظهرانتهي ونقله عنه ابن عرفة وفيله (قلت) ومااستظهر ه ظاهر لاشك فيه ولا وجه لقابله لان الدلك يسقط بالعجز عنه كاذكر وسأتي ان شاء الله تعالى في فصل آداب قضاء الحاجة الكلام على مااذ اعجز الرجل أوالمرأة عن غسل فرجه وفي فصل الغسل الكلام على مااذا عجز عن الوصول الى بدنه وفي الرسم الثانى من سماع ابن القاسم سئل مالك عن الاقطع أيتمم قال نعم قيل له كيف يتيمم قال كيف يتوصأقيل بوضئه غيره فقال كإيتوضاً كذلك يتيم التيم مثل الوضوء وقبله ابن رشد (فرع) ومن طالت أظافره وخرجتءن رؤس أصابعه كأهل السجن وغيرهم وجب عليه غسل ذلك فانتركه وصلى فهل يخرج على ماطال من شعر الرأس واللحية عن حدالعضو أولا بدخله الخلاف الذي فهمالان الشعر يعدز يادة في العضو مخلاف الظفر فانه من نفس المدولهذا نجدأصله حياكسائرأ جزاءالبدن واعاهولااطال انقطعت الحياة عنه فصاركاصبع لحقها شللأو زمانة اختلف في ذلك أحجاب الشافعي انتهي بالمعني من الطراز وجرم ابن عرفة بالأول فقال وغسل ماطال من الظفر كالسجون كإطال من اللحمة فظاهره أنه يدخله الخلاف الذي فياطال منهاوهوظاهر كلام صاحب الطراز المتقدم حيث جزم أولا بأنه بحب غسله ثم قال فان تركه وصلى فهل يتعرج على الخلاف فعاطال من اللحية أوالرأس أولايد خله الخلاف (قلت) والظاهر انه لابدخله الخلاف المذكو رولوسامنا دخوله وقدتقدم أن المشهور وجوب غسل ماطال من اللحية والرأس فيجب غسل ماطال من ذلك أيضا وسيأتي ان شاءالله تعالى السكلام على از الةوسيخ الاظفار عندقوله ونقض غيره ص ﴿ كَلَفْ بَنْكُبْ ﴾ ش الكف الندوهي مؤنثة والمنكب مجمع عظمى العضدوالكتف والمعنى أن من خلقت له كف في منكبه ولم يخلق له عضد ولاساعد فانه بجب عليه غسل تلك الكف وقاله في السلمانية وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أمرتكم بأمر فأتوامنه عا استطعتم (فرع)قال أبوالحسن من نستله يدر الدة فان كان أصلهامن مرفقه أوفى محل الفرض وجب عليه غسلها اجاعاوان كان أصلها في العضد في غير محل الفرض قال ابن الصائغ

(ككف بمنكب) فى السليانية لونبت كف فى عضد دون ذراع غسلت فقط

فى شاملهان كانت قصيرة لاتبلغ محل الفرض فلايلز مه غسلها وان كانت طويلة بحيث تعاذى الدراعفهل لا يعب ادليست في محل الفرض أو يحب لانها تسمى بدا قاله أبو حامد انتهى (قلت) والظاهران هندا الكلام الذيذكر وللشافعية فانه يعنى بأى عامد الغزالي وابن الصائغ أيضامن الشافعية ولكنهرآه عنه موافقاللنهب فذكره وكلام الطرازأتم تحريرا مماتقدم قال لوكانت له كف زائدة عان كانت في ذراعه وجب غسلهامع بده لأنها تابعة لمحل الفرض وكذلك لوقدرنا يدا زائدة في محل الفرض فلو كان أصلها في العضد أوالمنكب فان كانت بمرفق وجب غسلها الى المرفق أملم تبلغ واختلف فى ذلك أحداب الشافعي فذكر عنهم القولين المتقدمين انتهى وقال ابن عبدالسلام ولونبت ذراع فى الذراع وجب غسلهما وان نبت فى العضد فل عتدالى الذراع الاصلية لم يجب غسلهما وان امتدالي الذراع الاصلية وجب غسلهما وجعلها عبدالحيد مسئلة نظر ونقل عن بعض الأغمة ماتقدم انهى وأجحف ابن عرفة في اختصار ه فقال لونبت في ذراع أخرى أوفى العضد وامتدت الى الذراع الأصلية أوجب بعضهم غسل الثانية عبد الجيد فيه نظر انتهى (قلت) ظاهر كلام ابن عبد السلام انها اذا لم تتدالذراع الدراع الأصلية لا يجب غسلها ولوكانت لها م فق وهو مخالف لماقاله صاحب الطراز والظاهر ماقاله صاحب الطراز ويشهدله الفرع المند كور بعده فاعن السلمانية (فرع) قال في السلمانية في امرأة خلقت من سرتها الى أسفل خلقةام أةواحدة والى فوق خلقة امرأتين انها تغسل منها محل الأدى وتغسل الوجهين فرضا أوسنة والأيدى الأربع وتمسم الرأسين وتغسل الرجلين نقله عنها بن عبد السلام وابن عرفة وابن ناجي وغيرهم وقوله فرضآ أوسنة يعني تغسل المفروض والمسنون كالمضمضة والاستنشاق زادفي السليانية فيلله أفتوطأ هذه قال نعم ونقلها بنعر فية بلفظ ويصيروطؤها بنكاح وتعقبه عياض بأنهما أختان ورده ابن عرفة بمنع ذلك لوحدة متعة الوط، لاتعاد عله ( قلت) وانظر لوكان رجـ لاهـ ل يجو زأن يتزوج أيضا امرأة نظرا الى ابْحاد محل الوطءأو بمنع ذلك لانهـما رجلان من فوق ولا يجو زلر جلين أن يتزو جا امرأة واحدة فتأمله أيضا والله تعالى أعلم ورأست فى تاريخ ابن الأثير في حوادث سنة عان وخسين وأربع مأنة ان صبية ولدت لهار أسان ورقبتان ووجهان وأربع أيدعلي بدن واحد انهى وقال القرويني فيعجائب الخاوقات في آخرها ر وي عر . الشافعي رضي الله عنه أنه قال دخلت بلدة من بلاد المين فر أيت بها انسانا من وسطه الىأسفله مدنام أة ومن وسطه الى فوقه بدنان مفترقان بأربع أيدو رأسين و وجهين وهما متقاتلان و سلاطهان و مصطلحان و مأكلان و مشربان تم غبت عنهما سنتين تمرجعت فقيل أحسن الله عزاءك في أحدالجسدين توفي وربط من أسفله بحبل وثيق وترك حتى ذبل ثم قطع فعهدى بالجسد الآخر في السوق جائياوذاهبا انهى ( فرع) قال في السلمانية ومن خلق بلايدين ولار جلبن ولادبر ولاذكر ويتغوط ويبول من سرته بغسل مكان القياد ويفعل من فرائض الوضوء وسننه مامتعلق بوجهه ورأسه خاصة نقله ابن عبد السلام ونقله ابن عرفة بلفظ ومن لابدله ولارجل ولادبر ولاذكر وفضلته من سرته فهي كديره وفرض البدد والرجل ساقط فيفهم من قوله كدبره انها ذامسها لاينتقض وضو وهوظاهر ص ﴿ بَعْلِيل أَصابِعه ﴾ ش كذاهوفي النسخ التى رأيتها بالباء التي للصاحبة يعنى ان الفريضة الثالثة هي غسل يديه مع من فقيه

(بتخليل أصابعه) \* ابن حارث رجع مالك عن انكار تخليل أصابع اليدين في الوضوء الى وجوب تخليلها مع تخليل أصابعه وكائنه في نسخة البساطى بالواو فقال مرفو عبالعطف على غسل و يحمل النصب على المعية انتهى (قلت) والأقرب أن يعطف على قوله بمرفقيه وماذكره المصنف من وجوب تخلسل أصابع اليدين هوالمشهور قالفى التوضيح ولم يختلف في طلب تخليل أصابع اليدين واعا ختلف في الطلب هلهو واجب أوندب قاله ابن رشدوالمشهور الوجوب قال في الذخيرة ظاهر المذهب الوجوب انتهى (قلت) قوله لم يحتلف في طلبه فيه نظر لماسياتي وعزا ابن عرفة القول بالوجوب لابن حبيب وبالاستعباب لابن شعبان قال ابن راشد والأول منبني على وجوب التدلك والثاني على عدم وجو به أولانها محتك بعضها ببعض فأغنى ذلك عن التدلك (تنبيه) قال ابن فرحون حكى ابن الحاجب وابن شاس الوجوب والندب وأما ابن بشير فحكي الوجوب والسقوط وظاهره الاباحة فتكون ثلاثة أقوال ويحمل أن يرجع القول بالسقوط الى الندب لعدم المناعاة بينهما (قلت) حكى ابن عرفة في التخليل ثلاثة أقوال قال وتخليل أصابعهما أوجبه ابن حبيب واستحبه ابن شعبان وابن حارث عن ابن وهبر جعمالك عن الكاردلوجو به لما أخبرته بحديثا بن لهيعة كان صلى الله عليه وسلم يخللهما في وضوئه أنتهي وقال ابن ناجي في تخليل أصابع السدين ثلاثة أقوال الوجوب والاستعباب والانكار انتهى واستظهر ابن عبد السلام القول بالوجوب فيأصابع السدين والرجلين ونصه والظاهر الوجوب كاهو الختار فيأصابع الرجلين انتهى والله تعالى أعلم فعلم أن قول المصنف في التوضيم لم يختلف في طلب التغليل غيرظاهر ومثله دليل على الاحتجاج يحديث ابن لهيعة قال ابن عرفة في الاحتجاج بابن لهيعة ثالثها ماسمع منه قيل حرق كتبه وقال ابن ناجى فى رجوع مالك الى الوجوب نظر لان تخليله عليه الصلاة والسلام أعم من الوجوب والندب وقال في شرح الرسالة ورجوع مالك الى ماقال أبن وهب لمانته في الحدث وقدقرأعلى أربعها أةعالم ومعهذا كان يقول لولامالك والليث لضللت واستدل صاحب الطراز للوجوب محديث ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام قال اذا توضأت فحلل بين أصابع مدمك ورجليك رواه الترمذي وأبو داو دبأن مابين الأصابع مجب الصال الماء المه فوجب دل كه واستدل لنفى الوجوب بأن كلمن نقل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح لم مذكره فيه ولان الماء يتخلل الاصابع وهي تماس بعضها فبعصل بذلك حقيقة الغسل ونخوه للفاكهاني في شرح الرسالة قال لاإشكال في وجوب غسل مابين الأصابع لانهمن جلة البدوا عامنشاً الخلاف هل معتاج الي تخليلها لحصل استبعابها أوذلك حاصل من غير تخليل لاحتكاك بعضها ببعض (تنبهات \* الاول) قال الشيخ زروق في شرح قول الرسالة و يخلل أصابع يديه بعض بعيث يدخل أصابع بده اليسرى في خلال المني من ظاهر هالأمن باطنها والمني في خلال اليسري كذلك عند غسل كلواحدة ولايدخلهامن باطنهالانه تشبيك والتشبيك منهي عنه ولابتوصل لقصو ددلك مابين الأصابع مستوفى انتهى وقال الجزولى وصفة تعليل أصابع اليدين أن يدخل بعضهافي فرج بعض من ظاهر لامن باطن لانه أبلخ بخلاف أصابع الرجلين انما تخلل من أسفلها لانه أمكن ويخلل أصابع بده اليمنى في غسلها وأصابع بده السرى في غسلها وذكر نعوه الشيخ يوسف بن عمر وقال صاحب الجع قال مالك لا يكره التشبيك الافي الصلاة فلا يعتبر مافي بعض التعاليق انه بكره في الوضوء انتهى (قلت) وهذا كله والله تعالى أعلم من جهة الاولى وكيفما خلل أجزاه و يؤخذذلك من قول الجزولي و يحللها من ظاهر ها لان ذلك أبلغ (الثاني) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة أيضا ذكر بعض العلماء التعفظ على البراجم وهي عقود الانامل من محل اشتراكها وعلى الرواجب وهير وسالاصابع قائلا يجمعها ثم يحكها في كفه والتعفظ على باطن الكف أيضا انتهى بالمعنى ونعوه للجزولى ونقله عن الغزالى وفي الصحاح البرجة بالضم واحدة البراجم وهي مفاصل الاصابع التي بين الاشاجع والرواجب وهي رؤس السلاميات من ظاهر الكفاذا قبض القابض كف فشرت وارتفعت انتهى وقال الاشاجع أصول الاصابع التي تتصل بعصب ظاهرالكف الواحد شجع وناس يزعون ان أشجع مثل أصبغ ولم يعرفه أبو الغوث وقال والراجبة فى الاصابع واحدة الرواجب وهي مفاصل الاصابع التي تلي الانامل ثم البراجم ثم الاشاجع اللاتى للين الكف وفي القاموس الرواجب وهي أصول الاصابع أو بطون مفاصلها أوهي قصب الاصابع أومفاصلهاأوظاهر السلاميات أومايين البراجيمن السلاميات واحدتهار اجبة ورجبة وفسر الاشاجع بماتقدم عن الصحاح وقال البرجة بالضم المفصل الظاهر أوالباطن من الاصابع أورؤس السلاميات وقال فى الصحاح السلاميات عظام الاصابع وهي بفتح الميم قاله النووى في باب الاشارات وقال أرى واحدها سلامى بضم السين وتحفيف اللام والجع سلاميات قال وهي المفاصل والاعضاء وهي ثلاثمائة وستون كاثبت ذلك في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال النووى فى شرح المهذب البراجم بفتح الباء الموحدة جع برجة بضمها وهى العقد المشنعة الجلد فيظهو رالاصابع وهي مفاصلهاالتي في وسطهابين الرواجب والاشاجع والرواجب هي المفاصل التى تلى رؤس الاصابع والاشاجع بالشين المعجمة هي المفاصل التي تلي ظهر الكف وقال أبو عبيدالرواجب والبراجم جيعاهي مفاصل الاصابع كلها كذاقال صاحب المحكم وآخرون وهو مراد الحديث انتهى باختصار يعنى الحديث الذى رواه أبوداود فى الام بغسل البراجم وانهامن الفطرة انتهى من شرح المهدب ولم أرمن فسر الرواجب بأنهارؤس الاصابع (الثالث)قال في الذخيرة قال بعض العلماء ينبغي في غسل اليدين والرجلين أن يحتم المتطهر أبد ابالمر افق والكعبين مراعاة لظاهر الغاية الواردة في القرآن وان فعل غير ذلك أجرأه لكن الادب أولى وقد تقدم في الوجهان السنة في جميع الاعضاء أن يبتدى بغسل أولها ص ﴿ لا إِ جالة خاتمه ﴾ ش بالجروهو معطوف على قوله بخليل أصابعه أى الفريضة الثانية غسل يديهمع مرفقيه مع تخليل أصابعه لامع اجالة خاتمه \* والمعنى ان اجالة الخاتم أي تحر كه لا تجب في الوضوء بريد ولا في الغسل كاصر - به في النوادر وغيرها ونقله في التوضيح وظاهر مسواء كان ضيقا أو واسعا وهذا القول رواءابن القاسم عن مالك في العتبية والمجموعة عن مالك وفي بعض الروايات انه قدعض في أصبعه قال في النوادرقال ابن القاسم في العتبية والمجوعة عن مالك وليس عليه تحريك خاتمه في الوضوء قال ابن المواز ولاني الغسل وهوفي العتبية في رسم مساجد القبائل من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة قاللاأرى على أحدأن يحرك خاتمه قال ابن رشدومثله في بعض الروايات لأبي زيد في الذي يكون في أصبعه خاتم قدعض وهو كافال لانه ان كان سلسا فالماء يصل الى ماتعته و يغسله وان كان قدعض بأصبعه صاركا لجبيرة لما أباح الشارع لهمن لباسه فلانتبغي أن يدخل في هذا الاختلاف الذي فعن لصق مذراعه شئ من العجين انتهى وقال الباجي كلام مالك محتمل تعلملين (أحدهما) ان الخاتم الما كان لباسه عادة مستمرة لم يجب غسل ما تحته كالخف والثاني ان الماء لرقته يصل الى ما تحته قال

( لااحالة خاتمه ) سمع ابن القاسم لاأرىعلى أحدأن يعرك خاتمه عند الوضوء قيل أيستنجى بهوفيهذ كرالله قال لو نزعه كان أحسن وماكان من مضى يتعفظ هذاالتعفظ في مثل هذا ولاسئل عنه \* اين رشد ولا مدخل الخلف الموجودفمن توضأ وقد لصق بظفره أو بذراعه الشئ اليسير من العجين أو القيرا والزفت وان كان الأظهر من القولين تحفيف ذلك لأن الشرع قد أباح لباس الخاتم

(ونقض غيره) أنظر أنت مامراده بهذا ان كان يعنى به غيرالشئ اليسير من العجين و فعوه وانظر قوله ونقص ان كان بالصاد المهملة وقد تقدّم قوله و بقية معصم وقد أشار لهذا بهوام وانظر (١٩٧) النشادر قال البرزلي عن ابن عرفة هو بمنزلة

الحناء قال البرزلى وكان شخنا الشبيي يقولهو حائل لأنه نظهر جسمه عند العجين وكذا عنده الحرقوص الذي لايزول الماء بل بالتقشير وأمالوكان يزول بالماء كالحرقوص المسمى بالغبار فلا بأس به وفي نوازل السرزلي أيضا الخضاب بالحناء للتي لازوج لهاجائز وللعتدة حرام ولذات الزوج مستعب ابن رشد قول مالكلابأسالشابةأنتدع الخضاب معناه اذالم تكن تفعل ذلك قصدا منها للتشبه بالرجال من رسم شك وقال النووى الصحيم من المندهب انه محوز تحمير الوجمه والخضاب بالسوادوتطريف الاصابع وقال عياض روىعن عائشة رخصةفي جواز النص وحف المرأة جبينها لزوجهاوقالت أمطي عناك الاذي \* عياض وأجاز مالك ان توشى المرأة مدم ابالحناء \* المحكم وشاه نقشهوحسنه \*أبوعسد النامصة التي تنتف الشعر من الوجه ولماذ كرعماض

ابن فرحون والتعليلان ضعيفان (أما الثاني) فلائن الاجالة مطاوبة لتعصيل الدلك لالوصول الماء فانه حينئة نمسيج والاصل الغسل \* وأما القياس على الخف فباطل لان الرخص لا يقاس علما وعلى محته فيلزم ان لا يلبسه الاعلى طهارة ولم يقل به أحداثهي (قلت) والظاهر أن يقال انه عني عنه لكون لبسه مطاوبا وليسارة عله وفي كلام ابن رشدفي المسئلة المذكورة تقو بة لهذا القول وكذافي كالرم غييره فلذلك اقتصر عليه المصنف وقال ابن شعبان تجب اجالته مطلقا لان تعميم اليد واجب وذلك لا يحصل الأبالاجالة وقال اس عبد السلام انه الظاهر وقيل تجب اجالة الضيق دون الواسع قاله ابن حبيب وعبد العزيز بن أبي مسامة وابن عبد الحكم ووجهه ظاهر وعن ابن عبد الحكوايضا أنه ينزعه قال ان بشير وهو يحمل الندب والوجوب قال ابن راشدان أراد الندب فله وجه لتيقن حصول الدلك وانأر ادالوجوب فلامعنى له قال ابن ناجى قول ابن بشير محمل الوجوب والندب يردبأن لفظابن يونسعن ابن عبدالحكم عليه أن ينزعه وظاهره الوجوب ولهذا قال وهوخلاف قول مالك وأصابه وجعل القابسي الثالث تفسيرا انتهى وأكثرشيوخ المذهب على أنه خلاف وحكى ابن فرحون عن الجزولى قولا بعكس الثالث وانه ان كان ضيقالا تعب اجالته وان كان واسعاو جبت اجالته وهوغريب (تنبيهات \* الاول) قال في الطر از اذاجوزنا المسج عليه وكان صفافينسغي اذانزعه بعدوضو تهأن بغسل محله وان لم يغسله لم يجزه كالجبيرة الاان كان بتيقن ايصال الماء واصابته لماتحت انتهى وجزم بذلك في الذخيرة ناقلا عن صاحب الطراز فقال واذاجوز تاالمسح علمه وكان ضيقافتزعه بعدوضو تهفان لم بغسل موضعه لم يجزه الا انيتقن اصابة الماعل اتعته انتهى (قلت) وهذا يفهم من كلام ابن رشد المتقدم فانه جعله كالجيرة وعبرعن غسل الخاتم بالمسيولانه لماكان الفرض غسل ماتعته صاركا لجبيرة التي حكمها المسحوالله تعالى أعلم (الثاني) قال في الطراز هذا حكم خاتم الفضة فان كان ذهبا لم يجز للرجل لبسه ولا يعني عن غسل ماتحته ودلكه لانه ممنوعمن لسه فلاتتعلق بهرخصة حتى قال سعنون دهيد لابسه في الصلاة في الوقت انتهى ونقله صاحب الذخيرة وغير واحدوقباوه ونعوه ماحكى ابن ناجى في شرح المونةعن شخه الشيبي انه كان يفتى بعدم الاجالة في خاتم الفضة مطلقا و يخصص ذلك عا إذالم يقصد بلبسه المعصية فان قصدها فلابدمن اجالته ونزعه قال وماذكره جار على المشهور ان الماصي لا مترخص بالقصر والفطر وقد بقال لايحتلف فيههنا أنتهي وقال فيشرح الرسالة وكان بعض من لقمناه بقول هندا الخلاف أنماهو اذالم بقصد بلباسه المعصمة وأما ان قصد ذلك فالاتفاق على النزع وماذكرهمن الاتفاق لاأعرفه وأصول المذهب تدل على الخلاف عموما ألاترى ان المسافر العاصي اختلف فيه هل محوزله القصر وهل يباح له أكل الميتة انتهى ( قلمته ) وماقاله ظاهر لكن ماأفتي بهالشبيي هوالجارى على المشهور وقوله لابدمن اجالته أونزعه الظاهر انه بأوفان أحدهما كاف وبأنى الكلام انشاء الله على كل من صلى بحاتم الذهب في فصل ستر العورة والظاهر ان خاتم الحديد والنماس والرصاص لاينتهي الى عدم الاجزاء كافي خاتم الذهب والظاهر انه يؤم بنزعه ابتداء الما تقدمهن كراهةليس ذلك والله تعالى أعلم ص ﴿ ونقص غيره ﴾ ش قال البساطى هذه

الوعيـــد فى الوشم قال وهــــندا فيما يكون باقيا وأمامالا يكون باقيا كالــكحل فلابأس به للنساء وكره الــكحل للرجال وانظر قد تقدم قبل قوله و بقية معصم ان قطع مالابن عرفة

اللفظة بما تحير الشراح في ضبطها ومعناها وعلى أي شئ معطوفة فن قائل بالصاد المهملة والقاف من النقصان و محمله مصدر امضافالغبر معطو فاعلى معصم أي مجب غسل بقمة معصم و بقية نقص غيره قال وأراد بهمسئلة السلمانية بعيني المتقدمة فيمن خلق بلايدين ولارجلين ولاذكر ولادبر قال الساطى قال هندا القائل ودخل في كلامه قوله في التهذيب ويغسل أقطع الرجلين موضع القطع وبقيةالكعبين قال البساطي وأقول على هذا التقدير في دخول مسئلة السلمانية تحت كلامه نظر لابخني قال البساطى وقال غيره هومعطوف على اجالة أى ولاغسل عضو منقوص غير المعصم وهذا كاترى لادلالة في السكلام على عضو المحذوف انتهى أكثره بالمعنى وكلام الشارح في شعر وحه الثلاثة مقتضى أن مكون مضبوطا بالضبط المذكور أعنى بالقاف والصاد المهملة وانهمصدر مضاف لغيروان الضمير للعصم لكنه جعل فسهاحتم الين أحدهما أن يكون معطوفاعلى بقسة أي يحب غسل بقية المعصم وغسل نقص غيره أي بقيته وظاهر كلامه في الوسط انه اقتصر على هـندا (والثاني) انه بكون مبتدأوخبره محذوف أي نقص غير المعصم كذلك أي كنقص المعصم يعني انه كما اذا خلق ناقص المعصم وخلقت كفه عنكبه سقط غسل المعصم كذلك اذاخلق ناقص عضومن الاعضاء غير المعصم سقط غسل ذلك العضو أعذ كرمسئلة السلمانيةذ كرهذين الاحتمالين في الكبير لكن بممارة مختصرة قديمسر فهمهاوظاهر كلامه في الصغير انه أشار الي هذين الاجتمالين والاحتمال الثاني منهماهو الاحتمال الثاني المتقدم في كلام الساطي ثم قال الساطي اثر كلامه السابق وقال آخر هو بالضاد المعجمة وقال يشير به الى قول محدين دينار فعين لصق بذراعه قدر الخيط من العيدان لا دصل الماء لما تعته فصلى مذلك لاشئ علمه وقال ابن القاسم علمه الاعادة قال فان كان معطو فاعلى احالة فهو اختمار لقول ابن دينار وان كان معطوفاعلى بقمة فهو اختمار لقول ابن القاسم قال البساطى وأقول مامعني النقض في هذه المسئلة ولوسلم ان معناه الازالة هابن دينار وابن القاسم انمات كلماعلى ذلك بعد الوقوع وكلامه الآن فما يفعله المتوضئ وعندى انه معطوف على احالة وانه بالضاد المعجمة وأنه يحتمل أن يكون اسمامضاها الىغـ مر و يكون المعنى هكذ اولاتحب اطلة الخاتم ولانقض غير مأى از الته مانشبه كالحلق التي تلسها الرماة بل يكفي اجالته وعمل أن يكون فعلامبنيا للفعول أى ونقض غير مأى نزعول كنى لم أر ذلك منقولا ولاسعدعلى أصول المذهب على الوجهين انتهى وفي عبارته مسامحة حمث جزم أولا بأنه عنده معطوف على اجالة ثمزذكر الاحتمالين والاحتمال الثانى منهمالايتأتى معالعطف وانماتكون جملة مستأنفة كإنفهم من كلامه (قلت) وتعصل لى فى ذلك مماوقفت عليه من كلام الشراح احمالات عمانية لان لفظ نقص ان كان دسكون القاف و بالصاد المهملة ففي ذلك أربعة أوجه (الأول) أن يكون مجرورا معطوفا على بقية أي بحب غسل بقية معصم و بحب غسل نقص غير ممن الاعضاء أي بقيته (الثاني) أن يكون مجرور المعطف على كف عنكب وهو كالاول (الثالث) أن يكون م فوعا على انه مبتدأ حذف خبره أى ونقص غرا المعصم كذلك أى كنقص المعصم وهوفي المعنى كماقبله (الرابع) أن يكون مجرور ابالعطف على اجاله أى لا تحد اجاله الخاتم ولاغسل عضو منقوص غيرالمعصر بعنى ان العضواذانقص من الشخص سقط عنه غسله والضمر المضاف المعفيرعلي هذه الأوجه عائد على المعصم وكلام الشارح في شروحه الثلاثة يدور على هذه الأوجه لان قوله فيشر وحهأى ونقص غيرا لمعصم كهو يحملان يريديهان بقية غيرالمعصم كبقية المعصم وأن

يريدبه أنهاذانقص من الشخص عضو غير المعصم فانه يسقط غسله كايسقط غسل المعصم اذالم يخلق الاانه لم يصرح بالعطف على اجالة وانماحكاه البساطي عن بعضهم واستبعده وان كان لفظ نقض بالضاد المعجمة فاما أن يجعل اسها أوفعلافان جعل اسها ففيه وجهان (احدهما) أن يكون مجرور ابالعطف على بقيدة أي مجب نقض غير الخانم من عجين وشمع وغيره (الثاني) أن يكون مجرو رابالعطف على اجالة أى لا يجب نقض غير الخاتم أيضام ما تقدم ويشير الى مسئلة من لصق بذراعهأو ظفره قدرالخيط من العجين ونحوه وصلى فقال ابن دينار لاشئ عليه وغال ابن القاسم عليه الاعادة فان كان معطو فاعلى بقية فهواختيار لقول ابن القاسم وان كان معطو فاعلى اجالة فهوا ختيار لقول ابن دينار هكذاذ كر البساطي عن بعض الشراح (قلت) وفي هذين الوجهين الأخيرين بعدلأنه اذاجعل معطوها على بقية فلادلالة على قول ابن القاسم لانه يصير المعنى ويجب غسل بقية معصم وغسل نقض غيره ولامعنى لهذا الكلام واذاجعل معطو فاعلى اجالة يصير المعنى لاتعب اجالة الخاتم ولانقص غيره أي نقض غير الخاتم من الحائلات المانعة من وصول الماء وذلك يقتضى انهلا يجب ازالته ابتداء وظاهر مسواء كان الحائل كثيرا أويسيرا وقول ابن دينار انماهوفي اليسير بعدالوقوع كاسيأتي بيانه والضمير المضاف اليهغير فيهذين الوجهين عائدالي الخاتموغير في هـنه الأوجه الستة مجرورة بالاضافة وان جعلنا اللفظ المذكور فعلاففيه وجهان أيضالانه امامني للفاعل أومبني للفعول فعلى الأول يكون الفاعل ضميرا يعودالي المتوضئ وغير منصو بةعلى المفعولية وعلى الثاني فغيرم فوعة على النيابة عن الفاعل والضمير المضاف اليهغير في هذين الوجهين عائد الى الخاتم أيضا كالوجهين قبله وهذان الوجهان الاخيران ذكرهما ابن غازى وقال همذا أمثل مايضبط بهوأ بعده من التكلف والضمير في غيره للخاتم وهومن صيغ العموم اذهو اسم جنس أضيف أي ونزع غيرالخاتم من كل حائل في يدأوغيرها ويندرج فيهما يجعله الرماة وغيرهم فيأصابعهم منعظم ونحوه ومايزين بهالنساء وجوههن وأصابعهن من النقط الذي لهجسدوما يكثرن بهشعورهن من الخيوط وما يكون في شعرالمرأة من حناءأوحنتيت أوغيرهما مماله تجسدأ ومايلصق بالظفر أو بالذراع أوغيرهامن عجين أوزفت أوشمع أونعوها وكونه لم يذكر من هذه الأشمامعينة في هذا المختصر دليل على صحة هذا الضبط وارادة هذا العموم أو بعضه ولا سها الحناء فانهسكت عن تعيينه مع كونه في المدونة ومختصرا بن الحاجب ومشاهيرا لكتب وماكان هكذالايسكت هنه غالبا الااذا أدرجه في عموم (فان قلت ) لما تحدث ابن رشد على الخاتم في رسم مساجد القبائل من سماع ابن القاسم ذكر فمن توضأ وقد لصق بظفره أو بذراعه الشئ اليسير من العجين أوالق يرأوالزفت قولين وقال الأظهر منهما تحفيف ذلك على ماقاله أبو زيدبن أبي أمية في بعض روايات العتبية ومحمد بن دينار في المدونة خلاف قول ابن القاسم في المدونة وقول أشهب في بعض روايات العتبية (قلت) لاخفاء أن هذافي اليسير بعد الوقوع وأما ابتداء فلابدمن ازالته وكون ابن رشدذكر هذا الفرع عندالكلام على الخاتم ممايؤ بدما حلنا عليه لفظ المؤلف انتهى (قلت)لاخفاء انماذكره هوأحسن ما يحمل عليه كلام المصنف وفي كلام البساطي اشارة الي دلك وأماكون كلام المصنف مخالفالما استظهره ابن رشدفلاحاجة الى الاعتدار عنهلانه قد صرح ابن رشد بأن مااستظهره خلاف قول ابن القاسم في المدونة وقد صرح صاحب الطراز بأن قول ابن القاسم هو الصحيح المشهور وقال أيضا انه المذهب وقد صرح غير واحد بأنه المشهور

قال في الطر از في بال ترتيب الوضوء ومو الاته أماحكم اللعة فالصحيح المشهو ر من المذهب وجوب الايعاب وانهان ترك لمعةمن مفروضاته لم يجزه وهو قول الشافعي وحكى الباجي عن محمد بن دينار فمن اصق بذراعيه قدر الخيط من العجبن وغيره فلانصل الماء الى ماتحته فيصلى بذلك لاشي عليه قال وقال ابن القاسم عليه الاعادة ووجه المذهب قوله تعالى فاغد اواوجوهكم وهذا لم يغسل وجهه وانماغسل وجهه الالمعة وقوله صلى الله عليه وسلم أسبغوا الوضوء وقوله لمن ترك قدر ظفر على رجله أعدالوضوء والصلاة \*ووجه القول الثاني ان اسم الغسل يثبت بدون ذلك لانه لوسقط من الرأس في مسحه هذا القدرلا جزاه فكذلك الوجمه قان الكلمن أعضاء الطهارة واغتفار ذلك القدر بين الأصابع والخاتم انتهى وماذكره في ترك اليسير من المسيع على خلاف المشهور كاسيأتي وكذا ماذكره فهابين الأصابع من عدم وجوب تخليل الأصابع وقال ابن ناجي في شرح الرسالة واختلف المذهب اذا كانت لمعة دسيرة كالخيط الرقيق من العجين والمشهور اغتفار هذكره في باب حامع فى الصلاة وقال في شرح المدونة ان الفتوى عندهم به وصرح البرزلى أيضا بأنه المشهور وسيأتي لفظه (تنبيه) قول ابن غازى بندرج في قول المصنف ونقض غيره ما يجعله الرماة وغيرهم في أصابعهم من عظم ونحومير بدوالله تعالى أعلم اذا كان ذلك ضيقا يمنع من وصول الماءالى ما تحته وأماان كان واسعايد خل الماء تعته فتكفى اجالته وهذا يؤخدمن كلام ابن غازي فاله انمافرض المسئلة فهاهو حائل فقال أي ونقض غيرا لخاتم من كل حائل في بدأ وغيرها فتأمله والله أعلم (فرع) مؤ يدماتقدم قول البرزلي في أوائل مسائل الطهارة عن السيوري بزال القذي من أشفار العين اذا لميشق جدا قال البرزلي فانصلي به وكان يسيرا مثل خيط العجين والمداد فيه قولان المشهور فه الاعادة وأحفظ لابن دينار أنه مغتفر انهى ( فرع ) نقل البرزلي أيضاعن بعض المتأخرين فمن صلى ثم وجدفى عينه عشا انه قال صلاته عدمة ان شاء الله تعالى ان داك عينيه بديه في وضوئه و يعتمل انهاصارت بعد الصلاة انتهى ذكره في موضعين (قلت) والظاهر أن هذا ليس خاصا بالقذي بل كل حائل حكمه كذاك واذاوجد بعد الوضوء وأمكن أن يكون طر أبعد الوضوء فانه عمل على انه طر أبعد الوضوء وهذا جار على المشهو رفيمن رأى في ثوبه منيافاته انعابعيد من آخر نومة نامها والقدى مقصور وأشفار العين تقدم الكلام عليها (فرع) وأماأ ثر الحناء في اليدين والرجلين وغيرهما فليس بامعة قال في رسم الوضوء والجهاد من سماع أشهب من كتاب الوضوء وسئل مالك عن الحائض والجنب تخضب يديها فقال نعم وذلك مما كان النساء بتحرينه لئلا ينقض خضابهن الطهور للصلاة \* ابن رشدوهذا كإقال لااشكال في جوازه ولا وجه لكر اهته لان صبغ الخضاب الذي بعصل في يديها لا يمنع من رفع حدث الجنابة والحيض عنها بالغسل اذا اغتسلت وقال ابن ناجي في شرح المدونة والاتفاق على الخناء ليست بامعة (فرع) وأما أثر النشادر فقال البرزلى في مسائل الصلاة كان شيخنا الامام يعنى ابن عرفة يقول هو عنزلة الحناء ولا يعده لعة وكان شخناأ بو مجدالشيبي يعده لمعةو ينقله عن غيره و يحتج عليه بانه حائل لانه يظهر أثره عند العجين ونحوه فعليه لايجو زالخضاب به وكذاعنده الحرقوص الذي لايزال بالماء بل بالتقشير قال وأمالو كان يزول بالماءولم يبق الأأثره كالحرقوص المسمى بالغبار فلابأس به انتهى (قلت) الظاهر في النشادر ماقاله ابن عرفة وخرو جأثره عند العجين ونعوه لا يقتضي كونه حائلا لأن الحناء أيضا كذلك بخرج أثرهعن العجين ونعوه ولم يعدوه حائلا وأماالحرقوص فالمراديه العفص والغالب فيهانه اذاعمل

في الجسم يكون حائلاالااذا كان رقيقا جدا كالذي يعمله النساء في أظفار هن فالظاهر انه انما يبقى أثره فينظر في ذلك الى رقة العفص و ثعنه وتعديد كاأشار الى ذلك وقال ابن ناجي في شرح المدونة اختلف المتأخر ونمن التونسيين في النشادر فقيل اله ليس بامعة لانه عرض والعرض ليس يحسم وقيل لمعة لانه يتقشر ورده صاحب القول الاوللان الزائل قشرة البد لحرارة مائها وأفتى أبوالحسن القيرواني بأن الحرقوص لمعية ولاينبغي أن يحتلف فيه وكذلك السواك مما يجب غسله من الشفتين انهى و يعنى بالسواك الجوز والله أعلم ( فرع ) وأما المداد فجعله صاحب الطراز كالمستثني من مسئلة الحائل ونصه اثر كالرمه السابق فرع اذاقلنا الهلامجز ئه فان كان ذلك مما لا يمكن الاحة زازمنه ولامن مثله فهل يعني عنه وينتقل الفرض للجسيم الحائل كإفي الظفريكسي م ارة من ضرورة فقد قال مالك في الموازية فيمن توضأو على بديه مداد فرآه بعدان صلى على حاله انه لا يضره ذلك اذا أمر الماء على المداد ثم قال اذا كان الذي كتب كائنه رأى ان الكاتب لا يمكنه الاحتراز عن ذلك بخـ لاف غـ برالـ كاتب وقوله أن كان أمن ارالماء على المدادواضي في اعطاء المدادحكم ماتحته فان قيل المدادغير حائل وانماهو في حكم مايصبغ كالحناء قلناليس كذلك فإن الحناء تزال ويبقى أثرها مخلاف المدادولوكان غيرحائل لم يكن لاشتراط كونه هوالكاتب معنى انتهى بلفظه ونقله في النوادر قبل فصل التيمم بيسير عن ابن القاسم في المجموعة ولفظه قال ابن القاسم ومن توضأ على مدادبيده لم يضره وقال ابن عرفة الشيخ عن ابن القاسم من توضأ على مداديديه لم يضره وقال ابن عرفة عن ابن القاسم من توضأ على مداد بيد، أجزأه وعزاه الطراز لرواية محمدوقيده بالكاتب وقيده بعض شيو خنابرقته وعدم تجسده اذهو مدادمن مضي نتهى ( قلت ) قوله وقيده بالكاتب الذي يتبادر من لفظه ان المقيد له صاحب الطراز ومجمد والذى يظهرمن كلامضاحب الطراز المتقدم ان التقسد بذلك من كلام مالك فان لفظه عمقال اذا كان الذي كتب من كلام صاحب الطراز المتقدم ويظهر من كلامه أنهامن الرواية والذي يظهران تقسد بعض شتوخ ابن عرفة مخالف لماذكره صاحب الطراز فتأمله ونقل ابن غازى كلاما بن عرفة وقبله غيرأنه قال وقال ابوالقاسم ان الكاتب قيده بعض شيوخنا الخوهو تصحيف وقع في نسخة ابن غازي من ابن عرفة والله أعلم ( فرع) قال البرزلي سئل السيوري هل يلزم زوال وسخ الاظفار في الوضوء فأحاب لاتعلق قلبك مهذا ان اطعتني واترك الوسواس واسلاماعليه جمهور السلف الصالح تسلم قال البرزلي أرادان الذي عليه السلف ترك هذا التعمق فلا برد عليه مسشلة العجين والمداد في الظفر الذي فيه خلاف لان حكم هـ ناحكم داخل الجسم ولتكثره في الانسان فأشبهماعني عنهمن جلدالبثرة ونعوهام الايعلوا لجسم منه غالبا وان كان شيخنا الشيبي حكى فيه الخلاف عن عبد الحميد والشيخ أبي محمد وظاهر الشريعة التسامح في مثله هذا الاسهاان كان ذاوسوسة كاأشار اليه الشيخ وذكر نحوه بعدذلك في موضع آخر وقال الأبي في شرحمسلم في الكلام على تخليل قص الأظفار اذقد يعصل تعتم اما يمنع من وصول الماء الى البشرة وهذا فمالم يطلمنهاطولاغ يرمعتاد فانه يعني عماتعلق بهقل أوكثر انتهى وقال الشيخ زروق في شرح قول الرسالة وتخليل أصابع يديهوما يكون تعترؤس الاظفارمن الوسيخ مانع اذاطالت انتهى بريداذا خرجت عن المعتاد كاتقدم في كالرم الأبي و بهذا أيضا يقيد اطلاق البرزلي ومافي نظم قو اعدا بن رشد أعنىقوله

ووسخ الاظفار ان تركنه \* فـاعليك حرج أو زلته

(فرع) قديتر بى على الشعر الذي في الابطوفي رأس الفخذ بن شئ من الوسخ ولاسما في البلاد الحارة فى أيام الصيف ويلتصق بالشعر بحيث لا يزول الابالحك و يكثر ذلك ويشقى ولم أرفيه نصاو الظاهر أنه مما يعنى عنه للشقة اذالم يترك الشعرمدة طويلة تزيد على المدة المشر وعة وفي ذلك المحل لم يخرج منه والله أعلم ( تنبيه ) وأماما يجعل في الرأس من حناء أوغيره وما يكثر به الشعر من صوف وتعوه فيأتى الكلام عليه انشاء الله تعالى في الكلام على مسح الرأس وكذا الكلام على التلبيد وقد أطلت الكلام هنالان هذه الفروع يحتاج الهاوالله أعلم ص ﴿ ومسح ماعلى الحجمة ﴾ ش هذه الفريضة الثالثة من الفرائض المجع على اوهي مسح الرأس والمشهو رمن المذهب أن مسح جمعه واجب فانترك بعضه لم يجزه وقال ابن مسامة يجزى الثلثان وقال أبوالفرج الثلث وقال أشهب تعزى الناصية وروى عنه انه قال ان لم يعمر أسه أجزأه وأطلق ولم يبين قدره وقال ابن ناجى فى شرح قول الرسالة وكيفمامسي اجزاء اذاأوعب رأسه ظاهر كلام الشيخ أنهان ترك بعضه وان قل لا يجزئه وهو كذلك عندمالك ثم ذكر فيه بقية الأقوال ويصح في على من قول المصنف ماعلى الججمة أن كمون فعلاماضيا من العلو كقوله تعالى ان فرعون علافي الارض وعلى هـ ندافالججمة منصو بةعلى المفعولية ولايصرهناأن تكون اسالعدم دخول من عليها وان تكون حوف بر والججمة مجر ورة بهاوالججمةهي عظم الرأس المشمل على الدماغ قاله الجوهرى وأفاد بقوله مسم ماعلى الججمة فائدتين \* الاولى ان الفرض مسجما كان فوق الججمة من الشعر ان كان ثم شعر أوالجلدان لم يكن هناك شعر فالشعر هو الاصل في مسج الرأس بخلاف غسل الوجه فانه فيه (فرع) قال في الذخيرة في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم ان راعينا الاشتقاق من الرأس وهو ماعلافيتناول اللفظ الشعر لعاوه والبشرة عدم عدمه لعاوه من غيرتوسع ولارخصة وان قلناأن الرأس هو العضو فترمضاف محذوف تقديره امسحواشعر رؤسكم فعلى هندا يكون مسح البشرة لم يتناوله النص فيكون المسج علمافى عدم الشعر بالاجاع لابالنص وعلى كل تقدير يكون الشعر أصلافى الرأس فرعافي اللحة والاصل الوجه والثانية ان منتهي الرأس آخرا لججمة وهذا هو المشهور قال سند وأما آخره فالمعروف من المذهب انهمنتهي الججمة حيث بتصل عظم الرأس بفقار العنق وقال ابن شعبان الى آخر منبت الشعر وهو فاسد لانهموضع مباين للرأس ولهفالم يكن فيهموضحة كا في الرأس انتهى ونحوه للخمى وتبعه بن الحاجب فقال ومبدؤه من مبدإ الوجه وآخره ماتحو زه الججمة وقمل منابت شعر القفاالمعتاد وقبله اس عبد السلام وغيره من شراحه كابن هرون وابن راشد والأبى في شرحمسلم وعز واالشاذ لابن شعبان وتحوه للقرافي والفاكهاني وابن ناجى في شرح المدونة وصرح بأن الاول هو المعروف في المدهب وعلى ذلك مشي غير واحد من أهل المندهب ووقع فى المدونة فى صفة المسع ببدأ بيد به من مقدم رأسه حتى بذهب بهما الى قفاه ففهما بن عرفةأنمذهب المدونة كقول ابن شعبان فقال في حدال أس وهومن ملاصق الوجه وآخره فها وفي سماعموسي رواية ابن القاسم حتى آخر شعر القفاوعز اهاللخمي لابن شعبان وجعل المذهب حتى آخر الججمة انتهى ونص ماأشار اليه في سماع موسى قال مالك يمسح رأسه فيمر بيديه من مقدمه الىقفاه (قلت) ونعوه قوله في التلقين وأماالرأس فهوماصعدعن الجبهة الى آخر القفاطولاوالي الأذنين عرضاوكذافي عبارة غيره لكن المتأخرون كلهم على تحوماقاله اللخمي كاتقدم في عبارة

(ومسحماعلى الججمة) ابن عرفةمن فرائض الوضوءمسحكل الرأس وماطال من شعره وهو من ملاحق الوجه وفي المدونة أيصا آخره حتى شعر القفاوفي المدونة أيضا في كتاب الجراح منتهى الرأس الجمعة يشارح التهادسعارض بعضهم مافى كتاب الطهارة عافى كتاب الجراح \* اللخمي المذهب في مسح الرأس المعلوم الى آخرالججمة » این رشد قد قبل ان ماطال من اللحسة وشعر الرأس لانغسل ولاعسح لان اللحمة لست وجه ولا شعر الرأس برأس والمعاوم من المذهب القول الاول

صاحب الطراز و يمكن رددلك الى ماقاله غيره بان يكون المراد الى آخرشعر رأسه كاقال في الرسالة ( الثانية) القفامقصور يذكر و يؤنث وجعه أقفية وقفى بضم القاف وكسر الفاء وتشديد الياء وفيه لغات (تنبهات؛ الاول) قال في التوضيح قال اللخمي وابن عبد السلام لاخلاف انهمأمور بالجيع ابتداءوانما الخلاف اذا اقتصر على بعضه قال ابن عبدالسلام وكأن بعض أشياخي يحكى عن بعض شيوخ الاندلسيين ان الخلاف ابتداء في المذهب ولم أره انتهى (قلت) ولم يرتض ابن عرفة ماقاله ابن عبد السلام بل قال ظاهر قول المازري اثرذ كره الأقوال هذا القدر الواجب والكالفي الاكال اتفاقا وماذكر من الاجزاءان الخلاف في الواجب ابتداءوهو ظاهر عزوابن رشدلاشهب قول الشافعي ومقتضى قول ابن حارث عن أشهب من ترك غيرمقدم الرأس وضوؤه جائز وروىءنابن عمرمتعلق الأجزاءظاهراختلافهم فيأقوال ومذاهب لافي مراعاة خلاف والقول بوجوب شئ قبل فعله وسقوطه بتركه لاعلى معنى رعى الخلاف لابعقل لانه يؤدي لانقلاب الواجب غيرواجب وقوله متعلق الاجزاء كسرالهمزة وقوله وهوظاهر عزوابن رشدلأشهب قول الشافعي يشير به الى قول ابن رشد غيرسم الصلاة من سماع أشهب من كتاب الوضوء وذهب الشافعي وأبوحنيفة وجاعة من أهل العلم الي اجازة مسيد بعض الرأس والي هذاذهب أشهب في هذه الرواية قال سندو وجه المذهب ماذكره مالك في العتبية لماقيل له ان من مسحر أسه ولم يعمه فقال يعمدأرأ بتأن غسل بعض وجهه وذاك انشاء الله نعالي أمر عسح الرأس وغسل الوجه فكالم بقع الامتثال في غسل الوجه بالاستيعاب كذلك في مسح الرأس واعتبار ا بمسح الوجه في التميم ولان العمل بذلك ثابت عن الني صلى الله عليه وسلم وأفعال القرب تعمل على الوجوب الاماخصه الدليل وكل مايتعلق به المخالف من أن المسح لا يقتضي الاستبعاب وان الباء للتبعيض ببطل بقوله تعالى في التيم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم وحديث المغيرة انهصلي اللهعليه وسلممسح بناصيته وعلى العمامة كارواه الترمذي والنسائي وهوفي صحيح مسلم لاحجة فيهبل هو حجة عليهم لانهلو أجزأه المسح على الناصة لمامسح على العمامة فدل على انه ايما فعل ذلك الضرورة ووجه قول ابن مسلمة ان المسح مبنى على التحفيف فأكثره يجزى عهن أقله ووجه قول أبي الفرج أن الثلث في حيز الكثير ووجه قولأشهب الأخذ بظاهر حديث المغيرة (الثاني) قال ابن عبد السلام في قول أشهب الثاني انظر هل بذهب بهمذهب الشافعية في ثلاث شعرات في قول أو بعض شعرة في قول الكن قوله وان لم يعم رأسه ظاهرها المذهب انه لابدمن جزءمعتبر وجزم بذلك في التوضيح فقال ولايؤ خلمن قول أشهبان لم يعمر أسه أجزأه فول في المذهب باجزاء ثلاث شعرات كمذهب الشافعية لان الذي يفهم من قوله ان لم يعمر أسه عرفا أخذ جزء جيد منه (قلت ) وظاهر قول ابن رشد المتقدم في رسم الصلاة منساع أشهب ذهب الشافعي وأبوحنيفة وجاعة من أهل العلم الى اجازة مسح بعض الرأس والى هذاذهبأشهب فيهذه الرواية وبذلك فسره ابن راشد في شرح ابن الحاجب فقال على مانقل عنه صاحب الجعوده فأشهب في قوله الآخر الى مذهب الشافعي وقال ابن فرحون تبعا لابن هرون وينبغى أن يردفوله المطلق الى قوله المقيد زادا بن فرحون ولفظه قوى فى الدلالة على أن يحمل على قول ابن مسلمة لقوله ان لم يعم فلاأقل من انه يحمل على قوله المقيد الناصية و يمكن أن يقال في كلام ابن رشدا عاشرك بينهم في الاكتفاء بالبعض وان اختلفوا في قدره بدليل انهجم بين الشافعي وأبي حنيفة وهما مختلفان في القدر المجزى و الثالث) قال ابن ناجي قال ابن عطية وكل

هذاالخلاف انماهوا ذاوقع المسج من مقدم الرأس وأمالو وقع على خلاف ذلك فلا يكفي بعضه اتفاقا وضعفه شيخنا الشيمي بالاتفاق على ان البداءة عقدم الرأس ليست بفرض فلافرق بين البداءة بالمقدمأو بغيره قال ابن ناجى ويردبان كلام ابن عطمة بقتضي انهوقف على النص بذلك فتسكون البداءة عقدم الرأس التى ليست بفرض اتفاقا انماهى حيث التعميم اماحيث الاقتصار على البعض فلاانتهى (قلت) وماقاله ابن عطية غريب وماقاله الشبيي ظاهر والله تعالى أعلم (الرابع) قال ابن عبدالسلام وانظراذااقتصرعلى مسح بعضه على قول من يراه كافيافهل يشترطأن يكون المسوح مماعاذى الرأس اذاكان الشعرطو للافانكان فهو حجة لمن لذهب الى سقوط مسجمااستدلى من الشعر على الرأس قال أبن ناجى ظاهر كلامهمأنه لايشترط لان المشهو رمن المذهب مست ماطال من الشعر (قلت ) هذا الردضيف لان بحثه الهاهو على غير المشهو رفتاً مله والله تعالى أعلم (الخامس) قال في الرسالة في صفة مسح الرأس مح يأخذ الماء بيده المني فيفرغه على اطن بده اليسرى قال الشيخ زروق يعنى وبرسلهماحتى لايبقي فهما الاالقليل وان شاء نمسهمافي الماء ثم رفعهما الكن اختيارا بن القاسم الاول واختيار مالك الاخيراستعبابافهما انتهى (السادس) اختلف اذاجف البللمن بده قبل استيعا به فقيل انه يجدد وقال مالك في الجحوعة قد يكثر الماء فيكفي المسحة الواحدة وقديقل فتكون اثنين وذكره ابن حبيب عن مالك في مسح المرأة رأسها وقيل انهلا يجدد وقاله القاضى اسمعيل وهوظاهر قول ابن القاسم في ساعموسى ان مسحده بأصبع واحدة أجزأه وعن اللخمي وابن عرفة الاول لسماع أشهب وليسفيه واعاذكره صاحب الطراز عن المجوعة وقال ابن عرفة قيد عبد الحق اجزاء الاصبع بتكرار ادخالها في الماء زادابن ناجي وأطلقه اللخمى (قلت) سبق عبد الحق بالتقسيد المذكو رصاحب النوادر قال بعدذكره روابة العتسة لعله بريدتكرر بلل أصبعه بالماء وكذاابن رشدفي السماع المذكور ونصه بريدان ذلك محزئهان فعل ولا يؤمر بذلك ابتداء لان السنة في صفة مسح الرأس على ماجاء في حديث عبد الله بن زيدوفي كلام صاحب الطراز ترجيح للقول الاول قال لان الأصل فما يجب تطهيره بالماء أن يصل الماءالى المحلو مفارق مسح الخف من حيث ان الرأس هو المطهر بالماء والخف ليس هو المطهر واعا المطهر الرجل فلامعني لانصال الماءالي محللا بقطهر الكنشرع نقل الماءفيه ابتداء ولانمسح الرأسله تأكيدالأصلية ومسح الخفله تخفيف البدلية ولان الماء يفسده والله تعالى أعلم ويأتي الكلام على كيفية نقل الماء وحكمه اذامسحه ببلل لحيته وذراعيه في الدلك (السابع) لميذكر المصنف مبدأ المسح ا كتفاء بماذكره في الوجه فان منابت شعر الرأس مبدأ للوجه وللرأس قال ابن الحاجب ومبدأه من عندالوجه الثاني قال ابن ناجي في شرح قول المدونة وفي أول كتاب الطهارة ويمسح الرأس الخظاهر المدونة انهلا يأخن شيأمن الوجه وهوأ حدقولي المتأخرين وهو من باب مالايتم الواجب الابه هل هو واجب أم لاوتقدم الكلام على ذلك في غسل الوجه ونقله الجز وليعن ابي العر بي وظاهر كلام غيره أن أخذشئ منه هو المذهب وهو الظاهر والله تعالى أعلم ص ﴿ بعظم صدغيه مع المسترخي ﴾ ش ماذكره هو حدال أس عرضا والباء عمني مع بعني انه عسح على الججمة مع ماعلى عظمى صدغيه مع مااسترخى من الشعر وطال ولو بزل عن حد الرأس وتقدم أن الصدغ هو مابين العين والأدن وان ماكان عنه فوق العظم الناتئ على العارضين ولم يكن داخلافي منابت شعر الرأس المعتادفهو من الرأس فيدخل في ذلك النزعتان وموضع

(بعظم صدغيه) \* الشيخ شعر الصدغين من الرأس \* الباجي معناه عندي مافوق العظم من الصدغ مر جهة الرأس لان ذلك الموضع بحلقه المحرم وأما مادونه فليس من الرأس (مع المسترخي)من المدونة تمسح المرأة مااسترخى منشعرها نحو الدلالي وقد تقدم قول ابن رشدان هذاهو المعاوم منالمذهب في شعر الرأس واللحيةأنظرغسلماطال من الظفر نقل ابن عرفة هو كاطال من شعر الرأس

التعذيف قال في النوادر وشعر الصدغين، ن الرأس قال الباجي ريد مالم مكن داخلا في دور

الوجه وقال اللخمى ويمسح النزعتين وماارتفع الى الرأس نشعر الصدغين ويمسح البياض الذي بين الأذنوشعرالرأسانتهي وقال ابن فرحون يمسح البماض الذي بين الأذن وشعر الرأس خلف الأذن ومتى تركه فقد رترك جزأمن الرأس انتهى وماذكره من مسح شعر المسترخي عنحد الرأس هوالمشهور وهومذهب المدونة قال فهاوتمسح المرأة على رأسها كالرجل وتمسح على المسترخي من شعرها محوالدلالين وكذلك الطويل الشعرمن الرجال والدلالين تثنية دلال هو مااسترخى من الشعر قال عياض هو بفتح الدال المهملة وقيل لا محب مسحما استرخى عن حد الرأس وعزاه ابن ناجى لأبى الفرج وابن عرفة للابهرى وابن رشد في سماع سعنون لظاهر مافي سماعموسي بن معاوية عن ابن القاسم عن مالك ووجهه أن شعر الرأس ليس برأس قال والاول أظهر وأشهر وهومعاوممن مذهب مالك وأصحابه فى المدونة وغيرها والدليل عليهمن جهة النظر أن شعر الرأس انست فيه و جب أن يحكم له بحكمه كان مانست في الحرم يحكم له بحكم الحرم وان طال وخرج عنه الى الحمل ( تنبيه ) قال صاحب الطراز اذا قلنالا بحب مسح المنسدل فهل يست ذلك أم لا قوله فى العتبية اعاعلها أن تمسح الى قفاها يحمل انهالاتو مر بغير ذلك و يحمل أن يريدانه لا يجب ويكون مستعبا لانه يعصل باستيعابه كال الايعاب و يخرج بذلك من شهة الخلاف ( قلت) والظاهر الاستعباب لأن الخروج من الخلاف مطاوب (تنبيه) قال ابن ناجي عن بعضهمانه عارض مذهب المدونة بقوله في الضعايا لابأس بصيدطائر على غصن أصله في الحرم فلم يحكم للفرع بحكوالاصل وردهابن ناجي بان وزان ماطال من الشعر طرف الغصن لاالطائر والله تعالى أعلم ص ﴿ ولاينقض ضفره رجل ولاامرأة ﴾ ش الضفر بفتح الضاد المعجمة فتــل الشعر بعضه ببعض والعقص بفنه العين جعماضفر منه قرونا صغار امن كل حانب قاله في التنبهات وهو مصدر عقص شعره يعقصه عقصا قال النووي قال أبوعسد العقص ضرب من الضفر وهوان ياوي الشعرعلى الرأس وقال اللث هوأن تأخذ المرأة كل خصلة من شعرها فتلو بهائم تعقدها فسبقي فها التواء تم ترسلها فكل خصلة عقيصة ورعا تحذن المرأة عقيصة من شعر غيرها وقال ابن سيده عقصت شعرها شدته في قفاها ولايقال للرجل عقيصة ونقله ابن فرحون قال في تقددا بي الحسن الطنجى العقص أن تجمع صفره وتربطه بخيط والضفران تربط بعضه ببعض ونقل صاحب الجع عن ابن هرون أن العقص جع عقاص قال وهو ان تج مع المرأة ما تضفر ومن شعرها الى خلفها قال في المدونة وان كان شعر هامعقو صامسحت على ضفرها ولاتنقض شعرها قال في الطرازلان موضع المسج التخفيف وفي نقض الشعرعند كلوضوء أعظم مشقة ولان العقاص انما يكون في القفا فأمره خفيف لان الوضوء بأتي عليه المسحوما انسدل من الشعرعن القفا اختلف فمه فاذا كان معقوصاوم المسح على ماظهر من العقاص فهو يعدممسو حامع خفة أمره وقال في الذخيرة قال في الكتّاب بمسح المرأة على وجه شعرها المعقوص والضفائر من غير نقض وقال ابن الحاجب ولا تنقض عقاصها والضمير في قول المصنف ضفره عائد الى مابعده لانه وان كان متأخرا في اللفظ فهو مقدم في الرتبة لانه فاعل وقال الشارح في الصغير انه يعود الى الشعر والاول أحسن (تنبهات \* الاول) عبارة المدونة والرسالة وابن الحاجب أحسن من عبارة المينف لانه اذ الم بازم حل العقاص لمبلزم حل الضفر من باب أولى ولا يلزم من عدم نقض الصفر عدم نقض العقص لان

(ولاينقض صغره رجل ولا أمرأة العقص كاتقدم عن التنبهات هو جعماضفر منه فتأمله فان قيل ليس في كلامه في المدونة أنها تمسح على عقاصها فالحواب أن ذلك دستفادمن قولها ولاتنقض شعرها وقدنسب في الذخيرة للدونةانهاتمسح على الشعرالمعقوص (الثاني) قال في التوضيح والعقيصة التي يجو زالمسح علهاماتكون مخمط دسير وامالو كثرلم بحزلانه حينئذ حائل قال الباجي وكذلك لو كثرت شعرها بصوف أوشعر لم يجزأن تمسح عليه لانه مانع من الاستيعاب انتهى وماذكره عن الباجي أصله لابن حيس في الواضحة قال وان كانت قرون شعر هامن شعر غيرها أومن صوف أسود كثرت به شعرها لم يجزها المسح عليه حتى تنزعها ذالم يصل الماءالى شعرها من أجله وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة ونقله عنه صاحب النوادر وصاحب الطراز وابن عرفة وابن فرحون وغيرهم وقباوه وهوظاهر قالصاحب الطراز واذاكان ماكثرت بهم بوطاعندالقفا أونازلا عنه دخل فى الاختلاف فى مسحماانسدل وقال الشيخ يوسف بن عمر فى شرح الرسالة قال بعض الشيو خهذا اذا كان عقاصها مثل عقاص العرب تفتله ضفائر صغار اوتر بطه بالخيط والخيطين وأماان فتلته على ناحيتين وأكثرت عليه الخيوط فلايدمن حله وان مسحت عليه لم يجزها الاعلى قول من يرى جواز مسح بعض الرأس ونحوه للجزولي (قلت) وهذا والله أعلم اذا كانما كثرت بهشعرها ظاهرافوق الشعر فامااذا كان في مستبطئ الشعر فلايضر كإسمأتي عن صاحب الطراز في مسئلة الخناء ان شاء الله تعالى و وصل الشعر حرام لا يحوز والرحال والنساء فىذلك سواء كانقلها بن ناجى وهذا اذاوصل عادشبه الشعر وأماخيط الحرير الذي لادشيه الشعر فغيرمنهي عنه لانهليس بوصل ولاقصد بهالوصل واعالمراد بهالتجمل والتحسين نقله ابن ناجى عن الأكال والله تعالى أعلم (الثالث) قال ابن فرحون في شرح قول ابن الحاجب هنا في مسح الرأس في الوضوء ولاتنقض عقصها يعنى ولكن تسقيه الماء وتضغثه بيدها ضغثاحتي يعلمان الماءقدداخل الشعروبل البشرة وهذاسهوظاهر سرى ذهنهرجه اللهتعالي الي الغسل وهوبين والله تعالى أعلى (الرابع) قال صاحب الطراز فلو رفعت الضفائر من أجناب الرأس وعقصت الشعر في وسط الرأس وهو لوترك انسيدل عن الرأس فالظاهر انه لا يحز تُه مسحه لانه حائل دون ما يحب مسحه قالبعضأحاب الشافعي هوكالعهامة لايجو زالمسح عليمه ونقله في الذخيرة وقبله وهو ظاهر والله تعالى أعلم ( الخامس ) قال في المدونة وان كان على الرأس حنا وفلا تمسح حتى تنزعه فتمسح على الشعر قال في الطراز ان جعل الحناء للضرورة والتداوي من حروشهه حاز ولا يعب نزعه كالقرطاس على الصدغوان كان لغيرضر ورةماسة وهي صورة مسئلة الكتاب لم يجزه أن يمسح عليه لانه يمنع ايصال المسح للرأس كالثوب انتهى وقال ابن فرحون قال اللخمي اداكانت على رأسه حناء وكانت لضرورة فهي كالدهن عسح علها كالحائل وان كانت لغيرضر ورة فلا وان كانت على بعضه فان كانت لضر و رة مسح على الجيع وان كانت لغيرضر و رة فانه يمسح على مابق على قول من الأقوال في القدر الجزى ولا يجزئه عند مالك الااذا كان الجميع (قلت) قوله ان كان التداوى فلا ينزعه يريدا ذاخاني بنزعه ضررافان كان الحناء على بعض الرأس وهو لضرورة مسح على بعض الرأس وعلى الحناءوان كان لغيرضر ورة نزعه فان مسح على الحناء وكان على جميع الرأس لم يجزه وذلك واضع وان كان على بعضه جرى على الخلاف في الاقتصار على بعض الرأس قاله ابن ناجى وذكر الشيخزر وقعن شيخه القورى انهقال انى لأفتى النساء بالمسح على الحناء

لانااذا منعناهم منه تركن الصلاة واذادار الأمربين ترك الصلاة وبين فعلها جرى على الخلاف فارتكاب الأخف أولى فانظر في ذلك انهى (قلت) بشير بالخلاف الى قول الامام احدبن حنبل وداود والثوري والأوزاعي محواز المسح على العهامة في الفرع الآتي بعده (السادس) قال في المدونة ولاتمسح على خارها ولاغيره فان فعلت أعادت الوضوء والصلة قال في الطرازير مداداً أمكنها المسحعلى رأسهاوهذاقول مالكوالشافعيوأبي حندفة وقال اس حنبسل محوز المسجعلي العهامة والخاراختيار اوهومذهب داودوالثوري والأوزاعي واشترط ابن حنبل أن ملاس ذلك على طهارة واشترط بعض أحدامه أنتكون العامة تحت الحنك رمدوالله أعادلان ذلك من سنتهاوذهب بعضهم الى الجواز اذامسح بعض الرأس ومتعلقهم مارواه مسلم والنسائي انه عليه الصلاة والسلام مسجعلى الخفين والخار ومافئ أبى داود أنهمسح على العمامة وفى بعض الروايات في مسلم انهمسح عقد مرأسه وعلى العامة \* قال وحجتنا قوله تعالى وامسحو ابرؤسكم والعامة لاتسمى رأسا وقال سيبو يهالباءالتأ كيمدكا نهقال امسحوار وسكرنفسها وقوله عليمهالصلاة والسلام لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كاأمره الله تعالى فيغسل وجهه ويديه الى المرافق ويمسح برأسه الحديث والحديث الصحيحانه عليه الصلاة والسلام توضأمرة مرة وقال هذاوضو ولاتقبل الصلاة الابه وكان قدمسح رأسه فيهلانه لوكان مسج على العامة فسه لكان مسجها شرطا ولاقائل به وروى مالك في الموطأ عن جابرا نه سئل عن المسج على العهامة فقال لاحتى تمسح الشعر بالماء ولم بعر في لذلك نكبر والقياس على الوجه والمدين ومار ووه مجول على انه كان لعذر فان مسحت على الخارمين غير عدرأعادت الصلاة وروى ابن وهب عن مالك انها تعمد الوضوء قال سحنون لانها متعمدة برمد أنهالم تكن تركته سهواوانما فعلته جه للوالجاهل والعامد سواء (قلت) وقوله في المدونة أعادت الوضوء لااشكال في ذلك إن كانت عامدة وكذا ان كانت حاهلة لان الجاهل كالعامد على المشهور وقال بعضهم انه كالساهي وأماان كانتساهة فتمسح على رأسها فقط والصلاة باطلة في الوجوه كلهاوأماان عامت ذلك قبل الصلاة فان كانتساهمة مسحت رأسهامتي ماذكرت وأعادت غسار جلماان كان ذلك القرب وحده جفاف الأعضاء المعتبدلة في الزمن المعتبدل كما سأتى فان كانتعامدة أوحاهلة فان كان ذلك القربجدافانها تزيل الحائل وتمسح على رأسها وتعمد غسل رجام اوان طال ذلك أعادت الوضوء ولاعد دالقرب هنا محفاف الأعضاء مل هو أقل من ذلك كإسماتي انشاء الله تعالى في المكلام على الموالاة وقال في الطراز فان وقع المسمح على الحناءعلى الوجه الممنوعفان كان ذلك جهلا ثم أخبرانه لايحو زفنزعه بالقرب مسحرأسه وأعاد غسل رجلمه ولانشبهمن فرق وضوءه عبثالانه كان يعتقدانه بحزئه وانطال ابتداء الوضوءلان الجاهل كالعامدلا كالساهي وانكان سهوامسح رأسه متى ماذكر وغسل رجليه!نكان بالقرب والصلاة في جميع ذلك فاسدة انتهى \* وقال صاحب الجع فرع ان مسحت على الوقاية أوحناء أو مسح رجل على العمامة وصلى لم تصح صلاته و بطل وضو ومان كان فعل ذلك عداوان فعله جملا فقولان انتهى وقال ابن ناجى ير يدوكذاك الرجل لا يمسي على العمامة و بالجلة لا يمسح على حائل مع الاختيار وأمامع الضرورة فجائز ثمذكر شيأمما تقدم عن الطراز ثمقال وقول أحدعندي أقرب وهوالذي كان يرجحه شيخنا بعني البرزلي ولايفتي بهوكو نه عليه الصلاة والسلام داوم على غير فالمئلا يدل على قول أصحابنا لانمداومته اعماندل على انه فعله ص ة واحدة ليؤذن بالاباحة وكونه

لعدر دعوى (قلت ) يردماقاله ماتقدم من الأدلة والله أعلم (فائدة ) ذكرابن ناجي انه حضر ابن راشددرس بعض الحنفة فقال المدرس الدليل لناعلى مالك في المسح على العمامة انهمسح على ائل أصله الشعر فانه حائل فاجابه ابن راشد بأن الحقيقة اذاته ذرت انتقل الى المجاز ان لم بتعدد والى الأقرب منه ان تعددوالشعره فاأقرب والعامة أبعد فستعين الحل على الشعر فالمحدجوابا ونهض قائما وأجلسه بازائه ( فائدة ) قال عياض الحناء ممدود انتهى وقال الزبيدي الحناء مذكر ممدود واحده حناءة (السابع) قال في الطراز فان كانت الحناء في مستبطن الشعر ليس على ظاهره لم يمنع لان مستبطن الشعر لا يجب انصال الماء اليه في الوضو ، ولامباشر ته بالمسح ولهذا تعلق المسح بظاهرالضفيرة دونباطنها وقدأجازالشر عالتلبيد فيالحجانتهي ونقله الفرافي في الذخيرة وابن عرفة وابن ناجى وغيرهم وقباوه ولفظ ابن عرفة الطرازان كان الحناء بباطن الشعر لم عنع كالتلمد انتهى (الثامن) قال أبوالحسن الصغير في قوله في المدونة حتى ننزعه هل بالماء كما بقول بعض الشموخ وظاهر الكتاب بأي شئ أزاله \*الشمخ ومن بقول بالماء بقول لئلا بنضاف الماءالذي عسجمه لانه بأول ملاقاته سده منضاف وليس هذا بصحيح لان أكثرالناس تكون أعضاؤهم غيرنقيةمن الدنس فاذافر غالماءعلى أول العضولم بصلالي آخره حتى يتغير ولم يشترط أحدطهارة الأعضاءمن الدنس وقوله في المدونة وان ذهبت الحناءأو انتشر بعضها يدل على خلاف قول بعض الشيوخ انتهى وقال ابن فرحون في شرح قول ابن الحاجب ولا يمسح على الحناءقال ابن هرون بر بدادا كان متبسداوالافجوز المسع على صبغه انهى كلام ابن هرون قال ا من فرحون وكذلك الطما ذالم مكن متجسد امماترش به رأسها أو تحعله في شعرها ومازال نساء الصحابة بجعلن الطيب في رؤسهن وكان عليه الصلاة والسلام يرى وبيص الطيب في مفرقه وهذا لااشكال فيه ولا بقال انه يضيف الماء عالة المسح فان هذا من الجهل بالسنة والتعمق في الدين وممايوضح ذلكماوقع في البيان في باب القهدف في المرأة تعمل نضوحامن التمر والزبيب فمتشط بهقال أرجوأن لا مكون مهبأس ان رشدوفي مختصرا سعبدالحكانه مكر وهوفعه اجازته أبضا على ترخيص والكراهة من داب النهي عن الخليطين لامن جهة انه حائل عنع المسح عليه وهذا نص في جواز المسح عليه وانما المحذو رماهو متجسد يحول بين الشعر والماء وأما النضوح وماجري بحراه فانه يلبدالشعر ويضمه عن الانتشار وممايدل على صحية ذلك جواز تصميغ المحرم رأسه انهي كلام بن فرحون ومسئلة البيان في رسم الأشر بة والحدود من سماع أشهب وقوله والكراهة من باب النهي عن الخليطين لامن جهدة انه حائل من كلام ابن فرحون وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة قال الشيخ أبو العباس الجائي عندقول ابن الحاجب ولاعسح على حناءه فالدل على ان اضافة الماء بعد باوغه العضو لا تضر وماز الى السلف بدهنون و بمندلون باقدامهم ومعاوم أنالماء ينضاف بملاقاته للعضو مماعليه انتهى ونقل ابن فرحون كلام أبي الحسن المتقدمو زادعليه قال وقدنص أبوز يدالبرنوسي في تقييده على الجلاب انه يجو زالمسح عليها اذا نقضها وزال نقضها وهذايؤ يدماتقدم فيمسئلة الطيب انتهى وقال الجزولي فيمسئلة الحناء قال الفقيه لاعسح حتى يزيلها بالماءوقال غيره اذا نقضها والاول أبين لانه يبقى هناك مايضيف الماءانتهي وزاد الشيخ يوسف بن عمر في القول الاول حتى يغسله بالماء والطفل والمشط لانه أذالم يمشطه بالطفل ينضاف الماء بأول الملاقاة انتهى (قلت) وماقال الجزولي انه الأبين هو الذي ضعفه أبو الحسن وابن فرحون وغيرهما والظاهر ماقاله أبوالحسن وابن فرحون وغيرهما وقدتقدم في المكلام على الماء المستعمل عن القرافي ان الماء مادام في العضو فلاخلاف انه طهو رمطلف ، و بيص الطيب بريقه ولمعانه وهو بالموحدة وآخره صادمهم لهعلى وزن رغيف والنضوح بالضاد المعجمة والحاء المهملة على وزن صبو رماينضي به من الطيب أي يرش مأخو ذمن النضي (التاسع) قال الشيخ يوسف بن عمر ولا عسح على الحائل الامن ضرورة وكذلك اذا جعل على رأسه الدهن لعلة به فانه عسم على المضرورة انهى (قلت) ظاهر هذا الكلام أنه لا عسم على الدهن لغيرضر ورة وهذا اعابدا تي على ماذكره أبوالحسن عن بعض الشميوخ بانه لا يمسح على الحناء حتى يغسله بالماء لئلا ينضاف وأماعلى القول الراجح فبعو زالمسح عليه الاأن يكثرو يتجسد على الشعرحتي يصير حائلا بمنع من المسح عليه والله تعالى أعلم (العاشر) قال أبن فرحون واذامسحت على الحناء لعلة ثم أز الته وهي على وضوء مسحته المادستقبل وهوظاهر وحكمه كرالجبيرة (الحادى عشر) تقدم في كلام صاحب الطراز والقرافي وابن عرفةوا بن فرحون وابن ناجي ان الملبد يجو زلة المسج على الشعر الملبد ولا يكون حائلاوغال الجزولي بعدأن ذكر الخلاف في المسح على العامة والخار وانظر المحرم اذالبدر أسهقالوا يجوزله المسح ولاراعو االحائل وانماذلك للضر ورة فاله شيخنا الشارمساحي وقاله الشيخ بوسف بن عمر أيضا وقال الجزولى في باب الحجو يجوزله أن يمسح على التلبيد في الوضوء لأجل الضرورة وان كان فيه الاضافة أولانه لايضيف الماء اضافة تؤثر وامالغ يرضر ورة فلا مجو زالمسح على النانهي (الثاني عشر) قال ابن فرحون قال الشيخ أبو الحسن وكذلك القطر ان الذي يجعله العوادق في رؤسهن لانه أخف من الملب دومع ذلك قالوا يمسح أنهى (قلت ) وهذا كله يرد مانقله أبوالحسن عن بعض الشيوخ ان ذلك يضيف الماء (الثالث عشر) ذكر المصنف الرجل تنبهاعلى انهاذا كانله شعرطو يلوضفره أوعقصه فحكمه كحكم المرأة في جواز ذلك وفي جواز المسح عليه قال في التوضيح قال ابن يونس وكذلك الرجل اذافتل رأسه يجو زله أن يسم عليه كالمرأة وحكى البلنسي فيشرح الرسالة ان الرجل لايحو زلهأن بفت ل شعر رأسه ونقله ابن فرحون وزاد ولعل ذلك لمافيه من التشبه بالنساء انتهى وقال ابن ناجى في شرح قول المدونة وتمسح على مااسترخي من شعرها وكذلك طويل الشعر من الرجال ظاهر قوله وكذلك طويل الشعرمن الرجال وان كان مضفورا وهو كذاك ونقل المغربي قولابانه لا عسج علمه واستشكله لان الضفر في حقده مباح ( فانقلت ) قدنص البلسي في شرح الرسالة على الهلا يجو زالرجال أن يضفر وارؤسهم ولاأعرفه لغيره انتهى ونحوه في شرحه على الرسالة وقال الجزولي ولوضفر الرجل رأسه فقال عبدالوهاب عسح عليه وقال ابن فرحون في شرح قول ابن الحاجب الرابع مسح جميع الرأس للرجل والمرأة نبه على المرأة في هذا الفرض دون سائر الفروض مع انه لافرق بين لرجل والمرأة في الوضوء بالاجاعلانهار عاليست رأسها بشئ من الطيب و ريماضفر ته يشعر غيرها وغيرذاكمن هذاالمعني فنبه على انهامطاوية بمسحجيعه كالرجل وقال صاحب الجعنب على المرأة لانهن يطلبن المسامحة فيه دون غيره وفي كلام الشارح في الصغير اشارة الى هذا قانه قال قوله رجلأو امرأة راجع الى الماسح يعنى ويستوى فى ذلك أعنى مسح الجيع والصدغين والمسترخي وعدم نقض الضفر الرجل والمرأة ( الرابع عشر ) قال في الطر ازادًا كان في الشعر صوف أوغيره مما يركب الشعر ويمنع مباشرته أو التصق بالشعرشمع ونحوه مما يمنع غسله ومسحه فلمارأى ذلك بعدوضو بةقرضه بقراض هل يجزئه وضوؤه يخرج على أصلوهوأن ماغسلمن أعضاء الوضوءهل يرتفع حكم الحدث عنه ويطهر في نفسه أولا يرتفع حتى يكمل الجميع

\* فان قلنا يرتفع صلى بتلك الطهارة لانهالم يبق منها فعل وان قلنالا يرتفع أعاد الطهارة لانها وقعت ناقصة وتعذر تمامها (قلت) المشهو رهوالثاني كاسيأتي أعنى انه لايطهر الابغسل الجيع الاان قوله بعيدالطهارةمشكل والظاهرانه يغسل ذلك الموضع وقوله تعذرا عامهاغيرظاهر لانمابق من الشعراذا قرض يقوم مقامه وان نتف من أصله فوضعه يقوم مقامه والله تعالى أعلم (الخامس عشر) قال في المسائل الملقوطة قال الشيخ أبوعمر ان الفاسي وأرخص للعروس أيام سابعها أن تمسح فى الوضوء والغسل على مافى رأسها من الطيب وتتميم ان كان فى جسد هالان از التهمن اضاعة المال أنهى وهذا خلاف المعروف من المذهب والله تعالى أعلم (السادس عشر) قال في الذخيرة حكى في تعاليق المنهم ان رجلاجاء الى سعنون وقال توضأ بالصبح وصليت به الصبح والظهر والعصر والمغرب ثمأحدثت وتوضأت فصليت العشاء ثم تذكرت أنني نسيت مسع رأسي من أحد الوضوء بن لاأدرى أبه ماهو فقال له امسير رأسك واعد الصاوات المس فيذهب وأعادهاونسي مسير أسيه فجاءه فقال لهامسح رأسك واعدالعشاء وحيدها ففرق بين الجوابين ووجه الفقه في المسئلة انه أمره أولا باعادة الصاوات كلها لتطرق الشك الجميع والذمة معمورة بالصاوات حتى تتعقق البراءة فلهاأعادها بوضوء العشاء صارت الصاوات الاربعكل واحدة قدصليت بوضوءين الاول والثاني واحدهما صحيح جزمالانه انمانسي من أحدهما وأما العشاء فصليت وأعيدت بوضوئها ويحمل أن يكون النقص فيه فتجب اعادتها بعد المسيح ولافرق بين أن تكون الصاوات الاردع كلها بوضوء واحدأوكل واحدة بوضوء وهذافر علا يكاد يحتلف العلماء فيه وقال ابن عرفة ابن رشدومن صلى الحس بوضوءوا جب لكل صلاة فذكر مسحر أسهمن وضوءأحدها مسحه وأعادالجس فاوأعادها ناسيا فحوابابن رشد بمسحه واعادة العشاء فقط وتوهمهمه وقال يعيد الخس واضع الصواب وعز والقرافي جواب ابن رشد عن بعض التعاليق لسعنون لم أجده والله تعالى أعلم ( فائدة ) قال الجزول اختلف في الرأس في أر بعة عشر موضعا الاول هل يأخذ الماء بيديه أو بيده اليمني الثاني هل يجدد الماء أو يجزئه المسح ببلل لحيته (الثالث) نقل الماء اليه (الرابع) اذاغسله بدلامن مسحه (الخامس) صفة مسحه (السادس) هل يسيح رأسه من قأوثلاثا (السابع) اذاحلقه (الثامن) هل البدء من مقدمه سنة أومستعب (التاسع) هل الردسنة أوفرض ( العاشر ) اذا جف الماء في أثناء مسحه (الحادي عشر ) هل يمسح ماطال من الشعر أم لا (الثاني عشر) اذامسح بعضه (الثالث عشر) هل يمسح على العمامة (الرابع عشر) هل يسم على القفاو زاد خامس عشر وهوهل يسم بعض الوجه مع الرأس قاله ابن العربي أم لا يسم وتقدم الكلام على ستةمو اضعمن هذه الأربعة عشروهي العاشر ومابعده ويأتي الكلام على التسعة الاول ان شاء الله تعالى والله تعالى أعلم ص ﴿ و يدخلان يديهما تحته في رد المسح ﴾ ش يعنى ان الرجل والمرأة اذا كان شعر همامضفورا أومعقوصا أومسدولامن غيير ضفر ولاعقص ومسحاعليه من مقدم الرأس الى آخر المنسدل منه والمضفور والمعقوص فانهما اذار دا أيديهما الى المقدم يدخلان أيديهما تعته قال في الرسالة وتدخل يديها من تعت عقاص شعرها في رجوع يديها فى المسع قال الشميخ زروق فى شرحها لتمسيم ماغاب عنها وماوالى ذلك من دلائلها و كذلك الرجلوهل ادخال المدين تعت العقاص منوط بالوجوب لتمام المسم أو بالردلم أقف على شئ في ذلك وهو مشكل فانظره انتهى وقال في شرح القرطبية ويدخل المعقوص شعره يديه تعته

و لدخلات بديراما تعته في ردالسح) \* ابن يونس ان كان شعرها معقوصا مسعت على ضفر هاولاتنقض شعرها وكذلك الطويل الشعر من الرجال قدضعرة عسح علىه قال مالك عربيديه الى قفاه ئى يعيد همامن تحتشعره الى مقدم رأسه \* ان حسفان كانت مسدلة الشعر أوالضفائر عادت بيدمها الىأطرافه شمأدخلت بديها من تحته فترديد بهاالى مقدم رأسها وأطراف شعرها قابضة عليه قال وان كثرت شعرها بصوف أوشعرام بحزلها أن تسح عليه حتى تنزعه اذالم يصل الماء الى شعرها منأجله وقدنهي أن تصل المرأة شعرها بشئ المازري وصل الشعر عندنا منوع لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة قالعب الوهاب لانهغرروتدليس قالمالك الوصل بكلشئ ممنوع \*عماض وأمار بط نواصي الحرير الماونة وشهها بمالايشبه الشعر فليس هومن الوصل ولا هومقصده وانماهو من التجمل والتعسين كإيشد منهفىالأواسط

عند رده والظاهر انه في ذلك على الوجوب انتهى (قلت) وفي مختصر الواحدة ما يدل على وجوب ذلك ونصه وسنة وضوء المرأة كسنة وضوء الرجل سواء غيرأنها اذامسحت رأسها بدأتمن أصل شعرقصتها فتدهب بيدها على جميع شعرقصتها وأدلتها وجميع شعر رأسهام ضفورا كانأو غير مضفور مجموعا كانأو مسدولاعلى ظهرهاحتى تبلغ الى آخره تمتدخل يديهامن تعته فتعوله حتى ترديد يهابه أو بضفائرها المرسلة الى مقدم رأسهام ، قواحدة لا مدلهامن ذلك فان كان عكنها أنتجمعه في قبضها جعته وان كان لا يكنها الاان تنتقل بيديها فعلت وانشاءت أخذت الماء ثانية وانشاءت اكتفت بالأولى ان كان بقى في يديها من بالهاشئ وكذلك تفعل ذات القرون اذالم تستطع أنتع بيديها رأسها وقرونهافان فرطت في ذلك فلاصلاة علما وعلما الاعادة متى عامت قيرما صنعت انتهى ونقله في النوادر باختصار ونقله ابن فرحون بتهامه ص ﴿ وغسله مجزى ، ١٠ ش يعنى أن المتوضئ اذاغسل رأسه في الوضوء بدلاعن مسحه فان غسله يحز معن مسحه لان الغسل مسخوزيادة وهذاقول ابن شعبان وقال بنعطاء الله هوأشهر الأقوال الثلاثة وقمل لامحز مهلان حقيقة الغسل غير حقيقة المسح المأمور به فلا يجزى أحدهماءن الآخر وقيل يكره اعمالالدليل الجوازم اعاة للخلاف وهذان القولان حكاهم ابن سابق ولم يعزهما وعنه نقلهما ابن شاس وشراح ابنا الحاجب وابن عرفة وغيرهم قال ابن عرفة واجزاء غسله لابن شعبان ابن سابق أباه غيره وكرهه آخرون أنتهى وقال ابن عبد السلام الاظهر الكراهة ونقل صاحب الجععن ابن راشد انهقال والقول بعدم الاجزاء أصووالحاصل انكل قول من الثلاثة قدرجح ولكن الاول منهما أقوى لأن قائله معروف وعليه اقتصر صاحب النوادر وصرح ابن عطاء الله بتشهيره (تنبهات \* الاول) قال القرطي قال ابن العربي لانعلم خلافا ان غسله مجزى الاماذ كره الشاسي من الشافعية عن بعض أحدابهم ونقله عنه المواق ولم يذكره ابن عرفة ولا المصنف في توضيعه (الثاني) قول المصنف وغسله مجزى الايقتضى الجواز ابتداء وقال ابن فرحون لايلزم من قول ابن شعبان بالاجزاء الجواز ابتداء وقال ابن ناجي ليس في المذهب نص بحواز دابتداء انتهى وقال ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب وغسله ثالثها بكره ظاهر هذا النقل ان فيهقو لابالجو ازابتداء وفي وجوده عندى نظرانهي (قلت) وجعلهم القول بالكراهة بقتضي انهلا كراهة فدعلي القول الاول الذي مشى عليه المصنف فاذا كان لا كراهة فيه على المشهور وليس بجائز ابتداء فالظاهر انه يقال فيمه انه خلاف الاولى والله تمالى أعلم (الثالث) قال ابن الحاجب و يجزى في الغسل اتفاقا قال في التوضيح يعني أن المغتسل للجنابة اذالم يمسح رأسه فغسله له في الجنابة يجزيه عن الوضوء اتفاقا لقول عائشة وأى وضوء أعم من الغسل وقرر مابن راشد وابن هارون ولم يعترضاعليه وقال ابن عبد السلام لاينبغي أن يتفق عليه فانه اختلف أهل المذهب هل تضمحل شروط الطهارة الصغرى في الطهارة الكبرى أوا عايضم حل منهاماتوا فق فيه الطهارة الكبرى انتهى كلام التوضيح وقال ابن عرفة وقول ابن الحاجب و يجزى عنى الغسل اتفاقا ان أراد باعتبار حدث الجنابة فحق لأنه المنوى وان أراد باعتبار حصول فضل تقديم الوضوء فلالرواية على وابن القاسم منع تأخير غسل الرجلين انتهى والله تعالى أعلم ص ﴿ وغسل رجليه بكعبيه الناتئين بمفصلي الساقين ﴾ ش هـنه الفريضة الرابعة من الفرائض المجمع علماوهي غسل الرجلين وبوجوب غسلهما قالجاعة أهل السنة الاماحكي عن ابن جرير الطبرى أنهقال بالتغيير

(وغسله مجزى ع) ابن شعبان مغزىء غسله ابن العربي اتفاقا وحكى اسساسقفي هـ أ خلافا (وغسل رجلمه) ابن عرفةمن فرائض الوضوء غسل الرجلين ( بكعبيه ) اللخمى الكعبان كالمرفقان وعماض مفرق ينهما (الناتئين عفصلي الساقين ) عماض الكعبان هم العظمان الناتئان في جانبي طرفي الساق وهذاهو المشهور والاصحلفة ومعنى قدل يشهد لهذا حديث أقموا صفوفكم قال الراوى فلقد رأيت الرجل بلزق كعبه يكعب صاحبه والعرقوب مجمع مفصل الساقمن القدم والعقب تعتالعرقوب بين المسح والغسل و مه قال داود وقال بعض القدر بة والروافض الواجب المسح ولا محوز الغسل ومحكى عن اس عباس رضي الله تعالى عنهما قال في الطراز وهذه المذاهب كلها باطلة بالإجاع ولا مكترث عن مخرج عن الجاعة فالغسل واجب الكتاب والسنة والاجاع والقياس قال صاحب الجع قال ابن رشد وأشار ابن خو يزمنداد الى وجو بهمامعاوهو بعيد (قلت)بل هو مخالف لاجاعمن تقدمه فقدقال صاحب الطراز في الاحتجاج على القائلين بالمسير والتغيير وأجعناعلى أنهلا يجب الجع بين الغسل والمستحقال ومنشأ الخلاف اختلاف القراء تين فعلى قراءة النص مكون وجوب الغسل ظاهر الانهامعطوفة على الوجه والمدين ولايضر الفصل بينهما عسو الرأس وأما قراءة الجرفظاهرها يقتضى وجوب المسحلكن لا عكن حلها عليه لأنه لم يردمن فعل الني صلى الله علمه وسلم والصحابة بعده الا الغسل فتعين و يجاب عن الآبة بأنها ليست معطوفة على الرؤس وانماهى مخفوضة على الجوار حكى هذا القول عن سيبو يه والأخفش وجاعة من الفقهاء والمفسر بنوخالفهم فيذلك المحققون ورأوا ان الخفض على الجوار لامحسن في المعطوف لان حرف العطف حاح بان الاسمان ومبطل للجاورة ورأوا ان الجل على ذلك حل على شاذ بنيغي صون القرآن عنه وقالوا الخفض في الآبة انماهو بالعطف على لفظ الرؤس فقسل الأرجل مغسولة لا ممسوحة فأجابوا بوجهين (أحدهم) ان المسح هناهو الغسل قال أبوعلى حكى لنامن لانهم ان أما زيد قال المسيح خفيف الغسل بقال تمسحت الصلاة ويراديه الغسل وخصت الرجلان من يبن سائر المغسولات السي المسح ليقتصد في صب الماء علما اذا كانتامظنة الاسراف (والثاني)أن المرادهنا هوالمسح على الخفين والله تعالى أعلم وقوله بكعبيه الباء عمني مع أى مع كعبيه والمشهور دخولها في وجوب الغسل وروى ابن نافع لامجب ادخالها وقبل مدخلان احتماطا قاله عبدالوهاب والخلاف في دخولها في الغسل كالخلاف في دخول المرفقين قاله اللخمي وغيره قال صاحب الطراز وفرق بعض الناس فقال بدخول الكعبين بخلاف المرفقين لان اسم الرجل لايتناول الساق فاولم مذكر الكعبين لم يدخلافلا بدلذكر همامن فائدة تمرد «ندا القول وقال ابن عرفة \* اللخمي الكعبان كالمرفقين \* عياض قديفرق بأن القطع تحت الكعبين بخلاف المرفقين ثم فسر المصنف الكعبين بقوله الناتئين عفصلى الساقين والناكئ المرتفع من نتأننتأ نتوأوهو بالهمز و محوز الدال الممزة ياءلوقوعها بعدالكسرة وهذا الذىذكر والمصنف في تفسيرال كعيان هو المشهور عندنا وعندأهل اللغة وقسلهما الكائنان عندمعقد الشراك وعزاه اللخمي لرواية ابن القاسر وعماض لرواية أحدين نصر وفى مختصرابن عبدالحكم انمالكا أنكرهذه الرواية قال ابن عرفة زاد ابن رشد فقال وقسل هامجمع العروق على ظهر القدموذ كرابن ناجي هذا القول عن عماض عن ظاهر كتاب الوقار ونصه وقسلهما المفصلان اللذان علىظاهر القدم وعزاه عماض لظاهر كتاب الوقار (قلت) وقسل انهمامؤخرا الرجل حكاه في الطراز قال و منسب اللا أدام أعمقال والمشهور فيالمذهب هوالمشهور في اللغة ولان الكعب مانتأوظهر وهومأخوذمن التكعب وهو الظهور ومنه سميت الكعبة ويقال امرأة كاعب اذا ارتفع ثديها ولاشك ان ارتفاع اللذين في طرف الساق أظهر ولأن الارجل في قوله تعالى وأرجلكم اسم جنس أضيف واسم الجنس اذا أضيف عم والعام يقع الحكوفيه على كل فر دفر دفيكون كل رجل معناه الى الكعبين وهذا يقتضى أن كون في كل رجل كعبان ذكر ابن رشدانه ظهر له هذا الاستدلال في مجلس الربعي بالاسكندرية

(وندب تخلیل أصابعهما) الرسالة التخلیل أطیب للنفس ابن حبیب هو مرغب فیه وأمافی الغسل فواجب ونقل القرافی یبدأ فیضلل خنصر الیمی ثم مایلیه وابهام الیسری ثم مایلیه وابهام الیسری فابق في المجلس الامن استحسن ذلك و بلغ ذلك القر افي فاستحسنه وقال في الذخيرة لوكان المرادمافي ظهرالقدم لقال الى الكعاب كإقال الى المرافق لان لكل رجل حينئذ كعيين كاان اكل بدم فقا فيقابل الجع بالجع فاماعدل عنه الى التثنية حلى على ان المراد الكعبان اللذان في طرف الساق فيصير المعنى اغساوا كل رجل الى ساقها (تنبهات ؛ الاول) قال ابن فرحون كلام ابن الحاجب وابن شاس وابن بشير والباجي وغيرهم من الذين يحكون الخلاف في الكعبين يقتضى ان الخللف في ذلك خلاف في منتهى الغسيل وان في المذهب من يقول بنتهى الغسل الى الكعب الذي عندمع قد الشراك وهذالم يقل به أحد في المذهب ولاخار جهونقل ابن الفرس أنالكعبين اللذين الهما انتهى حدالوضوءهما الناتئان في الساقين بالاجاع ونقل الزناتي أيضا اتفاق العلماء على أنهدما اللندان في جنبي السافين وعلى هندا فلافائدة في ذكر الخلاف لانه على تقدير ثبوته راجع الى اللغة وكذاقال الزناتي فثبت انه لاخلاف في وجوب غسل الكعب الناتئ عندمعقد الشراك ومافوقه الى الكعبين على مانقله ابن الفرس والزناتي من الاجاع وكلام من تقدم يو وناخلاف فيهانتهى ونقله الشيخ زر وق في شرح الرسالة وقال تأمله فانه حسن وقال الشارح في الكبير وعلى القول بأنهما اللذآن عندمعقد الشراك فلاخلاف في دخولهافي الغسلانتهى (الثاني) قال ابن فرحون أوردالشيخ تقى الدين بن دقيق العيد على ابن الحاجب انه عدّغسل الرجلين في الفرائض مع ان غسلهما على التعيين ليس بفرض لجواز تركه بالمسيعلي الخفين فينبغى أن يقال الواجب أحدام بن اما الغسل أوالمسع على الخفين (قلت) وهـ داليس بظاهر لانمسح الخفين ليس بواجب وانماهو رخصة والواجب غسل الرجلين فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ وندب تخليل أصابعهما ﴾ ش يعني ان تخليل أصابع الرجلين مستعب وهذا القول عزاه المصنف في التوضيح لابن شعبان وقال الشارح في الكبير والوسط انه المشهور قال وهومقتضي قول الرسالة والتخليل أطيب للنفس وقال الشيج زروق فى شرح الرسالة انه المشهور وعزاه ابن عرفةلابن حبيب قال وللباجي وابن رشدعن ابن وهب كابن الحاجب قال وفي أول سماع بن القاسم مثله وفي أثنائه انكاره (قلت)يشير بالأول لقوله في رسم اغتسل ونصه وسئل مالك عمن توضأ ولم يخلل أصابع رجليه قال يجزىءعنه قال ابن رشدظاهر هذه الرواية ان تخليلهما حسن وكذلك قال ابن حبيب انهم غب فيه وفي رسم نذر سنة بعدهذا انه لا يخلل ونحوه روى ابن وهب عن مالك في المجموعة قال ولاخير في الجفاء والغاو انتهى ونص مافي رسم نذرسنة قال في اللحية يحرك ظاهرها منغيرأن يدخل يدهفها وهومثل أصابع الرجل واليدلانحللوه نداهوالثاني وهوالقول بالانكار الذي أشار الميه ابن عرفة بقوله وفي أثنائه انكاره عزافي التوضيج القول بالانكارلرواية أشهب فقطوقد تقدم أنهفي سماعابن القاسم وقيل بوجوب التخليل قالفي التوضيح رجح اللخمي وابن بزيزة وابن عبد السلام الوجوب في تخليل أصابع اليدين والرجلين لماروي أنهصلي الله عليه وسلم كان يخلل أصابع رجليه بخنصره وذكرابن وهب انهسمع مالكاينكر التخليل قال فأخبرته بالحديث فرجع اليهانتهي يعنى الحديث المتقدم وهكذاذكره فيمختصر الواضة عن ابن لهيعة وروى الترمذي من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن الني صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فحلل بين أصابع يدرك ورجليك وقال حددث حسن غريب ثم قال في التوضيح وانما أتى في أصابع الرجلين قول بالانكار ولم يأت في اليدين لالتصاق أصابع الرجلين

فاشبه مابينه ماالباطن انتهى (قلت) وقد تقدم حكاية القول بالانكار في أصابع اليدين أيضالكن الفرق المذكور يصح أن يفرق به للشهور حيث كان في اليدين الوجوب وفي الرجلين الاستعباب وهكذاذكرهابن ناجى فانهذكرأن ابن حبيب يوافق المشهور فى وجوب تخليل أصابع البدين واستعباب تخليل أصابع الرجلين وذكر فرقين آخر بن أحدهما ان المدين فرضهما الغسل للخلاف واختلف العلماءفي الرجلين هل فرضهما الغسل أو المسح كاتقدم والثاني أن الرجلين يسقط غسلهما بالمسح على الخفين ويسقطان فى التمم بخلاف اليدين وذكر عن شخه الشبيي انهكان يفتى الى أن مات بتخليل مابين ابهام الرجل والذى يليه فقطلانفر اجماييهما وعزا للرسالة الاماحة قال فتعصل في ذلك خسة أقوال مر مد يفتوي شخه و عاعز اه للرسالة واقتصر المصنف على القول بالاستحباب لانه ظاهر مافي سماع ابن القاسم عن مالكوهو ظاهر الرسالة وقال بهمن تقدمذ كرودل نقل بعضهمعن ابن الفخار انهصر حبأنه المشهو ركاصر بذلك الشارح والشيخ زروق فكان الجارى على قاعدته أن يذكر فيه خلافا لانه قد تقدم عنه ان القول بالوجوب رجعهاللخمى وابن بزيزة وابن عبدالسلام وقال القرطى فى تفسيره هوالصحير تنبهات \* الأول ) قال في الذخيرة قال بعض العاماء بسداً بتخليل خنصر المني لأنه عني أصابعها و يحتم بابهامها ويبدأبابهام اليسرى لانه عني أصابعهاو يختم يخنصرها ونقله عنه ابن عرفة وغيره كا ذكرنا وتقدم عن الجزولي انه يخلل أصابع الرجلين من أسفل مخلاف أصابع الندين فانه يخللهما من ظاهرهما وقال الشيخ زروق في شرح قول الرسالة وانشاء خلل أصابعه يعني بأن يدخل أصابع يديه في خلال أصابعهمامع الماء قالوا والمستحب في ذلك أن يخللهمامن أسفلهما وكذلك ورد فى حديث رواه الترمذي ويعبر ون عنه بالنعر وعن تخليل اليدين بالذبح ويبدأ بحنصر اليمني ويحتم بعنصر اليسرى انهى وتقدم فى الحديث الذى فى التوضيح انه صلى الله عليه وسلم كان يخلل أصابع رجليه معنصره وذكرفي مختصر الواضحة حديثا آخرانه كان يخلل بالمسحة وهوأ مكن والله تعالى أعلم (الثاني) لم يذكر المصنف حكم تخليل أصابع اليدين والرجلين في الغسل فأماأ صابع اليدين فيؤخذمن كلامهان تخليلهماواجب لانهاذاوجب في الوضوء فأحرى أن يجب في الغسل وأما أصابع الرجلين فيعمل أن يقال ان حكمهما في الغسل كحكمهما في الوضوء و بذلك صرح الشيخ زر وق في شرح الرسالة فقال في ما الغسل من الجنابة وفي تخليل أصابعهما مافي الوضوء وتقدم ان المشهورالندب وقال المواقابن حبيب هوم غب فيهوأمافي الغسل فواجب انتهي ونقل بعضهم عرب ابن الفخار انه قال في شرح الرسالة والمشهور وجوب تخليل أصابع الرجلين في الغسل واستعباله في الوضوء انتهى مختصر أوتقدم أن القول يوجوب التخلسل رجحه جاعة فتعين العمل به خصوصافي الغسـ ل والله تعالى أعلم (الثالث) اذاقلنا لا يجب تخليل أصابع الرجلين في الوضوء ولافى الغسل فلابدمن ايصال الماء لمابين الاصابع قاله في مختصر الواضحة والله تعالى أعلم ص ﴿ ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق رأسه ﴾ ش الظفر بضم الظاء المعجمة المشالة وضم الفاء على اللغة الفصحى وبهاجاء القرآن وفيه لغة ثانية بكسر الظاء واسكان الفاء وفيه لغة ثالثة بضم الظاء وسكون الفاء وفيه لغةرابعة وهى اظفور على وزن عصفور وقوله فلم مقتضى كلام الصعاح انهمع الظفرالواحد بخفيف اللام قال فهاقامت ظفرى وقامت أطفارى يشدد للكثرة انتهى وقال الفاكهاني في المامانف على المحتضر قال في الصحاح مقال قامت ظفري بر بدرالتخفيف وقال في

(ولايعيدمن قلمظفره أوحلق رأسه ) في المدونة من كان على وضوء فقلم أظفاره أوحلق رأسهم يعدمسعه بابن يونس اذليس الشعرمثل الخفين لان الشعرمن أصل الخلقة \* الباجي مسم الشعر أصل فى الطهارة وليس ببدل فنمسح رأسه ثم حلقه لم محب علىهاعادة المسح وكان أصلافي الطهارة كالشرة \*اللخمى على من قطعت يده أو بضعة من مواضع الوضوء بعدأن توضأغسل ماظهر بعد ذلك أومسعه انشق ابن عرفة هذا خلاف المدونة

المحكر فلي ظفره بقامه قاماو قامه فظاهر كلام صاحب المحكم أنه بقال بالتخفيف والتشديد مع الظفر الواحدوالمعنى انمن توضأتم قلم أظفاره بعدالوضوء أوحلق شعر رأسه فانهلا يعيد غسل موضع الأظفار ولايعيدمسح رأسه وقالهمالك في المدونة ونصهاعلى اختصار صاحب الطراز قال مالك فمين توضأ ثم حلق رأسه انه ليس عليه أن يمسحه ثانية وكذلك قال فيمن قلم أظفاره بهدما توضأ قال بن القاسم بعد كلام مالك و بلغني عن عبد العزيز بن أبي سامة انه قال هـندامن لحن الفقه واختلف الشيوخ فى من اده و نعوه البن يونس وغير مهن المختصرين وأسقط البرادعي في اختصار ه تقليم الاطافر واختلف الشيوخ في مراده فان اللحن بفتوالحاء المهملة معناه الصواب وأصله الفطنة وبسكونهامعناه الخطأ ونقل صاحب الجععن ابن راشدانه قديطلق بالسكون على الصواب وهذا يفهم من قول صاحب الطراز ان اللحن من الأضداد يطلق على الصواب وعلى الخطأ عان اللفظ انما يكون من الاضدادادا كان يطلق على المعنيين المتضادين بلفظوا حدفتاً مله وقال عبدالحق قول ابنأبي سلمة هذامن لحن الفقه فيهتأو للان فقيل بعني من صواب الفقه وقيل بعني من خطأ الفقه قالصاحب الطراز واذاقيل المراد من صواب الفقه يحتمل أن تكون الاشارة الى جواب مالك أو الى الفعل أى انه صواب بمن فعله بعني اعادة المسح وغسل الأظفار وكذلك اذاقسل المراد من خطأ الفقه غير أن الأشبه بعلم الرجل انه عاب فعل ذلك انتهى ونعوه لا بن بشير وكذا قال في النكت انهان أريدبه الصواب فهو اشارة الىقولنا انهلا يعيدوان أريد به الخطأفهو اشارة الى قول من قال عليه الاعادة وهذا كله بناء على ان عبد العزيز بن أبي مساءة مو افق لمالك وهو الذي يفهم من كلام صاحب الطراز فانه قال بعد كلام مالك هذا قول أهل العلم فيه مخالفا الاابن جريرالطبرى والذى تأوله عليه القاضي عبدالوهاب في اشراقه انه مخالف لمالك وقال في التنبهات روينادبكون الحاءوكتبتمن أصل الشيخ قال سعنون معناهمن خطأ الفقهوه لداهو الصواب لاغير ولايلتفت الىما أشار اليهمن قال يريدبالخطأقول من خالفنا ولاالي قول من قال صواب الفقه يعنى قولنا لانعبدالعز يزلا يوافقنافي المسئلة ويرى على من حلق رأسه الوضوء وهو قول غبره أيضاوا لجهورمن أثمة الفقه على خلافه انتهى وقال ابن الحاجب الظاهر انه أراد الصواب فتفتح الحاء قال المصنف في التوضيح بل الظاهر ماقاله معنون وصو به عياض ان مراده الخطأ فتسكن الحاء لانهادا كان مذهبه الاعادة فلايصوب غير مذهبه (قلت) تقدم أنه يصيح تصو بب مذهبه على كلا الضبطين لانهان كانبالفتح فهواشارة الى الفعل وان كان بالسكون فهواشارة الى جواب مالك غيرأن السكون مترجح بقول القاضي عياض رو مناه والله تعالى أعلم ( تنبيه ) ظاهر قوله في التنبهات بعد الوضوءان وضوءه انتقض قال ابن ناجى ومثله نقل ابن يونس عنه ملفظ انتقض وضوؤه كنزع الخفونقله اللخمي عنه واختاره أنه يمسير رأسه لاانه انتقض وضوؤه بنفس الازالة (قلت) فيتعصل في المسئلة ثلاثة أقوال وكدا يحكى ابن عرفة في المسئلة ثلاثة أقوال فقال ولو حلقه ففي اعادة مسحه ثالثها يبتدى الوضوء وعن الاول منها وهو اعادة مسحه فقط لنقل اللخمي عن عبدالعزيزين أبي سلمة واختبار اللخمي والثاني وهوعدم اعادة مسحه للذهب والثالث وهو اعادة الوضوء لنقل عياض عن عبد العزيز ونقل ابن يونس عنه أيضاانه انتقض وضوؤه كنزع الخفوظاهر كلاما بنءرفةوابن ناجي ان الوضوء ببطل في القول الثالث ولوأعاد غسل موضع الأظفار ومسحالر أسبالقر بوهو بعبدالاعلى قول من قال ان الوضوء ببطل بنزع الخف وان

غسل ما تعته بالقرب وهوضعيف ولم أرمن قال ان عبد العزيز يقول بذلك ولعل ص اد ابن يونس وعياض عانقلاه عنهانه ينتقض وضوؤهمع الطول والله تعالى أعلموا ختيار اللخمي الذي أشار اليه ابن عرفة هو قوله بعد مسئلة من قطعت بده أو بضعة منه الآتية وكذلك من كانت له وفرة فلقها قبل أن يصلى فانه يعيد المسح انتهى والمذهب انه لااعادة عليه ووجه الذهب ان الفرض قد سقط عسح الرأس فلايعود بزوالشئمنه كااذامسح وجهه فى التهم أوغسله فى الوضوء ثم قطع أنف ولان الصحابة ومن بعدهم كانوا يحلقون عنى تحييز لون الى طواف الافاضة ولم ينقل عنهمان أحدامنهم أعاد مسحر أسهاذا حلقه لطهارة الوضوء ولأنه لايعيده لطهارة الجنابة وهي كانت أولى لان منابت الشعرلم تغسل وهيمن البشرة المأمور بغسلها بإفان قيسل فاالفر ف على المدهب بين هذه المسئلة وبينمسئلة تزع الخف وسقوط الجبيرة \*والجواب انمسح الشعر أصل في الوضوء كاتقدم وكذلك غسل الاظفار بحلاف مسح الخف والجبيرة فانه بدل فسقط اعتباره عندظهور الأصل والله تعالى أعلم (تنبيهان \* الاول) ظاهر كلامصاحب الطراز انمن حلق رأسه أوقل ظفره بعدغسل الجنابة لم يعد غسل ذلك اتفاقافانه ذكر ذلك في معرض الاحتجاج به على المخالف وانما يصح الاحتجاج عاهومتفق عليه (الثاني) عبد العزيز بن أبي مسامة من أحجاب مالك قال ابن فرحون وليس هوكا قال ابن عبد السلام بمن هو خارج المذهب والله تمالى أهلم ص ﴿ وَفَي لَحْيَتُه قُولان ﴾ ش يعني ان من حلق لحيته بعد وضوئه ففي غسل محلها قولان قال في التوضيح قال ابن القصار ولا بغسل محلها وقال الشارفي يغسله انتهى وعزا ابن ناجي في شرح المدونة عند الكلام على هذه المسئلة الثاني لابن بطال وعزاه في الكلام على الجبيرة لابن الطلاع قال وبه فتوى الشيوخ قياساعلى الخفين والفرق بينهماو بين الرأس أن شعره أصلى مخلاف شعرها واقتصرا بن فرحون على الاول وقال الجزولى فيشرح الرسالة في الكلام على قص الشارب انه المشهور ونصه ومن حلق شاربه بعدما توضأهل يعبد غسله قولان المشهورلا وكذاك اللحبة والرأس والاظفار بابوا حدوذكر القولين في موضع آخرمن غير ترجيم ( قلت )والظاهر الاول ( تنبيهات \* الاول ) وانظر اذانبت للرأة لحية وحلقتها هل حكمها كحكو الرجل أويتفق على عدم غسل ما تحتم اللخلاف في جو از حلقها اياها لمأقف فهاعلى نص وظاهر نصوصهم الاطلاق والله تعالى أعلم (الثاني) وانظر اذا حلقها بعد غسل الجنابة هل يتفق على عدم غسلها كاتقدم في الرأس أم لالمأر فيه نصا والارجح في ذلك كله عدم الاعادة كإيفهممن كلام صاحب الطراز في مسئلة من قطعت منه بضعة الآتية والله تعالى أعلم (الثالث) لافرق بينأن بحلق لحيت منفسه أو محلقها الغير أوتسقط فالخلاف في ذلك كله وقد فراض المسئلة في التوضيح وغيره فين حلى لحبته وفرضها الاقفهسي فيمن حلفت لحيته فقال لو حلقت لحيته والعياذبالله تعالى من المقتضى لذلك وفرضها ابن ناجى فى الكلام على الجبيرة فمن سقطت لحيته ولافرق بين أن تحلق كلها أو بعضها أوشار به قاله الشيخ زر وق في شرح الوغليسة قال ومنه تحذيف المغار بقلماحوالى العارضين والشارب وحكى الجزولي القولين فمن حلق شار بهأولحيته (الرابع) وحلق اللحبة لا يجوز وكذلك الشارب وهومشلة و بدعة و يؤدّب من حلق لحيت أوشار بدالاأن ريدالا حرام الحجو يخشى طول شاربه قال ابن يونس في جامعة قال مالك فيمن أحنى شاربه يوجع ضرباوهو بدعة وانما الاحفاء المذكو رفى الحجاذ اأرادأن يحرم فأحنى شار به خشية أن يطول في زمن الاحرام و يو و نه يه وقد در خص له فيه و كذلك اذا دعت

(وفي لحيت قولان) ابن الطلاع بجب غسل محل اللحية لسقوطها \* ابن القصار لا يجب

ضرورة الى حلقه أوحلق اللحية لمداواة ماتحتها منجرح أودمل أونحو ذلك والله تعالى أعلم ( الخامس ) وهذا في حق الرجل وأما المرأة فذكر الاقفهدي في شرح قول الرسالة في باب الفطرة عن الطبرى ان المرأة اذا خلق لها لحية أوشار بالا يجوز لها أن تحلق ذلك لأنه تغير خلق الله ثم قال في شرح قول الرسالة ولا بأس محلاق غيرها من شعر الجسد مانصه منهم من جعل حلاق شعر الجسدسنة وقال عبدالوهاب انهمباح الجزولى وهذاللرجال وأما النساء فحلق ذلكمنهن واجب لان في تركه مثلة انتهى فمفهم من هذاان ماذكره عن الطبري ليس جارياء لي المذهب لانه اذاوجب على المرأة حلق شعر جسدها للثلة فثلة اللحية والشارب أشدّ فتأمله وذكر بعضهم عن الزناتي نحو ماذكرناه عن الطبري ولعلل الزناتي تبع في ذلك الطبري أوحكاه عنه فظن الناقل انه حكاه عن المذهب والظاهر واللهتعالىأعلم جوازحلقالمرأةمانبت لهامن لحية أوشارب واللهتعالىأعلم ( السادس)من توضأ ثم قطعت يده أو بضعة لحم من أعضا، وضو بَّه أوقشر منها جلدة أوقشرة لم يجب عليه غسل موضع القطع ولاماظهر من تحت الجلدقاله غير واحدمن أهل المدهب وقال اللخمي لو قطعت يدهأو بضعةمن مواضع الوضوء بعدان توضأ لغسلماظهر بعدذلك أومسحهان كانله عذرفي غسلهانتهي وردعليه ذلك صاحب الطراز فقال وهذا فاسد فان القاضي عبد الوهاب احتير في مسئلة حلق الرأس بزوال بعض الاعضاء بعد الوضوء ولا بصلح الاحتجاج الاعتفق علمه ولا يعرف عن أحدانه اذاغسل العضوثم ظهرشئ من باطنه وجب غسله في تلك الطهارة ونحن نقطع بأن الصحابة كانت تلحقهم الجراح ويصاون معالم ولايعرف ان أحداطهر جرحه لمكان وضوئه أوغسله وفي صحيح البخارى انهرمي رجل بسهم في الصلاة فنزفه الدم فضي في صلاته انتهى ونقله فىالذخيرة وقبله وذكرالمصنف فىالتوضيح كلام اللخمى ولم يعزه لهبلذكره بلفظ قيل وأما من قطعتمنه بضعة لحم بعدالوضوء فانه يغسل موضع القطع أو يمسحه ان تعذر غسله ورده سند بأن الصحابة كانوا يجرحون ثم يصلون بلااعادة انتهى فكأنه لم رتص كلام اللخمى وقال ابن عرفة بعدذ كره كلام المدونة في مسئلة حلق الشعروتقليم الأطفار فايجاب اللخمي عمن قطعت يده أويضعةمنهاغسلماظهرأ ومسحهان شقحلافهاوخطأ الطراز مخرجه علىمسح الرأس انهي وتبعه بن ناجي فقال وأوجب اللخمي على من قطعت مده أو بضعة منها غسل ماظهر أومسحه ان شق قيل وهوخلاف المدونة ثمذكر ردتصاحب الطراز عليه ثمقال وعزاشيخنا البرزلي مانسب للدونة لابن عمران الفاسي انتهى وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وكذلك تقليم الأظفار لايغسل موضعها قالأ بوالحسن الصغير وكذلك الشارب والبضعة والشوكة اذاقطع عنها واللحية اذاحلقت نحذكر كلام اللخمى المتقدم وردصاحب الطرازعليه ثم قال قال الشيخ تقى الدين ومثله الجلداذا كشط قال أبوالحسن وهندامن المعمق والغلو وقال في ألغازه فيمن توضأ ثم قشر قشرة (فان قلت) رجل صلى بامعة في أعضا ، وضو تُه لم يصها الماء وهو صحيح الجسد ولااعادة عليه على المشهور (قلت) هذافيمن توضأتم قشر قشرة من بده بعدالوضوء أوقطعت بده بعدالوضو ، فلابلزمه غسل موضع القطع ولاموضع القشرعلي المشهورذكره أبوالحسن الطسي في طرره على التهذيب وذكره أبوعلى بنفداح في القشرة انهى وذكر البرزلي في مسائل الطهارة عن ابن قداح فيمن اغتسان م قشر جلدة من بثرة أو جرب أنه لاشئ عليه قال البرزلي وتقدم النحمي خلافه انتهى (قلت) فتعصل من هذا أنمن توضأ أواغتسل مم قشر قشرة من جلده أوجر ح أو بثرة أو قطع قطعة لحم

(والدلك)عياض المشهور وجوب التدلك ابن العسر بي تعيوز الوكالة على صب الماء على أعضاء الوضوء ولاتعوز على عركهاالاانكان المتوضئ مريضالا يقدر عليه وانظر اذادلك احدى رجليه بالاخرى ولم عرعلها بده مدهب إبن القاسم أن ذلك يحيزته وقال اللخمي وجوب التدلك انماهو لانصال الماء الى الشرة فاذابقي فيالماء زمناحتي وصل لجمع جسده أجزأه \*البرزلىوهداقرسما اختاره الصائغ ان الدلك واجدلغيره والمشهورانه واجب لنفسه انظر قول ابن رشد بعدهذا أجعوا ا سأ بى زىد لوتدلك الجنب أثرانعاسه فيالماء أجزاه وارتضاء ابن يونس ابن ىشىر وهو الصحيح العض شرو خعبدالحق لوكانت يحسمه تعاسة لم يخزه لانها لاتزول الاعقارنة الدلك للص فتبق لعمة ولابن رشدأجعوا ان الجنب اذا انغمس في النهر وتدلك فمه للغسل ان ذلك يجزئه وانكان لمنقل الماء بيديه اليه ولاصبه علمه وكناك الوضوء ولا يلزم نقل الماء الى

العضو

من أعضاء وضوئه أوغسله أوقطعت بده أو نحو ذلك لم يلزمه غسل ماظهر من ذلك ولاغسل موضع القطع ولاموضع القشرة خلافاللخمي والله تعالى أعلم (السابع)قال ابن ناجي في شرح هذه المسئلة من المدونة وأماماننت بازاء الظفر الذي يسمى بالسيف فلاجب غسل محله اذازال بذلك أفتي شخنا الشببي وقاللسائل بهذا قالصاحب هذه الدار يعني ابن أبي زيداذ اسئل عن ذلك عند دارالشيخ المذكور المدفون بهانفعنا الله سركاته وقول اللخمي لا يحيز في هذه لندور مسئلته وكثرة وقوع مسئلتنا والله تعالى أعلم ص ﴿ والدلك ﴾ ش لما فرغر حمالله من الفرائض الأربعة المندكورة في الآية الجمع علما أتبع ذلك بالكلام على الفرائض المختلف فيهاو بدأمنها بالدلك لانه قدقيل انه داخل في حقيقة الفسل ولهذا لم يعده ابن الحاجب فريضة مستقلة بل ذكره مع غسل الوجه ومافع له المصنف أحسن لانه يفهم منه ان الدلك فرض في مفسول الوضوء جميعه الوجه والمدين والرجلين مخلاف كلام ابن الحاجب وهذه هي الفريضة الخامسة من فرائض الوضوء وقد اختلف فى الدلك هل هو واجب أولاعلى ثلاثة أقوال المشهور الوجوب وهوقول مالك فى المدونة بناءعلى أنهشرط فى حصول مسمى الغسل قال ابن يونس لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله عنها وادلكي جسدك بيدك والأمرعلى الوجوب ولأن علته ايصال الماءالى جسده على وجهسمي غسلا وقدفرق أهل اللغة بين الغسل والانغاس والثاني نفي وجوبه لابن عبد الحكونناء على صدق اسم الغسسل مدونه والثالث انه واجب لالنفسه بل لتحقق ايصال الماء فن تحقق أيصال الماء لطول مكث أجزأه وعزاه اللخمي لابي الفرج وذكرابن ناجي ان ابن رشد عزاهله وعزا ابن عرفة القول الثاني لابي الفرج وابن عبدالحكم قال في التوضيح ورأى بعضهم ان داراجع الى القول بستقوط الدلك والخلاف في الغسل كالخلاف في الوضوء قال ابن عرفة وظاهر كلامأ بيعمر بن عبدالبران الخلاف في الغسل فقط دون الوضوء أى فيجب فيه بلاخلاف قال ابن ناجى وحكى المسناوي قولابأنه سنة ولاأعرفه فيتحصل في ذلك أربعة أقوال (قلت) بل خسة والخامس التفرقة بين الوضوء والغسل وانكار القول بالسنية عجيب فقد قال بن يونس قال ابن القصار التدلك في غسل الجنابة واجب عند مالك وقال أبو الفرج المالكي وغيره مستحب وبالاول أقول وابن القصار من العراقيين وهم يطلقون المستعب على السنة ذكره في التوضيح في الموالاة فتأمله والله تعالى أعلم وقال أبوالحسن الصغير حكى ابن بطال الاتفاق على الوضوء انهلابد فيهمن التدلك بخلاف الغسل \* الشيخ الفرق بينهماان آية الوضوء فهافاغساوا وآبة الغسل فيها فاطهر واوأحاديث الوضوء كلهاتدل على التدلك وأحاديث الغسل انمافها أفاض الماء واغتسل وقال الحسن ان ظاهر كلام ابن يونس وابن رشدوا بن بشير ان الخلاف في العسل فقط و يتعلق به أربعة فروع حقيقة الدلك ومقارنته للماء والاستنابة فيه ونقل الماء الى العضو (فرع)فأما حقيقة الدلك في الوضوء والغسل فهي امر اراليد على العضو قال في المدونة واذا انغمس الجنب في نهر ينوى به الغسل لم يجزه حتى يمر بيديه على جميع جسده وكذلك لا يجزيه الوضوء حتى يمربيديه على مواضع الوضوء انتهى وقال اللخمي في باب الغسل وعلى المغتسل والمتوضئ أن بمر المدمع الماء في حين غسله ووضوئه فان انغمس في الماء في حين غسله أوصب الماء على مواضع الوضوء أوغمسهافي الماءولم عراليدمع ذلك لم يجزه الغسل ولا الوضوء عندمالك ثم ذكر قول أبي الفرجانه واجب النفسه كاتقدم وقال سيدى الشيخ زر وق في شرح قول الرسالة في غسل الوجه فيفرغه

علمه غاسلاله بيديه بمعنى انه يدلكه بهمامع الماءأوأثره متصلابه دلكاوسطا اذلا بلزمه ازالة الوسخ الخفى بلماظهر وحال بين مباشرة الماء للعضو وقال في شرح الارشاد ولا يلزم از الة الوسيخ الاأن مكون متجسدا وقال انن شعبان في الزاهي والغسل امر ار المدعلي الوجه لا ارسال الماء فقط وليس عليهأن يدلك وجههوان طافه وخف امرار اليديجزى اذاكان يقع عليه اسم الغسل وما أنقى من بشرته فهو أفضل له اذا كان لاوقاية للوجه مما يوقى به سائر الجسدانتهي (فرع) وأما مقارنة الدلك لصم الماء فلاشك انه الأكل واختلف في اشتراط ذلك فقيل يشترط كونه مقارنا لصالماءولا تكفي إذا كانعق الصفال ابن فرحون في الكلام على غسل الوجه في شرح قول ابن الحاجب الثانية غسل الوجه بنقل الماء السهمع الدلك قوله مع الدلك يحمل أن ينقل الماء المه فيقتضي أن الدلكُ دشة رط فيه أنّ تكون ، قار نالص الماء ولا تكفي إذا كان باثر الصب وهذا مذهب القابسي خلاف ماذهب الميه ابن أبي زيد انه يكفى كونه عقب صب الماءوهو الصحيح للزوم الحرج والمشقة بذلك انتهى وأصله لابن هارون كانقله عنه صاحب الجع وقال ابن الحاجب في باب الغسل انه الأصح فقال ولو تداكء قيب الانغاس أوالصب أجزأه على الاصح وسيقول المصنف في بأب الغسل ودلك ولو بعدالاء وقال الفاكهاني في شرح الرسالة في باب الغسل الدلك امرار البدأومايقوم مقامهامع الماءوفي اشتراط مقارنته لصب الماء قولان أظهرهماعدم اشتراط المقارنة لان اشتراطها ودي الى مشقة ولان الماءاذاص على الجسدسيق زمانا فاذا تداك عقب الصبوالماءيسيل على جسده كان كن تدلك معصب الماء وقال سيدى الشيخ زر وق في شرح قولالرسالة ويعركها بيده اليسرى والعرك الدلك وينبغي أنبكون متصلابالافاضة فيكل مغسول لانهأ برأمن الخلاف وان كان المشهورجواز التعقب مع الاتصال وقال في شرح الارشاد الفرض السابع من فرائض الوضوء الدلك وحقيقت امرار البدمع الماء على قول ابن القاسم وعلى أثره على قول ابن أى زيدوه والمشهور وسيأتي كالرم ابن يونس وترجيحه لقول ابن أبي زيد في باب الغسل وذكرابن عرفة في الكلام على غسل الوجه عن الباجي نحوقول القابسي ونصه شرط امراراليدعلى العضو قبل ذهاب الماءعنه لانه بعده مسح \* ابن عرفة يأتي في الغسل فيه خلاف انتهى وظاهر كلامهأن الخلاف انماهوفي الغسل وقدحكي ابن هارون وصاحب الجعوابن فرحون وغيرهم الخلاف هنا كالخلاف هناك والله تعالى أعلم ( فرع ) وأماالاستنامة في الدلك فان كانت من ضرورة حازت من غبرخلاف و ينوى المغسول لاالغاسل وان كانت لغبرضر ورة فلا محوز من غبر خلاف واختلف اداوقع ونزل هل يجز بهأولاقولان قال الجزولي في شرح الرسالة عندقو له غاسلاله لاخلاف في النبابة على صب الماء انها حائزة ويؤخذ جوازهامن حديث المغيرة اذكان دصب الماء على النبي صلى الله علمه وسلم وأماعلى الفعل فان كان لضرورة فجوز من غبر خلاف وينوى المفعول لاالفاعلوان كان لغيرضرورة فلايجوزمن غيرخلاف واختلف اذاوقع ونزل هل يجز بهأملا قولان ولو وكلجاعة على أن بغسل كل واحد عضواعلى القول بالجواز فقولان من قال الترتيب فرض لايجز يهونحوه للشيخ يوسف بنعمر وذكره أيضافى باب الغسل وشهر الاجزاء ولفظ الشيخ يوسف بنعمر فانوكل غسره لغسرضرورة فقمل مجزيه وقمل لامحز بهوالمشهورانه فعل حراما وبجزيهانهي وكلام بن شعبان الآني يدل على الاجزاء وكذلك كلام ابن رشديدل على ان المذهب الاجزاء فانه قال في رسم الندور والجنائز من سماع أشهب من كتاب الوضوء سئل مالك عن غسل

الجوارى رجلي عبدالله بن عمر للصلاة قال نعم في رأى قيل له ألا تعاف أن مكون ذلك من اللس قال لالعمرى وماكان ابن عمر رضى الله تعالى عنه ما مفعل ذلك الامن شغل أوعدر محده قال ابن رشد فى حديث ابن عردليل على قول مالك انه اذالم بكن القصد في لمس أحد الزوجين صاحبه الالتذاذ فلاوضو علمه الاأن للتذفاو التانان عمر لماصلي بذلك الوضوء وحكى الطحاوي عن طائفة من أهل العلم أن الأفضل أن بلي المغتسل أوالمتوضئ أو المتمم ذلك بنفسه لنفسه فان ولى ذلك غيره أجزأه وحكى عن طائفة منهمأن ذلك لايحز بهقال ومنهم مالك بنأنس والذى بظهر من مذهبه وقوله في هذه المسئلة خلاف ذلك الأأن يفعله استنكافاءن عبادة الله تعالى واستكبار اعنها وتهاوناها انتهى وله نعوذاك في سماع محمد بن خالد ونصه سألت ابن القاسم عمن توضأ على نهر فاه افرغ خضخض رجليه في الماء فقال سألت مالكاعن ذلك فقال يغسلهما ولا يجزيه قال أصبغ قلت لابن القاسم ان فعله فعليه الاعادة قال نعم قاتله فان غسل احداهما بالأخرى قال لا يقدر على ذلك فقات بلي قال ان كان مقدر على ذلك فذلك يعز مه \* ابن رشدوهذا كاقال لان الغسل في اللغة لا مفعل الابصالا وامرار اليدأو مايقوم مقام ذلك من دلك احدى رجليه بالأخرى في داخل الماءان كان يستطيع ذلك وقدروى عن مجد بن خالد انه قال لا معز به حتى نفسلهما سديه فعمل انه رأى ان دلك احداهما بالأخرى لاعكنه أولعله فعله استخفافامن فاعله وتهاوناا ذافعله من غيرضرورة انتهى وسيأتي كلامه فيسماعموسي بن معاوية في الفرع الذي بعدهذا وأما الاستنابة على صب الماء فتجوز بلاخلاف قاله الجزولى والشمخ توسف سعرو قال اس فرحون في الألغاز فان قلت هل تجوز النماية في الوضوء قلتأمافي صالماء على العضو فتعوز وأمافي الدلك فلاتعو زالاأن كون المستنب مريضاقاله ابن العربي في أحكامه في أول سورة الكهف وقال ابن شعبان في الزاهي من كانت سده علة عنعه من غسل وجهه ولى غيره منه مثل الذي كان يلى من نفسه وأجز أذلك الغسل عن مراده ونيته بحسب مانواه وأراده وغيرنافع لهماينو يهالمأه ورمن وفاقه أوخلافه وكذلك لواحتاج الىأن يلى منه ما كان يلى من جمع أعضائه المفترض عليه فها الغسل والمسح كان كاوصفنا وقال ابن شعمان أيضا في مسئلة من أكر ه على الوضو ءولو ولى ذلك بعني غسل أعضائه منه نغيراً من مكرها له على ذلك ماأخ اه ولونوى الطهارة عندفعل الفاعل اذا كان لاسقدر على دفعه وان كان بقدر على دفعه وأحدث نبة الطهارة عند استداء الفاعل تمله ذلك وأما ان نوى الطهارة بعدأن غسلت بعض أعضاء وضوئه أمر باعادة الطهارة وان كان قدصلي بذلك أعادلانه لم نفسل بعض ما افترض عليهوان كان انماصلي بعدأن أعاد ذلك العضو وحده أجزأته صلاته لانه كالمنكس هذا اذا أعاد غسله بالقرب والا كان مفرقا للطهارة عدا فلا يحز به انتهى بعضه باللفظ و بعضه بالمعني ( قلت ) وقد تعب الاستنامة كاتقدم في الأقطع وكاسمأتي في ماب الغسل وفي آداب قضاء الحاجة (فرع) وأمانقل الماءالي العضوفان أربد به انصال الماءالي العضو فالمندهب وجو به فلو أرسل الماءمن مديه تم من بهما على وجهه أوغيره من الأعضاء لم يجزه قال ابن رشد اتفاقا لانه مسي وليس بغسل ونقله في التوضيح وان أريد بالنقل حل الماء بالبدالي العضو فالمشهور من المندها الهلامعي فلو أصاب المطر أعضاء وضوئه أوجسده أوخاض برجليه في الماءأو توضأفي الماءوتدلك في ذلك كله أجزأه على المشهوركا أن الجنب اذا انغمس في نهروتدلك فانه يجزئه اتفاقاو كذلك اذانصب يديه للطرحتي حصل فهمامن الماء مايغسل بهوجهه أوغيره من الأعضاء أجزأه بلاخلاف قال

فى التوضيح الصور ثلاث منها ما تفق على عدم النقل وهي مسئلة النهر كما ذكرابن رشديشيرالي قول ابن رشد في شرح أول مسئلة من نوازل سعنون من كتاب الوضوء وقد أجعوا على أن الجنب اذا انغمس في النهر وتدلك فيه للغسل ان ذلك يجزئه وان لم ينقل الماء بيده اليه ولاصبه عليه محقال في التوضيح ومنها مااختلف فيه وهي مسئلة معنون ويشيرالى قوله في المسئلة المذكورة (قلت) لسحنون أرأيت الرجل يكون في السفر ولا يجد الما ، فيصيبه المطرهل يجوز لهأن ينصب يديه للطر ويتوضأ قال نعم قلت فان كان جنبا همل يتجردو يتطهر بالمطرقال نعم قلت فان لم يكن غزيرا قال اذا وقع عليه مايبل جالده فعليه أن يتجردو يتطهر \* ابن رشد أمااذا نصب يددللطر فحصل فهامن المطرما بكون ينقله الى وجهه وسائرا عضائه غاسلاله ومن بلتهما يمسح بهرأسه فلااختلاف في صحة وضوئه وذهب ابن حبيب الى انه لا يجوز له أن عمر بيديه على رأسه عا أصابه من الرأس فقط و كذلك على مذهبه لا يحو زله أن تغسل ذر اعبه و رجليه عا أصابهما من المطردون أن سنقل المهما الماء يسديه من المطر وحكاه عنه ابن الماجشون وهو دليل قول سحنون في «نه الرواية وذلك كله جائز على مذهب ابن القاسم رواه عنه عيسي فماحكي الفضل وذلك أيضاقائم من المدونة فعين توضأ وأبقى رجليه فخاض بهمانهرا فغسلهما فيهان ذلك يحزئهاذا نوى به الوضوء وان كان لم ينقل المهما الماء بديه ومثله في سماع موسى بن معاوية ومجد بن خالد من هندا الكتاب وقدأجعواعلى أن الجنب وذكر ماتقدم تحقال وذلك يدل على مااختلفوا فيمهن الوضوءانهي وقال ابن عرفة وفي كون قول ابن رشداجاعهم على اجزاء انغاس الجنب في الماء وتدلكه فيه يدل على ما ختلفوا فيهمن الوضوء دليلاعلى ان كل صور الغسل متفق على عدم اشتراط النقلفها وانما اتفقواعلى صور الانغماس ولواغتسل خارج الماءكان كالوضوء نظر والثاني أظهر وقاله بعض من لقيت قال ابن ناجي وبالثاني قطع شيخنا يعني البرزلي والله تعالى أعلم وتعصل من كلام ابن رشد فيمن غسل أعضاء وضوئه بما أصابها من المطر ومسح رأسه بما أصابهمن المطرقولان مذهب ابن القاسم الجواز وهوالذي يفهم من المدونة من مسئلة الحائض فى النهر ومثله في سماع موسى وهجمد س خالد وذهب ان حسب ورواه عن اس الماجشون انه لايجوز وأمالولاقي رأسه المطر تممسحه بيديه فقال ابن عبدالسلام المنصوص انهلا نكفي وحكي ابن عرفة عن بعض شيوخه انه حكى الاتفاق على ذلك قال في التوضيح وفي المنتقى لومسح بماعلى رأسهمن بللمطرأ وغيره لمجزه قاله ابن القاسم وفيه ان ابن القاسم وسعنون قالايجو زالغسل عاءالمطر كانقله ابن رشدوعلي هذا فاتفى نقل الباجي وابن رشدعن ابن القاسم في الاجزاء في الغسل واختلفافي المسحوالظاهر اناه قولين انهى ولفظ الباجي وأماات الماءالمه يعني الرأس فهوأن ينقل بلل الماء بيده اليه ولا يجزئه أن يمريده جافة على بلل رأسه فان ذلك ليس عسر بالماءوانماهومسحبيده حكىذلك ابنحبيب عن ابن الماجشون والذي سوضأ بالمطر سمت يدبه للطرفيمسح بالبلل رأسه وأما الغسل فيجزئه أنعر بده على جسده عاصارفه من ماءمطر أوغيره قاله ابن القاسم وسعنون والفرق بينهما ان مآء المسحدسير فاذا كان على العضو الممسوح لم يكن الماسيماسه ابالماء وماء الغسل بعلق باليدو متصرف معها على أعضاء الغسل كأن في اليد ماءأملالكثرته فيكون غاسلابالماءانتهي وفي التوضيح والفرق على هذاان قوله تعالى وامسحوا برؤسكم يقتضى وجوب النقل اذالتقدير الصقوا بللأ يديكم برؤسكم والله تعالى أعلم ومسئلة المدونة

التي أشار الها ابن رشد وأقام منهاعدم وجوب النقل هي قولها ومن بقيت رج الاهمن وضوئه فاض بهمانهر افدلكهمافيه بيديه ولم ينوتمام وضوئه لم يجزه حتى ينو يه اه (قلت)و يقوم من المسئلة المتقدمة أعني قوله واذاانغمس الجنب في نهرالي آخره وقد أقامه منها أبو الحسن الصغير كإحكاه ابن ناجى فمه ويؤخذ من كلام اللخمى المتقدم أيضاونص مافي سماع موسى بن معاوية الذيأشار اليهابن رشدوسئلابن القاسمءن الذي يتوضأوينسي غسل رجليه فيمر بنهر فيدخل فيه و يحفوضه هل يجز تُه عن غسل رجليه قال مالك اذا دلك احدى رجليه بالأخرى أجزأه \* ابن القاسم اذا دلك احداهما بالأخرى وكان يستطيع ذلك فلابأس به \* ابن رشد ولا بدمن تجديد النية لانها انسهاوفارق محلوضوته على انهأ كله ارتفضت النية المتقدمة فلزمه تجديدها وكذلك في المدونة فممن توضأوأبق رجله فحاض مهمانهر اوغسلهماأن ذلك لامحز ثه الابالنية لانمعني ذلك أنهأ بقاهماظناأنهأ كلوضوءه فانأ بقاهماقاصد الغسلهمافي النهر لم يعتبر لتجديد النية وأجزأه غسلهما فىالنهر دون تجديدنيةان كان قريبا ولوكان على النهر فلمافر غمن وضوئه أدخلهمافيه ودلك احداهما بالأخرى لم يحتير في ذلك الى تجديد نية انتهى وماأشار اليه في سماع محمد بن خالد تقدم جمعه وقال ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب ينقل الماء اليه لا يعني ما يعطيه ظاهر اللفظ من رفع الماءسيده أو سدمن دستنيبه مل حصوله على سطح الوجه كيفما اتفق حتى لو ألق وجهه الى منزا الومطر واللوأت عالدلك لكفاه وكذاالمنقول في هذه الصورة (فان قلت) لا يحتاج هذا الى بيان لان مثل ماذكر تلايلتبس على من له أدنى معرفة (قلت) قديلتبس لان المنصوص في المسيأنه لاتكني فمهأن بلاقي وأسهماء المطرثم عسحه بمديه فقددشكل الفرق بينهماأى بن المسح والغسل كإغلط فيهبعض المتأخرين فلذلك حتيج الى التنبيه على ماتقدم وذكرابن عرفة كلام بن رشد المتقدم ثم كلام ابن عبد السلام واعترض عليه في تغليطه بعض المتأخرين بانه قصور يعنى لان الخلاف منقول وقال ابن عرفة أيضاجعل ابن رشدمسح رأسه عاناله من رش دون بديه مجزئاعندا بن القاسم خلاف نقل بعض شيو خناومن لقيناه عدم اجز ائه اتفاقاا نتهي (قلت)وهو الذى حكاه الباجي عن ابن القاسم في موضعين في العمل في الوضوء وفي باب ما حاء في مسح الرأس ولم محك غيره وكذلك ابن هر ون ولم محك فيه خلافا وحكى ابن الفرس في أحكامه القولين كما حكاهماا بن رشدسواء بسواء تم قال فعلى هذا رأتي الخلاف فيمن توضأ وهو منغمس في الماء والاظهر الجواز فيهذه المسئلة لان هذاغسل وان لم ينقل السه الماء يلهوأ كثرمن نقل الماء وليس في اللغةما يدفع أن يسمى هذاغسلاانتهى ثمذ كرفى التوضيح الصورة الثالثة من صورالنقل فقال ومنهاما اتفق فهاعلى وجوب النقل وهي اذاأخ نالانسان الماء ثم نفضه من مده ومي مهامعد ذلك على العضو فلا يجزئه نص على ذلك مالك في العتسة \* ابن رشد ولا خلاف فيه لا نه مسح وليس بغسل انتهى والمسئلة في رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة وفي مختصر الواضحة قال عبد الملك وانأرسل المتوضئ في غسل وجهه الماءمن مدمه ثم ذهب بهما الى وجهه لاماء فهما الااليلة فعليهأن يعيدالوضوءوكل صلاة صلاها عثل ذلك أبدالانهماسح وانماقال اللدتعالي فاغسلوا وانما مجو زهذافهاذكر اللهفمه المسحوحاءت السنة عثل الخفين والرأس والأذنين فهذا الشأن فمهأن بأخذالماءبيديه ثم يرسله أو يرسله باليمني على السيرى ثم عسح وكذلك سمعت أصبغ يقول في ذلك كلهانتهي وقدتقدم في الكلام على غسل الوجه عن الشمخرز روق ان نفض المدقيل الصال

(وهـل الموالاة واجبة أن ذكر وقـدر وبني بنية اونسي مطلقا وان عجـزمالم يطل جفاف أعضاء بزمر اعتدل أوسـنة خلاف) ابن يونس الظاهر من قول مالك آن الموالاة ( ٣٢٣ ) مع الذكر واجبة ولا بفسده قليل التفرق \* ابن

رشد المشهو ران الفور سنةفان فرقه ناسما فلاشئ علمه وعامدا أعاد أبدا لهاونه \*ابن بشرالموالاة أن يفعل الوضوء كله في فورواحد من غير تفريق وفي المدونة من بقيت رجلاهمن وضوئه نفاض بهانهرا فدلكهما فسه بيده ولم ينو عام وضويه لم يحزه حتى بنو به \* ابن يونس معناه انه کان نسی غسل رجلمه وظر . إنه أكمله فلذلك احتاج الى تعديد نية وأما لوتوضأ بقرت النهو ثم دخل النهر لغسل رجليه فيه لأجزاه ذلك وان لم ينو تمام وضويهاذ لسعليهأن يجددلكل عضو يغسله نية قال أبو اسعاق ولايضر اختلاس النية فيخلال الغسلولا قبل الغسل ادا كان الأمر قريبا وقدقال ابن القاسم فى الذى دخل الجام لغسل جنابة فنسى ذلك وقت الغسلانه يحيز مه وفي المدونة ان لم يغسل ماترك سهواحين ذكره ريد وطال استأنف الغسل

الماءالى الوجهمبطل بالاتفاق وكذلك صبه من دون الجبهة وظاهر كلام ابن الفرس في أحكامه خللاف ماقال ابن رشدمن الاتفاق ونصه وقداختلف فيمن يبل يديه بالماءو بمرهماعلي أعضاء الوضوءهل يجزيه ذلكأو يلزم نقل الماءالي أعضاء الوضوء ولايجتزى بالبلل فالمشهو رفي المذهب النقل (قلت) فتعصل من هذاان نقل الماء الى العضو عمني ايصال الماء المهواجب اتفاقا وأماحل لماء المه بالمسد فلا يجب اما في مسئلة انغاس الجنب في النهر فباتفاق وأما في مسئلة من أصاب المطر أعضاء وضوئه أوجسمه أوخاض برجليه في الماء أوتوضأ في الماء فعلى الراجم وهومذهب ابن القاسم المفهوم من المدونة وغيرها الافي مسئلة مسح الرأس فالراجح انهلا يكفي مسعه بالبلل الحاصل عليه والله تعالى أهم ومسحه ببلل لحيته أوذراعيه يأني في الموالاة ص وهل الموالاة واجبة ان ذكر وقدر وبنى بنية اننسى مطلقاوان عجزبني مالم يطل بجفاف اعضاء بزمن اعتدلا أوسنة خلاف ش هذههي الفريضة السادسة وهي الموالاة قال في الذخيرة وهي حقيقة في المجاورة في الأجسام وهي الجاورة في الأماكن مجازفي الأفعال ومنه الولاء والأولياء والتوالي انتهي وهي في الشرع عبارة عن الاتبان بحميع الطهارة في زمن متصل من غيرتفر يق عاحش ومنهم من يعسرعنها بالفور قال ابن عبد السلام والعبارة الأولى أسد لكونها تقتضي الفورية فيابين الأعضاء خاصة من غيرتعرض للعضو الاول وأمالفظ الفو رفيقتضي وجوب تفديم الوضوءأول الوقت قال وكذلك أيضاا لصحيح عدهامن الفرائض وأشار بعض الأئمة الى أنهامن باب المناهي والنروك احتج على ذلك بان المشهو رفي تركها الفرق بسين العمدوالسهو وهو أصل التروك (تنبيات \* الاول) ذكرالمصنف فيحكم الموالاة قولين الاول انهاوا جبةمع الذكر والقدرة ساقطةمع العجز والنسيان قال ابن ناجى فى شرح المدونة وهو المشهور وعزاه ابن الفاكها نى الكوابن القاسم وشهره أيضا والقول الثاني انهاسنة قال في التوضيح وشهره في المقدمات انتهى (قلت) لكنه وافق في النفريع علي القول الاول فجمل التفريق عمد ابطل الوضوء على قول ابن القاسم قال فهاوأما الفو رففيه ثلاثة أقوال فرض على الاطلاق وهوقول عبدالعزيز بن أبي مسامة وسنة على الاطلاق وهوالمشهور في المدهب والثالث فرض فمايغسل سنة فمايسح وهوأضعف الأقوال فعلى الاول يجب اعادة الوضوء والصلاة على من فرقه ناسياأ وعامدا وعلى الثاني ان فرقه ناسيا فلاشئ عليه وان فرقه عامدافني ذلك قولان أحدهما أنهلاشئ عليه وهو قول محمد بن عبدالح كم والثاني انه بعيدالوضوء والصلاة لتوك سنةمن سننهاعامدالانه كاللاعب المتهاون وهذامذهب ابن القاسم ومن أصحابنامن يعبرعلى مذهبه هلذافي الفور انهفرض الذكر يسقط بالنسيان انتهى قال ابن ناجى وزعم عياض في الاكال ان القول بالسنية هو المشهو رقال ابن ناجي وقد اختلف المذهب فى الموالاة على سبعة أقوال فحكى الأربعة المتقدمة أعنى الثلاثة التي ذكرها بن رشدوالقول الاول في كلام المصنف قال والخامس واجبة في المفسول والممسوح البدلي دون الأصلى رواه عبدالملك والسادس مستحبة حكاه ابنشاس عن ابن القصار عن بعض أصحاب مالك فحمله ابن

والوضوء وانقام لعجزمائه وقرب ولم يجف بنى وفي غير المدونة قال مالك من ترك فرضامن فرائض وضوية أوسنة فذكر يعضرة الماء فعل الفرض ومايليه وفعل السنة ولم يعد مايلها قال في المدونة وان ذكر في صلاته أنه نسى مسم رأسه قطع ومسم رأسه ولم يعدغ سل رجليه وسيأتى هذا عندقوله ومن ترك فرضا

هرون سادسا كاقلنا وقال ابن عبد السلام لعله يرجع الى القول بالسنية لان العراقيين يطلقون على السنة الاستعباب والسابع واجبة اذاتوضأفي وقت الصلاة وغير واجبة اذاتوضأقبل الوقت حكاه ابن جاعة وحكى ابن شاس وابن الحاجب والمصنف في التوضيح المسة الاول قال في التوضيح ويعض المصنفين يحكى الجسة الأقوال التي ذكر هاالمصنف دعني ابن الحاجب في حكمها ابتداء وابن الحاجبذ كرالخلاف أولا في حكمها بالسنمة والوجوب ثم حكى فيها الخلاف اذا نزل يعني والله أعلم على ماهوأعم من كل واحدمن القولين أعنى القول بالوجوب والقول بالسنية انتهى قال ابن فرحون وأقوى مااستدل بهالموجوب ظاهر الآية فان العطف بالفاء يقتضى الترتيب من غير مهلة وعطف الأعضاء بعضهاعلى بعض بالواويقتضي جعلها في حكم جلة واحدة فكا نه قال اذا قتم الى الصلاة فاغساوا هذه الأعضاء (قلت) واستدل له أيضا بأن الأمر في الآية للفور وبان الخطاب ورديص مغةالشرط والجزاءومن حق الجزاءأن لاستأخر عن الشرط ويقوله صلى الله عليه وسلم وقدتوضأمرة مرةفي فور واحده فالوضوء لايقبل الله الصلاة الابه فنفي القبول عندانتفائه قال القرافي وفيه نظر لان الاشارة المهمن حيث هومي ةمي ة على الصحيح لا المه بما وقع فيهمن القمودوالالاندرج فيذلك الماءالخصوص والفاعل والمكان والزمان وغيره وهو خلاف الاجماع تمقال والدأن تقول الاشارة الى المجوع فان خرجشي بالاجاعبق الحديث متناول لصورة النزاع امااسقاط الوجوبمع النسيان فلضعف مدرك الوجوب بالمأ كدبالنسيان والكلام في الاستدلال ورده وطول (قلت) فتعصل من هذا ان المعمد في المذهب أن من فرق الطهارة عامدا أعادالوضوءوالصلاة أبدأومن فرقها ناسياأ وعاجزابني واختلف الاصحاب في التعبير عن هذا فنهممن يقول انهاوا جبةمع الذكر والقدرة ومنهممن يقول انهاسنة فالخلاف انماهوفي التعبير كاتقدم في حكواز الة النجاسة فتأمله منصفا (الثاني) ظاهر كلام المصنف أن التفريق عمد اسطل الوضوء ولو كان يسمرا وليس ذلك مراده بل التفريق اليسمرلايضر ولو كان عمدا قال القاضى عبد الوها للا مختلف المنه المنافية (قلت) وحكى الاتفاق في ذلك ان الفاكهاني عن عبدالحقونصه وأماالتفريق غيرالمتفاحش فلاتأثيرله عمدا كان أوسهوا قال عبدالحق ولاخلاف فى ذلك فى المذهب انتهى وقال ابن الحاجب والتفر يق اليسير مغتفر قال فى التوضيح وحمى عبدالوهأ فمهالاتفاق انتهي وحكيان فرحون وابن ناجي وغيرهمافي ذلك خلافا وحكي صاحب الطراز في ذلك قولين وقال المسهو را له لا نضر قال ابن فرحون في شرح قول ابن الحاجب المتقدم بعني اذافرق الوضوء تفريقادسيرافهو مغتفر فبجوز له البناء على ماتقدم من وضوئه وحكى عبدالوها فيه الاتفاق وابن الحاجب وغيره بمنع البناء وهماعلى الخلاف فما قارب الشيئ هل يعطى حكمه أملا ونعوه حكى صاحب الجع عن ابن راشد وقال في الطر از اذاقلنا التفريق المؤثرهو العمدفهل يستوى قليله وكثيره اذالم بكن معه عذر مشهو رالمذهب أن اليسير الذي لا يخرم الموالاة وحكم الفور لا يفسدوقه قال مالك في المغتسل من الجناية ا ذامس ذكره في اثنائه عمر سدمه على مواضع الوضوء و بجزيه وهذا تفريق في الغسل وفي المجوعة عن مالك أنه كان متنشف من وضوئه قبل غسل رجلمه تح يغسل رجلمه وقال ابن الجلاب في تفريعه لا يجوز تفريق الطهارة واستدل للاول محدمث الخارى انه علمه الصلاة والسلام اغتسل ثم تنعى فغسل قدمه و محدث المغيرة بن شعبة في وضوئه عليه الصلاة والسلام اغتسل وعليه جبة شامية ضيقة الكوفترك

صلى الله عليه وسلم وضوءه وأخرج يديه من كيه من تحت ذيله حتى غسلهما (الثالث) إذا قلنا ان التفريق اليسير لايضر فظاهر كلامهم أنهلا كراهة في ذلك وقال ابن ناجى في شرح المدونة ولا خلافأن التفريق اليسير مكروه قاله عبدالوهاب وليس كذلك بلظاهر كلام الجلاب أنهمنوع ولا أعرف لهموافقا وقول ابن راشدوابن الجلاب وغييره يحكى المنع لأعرفه انتهى (قلت) وكالام القاضي في المعونة والتلقين لا يقتضي الكراهة وكذا كلام غيره لكن وجه الكراهة ظاهراذا كان التفريق لغير عدرو بذلك صرح الشبيى في شرح الرسالة فقال وأما التفرقة اليسيرة فغيرمفسدة بغيرخلاف الاأنهات كره من غير ضرورة انتهى والله تعالى أعلم (الرابع) قال ابن فرحون وحد اليسير مالم تعف أعضاء الوضوء كما قالوافي حق من قصر ماؤه عن كفايته انتهى وأصله لابن عبدالسلام وسيأتي في السكلام على الترتيب عن المقدمات ويؤخذ منه نعوما قاله ا بن فرحون ( قلت ) هذا خلاف ماحكاه صاحب الجع عن ابن هر ون ونصه في شرح قول ابن الحاجب والتفريق اليسرمغ مفروهدا عندى لايحد يجفاف الاعضاء كاحد في حق العاجز للاء بلهوأقلمن ذلك لعدم عدره انتهى (قلت) وهد نداهو الظاهر من كلام أهل المدهب كاستراه وأما ماقاله ابن فرحون فغيرظاهر لانهم جعلوا العجز عذرا يعندر به في التفريق مع عدم جفافي الأعضاء والتفرقة اليسيرة مغتفرة ولوكانت بلاعدر فتأمله ولماذكر أن الموالاة واجبة مع الذكر والقدرة أخذبين حكم مااذا ترك الموالاة نسمانا أوعجزاو بدأبالنسمان فقال وبني بنية ان نسي مطلقا يعني أن من نسى عضو امن أعضائه أولمعة منه فانه بيني على وضوئه المتقدم و يغسل ذلك العضو أو اللعة مطلقاطال أولم يطل بريدو يعمد ما بعد ذلك العضو أوتلك اللعة من أعضاء وضو ته مفر وضة كانتأومسنونة قاله في النوادر ونقله الجزولي وغيره وهذا اذا كان ذكر بالقرب قبل جفاف أعضائه وانذكر بعدالطول بجفاف أعصائه لم يعدما بعد ذلك العضو ولامابعد تلك اللعة قال في الرسالة ومن ذكر من وضوئه شيأمماه و فريضة منه فان كان بالقرب منه أعاد ذلك وما بليه وان تطاول ذلك أعاده فقط وحدالطول الجفاف قاله في المدونة واستغنى المصنف عن هذا يماسيذ كره فى الكلام على الترتيب من اعادة المنكس وحده ان بعد معفاف والافيعيده مع تابعه وسيأتي أن حكم المنكس والمنسى في الاعادة سواءعندا بن القاسم فان اعادة مابعده اعماهي لأجل الترتيب فلولم يمدمابعده لم يكن عليه شئ كاصرح بذلك بن ناجي في شرح الرسالة والشيخ زروق والجزولي والشيخ يوسف بن عمر (تنبهات \* الاول) اذا كانت اعادة مابعد المنسى انماهي لأجل حصول الترتيب فتكون الاعادة سنةوهذاهو الذي يفهم من كلام الشيخ زروق ومن كلام ابن بشير وغيرها من أهل المذهب قال الشيخ زروق وانما يعيد ما يليه اذا كان بالقرب للترتيب والمشهو ران الترتيب بين الفرائض ستة فاوترك اعادة مايليه لم يكن عليه شئ انهى وقال ابن بشير لما تكام على حكم من ترك سنةمن سنن الوضوءأن السنن التي بتداركها ويأتي بها أربعة المضمضة والاستنشاق ومسم داخل الاذنين والترتيب ولامعنى لتداركه للترتيب الااتيانه لمافعله في محله وقال ابن ناجي في شرح الرسالة واعادة مابعد المتروك مستحبة للترتيب أنهى ونعوه للجزولى والشيخ يوسف بنعمر والظاهر عندى أنم ادهم بالاستعباب مايقابل الوجوب فهوشامل للسنةأى وليس مرادهم بالمستعب الذي هوأحط رتبةمن السنة بدليل قوله للترتيب فتأمله ومثل هذا يقال في اعادة ما بعد المنكس الآبي ذكره وكلام ابن بشير وابن الحاجب يدل على ماذكرناه (الثاني) تقدم أنه يعيد ما بعد المنسى من

مسنونات الوضوء والذى يظهرلى أن ذلك أنماهو بحكم التبع للفرائض والافسيأتي ان الترتيب بين السنن والفرائض مستحب وانه لا يعيد لاجل ذلك فتأمله (الثالث) ما وجه التفريق بين القرب والبعدواعادةمابعدالمنسي فيالقرب وعدم الاعادةمع البعدفسيأتي بيان ذلك في الكلام على الترتيب انشاء الله تعالى وقوله بنية يعنى اذا قلنافي النسيان بيني على ماتقدم فلا بدمن نية فلاحصل غسل العضو المنسى بلانية لم يجزه ذلك حتى بنويه قال في المدونة ومن بقيت رجلاه من وضوئه فاض بهمانهر افدلكهمابيده فيه ولم ينوتمام وضوئه لم يجزه حتى ينويه وابن يونس معناه انهكان نمى رجليه وظن انهأ كل فلذاك احتاج الى تجديد نية انتهى وقوله مطلقاأي طال الفصل أولم يطل وقوله وانعجز مالم يطلل اذكر حكمن نسى الموالاة ذكر حكمن تركها عجز اكن عجز ماؤه وقام لطلبه فيبني مالم بطل وظاهره سوأءأعدمن الماءما تكفيه فأهريق أوغص أوابتدأ الوضوءيما يظن أنه مكفيه فتبين عدم كفايته وهو ظاهر المدونة عندالياجي وجاعة واستظهر وابن الفاكهاني قال فى المدونة ومن توصأ بعض وضوئه فعجز ماؤه فقام لطلبه فان قرب بنى وان تباعد وجف وضوؤه ابتدأوضوأه قالعياض ذهب بعض الشيو خالى أن معناه انه لم يعدمن الماءما يكفيه فكان كالمفرط والمغرر ولوأعدما بكفيه فاهريقله أوغصب لكان حكمه كالناسي وعلى هذا تعمل رواية ابن وهبأنه يبني اذاعجز وان طال وحله الباجي على الخلاف وقال غيره وقد يحتمل أنهما سواءعلى قول من قال من أحجابنا السالموالاة واجبة مع الذكر وهذا اذاذكر نقله في التوضيح (قلت) وبعض الشيوخ الذي أشار المعماض هو اللخمي فانه لم يحك خلافافيا اذاغصب منه الماءأوأهريق أنه يبني ولوطال ونصه و نتبغي موالاة الوضوء والغسل فان غلب على ذلك بعدأن أخذ من الماءقدر كفالته تم غصبه أواهر يق حازله أن يني على مامضى منه وان بعد طلبه للاء واختلف اذا فرقه ناسياأ ومتعمدا ثم ذكر الخلاف وذكر صاحب الجع عن ابن رشدان من كأن مجبرا على التفريق فانه سنى وان طال للاخلاف ونصه التفريق للعدرله ثلاثة أحوال الاول أن مكون مجبراعلي التفريق ولاخلاف أعامه أن لهأن سنى وألحق به اللخمي من ابتدأ عاء كاف فأراقه له رجل أو غصمنه قال فله أن يبني وان طال ولم يحك فيه خلافا الثاني أن يفرق ناسياوهذا يبني وان طال \* الثالثأن بعجز ماؤه وقدابت أعاظنه كافيا وهذا بيني فياقرب دون مابعد ولا يبعدان يعذر باجتهاده وذكرالزهري في قواعده عن ابن القصار نحو ذلك ونصه قال ابن القصار ان أعدمن الماء ما يكفيه مع غصب له أوأريق له أوأر اقه هو من غير تعمد فانه سنى على مامضى وان طال طلبه للاءوقيل يدخله الخلاف وحكى في التوضيح عن ابن بزيزة في ذلك قولين وان المشهو رالبنا ، واص قال ابن يزيزة ذكر المتأخرون في العاجز ثلاث صور (الاولى)أن يقطع أن الماء يكفيه (الثانية)ان يقطع أن ألماء لا تكفيه (الثالثة) ان نشك في الله اء وضو ته هل تكفيه أم لا ففي كل صورة قولان الابتداء والبناء والمشهو رفي الاولى البناء وفي الثانية والثالثة الانتداء \* ووجه ذلك ظاهر انتهي ونقله ابن ناجى وقال ابن الفاكها ني من أخذ من الماءما كف ه فاهر يق أوغص سوى اللخمي بينه و بين الناسي وظاهر كلاما بن الجلاب أونصه خلاف هذاوهو الأظهر اذالنسمان بتعلدر الانفكاك عنه بخلاف الغصب والاهراق فانه نادرانتهي (قلت) فظهر من هـ اأن العاجز اذا أعـدمن الماءما بكفيه ممغمبه أواهريق له أواهراقه بغيرتهم دأوأ كره على التفريق يبني وان طال كالناسي بلا خلاف عندبعضهم كإيظهرمن كلام اللخمي وابن راشدوعندبعضهم على الراجح فكان ينبغي اللصنفأن يستثني هذه الصورة أويحكي فيهاخلافاان كان ترجح عنده كلام الباجي ومن وافقمه في حل كلام المدونة على اطلاقه وحكى في الطراز عن التونسي ترددا في المسئلة من غير أن يرجح أحدمنهماشيدًا (تنبيه)استثني الرجر اجيمن صور العجز الصورة الثانية وهي مااذا أعد من الماء مالا يكفيه قطعا فانه لا يبني طال أولم يطل ونصه وأماان تعمد وأخذمالا يكفيه فلا يجو زله البناءطال أولم يطل لانه قد تعمد الى تفريق الطهارة وهوظاهر كلام المشدالي فانه قال في قوله في المدونة فعجز ماؤه يريداذا أعدما بكفيه والاابتدأ (قلت) وهذاهو الظاهر الاأن يكون النفريق دسيرا ممايغتفرابتداء والله تعالى أعلم وقوله يعفاف أعضاء بزمن اعتدلاأى الاعضاء والزمان وهلدا بمان لحدالطول وفداختاف فيه والمشهور أنهمقدر مجفاف الاعضاء من الجسم المعتدل في الزمان المعتدللان عدم الجفاف مظنة القرب في العادة قال في الذخيرة والتقييد بالجفوف لا كثر الفقهاء مالك والشافعي وابن حنبل وجماعة فكان قيام البلل عندهم يدل على بقاءأثر الوضوء فيتصل الاخير بأثر الغسل السابق وقيل بل الطول محدّد بالعرف حكاه القابسي وعياض قال ابن ناجي وعزا الفاكهاني الاوللا بن حبيب فقط وهو قصو رلانه نص المدونة (قلت) قدعز اه الفاكهاني في باب صفة الوضوء للدونة ونصه وأماحة التفاحش فأشار في الكتاب الى أن الضابط في التفاحش أن مجف ماغسل من أعضائه وكاعنه يريد في الزمان المعتدل والمزاج المعتدل من الناس وأمافي باب جامع فى الصلاة فعز اهلا بن حبيب و نصه وعندا بن حبيب متداره ما معف وضوؤه في زمن معتدل وكان بعض شيوخنان بدفي الاعضاء المعتدلة ربدبالنسبة الى الرطو بةوالقشابة ولايدمنه وهومي اده وفهم منهأن المراد بقول المصنف في التوضيح الجسم المعتدل وقول غيره البدن المعتدل اعتبدال المزاجلا كون الشخص بين الشباب والشيوخة بلذلك من صور اعتدال المزاج غالبا وصرح الجزولى والشيخ بوسف بنعمر بأن المشهو رفي الطول التعديد بالعرف والكن ماذكره المصنف هومنه المدونة والله تعالى أعلم (تنبيه) قال ابن فرحون هنا دقيقة في اعتبار الجفاف وهو انه هل يعتبرالجفاف من آخر أجزاء الفعل المأتي به أومن أول الاعضاء حتى لوغسل وجهه و بديه مح وقع فصل تم مسيراً سه قبل جفاف ماء اليدين وبعد جفاف ماء الوجه هل يضر ذلك أولا و اندلك هل الاعتبار بالغسلة الأخيرة أوالاولى حتى لوطال الفصل نسمانا بين الغسلة الاولى والثانية ثم تذكر فغسل الثالثة ثم غسل العضو الذي يلى الثانية بعدمدة بعف فما بلة الاولى دون الثالثة هل يضرأم لا قاله تقى الدين انتهى (قلت) والظاهر من كالرمهم اغتفار ذلك جمعه وانهمادام البلل موجودا جاز البناءوالله تعالى أعلم (فرع) اذاقلنايبني في النسيان مطلقا فتجب عليه المبادرة عندذكره فان أخر ذلك عامدا بطل وضوؤه ان تفاحش وان لم يتفاحش لم يبطل قال ابن الحاجب فان أخرحين ذكره فكالمتعمدوسيأتي لفظ المدونة وقال في النكت ولوأنه حين ذكرهنده اللعةلم بغسلهافي الوقت تم غسلها بالقرب فان كان انمانوا خي المقدار الذي لوفرق فيه طهارته لم يبتدئ الطهارة لقرب ذلك لميتدى جيع طهارته والافعليه ابتداء طهارتهمن أولهاونقله في الطراز ( فرع) فان ذكر اللعة أوالعضو في موضع لم يجد فيه ما يغسلها به فحكى في النكت عن غير واحدمن شيوخه أن حكمه حكم من عجز ماؤه ان طال طلبه للاء ابتدأ جيع طهار تهونقله في التوضيح واقتصر عليه وحكى عبدالحق في تهذيب الطالب لهقولين أحدها للابياني أنهيني مطلقا وجدالماءقريبا أوبعيدااذالم يفرط ومضى مبادرا والثاني ماتقدم عن النكت ونصه بعد ماذكر كلام الابياني وقدذكرت في كتاب النكت خلاف هذا عن غير واحدمن شيو خناوانه كن عجز ماؤه في ابتداء طهار ته لافرق مين ذلك وفي الواضحة لابن حبيب مثل الذي حكمته عر شيوخنا تمرد على الابياني وبالغ في ذلك وأطال ودكر القولين صاحب الطراز وذكرها ابن عرفة الأأنه عزاه باللاساني وشيوخ عبدالحق وكذلك ابن ناجى ولم يعزواه للواضحة كاذكر عبد الحق (فرع) فان نسى عضوا أولمعة ثمذ كر ذلك ثم نسى فهل سبى فى النسيان الثابى كالأول أم لاقولان ذكرها الجزولى والشيخ يوسف بنعمر وقال ابن ناجي ظاهر المدونة انه لايعذر بالنسيان الثانى قال في المدونة ومن ترك بعض مفروض الوضوء أو بعض الغسل أو لمعة عامداحتي صلى أعاد الوضوء والغسل والصلاة فانترك ذلك سهواحتى طاول غسل ذلك الموضع فقط وأعاد الصلاة فان لم بغسله حين ذكره استأنف الغسل أو الوضوء قال ابن ناجي ظاهره ترك ذلك بعدذكره ناسياأ وعامدافل يعدر بالنسيان الثانى ومثله في الصيام المتتابع اذاأ فطر ناسيافانه يقضه ويصله بالخرصومه فان لم يصله ابتدأ ظاهره ولوسهو او يعارضهما غسل النجاسة اذار آها قبل الدخول في الصلاة ثم صلى ونسى أن نفسلها فهو كمن لم رها \* وأجب بضعف النجاسة وقد قبل فها بالفضلة و بأنه لا يحب غسلها عندر و تها يخلاف اللعة فان غسلها واجب فور الذاتها ليصح الوضوء الذىهىمنه وكذلك الصوم واعلمان ماذكرناه من عدم عدره بالنسيان الثاني خلاف فتوى اس رشدفى مسئلة من صلى الجس بوضوء وجب الكل صلاة نم ذكر مسحر أسهمن وضوء أحدها أنه يسمه ويعيد الجس فان أعاد الجس ناسيالمسرأسه قال ابن رشد يسمه ويعيد العشاء فقط وذكرهذه المسئلة في الذخيرة عن سحنون وهذاهو الظاهر والله تعالى أعلم وقال الجزولي والشيخ يوسف بن عمر في عدر مبالنسيان الثاني قولان قائمان من المدونة أما القول بأنه لا يعذر به فيؤخذ من كالرمه المذكورهنا وأما القول بأنه يعذر به فيؤخذ من مسئلة النجاسة (فرع) اذا كانت اللعةمن مغسول الوضوء غسل موضعها ثلاثا وكذلك ان نسى عضو اغسله ثلاثافان كان ذلك بالقرب وأعادما بعده غسل ذلك مرة مرة وان ذكره بعدا لبعد غسل موضع اللعة فقط ثلاثا قاله عبدالحق في تهذيبه والفاكهاني في شرح الرسالة والجزولي والشيخ توسف بن عمر والشبيي قال الجزولي الاأن يكون الماغسل تلك الاعضاء أولام ، من فانه يعيد هام تين مرتين (فرع) اذاتحقق موضع اللعة غسلها خاصة وان لم تتعقق موضعها غسل العضوكله (قلت) وهذا اذاتيقن انه ترك لمعة أوعضوا فان لم يتيقن ذلك بلشك فقال في الماءونة ومن شك في بعض وضو تُه فلم يتيقن أنه غسله فليغسل ماشك فيه قال اللخمى ان كان ذلك محدثان وضو ته نظر فان كان على العضو بلل كان ذلك دليلاعلى انه غسله وان لم يكن به بلل غسله وان كان ذلك بعد طول مما يعف فيه لوكان غسله فان عليه غسله الأأن يكون بمن سكر ر ذلك عليه انتهى والله أعلم (فرع) من ذكر لمعة من غسله أوعضوا فحكمه حكمن ذكر ذلكمن وضوئه الأأنه لايعيد مابعد ذلك لان الغسل لاترتيب فيهصر ح بذاك الجزولى وغيره ولايغسلها ثلاثالان التثليث غيرمستحد في الغسل كالفهم ذلك من كلام ابن بشيروغيره (فرع)قال في النوادروأعرف لبعض أعما بنافمين ذكر لمعة من الوضوء من احدى بديه لايدرى من أى يدهى الأأنه يعلم وضعها من احدى اليدين ان كان بحضرة الماء غسل ذلك الموضع من بده المني مم غسل بده اليسرى وأعاد بقية وضو تُه وان طال غسل ذلك الموضع من اليدين جيعا (فرع) فان ذكر مسحراً سه لم يجز وأن يسحه عافى ذراعيه أولحيته من

بلل لقلة ما يتعلق بذلك من الماء الاأن تكون لحيته عظمة محيث يكون فيهامن الماء مافيه كفامة المسح فأجاز ذلك ان الماجشون ومنعه مالك في المدونة وخرج ابن رشد وصاحب الطر از ذلك على حكم الماء المستعمل قال في المدونة وان ذكر في صلاته انه نسى مسير أسه قطع ولم يجز ممسعه عا فى لحيته من بلل و يأتنف مسحه و يبتدى الصلاة ولا يعيد غسل رجليه أن كان وضو وه قد جف قال ابن ناجي ظاهره أنهلو فعل أعاداً مدا وهو كذلك عزاه العتي لابن القاسم وعزاه غيره كمالك انتهى ونصمافي العتبية فيرسم سلف من سماع ابن القاسم وسئل مالك عن مسيراً سه بفضل ذراعيه قاللاأحب ذاك قيل لابن القاسم فاومسم بفضل ذراعيه وبفضل لحيته عصلى ولم يذكر ذلكحتى خرج الوقت قال بعيد وان ذهب الوقت وليس هذا عسم قال ابن رشد أمامسم رأسه بفضل ذراعيه فلا يجوز لانه لا يمكن أن يتعلق بهمامن الماء ما يمنه به المسح وليس في قول مالك لاأحب دليل على الاجزاء لانه يقول لاأحب فيالا يجوز عنده بوجه لأن العلماء يكرهون أن يقولواهذا حلال وهذا حرام فياطريقه الاجتهاد ويكتفون بقولهم أكرهه ولاأحبه ولابأس بهوماأشبه هذا من الالفاظ فيكتفى بذلك عن قولهم وكذلك فضل اللحية أذالم يتعلق بهامن الماءما بكفيه للسيروعلي هذاتكم في هذه الرواية بدليل قول ابن القاسم وليس هذا بمسح وقداختلف فمن عظمت لحيت فكان فيانتعلق مامن الماء كفانة للسح وأحازا بن الماجشون لمن ذكر مسحر أسه وقد بعد عنه الماء أن عسح بذلك البلل ومنعمن ذلك مالك في المدونة والخلاف حار على الخيلاف في الوضوء بالمياء المستعمل عندالضرورة فظاهر قول مالك في المدونة انه لا يجوز مثل المعاوم من قول أصبغ خلاف قول ابن القاسم انهى وكذاك خرج اللخمى القولين على الخلاف في المستعمل قاله ابن عرفة (قلت) وكذا ابن بشيروفي التخريج نظرلان المشهور في الماء المستعمل انه مكروه معوجود غيره فينبغي أن يحمل كلامه في المدونة على مااذالم يكن فيه كفاية او كان متغيرا أوكان الماء منه قر باوأماان كان الماء كثيراأ وليس عنده غيره كاقال بن الماجشون تعين عليه أن يستعمله وبكون قوله تفسير اللدونة لاخلافاوله نداقال سندبعدذكره كلام المدونة وقول ابن الماجشون وجه المذهب على قولنا مجوز استعمال الماء المستعمل هوان ما بقي من البلل في شعروجها لا بكاد في غالب الناس أن تقع به الكفاية في ايعاب يديه فضلاعن ايصال البلل من يديه الى جميع رأسه وقد قال فى رواية أشهب ان لم يوعب جميع رأسه بالماء مسحالم يجزه كالولم يوعب وجهه بالماء غسلافان صورمصور ذلك في حقمن مجدمن الماء كفايته يعني في لحيته فلاوجه للكلام في ذلك الامن ناحية الماءالمستعمل الاأن هذه الصورة تقل وانما يقصد بعموم الماء غالب الاحوال قال ابن راشد فىشرحا بن الحاجب على مانقل عنه صاحب الجعان كان البلل لم يعمر أسه لم يجزه وان كان يعم اكنه متغير بأوساخ لم يحزه لانه مضاف وان لم يكن متغيرا فهوماء مستعمل فان كان هناك ماء قريب فذهبه في المدونة أنه يكره مع وجود غيره وان كان الماء بعيدا فينبغي أن مجز يه على مذهبه في المدونة وكذلك قال ابن الماجشون في الواضعة وهو تفسير لاخلاف انتهي وذكر ابن ناجي كلام بن راشد واستبعده وليس ببعيد بلهوالظاهر كايفهم من كلام صاحب الطراز والله تعالى أعلم فال ابن عرفة ومقتضى كلام المازرى الاتفاق على المنع من ذلك ابتداء واعا الخلاف بعد الوقوع قال و برده نقل الشيخ عن ابن الماجشون ان بعد عن الماء فلمسحبه وذكر ابن عرفة عن ابن زرقون انه نقل عن إبن الماجشون في بلل الذراعين انه كبلل اللحية ورده بنقل الشيخ عن ابن

الماجشون انمسح ببلل ذراعيه لم يجزه والله تعالى أعلم ص ﴿ ونية رفع الحدث عندوجهـ أوالفرض أواستباحة ممنوع فن شهده هي الفريضة السابعة وكان حقها النقديم كافعل ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما وانماأ خرها المصنف لطول الكلام عليها والمذهب انهافرض في الوضوء قال ابن رشدفي المقدمات واس حارث اتفاقا وقال المازري على الاشهر وقال ابن الحاجب على الاصح قال في التوضيح لقوله تعالى وماأ مروا الاليعبدوا الله مخلصين له الدين وقوله عليه الصلاة والسلام اغاالا عمال بالنيات خرجه البخارى ومسلم انتهى قال الشيخ تقى الدين وآخر الحديث أيضانص فى وجو بهامن أوله وهوقوله فن كانت هجرته الى الله وبسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجر تهلدنيا يصيهاأوام أة ينكحها فهجرته الى ماهاجر اليه واستدل أيضا بقوله تعالى اذاقتم الى الصلاة فاغساوا وجوهكم لانه وجه الاستدلال وان الله تعالى أمر بالوضوء لاجل الصلاة ولامعني النية الافعل أم لاجل فعل أم آخرو بقوله صلى الله عليه وسلم الطهور شطر الاعان والشطرهنا النصف ولاخلاف في وجوبها في الاعان واذا وجبت في الكل وجبت فى الشطرومقابل الاشهر والاصحرواية الوليدبن مسلم عن مالك بعدم الوجوب حكاها ابن المنذر والمازرى نصافى الوضوء قال المازرى وابن بشيرو يتغرج في الغسل قال في التوضيح وفي التغريج نظرلان التعبد في الغسل أقوى انهى ومنشأ الخلاف ان في الطهارة شائبت ين فن حيث ان المطاوب منها النظافة تشبه ماصورته كافية في تعصيل المقصود منه كأداء الديون فلايفتقر الى نية ومن حيث ماشرط فيهامن التحديد في الغسلات والمغسول والماءأشبهت التعبد فافتقرت الى النية وقال ابن فرحون واعترض على ابن الحاجب في قوله على الاصح لانه يقتضي ان مقابله صحيح وهذا القول شاذ في غاية الضعف فكان ينبغي أن يقول على المشهور وأجيب بأنه قد يطلق الاصح على المشهور (تنبيه) الكلام على النية طويل متشعب وقد صنف القرافي رجه الله كتابا يتعلق بهاسهاه الامنية في ادراك النية وهو كتاب حسن مشمّل على فوائد وقد أشبع الكلام عليها في الذخيرةأيضافي باب الوضوء وجعل كتابه المذكور مشملا على عشرة أبواب الاول في حقيقة النية الثانى في محلهامن المكاف الثالث في دليل وجوبها الرابع في حكمة المجابها الخامس فيا يفتقرالى النية السادس في شروطها السابع في أقسام النية الثامن في أقسام المنوى الناسع في معنى قول الفقهاء المتطهر ينوى وفع الحدث العاشر في معنى قولهم النية تقبل الرفض وقال في الذخيرة يتعلق مهاتسعة أبحاث فذكر التسعة المذكورة وتكلم على العاشر أعنى الرفض في السابع أعنى بيان أقسامها وقال ابن راشدفى شرح ابن الحاجب النظر في النية في عشرة أبحاث في ذكر من العشرة التي ذكر هاالقرافي ثمانية وترك الثامن والتاسع وجعل بدلهما بيان محلهامن الفعل وبيان كيفية تعلقها وزاد في العاشر بيان عزو بهاأ يضافأمابيان محلهامن الفعل فذكره القرافي فى شروط النية وأما كيفية تعلقها فأشار اليه في بيان حكم مشر وعيتها وأماعزو بها فذكره في أقسامهافتكون الابحاث المتعلقة بالنية عشرة كاقال الفرافي ونعن نتكام عليهاعلى سبيل الاختصار (الاول) في حقيقتها قال النووي هي القصد الى الشي والعزية على فعله ومنه قول الجاهلية نواك الله محفظه أي قصدك وقال القرافي في الذخيرة هي قصد الانسان بقلب مايريده بفعله فهيىمن باب العزم والارادات لامن باب العاوم والاعتقادات والفرق بينهاو بين الارادة المطلقةان الارادة قدتتعلق بفعل الغير بخلافها كاير يدمعر فةالله جل جلاله وتسمى شهوة ولا

(ونية رفع الحدث) \* ابن عرفة من فرائض الوضوء النبة \* ابن رشد اتفاقا \* المازري على المشهور وهي القصد مه رفع الحدث أعنى به المنع من الصلاة مطلقالامن جزئيته اعاهدافي التمم فلذا قالوا لابرفع الحدث (عند وجهه) الباجي مقتضى قول عبدالوهاب انعلالنيةمن الطهارة فى أول طهره عند التيلس به وظاهر قول ابن القصار ان محلها عند ارتدائه بفرض الطهارة شحقال أثناء كلامه لان الطهارة تفتتم بنوافلهافاوقارنت النيةالفرض لعرا غسل السدين والمضصف والاستنشاق عن النمة (أو الفرضأواستباحة ممنوع) ابن شاس كيفية النية أن ينوى بهارفع الحددث أو مالا يستباح الا بطهارة أو اداء فرض الوضوء \* الباجي ان نوى استماحة فعل بعينه لااستباحة جيع ماعنع فالمشهو ران كانت الطهارة شرطافي معمة ذلك المفعول فان ذلك عزئه تسمى نية والفرق بينهاو بين العزم ان العزم تصميم على يقاع الفعل والنية تمييز له فهي أخفض منه رتبة وسابقة عليه وقال في كتاب الامنية هي أرادة تتعلق بامالة الفعل الى بعض مايقبله لابنفس الفعل من حيث هو فعل ففرق بين قصد بالفعل الصلاة وبين قصد بالكون ذلك قربة أوفرضاأو أداء فالصفة المتعلقة بالايجاب والكسب تسمى ارادة والصفة المتعلقة بامالة ذلك الفعل الى بعض مانقبله تسمى نبة وتفارق النسة الارادة من وجمه آخروهو ان النسة لاتتعلق الابف على الناوي والارادتتعلق بفعل الغبركائر يدمغفرة اللهتعالي واحسانه وليست فعلنا انتهي مختصرا وعرفها إن رشد بأنها صفة تتعلق بامالة فعل الانسان نفسه الى بعض ما يقبله (الثاني) في بيان محلها من المكاف قال في النوضيج وعل النية القلب قال المازري اكثر المتشرعين وأقل الفلاسفة على ان النية في القلب وأقل المتشرعين وأكثر الفلاسفة على انها في الدماغ وروى عن عبد الملك في كتاب الجنايات أن العقل في الدماغ وقال في الدُخيرة محلها القلب لانه محل العقل والعلم والارادة والميل والنفرة والاعتقاد وعن عبدالملك ان العقل في الدماغ في الزم عليه ان النبة في الدماغ لان هذه الاعراض كلها أعراض النفس والعقل فيثوجدت النفس وجدالجيع قاعابها فالعقل سجمنها والعاوم والارادات صفاتها ويدل على قول مالك رجمه الله تعالى قوله تعالى أغل يسمير وافي الأرض فتكون لم قاوب يعقاون بهاما كذب الفؤ ادمارأى أولئك كتب في قاومهم الاعمان ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب ختم الله على قلوبهم ولم يضف شيأمن هذه الى الدماغ وكذلك قول المازري أكثرالمتشرعين الى آخر مانقله عنه عياض وفهم من كلام القرافي ان القول الاول قول مالك وقال في كتاب الأمنية قال المازرى في شرح التلقين أكثر الفقهاء وأقل الفلاسفة على ان العقل في القلب وأكثر الفلاسفة وأقل الفقهاء على انه في الدماغ محتجين بأنه اذا أصيب الدماغ فسدالعقل وبطلت العلوم والفكر وأحوال النفس وأجيب بان استقامة الدماغ لعلها شرط والشئ يفسل لفساد شرطه ومع الاحمال فلاجزم بل النصوص واردة بان ذلك في القلب وذكر الآيات ممقال واذاتقر ران العقل في القلب لزم على أصولنا ان النفس في القلب لان جميع ماينسب العقلمن الفكر والعاوم صفات النفس فتكون النفس في القلب عملا بظاهر النصوص وقد قال بعض العلماء أن النفس هي الروح وهي العقل تسمى نفسا باعتب ارميلها الى الملاذ والشهوات وروماباعتبار تعلقها بالجسد تعلق التدبير باذن الله تعالى وعقلاباعتبار كونها محصلة العلوم فصار لهاثلاثة أسماء باعتبار ثلاثة أحوال والموصوف واحد واذا كانت النفس في القلب كانت النية وأنواع العاوم وجميع أحوال النفس في القلب والعبارة التي ذكرها في كتاب الأمنية عن المازري لم أرهافي شرح التلقين في الكلام على النية واعمار أيت العبارة التي ذكرها المصنف في التوضيح ونقلها في الذخيرة ولعل العبارة الأخرى ذكرها المازري في غيرهذا الموضع وزاد المازرى بعدذكره القولين وهنداأم لامدخل للعقل فيه وأنماطر يقه السمع وظواهر السمع تدل على صحة القول الاول وذكر ابن رشد نحوما تقدم ثم قال والتحقيق أن الجسم قالب النفس هى فيه كالسيف في الغمدوكالسلطان الجالس بقبته والقلب سرير والدماغ كرسيه وجعل الله تعالى فى الرأس عشر حواس خساطا هرة العين والأذن والشم والذوق واللس ويشاركه في هذا سائرالبدن وخساباطنةهي الحس المشترك ومركزه مقدم الدماغ والقوة المصورة وهي أعلى منه والقوة الخيالية وهي في وسط الدماغ والقوة الحافظة في مؤخر الدماغ والقوة الوهمية أعلى منها

والحواس الظاهرة توصل للباطنة وهي توصل للنفس والحرك للحواس هو القلب اللحاني والنفس والروح بمعنى (تنبيه) ينبني على هذا الخلاف مسئلة من الجراح وهي من شج في رأسه مأمومة أوموضحة خطأفذهب عقله قال في المقدمات فله على مذهب مالك دية العقل ودية المأمومة أوالموضحة لايدخل بعض ذلك في بعض اذليس الرأس عنده محل العقل وانما محله في مذهب مالك القلب وهوقول أكثرا هل الشرع فهوكن فقأعين رجل وأذهب سمعه فيضربة وعلى مذهب ابن الماجشون اعاله دية العقل لان عله عنده وعندأ بي حنيفة الرأس وهو مذهب أكثر الفلاسفة وهو كن أذهب بصر رجل وفقاعينه في ضربة وهذا في الخطأ وأما في العمد فيقتص منه من الموضعة فان ذهب عقل المقتص منه فواضح وان لم مذهب فدية ذلك في مال الجاني وفي المأمو مةله ديهاودية العقل (الثالث) في دليل وجو بهاوقد تقدم في أول السكلام لماذكر ناحكمها و به عبرابن راشد فقال الثاني في بيان حكمها وذكر ما تقدم (الرابع) في حكمة بشر وعيتها وحكمة ذلك والله تعالى أعلى عيز العبادات عن العادات لمقبر ماهو لله تعالى عماليس له أو تقير من اتب العبادات في أنفسها لتميز مكافأة العبدعلي فعلهو يظهر قدر تعظمهلر بهفثال الاول الغسل يكون عبادة وتبرداوحضور المساجد بكون للصلاة وفرجة والسجو دلله أوللصنم ومثال الثاني الصلاة لانقسامها الى فرض ونفل والفرض الى فرض على الأعبان وفرض على الكفاية وفرض منذور وفرض غيرمنذور ومن هنا يظهر كمفية تعلقها بالفعل فانها الممييز وتمييز الشئ قديكون باضافته الى سببه كصلاة الكسوف والاستسقاء والعبدين وقد بكون بوقته كصلاة الظهرأو بحكمه الخاص به كالفريضة أو بوجودسيه كرفع الحدث فان الوضوء سيب في رفع الحدث فادانوي رفع الحدث ارتفع وصح الوضوءولما كانت حكمة مشر وعمتهامادكر كانت القرب التي لالبس فها لاتعتاج الينمة كالاعان بالله ودمظمه وجلاله والخوف من عذا بهوالرجاء لشوابه والتوكل عليه والمحبة لجاله وكالتسبيح والتهليل وقراءة القرآن وسائر الاذكار فانهامتمزة فبالهسمعانه وتعالى وكذلك النسة منصرفة الى الله سحانه وتعالى بصورتها فلاجرم لم تفتقر النية الى نية أخرى ولاحاجة للتعليل بانهالو افتقرت الى نمة أخرى لزم التسلسل وكذلك شاب الانسان على نبة مفردة ولاشاب على الفعل مفردا لانصرافها بصورتها لله تعالى والفعل متردد بين ماهو لله تعالى وماهو لغيره واماكون الانسان شابعلى نبته حسنة واحدة وعلى فعله عشر حسنات اذانوى فلان الأفعال هي المقاصد والنمات وسائل والوسائل أنقص رتبة من المقاصد وعلم من الحكمة المذكورة ان الألفاظ اذا كانت نصوصا فى شئ لا محتاج الى نية وكذلك الأعيان المستأجرة اذا كانت المنافع المقصودة فهامتعينة لم تحتير الى تعيين كمن استأجر قيصاأ وعمامة أوخباءأ ونحوذلك وكذلك النقوداذا كان بعضها غالبا لم يحتج الى تعيينه في العقد وكذلك الحقوق اذا تعينت لربها كالدين والوديعة ونحوها ولملاحظة هذر الحكمة اختلف العلماء في النية في صوم رمضان وفي الوضوء ونعوهما فن رأى انهما متعينان للدتعالى بصورتهماقال لاعاجة الى النية فهماومن رأى ان الامساك في رمضان قد يكون لعدم الغذاء ونعوه وقلما يكون للدتمالي وان الوضوء قديكون لرفع الحدث أوللتجديد أوللتبرد أوجب النية (الخامس)فالفتقرالى النية الشريعة كلها امامطلوب أومباح والماح لابتقرب به الى الله تعالى فلامعنى للنية فيه والمطلوب نواه وأوام فالنواهي مخرج الانسان عن عهدتها وان لم يشعر بها فضلا عن القصد المافز بدالجهول حرم الله علينا دمه وماله وعرضه وقد خرجناعن العهدة وان لم نشعر به

نعمان شعر نابالحرم ونويناتر كه لله تعالى حصل لنامع الخروج من العهدة الثواب فالنية شرط في الثواب لافى الخروج عن العهدة والأوامر منهاما يكون صورة فعله كافية في تحصيل مصلحته كاداء الدبون والودائع ونفقات الزوجات والأقارب فان المقصودمن هذه الأمو رانتفاع أربابها وذلك لا يتوقف على قصدالفاعل فخرج الانسان عن عهدتها وان لم ينوها ومنها مالا يكون صورة فعله كافية فى تعصيل المقصود منه كالصلوات والطهارات والصيام والنسك فان المقصود منها تعظيم الله تعالى والخضو عله وذلك انما يحصل اذاقصة تمن أجله وهندا القسم هو الذي أمر الشرعفيه بالنيات (السادس) في شروطها وهي ثلاثة الاول أن يتعلق عكتسب للناوي فانها مخصصة وتحصيل غيرالمفعول للخصص محال وكذاك امتنع نية الانسان لفعل غيره ويشكل على هذا الشرط نية الامام فان صلاته عال الامامة مساوية لصلاته عال الانفراد والامامة أمرنسي والنسب عدمية والعدم لاتتعلق بهقدرة العبدفهذه النية لابدلهامن مكتسب وأجاب بعض العلاء بأن النية تتعلق بمكتسبولا مكتسب استقلالا أوتبعالمكتسب كالوجوب فيصلاة الفرض والندب في صلاة الضعى وليس الوجوب والندب عكتسب للعبدفان الاحكام الشرعية صفة لله تعالى قديمة فحسن القصدالها تبعالقصدالمكتسب فكذلك الامامة وان لمتكن فعلاز الداعلى الصلاة الاانها متعلقة عكتسب وهو الصلاة فأمكن القصد الماتبعا (الشرط الثاني) أن يكون المنوى معاوم الوجوب أومظنون الوجوب فان المشكولة تكون النية فيهمتر ددة فلاتنعقد فلذلك لاتصحطهارة الكافر قبل اعتقاده الاسلام لانهماعنده غير معلومين ولامظنونين ويتعلق بهذا الشرط فروع يأتى ذكرها (الشرط الثالث) أن تكون النية مقارنة للنوى لان أول العبادة لوعرا عن النية لكان أولهامترددابين القربة وغيرهاو آخرالصلاة مبنى على أولهافاذا كان أولهامترددا كان آخرها كذلك واستثنى من ذلك الصوم للشقة فجوز واعدم مقارنة النية لاول المنوى لاتيان أول الصوم طلة النوم غالباوال كاة في الوكالة على اخراجها وسيأتي الكلام على هذا الشرط أيضا (السابع) فى أقسامها النية حقيقة واحدة لكنها تنقسم بحسب مايعرض لها الى قسمين فعلية موجودة وحكمية معدومة فاذا كان في أول العبادة فهذه نية فعلية عماذاذهل عنهافهي نية حكمية بمعنى ان الشرع حكم باستصعابها وكذلك الاخلاص والاعان والنفاق والرياء وجميع هذا النوعمن أحوال القاوب أذاشرع فيهاواتصف القلببها كانت فعلية تماذا ذهل عنها حكم صاحب الشرع ببقاءأ حكامهالمن اتصف بهاحتى لومات الانسان مغمور ابالمرض لحكماه صاحب الشرع بالاسلام المتقدم بل بالولاية أوالصديقية وجميع المعارف وعكسه يحكم له بالكفرثم يكون يوم القيامة كذلك ومنهقوله تعالى إنهمن يأتربه مجرمامع انه يوم القيامة لايكون أحدمجرماولا كافر اوسيأتي الكلام على هذا أيضاعندالكلام على عز و بها (الثامن) في أقسام المنوى وأحواله المنوى من العبادات ضربان أحدهمامقصودفي نفسه كالصلاة والثاني مقصودلغيره وهوقسمان أحدهمامع كونه مقصودالغيره فهو أيضا مقصودلنفسه كالوضوء فانه نظافة مشتملة على المصلحة وهومطاوب المصلاة مكمل لحسن هيا تهاوا اثناني مقصو دلغير ه فقط كالتجم ويدل على ذلك أن الشرع أمر بتجديد الوضوء دون التميم والمقصو داعاهو تمييز المقصو دلنفسه لانه المهم فلاج ماذانوى التميم دون استباحة الصلة فقولان للعلم وبالنية أحدهما أنه لا بجزئه لانه نوى ماليس عقصود في نفسه والثانى بجزئه لكونه عبادة والذي هومقصو دلنفسه أولغيره يتغيرا لمكاف بين قصده له لكونه

مقصودافي نفسه وبين قصده للقصودمنه دونه فالاول كقصده الوضوء والثاني كقصده استباحة الصلاة فان نوى الصلاة أوشيألا يقدم عليه الابار تفاع الحدث الذي هو الاستباحة صع لاستلزام هـنه الأمور رفع الحدث و يتعلق بهـندا فر وعيأتي ذكرها (التاسع) في معني قول الفقها، المتطهر ينوى رفع الحدث وقد تقدم الكلام على هذا عندقول المصنف يرفع الحدث (العاشر) فيمعني قول الفقهاء النية تقبل الرفض وفي معنى عزوبها وسيأتى عندقول المصنف وعز وبهابعده ورفضهامغتفر والله تعالىأعلم فهداما يتعلق بالكلام على الابحاث المتعلقة بالنية مختصرامن كلام القرافي في الذخيرة وكتاب الأمنية وممانقله صاحب الجع عن ابن راشيدومن التوضيح ولنرجع الىحـل كلام المصنف «فقوله ونية رفع الحدث عندوجهه أوالفرض أواستباحة ممنوع يشير بهالى ان كيفية لنية ثلاثة أوجمه لان النية كاتقدم هي القصد الى الشئ والعزم عليه قاله المازرى وغيره فالنية في الوضوءهي القصد اليه بخصيصه ببعض أحكامه كرفع الحدث أى الوصف القائم بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية أوالمنع المترتب على ذلك الوصف اذهبامتلازمان كاتقدم عندقوله برفع الحدث وهنداهو الفرق بين التيمم والوضوء فان في الوضوء ينوى المنعمن الصلاة مطلقافرضها ونفلها ورفع المنعمن غيرهامن طواف ومس مصعف وأمافي التسم فلاتصم الصلاة حتى ينوى استباحة الصلاة المعينة انظر ابن عرفة وانظر كالرم التوضيح في شرح قول ابن الحاجب ولونوى مايستحب له الوضوء \*وقوله أو الفرض أى امتثال أمر الله تعالى بأداء ما افترض عليه أو استباحةما كان الحدث مانعامنه سواء نوى استباحة جميعه أواستباحة شيع واحدفانه يستبيح الجميع على المشهور كإسأتي قال ابن بشير والمطاوب من النه في الطهارة أن سوى أحدث الآثة أشاء امار فع الحدث أواستباحة الصلاة أوامتثال الأمر وهذه متى حضر ذكر جمعها فلا عكن أن نقصد ذكرأحدهادون الآخر بلهي متلازمة وانخطر بباله بعضها أجزأعن جمعها ولوخطر ساله جمعها وقصد بطهار ته بعضها ناوياعدم حصول الآخر فالطهارة باطلة لان النية غير حاصلة ومثاله ان يقول ارفع الحدث ولاأستبيح الصلاة أوأستبيح الصلاة ولاأر فع الحدث أو أمتثل أص الله تعالى في الايجاب ولاأستبيع الصلاة ولارفع الحدث فهذا أتى بنية متضادة شرعا فتتنافى النية وتكون كالمدم انتهى وقال في الجواهر وكيفيتها أن ينوى رفع الحدث أواستباحة الصلاة أومالا يستباح الابطهارة وأداءفرض الوضوء انتهى ويفهم من كلاماين بشيرانهلو نوى فرض الوضوءأو الوضوء الذي أم الله به لصم وضوؤه (تنبيه) قال العلامة أبوعبد الله محمد بن محمد بن احمد ابن مرزوق التلمساني في قول المصنف أو الفرض هذه النمة اداصاحبت وقت الفرض فلا اشكالوان تقدمته ففي صحتها نظر لانه لم يجب (فان قلت ) قدر خصوا في الوضوء قبل الوقت (قلت) أمانية رفع الحدث أو استباحة مالادستباح الابه فظاهر وأمانية الفرض فشكل لانه اذانوي فرضية وضوئه ذلك فكذب لان وقته لم بعضر وان نوى فرض الوضوء من حيث الجلة لم يصح لان النية اعاشرعت لتميز المنوى وان نوى فرض ما أتى لم يصح الجزم به لانه لا يدرى هل يصل اليه أولاوان نوى ان بقيت لم يصح أيضا للتردد في النية كمعتسل قال ان كنت جنبا فهذاله انهى (قلت) قدتقدم في مقدمة هذا الكتاب عن القرافي ان الفرض له معنمان أحده إما مأثم بتركه والثانى مابتوقف عليه الشئ وان لم بأثم بتركه كقولنا الوضو النافلة واجب وهو أعم من الأول والفرض المنوى هنابالمعنى الثاني أي ما سوقف علمه الاتمان بالأشماء التي منعمنها الحدث فهو

راجع الى معنى استباحة ما يمنع منه الحدث والى رفع الحدث ولهذا قال ابن بشير بعد ان الأوجه الثلاثة متلازمةمتى ذكر جميعهالا يمكن أن يقصد ذكر أحدها دون الآخر كم اتقدم فتأمله والله تعالى أعلم وانظركلام ابن أبي شريف الشافعي في شرح الارشاد وهذا اذا كان وقت الصلاة لم يدخل أوكانت العبادة التي يتوضأ لهاغير فرض وأمااذا توضأللصلاة الفروضة بعددخول وقتماأعطي نية الفرض بالمعنيين جيعا والله تعالى أعلم (تنبيه) قال القرافي في الفرق السادس والعشرين فتاوى العلما. متظافر ةعلىأن الطهارة وسترالعو رة والاستقبال من واجبات الصلاة وأجعوا على أن من توضأ قبل الوقت واستقر واستقبل ثم جاء الوقت وهو على هذه الصورة وصلى من غير أن معدد فعلافي هـنـــالثلاثة أجزأتهصلاته اجاعاوالله تعالى أعــلم وقوله أواستباحــة ممنوع قال التلمساني في شرح الجلاب قال القاضي عبدالوهاب وحكم الغسل حكم الوضوء فن نوى بغسله قراءة القرآن ظاهرا أجزأه ذلكمن جنابته لانهلا محو زأن بفعل الابعدار تفاع حدث الجنابة ولاأحفظ فهانصا ويجو زأنيقال لايجزئه لانه نوى ماليس الغسل من شرط صحته واستباحته والاول أولى وأمالو نوى قراءة القرآن في المصعف لأجزأه لان النبة هناتتضمن رفع الحدث انتهى وهذا الوخذمن قول المؤلف في الغسل واجبه نية ومو الاة كالوضوء والله تعالى أعلم \* وقوله عند وجهه يعني ان وقت النية عندأول الفرائض وهوغسل الوجه وهيذاهو المشهور وقمل عنيدغسل البدين قأل المصنف في التوضيح وجع بعضهم بين القولين فقال بدأ بالنية أول الفعل ويستصحما الى أول المفروض انتهى وهكذاقال الدرلي في مسائل الطهارة ونصه والذي علىه العمل والفتيا وعليه المتأخر ون منو ماأوله و دستضعها ذكرا الى غسل الوجه جمايين القولين انتهى قال المصنف في التوضيح والظاهرهو القول الثاني لانااذ اقلناانما ينوى عندغسل الوجه بلزممنه أن بعرى غسل المدين والمضمضة والاستنشاق عن نسةفان قالوا سنوى له نسة مفردة فيلزم منه أن مكون الوضوء نيتان ولاقائل مذلك وقاله ابن راشد ( قلت ) ملزم على المشهو رأن بقولوا انه يحتاج الى نيتين قطعا وقول المصنف لاقائل بذلك يجاب عنه بان نصوصهم كالصر يحةفي ذلك لانهم قالوا منوى رفع الحدث عن وجهه وقالوا يغسل يديه أولابنية كإسيذكره المصنف وقال ابن ناجي في شرح الرسالة المضمضة غسل باطن الفهرنلمة انتهى ولاشك ان الاستنشاق مثل المضمضة فهذاصر يحفى ان المتوضئ بنوى بغسل بديه والمضمضة والاستنشاق والاستنثار انهاسنن للوضوء ولوفعل ذلك من غيرنسة لم تعصل السنة ثم منوى عندوجهه رفع الحدث فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ وان مع تبرد ﴾ ش معني ان النية المذكورة اذاحه ماقصدالتبرد فانها محيحة ولايضرها ماحهاو بذلك صدرفي الذخيرة باقلاله عن المازري وهومفهوم قوله في المدونة ومن توضأ لحر محده لابنوي به غيره لوتعزه لصلاة فريضة ولانافلة ولامس مصعف انتهى قال سندولالنعوه وظاهر هذا الكلام انهلو نوى مع التبرد الصلاة لأجزأه وهوقول الشافعي لان غسل الاعضاء يتضمن ذلك وجوده فادانواه لم مكن ذلك مضاد اللوضوء ولامؤثرافي التطهيرمن الحدث لانهقدوج فدنمة رفع الحدث فوجفأن يعمل في الغسل من الحدث انتهى وقال في الذخيرة قال المازري لونوي رفع الحدث والتبرد أجزأه لان مانواه حاصل وان لم منوه فلا تضاد وقبل لا مجزئه لان المقصود من النسة أن مكون الباعث على العبادة طاعة الله تعالى فقط وهمنا الباعث الأمران انتهى وكان الجارى على قاعدة المصنف ان رأتي بلو فان الخلاف في ذلك في المدهب (قلت) ومسئلة البرد قداستوفيت الكلام فهافي شرح

(وان مع تبرد) المازرى في صحة الوضوء لرفع الحدث والتبرد قولان ابن القاسم يجزى التعميم ورفع الحدث (أوأخر جبعض المستباح) ابن القصار من نوى بطهارته استباحة صلاة دون غيرها فتخرج على روايتين عن مالك في رفض نية الطهارة \* ابن بشير مثاله أن يقول أنظهر دون ( ٢٣٦) العصر (أونسي حدثًا) ابن القاسم ان تطهر تالحيضة ناسية

مناسك المصنف والله تعالى أعلم ص ﴿ أُواْخُر ج بعض المستباح ﴾ مثال ذلك أن ينوى أن يصلى بهالظهر ولايصلى بهالعصرأو ينوى أن يمس بهالمصعف دون الصلاة هكذا قال ابن عبدالسلام والمصنف وغيرهم وفهم منه أنهلونوى استنابة شئ مخصوص ولم يحزر جفيره انه يجزئه من بابأولى لكن الأقوال الثلاثة جارية في الصورتين فقيل يستبيح الجمع وقيل لايستبيح شيئا وقيل يستبيح مانواه أما الصورة الأولى فذكر ابن الحاجب وغيره الخلاف فيهاوأما الثانية فحكى المصنف وغيره عن ابن زرقون انه حكى الأقوال الثلاثة فيها وحكى ابن عرفة عن الباجي انه يستبيح مانواه اتفاقا وفي غيره ثلاثة أقوال المشهور يستبيعه وقيل لاوقيل يستعب والله تعالى أعلم ( تنبيه ) فان قيل ف الفرق بين هـ نه المسئلة والمسئلة الآتية أعنى اذا أخرج بعض الاحداث والمسئلة السابقة اذا أخرج أحدالثلاثة أعنى رفع الحدث والفرض واستباحة ممنوع حيث قلتم بالاجزاء في هذه المسئلة دون الأخريين (فالجواب) ماقاله ابن عبد السلام ان اخراج بعض المستباحر اجع الى متعلق النية واخراج أحدالثلاثة راجع الىنفس النية فالتناقض الاول خارج عن الماهية والثاني راجع الى الماهية وفيه نظر انتهى (قلت) وكذا اخر اج بعض الاحداث راجع الى الماهية فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ أَو نسى حدثالا أخرجه ﴾ ش يعنى انه اذا أحدث أحداثا فنوى حدثا منهاناسياغيره أجزأه لتساويهما فيالحكم فاننوى حدثا وأخرج غيره كالوبال وتغوط ونوى رفع أحــدهادون الآخر فان النية تفسد بذلك للتناقض ( فرع) فان نوى حــدثاولم ينو الآخر وهوذا كرلهولم يخرجه فيتعارض فيهمفهوما كلام المصنف ففهوم قوله نسى حدثا انهلو كانذاكراله لم يجزه ومفهوم قوله أخرجه انهلولم بخرجه أجزأه والثاني أظهر قال ابن عبد السلام ولوكان ذاكر الغبره ولم يخرجه فظاهر النصوص الاجزاء وسواء ذكر الحدث الاول أم لاوالخلاف خارج المذهب كثير وفرق بعض المخالفين بين أن ينوى الحدث الاول فيجزئه وبين أنينوى غيره فلا يجز ئه اذا لمؤثر في وجوب الطهارة اعاهو الاول وهومنجه انتهى ونقله في التوضيح وقبله (فرع) قال ابن عبد السلام فاونوى حدثاغير الذي صدرمنه غلطا فنص بعض الخالفين على الاجزاء وهو أيضا صحيح على المنهب ونقله في التوضيح وقبله (قلت) ومفهوم قوله غلطا انهلونوى حدثاغيرالذى صدرمنه عمدا انهلا يجزئه وهوظاهر لانهمت الاعب وصرح بذلك الشافعية والله تعالى أعلم ص ﴿ أُونوى مطلق الطهارة ﴾ ش قال في التوضيح عن المازري لوقصد الطهارة المطلقة فان ذاك لايرفع الحدث لان الطهارة قسمان طهارة نجس وطهارة حدث فاذا قصدقصدامطلقا وأمكن صرفه للنجس لم يرتفع حدثه ونقله ابن عرفة أيضا وسيأتي لفظه (تنبيه) هذا الذي اعتمده المصنف وتبعه في الشامل وذكر صاحب الطراز وغيره أن ذلك يجزيه قال فى تهذيب البراذعي ومن توضأ لصلاة نافلة أوقراءة مصعف أو ليكون على طهر أجزأه قال أبو الحسن يريدبه الصلاة انتهى ولفظ الأم قال مالكوان توضأ يريد صلاة النافلة أوقراءة في المصعف أوير يدبه طهر صلاة فذلك يجزئه قال سندماذكره صبح لايختلف فيه وهذاهو رفع الحدث مطلقا

للجنابة أجزأها \* أبو الفرج وكذا العكس لانهفرض نابءن فرض \*ابن بونس وهذاصواب قال ابن القصار لان الاحداثاذا كانموجها واحداواجمعت تداخل حكمها وناب موجب احدها عن الآخر كاجتماع البول والغائط والريح والمذى يتوبعن جيعها وضوء واحدو معزىء الوضوء لأحدهاعن الجيع وقول أبى الفرج وفاق لقول ابن القاسم في المدونة في الشجة اذا كانت في موضع الوضوء ان غسلها بنية الوضوء بجزى عن غسل الجنامة وانظرفي كتاب الفروق نظائر سداخل حكمها و سوسموجب أحدها عن الآخر (لاأخرجه) ابن بشير ان تعدد الحدث فان نوی رفع واحد منهار تفع جميعه هذا ان لم يخطر بباله الامانواهفان خطرغيره وقصدالى رفع بعضه دون بعض فجرى ذلك على ما اذاقصد استباحة الصلاة دون رفع الحدث

والحكم فى ذلك أن المطلوب من النية فى الطهارة أن ينوى أحدثلاثة رفع الحدث أو امتثال الامر أواستباحة الصلاة فان خطر بباله بعضها أجز أه عن جيعها ولوخطر جيعها بباله وقصد بطهارته بعضها ناويا عدم حصول الآخر فالطهارة باطلة كائن يقول أستبيح الصلاة ولا أرفع الحدث أو أمتثل أمر الله فى الا يجاب ولا أستبيح الصلاة (أو نوى مطلق الطهارة) المازرى نية التطهير الأعم

من الخبث والحدث لغو (أواستباحة ما ندبت له) الباجى ان نوى مايستعب له الطهارة مثل أن يتوضأ لدخول مسجد أولقراءة عن ظهر قلب فح كى أبو الفر جأمه يصلى بوضوء ( ٢٣٧) قراءة القرآن وقال ابن حبيب لم يختلف أصحابنا

انهدم لي يوضوء النوم \*الباجي ومثله بلزم في الوضوء لدخول المسجد وألحقابن حبيب بذلك من توضأ ليدخل على الامير ورواه ابن نافع وقالعبدالوهابالاعوز شئمن ذلك ابن رشد لانصلي نوضوء الدخول على الأمير اتفاقا انتهى انظرهذامعقولمالكمن توضأ بريد الطهر لاالصلاة دصلى به ومن تو صألكون على طهر أحزأه قاله في المدونةوانظر أدضا كالرم ابن العربي في القبسلا ذكرفيه ماذكر قال انما توضأ لدكون على أكل الأحوال فيقول في النوم أليق ربى على طهارةان مت ويقول في الدخول على الأمير لاأدرى قدرما أحتسر عاتحين الملاة فتجدني طاهرا وأماذكر الله فيقول لاأتكام به الا عـلىطهر فاى خـلاف بتصورفي هذا لولاالغفلة عن وجوه النظر فسق وضوء الجدد الصحيح من قول مالك انه لا يصلى مه اذا تبين انه كان محدثا لانه لم سو به الطهارة والاماحة

أنير يداستباحة الصلاة من غير تخصيص وتعيين ولم ينقله البراذعي على هذا وانما قال أوليكون علىطهر وهذا يختلف فيه اذانوي بوضو بهالتطهير ولم يرتبط قصده يصلاة ولايذكر حدث قال مالك في المختصر يجزئه وقال الشافعي و بعض أصحابه لا يجزئه لان الطهارة تقع على رفع الحدث وعلى ازالة النجس فلابدمن تعيين وذكر الباجي عن الشيخ أبى اسعاق يعني ابن شعبان فمين اغتسل بنوى التطهير ولم يذكر الجنابة فقال مالك من ة لا يجزيه وقال من ة يجز به وعلى هذا أكثر أصحابه وتخرج في الوضوء مثله فان فرق بأن في الوضوء نسة تدل على طهارة الحدث وهي غسل أعضائه ومسح الرأس والأذنين قلنا وكذلك في الغسل قرائن المضمضة والاستنشاق وتقدمة الوضوء وتخليل أصول الشعر وغيرذلك انتهى مختصرا ونقل ابن عرفة كلام الباجي اثركلام المازرى المتقدم ونصه المازري نية التطهير الأعممن الخبث والحدث لغوالباجي في اجزاء نية التطهير لاالجنابة روايتا بن شعبان قال وعلى الاول أكثر أحجابه \*اللخمى روى أشهب عن مالك فمن توضأ يريد الطهر لاالصلاة أجز أه انتهى وفيهامن توضأ ليكون على طهر أجزاه انتهى (قلت) فان كأن من ادالمازرى والمصنف ان المتطهر قصد الطهر الاعم وتعلق قصده بالطهر يغيد كونه أعم من الحدث والخبث فاقالاه ظاهر وان كان ص ادهماماقاله صاحب الطراز والباجي ان المتطهر قصدالطهارة ولم يرتبط قصده بكونهامن حدث فالظاهر الاجزاء كإقاله صاحب الطراز والباجي ونقلها بنشعبان عنأكثرالأححا لانقر لنةفعله تدل على انه انماقصد الطهارة من الحدث فتأمله منصفا وانظر تحرير الشامل ص ﴿ أو استباحـة ماندبتُه ﴾ ش يعني أن المتوضئ اذا نوى استباحة فعل ندبت له الطهارة فانه لا يرتفع الحدث ولايستبيح بذلك شيأ ممامنعه الحدث قال المازرى لان الفعل الذي قصد اليه يصح فعله مع بقاء الحدث فلم يتضمن القصد اليه القصد برفع الحدث كإتضمنه القصد الى ماتحب الطهارة فيه انتهى وقال في التوضيح قاعدة هذا أن من نوى مالا بصح الا بطهارة كالصلاة ومسالمصحف والطواف فبعو زأن يفعل بذلك الطهر غيره ومن نوى شيأ لايشترط فيه الطهارة كالنوم وقراءة القرآن ظاهر اوتعلم العلم فلا يجوزأن يفعل بذلك الوضوء غيره على المشهور وقيل يستبيح لانه نوى أن يكون على أكل الحالات فنيته مستلزمة لرفع الحيدث عنهانتهي بلفظه (تنبهات \* الاول ) ظاهر كلامهم أنه اذا نوى الوضو علنوم أولقراءة القرآن ظاهرا أولتعليم العلم وفعل هذه الأشياء يحصل له ثواب من فعلها على طهارة وعندي في ذلك نظر لانهم يقولون انه محدث كاتقدم وصرح بذلك المازرى وهوظاهر من كلامهم ومن هنايظهرلك وجهالقول الثاني وهوان المتوضئ قصدأن أتي بذلك الفعل على طهارة ومن لازم ذلك ارتفاع الحدث والالم يكن على طهارة ولهـ نداقال بن عبد السلام الظاهر الاجزاء لان المقصود من هـ ندا الوضوء رفع الحدث والافلافائدة فيهانتهي (الثاني) لايقال في قول المصنف استباحة ماندستاله مسامحةلان الاستباحة انماتستعمل فهاكان ممنوعامنه وماندبت له الطهارة لمريكن المسكلف ممنوعا منه لا نانقول هو ممنوع منه على جهة الندب والله تعالى أعلم ص ﴿ أوقال ان كنت أحدثت فله ﴾ ش قال ابن غازى يمنى ان من تطهر وقال ان كنت أحدثت فهذا الطهر لذلك الحدث ثم تبين انه

انظر بعدهذا عندقوله وقدأجع على الاسلام (أوقال ان كنتأحدثت فله) ابن القاسم من اغتسل على انه ان كانت به جنابة فهذا لها ثم ذكر بعد ذلك جنابة انه لا يجزيه \* ابن عرفة لعل هذا في الوهم لا الشك

كان محدثا فانه لا يجزيه رواه عيسى عن ابن القاسم وقال عيسى من رأيه يجزيه وقال الباجي أماعلى القول بوجوب غسل الشاك فجز به اتفاقا وأماعلى استعبابه فالقولان ونحوه لأبي اسحاق التونسي وعبدالحق وقال أبن عرفة لعل سماع عيسي في الوهم لاالشك والظن باق في الأول لاالثابي وكذا قال اللخمي من شك هل أجنب أم لااغتسل و مختلف هل ذلك واجب أواستحماب فن أمقن بالوضوء وشكفى الحدث فان اغتسل ثمذكرانه كان جنباأ جزاه غسله ذلك وهو عنزلة من شك هلأحداث أملافتوضأ مخذكرانه كان محدثا وعنزلة من شكفي الظهر فصلاها تع تبين انه لمرمكن صلاهافان صلانه تلك تجز به وان قال أتخوف ان أكون أجنت وليس بشك عنده الاانه تقول عكن أن كمون ونسبت لم مكن علمه غسل فان اغتسل ثم ذكر انه كان جنبا اغتسل ولم يعز والغسل الأول انتهى وقدظهر من هذا أنالر والةان كانت في الشكفهي مفرعة على القول باستعماب طهر الشاك والافهي في الوهم والتجو بزالعقلي انتهى كلامه (قلت) مقع في بعض نسخ ابن غازي في كلام اللخمى الذي نقله عن ابن عرفة سقط ونص كلام ابن عرفة ولذا قال اللخمي شك الجنابة كالحدث وتعو زجنابته دون شكالغو لواغتسلله تعتمقن لرتعزه وماذكره ابن غازى أولا هونعو قول ابن الحاجب ولوشك في الحدث وقلنالا تعب فتوضأ أوتوضأ محددا ثم تبين حدثه ففي وجوب الاعادة قولان قال في التوضيح اذا سيناعلى مقابل المشهور ان الشكلابوجب الوضوء فتوضأ أوتوضأ مجددامن غيرشك فالمشهور عدم الاجزاء لكونه لميقصد بوضو تهرفع الحدث وانماقصدا لفضلة وقمل يجزئه لانقصده أن كمون على أكمل الحالات وذلك مستلزم رفع الحدثانتهي وقالصاحب الجمع عن ابن هرون ان جزم ببقاء الطهارة لم يؤمر بها تفاقان توضأتم تبين حدثه لم مجزه على قول ابن القاسم ومجزئه عند عيسى وان ترجح بقاء الطهارة فتوضأللا حتمال المرجو حثم تدين حدثه فبجزئه على قول عيسي وفي اجزائه على قول ابن القاسم نظر النبنى على وجوب الطهارة لذلك الاحتمال ولم أرفسه نصاوان شلك ولم يترجح وجو دالحدث ولانفيه فانقلنانو جوب الوضوءفجز نهسواءتيين حدثه أملاوان قلنالامحب فتوضأ لهفقولان انتهى مختصرا (قلت) قوله لم يؤمر بها تفاقاأى على سبيل الوجوب والافسيأتي انه يستعب التجديدادُ اصلى به وقوله لم أرف من الصاعجيب فان المفهوم من نصوصهم عدم الوجوب قال في الجواهر ولوشك في الحدث وقلنالا مجم علمه استئناف الوضوء بالشك على احدى الروامتين أو كان شكه غسر مقتض للوضوء كالتردد من غيراستناد الىسب مع تقدم بقين الطهارة فتوضأ احتياطا مُحتبيناه يغين الحدث ففي وجوب الاعادة قولان للتردد في النية انتهي (تنبيه ) الذي يظهرلىأن كلام المصنف صحيح على القولين على المشهور ومقابله لان معناه ان من توضأ قاصدا انه كان خرجمنه حدث فهذا الوضوءاله لا يحز به وضوؤه للتردد الحاصل في النية وانما يحزي وضوء الشاك اذا اعتقدان وضوءه قديطل بالشك وانهصار محدثا يجب عليه الوضوء فينوى حينئذ رفع الحدث جزما فهذا مجزئه وضوؤه تبين حدثه أم لاوأمااذا فال ان كنت أحدثت فهذا الوضوء لذالك الحدث فلامجزئه ذلك الوضوء سواءتبين حدثه أملافان صلى به لم تجزه صلاته هذا اذاكان فدشك في الحدث وأماان لم مكن عنده الاوهم وتعو يزفيجز ثه الوضوء والصلاة وان شك في الحدث ممتوضأ وقصدانه إن كان أحدث فهدا الوضوءلة مصلى بذلك ممتبين عدم حدثه فجزي على الخلاف في مسئلة من سلم على الشك م ظهر الكال ونظائرها ويفهم هذامن كلام صاحب الطراز

(أو جدّد فتبين حدثه) تقدّم قول ابن العربي الصحيح من قول مالك ان المجدد اذا تبين انه كان المحديلايصلي به (أوترك لعة فانغسلت بنية الفضل) عبد الحق مازاد على الفرض في تكرار الوضو و يجب أن يفعل بنية الفرض لتنوب الثانية عمانقص من الاولى فان أتى به بنية الفضل تخرج على من (٢٣٩) جدد فتبين حدثه \* الباجي الذي عندي انه لا تكون

التكرار ينبة النفل وانما يؤتى بنية الفرض عنزلة تطويل القراءة في الصلاة ( أو فرق النيــة عــلى الأعضاء) ابن بشير في حقة النيةمفترقة على الاهضاء قولان على طهركل عضو بفعله أو بالكل اسند ظاهرالمدونةعدم الصعة اه انظرفي ابن عرفة الفرق بين تفرقة النية على الاعضاء أوعملى ركعات الفرض كاعتاق نصف عبده عن ظهاره تحباقيه عنه وعلى هذا من مس ذكره أثناء غسله اذا مربيده على مواضع الوضوءهل يفتقر الىنية (والاظهر في الاخرر الصعة) انظر بعدهداعندقولهأوغسل رجليه عكل (وعزوبها بعده ورفضهامغتفر) بهرام أى بعدد محلها وقدتقدم قول أبى اسحاق لابضر اختلاس النبةفي خـ لال الغسـل أوقبله \*النكترفض النية أثناء الصلاة والصوم ببطلها بخــ لاف رفضها أثناء

فانهقال لماذ كرقول ابن القاسم وقول عيسي مانصه ووجه قول ابن القاسم ان هذا اذا تطهرعلي أنهان كان محدثافهذا تعليق نيةلا تنجيزنية وجزم النية اذاعدم كأن خللافي الشرط فوجب منه الخلل في المشروط ولان النية انماهي قصدوهذا تردد لاقصد فلم توجد حقيقة الشرط ويخرج عليه الشاك اذالزم التطهير فانه يؤمن أن يأتي بنية جازمة لاتر ددفيها انتهى بلفظه وعلى هذا فيكون قول المصنف م تبين حدثه عائدا الى المسئلة الثانية فقط ص فأوجد دفتيين حدثه في ش يعني أن مناع تقدانه على وضوء فتوضأ بنية التجديد ثم تبين أنه محمدث فالمشهو رأنه لايجز ثه لكونه لم يقصد بوضو تهرفع الحدث وانماقصد به الفضلة وقيل يجزئه لان نيته أن تكون على أكل الحالات وذلكمستازم رفع الحدث ص ﴿ أُوتُولَ لمعة فانغسلت بنية الفضل ﴾ ش قال في القاموس اللعة بالضم قطعة من النبات أخذت في اليبس والموضع لا يصيبه الماء في الوضوء أو الغسل والمعني أن من ترك لمعة من مغسول الوضوء في الغسلة الاولى فانغلست في الغسلة الثانية أو الثالثة بنية الفضيلة فالمشهو رأنه لايحز تهذلك ولابدمن غسلها بنية الفريضة فان أخر غسلها عمداحتي طال بطل وضوؤه وقيل يجزئه قال ابن عبد السلام والقولان يشبهان القولين في مسئلة الجدد ورأى بعض الناس أن الاجزاء هناأولى لان نيسة الفرض هناباقية منسحبة بخلاف مسئلة المجدد وردبأن الانسحاب في النية انما يجزى اذالم يكن في الحلنية مضادة له وهنانية الفضيلة موجودة وهى مضادة لنية الفريضة انتهى وسيأتى الكلام انشاء الله تعالى هدل ينوى في الغسلة الثانية والثالثة الفريضة أوالفضيلة والله تعالى أعلم ص ﴿ أُوفرق النية على الاعضاء ﴾ ش قال سندصو رتهأن يغسل وجهه بنية رفع الحدث ولانية له في تمام وضوعه ثم ببدوله بعد غسل وجهه فنغسل يديهانتهى ير يدوهكذا الى آخر الوضوء وأمامن غسل وجهه بنية رفع الحدث عنه ونية اتمام الوضوءعلى الفور معتقدا أنهلا يرتفع الحدثو يكمل وضوؤه الابالجيع فليس من هذا الباب وقد أشارالى ذلك ابن عرفة لماذكر استشكال تصويرتفريق النية على الاعضاء بأن المتوضئ ان لم ينو العضومعينافهو المطاوبوان نواه معينافقدزاد لان نيتهمعينا أتممن نيتهمن حيث كونه بعض أعضاءالوضو عضرورة رجحان دلالة المطابقة على دلالة النضمن وأجاب عن ذاك بأن نيته معينا ان كان على أن رفع الحدث المجوع فهو كاقلتم يعنى أنه زاد وان كان على أن رفعه به من حيث ذاته وكذاسائرأعضائه فهومحل القولين انتهى والصحيح من المدهب عدم الصعةبل قال ابن بزيزة انه المنصوص واستظهرا بن رشدالقول الثاني وعزاه لابن القاسم ونقله في التوضيح والى استظهار بن رشد أشار بقوله والأظهر في الاخبر الصعة ص ﴿ وعزو بها بعده و رفضها مغتفر ﴾ ش ذكرمسئلتين (الاولى) منهماعز وبالنية وهوانقطاعهاوالذهول عنها والضمير في قوله بعده عائدالى الوجه في قوله عندوجهه والمعنى أن الذهول عن النية بعد الاتيان بهافي محلها عند غسل الوجه مغتفر قال ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح قوله مغتفر يعطى أن الاصل استصحابها

الوضو، والحج فانه ان عادالى اكما لها بنية وكان ذلك في الوضو، قبل الطول صعوضوؤه وحجه انظر المسئلة التاسعة من الاسباب في القسم الثاني من قسمي الأحكام من الموافقات وضعف الماز رى واللخمي وغيرهما قول مالك من تصنع لنوم فلم ينم توضأقال اللخمي على هذا يجب الغسل على من أراد الوط، فكف \* ابن عرفة يشبه ارادة الفطر أثناء الصوم الرفض أثناء الوضوء لابعده

الى آخرالطهارة وهو كذلك وانماسقط عنه للشقة (قلت )مالم بأت مايضادها امانية مضادة لها كما تقدم فبااذا أتى بالغسلة الثانية والثالثة بنية الفضيلة كاتقدم في كلام ابن عبد السلام واما بأن يعتقد انقضاء الطهارة وكالهاو بكون قدترك بعضهائم بأني بهمن غيرنية فلا مجزئ كانقدم في الكلام على الموالاة والله تعالى أعلم (والمسئلة الثانية) رفض النية وذكر المصنف أنه مغتفر أيضا والرفض في اللغة الترك ومعناه هناتقد برماوجدمن العبادة والنية كالمعدوم وظاهر كلام المصنفأن الرفض لايضرسواء كانبعد كالالوضوءأوفي أثنائه اذارجع وكمله بنية رفع الحدث بالقرب على الفور وظاهر كلامه في التوضيح أن الخلاف جار في الصورتين وسيأتي كلامه أما اذار فض النية في أثنائه تملم يكمله أوكله بنية التبردأ والتنظف أونية رفع الحدث بعد طول فلااشكال في بطلانه وأمااذا كله بالقرب فالذي جزم به عبد الحق في نكته أن ذلك لا نضر و نظهر من كلام المصنف في التوضيح أنه المعتمدهناوهو ظاهر اطلاقه والذي جزميه ابن جاعة وصاحب الطراز أن ذلك مبطل للوضوء قال بن ناجى فى شرح المدونة ان عليه أكثر الشيوخ وقال ان الذى نقله صاحب النكتمن غرائب أنقاله وأما اذارفض الوضوء بعد كاله فالذى جزم بهابن جاعة التونسي أن رفض الوضوء بعد كاله لا يؤثر ولم يحك في ذلك خلافا وحكى اللخمي في الكلام على تواقض الوضوء الخلاف في ذلك وفي الصلاة والصوم وكذلكذ كره القرافي في نواقض الوضوءوحكيابن ناجى فى شرح المدونة الخلاف أيضافى ذلك لكنه قال الفتوى أنه لا يضر ورجح صاحب الطراز أن الرفض لايؤثر بعد الفراغ من العبادة وكذلك قال اللخمي انه القياس قال ابن الحاجب وفي تأثير رفضها بعد الوصوء روايتان قال في التوضيح هذا الخلاف جار في الوضوء والصلاة والصوم والحجوذ كرالقرافي عن العبدي أنه قال المشهو رفي الوضوء والحج عدم الرفض عكس الصلاة والصوم ومقتضى كلامه أن الخلاف جاربعد الفراغ من الفعل فانه قال رفض النية من المشكلات لاسمابعد كال العبادة كانقله العبدى فذكر الكلام السابق م قال والقاعدة العقلية ان رفع الواقع محال انتهى وقد أشرنا الى الفرق بين هذه الأربعة في باب الصلاة فانظره \* ابن عبد السلام وكان بعض من لقيته من الشيوخ ينكر اطلاق الخلاف في ذلك و يقول ان العبادة المشترط فها النبة اما أن تنقضى حساوحكا كالصلاة والصوم بعد خروج وقتهما أولا تنقضى حساوحكم كافى حال التلبس بهاأ وتنقضى حسادون الحركم كالوضوء بعد الفراغ منه فانه وانانقضي حسالكن حكمه وهو رفع الحدث باق فالاول لاخلاف في عدم تأثير الرفض فمهوالثاني لاخلاف في تأثيره فيه ومحل الخلاف هو الثالث وهوأحسن من جهة الفقه لوساعدت الانقال انتهى وقدنص صاحب النكت في ماب الصوم على خلافه فانه نص على أنه لو رفض الوضوءوهو لم يكمله أن رفضه لا يؤثراذا أكل وضوءه بالقرب قال وكذلك الحجا ذارفض بعد الاحرام ثمقال فلاشئ علمه قال وأماان كان في حيز الافعال التي تجب عليه نوى الرفض وفعلها بغير نية كالطواف ونحوه فهندار فض يعمد كالنارك لذلك انتهى كلام التوضيح وكلامه الذي أشار اليه في كتاب الصلاة هومانصه (فان قلت) ما الفرق على المشهو ربين الصلاة والصوم والحج والوضوء قيل لما كان الوضوء معقول المعنى مدليل أن الحنفية لم توجب فيه النية والحج محتوعلي أعمال مالية ومدنية لم يتأ كدطل النية فهما فرفض النية فهمار فض لماهو غيرمتا كدوذلك مناسب لعدم اعتبار الرفض ولان الحجلا كان عبادة شاقة ويتادى في فاسده ناسب أن يقال بعدم تأثيرالرفض دفعاللشقة الحاصلة على تقدير رفضه والله تعالى أعلم انتهى (قلت) كلامه رجه الله تعالى يقتضي أن الخلك جارفي كلمن الوضوء والصلاة والصوم والحجوانه جارفي الرفض قبل كال العبادة وبعد كالها وبذلك صرح القرافي في كتاب الامنية في ادراك النية ونقله عن العبدي وصرح بذلك أيضافي الفرق السادس والستين وهومشكل فان الاحرام سواء كان بعج أوعمرة أوبهماأ وباطلاق لايرتفض ولورفضه في أثنائه ولمأرفي ذلك خلافابل قالسندفي كتاب الحجمدهب الكافةأنه لايرتفضوهو باقءليحكم احرامه وقال داود يرتفض احر امهوهو فاسدلان الحج لاسعدم عايضاده حتى لووطئ بقي على احرامه وغاية رفض العبادة أن يضادها فالاينتني مع مايفسده لاينتني معمايضاده انتهي وقال القرافي في الذخيرة في كتاب الحج اذار فض احرامه لغير شئ فهو باق عندمالك والأمَّة خلافا لداودولم بحكًا بن الحاجب ولا بن عرفة ولاغر مما في ذلك خلافا واذالم يؤثر الرفض وهوفى أثنائه فأحرى بعد كاله وأما الصلاة والصوم فظاهر كلام غير واحدان الخلاف جارفيهما سواءوقع الرفض فيأثنائهماأو بمدكالها قال بن عرفة في كتاب الصلاة وفي وجوب اعادتهالر فضهامد تمامها نقلا اللخمي انتهى وحمي غيره انهاذا كان الرفض في أثناء الصلاة والصوم فالمعروف من المندهب البط لان وهوالذي جزم به صاحب النكت ولم يحمل غمره وأمااذا كان الرفض في أثناء الوضوء فتقدم ان الذي جزم بهصاحب النكت انهلا برتفض وظاهر كلام المصنف في التوضيح انه اعتمده هناوهو ظاهر اطلاقه وكلام صاحب الطراز وابن جماعة يقتضي انه يرتفض قال ابن ناجي وعليه الاكثر وسيأني كلامهم وأما أذاكان الرفض بعد الفراغمن العبادة فنقه لمصاحب الجع عن ابن راشد أنه قال ان القول بعدم التأثير عندي أصهلأن الرفض برجع الى التقدير لان الواقع يستعيل رفضه والتقدير لايصار المهالا بدليل والاصل عدمه ولانه بنفس الفراغ من الفعل سقط التكليف به ومن ادعى أن التكليف يرجع بعدسقوطه لاجل الرفض فعليه الدليل انتهى وفي كلام صاحب الطوازفي باب غسل الجنابة مايقتضي أن العبادة كلها الوضوء والغسل والصلاة والصوم والاحر ام لايرتفض منهاشئ بعد كالهوان الجميع برتفض في عال التلبس الاالاحرام وبذلك صرح ابن جاعة التونسي فى فرض العين فقال و رفض الوضوءان كان بعد تمام الوضوء لا يرتفض وكذلك الغسل والصلاة والصوم والحجوان كان في أثنا ته وهو يعتقد انه لايق بنية الوجوب أو يقطع النية عنه بطلت كلهاالاالحج والعمرة فانهمالا يرتفضان سواءر فضهمافي أثنائهماأو بعد كالهماانتهي وقال ابن ناجى في شرح المدونة في أواخر باب الغسل واختلف اذار فض النية بعد الوضوء على قو لين لمالك والفتوي بأنهلا بضرلان ماحصل استحال رفعه وأماالرفض قبل فراغ الوضوء فالاكثرعلي اعتباره وقال عبدالحق في النكت في باب الصوم لا يؤثر رفضه اذا أكل وضوءه بالقرب وهومن غرائب أنقاله وكلام القرافي في كتاب الامنية في الفرق المذكور يقتضي ان المشهور في الصلاة والصوم من ان الرفض يؤثرولو بعد الكال ولكنه استشكل ذلك بأنه يقتضي ابطال جميع الاعمال وبحث فيه وأطال خصوصافي الفروق وقال في آخر كلامه انه سؤال حسن لم أجه ما يقتضي اندفاعه فالاحسن الاعتراف بذلك والله تعالى أعلم وكلام ابن ناجي يدل على ان الخلاف في رفض الوضوء بعدا كالهوان مذهب ابن القاسم انه لاير تفض وظاهر كلامه ان الغسل لاير تفض بلاخلاف ونصه رفض الطهارة ينقضها في رواية أشهب عن مالك لانه روى عنه من تصنع لنوم فعليه الوضوء وان لم

(وفى تقدمها بيسير خلاف) سم ابن يونس قول أبى اسحاق اختلاس النية قبل الغسل بقرب لايضر وقال ابن رشد تقدم النية قبل الاحرام بيسير جائز كالوضوء والغسل وصحح المازرى خلاف هذا كله (وسننه غسل بديه أولا) ابن يونس ليس لغسل البدين قبل ادخاله بافي الاناء نصفى كاب الله فسقط أن يكون ذلك فسر ضاو ثبت فعل النبى صلى الله عليه وسلم لذلك فدل على ان ذلك سنة (ثلاثا) المكافى يغسل بديه من تين أوثلاث اقبل أن يدخلهما في الاناء وفي الرسالة ثلاثة (تعبد ابمطلق ونية) الباجى في افتقار غسل بديه قبل دخولها في الاناء لنية قولان على انه تعبد المؤللة فن جعله مامن سنن الوضوء كابن القاسم اعتبر فيهما النية ومن رأى غسل بديه قبل دخولها في الاناء لنية قولان على انه تعبد الله مالية تضي الوجهدين (ولونظيفت ن أوأحدث في النية ومن رأى غسلهما للنظافة كائشه ب فلايعتبر (٢٤٧) نية وعن مالكما يقتضى الوجهدين (ولونظيفت ن أوأحدث في

بنم قال الشيخ أبواسحق هذا يدل على ان رفض الوضوء يصحوابن القاسم يخالف في هذاو يقول هو كالحجلا يصحر فضه وجهرواية أشهب ان هذه عبادة يبطلها الحدث فصحر فضها كالصلاة ووجه قول ابن القاسم ان هذه طهارة فلم تبطل بالرفض كالطهارة الكبرى انتهى من ترجة مالا يجب منه الوضوء (ص) ﴿ وَفَي تَقْدُمُهُمُ يُسْمِرُ خَلَافَ ﴾ (ش) أَي قُولَان مشهوران قاله ابن ناجي في شرح المدونة قال ابن بشير المشهور الصحة وقال ابن عبد السلام الاشهر التأثير و، قتضى الدليل خلافه وقال المازرى الاصع عدم الإجزاء وقال ابن بزيرة هو المشهور وقال الشيبي هو الصحيح انتهى وظاهر كلام ابن رشدالاً تى في مسئلة الجام والنهر ان الاول هو المنهب قال في التوضيح بعدأن ذكرالخلاف في الفصل اليسيرومن هذا المعنى اختلافهم فبين مشي الى الحام أوالنهر ناويا غسل الجنابة فاما أخذفي الطهر نسيها قال عيسى عن ابن القاسم بجزيه فيهما وشبه ابن القاسم بمنأم أهله فوضعواله مايغتسل بهمن الجنابة وقال سحنون يجزيه في النهر لافي الحام قال في البيان ووجهه أن النية بعدت باشتغاله بالتحميم قبل الغمل وكذلك لوذهب للهر ليفسل ثوبه قبل الغسل فغسل ثوبه ثماغتسل لا مجزئه على مذهبه ولولم يتحمم قبل الغسل في الحمام لأجزأه الغسل كالنهر سواءو وجهماقاله ابن القاسم انهلاخر جالى الحام بنية أن يتحمم مي يغتسل لم تر تفض عنده النية انتهى ونقل القرافى قولابعدم الاجزاء في الجام والنهر وفهم من التقييد باليسير انه لو كان كثير الم يجز بلاخلاف قاله المازري انهى كلام التوضيح ص ﴿ وسننه غسل بدبه أولا ثلاثا تعبد المطلق ونيةولونظيفتين أوأحدث في أثنائه مفترقت ين ﴾ ش لمافرع من فرائض الوضوء شرع في ذكرسننه وعدها ثمانية الاولى غسل اليدين وانمابدأ بهما لانهما أول شئ يغسل في الوضوء والمشهور كاذكران غسلهماسنة وقسل مستحب قال الجزولى وزاد بعضهم ثالثاوهوان كان عهده بالماء قريبافستحبوان كان بعيدافسنة قال وخارج المذهب فيهاأقوال (أحدها) انه واجب لظاهر الحديث فان الامر للوجوب (الثاني) انه يجب على المنتبه من النوم دون غيره (الثالث) ان كان من نوم الليل وجب والافلا لقوله في الحديث أبن باتت يده والبيات انمايستعمل فى الليل (والرابع) أن كان جنباوجب والافلا وقوله أولاير يدفى أول وضوئه قبل أن يدخلهما

العهد بغسلهما كمن توضأ مأحدث أثناء وضوئه انتهى انظرهل بدخلهما في هذا الفرع في الاناء قال ابن القاسم لايدخلهما فى الاناءحتى بفرغ علمما الماء ابوعمر من أدخل مده في الاناء قبل غسلها لمنضر ذلك وضوءه فان كان في بده نعاسة رجع كل واحدمن الفقهاء الى أصله وكان الصعابة مدخلون أيديهم فيالماء وهم جنب والنساء حيض فلانفسدذلك بعضهمعلى بعض وقسرب لابراهيم النعى وضوؤه فأدخل يده في وضو ته قبل أن يغسلها ونقل له أمثلك يفعل هذا فقال ليس حيث تذهب أرأت

أثنائه) ابن بشيرالمشهور

أنه يسن غسلهما للقريب

المهراس الذى كان أحجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضؤن فيه كيف كانوا يصنعون به \* أبوعمر هذا عند ناعلى ان وضوءه ذلك كان في مطهرة وشبهها بمالا يمكنه أن يصب منه على بده فلذلك أدخل بده فيه وكذلك كانوا يتوضؤن مسن المطاهر و يدخلون أيديهم فيها ولايغ ساونها وقد كان على وابن مسعو دو البراء وجرير يتوضؤن من المطاهر التي يتوضأ منها العوام و يدخلون أيديهم قبل غسلها (مفترقتين) ابن رشد سماع أشهب وابن نافع مشل سماع عيسى انه يستحب غسلهما مجمعتين \* مسلم فغسل كفيه ثلاثا \* المازرى فيه حجة لابن القاسم في غسل بهما مجتمعتين ابن اللي تعديد غسلهما بالشلاث بدل انه تعبد وليس فيه ما يدل انه غسل كفيه ثلاثا \* المازرى فيه معتين أومفترقتين لان كفيه أعم والعام لا اشعار له بالا خص \* ابن عرفة قتصر يج المازرى غسلهما مفترقتين أو محتمعتين على التعبد أو النظافة قصور

في الاناء لقوله عليه الصلاة والسلام اذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه فانأحدكم لايدرى أين باتت بده وقوله ثلاثاهذا هوالمعروف وقال الجزولى اختلفهل يغسلهماثلاثاأ واثنتين وسب الخلاف اختلاف الاحاديث وقوله تعبداهكاهو المشهور وهوقول بن القاسم وقول أشهب نغسلهماللنظافة \* وقوله عطلق ونسة معنى أنه لا تعصل السنة الااذاغسلهما بالماء المطلق ونوى بذلك الغسل سنة الوضوء \* وقوله ولو نظيفتين هذا تفريع على المشهور من أنغسلهماتعبد ببوكداقوله ولوأحدث فيأثنائه بوكذاغسلهما مفترقتين وعلى النظافة خلافه في الجيع قاله في التوضيح قال هكذا قالوا وفيه محث وذلك انه لم الا يجوز أن يسن لنظيف البدالغسل واوقلنا انه تنظيف كافي غسسل الجعبة لانهشرع أولاللنظافةمع المانأمر به نظيف الجسم فانظر ما الفرق انهي (تنبيهات الاول) من أحدث في أثناء وضوئه فانه يسن له أن بغسل بديه فبل أن مدخلهمافي الاناءغاله سندفى ال ترتيب الوضوء وموالاته وذكر عن بعض الشافعمة انمن تيقن طهارة بده فانشاء أفرغ علماوانشاء أخذبهاالماء وغسل يده ثمر دعليه وقال هذه قولة متهافتةلان غسل اليدائم اشرعمقدماعلى ادخالهاالاناء هذاوضعفه في الشرع وأمامن قال بدخلهما تم يغسلهما فلايعرف في السلف ولايلتفت الى مثله انتهى وصرح بذلك اللخمى في أول كتاب الطهارة وقاله أنضافي المسئلة السامعة من سماع أبي زيدمن كتاب الطهارة الثابي انما يكون غسلهما سنةان تيقن طهارتهما قال ابن عرفة وسننه غسل يدبه الطاهر تين قبل ادخالهمافي انائه أبو عمرالمشهوركراهة تركه وأشهب ليس ذلك عليه تحقال وسمع ابن القاسم ان أدخلهمامن نامفي انائه فلابأس عائه \* ابن حارث عن ابن غافق التونسي أفسده ولو كان طاهر هما \* ابن رشد ان أبقن نعاستهمافواضحوان أيقن طهارتهمافظاهر وانشك فكذلك ولوكان جنباها بنحسان بات جنبافنجس انهى (الثالث) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة في الاناء انظر ذكر الاناء هل هومقصود فلايدخل الحوض أملا أماالجارى فلا اشكال وأماغيره فانظره فاني لم أقف عليه انتهى (قلت)ومثل الجارى الماء الكثيرمثل الحوض الكبير والبركة الكبيرة وفرض المسئلة في ساع موسى فمين بردعلى الحياض ويده نجسة وقدقال في رسم كتب عليه ذكر حق من سماع ابن القاسم فان كان الاناءمثل المهراس والغدر الذي لا يقدر أن نغسل بده منه الابادخال يدهفيه فان لم بعلم مها دنا أدخلها ولامأخذاكماء بفعه لمغسلها اذليس ذلكمن عمل الناس قاله في آخر سماع أشهب فأمااذا كانت مده نحسة فلامدخلها حتى بغسلها ولمتعسل في ذلك بأن بأخذالماء بفسه أو بثوب أو ما مقدرعلمه قاله في سماع موسى انتهى والذي في سماع أشهب نعوهذا وزاد فيه ورأى أن ذلك يعنى أخذه بفيهمن التعمق وقال في سماع موسى اذا كان في يده نجاسة قال ابن القاسم أرى أن محتال بمايقدر عليه حتى يأخذما يغسل به يده اما بفيه أو بثوب أو بماقدر عليه فان لم يقدر على حيلة فلا أدرى ماأقول فهاالاأن يكون الماء كثيرامعينا فلابأس أن يغسل فيه قال ابن رشداذا كانت مده تعسة لم يعزله أن مدخلها في الماء الاأن يكون الماء كثيرا يعمل ذلك القدر من النجاسة ولابدله أن محتال في غسل بده قبل أن بدخلها في الماء اما بفيه أو بثوب طاهر وان كان الماء اذا أخذه بفيه ينضاف بالريق فلا برتفع عن اليدحكم النجاسة على مذهب مالك فان عينها تزول وان بق حكمها واذا زال عينهامن بده بذلك لم ينجس الماء الذي أدخلها فيه وهذا ممالا خلاف فيه انتهى وقال ابن رشد أيضاتعصيل القول في ذلك ان الماء اذاوجده القائم من نومه في مثل المهر اس الذي لا يمكنه أن يفرغ

منهعلى بديه فان أبقن بطهارة بده أدخلها وان أيقن بنجاستها لم يدخلها فيمه واحتال لغسلها بأن بأخذالماء بفيهأو بثوبأو عا قدرعلمه وانلم بوقن بطهارتها ولانجاستها فقسل انهدخلهافي المهراس ولاشئ علىه لانها محمولة على الطهارة وهو قول مالك في آخر سماع أشهب من كتاب الوضوء وقملانه لايدخلها فبهولحتل لغسلها بأخذا لماء بفيه أو عابقدر عليه وهوظاهر قول أبي هر رة وأما ان كان في اناء يمكنه أن يفرغ منه على يديه فلايد خلهما فيه حتى نغسلهما فان أدخلهما فيه قيل أن يغسلهمافالماءطاهران كانت يده طاهرة ونجسان كأنت يده نجسة على مذهب ابن القاسم وان لم معلى بمده نحاسة فهي محمولة على الطهارة وسواء أصبح جنبا أوغير جنب انتهى من رسم نذر سنةمن سماع ابن القاسم من كتاب الجامع (فرع) وقال الشيخ يوسف بن عمر قوله قبل دخو لهم افي الاناء غير مقصو دوالمقصود غسلهما عندابتداء الوضوء وسواء توضأمن الاناء أومن النهر انتهى ولم يتكلم ابن رشدعلي ماأذاعجز ولم يقدر على حيلة وقال في المنتقى في آخر جامع غسل الجنابة لا يخلو أن مكون ماسده من النجاسة بغير الماء أولايغير ه فان كان يغيره فلايد خل يده فيه وحكم هذا حكم من ليس عنده ماء فان كان لا يغيره فليدخل بده فيه ثم نغسل بده عانغر في مهامن الماء ثم تتوضأ أو نغتسل لان ادخال بده اذالح دغير الماء فانه لا ينجسه وانما يكره أهمع وجود غيره وحكمه حكم الماء اليسير تعله نحاسة ولمتغيره فالظاهر من قول أحجابنا انه أولى من التهم وعلى قول ابن القاسم لايدخيل يده ويتمم انتهى وهوظاهروالله تعالى أعلم (الرابع) قال ابن المنبر في تيسير المقاصد لأمَّة المساجد وسننه غسل يديه قبل ادخالهما في الاناء يفرغ ثلاثاعلى المني فيغسلها ثم يفرغ بها على اليسرى فيغسلها انتهى قال في البيان في آخر سماع أشهب من كتاب الطهارة في شرح المسئلة الثانية والثلاثين فيرسم الوضوء والجهاد وهذا كا قال ان الاختيار في غسل البدين قبل الوضوء أن يفرغ على يده المني فيغسلهما جمعااتباعا لظاهر الحديث وان أفرغ على اليمني فغسلها وحدها تح أدخلهافي الاناء فافرغ بهاعلى بده اليسرى فغسلهاأ يضاوح يدهاأ جزأه ولم يكن عليه في ذلك ضيق وفي أول ساع عيسى لابن القاسم مثل اختيار مالك هذاوا ختلف اختيار هافي تمام الوضوء هل بدخل بديه جمعافي الاناء أم بدخل الواحدة ويفرغ على الثانية ويتوضأ ثم قال في المسئلة الثانية من سماع عيسى اختيارا بن القاسم هناأن بفر ع على بده الواحدة فنغسلهما جمعاهو مثل ماتقدم لمالك في سماعأشهب ورأى واسعاأن يفرغ على مده فيغسلها وحدها ثم مدخلها في الاناء فيفرغ ماعلى الأخرى فيغسلها أيضاو حدها وأمافي بقسة الوضوء فاختار مالك في هذه الرواية أن بدخل بديه جمعافى الاناء فبغرف بهماجمعالوجهمة لسائر أعضائه وظاهر قول ان القاسم انه مدخل مده الواحدة فيغرف بهاعلى الثانية فيغسل وجهه ثم يفعل ذلك في سائر أعضاء وضوئه وهو أحسن من قول مالك لأن مانغرف بيده الواحدة بكفيه لغسل وجهه وهوأ مكن لهمن أن يغر في بيديه جمعا ولعل الاناء يضيق عن ذلك وا عايغرف بمديه جمعافي الغسل لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث ثم يصب على رأسه ملات غرفات سديه والله تعالى أعلم انتهى وقال في الطر از اختلف في الترتيب بين المدين وغسلهما قبل ادخال الاناءفروى أشهب عن مالك انه يغسل المني ثم يدخلها في الاناء فيفرغ على السرى وقال ابن القاسم في رواية عيسى أحب الى أن يفرغ عليه مافيغسلهما كما جاء في الحديث انهى من باب ترتيب الوضوء وموالانه (حكاية) وموعظة ذكر أن بعض المبتدعين سمع قوله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه فانه

لايدرىأين باتتيده قال كالمهزئ أناأدرى أين باتت يدى كانت على الفراش فأصبح وقد أدخل يده في دبره إلى ذراعه ذكر ذلك ابن المفضل في شرح مسلم ص ﴿ ومضمضة واستنشاق ﴾ ش بعنى أن السنة الثانمة من سنن الوضوء المضمضة والسنة الثالثة من سننه الاستنشاق فأما المضعضة فهى بضادين معجمتين وأصلها فى اللغة التحريك والتردد ومنه قولهم مضمض النعاس فى عينيه ومضمض الماء في الاناءأي حركه وظاهر كلامه في الطرازانه بقال فيهامصمصة بالصاد المهملة فانه قال المصمصة معجمة وغير معجمة بمعنى واحدوهو جعلك الماء في الاناء نم تحركه انتهى ولعله يريد في اللغة قال في الصحاح والمصمة بعني المهملة مثل المضمضة الأنها بطرف اللسان والمضمضة بالفركله انتهى وأمافي الشرع فقال ابن عرفةعن القاضي هي ادخال الماءفاه فيخضخضه و يمجه ثلاثا انتهى ولفظه في التلقين صفتها أن يدخل الماء الى فيه ثم يحضفضه ثم يمجه انتهى وقال في الطر ازهي في الوضوء أن مخضخض الماء بفيه ثم يمجه وهكذا قال غيروا حدوظا هركلامهم ان الخضخضة والمج داخلان في حقيقتها وقال الفاكهاني في شرح الرسالة بعدأن ذكر كلام التلقين فأدخل المجفى ذلك فعلى هـ ذا اذا ابتلعه لم بكن آتما بالسنة و يمكن أن بكون ذكر ذلك لانه العادة والغالب لاانها تتوقف على المج ولا مدوأ ماأقلها فبأن محمل الماء في فيه ولا دشترط ادارته عندالشافعية وأماعندنا فالظاهر اشتراطه لتقييدهم ذلك الخضفضة وهي التعريك انتهى (قلت) وفي الزاهي لابن شعبان ولاعج المتوضئ الماء حتى مخضعضه في فيه وقال الأبي في شرح مسلم المضمضة تحريك الماء فى الفم بالاصبع أو بقوة الفم زاد بعضهم ثم يمجه فأدخل في حقيقة المجقال تتى الدين فعلى هـ ندالو التلعه لم يكن مؤدياللسنة الأأن بقال الماز اده من حيث انه العادة لان أداء السنة بتوقف عليه قال وان كان في الفه درهم أداره ليصل الماء الى محله انتهى والظاهر انه أراد بتقى الدين ابن دقيق العيد وكأنه لم يقف على كلام الفاكهاني وفياذكره من ادارة الدرهم نظر لان الماء يصل الى ماتحته وقال الشيخ زروق في شرح قول الرسالة فمضمض فاه يجعل فيه الماء ثم يخضخضه و عجه بقوة فان فتح فاه فنزل الماء دون دفع فني مجهول الجلاب قولان ولولم بمجالما، وابتلعه فقولان أيضا زادفي شرح القرطبية ذكرهماالقلشاني في شرح الرسالة انتهى ومجهول الجلابهو للشارمساحي وصرح باسمه في شرح الوغليسمة تمقال في شرح الرسالة وفي شرح العمدة للفاكهاني قال النووى الجهور على أن ادارة الماء في الفيم لاتلزم وسمعت بعض شيو خنا يقول اذا قال أهل الخلاف الكبيرالجهو رفانهم يعنون بهمالكاوالشافعي وأباحنيف فلعل هذامنه فانظره انتهى وقال في شرح القرطبية بعدأن ذكر كلام النووى وظاهر مانقلناه عن التلقين لزومه انتهى (قلت) وكأنه لم يقف على كلام الفاكهاني في شرح الرسالة ومأذكر ناه عرف الزاهي فتعصل من هذا ان الظاهر من كلام أهل المذهب اشتراط الخضفضة كاقاله الفاكها ني وليس ثم مايعارضه الامانقله النووى وليس فيه تصريح بنسبة ذلك الى مذهبنا وفي ابتلاع الماء قولان يظهر من كلامابن الفاكهاني ترجيع عدم الاكتفاء بذلك وذكر الشيخ زروق في شرح الوغليسية عن شغه القورى انه كأن بأخذعه ماشتراط المجمن قول المازرى رأيت شخنا يتوضأ بصحن المسجد فلعله كان يبتلع المضمضة حتى سمعته منه انتهى واذا قلناان الظاهر اجزاء الابتلاع فكذلك يكون الظاهرمن القولين في ارسال الماء دون رفع الاجزاء والله أعلم (فرع) قال في المدخل ولايصوت بمجالماء من المضمضة حين الوضوء فانه بدعة ومكر وه ذكره في فصل آداب الأكل وأما

(ومضعضة) ابن عرفة من سنن الوضوء المضعضة المضعضة القاضي هي ادخال الماء فاه في مضعضة ثم يمجه ثلاثا (واستنشاق

الاستنشاق فهومأخوذمن التنشق وهوالشم يقول استنشقت الشئ اذاشه متهوهوفي الشرع جنب الماء بالنفس وماذكره المصنف من أن المضمضة والاستنشاق سنة قال في التوضيه عو المعر وف وذكر المازري أن بعض المتأخرين ذهب الى أنهما فضيلة انتهى (قلت) و رأيت في بعض كتب الحنفية انهما واجبان عنم الك في الوضوء والغسل وهذا ليس بمعر وفي في المذهب ص ﴿ وبالغ مفطر ﴾ ش يعنى أن المتوضئ ببالغ في المضمضة والاستنشاق اذا كان غير صائم قال في الذخررة يستحب المبالغة فيهما مالم يكن صائما انتهى وقال الشيخ زر وق في شرح القرطسة يستحب للتوضئ المبالغة ودالماء الى العلصمة الاأن كون صائم افسكره لهذلك خوفام ايصل الى حلقهمنه فانوقع وسبقه لزمه القضاء وان تعمد كفرانهي ثم قال والمبالغة في الاستنشاق كالمبالغة في المضمضة بلهي الاصل لحديث وبالغ في الاستنشاق الاأن تكون صائمًا وحكم المبالغة في الصوم فهما الكراهة انتهى والحديث رواه الترمذي والنسائي وقال ابن فرحون المبالغة في المضمضة ادارة الماء في أقاصي الفم ولا يجعله وجور اوالمبالغة في الاستنشاق اجتذاب الماء بالنفس الى أقصى الأنف ولا يجعله سعوطا انتهى ص ﴿ وفعلهما بست أفضل وجازا أواحداهما بغرفة ﴾ ش يعنى ان المضمضة والاستنشاق بست غرفات أفضل من بقية الصور المذكورة بعد ذلك (تنبيات \* الاول) ظاهر كلام المصنف في التوضيح وابن راشد في شرح ابن الحاجب وابن عبد الملام ان فعلهمابست متفق على انه الافضل وحكى الباجي في ذلك عن الاصحاب قولين أحدهما ماذكره المصنف والثاني أن الافضل أن مأتى شلاث غرفات في كل غرفة مضمضة واستنشاق (قلت) واختارا بن رشدهذا القول الثاني وجعل ماذكره المصنف انه الأفضل من الجائز ولم يحك في ذلك خلافاقال في رسم الوضوء والجهاد من سماع أشهب الاختيار أن بأخذ غرفة عضمض مهاو يستنشق ثم بأخذ أخرى عضمض مهاو يستنشق مغرفة ثالثة عضمض مهاو يستنشق على ظاهر الحديث وان شاءمضعض ثلاثابغرفة واحدةأو شلاثغرفات ثماستنشق ثلاثابغرفةواحدةأو بثلاث غرفات الامر في ذلك واسع واتباع ظاهر الحديث أولى انتهى ونقله ابن عرفة باختصار فقال الباجي فى كون الأولى فعلهمامن غرفة ثلاثا أولكل واحدة ثلاث قولاأ صحابنافي فهم قول مالك ابن رشد الأول أولى التهي (الثاني) اذا قلنا الأكمل أن يقضمض ويستنشق بست غرفات فقال البساطي ذاكعلى وجهين أحده بأن بقضمض بثلاث على الولاء ثم يستنشق كذلك والثاني أن بقضمض بغرفة ثم يستنشق بغرفة ثم كذلك انتهى (قلت) ولم أقف على من ذاكر هذا الوجه الثاني فما اذاأتي مهما بست غرفات بل الذي يظهر من كلامهم هو الوجه الأول قال في الطر از لماذ كر القول الذي اختار والمصنف مانصه \* الوجه الثاني أن ما تي بالمضمضة ثلاثًا نسقامن ثلاث غرفات مح الاستنثار كذلك انتهى ويظهر ذلكمن كلام ابن رشد السابق وكلام ابن الفاكهاني الآتى في التنبيه الرابع وقديؤ خذجوازماذ كره البساطي من كلام المصنف في التوضيح فمااذا جع المضمضة والاستنشاق في غرفة واحدة فانه قال وذلك يحمل وجهين أحدهم أن سمضمض بهاأ ولاثلاثا ثم يستنشق كذلك والثاني أن يقضمض عم يستنشق عم يقضمض عم يستنشق ع كذلك انتهى والى هذه الصورة أشار المصنف بقوله وحاز ابغرفة قال في العارضة أخبرني شيخنا مجدبن يوسف القيسي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت له أجمع بين المضمضة والاستنشاق في غرفة واحدة فقال نيم انتهى وقوله أو احداها يشيرالي انه يجوزأن عضمض ثلاثم ات بغرفة واحدة ثم يستنشق ثلاثا بغرفة واحدة

وبالغ مفطر) ابن عرفة مر سنن الوضوء الاستنشاق وهوجلس الماء بأنفيه ونثره بنفسه و بده على أنفه ثلاثاو ببالغ غيرالصائم (وفعلهمابست أفضل وجازا أواحداهما بغرفة ) الرسالة بمضمض فاهثلاثا منغر فةواحدة انشاءأوثلاث غرفات قال و يحز نه أقلمن ثلاث فى المضمضة والاستنشاق وله جمع ذلك في غمرفة واحدة والنهامة أحسن وقددابن رشد الغرفة الواحدة اذاقدر ان عسك من الماء بكفه ما تكفيه لذلك قال والاختيار للخمي أن بأخل غرفة فممضمض بها و ستنثر ثم أخرى كذلك ثم أخرى

( واستنثار ) عياض الاستنشاق والاستنشار عندناسنتان وعدهمابعض شيوخنا سنة واحدة وأنكر مالك تركوضع يده على أنفه عنده \* ابن رشد لان بوضع يده يدفع ما يخرج من أنفه مع الماء الذي استنشقه من أن يسيل على فيه أولحيته

(الثالث) لم يذكر المصنف الوجه الثاني في كلام الباجي الذي اختاره ابن رشدولم يشر اليه ولافي الجائزات و تتعين ذكره لاختمار ابن رشدله (الرابع) ذكر ابن الفاكهاني في شرح الرسالة ان اختيار مالكأن يقضمض ثلاثامن غرفةثم يستنشق ثلاثامن غرفةقال وهو أولى ليكون لاستنشاق كلهبعد المضمضة كلهاو يسلممن التنكيس انتهى وهو غريب أعنى كونه اختيار مالك الخامس) بق من صفات المضمضة والاستنشاق صفة لم أقف على من ذكر هاوهو أن يأخذ غرفة فيقضعض منهامرتين تمغرفة ثانية فيقضمض منها الثالثةثم يستنشق منها المرة الاولى ثمغرفة ثالثة د تنشق منهام تين والظاهر جوازها (السادس) قال في الطراز ويستعبأن يمضمض ويستنشق بميناه وهومتفقءلمه ومأثور فيوضوءالنبي صلىالله عليهوسلموقال فيالزاهي وخمل الماء لذلك بعني للضمضة والاستنشاق بالمني خاصة (السابع) قال في الزاهي من لم يستطع ذلك يعني المضمضة والاستنشاق من علة تمنعه منه لم يلزمه انتهى (الثامن) قال الفاكها ني في شرح قول الرسالة يجزيه أقلمن ثلاث في المضمضة والاستنشاق هذا الايختص بالمضمضة والاستنشاق أعني الاقتصار على ثلاث فان مغسولات الوضوء كلها كذلك وكان مراده والله تعالى أعلم بقوله أحسن أى أحسن من الاثنين لاأحسن من الواحدة اذالاقتصار على الواحدة مكروه وليس بين الكراهة والحسن صيغة أفعل ولوقال ويجزيه الاقتصار على الاثنين لكان أبين أنهى وقال الشيخ زر وق في شرح قول الرسالة أيضاو مجز يه أقل من ثلاث في المضمضة والاستنشاق و يعنى حيث يفعل الحكل واحدة واحدةأو لواحدةأ كثرمن الاخرى واثنتين اثنتين وسواءالفعلات وهوالمقصودهنا أو الغرفات انهى وقال في شرح قول الرسالة عميستنشق بأنفه الماء ويستنثره ثلاثا تقدمت كراهة مالك الدونها لاسماعندالقياممن النوم فني الصحيح اذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنشر ثلاثا فان الشيطان ببيت على خيشومه متفى عليه انتهى ويشير بقوله تقدمت كراهة مالك لمأدونها الى ماذكره عن ابن عرفة ونصه الاستغشاق جذب الماء بأنفه ونثره بنفسه ويده على أنفه ثلاثا وكرهه مالك دونهما قال الشيخ زر وقاأى دون الثلاث ودون اليدعلي الانف والله تعالى أعلم (قلت) الموجود في نسخ ابن عرفة دونها بافرادالضمير أى دون جعل البدعلي الأنف وكائنه في نسخة الشيخ زر وق بضمير التثنية (الناسع) قال في الزاهي ومن احتاج الى أكثر مماقد مناه من العدد فعله ولاحرج انتهى (قلت) مأن مكون في فه أو أنفه نجاسة أو غيرها ولم يخرج الابأ كثرمن ذلك ص ﴿ واستنثار ﴾ ش يعني ان السنة الرابعة الاستنثار وهولغة طرح الماء من الانف بالنفس مأخوذ من نثرت الشئ اذاطرحت وقمل الهمأخو ذمن تحريك الثاثرة وهي طرف الأنف وفي الشرع طرح الماءمن أنفه بنفسه مع وضع أصبعيه على أنفه وكرهه مالك دون وضع يديه على أنفه وقال هكذا يفعل الحار وقال الشيخ زروق قالوا وانمايسكه من أعلاه تم يمر لآخره لأنه الذي ينظف ويشدأ صابعه بالاخراج وكون ذلك اليسار هوالأولى وقداختلف فيهانتهي وقال ابن فرحون في شرحقول ابن الحاجب وينشره بنفسه وأصبعهم اده الابهام والسبابة من اليداليسرى لانها المعدة لازالة الأوساخ انتهى وقال في الذخيرة لمات كام على المضمضة والاستنشاق قال صاحب الطراز ويفعلهما بالمني وهومتفق عليه ويستنثر بالسرى وهوم ويعنه عليه الصلاة والسلام انتهى وجعل المصنف الاستنثار سنة مستقلة وهو الذى ارتضاه ابن رشد في المقدمات والقاضى عياض في الا كال وفي كلام ابن عبد السلام والمصنف فى التوضيح ميل اليه قال في الاكال الاستنشاق والاستنثار عند ناسنتان وعده ابعض شيوخنا

سنةواحدة لانه عليه الصلاة والسلام أمر بهما وأفرد كل واحدة منهما بالذكر انتهى وقال ابن عرفة بعدأن نقل كلام القاضي عياض ظاهر اقتصار الرسالة والتلقين والجلاب والصقلي والمازري وابن رشمد وابن العربي على المضمضة والاستنشاق انهما معنى الاستنشاق والاستنثار سنة واحدة وظاهر قول الكافي المضمضة والاستنشاق والاستنشار ومسح الأذنين سنة انهما سنتان وهو مصالمقدمات وقولأول الرسالةمن سننه المضمضة والاستنثار ظاهرفي الثاني وقوله آخرها كالتلقين ظاهرفي الأول انتهى والله تعالى أعلم ص ﴿ ومسح وجهى كل أذن ﴾ ش يعنى ان مسح وجهى الأذنين أى ظاهرها وباطنهماسنة وهذاهو المشهور قالهفي التوضيح قال وذهب ابن مسلمة والأبهري الىأن مسعهمافرض وقال عبدالوهاب داخلهماسنة وفي ظاهرها اختلاف انتهى وقال ابن عرفة ونقل ابن رشدفيه الاستعباب معتمل انهتفسر للندب أولافكون ثالثا قال اللخمى الصاخان سنة اتفاقا وفى فرض ظاهر اشرافهما وباطنهما قولاابن مسامة مع قولها الاذنان من الرأس وابن حبيانتهي وعلىماذكر القاضي عبدالوهاب فاختلف في الظاهر فقيل مايلي الرأس وقيل مابواجه بهومنشأ الخلاف النظر الى الحال أوالى أصل الخلقة فان أصل الأذن في الخلقة كالوردة ثم تنفتح قال ابن عبد السلام وهذا الخلاف انما يحسن النظر فيه على القول بأن مسحظا هرها مخالف لمسح باطنهما وأماعلي المشهور فلا يحتاج الى النظر فيه انتهى ( قلت) لكن يظهر من كلام الباجي ترجيح القول بأن ظاهرها ممايلي الرأس على كل قول فانه قال الرابعة أن يمسح أذنيه بماء جديد ظاهرهابابهاميه وباطنهما بأصبعيه ويجعلهمافي صاخيه وقال بعده أيضا وظاهرها بمايلي الرأس وقيل مايواجه قال في التوضيح قوله بأصبعيه أي بسبابتيه وقوله و يجعلهما في صاخيه نبه على ذلك لئلانظن سقوط المسح عنهما أابن حبيب ولايتتبع غضونهماأي كالخفين ابتى وقال الشيخزروق فى شرح القرطبية وكره ابن حبيب تتبع غضونهما انتهى وقال فى شرح الرسالة وقال ابن حبيب يكره تتبع غضونهما لانمقصو دالشارع بالمسح التخفيف والتتبع ينافيه والاقتصار على أحدالجهتين من الظاهر أوالباطن يجرى على الخلاف فهما أنتهي يعنى الخلاف في فرض ذلك وسنتهوالله تعالىأعلم وقال ابن عرفة وكيفية مسحهما مطلق في الروايات وفي الموطأ كان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه فقال عيسي يقبض أصابع يديه سوى سبابتيه عرهما ثم يسح بهماداخلهما وخارجهما \* الباجي محقل انه بأخذ الماء بأصبعيه من كل مدلح ديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما باطنه ما بالسبابة وظاهر ها بالابهام (قلت) نقل الشيخ عن ابن حبيب بأخف الماء بأصبعيه عسحهمامن ظاهرها وباطنهما يحقل الوجهين وفى الرسالة يفرغ الماءعلى سبابته واجهامه وان شاء غمسهما في الماء ثم يمسح أذنيه ظاهر هما و باطنهما انتهى ص ﴿ وتعديد مائهما ﴾ ش يعني أن السنة السادسة تجديد الماء لمسح الأذنين قال في التوضيح المشهور لابد من تعديد الماء \* ابن حبيب وان لم يعدد فهو كن ترك مسحهما وقال ابن مسامة هو مخير في التجديد وعدمه وكلام ابن الحاجب يحتمل ان التجديد مع المسيح سنة واحدة واليه ذهب أكثر الشيوخ وجعل ابن رشد التجديد سنة مستقلة و عمل أن يكون المسجه والسنة والتجديد مستحب وهوقول مالك فى المختصر انتهى كلام التوضيح (تنبهان الأول) قوله جعل ابن رشد التعديد سنة مستقلة بقتضى انهجعل كلامن التجديد والمسحسنة وكلامه في المقدمات يقتضي ان مسح الأذنين عندمالك فرض وان السنة في التجديد و نصه سنن الوضوء اثنتاع شرمنها أربع منفق علم افي المذهب وهي المضمضة

(ومسحوجهی کل أذن) انظر لم مذكر الصانه وقد ذكره الحاوى فقال ومسحوجهي الأذنين والصاخ انتهى ومذهبنا نعن كذلك فلاشك انهذا سقط من الأصل وقال في الرسالة ثم عسم أذنسه ظاهرهما وباطنهما ان عباس باطنهما بالسيانة وظاهر همابالابهام \*اللخمي مسح الماخين سنة اتفاقا ابن يونس مسح داخل الاذنين سينة ومسيح ظاهرهما قسل فرض والظاهرمن قول مالك انه سنة (وتعديدمائهما)ابن يونس تعديد الماء لمسح

والاستنشاق والاستنثار ومسح الأذنين مع تجديد الماء لها والمنصوص لمالك انهما من الرأس وانما السنة في تعديد الماء لها وقد قبل في غير المذهب انهمامن الرأس عسحان معه ولا يعسد لهما الماء وقد قيل انهمامن الوجه بغسلان معه وقمل باطنهمامن الوجه وظاهرهامن الرأس والصواب ماذهب اليهمالك ثمقال وثمان قيل فهاانهاسنن وقيل مستحبة وعدمنها استيعاب مسح الأذنين انتهي وله نحو فالثفى كتاب التبيين والتقسيم قال في سماع موسى من كتاب الطهارة الاذنان عند مالك من الرأس وانما السنةعنده تجديد الماء لهاوا تماقال انه لااعادة على من نسهما في وضوئه وصلى مع ان مسح جميع الرأس عندموا جبمراعاة لقول من قال انهما ليسامن الرأس وقدقيل أيضاا نه لايلزم استيعاب مسح جميع الرأس انتهى نعم صرح ابن يونس بأن كلامن المسح والتجديد سنة مستقلة فقال لماعد سنن الوضوء ومسح داخل الأذنين وفي ظاهرها اختلاف قيل فرض وقيل سنة وتعديدالماءلها سنةانتهى ولعل المصنف في التوضيح أرادأن ينسب ذلك لابن يونس فعزاه لابن رشدأو وقع ذلك لابن رشدفي غير المقدمات (الثاني) قوله في التوضيح المشهو رلابدمن تجديد الماء لها المايظهر على القول بان المسح والتجديد سنة واحدة واماعلى القول بانهما سنتان فغير ظاهر لانه اذامسحمن غيرتجديد فقدأتي باحدى السنتين فتأمله ص ﴿ وردمسحرأسه ﴾ ش يعني ان السنة السابعة رداليدين في مسج الرأس الى المحل الذي بدأ منه فان بدأ من مقدم رأسه كاهو المستحب في ذلك ردهما من المؤخر الى المقدم وان بدافي المسح من مؤخر رأسه وترك المستحب من ذلك فالسنة أن يردهما من المقدم الى المؤخر كاصرح بذلك ابن القصار ونقله اللخمي وعبد الحققال اللخمي والفرض فى مسح الرأس واحد وهو بلوغ المدين الى مؤخره ولاخلاف انهلو اقتصر على ذلك ولم ردها لأجزأه والسنةرده إمن القفاالي مقدم الرأس قال ابن القصار وان بدأر جل من مؤخر رأسه الى مقدمه لكان المسنون أن يردمن المقدم الى المؤخر انتهى ونقل ذلك المصنف في التوضيح وقال ابن عرفة لماعدالسنن وردالسدين من منتهى المسحلبدئه سنة ابن رشد وقدقسل فضلة انتهى (تنبيهات \* الاول ) عبارة المصنف أحسن من قول ابن الحاجب ورد المدين من مؤخر رأسه الىمقدمه لانه يقتضي ان الرد لا يكون سنة الااذا كان من المؤخر الى المقدم قال في التوضيح وليس كذلكقال ويلزم عليه أن يكون الابتداء من مقدم الرأس سنة وهو خلاف ما يأتي له يعني ابن الحاجب من ان ذلك من الفضائل انتهى وسيمصر ح المصنف أيضابان ذلك مستحب والله تعالى أعلم (الثاني) لم يذكر المصنف رداليدين ثالثة في مسح الرأس وهوقول الأكثر قال اللخمي واختلف فى رداليدين ثالثة فقيل لافضيلة فى ذلك وعلى هـ نداغير واحدمن البغداديين وقال اسمعيل القاضى جاءت أحاديث عن الني صلى الله عليه وسلم في مسح الرأس ثلاثا و يمكن أن يكون ذلك أن بمر المدين من المقدم الى المؤخر ثم يردهما الى المؤخر نعومار وي عن عطاء بر مدولا يستأنف الماءللثانية ولاللثالثة ولافائدة في اعادة البدللثانية أوالثالثة الاأن يكون قديق في البد بلل والغالب بقاء البلل في البدانتهي ونقله ابن عرفة فقال اللخمي وفي كون رد المدين الثة فضلة قولااسمعيل والأكثر ونقله الشارح في الكبير (الثالث) بفهم من كلام اللخمي هـ ذا ان الرد انمايطلب اذابقي في اليدبلل وأما اذالم يبق فهابلل فلافائدة فيه فتأمله (الرابع) كمره التكرار بماءجاديد كاصرحبه ابن الحاجب وغيره والله تعالى أعلم وكاسيأتى عندقول المصنف ومن ترك فرضاأتي بهص ﴿ وترتيب فرائضه ﴾ ش يعني أن السنة الثامنة من سنن الوضوء ان يرتب فرائضه

أذنيه سنة (ورد مسح رأسه) ابن عرفة من سان الوضوءرد السدين من منهى المسحلبدئه (وترتيب فرائضه فيغسل وجهه ثم ذراعيه ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه واحتر زبقوله فرائضه من الترتيب بين السنن فىأنفسها وبنهاو بان الفرائض فان ذلك مستحب كاسيأتى والمشهو رفى المذهب أن الترتيب سنة كإقال المصنف قال ان رشد في المقدمات وهو المعلوم من مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك وقيل واجب حكاه ابن زيادعن مالك وقاله أبومصعب ومال اليه ابن عبد السلام وعزاه في الذخيرة للشيخ أبى اسحق وقيل واجب مع الذكر وعزاه ابن راشد والمصنف في التوضيح لابن حبيب وقيل مستصبوعزاه في الذخيرة لابن حبيب وذكره في التوضيح ولم يعزه بلقال تأول اللخمي المدونة على القوله فهايعيد الوضوء وذلك أحب الى وماأدرى ماوجو به قال سندوهو تأويل فاسد قال والهاء في وجو به عائد على الترتيب و محمد أن يعود على اعادة الوضوء واقتصر ابن يونس على الاول انتهى كلام التوضيح فتعصل في حكمه أر بعة أقوال قال في الذخيرة و وجه المشهور أن الله سحانه وتعالى عدل عن أحرف الترتيب وهي الفاء وثم الى الواوالتي لاتقتضى الامطلق الجع وقول على رضى الله تعالى عنه ماأبالى اذا أتمت وضوئى باى أعضائى بدأت وقول ابن عباس لابأس بالبداءة بالرجلين قبل البدين خرج الأثرين الدارقطني مع عجبة على رضى الله تعالى عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم طول عمره فاولااطلاعه على عدم الوجوب لماقال ذلك وكذلك ابن عباس انتهى وحدث انتفى الوجوب قلناانه سنة لمو اظبة النبي صلى الله عليه ووسلم عليه ووجه ابن رشد القول بالوجوبان الله سمانه وتعالى رتب الأعضاء بعضها على بعض وقال النسى صلى الله علمه وسلم توضأ كاأمرك الله تعالى وبان الوضوء عبادة ذات اجزاء يكره الكلام فها فكان الترتيب واجبافها كالصلاة وبان النبي صلى الله عليه وسلم توضأم تباوفعله محمول على الوجوب وبانه صلى الله عليه وسلم توضأ كذلك وقال هذا وضوء لا نقبل الله الصلاة الابه مح قال والجوابأن هذه مناسبات تقتضي أن الترتيب مطاوب ونعن نوافق على ذلك ووجه القول بانه واجب مع الذكر انالترتيب برجع الى النهى عن التنكيس والنهى يفترق عمده من نسيانه انتهى و وجه الاستعباب أنه حيث انتفى الوجوب حل على الندب اذهو الاصل في الهيات كالابتداء بمقدم الرأس و بأول العضو وبالمني قبل اليسار والله تعالى أعلم ص فيعاد المنكس وحده ان بعد بجفاف والامع تابعه \* ش يعنى انه اذا قلنا ان الترتيب سنة فن نكس أعضاء وضوئه فانه يعيد المنكس وحده ولايعيد مابعده انبعدعن محل الماءوان لم يبعد أعاد الوضوء المنكس ومابعده هذا قول ابن القاسم وقال ابن حبيب يعيد المنكس ومابعه ده سواء كان بعيد اأوقر يباوماذ كره المصنف من اعادة المنكس ومابعده مع القربهو الذي نص عليه ابن رشدوابن بشير وغيرها قال في التوضيح وظاهر كلاما بنشاس انه يعيد الوضوء قال ولفظه ان كان عضرة الماء فانه سندى اليسارة الأم علمه انتهى (قلت) والظاهر ماقاله ابن رشد وابن بشير وعليه اقتصر صاحب الطراز والمصنف والله تعالى أعلم (فرع) من نكس بعض عضو فحكم ذلك البعض حكم المنكس قال ابن يونس فمن غسل بديه أول وضوئه عم لم يعدغسل كفيه بعدغسل وجهه ان كان قصد بغسل بديه أولا السنة فلايجز تهوليعدماصلى بذلك فانقصد بذالك الفرض فتجز تهصلاته الاأنه يصيركن نكس وضوءه قاله أبو بكربن عبدالرحن وأبومج دبعدان قال يجزئه انتهى كأنه يعنى والله أعلمان أبامجمد قال أولا لا يجزئه ولم يفصل بين أن يكون قصد به أولا السنة أم لاوالله تعالى أعلم (تنبيه اتدالاول) هذا حكم من ترك الترتيب السيافامامن نكس وضوء عامد الحكى ابن الحاجب فيه قولين قال في التوضيح

فيعاد المنكس وحده انبعه بعفاف والامع ثابعه) ابن رشد المشهو ر الن ترتيب فرائض الوضوء سنة ابن يونس عن غير واحدان نكس والصلاة أبدا لأنه عابث بعضرة الماء أعاد الموضوء ففها ومابعده ولو كان ناسيا فان جف الوضوء ففها لايعيد الصلاة \* ابن قدم فقط

قال بن شاس أحده ماأنه يعيدمع العمدقريبا كان أو بعيد ا (والثاني) انه كالناسي فلايعيدوه إعلى الخلاف في تارك السنن متعمداهل عب عليه اعادة الصلاة أم لاانتهى وقال بن راشداذ اترك السنة عمدافي الصلاة ففي الاعادة قولان وكذاهنا والخلاف هناأضعف لان سنن الصلاة أقوى والقول بالصعة في الموضعين أصولان السنة لايذم تاركها انتهى وقال في المقدمات ا ذا قلنا انهسنة فان كان بحضرة الوضوء أخرماقدم ثم غسل مابعده ناسيا كان أوعامداوان كان قدتباعدو جفوضو ؤه وان كان متعمدا ففي ذلك ثلاثة أقوال أحدهاانه بعد الوضوء والصلاة والثاني انه بعيد الوضوء ولايميد الصلاة قاله ابن حبيب ( والثالث ) انه لااعادة عليه للوضو، ولاللصلاة وهو قول مالك في المدونة لاأدرى ماوجو به انتهى ثع ذكر حكم النسيان (قلت) وحكى ابن عرفة عن ابن زرقون انه عزى للدونة انه يعيد الوضوء استعبابا والله تعالى أعلم (الثاني) تقدم ان اعادة ما بعد المنكس في القرب مسنونة لأجل تحصيل الترتيب خلافالابن ناجى والجز ولى والشبخ يوسف بن عمر في قولهم انهامستعبة والله تعالى أعلم وكلام ابن بشير وابن الحاجب بدل على ذلك (الثالث) جعل ابن رشد الجفاى حداللبعد في العمد والنسمان وقد تقدم في الموالاة ان التفريق عمد الا يجدد بالجفاف بل دون ذلك وينبغي أن يقال هنا كذلك أيضافتاً مله (الرابع) المنكس هو المقدم عن موضعه المشروع لهفاو بدأفغسل ذراعيه ثم غسل وجهه تممسح رأسه تم غسل رجليه فعندابن القاسم يؤخر ماقدمه وهوغسل ذراعيه ولا يعمد مابعده وعن ابن حبيب يغسل ذراعيه مم يسر رأسه مح يغسل رجليه فان غسل وجهه ثم مسحر أسه ثم غسل ذراعمه ورجليه أعاد عندابن القاسم رأسه فقط وعندابن حبيب يعبدرأسهور جليه فاوغسل رجليه في هذه الصورة قبل غسل ذراعيه فيتفق ابن القاسم وغيره على انه يعيد مسح رأسه و رجليه فلو بدأفي الاعادة في هذه الصو رة فغسل رجليه قبل مسحر أسه فهسح رأسه ولايعيد غسل رجليه عندابن القاسم لان اعادة غسل رجليه انما كانت لوقوع ذلك قبل غسل ذراعيه فاذا أعاده فقدوقع بعدغسل الذراعين وبعدمسح الرأس في الطهارة الأولى ويعيد الآنمسح رأسه ليقع مسح رأسه بعدغسل الذراعين وعندابن حبيب اذامسح رأسه أعادغسل رجليه قاله في الطراز ولو غسل وجهه ثمر جليه ثم مسحر أسه وغسل ذراعيه فيتفق على انه عسح رأسه و بغسل رجليه وقدد كرصاحب الطراز من هذاصورا كثيرة مرجعها الى ماذكرناه (الخامس) استشكل ابن رشد في المقدمات والتونسي قول ابن القاسم لانه لا تخلص عاياتي من التنكيس كاتقدمفن بدأبغسل ذراعيهأو بمسحرأ سهقبل غسل وجهها نهيعيدماقدمه فقط وهو غسل الذراعين أومسح الرأس واذافعل ذلك فقدوقع غسل ذراعيه بعدمسح رأسه وغسل رجليه في الصورة الأولى و وقع مسحر أسه بعد غسل رجله في الصورة الثانية إقال في المقدمات والحاري على أصلابن القاسم في تفرقة الوضوء ناسياان لاشي عليه في تنكيسه ناسيا اذا فرق وضوءه قال ووجهقولهان ماقدمه فوضعه في غيرموضعه بصر عنزلة مانسمه فذكر وبعد البعد فمفعله وحده ولا يعبدما بعده لكن بلزمه على هذااذانكس وضوءه اعادة الوضوء والصلاة وهو خلاف مافي المدونة انتهى بالمعنى ونقله في التوضيح بلفظه واعترض بانه لوجعله كالمنسى للزم أن يعيد الوضوء في العمد ولم يقل به انتهى ( قلت ) قد يقال لا يازم ذلك لان المنكس مشبه بالنسى ولا يازم أن يتنزل منزلته من كل الوجوه فتأمله وذكرفي التوضيح جواباثانياعن الاستشكال المذكور وهوان اعادة المقدم انماهى لحصول الترتيب بينهو بين ماقدم عليه باعادة الذراعمين في الصورة الاولى انماهي ليعصل

الترتيب بين الذراعين والوجهلان التنكيس انماوقع بينهما لابين الذراعين ومسح الرأس لحصول ذلك أولاوعزا ابن عرفة هذا الجواب لبعض الاندلسيين قال ورده المازرى باله يازم مثل ذلك في القرب وذكر الاعتراض في التوضيح عن ابن هر ون ولم بعزه (قات) قد مقال انه لا بازم ماذكره المازرى لانهانما أمرباعادة المنكس ومابعده بحضرة الماءليأتي بالوضوء على الوجه الأكلمن مراعاة الموالاة والترتيب فيخرج بذلك من الخلاف ومع البعد لا بدمن دخول الخلاف فيـ ملحصول الخلل في الموالاة والترتيب فتأمله والله تعالى أعلم (السادس) استشكل ابن رشـ د فى المقدمات أيضاقول ابن حبيب بعمد المنكس ومابعده وقال فيه نظر لانه اذا فعل ذلك ولج بعد الوضوءمن أوله فقد حصل وضوؤه مفرقا ومن قول ابن حبيب ان من فرق وضوءه ناسياو متعمدا أعادالوضوء والصلاة في الوقت وبعده انهى وذكره ابن عرفة وقال بعده و محاب محصول الموالاة أولاانتهى فتأمله ( السابع ) اذاقلناان الترتيب واجب فنكس وضوءه فحكى في التوضيح عن الجواهر انه اختلف فيه هل ستدى الوضوء أملاص ﴿ ومن ترك فرضا أتى به و بالصلاة وسنة فعلها لمايستقبل ﴾ ش بعني أن من ترك فرضامن فرائض الوضوء ناسما له فانه مأتى مذلك الفرض الذي نسمه وان كان صلى مذلك الوضوء فانه بعمد الصلاة أنضافي الوقت و بعده بعدان التي مذلك الذي نسمه وقد تقدم سان ذلك في الموالاة وانماذ كره المصنف هنالسبه على حكمن ترك سنة \* وقوله أي مهر مدو عالعه مان ذكر ذلك بالقرب وان ذكر ذلك بعد البعد فاله رأتي مه وحده وانما لم منبه المصنف على هذا اكتفاء عاذكره في التنكيس لان حكم المنكس والمنسى عندابن القاسم سواء وقد تقدم بيان ذلك كله في الكلام على الموالاة أيضا وتقدم هناك أيضا حكما اذا أخر وبعدد كروعامداأوناسيا أولعدم الماءوالله تعالى أعلم وأمامن ترك سنةمن سنن الوضوءناسا لهافانه أتي مافقط سواءذكرها بالقرب أو بالبعد وان كان صلى بذلك لم بعد الصلاة (تنبهات \* الاول ) هذا حكمن ترك سنة مستقلة لم نفعل في موضعها فعل قال ابن بشير وحقيقة مانعادمن السنن المتروكة في الوضوء ومالانعادان كل سنة اذاتر كتولم دؤت في محلها نعوض فانهاتعاد وهذا كالمضمضة والاستنشاق ومسح داخل الأذنين والترتيب وكلسنة عوضت في محلها كغسل اليدين قبل ادخالها في الاناء ومسح الرأس عائدمن المقدم الى المؤخر فلاتعادلان محلماقد حصل فيه الغسل والمسح انتهى ونقله ابن ناجى فى شرح المدونة فى كتاب الصلاة الاول فى شرح قوله لا يجزى من الاحرام الااللة أكبر ولفظه قال ابن بشيركل سنة في الوضوء لم بعدموضعها من فعل فانها اذاتر كت لاتعاد كمن ترك غسل اليدين قبل ادخالها في الاناء والاستنثار ورداليدين فىمسح الرأس انتهى وذكر ابن عرفة كلام ابن بشير وقال بعده قلت يردبعموم نقل الشيخ عن ابن حبيب اعادة ماترك من مسنونه وانسلم في اليدين فلاستحالة. تلافيه لتقييده بالقبلية وتلافيها مستحيل أوموجب اعادة الوضوء فتصير السنة واجبة انتهى (قلت)قدسلم ماقاله ابن بشيراذا كان لايعيد غسل اليدين فلم يبق الار دمسح الرأس والاستثنار وهما أولى بعدم الاعادة لان اعادتهما تستلزم تمر ارمسح الرأس بماء جديدأ ومسحه من غير بلل في اليدولا فأبدة فيه كاتقدم في كلام اللخمى وكذلك الاستنثار لايتصو رفيه الاعادة الاباعادة الاستنشاق فالصواب تقييد مانقله الشيخ عن ابن حبيب عاعدا الشلائة المذكورة فتأمله والله تعالى أعلم وقال الفاكهاني قال ابن القصار من سهاعن رديد به في مسح الرأس فان ذكر قبل أخذ الماءلر جلبه فلمعد بمديه على رأسه وان بل

(ومن ترك فرضا أيى به وبالصلاة وسنة فعلها للاستقبل) الرسالة ومن ذكر من وضوئه شيأهما والقربأعاد ذلك ومايليه وان تطاول ذلك أعاده الوضوء وان ذكر مثل المضمضة والانتين فان كان ومسح الاذبين فان كان بعده وان تطاول فعل ذلك ولم يعدما ولم يعدماصلي للمايستقبل ولم يعدماصلي

بدبه بالماء بعدمسح رأسه فلابعيدهالأن ذاك تكرارمسح على الوجه المكروه انتهى وذكرهسند فيأول كتاب الطهارة على انه المذهب فتعصل من هذا أن السنن التي تفعل اذاتر كت المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين وتجديد الماء لهماو الترتيب (الثاني) اذا ترك السنة مم تذكر هافانه يفعلها ولايعيد مابعدها كإسيأتي عن الموطأ وظاهر كلام صاحب الطراز أنه متفق عليه مع السهو وانماالخلاف معالعمدونقله في الذخيرة وقبله وظاهر كلام ابن ناجي في شرح الرسالة أن الخلاف جارفي السهوأيضا وكذلك ظاهر كلام الشيخ يوسف بنعمر ونصه في شرح قول الرسالة وان ذكر مثل المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين فان كان قريبا فعل ذلك ولم يعد مابعد ولانهسنة ولاعجب الترتيب فيذلك هنداهوالمشهور وقال ابن حبيب بعيد مابعده كافي الفرائض انتهى وقال ابن راشد في شرح قول ابن الحاجب لماذ كرالمضمضة والاستنشاق ومن تركهما وصلى أمر باعادتهمامانصه واذاأعادهمافهل بعيدمابعدهماان كان بحضرة الماءلأجل الترتيب كافي المفروض أولا قولان الاعادة لابن حبيب ونفها لمالك في المختصر وهو الصحيح انتهى ووجه عدم الاعادة ظاهر لان الترتيب بين السنن في أنفسها وبينها وبين الفرائض مستحب والزيادة في المغسولات محرم أومكروه وابن حبيب على أصله فان الترتيب بين الفرائض والسنن عنده سنة لكنه أخف من الترتيب بين الفرائض كإسأتي سانه وقال في الطراز لماذكر قول ابن حبيب ولعمرى انه خلاف مايعرف في المذهب (الثالث) انمايؤم بالاتيان بالسنة اذا كان قصده أن يصلي بذلك الوضوء واما اذا كانقصده أن ينقض ذلك الوضوء لم يؤمم بالاتمان بها قاله غيروا حدوه وظاهر (الرابع) اذاترك شيئامن فرائض الوضوءعامداحتى طال فقديط لوضوؤه ولايبني عليه ولوبني عليهم يحزه وان صلى به فصلاته باطلة وتقدم أن التفريق عمدا اذا كان دسير الايضر وانه مكروه أوحرام وتقدميان قدره وان ترك سنةمن سنن الوضوء عامدا فانه يفعلها بالقر بولااشكال في ذلك كا ذكره صاحب الطراز وغيره وظاهر كلامه في الجواهر أنه بفعلها أيضاولوطال فانهقال فمن ترك المضمضة والاستنشاق عالما فاستعباب اعادته في الوقت قولين قال ولاشك أنه يؤمر باعادة ماترك انتهى ونعوه في الزاهي وسأتى لفظه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وغيره قال ابن الحاجب بعدأن ذكر المضمضة والاستنشاق ومن تركهما وصلى أم يفعلهما وقوله و يستعب للتعديد أن يعيد الصلاة في الوقت قال في التوضيح قوله بفعلهما أي لما يستقبل وقوله يستحب للعتمد في هذه المسئلة ثلاثة أقوال الاعادة في الوقت كاذ كرونفها والثالث لغيرا بن القاسم في العتبية الاعادة أبدانقله صاحب الطراز فقال وهذا امالانهماعنده واجبتان وامالان ترك السنن عمد العب وعبث والذى رأسة في البيان وأما العامد فقال ابن القاسم بعيد الصلاة في الوقت وقال ابن حبيب لا اعادة ويتغرج في المسئلة قول ثالث انه يعيداً بدابالقياس على من ترك سنة من سنن الصلاة فقيل يستغفر الله ولاشئ عليه وقيل يعيدفي الوقت وعلى قياس هذا بأتى قول ابن القاسم وقيل يعيد أبدا وهوالمشهو رفى المذهب المعاوم من قول ابن القاسم فيلزم على قياس هذا القول انه يعيد في هذه الصورة أبدا انتهى ومفهوم كلام ابن الحاجب أن الناسي لايستعب له الاعادة قال ابن راشد في شرحه واستحسن اللخمي أن يعيد الناسي أيضافي الوقت والمعروف أن الاعادة فيهما انتهى وقال ابن عرفة بعدأن ذكر المضمضة والاستنشاق و مفعلهما تاركهما وفي اعادة صلاته في الوقت ثالثها في العمد للخمى ونقله وسماع بحيي بن القاسم وعزا ابن رشدالثاني لابن حبيب وخرجاعادته

ابدامن ترك السنة عمدا قال وهو المشهو والمعلوم لابن القاسم ولا يعيد الناسي اتفاقا انتهى وكلام ابن رشد الذي نقله المصنف في التوضيح وابن عرفة هو في أول سماع بحي من كتاب الطهارة وقال ابن بشير المضمضة والاستنشاق سنتان فن تركهمالم يبطل وضوؤه ولاصلاته ان كان ناسيافان تركهما متعمدافينبغى أن يختلف فيه على الخلاف في تارك السنن عداولا خلاف همنا أنه يعيد لاالصلاة بعد الوقت ويمكن أن يقال ليس يلزم اذاقيل في سنة تجب الاعادة بعد الوقت أن يلزم ذلك في كل سنة لأن السان متباينة الرتب في التأكيد انهى وقد تقدم وكلام ابن راشد فعين نكس وضوءه متعمدا وتصحيحه القول بعدم اعادة من ترك سنة من سنن الوضوء عامدا وظاهره أنه لا بعيد لافي الوقت ولابعده فتعصل من هلذا أنمن ترك المضمضة والاستنشاق ناسيا نمخ كر بعدأن صلى فلابعيد صلاته على ماقال في المدونة ونصهاومن ترك المضمضة والاستنشاق ومسح داخل أذنيه في الوضوء والجنابة حتى صلى أجزأته صلاته وأعادما ترك لمايستقبل انتهى ونحوه في الرسالة وقال سندان المشهو رمن المنهب انهلايستحبله الاعادة في الوقت ونقل عن ابن القاسم أنه تستحبله الاعادة في الوقت وقال ابن رشد انه لا يعيد اتفاقاوه وظاهر كلام ابن بشير وغيره وقال اللخمي انه يعيد في الوقت وظاهر كلامه أنه اختاره من نفسه وهوظاهر كلام ابن عرفة المتقدم وقد تقدم عن صاحب الطراز أنه نقل عن ابن القاسم وجعله مقابل المشهو روأمابعـ دالوقت فلااعادة عليه بلاخلاف أعلمه وأمامن تركهما عامداوصلى بذلك الوضوء ففي صلاته ثلاثة أقوال قيل لااعادة عليملافى الوقت ولابعده وفي كلام ابن رشد السابق في الكلام على الترتيب انه الصحيح وقيل يعيد في الوقت وهو المنصوص لابن القاسم في سماع بحيى المذكور وقال البساطي في المغيني انه المشهور وقبل بعيدأ بداوهذا القول نقله صاحب الطراز وضعفه ونقله عنه في التوضيح كاتقدم وجعله ابن رشد مخرجامن القول ببطلان صلاة تارك سنةمن سنن الصلاة قال ابن ناجى في شرح الرسالة قلت برد تغر بعه بأن سنة الصلاة أقوى لانها المقصود والوضو ، وسيلة انتهى (قلت) وفي كلام ابن بشير وابن راشد اشارة الى هذا وأماقول ابن رشدوهو المشهور في المذهب المعاوم من قول ابن القاسم فليس راجعا الى ترك المضمضة والاستنشاق وانماهو راجع الىمسئلة من ترك سنةمن سنن الصلاة وسيأتي في كلام المصنف في باب السهو انه أحد القولين المشهورين في المسئلة والله تعالى أعلم ويظهرمن كلام ابن الحاجب ترجيح القول بالاعادة في الوقت لاقتصاره عليه ولأنه المنصوص لابن القاسم وانظرهل يقال بذلك في بقية سنن الوضوء أولااعادة على من تركه الافي الوقت ولافي غيره أماالسنن التى لا يمكن تلافيها كغسل اليدين قبل ادخالهافي الاناء والاستنثار وردمس الرأس فلافائدة للاعادة اذ لا يمكن تلافيها وأما الترتيب فقد تقدم في كلام ابن رشد في الكلام على التنكيس أنمذهب المدونة أنه لا يعيد الصلاة ولا الوضوء وظاهره انه لااعادة عليه لافي الوقت ولا بعده وأما مسح الاذنين وتجديد الماء لهما فيظهر من كلام ابن بشيران حكمهما حكم المضمضة والاستنشاق ونصه وأماداخل الأذنين فلاخلاف انهماسنةفن ترك مسعهمالم تبطل صلاته على ماقدمناه في المضمضة والاستنشاق ويعيدهم لمايستقبل وأماخارج الاذنين ففيه فولان أحدهماانه فرض والثاني أنه سنة والمعول عليه انهماسنة واذاقلنا انهمافرض فانتركتا فالمشهور صحة الصلاة لأنهما ممسوحتان فى الرأس والمسح مبنى على التففيف وليسارتهما وقال ابن الجلاب القياس الاعادة و يجدد لما الماء فان لم يجدد فلا يعيد كافدمناه وفي المدهب قول انه يجددانتهي وقال في الطراز اذاقلنا مجب مسحهمافتركهماسهواحتى صلى فلايختلف المذهب انه تصح صلاته واختلف في وجمد ذلك فقيل استعسان لاقياس وقال الابهرى لمااجمع فهما خلافان أحدهما انهمامن الرأس والثاني وجوب مسحهمالم برمالك الاعادة وهذا برجع الى الاستحسان ومغر جذلك على قول ابن مسلمة لأن مسيجيع الرأس عنده غير واجب فان ترك ثلث رأسه عنده أجز أه فكيف عن ترك مسم أذنيه فانترك ذلك عدا اختلف القائلون بالوجوب فتعليل الابهرى يقتضي انه تعبز ته صلاته وقال أبوجعفر قال يعض أصحابناان تركهماعمدا أعاد الوضوء وجملوا قول مالك على السهو استعسانا انتهى وذكر اللخمى بعض هذاوصر حفى ساعموسى من كتاب الطهارة بأن من نسى مسح أذنيه أونسي المضمضة والاستنشاق وصلى فلا اعادة عليه قال ابن رشداعا قال لاإعادة على من نسهماوهاعندهمن الرأس ومسح جمعه واجب عندهم اعاة للخلاف وقد تقدم لفظه في الكلام على التجديد والله تعالى أعلم وقال ابن شعبان الاذنان من الرأس كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدد لهاماء ويدخل أصبعيه في صاخيه وليس عليه غسلهما فن مسحهمامع رأسه أو تركهما عمدا أوسهوالم يعدصلاته الاأنانأهره بالمسح لمايستقبل ونقصدفي العمد كذلك انتهي والله تعالى أعلم والذي يظهر من كلامهم ان من ترك السنة لا يؤمل باعادة الصلاة قال في الذخيرة في أول فصل سنن الوضوء قالصاحب الطراز والفرق بين السنة والفضيلة والفريضة ان الاول يؤمر بفعله اذا تركه من غير اعادة الصلاة والثاني لايؤم بفعلها اذا تركها ولابالاعادة والثالث يعادلنرك الصلاة انتهى وكلام سندالذى ذكر دفى أوائل باب ترتيب الوضوء الخامس قول المصنف ومن ترك فرضابر بدأوشك في ذلك قال في أوائل كتاب الطهارة من المدونة ومن شك في بعض وضوئه فلم يتيقن اله غسله فليغسل ماشك فيهانتهي والحكم فيهحكم من تحقق انه ترك بعض وضوئه وقوله بعض وضوئه شامل السنان وهوكذلك كاصرح به الشيخ يوسف بن عمر في شرح قول الرسالة وان ذكر مشل المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين فقال وكذلك اذاشك مالم يكن مستنكحافان كان مستنكحا بني على الخاطر السابق انتهى (قلت) وماذكرهمن استشاء المستنكح صحيح وقوله بنيعلى أول خاطره هذاعلى القول الذي مشي علمه ابن الحاجب وأماعلي المشهور فانه يطرح الشك ويلهى عنه قال في الزاهي ومن ذكر في الصلاة مسحر أسه فان كان ذلك يكثرعليه مضى على صلاته وان كان غيرمستنكح مسحر أسه تمصلي انتهى وقوله ذكره في الصلاة أى شك وأمالو تحقق أنه تركه وذكر ذلك فانه يقطع و يسحه و يبتدى الصلاة سواء كان مستنكحا أوغيرمستنكح والله تعالى أعلم ص ﴿ وفضائله موضع طاهر ﴾ ش لمافرغمن الفرائص والسنن شرع يذكر الفضائل وهي المستعبات فن ذلك أن يكون الموضع الذي يتوضأ فيهطاهرا وقدصر حابن يونس وابن رشدبأن من فضائل الوضوء أنهلا يتوضأفي موضع الخلاء زاد ابن يونس لماذكر أدلة الفضائل فقال الهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك مخافة الوسواس ونقله في الذخيرة عنه وعدابن بشير في الفضائل أن لابتوضا في موضع نجس وهو أعممن كلام ابن يونس وابن رشدوعة القاضى عياض والشبيي في مستعبات الوضوء الموضع الطاهر كاقال المصنف وعد صاحب المدخل في مستعبات الوضوء أن لا يتوضأ في الخلاء ولا في موضع نجس ( تنبيه ) قال ابن بشير بعدأن ذكرماقدمناه عنه لماعد الفضائل ثمقال في آخر كلامه وأماوضع الاناء على العيين فالصعيع أنه لايلحق بدرجة الفضائل غمقال وكذلك مجاورة الوضوء في موضع نعبس لاتعدفي

(وفضائله موضع طاهر) عد ابن رشد وابن بونس من الفضائل أن لا يتوضأ في خلاء بعض القروبين ولا يتكلم في وضوية

الغمنائل وانماينبغي أن يقال وان خاف أن تصيبه النجاسة فلا يتوضأ فيه بوجه وان أمن من ذلك فالأولى تركه ولا يلحق وتبة الفضائل انتهى (قلت) فكان هذامنه على طريق المعث والافقدعد في فنائل الوضوء ومستعباته في كتاب التنبيه وفي كتاب التعرير وكذلك فعل غيره من الشيوخ وهذامثل ما يأتي له في وضع الاناء على اليمين (فرع) عدّ صاحب المدخل والشبيبي من فضائل الوضوء استقبال القبلة ( فرع ) عدمن الفضائل استشعار النية في جميع الوضوء ( فرع) وعدّ صاحب المدخل أيضامن الفضائل أن يقعد على موضع مرتفع عن الارض قال لئلا يتطاير عليه ما ينزل في الارض (فرع) قال الشيخ زر وقف شرح قوله في القرطبية ، والسابع الفور وأنت بالس قوله وأنت جالس زيادة لاصلاح الوزن والافلايشترط الجلوس في الوضوء وان كان مندو باللمكن انتهى هكذاقال في نسخ الشرح المذكور وقال في بعض النسخ قول الناظم وأنت جالس أتى به لتمام البيت والافليس بمقصو دكايفهمه العوام الجهلة وانمن قام من موضعة أوتكم بطل وضوؤه وهذا جهل عظيم ص ﴿ وقلة ماء بلاحد كالغسل ﴾ شيعني ان من فضائل الوضوء أي مستحباته تقليل الماءمن فيرتعديد في ذلك وكذلك الغسل يستحب فيه تقليل الماءمن غير تحديد (تنبيهات الأول) ماذكر والمصنف من أن تقليل الماء في الوضوء والغسل مستحب صرح به القاضي عياض في قواعده والقرافي في الذخيرة والشبيبي وغيرهم وقاله في النوادر وسيأتي لفظها وأصل المسئلة في المدونةوفي رسم الشجرة منساعابن القاسم من كتاب الطهارة قال في المدونة وأنكر مالك قول من قال في الوضوء حتى يقطر الماء أو يسيل وقد كان بعض من مضي يتوضأ بثلث المدّ ولفظ الأم وسمعتمالكا يذكرقول الناس فيالوضوءحتي بقطرأو يسيلقال فسمعته يقول قطرقطر انكار الذلك وقال في الرسم المذكور قال مالك رأيت عباس بن عبد الله وكان رجلاصالحامن أهل الفقه والفضل بأخذالقدح فجعل فيه قدر ثلث مدهشام فيتوضأ به ويفضل منه ثم يقوم فيصلى بالناس وأعجب مالكافاك من فعله قال بن رشدانما أعجبه واستعسنه لان السنة في الغسل والوضوء احكام الغسل مع قلة الماء فقدروي انه صلى الله عليه وسلم توضأ عدّوتطهر بصاع وروى أنه توضأ بنصف المد وذلك لايقدر عليه الاالعالم السالم من وسوسة الشيطان والى فعل ابن عباس هذا أشار في المدونة بقوله وكان بعض من مضى يتوضأ بثلث المدّيعني مدّهشام لاثلث مدّالنبي صلى الله عليه وسلم لانه يسير جدالا عكن احكام الوضوء به انتهى وقول الشيخ في الرسالة وقلة الماءمع احكام الغسل سنة والسرف منه غاوو بدعة ليس مخالفالماذكره المصنف في استعباب ذلك قال الساطى لأنه قد يطلق السنة على المستعب انتهى وقال الشيخ يوسف بن عمر لم يردبالسنة التي هي من أقسام المستعب وانما أرادبالسنة هناضد البدعة انتهى وقال الشيخ زروق يعنى سنة يستحب العمل بهافهو مندوب اليه انتهى (قلت) ولهذاقال ابن رشدفي شرح المسئلة السابقة واعاأعجب مالكاواستعسنه لان السنة الخ وعباس المذكور قال في التنبهات هوعباس باءموحدة وسين مهملة ابن عبد الله بن سعيد بن العباس بن عبدالمطلب قال والشيوخ يقولون عياش يعنى عثناة تحتية وشين معجمة وهو خطأ انتهى والمشهور أن مدهشام مدوثلثامد عده عليه الصلاة والسلام (الثاني ) ماذكر والمصنف من نفي التعديد في الوضوء والغسل هو المشهور وقال ابن شعبان لا يجزى في الفسل أقل من صاع ولافي الوضوء أقل من مدّلاً نه لاأرطب من أعضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا القول عزاه عياض لابن شعبان وعزاه جاعة منهم المصنف في التوضيح الشيخ أبي اسحاق وهو ابن شعبان وعزاه الفاكهاني للشيخ

(وقلة ماء بلاحد كالنسل الباجى أقلماء الوضوء مد والغسل صاع بعياض المشهور عدم المحديدوني المدونة لا بأس بما انتضع من فسل الجنب في انائه ولا يستعليع النساس فيا يكفيهم من الماء سواء

أبي استعاق النونسي وذكرا بن عرفة عن الباجي نعوه ونصه الباجي أقل ماء الوضوء . توالفسل صاعوعزادعماض لابن شعمان وقال المشهور عدم التعديدانتهي وقال ابن العربي في العارضة وأقل المقدارما كان تكتفي به سمدالناس فلا يمكن في الوجوداء لم منه ولاأر فق ولاأحوط ولا أسوس بأمور الشرع ومكارم الاخلاق انتهى ( الثالث ) قال في العارضة أيضا واذاقلنايتوضأ بالمدو يغتسل بالصاع فعناه كملاأو وزنافكمل الدوالصاعبالماء أضعاف ذلك بالوزن فتفطن لهله الدقيقةانتمى ونقله فى التوضيح باختصارفقال والتقدير بالتوالصاع فى الكيل لافى الوزن وقال الشيخ زر وق أى مقدار مايسع مدامن الطعام لان قدر المدّمن الماء يسير جداوه ن الطعام أضعافه انتهى بعنى قدر وزن المدّمن الماء (الرابع) الواجب عند مالك الاسباغ قال في التوضيح أي التعميروانكارمالك التعديد بأن يسمل أويقطرا نماهو لنفس التعديد بهلأنه بغير دليل والافهومع عدم السملان مسح بغيرشك قاله فضل بن مسامة وقال ابن محرز ظاهر قوله انه ليس من حدّ الوضوء أندسيلأو يقطر قال في التنبهات وهو خلاف الاولى انهى وقال ابن يونس يعني انهأنكرأن بكون ذلك حده انتهى معنى التقطير والسملان وقال في الطراز أنكر مالك التحديد بقطر الماء وانكان من ضرورته غالبا انتهى وقال ابن راشد في شرح قول ابن الحاجب وأنكر مالك التحديد بان يسمل أو يقطر بعني أنكر السملان عن العضولا السملان على العضو اذلابه منهوأما السيلان عن العضو فغير مطاوب لان المقصود انصال الماء الى الشرقوا نعابها به اماانه يقطرأو يسميل عنها فلااعتبار بهائتهي (قلت) وهمذا بأتي على ماتقدم عن ابن محر زفتحصل من كلام الشموخ ان في اشتراط السملان قو لين قال البر زلى بعدان ذكر عن سحنون نحو ماتقدم عن ابن محرز والى هـ نداذه ب غير واحد من الشيوخ (فائدة) حكى عماض خلافا في ضبط قوله قطرهل هو فعل ماض أومصدر منون (الخامس) التقليل مستحب مع الاحكام كاتقدم في الرسالة قال الشمخ يوسف بن عمر وقد قال في الرسالة بعد د ذلك وليس كل الناس في أحكام ذلك سواء وانما يراعي القدر الكافي في حق كل واحد فاز ادعلي قدرما مكفيه فهو بدعةوان اقتصرعلي قدرما تكفيه فقدأدي السنة انتهى وقال الفاكهاني بعدأن ذكرقول أبي اسحق بالتحد بدبالمدوالصاع وهذالامعني لهواتماهو على حسب حال المستعمل وعادته في الاستعمال لان الله سبحانه أحرب الغسل ولم بقيده عقد ارمعين وذلك من لطف الله تعالى مخلقه ا ذلو كان فيه حدالزم الحرجلاعلم من اختلاف عادات الناس فنهمون مكفيه اليسير لرفقه ومنهم من لا مكفيه الا الكثير لاسرافه فاوكان فيه حدلوج ان مفارق كل واحد عادثه و يستعمل من تكفيه اليسير زيادة على ما يحتاج اليه و يقتصر من لاية كن من اداء الواجب الابال كثير على مالا عكنه أداء الواجب معه وهندا فاسدواذا علم هندا فالمستحسلين بقدر على الاسباغ بالقليل أن بقلل الماءولا يستعمل زيادة على الاسباغ انتهى (السادس) علم ن هذا ان السرف هوماز بديعـدتمقن الواجب وهومكر وهعلى مانص عليه الشيوخ كاستقف عليه ويؤخذ من القول الذي يذكره المصنف في منع الرابعة أنه ممنوع قال الشيخ زر وق السرف الاكثار في غير حق والغلو الزيادة فى الدين وقوله في الرسالة والسرف فيه غاو و بدعة قال في شرحه الشيخ زر وق والبدعة لغة الحدثوفي الشرع احداث أمرفي الدين يشبه أن يكون منه وليس منه ومرجعه لاعتقاد ماليس بقر بة على وجه الحكم بذلك وهذامنه لن يراه كالافامامن يعتر يهذلك من وسوسة معتقد نقصهاوأن

مايف علهمن ذلك مخالف المرصل فلايصح كونهمن بدعة الامن حيث صورته ثم البدعة محرمة ومكروهة ولا يمكن أن يبلغ بهذه حد التحريم لانهالم تعارض واجباولار فعت حكم أصلماوقد نص في النوادر على الكراهة انتهى وقال البرزلي رويناعن النووي الاجاع على أنه لا يحوز السرف فى الطهارة ولوكان على ضفة النهر وهومعنى مافى الرسالة والسرف فيه غاو وبدعة وهذا كلهفي غيرالموسوس واما الموسوس فهوشبيه بمن لاعقل له فيغتفر في حقملا ابتلي به انتهي ولفظ النوادر والقصد في الماء مستحب والسرف منه مكر ومانتهي ونقله عنها الشيخ يوسف ابن عمر وغيره وصرح ابن العربي أيضا في العارضة بان السرف مكر ودوعد القاضي عياض والشيبي فيمكر وهات الوضوءالا كثارمن صبالماه وتقد دمعنمد قول الصنف لاانعسر الاحترازمنه أوكان طعاماعن ابن ناجي انهقال الاظهر انهمكر وهكر اهة تنز بهوالله أعلم وسمأتي في كلام سندعندقول المصنف وشفع غسله أنه مكر وه والله أعلم (السابع) قال الجزولى في قوله فىالرسالة وقدتوضأرسولاللهصلى اللهعليه وسلم بمدانظر هل هذاحين توضأمرة أوحين توضأ مرتين أوحين توضأ ثلاثا لمأرفيه نصا انتهى وقال الشيخ يوسف بن عمرة وله توضأ بمديعني بعد الاستنجاء وقال الشيخ زر وق في شرح قوله وتطهر بصاع قال بعض الشيوخ وذلك بعد ازالة الأذى انتهى (فائدة) قال الشمخ زروق قال بعضهم الوسوسة بدعة أصلها جهل بالسنة أو خبال فى العقل ثم قال قال بعض مشايخ الصوفية لاتعترى الوسوسة الاصادقا لانه يحدث من التحفظ في الدين ولا تدوم الاعلى حاهل أومهوس لان التمسك بهامن اتباع الشياطين وقال قبل هـ نداو آفة ذلكُ بعني الاسراف في صب الماء من جهات هي أنه رعما اتكل عليه وفرط في الدلك وأبطأ به الحال حتى تفوته صلاة الجاعة أوغيرها أوأضر بغيره في الماء عن بريد الطهارة أوغيرها أو بألف ذلك فلا تمكنه الطهارة معقلة الماءلالفة الكثرة أويبقي مشوش القلب قال قالواأويورث ذلك الوسواس فلا يمكن معهز وال الشك وقدح سناذلك انتهى بالمعنى ص ﴿ وتدين أعضاء واناءان فتح ﴾ ش معنى انمن فضائل الوضوء التمن في الاعضاء وهو ان ببدأ بغسل المين من البدين والرجلين قال فىالذخيرة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأأ حدكم فليبدأ بمينه رواه ابن وهب وأدخله سحنون فى الكثاب ولانه متفق عليه انتهى وقال الشيخ زرتوق في شرح الرسالة خرج أحجاب السنن من حدمث أبي هر برة قال علمه الصلاة والسلام اذا توضأتم فالدؤا بمامنكم وحجحه ابن خزية وقال ابن بشير وأماالبداءة بالميامن فهيمن نوافل الخير ولايختص ذلك بالوضوء بليستحب الابتداء بالمين في كل أفعال الخير انتهى ( فرع ) فان المدأ بغسل المداليسرى قبل المني أجزأه قاله اللخمي وغيره وهوظاهر ( قلت ) غسل اليسرى لان التيامن مستحب والزيادة على الثلاثة ممنوعةأومكر وهةعلى الخلاف الآتى والله تعالى أعلم (تنبيه )قال القرافي ندب الشرع لتقديم المين من اليدين والرجلين والجنبين في الغسل والوضوء ولم مندب لتقديم العيني من الأذنين والعمنين والخمد من والصدغين لان البمين من الأعضاء المتقدمة اشملت على منافع من القوة والجرأة والصلاحية للاعمال وليست لليسار حتى أن الخاتم يضيق فى المينى ويتسع فى اليسرى ومن اعتبرذلك وجده مقتضى الخلقة الاولى وأماالأذنان ونعوه بافستويان في المنافع انتهى مختصرا (قلت) يفهم منه أن الاعسر يقدم اليمني وهوظاهر قوله واناء ان فتح يعني ان من فضائله أيضاأن بكون الاناء على عين المتوضئ ان كان مفتوحاوقد نص ابن يونس وابن رشد على ان جعل الاناء

(وتيمن أعضاء واناء انفتح) ابن بونس من فضائل الوضوء أن يبدأ بالميامن وأن يضع الاناء عن يمينه لانه أمكن لنقل الماء الى الأعضاء \*عياض عن ادخال الميد فيه وضع على البسار

على اليمين من فضائل الوضوء قال في الذخيرة لفعله علمه الصلاة والسلام ولانه أمكن قال واعلم أنهذه الامكنية انماتنصو رفي الاقداح وماندخل الأيدى فيهوأما الأبار يق فالتمكن انما يحصل مجعله على اليسار ليسكب الماء بيساره في عمنه انتهى (قلت) قال عماض الاختمار فماضاق عن ادخال اليدفيه وضعه على اليسار ونقله ابن عرفة وابن ناجي وغيرهما (تنبية) قال ابن بشير واما وضع الاناءعلى اليمين فالصحيح أنهلا للحق لدرجة الفضائل لانه لم يردأهم بذلك وقدلا تتسير ذلك في كل الأواني انتهى وهـ نداوالله أعـ لم على سبيل البعث منه والافقـ دعده هو في فضائل الوضوء ومستحباته في كناب التنبيمله وفي كتاب التحرير لهوالله تعالى أعلم ص ﴿ وَ لِدَا يُقَدِّم رأسه ﴾ ش يعنى ان من فضائل الوضوء ان يبدأ المتوضئ في مسحر أسه عقدمه قال ابن بشير لان ذلك هو الوارد في حديث عبدالله بن زيد وهذاهوالمشهور قال في التوضيح وحكى ابن رشدفيه قولا بالسنية وفي المذهب قولاانه يبدأ من مؤخر رأسه وقيل انه يبدأ من وسطه تم يذهب الى حدمنابت شعره ممايلي الوجه ثم برده بالى قفاه ثم برده بالى حمث بدأ انتهى (فائدة) سيب الاختلاف قوله فى حديث عبدالله بن زيدمسح رأسه ببديه أقبل بهما وأدبر بدأ عقدم رأسه فقيل الواولا تقتضى الترتيب والمرادأد بربهما وأقبل وكذلك وقع في بعض طرق الحديث وعلى الروابة المشهورة فقال ابن بشبر بدأ بذكر الاقبال تفاؤلا وقيل المراداقب لبهماعلى قفاه وأدبر بهماعن قفاء فان الاقبال والادبارمن الأمو رالنسسة وقسل بدأمن وسط رأسه وأقبل على وجهه كاتقدم و عنع هذا قوله في الحديث بدأ عقدم رأسه والله تعالى أعلم (فائدة) قال في التنبيهات مقدم رأسه ومؤخره بفتح ثانيه وتشديد الدال والخاء هذاهو المعروف وفيه لغة أخرى مقدم ومؤخر مخفف والثالث مكسور ونقله أبوالحسن (تنبهان \* الأول) قال اس راشد في شرح اس الحاجب قال اس مشر الاستداء بالمقدم غيرخاص بالرأس بلهوعام في سائر الأعضاء انتهى وعدصا حب الطراز في فضائل الوضوء ترتيب اعلى العضو على أسفله ذكره في باب ترتيب الوضو ، ومو الاته لماعد فضائل الوضوء قال بنشعبان في الزاهي لو بدأ الماسج من مؤخره أجزأه اذا لمفترض المسح الرأس والمسنون تبدئة مقدمهو يوعظ فاعلهذاو يجفى ويقبوله فعله لخلاف ماأتي من السنةان كانعالما و بعلمها ان كان جاهلا وكذاك لو بدأفي غسل وجههمن الذقن أوفى غسل الذراعين من المرفقين أو يغسل رجليه من كعبيه انتهى وفي كلام المصنف في التوضيح في صفة المسح على الخفين اشارة الى هذا (الثاني) انفرد ابن الجلاب بصفة في مسح الرأس ذكرهافي تفريعه فقال والاختيار في مسج الرأس أن بأخذالما ابيديه ثم يرسله ثم يبدأ بيديه فيلصق طر فهمامن مقدم رأسه ثم يذهب بهماالي مؤخره ويرفع راحتيه عن فوديه ثم يردهما الى مقدمه و يلصق راحتيه بفوديه و يفرق أصابع بديه انتهى قال ابن راشد في شرح ابن الحاجب قال القاضي أبو مجهد يعنى عبد الوهاب سألت شخنا ابن الجلاب عن الصفة التي اختارها فقال اخترتها لئلا بكون مكر راللسح وفضلة التكرار مخصوصة بالغسل قال القاضي عبد الوهاب وسألت شخنا أما الحسن بعني ابن القصار عن ذلك فقال هذا غيرمحفوظ عن مالكولاعن أحدمن أححابناوالتكرار الذي لافضلة فمههوأن مكون عاءجديد انتهى وقال ابن الحاجب وردبأن التكرار المكروه بماء جديد والفودان تثنية فود بفتح الفاء وسكون الواو وهما جانبا الرأس والله تعالى أعلم ص ﴿ وشفع غسله و تثليثه ﴾ ش يعني أن من فضائل الوضوء شفع المغسول وتثليثه فالغسلة الثانية والثالثة فضيلتان وهنداهو المشهور

(وبدأ بقدم رأسه) ابن يونس البدء بقدم الرأس ذاهبا لقفاه فضيلة ( وشفع غسله وتثلثيه

وقيل انهماسنتان وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة نقل هنده الأقوال عبد السلام والمصنف فىالتوضيح وغيرهما ونقلابن ناجى قولا آخرأن الثانية فضيلة والثالثة سنة ووجه تقديم الفضيلة والله تعالى أعلم أن يهتم بالغسلة الثانية فيؤتى بها وان كانت فضيلة ليمكن من الاتمان بالثالثة التيهى سنة وقال البرزلي احتج له بعضهم بترتيبه عليه الصلاة والسلام الفضل على الثانية وبقوله في الثالثة هـ نداوضو في ووضوء الأنبياء من قبلي انتهى (قلت ) وكا نه يعني بقوله بترتيبه الفضل على الثانية ماور دفى بعض الاحاديث أنه عليه الصلاة والسلام قال من توضأم رتين آتاه الله أجره مرتين ذكره ابن راشد في شرح ابن الحاجب مم قال البرزلي وفي المسئلة قول خامس ذكره اللخمى في تعليقه على الجوزق من رواية الاسفرايني عن مالك بوجوب الثانية قال وعمدته رواية على ولادليل فيهاانهي (قلت)ماذكره عن اللخمي ذكره ابن عرفة عن المازري وسمأتي لفظه وهو الظاهر فانشرح الجو زقى للازرى مشهور ولمأسمع شرحه للخمي (تنبهات \*الأول) يفعل في الغسلة الثانية والثالثة كايفعل في الاولى من الابتداء والانتهاء وتتبع المغابن والدلكوغير ذلك قاله الشيخ زروق في شرح قول الرسالة يغسل وجهه هكذا ثلاثًا (الثاني) اختلف هل نفعل الثانية والثالثة بنية الفضيلة أوبنية فعل ماأ مكن تركه من الاولى أو بنية اكال الفرض كاعادة الفذفي جاعة أو منه فعل الوجوب على أربعة أفوال حكاها بن عرف قوعز االأول للازرىءن الاكثر والثاني والثالث لبعض المتأخرين والرابع للبيان قال وردالمازري القول الثاني بان التكر ارائماهو بعد تمقن حصول ماوج فليس هناك شك لتنافي الشك واليقين قال ولوسامناه فلادعمدان تبان تركه لان في اجزاء نمة الواجد دون جزم خلاف قال و ردالمازري الثالث بأن الصلاة تتقرر دون فضل الجاعة و به فأ مكن تداركه باعادتها لانه صفة لها وفضل ثانية الغسل خاص بهالا تتصل به الاولى فامتنع تحصيله لها به انهى مبسوطا وقال في الطراز في أول كتاب الطهارة هل يؤمر المتوضئ أن سنوى بالثانية والثالثة الفضيلة الظاهر انه لا سنوى شيأ معسانع اعتقاده انمازاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة قال وقال الباجي لا يجوز أن ينوى مذلك الفضلة واغامأتي بالتكرار بنمة الفرض عنزلة القراءة والركوع واحتجب لاة الفذفي الجاعة بأنهالاتكون الابنية الفرض قال والذى قاله فيه نظر فان المرة الثانية منفصلة عن الاولى ققد حصل الاجزاء دونها فن اعتقد أنه أسبغ في الأولى اعتقد في الثانية الفضيلة لامحالة ووزان طول الركوع طول التدلك في الاولى وأما اعادة المكتو بة بنسة أنها الفرض فذلك رجاء أن تكون الصلاة الثانية هي المفروضة بخلاف الوضوء فان الاسباع اذاوقع بالاولى لاتكون الثانية فرضاباجاع الامة انتهى وقال قبله لوغسل وجهه ثلاثا وترك منه موضعالم يصبه الماء الافي الثالثة فان لم يخص الثالثة بنية الفضيلة أجزأه وقال بعض أصحابنا ويكرر الماءعلى تلك اللعة دون جميع العضو لئلايقع فى الاسراف المكروه وقال فى تكريره نظر فانه لايسلم من تكرير الغسل فياغسل وان خص الثانية بنية الفضيلة فبعرى على الخلاف في طهارة الجدد انتهى وقال اللخمي وادالم يسبغ فى الأولى وأسبغ في الثانية كان يعض الثانية فرضاوهو اسباغ ماعجز عن الاولى و بعضها فضلة وهوماتكررمنهاعلى الموضع الذى أسبغ أولا ولهأن يأتى برابعة يخص بها الموضع الذي عجزعنه أولمن ة ولايع في الرابعة فيدخل فيه النهي انهى ونقله في الذخيرة وقال الشبيي وان شك هل وقع الاسباغ بالاولى وجب عليه أنينوى بالثانية الوجوب فياشك فيه قولا واحداوان بقيت لعة

وهل الرجلان كذلك أو المطاوب الانقاء وهل تكره الرابعة أوتمنع خلاف إقال مالك لاأحب الواحدة الامن العالم بالوضوء ولاأحب أن ينقص من الاثنين ولايزاد على الثلاث ولايزادفي المسحعلي الواحدة وأما غسل القدمين فلاحدفي غسلهماو بنبغي أن بتعاهد عقبيه انتهى نصابن يونس ونعوه قال ابن بشير وقال ابن عرفة قول ابن بشير المعروف عدم تكرار غسل الرجلين لان المطاوب انقاؤهم خلاف نص الرسالة وظاهر غيرها وقال ابن بشيرالرابعة ممنوعة اجاعا ابن رشد الرابعة مكروهة

عمرموضعها خصها بالغسل ثلاثاان كان بعدا كال الوضوء وان كان قبل ا كاله نوى بالتي تلها الوجوب في موضعها قولاوا حداومازاد على موضعها فعلى الخلاف انتهى وذكر البرزلي في مسائل الطهارة نحود وقال ابن بشيرفي التنبيه وبأي نية يكرر لايخاو من ثلاثة أقسام اماان تيقن أنهعم بالاولى أوتيقن انهلم يعم أوشك فان تيقن أنهعم بالأولى نوى بالزائد الفضل وان تيقن انه لم يعم نوى بالزائد الفرض وانشك نوى بالزائد الفرض لأن الطهارة في دمته بيقين فلا يبرأ منها الابيق ين ومنى شكوجب عليه الاكال فينوى الوجوب فان نوى الفضيلة في موضع بحب عليه نية الفرض فقولان بالا جزاء وعدمه انتهى (الثالث) اذاتيقن انه لم يعم بالأولى وعم بالثانية صارت الثالثة ثأنية ويزيدرابعة كإسيأتى في كلام ابن ناجى في شرح قوله وهل تكره الرابعة أوتمنع خلاف وأما اذا شك فيأنه عم بالأولى وقلنارأتي بالثانية بنية الفرض فهل أيى برابعة الظاهر انه بجرى على الخلاف الآتي في قوله وان شك في الثالثة فني كراهتها قولان والله تعالى أعلم (الرابع) قال اللخمي في أول التبصرة أجاز مالك في المدونة أن يتوضأ من اذاأ سبغ وقال أيضالا أحب الواحدة الامن العالم وقال في سماع أشهب الوضوء مرتان أوثلاث قيل له فالواحدة قال لاوقال في مختصر ابن عبد الحكالأحبأن ينقص من اثنتين اذاعتاوهذا احتياط وحاية لان العامى اذا رأى من يقتدى بهتوضأمن ة فعلمثل ذلك فقد لا يحسن الاسباغ فيوقعه فمالا تحزئه الصلاة بهانتهي وتحوه في أوائل كتاب الطهارة من الطراز واقتصر في الذخيرة على بعضه فقال جوز مالك في المدونة الاقتصار على الواحدة وقال أيضالا أحماالامن عالم يعني لأن من شرط الاقتصار علما الاسباغ وذلك لانضبطه الاالعاماء انتهى وقال في المقدمات الاقتصار على الواحدة مكروه واختلف في وجه الكراهة فقيل لترك الفضيلة جلة وقيل مخافة أن لايع وهو دليل لماروي عن مالك لا أحب الواحدة الاللعالم بالوضوءانتهى وقال ابن راشدفى شرح ابن الحاجب ونص مالك على كراهة الاقتصار على الواحدة وقال الوضوء من تان قبل فواحدة قال لا وقال أيضا لاأحب الواحدة الامن عالم اه واقتصر القاضى فىقواعده على كراهية الاقتصار على من ة لغير العالم وقال الشيبي في شر الرسالة اختلف العاماء فيجو از الاقتصار على الواحدة على أربعة أقوال المشهور الجواز من غيركر اهة الثانى الكراهة الثالث الكراهة للعالم خاصة الرابع عكسه انتهى وقوله من غير كراهة أيمن غبر كراهة شديدة والافقد قال في الطراز أوائل كتاب الطهارة لاخلاف في ثبوت فضلة التكرارانهى واذا ثبت ان التكرار فضيلة فلاشك انفى تركه كراهة واللة أعلم واقتصرابن عرفة على قوله و روى لايقتصر على واحدة \* المازرى للحط عن الفضيلة والقابسي لا يكاد يستوعب بواحدة ولذاروي بزيادة الامن العالم المازري هذه غرة الاسفر ابني فحكى عن مالك وجوباثنتين وروى ابن عبيدالح لاأحب الاقتصار على اثنتين وانعما انتهى الخامس ظاهر كلام المصنف ان تشفيع المغسول فضلة وتثليثه فضلة ثانية وهو كذلك كاتقدم وعبارته أحسن من عبارة ابن الحاجب اذظاهرها خلاف ذلك ولذاقال ابن عبد السلام وظاهر قول المؤلف يعنى ابن الحاجب وأن يكرر الفسل ثلاثا ان مجموع الثانية والثالثة هي الفضيلة وان كان واحددنهماجزه فضيلة وقداشتهر خلافهمن أنهما فضلتان وهوالمشهو رأو سنتان أوالأولى سنة والثانية فضيلة انتهى والله تعالى أعلم ص ﴿ وهل الرجلان كذلك أو المطاوب الانقاء وهل تـكره الرابعة أوتمنع خلاف ﴾ ش ذكر رجه الله تعالى مسئلة بن وذكر أن في كل واحدة خلافا أي

قولين مشهورين الأولى هل الرجلان كالوجه واليدين فيغسل كل واحدة ثلاثا أو فرضهما الانقاءمن غيرتجد يدقولان مشهوران قال في التوضيح المشهوران ذلك يعنى التثليث عام وهو الذى في الرسالة والجلاب انتهى وقال ابن راشد في شرح ابن الحاجب أخبرني من أثق به من الأشباخ أن فرضهما الانقاء قال وهو المشهور ويؤيده حديث عبد الله بن زيد في صحيح مسلم قال في آخره وغسل رجليه حتى أنقاهما ومن جهمة المعنى ان الوسيخ يعلق بهما كثيرا والمطاوب فيهما المبالغة في الانقاء وقد لا يعصل بالثلاث انهى وقال في التوضيح زعم بعض الشيوخ انه لافضيلة في تكرير غسل الرجلين قال لأن المقصود من غسلهما الانقاء لأنهما محل الأقدار غالبائم ذكر بعض كلام ابن راشد مُع قال وكذلك ذكر سندان المشهور في الرجلين نفي التعديدانتهي (قلت) ظاهر كلام الرسالة أنه لا يقتصر في كل من ذمن الشلاث على غرفة بل يعمهما أولا بالغسل ثم كرر ذلك ثلاثًا (تنبيه) قال ابن حجر في فنج الباري في باب اسباغ الوضوء روى ابن المنف باسناد صحيح انابنعم رضى الله تعالى عنهما كان يغسل رجلمه في الوضوء سبع مرات وكان يبالغ فهمادون غيرهم لأنهما محل الأوساخ غالبا لاعتيادهم المشي حفاة والله تعالى أعلم المسئلة الثانية هل تكره الغسلة الرابعة أو تمنع قولان مشهوران فالذي نقله في التوضيح عن صاحب المقدمات وابن الحاجب الكراهة ونقلءن عبدالوهاب واللخمي والمازري أنهاتمنع قال ونقل سنداتفاق المذهب على المنع انتهى (تنبهات الأول) لو عبر المصنف في هد دما التردد لكان أجرى على طريقته لأن كل واحد من الشيو خالماد كورين نقلماذ كره على أنه المذهب ولم عكفى ذلك خلافاوشهر منه أحد القولين فتأمله (الثاني) الجاعة الذين نقل المصنف عنهم المنع لم يصرحوا بأن من ادهم به الحرمة وفهم المصنف ذلك من كلامهم فانه جعل المنع مقابلا للكراهة وفي كلام المازري مأبؤ خدمنه ذلك فانه لماتكام على من شك في الثالثة قال في توجيه الكراهة مخافةأن يقعفي المحظور وأيضااستدلالهم بالحديث يدل على التعريم حيث قال فيهفن زاد أواستز ادفقد تعدى وظلر واهأبوداود والنسائي وقال اس عبدالسلام فيشرح قول ابن الحاجب وتكره الزيادة مانصهور عمافهم من أمحاثهم التحريح قال ابن ناجي في شرح المدوية فظاهر كلام ان عبد السلام انه حل الكراهة على الها والأقرب ردهالقول ابن بشير ومن ذكر معه وكذلك قول النووى أجع العاماء على كراهة الزيادة على الثلاث ان صوماذ كره من الاجاع فيصمل على التعريم قال والمراد بالثلاث المستوعبة العضو وأمامالم يستوعب العضو الابغر فتين فهوغرفة واحدة وماذكره جارعلي مذهبنالأن الفضيلة أوالسنة انماهوأمس من وراء الفرض والله تعالى أعلم انهى (قلت) وصرح القرافي في الذخيرة بالتعريم فقال ودليل تحريم الرابعة وذكر الحديث وعبارة ابن بشيرا قوى في الدلالة على المنع من وجه لكنها قد يؤخذ منها أن ذلك على الكراهة من وجه آخرفانه قال فن عم العضوفي من قواحدة فقدأتي بالفرض و وقع لمالك كراهة الاقتصارعلى الواحدة خيفة أن لايم بها أوخيفة أن لايراه من لا يحسن فيقتدى به فلايعم بواحدة (الثالث) ان المقتصر على الواحدة تارك الفضل وتارك الفضل مقصر ولا مجو زالا فتصارعلي الواحدة باجاع كالاتجوز الزيادة على الثلاث اذاعم بهاباجاع انتهى فقوله لا يجوز أقوى في الدلالة على المنع لكن تشبيه ذلك بالاقتصار على الواحدة بدل على ان المراد بذلك الكراهة لأنالانعلم أن أحدايقول بحرمة الاقتصار عليهابل الكلام في كراهة الاقتصار عليها وقد تقدم عن الشبيي ان

المشهور في ذلك الجواز من غير كراهة واقتصر ابن عرفة على قوله والرابعة ممنوعة ١٠٠١ بنبشير اجاعاوترك بقية كلامهم ولم يذكر غيره وأماابن ناجي فاقتصرعلى آخر كلامابن بشير ولكنه ذكر كلام عبدالوهاب واللخمي والمازري وابن رشدوا بن شاس وابن الحاجب (الثالث) قال فى التوضيح فوجه الكراهة انهمن ناحية السرف في الماء ووجه المنع الحديث المتقدم ذكره والله تعالى أعلم (الرابع) قال في الذخيرة فوله صلى الله عليه وسلم فن زاد أواستزاد يحتمل معنيين أحدهما التأكيدوالثاني ان المراد بقوله زاد فمين توضأ بنفسه فزاد الرابعة وقوله استزادفهن يوضئه غيره فطلب من الذي يوضئه زيادة الرابعة ص يووترتيب سننه أومع فرائضه به ش معنى انترتيب سنن الوضوء فى أنفسها مستحب بأن يقدم غسل يديد على المضمنة ويقدم المضمنة على الاستنشاق ويقدم هذه المن على مسيح الأذنين وكذلك ترتيب السنن مع الفر انض بأن يقدم السنن الاول على غسل الوجه ويقدم الفر ائض الثلاث على مسير الاذنين وأمانوتيب السنن في أنفسها فستحب ولم يذكر المصنف في التوضيح فيه خلافا وكذلك إبن ناجي في شرح المدونة وحكاه عن ابن هرون ونقل بن عرفة في ذلك خلافاً فقال وفي سقوط رعبه يعني الترتيب في المسنون ووجو به نقل عياض م أبي عمر عن مالك وابن زروق مع الصقلي عن ابن حبيب بعيد عامد تنكيسه في مفروضة أومسنونه انتهى والظاهرانه لابعني بقوط رعيه في القول الاول الذي نقله عماض وأبو عمرعن مالك انه غيرمطاوب وأماترتيب السان مع الفر المض فقال في المقد مات ظاهر الموطأ انه مستحبالأنه قال فيمن غسل وجهد قبل أن سمضمض انه سمضمض ولانعمد غسل وجهه وقال ابن حيب وسنة الاأنه جعله أخف من ترتيب الفرائض في أنفسها فقال مرة انه يعيد الوضوء إذا تكسهمتعمدا كالمفروض معالفروض ولهفي موضع آخر مايدل على انهلاشئ عليهاذافارق وضوءه وقالان كسمساهيالاشئ عليهقال فضل معناه اذافارق الوضوء وأمااذالم يفارق وضوءه فانه يؤخر ماقدم ويغسل مابعده على أصله فعين نسى شيأمن مسنون الوضوء فذكره محضرة وضوئه انه يفعل مانسي ومابعده و محتمل أن يكون ذلك اختسلافا من قوله فيكون أحدقوليه الهمثل المفروض انتهى (تنبيه) اذا ذكر المضمضة والاستنشاق بعدان شرع في غسل وجهه فذكرابن ناجى فى شرح المدونة فى مسئلة من نوك الجاوس الوسط حتى فارق الارض بيديه وركبتيه عن شيخه الشبيى انهيمادي على وضوئه ويفعل المضمضة والاستنشاق بعدفراغه قال وكذا أفتي شمخنا البرزلى ومحمل قول مالك في الموطأ برجوعه على غير المشهور قال وأفتى شمخناأ بو يوسف الزغبي برجوعه فأنكر عليه فتواء لفتوي من ذكر خلافه فوقف بعض طلبته على الموطأ فعرفه به فتادى على فتواه انتهى (قلت) ولفظ الموطأسئل مالك عن رجل توضأ فنسى فغسل وجهه قبل أن يتوضأقال فليتمضمض ولا يعمد غسل وجهها نتهى ولم بذكر الباجي فمه شدأ بمعلق مهذه المسئلة أعنى هل يقضمض بعد غسل الوجه أو يستمر على وضوئه حتى بفرغ والله تعالى أعلم ص ﴿ وسواكُ وانباصب ﴾ ش يعني ان من فضائل الوضوء السواك والسواك مكسر السين المهملة يطلق على الفعل وعلى العود الذي يتسوك مهوهومذكر وقال اللبت ان العرب تؤنث أيضاقال الازهرى هذامن عددالليث أى أغاليطه القبيحة وذكر صاحب الحكوانه يذكرو يؤنث قاله النووى في شرحمسلم قال والسو المصدر ساك فه يسوكه سوكا فان قلت استاك لم تذكر الفهوجع السواك سوك بضمتين ككتاب وكتب وذكرصاحب الحكم انه يجبوز سؤك بالهمز

( وترتيب سننه أو مع فرائضه) ابن رشد ترتيب المسنون مع المفروض مستعب لقوله فىالموطأ من غسل وجهه قبل مضمضة لم معد غسله ( وسواك ) ابن يونس السوال فضلة \*اس عرفة وهو بالم\_ني أولى الشارمساحي هو بالسار أولى كالامتخاط ورواه بن العربي بقضب الشجر وأفضلها الاراك وضعف قول من كرهه بذي صبغ التشبه بالنساء واسعرفة كرهه أدضا مالك لذلك وكرهمه ابن حسي بعود الرمان والر معان ( وان بأصبع) سمع ابن القاسم من لم يجدسوا كافأصبعه تجزی (کصلاة بعدت منه) اللخمى دستعسن اذابعد ماس الوضوء والصلاة أن يستاك عندالصلاة وانحضرت صلاة أخى وهو على طهارته تلك أن بعده للثانية

تمقيلان السواك مأخوذمن ساك اذادلك وقيل من قولهم جاءت الابل تساوك أي تتمايل هز الا والسواك في اصطلاح العلم السعمال عود أو نحوه في الاسنان لتذهب الصفرة وغيرها عنها والله تعالى أعلم والكلام في حكمه ووقته وآلته وكيفيته أما حكمه فالمعروف في المذهب انه مستعب قال ابن عرفة والاظهر أنه سنة لدلالة الاحاديث على مثابرته صلى الله عليه وسلم واظهاره والاحربه انتهى. كذار أيته في نسختين من ابن عرفة على مذابرته صلى الله عليه وسلم ولعله سقطمنه لفظة عليه والمثابرة بالثاء المثلثة والباء الموحدة المواظبة ولاشكان الاحاديث الواردة في الامربه والواظبة عليه كثيرة منهاحديث أبيهر يرةرضي اللهعنه لولاأن أشقعلي أمتى لامن تهم بالسوال عند كل صلاة مثفق عليه ومجمع على محة استناده رواه البخارى من حديث مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة في كتاب الصلاة ورواه مسلم في كتاب الطهارة من حديث مفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الاعرج عن أى هريرة ورواه أبوداود والنسائي في الطهارة وابن ماجه في الصلاة قال النووي وغلط بعض الائمة الكبار فزعم ان البخاري لم مخرجه وهو خطأ منه وليس هذا الحديث في الموطأ من هـ ندا الوجه بمذا اللفظ بل هومن حديث ابن شهاب عن حمد عن أبي هر يرة انه قال أولاأن يشق على أمتى لامر تهم السوال مع كل وضوء ولم يصر حبر فعدة قال ابن عبد البر وحكمه الرفع وقدرواه الشافعي عن مالك من فوعاوفي الموطأمن حديث أبي الزنادعن الاعرج عن أبي هر مرة لولاأنأشق على أمتى لام تهم بالسواك ذكره قبل أبواب الاذان قال الباجي قوله لولاأن أشق على أمتى لامن تهم بالسواك على ماعلم من اشفاقه صلى الله عليه وسلم على أمنه ورفقه بهم وحرصه على التخفيف عنهم والمراد بالامرهناأم الوجوب واللزوم دون الندب فهوندب صلى الله عليه وسلمالي السواك وليس في الندب المهمشقة لانه اعلام بفضلته واستدعاء لفعله لمافيه من حزيل الثواب وقال في حديث ابن شهاب قولهمع كل وضوء يقتضي ان الام بالسوال مع كل وضوء امتنع لاجل المشقةفهذا شيتهذا الحديثو بثبت محدث الاعرج الامتناع عن الامريه في الجلة لاجل المشقة انهى وقال في الا كاللاخلاف انهمشر وعمند الوضوء والصلاة مستحب فهما وانه غير واجب لنصهانه لم يأمر به الاماذ كرعن داودانه واجب بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالسواك وقوله عليه الصلاة والسلام استاكو اوهذا الحديث يردعليه ويفسر مااحتج به وقال النووي ثم ان السواك سنة ليس بواجب في حال من الاحوال لافي الصلاة ولافي غيرها باجاع من يعتد به في الاجاع وقدحكي الشيخ أبو حامد عن داودانه أوجبه للصلاة وقال الماور دي هو عنده واجب ولو تركه لم تبطل صلاته وحكى عن اسحق انه قال انه واجب وان تركه عمدا بطلت صلاته قال وقد أنكر أصحابنا المتأخرون على الشيخ أبى حامدوغيره نقمل الوجوب عن داودوقالوا ان مذهبه انهسنة كالجاعة ولوصح ايجابه عن داود لم يضر مخالفته في انعقاد الاجاع على الختار الذي عليه الحققون وأمااسحق فليصح هندا الحكم عنهانتهي ثم قال والسواك مستحب فيجمع الاوقات ولكنهفي خسة أوقات أشداست باباأحدها عند الصلاة سواء كان متطهر ابماء أو بتراب أوغير متطهر كن لم يجدماء ولاترابا الثانى عندالوضوء الثالث عندقراءة القرآن الرابع عندالاستيقاظ من النوم الخامس عند بغيرالفم وتغيره بكون باشياء منهاترك الاكل والشرب ومنهاأ كل ماله رائحة كريهة ومنهاطول السكوت ومنها كثرة الكلام انتهى وقال في الذخيرة وأماوقته فقال في الطراز يستاك قبل الوضوءو يتمضمض بعده ليخرج الماءما ينثره السواك ولايختص السواك بهذه الحالة بل

في الحالات التي يتغيرفيها الفم كالقيام من النوم أولتغير الفم لمرض أوجوع أوصمت كثيرأو مأكولمغير قال وأما آلته فهي عيدان الاشجار لانه سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة السلف الصالحين أو باصبعه ان لم يجدو يفعل ذلك مع المضمضة لانه يخفف القلح والقلح صفرة الاسنان فان استاك باصبع حرشاءمن غيرماء فحكى صاحب الطواز فيهقو لين للعاماء و يتجنب من السواك مافه أذى للفي كالقص فانه بجرح اللثة ويفسدها وكالر يحان ونعوه مما يقول الاطباء فيه فساد وقدنص على ذلك جاعة من العلماء انتهى ولفظ الطراز يستاك قبل وضوئه حتى اذا تمضمض بعده أخرج الماءمان نثره السواك وفي الجوعة ولابأس بالاستباك بعد الوضوء كانه رأى انه لايختص بالوضوءانتهى ونقله الشارح في الكبيرثم قال سندفن لايستاك بعو دومر أصبعه على أسنانه في مضمضةقام ذلكمقام السواك الخفيف لانه يؤثرز يادة على محض التمضمض في التنظف قال ابن عرفةوهو بالمنى أولى وقال روى ابن العربي عن مالك انه يكون بقضب الشجر قال وأفضلها الاراك قال وضعف كراهية بعضهم بذى صبغ للتشبه بالنساء لجوازالا كتعال وفيه التشبه بهن قال وفي رده نظر لان مالكا كره الاكتعال للتشبه بهن قال وفي اجزاء غاسول تمضمض به عنه قولا ابن العربي و بعض المتأخر بن وكرهه ابن حبيب بعو دالرمان والريحان قال وفي سماع ابن القاسم من لم يجد سوا كافاصبعه يجزي و ادالابي فان لم يجدواسة النبي بافلا يدخلها الاناء خوف اضافة الماءوه نايدل على انه بستاك باليمني وكرهه بعضهم بالشمال لانهامست الاذي وقال الشيخ زروق في شرح قول الرسالة وان استاك باصبعه فحسن يعنى مع المضمضة برفق ليكون ذلك كالدلك وقدروي بأصبعه بالافراديعني السبابة وبالتثنية يعني مع الابهام وكل صحيح وهو بالمني وقيل باليسرى وليتق في ذلك أن يكون بقوة لانه يزيد في البلغ ويضيف الماء عما ينقلع منها ورعاأج ى دما أوأثار رائحة كربة وفي ساع أشهب استعباب غسلها مماعسي أن يكون بها خلافالابن عبدالحك فان أدخلها قبل غسلها فقال مالك لا بأس به واستعفه ليسارة ماعلها ذكره الشبيى وغيرها نتهى من الشيخ زروق وقال في التوضيح في قول ابن الحاجب ونو بأصبعه يعني أنه بغير الأصبع أفضل ولكنه معزى بالاصبع وماذكره من أرجحة غير الأصبع فالأمرعليه عندأهل المدهب وظاهر كلام أبي محمدان الأصبع كغيره انتهى كلام التوضيح قال ابن عرفة اللخمي والأخضر للفطر أولى وظاهر التلقين هماله سواءانتهي قال في التوضيح وفضل الأخضر لكونه أبلغ في الانقاء قال ابن حبيب و يكره بعو دالرمان والر يحان النهي وقال في المغني وأفضل مابستاك بهعو دالأراك وكونه بمده الممنى وان مكون اجامه تعت العود والسبابة فوق والملائة البافية من أسفل انتهى وهذا بعيد فانظره وقال النو وي ويستعب أن يستاك بعود من أراك وبأى شئ استاك ممايز يل التغير حصل الاستماك كالخرقة الخشنة والسعد والأشنان وأما الأصبع فان كانت لينة لم محصل السواك وان كانت خشنة حصلها السواك قال والمستعب أن يستاك بعودمتوسط لاشديد اليس مجرح ولارطب لايزيل ويستعب أن يستاك عرضا ولايستاك طولا لئلامدمي لخم أسنانه فانخالف واستاك طؤلاحصل السواك معالكراهة ويستعب أيضاأن بمر السوال على أطراف أسنانه وكراسي أضراسه وسقف حلقه امر ارالطيفا ويستعب أن ببدأفي سواكه بالجانب الأيمن من فه ولا بأس باستعمال سواك غيره باذنه و يستحب أن يعو دالصي السواك ليعتادهانتهي وغالوافي الذخيرة واما كيفيته فيروى عنه عليه الصلاة والسلام واستاكوا عرضا (وتسمية)روى على أنكر مالك التسمية على الوضوء وقال ماسمعت بهذا ﴿ أَبِرِيدَ أَن يَذَبِحُ أَبُوهِم ريستمب ذُكر اسم الله على كل وضوء وذكر الله حسن على كل حال (وتشرع في غسل (٢٦٦) وتجم وأكل وشرب وذكاة و ركوب دابة وسفينة و دخول وضده

وادهنو اغباأي يومابعد يوموا كتحاواوتراغالسواك عرضاأسلم للثةمن التقلع والادهان اذاكثر يفدالشعرثم قال والسوالة وان كان معقول المعنى فعندى ماعراعن شائبة تعبد منجهة ان الاسنان لواستعمل المغسولات لجلائه عوضاعن العيدان لم بأن بالسنة انهي قال في المدخل واذا أرادأن يستاك بسوا كهغم لهالاأن يكون عندفر اغهمن السواك الاول غمله انتهى والأطيب النفس غسله مطلقا الأأن يكون بين شابه أو عوضع تطب به نفسه والله تعالى أعلم (تنبيه) ورد فى صيح مسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها انهاسئات بأى شئ يبدأر سول الله صلى الله عليه وسلم اذادخل بيته فقالت بالسوال قالاكال معناه تكراره لذاك ومثابرته عليه وانه كان لا يقتصر فيه في نهاره وليله على المرة الواحدة بل على المرار المكر رة وخص بذلك دخوله بيته لانه مما لا فعلدذ ووالمروءة بعضرة الجاعة ولا يجب عمله في المسجد ولافي الجالس الحفلة انتهى وردالشيخ تقى الدين بن دقيق العيدهذا المعنى بعديث أبي موسى رضى الله عنه عال أتيت رسول الله على الله عليه وسلم وهو يستاك وطرف السواك على لسانه قول اعاع والسواك في فيه كأنه تهوع وقال ان بعضهم ترجم على هذا الحديث باستمالة الامام بحضرة رعبته و رجح هذا المعنى وان السوالة من باب العبادات والقرب فلايطلب اخفاؤه والله أعلم وقوله وان باصبع ظاهره سواء كان السواك بالأصبع في مضمضة أوكان من غيرماء فالاول قال سند يقوم مقام السوال الخفيف لانه يؤثر زيادة على محض المضمضة في التنظيف انتهى والثاني قال سندولا بن الصباغ فيه خلاف وقال بعض أهل العراق ذلك سوالنوأ نكره غيره وقال ليس الاصبعبان يكون سوا كاللسن بالاولى من أن يكون السن سوا كاللاصب انتهى ص ﴿ وتسمية ﴾ ش قال ابن المنبر في تيسير المقاصد وفضائله ست التسمية مكملة بخلاف الذبعة انتهى وقال الفاكهاني فيشرح الرسلة افي باب الذبائح قالو اولا يقول بسيرالله الرحن الرحيم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان «نداليس، وضعه قال الفاكهاني قلت وهذا بخلاف التسمية عندالأكل والشرب والوضوء والقراءة ونحوذلك فانه مقول سمالته الرحن الرحم فان قال بسم الله خاصة أجزأه وأماعندد خوله المسجد فني الحديث انه يقول بسم الله والسلام على رسول الله وأماعندا لجاعفني الحديث انه يقول بسم الله اللهم جنبني الشيطان وجنب الشيطان مارزقتني وأماعنداغلاق الباب واطفاء المصباح فني الحديث انه يقول بسم الله فان اقتصر عليه أجزأه وانظر هل الاولى اضافة الرحن الرحم الى ذلك في هذا الموضع الخاص أوالافتصار على أقل مايفهم من الحديث المذكور وأماعند وضع المت في لحده فاستحب أشهب أن يقال بسم الله وعلى ملة رسول الله وان دعابغر ذلك فسن انهي وقال في مختصر الواضحة لماذكر حديث لاوضو علن لم يسم الله قال عبد الملك منى ابن حبيب يعنى بالتسمية أن بنوى الصلاة فن لم ينو دلك لم تعز والصلاة وانكان سابقامثل أن يتوضأتنظفا أوتبردا وكذلك عال مالك مح قال وقديقع تأويل التسمية في الحديث الاول على تسمية الله تعالى عندمبندأ الوضوء ص ﴿ ودخول وضده لمنزل ومسجد ﴾ ش قال في الشامل ودخول خلاءص ﴿ ولبس ﴾ ش قال في الشامل ولبس ثوب ونزعه ص ﴿ وان شكفى ثالثة ففي كرامتها قولان قال كشكه في صوم يوم عرفة هل هو العيد ﴾ شففي في كراهتها

لنزل ومسجدولس وغلق مات واطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبرا وتغميض ميت ولحده) قال في الشاملوتشرع في طهارة وأكل وشرب وذكاة وركوب دانة وسفينة ودخول مسجد ومنزل وخروجمنها ولس ثوب ونزعه وغلق باب واطفاءمصباح ووطء مباح وصعود خطيب منبراو تغمض منت ووضعه بلحده وابتداء طواف وتلاوة ونوم قال ولاتشرع فيحج وعمرة وأذان وذكر وصلاة ودعاء وتكره في فعل المحرم والمكروه وانظرفي الفرق التاسع عشرمن القرافي انه عسرعلى الفضلاء ماتشرع فه السملة قبل لاتشرع في ذكر لانه ركة في نفسه وأور دقراءة القرآن وانها من أعظم البركات راجعه فيه (ولاتندب اطالة الغرة) كان أبوهر برة يقول أحب أن أطمل غرتى قال عياض والناس مجمع ون على خلافه ﴿ النَّووي ليس كذلك بل أعجابنا مجمعون على استعباب الزيادة على الجزء الذي عسفسله لاستنفاء

كال الوجه (ومسح الرفية) اللخمى يكره مسع الرقبة (وترك مسح الأعضاء) من المدونة لابأس بالمسح بالمنديل بعد الوضوء ورواه على قبل غسل الرجلين وانى لأفعله (وان شك في ثالثة ففي كراهتها قولان قال كشكه في صوم يوم عرفة هل هو العيد)

وعدم كراهنهاوت كونباقية على الأمر بالاتيان بهاقولان قال ابن عرفة ولوشك في الثانة في فعلمانقلالمازرى عن الأشياخ انهى وقال في التوضيح ولوشك هل غسل انتين أوبلا الفقولان الشيوخ قيل بأخرى قياساء في الصلاة وقيل لاخوفا من الوقوع في المحذور انهى وقال ابن ناجى في شرح المدونة واختلف اذاشك هل هي ثالثة أو رابعة فقيل انه يفعلها كركمات الصلاة وقيل لا لا لترجيح السلامة من ممنوع على تعصيل فضيلة (قلت) وهذا هو الحقو به أدرك كل من لقيت يفتى وخرج الممازرى على «نين القولين صوم يوم عرفة من شكفي كونه عاشرا قال النبشيد في شرحه على ابن الجلاب قيل لهما يختار من القولين قال الصوم قيل له بناء على النبيسيد في النبول المامل فقيل بأخرى وقيل الموهو الظاهراتهي المتصماب الحال قال نعم انتهى قال في الشامل فقيل بأخرى وقيل الموهو الظاهراتهي ويوم المترهد ليكره مخافة الوقوع في صوم يوم النحر وهو محظور وهو خطألا بهامه ان صوم التاسع مع الشك مخظور وهو الصواب وفي بعض النسيخ أوهو محظور وهو خطألا بهامه ان صوم التاسع مع الشك مخطور والسواب وفي بعض النبيخ أوهو محظور وهو خطألا بهامه ان صوم التاسع مع الشك مخطور والسواب وفي بعض النبيخ أوهو محظور وهو خطألا بهامة ان صوم التاسع مع الشك في القول بالمنع و علمن «ذا ان القولين في الموم هدل «وأيضاباق على الطواف في كتاب يقبل العير في الاخبار بكال الوضوء والصوم انظر ابن عرفة في الشك في الطواف في كتاب يقبل العير في الاخبار بكال الوضوء والصوم انظر ابن عرفة في الشك في الطواف في كتاب يقبل العير في الاخبار بكال الوضوء والصوم انظر ابن عرفة في الشك في الطواف في كتاب

## ﴿ فصل آداب قضاء الحاجة ﴾

هذا الفصل يذكر فيه آداب الاستجاء والاستجار ومايتعلق بذلك وقسمه الى ثلاثة أقسام قسم عام فى الفضاء والكنيف وقسم خاص بالكنيف وقسم خاص بالفضاء انتهى من البساطي ص ﴿ ندب لقاضى الحاجة جاوس ومنع برخو نجس \* ش الرخو مثلث الهش من كل شئ قاله في القاموس قال ابن بشير قال الأشياخ لايحلو الموضع المقصو دللبول من أربعة أقسام ان كان طاهر ارخوا فالاولى الجاوس لانه أقرب الستر ولا يحرم القيام وان كان صلبانجسا فينبغى أن يتركه ويقصد غيره لانه ان قام خاف أن يتطاير عليه وان جلس خاف أن يتلطخ بنجاسة الموضع وان كان الموضع صلباطاهر افليس الاالجاوس لانه بأمن التلطخ بالنجاسة ان جلس ولا يأمنها ان قام وان كان رخوا نجسافليس هناك الاالقيام لانه يأمن التطاير وان جلس خاف التلطخ \* ومحصول هذا انه يجتنب النجاسة ويفعل ماهوأقر بالستر واجتناب النجاسة آكدمن السيتراذا كأن بموضع لايرى فيه انتهى وأصله للباجي في كتاب الطهارة من المنتقى والظاهر ان المصنف رجه الله تعالى تـكم هناعلى الموضع الرخوفقط فاشار الى الرخو الطاهر بقوله ندب لقاضي الحاجة جاوس والى الرخو النجس بقوله ومنع برخو نجس فأماماذكره في القسم الاول فهومعني قول ابن بشير فالاولى الجلوس وقال الباجي هوأولى وأفضل وليس هذامعار ضالقوله في المدونة ولابأس بالبول قائما في موضع لايتطابر فيه لانلابأس تردلماغيره خيرمنه وقال في المدخل اختلف في البول قائما فأجيز وكره والمشهور الجوازاذا كان في موضع لا يحكن الاطلاع علم وكان الموضع رخوا فانه يستشفي به من وجع الصلب وعلى ذلك حاواماو ردعنه عليه الصلاة والسلام انهبال قائما انتهى وليس مراده بالجواز استواءالطرفين وانمام اده نفي الكراهة الشديدة وانكان تركه أولى وقال في الطراز والقياس

المازرى لوشك فى الثالثة فقولان بناء على أصل العدم وترجيج السلامة من ممنوع على تحصيل فضيلة قال وعليهما صوم من شك فى كون يوم عرفة عاشرا

﴿ فصل ﴾ ابن شاس الباب الثاني في الاستنجاء وفسه فصول الاول في آدارقضاء الحاجة (ندر لقاضي الحاجة جاوس ومنع برخو نجس) من المدونة لابأس بالبول قائما في رمل ونعوه أكرهه عوضع سطاير فيه ابن تونس ر بدوالبول جالسا أحسن واستر \* ابن عرفة عن الباجي وابن بشير قيامه بطاهر رخو جائز مقابله مدعه وجاوسه بصلب طاهر لازم ومقابله مقابله التلقين بحوزله البول قائما في الرمل والمواضع التي بأمن تطايره عليه

أن ذلك لا يكره اذاسهمن اصابة البول والهتكة اذليس فيهمايؤدى الى تضييع واجب ولا ارتكاب محظور وأماماذكره المصنف رجه الله تعالى فى القسم الثاني من منع الجانوس فينبغي أن بحمل على الكراهة ولا يحمل على ظاهره وليس في كلامهم ماهو صريح في المنع وقد تقدم لفظ ابن بشير ولفظ الباجي قريب منهونصهوان كان الموضع دمثاوهو مع ذلك قدر بال البائل فيهقائم اولم ببل جالسا لان جاوسه يفسد تو به وهذا يأمن من تطاير البول اذاوقف وقال في التوضيح وان كان رخوانعسابال فأعما مخافةأن تتنجس ثمامه وأقوى مارأيت في ذلك عبارة ابن عرفة فأنه لماحكي كلام الباجي وابن بشير قال الباجي وابن بشيرعن الأشياخ قيامه برخوطاهر حائز ومقابله مدعة أى يتركه وجاوسه بصلب طاهر لازم ومقابله مقابله فيفهم من قوله ومقابله مقابله ان القيام لازم وليس في الكلام المتقدم مايقتضي ان الجاوس حرام والقيام واجب اذا تحفظ الشخص على ثيابه بلعبارة الجواهرصر يحةفي الجواز فانهقال اعدالآداب وانسول جالساان كان المكان طاهرا فان كان نجسار خوافله أن يبول قائما وذكره في الذخيرة وقبله فتأمله ولم يتابع صاحب الشامل المصنف على التصريح بالمنع بل قال وجلوسه بمكان رخوان كان طاهرا والابال قائما والله تعالى أعلم وأماالموضع الصلب فأطلق رجه الله تعالى فمايأتي انه يستحب اجتنابه قال ابن غازي ولاأعرفه الا لأى حامد الغزالي (قلت) ذكر في الذخيرة عن الجواهران من الآداب أن يحتنب الموضع الصلب احتراز امن الرشاش وأطلق في ذلك ولاشك انه يخشى من تطاير البول فيهمطلقا سواء كان طاهراأو نجسافينبغي تجنبه ولكني لم أقف على ماذكره عن الجواهر فها إثر كلامه المتقدم وان كان نجسا صلباتجنب وعدل الىغيره وفي العمدة والارشادلابي عسكران من الآداب أن يطلب موضعا رخوا قال شراحه لاصلباوصرح بذلك بن معلى في منسكه فقال واتقاء الأرض الصلبة (تنبهان \* الاول ) قد تقدم في كلام ابن بشير أنه اذا كان الموضع صلباطاهر افليس الاالجاوس وقال الباجيان كان موضعاطاهر اصلبا يخاف أن يتطاير منه البول اذابال قائما فحكم ذلك الموضع أن يبول البائل فيه جالسالان طهارته تبيع الجاوس وصلابة الارض تمنع الوقوف لنلا يتطاير عليهمن البول ماينجس ثيابه قال في التوضيح وان كان صلبا طاهر اتعين الجاوس ونحوه في الشامل وتقدم فى كلام ابن عرفة ان جلوسه لازم ونقله عنه ابن ناجى وقبله وظاهر كلامهم ان الجاوس واجب وظاهر كلام المدونة أن القيام مكروه لانه قال اثر كلامه وأكرهه بموضع يتطاير فيه قال أبوالحسن فى الأمهات في موضع صلب يتطاير فيه ثم قال بعدان ذكر التقسيم المتقدم وقد ذكر الباجي هذا التقسير بعينه وانظرالكراهة هلهي على المنع أوعلى بابها تجرى على التفصيل المتقدم انتهى وحلها على المنع ظاهر الاأن بأمن تطاير البول بان يكون م تفعاعن محله أولا يكون عليه ثماب وبريدأن يغتسل فتأمله واللهأعلم وهذه المسئلة لايفهمين كلام المصنف حكمها الاماتقدمهن استعباب تجنبه وأمااذالم نجنبه وأرادقضاء الحاجة فيههل يقومأو يجلس لايفهممن كلامهشئ على ماحلنا عليه كلامهمن انهخاص بالرخو وأمااذابتي كلامه على عمومه فيفههم منه عكس المراد وان الجاوس حينئذ مستحب أيضا والقيام جائز وليس كذلك فتأمله والله تعالى أعلم (الثاني) قول المصنف لقاضي الحاجة شامل للبول والغائط لكن قال في توضعه في شرح قول ابن الحاجب ولا بأس بالقيام اذاكان المكان رخواانه مقيد بالبول قاللان الغائط لايحوز الاحالساانهي وقال ابن ناجى فيشرح المدونة وأماالغائط فلايجو زالاجالساعلي كلحال صرح بعدم الجوأز خليل

(واعتماده على رجل واستنجاء سدسر بان) ابن العربي من آداب الحدث أن يتكي على رجله السرى يعاض لائخذذكر وليوله بمشة المازرى بأخذ المستجمو ذكره بشماله عسي نه الحجر عماضان لم عكنه أمسك لحجر سمنه وحر"ك بشماله ذكره المه وان اللي قوله صلى الله عليه وسلم لايس أحدكم ذكره سمسنه حله الفقهاء على الكراهة وقددالنهي عن مسهفي الحدث الآخر محالة الاستجاء قال تق الدين فلا رد المطلق الى المقد لانه اعابرد المطلق للقدا في الامر (وبلهاقبل لقي الأذى) التلقين يفرغ الماء على لده قبل أن للاقى بها الأذى ( وغسلها بكتراب بعده ) ابن العربي من آداب الحدث غسل يديه بالتراب بعد الفراغ (وسيترالى عله) ابن حيب لارفع ثو بهحتي بدنومن الارض (واعداد مزيله ) عياض من آداب الاحداث أن يعيد الماء والأحجار عند القياب فائدة هذا ظاهرة لنز بل النجاسة عند فراغه أنلاسق فتتعدى النجاسة لثو بهأولجسده

والأقربأنهمكر ودفقط انتهى صي واعتادعلى رجل واستنجاء بيديسريين وشعدفي المدخل فىالآدابأن يقيم عرقوب رجله المني على صدرها وان يستوطئ اليسري وان يتوكا على ركبته اليسرى قال فان هذه الصفات أسرع لخروج الحدث وقوله واستنجاء بيدفان لم تصل بدالرجل أو المرأة الىموضع الاستنجاء فقال في المدخل في فصل الغسل فان كانت المرأة من السمن بحيث لاتصليدهاالىموضع النجاسة منها فلايجو زلهاأن توكل غيرها يغسل لهاذلك من جارية أوغيرها ولايجو زأن تكشف علهاغير زوجهافانأ مكن زوجهاأن يغسل لهاذلك فبها ونعمت ولهالأجر فى ذلك والثواب الجزيل وان أبي فليس عليه ذلك واجبا وتصليه ي بالنجاسة ولاتكثف علها أحدالان سترالعورة واجب وكشفها محرم اتفاقا وازالة النجاسة في الصلاة مختلف فهاعلى أربعة أقوال أحدهاان ازالتهامستحبة ومااختلف فيهفار تكابه أيسرمن الذي لم يحتلف فيه وأماالرجل فان كان لايصل الى ذلك بيده فانه يتعين عليه ان قدرأن يشترى جارية على ان تتولى ذلك منه وان تطوعت الزوجة بغسله لم محب علىه شراءالجارية ولامحل لهأن مكشف على عو رته غيرمن ذكر فان لم يجد فصلاته بالنجاسة أخف من كشف عورته وهذا كله على مذهب مالك رحمه الله تعالى انتهى وقوله يسريين نعتار جلويد ويتعين قطعه بإضار فعل لاختلاف العامل وحينئذ فلااعتراض على المصنف وقول البساطي فيه شئ غيرظاهر لانه حله على الاتباع وليس ذلك لازما والله تعالى أعلم (فائدة) يقال اليسرى يسارقال في الصحاح الفنع ولاتقل يسار بالكسر وفي الحكم اليسار واليسار نقيض المين الفتع عن ابن السكيت أفصح وعن ابن دريد الكسر ولفظ الجهرة ليس في كلام العرب كلة أولها يآءمكسو رةعدايسار شبهت بالشمال وقد تفتح انتهى ويقال جلس يسرته و يمنته بفتح أوله اوسكون ثانيم ماأى جلس على يساره أوعلى يمينه ص ﴿ و بلها قبل لقي الأذى وغسلها بكتراب بعده كه أى قبل ملاقاتها النجاسة فيبلها قبل أن يغسل قبله ودبره كاصر حبه في الرسالة والجواهر وغيرهما قالو الثلاثملق باالرائعة ص وسترالى محله في شأى محل قضاء الحاجة ير يدوالى جلوسه ولا يحمل على ظاهره انهاذا وصل الى محل قضاء الحاجة لمرطلب بعد ذلك الستر بلهومطاوب بالسترالى الجلوس قال ابن الحاجب في الآداب والجلوس وادامة الستراليم قال في التوضيح أى يستعب أن مديم السترالي الجاوس لكونه أبلغ في الستر وقال ابن عبد السلام أي ادامة سترالعو رة الى الجاوس اداكان الموضع لا يعشى على الشياب فيه من النجاسة والاجاز كشف العورة قبل الجاوس انتهى وقال ابن فرحون وقال في الجواهروأن بديم السترحتي بدنومن الارض انأمن من نجاسة ثو بهانتهي ونحوه في الزاهي وذكر صاحب الطراز والقرافي عن الترمذي انه عليه الصلاة والسلام كان لا يرفع ثو به حتى يدنو من الارض (تنبيه) وهذا انما يكون مستحبااذا كان حيث لا يراه الناس والأفالستر واجب قاله البساطي (تنبيه) قول المصنف وستر الى محله فيه بيان حكم الستر عندالجلوس ولم يبين حكم الاسبال عندالقيام ولم أقف فيه على نص للمالكية ورأيت في الايضاح للناشري من الشافعية عن الماوردي انه يستحب اسبال الثوب اذا فرغ قبل انتصابه قال وهذا كله اذالم يحف تنجس ثو به فان خافه رفع قدر حاجته ص ﴿ واعداد مزيله ﴾ ش في الحديث اتقو الملاعن وأعدو النبل قال في النهاية جع نبلة كغرفة وغرف والمحدثون يفتحون النون والباءانهي وغالفى الصحاح النبل حجارة الاستنجاء يعنى بضم النون وفتح الباءوالحدثون يقولون النبل بالفتح سميت بذلك لصغرها انهى وقال الطبرى في المقرب في

حديث اتفوا الملاعن واعدواالنبل بالضم والفتح حجارة الاستنجاء والضم اختيار الأصمعي انهي وأمالنب لبفته النون وسكون الموحدة فهو السهام وأماالنب لبضم النون وحكون الموحدة فهوالفضل كأقال ومن ذاالذي ترضى سجاياه كلها ﴿ كَفِي المرء نبلاان تعدمعا يبه ص ﴿ ووتره ﴾ ش قال في التوضيح عن ابن هر ون الذي سمعت استحبابه الى سبع وصرح به في المدخل ص ﴿ وتقديم قبله ﴾ ش قال سند هذامالم يكن ضرر عنع ذلك كن بعصل له قطار البول عند ملاقاة الماءلد بره فانه يغسل الدبرأولانم القبل ونقله الشارح في الكبير ص ﴿ وتفريج نفذيه ﴾ ش قال في المدخل عند البول والاستنجاء والاسهال لثلابتطا برعليه شئمن النجاسة لايشعر به وظاهر كلام الشارح انه يطلب أيضاع ندالغائط وان لم يكن فيه اسهال لانه علله بانه أبلغ في استفراغ ما في المحل ص ﴿ واسترخاؤه ﴾ شأى قليلا كاقال في الرسالة و يسترخي قليلا قال ابن ناجى ولمأزل أسمع عن غير واحدمن الأشياخ ان الشيخ لهد بقه أحد الى التنبيه بالاسترخاء وانماذ كرالشيخ ذلك ليكون أقرب لازالة النجاسة التي في غضون الحل وذلك ان المحل ذوغضون ينقبض عندحس الماءعلى ماتعلق مهمن النجاسة فاذااسترخي تمكن من الانقاء وقمل بذيكن مذلك من تقطير البول وغيره والقولان حكاها أبوعمران الجوزي انتهى (فرع) قال في المدخل ويسترخي قليلاعندالاستنجاء لانهاذالم يفعل يحاف انه اذاخر جاسترخي منه ذلك العضو فيغرج شئ من الموضع الذي لم يفسله على ظاهر بدنه فيصلى بالنجاسة انهى ص ﴿ وتَعْطِية رأسه ﴾ ش ذكرها بن العربي في العارضة ونقله عنه ابن عرفة وعده أيضافي المدخل من الخصال المطلوبة قال وكذلك عندالجاع ونقله الأبيعن الغزالى ونصه وان لايدخل حاسر الرأس قيل خوف ان تعلق الرائحة بشعره وقمل لان تغطية الرأس أجع لمسام البدن واسرع خروج الحدث انتهى وقال الدميري من الشافعية ويندب أن لايدخل عاسر الرأس بل يستره ولو بكمه خو عامن الجن والله تعالى أعلم ﴿ وعدم النفاته ﴾ ش عد في المدخل من الآداب أن لا يقعد حتى يلتفت يمينا وشمالا شم قال اذا قعد لايلتفت عيناولاشهالاو بهذا بجمع بين ماذكره الصنف وماذكره ابن العربي في عارضته ونقله عنه ابن عرفة وقبله ان من الآداب أن للتفت عمناوش الافعمل ماذكره المصنف على ما اذا قعدوماذكره ابن العربي على ما اذاأراد القعودوذاك والله أعلم الدلايكون عنالشيئ يؤذبه عاذار آه بعد جاو مقام وقطع عليه بوله و ر عانجس عليه ثبانه وقال في الزاهي ولا تجلس حتى تلتفت عمناوشهالا (فرع)عد فى المدخل من الآداب أن لا ينظر الى الساء وأن لا يعبث بيده و الله تعالى أعلم ص ﴿ وذكر ور د بعده وقبله كوش أماماور دبعه هفهومار واهالترمذي انه عليه الصلاة والسلام كان مقول غفر انكوروي انهكان بقول الحدته الذي سوغنيه طيبا وأخرجه عني خبيثاقاله في العارضة قال و بذلك سهى نوحا عبدا شكورا وقال في الطراز كان اذاخر جمن الخلاء قال الجديقة الذي أذهب عني الاذي وعافاني ورعاقال غفرانكرواه أبوداود وقال في الرسالة وعندا لجلاء الحديثة الذي رزقني لذته وأخرج عني مشقته وأبقى في جسمي قوته وقوله غفرانك بالنصب أى أسألك غفر انك أواغفر غفرانك واستعب بعض الشافعية تكرار غفرانك مرتين ووجه سؤال المغفرة هناقال بن العربي هو العجز عن شكر النعمة في تيسير الغذاء وايصال منفعته واخراج فضلته وقال غيره انحاذ لك لتركه الذكر حال

(اوتقام قبله) الباجي تعتدم قبله فبسلديره في الأستنجاء أفضل (وتفریج نفدیه) این العوبي من آداب الحدث تفار جنف أربه البول (واسترخاؤه) الرسالة ويسترخى فليلا وتغطية وأسوعه والتفاته وذكر وروبعنده ) انظر قوله وعلام وعبارة ابن العربي تاقفت عينا وشمالاو يستر اسمعاء ويقولاذا خرور الحال اللهم فعراتك الحديقة الذي فالاغنسه طسا وأخرجه خياتا (وقبله )ان عرفة و مذكر نحو أعرو ذالله معاطبت والخبائث قبل فلله في غيرمعدله وأماني المسله فقال الدخمي بذكر اللهقسل دخوله وروى علامن جوازه فسه \* القاضي ذهب بعضهم الي جموازد كرالله في المكنف وهوقول مالك والنعج وعبدالله بنعرو اق العامى وقال ابن القاسم اذاعطس وهدو بدقل فلعمد الله انرشد العلى لأبن القاسم منجهة الأران رسول الله صلى الله عليه وسل كان اذا دخل

الطلاء استعاذوعن عائشة كان رسول الله صلى الله على وسلايذ كرالله على كل أحيانه ومن طريق النظر ان ذكر الله يصعد المنالسة الملايتعلق به من دناءة الموضع شئ فلا ينبخ أن بمنغ من ذكر الله على كل حال الابنص ليس فيه احتمال الخلاءةانه صلى الله عليموسلم كان لايترك الذكو الاغلبة فوآه تقصيرا قال صاحب العلراز وفيه نظر لانه اذا كان منهاعن الذكر في تلك الحال فانه شاب بتركه وهذا مما يحب الجد عليه لا الاستغفار منه ونطرفي الاول أيضابأن نعم الله لا تحصى فكان يجب أن يستغفر متي أتنه نعمة قال وانما الوجه انه عليه الصلاة والسلام كان بكثر الاستغفار حتى انه ليعدله في المجلس الواحد مائة عن مغرى على عادته لانسن كان دأبه الاستغفار تجده عنسد حركانه وتقلباته يستغفر الله تعالى وأماما وردقيله فهو ماوردفي الصحيحين وغيرهما انهصلي الله عليه وسلم كان اذاد خل الخلاء يقول اللهم اني أهوذبك من الخبث والخبائث والخلاء بفتم الخاء والمدالمكن الذي ليس فيمه أحدثم نقسل الى موضع قضاء الحاجة كاسأتى وبالقعبر الرطب من الحذيش وخلا أيصاح ف استشاء وفعسل استشناء والخلاء بكسرالخاء والمدفى النوق كألحرن في الخيل وفي رواية اذا أرادأن يدخيل الخلاء وفي أخرى اذا دخل الكنيف والخبث بضم الباءجمع خبيث والخبائث جع خبيثة يريدذكر ان الشماطين والاثهر ويروى بسكون الباءة لالطبي في شرح المسكاة ويرادبه الكفر وبالخبائث الشياطين انتهى وقال الخطابي عامة أهمل الحديث يسكنون الباء وهو غلط والصواب صمها نقمله في الطران وغال النووى ولايصع قول من أنكر الاسكان وذكرعن ابن التين والطبراني من حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه ولم كان يقول اللهم اني أعوذ بك من النعس والرجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم وقال في المدخل في صفة الذكر هوأن يقول أعوذ بالله من الخبث والخبائث النجس الرجس الشيطان الرجيم زادفي الزاهي بعدقوله الرجس النجس الضال المضل (تنبيه) و بجمع مع هذا الذكر التسمية فقد تقدم أن من المواضع التي تشرع فها التسمية الفخول الخلاء والخروج منه ويبدأ بالتسمية كاصرح بهفي الارشاد وقال انهفي عال تقدمة الرجل اليسري قال الشيخ سلمان البجيرمي وظاهر كلام ابن الحاجب انه يقدم التعوذ قبسل أن يدخس رجله ولفظ الارشادو بقدم رجله اليسرى قائلا بسم الله الهماني أعوذ بكمن الخبث والخبائث ومن الرجس النعس الشيطان الرجيم وقال في الذخيرة يقول ذلك قبل دخوله الي موضع الحدث أو بعدوصوله ان كان الموضع غيرمعد للحدث وقيل بحوازه وان كان معدا له وحكمة تقدمة هذا الذكر ماروى الترمذي ان رسول القصلي الله عليه وسلم قال سترما بين أعين الجن وعور ات بني آدم اذا دخسل الكنيف أن يقول بسم الله والسترهنا بكسر السين اسم قاله الدميري من الشافعية (قائدتان \* الاولى)خص هذا الموضع بالاستعادة لوجهين الاول انه خلاء وللشياطين بعادة الله تعالى وقدرته قطط بالخلاء ماليس له في الملاقال صلى الله عليه وسلم الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب الثانى المموضع فذر ينزه ذكر الله تعالى فيه عن جرياله على السان فيغتنم الشيطان عدم ذكرهلان ذكره يطرده فأعس بالاستعاذة قبل ذلك ليعقدها عصمة بينه وبين الشيطان حتى يخرج (الثانية) كأن النبي صلى الله عليه وسلم معموما من الشيطان حتى من الموكل به بشرط استعادته كانه غفر له بشرط استغفاره انتهى من أول العارضة لابن العربي ص ﴿ فَانْ فَاتَ فَفِيهُ انْ لَمْ يمد ﴾ ش اعاقدم الشيخ قوله بعده على قوله قبله لبرتب عليه هدندا الفرع وفهم من كلامه انه يقول الذكر المتقدم قبل وصوله الى محل الحدث سواء كان الموضع معد القضاء الحاجة أم لافان ذته أن يقول ذلك قبل وصوله الى المحل قاله بعد وصوله الى المحل ان لم يكن معد القصاء الحاجة وهذا فعو ماتقدم عن الذخيرة وماسياتي عن الجواهر (تنبيه) فيدابن هرون ذلك بماقب ل جاوسه المحدث

( فان فات فغيه ان لم يعلم) ابن الحاجب من الآداب الذكر قبيل موضعه وفيه ان لم يعد قال في شرح قول ابن الحاجب والذكر قبل موضعه وفيه ان كان غيرمعد قوله وفيه ان كان غير معديعني قبل جلوسه للحدث وأمافي حال الجلوس فلالان الصمت حينند ، شروع في حقه ولذلك لا يردعلي من سلم عليه ومفهوم الشرط في كالرم المصنف انه اذا كان الموضع معد القضاء الحاجة فلا يقول الذكر فيهويفوت بالدخول وانظرهل ذلك مكروه أوممنوع وكذا فوله فهارأتي وبكنيف نحيي ذكرالله هلهوعلى جهة الوجوب أوالكراهة فان الكلام في ذلك واحدوا لنقول في ذلك مختلفة وظاهركلام التوضيح المنعفانهقال فيقول ابن الحاجب وفيجوازه في المعدقولان كالاستنجاء بعاتم فيهذكر شبه الخلاء بمسئلة الخاتم والمعروف في الخاتم المنع والرواية بالجواز منكرة ثم المنع في الخاتم أقوى من الذكر لمماسة النجاسة له و نحوه لا بن عبد السلام فانه قال المنع المشبوبه أقوى منه في المشبهلماسة النجاسة في المشبه به وهي غير حاصلة في المشبه وأخذ من المدونة المنع في مسئلة الاستنجاء بالخاتم من أول كتاب المتجارة الى أرض الحرب في منع مبايعة أهل الذمة بالدنا نبر والدر اهم المنقوشة عليهاأسهاءالله تعالى وفيهاأ يضاقول بالجواز انتهى وصرح بذلك في الجواهر فقال ويقدم الذكرقبل الوصول الى موضع الحدث و يجوز له أيضا بعدوصوله ان كان موضعا غير معتاد للحدث وان كان معتاداله فقولان في جوازه ومنعه وهماجاريان أيضافي جواز الاستنجاء بالخاتم مكتوب فيــه ذكر اللهانتهى وقال الشارح فيشر وحه المشهو رأنه لا يجوز في المعد وقيل يجوازه وكلام هؤلاء صريح في المنع ومقتضاه حرمة الذكر ووجوب تنعية كل مافيه ذكر وأما البساطي وابن الفرات والاقفهسي فليصرحوا بالمنع ولميذكرا بنعرفة نقلاصر صافى المنع بلقال ويؤمى مريدا لحديث بذكر نعو أعوذباللهمن الخبث والخبائث قبل فعله في غيرمعدله وفيه قال اللخمي قبل دخوله و روى عماض جوازه فيهانتهي وكلام اللخمي كذلك ليس فيهمنع ونصهو يستعب أن يستعيذ بالله قبل التلبس بذلك ان كان يصعر اءوان كان في الحاضرة قبل دخوله الخلاء انتهى وكلام عماض الذي ذكره هو في آخر الصلاة من الاكال و نصه اختلف العلماء والسلف في هذا أي ذكر الله تعالى في الخلاء فدهب بعضهم الى جواز ذكره تعالى في الكنيف وعلى كل حال وهو قول النفعي والشعي وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن سيرين ومالك بن أنس و روى كراهة ذلك عن ابن عباس وعطاء والشعبي وغييرهم وكذلك اختلفوافي دخول الكنيف بالخاتم فيهذكر الله تعالى انتهي فلمحك عن مالك الاالجواز وقال في المدخل في فصل قدوم المر بدمن السفر ولأن الشار علم عنع من ذكرالله تعالى في حال من الأحوال الافي موضع الخلاء فانه كر مولا بأس بذكر الله هناك للارتباع ومايش بهوليس بمكروه وقال الجزولى فى شرح الرسالة هل يجوز نقش اسم الله تعالى فى الخاتم والمشهورالجواز وقيل لابجوز والأولهو الصحيحوا ختلف هليستنجيبه في بده قولان قيل يجوز وهذه قولة عن مالك وأباح ذلك في العتبية وكذلك يكره أن يدخل بيت الخلاء بخانم فيـــه اسم الله تعالى أو يصر الدراهم في خرقة منجوسة والخلاف في هـــــذا كله انتهى وقال في الطراز لماتكام على آداب الاستنجاء وجوزمالك أن يدخل الخلاء ومعمالد بنار والدرهم وأنكان مكتو باعليه اسم الله تعالى وقال عنه ابن القاسم في العتبية انه يستخف في الخاتم الاستنجاء به قال ولونزعه كانأحب الى وفيه سعة ولم يكن من مضى يتعفظون من هذا قال ابن القاسم وأنا أستجى أن يعامل أهم الذمة بالدنانير والدراهم التي فيها اسم الله تعالى وفي الترمندي عن أنس انه عليمه

الصلاة والسلام كان اداد خل الخلاء وضع خاتمه انتهى ونقله في الذخيرة وفي رسم الشر يكين من سهاع ابن القاسم من كتاب الطهارة وسألت مالكاعن لبس الخاتم فيده ذكر الله تعالى ملس فى الشمال وهل يستنجى به قال مالك أرجو أن يكون خفيفا قال ابن رشد قوله أرجو أن يكون خفيفايدل على انه عنده مكروه وأن نزعه أحسن وكذلك فما يأتى في رسم مساجد القبائل من هذا الساع وفي رسم الوضوء والجهاد منساع أشهب ومشله لابن حبيب في الواضحة ووجه الكراهية فيه بين لانما كتب فيه اسم الله تعالى من الحروز يجعل له خرقة وقد قال مالكرجه الله تعالى في كتاب التمارة الى أرض الحرب الى لأعظم أن يعمد الى دراهم فيهاد كر الله تعالى فبعطاها بحساوأ عظم ذالئا عظاما شديداوكرهه وقول ابن القاسم في رسم مساجيد القبائل وأما أستنجى بحاتمي وفيهذ كرالله تعالى ليس بحسن من فعله وبحقل أن يكون انمافع له لأنه عض رأصبعه فيشق عليه تحويله الى اليدالأخرى كلادخل الخيلاء واحتاج الى الاستنجاء فيكون انما تسامح فيه لهذا المعنى وهوأشبه بورعه وفضله انهي والذي في رسم مساجد القبائل قيل له استجى به وفيهذ كرالله نعالى فقال ان ذلك عندى خفيف ولو نزعه لكان أحسن وفي هذا سعة وما كان من مضى يتحفظ في مثل هذا ولا يسأل عنه قال ابن القاسم وأناأ ستنجى بخاتمي وفيه ذكر الله تعالى قال ابن رشدقدمضي الكلام عليه في رسم الشريكين وقال في أواخر رسم الوضو، والجهاد من سماع أشهب سئل مالكءن الخاتم فيدذكر الله تعالى منقوش عن الاستنجاء فقال ان نزعه فحسن وماسمعت أحدا انتزع خاتمه عندالاستنجاء فقيل له فان استنجى وهوفي بديه فقال لابأس قال ابن رشدقد مضى الكلام عليه في رسم الشريكين وفي آخر سماع سعنون من كتاب الصلاة وسئل ابن القاسم عن الرجل يعطس وهو يبول أوعلى حاجة يقول الجدلله قال نعم قال ابن رشد قدروي عن ابن عباسانه مكرهذ كرالله على حالتين على خلائه وهو يواقع أهله والدليل لقول ابن القاسم ماروي من جهة الاثران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اداد خل الخلاء قال أعوذ بك من الخبث والخبائث وماروى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بذكر الله في أحيانه ومن طريق النظران ذكر الله يصعد الى الله فلا يتعلق به من دناءة الموضع شئ قال الله تعالى المدهد معد الكام الطيب والعمل الصالح يرفعه فلاينبغي أن عنع من ذكر الله تعالى على كل حال من الاحوال الا بنص ليس فيه احتمال ومن ذهب الى مار ويعن ابن عباس تأول قوله اذا دخل الخلاء على معنى اذا أرادوأطلق أن ذلكموجود في بعض الآثار وان ثبت ذلك فأكثرمافيه ارتفاع النص في جواز ذكرالله تعالى على تلك الحاللا المنعمن ذلك واذالم شنت المنع فيه وجب أن يبقى على الاصل في جوازالذكر عموما وماروى من أنه صلى الله عليه وسلم عليه رجل وهو يبول فقال اذارأيتني على هذه الحالة فلانسلم على وانكان فعلت لم أرد عليك لا دليل فيه على ان ذكر الله تعالى لا يجوز على تلك الحال وقديحمل عدم رد السلام عليه في تلك الحال بعد أن نهاه أدباله على مخالفت لكونه على تلك الحال أولكونه على غيرطهارة على ما كان في أول الاسلام انه لا يذكر الله تعالى الاعلى طهارة حتى نسخ ذلك انتهى وقال في نوازله في كتاب الجامع واذا كان في خاتمه بسم الله فالأحسن أن يحوله عند الاستنجاء على عينه فان لم يفعل فالأمر واسع انتهى وقال في الطر از لماعد الآداب ويستحبأن لا يكلم أحداحال جاوسه ولاير دعلى من سلم عليه لمار وى انه عليه الصلاة والسلام من عليه رجل وهو يبول فسلم عليه فلم بردعليه رواه الترمذي وأبوداودوهذا يقتضي أن لايشمت عاطسا ولا يحمد انعطس ولايحاكى مؤذناونقله عنه في الذخير ةوذكرفي آخرالفروق انه يكره الدعاء في مواضع الجاسات والقاذورات انتهى وقال في الجواهر لماعد الآداب وأن يترك التشاغل بالحديث وانشاد الشعر عندقضاء الحاجة وأحرى أن لاتجوز القراءة وقال في المدخل لماعد الخصال المطاوبة الثانية والعشرون لابسلم على أحدولا بسلم عليه أحدفان سلم فلا يردعليه وقال في العمدة لابن عسكر ومن أراد ذلك يعنى قضاءالحاجة في الخلاء فلينزع ماعليه اسم الله تعالى ونحوه في الارشادله ونقل الشارح فيشر حقول المصنف وبكنمف نعى ذكر الله أن في الاستذكار نحوه وانه لافرق بين كونه مكتوبا فىرقاع أومنقوشافي خاتم ونعوه وقال البرزلي في مسائل الجهاد في أثناء كلامه وأماقراء القرآن أوالذكر في المواضع الدنسة نجاسة أوقدارة فينبغي أن ينزهذ كرالله تعالى عن ذلك ومن أجاز دخول الخلاء مستصحبا معهمافيه ذكرالله أوأن يذكر الله تعالى فيه أو يجبز الاستنجاء بالخاتم الذي فيهذكر اللدتعالى لقوله تعالى اليه يصعدال كلم الطيب فلاسعد جوازه انتهى (قلت) فهذا ماوقفت عليهمن النقول في هذه المسئلة ولا بدمن تلخيصه وتحصيله على حسب مافهمته ليقرب الفهم واعلم انهلاننب فيأن محتلف في استعباب ترك الذكر والقراءة من غيرضرورة في ذلك الموضع ولافي استحباب ترك الدخول المه وبكل مافيه ذكر اللهوان الجوازاذا أطلق في ذلك المعنى انه ليس فيه كراهة شديدة لاانه مستوى الطرفين أعنى فعله وتركه لأنهسمأني أن السكوت مستعمعن كل كلاماداعلم ذلك فيتحصل في الذكر في ذلك الموضع والقراءة فيه والدخول اليه بمافيه ذكر أوشئ من القرآن قولان بالجواز والمنع أما الجواز فهو الذي يفهم من كلام ابن رشد في سماع سعنون ومن اعتمذاره عن ابن القاسم في رسم الشريكين بأنه يشقى عليه تحويله الى اليداليمني كلادخل الخلاء ومن كلام عياض في الا كالومن كلام صاحب الطر أز ومن كلام البرزلي وأما المنع فهو الذي مفهممن كلام المصنف ومن وافقه لانه المشهور واذاقلنا بهفهل معناه الكراعة أوالتحريم أماالذكر فيهوالدخول المهمافيه ذكرأو قرآن فالذي نفهم من كلام ابن رشدوعياض وصاحب الطراز أنالمنع عتدمن يقولبه انمامعناه الكراهة وهوصريح كلام الجزولي وصاحب المدخل والذي يتبادر للفهممن كلامابن عبدالسلام والمصنف فى التوضيح والشارح ان المنع على التعريم وهوغير ظاهراذليس فى كلامأحدمن المتقدمين مايوافقه وهم لم يصرحوا بالتعريم فيتعين حل كلامهم على الكراهة ليوافق كلام المتقدمين وأماقراءة القرآن فقدصر حفى الجواهر بعدم جوازها في ذلك الموضع وهوالظاهر وقدكرهوا القراءةفي الطريق فيتعين حمل المنع على ظاهره ولاشكأن الذكرهنا أشدكراهةمن ادخال مافيه ذكر وهذا حيث لاتدعو الضرورة الى ذلك وأما اذادعت الضرورة الىذلك فقدتف دمفي كلام صاحب المدخل أنه بجوز الذكر هناك للارتباع من غير كراهة وعلى هذافن كان معه حرز وهو يخاف من مفارقته اياه فيجوز له أن يستصحبه معهمن غير كراهةلاسماان كان مخروز اعلمه وهذاظاهر فانهمأجازوا حله للحدث وللجنب وهاممنوعان من مس القرآن وحمله وأما من لايخاف على نفسه في كره ادخاله معه اللهم الأأن يخشي عليه الضاع فبجوز (تنييه) قال ابن الجوزي فماعلقه على كتابه الحصن الحصين الذكر عند نفس قضاء الحاجة ونفس الجاعلا يكره بالقلب بالاجاع وأماالذكر باللسان حالته فليس محاشر علنا ولاندينا اليهولا نقل عن أحدمن الصحابة بل مكفي في هذه الحالة الحياء والمراقبة وذكر نعم الله تعالى في اخراج هذا القندرالمؤذى الذي لولم يخرج لقتل صاحبه وهو من أعظم الذكر ولو لم يقل اللسان انهى

\* وأما مسئلة الاستنجاء بالخاتم فيتحصل فيهاثلانة أقوال الجواز وهوالذي يفهـم من كلاما بن القاسع وفعله والكراهة وهوالذي نفهم من كلام مالك في المواضع النلائة من العتبية كافهمه ابن رشدومن كالرم اللخمي فانهقال اختلف هل يستنجى بهوهو في يدهوان لايف عل أحسن لحديث أنس كان رسول اللهصلي الله عليه وسلم اذا دخل الخلك ، نزع خاتمه ذكره الترمذي وفي الصححين أنهنهى أن بمس ذكره بمينه فاذا نزهت اليمني عن ذلك فذكر الله أعظم وقدكره مالك أن يعطى الدراهم فيها اسم الله البود والنصارى فهو في هذا أولى انتهى وقال الفاكهاني في شرح الرسالة فى توجيه اجتنابه التختم في المني مانصه ولانه قديكون فيه اسم الله تعالى فلا يحتاج الى أن يخلعه عند الاستنجاءلان ذلك يستعب لمن تختم فى شماله انتهى والتحريم وهو الذى يفهم من كلام التوضيح وابن عبدالسلام وقدتقدم كلامهما ومن كلام ابن العربي قال في العارضة في آداب الاستنجاء أن بنزع الخاتم فيه اسم الله فلا يحل لمسلم أن يستنجى به في بده مُع قال فها شرح مشكل روى عن مالك في العتبية لا بأس أن يستنجى بالخاتم فيه ذكر الله قال بعض أشماخي وهذه رواية باطلة معاذ اللهأن يجرى النعاسة على اسمه قد كان له خاتم منبوش فيه محمد بن العربي فتركت الاستنجاء به لحرمة اسم محمدوان لم يكن ذلك الكريم الشريف ولكن رأيت اللاشتراك حرمة انهي وقال في المدخل والمندرأن يستنجى والخاتم في يده ان كان عليه اسم من أسهاء الله تعالى أواسم من أسهاء الأنساء عليهم لصلاة والسلام وانكان روى عن مالك رجه الله تعالى اجازة ذلك لكن هي رواية منكرة عند أهل المذهب عن آخرهم فينبغي أن لابعرج علم اولايلتفت المالان مثل هذ ولاينبغي أن تنسب الى آحاد العاماء فضلاعن الأمام مالك لماكان عنده من التعظيم لجناب الله وجناب نبيه عليه الصلاة والسلام ماهومشهور والله تعالى أعلم قال في الارشاد لماتكام على الاستنجاء وانه بالشمال فانكان فهاخاتم فيهذكر الله نقله الى النهى قال الشيخ شمس الدين الشامى في شرحه وجو باوالله تعالى أعلم ص ﴿ وسكون الالمهم ﴾ ش قال في المدخل من الخصائل المطلوبة ترك الكلام بالكلة ذكرا كان أوغيره ولابأس أن يستعيد عند الارتياع و يجب أن يتكلم اذا اضطر الى ذلك في أم يقع مثل حريق أوأعمى يقع أودابة أوما أشبه ذلك وتقدم انهلايسلم ولأبر دسلاما ولا يحمدلو عطس ولايشه تعاطساولا يجيب و ذناوالله تعالى أعلم ص ﴿ وَبِالْفَصَاءُ تُسْتُرُ وَبِعِد ﴾ ش يعني أنه يستعبلن أرادقضاء الحاجةفي الفضاءأن يستترعن أعين الناس وأن يبعدحتي لايسمعواله صوتا وقدصيعنه علىه الصلاة والسلام أنهكان اذا أرادا لغائط أبعدوفي حديث أبي داود والترمذي أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد البراز أبعد حتى لا يراه أحد قال في النهاية البراز بالفتح الفضاء الواسعوذ كرالدميرى همذاعنا بنعمر انه عليه الصلاة والسلام كان عكة اذا أراد قضاء الحاجة خرج الى المغمس قال نافع وهو على نحو ميلين من مكة رواه ابن السنى وأبو يعلى (قلت) وهذا الابعادليس للتستر وانما المقصودمنه تعظيم الحرم والله تعالى أعلم فذكره هناغير ظاهر والله تعالى أعلموروى أبو داودو مححه ابن حبان عنه عليه الصلاة والسلام قال من أتى الغائط فليستتر وان لم معدالاأن معمع كثيبامن رمل فليستتر به فان الشيطان للعب عقاعد بني آدم قال في الطراز إثر الحدىث المذكورير يدانه يحضرهاو برصدها بالأذي فأص بالستر لئلا يقع عليه بصرأو تهبر يح فتصيبه تجاسة وكذلك كل من لعببه الشيطان وقصده بالأذى انتهى واعالم يكتف المصنف بالتسترعن البعدلانه قديستر بشئ ولا يكون بعيدا بحيث يسمع مايخر جمنه ص ﴿ واتقاء جحر ﴾ ش

(وسكوت الالمم) التلقين لانتكام أحدفي حال جاوسه للحدث عماض ولا يسلم على ولايرد ( وبالفضاء تسترو دعد ) عماض من آداب الأحداث العاد المندهب الى الغائط في الصحراء أوحث تتعذر الحدرات عسثلارىله شخص ولاسمع لهصوت \*القباب ولايشم لهريح وللبول محمث يستتر و رأمن الصوت التلقين يؤم مريدالحدثأن بعدولو كان بولا \* القباب ولم بقل عماض في البول ولا رى له شغص لان المراد فى المولسترالعورة وقد قال المازرى السنة البعد من المائل ان كان قاعدا مخلاف مااذا كان قائما (واتقاء جمر

بضم الجيم وسكون الحاءوهو الثقب المستدير و يلحق به المستطيل و يسمى السرب بفتح السين والمعنى أنه يندب له اتقاء الجحر لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك رواه أبو داودوغير ه واختلف في علمة النهى فقيل لانهامساكن الجن وقيل لأنه ربما كان هناك بعض الهوام فيوديه أو يشوش عليه و يقال ان سبب موت سعد بن عبادة انه بال في جحر وقالت الجن في ذلك

نعن قتلنا سید الخر \* رج سعد بن عباده \* رمیناه بسهمیـــن فلم نخط فؤاده

وهذا اذا لاقاه بغيرالذكرقال واختلف اذابعد عنها فوصل بوله الها فكره خيفة من حشرات تنبعث عليه من الكوة وقيل بباح لبعده عن الحشرات ان كانت فها والقول الثاني ذكره ابن حبب واقتصر عليه ابنعر فة نافلاعنه ونصه ابن حبيب وليتق الجحر والمهواة وليبلدونهما ويجرى المهماواستشكال بن عبد السلام الفرق بينهما ردّ بأن حركة الجن في فراغ المهو اة لافي سطحها (فرع )عدفى المدخل من الخصال المطاوبة أن لايستنجى في موضع قضاء الحاجة وقاله في الذخيرة أيضالمافي الترمذي انه عليه الصلاة والسلام قاللاببولن أحدكم في مستعمه تم يتوضأفه أو يغتسل فيه فان عامة الوسواس منه قال الدميري من الشافعية هذا اذالم مكن مسلك بذهب فيه البول وهندافي الاستنجاء بالماء وأما اذا استنجى بغيره فلايندب لهذلك قاله الشافعية أيضا وهو ظاهر ص ﴿ ورج ﴾ ش ومنه المراحيض التي له امنف ذالهوا ، فيدخل الهوا ، من موضع ويخرجمن آخر فاذابال فيهرد "ته الريح عليه قاله في المدخل قال فينبغي أن يبول في وعاء ثم مفرغه في المرحاض أو ببول على الارض بالقرب من المرحاض بحيث يسيل المه ولا بلحقه مما يرده الريح شئ وظاهر كلام المصنف انه أنما يطلب باتقاء الريح وانهالو كانتسا كنة لم يطلب منه اتقاءمها مه اوالذي فى المدخل أنه يتقى مهاب الرياح وبذلك صرح الشافعية ونص كلام صاحب المدخل لماتكم على آداب التصرف في قضاء الحاجة الحادية عشر أن يتقي مهاب الرياح انتهى ص ومورد ﴾ ش الموردموضع الورودمن الأنهار والآبار والعيون وقال في الا كال المواردضفة النهر ومشارع الماه فاذا اتقى الموارد فالماء نفسه أحرى وبوجد التصريح به في بعض النسخ ولاحاجة اليهوفي حديث مسلم لايبولن أحدكم في الماء الدائم قال القاضي عياض هونهي كراهة وارشادوهو في القليل أشدلانه يفسده وقيل النهى للتحريم لان الماء قديفسد لتكرار البائلين ويظن المارأنه تغير من قراره و ملحق البول التغوط فيه وصب النجاسة انتهى وقال ابن ناجى في شرح المدونة الجاري على أصل المذهب ان الكراهة على التحريم في القليل اذ قد يتغير فيظن انهمن قراره وعزاه عياض لبعضهم وأماعلي الكثير فعلي بإم اقال بعض الشافعية ولو قيل بالتصريم لم بكن بعيدا (فائدة) والضفه بكسر الضاد المعجمة جانب النهر وضفتاه جانباه قاله في الصحاح وحكى صاحب النهامة فيه الفتح ص ﴿ وطريق ﴾ ش قال في النوادر و يكره أن يتغوط في ظل الجدار والشجر وقارعة الطريق وضفة الماء وقربه انتهى وضفة الماء جانبه كاتقدم (فائدة) روى أبو داود عن معاذبن جبل قال قال الشصلي الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل قالف النهايةهي جع ملعنة وهي الفعلة التي يلعن بهافاعلها كاعتها مظنة للعن ومحلله لأن الناس اذام وابه لعنوافاعله انتهى وقوله البراز بكسر الباءعلى مااستصو به النووى كإسأتى وهوالغائطوالموارد جمعمورد وروى أبوداود أيضاعن أبى هريرة قال قال رسول

ورج) ابن عرفة يتق الجحر وكذلك المهواة وليبل دونهما فيجرى البهما (ومور دوطريق) الجوهرى المورد الطريق الحكم المورد مأتاة الماء بتغوط فى قارعة الطريق وضفة الماء وقربه \*عياض وراكد الماء ولوكثر \*ابن وراكد الماء ولوكثر \*ابن عرفة لا الجارى وانظر قبل هذا عندقوله وراكد عندقوله وراكد يغتسل فيه

(وظل وشط وماء دائم)ان حبيب ومكره أيضا أن متغوط في ظلال الجدر والشجر (وصلب) تقدم عندقوله ومنع برخو (و مكنيف نحى ذكرالله) الحاوى قاضى الحاجة نحى اسم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم \* الجزولي من آداب الحدث أن لا يدخل الخلاء عافيه اسم الله تعالى اكراماله كالدرهم والخاتم وغيرذلك كاكرهمالك أن تعامل أهل الذمة بالدرهم عليه مكتوب اسم اللهوقيل يحوزأن بدخل به سندجوز مالك أن يدخل الخلاء ومعه الدينار والدرهم عليه مكتوب اسم اللهقال أبو الحسن اللخمي واختلف في الاستنجاء بخاتم فيه اسم الله فسمع ابن القاسم واختلف في استنجائه بشمال بهاخاتم فيه اسم الله وقبح ابن رشدقول ابن القاسم اني لأفعله

اللهصلى الله عليه وسلم اتقوا اللاعنين قال ومااللاعنان قال الذي يتغلى في طرق الناس أوظلهم قال في النهاية اتقوا اللاعنين أي الأمرين الجالبين للعن الباعثين الناس عليه فانهسبب للعن من فعله في هـ نده المواضع وليس كل ظل وا عاالظل الذي يستظل به الناس و يتخلسونه مقيد الاومناخا واللاعن اسم فاعل من لعن فسميت هذه الأماكن لاهنة لأنهاسب اللعن انتهى وقال ابن راشد في شرح ابن الحاجب الملاعن جعملعن ومفعل اسم مكان ولما كان التخلي في هذه الاماكن سببافي لعن الناس على ذلك سميت ملاعن وفي الحديث اتقوا اللعانين الحديث سمى فاعل ذلك لعانا مجازامن بابتسمية السبب باسم المسببانهي وقال ابن عبد السلام الملاهن جع ملعنة وهي فارعة الطريق وفى الحديث اتقوا الملاعن وهي عند الفقهاء أعممن هذاكما قال المؤلف كالطرق والظلال سواء كان ظلال الشجر أوالجدارات والشاطئ والراكدانهي وقال في التوضيح جع ملعنة سميت بذلك لان الناس يأتون اليهافيدون العذرة فيلعنون فاعلها انتهى وقال في الذخريرة سميت هذه ملاعن من باب تسمية المكان عايقع فيه كتسمية الحرم حرماوالبلد آمنا لماحل فيهمامن تحريم الصيدوأ منهولما كانت هذه المواضع يقع فيهالعن الفاعل للغائط سميت ملاعن انتهى وذكر الحديث بلفظ اتقوا اللعانين قالوايار سول الله ومااللعانان الحديث فذكر اللعانين بصيغة المبالغة كاذكره ابن راشدوالذي رأيته في مختصر سنن أبي داود للندري وفي مختصر جامع الاصول اللعانان بالتففيف تثنية لاعنوذ كرالمنذرى في مختصر سنن أبي داودان مساما أخرجه ولم يعزه في مختصر جامع الاصول الالأبي داود فحرر ذلك من أصوله وأول الحدث يقتضي ان اللاعن أو اللعان اسم للكان وآخره يقتضي انهاسم للفاعل فيهاوتوجيه صاحب النهاية يناسب الأول وتوجيه ابن راشديناسب الثاني وأماحديث الملاعن فهلهو جعملعن أوملعنة خلاف كاتقدم وعلى كل حال فهواسم للكان فتأمله والله نعالى أعلم ص ﴿ وَظُلَّ ﴾ ش سواء كان ظل شـــجر أوحائط يستظل بهوفي شرحمسلم قال عياض وليس كل ظل يحرم القعود عنده لقضاء الحاجة فقد قضاها صلى الله عليه وسلم تحت حائش ومعلوم أن له ظلاا نتهى والحائش قال في النهاية هو النفل الملتف ونصهوفيه انهدخل حائش نخسل فقضي فيه حاجته الحائش النغسل الملتف المجمع كأنه لالتفافه يحوش بعضه الى بعض وأصله من الواو والماذكر ناه هنالاجل لفظه ومنه الحديث انهاذا كان أحب المهمااستتر به المسه حائش نحل أوحائط وقدتكرر في الحديث انتهي من باب الحاء المهملة معالياء المثناة التعتبة والشين المعجمة ومثل الظل الشمس أيام الشتاء قاله الشيجزر وق في شرح الارشادولفظه قال علماؤناومث له الشمس (فرع) قال في المدخل في آد أب الاستنجاء بأن يجتنب بيع البهود وكنائس النصارى لئلايفعاوا ذلك في مساجدنا كانهى عن سب الآلهة المدعوة من دون الله لئلايسبو الله تعالى انتهى ( فرع ) قال في المدخل بكره البول في الاواني النفيسة للسرف وكذلك بحرم في أواني الذهب والفضة لحرمة اتخاذها واستعالها ( فرع ) يكره البول في خازن الغلة اهمنه ص ﴿ وصلب ﴾ ش بضم الصاد وسكون اللام الوضع الشديدو يقال أيضابفت الماد واللام قاله في الصحاح وشرح الارشاد لابن أبي شريف وصلب بضم الماد وفع اللام المسددة قاله في الصحاح ص ﴿ و بكنيف نحى ذكراً لله ﴾ ش تقدم الكلام عليه والكنيف بفتح المكاف موضع قضاء الحاجة ويسمى المندهب والمرفق والمرحاض قاله النووي وفى النهاية وفى حديث أبى أيوب وجدنام افقهم قداستقبل بها القبلة يريدالكنف والحشوش

واحدهام فق الكسروفي الصعاح المرفق والمرفق معابكسرالميم وفتح الفاءو بالكسرهو ماارتفقت بممن الاص وانتفعت به محقال ومن افق الدار مصاب الماء و تعوها انهى ورأيت بعط بعضهم في حاشية الصحاح ان المرفق من مرافق الدار مفتوح المحوالفاء قال وهو الموضع الذي نتفع بهأهل الدارانتهي وقال ابن حجر في مقدمة فتح البارى المراحيض جعم حاض وهو بيت لخلاء مأخوذمن الرحض وهوالغسلانتهي وفي الصعاح رحضت يدي وثو بى أرحضه رحضا غسلته والثوب رحيض ومرحوض والمرحاض خشبة يضرب بهاالثوب اذاغسل والمرعاض المغتسل انتهى وزادفي الحكم والمرحاض المغتسل ومنه قبل لموضع الخلاء المرحاض انتهى ويقال له الحش قال في التنبيهات الحشوش بضم الحاء وقعها وشينين معجمتين المراحيض والكنف وأصلها من الحشقال وهوالنخل المجمع يقال هنابضم الحاء وقتعها وكانوا يستترون بماعند قضاء الحاجة أومن الحش بالفتح وهو الدبر لانه يكتنف الكنف ويتبرز منه فيهاانتهي وفي حديث أبي داودان هذه الحدوش محتضرة غاذا أتى أحدكم الخلاء فلمقل اللهم انى أعوذ بكمن الخبث والخبائث ومعنى محتضرة أي تحضرها الشياطين وقول القاضي عياض ان الحش اذا كان معناه الدبر بالفتح يقتضي انهلا بقال بالضم وفي الصحاح والحش يعنى بالفتح والضم المخرج لانهم كانوا يقضون حوائجهم فىالبساتين وقال فى المحكم المحشة الدبر وقال فى النهاية الحشوش موضع قضاء الحاجة الواحدحش بالفتح وأصله من البستان ويقال لموضع قضاء الحاجة الخلاء بالمد وأصله المكان خالى ثم نقل الى موضع قضاء الحاجة قال الدميري من الشافعية قال الترمذي الحكيم سمى بذلك باسم شيطان فيه يقال له خلاء وأورد فيه حديثا وقيل لانه يتخلى فيه أى يتبر زوجمه أخلية ويقال له الكرياس بالياء المثناة التعتبة وفى الصحاح الكرياس الكنيف في أعلى السطح وقال صاحب الطراز روى في حديث أى أوب ومايدري مانصنع بذه الكرائس والكرائس المراحيض تكون على السطوح وأماما كان على الارض لاعلى سطح فانماهو كنيف انتهى وأماالكرابس بالباء الموحدة فقال في الصحاحهي ثياب خشنة واحدها كرباس قال وهو فارسى معرب قال في النهابة الكرابيس جعكر باس وهو القطن وفي حديث عمر عليه قيص من كرابيس وفي حديث عبدالرجن بنعوف فأصبح وقداعتم بعامة من كرابيس سوداء انتهى وأماالبراز فاعابطلق على الفضاء وفي حديث أبى داودوالترمذي كان اداأر ادالبراز بعدحتى لابراه أحدقال في النهاية البراز بالفتي اسم للفضاء الواسع فكنوانه عن قضاء الحاجة كاكنواعنه بالخلاءانتهي وفي الحديث أيضا اتقوا الملاعن الثلاث البرازفي الموردوالظل وقارعة الطريق قال في تهذيب الاسهاء واللغات قال الخطابي البرازه بنامفتوح وهوالفضاء الواسع وأكثرالرواة بقولونه بكسرالباء وهوغلط لأنه بالكسر مصدرمن المبارزة في الحرب قال النووي قال بعض من صنف في ألفاظ المهذب انه بالكسر لابالفتج لأنهبالكسركنابةعن ثقل الغذاءوهو المرادوهنا الذي قالههذا القائلهو الظاهروالصواب فالالجوهري وغبره من أئمة اللغة البراز بالكسر ثقل الغذاء وهو الغائط وأكثر الرواة عليه فيتعين المصير اليه ولان المعنى عليه ظاهر ولايظهر معنى الفضاء الواسع هناالا بكلفة فاذالم تكرن الرواة علمه لم يصر البهانتهي (قلت) مخلاف الحديث الاول وانه يتعين فيه الفتح كاتقدم فى النهاية ص ﴿ ويقدم يسراه دخولاو عناه خروجا ﴾ ش ظاهر كلام أهل المنهبان هذا الادب خاص بالكنيف كاصرح به الساطى وغيره وقال الدميرى من الشافعية وهاذا الادب

(و يقدم يسراه دخولا و عناه خروما ) الحاوى قاضي الحاجمة فعكس المسجد بقدم المني خروحا والسرى دخولا (عكس مسجد)في الصحيحات رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم قال اذادخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لى أبواب رحملك واذا خرج فليقسل اللهماني أسألكمن فضلك زادأبو داودفقال اذادخل فليسلم على الني صلى الله علمه وسلم وفي النعاري وكان ابن عريبدأ برجله اليمني فاذا خرج بدأ برجسله السرى ( والمنزل عناه بهما) في صحيح مسلم كان رسول اللهصلي الله عليه وسلم بعب التمن في شأنه كلهمن تنعله وترجله وطهوره قيل تبركا باسم اليمين وعا في معناه من اليمن \* ابن اللي وهذا مخصص عاتقدم فيه الشهال والضابطأن الفعل ار . استعملت فسه الجارحتان قدمت المني في فعل الراجح والشمال فى فعل المرجوح وهـ ذا ان تيسر فان شق ترك كالركوب فان البداءة وضع السرى فى الركاب أدسر وأسهل وروى ونعلمه وفي الخاري وتنعله انظر جامع التلقين

( وجاز بمنزل وطء و بول ستقبل القبلة ومستدبرها وان لم يلجأ ) ابن شاس لمر بد قضاء الحاجة أن دستقبل القبلة وتستدترها اذا كان ذا ساتر أو مراحيض بلجأ الهاأو مراحيض تلجئ وانلم بكن ساتر انتهى والذي لابن بونس قال مالك اغا عنى الحديث الفيافي ولم يعين به المدائن قال مالك ولا بأس عراحض تكون على السطوح قاله في المدونة وقال في المختصر لا يستقبل القبلة في السطوح التي نقدر أن بحرف فهافأما المراحيض التي عملت فلا بأس بذلك فها قال ابن القاسم ولا بأس بمجامعة الرجل أهلهمستقبل القبلة لان مالكالم وبالراحيض في المدائن والقرى بأسا وان كانت مستقبلة القبلة (وأول بالساترو بالاطلاق) ابن عرفة بحوز الاستقبال والاستدبار عرحاض وساتر اتفاقا وعرحاض فقط طريقان وساتر فقط اللخمى عن المدونة جائز ونعوه في التلق بن وفي الجوعة والختصر لايحوز

لايختص بالبنيان عندالا كثربل تقدم السرى اذابلغ موضع جاوسهمن الصحراء فاذافرغ قدم اليمني وقال بن الرفعة تقديم اليمني اذافر غظاهر وأماتقديم البسار الي موضع الجاوس ففيه نظر لمساواته لما قبله قبسل قضاء الحاجة فيمه وقد يجاب بأنه لماعينه اللبول صاردنيا كالخلاء انهي (فائدة) قال الناشريمن الشافعية في الايضاح روى الترمندي الحكيم في عالمه عن أبي هريرة انه قال من بدأ برجله المنى قبل اليسرى اذا دخل الخلاء ابتلى بالفقر قال ولوقطعت رجله واعتمد على عصا قال الأسنوى فالمتجه الحاقها بالرجل فياذكر ناه انتهى (تنبيه )قال الدميرى تقدم اليسرى للوضع الدنىء كالجام وموضع الظلم ص ﴿ وَجَازُ عَنْزَلُ وَطَءُو بُولُ مُسْتَقِّبُلُ الْقَبْلَةُ ومستديرها وان لم يلجأ وأول بالساتر و بالاطلاق ﴾ ش بريد وغائط كاصر ح به في المدونة وظاهر كلام المصنف ان البول والغائط بجوز في المنزل مستقبل القبلة ومستدبرها سواء كان في مرحاض أملا وسواء كان بينه وبين القبلة ساترأ ملاوهو ظاهر المدونة فال في تهذيب البراذعي ولا يكره استقبال القبلة واستدبار هالبول أوغائط والمجامعة الافي الفاوات وأمافي للدائن والقرى والمراحيض التي على السطوح فلابأس بهوان كانت تلى القبلة قال في التنبيهات ظاهر الكتاب في استقبال القبلة واستدبارهافي المدائن والقرى الجوازفي المراحيض وغيرهامن غيرضرورة لقوله انماعني بذلك الصحارى والفيافي ولم يعن المدائن والقرى لدليل جواز مجامعة الرجل زوجته الى القبلة ولامشقة في الانحراف عنها وهو تأويل اللخمي والى هذا كان يذهب شيغناأ بوالوليد خلاف ماقاله في المجوعة اغاذلك في الكنيف للشقة ونعوه في المختصر وقيل اعاجاز ذلك في السطح اذا كان عليه جدارانتهي وقال عبدالحق في التهذيب قال مالك في المنتصر ولايستقبل القبلة ولايستدرها ببول ولاغائط في الفلاة والسطوح التي يقدر على الانحر اف فيها قال الشيخ لم يشترط في المدونة السطوح وماشرط في هيذابل أباح ذلك في السطوح مجملا وقال بعض شيوخنامن أهيل بلدنالا يعوزأن يتغوط مستقبل القبلة ولامستدبرها في سطح لا يحيط بهجدروذاك كالفيافي وقال انه منصوص عكذا وانه ليس مغلاف للدونة والماتحمل مسئلة المدونة على سطح محيط بهجدر وهذاعندى لامعنى له ولافرق عندى بين سطح مستور وغيره ومثل ذلك ذكر عن أبي عمران انتهى اذاعل ذلك فأن كان مرحاض وساتر فلاخللف في الجواز كاصر ح بذلك بن بشير ونقله المصنف في التوضيح وابن عرفة وابن ناجي واذا كان مرحاض ولم يكن عليه مانر في كي ابن عرفة فيهطر يقيين الاولى للمازري في المعلم بحوز ذلك اتفاقاقال وقبله عياض في الا كال والثانية لعبدالحق في التهذيب المعجوز قال وقول بعض شيوخنا لا يجوز وزعمه الهمنصوص موافق لهابعيدانتهى يشيرالى ماتقدم وهما التأويلان اللذان أشار البهدما المصنف بقوله وأول بالساتر وبالاطلاق واعترض ابن عرفة على عياض بانه قبل في الا كال كلام المازري وقبل في التنبيهات كلام عبدالحق في التهذيب وتعصل من هذا ان الجواز هو المذهب اما اتفاقا أوعلى الراجح وهو الذى اختاره صاحب الطراز فان كان هناك ساتر ولم يكرب مرحاض ففيه قولان ذكرهما المازرى في المعلم ونقلهما عنه الابي وغيره ونص كلام الابي عنه واختلف في جو از ذلك في المدن بسائر دون مرحاض ثم ذكر الابي عن عياض انه قال قال بعض شيو خنا الظاهر الجواز انتهى وهو ظاهرالمدونة كاتقدموعزاه اللخمي لها وعدم الجواز وهومذهب الجموعة ومختصرا بنعبد الحكورقال ابن عرفة وبساتر فقط أى وفي الجواز بساتر فقط قولا التلق ين مع اللخمي عنها وابن

رشدوالجموعةمع المختصر بناءعلى أن الحرمة للصلين أوللقبلة فعلم من هذا ان الراجع من القولين الجواز وهومقتضي اطلاق المصنف وأمااذ المريكن ساتر ولامرحاض وكان ذلك بالمنزل فظاهر المدونة وكلام عياض وعبدالحق في التهذيب للتقدمين الجواز وظاهر كلام ابن بشير انه لا يجوز فانهقال الموضعان كان لام احيض ولاساتر فلا بحوز فيه الاستقبال ولا الاستدبار أو يكون فيه مراحيض وساتر فيعلس على ماتقنضه المراحيض أويكون ساتر ولامر احيض ففي المدهب قولان وسبب الخلاف هل العلة حرمة المصلين فيجوز بالسائر أوحرمة القبلة فلا يجوز أصلااتهي واطلاق كلام المصنف جارهلي اطلاق عياض وعبدالحق وهوالذي يغهمن كلام صاحب الطراز فانه قال وهل يجوز في موضع قضاء الحاجة من المدائن ظاهر الكتاب يحتمله وقد منعه مالك في مختصر ابن عبدالح كانتهى فحعل كالرم ابن عبدالح مخالفا للدونة وحله على ان المراد به سطح لامرحاض فيهولاساتر كالفضاء الذيفي المداين وهوظاهر كلام اللخمي فانهقال ولايستقبل القبلة ولايستدبرهالبول ولاغائط اذاكان في الصحارى واختلف عن مالك في ذلك في المدائن فأجازه في المدونة وقال في مختصرا بن عبدالحركم ذلك في الصحارى والسطوح التي يقدر فيها على الانحراف وأماالمراحيض التي علت على ذلك فلابأس ثم قال واختلف في تعليل الحديث فقال من نصر القول الاول ان ذلك لحق من يصلى في الصحارى من الملائكة وغيرهم لئلا ينكشف اليهم واحتم عديث ابن عمر وقيل ذلك لحرمة القبلة تعظياوتشريفا وهذا يستوى فيه الصعارى والمدن وهوأحسن ثم احتج لذلك ونصره وقدبني المازري في المعلم الخلاف في جوازه في الشوارع التي في المدن على الخلاف في العلمة المذكورة هل هي لحرمة المملين فيجوز أوللقب لمة فلا يجوز والله تعالى أعلم ( تنبيهات \* الاول ) في جع المصنف الوطءمع البول وتقديمه عليه دليل على انه اختار تأويل أبي سعيدالبراذعي وغيره للدونة على مساواة حكمهما وتأول بعضهم على ان ابن القاسم أجاز الوطء مستقبل القبلة ومستديرها في المدن والصعارى والاول هو المشهور (الثاني) قال أبن ناجي في شرح المدونة ظاهر كلام الا كثران المرحاض بذاته كاف ولايشترط الاضطر ارالسه وصرح بذلك اللخمى وابن رشدوعياض وسند وقال ابن الحاجب ولايستقبل القبلة ولايستدبرها الا لمرحاض بلجأ المية وأراد ببلجأ المهأنه يضطر بحيث لابتأتي فسهقضاء الحاجة الامستقبلاأو مستدبراوأمالوتأتي فيه الانحراف لكان كالصحراء (الثالث) ينبغي للجامع أن يستترهو وأهله بثوب سواءكان مستقبل القبلة أوغير مستقبلها قالفي المدخل في فصل اجتماع الرجل بأهله وينبغي أنلا يجامعها وهما مكشوفان عيث لا يكون عليهماشئ يسترهمالان الني صلى الله عليه وسلمنى عن ذلك وعابه وقال فيه كايفعله العربان وقد كان الصديق رضي الله عنه يغطى رأسه اذذاك حياء من الله تعالى وان كان في برية أوعلى سطح فلا يجامع مستقبل القبلة ولامستدبرها وان كان في بيت فيغتلف فيمبالجواز والكراهة والمشهور الجواز انتهى وماذكره غيرظاهر فانه يقتضى ان الوطء على السطح لا يجوز كالبرية وليس كذلك فان الخلاف في السطح كاتقدم بل نقل هو رجمالله تعالى الخلاف في ذلك في أول كتابه لماتكم على آداب قاضى الحاجة فقال السادسة أن لايستقبل القبلة السابعة أن لايستدرها الافي المنازل المبنية فلابأس بالاستقبال أوالاستدبار مالم بكن سطح فأجبز وكره على الاختلاف في التعليل هل النهى احتراماللقبلة فيكره أواكرامالللائكة فبعوز وكذلك الجاعان كانفي البيت فجوز وانكان في السطح فختلف فيه على مقتضى التعليل انهى

ص ﴿ لأفى الفضاء ﴾ ش أى عان ذلك لا يجوز أعنى البول والغائط والوطء ولفظ المدونة الكراحة لكن قال ابن ناجى الكراهة على التحريم قاله بعض شيو خنامستدلا برواية أبى عمر ابن عبد البروابن رشدلا يجوز و برواية المازرى المنع وظاهر ه التحريم قال وأصرح منه قول النووى منه سيوخه هو ابن عرفة ولفظه النووى منه سيوخه هو ابن عرفة ولفظه

روى أبن عبدالحكم وابن عبدوس لايستقبل ولايستدبر بفلاة على النهى ورواية ابن عمر وابن رشدلا يجوز ورواية المازري المنع فظاهره التحريم وبهيفسر قولها كره ص بووبسة قولان تعملهما ﴾ ش ظاهر ماتقدم أن الراجح الجواز مع الساتر وظاهر كلام اللخمي وابن عرفةوابن ناجى ان القولين المتقدمين مع السانر جاريان سواء كان ذلك في فضاء أومنزل ومما يؤ بدذلك قول المصنف والمختار الترك فانهأشار بهلقول اللخمي المتقدم وقدعامتان كالرمه مطلق فتأمله نعم ذكر المصنف له هناقد يوهم أمه قاله في مسئلة الفضاء فقط اذا كان فيه ماتر وليس كذلك بالذى اختاره تجنب استقبالها واستدبارهافي الفضاء وغيره كاتقدم في كلامه واحتج على ذلك وأطال ثم قال في آخر كلامه ومن مسند البزار قال على قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس ببول قبالة القبلة فذكر فتحرف عنها اجلالالها لميقم من مجلسه حتى يغفرله فتحصلهما تقدم أنه بحرم استقبال القبلة واستدبارها لبول أوغائط في الصحاري والفيافي اذالم يكن ساتر بلا خلاف وبجوز ذلك في المرحاض اذا كانساتر بلاخلاف واختلف في المرحاض اذالم يكن لهساتر وفي الفضاء والسطوح بساتر أو بغيرساتر وفي الفضاء بين الشوارع في المدن وفي الفيافي والصحارى اذا كان ساتر على قولين بالجواز وعدمه والجواز أرجح في الجيع وأما الوطء فيحرم في الفيائي والصحاري من غيرساتر و يجوز في المنزل اذا كانساتر و يختلف فيه في السطوحمن غيرساتر وفي الفيافي بساتر والجواز أرجح (تنسيمان \* الاول) ينبغي للشخص أن لايفعل ذلك مطلقا الالضر ورة للحديث المتقدم (الثاني) قال ابن ناجي في شرح المدونة ولم أقف في المددهب على نص في مقدار السترة وقال النووى ناقلاعن مذهبهم هي قدر مؤخرة الرحل وهو ثلثاذراع ويكون بينهه وبينها ثلاثة أذرع فادونها فان زادفهو حرام كالصحراء وماذكره جارعلى مذهبنا أخندامن السترة انتهى ونقله الابى أيضاعن النووى في شرحمسلم محكى عندانه قال أظهر القولين عندنا انهاذا أرخى ذيله بينه وبين القبلة كفي قال الابي وقد تقدم للخمي أنه انما يكفي على التعليل بحرمة المصلين انتهي (قلت) لماذكر اللخمي كلامه المتقدم في الخيلاف في التعليل وانتصر للقول بانه لحرمة القبلة الزم على القول الآخر انه يجو زلمن أرخى ذيله أن يبول ص ﴿ لاالقمر بن ﴾ ش قال في التوضيع عن ابن هر ون انه بجو زعند نااستقبال الشمس والقمرلعدمور ودالنهي وقال فيالمدخل في آداب الاستنجاء أن لايستقبل الشمس والقمر فانه وردانهما يلعنانه ومقتضي كلامه انهفي المذهب فانه قال قبل ذلك وقد ذكر علماؤما آداب التصرف فى ذلك انتهى (تنبيه) علم من كلام صاحب المدخل أن المنهى عنه في القمرين انماهو استقبالها لااستدبارهماوصر حبذلك الدميرى من الشافعية وعدابن يعلى في منسكه في الآداب أن لايستقبل

(لافي الفضاء) تقدم قول مالك اعاعني بالحديث الفيافي وخصابن ونس ذلك بقضاء الحاجة (وبستر قولان تعتملهما والمختار الترك ) ابن الحاجب فان كانسا ترفقولان تعتملهما بناءعلى ان الحرمة للصلين أوللقبلة \*اللخمي والقول ان ذلك لحرمة القبلة تعظما لهاوتشريفا هو أحسن ويستوى في هذا الصعارى والمدن ( لا القمرين) الجزولي من آداب الاحداث أن لا يستقبل الشمس ولاالقمر ولايستدبرهما ابن هارون لا يكره ذلك (وبيت المقدس) حكاه بهرام عن سند قال ومن العاماء من كرهه ( ووجب

الشمس ولايستدبرها انتهى وقال المواق الجزولى في آداب الاحداث أن لايستقبل الشمس ولا القمر ولايستدبرهما ابن هرون لأيكره ذلك انتهى ص فو وبيت القدس في شهداقال سند انه لا يكره استقبال بيت المقدس لانه ليس قبلة انتهى ونقله في التوضيح صفر ووجب

استبراء باستفراغ أخبثيه وش الاستبراء في اللغة طلب البراءة كالاستسقاء طلب السقى والاستفهام طلب الفهم فان الاستفعال أصله الطلب وفي عرف الشرع في الطهارة هو طلب البراءة من الحدث وذلك باستفراغ مافي انخرجين من الأخبثين وهماالبول والغائط وهو واجب قال في الجلاب وهو والاستبراء واجب مستعق وهواستفراغ مافي المخرجين من الأذي انتهى وقال في الطراز و بعب على من بال وتغوط أن يستبرى عنفسه ويستنثر وعده القاضي عماض في فواعده منسنان الاستنجاء فقال القباب في شرحه لاأدرى لم أدخل الاستبراء في باب السنن وهو مجمع على وجو به الا أن يتأول انه أرادهاهنا السنة معنى الطريقة فيكون من باب الجع بين الحقيقة والحازأو تكون السنة كونه بالسلت والنتر لانه أسر عالمخلص انتهي (قلت) قوله وهو مجمع على وجو به فيه نظر فان الصحيح عند الشافعية أن الاستبراء غير واجب ودليلنا حديث الصحيحين في صاحب القبر وقوله في بعض الر وايات فيه فاما أحده عاف كان لايستبرى عمن بوله ص مرمع سلت ذكر ونتر خفا ﴾ ش يعني أنه يعب المنفر اغمافي المخرجين مع سلت الذكر بان يجمله بين أصبعيه و بمرهمامن أصله الى المكمرة ونتردأى جذبه للناونترا خفيفين والنتر بالناء المثناة الفوقية قال الشار حروى ابن المندرمسندا انه عليه الصلاة والسلام قال اذابال أحدكم فلينترذكره ثلاثا و بجعله بين أصبعيه السبابة والابهام فعرهامن أصلهالى كرته انتهى وذكره في الطراز قال في النهاية النترجة فيهقوة وجفوة ومنه الحديث ان أحدكم يعذب في قبره فيقال انه لم يكن يستنتر عند بوله الاستنتار الاستفعال من النترير بدبه الحرص عليه والاهتماميه وهو بعث على التطهير بالاستبراء من البول انتهى وقال النووى في تهذيب الأسهاء البترالجذب مجفاء نتره بنتره فانتتر واستنترالرجل من بوله اجتذبه واستخرج بقيتهمن الذكر قال الليث النترالجذب فيه جفوة انتهى وقال في المقرب والنتر الجذب بحفوة ومنهاذابال أحدكم فلينترذكره ثلاث مرات انتهى وكلهم ذكروه في مادة نتر بالمثناة الفوقية تمذكروا بعده مادة تثر بالمثلثة والله أعلم وقال في التلقين وليس على من بال أن يقوم ويقد أويزيدفي التنعني ولكن ينترو يستفرغ جهده على مايرى ان حاله يقتضيه من اطالة أواقصار قال فىشرح غريبه ينتر يجذب قال الليث النترجذب فيهقوة ويريدان الاصل فيه كذاومنه الحديث اذا بالأحدكم فلينترذكره أي بعذبه انتهى وقوله يريدان الأصل فيه كذا كأنه يشير والله تعالى أعلم الى النثر معناه في الأصل الجذب بقوة ولكن المأمور به في الاستبراء انماهو النتر الخفيف فتأمله والله تعالى أعلم ومقتضي كلامه ان السلت والنتر واجبان وهو الذي يقتضيه كلام غير واحد من أهل المذهب خلاف مايقتضيه كلام القباب السابق قال في النوادر من المختصر وليس على الذى يستبرى عمن البول ان ينتفض و يتضنع و يقوم و يقد عدولا يمشى و يستبرى عذلك بأيشره بالنفض والسلت الخفيف قال ابن القاسم عن مالك في العتبية في الذي يكثر السلت ويقوم ويقعد ليس ذلك بصواب انتهى وقال ابن عرفة الجلاب الاستبراء اخراج مابالحلين من أذى واجب مستعق وروى بالنفض والسلت الخفيفين باليسرى انتهى وقال في المدخل لايسلت ذكره الابرفق فان ذلك يؤدى الى أن يصلى بالنجاسة لان الحل كالضرع طالما أنت تسلته يعطى فكون ذلك سبا لعدم التنظف انتهى اللخمي من عادته احتباسه فاذاقام نزل منه وجب أن يقوم ثم يقعد فان أبي نقض وضوءه مانزل منه بعده مالك ربيعة أسرع امن أوضو أو أقله لبثافي البول وابن هر من يطيلهما و قولمبتلى لاتقدوا بى وقال في المدخل يتفقد نفسه في الاستبراء فيعمل على عادته فربشخص

استبراءباستفراغ أخبئيه) الجلاب الاستبراء واجب مستعق وهو استغراج ماللحل من أذى (مع سلتذكر ونترخفا) ابن عرفة روى بالسلت والنترا لخفيفين باليسرى وسمع ابن القاسم ليس القيام والقعود وكثرة السلت بصواب \* اللخمى من عادته احتباسه فاذا قام نزل منه وجب أن مقوم ثم مقعد \* وسئل ابن رشدعن الرجل مخرج منستالماءوقداستنجى مالماء ثم توضأ فكون في الصلاة أوسائرا المافيد نقطة هابطة فيفتش علما فتارة عدهاوتارة لاعدها فأحاب لا شئ عليه اذا استنكحه دلك ودين الله يسر \*وسئل بيعة عن الرجل عسم ذكرهمن البول ثم يتوضأ فبد البلل فقال لابأس بهقد بلغ محنته وأدى فريضته مروسئل سلمان بن دسارعن البلل محدده قال انضيما تعتانو بكبالماء والهعنه قال القاسم بن محمد اذا استبرأت وفرغت فارشش بالماء قال ابن المسيب وقيل هو الماء وكذلك أيضاهوسلس المذي قال عمر رضي الله عنه اني لأجده فى الصلاة على

يحصل له التنظيف عندانقطاع البول عنه وآخرالا يحصل له ذلك الابعد أن يقوم و يقعد وذلك راجع الى اختلاف الناس في أمن جتهم وفي ما "كلهم واختلاف الأزمنة علمهم فقد يتغير حاله محسب اختلاف الأمر عليه وهو يعهدمن نفسه عادة فمعمل علما فنعاف علمه أن يصلي بالنجاسة أو يتوسوس في طهارته فيكون يعمل على مايظهرله في كل وقت من حال مز اجموغ اللهو زمانه فليس الشيخ كالشاب ولامن أكل البطيخ كمن أكل الخيبز وليس الحركالبرد انتهى وقال اذا استنجى فليكن الاناءبيده اليمني ليسكب ماالماء وبده اليسرى على الحسل بعركه ويواصل صب الماءو يبالغ في التنظيف خيفة أن سقى معه شيء من الفضلات فيصلى بالنجاسات وعذاب القبر من هذا الباب قال و محذر أن مدخل أصبعه معه فانه من فعل أشر ارالناس وهو منهى عنه لانه مفعل سفسه وذلك حرام أنتهي وقول الرسالة وليس عليه غسل مابطن من المخرجين قال الشيخ زر وق يعني ولاله ذلك لانه يضربه ويشبه اللواط في الدبر والسحق في حق المرأة وهو من فعل المبتدعة وفي المليانية في استنجاء المرأة انها تغسل قبلها كغسل اللوح ولاتدخل مديها بين شفر بها كاتفعل من لادين لهامن النساءانتهي (فروع \* الاول) قال في المدخل اذاقام يستبري فلا يخرج بين الناس وذكره في يدهوان كانت تحت ثو به فان ذلك شوهة ومثلة وكثير اما يفعل بعض الناس هذا وقدنهي عنه فان كانت له ضر و رة في الاجتماع بالناس اذذاك فيجعل على فرجه خرقة يشدها عليه ثم يخرج فاذافر غمن ضر ورته تنظف انتهى (الثاني) يكره له ان يشتغل بغيرماهو فيهمن نتف ابط أوغيره لثلابيطئ فيخروج الحدث والمقصو دالاسراع في الخروج من ذلك المحل بذلك وردت السنة قال الامامأ بوعبدالله القرشي رجه الله تعالى اذاأر ادالله بعبده خيرايسر عليه الطهارة انتهى (الثالث) ذكرابن ناجى فيشرح المدونة في جواز القراءة لمن يتنشف ثلاثة أقوال بالجواز والمنع والثالث الجوازان لم يبق بيده رطو بةذكر هذاالفرع عن بعض أصحابه قال ولاأعر فه لغيره والأقرب المنع ولاينبغىأن يختلف فيهوقال أي بعض أحجابه وأماالاستنشاق في المسجد فان لم يتعقق السلامة حرم وانتحقق جأز والأولى أن لايفعل قال ابن ناجي قلت الصواب التحريم لان فيه اهانة المسجدوهو عندىأشدمن دخول النجاسة ملفوفة وفهاقولان انهى (فائدة) بنبغي للإنسان عندقضاء حاجته أن يعتبر عانو جمنه كيف صارحاله فانه كان طيبا يغالى فيه ويزاحم عليه من يشترى فمجرد مخالطته للآدي تقذر وصارنجسا بهرب منه ويعافه وكذلك كل ما يخالطه الآدي من الثماب النظمفة والروائم الطيبة عن قليل يتقذر ويعاف ويتنبه من ذلك الى انه يحذر من مخالطة من لا ينف عه في دينه لانه يخاف عليه آثار الخلطة ولانه اذا خالطه أحدمن المسامين أن نغير أحدامنهم سس خلطته كالغيركل ما خالطهمن الطعام وغيره ويتنبه أيضاالى انه لابدأن يرجع هو كذلك لانه اذا دفن أكله الدود ثم يرميه منجوفه فلذرامنتنا الاأن تمقومالايأ كلهم الدودوهم الأنبياء والعلماء والشهداء والمؤذنون المحتسبون فالدرجة الأولى لاسبيل الهافيج تهدفي تحصيل احدى الدرجات الثلاث الباقية وانظر المدخلوالله الموفق ص ﴿ وندبجع ماء وحجر ثم ماء ﴾ ش هذاهو المعر وفي من المذهب وقال ابن حجر في فتح الباري في باب من استنجى بالماء من كتاب الطهارة مانصه نقل ابن التين عن مالك انه أنكر أن يكون الني صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء وعن ابن حبيب من المالكمة انه منع الاستنجاء بالماء لانه مطعوم انتهى (قلت) وهذان النقلان غريبان والمنقول عن ابن حبيب انه منع الاستجهار مع وجود الماء بل لاأعرفهما في المدهب لكن نقل الجزولي في شرح قوله في الرسالة

خفندي ينعدد كتعدر اللؤلؤ فا أنصرف حتى اللؤلؤ فا أنصرف حتى ماءو حجر ثماء) الرسالة عدر أوغيره ثم يستنجى عدر أوغيره ثم يستنجى بلاله وان استجمر بثلاثة نقية أجزاه والماء أطهر وأطيب وأحبالى العاماء فالسنجاء ابن أبي يحي في الاستنجاء ابن أبي يحي عن السلمانية لا تدخيل يدبها بين الشفرين بل تغسله كاللوح

ومن استجمر بثلاثة أحجار قال بعض العلاء لايجو زالوضو ، ولا الاستجار بالماء العذب لانه طعام كالانزال النجاسة بالطعام انتهى وظاهر كلام الجزولى ان القاضى عياضا نقل ذلك فانه كتب قبل قوله قال بعض العلماء ضادا ولم أقف عليه في التنبيهات ولعله في الا كال ولكنه قول غريب مخالف اللاجاع والله تعالى أعلم ونقل ابن عرفة عن المازرى انهقال شذبعض الفقهاء فنع الاستنجاء بعذب الماءلانه طعام قال ابن عرفة ويتخرج على رواية ابن نافع منعه بطعام لاجل انتهى ثم وقفت على كلامه في الاكال فذكر تحوماذكر والمازري عن بعض الفقهاء ومعنى كلام المصنف ان الجعرين الماءوالحجرمستعب فأن لم يجمع ولابد فالاقتصار على الماءأ فضل من الاقتصار على الاحجار وفهم منهأ بهلوا قتصرعلي الاحجار وحدهامع وجودالماء لأجزأه ولكنه ترك الأفضل وهوكذلك وبقيهنافرع وهوأنههل الحجيزيل الحكم أولايزيل الحكم ظاهر كالرم الشيخ خليل عندقول ابن الحاجب والاستجاء بأتى في قوله والاستنجاء جواب عن سؤال مقدر كائن قائلا بقول له كنف تقول ان النجاسة لا تزال الابالماء وحكم النجاسة التي على المخرجين تزال بالحجر إن الحاجر يزيل الحكم وهوظاهركلام البساطي وظاهرقول صاحب الطراز انهلابزيل الحكم ونصهفي كلامطو أل ولان الحل بعد مسحه بالاحجار نجس بدليل أنهلوغسل نجست غسالته ولاأثر للحجارة في تطهيره وانمايستعب التخفيف فقط انتهى فتأمل ذلك والله تعالى أعلم ص ﴿ وتعين في مني وحيض ونفاس ﴾ ش فهممن كلامهان الماء لايتعين فهاعداذ لكوشمل ذلك ما يخر جمن الحصى والدود والدم وهوكذلك قال في الجواهرقال الشيخ أبو بكر وغيره و يجزى الاستجار في النادر كالحصى والدم والدود كافي الغائط لانه ليس بات كدمنه انتهى وقال في الطراز فاما الحصى والدود يخرج من غير بلة فقال الباجي انه لايستنجي منه لانه طاهر كالربح والذي قاله محيح أنه لايستنجي منه لان الاستنجاء انماشر علاز الةعين النجاسة واذالم بكن في ذلك بلة فاذا يزال فان تخيل فيمأدني بلة فذلك مما يعنى عن قدره وكائر الاستجرار وأمااذا خرج ببلة طاهرة فج الاستجاء لكان البلة وبكفي فى ذلك الاستجار لان ذلك من جنس ما يتجمر منه بخلاف الدم انتهى فاذكره في الدم مخالف لماذكره في الجواهر (تنبيه) قال في التوضيح قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب والمنى بالماءان عنى به منى الصعة غير منى صاحب السلس فغير محتاج اليه لانه يوجب غسل جيع الجسد وان عني به مني المرض كني صاحب السلس فلم لا بكون كالبول على القول بانهمو جب للوضوء وقديمكن أنير بدالقسم الاول فى حق من كان فرضه التميم لمرض أولعدم الماء ومعمه مايزيل به النجاسة فقط انتهى باختصار (قلت) وكذامن خرج منه المنى بلدة غير معتادة على القول الراجح انه يتوضأ وكذامن جامع أوخرج منه بعض المني فاغتسل مح خرج منه بقية المني فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ و بول امرأة ﴾ ش يعنى ان بول المرأة بتعين في غسله الماء قال في التوضيح أشارالقاضي عياض الى ان البول من المرأة لابدفيه أيضامن الماء لتعذر الاستجرار في حقها وكذلك قالسندان المرأة والخصى لا يكفهما الاحجار في البول ونقله في الذخيرة انتهى ونص كلامه في الذخيرة ناقلاعن سندالمرأةلا يجزيها المسحالحجرمن البول لتعديه مخرجه الىجهة المقعدة وكذلك الخصى انتهى ونقله ابن عرفة عن القرافي وتبعه على ذلك غيره والقرافي ناقل له عن سند كإذكر المصنف في التوضيح وذكره سندفى أثناء كالرمه على الخلاف في الاستنجاء والاستجار لما ذكر فول ابن المسيب بالاستنجاء بالماءهذا وضوء النساء فقال بريدان ذلك انما يكون في حق النساء

( وتعـين في مني ) نحوه لابن الحاجب وقال ابن عبدالسلامانعنى مهنى الصعةفغ يركتاج السه لايحاله غسل جمع الجسد وانعني بهمني ذي السلس فالملايكون كالبول - (وحيض ونفاس و بول امرأة)القرافيلاعيزيء الاستجارم البول لتعديه كله لجهة المقعدة وكذلك الخصى (ومنتشر عن مخرج كثيرا) روى ابن حارث وابن رشد والشيخ ماقرب جدامن المخرج كالمخرج الجلاب و به أقول

(ومذى)أبوعمر لايختلف أنه لامدخيل للاحجار في المذي ( بغسل ذكره كله ) روى على يغسل كل ذكره من المذي وعليه اقتصر في الرسالة (ففي النية و بطلان صلاة تاركها أو نارك كله قولان) الباجي الصحيم عندى انه نفتقر الىنىة لانهاطهارة تتعدى محل موجهاخلافا لأبي محمد في نوادره الاساني من اقتصر على غسل محل الأذى خاصة وصلى أعاد أبدا يحى بن عمرلااعادة فان المرأة لا يجزيها المسح بالحجر من البول لانه بتعدى مخرجه و يجرى إلى مقاعدهر . وكذلك الخصىانهى وفهممن قوله بول امرأة انحكمهافى الغائط كحكم الرجل وهوكذلك والله تعالى أعلم (فرع) اذا انسندالمخرجان وصار الخارج يخرج من ثقبة فهل يكفي فيه الاستجهار أو يتعين الماء قال في الطراز رخصة الاستجار مختصة بمحل البول والغائط دون سائر الجسد فاذاخر جت النجاسة من سائرالجسدعداالمخرجين أمر بالغسل وهذاقول الجاعة فلوانفت مخرج آخر للخبث هل يستجمر فيه الظاهرانه يستجمرفيه أذا استمر وصاركالمعتادانتهي وهذاظاهراذا كانالفت تعتالمعدة وانسدالخرجان فانهصار كالمخرج كإسيأتي في نواقض الوضوء وأما ان كان المنفتح فوق المعدة أولم ينسد الخرجان فالظاهرأن ذاك يجرى على الخلاف فها يخرج من ذلك المنفتح هل ينقض الوضوء أملافعلى القول بالنقض فيكني فيه الاستجار وعلى القول بعدم النقض فلايكني فتأمله وهذا اذا كان الذي بخرج من ذلك الخرج لاينتشرعن محل خروجه وأماان كان ينتشر فيتعين الماء كاتقدم في بول المرأة والخصى والله تعالى أعلم ص ﴿ ومذَّى بغسل ذكره كله ففي النمة و بطلان صلاة تاركها أوتارك كلهقولان ﴾ ش قال في المنتقى لمات كلم على النية وأماغسل الذكر من المذى فحكى الشيخ أبومحمد في نوادر دانه لا نفتقر الى النمة كفسل النجاسة قال القاضي أبو الولىد بعني نفسه والصحيح عندى أنه يفتقر الى تجديد النية لانهاطهارة تتمدى محمل وجوبها ولم يعز المصنف فىالتوضيح القول بوجوب النية الاللائياني وكذا ابن رشدفي شرح ابن الحاجب انتهى وعزاه بن عرفة لبعضهم وعزاه قابله للشيخ ابن أبي زيد وكذلك المصنف في التوضيح وابن راشد \* وقوله وبطلان صلاة تاركها يعني اذاقلنا بوجوب النية فغسله من غيرنية فهل تبطل صلاته لترك النية أولا تبطل مراعاة الخلاف قولان وظاهر كلامه في التوضيح أن الخلاف في بطلان صلاة من ترك النية هوالخلاف في وجوب النمة فن قال بوجوبها قال تبطل الصلاة بتركها ومن قال لا تجب قال لا تبطل بتركها وكلامه هنايقتضيأن الخللاف في بطلان الصلاة مفرع على القول بوجوب النيةو بذلك صرح ابن بشير في التنبيه فقال واختلف القائلون بغسل جمعه هل بفتقر الى نمة أولا محقال واختلف الفائلون بافتقاره الى نية لوغسله بلانية وصلى هل يعيداً ولاومقتضى ايجاب النية أن يعيد الصلاة وترك الاعادة مراعاة للخلاف انتهى وقوله أوتارك كلهقولان بعني ان من ترك غسل ذكره كله واقتصر على غسل محل الاذي فاختلف هل تبطل صلاته وهو قول الاساني أولا تبطل صلاته وهوقول يعي بنعمر قال في التوضيح واختلف في بطلان صلاة من ترك غسل جميع الذكر فقال يحيى بن عمر لا يعيدو يغسل ذكره لما يستقبل وقال الأبياني يعيداً بداواً جراه بعض المتأخرين على أنغسل جميع الذكر واجب أومستعب انتهى وقال الفاكهاني في شرح الرسالة قال بعبي بن عمر من لم يغسل الانخرج الاذي وصلى لم يعد الصلاة قال أبو محمد و يغسله لما يستقبل و يتوضأ انهي فظاهرهانه يجبعليه أن يعيد الوضوء والظاهرانه انماأص هبالوضوء لأنهاذ اغسلذكره فالغالب أن ينتقض وضوؤه ولوأ مكنه أن يغسل ذكره و محتر زمن مس ذكره بباطن الكف والأصادم وجنبهمالم يؤمر باعادة الوضو علان وضوءه صحيح قدصلي به وحكم بصعة بطلانه فتأمله (قلت )ونقل ابن ناجي في شرح الرسالة قولا ثالثا فقال واختلف اذا اقتصر على غسل محل الاذي فقال الابياني يعيدأبدا وقال يحيى بن عمر لااعادة عليه وقبل يعيدفي الوقت قاله أبوضمد بن أبي زيد نقله القفصي فىأسئلته عنه و به كان بعض من لقيته من القروبين يفتى انتهى نقل الشارح في السكبير هذا القول

الثالث لكن كلامه يوهم أنه جار في مسئلة من ترك النية ولم أقف عليه والله تعالى أعلم (تنبيه) قال فى التوضيح قال بعض المتأخرين وينبغي أن يكون غسل المذى مقارنا للوضوء ورأى ان غسله لماكان تعبدا أشبه بعض أعضاء الوضوء انتهى وكائنه يشير لماذكره ابن بشير في التنبيه واستقرأ بعض المتأخرين من المدونة انه يغسل الذكر عندار ادة الوضوء فان غسله قبل ذلك لم يجزه وعول فىذلك على قوله في المدونة ولايلزم غسل الانثيين عند الوضوء من المذى الاأن يخشى أن يصيمما انماعليه غسلذكره فعول على هذا الكلام ظاناان مراده انماعليه غسلذكره اذاأراد الوضوء وهذا استقراء فيمبعدلان مراده أنلايغسل الانثيين وانمايغسل الذكرخاصة انتهى ونقلابن عرفة كلام ابن بشير باختصار ولم بذكر خلافه ص ﴿ ولايستنجى من ريح ﴾ ش قال مالك فىالمدونة لايستنجى من الريح قال سندهذا قول فقهاء الأمصار وذكر عبدالوهاب في الاشراف ان قوما يخالفون في ذلك كائن القائل بذلك برى ان الريح تنقل أجز اءمن النجاسة تدرك نجاسة الشم ووجه المذهب أن الريح ليس بنجس ولو وجب منه الاستنجاء لوجب غسل الثوب لانه يلقاه فان قيل تصحبه أجزاء نجسة فهذا لاسبيل الى عامه ولوثبت فقدر ذلك وأكثر منه يبقى بعدمسح الاحجار واحتيرالقاضي بمايروي ليس منامن استنجى من الريح انتهى ( تنبيه ) هذا حديث أسنده صاحب الفردوس من حديث أنس وفيه بشير يروى المناكير وذكره الحافظ ابن حجر في زهر الفردوس وقال رواه محمد بن زياد الكلى عن شرقى بن قطام عن ابن الزبير عن جابر ص ﴿ وَجَازَ بيابس طاهرمنق غيرمؤذ ولامحسترم ولامبتل ونجس وأملس ومحدد ومحترم من مطعوم ومكتوب وذهب وفضة وجدار وروث وعظم ﴾ ش فاعل جاز ضمير يعود على الاستجار المفهوم من قوله أولا وندب جعماء وحجر وماذكره من جواز الاستجهار بكل يأبس طاهر منق غيرمؤذ ولامحــترم هوالمشهور ومقابله قصرالاستجهارعلى الاحجار قال في التوضيح فقاس في المشهور كل جامد على الحجولان القصد الانقاءورأى في القول الاخير أن ذلك رخصة فيقتصر بهاعلى ماورد والصحيح الأوللان الرخصة في نفس الفعل لافي المفعول به وتعليله صلى الله عليه وسلم الرونة لانهار جس بقتضى اعتبارغيرا لحجر والالعلل بأنها ليست محجر رواه الخارى وروى الدار قطني أنه عليه الصلاة والسلام قال اذاقضي أحدكم حاجت فليستنج بثلاثة أعواد أوثلاثة أحجار أوثلاثة حثيات من تراب ولادليل له يعني القول الآخر بقوله عليه الصلاة والسلام أولا يحدد أحدكم ثلاثة أحجار لانمفهوم اللقب لميقلبه الاالدقاق انتهى ونجوه لابن راشد واغاذكر الاحجار لكونها أكثر وجودا (تنبيه) جميع أجزاء الارض كالحجر قال في الطراز ان المتفق عليه ما كان منأنواع الارض من حجر أومدرأوكبريت ونعوه أماماليس من أنواع الارض كالخرق والخشب وشهه فنعه داود ومنعه أصبغ من أصحابنا قال فان فعل أعاد في الوقت انتهى وقال التامساني في شرح الجلاب بعدأن ذكر المشهور وذهب أصبغ من أصحابنا الى انه لا يجوز الاستجرار الابالأحجار أو مافى معناهامن جنس الارض وأماما كانمن غير أجناس الارض كالخرق والقطن والصوف والخالة والسحالة فلايجوز الاستجاربه فانفعل أعادفي الوقت انهى وقال الشيخ زروق في شرح قول الرسالة ثم عسح مافي المخرج من الأذى عدر يعني بالمدر الطوب وقال الخليل المدر الطين اليابس وغيره ممافى معناه وهذاظاهر كلام اللخمى وغيره قال اللخمى الاشياء التي يستجمرها في الجواز والمنع على خسة أقسام فصنف بجوز الاستجهار به وصنف عنع الاستجهار بهوا ختلف في الاجزاءاذا

ولا مبتل ) ابن عرفة سائر أجواء الارض من زرنج ونعوه كالجاريعني ان الاستجار بذلك جائز وأخرجعياض الحجر المبتلوالسد والرطب والجيدار ولو لمرحاض المازرى معوزتكل طاهر منق الكافي لايستجمر بعظم ولار وثولاعا يحوز أكله وتعقب ابن زرقون جوازه بالنفالة بأنبها طعاماومنع سعنون غسل السديها وكرهه مالك وأحازه ابن نافع ولعله في الخالصة راجع ابن عرفة (ونعس) تقدم نص المازرى وقال الباجي عندى ان استجمر نجس فقدطرأت على الحل نعاسة غير معتادة فلاتر تفع الا بالغسل (وأملس) المازري قولنامنق احترازمن نعو الزجاج والعظم ( ومحدد ومحترم من مطعوم) تقدم نص الكافي (ومكتوب) هذانص ابن شاس وقد تقدم نصابن رشد في الاستنجاء بحاتم فيهاسم الله تعالى (وذهب وفضة) اللخمى وعنع بذى سرف كالياقوت والفضة (وجدار) تقدم نص عياض وجدار ولو لمرحاض (وروث وعظم)

نزل وثلاثة مختلف فهافي الجواز وفي الاجزاء فالأول الأرض على اختلاف أنواعهامن صخر ومدر

وكبر بتوزرنيخ وغيرذلك فهذا لايجوز الاستعاربه انتهى واغانبت على هذا لان ظاهر كلام التوضيح أنأصبغ يخالف فيغيرالأحجار وانكان منجنس الارض وقال في الاكال بعدان ذكرالخلاف فهايستجمر بهتمسائداودبلفظ الاحجار وقاللا يجوزغيرها والناس علىخلافه لكن مالكا وغيره يستعب الحجارة ومافي معناها وماهومن جنسها انتهى واحمترز المصنف بقوله يابس من المائعات والأشياء المبتلة لان الرطو بة تنشر النجاسة وانماا كتفي في الاخراج بذكر المبتل لأنه يفهم منه الاستجهار بالمائعات من باب أحرى واحترز بقوله طاهر من النجس والمراد بذلك ماساشر بهالحل فلوكان فيأحدجانبي الحجر نجاسة جاز الاستجهار بالجنب الآخر قاله في التوضيح وبقله التامساني في شرح الجلاب \* واحترز بقوله منتي من الاملس كالزجاج الذي ليس بمحرف واحترز بقوله غيرمؤ ذمن الذي محصل منه ضرر كالزجاج المحرف والقصب «واحترز بقوله ولامحترم مماله حرمة من المطعومات كلهاوالمكتوب والذهب والفضة والجدار والعظم والروث أما المطعومات فلا بحوز الاستجاربها وأن كانتمن الأدوية والعقاقير قاله فئ التوضيح وأما المكتوب فلا يحوز الاستجاربه قال في التوضيج لحرمة الحروف وتختلف الحرمة بحسب ماكتب قال وفي معنى المكتوب الورق غيرالمكتوب لمافيه من النشاانهي (قلت) فعلم منه انه لا يجوز الاستجهار بكل ماهو مكتوبولوكان المكتوب باطلا كالسحرلان الحرمة للحروف وقال الدماميني في حاشية البخاري فى كتاب الحج في حديث الصحيفة قال ابن المنير وهذا دليل على المجاب احترام أسهاء الله تعالى وان كتبت فيأثناء ماتعب اهانته كالتوراة والانجيل بعدتحر يفهما فجوزا حراقها واتلافها ولايحوز اهانتهالمكان تلك الأسهاء خلافالمن قال مجوز الاستنجاء بهما لانهما باطل واعاهما باطل لمافهمامن التحريف ولكن حرمة أسهاءالله لاتبدل على وجه ألاترى كيفأقام اللهسجانه وتعالى حرمة أسهائه بأن محاهاوأبقي ماعداهامن الصحيفة فاولاأن الاسماء متميزة عماهي فيدبحرمة لماكان لتمييزها بالمحو معنى ولهذامنع الكافرمن كتب اللغة والعربية لمافها من أسهاءالله تعالى وآيانه وتلك حجة المازني حيث امتنع من اقراء كتاب سيبو به لكافر وفيه دليل على احترام كتب التفاسير بطريق الأولى لانهاحق ولكن لأببلغ الامر الي إيجاب الطهارة لمسها وان كان الاولى ذلك انتهى وأما الذهب والفضةوالجوهروالياقوتوماله حرمة كالطعاموالملحوأماالجدار فلايستجمر بهمطلقاسواءكان لمنجد لحرمته أومملو كاللغير أوفي وقف لانه تصرف في ملك الغير قال في المدخل وهذا حرام باتفاق وكثيراما يتساهل اليوم في هذه الاشياء سماما سبل للوضوء فتعد الحيطان في غاية ما يكون من القذر لاجلاستجارهم فهاوذاك لايجوزو يكرهأن يستجمرني حائط ملكه لانه قدينزل المطر عليمة أو يصيبه بللو يلتصق هوأوغيره اليه فتصيبه النجاسة فيصلى هاو وجه آخرأن مكون في الحائط حيوان فيتاذى بهوقدرأ يتعيانا بغض الناس استجمر فيحائط فلسعته عقرب كانت هناك على رأس ذكره ورأى فى ذلك شدة عظمة انهى بلفظه (قلت) وقدأ خرى بعض من حضر قراءة هذا الحل بالمدينة الشريفة في سنة احدى وخسين وتسعائه انه وقع له ذلك نسأل الله العفو والعافية وقال ابن راشد في شرح ابن الحاجب قال القاضى عماض وتسامح الناس بالتمسح بالحيطان وذلك مماينبغي أن يجتنب لان الناس ينضمون المهالاسهاءندنز ول المطر وبلل الثياب قال ولاينبغي ذلك

فى حيطان المراحيض الذلك ولانها تصير نجسة من تكرر ذلك علها فيكون قداستجمر بنجس

سمع ابن القاسم النهي عن الاستجمار بالعظم والروث

انتهى ونقل بعضه في التوضيح تم قال وهو كلام ظاهر وعليه فلانظهر المعصم ابن الحاجب جدار المسجد الاالأولوية انتهى وقوله في الاكال ينبغي الظاهر اله على الوجوب كاتقدم في كلام صاحب المدخل وأماالر وثوالعظم فقال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب ولا يجو ز بنجس وكذلك الروثوالعظم والحمة على الأصم مانصه وأماالروث والعظم فيحتمل أن يريد بهمااذا كأناطاهرين ويعمل اذا كأنانجسين يابسين ويعمل المجموع وقد حكى اللخمي في كلمنهما قولين ويكون وجه المنع في الطاهرين حديث البغاري عن أبي هريرة حيث قال ولا تأتيني بعظم ولاروث وما رواهأ بوداودانه قدم وفدالجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يامحمدانه أمثك أن يستنجوا بعظم أو ر وثأو حمة فان الله جاعل لنافيهارزقا فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك انتهى فيحمل كالأم المصنف هناعلى الاطلاق في الروث والعظم أي سواء كالماطاهر بن أو نعسين انتهي (تنبيرات الاول) المنعفى هذه الأشياء التي لايستجمر بها هل هو على الكراهة أوعلى التحريم اما المطعومات والمكتوبات فالظاهران ذلك فهاعلى التعريم قال ابن الحاجب ولا يجوز بنجس ولانفيس ولا بذى حرمة كطعام أوجد ارمسجد أوبشئ مكتوب وكذلك الروث والعظم والجمة على الأصم وظاهره المنع وقبله المصنف في التوضيح وابن عبد السلام وابن راشد وكلامهم ظاهر في المنع وهوظاهر كلام اللخمى المتقدم وقال في التوضيح قال في البيان أجعوا على انه لا يجو ز الاستنجاء بماله حمةمن الأطعمة وكل مافيه رطو بةمن النجاسات انتهى وكلام ابن راشدهدافي رسم سن من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة وقال ابن عرفة و عنع مذى حرمة أوشر ف كالطعام والفضة انتهى وأما الجدار فقد تقدم ان المنع على التمريم الافي جدار علكه الانسان واما النجس والمبتل فالظاهران المرادان المنع على التحريم لان ذلك ينشر النجاسة وكذلك الأملس والمحدد لمافيه من الضرر وأماالر وثوالعظم فالنجس منهماداخل فيحك النجاسة وأماالطاهر منهما فالظاهران المنعمنيه على الكراهة فأن اللخمي نقل فيها وفي النجس الجامد قولين بالجواز والكراهة فغايربين عبارته فى ذلك وعبارته فما تقدم حيث عبر بالمنع ونص كلامه الرابع ما كان طاهرا وليستله حرمة ويتعلق به حق الغير وهو العظم والبعر والخامس ما كان من النجاسة عامدار وثاأ وغيره اختلف فى ذلك عن مالك فروى ابن وهب انه قال ماسمعت فيه نهدا ولاأرى به بأساو كرهه فى سماع ابن القاسم انتهى ونقله ابن عرفة باختصار فحف وصرحابن رشدفى الرسم المذكور بان الخلاف في الروث والعظم بالكراهة والتغفيف وعلى هذا فعدمل قول الجلاب يكره الاستنجاء بالعظام وسائر الطعام ويكره الاستنجاء بالروث وسائر النجاسات على أن المراد بالكراهة التحريم الاالعظم الطاهر والروث الطاهر والله تعالى أعلم (الثاني) لم يذكر المصنف حمة وتقدم ذكرها في كلام ابن الحاجب وقال فى النوضيح الجم الفحم ثم قال وأما الحمة فقال المصنف الأصح فيهاعدم الجواز وقال التامساني انظاهر المذهب الجواز والنقليؤ يده قال أشهب في العتبية سئل مالك عن الاستنجاء العظم والجمة قال ماسمعت فيهانهيا ولاأرى بهابأسافي علمي انتهي ثم قال في التوضيح قيل وانمامنعت الحمة لانهاتسو دالمحل ولاتز مل النجاسة انهى (قلت) ماذكره عن التامساني هوفي شرح الجلاب لهوأصله أصاحب الطراز ونصه أماالفحم فظاهر المذهب جوازه وقد تردد فيهقول مالك قال ابن حبيب استخف مالك ماسوى الروث والعظم وقدكرهم جاعة لمافيه من التسخيم انتهى وقال في الاكال المشهورعن مالك النهيعن الاستنجاء الجمة قال في كتاب الطهارة فقدرجح كل واحد من القولين

(فانأنقت أجزأت كاليد ودون الثلاث ) مالكان ستنجى بعظم أجز أهوبئس كا مافعل ابن حبيب من من استنجى عانهي منه أو بعجر واحد أجزاه الابرى عندى من استجى عكروه أومأ كول انهقد أساء ولاشئ عليه كن استنجى بمينه وفي العفو عن عرق محسل الاستجهار يصيب الثوب ونعاستهقولا الباجي وابن القصار وانظراذادخلت النجاسة باطن الجسدقال التونسي مايداخل الجسم من نجاسة لغوو روى محمد يعيدشارب الجر لاسكره صلاته أبدا مدةمارى بقاءه ببطنه

فينبغي أن يكون في ذلك خلاف وقد جزم في الشامل بالجواز والله تعالى أعلم ( الثالث ) دخل في كلام المصنف النراب وبذلك صرحفي الجلاب ونصه ولابأس بالاستجهار بغيرا لحجارة من المدر والخزف والطيين والآجو ولابأس بالخرق والقطن والصوف ولابأس باستعمال التراب والنفسالة والسحالة انتهى وقال ابن عرفة أجازه في الجلاب بالتراب وتعليل عياض منع الحمة بانها كالتراب خلافه وبالنغالة وتعقبه ابن زرقون بأن بهاطعاما ومنع سعنون غسل اليدبها وكرهه مالك وأجازه بن نافع ولعله في الخالصة انتهى (قلت) كلام ابن عرفة يقتضي أن النفالة في نسخته بالخاء المعجمة وقال التامساني في شرحه النخالة ما يخرج من الفأرة عند المسح والسعالة ما يخرج من الخشب عند النشر وفي بعض النسخ النحالة بالخاء المعجمة لاينتفع بها في الأكل فهي خارجة عن جنس المأكولات ملحقة بالجامدات واعالها حرمة عندا ختلاطها بغيرها فاماعندا نفرادها فلاانهي وذكره القرافي فيشرحه وقال في الطرازو يستنجى بالسحالة والنجارة كإيستنجى بالتراب خلافا لاصبغ وقد مروجهه انتهى (الرابع) أجاز في الاكال الاستجمار بالارض ونصه لماذكر أنه لايستجمر بمينه امامتي أمكنه حجر ثابت بمسحبه أوأ مكنه الاسترفاء حتى بتسح بالارض أوعا عكنه التمسح بهمن ثابت طاهر جامد فنعم انتهى فيؤخ فنمنه جواز الاستجار بالتراب وقال ابن هارون فيشرح المدونة قالوا وبجوز الاستجار بالآجر والخرق والتراب وشبه ذلكمن الطاهر لانه عليه الصلاة والسلام استنجى بالارض انتهى ص ﴿ فَانَ أَنْقَتَ أَجْرُ أَنْ كَالْيَدُودُونَ النَّلاثُ ﴾ ش لماذكر مالا يستجمر به بين حكوذلك بعد الوقوع والمعنى أن من استجمر بشئ مما تقدم ذكره فان حصل به انقاء أجز أوان لم يحصل به انقاء لم يجز ثم ذكر مسئلتين احداهم أنه اذا استجمر بيده وأنق أن ذلك يجز ته والثانية أنه اذااستجمر بدون الثلاث وأبقي انه يجزئه فاما المسئلة الاولى وهي مااذااستجمر عالابجوز الاستجار بهفذكرا بنالحاجب فيهاقولين ونصه فلواستعمر بنجس أومابعده ففي اعادته في الوقت قولان أي ماذكر بعد النجس من ذي الحرمة والروث والقول باعادته في الوقت لاصبغ والقول بعدم الاعادة لابن حبيب قاله صاحب البيان ثم قال في التوضيح ويشكل القول بعدم الاعادة فيااذا استجمر بنجس وقديقال هومبني على القول بأن ازالة النجاسة مستعبة انتهى ( قلت ) ينبغي أن يكون الخلك فياعدا النجس فقد صرح الفاضى عياض بأن الاستجهار بالنجس لايظهر ولايعني عنهذكره في الاكال في كتاب الطهارة في باب النهي مع قال فان بقى فى المحل شئ من دلك مثل عظم الميتة الرطب تبقى رطو بته أوروث يتفت فهذا الإ يجزئه و دؤم بغسل المحل من تلك النجاسة لانها نجاسة طار ته عليه وقاله أصحاب الشافعي انتهى ونقله في الذخيرة ونصه قال صاحب الطرازان علقت رطو بة الميتة أوتفتت الروثة على الحل تعين الغسل انتهى (قلت) يعني أنه يتمين غسل المحل بالماء ولا يكفي الاستجهار ولو استجمر بعد ذلك بشئ طاهر وقال في البيان في رسم سن اثر كلامه المتقدم وان استنجى عافيه وطو بةمن النجاسات أعاد في الوقت قولاواحدا انتهى وقوله يعيدفي الوقت يريدا ذاصلي بذلك ناسياأ مااذا تعمد ذلك فليعد أبدا والله تعالى أعلم (قلت) ومثل الاستنجاء بالنجس الاستجهار بالمباول فانه ينشر النجاسة والله تعالى أعلم (تنبيهان \* الأول) لايقال قول المصنف فان أنقت ظاهر ه أنه يعود للجميع حتى النجس والمباول لأنانقول قدتفررأن النجس والمباول لايحصل بهماانقاء فلايدخلان في كلام المصنف

(الثاني)قال الشيخ زروق بعد أن ذكرشر وط الشي الذي يستجمر بهوهذا كله اداقصد الاستجهار الشرعى والااتق مالة حرمة وادابة ونعوم انتهى يعني له اداقصد اراله عين المعاسة من المحل ليفسلها بعد ذلك فيزيلها بكل ما يمكن أن تزال به عماليس له حرمة أوفيه اداية ﴿ وقوله أو تعوه ما عما يكون مائعا أومباولا بللا ينشر النجاسة والله تعالى أعلم وأما المسئلة الثانية وهي الاستجمار باليدفقال فالتوضيحة كرفى الاكال عن بعض شيوخه انه زادفي الشروط أن يكون منفصلا احترازا من يدنفسه الكن ذكرفي الرسالة أنه يعتجمر بمده ولفظه ثم يمسح مافي الخرجمن الاذي عدر أوغيره أوبيده وكذاك ذكرسيدى الشيخ أبوعبدالله بن الحاج أنه اذاعدم الاحجار فلايترك فضيلة الاستجهاد بل يستجمر بأصبعه الوسطى بعد غسلها انهى (تلبيه) قال الشيخ دروق في سرح الرسالة بعدأن ذكر كلام الموضيح اغايتم له ذلك لودكره في الاستجار الجرد انتهى يعني انه ايما ذكره في الاستجار الذي يعقب الاستجاء (قلت) وله اللصنف وقف على كلام صاحب الطراز فالهصرح الاجراء فقال لواستجي بأصبعه وأنقى بثلاث أوغيرها أجزأه خلافا للامام الشافعي قال الن الصباع الهلا يحور عنصل عبوان ولا يعرى و كالعقب وكذنب دائة وستبه ذلك وهذا الامعنى للافرق ببنأن يقلع صوفامن ذنك شاة فيتمسح بممتصلا بهالكنه مكره ذلك كابتق من اصابة النجاسة لغير مانتهى وتقله في الذخيرة باختصار فقال لواستنجى بأصابعه أوذنب دابة أوشئ منصل بعيوان وأنتي أجراه خلافا للشافع انهى \* والحاصل ان الاستجرار بالسد جائز على ما في الرسالة والدخل فان أنفت أجز أت ويؤم بغسل الجاسة من بده هذا ادا أراد الاستجار الشرعي وأما اذا أرادار اله النجاسة لسنجي بالماءفلا اشكال في جوار ذلك والله أعلم قال الشيخ توسف بن عمر قوله سده دعني السرى و بعني ادالم عد غيرها ومن اده البدالاصب ولا يستنجى المين فان فعل فذلك مكروه و معرية وقال أهل الظاهر لا محر تهانني ونعوها فافي الطرازفي الاستنجاء المنين وقال في الشرح الكسران المدمع الانقاء كافية خلافالماذ كرفي الاكال عن بعض شيوخه به وأما المسئلة الثالثة وهي مااذا أنتي بدون الثلاث فالمشهور الاخراء لان الواجب الانقاء دون العددوقال أبوالفرجواس شعبان وجوب الانقاء والعدد فانأنقي معجر أوحجر سأجزأ لكن يستحب المتنايت فان الم ينق الشارك وأنقى بأربع استحب الخامس الوترفان لم ينق بعمس وأنقى بست استحب الساوع تم المطاوب الانقاء انظر شرح الرسالة الشبيني وابن راشد قال في الاكال وحل شيو حيا حديث الثلاث على الندب انهى بالمعنى ص ﴿ فصل نقض الوصو عدت وهو الخارج المنادفي الممة الشهد الفصل في كرفيه لو اقض الوصو، وتسمى مو جبات الوضوء أيضا واختار النعير بهغيروا حدقال اسعيد السلام وجع القاضي عبد الوهاب في التلقين بين العمارتين فقال المانوج الوصوء ومانتقطة لعد صنة فكأن الموجد لاشاول الا اعدت السالق على الوصوء والتافض لا مكون الامل أخراعن الوصوء والتواقص جع افض والفض الشي ونقيضه مالا مكن اجهاعه معه قال في التوصيح وتعبيرا بن الحاجب النواقض أولى من تعبير غيره عاوجب الوصوء لان التاقص لا عكون الامتأخ اعن الوصوء علاف الوجب فاته فدستبق النالي دمينا وكان المصف الذكر ها مع المالكاد معلى الوضوء باست أن يعار عنها الدوافض والا فالتعتبر المؤجية أولى فبائطهر لانه تصدي على السابق وعلى المتأخر وأتصافال عبير بالنقض فدبوهم وطارن الطهارة السابقة والالبطات بطل مافعل بهامن العبادة ولهذا قال سناء في باب عسل الخيالة

المالة عدام المالة ودون الثلاث ) مالكان سنجي بعظم أجز أهويئس الم فعل الم الماس البالثالثافي وتجبات الوصور القض الوصوء معدث وهوالخارج المتأد في العلمانة ) التلقيين الاندان الموجه الوضو ماخرج مئ السلامة المساد داون النادر اللاؤج على وجه الموصل والسلنقل من غائط ورايط و ولولامانای وودی ادا كان ذاك ملى غار ولجه السلس والاسانكاح لفووروي مجديعه سأرب 1- Le Kunde oak with ملقماع عاتقاءه سطنه

(الاحصى ودودولو ببلة) ابن بونس لاشئ على من خرج من دبره دودعند مالك ابن نافع اذالم بخالطه أذى ابن القاسم وكذلك الحصاة تخرج من الاحليل الأن بخرج من الدبر خرجت الحصاة تخرج من الاحليل الأن بخرج من الدبر خرجت نفية أوغير نقية \* السكافي و كذلك الدم الدخمي وسواء في (٢٩١) خرج من الدكر أومن الدبر ابن العربي و كذلك الرجمن

القبل لاوضوء فيهعنه مالك وأبى حنىفة وهو كالجشاء خلافا للشافعي (وبسلس فارق أكثر )من ابن يونس من خرجمن ذكره بول لم سعمده أو مذى المرة بعد المرة لأبردة أوعله توضأ الاان دستنكحه ذلك فستعسله الوضوء ليكل صيلاة من غير الحاب كالسعاضة فانسق علمه الوضو وليرد أونعوه لم يلزمه وان خرج ذلك من المستنكح في صلاة فلد كفه بخرقة و عضى على صلابه وأن لم يكن مستنكحا قطع وفيلزوم غسل الخرقة لكل صلاة فولات الاولالاساني والثاني لسيحنون قال بكر سلس البول والاستعاضة اللذان لاينقطع ذلك عنهماعلى حال لاوضوء علهماانتهى مالابن يونس وكذاقرر الباجي ونسب قول مكر لنفسه وكذاقرر ابن رشدوعزا قول بكر لبعض البغداديين قال هو صحيح وقال ابن بشيران

المات كلم على الرفض لانقول ان الطهار ة بطلت الحدث ولكن انتي حكمها كاينتهي حكم النكاح والموت ولهذا اذاتوصأوا عايتوصأ للحدث الثانى لاالحدث الأول انتى ثم قال في التوضيح وقاعل إذا لم كن وصفالمذ كرعافل بحوز جعه على فواعل كارجوخوار جوطالق وطوالق نص عليه سيبويه قال ابن مالك في شرح الكافية وقد غلط فيه كثير من المتأخرين فعد ومسمو عاوليس كذلك قال وقول ابن عبد السلام في صحة هذا الجع نظر وكذلك قال في مو اضع في باب الفرائض انأراديه إنه لابصح فقدتيين ان ذالك غلط واذا أرادفيه كالرمافي العربية من حيث الحله فقريب انتهى وتواقض الوضوع أحداث وأسساب فالأحداث جع حدث وهوما ينقض الوضوع بنفسه والاسبباب جعسب والسبب فى اللغة الحيسل ومنه قوله تعالى فلمد دسبب الى الساء أى فلمدد بحيل الى سقف بيته فان السقف يسمى ساء لعلوه ثم استعمل السب في عسلة الشي المؤدية اليسه والسبب فيعرف الفقهاءفي نواقض الوضوءهو ماأدى الى خروج الحدث كالنوم المؤدى الى خروج الريح مشلا واللس والمس المؤديان الىخر وج المني وتقدم في أول كتاب الطهارة أن الحدث يطلق على أربعة معان أحدهاهذا وهوالخارج المعتاد على سبيل الصحة والاعتبادوه نا معنى قوله وهو الحارج المتادفي الصعة فقم ذلك بقوله بعده فالمن مخرجيه المح \* قوله وهو الخارج أفاديه أن الداخل غير حدث ولاسب فلانتقض الوضو ، محقية ومغيب الحشفة موجبلا هوا عم فلايد ترض به قاله الشيخ زروق في شرح الرسالة والله تعالى أعلم (فرع) قال في الذخيرة مذى المرأة بلة تجيدها فيجب بهاالوضوء انهى من شرح الوسالة المتقدم وفي الجرولي الكبيراين حبيب مذى المرأة بلة تحريج عند الشهوة و ويها بخرج بأثر البول انتهى صل ولاحصى ودود ولوبيلة ﴾ ش يريدوكذاك الدموسواء خراجهن الدبرأومن ذكر الرجل نقلدا بن عوافة وتقدم غسل ذلك والاستجار منه عند قول المصنف وتعين في منى (فرع) قال ابن فر حون في شرح ابن الحاجب لوخر جالولد حافابغير دمفهل ينقض الوضوء أملاقولان مبنيان على القولين في وجوب الغنيل انتهى ولعل صواب العبار قمفرعان على القول بنفي وجوب الغسس والله تعالى أعلى جل ﴿ وَ سِيلِسَ فَارْقَأَ كَثُر كَسُلُسُلُ مِنْدِي قَدْلُ عَلَى وَعَمُونَا مِنْ الْكِلَالِيَ شَقَ ﴾ اش هلذا يداجع الى قوله في الصحة فان مفهومة أن ماخر جمن ذلك على وجد السلس لا ينقض مطلقاوه اله ظريقة العراقيين من أحمانيا أن ماخر جعلى واجه السلس لاينقض الوضوء مطالقا واغانيمة احما منه الوضوءوذ كرا لمازرى والمقشاذة أن السلس بنقض مطلقا وللشهور من المذهب طولقة للفاوية أن السلس على أربعة أقسام (الاول) أن يلازم والانفارق فلا يحب الوضو وولاينمت حلااة الافائدة فيه فلاينتقض وضوء صاحبه البول العتاد (الثاني) أن يكون ملازمته أكثر من مفارقته وفيستحب الوضوع الاأن يشق ذلك عليه لبردا وضرو و أه فلا يستحب (الثالث) أن يتساوى اتبانه

كثرت ملازمته استحب وضوؤه وعكسه المشهور عب علمه وقال البغداد بون لا وضوء علمه وسئل الابياني عن تأخذه عله المدر وتحوه لا دستطيع حبس الريح فقال هو عمزالة سلس البول والمدى لا نهر على استرخت مواسكها ونقل البرزلي ان امامة هذا أخف من امامة ذي سلس البول لأنه بالبول بجس (كسلس مذى قدر على رفعه) الحلاب ان أمكنه رفع سلس بنكاح أو تسر وجب الوضوء الباجي هذا هو المشهور (وندب ان لازم أكثر لاان شقى) تقدم نص ابن دشير ونقل ابن بونس

ومفارقته ففي وجوب الوضوء واستحبابه قولان قال ابن رشد القفصى والمشهو رلا يجب وقال ابن هرون الظاهر الوجوب (الرابع) أن تكون مفارقته أكثر فالمشهور وجوب الوضوء خلافا للعراقيين فانه عندهم مستعب (تنبيهان \* الاول) كلام المصنف موفى بييان حكم الاقسام الاربعة وبيان مايجب فيه الوضوء ومالا يجب ومايستعب ومالاستعب لانهقال ويسلس فارق أكثرفأفاد ان الوضوء بنقض بخروج الحدث على وجه السلس اذا كانت مفارقته أكثر وعلمن مفهوم الصفة أعنى قوله فارفأ كثرانه لامنقض في الاوجه الثلاثة الباقسة وهيما اذاتساوي اتيانه وانقطاعه أوكان اتيانهأ كثرأوكان ملاز مالايفارق وانهمشي على ماشهره ابن راشد في مسئلة التساوى تمبين انه يستعف الوضوءاذا كانتمالازمته أكثرمن انقطاعه مالم دشق وفهم من ذلك انه يستحمم التساوىمن بابالأولى فهومفهوم الموافقة الذي بتعين العمل به وفهم منه انهلا يستحب اذاكان لانفارق أصلافلله درهماأ خصرعبار تهوما ألطف اشارته وكم فيهمن مثل هذا الاختصار العجيب الدال على انه أخذمن التحقيق بأوفر نصيب وجميع ماذكر في شرح كلام المصنف نص عليه في التوضيح (الثاني) قال في التوضيح أيضاهذا التقسيم لا يخص حدثادون حدث وقد قال الابياني فمين بجوفه علة وهوشج يستنكحه الريحانه كالبول وسئل اللخمي عن رجلان توضأ انتقض وضوؤه وانتمم لم ينتقض فأجاب بانه يتمم ورده ابن بشير بانه قادر على استعمال الماء ومابر دعلمه عنع كونه ناقضاانتهي واقتصرا بنعرفةعلى كلام اللخمي ولم يحك خلافه ذكره في نواقض الوضوء وحكى فى الشامل في ذلك عن المتأخر بن قولين ولفظ اللخمي في تبصرته وقد سئلت عن رجل ان توضأ لم تسلمله صلاته حتى تنتقض طهار تهوان تمم لم محدث به شئ حتى تنم صلاته ورأيت ان صلاته بالتمم أولى ذكره في نواقض الوضوء (قلت) والظاهر ماقاله ابن بشير والابياني وسيأني في كتاب الصلاة عندقول المعنف في فصل القيام كخروج ريجان في قول محمد فعين لا علائح وجالر يجاذا قام ان القيام يسقط عنه نظر أوان خروج الريح على هذا الوجه سلس لا يوجب الوضوء وسمأتي فياب التممعن الطليطلي عند قول المصنف ذوص ض مايساعد كلام اللخمى وأماقول المصنف كسلس مذى قدر على رفعه فيشير به الى أن سلس المذى اذا كان صاحبه قادر اعلى رفعه سنقض الوضوء ولايفصل فيه قال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب وان كثر المذي العزبة أوالتذكر فالمشهور الوضوءوفي قابل التداوي قولان مانصه قال ابن عبد السلام الخلاف انماهوفي القادر لا كانعطيه كلام المصنف و بنبغي أن يكون في زمن طلب النكاح وشراء السرية معندور اوجعل قوله وفي قابل التداوى قولان راجعاالى سلس البول خليل وفيه نظر لاني لم أرأحداد كرهندافي البول انظر بقية كالمهوقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب ومن سلس بوله وكان قادراعلى العلاج ففيه القولان الذكوران في القادر على رفع سلس المذى بالتسرى والتزوج انتهى (فرع) قال في المنتقى سلس المني لا يجب منه الوضوء ذكره في اعادة الجنب الصلاة والغمسل والله أعلم وقل الشيززروق قديخر جالمني بلالذة ولاانعاظ وهذالا يجب بهشئ على المشهور انتهى وهذاوالله أعلم منى السلس ص ﴿ وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أومطلقا تردد ﴾ ش قال في التوضيح فال ابن عبد السلام معنى الملازمة هناوالله تعالى أعلم أن يأتيه مقدار ثلثي ساعة مثلا وينقطع عنه مقدار ثلثها تم يأتى ثلثي ساعة وكذلك يعم سائر نهاره وليله وكان بعض من لقيناه يقول اعمانعتب الملازمة ومفارقته في أوقات الصلاة خاصة لانه الزمن الذي يخاطب فيه بالوضوء وهذا وان كان

( وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أومطلقا تردد ) ابن عبد السلام معنى الملازمة أن أتيه البول مقدار ثلثى كل ساعة ليلاونها راوقيل انما في أوقات الصاوات خاصة لانه الزمان الذي يخاطب فيه بالوضوء

مناسبالكنهمن الفرض النادر وأيضافاذا كان الامر على ماقال فلاصلو وقت من أوقات الصلاة من بول سواءلازمأ كثرذلك الوقت أونصفه أوأقله فلابد من وجوب النقض فتستوى مشقة الاقل والاكثرفيلزم استواءالحكم انتهي قال ابنهرون وهنا اهوالظاهرلان غير وقت الصلاة لاعبرة بمفارقته وملازمته اذليس هو مخاطبا حينئذ بالصلاة وهيذا الذي كان يمل المهشخناو كان يقول مامعناه انهلاتؤ خندالمسئلة على عمومها بلينبغي أن تقيد بمااذا كان اتبان ذلك عليه مختلفافي الوقت فيقدر في ذهنه أمهما أكثر فيعمل عليه وأمااذا كان وقت اتبانه منضبطا يعمل عليه ان كان أولالوقتأخرها وانكان آخرالوقت قدمها وهوكلام حسن فتأمله وماردبها بن عبدالسلام من انه فرض نادر ليس بظاهر اذه نه المسائل كلهامن الفروض النادرة أنتهى كلام التوضيح واقتصرا بن فرحون على كلام الشيخ عبدالله المنوفي فقال والملازمة والمفارقة انماتعتبر في أوقات الصلاة خاصة فيقدر بذهنه أيهماأ كثر فيعمل عليه الى آخر ماتقدم وقال ابن عرفة وفي كون المعتبر فيهاللز وموقت الصلاة أوالايام قولاشيوخ شيوخنااين جماعة والبوذرى والأظهر عددصاواته وفسرابن عبدالسلام الاكثر باتيان البول ثلثي ساعة ليلاونهارا وتعقبه الاول بانه فرض نادر بناءعلى فهمهمنه قصر وجودالبول على أوقات الصلاة وهو وهم انماس ادابن جاعة قصر المعتبر منه على أوقات الصلاة وقوله أيضاان كان الامرعلي ماقال لم يخل وقت صلاة من يول قل أو كثر فلا بدمن ناقص فيستوى مشقة الاقل والاكثر بردبانه مشترك الالزام الختار انتهى وقال ابن ناجي فى شرح المدونة واختلف التونسيون هل تعتبرا الكثرة بأوقات الصلاة أم لافقيل بذلك قاله ابن جماعة وقيل بالايام قاله الشيج البوذرى ثمذكر كلام ابن عرفة وردابن عرفة عليه وردالشيخ خليل نقل ابن غازى كلام ابن عرفة بلفظ وفي كون المتبرف اللزوم وقت الصلاة أوالموم قولا شيخي شيوخناالي آخره والذي تحصل من هذاالكلامأر يعةأقوال الاول قول ابن جاعة المعتبر ملازمته في وقت الصلاة فاذا كان مأتى في غالب وقت الصلاة سقط الوضوء وهذا الذي اختاره ابن هرون والشيخ المنوفي وابن فرحون الثاني تعتبرال كثرة بالايام وهذا القول هو الثاني في كلام ابن عرفة الثالث اختيار ابن عبد السلام الرابع اختيار ابن عرفة (تنبيه) قال ابن جاعة فى فرض العين وأما السلس والاستحاضة فان كان في أكثرا لنهار استحب له الوضوء انتهى فانظر هذامعماحكاه ابن عرفة والله تعالى أعلم ص ﴿ من مخرجيه أوثقبة تحت المعدة ان انسداوالا فقولان ﴿ ش هذامتعلق بقوله الخارج يعني الحدث هو الخارج المعتاد في الصحة من المخرجين بعنى القبل والدبر ثم نبه على انه منزل منزلة ذلك اذا الفتي لخروج الحدث ثقبة تعت المعدة وانسد المخرجان هكذانقل في التوضيع عن ابن بزيزة ونعوه لصاحب الطراز وقوله والافقولان يدخل ثلاث صورالأولى أن ينسد الخرجان وتكون الثقبة فوق المعدة الثانية أن لا ينسد أوتكون فوق المعدة أيضاالثالثة أنلاينسدا يضاوتكون الثقبة تحت المعدة وهكذا حكى في التوضيع عن ابن بزيزة والذي يظهرمن كلام صاحب الطراز ترجيع عدم النقض وانه الجارى على المددهب ولم يذكر في ذلك خلافافانه قال في أوائل باب أحكام النجاسة ان لم ينسد المخرجان فلاوضو والانه خارج من غيرالخرج المعتاد خلافالابي حنيفة واختلف أحجاب الشافعي على قولين والمشهور منهماعدم النقض ثم قال وان كان الخرج المعتاد منسداوكان الفتح في المبي الاسفل ودون المعدة فهذا ينقض وهذامذهبأبى حنيفة والشافعي وانكان الفتح فوق المعدة فاختلف ههناأ صحاب الشافعي فقال

(من مخرجيه) الرسالة يجب الوضوء لما يخرج من أحدالمخرجين (أو ثقبة تحت العدة ان انسداوالا فقولان ) أما مذهب الشافعي ففي الحاوي الحدثخروج المعتادمن المتادأ وثقبة تحت المعدة ان انسد ونقل خليل عنابن بزبزة اذاانفتق بخروج الحدث من غير السسلين فان انسدأوكان تعت المعدة نقض الوضوء الخارج منه وان لم نسدا ففسه قولان وكذلكان كانفوق المعدة

المزنى لاوضوء فيهوقال بعضهم فمه الوضوء والاول أظهر فان ما يخرج من فوق المعدة لاحكون على نعت ما يكون من أسفلها التهي مختصرا (تنبيرات والاول) هل يكفي في هنده الثقبة المنفتحة الاستجمار تقعم الكلام على ذلك في فف ل قضاء الحاجة ( الثاني ) قوله ثقب قبالثاء الثلث المضمورة وسكون القاف موحدة والمعدة بفتح الميم وكسلر العين ونقال أيضامعات بكسرالليم وسكون العيين قاله في الصحاح وهو موضع الطعام قبل أن تحدر الى الامعاء وهي عنزلة المكرش للحيوان وجعهامه بكسرالم وفق العين كذاقال في التسهيس وقاله الدميري في شرح المهاج وادأيت في بعض شروح الشافعية لاس الحاجب في التصريف ان جعها معد بفتي المع وكسر العين (قلت) وهذاليس جمع فانه لينس من أو زان الجعواء اهو اسم جع نحو نبق ونبقة فتأمله فالالدنيرى فيشرح المهاج وادعالنووي ان المراد بالمدة السرة قال وحكم المنفق في السرة وما طذاها حكم مافوقها فالالدميري والمعروف انهاالمكان المنف تعت الصدرالي السرة كذاذ كر والفقها والاطباء واللغويون انتهى (قلت ) ولم أقف المالكية في ذلك على شي والظاهر انهلا بختلف في ذلك فتأمله والله تعالى أعلم (الثالث) إذا خرج التي وبصفة المعتاد فان كان ذلك نادر المينتقض الوضوء بلاخلاف وان صار ذلك عادة له فحكما بن الحاجب في ذلك قولين قال ابن عبد السلام والاظهر انهان انقطع خروج الحدث من محاله وصارموضع التي ومحلاله وجب الوضو، فان كان خروج من عله أكثر لم يجب انتهى ونقله في التوضيح وقال قوله بصفة المعتاد أى بصفة من صفاته لا بكل الصفات انتهى (قلت) امااذاانسد الخرجان ولظاهر أن حكمه حكم الثقيةوان لم ينسل داففيه القولان والظاهر علدم النقض حينك في مل اله و بسبه وهوز وال عقبل وان بنوم ثقل ولو قصر لاخف وندب ان طال ، في ش ما فر غمن المكلام على القسم الاول من نواقض الوضوية وهو الاجتداث أشرع في المكلام على القسم الثاني وهو الاسباب وتقدام الكلام عليه ولغةوشرعا وان المرادته هناهو ماأدى الى خروج الحسات قال ابن الحساجب وهو مانقض عايؤدى اليه قال ابن راشديعني انه غير ناقص في نفسه واعاينقض لانه يؤدي الى الحدث وقال ابن عبد السلام هذا التعريف وقع يحكم من أحكام المحدود وهو مجتنب في التعريفات ولوقال وهوما كان مؤدياالى خروج الحدث لكان أبين ونقلة في المتوضيح وقال لكان أحسن مكان أبين وحصر المصنف الأستباب في ثلاثة أشياء زوال العقل ولمس من يشتهي ومس الذكر وكذلك فعل ابن الخاجب قال في التوضيح قال ابن هر ون تردعلي الردة و رفض الوضوء والشك فانه لم يذكر هافي الاحداث ولافي الأسباب ولعله قصد حصر المتفق عليه انتهي بعني كلام اسهرون قال في التوضيح وقد يقال لانسار أن هذه الأشياء تو اقض لانها ليست احداثا ولا تؤدي الى خروح الحدث واعاتجب الوضوء عندامن أوجبه بالمعنى آخر والله أعلم انتهى يعنى والله أعلم ان الردة انعا توجب الوضوء لانها تعبط الأعمال ومن جاتها الوضوء والرفض انما سطله لوقوع الخلل في النية اوالشك في الحدث عانوجبه لان الصلاة في الذمة مقين فلاسر أمنها الايالاتمان ماسقين والطهارة شرط فها والشكفي حصول الشرط بوجب الشك في حصول المشروط والله تعالى أعلم وظاهر كلام المهنف حدالله تعالى أن زوال العقل بغير النوم لا يفصل فيه كايفه النوم وهوظاهر المدونة والرسالة قال في المدونة ومن نام جالساأو را كباالخطوة ومحوها فلاوضوء عليه وان استثقل نومه وطال ذلك فعليه الوضوء ونومه راكبا قدرما بين العشاءين طويل ولاوضوء على من

(من غرجمه) الرسالة ( ويسبه ) ابن عرفة الفض الوضوء عظنونه سنت جدث وهوزوال (عقب وان بنوم ثقل) والسالة عب الوضوء بزوال العقل بنوم مستثقل أواجاء أوسكر أوتعليط جنون (ولوقعم لاخف) ان مرفة المسهوران النوم سبب اللخمي خفيف قصر ولغو ومقالله الفض وخفيف طويله ايستعب ومقايله قولان ففسه قولان وكذلكان Viegellaha

بالسفان قصد بهاه الأشياء 16 18 this of hox \*Ke élatulle de : elistical of 18thic ekiti ek ecie salis في الماشرة واللس وأما القبلة فجد الوضوعينها على روالة أشهد وهو ولسل المدوة وعلة ذلك النالقيلة لاتنفك من الله With Commons تقبلهاعلى سدل الرحمة أوذات ورقبلها على سنالوه اعوأما انقصد delkamillis egitit فروى عسى على الوضوء eae daelleis Kis انتفاها باسسه وأماانام and Illam I Was elitalliekakee وجوب الوضوء ومن الماولة ان مست المرآه د كز الرجل لغيشهو قارض ونحوه فلاوضوء عاما ابن رشداداقبل الرجل امرأته على غيرالغ آو فعلت ذلك مه فلت و ضاً الفاعل ولاوضوء على المفعول به الأن بلتد ابن ولس فالجوعة انقبلها على الفي مكر هذ أوطائمة فلتوضأ جسا وروى الانافع من غلبته زوجته فقيلته وهو كاره ولاعبد leaves elil 2,00

المام محتسافي يوم جعة وشههالانهلاشبت قال أبوهر يرة ليس على المحتى النائم ولاعلى القاعم النائم وضواء قال ابن شهاب السنة فيمن نامر اكباأوساجدا ان عليه الوضوء قال ابن وهب قال ابن أبي سلمةمن استثقل نوماعلي أيحال كان فعلىه الوضوء نحقال ومن خنق قائما أوقاعه الوضأولا غسل عليه ومن فقدعق له باغماء أوسكر أوجنون توضأا نتهى وقال في الرسالة وبجب الوضوء مران زوال العقل بنوم مستثقل أواغماء أوسكن أوتخبط جنون وقال ابن عبد السلام فالاول زوال العقل مجنون أواغماءأوسكر ولم بتعرض المصنف يعني ابن الحاجب لسكيفية نقضهافي طول أوقصر وذلك بدل على انها ناقضة مطلقا وهو الحق خيلافالبعضهم انتهى وقال ابن بشير والقليل في ذلك كالكثير انهى وقال ابن ناجى في شرح الرسالة ظاهر كلامه ان الجنون والاغماء حدثان ليكونه لم يشترط فهما الثقل كالشترطه في النوم وهو كذلك قاله مالك وابن القاسم ونقل اللخمى عن عبد الوهاب انهما سيان وخرج على القول من جن قائماً وقاعدا بعضرة قوم ولم يحسوا انهخر جمنهشئ واعترض كلام اللخمي من وجهين الاول لابن بشير أن عبد الوهاب أطلق علمهاانهماسبان الاانهأوجب عنهماالوضوء دون تفصيل والثاني لبعض شيوخنا انهلا بلزممن عدم احساسهم عدم الحدث و الزمه مثل ذلك في النوم انتهى وأصل هذا الكلام لا بن عرفة نقله عن اللخمي ولفظه وكون الجنون والاغماء حدثاأ وسببا نقلا اللخمي عن ابن القاسم مع مالك والقاضي الخ وحاصله انمالكاوان القاسم قالاان الجنون والاغماء ينقضان دون تفصمل ففهم اللخمي عنهما انهماعندهما حدثان ولايلزم ذاك اتقدم وأماالنوم فاختلف فيه قال بنعرفة وقال أبو الفرج ويعن ابن القاسم انه حدث والمشهو رانه سب انهي (قلت) طريقة اللخمي وهي الني مشي علمها المصنف أن الثقيل الطويل بن ينقض بلاخ لاف والثقيل القصير فيه خلاف والمشهو رالنقض والقصرالخفيف لابنقض للاخلاف والطو بلالخفيف يستعب منه الوضوء قال الشيخ زروق في شرح الرسالة وعلامة الاستثقال سقوط شئمن يده أوانحلال حبو ته أوسيلان ر بقة أو بعده عن الأصوات المتصلة به ولا يتفطن لشئ من ذلك انتهى قال في المدونة ولا وضوء على من نام محتسا قال ابن هر ون في شرحه دهني اذا استيقظ للسل حبوته وأمالو لم يشمر علها لزمه الوضوء وكذاك من بيده مروحة واستيقظ لسقوطها فلاوضوء عليه والاتوضأ انتهى (فرع) قال ابن المنبر في تيسير المقاصد و مغتفر النعاس الخفيف والأولى لأئمة المساجد تعديد الوضوء (تندمات \* الاول ) ظاهر كلام المدونة ان خنق الجن غير الجنون وهكذا قال في الذخيرة المظنة الرابعة الخنق من الجن الخامسة الاغماء السادسة ذهاب العقل بالجنون لأبالجن (الثاني) قال أبوالجسن قوله أوسكر بر مدوان كان من حلال قال في الأم أوسكر من لبن (الثالث) قال الفاكها في في شرح الرسالة قوله من زوال العقل الأولى أن تقول من استنار ولان العقل لا يزول بالنوم ولا باغماء والسكر انمايسة ترضاصة وكذا القول في الحنون عنطه الجن ثم يعود الى حاله هذا هو الذي يقوى في النفس والله أعلم يختلاف المجنون المطبق الذي لايفيق فانه قدر ال عقله لامحالة فلاينبغي أن يقال زُوال العقل الاعلى طريق الانساع والجازانيهي (الرابع) ماذ كرابن عرفة وابن ناجي عن اللخمى يقتضي أنهنق انمالكا وابن القاسم نصاعلي أنهما حدثان وكلام اللخمي يقتضي انها عافهم ذلكمن كلامهم ماونصه ويختلف في المغمى عليه والمجنون فقال مالك عليه الوضوء وقال ابن القالم الوحنق فاعا أوقاعدا كان عليه الوصوء وهذاموافق لماذكر عنه أولاان النوم

حدث ( فرع ) قال في الطراز فن غلبه هم حتى ذهب وذهب عقله قال مالك في المجوعة عليه الوضوء قيل له هو قاعد قال أحب الى أن يتوضأوه في العمل أحد معنيين اماأن يريد الذي يختاره ويقول بهانه يتوضأ أويريدانهاذا كانجالسايستعبله الوضوء بخلاف المضطجع فانه يجبعليه لان الجالس ممكن من الارض وغفلته في حكم غفلة الوسنان انتهى ونقله في الذخسرة باختصار ونقله في التوضيح واقتصر في الشامل على القول الاول فقال مالك ومن حصل له هم أذهل عقله توضأ وقال الشيخزر وقفى شرح الرسالة قال مالك فمين حصل له هم أذهل عقله يتوضأ وعنابن القاسم لاوضوء عليه انهى هنداالذى ذكره عن ابن القاسم ذكره الشيخ وسف بنعمر فقال في شرح قول الشيخ و يجب الوضوء من زوال العقل ذكر الشيخ ان زوال العقل بأر بعة أشياء ولايزول بغيرها وهذاقول ابن القاسم وقال ابن نافع ان زال عقله بالمم فانه يتوضأ وقال ابن القاسم لاوضوء عليه ( فرع) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة وذكر التادلي أن الوضوء من غيبة العقل بالوجدوا لحال ونظر هغير ه عن استغرق في حب الدنياحتي غاب عن احساسه وفيه نظر لعدم اعتباره انتهى وانظر مامعني قوله لعدم اعتباره هل الضمير راجع الى الاستغراق في حب الدنياوالمعنى انه غيرمعتبرشر عافيكون ناقضا بخلاف غيبة الوجد والحال أوالضمير راجع الى الغيبة في الوجدوا لحال والمعنى لعدم اعتباره فاقضا وكان هذا القائل بحالف ماقاله التادلى وهو الظاهروقدصر حبذاك الشيخ يوسف بنعمر فقال ولاوضوء من الوجداذا استغرق عقله في حب الله تعالى حتى غاب عن احساسه فهذا الاوضوء عليه لانه لم يذهب عقله انتهى ص م ولس يلتذ صاحبه به عادة ﴾ ش تصورة واضح وظاهره سواء كان الملموس ذكر ا أم أنثى أما الانثى فلا كلام فهاوأماالذ كرفقال ابن العلاء الستى في منسكه قال بعض العقلاء بنسخى للطائف أن بتحرز من النظر الى اهرأة أوصبي حال طوافيه لان من العلماء من قال ان اللذة بالنظر تنقض الوضوء فيكونطوافه فاسداعلي هذا القول (قلت) والقولان في مذهبنا والمشهور عدم التأثير والقولان ذكرها بن الحاجب وكذلك ينبغي أيضاأن يتحرز من ملامسة الصي فانها تنقض الطهارة عند قوم وهومذهب القاضي عياض رجه الله تعالى ومذهب الاصطخري من أثمة الشافعية وكذلك ينبغى أيضا التعفظ من مصافحت ومعانقته اذاقد ممن سفرانهي قال القاضي عماض في قواعده (النَّالث) يعني من موجبات الوضوء اللس للذة بين الرجال والنساء فالقبلة والجسةولمس الغامان أوفرجسا ترالحيوان قالشارحه سيدى أبوالعباس القباب رجه الله تعالى قوله والغامان يعنى أنلس الغامان لمن قصد به اللذة كلس النساء وهندافعل من لاخلاق له وان وجدهادون قصدتوضأ كامضي تفصيل أحوال الملامسة انهى وهذاظاهر فقدذ كرهذاغيرواحد من أهل المذهب في ذكر الغير قال في المدونة واذامست احرأة ذكر رجل فان كان بشهوة فعليها الوضوء ويغبرشهوة من من صونحوه فلاينتقض وضوؤها انتهى وقال الشارح في قول القاضي عماض بين الرجال والنساء يعنى اذالمس الرجل المرأة ولمست المرأة الرجل و رأيت في بعض النسخ من الرجال والنساء ومعناه ان الوضوء ينتقض من الرجال والنساء فلايتوهم انه يعتص بالرجال بل بوجب الوضوء على اللامس كيف كان وكايجب على الرجل اذالمس المرأة فكذلك يجب على

بالمدفان قصدم نده الأشياء الى الالتفادة فالتفلا خلاف في إيجاب الوضوء وان لم يقصد بها الالتداد ولاالتن فلا وضوءعليه في المباشرة واللس وأما القبلة فبجب الوضوءمنها عملى رواية أشهب وهو دلسل المدونة وعلة ذاك ان القبلة لاتنفك من اللذة الاأنتكون صيةصغيرة بقبلهاعلى سيل الرحمة أوذات محرم قبلها على سيل الوداع وأما ان قصد بالملامسة اللذة فلم يلتف فروى عيسى علىه الوضوء وهو ظاهرالمدونة لانه ابتغاها بامسه وأماان لم يقصد بالملامسة اللذة ولكنهالتذفلاخلاففي وجوب الوضوء ومن المدونة ان مست المرأة ذكر الرجل لغيرشهوة لمرض ونعوه فلاوضوء علها ابن رشداذاقبل الرجل امرأته على غيرالفم أو فعلت ذلك به فلتوضأ الفاعل ولاوضوء على المفعول به الاأن للند ابن يونس في المجوعة ان قبلها على الفم مكرهة أوطائعة فليتوضآ جيعا وروى ابن نافع من غلبته زوجته

فقبلته وهو كاره ولا يجدلدة فعليه الوضوء ابن يونس بريد في هذا القول ولوفى غير الفم \* وكذلك قال أصبغ ان عليم الوضوء وان أكره واستغفل لما حاء ان القبلة فيها الوضوء مجملا بلا تفصيل و بالاطلاق) سمع ابن لقاسم لاعنع الحائل وروى على أن كان خفيفا ابن رشدتفسير اللخمي رواية على أحسن ان كان بالمد وان ضمها فالكشف كالخفيف (انقصدلذة أووجدها) تقدملان رشد انقصد فالتذنوضأ بلاخلف وانقصدولم يجد فعليه الوضوء على رواية عيسي وظاهس المدونةوان وجدولم يقصد توضأبلاخلاف (لاانتفيا الاالقبلة بفم وان بكر وأو استغفال) تقدم لا بن رشد ان لم يقصد ولم يحد فلا وضوء الافي القبلة ولم يقيدها ان رشديفمه وعزاه لرواية أشهب ودليل المدونة كاتقدم وأتىابن عرفة في هذا بثلاثة أقوال القول الاول هذا الثاني لغيرمالك وابن القاسم لاينتقض مطلقا القول الثالث تنقض ان كانت على الفم قاله المازري عن بعض الاحكابمع عماض عن روالة المجوعة وظاهر المدونة وقدتقدم مالابن بوتس قبل قوله ولو كظفر (اللوداعأو رحمة) أبن يونس قال

المرأة اذالمست الرجل انتهى وبقي شئ آخر وهومس المرأة المرأة لمأرمن تكام عليها والظاهر أنها كذلك وقال ابن فرحون في شرحه فرع ولمس الامر دبلذة يوجب الوضوء كاتقدم في المرأة قاله القاضى عبدالوهاب فيشرح المختصروا بن العربي فيشرح الجلاب انتهى وقال القباب في قول القاضى عياض وفروج سائر الحيوان مثل ذلك يعنى أذالمس رجل فرج بهمة قاصد االالتذاذأو مستام أةذكر بهمة قاصدة التلذذ انتهى وماذكره القاضى في فرج البهمة ذكره اسعرفة عن المازري واعترضه ونصه ناقلاعن المازري وذكر البهمة كالغير محقال وقوله ذكر البهمة كالغيريريد بمباينة الجنسية انتهى وتقدم عن الذخير ةمانصه فرج البهمة لانوجب وضوأ خلافا للبث لانه مظنة اللذة انتهى فيصقل أن تكون لاز الدة من الناسخ و يكون التعليل للقول الأول وبعملأن يكون التعليل للقول الثاني ولايعترض على ماذكر القاضي والمازري بفرج الصغيرة فانفر جالبهمة مظنة اللهءأ كثرمن فرج الصغيرة والله تعالى أعلم وقوله ولمس اللس أخصمن المس قال في المقدمات في كتاب الوضوء المعنى بالملامسة الطلب قال الله تعالى وأنا لمسنا السياء أي أى طلبناها وفي الحديث التمس ولوخاتم امن حديد أي اطلب فلايقال لمن مس شمأ لمسه الاأن يكون مسهابتغاءمعنى يطلبه فيهمن حرارةأو برودةأ وصلابة أو رخاوة أوعلم حقيقة قال الله تعالى ولو نزلناعليك كتابافي قرطاس فإمسوه بأيدمهم الآبة ألاترى انه يقال تماس الحجران ولايقال تلامسا لما كانت الارادة والطلب مستحملة منهما وقال تعالى وانالمسنا السماء أي طلبنا السماء أوأر دناها وفي الحديث التمس ولوخاتم امن حديد فالمس التقاء الجسمين سواء كان لقصدمعني أولاواللس هوالمس لطلب معنى ولمالم بكن اللمس ناقضاعند ناالامع قصداللذة أو وجو دها حسن التعبير عنه باللس ولما كان مس الذكر ناقف المطلقاحسن التعبير عنه بالمس ولما كان مس الذكر ناقف المطلقاح سنقض الوضوءاذالم يقصداللذة و وجدهامعانه لم يحصل طلب \* فالجواب انه لم وجد المعنى القصود بالطلب كانأولى بالنقض والله تعالى أعلم وفال بعضهم اللس ملاصقةمع احساس والمس أعممنه وهنداراجع الى مايقوله أهل علم الكلام ان اللسهو القوة المبثوثة في جميع البدن تدرك ما الحرارة والرطو بة واليبوسة ونعوذ لك عند التماس والالتصاق والله تعالى أعلى صلى ولو كظفر أوشعر ﴾ ش قال في رسم الوضو ، والجهاد من سماع أشهب من كتاب الطهارة وسئل عن الرجل عس شعرا م أته أوجار يته تلذذا فقال ان مسه تلذذا فأرى علمه الوضوء وان مسه لغيرذاك استعساناأ وغيره لمأر علمه وضوأ وماعامت أحدا عس شعراص أنه تلذذا قال القاضي أبوالوليد ابن رشدالشعر لالذة في مسه بمجرده فعمل أن يكون أراد بقوله ان مسه تلذذا فأرى عليه الوضوء انمسه على جسمهاف كون في مسه عنزلة من عس احرأته أوجار يته على توب متلذذا بذلك فالتذان علية الوضوء باتفاق في المذهب الأأن يكون الشوب كثيفا وأماأن بمسه على غير جسمها فلا يجب علمه الوضوء وان التذبذ للثواشتهي الاعلى ماذهب اليه ابن بكيران التذمع وجود اللذة دون لس يوجب الوضوء فهذا وجه هذه الرواية عندي والله تعالى أعلم انتهى ص ﴿ أُوحاتُل وأُول بالخفيف وبالاطلاق ﴾ ش قال في الشامل ولا يمنع حائل مطلقا وان خف تأويلان روى ابن القاسم النقض مطلقا وقيده ابن زياد بمااذا كأن خفيفا وجله ابن الحاجب على الخلاف وجله في البيان

( ۳۸ - حطاب - ل ) مالك لاوضوء عليه في قبلته امرأته لوداع أورجة الاأن يلتذ (ولالدة بنظر ) ابن أبي زيد قول ابن بكيراندة النظر لاتنقض لاأعلم من قاله غيرالم أزرى وجهور أصابنا ان لذة النظر لاتنقض

والمقدمات على التفسير فالاول تأويل اس الحاجب والثاني تأويل ابن رشد وهو الظاهر وقال ابن عرفة اللخمى واية على أحسن ان كان باليدوان ضمها فالكثيف كالخفيف فعلم من هذاان الكلام فى الحائل انماهو بالنسبة الى اليدوأمالوضها اليه فالحائل كالعدم كاقاله ابن عرفة زادالشيخ يوسف بن عمر أوقبض منها انتهى بريدسده ص ﴿ كَانْعَاظَ ﴾ ش قال اللخمى في تبصرته واختلف في الانعاظ اذالم يكن معه مسيس فقيل لاشئ عليه الاأن يمذي وقيل عليه الوضوء لانه لاينكسر الاعن مذى وهذامع عدم الاختيار وأرىأن يحمل على عادته فان كان يعلم انه لا يمذى كان على طهارته وانكانت عادته انه يمذي نقض وان اختلفت عادته توضأ أيضا وان اختبر ذلك بالحضرة أو بعدالتراخي فلم يجدشيأ كان على طهارته وان أنعظ وهوفي الصلاة وكانت عادته انه لا عدى مضى علماوان كان بمن عذى قطع الاأن يكون ذلك الانعاظ ليس بالبين ولا يخشى من مثله المذى وان كان شأنه المذى بعدزو الالانعاظ ولا يخشى ذلك قبل أن يتم صلاته فانه يقها إلا أن يتبين له أن ذلك كان قبل فيقضى الصلاة ولوشك اختلف هل تجزئه الصلاة أملاانتهي وقال في التوضيح قال ابن عطاء اللهانه لاوضوه فيمه بمجرده فان انكسرعن مذي توضأ والافلاوليس المذي عندتي من الأمور الخفية حتى بعمل له مظنة انتهى وفي أثناء مسائل الطهارة من البرزلي وسئل أبو القاسم السيوري عن الانعاظ بتلذكر هل ينقض الوضوء أم لافأجاب لو وقع في الصلاة ما أفسدها فكذلك في الوضوء وعن بعض أحابناهومن شأن الفحل فان قيل لاينكسر الاعن بلة قال قدقيل ولا ينتقض الوضوءعندى البرزلى ان وقع انكساره عن بلة ظهرت في الصلاة فهو ناقض الاان يتكررو يشق الاحترازمنه ولايقدرعلى رفعه فيكون كتكر يرالمذي وانظهر بعالصلاة فالمشهو رصحتها ويتغرج علىقول أصبغ اعادتها لانهقد برزلقناة الذكر واختار بعض شيوخنا ان انعظ في صلاته يتذكر الموت والنار وما يكسر شهوته و يتفقد نفسه عند الخر وجمنها فان ظهرت بلة أعادوالا فلاوقول الشيخ قدقيل معناه ماقده نناه من التفصيل الاانه اختار عدم الوضوء ولوخرج اذلاأعلمن قاله وقول الشيخ قدقيل معناهمع عدم التكرر انتهى والله أعلم ص ﴿ ولذة بمحرم على الأصم ﴾ ش كلام سنديدل على ان اللذة بالمحرم تنقض نبه عليه ابن غازى وقال فى الشامل فلاأثر لمحرم ونعوه لابن الحاجب قال ابن عبد السلام ظاهره أنه لاوضوء وان وجدت اللذة وظاهر كلام بعض أغة المذهب انه اذا وجدت اللذة في لمس ذات المحرم انتقضت الطهارة لايبعداج اءذاك على الخلاف في مراعاة الصور النادرة انتهى وقال في التوضيح ظاهر كالامهولوالتنبالحرموهوظاهر الحلاب ونصالقاضي عبدالوهاب وغبره على انهاذا وجدت اللذة انتقض وبنى على الخلاف في الصور النادرة وقال ابن رشد في أول ساع أشهب النساءعلى ثلاثة أقسام قسم لايوجد في تقبيلهن لذة وهن الصغار اللواتي لايشتهي مثلن فلاوضوء فى تقبيلهن وان قصد بذلك اللذة و وجدها بقبلة الاعلى مذهب من يوجب الوضوء في التـــذكار بالالتذاذ وقسم لاينبغي في تقبيلهن لذة وهن ذوات الحارم فلاوضوء في تقبيلهن الامع القصد الى الالتذاذ بذلك من الفاسق الذى لا يتقى الله تعالى لان القصد في تقبيلهن الحنان والرجة والأمر مجمول على ذلك حتى يقصد سواه وقسم ينتغي في تقبيلهن اللذة وهن من سوى ذوات الحارم فجب الوضوء بتقبيلهن مع وجوداللذة أوالقصدالها وان لم توجدوا ختلف اذاعدم الأمران على قولين انتهى واقتصرابن عرفة في الحرم على كلام ابن رشدهذا ولم يحك فيه خلافا وقبل المازري كلام

(كانعاظ) روى ابن نافع لا ينقض الانعاظ عياض وتأويل الباجى على المدونة انهينقض بعيد الانعاظ قرينة (ولأة بعجرم على الاصح) ابن المعارم ناقض ولوقصدها في الحرم ناقض ولوقصدها وضوء الاعلى النقض ولمدة التذكر ابن عرفة ولمس الغلمان وفروح ولس الغلمان وفروح سائرا لحيوان للذة ناقض ولمس الغلمان وفروح سائرا لحيوان للذة ناقض

( ومطلق مس ذكره) ابن يونس لا ينتقض الوضوء من مسشر جولار فع الامن مس الذكر وحده بباطن الكفأو بباطن الاصابع فان مسه بظاهر يده أو بباطن ذراعه أو بظاهره لم ينتقض وضوؤه ومن مس ذكره بغير تعمد فأحب الى أن يتوضأ روى ابن وهب لاوضوء الا ان تعمد فيعمل أن تكون رواية ابن القاسم على الاستحباب والاحتياط قيل لمالكفان مسه على غلالة خفيفة قال لاوضوء عليه للحديث واختلف أصحاب مالك فيمن مس ذكره وصلى من غير وضوء قيل يعيد في الوقت وقيل لااعادة ووجه هذين القولين مراعاة الخلاف وفيل ( ٢٩٩) يعيد أبدا انتهى وانظر قول خليل ذكره قال المازرى

الجهوران مسذكرغده كذكر نفسه وعندىان مسهللذة نقض كاللس قال وذكر البهيمة كالغير والذى للقرافي لانتقض وضوء الخاتن بذكر المختون ولابذكرالغير ونعوه لابن العربي وقد تقدم نص المدونة ان مستالمرأة ذكرالرجل لغيرشهوة فلاوضوء عليها انتهى ويبقى النظر في الماموس ذكره قال بنشاس لا منتقض وضوؤه قال وقال الابي ينتقض وضوؤه ابن عرفة وهذا الخلاف اذالم يلتذ (المتصل) ابن العربي مسهمقطوعا لغو (ولو خنثى مشكلا) خرج ابن العربي والمازري مس الخنثي فرجه على الشك في الحدث (ببطن) ابن حبيب بجب الوضوء من سعة أوجه \* أبومحدمنهامس

القاضى عبدالوهاب وجعل الشيخ خليل الأصيعدم النقض ولو وجدت اللذة اعتمادا على ظاهر كلام ابن الحاجب وابن عبد السلام المتقدم واعترضه ابن غازى قائلاوالحق والله سبعانه تعالى أعلمماقدمناه عن عبدالوهاب وابن رشدوالمازرى ومن وافقهم والآخر غايته أنه تخريج أوتمسك بظاهر سهل النَّاويل فكيف يجعل هو الأصح انتهي ( قلت ) والظاهر النقض كما قاله الجاعة وعليه اقتصر في الارشاد والله سبحانه وتعالى أعلم ص ﴿ ومطلق مس ذكره المتصل ولوخنثي مشكلا ﴾ ش احترز بذلك ممااذامس ذكر الغير فان حكمه في ذلك حكم الملامسة ان قصد اللذةأو وجدهانقض والافلا والملموسان وجدلذة انتقض وضوؤه قالهفي المدقزنة وذكر ابنءرفةعن ابن العربى والمازرى خلافه فانظره وقوله المتصل احترزبه من المنقطع فلو قطع ذكره تممسه فلا أثران الثاخلافا الشافعية قال في التوضيح على أن اين بزيزة حكاه في المذهب فقال اذامس ذكرغير ممن جنسه أوذكر امقطوعا أوذكرصي أوفر جصبية فهل عليه الوضوء أملا فيه قولان في المذهب انتهى ( فرع ) قال في التوضيح قال ابن هرون ولو مسموضع الجب فلانص عندنا وحكى الغزالى انعليه الوضوء والجارى على أصلنا نفيه لعدم اللذة غالبا انتهى ونقله ابن فرحون (قلت) نص عليه ابن شعبان في الزاهي فقال والخصى المجبوب مثل المرأة والخصى القائم الذكر مثل الرجل فى ذلك خاصة انهى ونص عليه فى العارضة فقال اذامس موضع القطع قال الشافعي مجب عليه الوضوء وليس يصح هذاشر يعة ولاحقيقة انتهى وقال في المسائل الملقوطةلاوضوءعلى المجبوب من مس موضع القطع كمس الدبرانهي ( فرع) والعنين والحصور الذى لا يأتى النساء في ذلك كله سواء على ظاهر الحديث لا القياس قال ولومست امرأة ذكرميت بالغلمينقض ذلك طهرها الأأن يحرك منهالذة انتهى (فرع) اذامسه على حائل فحكى ابن الحاجب فيه للاثة أقوال يفرق في الثالث بين الخفيف فينقض و بين الكثيف فلاينقض قال في التوضيح وحكى الأقوال الثلاثة المازرى وابن العربى وابن راشه وقال في المقدمات الأشهر روابة ابن وهبالاوضوءعليه وروى هلى عليه الوضوء وقال في البيان وان كان كثيفا فلاوضو ، عليه قولا واحدا والظاهرعدم النقض مطلقا لمافي صحيح ابن حبان عنه عليه الصلاة والسلام من أفضى بيده الى فرجه ليس بينه ماستر ولا حجاب فقد وجب عليه الوضو ، للصلاة انتهى (قلت) وهذا الفرع يؤخذمن قول المصنف مس ذكره لان المس اذاأطلق انصرف في الغالب لمس دون حائل والله

الذكر بباطن الكفأو بباطن الاصابع (أو جنب لكفأو اصبعوان زائدا) ابن عرفة في مسه بحرف البدوالاصابع أو باصبع زائدة نقلاا بن العربي \* الطراز اذامسه بين أصبعيه أو بعرف كفه أو باصبع زائدة انتقض على ظاهر قول ابن القاسم (أحس) الجزولي الخلاف في مس الذكر باصبع زائدة على الخلاف في ايجب فيها اذا قطعت فن قال فيها دية أوجب الوضوء ومن قال حكومة فلا وضوء وفيه قول ثالث ان كانت للاصبع قوة فالدية وان لم تكن له قوة فلا دية انظر بعده فا الوضوء ومن قال قول ابن رشد بنبغي اذا تساوت الاصابع في التصرف والاحساس أن تنقض والافلا وان شك فعلى الشكفي المنت

(وبردة) سعع موسى ابن القاسم من ارتد عن الاسلام ثمر اجع الاسلام قبل أن ينتقض وضوؤه أحب الى أن يتوضأوقال بحيى ابن عربل واجب عليه أن يتوضألقوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك إبن رشدهذا قول ابن القاسم وروايته في المدونة ان الحج الذي حج قبل ارتداده لا يلزمه قضاؤها (وبشك في الذي حج قبل ارتداده لا يلزمه قضاؤها (وبشك في حدثه بعد طهر علم) ابن يونس من شك في بعض وضوئه فليغسل ماشك فيه ولوأيقن بالوضوء ثم شك فلم يدرأ أحدث بعد الوضوء أم لا فليعد وضوءه الاأن يكون مستنكما فلا يلزمه اعادة شئ من وضوء ولا صلاة قال ابن حبيب واذا خيل اليه أن ربحا خرج منه فلا يتوضأ الاأن يوقن به وكذلك (٣٠٠) ان دخله الشك بالحس وأتى بالحديث تم قال اما ان شك

أعلم (تنبيه) عكس ابن عرفة النقل عن ابن رشد فقال ابن رشد مسه فوق كثيف لغو وفوق خفيف الاشهر رواية على ينقض انتهى كذافى النسخ التى رأيت منه وهو خلافى مافى المقدمات وما نقله المصنف في التوضيح وغيره عن ابن راشدان الاشهرر واية ابن وهب والله تعالى أعلم (فرع) قال ابن العربي اذا مس خنثي ذكره وقلنا بانتقاض الوضوء بالشك انتقض وضوؤه لاحمال أن يكون رجلاوكذاك انمس فرجه في الفتوى والتوجيه انهى من العارضة قال في المنتقى فرع فاذاقلنا بوجوب الوضوء فن صلى قبل أن يتوضأ أعاد الوضوء والصلاة أبدا قاله ابن نافع وان قلنابنفي الوجوب ففي العتبية من رواية محنون عن ابن القاسم روايتان احداهما انه يعيد الصلاة في الوقت والثانية لايعيدها لافي الوقت ولافي غيره انتهى وفي الموطا آثار تشهد لذلك والله أعلم وفي شرح الرسالة للشيخ زروق ان مس ذكره وصلى ولم يتوضأ أعاداً بداعلى المشهور وقيل في الوقت وثالثها فى العمد أبداوفي السهوفي الوقت ورابعها مثله وفي السهو السقوط وخامسها أبدافي الكمرة وفى العسيب السقوط وسادسها لااعادة وسابعها يعيد فهاقرب كاليومين ذكرها كلها الشبيبي في اختصار الفا كهاني ص ﴿ و بردة ﴾ ش يعني اذاتاب قبل نقض وضوئه وهذا هو المشهو ر وأماالغسل فلاتبطله الردة قاله ابن جاعة في كتابه المسمى بفرض العين وهذا والله أعلم مالم عدث منهمو جب الغسل والله أعلم ونصه في تواقض الوضوء والردة وهي ان يكفر ثم يرجع الى الاسلام فانه يبتدى الوضوء دون الغسل انتهى وفي العارضة لابن العربي في شرح الترمذي في باب اغتسال الرجل عندمايسلم مانصه تفريع ان اغتسل وصلى ثم ارتدفاختلف علماء المالكية هلىنقض غسله و وضوؤه والصحيح بطلان الكل انتهى ومن النكت في آخر كتاب الجنائز قال بعض شموخنامن القرو ومين آذا اغتسل رجلمن جنابته ثمارتدثم رجع الى الاسلام لاغسل عليه ولا وضوءاذاار تدبعدأن توضأعندابن القاسم الااستعباباوا بماقال بأيجاب الوضوء بحيي بنعمر وأعرف في كتاب ابن شعبان انه قال في هذا المرتد يغتسل اذا عاد الى الاسلام انتهى صدو بشك فى حدث بعد طهر على ش هذا اذاشك قبل الصلاة وأمااذاصلى ثم شكهل أحدث أم لاففيه قولان ذكرهماالباجي في المنتقى في مسئلة من رأى في أو به احتلامالايدرى متى وقع منه وقال سندالشك

هـل بال أوأحدث أملا فهذا بعمد الوضوء انتهى انظرهذا المساق للحديث معمساق ابن رشدله فانه قال فيرسم بع منشك أثناء صلاته هلهوعلى وضوء أم لافتادي على صلاته وهو على شكه ذلك فلما فرغ مر · صلاته استيقن أنه كان على وضوء قال صلاته مجزئة عنه الاأنكون نواها نافلة حين شك ان رشد اعاقال انصلاته تامة وان تمادى على شكه لانه دخل في الصلاة بطهارة متنقنة فلا دؤثر فها الشك الطارئ علمه بعد دخوله في صلاته لحدث ان الشمطان مفشى بين ألتي أحددكم فلا ينصرف من صلاته حتى سمع صوتا أو يعد

ربعاً وليس هذا بخلاف لما في المدونة من أيقن بالوضوء وشك في الحدث ابتدأ الوضوء كائن الشك طرأ عليه في هذه المسئلة بعدد خوله في الصلاة فوجب أن لا ينصر ف عنها الابيقين كافي الحديث ومسئلة المدونة طرأ عليه الشك في طهار ته قبل دخوله في الصلاة فوجب أن لا يدخل فيها الابطهارة متيقنة وهو فرق بين وأظهر مما روى سعنون عن أشهب انتهى و يظهر من الا كال أن طريقة ابن حبيب غير طريقة غير ما نظر في الا كال قبل باب التيم وانظر ذلك كله مع ما يقتضيه تقريرا بن يونس وقال أبو عرفى حديث من شك فلم يدرأ ثلاثا صلى قال في هذا الحديث أصل عظيم يطر دفى أكثر الاحكام وهو ان اليقين لا ينه ينه لا شك معه والأصل في الظهر أربع ركعات فلا يعرف مثله وقد غلط بعضهم فظن ان الشك أوجب عليه المام برجحه حديث لا ينصر ف حق يسمع فظن ان الشك أوجب عليه المام برجحه حديث لا ينصر ف حق يسمع في المالة المارة على المالة المارة المالة المارة على المنه المالة المارة عن المالة الما

صوتا أو معدر معافل ينقله صلى الله عليه وسلم عن أصل طهارته المتيقنة بشك عرض له حتى يستيقن الحدث والاان مالكافال من أيقن بالوضوء وشك في الحدث ابتدا الوضوء ولم يتابعه على هذا غيره وخالفه ابن نافع وقال لا وضوء عليه وهو قول سائر الفقهاء وهو مذهب الشافعي وابن حنبل وأبي حنيفة والثورى والاوزاعي والليث واسحاق وأبي ثور والطبري وانه على الأصل حدثا كان أو طهارة وأجعوا أن من أيقن بالحدث وشك في الوضوء ان شكه لا يفيد فائدة وعليه الوضوء وحكى ابن خويز مندادان لا وضوء عليه أيضا وقال أبو الفرج الوضوء عند مالك في ذلك انماهو استعباب واحتياط وقال في موطئه فيهن وجدفي ثو به احتلاما وقد بات في مات في مات المن المن آخر نوم نامة أبو عمر وهذا الشكا الماطر أبعد إكال الصلاة و راءة الذمة في الحدث انه يتوطئه انهي وعبارة الباجي ماصلي قبل تلك النومة هو فيها شاك وهذا الشكا الماطر أبعد إكال الصلاة و راءة الذمة منها فيه قولان أحدهما انه غير مؤثر فيها كالوسلم من الصلاة تم شك هل أحدث بعد طهارته فلا شئ عليه لانه شك مؤثر فيعيد (٣٠١) من أول نومة وفي التم يدنهي عن صوم يوم الشك اطراحا

لأعمال الشكوهذا أصل عظم من الفقه أن لا يدع الانسان ماهو عليه من الحال المتمقنة الاسقان في انتقالها والشهاب الدين فى الفرق الرابع والأربعين من الشك في السب والشك فىالشرط وقد أشكل على جمع من الفضلاء قال شرع الشارع الاحكام وشرعاها أسبابا وجعلمن جلة ماشرعه من الاسباب الشك وهو ثلاثة محمع على اعتباره كن شك في الشاة الذكاة والمتة وكن شك في الأجنسة وأخته من الرضاعة ومجمع على الغائه

في الحدث له صورتان احداهماأن يتفيل له الشئ فلايدرى ماحقيقته أهو حدث أم لا والأخرى ان يشكهل بال أو تغوط وشهه وهذا ظاهر مسئلة الكتاب لقوله لا يدرى أحدث بعد الوضوء أملا والصورتان مختلف فيهماامامن شكهل أحدث بعدوضو تهفالمذهب انه يتوضأوه لذلكواجب أملاظاهرالكتابانه واجب وقال ابن القصار روى ابن وهبعن مالك أحب الى ان يتوضأتم فالوأماالصورة الثانية وهى ان ينحيل له الشئ لايدرى هل هوحدث أوغيره فظاهر المدهب انه لاشئ عليه وقدنص على ذلك ابن حبيب وقال مالك في المجوعة فمين وجد بالروشك فيه فلم يدرمن الماءهوأومن البولأرجوأن لايكون عليهشئ وماسمعتمن أعادالو ضوءمن مثل هذا واذافعل هذاتمادى بهير يدانه تأخذه الوسوسة قال اللخمي وقدقيل الهلافرق بين الصورتين لانكل ذلك شك نمذكر الاحاديث الدالة على ذلك والله أعلم وفي الجواهر في الـكلام على النيـة ولوشـك في الحدث وقلنالا يجبعليه استئناف الوضوء بالشاك على احدى الروايتين أوكان شكه غير مقتض للوضوء كالترددمن غيراستنادالى سببمع تقدم يقين الطهارة فتوضأ احتياطا ثم تبدين له يقدين الحدث ففي وجوب الاعادة قولان التردد في النية انتهى (تنبيه )فرع صاحب الطراز على القول بوجوب الوضوء للشك لوشك في الصلاة وذكر في ذلك قولين ذكر هما في التوضيح عن الباجي وظاهر كلام ابن الحاجب واللخمى أن التفرقة بين ذكره في الصلاة أوخارجها أحدالا قوال في أصل المسئلة وسيذكر المصنف هذا الفرع قريبا ص ﴿ الاالمستنكح ﴾ ش المستنكح هو الذى يشكفى كل وضوء وصلاة أو يطرأله ذلك في اليوم من ة أومن تين وان لم يطر أله ذلك الابعد يومين أوثلاثة فليس بمستنكح كإسيأتي نقله عندقوله أواستنكحه الشكوالله أعلم ص ﴿ لا بمس

كن شكهلطلق أم لا وهلسها في صلاته أم لا فالشكها لغو وقسم ثالث اختلف العاماء في نصب سببا كن شكهل أحدث أم لا اعتبره مالك دون الشافعي ومن حلف عينا وشك ماهي ومن شك هل طلق واحدة أو ثلاثا وقال في الفرق العاشر بين الشك في السبب والشك في الشرط فرق الشك في الطهارة شك في شرط والشك في الطلاق شك في سبب اد الطلاق سبب ووال العصمة والقاعدة كل مشكوك اجعله كالعدم يبقى البحث في نأيقن بالوضوء وشك في الحدث ( الا المستنكح) تقدم ما لا بن يونس الأن يكون مستنكحا وهو الموسوس وقال ابن بشير يبني على أول خاطريه ان سبق الى نفسه انه أكل وضوء مأو أنه على وضوئه فلا يعيد وان سبق الى نفسه انه أكل وضوء مأوانه في الخاطر الاول مشابه المعقلة وفي الثاني مفارق لهم ( و بشك في سابقهما ) ابن العربي لوتيقن طهرا وحدث الشك في السابق منهما فلانص لعامائنا وقال امام الحرمين الحكم نقيض ما كان عليه وهو صحيح أقو النا الغاء الشك في كان قبل الفجر محدثا جزم أبعده بوضوء وحدث شك في الاحدث منها يتوضأ لتيقن وضوئه وشك نقضه ولو كان متوضنا فحدث لتيقن حدث الموضوء في ما الوضوء فيهما (لا بهس نقضه ولو كان متوضنا فحدث لتيقن حدث المن عليه وهوا بن محرز بهب الوضوء فيهما (لا بهس

(4.4)

دبرأوانثيين أوفر جصغيرة أوقى ءأوأ كلجز ورأو ذبح أوحجامة أوقهقهة بصلاة ﴾ ش لابمس دبرخلافاللشافعي وحديس من أحجابنا ولابمس انثيين وهما الخصيتان خلافالعر وةبن الزبير فانه أدخلهمافي معنى الفرج ولاعس صغيرة وكذافرج صغيرة خلافاللشافعي ولابخر وجقىء أوقلس خلافالأبى حنيفة ولاينتقض باكل جز و رخلافالأحدولا عس صليب وذبح بهمة ومس وثن وكلة فيحةوقلعضرس وانشادشعر خلافالقوم ولايخر وجدم حجامة وفصادة خلافالأي حنيفة ولا بقهقهة خلافالأبى حنيفة قاله فى الذخيرة والدبر يسمى الشرج بفتح الشين والراء تشبهاله بشرج السفرة التي يؤكل علمها وهو مجمعها وكذلك تسمى المجرة شرج السماء على انهابا بها ومجمعها (فرع) الارفاغ واحدهار فغيضم الراء وسكون الفاء والغين المعجمة وهوأعلى أصل الفخذيم ايلي الجوف ويقال بفتح الراء وقيل هو العصب الذي بين الشرج والذكر قال القاضي في التنبيهات وليس بشئ فلايوجب وضوأ (فرع) فرج البهمة لايوجب وضوأ خلافالليث لانه مظنة اللذة انتهى من الذخيرة ص ﴿ وندب غسل فم من لحم ولبن ﴾ ش قال في المدونة وأحب الى أن يقضمض من اللبن واللحم ويغسل الغمر اذاأر ادالصلاة فالأبوالحسن انظر قوله اذاأرا دالصلاة يعنى وكذلك اذالم بردالصلاة قال في الرسالة وان غسلت بدل من الغسمر بفتح الغين والمم الدسم واللبن فحسن الاانه يتأكد في الصلاة أبوعموان انصلى شارب اللبن من غير أن يقضهض فلاشئ عليه وقد ترك مستعبا انتهى وفي العتبية سئل مالك عن يقطع اللحم النيء فتقام الصلاة أترى أن يصلى قبل أن يغسل يديه قال يغسل يديه قبل أن يصلى أحب الى قال ابن رشدما استعبه هو كاقال لان المروءة والنظافة مماشرع في الدين وقداستعب في المدونة أن يقضعض من اللبن واللحم ويغسل من الغمر اذاأر ادالصلاة فكيف باللحم النيء انتهى من رسم طلق بن حبيب من سماع أبن القاسم من كتاب الصلاة وقال ابن رشدفى شرح المسئلة الثامنة والعشرين فى رسم الوضوء والجهاد من سماع أشهب من كتاب الطهارة فى الكلام على قوله في آخر السؤال وقد بلغنى ان عمر بن الخطاب كان اذاأ كل مسير بده بباطن قدمه ومعنى ماذكرعن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنمه انه كان اذا أكل مسير مده بباطن قدمه انماهو في مشل النمر والشئ الجاف الذي لا يتعلق بيده منه الاما يذهبه أدنى المسير وأمام شاللحم واللبن وما يكون له الدسم والودك فلالان غسل السدمنه بمالا ينبغى تركه وقد عضمض رسول الله صلى الله على وسلم من السويق وهو ايسر من اللحم واللبن وغسل عثمان بن عفان بدومن اللحم وتمضمض منه ذكر ذلك مالك في الموطأ فهذا يدل على ماذكر ناوالله وتعالى أعلم انتهى (تنبيه) قال ابن ناجي في شرح الرسالة في باب الطعام والشراب تردد المتأخر ون من التونسيين هل قول المدونة ويغسل الغمر معطوف على قوله بتمضمض فيكون الاستعباب على حد السواء أوهو استثناف كلام فيكون الأمرفيه آكدمن الذي قبله انتهى ( فرع) قال في الطراز بعدد كره مسئلة المدونة ومن صلى بذلك ولم يغسله فلاشئ عليه ولانه عين طاهرة مباحة قال فيه فرع من مسح ابطه أونتفه استحبله أن بفسل بده فظاهر المذهب انه لايستحب له غسل ابطه ويستحب له أن يغسل عن توبه ماأصابه من هذه الأشياء المستروحة المستكرهة كالبيض اذا كان فيهريج انتهى باختصار فانظره ص ﴿ وتعديد وضوء ان صلى به ﴿ ش ظاهر ه صلى به فريضة أوناف لمة ولو ركعتين فقط أوطاف به سبعاوه وكذلك قال في الطراز في باب أحكام النية ( فرع )روى معن عن مالك

أكلشئ أوشر به كان مما مستهالنار أوعالم تعسهولا من قهقهة في الصلاة ولامن ذبحهمة ولامن في ولا من حجامة ولاغ مرذاك (أوفر ج صغيرة) القرافي مس ذكر الصيى وفرج المسة وفسر جالهمة لايوجب وضوأ أنظر قبل هذاعند قوله ومطلق مس ذكره (وقي ووأكل جزور وذبح وحجامة وقهقهة بصلاة) هذا كله نص التلقين (ومس امرأة فرجها وأولت أيضابعدم الالطاف)من المدونة اذامست المرأة فرجها فلاوضوء علها ابن يونسان قبضت عليه أوألطفت نقض اتفاقا ابن بشير وعبدالحققد فيل بظاهر المدونة أبوعمر فسروا الالطاف بالالتداد وقال ابن أن أو يس سألت خالىمالكاعن معناه فقاللى الدخل بدهافها بين الشفرين ( وندب فسل فممن الم ولبن )من المدونة أحسالي أرن يقضمض من اللبن واللحم ويفسل الغمراذا أراد الصلاة (وتعديدوضوء) \*اللخمى تجديدالوضوء ليكل صيلاة فضلة (ان

صلى به )عياض الوضوء على خسة أقسام نمذكر من الوضوء المنوع تعديده فبل صلاة فرض به

( ولوشك في صلاته ثم مان الطهر لم يعد ) تقدم لسماع موسى عند قوله و بشك في حدثه ( ومنع حدث صلاة وطوافا ) التلقين الصاوات كلها على اختلاف أحكامها من فرض وسنة (٣٠٣) ونفل وسجو ه القرآن و الطواف بالبيث كذلك لا يجزى

الابالوضوء (ومسمعف وان بقضيب وحله وان بعلاقةأو وسادة الاىأمتعة قصدت وان على كافر ) قالمالك لايعمل المصف غيرمتوضئ لاعلى وسادة ولابعلاقةالاأن ككونفي تابوت أوخرج أونعو ذلك فبعوز أن يحمله غير متوفئ أو بهـودي أو نصراني لان الذي يحمل المسحف عملي وسادة أراد حلانه لاحلانما سواه والذي حملهفي الغرارة ونعوذلك انما أرادحلان ماسواه وقال الشيخ أبو بكرولا يقلب ورقه بعودأوغسره ( الا درهم ) \* ابنشاس لغير المتوضئ مس الدرهم المنقوش ابن رشدأجاز سلف هذه الأمة البيع والشراءبالدراهم وفها اسم الله تعالى وأن كان يؤدى الى أن عسها النجس والهرودي والنصراني لأجل مافيها من المنفعة و مكر مالرجل في خاصة نفسه أن دشيرى ما من كافر لمافهامن أساء الله كره ذلك مالك في التجارة لأرض الحرب

فيمن توضألنافلة فالأحب الىأن يتوضأل كل صلاة وهذا يوهم بظاهر مان الوضو عللنافلة لا يستباح به غيرها وليس كذلك وقد فسره سحنون في كتاب ابنه فقال معناه انه يستعب له طهر على طهرلاعلى الابجاب يدكا يستحسأن بعددالفرض طهرااستحسأ يضافى النافلة مشله انهي وقال اللخمي فيأوائل تبصرته ولافضلة في تبكر ار الغسلء قيب الغسل ولاعند كل صلاة فهو فىذلك بخلاف الوضوء الاماو ردت فيه السنة من الاغتسال للجمعة والعيدين والاحرام ودخول مكةو وقوف عرفة انتهى وقال القاضى عياض الوضوء الممنوع تجديده قبسل أداءفريضة به وفي شرح الرسالة للشبيي في الوضوء المستعب وتعديده لكل صلاة بعد صلاة فرض ثم قال الممنوع لثلاثة أشياء تجديده قبل صلاة فرض به والزيادة على الثلاثة وفعله لغيرماشر عله أوأبيح انتهى قال ابن العربي في العارضة اختلف العلماء في تجديد الوضوء لكل صلاة فنهم من قال يجدد اذاصلي وفعسل فعلا يفتقر الى الطهارة وهم الأكثرون ومنهم من قال يجددوان لم يفعل فعلا يفتقر الى الطهارة انهى وقال المسيخ زر وق في شرح الرسالة في قوله فعليه أن يتأهب لذلك بالوضوء وبالطهران وجب علمه الطهروا غاشرط في الاستعداد بالغسل وجو به دون الوضوء لان الاستعداديه يكون دون وجوب إذيستحب تعديده لكل صلاة فرض بعد صلاته به وقيل يشترط كونها فرضا بخلاف الغسل فانه لايستحب لكل صلاة بلر بما كان بدعة وان قال به بعض العباد والله أعلم انتهى (تنبيه) ان لم يصل الوضو وفلا يعيده الا أن يكون توضأ أولاواحدة واحدة أواثنتين اثنتين قاله الجزولى فى قول الرسالة ولكنه أكثر ما يفعل والله تعالى أعلم صيولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد ﴾ ش وانظر هل يؤمر بالقطع أو بالتمادي يجرى ذلك على القولين المقدمين عن صاحب الطراز والباجي عن سند وسنل عمن يكون في الصلاة فيجد بللا فيقطع فلايجد شيئا تم يعرض له ذلك في صلاة أخرى فيجد البلل كيف يصنع هل بجز به التمادي على الشائو مختبر بعدالسلام فأجاب أنه يقطع صلاته ويستبرى فان تمادى على الشائوظهرت السلامة عدت على مذهب إن القاسم وأعادها على مذهب غيره انتهى من مختصر البرزلى ص ﴿ ومس مصعف وان بقضيب ﴾ ش يعنى أن المحدث يمنع من مس المصعف هذا مذهب الجهور خلافاللظاهريةوالحجةعليهمافي الموطأ وغيرهأن في كتابه صلى الله عليه وسلم لعمروبن حزمأن لاعسالفرآنالاطاهرا ويحرممسجلده قالالمصنففىالتوضيحوأحرىطرفالورق المكتو بوما بينالأسطرمن البياض ومحرممسه ولو بقضيب قال ابن عرفة الشمخ عن ابن بكير ولايقلب ورقه بعود ولابغيره انتهى وقال ابن فرحون في مختصر الواضحة بجوز لغيرا لمتوضئ أن يقرأفي المصعف وغميره يقلب له أو راقه ولا يجو زمس جلد المصعف وكذلك لا يجو زأن يمس الطرة والهامش والبياض الذي بين الاسطرولو بقضيب قال ابن حبيب وسواء كان مصحفا جامعا أوجزأ أوورقة فيهابعض سورة أولوحاأو كتفامكتمو بةانهي وقال اللخمي في كتاب الطهارة والحكم فى كتب المصحف كالحركم في مسه انتهى ونقله عنه أبو الحسن وابن عطاء الله في كتاب الصلاة الشابى وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب واستخف مالك أن يكتب الآية من القرآن في الكتاب على غيروضوء ولابأس للجنب أن مكتب صحيفة فهاالسملة وشيءمن القرآن والمواعظ

من المدونة فن امتنع من ذلك أجر ومن فعله لم يأثم وقد أجيز للضر ورة أن يعطوا الآية والآيتين من القرآن المازري رأى بعض الشيوخ أن لا يكتب البملة في عقود اليهود

ولابأس عايعلق في عنق الصي والحائض من القرآن اذاخرز عليه أوجعل في شمع ولا يعلق وليس عليه ساتر ولا بأس ان يعلق ذلك على الحامل انتهى ( فرع ) قال المشذالي في حاشيته في أول كتاب الطهارة الثانى قال النووى لوخاف على المصحف غرقاأ وحرقاأ ويدكافر فانه بأخذه وان كان محدثا للضرورة ويكره كتب القرآن في حائط مسجداً وغيره انتهى وكا نه ارتضاه على المندهب والله تعالى أعلم وفي مسائل الطهارة من البرزلي في أثناء كلامه على الاستنجاء بالخاتم الذي فيد د كرالله وكذا الخلاف في استصحاب مافيه ذكر الله والدخول به الخلاء والمجامعة وكذا حل الخمة على وجه الحرز لغيرالمتطهر فيمه خلاف (فرع) قال ابن الحاجب في مختصره الأصلي والاشبه جوازمس المحدث للنسوخ لفظ ميعمني كالية الرجم وهي الشيخ والشيخة اذاز نيافارجوهماذ كرهافي الموطأ بدون قوله اذا زنياوكا ية الرضاع قال الرهوني في شرحه والأشبه عند الآمدي المنع والحق الاول اذلم يبق قرآنا متاوا وليس من المصعف وتضمنه للحكم لايوجب ذلك كالأخبار الالهمة الواقعة في الأحاديث انتهى وفهم من كلامه أنه لوقر أه في الصلاة بطلت وصرح بذلك الشافعة وامامانسخ حكمهدون لفظه فله حكمالم ينسخ باجاعوصر بذلك ابن السبكي في شرح ابن الحاجب والله تعالى أعلم والآمدي من الشافعية قال ابن خلكان كان حنبلي المذهب ثم انتقل الى منه هب الشافعي وقال ابن السبكي أصوالو جهين عند الشافعية جو از مسه للحدد كاقال ابن الحاجب ( فائده ) قال البرز لي وسئل ابن زيادة رجه الله تعالى عن أوصى أن يعمل في أكفانه خمة قرآن أوجز ءمنه أوجزءمن أحاديث نبوية أوأدعية حسنةهل تنفذوصيته أملاوا دالم تنفذوقد عمل ذلك فهل ينبش ويخرجأملا فأجاب لاأرى تنفيذوصيته وتجل أساء الله تعالى عن الصديد والنجاسة فان فأت فأمر الأدعية خفيف والخقة يجبأن تنبش وتخرج اذاطمع فى المنفعة بهاوأمن من كشف جسدالميت ومضرته والاطلاع على عورته (قلت) و وقعت هذه المسئلة بتونس فحكى شخناعن بعض أشياخه في الذي أوصى أن تجعل معه اجارته انها تجعل بين أكفانه بعد الغسل وتخرج اذاأر ادوا دفنه وحكى عن غيره أنها تجعل عندرأ سهفوق جسمه بحيث لا يخالطهاشئ و يجعل بينهمامن التراب بحيث لايصل اليها شئ من رطو بات الميت وفي بعض التواريخ أن أباذر أوغيره من فقهاء الأندلس أوصىأن يدفن معمجز وألفهمن الأحاديث وانه فعل ذلك به وكذاأ وصى آخرأن يدفن بخاتم فيه مكتوبلا إله الاالله محمدرسول اللهصلي الله عليه وسلم وفعل ذلك به وهذا عندي قريب لأن قصده التلقين والبركة وقد أجاز في رواية ابن القاسم الاستنجاء به ص ﴿ وتفسير ﴾ ش قال في المسائل الملقوطة مسئلة لا يكره مس التوراة والانعيل والزبو رالحدث لان النص اعاور دفي القرآن وماكان من غير لغة العربية لايسمي قرآ نابل لوكتب القرآن بالقلم الأعجمي جاز للحدث مسه لانهليس بقرآن بلتفسيرللقرآن معأن هذه بدلت فلانعلمأنهاهي أوغيرها انتهى ونقله التامساني في شرح الجلاب والله تعالى أعلم ص ﴿ وجزء لمتعلم وان بلغ ﴾ ش ظاهره أن الصغير لا يمس المصحف الكامل وهوقول ابن المسيب وقال مالك في المختصر أرجو أن يكون مس الصيان

حسب و مكره لهم مس المصف الجامع الاعلى وضوءوفي العتبية استخف للرجل يتعلم القرآن امساك اللوح فيهالقرآن علىغير وضوء \*ابن القاسم وكذلك المعلم يشكل الألواج للصيبان (وان حائضا)سمع ابو زيد ابن القاسم لا بأس للحائض عمائاللو حفيه القرآن فتقرأ فيهعلي وجهالتعليم (وجزءلتعلم وانبلغ) سمع أشهب لادأس عا تعلقه الحائض والحبلة والضي من مرض تقدم نص المدونة أن ذلك في اللوح \* ابن بشير محوز للتعلمس المصحف خليل ظاهره ولوكان بالغا ( وحرز بساتروان لحائض) سمع أشهب لارأس عاتعلقه الحائض والحبلي والصي من من ض أوعين والخيل والبهائم كذلك \* ابن رشدظاهر قول مالك في هذه الرواية اجازة ذلك واستخفه بالقرآن من أجلأن ذلكشئ دسيرمنه واعاشرط ذلك أى الحرز أن يكون في

طهر من قصبة حديد وشبه ذلك صيانة من أن تصيبه نجاسة لاأن ذلك يؤثر في مسه على غير طهارة لا نه لا يجوز لغيرالطاهر حل المصحف بعلاقة \* ومن ابن يونس قال مالك لا بأس أن يعلق على النفساء والمريض الشئ من القرآن اذا خرز عليه جلدا وكان في قصبة وأكره قصبة الحديد وانظر تعليق هذا الحرز هل في حال المرض أو يجوذ للصحيح ليد فعما يتسوقع من من صاف عين \* قال ابن رشد ذلك جائز مطلقاعلى ظاهر هذا السماع وانظر من هذا المعنى شم الربحان والخل في الحي الو بائية نص الاطباء ان هـ ندامن معالجة العليل فهل للصحيح أن يفعل ذلك ( ٣٠٥) لما يتوقع من الجي يظهر انه لافرق بين هذا وتعليق الحرز

اللصاحف للتعليم على عبر وضوء جائزانتهي منه والله أعلم وقال الشيخ أبوالحسن لماتكام في الحج الاول على مسئلة الختلفين الى مكة بالفواكه والطعام يقوم من مسئلة الخطابين هذه أن من كثر ترداده الى المسجدانه لايلزمه التحية ومثله من خرج الى السوق لايلزمه السلام على كلمن لقي ومثله مس المصحف للمتعلم على غير وضوء والناسخ انتهى وذكر البرزلى عن عز الدين بن عبد السلام انه سئل هل للناسخ أن يكتب المصحف محدثا فأجاب بأنه ليس له أن يكتب الامتطهرا قال البرزلى وأماماذكرهمن ملازمة الطهارة فلايبعدجر بهاعلى الخلاف في المعلم ان كان محتاجا الهاهل تجبطهارته أملاانتى

ص ﴿ فصل بجب غسل ظاهر الجسد بني ﴾ ش لما انقضى الكلام على الطهارة الصغرى وهي الوضوء شرع في الكلام على الطهارة الكبرى وهي الغسل وتقدم انه بالضم اسم للفعل و بالفتح اسم للماءعلى الاشهروقيل بألفتح فيهماوقيل بالفتح اسم للفعل وبالضم اسم للماءوأماا لغسل بالمكسر فهو اسم كما يغتسل بهمن أشنان وسدر ونحوهما والاشنان بضم الهمزة وكسرها وقوله يجب غسل ظاهر الجسديعنى ان الواجب اتماهو تعميم ظاهر الجسد وأما المضمضة والاستنشاق فليستاوا جبتين وانماهم اسنتان وكذلك مسحدا خلالأذن وهوالصماخ وهنداهوالواجب الأول من واجبات الغسل وهو تعميم ظاهرا لجدد بالماء ودخل في قوله ظاهر الجسد المواضع التي تقدم التنبيه عليها فى الوضوء والمواضع التي نبه علمها أحدابنا في باب الغسل قال في الرسالة ويتابع عمق سرته قال الشيخ زروق لاسياان كثرت تكاميشه أوار تفعت دائرته لسمن أونعوه ثمان شق جداولم يصل اليه بوجه سقط ثم قال في الرسالة وتحت حلقه وتحت جناحيه قال الشيخ زروق أي ماستره الذقن لسمن ونعوه وجناحيه أى ابطيه لانه كالسرة في الخفاء واجتماع العضلات ثم قال في الرسالة و مخلل أصابع يديه فال الشيخ زروق في وضوئه ان قدمه والاففي أثناء غسله وجو باعلى المشهو روقيل ندبا كافي الوضوء ثم قال في الرسالة ويغسل رجليه آخر ذلك قال الشيخ كايف عل في الوضوء ثم فالفى الرسالة ويغسل رجليه آخر ذلك فيعرك عقبيه وعرقوبيه ومالا بكاديد اخله الماء بسرعة منجساوة أوشقوق وفي تحليل أصابعهما مافي الوضوء وقدتقدم المشهور الندب انتهي ونحوه في الطراز قال في بأب حكم اليدين والرجلين بعدأن ذكر انه لا يجب في الوضوء فرع اذاقلنا الإيجب تخليل الأصابع في الوضوء فهل يجب مثله في الجنابة اختلف فيه قال مالكماعاه تذلك ولا فى الجنابة وقال ابن حبيب فمن ترك تدليك أصابع الرجلين في الجنابة لا يحز ئه والاول أظهر فان فرض الغسل في هـ ندا العضوفي الجنابة مجانس لغسل الوضوء وكلاهما تعبد نافيهما بتحصيل اسم الغسلفاوجب في محل الغسل في أحدهما وجب في الآخر انتهى \* ثم أخذيت كلم على الأسباب الموجبة للغسل ولاخلاف في وجوب الغسل عند حصول سببه وانما اختلف في حصر أسبابه فالسبب الأول هوخروج المني بسبب الذة معتادة فقوله بمني هو على حذف مضافين وحذف صفة الموصوف أى بسبب خروج منى كائن للذة معتادة ويدل على هذه الصفة الحيدوفة قوله لابلالذة أو غيرمعتادة ص ﴿ وانبنوم ﴾ ش يعني انه يجب غسل ظاهر الجسد بسبب خروج المني للذة

وانكارعائشة وأمسامة على أمسلم دليل على انفى النساء من لا تعتم وقد يكون ذلك في الرجال وهو في النساء أحرى

﴿ فصل ﴾ ابن شاس الباب الرابع في الغسل ( يجب غسل ظاهر الجسد عني ) ابنشاس من موجبات الغسل الجنابة وتحصل بخروج المنى وعفيب الحشفة (وانبنوم) من المدونة من انتب من نومه فوجد في لحافه بللافان كان منسا اغتسل وان كان مديا غسل فرجه \* ابن نافع فان شُكُ فيه فليغتسل بابن يونس ير بداحتياطا قال مالك وكذلك من لاعب امرأته في المقظة أورأى فى منامه أنه يجامع فان أمنى اغتسلوان أمذىغسل فرجمه والمرأة في ذلك كالرجلفما يراه في المنام أواليقظة \*الباجيوسواء ذكرانه جامع في منامه أو التذ ولم يذكرشيأ الاانه رأى المنى فى ثو به فانه يغتسل لان الغالب خروجه على وجه اللذة وانظر بالنسبة للرأة حكى فى الذخيرة عن الطراز لايشترط في انزال المرأة خروجمائها لانعادته أنيندفع الى داخل الرحم ليتغلقمنه الولد و ر بمادفعته الرحم ( ٣٩ - حطاب - ل ) الى خارج انتهى انظر هذامع نص الموطأ قالت أم سليم يارسول الله ان الله لايستعي من الحق هل على المرأة من غسل اذاهي احتامت قال نعم اذارأت الماء ثم قال ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر \* أبوعم

المتادة ولوكان خروجه في حالة النوم فان حملت اللذة في النوم وخرج المني مع افلاخلاف في وجوب الغسل وسواء فى ذلك الرجل والمرأة وان حصلت اللذة المعتادة فى النوم ثم استيقظ ولم صحا بالافلاغسسل عليه وقدسنثل عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لاغسل عليه رواه أبوداود والترمذى وذكر الحديث في الذخيرة وذكره ابن رأشد فان خرج المني بعد ذلك ففي وجوب الغسل قولان المشهور الوجوب فان وجدالمي ولم يذكر انهاحته فنقل القرافي الاجاع على وجوب الغسل ونصهوا جاع الامةعلى انمن استيقظ ووجد المني ولم يراحتلاما انعليه الغسل وقد قالصاحب المنتقي قال مجاهداذالم يذكر شيأفلاشئ عليه وفي أبى داود والترمذي عنه عليه الصلاة والسلام انهسئل عن الرجل يجدالبلل ولم يذكر احتلاما قال عليه الغسل انتهى وانظر هذا الذي نقله من الاجاع مع مام نقله ابن راشد في شرح ابن الحاجب ونصه وان وجد الأثر ولم بذكر انه احتلم فني وجوب العسل قولان انهى ص ﴿ أو بعددهاب لذة بلاجاع ولم يعتسل ﴾ ش يعني وكذلك مجب الغسل بسبب خروج المنى اذا كان ذلك المنى بسبب لذة معتادة بلاجاع ولوخرج بمددهاما وكان لم يغتسل لتلك اللذة ولامفهوم لقوله ولم يغتسل السيأتي انه لو اغتسل لتلك اللذة مخرج المنى بعد ذلك لم يجز والغسل الفهوم هذاغير معتبرلانه خرج لبيان ان الحري في وجود اللذة مع عدم خروج المنى لانه لا يجب الفسل هذا أولى ما يعتذر به عن كلام المصنف وان كأن فيه بعد فغيره بما اعتذر بهأشدت كلفا كاسيأتي ولوقال المصنف أو بعددها بالذة بلاجاع ولواغتسل لكان أحسن وأبين وماذ كره هو المشهور وقيل لا يجب الغسل لعدم المقارنة للذة (تنبيهات \* الأول) مما اعتذربه ان قوله أو بعددها بالدة بلاجاع شامل اصورتين (احداهما) أن لا يكون خرجمع اللذة المعتادة شئ من المني (والثاني) أن تكون خرج معها بعض مني ثم خرجت بقيته بعد ذهابها فأما اذالم يخرجمن المني شئ فلا مجب الغسل بسبب اللذة المذكورة قبل خروج المني كاسيأتي فلو اغتسل قبل خروجه لم يجزه وأعاده بعد خروجه وأماالصورة الثانية فيجب عليه الغسل بسببما خرجمن المنى أولافان اغتسل له مخرجمنه بقية المنى لم بجب عليه اعادة الغسل على المشهور فقول المصنف ولم يغتسل عائد الى الصورة الثانية وأما الصورة الاولى فلا يصح عوده الها لانه لافائدة فيه بلمفهومه بالنسبة الهاغير حجيح لانه يقتضى انه لواغتسل تم خرج منه المني لم يغتسل وليس كدالئلان غسله الاول لافائدة فيه لعدم وجوبه ولذا بوجد في بعض النسخ أو به ولم يغتسل وهو اصلاح بتكلف وقدقال ابن عبدالسلام في قول ابن الحاجب ولو التذيم خرج بعدد هابها جلة فثالثها انكان عن جاع وقداغتسل فلايعيدمانصه يظهرأن قوله وقد اغتسل لافائدة له والله تعالى أعد لم لانه اذالم يغتسل فلاخلف في وجوب الفسل انتهى (الثاني) قال الشارح في ألكبير قولهأو بعددهاب لذة بلاجاع يشير بهالى ان الشخص اذا التديغير جاع ولم ينزل ثم أنزل فانه يجبعليه الغسل بلاخلاف قاله ابن عبد السلام واحترز بقوله ولم يغتسل ممالو اغتسل قبلأن ينزل ثمأنزل فقيل يجب عليه الغسل مراعاة خروج المنى وقيل لا يجب مراعاة لوجود اللذة انهى وتعومني الوسط (قلت) قوله يجب عليه الغسل بلاخلاف غيرظاهر بل الخلف في داك موجود وهوماذ كرمني آخو كلامه وماذكره عن ابن عبد السلام لم أره فيه انعاقاله فمن جامع كا تقدم في كلامه وقال في الصغير بعني لو التذبغير جاع ولم ينز ل تم بعد ذلك وقبل أن يغتسل أمني فانه يجب عليه الغسل انهى ولم يزدعلى هذا وهو كلام صحيح وكلامه في الشامل حسن نحو كلام ابن

(أو بعددهاب لذة بلا جاع) الباجي انلاعب أهله ووجداللذة الكبرى ولم يعامع ولم بنزل ثم توضأ وصلى ثم أنزل فالمالك في الجموعة بغتسل لانهانفصل عن مستقره باللذة وذلك المراعي في وجوب الغسل دونظهوره وروى ابن الغاسم و بعيد الصلاة وقال أصبغ لابعيد وروى هذا ابن القاسم فيمن رأى أنه يعتم ولم ينزل فتوضأ وصلى ثم أنزل بغير لذة وجه هدوالروايةما احتجيداين الموازانه أنما صارجنبا بخروج الماء وذلك بعد صةالملاة الباجى وهذا عندىأظهر بدليلانهلو اغتسل قبل خروج الماءلم يجزه وذكر عبد الوهاب الغسل واعادة الصلاة روالة لابن وهب قال ومقتضى المذهب لاغسل ولااعادةصلاةلانهخرج بغيرلدة مقارنة (أو بهولم يغتسل)انظرأنتمامعني هـ ا ومن ابن عرفة في وجوب الغسل بخروج المني دون لذة بعدتذكر أوملاعبة أومغيب بلا انزار اغتسل له ثالثها الا في المغس انتهى والقصد كشف المنقول وأماتحقيق المناط أعنى تنز مل المنقول على لفظ المؤلف فاغيرى

بدوئى فى ذلك (البلائدة) انظر على ما الله عبد الوهاب ان مقتضى المدهب فيمون تقدمته الدة ثم بعد سكونها عربها لمنى انه لاغسل عليه وعلى تعلي الباجى وجوب العسل بأن المنى انفصل عن مستقره فيقتضى هذا كله أن المنى اذاخرج بلالذة متقدمة ولامصاحبة انه لاغسل وقال ابن بشيران فقد ث الله قالمعتادة وغير المعتادة وغير المعتادة وغير المعتادة وغير بافامنى أوضر ب بسيف قال سعنون لاغسل عليه قال ابن بونس لانه لم بعد الذة ومقتضى ما لا بن بشيرانها الذة غير معتادة في كمه حكمن حث جر بافامنى بالفرع الثانى لذة المتساحقتين نص سحنون ان من أنزلت منهما وجب عليها الغسل بالفرع الثالث المنزل المنة الحكة أو (٧٠٧) المساحقة قال ابن بشيرهى لذة غير معتادة

كلدةمن لدغت عقرب وفى الغسل من ذلك قولان وقال سحنون في المنزل لحكة هومثل المتساحقتين عال ابن يونس لانهما يعدان لذة وضعف اللخمي القول الآخر فانظرهذا معقولخليل(ويتوضأ كن جامع فاغتسل نم أمنى ولا بعد الصلاة) من سماع عيسى من جامع ولم ينزل نم خرج منه الماء الدافق بعد أناغتسل بتوضأ ولا غسل عليه ابن رشد وجه ترك الغسلان هذا الماء قدكان اغتسلله ووجمه آخر انهماء خرج على غير العادة اذ لم تقترن به لذة فأشبه من ضرب سف وقدقيل أيضا ان عليه الغسلالباجي وعلى هذا القول بعنى القول بالغسل مختلف هل يعيد الصلاة انتهى فاعادة الصلاة انعاهو

الحاجب المتقدم وتفريق الشارح بين أن يخرج المني قبل أن يغتسل أوبعد أن يغتسل غيرظاهر لان غسله قبل خروج المني لافائدة له (الثالث) قال في العارضة اذا انتقل المني ولم يظهر لم يوجب غسلا وقال أحدبن حنبل يوجب لان الشهوة قدحصلت بانتقاله وهذا ضعيف لأنها وان حصلت لم تكمل ولانه حدث فلمتلزم الطهارة الابظهوره كسائرالاحداث انتهى وقال الأبى فىشرح مسلم فىشرح حديث ترى المرأة في المنام ولو اضطرب البدن لخروج المني ولم يخرج أووصل لاصل الذكر أو وسطه فلاغسلولو وصلمني المرأة الىالمحل الذي تغسله في الاستنجاء وهو مايظهر عندجاوسها عندقضاء الحاجة اغتسلت والبكر لايلزمهاحتي يبرزعنهالان داخل فرجها كداخل الاحليل انتهي وجزم صاحب الطراز بوجوب الغسل فانظره وفي أجوبة ابن رشد في أوائل مسائل الطهارة جوابك فى رجل احتلم وهم أن ينزل فانتبه أونبه فلم ينزل شيأفه اأن قام وتوصأ للصلاة أنزل هل عليه غسل أملا وكيفأن جامع فقطع عليهأوكسل فاغتسل فاماكان بعدالغسلأنزل هل عليه غسلأملا فأجاب أما الذى احتم ولم ينزلحتى استيقظ وتوضأ فعليه الغسل وأماالذى جامع ولم ينزل حتى اغتسل فليس عليهالاالوضوء وقدقيل انه يعيدا لغسل والاول أظهرانتهي وهندامعني قول المؤلف أو بعدذهابلذة بلاجاع وذكرفى الطراز قولابعدم وجوب الغسل فيتحصل فى كل مسئلة قولان والخلافموجودسواءاغتسل قبسل خروج المني أولم يغتسل لان الخلاف انماهو مبني على انههمل يشترط فىوجوب الغسل مقارنته لخروج المني أولا يجب ذلك وقول المصنف بلاجاع احترازهما اذا خرج المني بعددهاب اللذة بالجاع فانهلا يجب بسبب خروج المني غسل اذا كان قداغتسل الجاعكا سيصرح بذلك في قوله كمن جامع فاغتسل ثم أمنى ص ﴿ لا بلالذة أوغير معتادة ﴾ ش قالوا كن حك لجرب أونزل في ماء حار أو ركض دابت وظاهر كلامهم انه لاغسل عليه ولوأحس بمادى اللذة ثم استدام ذلك وقد قالوافي الحجان ذلك يفسده فانظره ص ﴿ ولا يعيد الصلاة ﴾ ش برجع الى مسئلة من جامع فاغتسل ثم أمنى والى مسئلة من التذبغير جاع ثم خرج منه المني بعدأن توضأوصلي فقدقال الباجي فى المنتقى امااذاقلنا بوجوب الغسل ففي اعادة الصلاة روايتان ورجح عدمالاعادة قال وقداحتها بنالمواز لذلك بأنها نماصار جنبا بخروج المني قال وهوأظهر بدليل أنهلواغتسل قبل خروج المام يجزه انتهى ص ﴿ ومغيب حشفة بالغ ﴾ ش قال ابن شعبان

تفريع على القول بوجوب العسل ف كان خليل في غنى عن قوله ولا يعيد الصلاة وانظر من خرج بقية منيه بعد غسله وسواء بال أم لاقال مالك يغسل مخرج البول و يتوضأ قال ابن القاسم و يعيد الصلاة وانظر خروج ماء الرجل من فرج المرأة بعد غسلها روى ابن حبيب أن حكمه حكم بولها (و بمغيب حشفة بالغ) ابن عرفة من موجبات الغسل مغيب حشفة غير خنثى أو مثلها ومن مقطوعها في دبر أوقبل غير خنثى ولو من بهدمة ما تتعلى من هي منه أو غابت فيه ولو مكرها أو ذاهبا عقله أبو عمر فن فعل ذلك أو فعل به من آدى بالغ فقد وجب عليه الغسل سواء كان عاصياله بفعله أولم يكن وما يجب على العاصى مذكور في كتاب الحدود الما زرى و تغرج حشفة الخنثى وفرجه على الشبك في الحدث الدخمي وابن العربي بعض الحشيفة لغوقال ومغيب الحشفة ملفوفة الاشبه و تغرب حشفة الخنثى وفرجه على الشبكة وابن العربي بعض الحشيفة لغوقال ومغيب الحشفة ملفوفة الاشبه

جاءت السنة بوجوب الغسل اذا التقى الختانان وذلك اذا غابت الحشفة وان لم ينز لاجمعااذا كانا بالغين مسامين كان ذلك في قبل أو دبر نائمين أومستيقظين طائعين أومكر هين أو رجلين أورجلا ومن قعدعن المحيض من النساء أوكان ذلك الفعل في ميتة أوفرج بهية أواحر أة استعملت ذلك من ذكربهمية انتهى ثمقال والمرأتان يفعلان مايفعل شرار النساء يغتسلان بالانزال لابالفعل ويؤدبان أدبابليغا يبلغ مائة سوط وهوأدني الحدين وقدقيل مائة سوط غيرسوط كى لاببلغ مهماالحد فمالم بأت فيه أثر مر فوع وقد كان مالك يأمر بالأدب المجاوز للحد فيالا يوجب الحدى يتناهى عن موافقة حدودالله تعالى و بعبسان مع هذا ان كانتا بالغتين وان كانت احداها لم تبلغ زجرت باليسير من الأدب انهى من كتاب الطهارة (فرع)منه قال ولوغابت حشفة العنين في فرج زوجته اوجب ذلك الغسل عليهما والصداق وافساد الحج والصيام ولم يحصنها ولم يحلها وقداختلف فيههو فقيل يتحصن بذلك وقيل لا يتعصن والصحيح أن يكون محصنالا نهمتي غيب ذلك في فرج محرم عليه وجب عليه الحدوعلها والاختيار فهاأن تكون محصنة ولاتحل واغامنع احلالها لحديث العسيلة فاماالقياس فالايحل لايعصن ولوقيس عليه الصداق وغيره لكان قماسا محملالولاكر اهة الشذوذ عن المذهب انتهى (فرع) اذا أدخلت المراة حشفة ميت في فرجها لم أرفها نصاو الظاهر اله لاغسل عليهالعدم اللذة في ذلك كافي ذكر الصغير بل المشهور انه لاغسل علمها في مغيب حشفة المراهق وهومظنة اللذة فتأمله والله تعالى أعمل وهذامالم تنزل فجب علها الغسل للانزال وقوله عفيب حشفة بالغمفهومه انهلوغاب بعض الحشفة لاغسل وقال ابن ناجي على الرسالة وهوظاهر المدونة ونصغيرها كاللخمي ونقل صاحب الحلل عن غير اللخمي انغاب الثلثان منها وجب الغسل والافلا (قلت) وماذكره لاأعرفه انهى وقال ابن عرفة اللخمي وابن العربي بعض الحشفة لغو انتهى وبعضها أعممن الثلثين وقال الشيخ زروق في قوله ومغيب الحشفة يوجب الغسل يعني اذا غانت كلهالابعضهاانتهى وظاهر كلامةأيضا ان مغيب الحشفة موجب الغسل ولو كانت ملفوفة وهوكذلك قال ابن ناجي ومعناه اذا كأن اللف رقيقا وأما الكثيف فلا ونص عليه ابن العربي وكان بعض من لقيناه يخرج فيه قولا بوجوب الغسل مطلقامن أحد القولين في لمس النساءمن فوق حائل كثيف (قلت) ولا يتخرج فيه قول بنفي الغسل مطلقامن أحد الاقوال في مس الذكر لان الوطء أخص في استدعاء اللذة وفال النادلي اختلف في المسئلة على ثلاثة أقو الثالثها ان كان الحائل رقيقاوجب والافلاوهو الاشبه بمذهبنا وماذكره لاأعرفه وأراد بقوله وهو الاشبه بمذهبنا أى وهو الجارى على أصل المذهب والمشهور فياساعلى مس الذكر والله تعالى أعلم انتهى وقال ابن عرفة قال ابن العربي ومغيب الحشفة ملفوفة الأشبه ان كانت رقيقة أوجب انتهى وماذكره التادلى ذكره ابن العربي في عارضته عن شيخه الفهرى وقال الشيخ زروق في قوله ومغيب الحشفة بوجب الغسل وفي كونها محائل ثلاثة كاتقدم في اللس ومس الذكر وفي النوادر عن ابن شعبان وان أدخلت امرأة العنين فرجه وجب الغسل فظاهر ولايشترط الانتشار فانظر ذلك انتهى ص ﴿ في فرج ﴾ ش قال ابن ناجي قال أبو محمد صالح في قول الشيخ أبي محمد بن أبي زيد أو بمغيب الحشفة في الفرج يعني في محل الافتضاض وأمافي محل البول فلاأثراه وأبعده التادلي قائلا قصاراه أن يكون كالدبر وهو يوجب الغسل (قلت) بريد في مشهور المذهب وحكى ابن راشد رواية عن مالك لاغسل في الوط عنى الديرانهي من شرح المدونة ونعو مله في شرح الرسالة (فرع) قال في

ان كانت رقيقة أوجب ابن سعبان ان أدخلت نوجة العنين ذكره في فرجها لزمها الغسل الشيخ أعرف فيه اختلافا انهي من ابن عرفة (لا لاتغتسل الكبيرة من وطه الصي الأنتزل هي لان فررها من مقطوع في فرح قدرها من مقطوع في فرح

وانمن بهيمة وميت) هذاداخل كله فيعبارة ابن عرفة المتقدمة وقال المتبطى مغيب الحشفة يوجب نيفاعلى مائتى حكم (وندبلراهق) ابن بشير اذاعدم البلوغفي الواطيء والموطوءة فقتضي المذهب لاغسل و رؤمران مه على وجه الندب (كصغيرة وطنها بالغ) قال أشهب اذا وطي البالغ صسةصغيرة تؤمر بالصلاة اغتسلت ابن يونس لما كانت مأمورة بالصلاة أمرت بالغسل اللخمي هـ ندا حسن وفي مختصر الوقارلاغسل عليها ووجهه ابن يونس ( لا يمني وصل للفرج ولو التذت) من المدونة اندخل فرجهاماء واطئهادونه فلاغسلمالم تلتذابن القاسم أى تنزل (و بعيض ونفاس) ابن عرفةانقطاع دمالحيض والنفاس يوجب الغسل ( مدم واستعسن نغيره ) سمع أشهب وولدت دون دم اغتسلت ابن رشد أي دون دم کثیر اذ خروجه للادم محال عادة اللخمى الغسل للدم لاللولد ولو نوتأن تفتسل الخروج الولد دون الدم لم يجزها فسماع أشهب من ولدت دون دم اغتسلت استحسان

المارضة اذاغيب ذكره فى قبل خنثى مشكل فيعمل أن يكون رجلافيكون عضوا زائد افلا يجب عليه الغسل ويحمل أن يكون امرأة فيجب عليه الغسل فاذا ألغيت الشك أسقطت الغسل واناعتبرته أوجبت الغسل بخلاف دبره فانهاذا وطئ فيه وجب الغسل لانكان قدرته رجلا أوامرأة فالوطء فى الدبرموجب الغسل انتهى نقله ابن عرفة ومن شرح المدونة ولو وجدت امرأة انسية من نفسها انه يطؤها جنى وتنال منه ماتنال من الانسى من اللذة فلاغسل عليها صرح به أبوالمعالى من الحنفية وبهأقول ولاأعرف فيهانا في المنهب انهي وماقاله ظاهر مالم تنزل فيجب عليها الغسل للانزال والظاهرأن الرجل كذلك ص ﴿ وانمن بهمة وميت ﴾ ش قال الأبي فىشرحمسلمومغيهاسواءكان فىفرج آدمىأوغيره ذكرا أوأنثى حىأوميت أومجنون أونائم أومكره ولايعاد غسل الميت وقال بعض الشافعية يعاد وهوضعيف لعدم التكليف انتهي وقال في العارضة ولايعاد غسل الميتة أن كانت قدغسلت قبل ذلك وبهقال بعض أصحاب الشافعي وقال بعضهر يعادوالاول أصحلان التكليف ساقط عنها وماتعبديه الحيمن غسلها قدانقضي على وجهه انتهى ص ﴿ وندب لمراهق كصغيرة وطمُّابالغ ﴾ ش الصور العقلية أربع (الأولى) أَنْ كُونَا الْغَيْنُ فَلَا اشْكَالُ فِي وَجُوبِ الْغُسُلُ ( الثَّانِيَ) عَكَسَهُ أَنْ يُكُونَا غَيْر بِالْغَيْنِ وَلَا فُرِقَ بِينَ الصغير والمراهق على المشهور قال ابن بشير مقتضى المذهب أن لاغسل وقديؤهم ان فيه على وجه الندب (الثالث) أن يكون الواطئ غير بالغ فلاغسل الأأن تنزل (الرابع) أن تكون الموطوءة غير بالغة وهي بمن تؤمر بالصلاة قال ابن شاس لاغسل عليها لانها انما أمرت بالوضوء ليسره بخد لاف الغسل كا أمرت بالصلاة دون الصوم وقال أشهب عليها الغسل قال ابن الحاجب وتؤمر الصغيرة على الاصم قال في التوضيح اذاوطتها الكبير بناءعلى ان الغسلطهارة كالوضوء فتؤم به أولالعدم تكرره كالصوم والاصع قول أشهب وابن سعنون فالا وانصلت بغير غسل أعادت قال سعنون اعاتميد بقرب ذلك لأبدا ومقابل الاصع في مختصر الوقارانتهي وانظر كلاما بنعرفة فانه يقتضى انهاتؤ مربالغسل وجو باوتؤمر بالاعادة عندأشهب أبدامانصه وفى كون غيرالبالغة مثلها أى مثل البالغة في وجوب الغسل قولا ابن سعنون مع الصقلي عن أشهب والوقار وعلى الاول لوصلت دون غسل في اعادتها أبدا أو بالقرب قولا أشهب وسعنون انتهى وقال في الطراز وهل يؤمر الصي بالغسل مخرج على الخلاف في الصبية يطؤها الرجل قال أشهباذا كانت تؤمر بالصلاة فانها تغتسل وانصلت بلاغسل أعادت وفي مختصر الوقار لاتغتسل والاولأحسن وقدتكون زوجة أوأمة فتؤخذ بذلكتمرينا وقول سعنون فياصلته بلاغسل تعيده فماقر بولا تعيدأ بدا أحسن وعليه يحمل قول أشهب لان الصلاة لا تجب عليها وانما أمرت بهاتمر ينافالاعادة حسنةلانها اذالم تؤمر بذلك تركت الغسل كلحين ولاتعبد بعدالوقت لانهذا من سيمة الفرائض ولافرض انتهى وهو كلام حسن (فرع) قال الشبيي في شرح الرسالة فان كانت الموطوءة صغيرة جدا فلاغسل على واحدمنهما على الاطلاق الاأن ينزل انتهى (فرع) قال فى العارضة اذا جومعت بكر فحملت وجب عليها الغسل لأن المرأة لا تحمل حتى تنزل أفادنها شفنا الامام الفهرى انتهى وعلى هذا فتعيد ماصلت من يوم جومعت الى ظهور حلها والله تعالى أعلم واقله ابن عرفة ص ﴿ واستحسن و بغيره ﴾ ش يعنى ان بعض الشيوخ استحسن القول بوجوب الغسل للنفاس ولوخرج الولد بلادم واستفيد منه انه اختلف في وجوب الغسل

اذاخر جالولد بغيردم ويشير بقوله استحسن الىقول ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب فان ولدت بغيره مفر وايتان مانصه الظاهر من الروايتين الوجوب حلاعلى الغالب انهي (تنبيه) الروابتان اللتان ذكرهما بن الحاجب ذكرهما ابن بشيرقولين واعترض ابن عرفة عليهما في حكاية استحسان لانه للدم لاللولد ولواغتسلت لخروجه لاللدم لم يجزها ابن رشدمعني سماع أشهب دون دم كثيراذخر وجه بلادم ولابعده محال عادة ونقل ابن الحاجب نفيه رواية وابن بشير قولالاأعرفه انتهى (قلت) انأرادنني الوجوب فقد صرح به اللخمي في باب صفة غسل الجنابة ونصه واذا كانت الولادة ولم تردمالم يكن عليهاغسل واستحب مالك الغسل وقال لايأني الغسل الابعيرانهي وان أراد نفى استصبابه فليس فى كلام ابن الحاجب وابن بشير مايقتضى نفى ذلك بل قال ابن راشد في شرح بن الحاجب وعلى القول بعدم الوجوب فيستحب لان الغسل لايأتي الابخيرانتهي وكلام اللخمي الذي نقله ابن عرفة هوفي باب النفاس ونصه قال مالك في العتبية في التي تلد ولا ترى دما تفتسل أوفي ذلك شكالايأتي الغسل الابحير وهذاالمتحسان لان اغتسال النفساء لم يكن لاجل خروج الولدانما بكون لاجل الطهرمن الحيض ولونوت الاغتسال لخروج الولددون الطهرمن الحيض ماأجزأها طهر هاانتهى فكان ابن عرفة فهم من كلامه هذا انهجل كلام مالك على وجوب الغسل وان معنى قوله هذااستحسان أن القول بوجوب الغسل استعسان والظاهر أن اللخمي انماأر ادبقوله هذا استعسان ان الاص بالغسل استعسان كاصرح بذلك في باب صفة غسل الجنابة فيتفق كلامه (فان قلت) فعلى هذا فليس في كلام اللخمي الاالقول بعدم وجوب الغسل فابن القول بوجو به (قلت) حكاه في التلقين ونقله عنه في الذخيرة فقال السبب الخامس القاء الولد جافا قال القاضي في التلقين بوجوب الغسل ورواه أشهب وغيره عن مالك وقال اللخمي لاغسل علها ومعنى الاول انه يجب عليها الغسل لخروج مائها والولدمش تمل على مائها لانه منه خلق فيجب عليها بخروجه ووجه الثانى ان ماء هاقد استعال عن هيئته التي بها يجب الغسل فاشبه حالة السلس بل هذا أشد بعدا انتهى (قلت) ماذكره في توجيه القول الاول بعيد جد الانهاقد اغتسلت لتلك الجنابة سواء كان الولد عنايلاج أوحلت وهيبكر كاتقدمانه بجب الغسل على البكر اذاحلت لان الحل لايكون الا عن انزال كاتقدم في كلام ابن العربي فتأمله والله أعلم قال ابن ناجي في شرح الرسالة وكان بعض من أدركناه بحكى عن يثق به انه شاهد خروجه من زوجت مبلادم ألبته ولم يعقبه دم بعده انتهى (تنبيه) قال ابن فرحون في شرح قول ابن الحاجب لوخرج الولدجافا بغير دم فهل ينقض الوضوء أملاقولان مبنيان على القولين في وجوب الغسل انتهى ولعل صواب العبارة مفرعان على القول بنني وجوب الغسل وتقدم ذلك في نواقض الوضوء والله تعالى أعلم ص ﴿ لاباستعاضة وندب لانقطاعه وش يعنى ان دم الاستعاضة اذا انقطع عن المرأة وبرأت من تلك العلة فلا يجب الغسل عليهالانقطاعه ولكنه يستعبوهذا القول هوالذى رجع اليهمالك وكان يقول أولالانغتسل ثم رجع الى استعباب الغسل واختاره ابن القاسم قاله في المدونة ونقل ابن عرفة عن الباجي واللخمي والمازرى انهم نقاواعن مالكرواية بوجوب الغسل لانقطاعه قال وقول ابن عبد السلام استشكلواظاهر الرسالة بوجو بهان كأن لخالفته المدونة فالمشهور قدلا يتقيدها وان كان لعدم وجو به فقصور انتهى وقال الفاكهاني في شرح الرسالة قوله وانقطاع دم الاستعاضة توسع في

( لاباستحاضة وندب لانقطاعه) من المدونة اذا انقطع دم الاستحاضة وكانت قداغتسلت لاتعمد الغسل مع قال تتطهر ثانية أحسالي وهذا استعب ابن القاسم وفي الرسالة يجب الطهر لانقطاع دم الاستعاضة اسعبدالسلاء استشكلواظاهر الرسالة ابن عرفة ان كان هذا الاستشكال لمخالفته المدونة فالمشهور قد لانتقيد بها وانكان لعدم وجوده فقصور النص الساجي وغيره قالحرة تغتسل ومرة لاتغتسل

العبارة ومراده انه يستعب الغسل منه استنانا وانماخلطه بذكر الحيض لانه من بابه قاله عبد الوهابقال ولاخلاف فيقول مالكان انقطاع دم الاستعاضة لابوجب غسلا واختلف هل ذلك من طرائيق الاستعسان أملائم أطال في ذلك ثم ذكر عن المتيوى أنه قال لوقال قائل ان معنى قوله أواستعاضة اذالم تكن اغتسلت من الحيض عند دخولها في الاستعاضة كانه حله على لحقيقة فانظره والله أعلم ص ﴿ و مجب غسل كافر بعد الشهادة بماذكر ﴾ ش يعني ان الكافراذا أساوتلفظ بالشهادة وجبعليه الغسل اذاتقدم لهسب يقتضي وجوب الغسلمن جاع أوانزال أوحيض أونفاس للرأة فان لم يتقدم له شئ من ذلك لم يجب عليه الغسل وهـ ناهو المشهور وقيل يجبوان لم يتقدم له سبب لانه تعبد نقله ابن بشير وغيره وقبله ابن عرفة وقال القاضى اسمعيل الغسل مستحبوان كانجنبالان الاسلام يحب ماقبله وألزمه اللخمي أن يقول بسقوط الوضو الان الاسلامان كان بعب ماقبله من حدث في حال الكفر جب فيهما والافلا (تنبيهات \* الاول) هكذا حكى ابن الحاجب الاقوال الثلاثة وقال في التوضيح فيه نظر لان كلامه يقتضى أن القائلين بالوجوب اختلفوا فنهم من قال للجنابة ومنهم من قال انه تعبد وان قول القاضي اسمعيل ثالث وكلام المازرى وابنشاس وابن عطاء الله يقتضى انمن قال بالتعبد قال بالاستحماب لكن المصنف مع ابن بشيرفانه قال ثم اختلف القائلون بالوجوب هل ذلك للاسلام أولان الكافر جنب انهى (قلت) بل القول بالوجوب للاسلام جعله الفاكهاني هو المشهور في المذهب ونصه الاغتسالات الواجبة خسةوهي للجنابة والحيض والنفاس والتقاء الختانين واسلام الكافرعلي المشهور فيهذا الاخيرانتهي هكذا قال فيأول بابما يجب منه الوضوء والغسل وفي بابجلمن الفرائض في شرح قول الرسالة والغسل على من أسلم فريضة لانه جنب ثم زاد فيه وقال وقد تعقب ابن الفخارعلى الشيخ قوله لانه جنب فقال ليس كل من أسلم جنباانتهى (الثاني) قال اللخمي لو اغتسل للاسلام ولم ينوجنابة وانما يقصد التنظف وزوال الاوساخ لم يجزه من غسل الجنابة انتهى وانظرهمع قول ابن رشدفي سماعموسي بن معاوية اذا اغتسل نوى الجنابة فان لم ينو الجنابة ونوى به الاسلام أجزأه لانهأرا دالطهرمن كلما كان فيهانهي وتحوه في الطراز ونصه وينوى بغسله الجنابة عندابن القاسم فان اعتقدبه الاسلام ولم تخطر الجنابة بقلبه أجزأه عنده وهوظاهر قوله ان اغتسل للاسلام أجزأه وقدنص على ذلك في المتبية وقال وان تهم أواغتسل للاسلام ولم بنو الجنابة أجزأه لانه أراد بذلك الطهرانهي (الثالث) لوكان الكافر يعتقددينا برى الغسل من الجنابة فاغتسل من جنابته فيحال كفره تمأسلم فقال صاحب الطراز الظاهر انهلا يجزئه وزعم بعض الشافعية انه يجزئه تخريجا على محةغسل الدمية من الحيض فانهااذا أسلمت بقي زوجها على استباحة الوطء بذلك الغسل قالوهذا فاسدلان غسل الذمية وقع صحيحا عالى الكفرفي حق الآدمي ولم يقع هبادة وصحة الغسل في حق الله تعالى لاتكون الأبوقو عالفسل منهاعب ادة وقر بة والكفر لا يصم معه قرية بوجهانتهي فعلممنهأن الدمية اذا أسامت يجوز لزوجها وطؤها قبلأن تغتسل وسيأتي ذلك في فصل الحيض والله تعالى أعلم (الرابع) قال في الطراز ويؤمر من أسلم بان يختنن وأن يحلق رأسه ان كان شعر رأسه على غيرزى العرب كالقزعة وشبهها واستحب مالك أن يحلق على عموم الاحوال وفي سنن أبى داودعن عشم بن كليب عن أبيه عن جده أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم قد أسامت فقال له الق شعرالكفر وانهقال للآخر القءنك شعر الكفرواختتن وقوله شعرالكفرأي الشعرالذي هو

( و يجب غسل كافر بعد الشهادة عاد كر) ابن رشادساع سحنون اعا يحالفسل علىمن أسلماذا كان أجنب مفسر لكل الروايات اللخمي ان لم يكن جنبا اغتسل لنجاسة جسمه وانظراذا أسلم بعدأن ارتدأما الوضوء فقدنص عليه (وصي قبلها وقدأجع على الاسلام) من المدونة ان اغتسل للاسلام وقدأجمععليه أجزاه وان لم ينوفيه الجناية وقال في العتبية لأنه أراد بذلك الطهر

( لاالاسلام الالعجز ) الذي لابن رشد اسلامه بالقلب اسلام حقيق لومات قبل نطقه مات مؤمنا الاانالانع كله بحكم الاسلام حتى يظهره الينابلسانه ألاترى ان الأبكم يصح اعانه لأن الاعان من أفعال القلوب ( وان شك أمنى أممنى اغتسل ) انظر قبل هذا قول ابن نافع ان شك اغتسل عند قوله وان بنوم (وأعاد من آخر نومة كتعققه) تقدم عند قوله و بشك في حدثه نص الموطا وكلام أبي عمر والباجي وانظر ابن يونس في ترجة (٣١٧) الامام يصلي وهو جنب وانظر ابن يونس في ترجة (٣١٧)

منزتي أهل الكفروقد كانت العرب تدخل في دين الله أفو اجاولم يروا في ذلك انهم كانوا يحلقون انتهى وانظرقوله واستحب مالك لعله واستحب الشافعي فان القرافي نقله في الذخيرة بلفظ واستعب الشافعي مطلقاوآخر كلام صاحب الطراز بدل على ذلك والله أعلم ص ﴿ لا الاسلام الالعجز ﴾ شذكر القاضى عياض رجه الله تعالى في أول القسم الثاني من كتاب الشفاء أن من صدق بقلبه ثم اخترمته المنية قبل أتساع وقت الشهادة بلسانه قولين قال والصحيح أنه مؤمن مستوجب للجنة وذكر فعين صدق بقلبه وطالت مهلته وعلم مايلزمه من النطق بالشهادة ولم ينطق بهاولامي ة في عمره قولين أيضاقال والصحيح انهليس بمؤمن انتهى مختصر اواذاجعت المسئلتين حصل فيهماثلاثة أقوال الاجزاء فيهما وعدمه وثالثها الصحيح الاجزاء في الاولى دون الثانية ونعوه في القباب والتونسي ص ﴿ وان شَكْأَمْدَى أَمْنَى اغتسل وأعادمن آخر نومة كتحققه ﴾ ش قوله أمذى لاخصوصية للذي بلاذاشك هل هومني أملاقال في العارضة من رأى في ثو به بللافلا يخلوان ينام فيهأم لافان لمينم فيه فلاشئ عليه وان نام فيه فلا يحلو أن يتيقن أنه احتلام أمشك فان شك وجب عليه الغسل أواستحب على القول بالغاء الشك أواستعاله وانتيقن أنه احتم وجب الغسل بلاخلف وأنلم يتذكر فقمداختلف فيه العلماء والصحيح وجوب الغسل اذالم يلبسمه غيره وأمااذالبسه هو وغيره بمن يحتلم فلا يجب عليه الغسل ولكنه يستعب لجواز أن يكون هو المحتلم انهى (فرع) قال في الذخيرة فيأول باب الغسل أسبابه سبع التقاء الختانين وانزال الماء الدّافق من الرجل والمرأة والشك فى أحدهامالم يستنكح ذلك وتجديد الاسلام بعد الباوغ والولادة وان كان الولد جافاوا نقطاع دم الحيض وانقطاع دم النفاس والموت في غير الشهداء مع قال بعد ذلك السبب الثالث في الجواهر الشكفي تحقق التقاءا لختانين والانزال بأن وجد بللاوهولا يدرى أهومذي أومني وأيقن أنه ليس بعرق قال مالك لأأدرى ماهذا قال ابن نافع يغتسل وقال ابن زياد لا يلزمه الاالوضوء مع غسل الذكر وقال ابن سابق هذا ينبني على أصل مالك في تيقن الطهارة والشك في الحدث انتهى ص ﴿ وواجبه نية ﴾ ش قال الشيخ زر وق في شرح الرسالة وينوى الطهارة عندأول واجب كالوضوء ص ﴿ وموالاة كالوضوء ﴾ شمن ذلك مسئلة المدونة وهي من غسل جسده ولانغسل رأسه لخوف المرأته ثميدع جسده حتى يعف ثم يأتى اص أته فيغسل رأسه أنه يبتدى الغسل قال سند فلو بدأ غسله بده النية ثم بداله فكمل غسله فالظاهر من قول العراقيين انه لا يجزئه لتبعيض النية انتهى ص ﴿ وتَعَلَيْلُ شَعْرٍ ﴾ ش أطلق فيه ليم كل شعر قال ابن الحاجب والأشهر وجوب تخليل اللحية والرأس وغيرهما قال ابن فرحون ومراده بغيرهماشعر الحاجبين والهدب والشارب والابط والعانة

الأصغر الردة يبقى النظر في الحدث الأكبر (وواجيه نية وموالاة كالوضوء) ابن عرفة فرض الغسل النية الباجي بنوى الجنابة أومايغسلله كل الجسد وجو باأواستعباباأو بنوي استباحة كلموانعها أو بعضهاا بنعرفةو محزىء مام في الوضوء قال وموالاته كالوضوء (وان نوت الحيض والجناية أو أحدهماناسةللاخرىأو توى الجنابة والجعة أونماية عن الجعة حصلا) ابن حبيب لوحاضت جنب أوبالعكس فلتنوهماعند الغسل وانظر عندقوله أونسى حدثاانها اننوت واحدا ناسة للآخر انه بجزئها وهناهو رابع الأقوال وهو المشهور ومن المدونة لونوى الجنابة والجعة معاصم وقال ابن الجلاب ان قصد بغسل جنابته نيابةعن جعةأجزأ وانخلطهما فينمةلم

يجزه (وان نسى الجنابة أوقصد نيابة عنها انتفيا) بن القاسم عن مالك ان نوى بغسله الجعة ناسيا لجنابته لا يجزئه عن نية الجنابة الباجى وجهه ان غسل الجعة غير واجب فلا يجزئه نيت و نية غسل الجنابة وهو واجب ( وتخليل شعر الن عرفة تخليل شعر الرأس واجب ابن يونس والصواب وجوب تخليل اللحية وسمعه أشهب وسمع ابن القاسم سقوطه (وضغت مضفوره لانقضه) من المدونة تضغث شعر ها بيدها ولا تنقض ضفرها ابن بشيران لم يكن حائل والانقض الضفر فتل بعض الشعر ببعض والعقص جع ماضفر منه قرونا صفامن كل جانب

ان كان فيهما شعر انتهى ص ﴿ ودلك ﴾ ش قال الشيخ زر "وق في شرح الرسالة المشهور أن الماءلا يكفى وحدم في شئ من المغسول حيث الامكان والقرب فان بعد استأنف الطهارة وان صلى أعادأ بداانتهى وكائنه يعنى اذاترك الدلك تمقال وليحذر من أمو رأحدها التدلك بالحائط لأن ذلك يضر بأهلهاو ربما كانت بهانجاسة أو بعض المؤذيات الاما يكون معد الذلك وحائط الجام خصوصا فالواتورث البرص وتمكين الدلاك مماتعت الازار وتمكين من لا برضي حاله من دلك بدنه لاسياان كان ناعماويتق الوسوسة جهده ويستعين عليها بالنظر لاختلاف العلماءان كان مبتلي بها كذلك كان يقول شيخنا أبوعبد الله القورى مرارا وقوله حتى بوعب جميع جسده يعنى بحيث يتحقق دلكه ولايكني غلبة الظن لان الذمة عامرة لاتبرأ الابيقين وهذامالم يكن مستنكحا يكفيه ماغلب على ظنه والله تعالى أعلم انتهى ص ﴿ أُواستنابة ﴾ ش هذا اذا كان ضرورة قال الشيخ بوسف ابن عمر فان وكل لغيرضر و رة فقيل يجزئه وقيل لا يجزئه والمشهو رأنه فعل حراماو يجزئه انهي وفي نظم ابن رشد ولايصح الدلك بالتوكيل الالذي آفة او عليل والله تعالى أعلم (فرع) لايلزم الرجلأن يدلك لزوجته مالاتصل اليهمن جسدها ولا بلزمها ذلك بل دستحب لهاذلك وكذلك لولم تصل لغسل فرجهاالسمن الذي بهالايلزمه أن يغسل لهابل يستحب فان لم يفعل تصلى بالنجاسة ولا تمكن أحدا من فعله وهي عاصية ان تسبب السمن غير عاصة ان لم تتسب فيه و الداك الرجل لا بجبعلى اس أته غسل عو رته اذا لم يصل لهابل يستحب فان لم تفعل تعين عليه أن يشترى جارية ان قدر فان لم يقدر صلى بالنجاسة ولا يمكن أحدا من غسله وهوفي العصبان وعدمه كالمرأة الاأن التسبب منه أقبح انتهى بالمعنى من المدخل والله أعلم ص ﴿ وَانْ تَعَدُر سَقَط ﴾ ش قال الشيخ زر وقوان كان مما لايصل اليه بوجه سقط وليكثر من صب الماء في محله كذلك نص عليه غير واحدانتهى ص ﴿ وسننه غسل بديه أولاو صاخ أذنيه ﴾ ش لمافر غمن واجبات الغسل شرع فى ذكر سننه وذكر منهاأر بعاوبقي عليه سنة خامسة وهي الاستنثار وكانه تركها اكتفاء بذكرالاستنشاف ولكن قدتقدم في الوضوءان كلامنهما سنةمستقلة وهذاهو الظاهر واللهأعلم \* السنة الأولى غسل بديه أولاأي قبل ادخاله بافي الاناء والكلام فيها كالكلام في الوضوء وقد تقدم مستوعبا \* السنة الثانية مسح الصاخين قال في التوضيح إفي شرح قول ابن الحاجب ولا نجب المضمضة والاستنشاق ولاباطن الأذنين أى الصاخ ومسحه سنة انتهى وجعله ابن عرفة مستعبا فقال وباطن الأذنين الصاخ يستعب مسعه وظاهرهما كالجسدانتي وقد يتبادر من عبارة المصنف ان غسل الصماخين سنة وليس هذام ادالان ذلك يضر وقال الشيخ زر وق في شرح الارشاد ويغسم اشراف أدنيه وجو باوصاخهماسنة ولايصب الماءفهما صبابل يكفئهماعلي كفه مماوأة ماءويدير أصبعه الرذلك أومعه إن أمكن انتهى فتبع ظاهر عبارة المصنف في التعبير غسل الصاخبين وليس ذاك المراد وتبع المصنف على ظاهر عبارته جع كثير وقال ابن فرحون فيشرح ابن الحاجب ويراعى في غسل باطن الأذنين ايصال الماءالي التجعد والتكسر بعمل الماء في البدالي الأذن و وضعها في الماء ثم يدلكها انظر كلام ابن جماعة التونسي انتهى (قلت) وسيأتي كلام ابن جاعة عندقول المصنف ثم بأعلاه وميامنه ص ﴿ ومضمضة واستنشاق ﴾ ش يعنى ان المضمضة والاستنشاق سنتان في العسل كما أنهم استتان في الوضوء قال الشمخ زروق فىشرح الرسالة فى قوله وضوء الصلاة ظاهره أنه يمسع رأسه وأذنيه و تقدم ويثلث مفسوله

(ودلك) ابن عرفة المشهور وجوب التدلك ابن يونس من شروط كونه غسلاام ارالسدعلي البدن كله (ولو بعدالماء) أنظره في الوضوء عندقوله والدلك ونصابن يونس وتدلك بالقرب (أو بحرقة أواستنابة وان تعدرسقط) \* اس عرفة ماعجز عنه ساقط فان أمكنه بنياية أو خرقة فلسمنون معب ولابن حبيب لايجبابن رشدالصواب قولاين حبيب مراعاة للخلاف ولانه أشبه بيسرالدين فيوالى صبالماء خاصة و مجزئه ( وسننه غسل بديه أولا) ابن دشيرمر سنن الطهارة الكبرى غسلالدين قبل ادخالها في الاناء (وصماخ أذنب ومضمضة واستنشاق) ابن بشير المضمضة والاستنشاق عندنا سنتان في الغسل وكذا مسح داخــلالأذنان والمراد بالداخل هناالصاخ وأما خارجه فلاخلاف في فرضته

وبمضمض ويستنشق وأما المضمضة والاستنشاق فسسنة كالوضوء ومشلهما باطن الأذنين بعني الصاخين وكفا غسل اليدين قبل ادخالهافي الاناء وأماثكر رالمغسول فقال خليل حكى عماض عن بعض شيوخه ولافضيلة في تكراره لانهمن الغسسل انتهى خليل أمامسم الرأس فان قدم غسل رجليه فعله ابن الحاجب وعلى تأخيرهما ففي ترك المسير وايتان وجه الترك أنه لافائدة للسير لانه يغسله حينئذ ووجه مغابله ان الافضل تقديم أعضاء الوضوء وخرجت الرجلان بدليل فيبتى ماعداهاعلى الاصلاانتهي ولمأقف علىشئ فيمسح الأذنين الاأنهما تبع الرأس انتهى فامامسم الصاخين فسنة والله تعالى أعلم ص ﴿ وندبد عازالة الأذى ﴾ ش قال في التوضيح ليقع الغسل على أعضاء طاهرة انتهى واعلم أن الوجه الأكل أن يغسل مواضع الأذى ثم بغسل تلك المواضع بنية غسل الجنابة قال اللخمى في تبصرته وبدا الجنب بغسل مواضع الأذي أثم يغسل تلك المواضع بنية الغسلمن الجنابة وان نوى ذلك في حين ازالة النجاسة وغسل غسلاواحدا أجزأهانتهى وقال الجزولي هاناهو الغسل المتفق عليه ثمقال في التوضيح اثر كلامه المتقدم ومقتضى كلامه يعنى ابن الحاجب أنه لوغسل غسلة واحددة ينوى بذلك رفع الحدث وزالت مع ذلك النجاسة أج أه وتعوه للخمى وابن عبدالسلام وغيرها خلاف مايعطيمه كلام ابن الحاجب من وجوب الازالة أولا كايفهمه غير واحدمن كلامه وكان شيخنار جمه الله تعالى يقول كلام ابن الحاجب حقولا يمكن أن يخالف فيه اذلابد من انفصال الماءعن العضو مطلقا ولو انفصل متغيرا بالنجاسة لم يمكن القول يحصول الطهارة لهذا المتطهر وعلى هذا فلا مدمن از الة النجاسة قبل طهارة الحدثانتهي (قلت) ماذكره عن شيخه رجمه الله ظاهر الاقوله فلامدمن از الة النجاسة قبل طهارة الحدث ففيه نظر لجواز حصولها معاوفي الجزولي الكبير واختلف اذاغسل مواضع الأذي بسة الجنابة و زوال النجاسة غسلا واحدافالمشهو رأنه يجزئه ولوشرك بينهما المازري وقيل لا يجزى التهى وفي الطراز في بابغسل الجنابة فرع فان كان على ذكره نجاسة فغسله بنية الجنابة أجر أه وفي تهذيب عبد الحق حكاية عن غيره أنه لا بحز ته غسل النجاسة أوغيره من الحوائل عن غسل الجنابة وان نواه حتى بغسل الحل بنية الجنابة من الجنابة فقط والاول أظهر لانه اذاأ وصل الماءالى بشرته بنية الجنابة أوالحدث فقدوفي بما أصربه من حقيقة الغسل وان بقي حائل فلا يجزئه حتى يز ول ولا أثر للنية في شئ من ذلك وانما المراعى حقيقة غسل البشرة من الجنابة انتهى ونقله القراف قال الأبى في شرحمسلم في كتاب الطهارة في شرح حديث ممونة في الغسل من الجنابة المشهو رانطهارة الحدث ليسمن شرطها أن تردعلي الأعضاء وهي طاهرة وقال في الجدلاب شرطهاذلك ص (مم أعضاء وضوئه كاملة من الله من قال في التوضيح في قول ابن الحاجب والأكلأن يغسل يدبه نميز يل الأذى ثم يغسل ذكره ثم يتوضأ فوله ثم يتوضأأي بنية رفع الجنابة عن تلك الأعضاء ولونوى الفضيلة وجبت عليه اعادة غسلها انتهى قوله أى بنية رفع الجنابة يربدأو رفع الحدث الأصغر قاله ابن عرفة عن اللخمي ونصه ثم يتوضأ اللخمي وينوى الجنابة وأن نوى الوضوءأج أمانتهي وفي الجزولي المكبير في قول الرسالة مم يتوضأ وضوء الصلاة يؤخذ منه انه ينوى رفع الحدث الأصفر و يجزئه وهو انماينوى رفع الجنابة فان نوى به رفع الحدث الأصغر تعزئه وفمه خلاف الماز رى وقمل لا مجزئه وهذا يؤخذ من قول الشيخ فيايأتي وغسل الوضوء عن غسل محله ولو ناسيالجنابته ومااقتصر عليه اللخمي وابن عرفة جعله الاقفهسي خلاف

(وندب بدء بازالة الأدى) اللخمي ستدى الجنب بغسل مواضع الاذي ثم نغسل تلك المواضع بنية الغسل عن الجنابة المازرى ليسلم من مس ذكره في غسله اللخمى فأننوى الجنابة فيحين ازالة العاسة وفسل غسلا واحداأجزأا بنأبي يعي وهداعلي مذهب المدونة ( عُمَاعضاء وضوعه) ابن دشرمن فضائل الغسل الابتداءبالوضوءقبله اللخمى وينوى به الجناية وان نوى الوضوء أجزأه (كاملة) روى على ينم وضوءه في أول غسله وليس العمل على تأخير الرجلين آخره (مرة) عياض لم بأت في وضوء الجنب تكرار وقالف الرسالة بتوضأ وضوء الصلاة فانشاء غسل رجله وانشاءأخرها الىآخره

(وأعلاه وميامنه) ابن بشيرمن فضائل الغسل أن يغسل الاعلى فالأعلى والا بمن فالأ بمن (وتثليث رأسه) الغسل أن يغمس يديه في الماه بعد أن يتوضأ فيغلل الماه بعد أن يتوضأ فيغلل رأسه ثم يصب على رأسه ثم يصب على رأسه ثم يصب على رأسه ثم يصب على رأسه بيديه عياض الغر فة الاولى لشقى رأسه الاين والثانية للايسر والثالثة للوسط

المشهور ونصه فى قول الرسالة ثم يتوضأ وضوء الصلاة ولونوى بهذا الوضوء رفع الحدث الأصغر فالمشهو والمعروف من المنهب عدم الاجراء لان الأكبرلايندر ج تعت الأصغر ولان الطهارة الصغرى ساقطة عنه والحدث في الكبرى ثابت عليه والساقط لا يجزى عن الثابت وقبل يجزى لانهفرض نابعن فرض نقله في التبصرة ولوتوضأ للحدث الأصغر ناسيا لجنابته ثم تذكر الجنابة لأجزأه غسل تلك الأعضاء عن غسل الجنابة فمكمل علمه بقية الغسل والقياس عدم الاجزاءوان كان ناسيا انتهى وكانه غره كلام التوضيح وينبغى أن يفصل فى ذلك فن نوى الحدث الأصغر ذاكرا أنهمحدث الحدث الاكبراما أن بكون معتقدا ان نية الأصغر تجزى عن الاكبر فهذا ينبغىأن يجزئهواما أنيكون نوى رفع الاصغر فقط لارفع الاكبرفهذه نيةمتدافعة فلايجزئه فليتأمل والله أعدل (فرع) قالسندفي أول كتاب الحج الاول من نسى أن سوضاً قبل غسل الجنابة توضأ بعده انتهى محررامن بابه (تنبيه) قوله كاملة ليعني فيقدم غسل رجليه ولايؤخره وهذاهوالمشهور وقال في الرسالة فان شاءغه لرجله وانشاء أخرها الى أخرغسله نم بغسل رجليه آخر ذلك يجمع ذلك فيهمالتمام وضوئه وغسله انكان آخر غسلهما قال الشيخ زروق قال بعض الشيوخ لانؤخر غسل رجليه في غسل الجعة لان الوضوء واجب والغسل تابع مندوب فيكون فاصلا وفيه معث فتأمله انتهى وقال الشيخ يوسف بنعمر في قوله فان شاء غسل رجليه فحيرا بو محمد فيغسل الرجلين واستعب الباجي تأخير غسلهما ليأتي بالغسل بين أعضاء الوضوءوهذ التعارض الحديثين لانهأتى حديثمه ونة يتفريق غسل رجليه وأتى حديث عائشة بكالهأولا ولمريدر المتأخرمنهمامن المتقدمفاختارا بنالقاسم التفريق على حديث ميمونة واختارا بن حبيبوا بن الموازتمامهأولا الاانهما اختلفا اذافرق غسل رجليه عن وضوئه فقال ابن حبيب يجزئه وقال ابن الموازلا يجزئه وقيل ان اغتمل في موضع طين فتأخيرها أولى وان اغتسل في موضع نتي فتقديمهما أولى وقولهوانشاء غسلر جليهوانشاء أخرهما يريدفي الغسل الواجب وأما في الغسل المستعب فلا يجوز لان ذلك يخل بالفور انتهى وس ﴿ وأعلاه وميامنه ﴾ ش اعلم ان ظو اهر نصوصهم تقتضى أن الاعلى عمامنه ومماسره مقدم على الاسفل عمامنه ومماسره وممامن كلمن الاعلى والاسفل مقدم على مياسر كل بل صريح عبارة ابن جماعة في فرض العين في صفة الغسل ونصه وأماصفة الكمال فهوأن يجلس في موضع طاهر ثم يغسل بديه ثميز يل الاذي ان كان عليمه ثمنوى رفع حدث الجنابة ثم يغسل السبيلين وماوالاهم أثم يتوضأو ينوى بوضو تهرفع الحدث الاكبرفاذا أكلوضوأه غمس يديه في الماء وخلل بهما شعر رأسمه ثم يغرف عليه ثلاث غرفات حتى بوعب غسله مج بضغثه بمديه ثم ينقل الماء الى أذنيه بغسل ظاهرهاو باطنهما ثم مانحت ذقنه وعنقه وعضد به تم ماتحت ابطمه و مخلل عمق سرته بأصبعه أثم بفرغ الماء على ظهره و مجمع مديه خلفه في التداك ثم يغسل الجانب الأعن ثم الايسر ثم ما تعت الركبت ين ثم الساق اليمني ثم الساق اليسري مح يغسل رجليه وان استعان باناء له أنبوب يفرغ على جسده يه فهو أبعد من السرف انتهى وقال الشدخ زروق في شرح الرسالة إو مقدم أعاليه و مختر بصدره و بطنه قاله الغز الى ونقله ابن ناجى وهذا كله استعباب انهى وقال في شرح الارشاد وذكر بعضهم تأخير صدره عن ظهره انتهى ص ﴿ وتثليث رأسه ﴾ ش قال في الرسالة مح يغمس يديه في الاناء قال الشيخ ز روق اثر وضوئه وماقدم من أعضائه أو يفر غ علهما الماء ويرفعهما من الاناء أو غيره غيرقابض بهماشيأمن

الماء فخلل بهماأصول شعره ليأنس ببرد الماء فلابتضرر ويقف الشعر فيدخل الماء عندالغسل لأصوله وسواء كانت عليه وفرة أملا قال الشمخ أبوعمران الجورائي وبسدا في ذلك من مؤخر الججمة لانه يمنع من الزكام والنزلة وهو صحيح مجرب ثم يغرف مهما على رأسه ثلاث غرفات اثر تخليله والتثلث مستحب ابن حبيب لاأحبأن ينقص من الثلاث ولوعم بواحدة زادالثانية والثالثة اذ كذلك فعل عليه الصلاة والسلام ولواجترأ بالواحدة أجزأته وان لمتكف الثلاث زادالي الكفامة واللهأعلم عياض بفرق الثلاث على الرأس فلكل جانب واحدة والثالثة للوسط وقيل الكل للكل وكل جائز اه قال ابن ناجى اعلم ان للتخليل فائدتين فقهية وطبية وهاسرعة إيصال الماء للشرة ولتأنس رأسه بالماء فلايتأذى لانقباضه على المسام انتهى ص ﴿ وقلة الماء بلاحد ﴾ ش هذا مكر رمع قوله في فضائل الوضوء وقلة الماء بلاحد كالغسل والله تعالى أعلم وفي البرزلي في مسائل الطهارة وممارو يناهعن النووى الاجاع على انه لا يجوز السرف في الطهارة ولو كان على ضفةالنهروهومعنى مافى الرسالة والسرف منه غاو وبدعة وكل هذافي حق غيرذى الوسواس وأما الموسوس فهو شديه عن لاعقل له فيعتفر في حقه للابتلاء به انتهى ص ﴿ ووضو تُه النوم ﴾ ش سواء كان ليلاأونهار اقاله في المدونة ونصهالا بنام الجنب في ليل أونهار حتى بتوضأ جميع وضوئه وليس ذلك على الحائض انتهى وقال أيضافي رسم تأخير صلاة العشاء من سماعا بن القاسم وقال الشنخزروق قال ابن عرفةوضوء الجنب لنومه وسمع ابن القاسم ولونهارا وقال في العارضة قالأبو يوسف مجوز للجنبأن ينام قبل أن يتوضأ وقال مالك والشافعي لا يجوز أن سام حتى يتوضأقال مالك فان فعل فليستغفر الله رواه عنه في المجموعة وقال بعض أشياخنا لا تسقط العدالة بتركه لاختلاف العلماءفيه وقال ابن حبيب ذلك واجب وجوب الفرائض لحديث عروالظاهر ذلكوالله تعالى أعلمانهي وقال الأبى في كتاب الذكر قوله اذا أخندت مضجعك أي اذا أردت أن تنام فتوضأ وضوءك الصلاة ثماضطجع على شقك الأيمن قال عياض تضمن ثلاث سنن الوضوء للنوم لموتعلى طهارة واختلف عندناوعندغيرناهل يستبيع بهذا الوضوء الصلاة والصحيحانه ان وى به لسبت على طهارة استباح به الصلاة وغيرها قال للاعثر (قلت) وهذا الوضوء ينقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع لاالواقع بعده والسنة الثانيةذكر الله عند النوم والنوم على الشق الأعنانتهي حرركلام القاضي عماض من الاكال ص ﴿ لاتمم ﴾ ش هذا هو المشهور ومقابله يتميم ان لم يجد الماء وعليه قال إن فرحون في شرحه تنبيه وفي هذه المسئلة لا يتميم على الحجر بل على التراب وقد ذكر ذلك أبوعبد الملكم وان بن على البوني في شرح الموطأ قال فان عجز الجنب عن الوضوء فليتمم ولايتيمم الامن جدار تراب يعلق ترابه بالكفين فأما الجدار مكون حجر افلايتيمم به كذلك فسرلى أصبغ بن الفرج وأخبرني عيسي عن ابن القاسم بنعوهذا التفسيرانتهي ولعل ذلك لانه عليه الصلاة والسلام تيمم على الحائط فكان رخصة لا يتعدى بهامحلها والرخص لايقاس عليها والله أعلم وعلى القول بأن الوضوء للنشاط اذا كان معمه من الماء مالا بكفيه للفسل لم يتوضأ انهى كلام ابن فرحون ص ﴿ وَلَمْ يَبْطُلُ الْأَبْحِمَاعُ ﴾ ش قال في العارضةواذا أحدث بعدهذا الوضوء لم ينتقض ولاينقض مالامعاودة الجاع لانه لم يشرع رفع حدث فينقضه الحدث وانماشر ععبادة فلاينقضه الاماأ وجبه انتهى وهندا بخلاف الوضوء للنوم لغبرا لجنب قال سيدى يوسف بن عمر في شرح قول الرسالة و يجب الوضوء من الملامسة وان نام

( وقلة ماء بلاحد) أنظره عندقوله وقلةماء بلاحد ( كغسل فرچ جنب لعوده لجاع) من المدونة للجنبأن بأكل اذاغسل يدهمن الأذى ولهأن معاود أهلها بن يونس يعنى ام أنه التي كان وطمها أو جاريته لانهكره أنطأ زوجـةلەأخرى فى يوم الأخرى الباجي ويستعب لهغسل فرجه ومواضع النجاسةاذا أرادأن يعاود الجاع (ووضوئه لنوم) ابن عرفة وضوء الجنب لنومه مستحب (لاتميم ولم تبطل الا بجماع) روى ابن حبيب وضوء الجنب لنشط لغسله \*اللخمي فعليه ان فقد الماءأن لايتمم ولاينتقض بحدث غيير الجاع (وتمنع الجنابة موانع الأصغر والقراءة) ابن عرفة تمنع الجنابة كالحدث وقراءة القرآن في أشهر الروايتين (الاكارية لتعود ونحوه) قال مالك لايقرا الجنب القرآن الاالآية والآيتين عندا خده مضجعه أو يتعود لارتباع ونحوه لاعلى جهة التلاوة فاما الحائض فلهاأن تقرأ الجنب لا تملك طهر هاير بدفان طهرت ولم تعتسل بالماء فلا تقرأ حينت لانها قدمل كت طهر هاأنظر الصلاة الثانى من ابن يونس انظر المرأة اذا أصابته الحيضة وهي جنب قال ابن رشد الصواب أن لهاأن تقرأ القرآن وان لم تغتسل للجنابة لان حكم الجنابة من تفع مع الحيض وانظر قراءة الجنب آية لغير تعوذ قال ابن عرفة توقف بعضهم في قراءة آية الدين لطولها ولمفهوم نقسل الباجي يقرأ الجنب اليسير ولاحد فيه تعوذ او تبركا (ودخول مسجد (٣١٧)) ولومجتاز ا) ابن عرفة تمنع الجنابة دخول المسجد

ولوعابرسيل من المدونة ولابأس أنعر فيهو بقعد من كان على غير وضوء وقال زيد بن أسل لا بأس أن عرالجنب في المسجدعابر معمل وتأول مالك ولاتقربوا الصلاة الآبة أي لاتفعلوا في حال السكر صلاة ولا تفعلوها وأنتم جنب الا عابرى سيل أى وأنتم سافرون بالتمم وأجازابن مسامة دخوله مطلقا فألزمه للخمى الحائض مستثفرة وردهعماض عنعهادخال المسجد التجاسة اسعرفة لعله معيز ذلك مستورا دمه بعضه وهوأحد نقلي ماليس فيالمختصر وانظر بعدهذا عندقوله واناء لبول ابن ونس فان تذكر في المسجد انهجنب خرج ولم يتمم وكذا اتفق للنى صلى الله علىه وسلم وانظر عكس هذا اذالم بعدالجنب ماءالافي

الرجل على طهارة وضاجع زوجته وبأشرها بعسده فلاينتقص وضوؤه الاا ذاقصد بذلك اللذة انتهى ص ﴿ وَتَمْنِعِ الْجِنَابَةُ مُو انْعَ الْأُصْغُرُ وَالْقُرَاءُةُ الْا كَا يَةَ لَلْتَعُودُ وَنَحُوهُ ﴾ ش يعني ان الجنابة تمنع الموانع التي تقدم ان الحدث الاصغر عنع منهاو يزيد عنع قراءة القرآن ظاهراعلى المشهورالا كالآية قال في التوضيح أي الآيتان والثلاث، وقوله للتعوذ ونعوه قال في التوضيح يعني انه لابباح ذلك على معنى القراءة بل على معنى التعوذ والرقى والاستدلال و نعوه للشقة في المنع على الاطلاق انتهى وقال فى الذخيرة قال فى الطراز ولايعدة أرئاولاله ثواب القراءة عمقال تنبيه حل القرآن على قسمين أحده مامالايذكر الاقرآناكقوله كذبت قوم لوط فيحرم على الجنب قراءتهلانهصر يحفىالقراءة لاتعوّذ فيمه وثانههماماهوتعوذ كالمعوذتين فتجوز قراءتهما للضرورة ودفع مفسدة المتعوذ منه انتهى وظاهر هأنه المعوذتان جمعافتاً مله (فرع) ولابأس المجنب أن يكتب محيفة فيها السملة وشئ من القرآن والمواعظ انتهى (فرع) قال في التوضيع فى قول ابن الحاجب فى كتاب الصلاة ولا يجوز اسر ارمن غير حركة لسان لانه اذالم يحرك لسانه لمنقرأوانمافكر وانظرهل مجوزلاجنب ذلك انتهى (قات) نقسل البرزلي في مسائل الايمان عن أبي عمر ان الاجماع على أن القراءة بالقلب لا يحنث بهاو وقع الاجماع على أن الجنب أن يقرأ ولا بعرك لسانه انتهى وقال ابن ناجى فى شرح الرسالة والقراءة التى تسرفى الصلاة كلهاهى بتعريك اللسان فن قرأ في قلبه فكالعدم ولذلك يجو زللجنب أن يقرأ في قلبه انتهى ص ﴿ ودخول مسجد ﴾ ش قال الشيخ زروق في شرح الارشاد قال في الذخيرة ولافرق في هـ ندا بينمسجدبيت الانسان وغيره كاقاله مالك في الواضحة وفي الطر از لافرق بين المسجد المحس والمستأجران كان برجع بعدانقراض الاجارة حانوتا انتهى (فرع) قال ابن رشدفي رسم نذر سنةمن سماع ابن القاسم من كتاب الجامع مسئلة قال مالك كان عمر بن عبد العزيز يفرش له على ظهر المسجد في الصيف فيبيت فيه ولاتأتيه امر أة ولاتقربه وكان فقيها قال محمد بن رشد لاخلاف ان لظهر المسجد من الحرمة ماللسجد الخوانظره ص ﴿ وللني تدفق وراعة طلع أوعمل ﴾ ش قال الفاكهاني خواص المني ثلاثة الاولى الخروج بشهوة مع الفتور عقبـــه الثانية الرائحة كرائحة الطلع قريبة من رائحة العجين الثالثة الخروج بتدفق فكل واحدمن هذه الثلاث اذا

المسجد سئل مالك عن هذه المسئلة فسكت البرزلي عن ابن قداح ان ضاق الوقت والدلو بالمسجد فليتيم الجنب ويدخل لأخذه وانظر من كان من يعن ولم يجدما فقيم هل يصلى في المسجد (ككافروان أذن مسلم) ابن رشد لم يسكر مالك بنيان النصارى في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم واستحب أن يدخلوا مما يلي موضع عملهم وخفف ذلك وان كان من مذهبه أن يمنعو امن دخول المسجد من اعاة لاختلاف أهل العلم في ذلك ادمنهم من أباح أن يدخلوا كل مسجد الا المسجد الحرام وعنده ولاء ان النصر الى غير متعبد بشرافع الاسلام بعلاف الجنب فافترة افى دخول المسجد ( وللى تدفق ورائحته طلع أوعجين ) ابن شاس منى الرجل في اعتدال الحال أبيض مجن بن دافق ذو دفعات بحرج بشهوة و يعقب خروجه فتورورا تعة كرا محة الطلع ابن شاس منى الرجل في اعتدال الحال أبيض مجن بن دافق ذو دفعات بحر جيشهوة و يعقب خروجه فتورورا تعة كرا محة الطلع

ويقرب من راقعة الطلع رامعة العجين ومنى المرأة رقيق أصفر (و يجزى عن الوضوء وان تبين عدم جنابته) اللخمى النيسة في الوضوء تجزى عن الغسل وفي الغسل تجزى عن الوضوء لان كليم افرض (وغسل الوضوء عن غسل محله ولوناسيا لجنابسه) المخمى لو توضأ ثم تذكر أنه جنب أجزاه أن يني على المغسول من الوضوء انظر هذا بالنسبة للحية ومابين أصابع الرجلين فقد تقدم أن بين الطهار تين فرقا (كلعة منها وان من جبيرة) ومن المدونة اذا أصاب الجنب كسر أوشجة فكان ينسكب عنها الماء لموضع الجبائر فانه اذاصح كان عليه (٣١٨) أن يغسل ذلك الموضع قال ابن القاسم فان لم يغسله حتى صلى

انفردت اقتضت كونه منياوان فقدت كلهافليس بمنى ص ﴿ وغسل الوضوء عن غسل عله وشقال في المسح على الجبائر من المدونة وان لم يغسل الخ ابن ناجى يقوم من هذا ان من نوى بوضوء غسله رفع الحدث الاصغر وغسل بقية جسده بنية الحدث الاكبرأنه يجزئه وهو كذلك نص عليه المخمى و به الفتوى انتهى ص ﴿ فصل رخص لرجـل واحرأة ﴾ ش انماذ كر المرأة لئلايتوهم قصر الحكوعلي الرجل لكونههو الذي يضطرغالبا اليالاسباب المقتضية لذلك وتوطئة لذكر المستعاضة ص فروان مستعاضة ﴾ ش قال في المدونة وتمسح المستعاضة على خفها وخصها بالذكر لينبه على ان المذهب انها كميرها في المسيح خلافا لمن يقول من الحنفية انها اذالبست بعد تطهرها وقبل أن يسيل منهاشئ مسحت كاعسى غيرها وان لبسته والدمسائل مسحت مادام الوقت باقياعلي قول أو يوم وليله على قول حكاه صاحب الطراز قال والمندهب انهاسواء لبسته بعدطهرها قبل أن يسيل منهاشئ أو بعدأت سال لان ماسال لايؤثر في نقض الطهارة الأأنااذا استحببناأن تطهر لكل صلاة لمكان مايسيل من الدم استحببنا أن يكون لبسها الخفعقيب غسلهامن الحيض أو وضوئها قبل أن يسيل منهاشئ لانهااذا سال منهاشئ مح لبست خفها واستحبينالها أن تتوضألمكان ماخرجمنها كان لذلك الخارج حكم الحدث في باب الاستنجاء لانهاتموضأمن خارج تقدم على لبس الخف انتهى (قلت) وعلم من هذا انهاان كان انقطاع الدم عنهاأ كثرمن اتيانه وقلناان ذلك يوجب عليها الوضوء كاهو المشهور يجب أن يكون لبسه اللخف قبل أن يسيل منهاشئ ولأنها ان لبسته بعد أن سال منهاشئ لم يجز لها المسولانها لست الخف على غيرطهارة وهذا واضح والله أعلم ص ﴿ مسم جورب جلدظاهر ، و باطنه ﴾ ش قوله مسج هو نائب فاعل رخص قال في التوضيح الجورب ما كان على شكل الخف من كتان أوقطن أوغير ذلك وقوله جلدظاهره وباطنمه أيمن فوق القدم وتعتها ولايريد بالباطن مايلى ألرجل قال في المدونة قال مالك ومن لبس خفين على خفين مسم على الاعلى منهما واختلف قوله في المسم على الجرمو قين فكان يقول لا يمسم عليهما الاأن يكون فوقهما وتعتهما جلد مخروز وقدبلغ الكعبين فيمسج عليهما ثمرجع فقال لايمسح عليهماأ صلا وأخذابن القاسم بقوله الاول قال أبوالحسن قوله من فوقهما ومن تحتهما جلد مخروز أي ان الجلدمن فوق القدم ومن تحت القدموليس بريد بقولهمن تحتهما مايلي الرجل انتهى والجرموقان بضم الجيم والميم بينهما راءسا كنة قال في التوضيح فسره مالك بأنه جورب مجلد من تحت ومن فوقه وس ﴿ وخف

صلوات توصأ لهافان كان منغمير أعضاء الوضوء كالفلهر والمدر وقدكان مسجعليهمن فوق الجبائر في غسل الجنابة غسل الموضع فقط وأعادماصلي من يوم برأ وطهـر الأأن بكون تطهر لجنابة بعدرته فاغادعك ماصلي دعدرته الى حين طهره \* الثاني قال ابن حبيب وهذا ان ترك غسله ناساوأماتهاونا أوعامدا فانه بيتدي الغسل وبعيدالملاةقال بنالقاسم وكذلك ان كان في أعضاء الوضوء فتوضأ يعدرته فاغادعماصلى بعدرتهالي حين وضوئه ابن يونس فبعزىء غسل الوضوء فيهعن غسل الجنابة لأن الفعلفهما واحدوهما فرصان فأجزأ أحدهما عن الآخر وهذا مخلاف من يتيمم للوضوء ناسيا للجنابة انه لا يجزئه لان التيم نائب عن غسل

أعضاء الوضوء والتيمم عن الجنابة نائب عن غسل جميع الجسد فلا يجزى عاناب عن غسل بعض البدن عما يجزى عن جميع من جميع الجنوب عن جميع الجنوب عن جميع الجرح لم ينب عن غيره والحكم في الوضوء والفسل في الجرح غسل تلك اللعة فأجزا أحدهما عن الآخر فصل في البين السادس في المسح على الخفين والجبائر (رخص لرجل وامن أة وان مستعاضة بحضر أوسفر مسع خورب جلد ظاهره و باطنه وخف) من المدونة يمسح على ظهو رالخفين و باطنهما ابن الطلاع نفس مسح الخفين فرض والانتقال المعمن الفسل رخصة أبن عرفة المشهو رجو از مسح الخفين في الوضوء بدل غسل الرجلين ومن المدونة والمرأة في المسح على

الخفين والرأس مثل الرجل في جيع ذلك ابن القاسم والمستعاضة أن تمسع على خفيه اولا تتبع غضونهما وهو تسكسيراً علاهما قالم اللك ولا يمسع عليهما ولا يمسع عليهما وتعتهما جلد مخروز قد بلغ السمع عليهما ثمر جع وقال لا يمسع عليهما وأخذا بن القاسم بقوله الاول ابن يونس وهو السواب لانه اذا كان عليه جلد مخروز يبلغ السمة المحالك المنحمى الجرموق أن شئ يعمل من غير الجلد و يعمل عليه الجلد \* الباجى وجه ( ٣١٩) دواية منع المسمح على الجرموق أن المنافية المحلمة على المجرموق أن المنافية المسمح على المجرموق أن المنافية المنافية المسلم على المجرموق أن المنافية الم

المسجعلي الخف لمشعة خلعه ولسسه تغلاف الجرموق فانه كالنعمل \* أبوعمرفي جواز المسيح على الجوربين الجلدين روايتان عن مالك الجزولي اختلف في الجورب والجرموق هلهما اسان لسمى واحد ( ولوعلى خف )من المدونة ان ليس خفان على طهارة ثم أحدث فسيرعليهمائح ألسآ خرمن فوقهما تمأحدث فليمسج عليهماأيضاقال مالكومن لس خفيان على خفين مسيح الاعلى منهما ( بلا حائل كطين) من المدونة و بنزع ما بأسفل الخف من طين قبل المسح قال عبد الوهاب لان المسح اعما مكون على الخف وهاذا مائل دون الخف فوجب نزعه كالولف على الخف خرقة لم يجز المسم عليها-لانهماسم على فسيراظف وانظران لس اللف على الر محسة والغلمات قال

ولوعلى خف ﴾ ش يعنى أنه يجوز أن يمسع على الخف بن ولو كانافوق خفين وقيل لا يجوز المسع على الاعليين واليه أشار بلو والخلاف جارسواءلبس الاعليين قبل أن يمسح على الاسغلين أوبعد أن مسيء عليهما قال فى الطراز وزعم اللخمى ان الخلاف انماهواذ البس الاهليين عقب طهارة غسل الرجلين فأما اذالبس الاول ممأحدث فتوضأ ومسجعليه مملبس خفا آخرتم أحدث فانه يمسح على الأعلى قولا واحداوتأو يله هذا لا يوافق عليه بل القولان لمالك مطلقا بل الصورة التي جعلفها الخلافهي أولى بالجواز قولاواحداوالتي جعلفها الجواز قولاواحداهي أحرى بالخلاف انتهى بالمعنى وماقاله صاحب الطراز ظاهر والله أعلم (تنبيه) شرط مسحه على الاعليين أن بكون لبسهماوهو على الطهر الذي لبس بعده الاسفلين أو بعدان أحدث ومسجعلي الاسفلين وأمالولبس الاسفلين على طهر تم أحدث تم لبس الأعليين فبل أن يشو صأو يمسح على الاسفلين لم يمسح على الاعلمين ذكره ابن فرحون وأصله لابن يونس وهوظاهر واللهأعلم (فرع) ولا فرق بين أن يلبس خفاعلى خف أوجو ربامجلداعلى خف قاله في المدونة وكذالو لس جور باتحت الخفأو لف على رجليه أواحدهمالفائف عمليس عليها الخف فيجوز له المسح قاله في الطراز قال وكذالنالو لبس في احدى رجليمه خفين وفي الاخرى خفا واحداد كر ذلك في مسئلة من نزع احدى الخفين الاعلياين لايلزمه نزعلاذ كرقول ابن القاسم وأنه اذا نزع احدى الاعليين لايلزمه نزعالآخرخلافا لسعنونانمن حجة ابن القاسم القياس على مااذالبس خفين على نعلين والله تعالىأعلم ص ﴿ الاالمهماز ﴾ ش هذه المسئلة في نوازل سحنون من كتاب الطهارة ونصها وسئل عن الركوب بالمهاميز فقال لا بأس بذلك وأراه خفيفا \* ابن رشدوهذا كاقال لان الدواب لاتملأ ولايتأتي فيهاماأ ذن الله من ركوبها الابه في أغلب الأحوال فقيل لسحنون فاذا سافر بمهاميز هل يمسح على خفيه ولا ينزع المهاميز قال لابأس بذلك وأراه خفيفا \* ابن رشد لان المسح شأنه التخفيف ألاترى انهليس عليه أن يتتبع الغضون وقدتكون أكثر بماستره المهاميزانتهي وحكاها فى النوادر بلفظ قال سمحنون لا بأس بالركوب بالمهاميز وللسافرأن يمسج عليها ولا منزعها وهمادا خفيف (قلت) فظاهرهذا أنعدم نزع المهاميزخاص بالمسافر فتأمله (فرع) قال ابن عرفة قوله ولا ننزعهما يحتمل أن يريد ولا ينزعهما للسح ولا بعد م يعني لانه صار بعض المسوح فاذا نزعه صارلعة وهوظاهر ( تنبيه ) ظاهر كلام سحنون جواز الركوب بالمهاميز وقال في التوضيح نقل الباجي وغسير معن مالك انه قال لا بأس بسرعة السير في الحج على الدواب وأكره المهاميز يدمهاولايصلح الفسادواذا كترذلك خرقهاوقد قاللابأس أن ينخسها حتى يدميها انتهى (تنبيه) قال ابن عبد السلام وماذ كره سحنون من جواز المسح على المهاميز بين اكنه مختص بالراكب

ابن شعبان بمست على الخفين لاأبالى لبسهما بحرق أو بجورب أو بغير ذلك أو أدخل رجليه فهما بغير لفافة (الا المهماز) سمع سعنون بمسح على المهاميز ولا ينزعهما (ولاحد) التلفين المست جائز على الخفين من غير توقيت المعقمان الزمان لا يقطعه الا الخلع أو حدوث ما يوجب الغسل (بشرط جلد) ابن يونس لا خلاف انه لا يجزى المست على الخرق اذا لف ما رجله

(طاهر) انظر عندقوله وجلدولودبغ (خرز) ابن الحاجب لا يسح على الجورب الأن يكون من فوقه ومن تعته جلد مخروز \*من المدونة بمسح على ذى الخرق اليسير انظر السباط الذى بالقفل هل القفل كالخرز نقل البرزلي عن ابن قداح انه يجوز المسح على عليه (وستر محل الفرض) من المدونة اذا كان الخف دون السمعين فلا يمسم عليه (وأمكن تتابع المشى به ) الباجي يمسم على الخف اذا كان من المحقة بحيث يمكن تتابع المشى (٣٧٠) به غالبا (بطهارة ماء) من المدونة من تيمم ثم لبس خفيه لم يمسم عليه ما

وشأن الرخص في مثل هذا أن تكون أسبابها عامة قال بن ناجي غير الرا كب لاحاجة له الى ذلك ص ﴿ طاهر ﴾ ش فلا يمسح على خف من جلاميتة ولو دبغ على المشهو رقاله في الشامل ص ﴿ وسترمحل الفرض ﴾ ش قال في الطراز اذا قطع الخف الى فوق الكعبين تمشر جعلى موضع الغسل فان كان فيه خلل لابرى منه القدم جازله المسح وهومتفق عليه بين المذاهب حتى قال الشافعي ان كان فيهشرج يفتحو يغلق فاذاغلقه جاز المسح واذافتح غلقه بطل المسيروان كان لابين منه شيخ لانه اذا مشي بان منه انهي ص ﴿ بطهارة ما ، ﴾ ش سواء كان ذلكمن وضوء أوغسل قال في الطر از قاله مالك في الموطأو زعم بعض المتأخرين من أحدابنا انهلاء يحملهما فيطهارة الغسل وهنده غفلة لان الحديث انما تضمن اشتراط طهارة الرجلين عنداللس وطهارتهما تعصل من الوضوء كم تعصل من الغسل انتهى وقبله في الذخيرة وقال ابنء وفة ونقل في الطراز عن بعض المتأخرين لاعسح على لبس على طهارة الغسل لا أعرفه (قلت) ولانو خذذلك من قول اللخمي نصح المسح بأربعة شروط ليسهما وهو كامسل الطهارة وكونه على العادة لا يخفف على نفسه غسل رجليه وكونه متوضئا لامتمماو كون طهارته الآن للوضو الالغسل جنابة ولاغيرها لان المراد به الطهارة التي عسح فيها لقوله وكون طهارته الآن ولعل لفظة الآن سقطت من نسخة صاحب الطراز فتأمله (تنبيه) و يدخل في طهارة الماء مااذا لسسخفيه تجأحدث ومسح علمما تحلس خفين آخرين فبجوزله حينئذأن يمسح على الأعليين كاتقــدمذلك ص ﴿ وعصيان بلبسه أوسفره ﴾ ش قال في الطراز ان قلنا يسح على الخفين في الخضر فهل مسح علهما من سافر في معصية اختلف أحكابنا وأحجاب الشافعي في ذلك فقيل لاءسح ولايترخص برخصة حتى يتوب وقيل عدج وهو الصحيح لان اللبس لاتعتص رخصته بالسفرحتي اذا جعلناسفره ملغي لاحكم له وجبأن يبقى رخص السفرو يلغي معه فاللبس على هذا لااختصاص له محال ولابسفر ولا محضرانهي ص ﴿ لاأقلان التصق ﴾ ش كذافي بعض النسخوفي بعضها لادونهان التصقور أرت مخط بعض أحجابنا ممن وقف على نسخة بخط المصنف ان كلتا اللفظتين ليستافي أصل المصنف وانه رأى بخط المصنف في حاشية المبيضة اني مقتصر في هذاعلى كلام ان رشدفي البيان واذا كان كذلك فلابدمن اثبات أحد اللفظتين كانظهر ذلكمن كلاما بن رشدولفظه لاأقل أخصر فهي أولى وكلام ابن رشد الذي أشار اليه ذكره في التوضيح وفيه طول وقال بعدان ذكر الروايات فاستقرينا من مجموع هذه الروايات أنه عسح على الخرق اليسير ولايمس على الخرق الكبير واداكان كذلك باجاع وقامت الأدلة من الكتاب والسنة

اذاتوضأ بابن عرفةشرطه لسهعلى طهارة حدث بالماءولو بالغسل (كلت) ابنرشدالمشهورلا يحوز المسح إن ليس اليني قبل غسل السرى الاان نزعها ولسها قبلأن يحدث (بلاترفه) الباجي الماييج المسيح على الخفيان أذا لبسهماللوجه المعتاد من المشي فهماأوالتوقي مهما (أوعصان بلسه ) ابن القاسم لاعسح على الخفين محرم \* الشيخ لعصيانه elimpol eletingol teta مسح \* ابن عرفة ولانص في الخف المغصوب وفسه نظر انتهى أنظر الفرق السبعين من قواعد القرافي ذكرفسه من مسح على خف مغصوب أوحج عال مغصوب أوتوضأ عاء مغصوب (أوسفره) ابن عبدالسلام الحق انهلانتنو من الترخص بسسعصان السفر الارخصة يظهر أثرها في السفر كالقصر

والفطرلاالتيم ومسح الخفين و نحوه في الله بن يونس في المضطر في سبب المعصية انظر في القصر عند قوله غير عاص به (فلا يمسح واسع) الجلاب لا بأس المسح على الخفين الواسعين فأن خرجت رجله من مقدم الخصالي ساقه بطل مسحه ووجب عليه غسل رجليه وان أخرج عقبه من مقدمه الى ساقه فلاشئ عليه الأأن يخرج جل رجله (ومخرق قد رثلث القدم) ابن رشد مدلول الكتاب والسنة ان الثلث آخر حد اليسير وأول حد الكثير فيجب أن يمسح على ما دون الثلث ولا يمسح على ما كان خرقه الثلث فأكثراً عنى ثلث القدم من الخف لا ثلث جميع الخف (وان بشك) ابن حبيب ان أشكل الخرق فلم يدر أمن الكثير هو أم من القليل فلا يمسح عليه

(كنفتح صغر) ابن رشدانما يمسح على الخرق الذي يكون أقل من الثلث اذا كان ملتصفا بعض كالشق لا يظهر منه القدم وأما ان السع الخرق وانفتح حتى يظهر منه القدم فلا يمسح عليه الأن يكون يسير اجدا (أوغسل رجايه فلبسهما ثم كل أورجلا فأدخلها حتى يخلع الملبوس قبل السكال) ابن بشير (٣٢١) ان غسل رجلافاً دخلها في الخف ثم غسل الاخرى فأدخلها

فالمشهورانه لاعمه وكذلك يختلف فيمن نكس وضوءه فغسل رجليه ثم أدخلهما في الخفين ثم غسل بقية الاعضاءانتهي ونص السماع قال ابن القاسم من له من الماء قدر ما كفيه لوضوته فجهل وغسل رجليه قبل ولس خفيه تم توضأ بقية وضوئه قال قال مالك أحب الى أن بعيد عسل رجله بعد وضوئه وان لم يفعل لم أر عليه شيئاوقيل لمحنون لو غسل رجليه ثم ليس خفيهوقدنسىمسحرأسه نحذ كروقدجف وضوؤه فسير رأسه تمأحدث بعد دلكقال لاعسح الاان علع خفيه بعد أن مسير برأسه تم لسهماقبل أن معدث فانه يسيح وكذلك اذالبس خفه اليمني قبل غسل رجله اليسرى ولاعساحابن رشدمن رأى أنه كلاغسل عضوامن أعضاء الوضوء طهر ذلك العضو وحازله أن عسح على خفيه اذا

على أن الثلث آخر حداليسير وأول حدالكثير وجبأن بمسم على ما كان الخرق فيدون الثلث ولا يمسح على ما كان الثلث فأكثر أعنى ثلث القدم من الخف لا ثلث جميع الخف وانما يمسح على الخرق الذي يكون أقلمن النلث اذا كان ملتصقاً بعض ببعض كالشق وتحصيلها أنهاذا كانالخرق فيالخف الثلث فأكثر فلاعسح عليه فظهرت منه القدم أولم تظهروان كان أقلمن الثلث فانه يمدح عليه مالح يتسع وينفتح حتى يظهر منه القدم فان عرض الخرق حتى تظهر منه القدم فلايمسح عليه الاأن يكون يسيرا كالنقب اليسير الذي لا يكنه أن يغسل ماظهر منهمن فدمه لانه اذاظهر من ذلكما عكنه الغسل لم يصح له المسح من أجل أنه لا يجتمع مسح وغسل فعلى هـ ندايجب أن تحرج الروايات المشهو راتانتهي ( فرع) اذا تمزق الخف من أسفله امتنع المسح وان كانأع الاه صحيحا قاله في الطراز وانمانهنا على هذا لئلابتوهم أنه لا يضرمافيه من الخرق لكونهاذاترك مسحه أنمايعيد في الوقت والله أعلم ( فرع) اذا قطع الخف وشرج وجعل له غلق مثل السباط فاذا غلق جاز المسح عليه قاله في الطراز والله أعلم ( فرع) قال في الطراز ولو كان الخرق المتفاحش فوق الكعبين لم يضره ذلك كالوقطعامن ثم جميعا ص ﴿ أُولِيسِهِما نَم كُلُ ﴾ ش تصوره واضح ومنه من توضأ ثم لبس خفيه ثم ذكر لمعة في وجهه و يديه فغسل ذلك ثمأحدث فلايمسح على خفيه الاأن يكون نزعهما بعدغسل اللعة ثم لبسهما قبل أن يحدث على المشهوروغلى قول مطرف يمسح قاله في الطراز ص ﴿ حتى يخلع الملبوس قبل السكال ﴾ ش فاذا لبس الخف في اليمين قبل غسل اليسرى مم غسل الاخرى ولبس فيها الخف فيخلع اليمني م البسهابعد كال الطهارة ولا يخلع اليسرى قال في التوضيح قال ابن عبد السلام هذا كاف فيجواز المسح لكن يفوت فيه فضيلة الابتداء الميامن فالأحسن أن يخلعهما انتهى قال في التوضيح وفيه نظر لانه قدلبس النمني قبل اليسار أولاوا نماهذا النزاع لأجل الضرورة فاشبهمالو نزعخف اليمين لاجلء ودوقع فيه ونعوه انتهى وقيل لا يحتاج الى خلع وبنوا الخلاف في ذلك على الخلاف المشهور وهوأنه هل يطهر كلعضو بانفراده أولا يطهر الابالجيع وممابنواعلي هذا الخلاف مسئلة من مس ذكره في أثناء غسله هل محماج الى نية أم لاوذكر ابن ناجي في شرح هذه المسئلة من المدونة وهي في باب مس الذكر أنه استشكل الدهب أي محمد بأنه يقول بحتاج الى النبة وهنايني على أن كل عضو يطهر بانفراد دوهو قول في مسئلة الخف لا يمسح حتى يحلع الملبوس قبل الكال ولم يذكر جواباو يمكن أن يجاب بأنا وان قلنا ان كل عضو يطهر بانفر اده فن شرط المسمح على الخف أن تكون الطهارة قد كملت وهي في هذه الصورة لم تكمل بدليل انه لايستبيح بهاشيأمن موانع الحدث فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ ولالابس لمجرد المسح أولينام وفيها

( ٤١ - حطاب - ل ) لبسهما بعد أن غسل رجليه للوضوء وان كان ذلك قبل أن يستكمل وضوءه وهذا قول ابن القاسم عن مالك م قال و جواز المسح أظهر على القول بأن كل عضو يطهر بانفر اده لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ العبد المؤمن خرجت الخطايامن فيه (ولامحرم لم يضطر وفى خف غصب تردد ) تقدم الفرعان عند قوله وعصيان بلبسه وقول ابن عرفة لانص فى الخف المغصوب قال وقياسه على المخصوب قال وقياسه على المخصوب الماء يتوضأ به والله بي المخصوب قال وقياسه على المخصوب الماء يتوضأ به والله بي بذيج بها والمدية بين عاد به والمدال المغصوبة برد بأنها عزائم (ولا لابس لجرد المسح أولينام وفيها

يكره) من المدونة سألت مالكاعن المرأة تمخضب رجايها بالحناء وهي على وضوء فتلبس خفيها لتمسح عليهما اذا أحدثت أو نامت أوانتقض وضو وهاقال لا يعجبني ذلك قلت لا بن القاسم فان كان رجل على وضوء فاراد أن ينام أو يبول فقال ألبس خفي كلما أحدثت مسحت علمما قال سألت مالكا ( ٣٧٧) عن هذا في النوم فقال لاخير فيه والبول عندي مثله واختار

يكره و ش هذاراجع لقوله بلاترفه واللابس لمجر دالمسم مثله ابن الحاجب بمن جعل حناء فى رجليه ولبس الخفين ليسم عليهما وفهم من كلام المصنف ان من لبس الخف لمحر دالمسم أوللنوم الايجوزله المسح وانمسم لم يجزه وهو المشهورذكره في التوضيح عن ابن راشدوا بن هرون وقوله وفيها يكره يعنى انه كره فى المدونة أن يلبس لجرد المسج كسئلة الحناء أوللنوم قال فيهاو يكره للرأة تعمل الحناءأو رجل يريدأن ينام أويبول فيتعمد لبس الخف للسح وظاهر كلام الشيوخان الكراهة على بابها قال في البيان اختلف في المرأة تلبس الخفين لتمسح على الخضاب فروى مطرف عن مالك انه لا يجوز لها أن تمسح عليهما وقدقيل انه يجوز لها المسح واليه ذهب أبواسحق وقال في المدونة لايعجبني وهذه ثلاثة أقوال المنع والاباحة والكراهة انتهى قال في التوضيح ومقتضى كالرمهأن المشهو رالكراهة وهنداخلاف ماشهره ابن راشدوغيره انتهى وفي كلام المصنف ترجيح للقول الاول والله أعلم ص ﴿ وكره غسله ﴾ ش قال في الطراز اذا غسل كفيه بنية الوضوء قال ابن حبيب يجز تهو يمسح لمايستقبل وليس بواجب فاستحب له الاعادة ليأني بالمقصو دمقصو دالا تبعاونقله في الذخيرة (فرع) قال في الطراز ومسح الطين أوغسله ليمسح الخففى الوضوء فنسى المسحلم يجزه ويمسحو يعسدالصلاة لعدم نية الطهارة وانمانوي النظافة من الطين قال فان نوى بذلك از الة الطين و الوضوء جيعالا جزأه على خلاف فيما انتهى وكانه يشير الى الخلاف فيمن غسل النجاسة عن أعضاء وضوئه بنية ازالة النجاسة ورفع الحدث وقدتق دمان المشهور الاجزاء (قلت) وقال ابن عرفة وقول ابن عبد السلام عن ابن حبيب ان غسله للنجاسة مستتبعانية الوضوء أجزأه لاأعرفه (فرع) قال في النوادر قال مطرف ومن مسحليدرك الصلاة ونيتهأن ينزعو يغسل اداصلي فذلك يجزئه ومن توضأ ومسحعلى خفيه ينوى اداحضرت الصلاة نزعوغسل رجليه لم يجزه ويبتدى الوضوء كتعمد تأخير غسلهما وقاله ابن الماجشون وعبد الملك وأصبغ صر وتتبع غضونه بشقال في المدونة ولايتتبع الغضون قال في الطر از وعندابن شعبان يتتبع وكذلك قال في غضون الجبهة في التميم كانه رآه من ظاهر محل الفرض ونقله في الذخيرة وقبله وكذلك المصنف في التوضيح هناوذ كرفي باب التيمم عن ابن شعبان انه لا يتبع الغضون وكذا ذكرا بن عرفة عنه في باب التيمم ولم يذكر هناشيا وكذاذكر في النوادر في التيمم عن ابن القرطي بضم القاف وسكون الراء والطاء المهملة وهو ابن شعبان انه لايتتبع الغضون وذكرفي بأب المسي على الخفين عن الخنصر أنه لا يتسع الغضون وقال ابن ناجى في شرح المدونة في باب المسع على الخفير وقول المازرى وابن هرون قيل في التيمم انه يتتبع الغضون لاأعر فه ولا يتخرج هذا لان المسح أخف انتهى فاذكره سندغر ببوالله تعالى أعلم وقال الشارح في الرسالة ولا يتتبع الغضون وليس هذا في الرسالة ص ﴿ و بطل بغسل وجب ﴾ ش لوقال بموجب غسل لكان أحسن لأن البطلان يحصل عوجب الغسل وان لم يغتسل و بعرقه كثيرا في شتقدم تعديد الكثير واليسيرفاذا انغرق

التونسي الجواز وعن أصبغ غيره وقال التونسي وما الذي عنع من المسح والحاضرا عاملس خفيه في الحضر لمكان الشقة في غسلهما فأجيزلهأن عسم فعملها الحناء في رجليهامن هذا المعنى وأجاز الراهيم النعمي والحكم بن عيينة أن يلبس الرجل خفسه لمسح علمما وكره ذلك مالك \* أصبغ في رواية أبي زيد قال وان مسح عليما أجرأه \* برام نص المدونة الكراهة وشهره ابن رشد انتهى وانظر قدرترجح مهذاان من عادته القيام بالليل وصلاة الضعى وهو يتورععن المسحلفريضة فقدينبغي لهأن يسح للضعى وقيام الليل فذلك أفضل ولمأزل أرشحهذا المعنى في تسخين الماء للوضوء كاحكاه تاج الدين في تنويره قال ان الشيخ أبا الحسن قال قال لىشخى يابنى ردالماءفان العبداذاشر بالماءالسخن قال الجد لله يكزازة واذا

شربالماء البارد فقال الجديلة استجاب كل عضوفيه بالجديلة راجعه في التنوير (وكره غسله وتكراره) ابن شاس يكره الغسل والتكرار بدابن حبيب ان نوى بغسله مسحه أجزأه وان غسل طينه لم يجزه (وتتبع غضونه) من المدونة ولا يتبع الغضون وهو تكسيراً علاه (ويطل بغسل وجب) تقدم نص التلقين لا يقطعه الاحدوث ما يوجب الغسل أو الخلع (و بحرقه كثيرا) سمع أبوز بدمن مسح على خفيه وصلى الظهر فلم يأت العصر حتى تغرق خفه فانه ينزع خفيه معاويغسل رجليه ولا يعيد الوضو ، \* ابن رشد فان أخر خلعهما حين انخرق الخف انتقض وضوؤه ( و بنزع (٣٢٣) أكثر رجل لساق خفه) تقدم نص الجلاب الأأن يخرج

جل رجله (الالعقب) من المدونة ان كان الخف واسعا وكان العقب يزول ويخرج الى الساق و يجول للقدم الاان القدم كاهي في الخف فلاشئ عليه (واذا نزعهماأ وأعلسه أواحداهما بادر للإسفل كالموالاة) انظر اذانزع احداهمايين أن يكون خفا على خف أولافرق ومن المدونة قال مالك في الدي ينزع خفيه وقدمسع عليماانه يغسل رجلىهمكانهو مجزئه وان أخرذلك ابتدأ الوضوءفان نزعخفاواحدافلينزع الآخر ويغسلرجليه مكانه و يجزئه وانأخر ذلك ساعة أعاد الوضوء وقال الامرى حدد ذلك مقدار مامحف فيه الوضوء الجلاب فانأخرذلك ناسيا غسلهما حين يذكر وسنى قال ابن القاسم في المدونة فان نزع الذي للس خف ابن على خفان الاعلى منهمامسح الاسفل مكانه وكانعلى وضوئه وقال في العنسة فان نزع فردامن الاعلى مسح ذلك الرجل على الاسفل مكانه

خرقا كثيرا نزعه مكانه وغسل رجليه فان كان في صلاة قطعها نقله في التوضيح والشامل ص ﴿ و بنزعاً كثرر جل لساق خف ﴿ شقال الشارح في الكبيرو الوسط قال في المدونة وان أخرج جيع قدمه الى ساق الخف وقد كان مسح عليه ماغسل مكانه فان أخر ذلك ابتدأ الوضو ، ففهو مه أن اخراجاً كثرالقدم لايضره فانظره مع قول هذا انهى (قلت) صرح بذلك صاحب الجلاب كما ذكرها بن غازى وصرح بذلك صاحب الارشاد أيضاوهو ظاهر لان الاقل تبع للاكثر وانما بطلحكم المسج بوصول أكثرالرجل للساق لانشرط المسحكون الرجل في الخف ولو توضأ ووضع رجله فى ساق الخف ثم انتقض وضوؤه لم يجزه المسح كاصرح بذلك التامسانى فى شرح الجلاب وأصله في كلام صاحب الطراز ص ﴿ لاالعقب ﴾ ش أى فلاببطل المسح بذلك وظاهره سواءكان وصول العقب لساق الخف لقصد نزعه ثم بداله وردها أوكان ذلك غير مقصو دوا تماهومن بابالحركة والمشيأماالاول فعلى المشهور في الغاء الرفض وأما الثاني فلاخلاف فيه قاله التامساني وأصله في الطراز ص ﴿ أُوا حده ) ﴿ ش أَي أحد الاعلمين فانه سِادر لمسح الاسفل ولا مجت عليه نزع الاعلى من الرجل الأخرى عندابن القاسم وهو المشهوركم قاله الشيبي خلافا لسعنون ولا يصحأن يعود ضميرأ حدههاعلى أحدالخفين كاقاله الشارح في الصغير لانه يقتضي انه يبادر لغسل الرجل التي نزعها فقط ولاينزع الاخرى وهنداخلاف المشهور وكان المصنف اكتفي بذكر المسئلة الآتية عن هذه لانه يفهم منها أنه اذالم يعسرنزع الأخرى فلايدمنه على المشهوروهو كذلك (فرع) قال في الطراز اذاقلنا يمسح على ما تحت المنز وعفسح ثم لس الخف الذي نزعه جاز لهاذا أحدثأن يمسح عليه قاله ابن القاسم في العتبية ولايشترط أن يزيد على الرجل الأخرى خفا آخر لان البدلية تحصل بسترالرجلين بجنس الخف فاذا كان له أن عسح وعلى احدى رجلمه أكثر مماعلى الاخرى فن الاولى أن يسحاذا كان ماعلهماسواءانتهى وماذكره عن العتسة هو في رسم نقدهامن سماع عيسى قال ابن رشدوه فاعلى قول مطرف بعني أنه لانشترط كال الطهارة قال لانه لمانز عالخف التي مسح عليهامن الرجل الواحدة انتقضت طهارته فامامسح على الاسفل صارقد طهر بعدأنمسم على الخف من الرجل الاخرى انتهى وذكره ابن عرفة وقال بعده قلت يرد بمنع النقض بمجرد النزع بلمسع الاسفل اثرنز عالأعلى كدوام لبس الاعلى انتهى فتأسله (تنبيه) قال في الذخيرة خسة نظائر التيمم والمسح على الخفين والمسح على الجبيرة والمسح على شعر الرأس والغسل على الاظفار في الجيع قولان للعلماء والمذهب في الثلاثة الأولى عدم الرفع انتهى ونقله في التوضيح فعلم أن المذهب في مدح الخفين انه لا يرفع الحدث والله تعالى أعلم ص ﴿ كَالمُو اللهُ ﴾ ش قال ابن الحاجب فأن نزع الخفين فأخر الغسل ابتدأ على المشهور قال في التوضيح أي أخر قدرما يجف فيه الوضوء ومقابل المشهور يأتى على ان الموالاة ليست بواجبة وقوله أخرير يدعامدا وأماالناسي فيبنى طال أولم يطل وبالجلة فهومن فروع الموالاة ومفهومه انهلو غسل في الحال أجزأ وهو كذلك وروى عن مالك قول بعدم الاجزاء لبعد مابين أول الطهارة وتمامها وهو بعيد (قلت) الصديد بحفاف الأعضاء تقدم انماهو مع العجز وامامع العمدمن غير عجز فتقدم عن ابن هرون

ويجزئه ثمان لبس الفرد الذي نزع ثم أحدث مسج عليهما ابن رشد فرق ابن القاسم بين نزع الفرد الاعلى وبين

( وان نزع رجلاوعسرت الاخرى وضاق الوقت فني تيمه أومسعه عليه أو ان كثرت قمته والامن ق أقوال ) ابن بشيراذا نزع احدى خفيه ولم يقدر على نزع الاخرى وخاف فوات (٣٧٤) الصلاة فقيل يتيم وقل الابياني يغسل الرجل الواحدة و يسم على

انهأقلمن ذلكوا بههوالظاهر خلافالما قال ابن عبدالسلام وابن فرحون انه يتعددأ يضابالجفاف والحكم هذا كذلك والله أعلم ص ﴿ وَانْ يَزْعُرْ جَلَاوْعُسُرُ تَالْأُخْرِي وَضَاقَ الْوَقْتَ فَفِي تَهُمُهُ ومسحه عليه أوان كثرت قيمته والامن ق أقوال له ش صدرابن الحاجب بالقول الثابي وعطف عليه القول الاول والقول بانه عزقه بقيل ولم بذكر المصنف هذا القول الثالث في كلام ابن الحاجب بالتمز يقمطلقاوزادفي التوضيح قولارابعاوهوالثالثفي كلام المصنف ثمقالوهو الاظهر وعزاها بنعرفة لعبدالحقوذ كرهو والمصنف فى التوضيح انهاذاقل عنهمزقه وان كان لغيره ويغرم قيمته ص ﴿ وندب نزعه كل جعة ﴾ ش ذكر في التوضيح ان رواية ابن نافع بتعديده من الجمعة الى الجمعة محمول على الاستعباب وانها وفاق للذهب لاجل غسل الجمعة (قات) وصرح باستحباب نزعه كلجعة صاحب الارشاد وأظنه في المعونة فانظره وصرح مه صاحب التلقين وصاحب الكافي ص ﴿ ووضع عناه على طرف أصابعه و يسر اه تعتم او عره الكعبيه ﴾ ش هذه صفة المسيولم بذكر المصنف هل معدد الماءلكل رجل أم لا وقال في مختصر الواضعة ولا تعمل الماءبيديك فتصبه على خفيك ولكن ترسله وتمسح المني ثم تأخذ الماء لليسرى فترسله من يدبك ثم تمسح على اليسرى وليس فيهما الابلة الماء الذي أرسلت من يديك انتهى وفي سماعموسي ان عم مسعه باصبع واحدة أجزأه كرأسه ونقله ابن عرفة (تنبيه) بفهم من هذا انه لا بدمن استمعال الخف بالمسي قال صاحب الطراز وصاحب الذخيرة وهدندا أصل المذهب وقال الباجي قال ابن مسامة وجاعة من أعدان الابعب الايعاب ثم قال وحجتناأن كل موضع صح فيه الغسل وجب اذلو انتفى الوجوب لماصح أصله السابق واذاكان الوجوب متقرر افى آخر العضو وجب ايعابه كسائر أعضاء الوضوء ص ﴿ وهل اليسرى كذلك أو اليسرى فوقها تأويلان ﴾ ش الثاني تأويل ابن أبي زيدوغبره والأول تأويل ان شبلون واختار سندالثاني ورجحه بانه مروى عن مالك ووهم ابن شباون في تأويله فعلم ان التأويل الثاني أرجح (تنبيه ) وعلى هـندا التأويل لا يمسح الرجـل اليسرى حتى يغسل اليدالذي عربها من تحت الخف قاله اللخمي وبريد والله أعلم اذالم يتعقق طهارة خفه ص ﴿ ومسح أعلاه وأسفله ﴾ ش الظاهران قوله مسح فعل ومر أده بموجب مسح الاعلى والأسفل وهوظاهر المدونة قال فها ولا يجوز مسح أعلاه دون أسفله ولامسح أسفله دون أعلاه الاأنهمسج أعلاه وصلى فاحب الى أن يعيد في الوقت لان عروة كان عسج وطونهما ففهم منهأن الأعلى والأسفل عنده واجبان وان اقتصر في ترك الأسفل على الوقت مراعاة للخلاف ونقلها بن ناجى بلفظ ولا يجزى وقال ظاهر ه بعدالوقو عوانه يعيداً بداوهومناف لقوله يعيد في الوقت فهوأراد ولابجوز ففيه مسامحة انتهى وقال الشبيي اختلف في الواجد من مسحهما مشهورها وجوب مسج الأعلى واستحباب مسج الأسفل الثانى وجو بهمالابن نافع والثالث وجوب أحدهامن غيرتميين وقالفى القوانين الواجب مسح أعلاه ويستحب أسفله وقيل عجب وهذا يقتضى أنمسح الأسفلمستحب فيصحعلى هذا أن يقر أمسح بالسكون على انه معطوف على

الاخرىمن فوق الخف ويصير ذلك ضرورة كالجبيرة وقدل مخرق الثاني واستعسن بعض فقهائناان كان الخف قليل الثمن فلمخر قهوان كان لغيره ويغرمله قيمته وان كان كثير الثمن فلسم علمه كالجيرة (وندب نزعه كل جعمة )التلقان ستعب للقيم خلعه كل جعة للفسل الكافي ستعدله أنلا عسح أكثرمن جعةلفسل الجعة ( ووضع عناه على طرف أصابعه وسراه تحتماو عرهالكعسه) من المدونة أرانام الك المسي على الخفيان فوضع مده على أطراف أصابعهمن ظاهر قدمه البيني ووضع السرىمن تحتأطراف أصابعه من باطن خفه فأمرهاالىمواضع الوضوء وذلك أصل الساق (وهل السرى كذلك أوالسرى فوقها تأويلان ) الرسالة وكذلك يععل مده السيري من فوق رجله السرى و مده العني من تعنها وقال ابن حبيب وهكذا أرانا مطرف وابن الماجشون

قالاوات مالىكا أراها كذلك وقال ابن شباون القروى بل يجعل البينى من فوق القدمين جيماوهو ظاهر المدونة وقد تقدم أن الفعل ان استعملت فيه الجارحة ان قدمت فيه البيني في فعل الراجح ان تيسر فان شق ترك كالركوب ابن عرفة في صفة مسحه بعدز وال طينه ست السكافي وكيفها مسح أجزأه (ومسح أعلاه وأسفله وبطلت ان ترك أعلاه

المسحوالمعنى يستحب الجمع بين مسح الأعلى والأسفل ويؤيده فوله في الجلاب ويستحب مسح أعلى الخفين وأسفلهما فانمسح أعلاهمادون أسفلهما أعادفي الوقت استحباباوان اقتصر علىمسح أسفلهمادون أعلاهما أعادفي الوقت وبعده ابجاباانتهي وعلى دنداحله الشارح في الصغير والأول أظهر واللهأعلم ص ﴿ لاأسفله فني الوقت ﴾ ش أى فيعيد الصلاة في الوقت و يعيد الوضوء أبدا وكل ذلك استحباب قاله الشيخ ان أبى زيدونقله ابن يونس وغيره وقال في الطراز ا ذاقلنا يعيد فيالوقت فهل بعبدالوضوء كله أوأسفل الخف فقط قال ابن أيي زيديعيد الوضوء ورأى انهلاترك ذلك عاهم لاحتى طال كان فمه خرم الموالاة المشترطة و تنخرج فيه قول آخر انه عسح أسفله فقط ويعيد الصلاة انتهى (تنبيه) المرادبالوقت الوقت الختار قاله أصبغ ونقله ابن ناجي وغيره وسيذكره ابن غازى في باب الصلاة ص ﴿ فصل يتيمم ﴾ ش لماذكر الطهارة المائية بقسميها وماينوب في غسل بعض الاعضاءذ كرماينوب عن غسل جميع الاعضاء في الوضوء والغسل وهو التهمم وهذاه والمعروف أعنى كونه نائباء نهماوقال ابن ناجي في شرح المدونة وفي كونه أصلاأو نائبا عن الوضوء والغسل خلاف وهو لغة القصد قال الله تعالى ولاتيمموا الخبيث منه تنفقون أى تقصدونه وشرعا قال في التوضيح طهارة ترابية تشمل على مسح الوجه واليدين وقال ابن ناجي طهارة تستعمل عندعدم الماءأوعدم القدرة على استعاله وزاد المناوى بعدقو لناطهارة تراسة ضرور بةوتبعه شخنا الشسي ولاحاجة لقوله باترابية لان المشهور أنه يتيمم على الجير وغيرهمع وجودالتراب وكذلك لايحتاج لقولها كابن بشيروابن محر زضرور يةلان مابعه ءيغني عنه انهي وقوله على الجبرير يدقبل طبخه كاسيأتي ولااعتراض علم ماوقو لهم ترابية لان المراد التراب وماهو منجنسه وقال ابن رشدطهارة ترابه تفعل مع الاضطرار دون الاختيار والأصل في مشر وعبته قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر الآية وأحاديث يأتى بعضها ومنها حديث مسلم جعلت لنا الارض مسجداوتر بتهاطهو را وحديث الصحيين جعلت لى الارض مسجداوطهو راوانعقد الاجاع على مشر وعيته وعلى انهمن خصائص هله الأمة لطفامن الله بهاوا حسانا ولجمع لهابين التراب الذى هومبدأ المجادها والماء الذى هوسب استمرار حياتها اشعار ابان هذه العبادة سب الحياة الأبدية والسعادة السرمدية جعلنا اللهمن أهلها وقيسل فى حكمة مشر وعيته أن الله سبعانه لماعلم من النفس الكسل والميل الى ترك الطاعة شرعها التيمم عندعه م الماء لئلاتعتاد بترك العبادة فيصعب علمهامعاودتها عندوجو ده وقيل يستشعر بعدم الماءمو تهو بالتراب اقباره فيزول عنه الكسلذكر هنه الأقوال التادلى قال ابن ناجى ولاأعرفها لغيره وليس المرادانها أقوال متبادنة بلكل عبر عاظهر لهوالمرادا لجيع أوغير ذلك ممايظهر لناوالله تعالى أعلم وقال ابن ناجى فىشرح الرسالة وحكمه الوجوب من حيث الجلمة باجاع وقال فى شرح المدونة واختلف هلهوللسافرعز بمةوهوظاهرقول الرسالة التيم بجب لعدم الماءوفي مختصرا بنجاعة انه رخمة قالالتادلي والحقعندي أنهعز يمةفي حقى العادم للماء رخصة في حق الواجد العاجزعن استعماله والقول بالوجوب مطلقالايستقم في حق الواجد اذقد يتكلف ويستعمله ومع جواز استعاله لا يكون التيم واجباوالقول بالرخصة لايستقيم في حق العادم فان الرخصة تقتضي امكان الفعل المرخص فيه وتركه كالفطر في السفر والعادم للاهليل له الى ترك التيمم وقول من قال انالرخصة قدتنتهي الى الوجوب غيرمسلم فانهااذا انتهت اليهصارت عزيمة وزال عنهااسم الرخصة

لاأسفله فني الوقت)
الجلاب ويستعب مسح
أعلى الخفين وأسفلهما
وان مسح أعلاه إدون
أسفلهما أعاد في الوقت
استحبابا وان اقتصر
على مسح أسفلهما دون
أعلاه إعاد في الوقت
و بعده إيجابا

الخامس فى التيم (يتيمم

انتهى وفهاقاله التادلى نظر فان العاج عن استعمال الماء لخوف ضرر أوزيادة مرض لايقال بجواز استم اله للاء غاية مافيه أنه لوتكلف وارتكب الخطر صح مع اثمه في اقدامه على الخطر والكاره كون الرخصة تنتهى للوجوب مخالف الماعليه المحققون كابن الحاجب وغيره من المتأخر بن من تقسيمهم اياهاللواجب والمندوب والمباحز ادبعضهم وخلاف الأولى والحق أنهر خصة تنهى في بعض الصور الموجوبكن لم يجد الماء أوخاف الهلاك باستعاله أوشديد الأذى وبني بعضهم على الخلاف في كونه رخصة أوعز بمةتيمم العاصى بسفره فعلى انهعز بمة يتيمم وعلى انه رخصة لايتيمم وفيه نظر لجواز أن يكون عزيمة ويتوقف على تو بتهمن عصيانه كاان فروع الشريعة يخاطب بهاالكافر وميدالبعرص ضييع التيم نقله ابن عرفة فيتيم ويصلى ولايعيدانتهى وقال ابن وهب في سماع عبدالملك اذالم يقدر البطون والمائد على الوضوء تيم الخمله ابن راشد على انهما لا بقدر ان على مس الماء وقال سندير بداذاعظمت بطنه حتى لايقكن من تناول الماءو رفعه من الاناء وكذلك المائدلايقدرأن عسك نفسه حتى رفع الماء فيتيمم ويصلى ولايعيدانتهي ولابدمن تقييده بان لا يجدا من يوضهماأولا يستطيعان ذلك والله أعلم وحله الطليطلي في مختصره على من انطلقت بطنه ونصه وان كان مبطونا ببطن قد غلب عليه بطنه لايستطيع امسا كه فانه يتيمم و يصلى وقد قيل فيه انه يتوضألكل صلاة انتهى والقول الثانى في كلامه هو الجارى على المعروف في المذهب في الاحداث المستنكحة كاتقدم والقول الاول قريب من فتوى اللخمي ولعله اغتر بظاهر لفظ الرواية ثمقال فى مختصر الطليطلي ومن كان لايدرك بيديه أن يغسل مخرج البول والغائط من علة تزلت به فان كانتلهزوجة أوجار يةغسلت ذلك وتوضأوصلي وانلم مكن له واحدة منهما وقدر على تحصلها فعليه ذلكوان لم يكن لهمال ولازوجة ولاخادم فانه يتيمم ويصلى انتهى وماقاله غيرظاهر وقد تقدم عن صاحب المدخل في فصل الاستبراء أنه يصلى بالنجاسة ولم يذكر في ذلك خلافا وهو المعر وف من المذهب والله تعالى أعلم ص ﴿ وسفراً بيم ﴾ شدخل السفر الواجب والمندوب من باب أولى ولوقال جائز لشمل كلامه ذلك نصاوخ جالمكروه والحرام وماد كره من اشتراط اباحة السفرهوالذىذكرهابن عرفة عن القاضى عبدالوهاب واقتصر عليه واعترض على ابن الحاجب في حكايته فيه الخلاف فقال وشرط القاضى اباحة السفر وقول ابن الحاجب على الأصح الأعرفه نصاانتهي ونقله عنه المشذالي بلفظ وشرط القاضي اباحة السفر فقابل الأصولاأعرفه ولفظ ابن الحاجب ولايترخص بالعصيان على الأصع وقال ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح نفى ابن الحاجب الترخص بسبب بالعصيان يعمل أن ير بدبه نفى التيم خاصة وهو الأقربمن مراده و يحمسلأن ير يدنني الترخص عموما كالتيمم والمسم على الخفين وأكل الميتة وقال ابن هبدالسلام والحقانه لاينتفي من الترخص بسبب العصيان الارخصة يظهرأ ثرهافي السفردون الحضر كالقصر والفطر وأمار خصضة يظهرأثرهافي السفر والاقامة كالتيمم والمسع على الخفين فلاعنع العصيان منها ومعنى هذالابن رشدانتهي وقال صاحب الطراز اذاقلنا يمسح في الحضر فهل يمسح عليهمامن سافرفي معصية اختلف أصحابنا وأمحاب الشافعي في ذلك فقيل لايمسح ولا يترخص برخصة حتى يتوب وقيل عسح وهو العميح لان المسح لاتختص رخصته بالسغرانهي وصرح صاحب الطراز أيضافي باب القصر بانه يتيم بلاخلاف ونصه بعد أن ذكر الخلاف في

ذومرض وسمفر) ابن حارث يتسم لفقد الماء المسافروالمريض العاجز عن فعل الوضوء اثفاقا (أبيح) شرط القاضي اباحة السفروقال القرافي يلزم الفائل لايتيم العاصي أن لاعمع على الجبرة ان انكسر ولا يأكل في رمضان وانخاف الموت انظرعندقوله وعصان بلسه وقال أبوعمرغير واجب حل الماء الوضوء وقال الباجي بجوز السفرفي طسريق يتبقن فيمعدم الماءطلبا للال ورعى المواشى ويجوزله المقام على حفظ ماله وان أدى ذلك الى أداء الملاة بالتمم ونعو هذا في الا كال فانظره

مسح الخف بن ولا يعتلف أحدابنا أنه اذاعدم الماء يتمم و يجزئه انهى وذكر القرطبي في تفسير سورة المائدة الخلاف وصحح مارجمه صاحب الطراز وسيأتي لفظه (تنبيهات \* الاول) أكثر نصوصهم التعبير بالعصيان كإقال ابن الحاجب وهولا يقتضى اخراج المكر ومخللف ماتعطيه عبارة القاضى عبد الوهاب والمسنف والظاهر الاول لان السفر المكروه لا بمنع القصر تصر عا وانما عنعه على سبيل الكراهة كإسائي في ابه وقالوا انه لااعادة عليه ان قصر فيه مع اشتراطهم هناك اباحة السفر على المشهو رفأح ي هنافتأمله والله تعالى أعلم (الثاني) مثل ابن فوحون في الفصل التاسع من القسم الثالث من تبصرته العاصى بسفره كالآبق وقاطع الطريق والعاق لوالديه والمخالف اشخه الذي فوض اليه أموره على ماذكر بعضهم لا محوز لأحدمنهم التسم على الأصح و بحب عليه الرجو علما عب عليه فاذاعز معلى التو بة جازله ذلك والله أعلم (الثالث) أطلق المصنف رجمه الله تعالى السفر فظاهره سواء كان سفر قصر أودونه وذكر ابن الحاجب فى ذلك قولين وقال ابن عرفة فيه ثلاث طرق الأولى اشتراطه الثانية عدم اشتراطه الثالثة فيه قولان وقال ابن فرحون في شرحه المذهب انه لا يختص بسفر القصر وقال التو نسي هو نص المدونة وهونص الشيخ أبي محمدفي مختصره وصدر مه في الشامل فقال وان قصر سفره وقسل كالقصر وبه جزم في الاشراف وقال الفرطي لانشترط أن مكون السفر ما تقصر فعه الصلاة هذامذهب مالك وجهو والفقهاء وقال قوم لايتيمم الافي سفر القصر واشترط آخرون أن يكون سفرطاعة وهذا كلهضعيف والله تعالى أعلم وهذامع ماتقدم عن الطراز مما يصعح وجود الخلاف الذى ذكره ابن الحاجب في العصيان والله تعالى أعلم ولا يقال هذا الفرغ لا يحتاج اليه الاعلى مقابل المشهور الذي يمنع الحاضر الصحيح من التيمم للفرائض لانانقول بل محتاج المعلى المشهور أيضا فى التمم للسنن والنوافل فعلى الصحيح من عدم اشتراط مسافة القصر بتيمم للسنن والنوافل وعلى مقابله يكون كالحاضر لا يتيمم الاللفرائض على أحد القولين والله تعالى أعلم (الرابع) قال لمازرى في شرحمسلم في حديث عائشة رضى الله عنها واقامته صلى الله عليه وسلم لطلب العقد على غيرماء قال بعض أصحابنا يباح السفر للتجر وان أدى الى التيمم واحتير الحديث لان اقامتهم على النماس العقدضرب من مصلحة المال وتفيته وقبله هو وعياض وقال الأبي قلت انمافيه الاقامة لحفظ المال وحفظه واجب بخلاف السفر لتنميته وقال عياض فيهجو از الاقامة بموضع لاماء فيه لحوائج الانسان ومصالحه وانه لامحب الانتقال عنه لان فرضه هو مالزمه من طهارة الماء أوالتيمم ان عدمه مالم يكن الماء قر سامنه فيلزمه طلبه عند كل طهارة ونحو مللباجي في المنتقى قال الابي المصلحة هناحفظ المال وهو واجب فلاملزم جواز الاقامة لمطلق المصلحة انتهي فتأمله وماقاله الاولونظاهر بلنقل ابن عرفة ذلك عن الباجي صريحا قال مانصه الباجي عن المذهب وابن مسامة جواز سفرالتجر والرعى حيث يتيقن عدم الماء انتهى وقال ابن ناجى في شرح قول الرسالة وبكره النوم قبلها ويقوم من كلام الشيخ انه يكره الرجل الخروج قبل دخول الوقت من منزله الىمكان يحدث فيه على أميال دون مااذا كان يشك هل فيه ماء أم لاوا نظر اذا تعقق أنه ليس فيه ماءهل عب حل الماء أو يستحب فقط لان الطهارة لا تجب الابعدد خول الوقت فكذلك استعداد الماء لهاوشاهدت في حال صغرى فتوى شيفنا الشميي بذلك الامر ولاأدري هل ذلك منه على الوجوبأوالندب ونفسى الىالوجوبأميل انهى والظاهر عدم الوجوب لقوله في المدونة ومن

خرجمن قرية على غير وضوء بريدقرية أخرى وهوغيرمسافر فغربت عليمه الشمس فان طمع بادراك الماء قبل مغمب الشفق مضي المهوالاتيمم وصلى ونقله الشمخ أبوهجد بلفظ من قرية الى قرية على الميل والميلين ولم محمله أحدمن الشراح على مابعد الوقوع فتأمله وهذا حيث تدعوه الى الخروجضر ورةفانه سيأتي انهلا محوز استعال سيسنقل الىالتسم الاعند دحاجة أوحدوث ضرورة (الخامس) دخل في كالرم المصنف مااذا كان السفر مباحاوع عيى فيه فانه يتيمم قاله في التوضيح وغييره ص ﴿ لفرض ونفل ﴾ ش يعني ان المسافر والمريض بتسمان لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعاله الفرائض والنوافل اماتهمهما للفرائض فحكي ابن الحارث وابن الحاجب في ذلك الاتفاق و حكى ابن رشد في رسم الشريكين من سماع ابن القاسم و في سماع عبد الملك قولين في المريض الواجد للاءعنده العاجز عن استعاله لتعذر مسه أولضعه عن تناوله قائلاأمالو كان الماء غائبا عن موضعه ولا يجدمن مناوله اياه ولامن منقله المه متيم قولا واحدا وعزا القول بالجواز الإبن القاسم معروايته فيهاوالقول بالمنع لمجد بن مسامة من سماع ابن القاسم أيضاو بحث في ذاك ابن عرفة ونهت على محمد في الاوراق التي كتنها عليه وقال في التوضيح عن ابن عبد السلام وابن هرون انهان خافي على نفسه فلاخلافي في التيمهوان خافي على مادون النفس ففيه الخلاف وهناهوالظاهروالله تعالى أعلووأماتسمهما للنوافل فهوالمشهور المعروف في المندهب قال في الطراز ولايعرف فيه خلاف الاعن عبدالعزيز بنأبي مسامة ونقل ابن عرفة قول ابن أبي مسامة في المسافر قال وقال اللخمي والمازري والمريض مثله ص ﴿ وَحَاصَرُ صَحَ لَجَيَازُ مَّانُ تَعَمَلُتُ ﴾ ش يعنىأن الحاضر الذى ليس عسافروهو صحيح اعايتهم الجنازة اذاتعينت بأن لا يوجد منوضئ يصلى علماولا عكن تأخرها حتى محصل الماءأو مصل المهوماذ كرهمن التفصيل في الجنازة من أن تتعين أولاصر حبه في التلقين وتبعه علمه ابن بشمر وابن الحاجب وغيرهما وقديه سندالمدونة قالفها ولانصلى على جنازة بتسمم الامسافر عدم الماء فقيده سندبأن لاتتعين بأن بكون هناك متوضئ أو عكن تأخيرها حتى بأتى الماء أو عضوا المه قال والاصاوا علمها بالتسمي في الحضرانتهي واعترض اين فرحون على ابن الحاجب بأنه تبع ابن بشير في المفر قة ولم نفرق في المدونة وقد عامت ان المدونة مقيدة بذلكوان التفرقة المذكورة ذكر هاالقاضى عبدالوهاب وغير دفلااعتراض عليه (تنبيهات \* الاول) قال ابن الحاجب وان تعينت في كالفرض على الاصح قال في التوضيح وعلى مقابل الاصح تدفن بغير صلاة فاذا وجدالماء صلى على القبرانتهي وان لم تتعين فيتسم لها المسافركا تقدم عن المدونة وكذا المريض قال في التوضيح لان المريض سيممل اهوأ دون منها وقال ابن فرحون وأماالمريض فيتيممها وقال أبوالحسن فيشرح كلام المبدونة المتقدم بريد وكذلك المريض العادم الماء ويكون نسة المسافر على المريض أوسكت عند معجزه عن حضو رالجنائز انهى ولامفهوم لقول الشيخ أبي الحسن العادم قال اللخمي حكم المريض المقيم فهالتمم لهحكم المسافروفي كلام الطراز وغيره مايقتضي ذلك وهوظاهر فلايتمسك بالحصر الذي في كلام المدونة وأماالحاضر الصحيح يحاف ان اشتغل بتحصل الماء أوالوضوء فاتته الصلاة على الجنازة فالمشهور أنهلا يتيمم لهاوقيل بتيمم لها قال ابن ناجى واختاره اللخمى وقال ابن وهدان حبها على طهارة وانقضت تيمم والافلاانتهي مختصرا (الثاني) قال ابن عبد السلام ماذكره في هذه المسئلة مشكل على ماقيل في أصول الفقه في فرض الكفاية من أن اللاحق بالداخلين فيه بعد تلبسهم

(لفرض ونفل) ابن عرفة يتيمم المسافر ولولنفل أو مس مصحف ومنعه ابن أبي مسلمة لغير الفرض المازري واللخمي والمريض كفيلك ( وحاضر صح لجنازة ان تعينت ) ابن عرفة الجنازة المتعينة قال القاضي كفرض

(وفرض) من المدونة بتيمم في الحضرمن لم يحدالماء وكذلك المسجون وكذلك من خاف في حضر أوسفر ان رفع الماء من البئر أن يذهب الوقت فليتيمم و يصلى ولا يعيد الصلاة بعد ذلك انتهى نص المدونة ابن يونس وقال بعض فقهائنا ومن خاف ان توضأ بماء معهذهب الوقت وهوان تيمم يدرك فليتوضأ وقال عبدالوهابسمم وهو الصواب عندى ولا فرق بين تشاغله باستعاله أو رفعهمن البئر وانما وضع التيمم لادراك فضلة الوقت (غير جعة) ابن لقصار وان خاف فوات الجعةان توضألم يحزلهأن سمملان الظهر هي الاصلفان فاته فرض لجعة لم يفت وقت الظهر المختار وقيل بتيمم و يصلي لجعة ثم يتوضأ وبعيدهاظهرا ولايعيد تقدمنص المدونة لايعيد الصلاة بعددلك (لاسنة) ابن بشيرمذهب اكتاب أنه لا يجوز التيمم للسنن في حق الحاضر ومن المدونة ولايتيمم من أحدث خلف الامام في صلاة العيدين ولا يصلى على جنازة بتيمم الا مسافر

بهوسقوط الفرض بهم بلحق بهم و يقع فعل الجميع فرضامن تلبس به أولاومر لق به وأيضااذا كانمذهبأهل السنةفي فرض الكفاية خطاب الجيع حتى يفعله طائفةمنهم فلافرق بين تعيينه وعدم تعيينه انتهى وهذا الاخر يرنحوه في التوضيح (الثالث) يفهم من كلام ابن عبدالسلام انهاذا حضرالجنازة المتعينة جاعة جازلهم الجيع التيمم للصلاة عليها وهوظاهر وانما النظر فيمن بأتى بعدتيممهم ودخوهم في الصلاة فهل بتيمم ويدخل معهم أملا والظاهر من كلامه واستشكالهأن كلامأهـ لا المندهب يقتضيء بدم الدخول معهم فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ وَفُرض ﴾ ش يعنى ان الحاضر الصحيح انما يتمم للجنازة المتعينة كاتقدم وللفرائض الخمس غيرا لجعة كانبه على ذلك على المشهور ولمالك في الموازية انه لايتيمم وان خرج الوقت نقله فى التوضيح عن ابن راشد وقدنق له صاحب الطراز واللخدى وغيرها قال في التوضيح وهذا يظهر اذاقيل انعادم الماء والصعيد لانصلي وأماعلي القول بأنه يصلي فنحتمل أن يصلي هذا بغيرتيمم ويحملأن يقال بتيمم لان التيمم لايز مده الاخيرا انتهى وأصله لابن عبد السلام واذاتيمم الصحيح وصلى قال في التوضيح فالمشهور انه لاإعادة عليه وصرح به الباجي وابن رشد وقال ابن حبيب وابن عبد الحكم يعيد أبدا انتهى وقال اللخمى اختلف في الصحيح اذالم يكن مسجونا وهوفى ضيقمن الوقت فان طلب الماء خرج الوقت على ثـ لاثة أقو ال فأجاز له مالك أن يتيمم ويصلى ولااعادة عليه وان وجدالماء في الوقت وقال أيضابعم دوان وجدالماء في الوقت وفي كتاب محمديطلب الماء وانخرج الوقت انتهى فعلممن كلام اللخمي أن الصعيح اذاخاف فوات الوقت اذاطلب الماءفتيمم وصلى ثم وجدالماء في الوقت لااعادة عليه وان تبين خلاف ظنه وهو كذلك في المدونة قال فيهاومن خاف في سفر أوحضر ان رفع الماءمن البئر ذهب الوقت تيمم وصلى ولااعادة عليه في وقت ولاغيره اذا توضأ ولمالك قول في الحضرى انه يعيد اذا توضأ انتهى واطلاق قول المصنف لا يعيد صادق على ذلك أعنى نفي الاعادة في الوقت و بعده ونبه على ذلك ابن غازي في كلام المصنف ص ﴿ غير جعة ﴾ ش يعني انه اذا خشي فوات الجعة لا تتسمم لهما وهـ نداقول أشهبقال في التوضيح قال وان فعل لم يجزه وهو ظاهر المذهب وقال الشارح انه المذهب قال ابن القصار بتيمم لها اذاخشي الفوات وكذاذ كرابن عرفة عن المازري الهعزاهذا القول لابن القصار نفسه وليس كذاك فقد نقل ابن يونس عنه أنه قال لا يجزئه ان تمم للجمعة ا ذاخاف أن تفوته قال وقال بعض أحما بنا القياس أن يتيمم إله الذاخاف الفوات فليس القول مجو از التيمم الجمعة له وانماهو ناقل له فتأمله وقد بالغ سندفى انكار التيمم لادراك الجعة وقال انه مخالف للاجاع ذكره فى الكلام على التيمم لصلاة العيدين وذكرابن يونس عن بعض شيوخه انه لوقيل يتيمم وبدرا! الجعمة ثم يتوضأو يصلى الظهر مابعم قال ابن عرفة وظاهر كلام ابن يونس اختيار ذلك (قلت) وهوحسن اذاتحقق فوات الجعة اذاذهب للوضوء والله أعلم ص ﴿ ولا يعيد ﴾ ش يعني اذاتيمم الحاضر الصحيح للفرض وصلاه مع وجدالماء فانه لا بعيد وتقدم الكلام عليه عند قوله وفرض ص ولاسنة وشالمشهوران الحاضر الصعيح لابتيمم لهاوعزاه ابن بشير للدونة قال في المدونة ولايتميم من أحدث خلف الامام في صلاة العيدين انتهى وقال ابن سحنون سبيل السنن في التيمم سبيل الفرائض الوتر والفجر والعيدين والاستسقاء والخسوف ويتيمم لكل سنة كايتيمم للفرائض وذكرابن عرفة ثالثابانه بتمم للعينية كالوتر والفجردون السنن على الكفاية كالعيدين وعزاه

اللخمى للذهب وليسفى كلام اللخمى مابدل على أنه المذهب ونصه و يختلف في السنن اذا كانتعلى الاعيان كالوتر والفجر ولايتيمم للنوافل ولاللسنن اذا كانت على الكفاية كالجنائز والعيدين على القول بانهاعلى الكفاية عمد كركلام المدونة وكلام ابن سيحنون وكلام ابن وهب المتقدم فى صلاة الجنازة ثم قال واذا جاز للسنن عند عدم الماء فيختلف فيهمع وجو دالماء اذاخاف خروج وقت الوتر وركعتي الفجر وفراغ الامام من العيدين والاستسقاء والجنائز والله تعالى أعلم وحل كلامسندابن سحنون على من لايق درعلى مس الماءقال ولوخاف فوات ركعتي الفجران توضأوان تيمم أدركهمامع الصبح فانه يتوضأو يدع كعتى الفجر انتهى فظاهر كلامه ان هذامتفق عليه وهو خلاف مايقتضيه كلام اللخمي فتأمله والله تعالى أعلم (تنبية) قال ابن عبد السلام حكاية ابن الحاجب الخلاف في السنن يقتضي عدم الاتفاق على عدم التيمم للفضائل والنو افل وفيه نظر والأظهرفي الحاضر الصحيح التيمم للفرائض والنوافل لان الآية ان تناولت كان كالمسافر والمريض وانلم تتناوله لم يتمم لهاانتهى وماحكاه من الاتفاق هوظاهر كلام صاحب الطرازفانه قاللاحكى الخلاف في الجنازة اذالم تنعين ووجه القول المشهور بالمنع فلر يجب التسمم كافي سائر الصلوات وكالوم بسجدة وهوفي سوقه أودخل في طريقه مسجدا فأرادأن بركع التحية أويقرأ في حانوته وهو جنب فانه لا يتمير لشئ من ذلك وان كان يتركه انتهي و ينب غي للشخص ان كل فعل تشيرط لهالطهارة ولايباح الابها لايفعله في الحضر بالتيم اذا خاف فواته وكل فعل تندبله الطهارة كقراءة القرآن ظاهراوالدعاء والمناجاة والنوم وتعوذاك فينبغي لهأن يتيمم اذالم يجد الماءوخاف فوان ذلك الفعل لجواز الاقدام على ذلك بغيرطهارة والتيمم لايزيده الاخيراوالله تعالى أعلم وليس في هذا وأمثاله احداث قول وانمافيه الخروج من الخلاف فماحصل فيهمنع من بعض العلماء وتقليد بعض العلماء في اكتساب فضلة لا يمنع منهاغير موالله تعالى أعلم (تنبيه) هذا ظاهر في الصعيم الحاضر الذيعدم الماء وأما اذا كان مخاف من استعماله الضررعلي نفسه فالظاهرأنه بمنزلة المريض بتيمم للسنن قالابن فرحون فيشرح قول ابن الحاجب ولايتيمم الحاضر للسنن على المشهورووم أده اذاخشى أن تشاغل بتعصيل الماء أو باستعاله فوات الوقت فالمشهو ولايتيم لان الأصلمنع الحاضر من التيمم مع القدرة على استعمال الماء خرجت الفرائض لادراك الوقت وبقي ماعداها انهي مختصرا فعل محل الخلاف فيمن يخاف فوات الوقت و يأتى في كلام العوفي والوانوني مايؤ بدذلك والله تعالى أعلم ( فرع ) قال الوانوني فى قوله في المدونة واذاتهم الجنب مم صلى مم وجد الماء أعاد الغسل فقط قوله وصلى ولوفى جاعة فى المسجد فيؤخذ منه جو أزدخوله لصلاة الجاعة لاانه يصلى خارج المسجد قال المشذالي في الأخذ ضعف لانهمن باب المطلق انتهى وسكت عنه ولم يفصل هل من اده الجنب الصحيح أوالمر يض وقد نقل بعده مانصه قال الوانوعي قال القرافي انظرلو أراد الجنب أن مدخل المسجد لصلاة الجاعة أو اعادة ماصلي منفردافهل بتيمم لد خول المسجد ثم الصلاة فقديقال لا مجو زلان الجاعة والاعادة غيرمضطر الهماولقوله لايتمم الحاضر لسنة وهذافى حق الحاضر الصحيح وأماالمريض والمسافر فيجوز لقولها يتيمهان للطواف انتهى وماذكره ظاهر الاأن هذا اللفظ لمأره في المدونة بل فسه تجوزفان الطواف لايتصور فيحق المسافر ولهندا قال في التلقين ولا يكاديتصور في الطواف الاللريض والله تعالى أعلم (فرع) لولم يجد الجنب الماء الاوسط المسجد فهل يجب عليه التيمم

(انعدموا ماءكافيا)
التلقين من شر وط جواز
التيم عدم الماء الذي
يتطهر به أوعدم بعضه فان
وجددون الكفاية لم
يلز مه استعاله ومن المدونة
ان كان مع الجنب قدر
وضو به فقط تيم ولم يتوضأ

لدخول المسجدليتوصل الى الماءويصير في معنى من تعين عليه الفعل كالجنازة المتعينة أوينهي عن ذلك لانه لما كان للاء بدل وهو التيم صار بذلك في معنى من لم يتعين عليه قال المازري فى شرح التلقين لاأحفظ فيه نصاعن المذهب لكن رأيت بعض المتأخرين قال قال مالك عنع الجنب من دخول المسجد الاعابر سيل فيجب اذا اضطر لدخوله أن يباحله التهم وقد أريناك من وجوه النظر فى المسئلة طريقا يرشدك لماسواه انتهى وذكر في التوضيح في التميم كلام المازري نفسه وقال بعده انتهى ثم ذكرماذكره المازرى عن بعض المتأخرين عن الباجي ولم يذكر غير ذلك (قلت) وقدصر - صاحب الطر ازفى غسل الجنابة بالهيتيم و يدخل ونصه فان الجأ الجنب الى دخول المسجد ليأخذ منه الماء لغسله ولم يحد الماء في غيره فهذا يتيم لدخوله وهوقول أبى حنيفة ووجهه ظاهرفان كل فعل منع منه الجنب حتى يتطهر فانه ان عجز عن الطهارة لذلك بالماء استباحه بالتراب كالصلاة وكذلك فعلاذا التجأالي الميت في المسجدوهو جنب انتهى ولا بدأن براد فى التوجيه واضطر الى ذاك الفعل وتعين عليه والالزم عليه جوازتيمم الحاضر الصحيح للسنن والله أعلم وذكر البرزلى في مسائل الطهارة عن مسائل ابن قداح مانصه من أتى المسجد وهوجنب والدلوفيه فان ضاق الوقت تيمم ودخل لأخذه وان اتسع الوقت انتظر من يأتي فيناوله اياه (قلت) مثلهاذا كان الماءفي المسجدهل يتيمم ويدخل أويدخل بغيرتيمم وهي المسئلة التي سأل مالكامحمد ابن الحسن عنها فأجامه ابن الحسن بالاول وسكت مالك وعكسه أن تصيبه جنابة وهو في المسجد فذكر ابن يونس عن المعاري جواز الخروج ويوب عليه المعاري باب جواز خروج الجنب من المسجد وأدخل خروجه صلى الله عليه وسلم لغسل رأسه الحديث انتهى (قلت) قال ابن عرفة في مختصره بعدأن ذكر كلام المازري المتقدم (قلت) ذكرا بن الدقيق ان محمد بن الحسن سأل مالكاعن هذه المسئلة بحضرة أحدابه فأجابه بانه لايدخل فأعاد مجدسؤ اله فأعاد مالكجو ابه فأعاد مجمد فسأله فقال لهمالك فاتقول أنت فقال يتيم ويدخل لأخذ الماء فلم ينكره مالك انتهى من باب التيمم ونقله عن المشدالي وغيره والله تعالى أعلم (فرع) قال سندفى عكس الفرع فان احتلم في المسجد فهذا بخرجمن غيرتيمم وحكى ابنأبي زيدفي نوادره عن بعض أصحابناأنه قال ننبغي أن سميم لخروجه وهذاقول باطل بالخبر والنظرأماالخبر فان النبي صلى الله عليه وسلم لماأحرم في الصلاة ثم ذكرانه جنب خرج ولم ير واحدانه تيمم وأماالنظر فلانهاذا اشتغل بالتيم كان لبثا في المسجدمع الجنابة فكانخروجه أهونمن ذلك لانخروجه يعدتر كاللكون في المسجدونزعاعنه انتهى ونقله في التوضيح ونقل البرزلي في الطهارة عن ابن قداح انه لايتيم ماذا احتلافي المسجد كاقال سندوالله أعلم ونقل المشذالي عن العوفي بعد حكانته كالرم صاحب النوادر وكلام سندمانصه والظاهران هذا الخلاف انماهوا ذانام في المسجد وأمالو نام في بيت المسجد فلا يختلف انه يتيمم لخروجه انتهى وماقاله ظاهر يفهممن كلام سندالمتقدم في دخول المسجد للاءوالله أعلم ولو كان مضطر اللبيت في المسجد ولا يمكنه الخروجمنه تيمم للبيت في المسجدوالله أعلم وعلى القول بجواز مكث الجنب في المسجد ينبغى أن بتيم الحروجه والله أعلم و بأتى الكلام على تيممه على تراب المسجد والله أعلم ص وان عدمواماء كافيا ش الضميرعائدالى المسافر والمريض والحاضر الصحيح ويصرف في بقية المسائل في كلمسئلة الى مايليق به و يعني ان شرط جواز التيم لهم أمو رالاول منها عدم الماء الكافى للطهارة الواجبة عليهم ودخل فى ذلك ثلاث صورالاولى عدم الماء بالكلية الثانية وجود

مالا مكفي للوضوء في حق المحدث الحدث الأصغر ومالايك في للوضوء ولاللغسل في حق المحدث الحدثالأكبر الثالثةوجودمالا يكفى للوضوءدون الغسل في حق المحدث الحدث الأكبروالحكم فى الجميع سواء كاقال المصنف قال في النوادر قال على بن زياد في جنب مسافر اغتسل عامعه من الماء وصلى فبقى عليه قدر الدرهم فلا مجزئه ويتيمم ويعيد الصلاة وقال ابن راشد وقدا تفقنا نعن وأبوحنيفة على ان من وجدماء لا يكفيه لطهارته انه بتركه ويتمم وقال الشافعي بجب عليه استعاله ثم يتيم وذهب بعض البغداديين الى أنه يبنى التيم على الوضوء ويكمل احدى الطهارتين وقال القرطني والذي يراعي من وجو دالماءان يجدمنه ما يكفيه لطهارته فان وجدأ قل من الكفاية تدمير ولميستعمل ماوجدمنه هذاقول مالك وأصحابه وبهقال أبوحنيفة والشافعي في أحدقوليه وهوقول أكترالعلى الان الله تعالى جعل فرضه أحد الشيئين اماالماء واماالتراب فان لم يكن الماء مغنماعن التسميكان غيرموجو دشرعا لان المطلوب منهوجو دالكفاية وقال الشافعي في القول الآخر يستعمل مامعه من الماءو يتيمم قال في التلقين فان وجددون الكفاية لم يلزمه استعماله قال المازرى مذهب مالك وأبى حنيفة ان من وجدمن الماء مالا يكفيه لوضو ته لا يحب عليه استعماله وقال في المدونة وان كان مع الجنب من الماء قدر ما سو صأبه تيم للجنابة لكل صلاة أحدث أم لافان كان مه أذى غسله بذلك الماء ولايتوضأ به انتهى زادأ بوهجد في اختصاره ولو توضأ به ناسيالجنابته وصلى تيميم ان لم يجدالماء وأعاد الصلاة أبداوان تيميم الجنب ثم أحدث أونام ثم وجدمن المهاء قدر الوضوء لمبجزه الوضوء بهلانه عادجنبا وكذلك يعود بدخول وقت صلاة ثانية ونقله سندأ بضاوالله تعالى أعلم قال ابن عبد السلام هذا اذاقيل ان حكم الوضوء مطرح مع الجنابة وقد تقدم في ذلك خلاف عندناوعندالشافعسة قال ابن عرفة ولاأعرف ماذكره بلقال ابن العربي أجعواعلي استلزام الغسل للوضوء انتهى بل كلام ابن عبد السلام المتقدم في الغسل نص في ذلك فانه قال في قول ابن الحاجب و محزى الغسل عن الوضوء أكثر ما يستعمل العلماء هـ نده العبارة أعني قو لهم يحزى فيالا جزاء المجردعن الكال ولاخلاف عامت في المذهب انه لافضل في الوضوء بعد الغسل وانماالخلاف في سقوط الوضوء تقديرا أو بقدر الآبي بالغسل تيابالوضوء حكم انتهي أولعل هذا هوالخلاف الذي أشاراليه وقال ابن عبد السلام أبضا التزم بعض أئتنا استعماله في الوضوء بناء على انكل عضو يطهر بانفراده قال ابن عرفة ولاأعرفه لغيرالاعر جوالله تعالى أعلم وتقدم ان من وجد مان لل مه يعض النجاسة و بأتى ان من وجد ماستر به يعض عور ته يجب عليه فذلك وكذلك من وجدمن الطعام يسيرالا يسكرمقه فانه يجب عليه أكله ثم بعد ذلك منتقل الى المتة والفرق بين هذه المسائل ومسئلة التمم أن استعمال الماء لايظهر لهأثر مخلاف المسائل المتقدمة فانه وثرطهارة بعض المحلوستر بعض العورة وفي أكل الطعام اليسير امساك للرمق وتقدم مااذالم يحدمن الماء الاما مكفيه للوضوء أولاز الة النجاسة في الكلام على المعفو" ات (فرع) فان وجد من الماء ما يغسل بهوجهه ويدبه وقدر على أن محمم ماسقط من أعضائه و تكمل وضوءه به فانه بفعل ذلك و مصر عنزلةمن وجدماء مستعملا فمج عليه أن تطهر به عندعدم غيره قاله الشيزاين أبي زيد ونقله عنها بن يونس وغيره من شراح المدونة في الكلام على الماء المستعمل ونقله ابن عرفة وغيره هناك بلقال ابن هر ون انما بكون مستعملاعلى القول بانكل عضو يطهر بانفر اده وأماعلى القول بالهلايطهر الابالجميع وهوالمشهور فلا يكون مستعملاو نحوه لابن عرفة ونقله ابن ناجي أنضافي

أول شرح المدونة ونقله البرزلي في الطهارة وفي آثناء مسائل الصلاة ونصه اذا كان معهمن الماء قدرمايغسل به وجهه وذراعيه خاصة وانجعه مسح بهرأسه وغسل رجليه فانه يفعل ذلك انتهى والعجب من ان فرحون حمث أورد ماذكرناه عن ابن أى زيد بحثا عقال بعده والفرض انهم لم عتلفوافي انتقاله للتمم عرقال وهذا يحثولم أره لأحجابنا منصوصا (تنبيه) علم ما تقدم من كلام ابنأ بى زيد والبرزلي أنهاذا وجدما يغسل به الاعضاء المفروضة انه يجب عليه الوضوء ويترك السنن ولا بحزئه التيمم وهوظاهر (تنبيه) أطلق المصنف رجه الله تعالى كغيره في الماء اعتماد اعلى انه انما منصرف للاء المطلق فالماء المضاف كالعدم كاصرح بهفى التلقين وشرحه ونصه قال في التلقين شرط جواز التمم عدم الماء الذي يطهر بهأوعدم بعضه قال المازري قيده بذلك ليخرج الماء المضاف والماء اليسير تحله النجاسة عندمن بقول بتركه ويتيمم ومن اشتهت عليه الاواني عندمن بقول سمروالله أعلم (تنبيه) لو وجدماء للغير أوماء مسبلاللشرب خاصة هل يعدفا قد اللاء لان الفقد الشرعى كالفقد الحسى وقاله الشافعية أولالم أرفيه نصاو الظاهر أنه فاقدللاء ويتميم قال في التوضيح في قول ابن الحاجب واذامات صاحب الماء ومعه جنب فريه أولى به قال ريه أولى لالكونه ميتابل لملكه انتهى والماء المسبل باقءلي ملكر به اياه فلايصرف في غير ماعينه له والله تعالى أعلم وسئل سحنون عن حلماء على دا مةودىعة عنده تعدياهل تتوضأ به قال لاو تتمم وان توضأ به لم بعدوبلس ماصنع ص ﴿ أُوحَافُوابِاسْتُمْهَالُهُ مُرْضَاأُوزِيادَتُهُ أُوتَأْخُرُ بُرُّهُ ﴾ ش الضمير راجع الى الثلاثة المتقدمين ويعنى ان التميم سباحلن ذكرمع وجودالماء اذا خافواا لمرض أوزيادته أوتأخربره وكلواحدهن الثلاثة يتعملاأ بيحله أن يتعمله فالمسافر والمريض يتعمان للفرض والنفل والحاضر الصعيح للفرض فقط قال في التلقين وأماجو ازه لتعذر الاستعمال فيعتبر فمه أربعة أشياء خوف تلفأو زايادة مرض أوتأخيربرء أوحدوث مرض يخاف معهماذ كرناه انتهى واكتفي الشميخ بقوله أوخافوا باستعماله مرضا عن خوف التلف اذ هو أحرى بالنسبة الى خوف المرض وفي الجواهر السبب الخامس المرض الذي يخاف من الوضوء معه فوات الروح أوفوت منفعة وكذلك لوخاف زيادة المرض أوتأخر البرء أوحدوث مرض يخاف معهماذ كرناه فانهيتهم على المعروف من المندهب قال القاضي أبوالحسن وكذلك ان خاف الصحيح نزلة أوجى فان كل ذلك ضررظاهر وروى بعض البغداديين روابة شاذة أنهلا ينتقل الى التمم عجرد خوف حدوث المرض أوزيادته ان كان مريضا أوتأخر برء فان كان اعايت المفى الحال ولا يحاف عاقبته لزم الوضوء والغسلانتهي ونقله القرافي جيعه ولفظه في الآخر وأمامجرد الألم فلابيج التهم انتهي قال ابن ناجى ولقدأ حسن أشهب رضى الله عنه لما سئل عن مريض لو تكلف الصوم والصلاة قاعًالقدر لكن عشقة وتعب قال فليفطر وليصل جالساودين الله يسر وفي المدونة وان خاف الجنب الصحيح على نفسه الموت من ثلج أو برديتهم قال مالك والمجدور والمحصوب اذا أصابتهما جنابة وخافاعلى أنفسهماتهمالكل صلاة أحدثا أولم عدثا انتهى من اختصارا بن أبي زيد وكلام سندفي شرحه بدل على أن مراده الصحيح الحاضر (تنبيه) ماتقدم من أن الجنب اذا عجز عن الغسل تجم هو المعروف في المذهب وذكر في الاكال عن أحد بن ابراهم المصرى المعروف بان الطبرى من أحابابن وهبأن من خاف على نفسه المشقة من الغسل أجزأه الوضوء لحديث عمرو بن العاص ونقله ابن ناجى في شرحى المدونة والرسالة (فرع) يؤخذ حكمه بماتقدم نقله سندوأ صله في الواضحة

(أوخافو اباستعماله مرضا أوزيادتهأو تأخر برء) المازرى المشهورانه يتيمم لخوف حدوث مرض أوزيادته أوتأخر برءابن وهبو بتيمم المبطون اذا كانلا يقدر على الوضوء وكذلك المائدفي البحرولوكان الماءمعهما وهمالا يقدران على الوضوء به لضعفهما أو لضررالماء بهماابن القصار ويتيمم الصحيح اذا خاف نزلة أو حي الباجي ونعو هذا قال أبوحنيفة وقال الشافعي لايتيمم الاان خاف التلف والدليل على مانقوله ثم ذكر دليلا من الآية ثم قال ومنجهة القياس ان هذامسح أيعلضرورة فليفترق الحكم بين خوف المرض أوخوف التلف كالمسح عدلي الجبائر

ونقله في التوضيح ونقله غيره قال سند فرع اذاقدر المريض على أن يتوضأ ويصلى قائما فخضرت الصلاة وهوفى عرقه وخاف ان فعل ذلك انقطع عنه العرق ودامت علته قال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ انه بتعمو يصلى اعاء الى القبلة وان خرج الوقت قبل زوال عرقه لم يعده وماقالو مموافق للذهب فان دوام المرض في معنى زيادة المرض انتهى (تنسيه) قال ا بن فرحون قال الشمخ تق الدين هنا يحث منبغي أن ستأمل وهو ان المؤلف علق الحكم على الخوف فهل يجرى على ظاهره من اعتبار مجرد الخوف أولايعت برالاخو فانشأعن سبب أماأذا كان عن جبن وخور لاعن سس فلااعتبار بهانتهى والظاهران الخوف انما يعتبراذا استندالي سب كان يتقدم له تجربة في نفسه أوفي غيره ممايقاربه في الزاج أو يخبر عارف بالطب ص ﴿ أوعطش محترم معه ﴾ ش يعني أن التيمم يباح لمن تقدم مع وجود الماء أيضا اذا فافوا عطش حيوان محسترم قال في المدونة واذا خاف العطشان توضأ بماء معمه تيمم وقال ابن الحماجب وكظن عطشه أوعطش من معهمن آدمي أودالة قال في التوضيح قول المصنف كظن عطشه قريب منه في الجواهر والذي في كتب أحجابنا كالمدونة والجلاب والتلقيين وابن بشير وغيرهمااذا خاف عطشهأو عطش من معه تمم وأنت اذا تأملت العبار تين وجد تدنيينه مافر قا لأن عبارة المنف تقتضى انهاذاشك في العطش أوتوهمه لا يجوز له التهم مخلاف عبارتهم انتهى ونقله ابن ناجي فى شرح المدونة وقبله وكذلك ابن فرحون في شرح ابن الحاجب ونص مافى التلقين الرابع أن يخاف على نفسه أوعلى انسان التلف من شدة العطش أو مخاف ذلك في ثاني حال و بغلب على ظنه أنهلا يجمده قال المازري فيشرحه أمااذاخاف عطشا عرضه فجري على الخلاف في التميم لخوف حدوث المرض وأماخو فه تلف آخرمن العطش فيبجله التميلان حرمة نفس غيره كرمة نفسه ويجب عليه ذلك وقال ابن حبيب يجوز التهم اذاخاف على غيره الموت أوضر راشبه الموت وقيد القاضي كلامه هنا يخوف التلف للاختلاف الذي قدمناه وأماخو فهمن مرض غيره ففسه نظر وقوله أو يحاف ذلك في ثاني حال الخلانه لافرق بين أن يحاف التلف في الحال أو في المستقبل بان يغلب على ظنه أنه لا يجد مايشر به في المستقبل وغلبة الظن هنا تقوم مقام العلم انتهى ونقله ابن عرفة فانت تراه كيف اشترط غلبة الظرب كالشترط ذلك صاحب الجواهر وابن الحاجب وهو الظاهرلان الأحكام الشرعية انماتناط بغلبة الظن لابالشك والوهم واعلم انهاذا كثرت الرفقة وكثر معه الفقراء كالركب والقوافل العظيمة فلاشك أنه يغلب على الظن في مثل المفاوز والخبوت لاسهافى أيام الصيف أن بحاف على من معهم من الفقر اء وغيرهم الموت من العطش فيباح التيمم لكن بشرط أن يستى الفقراء ممايغلب على ظنه أنه يفضل عن شر به وشرب من معه والله تعالى أعلم وماذكر المازرى في خوف المرض نقله في الجواهر (تنبيهات \* الاول) المشهور انه لافرق فى خوف العطش بين أن يخاف الموت أو يخاف ضرر الاعوت معه وصرح مذلك في الطراز والذخيرة ولميذكرافيه خلافاوالظاهر نقل المازرى عن ابن حبيب انه لافرق بين أن يخاف على غيره المرض أوالتلف والله تعالى أعلم وفي العمدة لابن عسكر وأمااذ الم يحف على غيره المرض أو خوف عطش متوقع ولوعلى رقيق أودابة فيتوضأ ولايسقيه ففي سماع ابن القاسم عن مالك فمين معهماء قليل ومرعليه رجل فاستسقاه أيسقمه ويتمم قال ذلك مختلف امار جل مخافى أن عوت فيسقيه وأماان لم يبلغ منه الامر الخوف فلاأرى ذلك له وقد يكون عطاخفيفا ولكن ان أصابه من

(أو عطش محترم معه) روى ابن نافع يتيم ذو الماء مخاف العطش أو الضر والمازري والظن كالعلم ابن وشد خوف على غيره من العطش كوفه على نفسه سواء ابن بشير وكذا خوفه على عرفة ان أمكن بيعه أو يسع له برخص مايشترى بيل الماء ولاضر و رة به ألني

ذالتأمر يخافه فارى ذالئله ابن رشدخوفه على الرجل كخوفه على نفسه سواء وقدقال في رسم الوضوءمن سماع أشهب انهاذا كان معه قدر وضوئه وخاف على نفسه العطش تسمم وهو كإقال انتهى فظاهر كلام ابن رشدأنه اذالم يحف على نفسه أيضا التلف ولاالمرض واتما به عطش خفيف انهلايباح له شرب الماء القليل والتيمم فتأمله والله تعالى أعلم (الثاني) أطلق ابن الحاجب في الدابة وقيده المصنف بالحيوان المحترم وأشار بذلك لماذكره في توضيعه ونصه والظاهر انهاذا كان معمه كلبأوخنزير يقتلهما ولابدع الماءلاجلهما وانكانا بنهرون قدترددفي ذلك لان المذهب جوازقتل الكامر حهفير واحد وكذلك الخنز برالمذهب جواز قتله صرح به الليخمي في بابالصيدواذاجاز قتلهما وكانالانتقال الىالتيمم معالقدرة على الماءغيرجائز تعين فتلهما انتهى (الثالث) قال ابن عبد السلام لااشكال في صحة سبية عطش الآدى المعصوم الدم وأما الدابة فان كان لايبلغ الاعليهاف كذلك والااعتبرت قيمتهاان لمدؤ كل لجهاومابين قيمتها حية ومذبوحةان كل لمهافان كان ذلك لا يجحف به ذبحها وان أجحف به جاز التيمم انتهى واعترضه في التوضيح فقال فيه نظر لانه يقتضي أن الحيوان الذي لا يؤكل وعنه يسير يتركه يموت و يتوضأ ولا أظن أحدا بقول بذلك لانه لا يحوز قتل الحموان لغيرضرورة انتهى وعن هذا الاعتراض احترزابن عرفة فقال ابن بشيرالحيوان غير الآدمى مثله قال ابن عرفة قلت ان أمكن بيعه أو بيع لجه برخص مايشتري به الماء ولاضر ورة به ألغى انتهى (قلت) ويفهم من تقييدا بن عبد السلام الآدمى بالمعصوم نالحر بى والمرتد والزانى المحصن وتعوهم لابراعى الخوف من عطشهم وهوظاهر اداثبت سبب فللثوالله تعالى أعلم (الرابع) قال ابن فرحون عن ابن دقيق العيدة ديقال ان خوف العطش لاسب التيمم الااذالم عكنه جعالماء ويشربه وأمامع الامكان فهوقادرعلى الجمع بين المصلحتين وان قيل تعافه النفس قيل عيافته لاتنهض حجة في العدول عن الماء وقصارى ما يحاف منها المرض وقداختلف في التيمم اذاخاف حدوث المرض فتكون هذه المسئلة من هـ ذا الباب وأمااطراح النظر في جعه وشربه ففيه نظر قال ابن فرحون ذكر الشيج هـ نداعن بعض الفضلاء وجوابه ان ذاكمن الحرج واستعاله من المستقذرات ولمرد ذلك عن أحد من يقتدي به من السلف والخلف انهى (قلت) وأيضافالمشهورجوازالتيمم لخوف حدوث المرض كاتقدم (الخامس) كإبراعي فيالماءأن مكون فاضلاعن شريه فكذلك راعيأن بفضل عمايحتاج اليسهمن عجن أوطبخ يطبخه لملحة بدنه وقدصر - بذلك القرطى في الطبخ فأحرى العجن والله تعالى أعلم إص وأو بطلبه تلف مال و ش يعنى ان من تقدم يباح لهم التيمم اذا خافو ابسبب طلبم الماء تلف مال من لموص أوسباع على المشهور الاأن المريض لا تكون منه في الغالب طلب وانما يكون ذلك في المسافر والحاضر الصحيح وقدذكر الجزولي انهما يتيمان اذاخافاأن يسرق متاعهما اذاذهبا الى الماءوالله تعالى أعلم وقيل لانتيمم لخوف تلف المال قال ابن بشير وهو بعيدوأ حسن ما يحمل عليه اذالم يتيقن الخوف ولاغلب على ظنه وأمامع تحقق الخوف فلاوجه لهـندا القول (تنبهات \* الأول) قال ابن عبدالسلام وينبغى أن يفصل في المال بين الكثير والقليل وهو الذي أراده ابن الحاجب والله تعالى أعلموفي الاعادة بعد ذلك في الوقت نظر كالمصلى على الدابة خوفامن لصوص أوسماع انتهى فحمل كلام ابن الحاجب على المال الكثير وبذلك فسر البساطى كلام المؤلف وهو الظاهر لكن شرط أن مكون حد اليسيرما ملزمه مذله في شراء الماء فاقل وان كان أكثر من ذلك تيمم والله تعالى

(أو بطلبه ثلف مال) تقدم نص الباجي بجوز له المقام على حفظ ماله وان أدى المتيم مقال ابن بشير القول بانه لايتيم الخوف على المال بعيد ابن عرفة لعلم غلبة ظن الخوف الخوف

أعلم (الثاني) شمل قولنالصوص من يخاف طروه ومن يكون معه قال اللخمي أو يخاف لصوصا أوسباعا حالت بينه وبين الماءأو كان من هو معه غير مأمون متى فارقه ذهب برحله انتهى (الثالث) لم يذكر المصنف هناالخوف على النفس من اللصوص أوالسباع اكتفاء بما تقدم ولانه يفهم منه بالاحروية تعميمه ذلك (الرابع) قال القرطي في تفسيره من أسباب التيمم خوف فوات الرفيق وهوظاهر والله تعالى أعلم " (الخامس) سمع ابن القاسم في رسم كتب عليه ذكر حق كراهة تعريسهم دون الماء على ثلاثة أميال خوفاعلى مالهم قال ابن رشدفان فعاوا ذلك فقال ابن عبدالحكم لااعادة وهوظاهر هذه الرواية وقال أصبغ يعيدون في الوقت وقال ابن القاسم يعيدون أبدا وقع هذا الاختلاف في المبسوطة والقول الأول أظهر لانهم فعلواما يجوز لهم من النزول دون الماء بثلاثة أميال للعلة المذكورة ودليله حديث العقدوماذكره في المدونة من عدم شراء الماءاذار فعوا عليه في تمنه والله أعلم وسمع ابن القاسم أيضافي رسم الشريكين سقوط طلبه على ميل ونصف ميل خوف سلابة أوسباع ١٠٠٠ رشد مفهومه انه بطلبه في الميل ان لم يحف شيئا وفي النوادر ان كانت علمه في ذلك مشقة فليتمم وذلك على قدر ما يحدمن القوة وذلك ميسوط في رسم البز وأما الميلان فهو كثير ليس علمه في سفر ولاحضر أن بعدل عن طريقه ميلين ص ﴿ أُوخِو جوفت ﴾ ش أى وكذا بباح التمملن ذكرا ذاخافو اخروج الوقت بسبب طلهم للماء قال في المدونة ومن خاف فيالحضر أن تطلع الشمس ان ذهب الى النمل بتوضأ وهو في مثل المعافر وأطراف الفسطاط فليتسم ويصل ولايذهب الىالماء ودخل في كلامهمن خاف فوات الوقت ان اشتغل برفع الماء من البئر قال في المدونة ومن خاف في سفر أوحضران رفع الماء من البئر ذهب الوقت يتيم وفي التلقين الثالث أن يخاف متى تشاغل باستعماله فوات الوقت لضيقه أولتأخر الجيء به أولبعد المسافة في الوصول اليه كالدلو والرشا فيؤخذ من كلام المصنف حكم أقسام الحاضر الأربعة التي ذكرهافي التوضيح لانهدخلفي كلامهمن خاف فوات الوقت بطلب الماءومن خاف فواته برفع الماء من البئر والقسم الشالث من خاف فوات الوقت لعدم الآلة والرابع من خاف فوات الوقت الستعال الماء وسنصرح يحكمها والمرادبالوقت الوقت المختسار قال ابن غازي قال ابن رشدفى رسم عبداستأذن من سماع عيسى من كتاب الوضوء القول بان من خاف طاوع الشمس يتيمم هوعلى القول بان الصبح ليس لها وقت ضرورة واماعلى القول بار لها وقت ضرورة وهوالاسفار فاعايعا لطلب الماءمالم يعفأن يسفر لان الذى لايجد الماء ينتقل الى التيمم اذاخشي أن بفوته وقت الاختيارانهي وماقاله ابن عسكر من اعتبار الضروري هناغيرمعروف انتهى كلاما س غازى وماقاله ظاهر وقدقال اللخمى الأوقات التي تؤدي فها الصلاة بالتيمم أوقات الاختيار لاأوقات الضرورات فكلوقت تؤدى فيمه الصلاة بالوضوء ولأيجو زتأخيرها عنمهم الاختيار هوالوقت الذي تؤدي فيه بالتيم لاتؤخرعنه انتهي وقديفهم ذلكمن قول المصنف بعد فالآيس أول المختار لان من عادة المصنف أنهاذا كان الفصل متعدا أخر القيدالي آخرال كلام والله تعالى أعم وصرح به صاحب الوافى والشيخ زروق فى شرح الارشاد وظاهر عبارة الارشاد خلاف ذلك فأنظره وقداعترض على ابن عساكر الشيوز "روق في شرحه (تنبهات \* الاول) والمراد يغروج الوقت أن لا مدرك من الصلاة ركعة كإقال اللخمي وهذا ظاهرا ذا خاف خروج الوقت الضرورى فانه يدرك بعصول ركعةف كاسمأتى في باب الأوقات وأمااذا خاف خروج

(أوخر وجوقت) تقدم نصهامن خاف فى حضر ان رفع الماء من البئر خرج الوقت تيمم (كعدممناول) الرسالة قديجبالتيممع وجود الماء الحالم الميت الماه الماء وراول الماء والمسافة في الوصول المهافة فواته باستعاله الماء فواته باستعاله والرشا (وهل خلاف) تقدم مختار ابن ونس عند قوله وفرض وورض

الوقت المختار فينبغى أن يراعى في ذلك ما يدرك به الوقت المختار وسيأتى في باب الأوقات ان فيــه خلافافقيل يدرك بركعة كالضروري وقيل بتكبيرة الاحرام وقيل لايدرك الابادراك الصلاة جيمها (الثاني) المراجى في التشاغل باستعمال الماء قدر ماتدل عليه الآثار من صفة وضوئه صلى الله علىه وسلم لاعلى ما يكون من التراخي والوسواس قاله اللخمي في مسئلة من وجد الماء بعد تيممه وكان الوقت ضيقاوهذا أحرى والله تعالى أعلم ص ﴿ كعدم مناول أو آلة ﴾ ش أى وكذلك يباح التيمم مع وجود الماءلن عجزعن تناوله ولم يعدمن يناوله اياه أولم يعدد لفيتناوله بها وخاف فوات الوقت وكذالو وجدالآلة وخاف فوات الوقت ان اشتغل برفعه من البئر كاتقدم عن المدونة وهوداخل في قول المصنف أولاأو بطلبه خروج وقت وهنداهو القسم الثالث من أقسام حكم الحاضر الصعير وأشار الى القسم الرابع بقوله ص ﴿ وهل ان خاف فوا نه باستعماله خلاف ﴾ ش أى فوات الوقت المختار كاتقدم والقولان جاريان أيضافها اذاخاف خروج الوقت الضروري ولايقال يتفق على انه يتيم اذاخاف خروج الوقت الضروري فقدقال في رسم استأذن من ساع عيسى من كتاب الطهارة فيمن كان في حضر ومعه بران عالجها طلعت الشمس قال دعالجهاوان طلعت الشمس قال وقد قيل يتيمم ويصلى اداخاف طلع عالشمس وقول ابن غازى ماقاله ابن عسكرفي الارشادمن اعتبار الضروري هناغ يرمعر وف يعني انهاذاذكر ان المعتبر في جواز الثيم هو الوقت الضروري فلايباح التيمم الااذاخاف خروجه وانهلا يتيمم اذاخاف خروج الوقت المحتارفهذاهو الذيغيرمعر وففتأمله واللهأعلم والقول بالتيمم اذاخاف خروج الوقت رواه الابهرى عن مالك على مانقله المازري وغيره وهومذهب ابن القصار وعبد الوهاب وغيرها من العراقيين واختاره التونسي وابن يونس قائلا هو الصواب قال في التوضيح وهو مقتضى الفقه وشهره ابن الحاجب قال في التوضيح والأعلم من شهره (قلت) يكفيه من القوة اختيار من ذكرنا والقول بانه يتوضأ عزاه ابن يونس لبعض علمائناوا بن عرفة لبعض القرويين وقال في التوضيح حكى في النكت عن بعض الشيوخ انه لا يحتلف في استعمال الماء لمن هو بين بديه ولأجل ماذكره هؤلاء من نفي الخلاف قوى هذا القول عند المصنف والله أعلم حتى سوى بينه وبين القولالاولمعقوته والراجح هوالقول الاول وأقامه اللخمي وعياض من المـدونة ( فرع) قالَ ابنناجي فيشرح المدونة فيمن خاف في الحضران ذهب الى الماء خرج الوقت واذافر عناعلي المشهورمن المذهب في انه من أهل التيم فرج الوقت عقيب تيممه توضأ وصلى لان التيمم انما شرع لاجلادراك فضيلة الوقت وقددهب قاله بعض فضلاء أصحابنا قائلاولا وجهلتو قف بعضهم فىذلك وميله الى الصلاة به قائلالانه فعله بوجه جائز كااذا أحرم والفرق واضح وهو التلبس بالعبادة انهى (قلت) وهو ظاهر واذا كان الحكم كذلك فيمن بخاف خروج الوقت اذاتشاغل بالطلف فأحرى فيمن يخاف خروجه باستعماله الماء أبنزعهمن البئرأو بطلب آلة ينزعها والله أعلم (فرع) قال العوفي لوكان الماء باردا لا يقدر على استعاله لمرض به الابتسخينه وهولوسخنه أوبعث اليهمن الحام لخرج الوقت فذهب بعض أهل العصر الى انه يدخله الخلاف في الذي اذا تشاغل بالماءذهب الوقت وهو عندى خطأفان كونه لايقدر لمرض فهذامريض لهحكم المريض يباحله التيمم بخلاف خائف خروج الوقت لانه صحيح نقله ابن ناجى في شرح المدونة والمشذالي في حاشيته و زادهذا اذا كان لمرض وان كان لشقة تلحقه فان قلنا المشقة من غيرم رض توجب

( وجاز جنازة وسنة ومسمصف وقراءة وطواف وركعتاه بتيم فرض أونفل ان تأخرت ) من المدونة من تيمم لفريضة فتنفل قبلها أوصلي ركعتى الفجر أعاد التيمم للفريضة قال ولا بأس (٣٣٨) أن يتنفل بعد الفريضة بتيمم الفريضة التونسي مالم يطل ابن

الترخص كان كالمريض والافهو كالصحيح انتهى (قلت) وفي هذا الكلام نظر لانه يقتضى انجردالمشقةمن غيرخوف مرضيبيح التيمم ولاأعلم فى ذلك خلافاوا تما الخلاف فى خوف المرض و بعث معه المشد الى فى تخطئته لبعض العصر بين قائلالا حمال أن يقال المريض المندرج فى الآية الذى لايقدر هلى مس الماء مطلقا وهذا يقدر على استعماله من وجه فيطالب باستعماله من ذلك الوجه فان كان تشاغله بتعصيل ذلك الوجه لايفيته الوقت فواضح وان كان يفيته صح اجراء الخلاف فيه مماذكره بعض العصريين انتهى هذا هو الظاهر ويفهم منه انهلو كان الوقت متسعاوجب عليه تسخين الماء وهوظاهر والله أعلم ( فرع ) ومنهما قاله القرافي في الذخيرة فى الفصل الذى ذكرفيه حكم از الة النجاسة وهو انه اذاقلنا ان المصلى اذا تذكر النجاسة وهو في الصلاة يقطع فاذابقي من الوقت مالا يسع بعداز الة النجاسة ركعة فيتخرج على الخلاف فيمن اذا تشاغل برفع الماءمن البئرخر جالوقت وهذا أولى بالتمادى لان الصلاة بالنجاسة أخف بالصلاة بالحدثالوجوبرفعه اجاعا انتهي أوله بالمعنى ومن قوله بقي من الوقت باللفظ ولوتذكر قبل الدخولف الصلاة وقدضاق الوقتحتي لايسع بعدازالة النجاسة ركعة فالظاهر مثله والله أعلم والذي يظهر لىأن تخريج الفرع الاول الذي ذكره القرافي على من تيمم تموجد الماء قبل الدخول في الصلاة أولى وأقرب وتخريج الفرع الثاني على الخلاف الذي ذكره أقرب والله أعلم وقدنص فى التوضيح على وجوب غسل النجاسة انه ان ضاق يصلى بالنجاسة انظره فى الكلام على حكواز الة النجاسة من التوضيح ص ﴿ وجازجنازة وسنة ومس مصعف وقراء ة وطواف وركعتاه بتيم فرض أونفلان تأخرت ﴾ ش قال ابن غازى ظاهره ان هـ نه الأشياء يجوز أنتصلى بعدالفرض والنفل بتيممهما فاعندابن الحاجب الاانه زادعليه ذكرالجنازة وعبرعما دون الفرض من الصاوات بالسنة فتكون الرغيبة والنافلة أحرى (فان قلت) اما السنة فادونها بعدالفرض فجوازهاظاهر وكذلك بعدالنفل فقدذ كرفي النوادر عن ابن القاسم انه لابأسأن بوتر بتيمم النفل وأماالجنازة اذاتعينت فكيف يصليها بتيم غيرها وأماالطواف فقدأ طلقه هنا كابن الحاجب وهو يقول في التوضيح ينبغي أن يقيد بطواف النفل وقال ابن عرفة ونقل ابن الحاجب الطواف بعد الفرض كالنفل لاأعرفه في واجبه فكيف به بعد النفل (قلت) لعل قوله بعدهدالافرض آخراعم منأن يكون أحداللس أوجنازة تعينت أوطوا فاواجباف كون قيدا المأطلق هنافي الجنازة والطواف وليسفى قوله بعد وبطل الثاني ولومشتركة مايبعده ولابدعلي انى لأأذكر الآن من صرح بجواز التبعية في الجنازة لفرض أونفل تعينت أملا (فان قلت) قوله انتأخرت ايما يحسن اشتراطه في تيمم الفرض لاالنفل (فلت) يمكن أن يكون مفهومه بالنسبة لتيم الغرض مفهوم مخالفة وبالنسبة لتيمم النفل مفهوم موافقة يعرفه ذهن السامع انتهى وما ذكره ابن عازى حسن لكنه يعتاج الى (تنبيهات \* الاول ) قال ابن عازى على الى لاأذكر الآن من صرح بعواز التبعية في الجنازة لفرض أونفل تعينت أملا (قلت) صرح به سندونقله عن مالك في المجموعة ونصه اذاقلنالا يجمع بين فرضين فهل يجمع بين فرض وسنة أو بين فرض معين

حبيب وله أن يوتر بتيمم العشاءو يصلىمن النفل ماشاءوفي المجوعةمرن تسملو تربعه الفجر فله أن ركع به ركعتي الفجر وان تيمم لنافلة فله أن يوتر بدالباجي وانصلي نوافيل متصلة بتيمم واحدأجزأه وفي الموطأ بتيمم الجنب وبقرأحز بهويتنفلالباجي و تطوف و عس المحف واناضطر لدخول المسجد وجبعله التمم انتهى انظرهد اوللازرى لانص في جنب لم يحدد ماء الا وسطمسعد وأخذ بعض المتأخر سمن قول مالك لأيدخل الجنب المسجد الاعابرسيل دخوله لاخذ الماءلانهمضطر ابنعرفة ذكرا بن الدقيق أن الحسن سألمالكاعن هذا يحضرة أحجابه فقال لايدخل فأعاد عليه السؤال فقال كذلك م قالله مالك في الثالثة فاتقول أنت قال يتيم و مدخل لأخدالماء فلم سنكره مالك وقال ابن بونس وجه من قال من حلف ثلاثة لاوطئ زوجته انهلاعكن من الوطء لانه لابمكنه النيء الابالحنث

فمار لايصل للحلال الابالخر ام فوجب أن يمع منه ( لافرض آخر وان قصدا) من المدونة لا يصلى مكتو بتين بتيم واحد وفي سماع أني زيد ولومريضا لايقدر على مس الماء

وفرض كفاية المذهب انه يجمع اذاقدم المكتوبة وقال مالك في المجوعة فيمن تيمم لفريضة فله أنيصلى بذلك على الجنازة قال ابن الموازاذا كانتواصلة بالفريضة واذا أرادأن يصلى بتيمم الفريضة فلافرق بين أن تكون جنازة واحدة أوجنا تزعدة بحمقين أو يفرقن اذاكن نسقا وقال بعض الشافعية لايصلى على جنائز بتيمم واحد وان اجمعوافي صلاة واحدة لان الجنازة اذاتعينت صارت فر ضاوهو فاسدلانهاصلاة واحدة انتهى وفهم من قوله فرض كفاية انهالم تتعين (الثاني) قال ابن غازى لم يصرح المصنف بشرط الاتصال وهو منصوص في سماع أبي زيد انتهى وانظرهل مراده أتصال النافلة بالفريضة أواتصال النوافل في أنفسها \* والظاهر من كلامه الأول وكلاهما منصوص عليه فى السماع المذكور وفي سماع موسى وصرح فى السماع المذكور بأن الفصل اليسير لايضروصر حأيضاباشتراط الانصال صاحب المنتقى وصاحب الطراز والمصنف في التوضيح وابن عرفة وغيرهم قال في السماع أرأيت أن يتيمم لنافلة فيصلى ثم لم يزل في المسجد في حديث ثم أرادان يقوم يتنفل بذلك التيمم قال انطال ذلك فليتيمم تيمها آخروان كان شيأخفيفا فأرجو أن يجزئه قال ابن رشد الاصل أن لا يصلى صلاتين بتمم واحد نافلة ولا فريضة وأن لا يجوز التمم للملاة عند عدم الماء الاعند القيام الهافأجرزأن يصلى بتمم واحدمااتصلمن النوافل والنافلة اذا اتصلت بالفريضة استعساما ومراعاة للخلاف لكونها لاتصالها بهاكالصلاة الواحدة فاذاطال ماينهما سقطت مراعاة الخلاف ورجعت المسئلة الىحكم الأصل في وجوب اعادة التسمم انتهي وفي الجلاب ولابأس أن يصلى النافلة بتيمم الفر يضةاذا أتى بهافي أثرها ولابأس أن يصلي نوافل عدة بتيمم واحد اذاكن في فور واحدواذا قطعهن وأخر بعضهن عن بعض أعاد التيم لكل صلاة انتهى وفي المنتقى وانصلى نوافل متصلة بتيمم واحدأ جزأه وكذلك انصلى فريضة تمصلي بعدها نافلة أونوافل واتصل ذلك بالفريضة انتهى ( الثالث ) قال بن غازى لم يصرح المصنف بشرطية نية النافلة عندتيمم الفريضة وقدد كره ابن رشد (قلت) ذكره المصنف في التوضيح عن ابن رشد كاقال ابن غازي ونصه ومن شبرط جوازايقاع النفل بتيمم الفرض أن يكون النف لمتصلابالفرض فقدروي أبو زيدعن ابن القاسم فيمن تيمم لنافلة ثم خرج من المسجد لحاجة ثم عاد فلا يتنف ل به ولا يمس مصعفا وشرط فيهابن رشدأن تكون النافلةمنو يةعند تيمم الفريضة قال فان لمينوها لميصلها انتهى وهذاعلى مارأت أولافي نسخابن غازى وهوان قوله ولابشرط مصدر مجرور بالباء ثمرأيتهفي نسختين مصححتين منه بلفظ المضارع على أنهج لمةمستأنفة ويشبه انهمصلح والله أعلم وتبعه على ذلك ابن فرحون والشارح في الكبير والشامل ولم أقف عليه في كلام ابن رشد في السهاع المذكور ولافى غيره مع تكلمه على المسئلة في عدة مواضع من البيان ولافي المقدمات ولافي الاجو بة ولافي كتاب التقييدو التقسيم أهبل كلامه في المقدمات يصرح بخلافه فانه قال ويجيى على رواية أبى الفرج عن مالكُ في ذا كر صلوات انه لم يصلها بتيم م واحد وان طلب الماء أوطلب القدرة على استعماله شرط في صحة التيمم لما أتصل من الصلوات التي نواها عند القيام البهاواذا فلناان رواية أبي الفرج «أنه منمة على هذا الأصل فملزم علما اجازة الصاوات المكتوبات والنوافل بتيمم واحداذ التصلت وكان تسممه لها كلها تقدمت النوافل أوتأخرت وأن لا يجوزله أن يصلى بتيم واحدمن النوافل الامانواه أنضا بتممه واتصل عمله وأن لا يجوزله أن يصلى بتيممه اكتوبة بافلة لم ينوها وان اتصلت بالمكتوبة فانقال قائل لاخلاف في المذهب في جواز النافلة بتيم المكتوبة اذا اتصلت بها قيل له اذاجاز ذلك

على هذه الرواية فليس على أصله فها وانماهو مراعاة للخلاف في الأصل انتهى فانظره انماذكر ذلك الزاماعلى رواية أبي الفرج ثم استشكل ذلك بأنه خلاف المذهب وأحاب بأن ذلك هو الجاري على أصل هذه الرواية ولعله حصل في نسخة المصنف من المقدمات سقط فأوهمه ذلك فتأمله وقد بحثت عن اشتراط نية النافلة عندتيم الفريضة وكشفت عن ذلك في أكثر من ثلاثين مصنفامن مصنفات أهل المذهب فلمأرمن ذكرها الاالمصنف في التوضيح ومن تبعه بل نصوصهم مقتضة لعدم الاشتراط بلمنهاماهوصريح في ذلك منها كلام ابن رشدالمتقدم ومنهاقوله في التلقين و مجوز الجعريين الفرض والنفل اذاقدم الفرض ويجوز النفل بتيم الفرض ولا يجوز الفرض بتيمم النفل أنهي فانلم يعمل قوله ويجوز النفل بتيمم الفرض على انه أذالم سوالنفل كان تكرار امع قوله و يعوز الجعبين الفرض والنفل انتهى وقال في الجواهر ولونوى استباحة الفرض جاز النفل أيضامعه للتبعية لكن بعده ونعوه في الذخيرة ونصه واذانوي استباحة الفرض استباح النفل لان الأدني تبعللا على واذانوى بتيممه النافلة فعل سائر النوافل فان نوى مس المصعف فعل القراءة وسجو دالتلاوة المتعلقة بمس المصحف وهل له أن يتنفل به وهو المروى عن مالك أو يقال الوضوء لمس المصعف مختلف فيه فيضعف التيم عن الوضوء وهو لبعض الشافعية انهى وقال ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب ولونوى نفلالم يجز الفرض وصلى من النفل ماشاء قوله وصلى من النفل ماشاء لانه اذاقصد الفرض جازله فعل ماشاء من النفل وان لم يكن التيم النفل فلا يكون فعل النفل بتيمم النفلأولى فهذا الكلام كله يقتضي انه يتنفل بتيمم الفريضة وان لم ينو النافلة الا ان فهاذ كرة اس عبد السلام من الأولوية نظر الان تمم الفريضة أقوى من تمم النافلة كاسندكره الآن وقال في الطر از اذاتيم لنافله فلا يخلواما أن يكون نافلة مخصوصة أو ينوى النفل عموما فان نوى عموم النفل أونوى صلاة نافلة فله أن يتنفل بذلك ماشاء في فوروا حدانتهي فاذا جاز أن يصلي بتيمم نافلة غيرهامن النوافل وان لم تكن الثانية منو بة فأحرى أن يصلى بتيمم الفريضة نافلة لم تكن منوية ولااشكال في ذلك وقد تقدم في كلام ابن رشدانه لما ألزم على رواية أبي الفرج انه لايصلي بتيمم الفريضة بافلة غيرهالم ينوهاألزم أنه لايصلى بتيمم النافلة الامانوا من النوافل فتأمله وممايدل لعدم اشتراطنية النافلة مايأتي في التنبيه الرابع انشاء الله تعالى (الرابع )قول المصنف ان تأخرت شرط فى جواز إيقاع النفل بالتيمم الذي يريدأن يصلى به الفرض وهذا من اد المصنف ولا يعترض عليه بأن تأخر النفل وماذكر معه ليس شرطافي محة النفل فان النفل محير اذاقدمه على الفرض الكن لايصلى بذلك التيمم الفرض الذي نواه على المشهور فاوتيمم لفريضة تمصلي نافلة فقال سند النافلة نفسها صحيحة فهل يصلي به الفريضة فعند ناوعند الشافعي لايصلي به الفرض وهذا بما يدل على عدم اشتراط نية النافلة عندتيمم الفريضة وقال في المدونة قال مالك فسمن تسمم لفر يضة فصلى قبلها نافلة فليعدالتيمم لانهلاصلى النافلة قبل المكتو بةانتقض تيممه لمكتوبة وقال فيمن تيمم للصبي ثم صلى الفجر قبلها يعيد التيمم لصلاة الصبي بعدر كعتى الفجر وهذا الفظ الامام باختصار فان صلى بتسممه ذلك المكتوبة بعدأن صلى النافلة أوركعتى الفجر فقال ابن يونس قال في كتاب ابن المواز يعيدأبدا ثم قال هذاخفيف وارى أن يعيدفي الوقت قال وان تيمم لنافلة أوقراءة مصحف ثم صلى المكتو بة أعاد أبدا وقال ابن سعنون سئل ابن القاسم فيمن تيمم لركعتي الفجر فصلى به الصبح أوتسم لنافلة فصلى به الظهر أنه يعيد في الوقت وقال البرق عن أشهب تجزئه صلاة الصبح

بتيمم كعتى الفجر ولا يجزئه اذاتيمم لنافلة أن يصلى به الظهر وقال ابن حبيب اذاتيمم لنافلة فصلى مهفر يضة أعادا بداوان تسمم لفريضة فتنفل قبلها أعادفي الوقت انتهى كلام ابن يونس ونعوه في التوضيرونقله ابن عرفة وغيره ومحصله أنمن تيمم لفريضة فصلى قبلها نافلة أو ركعتى الفجر أو تممه لنآفلة أو ركعتي الفجرتم صلى بعدذلك فريضة فقال في الموازية يعيداً بدا في الصورة الأولى فيعيد في الثانية أبدامن باب أولى ممرجع فقال بعيد في الصورة الأولى في الوقت وفي الثانية أبدا وقاله ابن حبيب أيضا وقال سعنون يعيد في الصورة الثانية (الخامس) فهم من قول المصنف وجاز جنازة وسنة انهيص القاع السنة بتيمم النافلة وهو كدلك فقداً جازابن القاسم في المجموعة لمن تمم لنافلة أن يوتر بتيممه قال سند بعد كلامه المتقدم أعنى قوله اذا قلنالا مجمع بين فوضين فهل مجمع بين فرض وسنة أوفرض معين أو فرض على الكفاية المذهب انه يجمع اذاقدم المكتو بة مانصه وهل يستحب له أن لا يجمع يختلف فيه قال سحنون عن أبيه من تيمم للعمة يستحب له أن لا يصلى مذاك الوترفان فعل فلااعادة عليه وفي الواضحة له أن يوتر بتيمم العشاء ويصلهامن النفل عاشاءانتهي وماتقدم عن ابن القاسم أقوى وعلى هـ ندا في اذكره عن الواضحة هو الموافق لقول ابن القاسم وهوالذى مشى عليه المصنف وابن الحاجب (السادس) اذاجاز ايقاع السنة بتيمم النافلة فايقاع السنة بتيمم السنةأولي وهذاواضم ووقع في التوضيح مايوهم خلاف ذلك فانه لماتكم على مسئلة من صلى فرضين بتيمم واحد قال مانصه (فرع) قال سعنون سيل السنان في التيمم سيل الفرائض الوتر وركعتاالفجر والعيدان والاستسقاء والخسوف تيمم لكلسنة كإفي الفرائض نقله اللخمى انتهى وماذكره عن اللخمي صيح لكن اعاذكره اللخمي في السكلام على الحاضر الصحيح وانه يتيمم للسنن وإبراد اللخمى له يقتضى أن المراد منه ان الحاضر يتيمم للسنن كلها الأنه لايصلي سنة بتيمم أخرى فانه قال فصلى الصلوات أربع فرائض وسنن على الاعمان وعلى الكفاية ونوافل فأماالمسافر فيتسمم لجمع هذه الصلوات وهوقول مالكوأصحابه وقال عبدالعزيز ابنأ بى مسامة لايتيمم للنافلة محقال وحرالم يض المقيم فهايتيمم له حكم المسافر يتيمم للفرائض وبحتلف في تيممه للنفل واختلف في تيمم الصحيح المقيم للفرائص وقد تقدم ذكر ذلك ويحتلف فى السنن اذا كانت على الاعيان كالوتر وركعتى الفجر ولايتيم النوافل ولا السنن اذا كانت على الكفاية كالجنائز والعيدين على القول بانهاعلى الكفاية ثم قال قال بن القاسم في المدونة في المسافر بنوالمرضى يتيممون لخسوف الشمس والقمر ولابتيهم من أحدث خلف الامام في صلاة العيدين وقال مالك لايصلى على الجنازة بالتيمم الاالمسافر الذي لا يجد الماء وقال لا بأس أن يتيم لمس المصف ويقرأحز بهاذالم بجدالماء اذاكان فى السفر وقال ابن سحنون وذكر ماتقدم الاأنه قال ويتمم لكلسنة كايتيم للفرائض وقال بنعبدالحكم عن ابن وهب اذاخر جالجنازة طأهرا فأحدث ولم يجدماءتيم وأنخرج معهاعلى غيروضو الميتيم يريدان هذاقصدالي التيم اختيارا والاول كانمتطهرا فانتقضت طهارته واذاجاز أن يصلى السنن بالتيم عندعدم الماء فانه يختلف فيه معوجوده اذا كأنمتي توضأفات ادراكهاامالخروج الوقت كمافي الوترأوركعتي الفجرأ ولفراغ الامام في العيد بن والاستسقاء والجنائز انتهى وأشار ابن عرفة الى هذه الثلاثة الاقوال فقال وفي تيم الحاضر للسنن ثالثها للعينية كالفجر لاللكفاية كالعيدين لاستعنون والنبشيرعنهما واللخمى عن المذهب وكذافال ابن ناجى في شرح المدونة اختلف في تيمم الحاضر للسنن على ثلاثة

أقوال فقيل يتيمم لهاسواء كانت على الاعيان كالوتر أوعلى الكفاية كالعيدين قاله ابن سحنون وقيل لايتيمم لجيعها وعزاه ابن بشير للدونة وقيل يتيمم للعينية دون الكفاية نقله اللخمي عن المذهب قال والصواب عندى الأول انتهى وهو تابع لابن عرفة في هذه الافوال وقد تقدم كلام اللخمى وليس فيهماذكراهعنه وأماصاحب الطراز فانه ينكر القول بتيمم الحاضر للسنن فقال لماتكام على قوله في المدونة لا يتمم من أحدث خلف الامام في العيدين وقال أبو حنيفة يتيمم خرج التونسي الخلاف على المذهب تمرد عليه التغريج وقول ابن سحنون سبيل السنن في التيمم كسبيل الفرائض الوتر وركعتي الفجر والعيدين والاستقاء والخسوف بتيمم لكل سنة كايتيمم للفرائض هذافي حق من لايقدر عس الماء كافي الفرائض والمسافر ولوخاف فوات ركعتي الفجر والصبح انتوضأالاأته يدرك الصبح فانتيم أدركهما جمعافانه يتوضأو يدعركعتي الفجر انتهى والقصدمنه انهم لم يفهمو امنه أنه لا يصلى سنة بتيم سنة أخرى فتأمله والله تعالى أعلم (السابع) قال ابن ناجي في شرح قوله في المدونة ولا بأس أن يتنفل بعد الفريضة بتيممه ذلك ظاهره وان طال تنفله فانهجائز وقال التونسي مالح يطل تنفله جداوقالت الشافعية يتنفل الى دخول وقت الفريضة الثانية وارتضاه ابن عبد السلام للتبعية ونص كلام ابن عبد السلام وظاهر قول المدونة ان له أن يكثر منها وان دخل وقت الفريضة الثانية وقال الشافعية ينتهى لدخول وقت الثانية وهو عندي بين لانمايفعلهمن النفل تابع الفريضة ولامعنى المتابع طال عدم المتبوع حساوحكانتهي ونقل في التوضيح كلام التونسي وكلام الشافعية واستظهره كابن عبد السلام ونقل ابن عرفة كلام التونسي وقبلة ثم نقل عن الشيخ عن المختصران للتيم التنفل مالم يطل وقبله ولفظ النوادر قال مالك في المحتصر وللسمم أن يتنفل به مالم يطل ذلك وانظر اذاتيمم آخر وقت الصلاة فيظهر على كلام التونسي أن له أن يتنفل وليس له أن يتنفل على كلام الشافعية وابن عبد السلام ص ﴿ ولو قصداو بطل الثاني ﴾ ش قال سنداذاتيم لفرضين فهل يصح به الاول أولا يصح بتيممه أصلا الظاهرأنه لا يبطل لانه أتى بالنية المشترطة ونية أخرى فهو كمن توضأ بنية الحدث ونية الجنابة ص ﴿لابتهم لمستعب ﴾ ش كذافي النسخ بدخول لام الجرعلى مستعب وحق العبارة خروجهاوأن يقول لابتيم مستعب لان النافلة مستعبة وقراءة القرآن ولوتيم لشئ من ذلك جازله أن يتنفل به كاتقدم واعالمراد اذا كان التيم نفسه مستعبا كالتيم للنوم ص ﴿ ولزم موالاته ﴾ ش يحمل معنيين أحدهماأن يريدمو الأت أفعال التيمم وعلى هذا حله الشارح في شروحه الثلاثة وقال ابنشاس وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم والترتيب والموالاة كالوضوء قال في التوضيح أي على المشهو رفيهماعلى أنه يمكن اجراء الاقوال المتقدمة في الترتيب هنا وأما الموالاة فلا يمكن اجراء كل تلك الاقوال اذ لايتأتي قول بالفرق بين الممسوح والمغسول خليل و يمكن أن يقال بالبطلان اذا فرق التيمم ناسيامن جهة اشتراطا تصاله بالصلاة لامن جهة المو الاة فتأمله انهى وماقاله ظاهر صرح بهسند قال فى شرح قوله فى المدونة قال ابن القاسم فيمن فرق تيممه وطال ذلك ابتدأ التيمم وان قرب أجز أه وهو عندي مثل الوضوء من نسى بعض تيممه حتى طال أعاد التيم لانه لا بجوز أن يتقدم على الصلاة بأم يطول وانما يكون متصلابها انتهى ولهذا جزم في المختصر بلزوم الموالاة فيه ولم يشبه بالوضوء كافعل بالغسل المعنى الثاني أن يريدمو الاته مع مافعل له وعلى هذا حل البساطى قال واعاجلناه على هذا لاستلزامه الموالاة بين أفعاله مخلاف العكس انهى ولااشكال

(وبطل الثاني ولومشتركة) ابن رشدبين القياس على المذهب وهوسماع أبىزيد أنمن صلى صلوات بتيمم واحد أعادمابعد الصلاة. الاولى في الوقت و بعده الباجي لا يجمع بين صلاتي فرض بتيمم واحد في وقتهمالوجوب دخول الوقت قبل التيمم ولوجوب طلب الماء ( لا بتيم لمستحب ) من المدونة اذاتيمم الجنب لنوم لاينوي به صلاة ولامس مصعف لم يتنفل به ولا عس مصحفا ( ولزم موالاته)من المدونةمن فرق تيممه وكان أمرا قريبا أجزاه وانتباعد ابتدأ التيم كالوضوء قال وتنكيس التيمم كالوصوء

فى ذلك منة لان الماء مبتدل لاعن به في عالب الامر قال غيره ولو وهد له عن الماء وهولا بجد النمن لم بلزمه قبوله لان هذامال تدركه فيه المنة (أوقرضه) ابن علاق عندالشافعة اذا أقرض عن الماءمع القدرة علىالوفاءبهفلا يعوزله التدمم ظفة مشقة المنة عثل ذلك ولاأذكر في مدهبنا في هذا نصا انظر قد أثى ان عبدالسلام بذافقهامساما غيرمعزو ( وأخذه بثين عتيدلم يحتيه ) من المدونة اذا لم بعد الجنب الماء الا بالثمن فان كان قليل الدراهم تسمموان كان بقدر فليشتره مالم يرفعواعليه في الثمن فان رفعواتيم حينك اللخمي ان كان يموضع رخص كالدرهمان اشتراه ولو بزيادةمثليه (وان بذمته) مقتضى مالابن رشدعند قوله وقدم ذوماء ماتان هذالا لزمه فانظر وبعدهذا عندقوله وقدم ذوماء (وطلبه لكل صلاة ولو توهمه لاتحقق عدمه طلبالايشق به الموطأنتيمم لكل صلاة لأنعليه أنييتغي الماء لكلصلاة ابنعرفةان تحقق فقده سقط الباجي وليس عليهأن مجهد نفسه

فى اشتراط اتصال التيمم بمافعل له فرضا كان أونف لا كاتقدم في كلام التوضيح هنا وصرح بذلك غير واحد قال في الطراز ادائبت جو از التنفل بالتيم فذلك بشرط الاتصال بهوان تنفل بعدفر ضهفيكون ذلك متصلابالفريضة وانتيم ليتنفل شرع فى تنفله عقيب تيممه قال في العتبية من تيمم لنافلة في غيروقت الفريضة ثم تأخر تنفله فلايتنفل بذلك وكذلك على هذا لا يجزئه ان يتيمم أول وقت الفريضة و يؤخر فعلها الى آخره خلافاللشافعي وسنبين الاصل فيه انتهى وقال في الجلاب ولايتيم لصلاة قبل وقتها ولافئ أول وقتها ويؤخر فعلها ومن شرط التيمم أن يكون متصلا بالصلاة قال التامساني وخالف بن شعبان في المسئلتين فأجاز ه قبل الوقت و بعده وان تراخي عن الصلاة انتهى وفى العمدة لابن عسكر مختصر المعونة ولهشرطان طلب الماء واتصاله بالصلاة فلا بحزى قبل دخول الوقت ولابعده متراخية عنه انتهى وصرح بذلك ابن رشدفي المقدمات ويأتي لفظه عندقول المصنف ونية استباحة الصلاة وان بشير في كتاب النحر بر والشبيبي وغير واحد من المتأخرين وقال سندفى شرح المدونة من تيمم للفريضة فصلى نافلة قبلها انه يعيد التيمم وجهه ان التمم لا يرفع الحدث وانما تستباح به الصلاة عند الحاجة الى فعلها فتى وقع في حالة يستغنى عنه فها لم يصح فالذى يتيمم للظهر تمشرع في غيرها قدتيمم لهافى وقتوهو مستغن عن التيمم لهافيهاذ الحاجة لها اعاتكون عندالشر وعفى فعلهاانتهى باختصار ونحوه لابن يونس وكذا ماتقدم عن ابن رشدوماتقدم في التوضيح عن سماع ابن أبي زيد فيمن تيمم لنافلة ثم خرج من المسجد لحاجة ثم عاد لايتنفل بهولا عس مصعفاو وجهه ابن رشد بنعوماتقدم والله أعلم (فرع) قال البرزلي في مسائل الصلاة وسئل السيوري عمن تيمم ثم دخل في الفريضة ثم حصل له شك في الاحرام فقطع هل يميد التيمم فأجاب بأنه لا يلزمه اعادة التيمم قال البرزلي بريد اذالم يطل فأن طال فانه يبطل تيممه انتهى (تنبية) وعلمن هذا ان التيمم لايضر وأن يكون قبل الاقامة والله نعالى أعلم بل ذلك هو المطلوب فان اقامة المحدث مكروهة كاسيأى في باب الأذان وكلام ابن عبد السلام في ذلك الحل كالصريح في ذلك وسيأتي في محله ان شاء الله تعالى فتأمله والله تعالى أعلم (فائدة) قال اس عبد السلام هناقاعدة ابن الحاجب أنه اذا تقدم له الكلام على مسئلة تم شبه بها أخرى فاعما الشبه بينهما في المشهور ولايلزمأن يكون كلمافي المشبه بهامن الخلاف في المشبه وقد ظن ذلك بعض المتأخرين فألزمابن الحاجب أمر اشنيعا في كتاب الصلاة يشيرالى الشيخ تتى الدين حيث اعترض عليه في تشبهه الرفعمن السجود بالرفعمن الركوعمع أن الاول مجمع عليه والثاني مختلف فيه والله أعلم ﴿ وقبول هبة ماء ﴾ شقال المغربي الأأن يتحقق المنة فيه انتهى من قواعد النكاح ص ﴿ أوقر ضه ﴾ ش سياق كلامه يدل على انهاذا بذل له الماء على سبيل القرض لزمه ذلك وهو ظاهر لانهاذ الزمه قبوله على وجه الهبة فأحرى على جهة القرض ولايقال ان فيه تعمير الذمة لان هذا أم قريب وقد قالوا يلزمه أخذه بثمن فى ذمته كاسيقوله المصنف وفي كلام ابن عبد السلام انه اذاوجد من يسلفه النمن لزمه ذلك اذا كان مليابيله وذكر الاقفهسي في شرح المحتصر انه اذا بذل له ثمن الماء على سبيل القرض لايلزمه قبوله و يمكن أن بجمع بينه و بين كلام ابن عبد السلام فيحمل كلامه هلي ماأذالم يكن مليابلده وكلام ابن عبدالسلام على ماأدا كان ملياوالله أعلم ص ﴿ وطلبه لـكل صلاة ولوتوهمه لاتحقق عدمه طلبالانشق به

في الجرى لادراك الماء ولاان بخرج عن مشيه المعتاد ولاان يعدل عن طريقه أكثر بماجر ف العادة بالعدول له الى الاستمم

العمون والماه التي يعدل لهاعن الطريق والخروج المهوانخرجالسه فاته أحجابه فانه يتسمم ولم بعد فيه حداوروى ابن المواز عن مالك ان لم يعنف في نصف المل الاالعناء فن الناسمن بشق علىهمثل ذلك قال محمد فتأمل قوله المرأة والرجل الضعيف يخلاف القوى انظر قيدوا هدالأنضاعا اذالم عجدمن يستأج علىهلسا والثن الذى شتر مه مه اس شاس ان توهم وجودالماء تردد في طلبه الى حد لالدخل فيه عليهضرر ولامشقة ابن عبدالسلام سنغىأن سقط الطلب عن المتوهم لولاالاحتياط (كرفقة قليلة أوحولهمن كشيرة انجهل عليم به ) سمع أشهب يسأل من بليه ومن بظن اله بعطمه وليس علمه أنسبع أربعين رجلافي الرفقة يسألهم ولكن يسأل من لله و برجو ذلك منه قال مالك وانع لم انهم عنعونه فلادسألهمابن رشد ولوترك طلب الماء عندمن بليه ممن برجو وجوده عنده و نظن انه لايمنعه اياه وتيمم وصلي أعادأمدا

كر فقة قليلة أوحوله من كثيرة انجهل بخليميه ﴾ ش هذا معطوف على قوله مو الاته والمعنى انهيلزم المتيمم طلب الماءل كالصلاة اذاكان يتوهم وجوده وتعصيله بطلبه فأحرى اذا شكفي ذلك أوظن وجوده إفقوله لكل صلاة يعنى أن المكلف اذاطلب الماء لصلاة ولم يجده وتيمم ثم دخل وقت صلاة أخرى فانه يطلب الماء للصلاة الثانية لان الصلاة الثانية في حكم الاولى في توجمه الخطاب بالطلب وهندا اذا كان في غير الموضع الذي كان فيه في وقت الصلاة الاولى أو كان فيه وحدث مايو جب توهم وجود الماء وأما ان كان عوضعه الاول ولم يحدث ما يقتضي توهم وجودا لماء فلامازمه الطلب حمنتنا إلانه قد تحقق عدمه وقدأشار المساطى في شرحه الى هذا وقوله لاتحقق عدمه يعنى انهاذا تحقق عدم الماء فلايازمه الطلب اذلافا تدقيه قال في التوضيح قال ابن راشدير بدبالتعقق غلبة الظن لان الظن في الشرعمات معمول به وأما القطع بالعدم فقدلايتصور ثمقال فى شرح قول ابن الحاجب وان لم يتعقق عدمه طلب قال ابن عبد السلام يدخل في هـ أا الظان والشاك والمتوهم وقال ابن شاس وابن عطاء الله الحالة الثانية أن يتوهم وجوده حواليه فليترددالى حد لايدخل عليه ضرر ولامشقة ولايتعدد ذلك بحداذالشاب ليس كالمرأة ثمقال في التوضيح ومقتضى كلام ابن راشدان المتوهم لايطلب لانه فسر تحقق العدم بظن العدمه ولاشك انه اذاظن المدم كان وجوده متوها وهو خلاف كلام هؤلاء وعلى هذا فالاولى أن يبقى المقق أولا على بابه انتهى (قلت) والمرادبالمقق الاعتقاد الذي لا تردد فيم لاالتعقق في نفس الأمر والله أعلم (تنبيه) قال ابن عبد السلام ينبغي أن يختلف حكم الطلب فليس من ظن العدم كمن شك ولاالشاك كالمتوهم انتهى وقبله صاحب التوضيح وهوظاهر وقوله طلبا لايشق به يعني ان الطلب الذي يلزم المكلف هو الطلب الذي لايشق عليه "وذلك يختلف باختلاف الناس فليس الشيخ كالشاب ولاالرجل كالمرأة ولاالضعيف كالقوى قال مالك في رسم الشريكين فيمن تعضره الصلاة والماءمنه على ميل أو نصف ميسل وهو متخوف عناء ذلك أوسسلابة أوسباعا الأرى عليه أن يذهب وهو يتخوف قال ابن راشد وسواء تخوف على نفسه أوماله ودليل الرواية انهان لم يتخوف فعليه أن يذهب اليه على الميل والنصف وفي النوادران كان عليه في ذلك مشقة فلتسمم قال ابن رشدوذاك على قدر ما يجدمن الجلدوالقوة وذلك مفسر في رسم البز وأما الملان فهوكثير ليسعليه فيسفر ولاحضر أن يعدل عن طر مقهملين لان ذلك ممادشق قاله سعنون فى نوازله انتهى وكلامه يقتضى أن مجموع الميل ونصفه يسير وكلامه في المقدمات يدل على ذلك كما سيأتى وقال الباجي ليس عليه أن مجهد نفسه في الجرى لادر ال الماء ولاان مخرج عن مشده المعتاد ولاان يعدل عن طريقه أكثر بماجر تالعادة بالعدولله في الاستسقاء من العيون والمياه التي يعدل لها عن الطريق والخروج اليهوان خرج اليه فاته أحدايه فانه سمم ولم يحدفه حدا وروى ابن المواز عن مالك ان لم بحف في نصف الميل الاالعنا ، فن الناس من يشق عليه مثل ذلك قال مجمد فتأمل قوله المرأة والضعيف مخلاف القوى انهي من المواق وتقدم كلام ان شاس الذي نقله فى التوضيح الاان قوله ولا يتعدد ذلك بعدير بدمالم يخرج عن المعتاد كاتقدم فى كلاما بن رشد وقال في المقدمات وطلب الماءعند عدمه المايجب مع اتساع الوقت لطلبه والذي للزمفة ماح تالعادة بهمن طلب في رحله وسؤال من يليه بمن يرجو وجوده عنده ولا بحشي أن يمنعه اياه والعدول السهعن طريقه ان كان مسافر اعلى قدرما عكنه من غيرمشقة تلحقه مع الامن على نفسه ولاحد في ذلك يقتصر عليه لاختلاف أحوال الناس وقالوا في الميلين كثير وفي الميل

ونصف الميل مع الأمن انه يسبر وذلك للراكب أوللراجل القوى القادر انتهى وقوله كرفقة قليلة أوحولهمن كثيرةانجهل بخلهم بهيعني ان المسافر يلزمه أن يطلب الماءمن رفقته اذا كانت الرفقة قليلة وكان لا يتحقق بحلهم بهوان كانت كثيرة فيلزمه الطلب من حوله قال مالك في سماع أشهب يسأل من يليه ومن يظن أنه يعطيه وليس عليه أن تتبع أر بعين رجلافي الرفقة فيسأ لهم ولكن بسأل أولمن يليه ويرجو ذلك منه وقال في ساع أبي زيد قال مالك ان علم انهم عنعونه فلايساً لهموان كانوا لا يمنعونه فليسألهم انتهى وقبله ابن رشدوهو ظاهر (فرع) قال ابن رشد في سماع أبي زيد لوترك طلب الماءعندمن بليه بمن يرجو وجوده عنده ويظن انهلا عنمه وتيم وصلى لوجب عليه أن يعمد أبدااذا وجمد الماءانتهي ونقل اللخمي والمازري عن أصبغ انه ان لم يسأل في الرفقة لكثيرة لميعدوفي الصغيرة يعيد في الوقت وان كانوار جلين أوثلاثة أعاد أبدا وضعف اللخمي والمازرى قول أصبغ بأن توجه الخطاب بالطلب من النفر اليسير من الرفقة الكثيرة كتوجهه لوكانوابانفرادهم قال في التوضيح قال اللخمي ولاوجه أيضالا يجابه الاعادة بعدخر وجالوقت اذا كانوامثل الرجلين والثلاث وقال أرى ان كان الغالب عنده الهم يعطونه اذاطلب أن يعمد أبدافي الموضعين وان أشكل الأمر ولم يطلب جازأن يقال يعسد في الوقت لان الأصل الطلب انتهى فتحصل من هذا أنهاذا ترك الطلب عن يليه و يغلب على ظنه أنه يعطيه انه يعيد أبدا على ماقاله اللخمي وابن رشد واءترا فلكمن رفقة قليلة أوكثيرة خلافالأصبغ وانكان يشكفي اعطائهم يعيدني الوقت على ماقال اللخمى من غير تفصيل أيضا خلافالأصبغ في تفصيله فتأمله وقال ابن عرفة (أجيب) عن تفرقةأصبغ بان الثلاثة مظنة وجود الماءلامتناع اتكالهم على غيرهم لانفرادهم وردبانه لو كان لعامه لان علم حال الثلاثة الرفقاء أقرب من علم حال غيرهم انتهى ( فرع ) ولوطلب الماء بمن يليه فقالوا ليس عندناماء فتمير مح وجدالماء عندهم فقال في سماع ابن أبي زيدان كانواجمن يظن أنهم لوعام وابالماء لم يمنعوه فليعدفي الوقت وانكان يظن انهلو كان معهم ماء منعوه فلااعادة عليه قال ابن رشد وهذا كاقال لان وجود الماء عندمن بقر ب منه من كان الزمه طلبه بعدان طلبه نه كوجوده عند نفسه فيعيد في الوقت استحسانا لانه فعل ما افترض عليه وقال أصبغ يعيد أبدا وفول مالك هو الصحيح انتهى والله أعلم (تنبيه) قال ابن حبيب وفي الطلب بمن يليه من الرفقة ثالثهاان كانوانعو الثلانة طلب والاأعادأ بداقال في التوضيح ظاهر كلام المصنف أن في المسئلة ثلاثة أقوال وجوب الطلب وانترك أعادأبدا والثاني نفي الوجوب والثالث بجب في الرفقة اليسيرة وان لم يطلب أعاد أبدا ولا يجب في الرفقة الكثيرة قال ابن هر ون وابن راسد ولم نرأحدانقل مانقل المصنف انتهى وقال ابن عرفة وقول ابن الحاجب وفي الطلب الى آخر والأعرفه انتهى ص ﴿ ونعة استباحة الصلاة ونعة كبران كان ولوتكررت ﴾ ش أى ولزم المتمم أن ينوى بتممه استباحة الصلاة التي ريدها أوالفعل الممنوعمنه قال ابن عبد السلام فاذانوي استباحة الصلاة فلابدأن يتعرض مع ذلك الى الحدث الأصغر أوالأكبر فان نسى وهوجنب أن يتعرض لذلك لم يجزه خلافالا بن وهب انتهى و يفهم منه أنه اذا نسى أن يتعرض لذلك وهو غير جنب أجزأه تممه وصرح بذلك البساطي قال وحاصل كلامه ان الحدث الاصغر لا بلزمه استعضاره

(ونية استباحة الصلاة) ابن عرفة منوى التيمم استباحة الصلاة لارفع الحدث على المعروف (ونية أكبران كان )من المدونة قال مالك ان تيمم للفريضة وصلى ثم تذكر أنه كان جنبا أعاد التيمم وأعاد الفريضة قال في المختصرأبدا ابن يونس وهـ ذا أصوب فكم لا يجزى الوضوءعن الغسل فكذلك لا يجزى و مدله عن بدل الغسل ابن رشد ولايصح قياس التيم على الجبير فوذكر نعوماتقدم لابن يونس عند قوله وغسل الوضوءعن غسل محله (ولوتکررت) اللخمي لونوى الجنابة ثم أحدث فظاهر المذهب بنوى الجنابة

حال التيمم بل يكني فيه استباحة الصلاة من غيرذ كر المتعلق وفي الأكبر لا بدمن استعضار المتعلق

فانترك عامداأعادأ بداأوناسيا أعادفي الوقت هذاهو المشهور وقيل يعيدفي الوقت وقيل لااعادةانتهي وماذكره في نبة الحدث الاصغر هوظاهر كالرمهم وأماماذكره إانه هوالمشهور فى الاعادة فلاف المشهور قال ابن الحاجب فان نسى الجنابة لم يجزه على المشهور و يعيد أبداا نتهى قال ابن ناجى فى شرح المدونة وتعليله فها بان التسمم انما كان للوضو علا للغسل مدل على ان الاعادة أبداوهوقول مالكفي الواضحة انتهى وعزاه ابن عرفة للدونة واستظهره ابن رشدفي ساع أبيزيد والله أعلم ولفظ الأمقال مالك في المجدور والمحصوب اذا خافاعلي أنفسهما وقد أصابتهما جنابة انهما بتيمان لكل صلاة أحدثاني ذلك أولم عدثا بتيمم للجنابة تمقال فهاأرأ بت الجنب اذانام وقدتيمم قبل ذلك وأحدث بعدماتهم للجنابة ومعه قدرما يتوضأ بههل يتوضأ به أويتيمم قال قال مالك يتمم ولاستوضأ عامعهمن الماء الاأنه بغسل به ماأصا به من الأذى وأما الوضوء فليس براه على الجنب لافي المرة الاولى ولا في الثانية وهو منتقض بتممه لكل صلاة و بعود الي حال الحناية كلاصلي ولا يحزيه الوضوءوا كن ينتقض جميع التيمم و يتيمم للجنابة كلاصلي انتهى وقال بعد ذلك قال مالك في رجل تيمم وهو جنب ومعهقدر مايتوضأبه قال يجزئه التيمم ولايتوضأقال وان أحدث بعدذلك فأرادأن يتنفل فليتهم ولايتو ضألانه حين أحدث انتقض تيممه الذي كان تهم الجنابة ولم ينتقض موضع الوضوء وحده فاذاحاء وقت صلاة أخرى مكتو به فكذلك نتقض تسممه أحدث أولم يحدث ( فرع) قال سندلونوي استباحة الصلاقمن نعاسة كان قدمسها سده فان ذلك لا يعز تهمن تسمم الحدث انتهى وهوظاهر ولايعارض هف اماتقدم في كلام البساطي لان هذالم ينو استباحة لصلاة من الحدث أصلاوالاول نوى استباحة الصلاة وهي تنصر ف عند الاطلاق للاستباحة من الحدث الماالا كبرأ والاصغر والله أعلم (فرع ) قال في سماع أبي زيد لو تيمم للجنابة أجز أدعن تيمم لوضوءانتهي وقال سنداداتيمم بنيةأنه جنب محظهرانه غيرجنب يختلف فيمه ومقتضي ماتقدم من ساعاً بي زيدانه بجزئه تم وجه ذلك (فرع) قال في التوضيح في فرَ اتَّض الوضو علا يلزم في الوضوء والغسل أن بعين بنيته الفعل المستباح ويلزم ذلك في التيمم وحكى ابن حبيب ان ذلك في التيمم مشترط على سبيل الوجوب والمشهو ران ذلك على سبيل الاستعباب لاعلى معنى الايجاب فانظر الفرق قاله ابن بزيزة انهى ونقله ابن عرفة هناعن الباجي وهوفي المنتق في ترجمة وضوء النائم اذاقام الى الصلاة الاأن ابن عرفة عز االقول بالاستحباب لابن القاسم عن مالك وظاهره انه نصعنهماوالذى فى المنتقى و يتغرج على قول مالكوابن القاسم أن ذلك على الاستعباب وفى المدونة ومن تيمم لفر يضة فصلاها ثم ذكر انه نسيها يتمم لهاأيضا قال ابن ناجى قال بعض فضلاء أصحابنا وكذالك لوذكر هاقبل الصلاة أعاده لهاانهي وماذكره عن بعض أحدابه جزم به سندعلي انه المذهب قال في شرح المسئلة المذكورة فلوانه لما فرغمن تممه للاولى ذكر الثانية قبل أن دصلى الاولى فان كانت الثانية حكمها في الترتيب بعد الاولى صلى الاولى ثم تيمم للثانية فصله الوان كانت الثانية حكمهافي الترتيب قبل الاولى لم معزه أن يصلها بذلك التيمم لانه لم يقصدها به فان فعل أعاد أبدا وقاله ابن حبيبانتهي ونقله ابن يونس ونحو ملابن رشد في المقدمات قال فهامن ذهبالى ان الاصل الجاب الوضوء لكل صلاة أوالتيمم عندعدم الماء أوعدم القدرة على استعاله بظاهرالآبةوان السنةخصصت من ذلك الوضوء وبقي التيمم على الاصل فلايصح عنده سلاتان بتيمم واحدوان انصلتاونواه لها ولاصلاة بتيمم نواه لغيرها ولاصلاة بتيمم نواه لها

اذاصلي بهغيرها أوتراخي عن الصلاة بهاشتغالا بماسواها فان فعل شيأمن ذلك وجبت عليه الاعادة في الوقت وغيره وهوظاهر مافي المدونة ونصروا ية مطرف وابن الماجشون عن مالك ويجيء على هذا المذهب أن طلب الماء أوطلب القدرة على استع اله شرط في صحة التيمم لكل صلاة عندالقيام اليهاانتهى ولامعارضة بين ماذكره في المونة وشروحها وفي المقدمات وبين ماقاله فى التوضيح ونقله الباجى وابن عرفة لان كلام المدونة وشروحها فيا اذاتيمم افعل معين فلايفعل به فرضالان التيمم للفرض لا يكون الابعدد خول وقته متصلابه ودخول وقت الفائنة انما كون بتذكرها كاصرحبه فيالجواهر في هذا الباب ولا يكون الاعند الحاجة الى فعلها وذلك عند تذكرهاوالقيام الى فعلها كاتقدم في كلام ابن رشد وكلام صاحب التوضيح ومن معه فياينويه المتيمم فالمشهور أنه يستحب له تعيين الفعل المستباح فان لم يعين فعلاأ صلا وذلك بان ينوى استباحة ماعنعه الحدث فله أن يفعل بهماشاء بشرط أن يكون متصلاوان أرادفر ضاقدمه على غيره وهذافي الحقيقة كمن عين لمانوى استباحة الجيع ولايصح أن يكون المراد بكلامهم أن ينوى استباحة بعض ماعنعه الحدث من غيرتعيين تم يفعل واحدامنها وهذا واضح والله أعلم (تنبيه) قال ابن فرحون قال الشيخ تقى الدين قول ابن الحاجب بنوى استباحة الصلاة بعقل أن يريد الصلاة التي يريد فعلما من فرض أونفل و يحتمل أن ير بداستباحة مطلق الصلاة والأول هو الذي ينبغي أن يحمل عليه لانه ذانوى مطلق استباحة الصلاة فيه نظروهو أن مطلق الصلاة محمول على الفرض والنفل والفرض يحتاج الىنية تخصه فيكون كن نوى النفل فلايجز تمالفرض بذلك التيمم فلا يحمل اللفظ عليه بل يحمل على معنى حصبح بلاشبهة ولاخلاف وهو ماتقدم انتهى وهو ظاهر أذا كانت نيتمه استباحة مطلق الصلاة امافرضا أونفلاأ مالونوى استباحة الصلاة فرضها ونفلها صح كاتقدم والله أعلم (فرع) قال ابن فرحون أيضاعن الشيخ تقى الدين ذكرابن الحاجب في نية الوضوء ثلاثة أمور رفع الحدث واستباحة مالايستباح الابرفع الحدث والفريضة وذكرهنا استباحة الصلاة وأخرج نية رفع الحدث وبقيت نية الفريضة مسكوتا عنهامن جهته والظاهر عندي انهاتكفي همنا كافي الوضوء ولا بكون قول ابن الحاجب وبنوى استباحة الصلاة لارفع الحدث للحصر كإيوهمه لفظه انهي ومأتي مثله في كلام المصنف وأشار المصنف بقوله ولوتكررت الى أن الجنب بنوى استباحة الصلاة من الحدث الا كبر ولوتكررتأى الصلاة على ظاهر المذهب قاله اللخمي وخرج على قول ابن شعبان ان له أن يصيب الحائض اذاطهر تبالتيمم أن ينوى الاصغر و مجزئه وعلى هذا المعنى حله كثرالشراح وقال الساطى الأحسن أن يقول ولوتكررأى التيمم ويعني به اذانوي الاكبر ثم احتاج الى تيمم فلا بدمن نيته أيضاوان لم يحصل منه حدث أصغرانتهي وتقدم أن الضمير عائد على الصلاة وقال الشارح في الصغير أي نية التيمم وقال في الكبير والوسط بحمل أن يكون راجعا لقوله وطلبه لكل صلاة أي بطلب الماء لكل صلاة ولوتكررت الصلاة انتهى والأول أقرب الى لفظه و يعمّل عوده الى الجيع (فرع) قال ابن عرفة بعدد كره هذا الفرع ابن العربي لو بال بعد تممه لجنابة جازأن يقرألان الحدث الأصغر اعارطل التمم في أحكامه كالابيطل الطهارة الكبرى قال ان عرفة قلت هـ نا مخالف لنقل اللخمي عن المذهب موافق لأخذه انتهى وما قاله ابن عرفة ظاهر فقد تقدم عن المدونة انه يعود جنباعلى ما اختصر أبو محمد بن أبى زيد وقال سنداد اتيممن الجنابة لفريضة فصلاها فله أن يصلى فدلك نافلة أويتاو القرآن فان أحدث فلا يتاوحتي بتيمم وقال

بعض الشافعية يقرأ لان الحدث الطارى ولا يمنع من القراءة وهو فاسد فان التيمم وان كان من الخنابة فهو يبطل بالحدث بدليل انه اذاتيمم فلمافرغ من تيممه من الجنابة أحدث لزمه أن يعيد التيممن الجنابة انتهى (فرع) وقال سندأيضا اذاتيمم المريض والمحدور ومن في بالهمن الجنابة ثمأحمدث حدث الوضوء وهوقادر على الوضوء لمتوضألان الجنابة فأغةحتي يغتسل فلايدخل علمال الخدث الأصغرفهو بتمممن الجنابة لكل صلاة (تنبيه) ليس في المختصر مايؤ خدمنه ان الجنب بتيمم الاقوله هناونية أكبران كان ومايؤ خدمن فصل الجبيرة وقدصر حبذاك في المدونة فى غير موضع قال فهاوالتيمم من الجنابة ومن الوضوء سواء قال أبوالحسن في الصفة والمشروعية وقال فيها قال مالك واذاتهم الجنب وصلى ثم وجدالماء أعاد الغسل فقط وصلاته الاولى تامة قال أبوهجهد مالم يكن في بدنه نجاسة قال ابن اللباد وتكون الجنابة من وطء فيكون ذكره نجسامن رطوبة فرج المرأة قال المشذ الىوان كانتمن احتسلام فلامدأن سبق على رأس ذكر وأثر المني نجس فلابد من الاعادة وفي الوقت انتهى (تنبيه) دخل في قول المصنف ونمة أكبر الحائض فلا بدأت تنوى بتيمهم اذلك وهوظاهر والله تعالى أعلم ومن هذاماذ كره البرزلى في مسائل بعض العصر بين من مسائل الصلاة من اغتسل للجنابة تم سافر فكان يصلى بالتيمم لموجبه ثم ذكر لمعة من غسل تلك الجنابة أن كان الماء قريبا استدرك غسلها وصع غسل الجنابة وأعادما صلاه في السفر وان بعد الماء أعادم ذلك غسل الجنابة البرزلى هذا بين على ان نية التيمم لاتنوب عن نية الجنابة وعلى القول الآخر بقال ان صلاته تجزئه والمشهور الأول انهي وأشار بقوله ص لولا برفع الحدث ﴿ شُ الى ماتقدم عن ابن الحاجب ان المتيمم لاينوى رفع الحدث لانه لاير فعه على المشهو روقيل برفع الحدث قاله في الذخيرة وفائدة رفع الحدث عند الاحداب أربعة أحكام وطء الحائض اذاطهر تبهولبس الخفين بهوعدم وجوب الوضوء اذاوجد الماء بعده وامامة المتيمم للتوضئين من غير كراهة زاد ابن بشير التيمم قبل الوقت فتكون خسة (فرع) قال في النكت يؤم المتيمم المتوضئين وامامة المتوضئ بهمأحب الى لان التيمم لا يرفع الحدث على أصلنا فمكره لانها عالة ضرورة كصاحب السلس انهى وعلى كلقول لابدمن الغسل اذاوجدالماء قاله ابن الحاجب ص ﴿وتعميم وجهه وكفيه الكوعيه ﴾ ش هذا أيضا معطوف على فاعل ازم أىولزم المتيمم تعميم وجهه بالمسح وتعميم كفيه الى كوعيه والكوعهو طرف الزند الذي ملي الابهام ويقال فيه أيضاال كاع وقال في الذخيرة الكوع آخر الساعد وأول الكف انتهى وجعها أكواع قاله في المحكم فيقابل الكوع على التفسير الاول الكرسوع بضم الكاف وهوطرف الزندالذي يلى الخنصر وهوالناتئ عندالرسغ والزند بفتح الزاي قال في الصحاح والقاموس وهو موصل طرف الذراع بالكف وهمازندان الكوع والكرسوع وقال الجرولي فيشرح الرسالة هوقصة الذراع وهو نعو ماقاله ابن السيدفي مثلثته فانهقال الزندبالفتي مايقد حبه الناروز ندالذراع ماانعسرعنه اللحممن جانبيه وهمازندان في كلذراع وبالكسر اسم فرس وبالضم جمع زناد وزنادجع زندانتهى والرسغ بضم الراء وسكون السين وقدتضم وآخره غين معجمة هو مفصل مابين الكف والساعدومن الدواب الموضع المستدق الذي بين الحافر وموصل الوظمف من اليدوالرجل قاله في الصعاح ويقال فيه مرصغ بالصاد المهملة والبوعهو قدر عرض الانسان اذامديديه قاله في الصحاح وقيل البوعهو رأس الزندالذي يلى الخنصر ذكره الجزولي وفي

(ولا يرفع الحدث الباجى التيمم لا يرفع الحدث ويستباح به مالا يجوز فعله مع الحدث بشر وط وتعميم وجهه ) ابن عرفة يعم الوجه مسيحا (وكفيه لكوعيه) ابن ولا تتبع غضونه يونس عن غير واحد ولي الحالكوعين ابن شعبان الواجب عندمالك التيمم وعليه تخليل أصابعه أبو محدماراً يتهذا لغيره

الحكم الباع والبوع مسافة بين الكفين اذا بسطتهما الاخيرة هذلية ونقله في القاموس وقال الشيخ شهاب الدين الأسيوطي

والكوعماعليه ابهام اليد \* والبوع في الرجل ككوع في يد وماعليه خنصر كرسوع \* والرسخ للفصل طب موضوع والباع بالاذرع أربع تعد \* وباعتدال صاحب الباعد به

انظر كلامه في البوع والباعمع كلام صاحب الصحاح والحيكم والابهام بكسر الهمزة وماذكره المصنف من لزوم تعميم الوجه والكفين هو المشهور في المذهب قال في التوضيح الاستيعاب مطاوب ابتداء ولوترك شيأمن الوجهومن اليدين الى الكوعين لم يجزه على المشهور وقال ابن مسامة اذا كان يسيرا أجز أه انتهى ( تنبيه ) لم يقيد المصنف تعميم وجهه بسحه بيد به جميعا فلومسعه بيد واحدة أجزأه بلقال سندلومسع وجهه بأصبع واحدة أجزأه كقول ابن القاسم في مسح الرأس قال بن ناجى فى شرح المدونة قال آبن عطية هـ ندا هو المشهور انهى (فرع) \* فان قلت هـ ل تجوز الصلاة بتيمهم لم يستوعب فيه الوجه كله ولا اليدين وليس به قروح (قلت) نعم اذار بطت يداه ولم يجدمن بيممه فرغ وجهه وذراعيه في التراب ولم يستوعب على الفرض فأنه تعز عدالصلاة بذلك التيمم انتهى من الألغاز لابن فرحون وأمااذا وجدمن بيممه فلاتسقط عنه وهو كذلك فقد نصفى العتبية على أن أقطع اليدين يستنيب من ييممه كايستنيب من يوضئه بمسير له وجههو يديه الى المرفقين على قول مالك وعلى قول من برى التيمم للكوعين فيسقط عنه محل مسيريد به إلى المرفق والله أعلم ص ﴿ ونزع خاتمه ﴾ ش أى ولزم المتمم نزع خاتمه قال في التوضيح لاخلاف انه مطلوب بنزع خاتمه ابتداء لان التراب لايدخل تحته فان لم ينزعه فالم ذهب انه لا يجزئه واستقرأ اللخمي من قول ابن مسامة الاجزاء انتهى (فرع) قال ابن الحاجب قالواو مخلل أصابعه قال في التوضيح تضعيفه التخليل بقوله قالوالاحدالوجهين اما لان التخليل لايناسب المسح الذي هومبني على التخفيف وامالانه لما كان المذهب انه لايشترط النقل اذ يجوز التمم على الحجر ناسبأن لابلزمه التخليل وقوله قالوا بوهم تواطؤ جماعة كثيرة من أهل المذهب ولم ينقل ذلك الاعن ابن القرطى ونص مانقل عنه أبو محمدو يحلل أصابعه في التيمم وليس عليه متابعة الغضون قال الشيخ أبومجمدولمأره لغيره وأشارابن راشدالي هذاالاعتراض انتهى ونقله ابن عرفة (قلت) ابن القرطى بضم القاف وسكون الراء ثم طاء مهملة هو ابن شعبان ونص مافاله في الزاهي وليس عليه في التيمم من التقصى في الغضون ماعليه في الوضوء لان المسح تحفيف والوضوء ايعاب و يخلل المتيمم بين أصابع يديهوهوفي التيمم أقوى شئ لان الماء يبلغ مالايبلغ التراب انتهى وظاهر كلام اللخمي فبوله وانه الجارى على المشهور وجعل مقابله مخرجا على قول ابن مسامة كافي مسئلة نزع الخاتم ونصهو مختلف في تيمم ما تحت الخاتم في تخليل الاصابع فقال ابن عبد الحكوينز ع الخاتم وقال ابن شعبان مخلل أصابع يديه ثم ذكر قول ابن مسامة ثم قال فعلى هذا القول يصح تيممه وان لم ينزع الخاتم أولم مخلل الاصابع انتهى أوصر حابن بشير بأنه مخلل أصابع بديه فقال بعدأن ذكرصفة التيمم فاذامسح على هـنه الصفات فانه يحلل أصابع بديه محقال وانكان في الاصابع خاتم أزيل هذاهوالمنصوص وان لم يزله لم يجزله التيمم واستقرأ اللخمي من قول ابن مسامة انه ان لم ينزع الخاتم أجزأه انتهى (قلت) فاذا علم هذا فقد صح قول ابن الحاجب قالوا و يخلل أصابع بديه

( ونزع خاتمه ) ابن عبد الحروينزع خاتمه

ولاينافى ذلك قول ابن أبي زيد لا أعرفه لغيرابن شعبان لانه لم يعرفه لاحدمن المتقدمين غيرابن شعبان ومراد ابن الحاجب قالوا انهقاله جماعة من أهل المذهب ولو كانوا ناقلين له عن ابن شعبان لانهم اذاقباوه فكاعنهم قالوه ولايلزم من كون المسحمبنيا على التخفيف عدم التخليل عندمن يقول بوجوب التغليل في الوضوء لانه قدحكم لمابين الاصابع بحكم الظاهر وهو كثير فجب مسعه كإعجب مسحماتعت الخاتم لانهأضعاف مايستره الخاتم وقدقال صاحب الطراز في قول ابن عبد الحكينز عالخاتم نحوقول ابن شعبان ومقتضى المذهب انهلا بنزعه وهو أخف من الوضوء وتقدم اختلاف قول مالك في تخليل الاصابع في الوضوء فان قلنا يجب في الوضوء لم يبعد انه يجب في التمم انتهى ونقل صاحب الذخيرة كلام صاحب الطراز (فرع) تقدم في كلام ابن شعبان انهلايتتبع الغضون ونقله المصنف في التوضيح كاتقدم ونقله غيره وقال الجزولي في شرح قول الرسالة عسج بهما وجهه كله مسحاقال أبوعمران انماز أدقوله مسحاليبين ان المسح مبنى على التحفيف فلايتتبع الغضون وفمه قولان انتهى باختصار وقال في الارشادو براعي الوترة وحجاج العمنيين والعنفقة ان لمكن عليهاشعرانهى واللدتمالى أعلم وقال فى الطراز وليس على المتيمم تتبع غضون وجهه وعليه أن ببلغ سديه حمث ماسلغ مهمافي غسل الوجه وعرهماعلى شعر لحمته الطويلة على نعوما جي في الوضوء ومالا يجزيه الاقتصار عليه في الوضو ولا يجزيه ذلك في التيمم وخفف ابن مسامة ترك اليسير انتهى ص ﴿ وصعيد طهر كتراب وهو الافصل ولونقل ﴾ ش هو معطوف على قوله موالاته أى ولزم أيضا التيمم بالصعيد الطاهر لقوله تعالى فتيمموا صعيداطيبا لان المراد بالطيب الطاهر على الصحيح وقيل المراد بالطيب المنبت وهو التراب عمشل الصعيد الطاهر بقوله كتراب وأشار بالكاف الى دخول كل ماصعد على وجه الأرض من أجزائها قال في الجواهرولا بعتص مذلك التراب على المشهور ولاملزم النقل بل مجزى التسمم على الحبحر الصل والرمل والسباخ والنورة والزرنية وجميع أجزاء الأرض مادامت على وجهها لم تغيرها صنعة آدى بطية ونعوه وسواء فعل ذلكُمع وجود التراب أوعدمه وقيل لايجزى وبغير التراب مطلقا وخصص ابن حبيب الاجزاء بعدم التراب انتهى ونقله في الذخيرة وقبله وقال ابن عرفة وقول ابن شاس وقبل لامطلقا لاأعرف لغبرنقل الباجي منعهاين شعبان لابقيد وذكره اللخمي بعدقوله وعلى صلب الارض لعدم التراب اتفاقاىقتضى تقسده بوجو دالتراب انتهى (قلت) ظاهر كلام صاحب الطراز وغيره انه كانقله ابن شاس فتأمله والله تعالى أعلم وكلام اللخمى الذى ذكره يقتضى تقييده كإقال وظاهر كلام ابن عرفة أمه لم يصرح بذلك وسيأتي في كلام اللخمي التصريح بأنه لا يختلف انه يجوز التيمم على مالاتراب عليه عندعدم التراب فكانه لم يقف عليه ثم قال ابن عرفة ومع وجوده ثالثها يعيد في الوقت للشهور وأبن شعبان وابن حبيب أنتهي معنى انه اختلف في التيمم على صلب الارض مع وجو د التراب على ثلاثة أقوال (الاول) يتيمم به وهو المسهور (الثاني) لايتيمم به وهوقول ابن شعبان (والثالث) متمم بهو يعيد في الوقت وهو قول ابن حبيب محقال ابن عرفة وفي خالص الرمل المشهور وقول ابن شعبان اللخمي يجوز بتراب السباخ اتفاقا وقال ابن الحاجب ويتيمم بالصعيد وهو وجه الارض التراب والحجر والرمل والصفاوا اسبخة والشب والنورة والرزنيخ وغيرهامالم تطبخ وظاهرها كابن الحاجب بشرط عدم التراب قال في التوضيح أى وظاهر المدونة كقول ابن حبيب لايتيمم عا عدا التراب الابشرط عدم التراب لقول المختصر ويتيمم على الجبل والحصباء من لم يجد ترابا

(وصعد طهر) ابن حبيب التيمم القصد والصعبدالتراب والطيب الطاهر ابن يونس قال غيره الصعيد الارض نفسها ومنه صعيدازلقا وبجمع الله الخلائق على صعدواحد اسرشد المعمدوجه الأرض تراما كانأوغده لأنهم أحازوا التيمم بالرمل والجبل والحصا (كتراب وهو الافضل) ابن رشد الاختمار أن لابتهم على الحصاء وشهها الاعنا عدم التراب ( ولونقل ) ابن رشد التيمم بالتراب علىغيروجهالارض عائز مثل أن يرفع الى المريض في طبق أوالى الراكب على الجملأو يكون صريضا فيتيمم جدارا الىجانبهان كان من طوب نىء

وأنكرهذا بعض المشارقة أعنى اختصار المدونة على هذا وقال الماوقع هذا الشرط في المدونة من كلام السائل لامن كلام ابن القاسم فيعقل ماذكروه و يعقل الجواز عموماوهو متجه قاله ابن عبد السلام خليل وماقاله من ان الشرط انماهو في السؤ ال صحيح ونص الأمّ وسئل مالك أبتيمم على لجبل من لم يجد ترابا قال نعم ولم نقل المصنف قول ابن حبيب كالنبغي ونصه على مانقل ابن يونس وقال ابن حبيب من تيمم على الحصباء أو الجبل ولاتراب عليه وهو يجد ترابا أساء و يعيد في الوقت وان لمجدترا بالميمد وقال ابن سحنون عن أبيه لابعيدواجدا كان أوغير واجدقال في المقدمات وظاهر المونة عدم الاعادة انتهى وقال في الطراز نقل البراذعي في تهذيب و يتيمم على الحصباء والجبل والثلج من لم يجدتر ابافشر طذلك بعدم التراب وهو قول فاسدفان مالكالم يشترط ذلك في الكتاب ولكن جرى في السؤال انتهى ونقله القر افي وقال ابن ناجى في شرح كلام المدونة المتقدم المشهور من المذهب انه يتيمم على غير التراب ولو مع وجوده ثمذ كر قول ابن شعبان وقول ابن حبيب وكلاما بنالحاجب المتقدم وكلام ابن عبدالسلام عليه كاتقدم وقبله والله تعالى أعلم وقول المصنف وهوالأفضللاخلاف فيهقال اللخمي ولايحتلف المذهب ان البداءة بالتراب أولى وهوظاهر المدونة فقولهانه يتيمم على الحصباءوالجبل ادالم يجدالمدر ولايختلف أيضا انه يجوز التيمم عالاتراب عليه عندعدم التراب وانتهى وقوله ولونقل ظاهر كالامهان التراب أفضل من غيره ولو كان التراب منقولافانه ذكرللتراب حكمين (الأول) جواز التيمم عليه ( والثاني) كونه أفضل من غيره ثم بالغ قوله ولو نقل فاقتصى ذلك أن المبالغة راجعة الى الحديكمين معاولم أرمن صرح بذلك وان كانت اطلاقات بعضهم تتناوله والخلاف المنقول الذي أشار السه باوانماهو في جواز التهيم به فالمشهور جواز التيمم بهومقابله لابن بكير قال ابن ناجي قال ابن عبدالسلام وهذا اذاعمل في وعاءوأمالو جعل على وجه الارض فاسم الصعيد باق عليه انتهى وماقاله ابن عبد السلام ظاهر والله تعالى أعلم فرع)قال ابن فرحون في الألغاز في باب التميم أرض طاهرة مباحة نحومسرة خسة أممال لايحوز التمممنهاوهي أرض ديار تمود قال ونص عليه ابن العربي في أحكامه قال ابن فرحون في شرح قول ابن الحاجب وفي الملح والثلج مانصه (فرع) حكى ابن يونس عن مالك انه لا محوز التمم على لرخاموهو بمنزلة الياقوت والزبرجيد وقال اللخمي لايجوز التمم عالانقع به التواضع لله تعالى كالياقوت والزبرجد ونقدالذهب والفضة الاأن بكون في معادنه ولم يجدسواه فمتممه فعلى هذا يكون مراده بالرخام انه يمنغ التجم به بعد نشره من معدنه وخدمته وصقله و يحوز التجم به اذا كان في معدنه انتهى وانظر البرزلي في مسائل التهم ( فرع ) انظر هل مجوز التمم على تراب المسجد لمأرفيه نصاصر يحا وقدقال في التمهيد في الحديث الثالث والاربعين لزيدين أسلم وهو حديث لوادىأجع العاماءعلى أن التيمم على مقبرة المشركين اذا كان الموضع طاهرا نظيفاجائز انتهي ص ﴿ وثلج ﴾ ش ظاهره انه يتميم به مع وجو دغيره وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن ناجي فأنهمالماذكرا لفظ المدونة المتقدم قالاانه لايشترط عدم التراب وهوظاهر كلام اللخمي أيضافانه ذكرفيــه ثلاثة أقوال وعزا للدونة الجواز ونصهوا ختلف عر· مالك في التميم بالثلج فأجازه في الكتاب ومنعه في مدونة أشهب وان لم يجدر ابا وهو عنده كالعدم وقال ابن حبيب من تمم به وصلى وهوقادر على الصعيد أعادوان ذهب الوقت وانكان غيرقادر أعادمالم بذهب الوقت ويحتلف في الماء الجامدوالجليد قياساعلى الثلج انتهى ونقلل ابن عرفة فيه أربعة أقوال ونصه وفي

( وثلج)روى ابن القاسم وعلى وابن وهب بجـوز التيمم بالثلج انهى نقل الباجى ونقل ابن عرفة عنابن القاسم يتيمم على الثلج ان عدم الصعيد

(وخضفاض)من المدونة أيتيمم على الجبل وهو لا يجد المدر قال نع وقال مالك في الطين مكون ولا مقدر الرجل على تراب قال دضع مد مه على الطين و محفف ثم متسم وسواء كان خفخاضا أو غسر خضخاض مما ليس عاء (وفهاخفف بديهروي يجيم وخاء) عبارة ابن يونس عفف وضع مد مه علمه قال في المختصر و مخففه قليلا عماض في التنبهات بجمع بينهما ( وجص لم يطبخ ) الجلاب لا بأس بالتيمم بالحص (والنورة قبل طنعها ومعدن) اللخمي عن المذهب معدن الشب والزرنيخ والكبريت والكحل والزاج كالارض وفي السلمانية انما تكره هذه الأشاء اذابانت عن الارض في أيدى الناس (غير نقدوجوهر) قال مالك لايتيمم على الرخام وهو بمنزلة الزمرد والباقوت المخمى وينع بالذهب والفضة

الثلج النها ان عدم الصعيد \* ورابعهاو يعيد في الوقت بالصعيد للباجي عن رواية على وأشهب وابن القاسم واللخميءن ابن حبيب الباجي زادابن وهب في روايت الاولى وبالجد اللخمى وجامدالماءوالجليدمشلهانهي وانظركيف لم يعز الاول الالرواية على مع عز واللخمي له للكتاب ونقلابن ناجي الاقوال الأربعة كإذكرها ابن عرفة فقال وعزا الباجي الاول لرواية ابن القاسم والله تعالى أعلم انتهى (قلت) وعزاه ابن يونس أيضالابن القاسم وقال أيضا في آخر كلامه قال ابن سعنون عن أبيه لا يعيدوا جدًا كان أوغير واجد ابن يونس صواب والله أعلم ص ﴿ وخضفاض ﴾ ش أطلق رحمالله في الخضفاض وهو مقيد بما اذالم يجد غيره قال ابن الحاجب وعلى الخضفاض ماليس عاءاذالم يجدغيره وقيل وان وجدقال في التوضيح قال ابن رشد والقول بأنه يتميم بهوان لم يجد غيره لم أره انتهى ولذلك قال في الشامل وخضفاض أن لم يجد غيره انتهى (قلت) وهوظاهر المدونة قال ابن يونس ويتمم على الطين من لم يجدر ابا ولاجب لا وقال البراذعى وعلى طين خضفاض وغير خضفاض اذالم يجدغيره انتهى وقال ابن عرفة وعلى طين خضفاض وغيرخضفاض وفهاأيتمم على الصفا والجبل وخفيف الطين فاقد التراب قال نع وقول ان الحاجب فيه وقيل ان فقد التراب لاأعرفه نصافي الطين انتهى وهوغريب ولعله تصعيف وصوابه وقول ابن الحاجب فيهوقيل وان وجد النراب لاأعرفه فيكون موافقا لانكار ابن رشد كاتقدم والله أعلم ص ﴿ وفيها جفف يديه روى بحم وخاء ﴾ ش يعني انه قال في المدونة إثر كلامه السابق في التميم على الخضفاض و محفف وضع بديه عليه فروى قوله يجفف بالجم وروى بالخاءالمعجمة قالفي التوضي وجع بينهمافي المختصر الكبير فقال يحفف وضع يديه و يجففهما قلىلاقال ابن حبيب و يحرك يديه بعض ببعض يسيرا ان كان فهماشئ يؤذيه ثم يمسير انتهى زاد ابن يونس ثم بهاوجهه و يصنع كذلك ليديه انتهى والله تعالى أعلم ص ﴿ وجص لم يطبخ ﴾ ش فال ابن الفرات بكسر الجيم وفتحها ماييني به وقال البساطي بفتح الجيم وكسرها وهوالأكثر قال فالتوضيح واشترط عدم الطبخ لان الطبخ يخرجه عن ماهية الصعيدومن المنتق ولا يجوز التمم الجير ويعجى على قول ابن حبيب انه يجوز التمم به والأول أصح لانه تغير بالطبخ عن جنس أصله وقول ابن حبيب الذي أشار اليه هو قوله اذا كان الحائط آجرا أوحجرا أواضطر المريض اليه فتمم بهلم يكن عليه اعادة لأنه مضطر التونسي انظر قوله آجر اوالآجر طين قدطبخ فكيف يتمم عليه وهو كالرمادانتهي وقال اللخمي ولايتمم على المصنوع من الأرض كالآج والجص والجير والجبس بعدح قهفان فعل معالقدرة على غيرمصنو عأعاد أبداوان لم يجدغيره أجيزلانه كان له أن يصلى على أحد الأقوال بغير تميم انتهى ص ﴿ و بمعدن غير نقد وجوهر ﴾ ش هذا الكلام مشكل أنظرهل مراده اذالم يجدغيره أومع وجودغيره قال اللخمي المتميهمن الارض على ثلاثة أقسام جائز وهوالتمم بالتراب الطاهر وهواذا كان على وجه الأرض لم ينقل عنها كانت تلك الارض من الجنس المعهود أوعلى غير ذلك كالسكير ستوالزر نمخ ومعدن الحديد والنعاس والرصاص وما أشبه ذلك وممنوع وهوالتهم على التراب النجس ومالايقع به التواضع لله تعالى كالز برجد والياقوت وتبرالذهب ونقار الفضة وما أشهه وهذاوان كان آحادا بعاض الارض لايصح بهالتيمم وآخادلو أدركته الصلاة وهوفي معدنه ولم يجد سواه جازأن يتمم على تلك الارض انهى وقال في الطراز وأما النماس والحديد والذهب والفضة فلابتمم به قولا واحدا الا

أن يدرك الصلاة وهوفي معدنه ولم يجدغ يره فيتيم بترابه لاعا يبقي منه انتهى وقال ابن عرفة اللخمي يمنع بالجير والآجر والجص بعدح فهوالياقوت والزبرجيد والرخام والذهب والفضة فانتعذرسوى مامنع وضاق الوقت تيمم به انتهى وماذكره عن الاخمى ليس في التبصرة مجموعا كاذكره بلذكر مسئلة المعادن أول الفصل كاذكر نائح ذكر مسئلة الجص والجير في آخره وزاد بعدهالأنهلهأن يصلى على أحدالاقوال بغيرتهم واللدأعل فيحمل كالرم المصنف رجمالله تعالى على ان مراده انه يجوز التيمم بالمعادن الامعادن النقديعني الذهب والفضة والجواهر فاذكره من جواز التيم بالمعادن الامعادن الذهب والفضةمو افق للخمى مخالف لكلام صاحب الطراز ثم يقيد كلامه بما اذاوجد غير ذلك فتأمله والله أعلم ص ﴿ ومنقول كسب وملح ﴾ شقال في الكبير لأنهمع النقل لاينطلق عليه اسم الصعيد والفرق بين التراب وغيره لايظهر ونعوه فى الوسط ولم بزدعلى هذا وقال ابن الفرات هومعطوف على جوهر ومثله بالشب وذكرعن ابن يونس كلام السلمانية الآبى وقال الاقفهسي يعنى ان التيم على الشب لا يجوز ولو لم ينقل جاز التيمم به وقال البساطى معطوف على نقدعطف الجل أى يتيمم بكذاوكذاغير المنقول ثم أعاد حكافي السب والملح مثل الحكم المتقدم انه يتيمم على غير المنقول منه ولايتيمم على المنقول أع ذكر كلام ابن الحاجب منأوله الى آخره فيايتيمم بهوذكر بعض كلام التوضيح عليمه نحقال قوله منقول انعطف على نقدصحمن جهة النقل لائه لايتيمم عنقول غير التراب على المشهور فيهما لكنه يلزم أن يقيد بالممدن وانعطف علىغير لزم الاختصاص أيضاوان عطف على معدن احتاج الى تكاف انتهي وقال ابن غازى قوله وملح أفرب العطيب اللفظ انهمعطوف على شب وانه أرادمنع التمم على المنقول من الشبوالملحوأ مثالهاهن امارأيتهمن كالأمالشراح والذي يظهران قوله منقول معطوف على نقدوانه مضاف للكاف في قوله كشب وانه اسم عمني مثل والمعنى و يجوز التهم بغير منقول مثل الشبوالملح فيقتضي انه يجوز التيمم بالشبوالملح وماأشههمااذ المبكن منقولا ولايجوز التيمم بذلك اذانقلوانه يحوز التيمم بمنقول مالابشههما كالحجروالرمل أمالتيمم على غيرالمنقول من الشبوماأشهه كالكبريت والزرنيخ فقيدتقدمأن المشهور جواز ذلك مع وجودالتراب وأما الملح فلم يتقدم الكلام عليه وقال ابن الحاجب في الملحر واستان لابن القاسم وأشهب قال في التوضيح رواية إبن القاسم عن مالك في المدونة الجواز وقيد ذلك عاذالم مجد عيره ورواية أشهب عدمه ولولم مجدقال اللخمى جعله كالعدم ونقلها الباجي رواية لابن القاسم وقيل بتيمم بالمعدني دون المصنوعانتهى وظاهر كالرماأنهذا الخلاف كلهفي غيرالمنقول وظاهر كالرمابن عرفةان القول الاول يقول بالجواز مطلقانقل أم لاوجدغيره أم لاونصه وفي الملح ثالثها المعدني لابن القصار وبعض أحكاب الباجي معابن محرزعن السليانية معلا بانه طعام والباجي مع نقل اللخمي ورابعها للصقلي عن سلمان وفي السلمانية ان كان بأرضه وضاق الوقت عن غيره انتهى وأماعد مجواز التيمم بالشبوالملحاذانق لاوجوازالتهم عنقول مالايشبههما كالحجر والرمل فهوالذي يظهرمن كلام المصنف في التوضيح قال في شرح قول ابن الحاجب ولونق لى التراب فالمشهور الجواز بخلاف غيرهأى من الحجر وماعطف علمه قال بن عبدالسلام ويدخل فيه الرمل والحجارة وفي الفرق بينهماو بين التراب بعد وكذلك قال ابن هرون ثم ذكر كلام ابن يونس في تعم المريض على الجدار ونعوه تم قال وقال مالك في السلمانية اذا نقل الشب والكبريت والزرنيخ ونحوذ لك لايتمم

( ومنقول كشب ) تقدمنص السلبانية انما تكره اذا بانت عن الارض ( وملح ) انظره عندقوله والأرجح السلب بالملح وفي المدونة لابأس على الصفاوالسبغة عياض الصفاالحجارة التي لا تراب عليها والسبغة الارض المالحة

بهلانه لماصار في أيدى الناس معد المنفعتهم أشبه العقاقير ويتميم على المغرة ويحمّل أن يريد بقوله بخلاف غيره انهفيه قولان ولامشهور فيهماو يكون الفرق بين التراب وغيره قوته فانظر في ذلك انتهى وذكر الأبى فى شرح مسلم فى باب التعم ان المشهور جو از التعم على المنقول من غير التراب ونصه والمشهور فيايتم بهانه الارض ومأصعدعليها بمالا ينفك عنها غالبالقوله تعالى فتيمموا صعيداطيباولحدث جعلت لىالارض مسجداوطهورا وقال الشافعي لايتيمم بغيرالتراب وعندنا نعوه واختلف في الثلج والحشيش (قلت) القائل عندنا نعوه ابن شعبان و يتعين أن يقيد بوجود التراب اذلايتيمم بغيرالتراب مع وجو دالتراب وهو ظاهر كلام اللخمي ويعني بالارض وجهها المعتادغالبا كالتراب وغيرغالب كتراب المعادن من حديدأ وشب أوكبريت وكحل وزرنيخ ورمل وسنحةو يعني ماصعدعلها ماهومن نوعها كالحجر والطين غيرالخضفاض وماليس من نوعها كالشجر والحشيش والزرعوا لثلج والمشهوران نقل شئمن ذلك لا عنعمن التيمم عليه وقال ابن بكير بمنع انتهى كلام الأبي فتأمله وفي كلاه ه نظر والله تعالى أعلم ص ﴿ ولمر يض حائط ابن أو حجر الشقال الشيزروق في شرح قول الرسالة وان لم قدر على مس الماء لضرر مجسمه هذا حكم المريض العادم القدرة على استعمال الماءأ ولايجده وكذا الصحيح وانه يجوزله التيمم بالتراب المنقول وأنكان في حائط أوغير ه مالح تغيره الصنعة فيصير جيرا أوجبسا أو آجرا أو يكون به جائل بمنع من مباشرته والمريض والصحيح فى ذلك سواءاذا جرى فيبيح التيمم والله أعلم ص ﴿ لا بعصير وخشب ﴿ ش قال ابن الحاجب ولايتيم على لبدونحوه قال ابن فرحون يعني بحوه البساط والثياب والحصير قال ابن راشد ولاخلاف في ذلك ولو كان عليه غبار لانه ليس من جنس الصعمد قال في التوضيح الاأن يكثر ماعليه من التراب حتى يتناوله اسم الصعيد انتهى وماذ كره عن التوضيح نعوه لابن عبدالسلام وقوله وخشب يعنى انه لايتيم على الخشب يريدالنابت في الارض ومعنى ذلك الحشيش والنحمل والحلفاء قال في الطراز وأماماً ينبت في الارض وليس من شكلها كالنحيلوالحلفاءوغيرهمن الحشيش فانلم يقدر على قلعه فقال أبو بكربن الأبهري وابن القصار يتيمم فيضرب بيديه الارض وذلك عليها وأجازه الوقار في الخشب اداغشي وجه الارض وركبهاعلى مأيكون في الغابات الواسعة وزاد ان ذلك من باب الضرورة اذالم يفعل ذلك ماذا يصنع وذلك في هذه الحالة يعدمن الارض فانه لوحلف وهو را كب لا نزلت على الارض فنزل على أرض بهذه الصفة حنث ولو نزل على جذع نخسل لم يحنث وعلى القول بانه لا يتيمم على الثلج لا يتيمم على الحشيش والثلج أقرب الىمشا كلة الارض انهى ونقله في الذخيرة ونصه وأما النحيل والحلفاء والخشيش ونعوه اذالم يقدر على قلعه قال الأبهرى وابن القصار بتيم مه فيضرب بيد مه الارض عليهاوأجازه الوقار في الخشب اذاعلاوجه الارض كافي الغابات لانه ضرورة ولانه لوحلف لاينزل على الارض فنزل في هـــــــــ المواضع حنث ولو نزل على جـــــ نعونعوه لم يعنث انتهى وقال اللخمي وأجاز القاضى أبوالحسن بن القصار التيم على الخشيش وأجاز في مختصر الوقار التيم على الخشب ورأىأن بعيدمن تيمم بشئ من ذلك فان ذهب الوقت وان لم يجد الاسواه تيمم وصلى وذلك أولى من صلاته بغيرتيم ملانه لم يبق الاالتيمم أو يدع الصلاة أو يصلى بغيرتيمم على القول الآخر فصلاته بمختلف فيه أولى وأحوط انتهى (قلت) ظاهر كلامه ان ابن القصار يجبز التيمم بالحشيش ولو وجد سواه وليس كذلك كاتقدم في كلام صاحب الطراز فتأمله وقال ابن الفا كهاني في شرح الرسالة

( ولمريض حائط لبن أوحيحر) ابن عرفة الجدار انستره جص أو جيرمنع والاسمع ابن القاسم معوز للريض اذا كان طو بانمأا سحبيب انكان حجراجازان لم يحدمناولا ولاتراباا بن رشد قال ابن القاسم في سماعموسي لا بأسأن يتيمم بتراب تيمم به ابن رشد لان التراب لا لتعلق مه من أعضاء التسمم مايخرجه عن حكم التراب (لاعصر) الجلاب لا يعوز التيمم على حصير وان كان عليه غيار (أوخشب) بن خويزمنداديجو زالتيمم عندنا بالحشيش اذا كان على وجه الارض وقاله الابهرى وابن القصار الوقارو يجوزالتيمعلي الخشبة المازرى فهانظر اللخمي ان فقدسوى مامنع وضاق الوقت تيمم به

يصرمتهم اللآخرة قبل وقتهاسمع أبو زيدمن تيمم لنافلة مخرجمن المسجد تهرجع لايتنفل بتيممه ذلك ولانقرأبه في المعف وكذاك اذاتنفل وطالمكثه في المسجد لا يتنفل تنفلا آخر بذلك التيمم وليتيمم تيمها آخر (فالآيس أول الختار)أبوعمرمن رجا الماءمن المسافرين لم يتميم عندمالك الافي أواخر الوقتاستعباباوان بئس منه تميم أول الوقت ابن رشدوكذاك الذى لايقدر على مس الماء وفي المدونة فى اليائس ان وجد الماء في الوقت لم يعد (والمتردد في لحوقه أو وجوده وسطه) من المدونة ان كان المسافر لاعلم عنده من الماء أوكان يعلم موضعه و بخاف أنلا يبلغه فليتميم في وسط الوقت شمان وجدالماءفي الوقت أعادالذيعندهعلم من الماءو مخاف أن لاسلغه ولا بعبد الذيلاعلم عندهمنه ابن يونس لانهما لما كانا غرموقنين بادراك الماء في الوقت ولا آيسين منه كان لهاحكم بان حكمان وذلك وسط الوقت ووجه

لماذكر الأنواع التى اختلف فى جواز التمم على النوع الخامس ماحال بينك وبين الارض وليس من جنسها فن ذلك الحشيش والخشب فاجازابن القصار التيمم على الحشيش وأختار اللخمي ان من تيمم على شئ من ذلك أعاداً بدا ان وجد غيره فان لم معد غيره تيمم وصلى وهو أولى من صلاته بغير تيمم وقال الأبهرى يتيمم على الحشيش لعدم الارض ولانه نبات من الارض كالرمل والحصا واسم الارضيقع عليه وذكر بعض البغداديين ان في التيمم على الزرع خلافا (قلت) والارجح الأظهر عندى ماقاله اللخمى انهان وجد غيره لم يتمم به لعدم ضرور ته المدمع بعده عن مسمى الأرض أومسمى الصعيدوأما اذالم يجدغ يره فيصح التيمم به تشبيهاله بأجز اءالارض وذلك أولى من تغليب أحدالشائبتين مطلقا وتعطيل الامرين انتهى وقال الشبيبي في شرح الرسالة لماذكر الانواع المختلف في جواز التيم عليها الخامس ماحال بينك وبين الارض وليس من جنسها كالخشب والحشيش والزرع واختار اللخمى القول بالمنع والاعادة أبدان تيمم بهمع وجو دغيره وان لم مجدسواه تيمم به قال غيره وهو الأرجح الاظهر (قلت) فيتحصل انه يجوز التيمم بالحشيش والحلفاء والنغيل والخشب الااذا لم يجد غيره ولم يمكن قلعه فيتيمم به حينتذ وليس هناك قول بجواز التيمم على ذلك مع وجود غيره الامايفهم من حكاية اللخمي قول ابن القصار من غير تقييد وتبعمه على ذلك غيره وقدعامت انه مقيد بما اذالم بكنه فلعمه كاتقدم في كلام صاحب الطواز والله تعالى أعلم وقال عبدالحق في التهذيب قال الابهرى و يتمم على الحشيش والثلج لعدم الارض قال أبن حبيب ومن تميم بذلك فان وجد الصعيد في الوقت أعاد ولا يعيد بعد الوقت ولو فعله واجداللصعيدأعادأبدا انتهى وقال في المقدمات و يحوز التيمم بالحشيش النابت على وجه الارض اذاعم الارض وحال بينك وبينها وقدقال يحيى بن سعيدما حال بينك وبين الارض فهومنها انهى وكلامه في المقدمات ببين كلامه في كتاب التقييد والتقسم ص ﴿ وفعله في الوقت ﴾ ش أى ولزم فعله في الوقت بل تقدم ان شرطه أيضا أن يكون متصلابالفعل المتممله و عكن أن يفهم ذلك من قوله وفعله في الوقت والله تعالى أعلم وأوقات الصاوات الحاضرة معاومة وتقدم ان دخول وقت الفائتة بتذكرها وقال ابن فرحون في الالغاز ولايتيمم من يصلى على المت الابعدان بيمم المت لان المتيمم لا يفعل الابعد دخول الوقت ولايدخل وقت الصلاة عليه الابعد تيممه ومن شرط التيمم اتصاله بالصلاة وفي البرزلي من تيمم ودخل في الصلاة تم حصل له شك في الاحرام فقطع هل معمد التيمم فقال السيو رى لايعيد البرزلي يريداذ الميط فرانطال فانه سط لعلى ماحكاء ان الجلاب من ان شرطه ادصاله بالضلاة ولا بدخله الخلاف الذي في مسئلة الاقامة اذاذ كر النجاسة في الصلاة لان هذالم يزل في عمل الصلاة والآخر قطعها لغسل النجاسة ولامسئلة من أقيمت عليه الصلاة لغيبة الامام معقدم الامام قبل إحرام الاول هل تعادله الاقامة أولا ذكره ابن العربي لاختلاف الامام فيها انتهى من مسائل الصلاة ص ﴿ فالآيس أول المختار ﴾ ش قال في المقدمات العادمون للا وثلاثة أضرب أحدهاان يعم انه لايقدر على الماء في الوقت أو يعلب ذلك على ظنه فيستعبله التيمم والصلاة في أول الوقت ليحو زفضيلة أول الوقت اذافاتت فضيلة الماء وهذا حكم الذي لايقدر علىمس الماء انتهى ففي هـ ندا القسم نوعان ص ﴿ وَالْمَرْدُدُ فِي لِحُوفَهُ أُو وَجُودُهُ وَسُطُّهُ ﴾ ش

عادة الذي عنده علم من الماء و يخاف أن لا يبلغ مه اذا وجد الماء في الوقت لا نه قد بان تفريطه لخطئه في تقديره والذي لا علم عنده لم نفرط ولا أخطأ في تقديره فوجب أن لا يعيد (والراجى آخره) تقدم نصائكافي استعبابا وفي المدونة ان كان على يقين أخر وسيأتي بعده فداو راج قدم (وفيها تأخيره المغرب المشفق) الباجى الوقت في ذلك كله هو المختار ابن عبدوس وهو في العشاء ثلث الليل أبو اسعق وفي الصبح الاسفار الذي يقرب طاوع الشمس ابن حبيب وفي الظهر الى أن يبلغ ظله مثله وفي العصر الى أن يبلغ ظله مثله ومن المدونة سألت مالكا عن الرجل تغيب له الشمس وقد خرج من قريته بريد قرية أخرى وهو في ابن القريتين على غير وضوء قال ان طمع أن بدرك الماء قبل مغيب الشفق في الى الماء وان كان لا يطمع بذلك تيم وصلى (وسننه ترتيبه والى المرفقين وتجديد ضربة ليدين) عياض من سنن التيمم الترتيب بتقديم مسح الوجه ثم (٣٥٦) مسح اليدين الى المرفقين وتجديد الضربة لليدين (وندب

قال في المقد مات الثاني أن يشك في الأمر فيتيمم في وسط الوقت ومعنى ذلك أن يتيمم من الوقت في آخرمايقع عليمه اسمأول الوقت لانه يؤخر الصلاة رجاءا دراك فضيلة الماءمالم يخف فضيلة أول الوقت فاداخاف فوانها تيمم وصلى لئلاتفوته الفضيلتان انهى وقال في الطراز ويلحق بهذا الفسم الخائف من لصوص أوسباع والمريض الذي لا يجدمن بناوله الماء نفي هذا القسم أربعة و زا دبعضهم معهم المسجون فيكونون خسة ص ﴿ والراجي آخره ﴾ ش قال في المقدمات الثالث أن يعلم انهقادر على الماء في آخر الوقت أو يغلب ذلك على ظنه فانه يؤخر الصلاة الى أن يدرك الماء في آخره لان فضيلة الوقت مختلف فها وفضيلة الماءمتفق علم اوفضيلة أول الوقت يجو زتركها بغيرضر ورة وفضلة الماءلا يجوزتركها الالضرورة انتهى ففي هذا القسم نوعان أيضاقال في التوضيح ومعنى في آخرالوقت أي في آخرمايقع عليه وقت انتهى ص ﴿ وَفَهَا تَأْخِيرَ المُغْرِبِ لِلشَّمْقِ ﴾ ش قال المصنف في التوضيح المسئلة مبنية على ان وقت الاختيار ممتدالي مغيب الشفق انتهى (قلت) سيأتى في باب الأوقات انه يمكن أن يقال أحر م بالتأخير من اعاة للخلف لقوة القول بالامتداد فلا يلزمأن تكون مفرعة على مقابل المشهور بل نقول انهامفرعة على المشهور وتكون هذه الصورة كالمستشاة من قوله الراجي يؤخرالي آخر الختار فيقال الافي المغرب وهذا ظاهر الدونة لمن تأملهاص ﴿ وسن ترتيبه والى المرفقين وتجديد ضربة ليدبه ﴾ ش ذكر من سنن التيمم ثلاث سنن الترتيب ولا كلام في أنه سنة وكونه الى المرفقين وتجديد الضربة الثانية ليديه وقد صرح في المقدمات بترجيح القول بسنيتها واقتصر عليه القاضي عياض في قواعده وغيره فسقط اعتراض البساطى وبقى على المصنف سنة رابعة وهي نفض ماتعلق بهمامن الغبار فان مسح بهما على شئ قبل أن عسح مماعلى وجهده ويديه صح تجمه على الاظهر قاله في التوضيح (تنبيه) اعاقال المصنف تجديدضر بةليديه لينسه على أن الضربة الاولى عسجها الوجه خاصة والثانية عسحها الدين خاصةخلافالمن يقول عسح بكل ضربة وجهه ويديه انظر المقدمات والبيان صي وندب تسمية ش زادفي المدخل في فضائل السوالة والصمت وذكر الله تعالى والله تعالى أعلم ص ﴿ وَ بطل بمطل الوضوءو بوجودالماءقبل الصلاة لافيها الاماسيه ، ش يعنى إن التيمم يبطله ما يبطل الوضوء

تسميةو بدء بظاهر عناه بيسراه الى المرفق ثم مسيح الباطن لآخر الأصابع ثم يسراه كذلك) عياض من فضائل التميم التسمية أول تممه وامرار السرى عـلىالمنىمن فوق الكف الى المرفق وفي رواية ابن القاسم يضع يسراه علىظاهر أطراف أصابع بمناه ماسعا الى المرفق ثم باطنهاالى باطن أطراف أصابعه ثم اليسرى قال مالك في رواية غيراين القاسم الى باطن الكوعين ثمالكف بالكف وكذا ذكرها التونسي لبعضهم تفسير اللدونة انظر الرسالة وراجعابن عرفة وفي الرسالة ولو مسج اليميني باليسرى أواليسرى بالمني كيفشاء وتسر علمه وأوعب المسيح لاجزأه

انهى وانظر هذاهوقول ابن عبد الحكوانه لا تعتبر صفته وقال اللخمى وعلى التيم بالصفالا تعتبر صفة (وبطل عبطل الوضوء) عياض من مفسد ات التيم أن تعدث بعده (وبوجود الماء قبل الصلاة) التلقين من تيم فوجد الماء قبل أن يعدث بعده (وبوجود الماء قبل الصلاة التلقين من تيم فوجد الماء قبل أن يكون الوقت من الضيق بعيث بعشى معه فوات الصلاة ان انتفاغل به (لافيها الاناسيه) من المدونة وان ذكر الماء في رحله وهو في الصلاة قطع ولواطلع عليه رجل بالماء وهو في الصلاة تعادى وأجز أنه صلاته ابن بونس الذي ذكر الماء في رحله حين قيامه للصلاة كان واجد الماء ومالكاله فاما اجتمع عليه معدم ذلك العلم به في حال الصلاة بطلت عليه لانه قاد دخل في الصلاة قبل عام المحين القيام المها بعند الناه وهو كالأمة تعتق بعدر كعة عمل به وحصل له منها عمل باحدى الطهار تين فوجب أن لا يبطله لقولة سبعانه ولا تبطلوا أعمال وهو كالأمة تعتق بعدر كعة

ورأسها منكشف قال أصبغ تهادى ولاتعبدفى وقتولا غبره ولوعتقت قبل الصلاة شمعامتوهي في الصلاة فهذه تعيد كن نسى الماءفي رحله وفي العتبية عن ابن القاسم في الامة تعتق في الفريضة ان لم تجدمر يناولها خارا ولا وصلت المهفلاتعمدوانقمدرت على أخذه فلم تأخذه أعادت فى الوقت وخالفت التيمم وهذا لان المتمملوتوضأ بالماء أبطل صلاته والامة تقدرأن تستتر ولاتقطع الصلاة لانه خفيف أنظر ىعدهداعنىد قولهفان عامت في صلاة بعتق (و معدالمقصر في الوقت

من النواقض التي تقدمت في فصل واقض الوضوء وسواء كان ذلك التيمم الحدث الأصغر أو للحدث الأكبر كاتقدم عن المدونة عند قوله ونية استباحة الصلاة ويبطل التيمم أيضا بوجو دالماء قبل الدخول في الصلاة قال في التوضيح يريداذا كان الوقت متسعا وان كان الوقت ضيقاان توضأفيمه لمردك الصلاة لم محساستم اله على الصحيح من المذهب قاله اللخمي انتهي ونقله الشار حوماذكرهعن اللخمى صرحبه القاضى عبدالوهاب في التلقين ونقله صاحب الطراز عن الاشراف للقاضي عبد الوهاب وذكره اللخمي في أثناء باب التيمم من تبصرته كاذكره المصنف وقال ابن عرفة ووجودماء في وقت يسعه سطله فلو ضاق عن استعماله فالقاضي لا يبطله وخرجه اللخمي على التيمم حينئذ المازري هذا الكالحصوله لموجبه انتهى (قلت) ماذكره ابن عرفة عن اللخمي من التصريح لم أره فيه ونص اللخمي وان كان في ضيق من الوقت ان توضأ لم مدرك الصلاة لم يجب عليه استعماله على الصحيح نعم ذكر التخريج المذكورا بن شاس ونصه الاول منأحكامهأنه يبطللرؤ يةالماءقبل الشر وعفى الصلاة الاأن يخشى فوات الوقت باستمهاله لضيق الوقت فبخرج على ماتقدم وأولى هنابترك الاستعمال انتهى وماذكره عن المازري من الردظاهر والله أعلم (تنبهات الاول) لاشكأن المراد بالوقت الوقت المختار لانه قد تقدم انه اذاخاف خروجه تيمم (الثاني) المراديضيق الوقت أن لا يسعر كعة بعدوضو به ويأتي فيه ما تقدم عند قول المصنف أوخر وجوقت (الثالث) قال اللخمي المراعى في التشاغل باستعماله على قدر ما تدل عليه الآثار من صفة وضويَّه صلى الله عليه وسلم ليس على ما يكون من التراخي و بعض الوسو اس انتهى وهو ظاهر وقوله لافها يعنى اذاوجد الماء يعدد خوله في الصلاة فان ذلك لا يبطل تممه ولو كان الوقت متسعا كاصرح به اللخمي وغير واحد قال في التوضيح و محرم عليه قطع الصلاة قال ابن العربي وخرج اللخمي قولا بالقطع قال التامساني اذاقلناانه لايجب عليه أن يقطع فهل المذهب انه لايستحب لهالقطع أويستعبله القطع قال ابن العربي بل يحرم عليه ذلك ويكون عاصما ان فعل وحكمه كحكمه اذاوجده بعدالصلاة لايستعمله أن بعيد قال في الطراز وهذافيمن تيمم وهو على اياس من الماء وأمامن تيمم وهو يرتجى الماء فهذا لا يبعد أن يقال فيه يقطع لان الصلاة انماأسندت الى تخمين وقد تبين فسادة انتهى (فرع) ومن تيمم مطلع عليه ركب يظن ان معهم الماء فيجب عليه سؤالهماذاطلعو اعليهقب لمشر وعهذان لويجدمعهم وجبعليه أن يعيد تيممه وكذلك لورأي ماءفقصده فحال دونهمانع نقله سندعن الشافعي قال وهوموافق لمذهب مالكفان الطلب اذاوجب كانشرطافي محة التيمم ولايصح التيمم الابعد الطلب ولانانشترط اتصال الصلاة بالتيمم فتي فرق ينهماتفريقا فاحشألم يجزه قالهفيأواخرباب التيمه فانطلعوا عليهوهوفي الصلاة لم يقطع الصلاة وأوكان معهم الماء كاصرح بهفي المدونة وقدنبه على ذلك صاحب الطراز في شرحها وقوله الاناسيه يعنى أن من كان معه ماء فى رحله فنسيه وتدم وشرع فى الصلاة فتذكر فيهاان الماء فى رحله فانه بقطع الصلاة لتفريطه فانه تديم والماءمو جودمعه كمن شرع في صوم الظهار ثم ذكر انه قادرعلي الرقبة وحكى ابن راشدالقفصي قولافي التيمم بالتمادي وقال في الشامل لافيها على المنصوص الا ذا كره في رحله على المشهور واتسع الوقت انتهى ص ﴿ و يعيد المقصر في الوقت ﴾ ش هذا الكلام كأنه ترجة يعنى ان كلمن كان مقصر افي طلب الماء في كمه أن يعيد في الوقت فان لم يعدفي الوقت فصلاته صحيحة وظاهر كلام المصنف سواء ترك الاعادة في الوقت ناسيا أوعامد إوالمسئلة

وصحتان لم يعد) ابن شاس من أمرنا مبالاعادة في الوقت فلم يفعل لانه نسى أن يعيد بعد أن ذكر فهل يعيد بعد مالمشهو رأنه لا يعيد وهو الاصل انتهى انظر اذا تذكر و ترك الاعادة عدا انظر بعدهذا عند قوله ومع ذكر ترتيب حاضر تين (كواجده بقر به) سمع موسى رواية ابن القاسم ان بزلو ابصحر اءولاماء لهم ثم وجدواماء قريبا جهلوه أعاد وافي الوقت ابن رشد الاعادة استحباب لانه قد أدى فرضه على ماأمر الله به ولم يكلف علم ماغاب عنه ثما لاطريق له الى معرفته (أو رحله) من المدونة من تيمم ونسى الماء في رحله أو جهله أعاد في الوقت ابن يونس وجه اعادته في الوقت أنه غير عادم للاء ولم يوجب عليه الاعادة أبد القوله عليه السلام رفع عن أمتى الخطأو النسيان فعل له بهذا حكمين وذلك الاعادة في الوقت (لا ان ضل رحله) ابن شاس لو ضل رحله في الرحال وبالغ في طلبه حتى خاف فوات الوقت فانه يتيمم ولا (٣٥٨) اعادة عليه في وقت ولاغيره (وخائف لص أوسبع ومي يض

فى المقدمات وابن الحاجب مفر وضة في الناسي والظاهر أن العامد كذلك كايفهم من تعليل المسئلة ذكره في التوضيح ص ﴿ وحمت ان لم يعد ﴾ ش قال البساطى هذامستنى عنه لان الاعادة في الوقت تدل عليه انتهى (قلت) ليس مستغنى عنه بلذكر ولينبه على المشهور في المسئلة فانمن أمر بالاعادة في الوقت فلم يعدف اختلف في حكمه فالمشهور لا اعادة عليه وقال ابن حبيب يعيد قال ابن الحاجب وكل من أمر أن يعيد في الوقت فنسى بعد أن ذكر لم يعد بعده وقال ابن حبيب يعيد ص ﴿ كواجده بقر به ﴾ ش يعني ان من طلب الماء فلم يجده فتيمم ثم وجد الماء بقر به فانه يعيد في الوقت لتقصير ه في الطلب قال في سماع أبي زيد فين نزلو أبصر اء ولاماء لهم مم وجدواالماءقر يباجهاوه يعيدون في الوقت قال ابن رشداستعباباوعزاه القرافي لساعموسي وليس فيه وعزاه ابن عرفة لسماع أبي زيد ص ﴿ أو رحله ﴾ ش يعني كواجده في رحله بعد أن كان ضل عنه في رحله وطلبه فلم يجده وليس هذابتكرار معقوله وناس ذكر بعدها لان هذا غيرناس لهبل طلبه في رحله فلم يجده والآتي فيمن نسبه في رحله محذكره بعد الصلاة قال الساطى و يمكن أن يحمل على ماهو أعم في كون تكرارا انهى وليس هذا الحل بظاهر ص ﴿ ومتردُّه فى لحوقه ﴾ ش أى فانه يعيد ولوتهم فى وقت القدرله فأحرى اذاقدم واحترز به عن المتردد في وجوده فانه لااعادة عليه مطلقاسواءتيمم فيوقته أوقدم ونص عَليه في التوضيح وقال في الشامل وانقدم الشاك في وجوده لم يعدوفي ادراكه فني الوقت لتقصيره وصحت ان لم يعد كريض عدم مناولاوناس ذكر بعدصلاته (تنبيه) لم يذكر المصنف حكم مااذاقدم صاحب التوسط اكتفاء عا ذكره هنالانهذكرانهم يعيدون في الوقت اذاتهمو افي وقتهم المشروع فن بات أولى اذاقدموا بريد الاالمتردد في وجوده فانه لااعادة عليه كاتقدم فتأمله (تنبيه ) المراد بالوقت في هـ نــ المسائل كلها الوقت المختار انظر كلام صاحب الطرازوابن يونس ص ﴿ وَمَاسَ ذَكُر بِعِدُهَا ﴾ شريعني انالناسي للاءان علم به في الصلاة قطع وان علم به بعد الصلاة أعاد في الوقت وأماقوله كو اجده بقر به

عدممناولا)من المدونة الخائف من لصوص أو سباع على الماء يتمم في وسطكل صلة وكذلك المريض ابن يونس يريد الذى عدالماء ولاعدمن مناوله اياه والخائف الذي يعرف موضع الماء و يخاف أنلابلغه ثمان وجديعني هؤلاء الشلاثة الماء في الوقت أعادوا ابن بونس الاصوبانهالوقت المختار (وراجقدم) تقدمنص المدونةان كانعلى مقين من ادر الا الماء في الوقت أخرابن القاسم فانتيمم أول الوقت وصلى أعاد المسلاة ان وجد الماء في الوقت فان لم يفعل فلا اعادةعليه ابن يونس لانه حين حلت الصلاة وجب

القيام لهاوهوغير واجدلها فيخلف قوله فلم تجدواما فتيمموا وانما أمن ناه بالاعادة استحبابا والوقت قام (ومتردد في لحوقه) تقدم نص المدونة والخائف الذي يعرف موضع الماء و يحاف أن لا يبلغه انه يعيد في الوقت و ناس ذكر بعدها) ابن شاس ان نسى الماء في يحله وتيمم فان ذكر بعد الفراغ من الصلاة فقال ابن القاسم يعيد في الوقت وان ذكر في الصلاة فعلى الأمر بالاعادة يقطع انظر عند قوله أور حله وعند قوله لافيها الاناسيه وعند قوله وصحت ان لم يعد ( كقتصر على كوعيه) من المدونة من تيمم الى الكوعين أعاد مادام في الوقت (لاعلى ضربة) روى محمد ان تيمم بواحدة أجز أه وسمع ابن القاسم ذلك في الناسي الكافي لومسح و جهه و ذراعيه بضربة واحدة أجز أه و بالحقق واقتصر على الوقت القائل بطهارة الارض بالجفاف ) بغير بقواحدة أجز أه ( وكتيم على مصب بول وأول بالمشكول و بالحقق واقتصر على الوقت القائل بطهارة الارض بالجفاف ) من المدونة من تيمم على موضع نجس فليعدما كان في الوقت ابن حبيب هذا ان لم يعمل بنجاسة التراب فان علم فيعيد أبدا أبو الفرح قوله يعيد في الوقت أراه بريداذا لم تطهر النجاسة ظهو را يحكم لها به فيصير مشكوكافيه فان لم يردهذا فله له في عين الارض والماء ابن والماء ابن

ولس و يحمّل أن يكون الفرق بين التيمم بالموضع النجس والمتوضئ بالماء المتغير أن المتوضى ينتقل الى ماء طاهر في الحقيقة لائه بدرك معرفة بالمشاهدة والمتيمم اذا انتقل الى تراب آخراً مكن أن يكون ذلك التراب نجسالا نه لايدرك بالمشاهدة كاهى في الماء فلذلك الميؤم بالاعادة كاقالوا من صلى بغير مكة الى غير القبلة وهو لا يعلم عاد في الوقت لا نه اغاينتقل الى القبلة حقيقة (ومنع مع عدم ماء تقبيل متوضئ وجاع مغتسل الإلطول) من المدونة عنع وطء المسافر وتقبيله لعدم ماء يكفيهما وينسبه الموليس كذى شجة له الوطء لطول أمن ولقرب الاول ابن عرفة وعكسوا حكمهما لعكس وصفيهما ابن رشده المناء المنع استحباب وأجازه ابن وهب وفي الطراز منع ابن القاسم المتوضئ العادم الماء من البول ان خفت حقنته انتهى وانظر هذا مع قولهم في وقت المغرب يقدر بفعلها بعد شهر وطها لعدم وجوب شروطها قبل دخول وقته امع ما تقدم لعياض والباجى وأبي عمر قبل قوله وحاضر صع (وان نسى احدى المهس تيمم خسا) ابن عرفة عموم رواية تعدده للنسيات بوجب تعدده على من نسى صلاق من الجس (وقدم ذوماء مات ومعه جنب الالخوف عطش ككونه له اوضين قيمته) ابن عرفة المستومة بغده على من نسى صلاق من المواسم والمن وهب الحي المنه المناه المنه من جنب حى والحي أولى لعطشه و يغرم ( ٢٥٥) قيمته فان كان الماء ينهما فلابن القاسم وابن وهب الحي أولى عائه لغسله من جنب حى والحي أولى لعطشه و يغرم ( ٢٥٥) قيمته فان كان الماء ينهما فلابن القاسم وابن وهب الحي

أولى بالماء من الميت و ييمم الميت ابن رشد الما كان الميت لا الحى أولى لان الميت لا يغارمه اياه فاذا اغتسل الحى بالماء كان عليه قيمة نصيب الميت منه لورثته أن وانظر لوأراد ورثته أن يقاوموه اياه هل يكون يقاوموه اياه هل يكون بين ثلاثة فات أحدهم وأجنب الثاني وانتقض وضوء الثالث فالحى وضوء الثالث فالحى انتقض وضوؤه القاسم يتوضأ به و ييمموا الميان المي

أو رحله فيشير به الى ماقال ابن الحاجب فان أضله في رحله فالاولى أن لا يعيد قال في التوضيح قال ابن رشد والظاهر دخول الخلاف في هذه الصورة لان معه بعض تفريط انتهى (فرع) لوسأل رفقته الماء فنسوه فاما تيمم وصلى وجدوه قال ابن القاسم في العتية ان ظن انهم مان عامو ابه منعوه كا لو وجدا لماء في رحله فليعد في الوقت انتهى فلا عادة عليه وان ظن انهم لو وجدوه لم يمنعوه كا لو وجدا لماء في رحله فليعد في الوقت انتهى صدى ومنع مع عدم ماء تقبيل متوض و جاع مغتسل الالطول كو ش تصوره ظاهر (فرع) لا يجوز للانسان أن يبول ولا ماء معه اذا كانت به حقنة خفيفة لا تفسد الصلاة بها لانه مستغن عن الصلاة بالتيمم ولا خلف أنه ان فعل ذلك تيم وكذلك اذا كان معه ماء فدخل الوقت واهر اقه فهو عاص و يجوز له التيمم خلافالا حدقولي أعجاب الشافعي انتهى بالمعنى من الطراز (فرع) قال في المدونة والمحتج اذا خلق على نفسه الموت من الثلاث والحسن في قال في المتيم الشيخ أبو الحسن هذا في البلد الذي يذوب فيه على قرب وأما اذا كان يطول فله أن يطأ امن أنه انتهى صري وقدم ذوماء مات ومعه جنب شقال في العتية في آخر سماع موسى من كتاب الوضوء وسئل ابن القاسم عن النفر المسافر بن يكون معهم من الماء ما يكفي رجلا من كتاب الوضوء وسئل ابن القاسم عن النفر المسافر بن يكون معهم من الماء ما يكفي رجلا منهم المغسل فيمو وترجل منهم هل يكون الميت أولى بذلك وكيف اذا كان الماء لواحدون صاحبه من الماء المواحدون صاحبه من الماء الماء الموساك و المنهم المنه المنه المناه المناه والمنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه وترجل منهم المنه المنه المنه المنه المنه المنه وترجل منهم هم المنه المنه وترجل منهم المنه وترجل منهم المنه وترجل منهم المنه وترجل منهم المنه المنه وترجل منهم المنه المنه وترجل المنه والمنه وترجل المنه وتربي المنه المنه المنه وتربي المنه وترجل منهم المنه المنه المنه وتربط المنه المنه وتربط المنه المنه المنه المنه وتربط المنه الم

الميت و يتمم الحى الجنب أيضا اذليس في ايبق من الماء بعد أخذ الذي كان عليه الوضوء نصيبه منه ما يكنى واحدامنهما ولوكان فيه ما يكنى واحدامنهما ليكان الحي أولى به ابن العربى وان اجتمع حائض وجنب فهي أولى الطراز هما سواء الكافى وقيل الجنب أولى وسمع سعنون في رجلين بينهماماء قدر ما يتوضأ به واحدمنها فانهما يتقاومانه ابن رشدهذا صحيح لانه اذا كان على الرجل أن يتناع الماء لوضو به بأكثر من ثمنه ما لم يرفع عليه في المثن وجب عليه أن يقاوم صاحبه فيه اذا كان بينهما لان التقاوم شراء وان أسلمه أحده بابغير مقاومة أو تركه في المقاومة قبل أن يبلغ عليه القدر الذي لا يلزمه أن يشتر يه به وتيم وصلى وجب عليه أن يعيد أبدا اذا لم يكن من أهل التيم لقدر ته على اشتراء الماء عايلزمه شراؤه به ولو كانامع مدمين ليكان لهما أن يقتسهاه بينهما أو يبيعانه فيقتسمان ثمنه ويتممان لوسلامهما وان كانامتهم مين لم ينتقض تيممهما الأن يعبأ أن يتساهما عليه موسر اوالآخر معدما لكان للوسر تيممه أن عليه من المناد وما معدما لكان للوسر تيممه أن يتمه المناد ومان عليه في المناد ومان عليه المناد ومان النار شدان الماء أن يقدم و يقسم ينهما انظر قول ابن رشدان أن يتوضأ به ويؤدى لشريكه قيمة نصيمهما الأن يحتاج الى حظهمنه في كون أحق به ويقسم ينهما انظر قول ابن رشدان الماء أحده بابغيرمقاومة وجب عليه الاعادة أبدا وقد قالوا فيمن ترك الصلاة عداحتى بقي من النهار قدر خس ركعات وحاضت ان الساء أحده بابغيرمقاومة وجب عليه الاعادة أبدا وقد قالوا فيمن ترك الصلاة عداحتى بقي من النهار قدر خس ركعات وحاضت ان السادة سقطت عنها وكذا اذا كان للجنب من الماء قدر ما يكفيه فأراق الماء أو نجسه فانه بذلك عاص بله وصار من أهل التيم الصرية من النهار قدر كلا القالم المقول المن المعالم المناد المناد

وكيفيه اذا كان الماء بينهم في اتواحد منهم وأجنب الثاني وانتقض وضوء الشاك من أولاهم بذلك وكيف بنبغي لهم أن يصنعوا فقال ابن القاسم اذا كان الماء للبت فهو أولى به يغسل به وان كان الماء بينهم وكان قدر ما يكنى واحد ايغتسل به فالحي أولى به يتوضأ به و يسم الميت قال القاضي قوله ان كان الماء بينهم وهو قدر ما يغتسل به واحد منهم فات أحدهم وأجنب الثاني وانتقض وضوء الشالث فالحي أولى به يتوضأ به أي الحي الذي انتقض وضوؤه أولى بنصيبه منه متوضأ به والميابيق من الماء بعد أخذه الذي كان عليه الوضوء الميت بريد و يتمم الحي الجنب أيضا اذ ليس في ابيق من الماء بعد أخذه الذي كان عليه الوضوء نصيبه منه ما يكنى واحد امنهما الفسل ولو كان فيهما يكنى واحد امنهما الكان الحي أولى به على مافي سماع عبد الملائمين كتاب الجنائز اذلا يقاوم على الميت و يغر م قيمة حصة الميت لورثته ان كان اله ثمن ماع عبد الملائمين كتاب الجنائز اذلا يقاوم على الميت و يغر م قيمة حصة الميت لورثته ان كان اله ثمن كان الماء بين رجلين وهو قدر ما يكنى أحده باللوضوء أو الغسل لتقاوماه في اينهم وانظر ولو كان الماء لاحدهم فصاحب أولى به حيا كان أوميتا انهى وعز اها ان عرفة لم عيمين وانظر أيضا آخر ساع سعنون ونو ازله ص في وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد كه ش قبل يصلى و يقضى وقيل لا يقضى وقيل لا يقضى وقيل لا يقضى وقال الشاعر قيل يصلى و يقضى وقيل لا يقضى وقيل لا يقضى وقال الشاعر قيل يصلى و يقضى قال الشاعر

ومن لم يجد ماء ولا متيم \* فأربعة الاقوال يحكين مذهبا يصلى و يقضى عكس ماقال مالك \* وأصبغ يقضى والاداء لاشهبا

وظاهر كالامهرجه الله تعالى ان المسئلة خاصة بمن عدم الماء والصعيدوهي مفروضة فياهو أعممن العدم بلهي فروضة في العجز عن استعمال الطهارة المائية والترابية امالعدمهما أو لغير ذلك قال ابن العربي في شرح الترمذي في أول المسئلة الثالثة العاجز عن استعمال الطهارة لمرض أوعدوأو سبع أوعدم قدرة حتى لا يمكنه تطهير بماء أوتراب مختلف فيه على ستة أقوال (الاول) قال مالك وابن نافع لاصلاة ولاقضاء (الثاني) قال ابن القاسم يصلى ويقضى (الثالث) يصلى ولا يعيد قاله أشهب والشافعي (الرابع) يصلى اذاقدر قاله أصبخ (الخامس) لايصلى و يعيد قاله الذي قال يوى الى التيمم وهوأ بوالحسن القابسي قال القاضي أبو بكر بن العربي والذي أقول انهانا يومي الى الماء لاللتيم (والسادس) يومي الى التيمم أشار اليه متأخر والاظهر قول أشهب لان الطهارة شرط أداء لاشرطوجوب وعدمهالا يمنعمن جعلها كسائرشر وطها من شروط طهارة ثوب واستقبال قبلة انهى وهدندا القول الخامس الذىذكر ملم يتحررني فهمه ورأيته في نسخة لايصلي ويعيد وفي ندخة أخرى لايصلي ولايعيد وعلى كل واحدة فهو يرجع الى أحدالاقوال الاربعة لانه على النسخة الاولى يرجع الى القول الرابع الذي هو قول أصبغ فانه يقول لا يصلى بل يؤخر الى أن يجدأ حدالطهر بن وعلى النسخة الثانية يرجع للقول الاول الذي هو قول مالك وابن نافع الاأن يجعل الخامس انه يومى الى الماء فتأمله والله تعالى أعلم انظر في النوا در وقد فكر ابن رشد في أوائل سماع أشهب من كتاب الصلاة الاقوال الاربعة فيمن انكسرت به المركب ولم يمكنه الوضوء وقال فى التوضيح اثر قول ابن الحاجب ومن لم يجدماء ولاتراباو يتصور ذلك فى المربوط والمريض لا يجد مناولاانتهى وظاهركلامهانهسواءأ مكنهأن يومئ الىالارض أملاوقال ابن عرفة واللخمي عن القابسي يومى المربوط التيمم بالارض بوجهه ويديه كاعائه بالسجود اليهاانتهى وقال سيدى أبو عبدالله بن الحاج في المدخل في باب الحج أن الايماء مشهور مذهب مالك والتماعلم وقد ذكر البرزلي عن تعاليق ابي عمر ان واللخمي عن القابسي وانظر شرح قول الرسالة و يكون سجوده أخفض

وهندا أيضا هو مقتضى الفقه في كل من فرط وضيع الحزم حتى اضطر للتيمم انه يتيمم ولايعيدأبدا (وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماءوصعید) روی معنوالمدنيونعنمالك فيمن لم يجدماء ولامايتيمم به كن تعتهدم أومريض ولا يعدمن ساوله ماء ولا تراباانه لايصلي ولايقضى ان القصار وهو المذهب قال ابن خو بزمندا دوهو الصحيح من مذهب مالك قال أنوعم ولاأدرى كيف أقدر علىأنأجعل هذا الصحيح من مذهب مالك معخلافهجهور السلف وعامة الفقهاء وجاعة المالكسين روى ابن سحنون عن أسه انه يصلي ولااعادة علمه وكذا قال أشهب

من ركوعه من ابن ناجى فانه أطال فى ذلك وكذلك شير حالمدونة عند قولها و بوى بالسجود أخفض من الركوع والته أعلم (تنبيه) اذا قلنا يصلى إذا لم يحد الماء والتراب فلا تبطل هذه الصلاة بسبق الحدث ولا بغلبته لانه لم برفح الحدث بطهور وأما تعمده لذلك فهور فض للصلاة بخلاف الاول قاله ابن فرحون فى الالغاز فى مسائل الصلاة مسئلة وسئل السيورى عمن لدغته عقرب وهو فى كرب منها وحصر وقت الصلاة ولاقد درة له على التيمم و يجدمن بيمه من فوق الثوب فأجاب النيم من فوق الثوب لا يجوز فان خاف من ضأو زيادته فى خروج بده فهو عزلة من فقد الماء والمراب فقيد لي يقضى وقيد لي يصلى خاصة وقيل يقضى خاصة والاصح أن لا ينفعل شيأ من الامم بن لان الحائض لا تصلى مطلقا وا عافق دت الطهارة وقد صلى بعض الصحابة بغير طهارة قبل الامر بن الماء المناب والسنة (قلت) وعلى ما نقل أبو عمر ان فى التعاليق واللخمى عن القاسى انه يومى المر بوط بيديه ووجهالى الارض للتيم عسح هناعلى الثياب من بابأ حرى وقياسا على العضو المألوم فى الوضوء انهى من البرزلى وانظر ماذ كرعن السيورى فيمن لدغته وقياسا على العضو المألوم فى الوضوء انهى من البرزلى وانظر ماذ كرعن السيورى فيمن لدغته عقرب الحوالظاهران فيه الحوالة وذلك ان من لدغته عقرب في بده أوغيرها مثلافتارة لا يستطم عسها المابلا حائل أو به ونارة يقدر على ذلك من فوق الثوب فالاول تعرى فيه الاقوال التى ذكرها والثانى يعرى فيه ما قاله البرزلى فتأمله والله تعالى أعلى

﴿المسوعلى الجائر ﴾

قال في الذخيرة الجبائر جع جبيرة وهي أعواد وتحوها تربط على الكسير أوالجر حوهي فعيلة ممني فاعلة وسميت حبيرة تفاؤلا كالقافلة والتفريق الحاصل في البدن انكان في الرأس قبل شجة أو في الجلدقيل له خدش أوفيه وفي اللحم قيل لهجرح والقريب العهد الذي لم يفتح بقال له خواج فان فتح قيل له قرح أوفى العظم قيل له كسر أوفى العصب عرضا قيل له بترأوطولاقيل له شق وان كانعدده كثيراسمي شدخا وفي الاوردة والشرابين قيل له انفجار وهذه الفائدة يحتاج اليهافى قول ابن الجلاب والنهذيب من كانت به شجاج أو جراح أوقر وح فيعلم الفرق بينها انهى كلام الذخيرة وقال فى التوضيح ان الجرح يعم افى الرأس والجسيد فتأسله والله تعالى أعلم ص ﴿ فصل ان خيف غسل جرح كالسَّم مسح ثم جبيرته ﴾ ش يعني ان من كان في أعضاء وضوئهج حوهو محدث الحدث الاصغر أوفى جسدهج حوهو محدث الحدث الاكبر فان قدرعلي غسل الجرحمن غيرضرر وجب علمه غسله في الوضوء والغسل وان خاف مر فسله بالماء خوفا كالخوف الذي تقدم ذكره في التيمم يعني قوله ان خافو اماستعماله ضرراأو زيادته أوتأخير برءفلهأن يمسيءلى ذلك العضو مباشرة فانخاف منوصول البلل اليمه في المسيرضر را كاتف دم فاله بعمل عليه جبيرة ثم يسم على الجبيرة فان خاف من المسم على الجبيرة أو كان نزع العصابة من علها يفسد الدواء ويحشى منه ضرر كاأشار الى ذلك اللخمي كإفي الفصادة فله أن يمسح على العصابة المربوطة على الجبيرة وهكذاولو كثرت العصائب فانه يمسيح علما اذالم مكن المسح على ماتعتها (تنبيهات \* الاول) اذا كانت الجبيرة بموضع بغسل في الوضوء ثلاثافانه عسح عليهام ة واحدة لاثلاثا قاله عبدالحق في النكت قال ودليله المسح على الخفين الما عسم مرة واحدة وهو بدل عن مغسول ثلاثا وذلك لان شأن المسح التحفيف انتهى ونحوه لابن يونس

وقصل و هذا الفصل ذكره ابن شاس من باب المسح على الخفين (ان خيف غسل جرح كالتيممسح ثم جبيرته) عبارة ابن عرفة يمسح على ماشق غسله وعلى جبيرته ان شق مسحه دواء عدا

(شم عصابته) اللخمى و يمسح على عصابتها ان تعذر حلها أو أفسد دواء ها إلى كفصد ) بن بشير وهكذا حكم الفصد اذالم يكنه مباشرة الموضع بالماء وافتقر الى شده بعصائب تسترشيئا من ذراعه فانه يمسح على تلك العصائب وعلى الرباط ولو وقع على غير الموضع المألوم و معزئه عبد الحق من كثرت عصائبه وأمكنه مسمح أسغلها لم يعزئه على مافوقه ابن عرفة وتخريجه الطراز على خف فوق خف برد بان شرط الجبيرة الضرورة بعلاف الحمد (ومرارة (٣٩٧) وقرط اس صدع ) من المدونة يمسح على القرط السي الشي الذي يجعل

(الثاني) بجب استيعاب الجبيرة بالمسحقال النامساني في شرح الجيلاب ان جميع مسح الجبيرة واجب فان ترك شيأمنها لم بجزه كالوترك من العضوش مأانتهي ( الثالث) قال ابن عرفة عبد الحقمن كثرت عصائبه وأمكنه مسح أسفلهالم يجزه عمافوقه وتحر بجه الطراز على خف فوق خف بردبان شرط الجب برة الضرورة بخلاف الخف انهى وماقاله ظاهر ويعنى به ان الجديرة لاجوزلسهاالاعت الضرورة فادالسهاصارت عنزلة الاصل لايز بدعلها جسرة أخرى الا لضرورة والخف مجوز لسه لغيرضر ورة فاذالبسه صارحكمه حكم الرجل فبحوز لبس خف آخر عليه والله أعلم ص ﴿ تُم عصابته ﴾ ش يعني انه يسح على عصابة الجرح اذا تعدر حلها أو كان حلها يفسد الدواء الذي على الجرح قاله اللخمي والعصابة بالكسر ماعصب به قاله في القاموس ص ﴿ كفصه ﴾ ش قال ابن بشير وهكذا حكم الفصداذ الم يمكنه مباشرة الموضع بالماء وافتقر الى شده بعصائب فيسترشيا من ذراعه فانه يمسح على تلك العصابة وعلى الرباط ولو وقع على غير الموضع المألوم و بجزئه ص ﴿ وان بغسل ﴾ ش تصوره واضح (تنبيه ) قال ابن رشد في نوازله في آخرمسائل الطهارة ولافرق في حكم الغسل بين أن بجب من حلال أوحرام انهى وذكر فى السؤال أن الفقها ، بمراكش اختلفوا فى ذلك فقال بعضهم لارخصة له فى ذلك كالعاصى بسفرة فانهلايقصر ولايفطر ولايأ كل المتة وقال بعضهم ليست نشبه مسئلة العاصى بسفره لانه يتقوى بالفطر والقصروأ كل المية على المعصية التي هو فيها ومسئلة الغسل ليست كذلك لان المعصية قدانقطعت فيقع المسح المرخص فيه وهو غيرمتشبث بالمعصية ولاداخل فيهاقال السائل فبين لنا هذه المسئلة ووجه الصواب فيهافأ جابابن رشدى اتقدم بلفظه والله تعالى أعلم وقد يقال ان فيه اعانة على المعصية من حيثية أخرى وهو انه اذاعلم انه يرخص له في المسح تساهل في العود الى فعل المعصية واذاعلمانه ممنوعمن المسحقد بكون ذلك رجراله عن فعل المعصية ولكن الظاهر من حيث الفقه مأفتى به ابن رشدومن وافقه والله أعلم ص ﴿ ان صح جل جسده ﴾ ش هذا بالنسبة للغسل وأمابالنسبة الى الوضوء فالمعتبر حينئذ أعضاء الوضوء فقطقاله ابن الجلاب وأبن الحاجب صروان غسل أجزأه ﴾ ش بحمل أن يريد به ان من أبيح له المسح على الجرح ففسله فان ذلك يجزئه وعلى ذلك جله الشارح في الصغير و بحمل ان من كان فرضه التعميان قل الصحيح من جسده جدا كيد واحدةأو كانأ كثرمن ذاك وكان غسل الصعيع يضر بالجريح فترك التمم في الصور تين وغسل جميع بدنه الصحيح منه والجريم فانه يجزئه وعلى هذا حله الشارح في الكبير (قلت) و يحمّل أن ير بدذلك جيعا (فرع) فاوغسل الصحيح فقط ومسح الجر جم أعنى من كان فرضه التيمم فاما

على المدخ ابن القاسم وعلى الظفر تكسى دواء ومرارة عساض يعنى مرارة حدوان یکسی بها الظفراذاسقط ابن بونس ولما كان المدير على الخفين انماهومرة واحدة لأن أصله التخفيف ابتغي أن يكون المسج على الجبائر مثله (وعمامة خيف بنزعهاوان بغسل) ابن عرفة يمسم على العامة انشق مسح الرأس وعسح على الرأس في غسل الجنابة ان شق عليهوفتوى ابن رشد متمرمن خشى على نفسه من غسل رأسه تعقبت (أوبلاطهر)ابن رشد لايفتقر فيوضع الساتر على الجرح ان يكون على طهارة لانهقد بطرأ على الانسان من غيراختياره بخلاف الخفيين فانهانما بلسهما مختاراقال عبد الوهابقالمالك لاعسح على الخفين الامن ليسهما بعدكال الطهارة وعسح

على الجبائر والعصائب وان لبسهماعلى غير وضوء والجميع عائل انهى نصه (اوانتشرت) تقدم نصابن بشير مسح على الرباط ولو وقع على غير الموضع المألوم (ان صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسله) من المدونة ان صح جل جسده و بأكثره جراحات غسل في الجنابة ماصح من بدنه ومسح على جراحه بالماء ان قدر والا فعلى عصائبها (والاففرضه التيمم كان قل جداكيد) من المدونة ان غرت الجراح جسده ولم يبقى الايد أو رجل تيمم (وان غسل أجزأه) ابن عبد الرحن فاو غسل ومسح لم يجزه كواجدما الايكفيه غسل ومسح الباقي ورده ابن محر زبأن مسح الجريج مشروع

جعل عليه ذلك لم عكنه مباشرة الساتر بالماءولم عكنهأن بعصب علمه فان كان في أعضاء التيمم كالوجهوالمدين فمغسل ماصع ويترك مالم يصح لانهلو انتقل للتيمم لصلي بطهارة ناقصة وان كان لابدمن النقص فنقص طهارةالماءأولىمن نقص طهارة التيمم (والافتالها يتيممان كثر )ابن بشير وان كان الالم في غيراً عضاء التيمم كالرأس والرجلين فههنااختلف المتأخرون فقيل بتيمم ويترك الموضع المألوم وقبل ننتقل الي التيمم وقيل ان كان الموضع المألوم يسيرا توضأوتركه وان كان كثيراانتقل الى السمم (ورابعها محمعهما) ابن يونس قال بعض فقها أننا من لم دستطع مسح العضو ولاغسله ولاقدر على أن ير بط عليه شيأ يسح عليه لعلة به فينبغي لهذاأن ينتقل الىالتىمموقىل عن بعض شيوخنايجمع مع غسل ماعداذلك التيممقال وهذا استحسان والصحيح ماتقدم قال ولو كانت الشجه في موضع يكون فيالتيمم ولايقدر على غسل ذلك العضو ولاعلى المسحعليه

منام يبق من جسده الا كاليدونعو هافقد صرح ابن الحاجب وغيره بان داك لا يجز به وأمامن بق من جسده أكثرمن ذلك ولكنه اذاغسل الصعيح يضرا لجرم فالظاهر من قوله فرضه التيم أن ذلك لا يجزئه وقال أبن ناجي في شرح المدونة في باب التيم عند قوله او الذي أتت الجراح على أكثرجسده ولايستطيع مسهابالماء والذي غمرن الجراح جسده ورأسه ولم يبق الايدأو رجل قال أبو بكر بن عبد الرحن في مسئلة اذا لم ببق الايدأو رجل فلو غسل ماصح ومسح على الجبائر لم يجزه كصحيح وجدمالا يكفيه ورده ابن محرز بان مسح الجرح مشروع وعزاه ابن عبد السلام لنفسه فقال فيهمناقشة اذالمسح على موضع الشجة والجبيرة معهو دفى الشرعولا كذلك في حق العادم للماء والله أعلم (قلت) أمالوغسل جريج أكثر الجسد فاله يجزيه وان كان فرضه التيمم نص على ذلك المازرى ونص عليه صاحب الذخيرة وكذلك نص اللخمي على المريض الذى يحشى بالصيام حصول علة وانه وان صام يجزئه وكذلك ابن الحاجب في الظهار ولوت كلف المعسر العتق جازانتهي ص ﴿ وان تعدر مسهاوهي باعضاء تيممه تركها وتوضأ ﴾ ش تعدر مسها امابأن لانقدرأن يمسها أصلالابالماء ولابغيره ولوعلى الجبيرة أولايقدرأن يسهابالماءمن غير جبب ، قولا يمكن أن يضع عليها جبيرة كالوكانت في أشفار العين أولا تثبت كالوكانت تحت المارن قال ابن عرفة فان شق فعل الجبيرة أوتعذر غسل ماسواه ان كان بمحل التيمم انتهى وقال ابن شاس لو كان الموضع لا يمكن وضع شئ عليه ولاملاقاته بالماء فان كان في موضع التيمم ولم عكن مسحه أنضابالترا فليس الاالوضوء وتركه بلاغسل ولامسح انتهى وقال ابن فرحون عند قول ابن الحاجب وان كان متضرر مسحها أولاتثبت أولا مكن وهي في أعضاء التيمم تركها وغسل ماسواها قال ابن راشديعني انه يتضر را داوضع يده على الجبيرة للسحبان تزول مشلاكا لو كانت في أشفار العين وفي التوضيح الضمير في مسهاعاتد الى الجراح أي يتضرر عسهابالماء واخندهمن قول ابن شاس لو كان الموضع لا يمكن وضع شئ عليه ولاملاقاته بالماء وقوله أولاشت اذا كانت الجبيرة اذا ربطت لاتثبت كالوكانت تعت المارن أولاء كنربط الجرح كالو كانت فىأشفار العين وهي يعنى القرحة فى أعضاء التيمم كامثلنا به فى الوجه تركها وغسل ماسواهاوكانت كعضوقطع وفائدة قوله وهي باعضاء التيمم ولم يقل وهي في أعضاء الوضوء انهلو أمكنه مسحها بالتراب انتقل عن الوضوء الى التيمم قاله ابن شاس لانه انتقل الىطهارة كاملة هان لم عكنه المسح بالتراب تركها بلامسح ولاغسل لانهاذا لم عكن الاوضوء ناقص أوتيمم ناقص غالوضوء الناقص أولىمن التسم الناقص انتهى وقوله باعضاء تسممه الظاهر ان المراد الوجه والبدان الى المرفقين ص ﴿ والافتالها بتيمم ان كثر ورابعها يجمعهما ﴾ ش قال ابن عبد السلام الاحوط استعمال الماءمثل مالايصل اليه الصحيح من جسده في الغسل وحكى ابن الحاجب وصاحب الشامل الأقوال من غير ترجيح (قلت) والقول الرابع أحوط وقال في التوضيح ولم أرهذه الأقوال معزوة (قلت) عزا ابن عرفة الاول لعبد الحق والثاني لغيره والثالث لنقل ابن بشير والرابع لبعض شيوخ عبد الحق والله أعلم ص ﴿ وَانْ نُرْعُهَا لِدُواء أُوسَقَطَتَ وان بصلاة قطع و ردها ومسح في ش قال في العتبية في سماع سحنون من كتاب الطهارة مسئلة وقال في الرجل يتوضأ فيمسح على الجبائر وهي في مواضع الوضوء ثم يدخل في الصلاة فسقطت

كافكر نافهذا يغسل السالم من جسده ويصلى اذذاك أكثر المقدو رعليه (وان نزعها الدواء أوسقطت وان بصلاة قطع وردها ومسح)

ابن القاسم ان توضار جل ومسح على جبيرة في موضع وضوئه ثم دخل في الصلاة فسقطت الجبيرة قال يقطع ماهو فيه و يعيد الجبيرة ثم يسح عليها ثم يبتدئ الصلاة وكذلك لو تيمم ومسح على جبيرة وسقطت بعدماصلى ركعة أو ركعتين قال يعيدها و يمسح عليها و يبتدئ الصلاة ابن رشدهذا كاقال (٣٦٤) لان المسح على الجبيرة ناب عن غسل ذلك الموضع أو المسح عليه

فى الوضوء أو التيمم فاذا سقطت في الصلاة انتقضت طهارة ذلك الموضع فلم يصح له التمادى على صلاته اذلا تصح الصلاة الابطهارة كامسلةولم يجزلهأنيبني على مامضى من صلاته بعد أن بعدا لجسرة وعسم علما كالابحروزالبناء في الحدث وانعاصح أن يعيدالجبيرة ويسح عليا اذافعل ذلك بالقرب فان طال استأنف الوضوء أوالتمم (وانصح غسل ومسحمة وضي رأسه ) ابن عرفة يجب فعل الاصل حين البرء وتأخيره تأخير للوالاةولونسي غسلما كان من جنابته ففهاان كان في مغسول الوضوء اجزأ وقضى ماصلى قبل غسله والاغسل وقضى كلماصلي انظر عندقوله ونية أكبران كان اس عرفة ومن نسى في غسل جنابته مسح رأسه لشقةغسله فسحه فيوضوئه فقال ابن عبد السلام مجزئه وقال بعض شيوخنا لايجز بهلانه للغيسل واجب

الجبائرقال يقطع ماهوفيه ويعيدالجبائر تم يسح عليها ثم يبدى الصلاة وكذالو تيمم ومسح على الجبائر فاماصلي ركعةأو ركعتين سقطت الجبائر قال يعيدها ويمسح عليها ويبتدئ الصلاة قال ابن رشدوهذا كإقاللان المسح على الجبيرة نابعن غسل ذلك الموضع أوالمسح علمه في الوضوء أوالتيمم فاذاسقطت في الصلاة انتقضت طهارة ذلك الموضع فليصح له المتادى على صلاته اذلاتصح الصلاة الابطهارة كاملة ولم يجزله أيضا أن يرجع الى الصلاة ويبنى على مامضى منهابعد أن يعيد الجبائر ويمسح علها كالايجو زالبناءفي الحدث بخلاف الرعاف وهذا بمالاأعلم فيهفى المذهب خلافا وانمايصم له وأن يعيد الجبائر ويمسم علمها أذافعل ذلك بالقربوان لم يفعل ذلك حتى طال الامر استأنف الوضوء أوالتيمم من أوله و بالله التوفيق انتهى ( فائدة ) من لايقدر أن يمسم على رأسه مباشرة عندالوضو عفيمسح فوق العهامة فان سقطت هي أوالجبيرة في الصلاة وجب قطعها ومسح ذلك في الحال وان تأخر ذلك بطل وضو ؤه لانهالمعة انتهى ومن مسائل الغسل من البر زلى مسئلة من اغتسل من الجنابة وفي رأسه جرح مسع عليه ان قدر والامسع على حائل فاذازال الحائل مسع في الحين على رأسه والاأعاد الغسل انتهى بلفظه وقال ابن عرفة و يجب فعل الاصلحين البرء وتأخير وترك للوالاة انتهى وقال التلمساني فيشرحقول الجلاب في المسم على الخفين وان مسح على الاعليين ثم نزعهما الخ قال الباجي في المسح على حائل دون عضو من أعضاء الوضوء فظهورأصله سطلحكمه أصله المسح على الجبائر واللهأعلم انتهى وأنظر ساع سحنون من كتاب الطهارة وانظر النوادر في ترجة المسح على الجبائر من كتاب الوضوء ص ﴿ وان صح غسل ومسحمتوض رأسه \* ش يعنى أن من أبيح له المسح اذا صح غسل جرحه ان كان في الاصل مغسولارأسا كان أوغيره كااذا كان عن جنابة ومسحر أسه في الوضو عرفرع) قال في النوادر في ترجة المسح على الجبائر من كتاب الوضوء ومن العتبية قال محنون عن ابن القاسم قال ابن حبيب قال ابن الماجشون وابن عبد الحكو وأصبغ فيمن تطهر فسح على شجة أوكسر مستورثم برأفنسي غسله حتى صلى ولم يكن في موضع بأخذه غسل الوضو ، بعد ذلك فليغسله فقطويعيد ماصلي ولوتركه جهلاأوتهاوناابتدأالغسل ومن كتاب آخر لبعض أصحابنا واذاسقطت الجبائر ولميعلم أونسي غسلهاوقد كانمسح عليهافي غسل الجنابة فان كانتفى غيرمو اضع الوضوء غسل موضعها وأعاد ماصلي بعدسقوطها ولوتطهر الجنابة بعدداك لم يعدالاماصلي قبل طهره الثاني وماأدرك وقته مما صلى بعدطهر هوكذلك انكانت في موضع يغسل من الوضوء أجز أه توضؤه بعد ذلك وأعاد ماصلي قبل توضئه هذا وماأدرك وقته يما كان صلى إنهي (فرع) فلو صحفى الصلاة قطع وغسل مانحت الجبيرة أومسعه وابتدأ الصلاة نص عليه ابن بشير

ص ﴿ فصل الحيض دم كصفرة أو كدرة ﴾ ش قال في التوضيح قال ابن بشير والمشهوران الصفرة والكدرة حيض وقد قيل انهالغو وقيل ان

لكل الرأس اجاعا وللوضو، قدلا يعم وان عم فالعموم غير واجب ابن عرفة ولان مسح الغسل كالغسل والمسحلا يكفي عن الغسل وانظر لونسي غسل عضومن أعضاء وضو تُه في غسله من الجنابة ثم صلى الصبح ثم توضأ للظهر وصلى به الظهر بن والعشاء بن شم تذكر فجب عليه حين ثداً أن يبادر يصلى الصبح مذا الوضوء و يعيد العشاء بن استحبابا ولا يعيد الظهر بن انهى من البرزلى فصل في ابن شاس الباب السادع في الحيض والنفاس ( الحيض دم كصفرة أو كدرة

ال

كانت في أيام الحيض فهي حيض والافهى استعاضة وقال إبن راشد لا خلاف أن الصفرة والكدرة حيض مالم ترذلك عقيب طهرها فان لم عض من الزمان ما يكون طهر الفقال ابن الماجشون ان رأت عقيب طهر هاقطرة دم كالغسالة لم يجب علم اغسل وانما يجب علما الوضوء لقول أمعطية كنالانعدالصفرة والكدرة بعدالطهر شيأانتهي وظاهر كلامهان قول ابن الماجشون مخالف للسهور وبهذاصدرابن عرفة وحكاه عن اللخمي أيضا وحكى عن الباجي والمازري انهما جعلا قول ابن الماجشون هو المذهب ونصه وفي كون الصفرة والكدرة حيضا مطلقا أومالم يكونا بعد اغتسال قبل تمام طهر قولان لظاهر التلقين مع الجلاب والمدونة وابن الماجشون موجبامنه الوضوء وجعله الباجي والمازري المذهب واللخمي خلاف المدونة أبومحمد في كونهما حيضامطلقا وان كان في حيض أواستظهار وفي غيرها استعاضة روايتان لها أولع لي انتهى (قلت) وقد اقتصرابن يونس على قول ابن الماجشور فأوهم انه المذهب ونصه قال ابن حبيب قال ابن الماجشون اذا اغتسلت لحيض أونفاس نمرأت قطرة دمأوغسالة دملم تعمد الغسل ولتتوضأ وهنايسمي التريةانتهي وقال في الطراز إذا حاءها بعد الغسل صفرة أوكدرة أودم اختلف في ذلك فقال ابن الماجشون لاتعتسل لذلك لحديث أم عطية وهـ أده تسمى الترية وفي الكتاب من رواية ابن وهبعن ابن شهاب انهالاتصلى مادامت نرى من الترية شيأمن حيض أوحمل وهو أقيس لانهدم يرخيه الرحم عادة واعتبارا فاذاتمادي ولو يوما فانها تلغي ذلك الطهر وتضم الدم الثاني للاول وما يكون حيضاا ذاطال يكون حيضاا ذالم يطل انتهى باختصار ونقله في الذخيرة بقر يبمن هذا الاختصار وزادو يمكن حسل الحديث على انهالا تعدطهرا انتهى فعلمان قول ابن الماجشون خلاف الراجح وان اقتصر عليه الباجي وابن يونس والمازرى ولفظ المدونة قال ابن القاسم واذارأت صفرة أوكدرة في أيام حيضتها أوفى غيرها فهو حيض وان لم ترمعه دماوالترية بتشديدالتاءالفوقية وكسرالراء وتشديدالياء التحتية قاله في التنبهات قال وهي شبه الغسالة وقمل هي الخرقة التي بماتعرف الحائض طهرها وقال الهروي هي الحيض اليسير أقل من الصفرة وفي كتاب العين الترية مارأت المرأة من صفرة أوبياض عند الحيض وقال أحدبن المعدل هي الدفعةمن الحيض لابتصل بها من الحيض ما يكون حيضة كاملة وقال الداودي هي الماء المتفسر دون الصفرة انتهى والله أعلم ص ﴿ حرج بنفسه ﴾ ش يخرج به دم النفاس لانه بسب الولادة ودم العذرة لانه بسبب الافتضاض ودم الاستعاضة لانه مخرج سبب علة أوفساد في البدن وقول البساطي رحه الله ليسفى كلامه مايخر جدم الاستعاضة ليس بظاهر قال في التوضيح وأخرج بقوله بنفسه الخارجمن النفاس لانه بسبب الولادة أوبشئ كدم العندرة ومن ثم أحاب شيخنالما سئل عن امرأة عالجت دم المحيض هل تبرأ من العدة بان الظاهر أنه الاتحل وتوقف عن ترك الصلاة والصيام والظاهر على محثه أنلابتركا واعاقال الظاهر لاحمال ان استعجاله لا يخرجه عن الحيض كاسهال البطن انتهى ( قلت ) لايلزم من الغائه في باب العدة الغاؤه في العبادة اذلاملازمة بين البابين فان الدفعة حيض في باب العبادات وليست حيضا في باب العدة والفرق بين البابين ان المقصود في العدة براءة الرحم واذاجعل له دواء لم يدل على البراءة لاحمال انه لم يأت الابالدواء وأما في باب العبادات فعمل أن لا يلغي عاقال ان استعجاله لا يخرجه عن كونه حيضا كاسهال البطن انتهى والله أعلم و يحمل أن يلغى لانه لم يخرج بنفسه وهذا اذاجعل له دواء استعجل به قبل أوانه وأمااذا

خر چېنفسه

تأخرعن وقتهولم مكن بالمرأةر سة حل فحمل لهدواء لمأتى فالظاهر انه حمض لان تأخيرا لحمض اذالم يكن حل انما يكون لمرض فاذا جعل دواءلرفع المرض لم يخرجه عن كونه حيضا وقد بتالمح ذلكمن قول المصنف استعجاله فتأمله والله تعالى أعلم (تنبيه ) وعكس هذه المسئلة اذا استعملت المرأة دواء لقطع الدمور فعه فهـ ل تصير طاهرة أملا قال ابن فرحون في مناسكه في الكلام على طواف الافاضة ومايف عله النساء من الأدوية لقطع الدم وحصول الطهر ان عامت انه يقطع الدم اليوم ونحوه فلابجوز لها ذلك اجاعا وحكمها حكم الحائض واذااستدام انقطاعه نحوثمانية أيام أو عشرة فقدصيطوافهااذاطافت في ذلك الطهر وأنعاودها في المومين والثلاثة الى الجسة فقد طافتوهي محكوم لهامح الحيض فكأنها طافت مع وجودالدم ولمأرنصافي جواز الاقدام على ذلك اذاكانت عاهلة بتأثيره في الدم ثم ذكر كلام الشيخ خليل في التوضيح المتقدم ثم قال عقبه فعلى محته في أن استعجاله لا يؤثر فينبغي ان رفعه لا يؤثر لاسمااذاعاودها بقرب ذلك وقال ابن رشد سئل مالك عن المرأة تخاف تعجم الحمض فموصف لهاشرات تشريه لتأخير الحمض قال ليس ذلك بصواب وكرهه قال ابن رشداتها كرهه مخافة أن تدخل على نفسها ضررا بذلك في جسمها انتهى فانظرهل هذامثل الأدوية التي تقطع الدميع دوجو دهأولا وهو الظاهر فان المرأة بعداتهان الدم محكوم علمهابانها حائض ولابز ولحكمه الابدوام انقطاعه أقل مدةما بين الدمين فتأمله انتهى كلام ابن فرحون وحاصله انهاان عامت ان الدم انما يرتفع اليوم ونعوه فلا يجوز لها الاقدام على ذلك ولاتطهر بذلكوان عاودها بعداليومين والثلاثة الى الجسة فحكمها حكم الحائض لايصحطوافها وان كان ارتفاعه يستديم عشرة أيام أو ثمانية صحطوافهاوان جهلت تأثيره في رفع الدم فلم نرنصافي جواز الاقدام على ذلك وماذكره عن ابن رشدوهو في رسم من صن سماع ابن القاسم من كتاب الحجوفي أول السؤال سئل عن المرأة تريدالعمرة وتخاف تعجمل الحيض الخوقول ابن فرحون انظرهل هذامثل الأدوية التي تقطع الدم بعدوجوده أولاوهو الظاهر ليس بظاهر يل الذي يظهر من كلام ابن رشدأن الحكم واحدقال في أواخر كتاب الجامع من البيان قال ابن كنانة يكره ما بلغني أن دصنعنه بتعجلن به الطهر من الحيض من شراب الشجر والتعالج ماو بغيره قال ان رشد المعنى في كراهة ذلك ما يخشى أن تدخل على نفسها من الضرر يحسمها بشرب الدواء الذي قد يضرها انتهى فعلم من كلام ابن رشدانه ليس في ذلك الاالكر اهة خوف ضرر جسمها ولو كان ذلك لا يعصل به الطهر لبينه ابن رشد وأماقوله انه اذاعاودها فمادون الحسة فحكمها حكالحائض فكأنهر بدان الجسة أقل الطهر على قول ابن الماجشون ولم بقل أحدان مادونها طهر وان ماسن الدمين اذاكان أقلمن أيام الطهر فحكمه حكم أيام الحيض وهذا خلاف المذهب فان المذهب انهاذا انقطع الطهر تلفق أيام الدم وتلغي أيام الطهر وتكون فهاطاهر احقيقة قال في المدونة وتتطهر في أيام الطهرالتي كانت تأخم فاسندانقطاع الدموتصلي وبأتهاز وجهاانتهي من تهم فيب البراذعي ولفظ الأموالأيام التي كانت تلغها فهابين الدم التي كانت لاترى فهادما تصلي فها و بأتهاز وحها وتصومهاوهي فبهاطاهر وليست تلك الايام بطهر تعتدبه في عدة من طلاق لان الذي قبل تلك الايام من الدم والذي بعد تلك الايام قدأضيف بعضه الى بعض فجعل حيضة واحدة وكان مابين ذلك من الطهر ملغي أنتهي باللفظ وكذلك نقلهاصاحب الطراز وذكرانه اختلف في وجوب غسلهاوان قلنا انه ليس بحيض قال ابن الحاجب وتغتسل كلما نقطع وتصوم وتوطأ وقال ابن عرفة والدم ينقطع

سبع ونعوها والآيسة وفى المدونة ان حاضت يادُسة سئل النساءان كان مثلها يحيض وعزاه ابن يونس لمالكفي العتسة والجوعة والموازية قال وقاله ابن القاسم وعزا الجسين سنة لعائشة فال الاأن تكون قرشية الباجي السن الذي محكوف المرأة بالمأسمن الحيض قال أبواسماق خسرون عاما قال ابن القاسم واذا انقطع دم الأسية فلاغسل علها منهومن المدونة اذارأت المرأة صفرة أوكدرة فيأيام حيضتها أوفى غيره فهو حيض وان لم ترمعه دما \*الباجي أولم يتقدمه دم \* ابن الماجشون وان اغتسلت ثمرأت قطرة دم توضأت دون غسل وهذا يسمى الترية وأتى ابن يونس بهذا دون معارمن وكذا الباجيأتي بهفقها مساما ونصه مارىء بعد الطهرمن النفاس والحيض من قطرة دم أوغسالة فلا يعب منه الغسل اغا محب منه الوضوء وفي العتسة في المرأة ترى الدم عند الوضوءفاذا قامتذهب عنهاقال مالك تشددلك

بطهر غيرنام المشهو ركمتصل تعتسل كلما نقطع فتطهر حقيقة وقال فى الارشادو تغتسل وتصلي وتصومأ يام انقطاعه ولاتوطأ قال الشيخ زروق فى شرحه قوله لاتوطأ خلاف المعروف من المذهب بللميق عليه في هذه بخصوصها انتهى (تنبيه) نصوص المذهب التي ذكر ناها وغيرها صريعة في ان صومها صحيح مجزى \* وقال الرجر اجي هو مشكل ولم أر نصاصر بحا ولكن ظاهر المذهب صنه والذى أراه ان الموم في دمنها يبقين فلاتبرأ منه الابيقين انهى بللعنى وماقاله مخالف لكلام أهل المذهب والله أعلم ص ﴿ من قبل من تعمل عادة ﴾ ش احترز بقوله من قبل مما يخرج من الدبرأ وغيره فانه ليس حيضاو بقوله من تعمل عادة من الصغيرة واليائسة اما الصغيرة فقال ابن الحاجب فدم بنت ست ونعوها ليس بعيض وقال ابن عرفة فينخر جدم بنت سبع ونعوها وقال البساطي اختلف في انتهاء الصغر فقال تسع وقيل بأولها وقيل بوسطها وقيل با خرها انتهي وغالصاحب الطراز كلامه في المدونة يقتضي أنه لا يحكم للدم بانه حيض الااذا كان في أوان البلوغ بمقدمات وأماراتمن نفو رالثدى ونبات شعزالعانة وعرق الابط وشبهه فامابنت خس وشبهها اذار أن دما فاتما يكون من بواسير وشههاوليس محيض وسن النساء قد يختلف في الباوغ قال الشافعي أعجل من سمعت النساء يحضن نساءتهامة يحضن لتسع سنين و رأيت جدة لها احدى وعشرون سنة فالواجب أنير جع فى ذلك الى مايعر فه النساء فهن على الغروج مؤتمنات فان شككن أخذفي ذلك بالأحوط انتهى وأما الآيسة فاختلف في ابتداء سن اليأس فقال ابن شعبان خسون قال ابن عرفة ولم يحك الباجي غيره قال الابي في شرح مسلم وهو المعروف في سنها ووجه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابنة خسين عجوز في الغابر بن وقول عائشة رضي الله عنها قل امرأة تجاوز خسين فتحيض الاأن تكون قرشية وقال ابن شاس سبعون وقال في التوضيح وقال ابن رشدوالستون وقال ابن حبيب يسأل النساءوروى عن مالك وقال الأبي وفي المدونة بنت السبعين آيس وغيرها يسال النساء (تنبيه) قال في التوضيح وماذكره ابن الحاجب بعني في الصغيرة والآيسة بقوله ليس بحيض متفق عليه في الصغيرة وأما الآيسة فكذلك أيضابالنسبة الى العدة لان الله تعالى جعل هدتها ثلاثه أشهر واختلف في العبادة والمسهور كاعال ولذاقال ابن القاسم اذا انقطع هذا الدملاغسل علياوروى ابن الموازعن مالكأنها تترك الصلاة والصوم وعليه فبجب عليها الغسل عندانقطاعهو بذلك صرحان حبيب انهى وظاهر كلامهان الخلاف في غسلها مفرع على الخلاف فى كونه حيضا أملا وظاهر كلام ابن عرفة خلافه فاله قال وكون دمها حيضافي العبادات قولا الصقلي عنأشهبمعالشيخ عن روايةمجمدوقول بنحبيب معها وعليهني وجوب الغسللانقطاعه قولا بنحبيبوابن القاسم انهى ونعوه لابن ناجى فى شرح المدونة وكلام ابن يونس يوافق كلام ابن عرفة ص ﴿ وَانْ دَفَعَة ﴾ ش قال في الصحاح الدفعة من المطر وغيره بالضم مثل الدفقة والدفعة الفتح المرة الواحدة (قلت) والمعنيان حجيمان (فانقلت) أهل المدهب يعولون ان أقل الحيض غير محدود فالدفعة حيض واذا كانت الدفعة حيضا ولاأقلمن ذلك فالدفعة حدلاقله فالجواب أن المرادان أقله لاحدله بالزمان (تنبيه) الدفعة حيض وليست حيضة اذالحيضة ما يقع الاعتداديه في العدة والاستبراء قاله الرجراجي ص ﴿ وَأَكْثُرُهُ لَمِبْدَأُهُ فَصَفَ شَهْرٍ ﴾ ش قال

بشئ ولا تترك الصلاة \* ابن رشد رآها مستنكحة ( وأكثره لبت دأة نصف شهر ) من المدونة مارأت المرأة من الدم أول بلوغها فهو حيض فان تمادى بها قعدت عن الصلاة خسة عشر بوما شم هي مستعاضة وتغتسل وتصوم وتصلي وتوطأ الاأن تردما لاتشك فيه

انه دم حيض والنساء يعرفن ذلك بلونه وريحه (كاقل الطهر) من المدونة اذار أت بعد طهر ها بثلاثة أيام وتعوها دماقال ان كأن الدم الثانى قريبامن الاول أضيف اليه وكان كله حيضة واحدة وان تباعد ما بينهما فالثانى حيض مؤتنف ولم يوقت كم ذلك الاقدر ما يعلم انها حيضة مستقلة و يعلم ان بينهما من الأيام (٣٦٨) ما يكون طهر اقال فى كتاب الاستبراء و يسئل النساء عن عدد أيام

فى فرض العين لابن جاعة التونسي وتلفق الايام فان حاضت مثلافي ظهر يوم السبت فتغتسل في ظهر يوم الاحدالسادس عشرمنه انتهى وانظر ماذكره من التلفيق مع ماذكره في التوضيح فمين ينقطع طهرها فتطهر يوماوتحيض يومافان قولناحاضت يومالانر بدبه استبعاب جمع اليوم بالحيض فقدنق لفى النوادر عن ابن القاسم فى التى لاترى الدم الافى كل يوم مرة فان رأته صلاة الظهر فتركت المالاة ثمرأت الطهر قبل العصر فلتعسبه يوم دم وتتطهر إوتصلي الظهر والعصر انتهى فتأمله وماقاله في التوضيح أظهر ص ﴿ ولعتادة ثلاثة استظهار اعلى أكثرعادتها ﴾ ش قال في الطراز وهل تعصل العادة بمرة وبدقال الشافعي وهوظاهر قول ابن القاسم في الواضحة كافي قوله تعالى كابدأ كم تعودون فيكون الثاني عودا الى الأول وقال أبوحنيفة لاتحصل الاعرتين لانه مشتقة من العودونقله في الذخيرة وقبله و يؤيد اثبات المادة عرة ماذكره في المدونة وغيرها ان من جاءها الحيض في عمرهامي ة ثم انقطع عنهاسنين كثيرة لمرض أوغيره ثم طلقت ان عدتها بالاقراء مالم تبلغ سن من لا تحيض فان جاءها الحيض والاتر بصت سنة والله أعلم وقوله على أكثر عادتها أي على أكثرها في الأيام وليس مراده انها تبني على العادة الأكثرية في الوقوع قال في المدونة والتي ايامها غيرثابتة تحيض في شهر خسة أيام وفي آخر أقل أوأكثرا ذاتمادي بهاالدم تستظهر على أكثر أيامها قاله ابن ناجي هذاهوالمشهورابن يونس وقال ابن حبيب تستظهر على أقلها وضعفه الشيخ أبومجمد بأن احدىعادتهاقدتكون أكثرمن أقلهامع الاستظهار وتضعيف أبي محمد نحوه قول ابن رشد وقول ابن لبابة تغتسل لاقل عادتها والزائد استماضة خطأصراح قال ابن عبد السلام وأجيب عن التضعيف بأن معنى المسئلة فيمن تختلف عادتها في الفصول فتحيض في الصيف سبعة، ثلا وفي الشتاء عشرة فان تمادي بهافي الصيف فاختلف فيهاعلى ماذكر وأما ان تمادي بها في فصل الاكثر فلاخلاف انهاتبني على أكثرعادتها انتهى (فرع) لوتأخرالدم من غيرعلة سنة ونعوها ثم خرج وزاد على عادته فانهالاتز بدعلي الاستظهار بثلانة أيام قاله في الطراز ص ﴿ ثُم هي طاهر ﴾ ش أشار بهذا الى انهابعدأيام الاستظهار طاهر حقيقة فتصلى وتصوم وتوطأ ولانغتسل عند انقضاء الحسية عشر بوماولزوجها أن يطلقها حيشة وهذامذهب المدونة في كتاب الطهارة ونص قول ابن القاسم في الموازية وظاهر المدونة في كتاب الحج لقولها اذاحاضت ان كريم ايحبس عليهاقدرأيامها والاستظهار الى تمام خسةعشر بوما تعتاط فتغتسل بعدالاستظهار وتصوم وتقضى لاحتمال الحمض وتصلى لاحتمال الطهارة ولاتقضى لأنها ان كانت طاهرة فقد صلت وان كانت حائضا فلاأداء علمها ولاقضاء ولايطؤهاز وجها لاحتمال الحيض وتغتسل ثانيا عندانقضاء خسةعشر بوماهكذاحكى القولين في التوضيح وزادابن ناجى في القول الأول ويستعب لها أن تغتسل عندتمام الجسةعشر يوما وصرح بهفى الجواهر فقال قال عبدالحق ويكون الغسل الثاني هوالواجب وهنداهوالقول الثاني والاول احتياط وعلى القول الأول فيكون الغسل الثاني

الطهر وفي الرسالة حتى سعدماس الدمين مثل عانية أيام أوعشرة فيكون حيضامؤ تنفا قالسدى ابنسراج رحمالله بهذا بنبغي أن تكون الغنوى وقداستقرأه الشيخ أبو مجدمن المدونة وهوقول سحنون وقال فيشرح الرسالة فعلى هذا فقد تنقضى العدة في تسعة عشر يوما انظرهادا فانهأيضا انما مأنى على ان الدفعة حيضة وهذا هو مقتضى الفقه عنداس رشد حسماناتي في الاستبراء عند قوله ورجع في قدر الحيض وقال ابن مسلمة أقل الطهر خسةعشر يوما واعمده التلقين وجعلهابن شاس المشهور ( ولمعتادة ثلاثة استظهارا علىأكثرعادتها مالم تعاوزه تمهى طاهر) ابن عرفة ان دام دم المعتادة ففها تمكث خسة عشر يوما ثم ترجع لعادتها والاستظهار بثلاثةأياممالم نزد على خسة عشر يوما وفى التهذيب والتي أمامها غيرثابتة تحيض فيشهر

خسة أيام وفى آخر أقل أوا كثراذا تمادى بهاالدم تستظهر على أكثراً يامها وأيام الاستظهار كايام الحيض فالتى أيامها اثنا عشر يومافدون ذلك تستظهر بشئ ثم تصير مستعاضة ثم هى طاهر جابن يونس على رواية ابن القاسم تعتسل بعد الاستظهار و تصلى و تصوم و توطأوان كان ذلك قبل الخسة عشر يوما

(ولحامل بعد ثلاثة أشهر النصف و نحوه وفي سنة فأكثر عشر ون يوما و نحوها) من المدونة اذا رأت الحامل الدم أول حلها أمسكت عن الصلاة قدر ما يجتهد له اوليس في ذلك حد وليس أول الجل كه خره ابن القاسم ان رأته في ثلاثة أشهر و نعوذلك تركت الصلاة ما بين العشر بن و نعوذلك (وهل ما قبل تركت الصلاة ما بين العشر بن و نعوذلك (وهل ما قبل الثلاثة كابعدها أو كالمعتادة قولان) ابن زرقون (٣٦٩) اختلف في دم الحامل على خسة أقوال قال مالك يجتهد لها

وقال ابن القاسم في نعو ثلانة أشهر خسة عشر يوماونحوها وبعد ستة أشهر عشرون يوماونعوها و يختلف على قول ابن القاسم في المدونة هل للشهر والشهرين حكم الشلاثة فقال الاساني لماحكمها فتجلس خسة عشر يوما وقال ابن شباون الشهران كالحائل ابن زرقون اذ لاستعين فهما الحلوروي عيسى لمابعد الثلاثة حكم آخر الجل ابن زرقون للسنة حكم الثالثة على ظاهر المدونة وقال الابياني للسنة حكم ما بعدها (وان تقطع طهر لفقت أيام الدم فقط على تفصيلها نم هي مستعاضة وتغتسل كلا انقطع وتصوم وتصلى وتوطأ) انظر بعد هذا عند قوله فى دم النفاس وتقطعه ومنعه كالحيض وهذه هي عبارة التلقين من المدونة اذا رأت الطهر يوما والدم يوما أو يومين واختلط هكذا لفقتمن أيام الدم

استعبابا والواجب هوالمفعول عندتمام الاستظهار انتهى فعلى ماذكره في الجواهر ذكره ابن ناجى يستعب لها الغسل على المشهور عندتمام خسة عشر يوماوقياس ذلك أنه يستعب لزوجها أنالا بأتهاوأن تقضى الصوم وذكرفي التوضيح عن المازري بعدأن ذكرما تقدم ان من عرة الخلاف قضاء الصوم والصلاة ولم يتعقبه مع انه ذكر أولاان الصلاة لاتفضى وعلل ذلك عاذكرناه وهوالصواب وفهم من قول المصنف هي طاهر انهافي أيام الاستظهار ليست بطاهر وهو كذلك قال في المدونة وأيام الاستظهار كاثيام الحيض وقال في التوضيح قال ابن هار ون واتفق على ان أيام الاستظهار حيض عندمن قالبه انتهى وأماعندمن لم يقلبه فتغتسل عندانقضاءعادتها وهل تكون طاهرا حقيقة أواحتياطا الى خسة عشر قولان ص ﴿ وَلَمَّا مِلْ مِعْدُثُلاثَةُ أَشَّهُ النصف ونعوه ﴾ ش يريدبعد الدخول في ثلاثة أشهر لابعد انقضاء الثلاثه أشهر قال في المدونة قال ابن القاسم ان رأته في ثلاثة أشرر من جلها تركت الصلاة خسة عشر يوما و نحوها و يدل على ذلك قول المصنف وهل ماقبل الثلاثة والالقال وهل الثلاثة فاقبلها والمعنى حينئذ وهل ماقبل الثلاثة كابعدالدخولفها وقال في التوضيح وابن ناجي في شرح المدونة واختلف الشيوخ في الشهر الاول والثاني فقال الابياني تعلس خسة عشر عنزلة الثلاثة وقال ابن يونس الذي ينبغي على قول مالك الذي رجع اليه أن تجلس في الشبهر والشهرين قدر أيامها والاستظهار انتهي وقوله ونعوه أى الى العشرين كذافسره في الطراز ونقله عن الجلاب وكذلك فسره ابن فرحون في شرح ابن الحاجب (تنبيه) لايعترض على المصنف بأن عبارته مخالفة للدونة لان قوله بعد الثلاثة عمل لأنبر يدبعدفراع الثلاثة أوبعد الشروع في الثالث فيحمل كلامه على الثاني وقد نقل ابن الحاجب لفظ المدونة بنحو عبارة المصنف ولم يعترض عليه بأنه نقل في المدونة خلاف مافيها فتأمله ص ﴿ وَفَي سَنَّةُ فَأَ كَثْرَ عَشْرُ وَنَ يُومَا وَنَحُوهَا ﴾ ش أي في الشهر السادس وما بعده وا عاقال المصنف وفي ستةمع أن لفظ المدونة فان رأته بعد ستة أشهر تركت الصلاة عشرين يوماونحوها لانه اعتدعلي ماختاره جاعة الشيوخ فن اعترض عليه بأن كلامه مخالف للدونة فغيرمصيب قال في التوضيح واختلف في السيتة هل حكمها حكم الشيلانة وهو قول ابن شبلون أوحكم ما بعدها وهو قول جاعة شيوخ افريقية وهوأظهرلان الحامل اذابلغت ستةأشهر صارت في أحكامها كالمريضة ونقلان ان شبلون رجع الى هـ نداونحوه لابن ناجي وقوله ونحوها فسره ابن فرحون في شرح ابن الحاجب فقال الى خسة وعشرين يوما وفسره في الطراز فقال الى ثلاثين يوما ونقله عن الجلاب ص ﴿ وان تقطع طهر لفقت أيام الدم نقط على تفصيلها أم هي مستعاضة وتغتسل كلا انقطع وتصوم وتصلى وتوطأ ﴾ ش تقدم ان اليوم الذي ترى فيه الدم ولو دفعة واحدة تحسبه يوم دم

( ٤٧ - حطاب - ل ) عدة أيامها التي كانت تحيض وألغت أيام الطهر ثم تستظهر بثلاثة أيام فان اختلط عليها الدم في أيام الاستظهار أيضا لفقت ثلاثة أيام من أيام الدم هكذا ثم تغتسل وتصير مستحاضة بعد ذلك والايام التي استظهرت بهاهي فيها على الخيض رأن بعدها ما أم لاالاانها في أيام الطهر التي كانت تلغيها تتطهر عند انقطاع الدم في خلال ذلك وتصوم وتوطأ وهي فيها طاهر وليست تلك الأيام بطهر تعديم عدة من طلاق لان ما قبلها وما بعدها من الدم قدضم بعضه

الى بعض في مل حيضة واحدة قال في الرسالة ولكن ذلك كله كدم واحد في العدة والاستبراء قال في الشرح أما في العدة فقد قاله في المدونة ومعناه ان المرأة اذارأت الدم بوما أو يومين ثم انقطع واغتسلت فطلقها زوجها في هذا الطهر ثم ليوم آخر عاودها دم في المائد الدم مضاف الى الاول فلا تعتد بهذا الطهر و يبقى النظرهل يجبر الزوج على الرجعة فقال ابن يونس قال بعض فقها ثنا لا يجبر وان كان ذلك الدم كله محكوماله بحكم حيضة واحدة لان الزوج لم يعتد في طلاقه انماطلق بعدار تفاع الدم ولا علم له برجوعه قال وقال أبو بكر بن عبد الرحن يجبر على الرجعة وأماقوله في الرسالة والاستبراء فبنفس ما ترى الدم صارت في ضمان المشترى فلا فائدة للدم الثانى قال يقال ها ندته في اذا حاضت عند البائع ثمرات الطهر فباعها فيه ثم ليوم آخر عاودها دم فيقال للمشترى هذا الدم مضاف الى الاول الذي كان عند البائع (سمن) فلابدأن يستأنف لها حيضة (والمميز بعد طهر ثم حيض) \* ابن

وأنها دغتسل كلا انقطع عنها الدم ودصلي وتوطأ وتصوم اليوم الذي لاترى فيه الدم ولا تقضيه والله أعلم واغانبه المصنف على الصوم والوطء فقط لماتقدم أن الرجراجي استشكل صحة الصوم وتقدمت نصوص المذهب في ذلك ولقول صاحب الارشاد لا توطأ وتقدم انه غير معروف في المدهب ص ﴿ والمميز بعدطهر ثم حيض ﴾ ش في العبادة اتفاقاوفي العدة على المشهور ص ﴿ ولا تستظهر على الاصم و شه هو قول مالك وابن القاسم وأصبغ ومقابله لابن الماجشون هكذا ذكر فى التوضيح وقال ابن فرحون فى شرحه قال فى التوضيح القائل بعدم الاستظهار ابن الماجشون واعترض عليه ذلك ولعل ذلك تصعيف في نسخته من التوضيح والموجود في التوضيح ماذكرنا (فرع) قال ابن جاعة في فرض العين فاذا انقطعت الاستعاضة استأنفت طهرا تاما ولا تلفق الاستحاضة مع الطهرين انتهى بريدالا اذا ميزت الدم كاسيأتي وقال ابن عرفة ومنقطع دم الاستعاضة بطهرغبرنام كمتصله انتهي ونقل ذلك ابن فرحوت عن ابن راشد في شرح قول ابن الحاجب ومتى انقطع دمهااستأنفت طهر اتامامالح عمزفقال يربدادا انقطع دم الاستعاضة معاودها الدم نظرت فان مضى بين انقطاعه وعودته مقدار طهر تام على الخلاف المتقدم بعنى في مقدار الطهر فالثاني حيض مؤتنف والاضم لماقبله وكان دم استعاضة الاأن تميز انه دم حيض فيحكم لهابتداء حمضة انتهى كلام أبن وشدولا بدأن يكون النمييز بعدطهرتام لكن تلفق فيه أيام الاستعاضة الى أيام النقاء كايفهم ذلكمن بقية كلام ابن فرحون فانظره وهو ظاهر والله تعالى أعلم وحل المصنف في التوضيح كلام ابن الحاجب هذا على أن المراديه اذاميزت المستعاضة الدموت كلف في توجيه تكلفا كبيراوهو تابع لابن عبدالسلام ص ﴿ والطهر بجفوف أوقمة ﴾ ش قال في المدونة والجفوف أن تدخل الخرقة فتفرجها جافة قال في التوضيح أي ليس عليها شئ من الدم (قلت) يريد ولامن الصفرة والكدرة ولاير يدانها جافة من الرطوبة بالكليه بل المرادأن تكون جافة من الدم والصفرة والكدرة لان فرج المرأة لا يخلوعن الرطو به غالبا والقصة مايشبه ماء الجير من القص وهوالجير وقيل يشبهماء العجين وقيل شئ كالخيط الأبيض وروى ابن القاسم شبه البول وروى

عرفةماميزته مستعاضة بعد طهر تام حيض في العبادة اتفاقا وفي العدة على مذهب المدونة ونصها في المستحاضة الاأن تر دمالاتشكفيه انهدم حيضة فتدع الصلاة وتعتد مهمن الطلاق والنساء يعرفن ذلك باونه ور عده (ولا تستظهر على الأصع) این رشدان دام مامیزته المستعاضة بعدطهر نام روى محمد لاتستظهر ولا وجه لهذامن النظر وسمع عسى تستظهر ان دام بصفة مايستنكر وقال أصبغوابن الماجدون تستظهر مطلقا ووجههدين القولين وقال في الاوللا وجهله ولم يرجح ابن يونس شيأوما فيساع عيسي عبر عنهابن يونس بقوله قال

ابن القاسم عن مالك في المستحاضة ترى دمالاتشك فيه انه دم حيضة قال تدع الصلاة فان تمادى بها استظهرت فان عاودها دم الاستحاضة بعد حيضة اصلات بغيراستظهار بريد بعد ان تغتسل وقاله ابن القاسم في المجوعة ورواه على عن مالك بن رشد ووجه أنها لا تستظهر ان عاودها دم الاستحاضة ابها كانت تصلى به قبل أن ترى الدم المستنكر وكانت به في حكم الطاهر ولا تستظهر (والطهر مجفوف أوقصة ) من المدونة تغتسل الحائض اذا عامت أنها طهرت ان كانت ممن ترى المفصة البيضاء اغتسلت حين تراها وان كانت من لا تراها فين ترى الجفوف تغتسل وتصلى ابن القاسم والجفوف ان تدخل الخرقة فتخرجها جافة على عن مالك والقصة ماء أبيض كالمني يسمى قصة لا نه شبيه بالتراب الابيض الذي تجصص به البيوت ابن حبيب الحيض أوله دم ثم صفرة ثم ترية ثم كدرة ثم يصير ريقا كالقصة ثم ينقطع فتصير جافة

على شبه المني قال ابن ناجى قال ابن هارون و محمل عندى أن مختلف اعتبار النساء واعتبار أسنانهن وباختسلاف الفصول والبلدان وقال في الطراز يجوز أن يكون ذلك يحتلف الاان الذي يذكره بعض النساء انه شبه المي ص ﴿ وهي أبلغ لمعتادتها ﴾ ش كلامه رحمه الله تعالى يقتضى أنمن لم تكن معتادة بالقصة فلاتكون أبلغ في حقها والمنقول عن ابن القاسم رحمالله ان القصة أبلغ من الجفوف من غير تقييدوعن ابن عبدالح كإن الجفوف أبلغ من غير تقييد فن كانت معتادة بهما تنتظر القصة عندابن القاسم والجفوف عندابن عبدالحرومن كانت معتادة باحدها ورأتعادتهاطهرت بهاتفاقاوان رأتخلاف عادتهافان كانت متادة بالابلغ ورأت غير مانتظرت عادتهاوان كانت معتادة بالاضعف ورأث الابالغ طهرت فعتادة القصة اذارأت الجفوف انتظرت القصةعندا بنالقاسم ولاتنتظرها عندابن عبدالحكم ومعتادة الجفوف اذارأت القصة لاتنتظر الجفوف عندابن القاسم وتنتظره عندابن عبدالح كرنص على ذلك اللخمي والمازري وصاحب الجواهر قال اللخمى في تبصر ته فيل الجفوف أبرأ من القصة فتبرأ به من عادتها القصة ولا تبرأ بالقصة منعادتها الجفوف وقيل عكس ذلك ان القصة أبرأ وهوأحسن وقال المازري ذهب بن القاسم الىان القصة أبلغ فتطهر معتادة الجفوف عنده بالقصة لانهاو جدت ماهو أبلغ ولانطهر معتادة القصة بالجفوف لانها تترك عادتها لماهوأضعف وقال ابن عبدالحكم بعكس هذا فتطهر معتادة القصة به ولا تطهر معتادته بالقصة وقال في الجواهر روى ابن القاسم أن القصة أبلغ من الجفوف وقال ابن عبد الحيكم الجفوف أبلغ وتمرته حكم من رأت غبرعادتها منهما فالمعتادة الجفوف لاتنتظره على رواية ابن القاسم ومعتادة القصة تنتظر هاو تنتظر ومعتادة عندابن عبدالح ولاتنتظر ها معتادتهاانتهى اذاعل ذلك فكلام المصنف يفهم منهان من كانت معتادة بهدما انتظر ت القصة وكذلكمن كانت معتادة بالقصة فقط تنتظرها اذارأت الجفوف وأمامن كانت معتادة بالجفوف ورأت القصة فلايفهم من كلامه حكمها بل يفهم من كلامه أن القصة ليست في حقها أبلغ و يعتمل أن يقال تكتفي عاراته أوتنتظر عالامتها وقدعاه تان المنصوص انها تطهر بذلك وهوظاهر لان القصة أبلغ (تنبيه) وقع في كلام ابن فرحون في شرح ابن الحاجب مانصه لم يختلف ابن القاسم وابن عبدالحكم فما اذا كانتعادتها احدى العلامتين القصة أوالجفوف ممرأت الاخرى انهالاتغتسل وتنتظر عادتها انتهى وهو يوافق ظاهر كلام المصنف على أحمد الاحتمالين وقد عامت أن المنصوص خلاف ذلك والله أعلم (فرع) ويستعب للحائض والنفساء والمستعاضة ان يطيبن فروجهن ا داطهرن قاله في أواخر كتاب الحيض من الطراز وذكره في المدخل وبين كيفية ذلك وتقدم التنبيه على ذلك في الغسل ص ﴿ وفي المبتدأة تردُّد ﴾ ش أشار به لتردُّد المتأخرين في النقل عن إبن القاسم فنقل الباجي وابن شاس وغيرهماعن ابن القاسم أن المبتدأة لانطهر الابالجفوف قال في التوضيح صرح ابن شاس بأنها اذارأت القصة تنتظر الجفوف وفي المنتقى نحوه فانهقال وأما المبتدأة فقال بن القاسم وابن الماجشون لانطهر الابالجفوف وهذا نزوع الى قول ابن عبد الحيكم وفي النكت نعوه انهى كلام التوضيم (قلت) ولمأر في الجواهر التصريح بأنها اذارأت القصة تنتظر الجفوف وانمارأيت فهانعوعبارة المنتقي ممقال في التوضيح وقال المازرى وافق ابن القاسم على ان المبتدأة اذارأت الجفوف طهرت ولم يقل اذارأت القصة تنتظر الجفوف فتأمله محكى تعقب الباجي ورده بأن خروج المعتادة عن عادتهار يبة بخلاف

( وهي أبلغ لمعتادتها فتنتظرها ) قالمالكان رأت الجفوف وهي ممن ترى القصة البيضاء فلا تصلى حتى تراها الا أن يطول ذلك بها بدا بن يونس وقال بعض شيوخنا في التي ترى القصة لاتنتظر زوالهاولكن تغتسلاذا رأتها لأنها علامة للطهر (لآخرالمختار وفي المبتدأة تردد) الباجي قال عبد الوهاب أماالمبتدأة فقال ابن القاسم لا تطهر الا بالجفوف وهذا من ابن القاسم نزوع الى قول ابن عبدالحكم ونحوهدانقل عبدالحقءن ابن القاسم وكذلك نقل اس رشدهذا عن ابن حبيب عين ابن القاسم ممقال ونقل عبد الوهاب في الشرح عن ابن القاسم أن المبتدأة ان رأت الجفوف تطهرتله شم تراعى بعد مانظهر من أمرهامن جفوف أوقصة ثمقال وهذه أصحفي المعنى وأسن في النظر مما حكى ابن حبي عنه لانه كالم متناقض في ظاهره

(وليس عليها نظر طهرها قبل الفجر بل عندالنوم والصبح) الباجى قال مالك لايلزم المرأة أن تنفقد طهرها بالليل ولا يعجبى ذلك ولم يكن للناس مصابح وانما يلزمها ذلك اذا أرادت النوم أوقامت لصلاة الصبح وعليهن أن ينظر ن في أوقات الصلاة و محوهذا في سماعا بن القاسم و زادوليس من تفقد طهرها يعنى بالليل من عمل الناس قال ابن رشد كان القياس أن يجب عليها أن تنظر قبل الفجر بقدر ما يكنها ان رأت الطهر أن تغتسل (٣٧٢) وتصلى المغرب والعشاء قبل طاوع الفجراذ الاختلاف في أن

المبتدأة فانهالم تتقرر في حقها عادة فادارأت الجفوف أولافهو علامة والأصل عدم القصة في حقها فلامعنى للتأخير لاجل أمر مشكوك وماقاله المازرى واضح انكانت صورة المسئلة كا ذكرابهارأت الجفوف ولم ترالقصة وأما ان كان الامرعلى مانقل الباجي وابن الحاجب من انها رأت القصة وتنتظر الجفوف فايراد الباجي صيح فتأمله انتهى كلام التوضيح وللابي نحوه (قلت) وكائهما لم يتفقاعلى غيركلام المازرى ونقلاه بالمعنى واسقطامنه بعدقوله خروجهاعن عادتهار يبةمانصه فلاتنتقل عن عادتها الىماهو أضعف فاذاؤجدتماهوأقوى وجباطراح عادتها انتهى ولفظ الرواية في النوادركاد كرالباجي وكذاذ كرها ابن يونس وصاحب الطراز الكن قال في المقدمات حكى ابن حبيب عن ابن القاسم ومطرف في المبتدأة أن لاتغتسل حتى ترى الجفوف ثم تعمل على مايظهر من أمرها ونقل عبدالوهاب في الشرح عنهما انها اذا رأت الجفوف تطهر بهنم تراعى بعدما يظهر من أصهامن جفوف أوقصة وقال ان هذاهو القياس لأنهما جميعاعلامتان فأبهما وجدت قامت مقام الأخرى ونقله أصحفى المعني وأبين في النظر بماحكي ابن حبيب عنهمالأنه كلام متناقض في ظاهره انتهى وماذكره عن عبد الوهاب في الشرح يعني به شرح الرسالة وأغفل ابن عرفة كلام عبد الوهاب وكلام ابن رشدولم بذكر كلام المازري جميعه اذاعلم ذلك فعنى قول المصنف وفي المبتدأة ترددأي هل تكتفي باحدى العلامتين كإذكره عبد الوهاب وابن رشدوالمازرى أوتنة ظرالجفوف كاذكرالباجي وغيره وقدعامت ان ماذكره عبدالوهاب أصع كيف وقدتق دم عن ابن القاسم ان معتادة الجفوف اذارأت القصة اكتفت بها ولاتنتظر الجفوف مع انهامعتادة به فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ وليس علما نظر طهرها قبل الفجر بلعنه النوم والصبح ﴾ ش يريد في أوقات الصاوات و يجب ذلك في أو اللها وجو بامو سعا ويتعين ذلك في آخرها بمقدار مايسع أن تعتسل وتصلى الصلوات كم قاله في رسم اغتسل من سماع بن القاسم ونحوه الباجي ونصه على مانقل المواق قال مالك لا يلزم المرأة تفقد طهر هابالليل والفجر وأغايلزمها اذا أرادت النوم أوقامت لصلاة الصبح وعليهن أن ينظرن في أوقات الصاوات قال ابن عرفة و يجب تفقد طهرها عند النوم واختلف في وجو به قبل الفجر لاحتمال ادراك العشاءين والصوم فقيل بوجوبه قاله الداودي وقيل لايجب رواه ابن القاسم اذليس من عمل الناس وكلاها حكاه الباجي وقال ابن رشد يجب في وقت كل صلاة وجو باموسعاو يتعبن آخره بحيث تؤديها فالوشكت في طهرها قبل الفجر قضت الصوم لاالصلاة ونقل الشيخ عن ابن عبد لحكم ان رأته غدوة وشكت في كونه قب ل الفجر لم تقض صلاة ليلتها وصامت ان كانت في

الصلاة تتعين في آخر الوقت فسقط ذلك عنها من ناحية المشعة فان استيقظت بعد الفجر وهي طاهر فلم تدر لعل طهرها كان من الليل حلت في تلك الصلاة على ماقامت عليه ولم بحب علها قضاء صلاة الليل حتى توقن أنها طهرت قسل الفجروأم تفي رمضان بصام ذلك الموم وتقضه احتياطا (ومنع صفة صلاة وصوم و وجو بهما) انظر ماعصل من هذا مع ما يتقررولو قال صة صوم وصلاة ووجوبها لكان صحيحاعلى طريقة التلقين والمقدمات ولا محصول له على الطريقة الأخرى حتى تقول وتقضى الصوم والافكان ينبغىأن ينص على قضاء الواحد دون الآخر هذا هوالمقصود للفتيين قال ابن عرفة عنع الحيض الصلاة والصوم وتقضى

الصوم ولا تقضى الصلاة ومن التلقين والمقدمات دم الحيض والنفاس عنعان وجوب الصلاة وصعة فعلها وفعل الصوم دون و جو به وفائدة الفرق لزوم القضاء للصوم ونفيه في الصلاة وقال الباجي لامعني لهذا الذي قال عبد الوهاب فان الفعل اذالم يصعي ينتفي وجو به فقول عبد الوهاب ان الدم عنع و جوب الصلاة وكذلك قوله انه لا يمنع و جوب الصلاة المنافق و وطلاقا ) ابن رشد ينهي المطلق أن يطلق في الحيض لئلا يطول عليها العدة فيضر بها وذلك أن ما بقي من تلك الحيضة لا تعتديه في أقرائها فقل المنافق المنافقة لا معتدة ولاذات و جولا فارغة من زوج وقدنهي الله عن اضرار المرأة بتطويل العدة عليها فقال اذا

طلقتم النساء الى فقد ظلم نفسه (وبدءعدة) تقدمأن المطلقة في الحيض لاتعتد . عابق من تلك الحيضة (ووطء فرجأوتعت ازار) من المدونة قال مالك والحائض تشدازارها وشأنه بأعلاها \* ابن القاسم قوله شأنه بأعلاها أى يجامعهافي أعكانهاأو بطنها أوماشاء منهاماهو أعلاهاقال مالك ولايطؤها بين الفخذين ابن بونس للدريعة ابن حبيب وليس بضيق اذا اجتنب الفرج وقاله أصبغ انتهى والذي للغزالي في الاحياء له أن يسمني بيدها وعاتعت الازار زمن الحيض سوى الوقاع وانظر أحكام ابن العربي عند قوله والذين هم لفروجهم حافظون

رمضان وقضيمه انتهى بالمعنى مبسوطا (فرع) قال في الطر ازاذا أخرجت الخرقة بالدم قبل طلوع الشمس واستنفرت بغيرها نم حلتها في آخر النهار فوجدتها جافة عامت ان الحيض انقطع قبل الاستثفار بخللف ما اذارأت في الخرقة القصة فان الطهر مستند الى خروجها لانهامن توابع الحيض ثمان علها اعتبار وقت خروجهافان تبقنته عملت عليه وان لم تتبقنه بنت على الاحوط ص ﴿ وبدء عدة ﴾ ش يعنى عدة الطلاق وذلك بأن عدة من كانت تحيض بالاقراء والاقراء هى الاطهار فاذا طلقت في الحيض فلاشك انها تعتسب الطهر الذي بعد علهر هامن الحيض قال في طلاق السنة من المقدمات انمانهي أن يطلق في الحيض لأنه يطول العدة ويضربها لان ما بقي من تلك الحيضة لا تعتبد به في افرائها فتسكون المرأة في تلك المرة كالعلقة لامعتدة ولاذات زوج ولا فارغةمن زوجانتهي وقدصر حفى التوضيع بأنه لاخلاف ان الحيض عنع بدء العدة والطلاق وذكرماقبلها ماعدا وجوبالصوم ففيه خلاف وتقضى الحائض الصوم ولاتفضى الصلاة والاصل فى ذلك السنة وأيضا فان الصلاة تتكررو يشق قضاؤها بخلاف الصوم والله أعلم ص ﴿ ووط، فرج ﴾ ش فلا بحوز وط، الحائض حتى تطهر وتغتسل كاسيأتي وسواء كانت مسامة أوكتابية قال في المدونة في بابغسل الجنابة و يجبر الرجل المسلم امر أنه النصر انية على الطهر من الحيضة اذ ليس له وطؤها كذلك حتى تطهر ولا يجبرها في الجنابة لجواز وطها كذلك انتهى وحكم النفاسح كالحيض كاصرح بهالشمخ زروق في شرح الارشاد وهوظاهر وقدحكي ابن عرفة والمصنف في التوضيح وغيرهما في جبرها على الغسل من الحيض والجنابة ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين الحيض فتجر والجنابة فلاتجر ذكر ذلك في السكلام على النية في الوضوء وهذاخلاف طريقة القاضي عبدالوهاب فانه قاللاخلاف بين أعدا بناانه ليس له جبرها على الغسلمن الجنابة وفي كلام ابن رشد في رسم الوضوء والجهاد من سماع أشهب من كتاب الطهارة اشارة الى ذلك فانه لماحكي الخلاف في جررها على العسلمن الجنابة قال وليسهدا الاختلاف على ظاهره بل المعنى انه لا يحسرها اذالم يكن في جسدها تحاسة و يحبرها على الغسل اذا كان في جدد ها تعاسة انتهى وفهم من كلامه انه يجبرها على غسل النجاسة من بدنها (تنبيه) استشكل جبرها على الغسل بأنه لايصح الابنية وهي لاتصحمنها وأجاب القرافي بأن الغسل من الحيض فيه لله خطابان خطاب وضعمن جهة انه شرط في اباحة الوطء وخطاب تكليف من حيث انهعبادة وعدم النية تقدم في الثاني دون الاول وهو ظاهر وقال ابن رشدا عاتشترط النية في صحة الغسل للصلاة لاللوط ولان الزوج متعبد بذلك فيها وماكان كذلك بفعله المتعبد في غيره لم يفتقر الىنية كغسل الميت انتهى (فرع) قال في الطراز فاذاأ سامت بقي زوجها على استباحة وطمُّها بذلك الغسل ولا تستيع به غيره وتقدم عنه في فصل الغسل نحوه (فرع) قال في البيان في الرسم المذكورلو كانت لرجل زوجة مشامة فأبت الاغتسال من الحيض لكان له أن يطأها ذاأكرهما على الاغتسال وان لم يكن لهافيه نية و يلزمها أن تغتسل هي غسد لا آخر الصلاة بنية اذ لا يجزئها الغسل الذي أكرهت عليه اذالم يكن لهافيه نية انهى وهو يشهد لماتقدم عن القرافي ان الغسل فيه خطابان الخ (فرع) قال ابن ناجي في شرح المدونة يقوم من هذه المسئلة ان المجنونة لا يطؤها زوجهاحتى تغتسل انتهى يعنى من الحيض وهوظاهر بما تقدم والله أعلم ص ﴿ أُوتِعت ازار ﴾ ش قال ابن غازى ظاهره انه يجوزله الاستمناء بيدها ولاأعلم أحدامن أهل المذهب صرح بذلك

(ولو بعدنقاء) ابن يونس قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن أي برين الطهر فاذا تطهر هن أى بالماء وذهب ابن بكيرالى جواز وطمها اذا رأت النقاء وان لم تغتسل لان المانع اعاتعلق ( ٣٧٤) بالحيض والحكم اذا تعلق بعلة وجب زواله بزواله ابن يونس

وقدصر ح بجوازه أبو حامد في الاحياء (قلت) ولاشك في جوازه وعموم نصوصهم كالصريحة فى ذلك قال ابن يونس قال مالك والحائض تشدار ارها وشأنه بأعلاها كذلك روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهوفي البخاري والموطأ قال ابن القاسم وقوله شأنه بأعلاها أي يجامعها في أعكانهاو بطنها أوماشاء منهامماهوأعلاهاانتهي قال ابن بشير لاخلاف في جواز الوطء فمافوق الازارانتهي بالمعنى ص ﴿ ولو بعدنقا ، وتميم ﴾ ش هامسئلتان الاولى جواز وطها بعدالنقا ، وقبل الغسل حكى ابن عرفة فيها ثلاثة أقوال المشهور المنع والجواز في المسوطة عن ابن نافع ونقل عياض ان بعض البغداديين تأول قول مالك عليه والثالث الكراهة لابن بكير والمسئلة الثانية جواز الوطء بعد دالنقاء والتيمم اذالم يجدالماء وفيهاقولان مندهب المدونة المنعوهو المشهور وقال ابن شعبان يجوز اختاره ابن عبد السلام (تنبيه) قال اللخمي وان كان في سفر ولم بجدماء وطال السفر جازله أن يصيبها واستعب لهاأن تتيمم قبل ذلك وتنوى به الطهرمن الحيض انتهى وهوظاهر والله أعلم ص ﴿ ورفع حدثها ولوجنابة ﴾ ش أمارفع حدثها من الحيض فتفق عليه كاصرح بذلك القاضى عبدالوهابوابن رشدفي المقدمات قال لاخلاف ان الطهر من الحيض والنفاس لا يرفع حكم الحدث من جهته ما ما دامامتصلين و انما يرفع بعد انقطاعهما انتهى وكذآك الحدث الاصغر لمأرخلافافي أنهلا يرتفع عنهما انتهى واعسااختلف في رفع حسدت الجنابة فالمشهورانهلا يرتفع وقيل انه يرتفع قال في التوضيح وهائدة الخلاف في اباحة القراءة بالغسل وثالثهاان طرأت الجنابة لم يجز وان طرأالحيض جازانتهي فيفهم من كلامه ان الحائض اذا كانت اجنبالاتقرأ وقال ابن رشدفي المقدمات يأتى في المرأة تجنب ثم تحيض ثلاثه أقوال أحدهاان لهاأن تقرأ القرآن ظاهرا وان لم تغتسل لان حكم الجنابة من تفعمن الحيض وهو الصواب والثاني انه ليس لهاأن تقرأ القرآن ظاهرا وان اغتسلت الجنابة والثالث ليس لهاأن تقرأ ظاهرا الاأن تغتسل للجنابة انتهى ووقع فهارأ يتمن نسخ الشرح الصغيرعكس النقل فحكى الاتفاق على رفع حدث الجنابة والخلاف في رفع حدث الحيض وذكره في الكبير والوسط على الصواب والله تعالى أعلم ص ﴿ ودخول مسجد ﴾ ش عدّه ابن رشد في المتفق عليه ولم يفصل بين المـكث والمرور وظاهرة ان الجميع متفق على منعه وقال اللخمي اختلف في دخول الحائض والجب المسجد فنعه مالكوأجازه زيد بنأسلم اذا كانعابرسييل وأجازه محمد بن مسامة جلة وقال لاينسخي للحائض أن تدخل المسجد لانهالا تأمن أن يخرج من الحيضة ما ينزه عنه المسجد و يدخله الجنب لانه يأمن ذلك قال وهمافي أنفسهما طاهران سواء وعلى هذا يجوز كونهما فيه اذا استثفرت انتهى ص في فلا تعتكف ولا تطوف من انمانيه عليهما وان كان المنع من دخول المسجد يقتضي المنع منهمااذ شرطهما المسجدلانه قديباح دخول المسجد خوف لصوص أوسباع ثم لايباح لهاالطواف ولا الاعتكاف اد شرط الطواف الطهارة وشرط الاعتكاف الصوم والحيض عنعمنهما والله أعلم ص ﴿ ومس مصمف ﴾ ش عده ابن رشد في المتفق عليه فقال الخامس مس المصعف وفي ذلك اختلاف شاذ في غير المنهب انهى وتبعه في التوضيح فعده في المتفق عليه وقال ابن عرفة

وهـ ذا أقيس والقـ ول الاولأحوطوأحسالينا ( وتيم )فيها اذا طهرت امرأة من حيضها في سفر وتممت فلابطؤ هازوجها حتى يكون معهمامن الماء مانغتسلان به جمعا سحنون بعنى ماتغتسل هي به من الحيضة مم مايغتسلان به جمعا من الجنابة (ورفع حدثها) \* ابن رشد لاخلاف أن التطهرمن الحيض والنفاس لايرفع حكوالحدث منجهتها مادامامتصلين واعارفعه بعدانقطاعهما (ولوجنابة) \* ابن رشد الصوابان حكم الجنابة مرتفع مع الحيض فيكون لهاأن تقرأ القرآن وان لم تغتسل للجنابة \* ابن يونس وينبغي اذا ارتفع دم الحيض عن الحائض ولم تغتسلأن بكون حكمها حكم الجنب لاتقر أولاتنام حتى تتوضأ لانهاملكت طهرها ابن حبيب واذا انقطع دم الحيض وهي جنب فلتغتسل غسلا واحدا قالسحنون فان نوت الجنابة لم يجزها ابن يونس الصواب الاجزاء

نوت الجنابة أوالحيض لان الاحداث اذا كان موجها واحداناب موجب أحدها عن الآخر كقول ابن القاسم في الشجة (ودخول منهد فلاتعتكف ولاتطوف ومس مصعف

لاقراءة )\* ابن رشد عنع دم الحيض والنفاس من دخول المجدوالطواف بالبيت والاعتكاف وذلك باتفاق عنع من مس المصفوفي ذلك خلاف شاذواختلف قول مالك في قرآءة القرآن ظاهرا الباجي والتلقين في قراءة القرآن ظاهرا روالمان ابن عرفة ظاهر التلقين ان الحيض والنفاس بالنسبةللقراءة سواء وقال ابن الحاجب لاتقرأ النفساء وعلهابن عبد السلام انظر عند قوله وان بالغا ( والنفاس دم خرج الولادة) ابن عرفة النفاس دم القاء حمل فيدخل دم القاء الدم المجمع على المشهور عياض قيلماخرج قبلالولد غيرنفاس ومابعده نفاس وفيامع وولا القاضي والا كثر (ولو بين توأمين) من المدونة اذاولدت ولدا وبقى فى بطنها آخر ولم تضعه الانعدشهر سوالدم بتادى بها فحالها كال النفساء ولزوجها علها الرجعة مالم تضع آخر ولد فيطنها ابن يونس قوله كحال النفساء برمد في الجاوسعن الصلاة اذا تمادى بها الدم فتجلس شهرين على قوله الاول

وروى ابن العربي جوازه كقراءتها ص ﴿ لاقراءة ﴾ ش قال ابن عرفة عياض وقراءتها في المصعف دون مسها اياه كقراءة حفظها قال اللخمي ولا يمنع الحيض السعي ولا الوقوف بعرفة ولايمنع ذكرالله كالتسبيح والاستغفاروان كثروهذا ظاهر (فرع) قال ابن عرفة أيضا الباجي قال أحجابنا تقرأولو بمدطهرها وقبل غسلها قال ابن عرفة قلت يشكل بتعليلهم لعدم امكانها للغسل عبدالحق لاتقرأ ولاتنام حتى تتوضأ كالجنب انهى (قلت) وعلى الثابي اقتصرفي التوضيح فقال والخلاف فى قراءة الحائض أعاهو قبل ان تطهر والافهى بعد النقاء من الدم كالجنب وعليه افتصر ابن فرحون وغير واحدوهو الظاهر والله أعلم ص ﴿ والنفاس دم خرج المولادة ﴾ ش قال في الذخيرة والنفاس في اللغة ولادة المرأة لانفس الدمذ كره صاحب العين والصحاح ولذلك يقال دم النفاس والشئ لايضاف لنفسموهو بكسر النون والمرأة نفساء بضم النون وفتح الفاء والمدوالجع نفس بكسر النون وفتح الفاء وليس في الكلام ماهو فعلاء ويجمع على فعال غيرنفساء وعشراء ويجمعان على نفساوات وعشرا واتبضم أولهما وفتح ثانيهماو يقال نفست المرأة بفتح النون وضمها وكلاهمامع كسرالفاء ولايقال في الحيض الانفست وشمل قوله للولادة ماخرج بعدالولادة وماخرجمعهاأ وعندهالاجلها وخرج بهماخرج قبل الولادة قال في التنبيات محدد الدم المعتبرد م النفاس لاخلاف انه الذي يهواق بعد الولادة وأما ما كان قبل خروج الولد فقيل انه غيردم نفاس وحكمه حكم غيره من الدماء التي تراها الحوامل واختلف فياجهراق عندخروج الولدومعه فقيل ليس بدم نفاس حتى يكون بعده وهوظاهر قول عبدالوهاب والنفاسما كانعقب الولادة وقيل هودم نفاس ولافرق بين ابتداء خروج الولد وانفصاله وهوظاهرقول كثيرمن أصحابنامن قولهم الدمالذي عندالولادة ومعالولادة وكذلك اختلف أحجاب الشافعي على قولين ولم يختلفوا في الوجهين الاولين انتهى وعمم من كلامهان مراده في الوجه الاول ما كان قبل خروج ولم يكن لاجل الولادة وأماما خرج لاجل الولادة قبل خروج الولد ففيه الخلاف وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول المصنف في التوضيح الدم الخارج قبل الولادة لاجلها حمى عياض فيهقولين الشيوخ أحدهما انهحيض والثاني انه نفاس انهي لكن لايفهممن كلامه في التوضيح ان الخلاف جارأيضا فياخرج مع الولد وقال ابن عرفة النفاس دم القاءحل فيدخل دم القاء الدم المجتمع على المشهور عياض قيل ماخرج قبل الولدغير نفاس وما بعده نفاس وفيامعه قولاالأكثر والقاضي فان قبل فحا فائدة الخلاف في الدم الخارج عند الولادة لاجلهاوالخارجمعها فالجوابوالله أعلمان الفائدة فى ذلك تظهر كما قال الشيخ أبوالحسن عن بعض الشيوخ في التي رأت الدم قبل الولادة وتمادي باحتى زادعلى الحد الذي جعل لها وصارت مستعاضة تحرأت هذامع الولادة فهل يكون فاسا أواستخاضة لا بمنع من الصلاة (قلت) وتظهر أيضا ثمرة الخلاف والله أعلم في ابتداء زمن النفاس فعلى قول الأكثر انه نفاس يكون أول النفاس من ابتداء خروجه فعسب ستين يومامن ذلك اليوم وعلى القول بانه حيض لا يكون ابتداء النفاس الابعد خروج الولدوالله أعلم ص ﴿ ولو بين توأمين ﴾ ش التوأمان هما الولدان في بطن واحد يقال لكل واحد توأم على وزن فوعل وللانثى توأسة وقال ابن عرفة في باب اللعان التوأمان ماليس بين وضعهما ستة أشهر وقال في المدونة قال ابن القاسم واذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحدو وضعت ولدائم وضعت آخر بعده لخسة أشهر فهو حل واحدانتهي والمعني أن الدم

الذي بين التوأمين نفاس وقيل حيض والقولان في المدونة وعلى الاول فتجلس أقصى أمدالنفاس وعلى انه حيض فتجلس كاتجلس الحامل في آخر جلهاعشرين يوماونعوها ثم ان وضعت الثاني قبل استيفاءأ كثرالنفاس فاختلف هل تبنى على مامضى ويصير الجيع نفاسا واحدا واليه ذهب أبو محمدوالبرادع أوتستأنف الثاني نفاساوهو ستون يوماواليه ذهب أبواسحق قال في التنبيهات وهو الأظهر وظاهر كلامه في التنبيهات انه لاارتباط بين هذا الخلاف و بين الخلاف في كون الدم الذى بين الموأمين نفاساأو حيضا وظاهر كلام ابن الحاجب ان الخلاف في الضم وعدمه ينبني على الخلاف في كونه نفاساأوحيضا والذي في التنبيهات أظهر وقدد كره أبوالحسن وأما انوضعت الثانى بمدأن جلست للاول أقصى النفاس فلاخلاف انهائستأنف للثاني نفاسا مستقلا والى هذا أشار بقوله غان تعللهما فنفاسان أى وان تعلل بين التو أمين أكثر أمد النفاس فهما نفاسان ص ﴿ وَأَ كَثْرُهُ سَتُونَ بِومَاوُلاحِـدَلَأُقَلِهُ ﴾ من قال ابن ناجي في شرح المدونة ولاخلاف أعلمه بين أهل العلم انهاذا انقطع دم النفاس انهانغتسل وجلة عوام افريقية يعتقدون انهاءكث أربعين يوماولوا نقطع عنهاالدم وهوجهل منهم انتهى ونبه على ذلك صاحب المدخل وأما أكثره فكا قال المصنف ستون بوماوهذا قول مالك المرجوعفنه وقال ابن ناجي سمعت شخنايعني البرزلي ينقل غيرمامية ان بعض أهل المذهب حكى قولافي المذهب باعتباد أربعين ليلة كذهب أبي حنيفة قال وغابعني الموضع الذي نقلته منه انتهى (قلت) في كلام ابن عرفة اشارة السه فانه قال وفي اأن دام جلستشهرين ثمقال قدرما يزاه النساء ابن الماجشون والستون أحب الىمن السبعين والقول بالاربعين لاعمل عليه ابن حارث عن عبد الملك المعتبر الستون ولادسأل نساء الوقت لجهلهن انتهى وأصله في النوادر قال يعني ابن الماجشون والذي قيل من تربص النساء أربعين ليلة أمر لم يقو ولابه عمل عندناقال ابن حبيب واذارأت النفساء الجفوف فلاتنتظر ولتغتسل وان قرب ذاكمن ولادتهاوان تمادى بهاالدم فانزادعلى ستين ليلة فاتغتسل ولانستظهر قال ابن الماجشون مابين الستين الى السبعين والوقوف على الستين أحب اليناانهي وقال في التوضيح قال ابن الماجشون الايلتفت الى قول النساء لقصر أعمارهن وقلة معرفتهن وقد سئلن قديما فقلن مرس السيتين الى السبعين حكاه ابن رشد ص ﴿ ومنعه كالحيض ﴾ ش قال ابن الحاجب وحكمه كالحيض ولاتقرأقال في التوضيح قوله كالحيض يعني في الموانع المتقدمة الاالقزاءة وهـ ندايمـ انفر دبه وقد صرح فى المقدمات بتساوى حكم الحادثض والنفساء فى القراءة وكانه والله أعلم نظر الى أنه لما كانت العلة فى قراءة الحائض خوف النسيان بسبب تكرره فلاينسغى أن بلحق بها النفساء لندوره وفيه نظر فان طوله يقوم مقام التكرارانتهي (قلت) وتبع ابن الحاجب ابن جاعة التونيي في فرض العين وهو خلاف المعروف (تنبيه) علم من كلام المصنف انه يمنع الطلاق وهو كذلك كما صرحبه في أوائل طلاق السنة من المدونة وقاله إن الحاجب وغيره وقول ابن راشد في اللباب يحتص الحيض عنع الزوج من الطلاق فيه مخالفة للذهب والله أعلم ص ﴿ ووجب وضوء به ادوالأظهر نفيه ﴾ ش قال في الطراز القول الأول ان هذا الما ميخرج من الحوامل عادة قرب الولادة وعندشم الرائعةمن الطعام وحل الشئ الثقيل وماخرج من الفرج عادة فهو حدث ثم قال وللنظر فى ذلك مجال فان هذا الماء لا يخرج الاغلبة فهو في حكم السلس انتهى مختصر اولا اشكال في نعاسته لقول صاحب التلقين والقرافي وغيرهما كل ما يحرج من السبيلين فهدو نعس انتهى فان لازم

رجع عنه وقال قدرما يراه النساء وعلى الاول اقتصرفي التلقين والرسالة ( فان تخللهما فنفاسان ) تقدمنص المدونة وقال ابن عرفة على قولها دم الاول نفاس فابعد الثاني معه نفاس واحد وعلى أنهدم حيض يستقبل دمالولد الثاني ولايضاف لماقبل (وتقطعهومنعه كالحيض) من المدونة اذا انقطع دم النفساء فان كان قرب الولادة فلتغتسل وتصلي فاذا رأت بعدذلك بمومينأو ثلاثةأو نعوذلك دمافهو مضاف الى دم النفاس الاأن يتباعدمابين الدمين فسكون الثاني حيضا واذا رأت الدم يومين والطهر يومين فتمادى بها ذلك فتلغى أيام الطهر وتغتسل اذاانقطع عنها الدموتصلي وتصوم وتدع الصلاة في أيام الدم حتى تستكمل أقصى ما يجلس فيه النساء في النفاسمن غيرسقم تمهي مستعاضة انظر عندقوله ومنع صةصلاة وقد تقدم حكم القراءة ( ووجب وضوءبهاد والاظهرنفيه) الذخيرة ابن القاسم ماء الحامل قرب وضعها كبولها وقال مالك فيه ليس بشئ ابن رشد أي

المرأة وخافت خروج وقت الصلاة صلت به والله تعالى أعلم كمل كتاب الطهارة وبالله التوفيق

﴿ كتاب العلاة ﴾

لما انقضى الكلام على الطهارة التيهي أوكدشر وط الصلاة أتبع ذلك بالكلام على بقية شروط المسلاة وأركانها وسنها ومستعباتها ومبطلاتها والكلام على بقية أحكام الصلاة وأنواعها وجوت عادة الفقهاء بتسمية هذه الجلة بكتاب الصلاة وقسم الكلام عليها في المدونة وغيرهافي كتابين واختلف الشميوخ في تقسمه إفي المدونة وغميرها مثل دندا الى كتابين والى ثلاثة فنهممن قال للصعو بةوعدمها ومنهم من قال احترة المسائل وقلتها ومنهم من قال لهامعانقله ابن ناجي في شرحها وتقدم الكلام على الكتاب والباب والفصل وان المصنف يجعل الابواب مكان الكتب ويعذف التراجم المضاف اليهاالابواب \* والصلاة في اللغة الدعاء قاله الجوهري وغيره ومنه قوله تعالى وصل عليهم ان صاواتك سكن لهم أى دعو اتك طمأنينة لهم وقوله تعالى و يتخدما ينفق قر بات هند الله وصلوات الرسول أى أدعيته وكان صلى الله عليه وسلم اذاحاء ه الناس بصدقاتهم يدعو لهم قال عبدالله بن أبي أوفى جئت مع أبي بصدقة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم صل على آل أبي أوفي قال النووي وهذا قول جاهير العلماء من أهل اللغة والفقه وغيرهم (قلت) و بهذا فسرها ابن رشد والقاضى هياض وغيرهامن المالكية وغيرهم قال بعضهم هي الدعاء بعنيرتم قال في الصحاح والصلاة من الله الرجمة وقال النووي قال العلماء والصلاة من اللهرجة ومن الملائكة استغفار ومن الآدمي نضرعودعاء وممن ذكره فاالتقسيم الامام الأزهري وآخرون وقال في الشفاءقال أبو بكر القشيري الصلاة من اللهلن دون النبي رحة وللنبي تشريف وتسكر مة وقال أبو العالية صلاة الله عليه ثناؤه عليه عندملائكته وقال بعضهم وتستعمل الصلاة بمعني الاستغفار ومنه قوله صلى الله عليه وسلم بعثت الى اهل البقيع لاصلى عليهم فاله فسره في الرواية الأخرى قال أمرت لأستغفر لهم وتستعمل بمعنى البركة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي أوفى وتستعمل بمعنى القراءة ومنه قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها (قلت) وهذا الثاني يرجع الى معنى الدعاء واللهأعلم ولتضمن الصلاة معنى التعطف عديت بعلى وأمافي الشرع فقال في المقدمات هي واقعة على دعاء مخصوص في أوقات محدودة تقترن بهاأفعال مشروعة وقال بعضهم هي أقوال وأفعال ه فتتعة بالتكبير مختمة بالتسلم مع النية بشرائط مخصوصة قال ولا تردصلاة الأخرس لان الكلام في الغالب وقال ابن عرفة قبل تصورها عرفاضر ورى وقبل نظرى لان في قول الصقلي وغيره ورواية المازرى معود التلاوة صلاة نظر وعلى القول باله نظرى فهي قربة فعلية دات احوام وتسلم أوسعو دفقط فيدخلهو يعني سجو دالتلاوة وصلاة الجنازة انتهي والذي جزم بهصاحب الطرازان سجودالت الاوة ليس بصلاة وانماهو شبيه بالصلاة كاان الطواف شبيه بالصلاة وليس بصلاة وان أطلق على ذلك صلاة فن طريق الجاز لاالحقيقة تم قال ألاترى ان من حلف لاصلى في وقت مخصوص فسجد للتلاوة لا يحنث انتهى وظاهر كلامه في المقدمات انها صلاة لانه عدها في الصاوات الفضائل واعترض الأبى حدابن عرفة بانه غيرمانع قال لصدقه على من أحرم بالحج وسلممنه على الحجلانه يشتمل على ركعني الطواف وأجاب بان احرام الحج غيراح ام الصلاة وبان التعريف انما هو بالخواص اللازمة والسلام في الصلاة لازم وليس بلازم في الحج وبان الركعتين ليستامن حقيقة الحج لصحته بدونهما ولايقال انهمالازمتان للعج الكامل لان الحد للحقيقة من حيث هي

لايتوضأمنه وهو الاظهر

الالكاملة وفصل واعلمانه لانزاع بين العلى في ان اطلاق الصلاة والزكاة والصوم وغيرهامن الألفاظ المشتركة في الشرع على معانيها الشرعية على سينل الحقيقة الشرعية بعني ان حلة الشرع غلم استعاطم لتلك الألفاظ في تلك المعانى حتى ان اللفظ لا يفهم منه عند دالاط لاق الاالمعاني المذكورةوانما ختلفوافيان الشرعهل وضع هذه الألفاظ لهذه المعانى أوهى مستعملة فيهاعلى سبيل المجازأوهي مستعملة في معانم اللغوية على ثلاثة أقوال أحدها انها حقائق شرعمة مبتكرة نقلهاالشرععن معانهااللغوية الى المعانى الشرعية من غير ملاحظة للعنى اللفوى أصلاوان صادف ذلك الوضع علاقة بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى فذلك أمر اتفاقى وهذا مذهب المعتزلة وقال بهجاعة من الفقهاء قاله في الذخيرة واستبعد لانه يؤدى أن تكون العرب خوطبت بغير لغنها والثاني انهامستعملة في المعاني المذكورة على سبيل الجاز اللغوى لمناسبة بين المعاني اللغوية والمعانى التي استعملت فهاوهو مذهب الامام فخرالدين والمازري وجاعة من الفقهاء وقال ابن ناجى هومذهب المحققين من المتأخرين فهي مجازات لغوية حقائق شرعية والثالث انهليس فى اللفظ نقل ولامجاز بل الألفاظ المذكو رة مستعملة في معانيها اللغو بة اكن دلت الأدلة على ان تلك المسمات اللغوية لايدمعيامن قبو درائدة حتى تصير شرعية وهومذهب القاضي أبي بكر الباقلاني في سائر الألفاظ الشرعية فلفظ الصلاة عنده مستعمل في حقيقته اللغوية وهي الدعاء فاذاقيل له الدعاء ليس مجزياو حده ويصر بفيرطهارة يقول عدم الاجزاء لد لإلة الأدلة على ضم أمورأخر لامن لفظ الصلاة والفرق بين القول الاول والثاني ان النقل لايشترط فيهمنا سبة المعني المنقول المهلعني المنقول منه مخلاف المجاز وعلى الثاني فقمل اعممت هذه العبادة صلاة لاشتهالها على المعنى اللغوى الذي هو الدعاء قال ان رشدوهذا هو المشهو را لمعروف قال القرافي وعلمه أكثرالفقهاء وقسل للدعاء معنمان دعاء مسئلة ودعاء عبادة وخضوع ويه فسرقو لهتعالى ادعوني أستجب لكم فقيل المعني أطيعوني أثبكم وقيل سلوني أعطكم وحال المصلي كحال السائل الخاضع فسميت أفعاله صلاة وقيسل هيم أخوذة من الصاوين وهاعرقان في الردف وأصلهما الصلاوهو عرق في الظهر يفترق عندعجم الذنب وقيل هاعظهان ينعنيان في الركوع والسجود كذاقال في التنبهات قال القرافي ولماكان نظهر انمن الراكع سمي مصلما وفعله صلاة ومنه المصلي وهو التابيمن حليدة السياق لان رأس فرسه تكون عنه ماوي الاول قالوا ولهذا كتبت الصلاة في المصعف بالواو واختار هنداالقول النووي فقال في تهذيب الاسهاء اختلف في اشتقاق الملاة فالاظهر الاشهر انهامن الصاوين وهاعرقات من جاني الذنب وعظمان ينعنيان في الركوع والسجودانتهي فحيمع بين القولين اللذين ذكرها القياضي عماض في تفسير الصاوين قال في التنبيهات وقسل لانهاثانية الاعان وتاليته كالمطيمين الخيل في حلبة السباق وقمل لان فاعلها متبع للني صلى الله عليه وسلم كمايتبع الفرس الثاني الاول وقيل مأخوذة من تصلية العودعلي النار ليقوتمولما كانت الصلاة تقيم العبدعلي طاعة الله تعالى وخدمته وتهاه عن خلافه كانت مقومة لفاعلها كإقال الله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وقبل مأخوذة من الصلة لانها صلة بين العبدور به يمعني انها تدنيه من رحته وتوصله الى كر امته وجنته وقيل ان أصل الصلاة الاقبال على الشئ تقر بااليه وفي الصلاة «نداالمعني وقبل معناها النزوم فكان المطي لزم هذه العبادة وقيل من الرحةوالصلاة رحة وقبل لانها تفضى الى المغفرة والمغفرة تسمى صلاة قال تعالى أولئك

عليم صاوات من ربهم و رحة (تنبيهان \* الاول) قولنا وضع الشرع ونقل الشرع على حنف مضاف أى صاحب الشرع قال القرافي لان الشرع هو الرسالة والرسالة لا تضع لفظا انما يتصور الوضع من صاحب الشرع الذي هو الله تعالى انتهى والصاوين بفتح الصاد واللام تثنية صلى بالقصر وحلية السباق بفتح الحاء المهملة وسكون اللام قال في الصعاح خيل تجمع السباق من كل أوب أى ناحية لا تضر جمن اصطبل واحدانتهى والسباق بكسر السين المسابقة وقولهم صليت العود على النار بالتشديد نقله الدميرى في شرح سنن ابن ماجه قال واعترض النو وى ذلك بان صليت لامه باء ولام الصلاة واو و رد عليه بان المشدد تقلب فيه الواو يا ينحو زكيت المال وصليت الظهر قال الدميرى والظاهر انه توهم أنه مأخو ذمن صليت اللحم بالتخفيف صليا كرميت رمياا ذا شو يته المثانى قال الدميرى والظاهر انه توهم أنه مأخو ذمن صليت اللحم بالتخفيف صليا كرميت رمياا ذا شو يته المثانى قال الدميرى واذا فرعنا على القول الاول يعنى القول بالنقل فهو لمانقل الشرع هذا اللفظ جعله متواطئا القدر المشترك بين سائر الصاوات أوجعله مشتركا كلفظ العين وهو اختيار الامام في الدين محتجا بانه يطلق على مافيه الركوع والسجود وعلى مالاركوع فيه ولاسجود المفاح بيانه نويه ولا تحير في ولا المنام في الدين هنا المورو وقدر مشترك في كون اللفظ مشتركا المفاح بين هذه المورو وقدر مشترك في واللفظ مشتركا

﴿ فُصِلَ ﴾ ووجو بهامعاوم من الكتاب والسنة والاجاع ودين الامة ضرورة فلا نطول بذلك وفرض الله سمعانه الصاوات الجس ليله المعراج على نسه في السماء بخلاف سائر الشرائع قال في المقدمات وذلك يدل على حرمتها وتأكيد وجوبها انتهى واختلف في وقت المعراج والصحيح انهفى ربيع الاول قال النووي في ليلة سبع وعشرين منه و وقع في بعض نسيخ فتاوى النو وى انه كان في ربيع الآخر وقيل انه كان في رجب و جزم به النو وي في الروضة تبعاً للرافعي وقيل في رمضان وقيل في شوال واختلف أيضافي السينة التي وقع فها فقيل قبل المبعث وهو شاذوالأ كثرعلى انه بعده ثم اختلفوا فقيل قبل الهجرة بسنة قاله ابن سعدوغيره وعلىه اقتصر في النوادروابن رشد في المقدمات وجزم به النووي وبالغ ابن حزم فنقل الاجاعفيه وهوم دودفقد قبل اله قبل الهجرة بستة أشهر وقيل بثمانية أشهر وقيل باحد عشرشهرا وقيل محمسةعشرشهرا وقسل بستةعشرشهرا وقبل بسبعةعشرشهرا وقبل بثمانيةعشرشهراوقيل بثلاث سنين وقيل بخمس سنين قال في المقدمات واختلف كيف فرضت فروى عن عائشة وضى الله تعالى عنها أنها قالت فرضت ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد فى صلاة الحضر وقيل فرضت أربع ركعات ثم قصرمنها ركعتان فى السفر و دؤ مدذلك قوله صلى الله عليه وسلم أن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة انتهى (قلت) وحديث عائشةرواه الخارى قال ابن حجر وزادابن اسعق الاالمغرب فانها كانت ثلاثا أخرجه احد وسائى الكلام على ذلك والجمع بين حديث عائشة وحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهم فرضت الصلاة في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين أخرجه مسلم قال ان حجر واختلف فماقيل ذلك فذهب جاعة الى انه لم مكن قبل الاسراء صلاة مفر وضة الاماوقع الأم بهمن صلاة اللهلمن غبر تحديد وذهب الحربي الى ان الصلاة كانت مفر وضة ركعتين بالغداة و ركعتين بالعشي وعليه اقتصر في المقدمات فقال وكان بدء الصلاة قبل أن تفرض الصاوات الجس ركعتين غدوا وركعت ين عشيا وروى عن الحسن في قوله تعالى وسي محمدر بك العشى والا مكار انها صلاته

عكة حين كانت الصلاة ركعتين غدواو ركعتين عشيا فليزل فرض الصلاة على ذلك ماكان رسول اللهصلي الله عليه وسلم والمسامون بمكة تسعسنين فلها كان قبل الهجرة بسنة أسرى الله بعبده ورسولهمن المسجد الحرام الى المسجد الأقصى تمعرج بهجبريل الى السماء تمذكر حديث الاسراء ونعوه في النوادر في أول كتاب الصلاة قال ومن كتاب النحبيب وغيره قال فرضت الصاوات الخس ليلة الاسراء بالنبي صلى الله عليه وسلم وذلك بمكة قبل الهجرة بسنة وكان الفرض قبال ذلك ركعتان بالغداة وركعتان بالعشي فأول ماصلي جبر مل بالنبي صلى الله عليه وسلم الظهر فسميت الاولى قال غيرا بن حبيب ان فرض الوضوء انما نزل بالمبدنة في سورة المائدة وكان الطهر عكةسنة قالها سمسعودانتهي وفداختلف السلف في الاسراء والمعراج هل وقعافي للله واحدة واليهذهب الجهو رمن المحدثين والفقهاء والمتكامين وتواترت عليه ظواهر الاخبار الصحيحة وقال بعضهم كان الاسراء في ليلة والمعراج في ليلة ممسكا بظاهر بعض الرواياتوهي قابلة للتأو بلوالمرادبالاسراء الذهاب الى بيت المقدس وبالمعراج العروج الى السماء (فائدة) قال ابن حجر والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليله المعراج انه لماقدس ظاهر او باطناحين غسل عاءز من موملي والاعان والحسكمة ومن شأن الصلاة ان متقدمها الطهو رناسب ذلك ان تفرض الصلاة في تلك الحالة وليظهر شرفه صلى الله عليه وسلم في الملائ الأعلى بمن التم به من الأنبياء والملائكة وليناجى ربهومن ثم كان المصلى بناجى ربه قال ابن العربي في شرح الترمذي قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الأوقات حكامة عن جبريل هذا وقت الأنساء قبلك بوهم أن هذه الصاوات في هذه الأوقات كانتمشر وعقلن تقدمهن الأنساءولم تكن هذه الصاوات على هذا الميقات الالهذه الأمة خاصة وان كان غييرهم قدشاركهم في بعضها ولكن معنى الحديث ان هذا الوقت الموسع المحمدود بطرفين مثلوقت الأنبياء قبلك أىصلاتهم كانت واسعة الوقت ذات طرفين انتهى (فائدة) قال في المقدمات واختلف في قول الله عز وجل ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتاوماأشههمن ألفاظ الصلاة الواردة في القرآن فقيل انهاججلة لايفهم المراد بهامن لفظها وتفتقر في البيان الى غيرها فلادصح الاستدلال بهاعلى صفة ماأوجبته وهوظاهر قول مالك في سهاع ابن القاسيمين كتاب الحج وقوله والحج كله في كتاب الله والصلاة والزكاة ليس لهمافي كتاب الله بيان والنبي صلى الله عليه وسلم بين ذلك وقيل انهاعاه ة يصح الاستدلال بهاعلى ذلك و يجب حلها على عمومهافي كلماتناوله الاسممن أنواع الدعاء الاأن الشرع قدخصصه في نوعمن الدعاء على وجه مخصوص تقترن بهأفعال مشر وعةمن قيام وجاوس وركوع وسجود وقراءة وما أشبهذلك وفصل والصلاة أفضل العبادات بعدالاعان بالله تعالى وقدور دفى فضلها والحث على اقامتها والمحافظة علهاوم اعاة حدودها الباطنة آيات وأحادث كثيرة مشبهو رةوحكمة مشروعتها التذلل والخضو عبين بدى الله عز وجل المستعق للتعظم ومناجاته تعالى بالقراءة والذكر والدعاء وتعميرالقلب بذكره واستعال الجوارح في خدمته والصلاة على ستة أقسام وضعلى الاعمان وهي الصاوات الخس والجعة بشروطها \* وفرض على الكفاية وهي صلاة الجنازة على القول الراجيمين القولين المشهورين اللذين ذكر هماالمصنف بوسنة وهي الوتروالعمدان وكسوف الشمس وخسوف القمر والاستسقاء والركوع عندالاحرام وسجدتا السهو وكذلك ركعتا الطواف على أحد الاقوال وسجو دالتلاوة على أحد القولين المشهور بن فسه وعلى القول بأنها

صلاة \* وفضيلة وهو ركعتًا الفجر و ركعتًا الشفع وتحية المسجد وقيام الليل وقيام رمضان وهو أو كد والتنفل قبل الظهرو بعدهاوقبل العصر وبعد المغرب والضحي بلاحدفي الجيع على المشهوركا سيأتى واحياءمابين العشاءين وركعتان بعد الوضوء وركعتا الاستخارة وركعتان عندالخروج للسفروعندالقدوممنه وعنددخول المنزل وعندالخروج منهور كعتان لمن قرب للقتل ولوكان عند طاوع الشمس أوغرو بهاعلى أحدالقولين كإسيأتي وركعتان عندالتو بةوركعتان عندالحاجة وركعتان عندالدعاء وبين الأذان والاقامة الافي المغرب وصلاة التسديع على ماذكر القاضي عماض فى قواعده وسمى ابن رشدمابعد قيام رمضان نافلة وجعله أحط رتبة من الفضلة ولم مذكر جمع ماذكرناه بومكروهةوهي الصلاة بعدالفجرحتي ترتفع الشمس قيدرمح وبعدصلاة العصر حتى تصلى المغرب وبعد صلاة الجعة في المسجد وقبل العيدين وبعدهما اذا صليتا في الصحراء بين الملاتين المجوعتين لسفر أومطرأو بعرفة أومز دلفة وممنوعة وهي الصلاة عندطاوع الشمس وعندالغروبومن حين يخرج الامام لخطبة الجعة الىأن يفرغمن الصلاة وتنفل من عليه فوائت وابتداءأصلاة فريضة أونافلة اذاكان الامام الراتب يصلى وسيأنى الكلام على جميع ذلك مفصلافي محاله وللصلاة شروط وسيأتى الكلام عليهامنها الطهارة وتقدمت فى كتاب مستقل لطول الكلام علهائم افتتح كتاب الصلاة بالكلام على الاوقات لان دخول الوقت سب لوجوب الصلاة كاقال القرافى وجعله بعضهم شرطافي وجوب الصلاة وصحتها والتعقيق ماقاله القرافي لصدق حدالسبب علمه فانه ملزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته نعم قال القرافي في العلم بدخول الوقت شرط أى في محة الصلاة فيتعين الاهتمام معرفة وقت الصلاة اذ بدخول الوقت تجب و بخروجه تصيرقضاء فقال ص ﴿باب الوقت المختار للظهر من زوال الشمس، ش الاوقات جعوقت مأخوذ من التوقيت وهو التعديد قال في التوضيح والوقت أخص من الزمان لان الزمان مدة حركة الفلك والوقت هوما قال المازري اذا اقترن خفي يجلى سمى الجلى وقتانحو جاء زيد طاوع الشمس فطلوع الشمس وقت المجيء اذا كان الطلوع معلوما والمجيء خفياً ولوخفي طلوع الشمس بالنسبة الى أعمى أومسجون مشلالقلت له طلعت الشمس عندمجيء زيد فيكون المجيء وقت الطلوع انتهى وقوله ان الزمان هو حركة الفلك هوأحـــدأقوال الحــكاء في تعريفــه وما ذكره عن المازرى هو تعريف الزمان عند المتكلمين فانهم عرفوه بأنه مقارنة متجدد موهوم لمتعدد معاوم ازالة للابهام من الاول لمقارنة الثانى وقال في الذخيرة سمى الزمان وقتالما حدد بفعل معين فكل وقت زمان وليس كل زمان وقتا والزمان عندأهل السنة اقتران عادث محادث قال المازرى اذا اقترن خفي مجلى سمى الجملي زمانا ثمذكر بقية ماذكره في التوضيح وانظر ماحكاه في الذخيرة عن المازري فانه مخالف لما نقله عنه في التوضيح فان كلامه في الذخيرة بقتضي أنهتعر يفالزمان وكلامه في التوضيح يقتضى انه تعريف للوقت وكلام المازري في شرح التلقين موافق لمانقله عنه في التوضيح وأماماذ كره صاحب الذخيرة فلعله رآه للازي في غير شرح التلقين فانظره وقال ابن عرفة والوقث كون الشمس أونظيرها بدائرة أفق معين أوبدرجة علمقدر بعدهامنه وقول الماز ريح كات الافلاك صالح لغةلاعرفا لعدم صلاحيته جواباعنم عرفاانتهى وانظرمام اده بقوله أونظيرها ولعله أزاد غيرهامن الكواك فانه بصي أن دؤقت بكل كوكب منها وكالرم المازرى في شرح التلقين يقتضي أن كون الوقت حركات الأف لاك انما

﴿ باب ﴾ ابن شاس فى كتاب الصلاة أبواب الباب الاول فى المواقيت وفيه فصول ثلاثة الأول فى وقت الرفاهية الثانى فى وقت المعندورين الثالث فى أوقات الكرهية الوقت الختار للظهر من زوال الشمس

هوفى أصل التخاطب فهوقريب من قول ابن عرفة صالح لغة فتأمله والله أعلم والوقت ينقسم الى فسمين أداء وقضاء وباعتبار ان لكل صلاة وقتين جع ابن الحاجب وغيره الاوقات وقيل انماجعها لان وقت الاداء ينقسم الى أقسام كاسياتي لايقال ان زمن القضاء ليس بوقت الصلاة فلاينبغي أن يجعل قسمامنه ولذلك حدبعضهم القضاء بأنهايقاع العبادة خارج وقتهالأنانقول المراد بالوقت ماعكن أن تفعل فيه الصلاة ولاشك ان المكلف قد يوقعها خارج وقتها المقدر لها شرعاا ماعمداأو سهواوعرف ابن الحاجب وغيره وقت الاداء بأنهما قيد الفعل به أولا فقوله ماأي وقت قيد الفعل به مخطاب أولا فخرج بقوله قيدمالم يقدر له وقت من النوافل المطلقة فان الشارع لم يقدر لها وقتافلا توصف بالاداء ولابالقضاء وقوله أولااحتراز من القضاء فانه بخطاب ثان بناء على رأى الاصوليان ان القضاء بأص جديد كوقت الذكرالناسي والظاهرانه احترز بهمن ذكر وقت الصلاة لمرب نسيها فانه قيد به الفعل ثانيا بحطاب لكن قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أونسيها فليصلها اذاذكرها هكذافي الصعين زاد البهق فان ذلك وقهاوالله أعلم قال في التوضيح ويحمل أن يريد فعلاأ ولالخرج الاعادة كإقال الاصبهاني فيشرح المختصر وقد حكى عن المصنف يعنى ابن الحاجب أنهقال احمرزت بقولي أولامن الاعادة وفيه نظرلأ نه على هذاتكون الاعادة خارجة عن الاداء وليس كذلك ولا بدمن زيادة شرعا كافعل المصنف في الاصول لخرج بذلك ماقيد الفعل به ولاشرعا كااذاقيد السيدلعبده خياطة ثوب بوقت وكتعيين الامام لاخذال كاة شهرا لكن المصنف اعاحدهنا وقت الصلاة فلابرد عليه ماذكر بخلاف المختصر فانه اعاتكم على الأداء من حيث هوانتهي وقال ابن عرفة وقت الأداء ابتداء تعلق وجوبها باعتبار المكلف والقضاء انقطاعه انتهى وقال ابن الحاجب والقضاء مابعد الاداء وينقسم وقت الاداءالي اختياري وضروري فالاختياري هوالوقت الذي لم ينه عن تأخير الصلاة اليه والضروري هوالذي نهى عن تأخير الصلاة اليه فلاتنافي بين العصيان والاداء كاسيأني وفسر المازري الاختياري بانه وقت مطابقة امتثال الام فيتنافى الأداء والعصيان وقديكون وقت الضروري لغير ذي عذر قضاء واعترض عليه ابن عرفة بذلك مع انه قدرضي قول ابن القصار ان الضروري وقت أداء قال ابن عرفة وعزا التونسي التنافي بن الأداء والعصيان للخالف ونفيه لناوز ادصاحب الطراز قسمين آخرين وقت الرخصة والعذر ووقت سنة بشبه الرخصة فوقت العذر والرخصة هوماقب لي القامة للعصر في حق المسافر والمريض وتأخير الظهر الى بعد القامة وكذلك في العشاء ين و وقت السنة المشابه للرخصة تقديم العصر بعرفة وتأخيرالمغرب للز دلفة وينقسم وقت الاختيار الىوقت فضيلةو وقت توسعة فوقت الفضيلة ماترجح فعل الصلاة فيه على فعلها في غيره من وقت الاختيار ووقت التوسعة ماترجح فعلها في غيره على فعلها فيــه (فرع) واختلف العلماء في كون الوجوب يتعلق بكل وقت الأداء أو عمايسع الفعل منه مجهولا ووقع الفعل فيه بعينه فعزا المازري القول الاول الجمهور وعزاه الباجي لأكثرالم الكمة وجعل الثاني تخر يجاوهو قول بعض الحنفية (فرع)واختلف هل يشترط في جواز التأخير عن أول الوقت العزم على الأداء أولا فاشترط القاضي عبد الوهاب ذلك قال صاحب الطراز وأنكرذلك غيره وقال العزم ثابت باعتبار الوجوب على وجه البدل وهو اختيار الباجي وغيره لم يشترط العزم بوجه انتهى وعزا ابن عرفة القول الأول القاضى والمازري ص ﴿ للظهر من زوال الشمس لآخر القامة بغيرظل الزوال ﴾ ش

لآخر القامة بغــير ظل الزوال شرعرجه الله يتكلم على بيان الوقت الختار للصاوات الجس وبدأ بالظهر لانهاأ ولصلاة صلاها جبر بل بالنبي صلى الله عليه وسلم كاتقدم وكذلك فعل جاعة من المصنفين ومنهم من بدأ بالصبح لانها الوسطى ولأنهافي أول النهار وسميت الظهر لان وقتها أظهر الأوقات لانه يعرف بزيادة الظل وقيل لأنهاأول صلاة ظهرت في الاسلام ولذلك تسمى الاولى وقيل لانها تصلي في وقت الظهيرة أي شدة الحر ولذلك تسمى صلاة الهجيرة لانهاتصلي في وقت الهاجرة وهي شدة الحر وذكر المصنف رجمه الله تعالى أن أول وقتهاز وال الشمس أي ميلهاعن وسط السماء و بعر ف ذلك بزيادة الظل لان الظلَ في أول النهار تكون ممتدا ولا يزال سنقص مادامت الشمس في جهة المشرق إلى أن تصير الشمس في وسط السماء فاذامالت الشمس الى جهة المغرب أخذ الظل في الزيادة وذلك هو الزوال ولابدأن يزيدالظلاز يادةبينة فحينئذيدخل وقت الظهرفان الزوال عندأهل الميقات بحصل يميل مركز الشمس عن خط وسط السهاءوالز وال الشرعي الما يحصل عمل قرص الشمس عن خط وسط السهاءو كذلك للغروب ميقاتي وشرعي فالميقاتي غروب مركز الشمس والشرعي غروب جمع قرص الشمس وكذلك الشروق المقاتي هوشروق مركز الشمس والشرعي شروق أول حاجب الشمس ومعصل الشرعي من ذلك كله بعد الاصطلاحي بمعونصف درجة وذلك قدر قراءة قلهو الله أحدثلاثين من ققراءة معتدلة مع السملة في كل من قواذا تسنت زيادة الظل فقد مضى هندا المقدار يقيناونق لالأبي عن صاحب القوت انه قال الزوال ثلاثة زوال لايعلمه الاالله تعالى وز وال تعلمه الملائكة المقر بون عليهم السلام وز وال تعرفه الناس قال وجاء في الحديث انه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل عليه السلام هل زالت الشمس فقال لانعم فقال مامعني لانعم قال يارسول الله قطعت الشمس من فلكها بين قولي لانع مسيرة خسمائة عام انتهى \*وقوله لآخر القامة يعنى أن وقت الظهر المختار ممتدمن الزوال الى آخر القامة الأولى والمراد بذلك أن مصرظل كلشي مثله بعدظل الزوال وانماغال لآخرالقامة لأنهجرت عادة الفقهاء بالتعمير بالقامة لانهالا تتعذر والا فكلقائم يشاركها فيذلك والاصلفي تعديد أوفات الاختيار مارواه أبوداودوالترمذي من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتمنى جبريل عند البيت مرتين فصلى بى الظهر في الاولى منهما حين كان الظل مثل الشر الشم صلى العصر حين كان ظل كل شئ مثل ظله تم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم تم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفحرحين بزق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شئ مثله لوقت العصر بالأمس عملى العصر حين كان ظل كل شئ مثله عمصلي المغرب لوقته الاول عم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل مم صلى الصبح حين أسفرت الشمس ثم التفت جبريل ثم قال يا محمدهذا وقت الأنساء قبلك والوقت فهارين هـ ندين الوقتين قال الترمذي حديث حسن وهذا لفظه وبزق بالزاي أي بزغ ورواه الترمذي والنسائي من حديث حابر بمعناه وفيه فصلى الظهر حين زالت الشمس قدر الشراك قال الترمذي هو حديث حسن قال وقال المغاري هو أصوشي في المواقيت وقوله في الرواية الاولى مثل الشراك هو السير الذي يكون على وجه النعل وهو كناية عن أول ظهور الظل وقوله حين وجبت الشمس أي سقطت بالغروب (فائدة) ذكر الغز الي هذا الحديث بلفظ أتمى عند باب البيت فاعترضه النووى بانه ليس في الكتب المشهورة قال شيخ شيوخنا الحافظ ابن حجرفي تبخر يجأحاديث الرافعي وليس اعتراضه جيد الان هذا اللفظ رواه

الشافعي وهكذار واه البهقي والطحاوى فيمشكل الآثار وفيهمن انه كان صلاته الى البيت مع أنه صلى الله عليه وسلم كان مستقبل بيت المقدس انهى (قلت) لفظ الأم أمنى جبر بل عند باب الكعبة وقوله وصلاته الى البيت ليس في قوله أمني عندباب البيت وباب الكعبة ما يقتضي انه صلى المها فتأمله (فائدة أخرى) قال ابن عبد البرهذا وقتك و وقت الأنبياء قبلك لاتوجدهذه اللفظة الافي هذا الحديث وقوله بغيرظل الزوال يعني بهان القامة انماتعتبر بعدظل الزوال وهو الظل الموجود عندالزوال وهويزيدفي الشتاءو ينقص في الصيف و يحتلف باختلاف البلاد وقد يعدم في بعض البلاد وذلك اذا كان عرض البلدقدر الميل الاعظم فأقل والميل الأعظم أربع وعشر ون درجة تقر بباوعرض البلدعبارة عن بعدهاعن خط الاستواءأى وسط الارض فان كان عرض البلد أربعاوعشر بن درجة كالمدينة الشريفة فيعدم الظل فهامي ة واحدة في السنة وذلك في آخر فصلالر بيع أعنى اذا كانت الشمس في آخر الجو زاء فتكون الشمس حينئذ مسامتة لرؤسهم عندالزوال واذاكان عرض البلدأقل من أربع وعشرين درجة فيعدم انطل فيهافي السنة مرتينمرة فى فصل الربيع وصرة فى فصل الصيف وذلك اذا كان ميل الشمس قدر عرض البلد كمكة المشرفة فانعرضها احدى وعشرون درجة فاذا كان ميل الشمس احدى وعشرين درجة كانت الشمس مسامتة لرؤسهم فيعدم الظل حينئذ عندالز والويعرف الزوال في يوم المسامتة بوجودالظل بعدانعدامه ويعرف آخر وقت الظهر بان بصيرظل كل ثيئ مثله من غير زيادة واعلمان المسامتة الحقيقية انحا تكون في لومواحد في السنة أوفي لومين كاذكر ناه ولكن ماقارب ومالمسامتة قبله أو بعده ممالا يظهر قيه الظل وجود محسوس فحكمه حكم يوم المسامتة وأما البلادالتي يكون عرضهاأ كثرمن أربع وعشرين درجة فلايعدم فهاظل الزوال دائما كصر والشام والمغرب ولكنه يزبدو ينقص فيكثرفي أيام الشتاءو يقلفي أيام الصيف ويختلف بحسب البلاد فلايصم الاعتماد على الاقدام التي ذكرهاأ بومقرع للزوال الافي بلاد مراكش وماكان مثلهافي العرض أوقر ببامنهاعلى مسافة يومين أوقر ببامن ذلك وطريق معرفة الزوال وظل الز والاان تنصب شاخصافي أرض مستوية قرب الزوال وتعلم على رأس ذلك علامة أوتدبر عليه قوسائم تنظرالي الظل فان نظرته نقص عامت علامة أخرى ولاتزال تفعل ذلك مرة بعد أخرى حتى تعده قدزال فانزال فذلك هوالزوال وهوأول وقت الظهر والظل الموجو دحينئذه وظل الزوال وآخروقت الظهر ان يزيد ظل كلشئ مثله بعد الظل الموجود حينئذ قال الفاكهاني في شرح الرسالة لان الاعتبار بالمثل والمثلين هومن الزيادة التي تزول عنها الشمس وماقبله لاحكوله انتهى فاذاأر دتأن تعلم كمظل الزوال بالاقدام فقس ذلك حيئذ بقدميك وذلك بان تقف قامما معتدلا غيرمنكس رأسك فيأرض مستو يةوتخلع نعليك وتستدبرالشمس أوتستقبلها وتعلم على طرف ظلك علامة أوتأم من يعلم لك ان كنت مستقبلالاشمس مح تكمل ظلك بقدميك فذلك هوظل الزوال وهذاالطر يقعام فى كل زمان ومكان واذاأر دت آخر وقت الظهر فلتزد على ما كلته سبعة أقدام وهوقدر القامة بالاقدام على مااختاره ابن البناءوابن الشاط وغيرها من علاء الميقات وهو الأحوطوقال بعضهم طول القامة ستة أقدام وثلثان وقيل ستونصف وانماأ طلت الكلام في هذا لانه قعوفي عبارة جاعةمن المالكية والشافعية هناعبار اتغير محررة ولمأرمن تعرض من الشيوخلا ذكرته والله تعالى أعلم (تنسهات الاول) تقدم أن الزوال يعرف بزيادة الظلوهذا هو الطريق

المعروف الذي بذكره الفقهاءفي كتبهم لسهولته واشتراك الناس في معرفت ولوعرف الوقت بغير ذلكمن الآلات كالربع والاسطر لاب وغيره الجاز كاذكره المازرى وغيره فان الزوالهو ميل الشمس عن خط وسط السهاء قال المازري في شرح التلقين ومن الطريق الى معرفة هذا يعني الزوال الاسطرلاب تحقال ومهممن يصع خطوطا خاصة ويقسمها أقساماو بقيرفها قائسا فافا انتهى ظل القائم الى حد الاقسام عرف قدر مامضي من الهار وهـ نده الطرائق كلهامذ كورة في كتب المتقدمين ثم قال لكن الفقهاء كلهم اعما يسلكون المسلك الذي ذكر والقاضى يعنى ماتقدم من نصب العود فهذا المتعارف عندأهل الشرع وماعداه أضر بواعنه لان علم الاسطر لاب يدق وقديؤدى النظرفي عالى النظرفي علم النجوم الذي يكرهما الشرعون وماسواه محاذكرناه عن المتقدمين عسير مطلب صعب مرامه والتعليم الحسن مااشترك في ادراكه والاططة به البليد والفطن انهى وقال في الذخيرة قديعه الزوال من غير زيادة الظلبان يخرج خطاعلي وجمه الارض مسامتا خط الزوال في السهاء بالطرق المعاومة عندار باب المواقيت فتضع فيه قاعًا فعند الزوال بغرج ظلل القائم من الخط من غيرز يادة الظل خصوصافي الصيف فهوأول الوقت الاختياري انتهى (قلت) قوله من غيرز يادة ظل الزوال معنى من غيرأن راقب زيادة الظل والا فلايمكن أنعز جالظل عن الخط الابعدشر وعهفي الزيادة وقال بعده في فصل وقت صلاة العصر وبعرف الظهر بان تضرب وتدافى حائط تكون الشمس عليه عندالز وال فاذاز الت الشمس انظر طرف ظل الوندوا جعل في يدلئ خيطافيه حجر مدلى من أعلى الظل فاذاجاء الخيط على طرف الظل فخط مع الخبط خطاطو يلا فانه كمون خط الزوال أبدأ فتي وصل ظل ذلك الوتداليه فقد زالت الشمس لكن في الشناء يصل المه أسفل وفي الصيف فوق ( قلت) وهـ ندا الذي ذكره اذا كان الوتدمعو جاولم يضرب في الحائط على استقامة بحيث ان ظله خارج عنه عينا أوشهالا وأما ادا كانمستقياوظله تحته فنفط الخط على ظله ولابدأن تعرف الزوال في اليوم الذي تضرب فيه الوتد بغيرهذه الطريق وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة بعدأن ذكر انه يعرف الزوال بعودكا تقدم قال الغزالي ولا بأس بالمبزان وكرهه ابن العربي لانه ليس من فعل السلف وقال انما كانوا بعرفون ذلك بظل الجدار وظل الانسان أوغره وقال المازري بكره الاسطر لاب واختلف في علة الكراهة انتهى (قلت) تقدم كلام المازري وليس فيه تصريح بالكراهة بلذكرأن ذلكطر يقلعرفك ولكن لميذكره الفقهاء امالصعوبته أولأنه يؤدى الى النظر في النجوم فتأمله وأماابن العربي فلمأقف على كلامه في ذلك نعم قال في المارضة لماتكم على وقت صلاة الصبح اتفق العاماء على ان التعليس ماأفضل لكن اعاالتغليس المستحب عنداسفار الفجر وبيآنه للإبصار ومن صلى بالمنازل قبل تسينه فهو مبتدع فان أوقات الصاوات انماعلقت بالأوقات المبينة للعامة والخاصة والعلاء والجهال واعماشرعت المنازل ليعلم هاقرب الصباح فيكف الصاغم ويتأهب المصلى حتى اذاتب ين الفجر الذي علق به الوقت صلى انتهى وقال ابن المنبير في كتابه المسمى بتيسير المقاصد لأئمة المساجد ووقت الصبح بطلوع الفجر المعترض الذي يسددالأفق ولا يعمد على المنازل الاتقريبا فاذاظهرله توسط المنزلة تربص حتى برى البياض فان كان غم انتظر فدرمايع إنهلو كان صحوالظهر الفجر ويعتاط ولايعجل وميزان الشمس قطعي انتهي وقال القرافي في الفرق الثاني والمائة جرت عادة المؤذنين وأرباب المواقيت أنهم اذا شاهدوا المتوسط

فى در جالفلك الذي يقتضى ان در جالشمس قر يبمر و الأفق قربا يقتضى ان الفجر طلع أمروا الناس بالصلاة والصوم معان الأفق قديكون صاحبالا يحفى فسمطاوع الفجر لوطلع ومعذلك فلايجدالانسان للفجرأثرا ألبتة وهذالا يجوزا تمانص الشار عسب وجوب الصلاة طاو عالفجر فوق الأفق ولمنظهر فلاتعوز الصلاة حينند وكذلك القول في بقية اثبات أوقات الصلوات ثم قال (فان قلت) هذا جنو حمنك الى أنه لا بدمن الرؤية في أوقات الصلاة وأنت قد فرقت بينهاو بين رؤية الأهلة بالرؤ بةوعدم اوقلت السبف في الأهلة الرؤية وفي أوقات الصلاة تعقق الوقت دون رؤيته فيت اشترطت الرؤية فقد أبطلت ماذكرت (قلت) هذاسؤ الحسن والجواب عنه أنى لم أشترطالرؤية في الأوقات لكن جعلت عدم اطلاع الحس على الفجر دليلاعلى عدمه وانه فىنفسسه لم يتعقق لان الرؤ يةهى السبب ففرق بين كون الحس سبباو بين كونه دالاعلى عدم السبب ففي الفجر جعلته دليلا على عدم السبب لانى اشترطت الرؤية فلوكان حسامهم يظهر معه الفجر في الصعو و يخفي في الغم لم أستشكله لكني لما رأيت حسابهم في الصعو لا يظهر معه الفجر عامتأن حمابهم يعارض عدم السببانهي وهو كلام حسن يشير فيه الى أن الذي علق به الوجوب في الزوال هو مايظهر للناس لا الزوال الذي لا يدرك بالحسوا عايدرك بالحساب غيرانه لا دشترط في الزوال الذي يظهر للناس ويت فاذا تعقق بطريق من الطرق انه قدحصل الزوالاللذكور محيث انهلو تأمل الحس لادركه كفي ذلك ولو كان هناغيم بمنع من رؤيت وكذا القول في غرو الشمس والشفق وطاو عالفجر بلذ كرالقرافي في كتاب اليواقيت في علم المواقبت وهوكتاب يشتمل على مسائل تتعلق بأوقات الصلاة وبالأهلة والمشهور ان بعض الأولياء ادعى انهسمع حركة الشمس للزوال فصلى هو وجاعة الظهر ولم تزل الشمس في رأى العين الابعد ذلك فأنكر عليه الصلاة في تلك وقال ان الحي انه يحب قضاؤها لان الله سحانه وتعالى كلف الصلاة بالرؤ ية الظاهر بة ولا يكون الزوال الذي لا تطلع علمه الا الملائكة وخواص الأولياء بطريق الكشف سباللت كليف ألبتة قال ولوطار ولى الله تعالى الىجهة السماء قبل طاوع الفجر بساعة فانه برى الفجر في مكانه بلر عار أي الشمس ومع ذلك يحرم عليه صلاة الصبح حينئذ لان الفجر الذي نصبه الله تعالى سببالوجوب الصبح انماهو الفجر الذي نراه على سطح الارض فتعصل من هذا أنهاذاعا وخول الوقت بشئ من الآلات القطعية مثل الاسطر لاب والربع والخيط المنصوب على خط وسط السماء فانذلك كاف في معرفة الوقت واذا أرادأن يعمد على مجردرؤ بة المنازل طالعة أومتوسطة فلابدأن يتربص حتى يتيقن دخول الوقت لان مجردر ويه المنزلة طالعة أومتوسطة لاتفيدمعرفةالوقت تعقيقاا بماهوتقر يببخلاف مااذاعلم توسط كوكب معاوم بالخيط المذكور وعلم مطالعه وانه يتوسط عندطاو عالفجرأ والعشاء فهذا يفيد معرفة دخول الوقت تحقيقا فيعمد ذلكوسيأتى في كلام البرزلى مايدل على ذلك (الثاني) يجوز تقليد المؤذن العدل العارف وقبول قولهمطلقاأى في الصعو والغيم قاله صاحب الطراز وصاحب الذخيرة والبرزلي وابن يونس وغيرهم قال في الطراز لماتكم على وقت الظهر و بجوزأن يقلد في الوقت من هو مأمون على الأوقات كاتقلدفيه أئة المساجد ولم يزل المساسون من جميع الأعصار في سائر الأمصار بهرعون الى الصلاة عندالاقامة من غيرأن يعتبر كلمن يصلى قياس الظل انتهى وقال في الذخيرة قال في الطراز وبجوز تقليد المأمون كأغة المساجد لانه لم يزل المسامون بهرعون للصلاة عند الاقامة من غيراعتبار

مقياس وكذلك المؤذن لقوله عليه الصلاة والسلام المؤذنون أمناء انتهى وقال البرزلى في أوائله ظاهر المذهب عند مناقبول قول المؤذن العدل العارف مطلقا أي في الغيم والصحو في الصلاة والصوم اذا كانعار فابالاوقات بالآلات مثل الرمليات والمنقالات وغيرها نص على هذا العموم في كتاب الصوم من ابن يونس وغيره انتهى وقال القرافي في الفرق الحادى والسبعين بعد المائتين مقتضى القواعدأن يكون مايعرف به أوقات الصلوات فرضاعلى الكفاية لجواز التقليدفي الأوقات قال في الطراز بجوز التقليد في الأوقات الاالزوال لانه ضروري يستغني فيه عن التقليد انتهى (قلت) وليس في كلام صاحب الطراز المتقدم استثناء الظهر ولم يستثنها في الذخيرة وذكر ابن عرفة استثناء الظهرمن القرافي عن ابن القصار ولعله سقط من نسختي من الفروق وذكرابن القصار قال ابن عرفة القر أفي منع ابن القصار التقليد في دخول وقتها ولو لعامى لوضوحة فاورد وقت المغرب فبجاب مان وضوح وقت الظهرلة أخبرها عن الزوال والمغرب المطاوب القاعهااثره وبجب كون الجعة كالمغرب لانه يطلب ايقاعهاعقب الزوال كإسيأني انتهى ونصمافي الكتاب ابن يونس في كتاب الصوم قال ابن حبيب و يجوز تصديق المؤذن العدل العارف أن الفجر لم وطلع قال وانسمع الأذان وهويأ كل ولاعلم له بالفجر فليكف وليسأل المؤذن عن ذلك الوقت فيعمل على قوله فان لم يكن عنده عد لاولا عار فافليقض انتهي ثمذ كر البرزلي في مسائل الصلاة عن السيوري مانصه ملزم كلمن بقدرعلى اقامة الحق اقامته ومن اقامة الحق أن يوكل بالاوقات من مفهم ويعرف الاوقات كلهامن يوثق بهو ينهون عن سبقه فان انتهو اوالاتوعدوا فان عادوا سجنو اوقال أبو الطيب ومن تعدى بعدالنهى عوقب محذكرعن التونسي ان لم مكن عارفا أو كان غير مأمون لا يقتدى به وينهى أن يبتدئ بالاذان أشدالنهي فانعاد أدب أدباو جيعاوقال ابن محرز لا محوز تقليده ومن صلى بتقليده لمتجزه صلاته انتهي فتحرر من هذاأنه بجوز التقليد في الأوقات لمن كان عدلاعار فاوالله أعلم (تنسه) قال في المدخل ومذهب مالك أن معرفة الأوقات فرض في حق كل مكاف انتهى ومقتضاه أنهلا بحوز التقليدفها ولكنه عكن أن معمل على ان المرادانه لا محوز لاحد أن يصلى حتى يعرف ان الوقت دخل امابالطرق الموصلة لذلك أو يتقلم دمن هو عدل عارف والله أعلم (الثالث) قال في الطرازاذا كانت السماء مغمة ولم تظهر الشمس فينبغي أن يؤخر الصلاة حتى بتيقن الوقت انتهى وقال المازري اذا امتنع الاستدلال متزايد الظل تكون الشمس محجو بقبالغيب رجع ذلك الى أهل الصناعات فانهم يعامون قدرمامضي لهمن أعمالهم من أول نهارهم الى زوال الشمس في يوم الصحوفيقيسون بومهم بأمسهم فبعرفون بذلك الوقت انتهى وقال في الجو اهرمن اشتبه عليه الوقت فلجتهد ويستدل علغلب على ظنه دخوله وان خفي علمه ضوءالشمس فليستدل بالأوراد وأعمال أرباب الصناعات وشبه ذلك ومحتاط قال ابن حبيب وأخبرني مطرف عن مالك ان من سنة الصلاة في الغيم تأخير الظهر وتعجمل العصر وتأخير المغرب حتى لانشك في الليل وتعجمل العشاء الاأنهيترى ذهاب الحرة وتأخيرالصبح حتى لايشك في الفجر ثمان وقعت صلاته في الوقت أو بعده فلاقضاء وان وقعت قبله قضاء كالاجتهاد في طلب شهر رمضان انتهى وقال في الذخيرة قال صاحب الطراز اذاحصل الغيم أخرحتي متيقن ولايكتني بالظن بخلاف القبلة والفرق من وجهين الأول ان الوصول الى المقين ممكن في الوقت مخلاف القبلة و الثاني ان القبلة محوز تركها فى الخوف والنافلة مخلاف الوقت انتهى وسيأتي لهذامن بديبان عندقول المصنف وان شكفي

دخول الوقت لم تجز ولو وقعت فيه (الرابع) لاخلاف أن أول وقت الظهرز وال الشمس وانها لاتجب قبل ذلك ولاتجزى في حضر ولاسفر وذكر القاضي عياض في اشرافه ان ابن عباس أوغيره كأن يقول تجزى قبل الزوال قال في الطراز وذلك باطل لحديث جبريل والاجاع بخلافه قال الله تعالى أقم الصلاة لدلولة الشمس قال بن عباس دلولة الشمس اذا فاءالنيء ولايصح عنه غير ذلك انتهى قال المازري اختلف الناس في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس فدهب بعضهم الىأن المرادبه غروبها ومذهبناأن المرادبه زوال الشمس وميلهاعن وسط السهاءمغرية (الخامس) وردفي محيم مسلمأن مدة الدجال أربعون يوماوان فيها يوما كسينة ويوما كشهر ويوما كجمعة وسائراً يامه كآيامنا فقال الصحابة رضي اللهعنهم يارسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أيكف ذافيه صلاة يوم قال لاأقدر والهقدره قال القاضي عياض هذاحكم بخصوص بذلك اليوم شرعه لناصاحب الشرع قالولو وكلناالي اجتهاد نالاقتصر نافيه على الصاوات عندالاوقات المعروفة في غيره من الايام ونقله عنه النووي وقبله وقال بعده ومعنى أقدروا له فدره انه اذامضي بعدطاو عالفجر قدرما ككون بينهو بين الظهركل يوم فصاوا الظهر ثم اذامضي بعده قدرما يكون بينها وبين العصر فصاوا العصر فاذامضي بعدهاقدرما يكون بينهاو بين المغرب فصلوا المغرب وكذا العشاء والصبج وهكذا الىأن ينقضى ذلك اليوم وقدوقع فيه صلوات سنة كلها فرائض مؤداة فى وقتها وأمااليوم الثاني الذي كشهر والثالث الذي مجمعة فقياس اليوم الاول أن يقدر لمما كاليوم الاول على ماذ كرناوالله تعالى أعلم انتهى ومقل ذلك الايام الذي تعجب الشمس فيها عن الطاوع عندارادة الله سحانه وتعالى طاوعها من مغربها ذكره ابن فرحون في الالفاز وقال هذاالحكم نص عليه الشارع (قلت)ومثله ماذكره القرافي في كتاب اليوافيت عن الشافعية في قطر يطلع فيه الفجر قبل غروب الشفق قال فكيف يصنع بالعشاء وهل تصلي الصبح قبل مغيب الشفتي وهل يحكرعلى العشاء بالقضاءفذ كرعن امام الحرمين انه قاللاتصلي العشاء حتى يغيب الشفق ولاتكون قضاء لبقاء وقتهاو يتحرى بصلاة الصبح فحرمن يليهم من البلاد ولايعتسبر الفجر الذي لهم انهي باختصار وكا نه ارتضاه (السادس) قال القرافي في كتاب اليواقيت مسئلة من نوادرأحكام الاوقات اذاز الت الشمس ببلدمن بلاد المشرق وفيها ولى فطار الى بلدمن بلاد المغرب فوجدالشمس كاطلعت فقال بعض العاماءانه مخاطب بزوال البلد الذي يوقع فيهاالصلاة لانهصار من أهلها انتهى (قلت) وانظر على هذالوصلى الظهر في البلد الذي ز التعليه فيه الشمس ثم جاء الى البلدالآخر والظاهر أنهلا وطلب باعادة الصلاة لانه كأن مخاطبا بز وال البلدالذي أوقع فها الصلاة وسقط عنه الوجوب بايقاعها فيهولم يكاف الله بصلاة في يوم واحدم رتين فانظره (السابع) يفهم من قول المصنف بغيرظل الزوال أن ما بعد الزوال سمى ظلاوهو الذي ارتضاه النووي وغيره فالظل يطلق على ماقبل الزوال وعلى مابعده والنيء لايطلق الاعلى مابعد الزوال لانه مأخوذمن فاء أى رجع من جانب الى جانب وقال بعضهم ان الظل لا يستعمل الافهاقب لى الزوال وعلى هذا اقتصر الجزولى فيشرح الرسالة واعترض الشيخ أبوهجد وكلام الصحاح يقتضى ان في ذلك خلافا ( الثامن ) إذا علم ظل الزوال علم وقب العصر بزيادة قامة عليه وأمامن لم يعلم ظل الزوال فنقل القرافي فىالذخبرة وابن راشدفى شرح ابن الحاجب عن الشيخ أبي زيدان الرجل اذاقام منتصبا وأغلق أصابع يديه وجعلهاعلى ترقو ته وخنصره عليه اوذقنه على ابهامه واستقبل الشمس قائما لايرفع حاجبه فانهاذا رأى قرص الشمس فقددخل وقت العصر وان رآهاعلى حاجبه فهو بعد فى وقت الظهرانتهى (قلت) وهوالذي أشار اليه في الرسالة بقوله وقيل اذا استقبلت الشمس بوجهك الخ ص ﴿وهوأول وقت العصر للاصفر الهِ ش لمافر غمن سان وقت الظهر شرع يتكلم على وقت العصر قال الجزولي ولها اسهان تسمى صلاة العصر وصلاة العشي أماصلاة العصرفلا نهاتصلى عندمعصرالنهار أى آخره وتسمى العشى لانهاتصلى عشية انتهى وقال في الذخيرة صلاة المصرمأ خوذة من العشي عانها تسمى عصر اوقيل من طرف النهار والعرب تسمى كلطرف من النهار عصراوفي الحديث حافظ واعلى العصر بن صلاة قبل طاوع الشمس وصلاة قبلغرو بهاير يدالصبح والعصرانهي وفي الصححين انه عليه المسلاة والسلام فالمن صلي البردين دخل الجنةوالمراد بالبردين الصبح والعصر والبردين بفتح الموحدة وسكون الراءوذكر المصنفان آخر وقت الظهرهوأول وقت العصر المختار وآخر وقتها المختار اصفر ار الشمس لقوله عليه الصلاة والسلام وقت العصر مالم تصفر الشمس رواه مسلم وهندا مذهب المدونة وروى ابن عبدالحكم عن مالك أن آخر وقتها أن يصير ظل كل شئ مثليه لحديث أبي داود والترمذي إنه عليه الصلاة والسلام صلى العصر حين كان ظلل كلشئ مشله وفي اليوم الثاني حين كان ظل كلشئ مثليه وقال في المنتقى وصفرتها اعمانعتبر في الارض والجدر لافي عمين الشمس حكاه ابن نافع في المبسوط عن مالك انهى ونقل ابن ناجى عن ابن محرز نعوه وزاد بعدقوله في عبن الشمس فانها لاتزول نقية حتى تغرب وقال في الجواهر وقت الاختيار مادامت الشمس بيضاء نقية لم تصفر على الجدارات والاراضى وروى ابن عبدالح كإلى أن تصير زيادة ظل الشخص مثله قال القاضي أبو بكر والقولان مرويان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وهامتساويان في المعنى لان الشمس لابزال بياضها ناصعاحتي ينتهى ثي الظل فاذا أخذفي التثليث نقص البياض حتى تأخذ الشهس في التطفيل فتمكن الصفرة انتهي ونحوه لابن بشير والتطفيل ميل الشمس للغروب وقيل طفل اللبل بالتشديداذاأقبل ظلامه والطفل بفتح الفاء بعد العصر اذاطفلت الشمس للغروب قاله في الصحاح وبالقول الثابي قال ابن الموازوا بن حبيب قاله ابن ناجي في شرح المدونة وصدر به صاحب الرسالة وسيأتى الخيلاف في أول وقت العصر (فائدة) قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات وقولهم آخر وقت الظهر اذاصار ظل كلشئ مثله هذا ممارأ بت بعض الجاهلين بتكام فيه بأباطيل في الفرق بين الني، والظل والصواب مادكره ابن قلية قال بذهب العوام الى أنهما بمعنى وليس كذلك بلالظل يكون غدوة وعشية ومن أول النهار الى آخره ومعنى الظل الستر ومنه قولهم أنافي ظلك ومنه ظل الجنة وظل شجرها انماهو سترها فظل الليل سواده لانه يستركل شئ وظل الشمس ماسترته الشخوص من مسقطها وأماالني، فلا تكون الابعدالز وال ولا بقال لماقيسله في ، واتمالسمي بعدالزوال فيأ لأنهظل فاء من جانب الى جانب أى رجع والنيء الرجوع مذا كلام ابن قتيبة وهو نفيس وقدد كرغيره مماليس بصدير فلم أعر جعليه انهي (قلت) كلامه في الصحاح يقتضى ان في ذلك خيلافاغانه قال قال ابن السكيت الظلمانسخت الشمس والنيء مانسخ الشمس وحكى أبوعبيدة عن رؤية كل كانت عليه الشمس فيوفى و وظل ومالح شكن عليه الشمس فهوظل انهى ف كلام ابن السكيت مقتضى انهمامتما يران ها كان قبل الروال فير ظلومابعده فهوفيء وهليهذا اقتصرالجزولى فيشرح الرسالةوا مترض على المشيخ أواعيق

وهو أول وقت العصر **الاصغر**ار

قوله وأخذالظل في الزيادة وماحكاه الجوهري عن الى عبيدة موافق لما ختاره النووي وذكره عنابن قتيبة وهوالظاهر فلااعتراض على الشيخ أبي محمد والله أعلمص وواشتر كتابقدر احداهما وهل في آخر القامة الاولى أوأول الثانية خلاف، شي لماذكر ان آخر وقت الظهر هو أول وقت العصرلزم قطعا حصول الاشتراك بينهما وقداختلف فيذلك قال في المقدمات فذهب اس حييب الى أنه لا اشتراك بينهما وان آخر وقت الظهر عندتمام القامة الاولى وأول وقت العصر عندايت داء القامة الثانية بقدر مايسلم من الظهر ويبدأ بالعصر دون فاصل بين الوقتين قال وقيل ان مذهبه ان بين الوقت بن فاصلة فان قلت لا يصلح للظهر ولا للعصر في الاختيار وليس ذلك بصحيح عنه قل والمشهور في المندهب أن العصر مشاركة الظهر في وقت الاختيار وذلك بين في حديث امامة جبريل انه صلى بالنبى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر في اليوم الاول واختلف الذين ذهبو الله هندا المذهب همل العصرهي المشاركة للظهر في آخر القامة أو الظهر هى المشاركة للعصر في أول ابتداء القامة الثانية والاظهر أن العصر هي المشاركة للظهر في آخر القامة الأولى انتهى كلامه في المقدمات واذاقلنا بالاشتراك بينهما على المشهور فذلك عقدار مايسع أحدهما فلوأن مصليين صلى أحدهما الظهر والآخر العصر كانامصليين في وقت الاختيار وشهرابن عطاءوا بن راشدالقول الذي استظهره ابن رشدوقدم المصنف ان الاشتراك في آخر القامة الأولى وشهرسند وابن الحاجب القول بأن الاشتراك في أول القامة الثانية والى هذين التشهير بن أشار بقوله خلاف قال في التوضيح ومنشأ الخلاف قوله في حديث جبريل فصلى الظهرمن الغدحين صار ظل كلشي مثله هل معناه شرع أوفر غوهوأقرب الى حقيقة اللفظ انتهى (تنبيهات \* الاول) عكس الشارح رجه الله تعالى في شروحه الثلاثة النقل عن سندوا بن راشدوا بن عطاء الله فنسب لسندتشهيرالقول بأنالاشتراك فيآخر القامةالاولى ونسبلان راشدوا بنعطاء تشهيرالقول بأن ذلك في أول الثانية والصواب ماذكر ته وهو الذي نقله المصنف في التوضيح (الناني) حكى ابن الحاجب عن أشهبان الاشتراك في آخر الأولى قال في التوضيح قال ابن راشد ولم أقف عليه في الامهات يعنى لاشهب والمنقول عن أشهب انه قال في مدونت اذ الظهر تشارك العصر في القامة الثانية في مقدار أربع ركعات نعم يؤخذ من قوله في الجموعة اذاصلي العصر قبل القامة أجزأه انتهى قال ابن فرحون وصرح بذلك التونسي قال الاشتراك انماهو في آخر القامة الاولى وفي النوادر قالأشهب في المجموعة ان القامة وقت لهما وهذا يدل على صحة ما نقله المصنف وقال أشهب فيالجموعة أرجولن صلى العصر قبل القامة والعشاء قبل مغيب الشفق أن يكون قدصلي وان كان بغير عرفة انهى (قلت) لعل هذا على القول بأن العصر تشارك الظهر في جدم وقتها بعدمضى أربع ركعات من الزوال كاحكاه في التوضيح ونصه وفي المسئلة قول آخرذ كره ابن يونس وغيره عن ابن القصار ان وقت العصر بعدمضي قدر أربع ركعات من الزوال فيشترك فى ذلك الظهر والعصر الى ان يبقى قدر أر بعركعات قبل الغروب فنعتص بالعصر قال وكذلك العشاءتشارك المعرب بعدمضي قدر ثلاث ركعات مح لاتزال الى ان يبقى أربع ركعات قبل الفجر فيختص ذلك العشاء انتهى وقدذكرابن رشدفي المقدمات في فصل الجع عن أشهب نعوه وقال اتفق مالك وجميع أصحابه على اباحة الجع بين المشتركتي الوقت لعندر السفر والمرض والمطرفي الجلةعلى اختلاف بينهم فى ذلك على التفصيل واختلفوا في اباحة الجع بينهما لغيرعدر فالمشهوران

واشتركتا بقدر احداهما) ا بن عرفة أول الظهر زوال الشمس وهوكونها بأول ثانى أعلى در حات دائرتها و معرف ذلك مزيادة أقل ظلها ومنع ابن القصار التقليد في دخول وقنها ولولعامي لوضوحه المدونة وآخر وقتها أن يصرظل كلشئ مثله بعد طرح ظلاالزوال وهو يعددأول وقت العصر تكون وقتا لم المترحابينهمافاذازادعل المثل زيادة خرج وقت الظهر وانفرد الوقت بالعصر ابن ناجي فيقع الاشتراك بين الوقتين مادامظل كلشئ مثله فاذا تبينت الزيادة خرج وقت الظهر وانغردوقت العصه قاله عبدالوهاب ورواه أشهب عن مالك \* ابن رشد وهوالأظهر وآخر وقت العصر روى ابن القاسم مالم تصفر الشمس ( وهـل في آخر القامة الاولى وأول الثانية خلاف) الذى تقدم هو الذى سنعى أن يكون هو المشهور وهومقتضي مالابن بونس وفي المسئلة أربعة أقوال انظرها في الطوال وفي اللخمي

(وللغرب غروب الشهس تقدر بفعلها بعدشروطها) فها وقت المغرب غروب لشمس لاتؤخر ابن رشد الالعدر مثل الجمع بين الصلاتين للريض والمطر والمسافر نمقال فحمسل لاجاءان المبادرة بالغرب عندالغروب أفضل جمرام فالصاحب الارشاد براعي مقدار فعلها بعد تحصيل شروطها ابن عرفة اعتبار ما يسعها بغسلها لازم لوجو به وعدم وجو به بل قبلوقتها واجاعهم على امتناع التكلف عوقت عالايسعه وباعتبارهم هذا يفهم قول المازرى فاعلها ثر الفروب والمتواني فليلا كلاهاأداهافي وقتها

ذلك لا يحوز وقال أشهد ذلك جائز على ظاهر حديث ابن عباس وغيره انتهى ونقله ابن فرحون وقال في الطراز من صلى العصر قب ل القامة لا يعز ثه على المشهور وهو المعروف من قول جماعة الناس وقال أشهب في الجموعة أرجو لمن صلى العصر قبل القامة والعشاء قبل الشفق أن يكون قد صلى وانكان لغيرعذر وقديصلها المسافر عندر حلته والحاج بعرفة وقال أشهب في الموازية فمين صلى العشاء قبل مغسالشفق انه بعمد أمدا وهذا اختلاف قول فوجمه المذهب حديث جبريل ودكر توجهات كثيرة ثم قال ووجه الثاني ماتعلق به أشهب من ان صلاتها حين أن حال المدر مكر وهة وتفع مجزئة ولولاأن فرضهاقد نوجه لماأجزأت معال كالظهر قبسل الزوال والمغرب قبل الغروب انتهى (الثالث) هذا الاشتراك المذكور في هذا القول يجزئ على المشهو رعند حصول العذر من سفرأوم ص أومطر قال في التوضيح في باب الجع الاشتراك عندناعلى ضربين اشتراك اختيارى وهوماتقدم في باب الأوقات أعني هل المشاركة بين الظهر والعصر في آخر وقت الظهر واشتراك ضرورة وهوالمذكور هنافي بابجع المسافر وهو يدخل بعدمضي أربع ركعات بعدالروال انتهى ( قلت ) نبغي أن يقول بعد مضى ركعتين بعد الزوال لان المسافر يقصر الصلاة قال في التلقين الماذكرأ وقات الضرورة مانصه وبيان هله هالاوقات وهي ان ابتداء الزوال وقت للظهر مختص لايشركهافيه العصر بوجه ومنتهى هذا الاختصاص قدرأر بع ركعات للحاضر وركعتين للسافر تم يصير الوقت مشتر كابينهما الى قدرأر بع ركعات للحاضر وركعت ين للسافر فيزول الاشتراك وبختص الوقت بالعصر وتفوت الظهر حينندعلي كلوجها نتهي هذافي الظهر والعصر وأماالعشاءفيدخلوقتها بعدمضي ثلاثركعات بعدالغر وبوسيأتي في اب الجع ان ماقبل القامة الثانية وقت ضرورى للعصر وكذلك ماقبل الشفق وقت ضرورى للعشاء (الرابع) يفهم من كلاماين بشيرا لمتقدم انه لم مقل بعدم الاشتراك الاابن حبيب وكذلك قال ابن الحاجب وقال ابن حبيب لااشتراك وأنكره ابن أبيزيد وليس كذلك وقدعز االلخمي وصاحب الطراز القول بعدم الاشتراك لابن المواز وابن الماجشون ونقله ابن فرحون وابن ناجى عن اللخمى وقال ابن ناجى واختاره ابن العربى قائلاتالله مابينهما اشتراك ولقدزلت فيه أقدام العلماء (الخامس) قال ابن فرحون واعلم ان ابن حبيب لم يصر حبنفي الاشتراك والذي نقل عنه في النوادر في وقت الظهر وآخره أن يصرظ للثمذلك فتتم الصلاة قبل تمام القامة قال وقول ابن حبيب هذا خلاف قول مالك الذي ذكر ناهمن المختصر انه اذاصار الظل قامة كان وقت الظهر آخر وقت ووقت العصرأول وقته واعلاان هذاالذي ذكره اين أبي زيدعن المختصر ذكرابن حبيب في بيان تفسيرالشفق والفجر والزوال قال واذاكان الزائدقامة كانآخر وقت الظهر وأول وقت العصر فتأمل ذلك فظاهره القول بالاشتراك والذي ذكره في باب أوقات الصلاة قال في وقت الظهروآ خره اذاكان ظلك بعدفراغك منهاتمام القامة وأول وقت العصرتمام القامة وماذكره ابن أبي زيدعنه فى قوله فتتم الصلاة قبل تمام القامة لعله نقله من غير الواضحة والله تعالى أعلم انتهى كلام ابن فرحون ص ﴿ وَلَلْغُرِ بِغُرِ وَبِ الشَّمَسِ تَقْدُرُ بِفَعَلَهَا بِعَدْشُرُ وَطَهَا ﴾ ش لما فرغمن بيان وقت العصر شرعيت كالم على بيان وقت صلاة المغرب وسميت بذلك لكونها تقع عندا لغروب وتسمى صلاة الشاهدوا ختلف في وجه تسميتها بذلك فقيل لان المسافر لا يقصرها و يصلها كملاة الشاهد وهو الحاضر قاله مالك في العتبية نقله عنه في النوادر وعليه اقتصر في الرسالة ونقضه الفا كهاني بالصبح

(علت) ولا يلزم ذلك لان وجه الته هيغلا بلزم اطر اده وقيل سعيت بذلك لان تع إيطاع عند الغروب يسمى الشاهدوذكر الجزولى في ذلك حد شاأنه صلى الله عليه وسلوذ كر العصر نم قال لاصلاة بعدها متى مطلع الشاهد وذكران ناجى عن التونسي انه قال الذي حاء في الحدث ان الشاهد النجرأولي بالصواب بماقاله مالك وقيل سعيت بذلك لان من حضرها بصابها ولاينتظر من غال وأما تسميتهاعشاء فغدو ردالنهي عنه في صحيرالغارى ونصالاتغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب قال وتقول الاعراب هي العشاء وقال في التبيمات ولا يقال لهاعشاء لالفة ولاشر عا أو قد حاء النهى في الصعيم من تسعيم عشاء انتهى لكن نقل ابن حجز في شرح الخارى عن ابن المنير المالكي انهاعا كروذ للثالالتباس بالصلاة الاخرى فلا مكروأن تسمى بالعشاء الاولى قال ونقل ابن بطال من غيره أنه لايقال للغرب العشاء الاولى و بعداج الى دليل خاص انهى (قلت) وفهم من كلام ابن المنبران النهي عن ذلك على سدل السكر اهة وذكر الجزولي عن ابن حاتم نعو ماتقدم عن التنبيهات انها لاتسمى عشاء لالغةولاشرعا قال لكن برد عليه بالحديث اذاحضر العشاء والعشاء فالمؤابالمشاء قال وهذاا تماهو في المغرب انتهى (قلت) هذا الحديث قال السخاوي في المقاصد الحسنة قال العراقي في شرح الترمذي لاأصل له في كتب الحديث مذا اللفظ وأصل الحديث في المتفق عليه بلفظ اداوضع العشاء وأقميت الصلاة فالدؤاد احشاء انتهى ( قلت ) هذا لفظ البخارى في كتاب الصلاة ولفظ مسلم في كتاب الصلاة أيضا اذا حضر العشاء وأقميت الصلاة فابدؤابالعشاء لكن ذكره ابن الأثير في النهاية باللفظ الذي ذكره الجزولي وقال العشاء بالفني الطعام وأراد بالعشاء صلاة المغرب لانها وقت الافطار ولضيق وقتها انتهى ( قلت ) ولا يعني لتسميتهاعشاء بقوله في المدونة وتومهرا كباقسدرما بين العشاءين طول و وقع ذلك في عبارة المصنف وغيرهمن الفقهاءلان ذلكمن باب التغلب وقال ابن حجرفي شرح البخاري ولابتناول النهى تسمستهاعشاءعلى التغلب كهاذاقال صلبت العشاء بن انتهى

الغروب محال والمراد بالغروب غروب قرص الشمس وأجعت الامة على انه لا يحو زفعلها قبل الغروب محال والمراد بالغروب غروب قرص الشمس جيعه بعيث لا يرى منه شئ لامن سهل ولامن المعروب عبن في الارض و ترى من رؤس الجبال قال سند الغروب آخر دور الشمس في العين الحنة ويقبل سواد الليل من المشرق انتهى وهذا دشير الى ما تقدم ان الغروب الشمس في العين الحنة ويقبل سواد الليل من المشرق انتهى وهذا دشير الى ما تقدم ان الغروب الشمس و تقدم الشرعي معصل بعد الفلكي بنعو نصف درجة ولا بدمن عكن بعد ذلك حتى يتعقق الوقت باقبال ظامة الليل من المشرق كا تقدم وقال ان بشير ووقت المغرب اذا غالب قرص الشمس بموضع لا جبال فيه قالما موضع تغرب فيه خلف جبال في نظر الى جهة المشرق فاذا طلعت الظامة كان دليلا وقاله ابن الحاجب قال ابن فرحون ولا عبرة بمغيب قرصها عن في الارض حتى تغيب عن في رؤس على مغيب الشمس انتهى وقال في الجواهر والمراعي غيبو بة جرمها وقرصها دون أثرها وشعاعها وقاله ابن الحاجب قال ابن فرحون ولا عبرة بمغيب قرصها عن في الارض حتى تغيب عن في رؤس الجبال والمعمد في ذلك الماهو الحار من ههنا فقد دأ فطر الصائم ولا عبرة بأثرها وهو الحرة والنسلام اذا والمعمد في ذلك الماهو وهو الحرة منافقة حداً فطر الصائم ولا عبرة بأثرها وهو الحرة وان ذلك بتأخو النوء المستعلى كالمتصل بها قال الدميري والاجاع منع قائه الشافعية فائه الستعلى كالمتصل بها قال الدميري والاجاع منع قدعلى خلاف دعواه صدر المنافعة المنافعة المنافقة على خلاف دعواه صدر المنافعة المنافقة المنافقة

بفعلها بعدشر وطها ﴾ ش يعني ان وقت المغرب غير ممتدبل يقدر بمايسع فعلها بعدشر وطها واختلف همل وقتهامتحدأ وممتدالي غروب الشفق الاحر روايتان قال ابن الحاجب واية الاتحاد أشهر قال في التوضيح قال في الاستذكار الاتحادهو المشهورانتهي وقال صاحب الطراز انهظاهر المدونةور واءالبغداديون عن مالكوقال في الجواهرانهر واية ابن عبدالحركم وقول ابن المواز وعزاه ابن عرفة للشهور ودليله مافي حديث امامة جبريل عليه الصلاة والسلام بالنبي صلى الله عليهوسلمانه صلى بهالمغرب في اليومين في وقتواحد والرواية الأخرى ان وقتها ممتدوهي مذهبه في الموطأقال فيها اذاذهبت الحرة فقدوجبت العشاءوخرجت مرس وقت المغرب قال في الطراز وكذلك قال أشهب في مدونت مجوز لمن كان في الحضر أن يؤخر المغرب الى أن يغمب الشفق ثم يصليهاوآخر يصلى العشاء اذاغاب الشفق يكون وقتامشتر كأبينهما كإيشترك الظهر والعصرفي أول القامة الثانية وهذا اختيار الباجي وقدوقع في المدونة مايتضمن ذلك في الذي يخرجمن قرية يريدقر بةأخرى وهوغيرمسافر وعلىغير وضوء فتغنب الشمس ولاماءمعه قال ان طمع بادراك لماءقب لمغيب الشفق لم يتمم وأخر الصلاة وان لم يطمع به تمم وعلى هذا المدهد أكثر الناس وفي صحيح مسلم وقت المغرب الى أن تغيب حرة الشفق وفي المخاري اذا قرب العشاء وحضرت لصلاة فالدؤابه قبل أنتصاوا صلاة المغرب فهذا يقتضي ان وقتهامتسع ولانها يجمع بينهاو بين العشاء وهذهأمارة انصال وقتيهما كالظهر والعصر ومالانتصل وقتاه الايجمع بينهما كالعصر والمغرب والصبح والظهرانتهى باختصار ودليل هندا القول ماوقع في صحيح مسلم وأبى داودوالترمذي والنسائي في حديث السائل عن وقت الصلاة انه صلاها في الاول حين غاب الشمس وفي الثاني عند سقوط الشفق وفى رواية قبل أن يغيب الشفق وفى رواية للنسائى حين غاب الشفق وفي صحيح مسلم اذاصليتم المغرب فانه وقت الى أن يسقط الشفق وفى رواية و وقت المغرب مالم يسقط ثور الشفق وقوله ثورالشفق بالثاء المثلث أيثو رانهوا نتشاره وفي روانة أبي داودفور بالفاء وهو بمعناه ولفظ المدونة والمغرب اذاغابت الشمس للقمين وأماالمسافر ون فلابأس أن يدواالميل ونحوه نم ينزلون ويصاون فأخذبعض الشيو خمن هذا ان وقتهاممتد وأخذأ يضامن مسئلة المتمم التي ذكرناهاوأخذأيضامن تأخبرهاللجمع ليلة المطر ومن قوله في المدونة في الجمع بين المغرب والعشاء للسافر ويجمع بين العشاءين بمقدار ماتكون المغرب في آخر وقتها قب ل مغمب الشفق والعشاء فيأول وقتها بعدمغيب الشفق فهذه أربع مواضع من المدونة أخذمنهاان وقتهاممتدور دالأخذمن المسئلة الأولى بان التأخير للسافر من باب الاعذار والرخص كالقصر والفطر وهو خارجمن هذا البابقاله في التلقين ( قلت ) ونعوه للشيخ أبي الحسن الصغيرقال وكذلك التأخير ليلة الجع انماهو للعذر ونقله عنهابن ناجى وقال الصواب ان الاقامة من هناواضحة يعني مسئلة المسافر انتهى (قلت) وأمامسئلة التيمم فالاخذمنها قولي لانه يجوز تأخيرالصلاة عن وقتهاالمختار لاجل ادراك الماء ويصلى بالتيمم اذاخيف خروج الوقت المختار اللهم الاأن يقال اتما أجاز تأخيرها الشفق مراعاة المخلاف لقوة القول بالامتداد فتأمله واللهأعلم وقال ابن العريى في عارضته ان القول بالامتدادهو المصحيح وقال في أحكامه انه هو المشهور من مذهب مالك وقوله الذي في موطئه الذي قرأه طول عمره وأملاه حماته انتهي وقال الرجراجي انه المشهور وهوظاهرقول مالك في الموطأو المدونة وذكرلفظ الموطأ السابق وذكر مسئلة التيمم المتقدمة وذكر من المدونة أنضاقوله في كتاب

الجنائز انهلايم لي على الجنائز اذا اصفرت الشمس فاذاغر بت فان شاء بدأبالجنازة أو بالمغرب وقوله في كتاب الحج انه اذاطاف بعد العصر لابركع حتى تغرب الشمس فاذاغر بت الشمس فهو مخيرات شاءبدأبالمغرب أوبركعتى الطواف «قال في التوضيح وعلى الاتحاد قال صاحب التلقين وابن شاس يقدر آخره بالفر اغمنها وكذلك قال ابن راشيد ظاهر المذهب انه قدرماتوقع فيه بعيد الاذان والاقامة ولبعض الشافعية براعي مقدار الطهارة والستر واقتصر مصنف الارشادعلي هذا الذى نسبه ابن راشدلبعض الشافعية فقال مقدر بفعلها بعد تعصيل شر وطهاوقال ابن عطاءالله معمني الاتحادوالله أعلم قدرمايتو ضأفيه ويؤذن ويقيم خليل وقول من قال باعتبار الطهارةهو الظاهر لقولهم انالغر بتقديمها أفضل معأنهم يقولون ان وقت المفرب واحدولا يمكن فهمه على معنى ان تقديم الشروط قبل دخول الوقت أفضل من تأخيرها بعده والله أعلم انتهى (قلت) وماد كرعن ابن راشد أنه نسبه لبعض الشافعية وانصاحب الارشاد اقتصر عليه مرح به القاضى أبو بكربن العربي في العارضة ونسبه لمالك ونصه واختلف في آخر وقتها على أربعة أقوال (الاول) وقتهامقدر بفعل الطهارة ولبس الثياب والاذان والاقامة وثلاث ركعات قاله مالك والشافعي في أحدقوليهما (الثاني) آخر وقتها عقدار الوقت الاول من سائر الصاوات قاله بعض أصحاب الشافعي وأشار الميه في المدونة حين قال لابأس للسافر أن يمد الميل ونحوه (الثالث) آخر وقتها اذاغاب الشفق قاله في الموطأوهو الصحيح (الرابع) آخر وقتها بمقدار ثلاث ركعات بعد الشفق قاله أشهب انتهى وقال ابن عرفة وفي كون آخر وقتها آخر مايسعها بغسلها أو بمالم يغب الشفق ثالثهاما يسعها بعد مغيبه وهوأول وقت العشاء فيشتركان الأول المشهور والثاني لابن مسامة وأخذه أبوعمرواللخمي والمازري وابن رشدمن قول الموطأ اذاغاب الشفق خرجوقت المغرب ودخلوقت العشاء وأخذه الباجي وابن العربي من المدونة والثالث حكاه اللخمي وابن العربي عر . أشهب ولم محك الباجي في الامتداد غيره واعتبار مادسعها بغسلها لازم لوجو به وعدمه قبل وقتها وأجاعهم على امتناع التكليف بوقت مالا يسعه وبهيفهم قول المازري فاعلها اثر الغروب والمتوانى قليلا كلاهماأ داهافي وقتهاور واهابن العربي مصرحاباعتبار قدر الاذان والاقامة وليس الثماب معه انتهى الفظه الاغر والأقوال البيان وقوله وعدمه قبل وقتها يعني عدم وجوب الغسل لهاقبل وقتها فتحصل من هذا انه على القول بالاتحاد لابدمن اعتبار قدرمارسع الغسل والوضوء ولسس الثباب والاذان والاقامة وثلاث ركعات في حق كل مصل فن كان محصلالهذه الأمور فالأفضل له تقديمها اثر الغروب ولوتواني مهاقليلا مع تحصيله لشر وطهاالي مقدار مادسع هذه الأمور لم يأتم وكان مؤديا لهافي وقتها المختار ومن لم يكن محصلاللشر وط فأمره ظاهر (قلت) ينبغى أن يزادمع اعتبار ماتقدم قدر مالايسع الاستبراء المعتاد فانه واجب أيضاو القول الثاني الذى ذكره ابن العربى في العارضة عن بعض الشافعية ذكره صاحب الطر از فانه قال اذاقلنا بالاتحاد فأحده اختلف فيه أحجاب الشافعي على وجهين فذكر القول باعتبار الطهارة واللبس والأذان والاقامة وثلاث ركعات عقال وقال بعضهم جميع وقتها عنزلة أول الوقت من كل صلاة من غير حدانتهى وقال في الدخيرة اذا قلنابعدم الامتداد فاحده فعند ناماتقدم والشافعية قولان أحدهما اعتبار ماتقدم وثانيهما انه غير محدود والله أعلم والذي قدمه ان وقتهام في غروب قرص الشمس الى حين الفراغ منه اللقمين وعد المسافر الميل ونعوه وكلامه يوهم عدم اعتبار

الطهارة وليس كذلك (تنبيهات \* الاول) تقدم عن صاحب الطراز أن رواية الاتعادهي ظاهرالمدونة وهوظاهر بالنسبة الىالمقيم دون المسافر قال فيهاوا لمغرب اذاغابت الشمس وأما المسافر فلابأس أن يمد الميل ونحوه انتهى (الثاني) قال في الطراز بعد أن ذكر القولين المتقدمين الشافعية وهو الذي قلنافي وقت الافتتاح أماوقت استمدادها فاتفقوا على جواز استدامتهاالي مغيب الشفق في الموطأ ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب والطور وانه قرأ فيها والمرسلات وهندايمايقوى القول بأنوقتهافي الاختيار الىمغيب الشفق فانه لا يجوز تطويل القراءة الى مابعد الشفق اجاعاو يجوز مادام الشفق فأولم يكن ذلكوقتا لهافي الاختيار لماجاز كإبعد الشفق انتهى ومقتضى كلامهان هذا الكلام للشافعية وانهمو افق للذهب أعنى ان الوقت المذكورانما هوفي الدخول فها وأما امتدادها فبعوز الى مغيب الشفق ونقله عنه في الذخيرة كاذكر ناونقله التامساني في شرح الجلاب على وجه مقتضى انه من كلام أهل المندها فانه قال فرع اذا قلنا ان المغر باليس لهاالاوقت واحدفا حده اختلف أصحاب الشافعي على وجهين وذكر ماتقدم عنهم مم قال وقال عبدالوها عو وقت مضيق غير مقدر بالفراغ منها في حق كل مكلف قال سندأ ماوقت الافتتاح فانهمضى وأما استدامتها فاتفقو اعلى جواز استدامتها الىمغس الشفق ثمذكر بقية كلامه وكذلك نقله ابن راشد في شرح ابن الحاجب فتأمله و مفهم من كلام صاحب الطراز انه لا يحوز التطويل في قراءة غيرها من الصاوات حتى بخر جوقتها المختار غير أن في كلام مأن ذلك لايجوزاجاعاوحكي الشافعية في ذلك خلافا (الثالث) الظاهران المراد بقولهم مايسع الغسل والوضوء أى المعتادين في حق غالب الناس فلا بعت برتطو يل الموسوس ولا تحفيف النادر من الناس ولايقال ان ما يسع الوضوء والغسل والاستبراء مختلف باختلف الناس فن كانت عادته التطويل في ذلك وأخرها عن القدر الذي يسع ذلك في غالب الناس حكمنا بأنه صلاها بعد خروج الوقت لكن سق النظر فمن عادته التطويل في الاستبراء ولا ينقطع عنه البول بسرعة وبالبعد الغروب وعلم أنه لاينقطع استبراؤه حتى يخرج الوقت الختار فكيف يفعل وكذلكمن عادته التطويل في الغسل في الوضوء فهل يؤخرها ولوأدى ذلك الى خروج الوقت المقدر المذكور وهل بقال انهم أوقعو هابعدوقتها الختار أوان وقتهامقدر بفعلها بعد تحصيل شروطها وذلك يختلف يعسب كلمكاف وقد رؤخذ هذامن قوله في الجواهر على الرواية الاخرى وقتها واحدمضيق غير ممت دمقدر آخره بالفراغ منهافي حق كل مكلف انتهى وهذا بندني على مسئلة أخرى وهومن بال وكانتعادتهان استبراء هلاينقطع الابعد طول بعيث يخرج الوقت المختار أوالضرورى كيف يفعل فهل يؤمر بالوضوء والصلاة مع وجوده و يصر ذلك كالسلس أو يؤخر الصلاة حتى نقطع البول وهل الأولى له اذا كان محصور اوخاف أن يقع فهاذ كرناه أن يصلى على تلك الحال من مدافعة الاخبثين أويز للعنمه الضرورة فان وقع فهاذكرناه فانهم قالوافي الرعاف والنجاسة اذاخاف خروج الوقت دصلى بالنجاسة وقالوا اذاخاف خروج الوقت باشتغاله بالوضوء أوالغسل تميم ولم أقف على حكم في هذه المسئلة لان الفرض أنه على غير وجه السلس أمالوكان ذلك على وجه السلس فانه بتوضأ ويصلى ان كان ذلك ملاز ماله في أكثر الاوقات أوتساوت ملاز مته وانقطاعه وان كان انقطاعه أكثر فهوناقض على المشهو رخلافاللعراقيين والله تعالى أعلم وسئل عنهاشيخ المالكمة بالديار المصر بة الشيخ ناصر الدين اللقانى أدام الله النفع بعاومه فأجاب بأنه يؤخر الصلاة حتى

ينقطع بوله ولوأدى لخروج الصلاة عرب وقتها الاختياري والضروري ولايصليهامع وجود البول لانه ناقض للوضوء مناف له وكذاك الشغل بالاخبثين عن فرض في وجوب التأخير ولوخرج الوقت المندكور ولايصلي معهافي الوقت لانها مبطلة للصلاة موجبة لاعادتها أبدانم اذا كانت غيرمشغلة عن فرض وجب فعلهافي الوقت ولا يجوز التأخير عنه لان الفعل في الوقت الاختياري واجب فلايترك لتعصيل مندوب داماظهر من أصول المذهب انتهي (قلت) وهذا هو الظاهر عندى والله أعلم (الرابع) قال في الطر از اذاقلنا ان لها وقتين فهل تشترك مع العشاء أولا واذاقلنابالاشتراك فهل قبل مغمب الشفق بقدر العشاء أو بعده بقدر المغرب وهل مجزى تقديم العشاء من غيرعذروهل بأثم بتأخير المغرب الى مابعد مغيب الشفق من غير عذر كل هذا يختلف فيه على قضية واختلف فيهمن الظهر والعصرانتهي ونقله في الذخيرة وقبله فاما ماذكره من الخلاف في الاشتراك وعدمه فيظهر من كلام ابن العربي المتقدم ومن كلام ابن عرفة المتقدم ونحوه للخمي لكن ليس القائل بعدم الاشتراك في الظهر والعصر هو القول هنالان القائل بعدم الاشتراك في الطهر والعصر لابن حبيب وعبد الملائوابن المواز وابن حبيب ويقولان ان وقت المغرب متعد فلايصح أن ينسب المماالقول بعدم الاشتراك لانااعافر عناعلى القول بامتداد الوقت وأماماذكره من كون الخلاف اذاقلنا بالاشتراك هل هو قبل العشاء أو بعده فالظاهر انهموجود فقد تقدم عن أشهب ان المغرب تشارك العشاء بعد مغيب الشفق ونقل ابن الحاجب عنه أن الاشتراك قبل مغيب الشفق قال في التوضيح لعل له قولين قال ولم يبين المصنف يعني ابن الحاجب عادايقع الاشتراك والظاهرانه بأر بع ركعات قبل الشفق انهى (قلت) تقدم في كلام سندالتصر بج بذلك وأماتقديم العشاء قبل مغيب الشفق فقد تقدم الهالا تعزى على المشهور واماهل يأثم بالتأخير فسيأتى في كلام المصنف أنه يأثم والله تعالى أعلم ص ﴿ والعشاء من غروب حرة الشفق للثلث الاول ﴾ ش لمافرغ من بيان وقت صلاة المغرب شرع بين وقت صلاة العشاء وردتسميتها بذاك في القرآن قال في التنبيهات سميت بذلك من الظلام والعشاء بكسير العين ممدودا أول الظلام وقال ابن العربي في العارضة العشاء بكسر العين هوأول الظلام وذلك من المغرب الى العمة والعشاء بفتحهاطعام ذلك الوقت والعشا آن المغرب والعقة أنتهى وقال الجزولي كان بمربنافي المجالس انهامشتقةمن العشى وهوضعف البصر لان البصر يضعف حينئة قال في التنبيهات وجاءاسمهافي الحديث العمة بقوله لويعامون مافي العمة والصبح لأتوها ولوحبوا وجاءالنهي عن تسميتهاعمة وسميت بذلكمن عمة الليل وهي ثلثه وأصله تأخيرها يقال أعتم القوم اذاساروا حينف والعمة الابطاءانتهي قال في الصحاح العمة وقت صلاة العشاء قال الخليل العمة هو الثلث الاول من الليل بعد غيبو بة الشفق وقدعتم الليل يعتم كضرب يضرب وعمته ظلامه انتهى وقال ابن حجر العمة ظلمة الليل وتنتهى الى الثلث الاول وأطلقت على صلاة العشاء لانها توقع فيهاانتهى والنهى عن تسميتها عمة هو مارواه مسلم لاتغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الاانهافي كتاب الله العشاءوهم يعمون الابل بفتح أوله وضمه وفي رواية بحلاب الابل ومعناه انهم يسمونها العمة لكونهم يعتمون بحلاب الابل أي يؤخرونه الى شدة الظلام ( فرع) قال ابن ناجي في شرح المدونة واختلف في تسميتها بالعمة على ثلاثة أقوال فقيل ان ذلك عائز والعشاء أحسن وهوقول الرسالة وقيل يكره تسميتها بالعقة قاله في سماع إبن القاسم قال أكره تسميتها بالعمة واستعب تعليم

(وللعشاءمن غروب حرة الشفق للثلث الاول) فها أول وقت العشاء مغس الشفق وهوالجرة ولاينظر الى البياض الباقي معدها كالانظرفي الصومالي البياض الذي قبل الفجر وآخروقتهاثلث اللملانظر هذامع قولهم على القرص دائرتان حراء وقبلهاسضاء أول ما يطلع البيضاء ثم الجراء ثم القرص والاحكام تتعلق بالبيضاء وهي دائرة الكن لاتساعها تظهر كاعنها خط مستقيم من القبلة الى الشمال ويسمى الفجر المعترض والمستطير والصادق والفجر الكاذب هو المستطمل من المشرق الى المغرب سمى كاذبالانه

الاهلوالولدتسميتها العشاء وأرجو سعةتكليم من لايفهمها العشاء بالعمة وقيل يحرم تسميتها بها وهونقل ابنرشدعن كتاب ابن مزين من قال فيهاعمة كتبت عليه سيئة انتهى وهذه الاقوال أخنهامن كلام بنعرفة فانهقال وسمع ابن القاسم أكره تسميتها العمة وأستعب تعليم الأهل والولد تسميتها العشاء وأرجو سعة تكلم من لايفهمها العشاء بالعمة ابن رشدمن قال فهماعمة كتبت عليمه سيئة قال ابن عرفة قلت فتكون حراما وقول الشيخ وتسميتها العشاءأولى خلافهما انتهى (قلت) وهـنه المسئلة في رسم كتب عليه وكر حق من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة لكن لم يصر حفيها بلفظ الكراهة كاذكرابن عرفة لفظه سئل مالك عن قول الرجل في صلة العشاء العمة قال مالك الصواب ماقال الله من بعد صلاة العشاء ثم ذكر بقية الرواية لكن عبراين رشدعن هذابالكراهة وقال في شرح هذه المسئلة وجه كراهية مالك ان تسمى العشاءعمة الاعندالضر ورةمار ويعن الني صلى الله عليه وسلم لاتغلبنكم الاعراب وذكر بقية الحديث واللهأعلم (فرع) وأماوصفهابالآخرة في قولهم صلاة العشاء الأخرة فجائز وقع ذلك في كلام مالك في المدونة وغيرهاوفي كلام غيره وورد ذلك في الصحيحين ففي البخاري فيابذكر العشاء والعمةعن أنس قال أخرالني صلى الله عليه وسلم العشاء الآخرة وفي صحيح مسلم فى باب خروج النساء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أصابت بحورا فلاتشهد معناالعشاء الآخرة وقال النووي فيه دليل على جواز قول الانسان العشاء الآخرة وأمامانقل عن الاصمعي انه قال من المحال قول العامة العشاء الآخر ة لانه ليس لنا الاعشاء واحدة فلا توصف بالآخرة فهاذا القول غلط لهاذا الحديث وقدثيت في صحيح مسلم عن جاعات من الصحابة وصفها وألفاظهم بالدامشهو رةانهي وكرر ذلك في باب القراءة في العشاء وفي باب وقت العشاء وقال فمه دليل على وصفها بالآخرة وانهلا كراهة فيه خلافالماحكى عن الاصمعي من كراهته والله أعلم ﴿ فصل ﴾ واختلف في أول وقتها فالمعر وف من المذهب ان أول وقتها مغيب الشفق الاحر كما قال المصنف من غروب حرة الشفق وعلمه أكثرالعاباء وأخن اللخمي وابن العربي قولالمالك انه البياض من قول ابن شعبان أكثرا جو بقه في الشفق انه الحرة ورد المازري الاخف باحتمال أن اس شعبان أرادما وقع في سهاع ابن القاسم عن مالك أرجو أن تكون الحرة والبياض أبين فمكن أن مكون ابن شعبان لمارأى هذافيه ترددوماسواه لاترددفيه اشارة الى ان أكثر أقواله انه الجرةدون تردد فلا مقطع بصعة مافهمه اللخمى وابن العربى وماقاله المازرى ظاهر قال ابن ناجي ونقل ابن هر ون في شرحه على التهذيب عن ابن القاسم اعتبار البياض كابي حنيفة ولاأعرفه قال عياض والقول بالبياض عندى أبين للخروج من خلاف أهل اللسان والفقه واحتج بعض الشيوخ للشهور بوجهين الاول ان الغوارب ثلاثة الشمس والشفقان والطوالع ثلاثة الفجران والشمس والحكم يتعلق بالوسط من الطوالع فكذلك يتعلق بالوسط من الغوارب الثاني روى عن الخليل بن احدانه قال رقبت البياض فوجدته بيق الى ثلث الليل وفي مختصر ماليس في المختصر الى نصف الليل فاو رتب الحكم لزم تأخير العشاء الى نصف الليل أو آخره انتهى وقال سند وجه المذهب مافي حديث جبريل وغيره انه صلى العشاء حين غاب الشفق وهذا االاسم مختص في الاستعال بالحرة قال صاحب العين الشفق الجرة قال الفراء نظر اعراى الى توب أحرفقال كائنه شفق ومنه صبغت و يشفقا وكذلك قال المفسر ون في قوله تعالى فلاأقسم بالشفق انه الحرة وفي

الموطأعن ابن عمر الشفق الحرة فاذاغاب الشفق فقد وجبت الصلاة انتهى (تنبيه) قال في الطراز لا يحتلف أن مبتد أوقت العشاء الاختياري لا يكون قبل مغيب الشفق الذي هو الحرة انتهى فاعترضه بعض الناس بانه قد نقل عن أشهب ان من صلى العشاء قبل مغيب الشفق انها تجزئه (قلت) ليس في هذا ما يخالف كلامه لان أشهب لا يقول ذلك وقت مختار يجو زايقاعها فيه ابتداء وانما قال أرجو انه يجزئه فتأمله والله أعلم

﴿ فصل ﴾ وقال في الطراز والاتختلف الأمة أن وقتها الاختياري ممتدواختلف في منتها، فشهور المذهبأنه الىثلث الليسل كإجاءفي حديث عمر وهذا قول مالك وابن القاسم وأشهب وقال ابن حبيب وابن المواز الى نصف الليل وقدو ردت الاحاديث عايد ل الكل واحد من القولين ص ﴿ وللصبح من الفجر الصادق للاسفار الاعلى وهي الوسطى ﴾ ش لما فرغ من بيان وقت العشاء شرع يبين وقت صلاة الصبح ولهااساء منها صلاة الصبح لوجو بهاحينئذ والصبح والصباح ولالنهار وقيلهومأخوذمن الحرة التيفيه كصباحة الوجمه مأخوذمن الحرة التيفيه وتسمى صلاة الفجرلوجو بهاعندظهوره قال ابن ناجى في شرح المدونة وتسمى صلاة الغداة والغداة أول النهار وقال ابن العربي في العارضة وذكر الدميري عن الشافعي انه قال لاأحب أن تسمى الغداة وقاله المحققون وقال الطبرى والشيخ أبواسعاق يكره أنتسمى الغداة قال النووى وماقاله غريب والصواب انهلا يكره وتسمى صلاة التنوير وقرآن الفجرانتهي وقديسقط لفظ الصلاة فتسمى الصبح والفجر والغداة وتسمى الصلاة الوسطى لان الظهر والعصر مشةركتان يقصران ويجمعان والمغرب والعشاء كذلك والصبح مستقلة بنفسها وقيل لان الظهر والعصر نهاريتان والمغرب والعشاء ليليتان ووقت الصبح مستقل لامن الليل ولامن النهار وقاله ابن ناجي وقال الجزولي اختلف فيوقتها وقيلمن الليللانه يجهرفيها وقيل من النهار لانه يحرم الأكل فيه على الصائم وقيل لامن الليل ولامن النهار وقال في الطر از ممايت كلم أهل العلم فيه هل صلاة الصبح من صلة النهار أملافن قائل انهامن صلاة النهار ويحكى عن الأعش انهامن صلاة الليل وانما قبل طاوع الشمس يعل فيه الطعام والشراب الصائم نقل ذلك ابن الصباغ في شامله وهو بعيدعن قول الله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الأسود من الفجر وقدظهر تحريم الاكل بطاوع الفجر عنداخاص والعام وفى كل عصر ومصرفان احتج لهذا المذهب المنكر بقوله تعالى فحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة وآية النهار الشمس وبقوله صلى الله عليه وسلم صلاة النهارعجاء فنقول لاحجة في الآية لانها تقتضي ان الشمس آية النهار وهل له آية أخرى ماتعرضت الآية لذلك بنني ولااثبات ويقال الفجر حاجب الشمس فقال الدارقطني فيهلم يروهذاعن رسول اللهصلى الله عليه وسلم وانماهو من قول الفقهاء على ان مقصوده معظم النهار ألاترى ان صلاة الجع والعيدين غيرعجاءوذكراستدلالا آخرمن كلام العرب وأطال فى ذلك ثم ذكر لماتكام على الاحتماج ان الصلاة الوسطى هي الصبح فقال أما ان راعينا الوسط من حيث الوقت فالصبح أولى بدلك لأنهامقتطعة عاقبلها وعمابعدهالايشارك وقتهاوقت صلاة بخلاف سائر الصاوات حتى قال قومان وقتها ليسمن الليل ولامن النهار انتهى وقال القاضى عبد الوهاب في شرح الرسالة قدذ كرنا ان صلاة الفجر تجب بطاوع الفجر الثاني وهوابتداء النهار وان ذلك الوقت يحرم الطعام والشراب على الصائم وهـ ناقولنا وقول كافة الفقهاء وحكى عن قوم ان أول النهار من طلوع الشمس وان

يقسل ويتلاشى (وللصبح من الفجر الصادق) ابن عرفةأول الصبرطاوع الفجر وهو ساض الأفق المنتشرابن شاس أول الصبح طاوع الفجر الصادق المستطير ضوؤه لاالفجر لكاذب الذي يبدومستطيلائم ينمحق (للاسفارالأعلى) فها وآخر وقتها اذا أسفر ابن عرفة في كون الاسفار ما اذا عت الصلاة بدا حاجب الشمسأو عاتبين به الأشياء تفسيران الاول لعبدالحق والرسالة والتفسير الثاني لابن عرفة وبعض المتأخرين

صلاة الصبح من صلاة الليل وعن آخرين انها من صلاة اليوم وليست من صلاة الليل ولامن صلاة النهار وكل ذلك باطل غير صحيح والذي يدل على صحة قولنا وفساد ما خالفه أن الله ذكر الليل والنهار ولم يذكر وقتا ثالثا فوجب أن لا ينفك العالم منهما فا دابطل أن تكون من صلاة الليل ثبت أن تحكون من صلاة النهار ويدل عليه قوله أقم اله للة طرفى النهار ولا خلاف أن المراد بأحد الطرفين الصبح فثبت انها من صلاة النهار ويدل عليه قوله تعالى وكلو اواشر بواحتى يتبين لكم الخيط الأبيض قال ابن عباس الخيط الأبيض هو الصبح المنفلق والخيط الأسوده وسواد الليل فدل على انه لا والسلمة بينهما انتهى وكلام الله خمى في أوقات النوافل يقتضى ان النهار من طاوع الشمس فتاً مله

﴿ فُصَالَ ﴾ ولاخالفانأولوقتهاطاوعالفجرالصادق وهوالضياءالمعترض في الأفق ويقال لهالفجر المستطير بالراء أى المنتشر الشائع قال الله تعالى و بحافون يوما كأن شره مستطيرا وقال فىالطراز الفجر المستطير شبهبالطائر يفتح جناحيمه وهوالفجر الثانى وأما الفجر الاول فيقال له المستطيل باللام لانه يصعد في كبد السهاء قال في الطراز كهيئة الطيلسان ويشبه ذنب السرحان بكسر السين المهملة وهو الذئب والأسدفان لونه مظلم وباطن ذنبه أبيض وشبه الشعراءمع الليل بالثوب الأسودالذي جيب في صدره اذاشق جيبه و برز الصدر و مقال الكاذب والكذاب لأنه يغرمن لايعرفه وتسميه العرب المحلف كان حالفا يحلف لطلع الفجر وآخر يحلف انهلم يطلع قال في الذخريرة وكثير من الفقهاء لانعر في حقيقة هذا الفجر و بعتقدانه عام الوجودفي سائر الأزمنة وهوخاص ببعض الشتاء وسيب ذلك انه المجرة فتي كان الفجر بالبادة ونحوهاطلعت المجرة قبل الفجروهي بيضاء فيعتقدانها الفجر فاذابابنت الافق ظهرمن تعتها الظلامتم يطلع الفجر بعد ذلك وأمافي غيرالشناء فتطلع المجرة أول الليسل أونصفه فلايطلع آخر لليل الاالفجر الحقيقي انهى ونازعه غيره في ذلك وقال انهمستمر في جيع الأزمنة وهو الظاهر ولاشكان ذلك الوقت من الليل فلا يحرم فيه الأكل ومن صلى الصبح فيه لم تجزه بلاخلاف ﴿ فصل ﴾ واختلف في آخر وقهافذ كرابن عرفة في ذلك طريقين (الأولى) للقاضي عبد الوهاب والمازرى انه طلوع الشمس قال ابن العربي ولايصح غيره (الثانية) للأكثر وأي عمر بن عبد البرانه اختلف فيهعلي قولين فقيل للاسفار الأعلى وقيل طلوع الشمس والاول رواية ابن القاسم والثاني رواية ابن وهبمع قول الاكثر ومقتضي كلام ابن الخاجب أن الثاني هو المشهور لتصديره به وعطفه الاول عليه بقيل قال في التوضيح وليس كذلك بل ماصدر به قول ابن حبيب ومذهب المدونة الاسفار قال ابن عطاء الله أى الأعلى وهو قوله في المختصر قال ابن عبد السلام وهوالمشهورنعم يوافق كلام ابن الحاجب ماقاله ابن العربي الصحيح عن مالك ان وقتها الاختياري الى طاوع الشمس قال وماروى عنه خلافه لا يصح قال ابن عطاء الله بعد كلامه ان كان ثم وجه يلجئ الى تأويل كلام المدونة والمختصر والافك يمكن أن يقال في نقل المدونة لايصيح انتهى (تنبهات \* الاول) اختلف في تفسير الاسفار ففسره ابن العربي عاتبين به الأشياء وتتراءي به الوجوه ونقله عبدالحق عن بعض المتأخرين وفسره الشيخ أبومجمد بما اذاتمت الصلاة بداحاجب الشمس وقاله عبدالحق وقال في التنبيهات الاسفار البيان والكشف وهو بقع أولاعلى انصداع الفجروبيانه وعليه يحمل قوله عليه الصلاة والسلام أسفر وابالفجر فانه أعظم للزع أي صاوها

عنداستبانة الصبح والأول ظهوره لكروالاسفار الثاني هوقوة الجرة والضياء قبل طلوع الشمس وذلك آخر وقتهاالذي ليس بعده الاظهور قرص الشمس وقداختلف هلهو وقت ادائها أو وقت ضرورة انتهى (الثاني) قال الشيخ في الرسالة وآخر وقتها الاسفار البين الذي اذاسلم منها بدا عاجب الشمس قال ابن الحاجب بعد ذكره القولين في آخر وقتها الختار وتفسيرا بن أبي زيد برجع بهما الى وفاق قال في التوضيح فيه نظر لان الذي جعله ابن أبي زيد آخر الوقت اسفار مقد وهوالاسفار البين والاسفار في القول الثاني مقيد بالأعلى قال عبد الحق قال بعض المتأخرين قوله في المدونة آخر وقتها اذا أسفر يريد بذلك ترائى الوجوه لاعلى ماقال ابن حبيب انه الذي اذا سلم منها بداحاجب الشمس انهي وقال ابن عرفة وفي قول ابن الحاجب تفسيرا بي محمداياه ابن الحاجب أنه الذي اذاسلم منها بداحاجب الشمس يرجع بهما الى وفاق نظر لاحتمال تفسيره بتقدير الصلاة لا بجوز فعلها وكون الآخرمابع دالتمام مابه التمام كتعديدهم اياه بطلوع الشمس بل الراجع بهما المه نص الشيخ عن ابن حبيب آخر والاسفار الذي اذا تمت الصلاة بداحاجب الشمس وسقط الوقتلان قوله سقط الوقت ينفي احمال الأمرين انتهى فتأمل كلامه فاني لم أفهمه وقال المشذالي في تفسير كلامه الأولأعنى قوله لاحتال تفسيره بتقدير الصلاة لابحواز فعلها يعني أن ماقاله أبومجمد محقل أن يكون معناه ان آخر الوقت الاسفار البين ومابعده الى طاوع الشمس بيان الاسفار البين الذىذكر بالتقديرالمذكورلاانه يجوزأن يفعل فىذلك المقدار اختيار ولم يتعرض لبيان باقي كلامه ولعل ذلك لوضوحه عنده ونقل ابن ناجي في شرح المدونة كلام ابن عرفة الاول بالمعني فقال قال بعض شيوخنافهاقاله نظر لاحتمال أن يكون قصده بقوله آخر وقنها الضروري الذي لايجوز فعلهافيه ولاحتمال كون الآخر مابعد التمام لامابه التمام الخ فتأمله

وفصل وأماقوله وهي الوسطى فأشار به الى ان صلاة الصبح هي الصلاة الوسطى وهذا قول مالكوهو المشهور وهوقول علماء المدينة وقول على وابن عباس رضي الله تعالى عنهم وحكاءابن المنذرعن عمر وهوقول الشافعي الذي نصعليه ولكن قال أحجابه قدقال اذاصوالحديث فهو مذهبي وقدصح الحدث أنهاا لعصر فصار مذهبه أنها العصر وقال ابن حبيب هي العصر وهوقول جاعة من الصحابة وقيل هي الظهر حكاه في الموطأعن زيدين ثابت وقيل انها المغرب قاله ابن قتيبة وقتادة وقيلهي العشاءذكره أحدبن على النيسابوري وقيلهي الصلوات الخس ذكره النقاش في تفسيره وقيل هي مهمة في الصلوات الجس لجهدفي الجيع كافي ليلة القدر والساعة التى في يوم الجعة قاله الربيع بن خيئم و حكى عن ابن المسيب وقيل هما صلاتا الصبح والعصر وعزاه الدمياطي للأبهري من المالكية واختاره ابن أبي جرة لقوله صلى الله عليه وسلمن صلى البردين وجبتله الجنة وقوله صلى الله عليه وسلم فان استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طاوع الشمس وصلاة قبل غروبها رواه البخاري وقيل انها الجعة حكاه الماوردي في تفسيره وقيل انها العشاء والصبح قال الدمياطي ذكره ابن مقسم في تفسيره وقيل انهاصلاة الجاعة في جيع الصاوات حكاه الماوردي وقيل انهاصلاة الخوف حكاه الدساطي وقال حكاه لنامن يوثق بهمن أهل العلم وقيل الاضحى قال الدمياطي حكاه لنامن وقف عليه في بعض الشروح المطولة وقيل صلاة عيد الفطر حكاهلنا أيضامن حكى صلاة الأضحى وقيل انها الوتر واختاره أبوالحسن السفاوي وقيل انها صلاة الضعى قال الدمياطي ذاكرت فهاأحد شيوخي فقال أظن أني وقفت على قول انها صلاة الضحى فان ثبت هذا فهذه سبعة عشر قولاذ كرهاشرف الدين الدمياطي في كتابه المسمى كشف الغطافى تبيين الصلاة الوسطى وذكر السبعة الأول منهاصاحب الطراز وغيره وذكرغيره شيأمن الاقوال الأخروذكر الجزولي قولاانها الصبح والظهر وذكر الشيح زر وقانها الصلاة على الني صلى الله عليه وسلم ذكره عن شخه أبي عبد الله القورى وقال انه خارج المذهب وذكر الشيخ زروق قولا آخرانها العصر والعشاءفتصيرالأقوالعشرين قولاوالوسطى تأنيثالوسط وهو يحتمل معندين (أحدهما) المختار كافي قوله تعالى أمة وسطا وقوله قال أوسطهم (والثاني) التوسط بين شيئين وكلاالاهم ينموجودفي الصبح أمافضلها فعلوموأما كونهامتوسطة بين شيئين فقدتقدم بيانه قريبا (تنبيه) قول الشيخ في الرسالة فهي الصلاة الوسطى عندأهل المدينة قال ابن ناجى عدمل أن يكون أتى به مرتضياله ومحتجابه على المخالف و يحمّل أن يكون متبرئامنه قال وذكرت هذا في درس شنحنا أبى مهدى فالفنى جميع أصحابه وقالوا اغا أتى بذلك ارتضاء واستدلالا وقال الشيخ الصواب عندى ماذكره من أن ذلك محمل والله تعالى أعلم ص ﴿ وان مات وسط الوقت بلااداء لم يعص الاأن يظن الموت شفد تقدم ان جميع وقت الاختيار مجوز ايقاع الصلاة فيهوانه يجوز تأخير الصلاة الى آخره وأنه لايشترط العزم على الاداء على الراجح وذكر المصنف رجه الله تعالى أن المكلف اذاأخر الصلاةعن أول وقتها نممات في أثنائه قبل خروجه وقبل أن يصلما فانه ليس يعاص ذالم يظن المون أي لم يغلب على ظنه ان الموت بأتيه قبل خروج الوقت لان التأخير جائز ولااثم مع جوازالترك لايقال شرط جوازالترك سلامة العاقبة اذلا يمكن العلم بهافيؤدي الى التكليف بالحال وهذا يخلاف ماوقته العمر فانهلو أخره وماتعصي والالم يتعقق الوجوب لان البقاء الى سنة أخرى ليس بغالب على الظن ولهـ ناقال الحنفية لا يحوز تأخير الحج الى سنة أخرى وهو احد قولى المالكية (قلت) وفي هذا الاستثناء نظر لان من عصاء ما أخر عنده مع ظن السلامة والشافعي الذى لم يعص الشاب لكونه أخرمع ظن السلامة انتهى وعلم ماذكرنا ان المراد بوسط الوقت هو مابين أوله وآخره لاالوسط الحقيقي ومفهوم الاستثناء انهاذاظن الموت وأخره فانه يعصي وهو كذاك لانه اذاظن الموت في جرء من الوقت تعين عليه الوقت ووجبت عليه المبادرة بالفعل فان أخر الفعل عصى وسواءمات قبل الفعل أوعاش وفعله بعدذلك نعم اختلف العلماء فما اذالم يمت بعدأن يضيق عليه الوقت لظنه فأوقع الصلاة بعدالوقت المضيق وليكن وقتم اباق فقال جمهور العاماء انها أداء وقال القاضي أبو بكر الباقلاني انهاقضاء نقل القولين في ذلك ابن الحاجب في مختصره الأصلى وغيره ووجه قول الجهور ظاهر وهوانها عبادة وقعت في وقتها المقدر لهاشر عاوان عصى هو بالتأخيركما لواعتقد خروج الوقت فانه يعصى بالتأخير فاذاتبينان الوقت باق فالصلاة اداء اتفاقاولاأثرللا عتقادالذي تبين خطؤه حتى يقال صار وقتابحسب ظنهما قبل ذلك فيكون قضاء لئلا الزممن جعل ظن المكلف موجبا للعصان التأخير أن بخرج ماهو وقت في نفس الامرعن كونهوقنا وللقاضي أن يفرق بأنه لايلزم من اطلاق اسم القضاء على ماذكر ه اطلاقه على ماذكر ثملان الأول أخره عن الوقت المظنون في الوقت المشروع والآخر أخره عن الوقت المظنون قبل الوقت المشروع (قلت) ويلزم القاضي انه لواعتقد استمرار الوقت فأخر شم فعل في آخر الوقت في ظنه فاذاهو بعد الوقت أن يكون اداء بناء على ظنه قاله الرهوني في شرح ابن الحاجب الأصلى ووجه قول القاضي أن وقت العبادة قد تضيق علمه محسب ظنه فكا ما خره عن وقتها المقدر لها قال

(وانمات وسط الوقت بلااداءلم بعص)المازري وجوب الصلاة لتعلق عند جهور المالكية بجميع الوقت فعليه لو مات المكاف في وسط الوقت قبل الاداء لم يعص (الأأن يظن الموت) ابن الحاجب الجهوران جيع وقت الظهر ونعوه وقت لادائهومن أخر مع ظن الموتقبل الفعل عصى اتفاقافان لم عت ثم فعله في وقت فالجهورأداء وان ظنالسلامةفات فأةفلا رععى

الرهوني ولاخلاف في المعنى الاأن ير مدوجوب نية القضاء وهو بعيداذ لحيقل به أحدوالنزاع في التسمية وقال القرافي في الفرق السادس والستين (فائدة) اتضح ماتحرران المكاف اذاغلب على ظنه أنه لا يعيش الى آخر الوقت ثم عاش ان الفعل يكون منه إداء لان تعيين الوقت لم يكن لمصلحة فيه بل تبع للظن الكاذب وقيل هوقضاء قولان للقاضي والغز الى انتهى وقال في الفرق التاسع والستين ( فرع ) اذاقلنابالتوسعفه لذلك مشروط بسلامة العاقبة فان مات قبل الفعل وقد أخرمختارايأتم وهوقول الشافعي أولايأ تملاذن الشرع فى التأخير وهومنده المالكية وهو الصحيره وبجهة النظر اهوير يدبهذامع ظن السلامة وانظر كلام الشيخ حلولو فانه نقل عن الفهرى والانبارى كلاماف مطول والفهرى الطرطوشي ( فرع ) قال في الطر ازلمات كلم على تارك الصلاة في آخر بال الأوقات من حلف على صلاة انه لا يفعلها فاهاد خل وقتها مات قبل خروجه فلا مختلف انه غير معاقب الذي ماصلاهاولا مكفر بتصميه على أنه لا يصلى انتهى (قلت) هو وان كان غيرمعاقب على ترك الصلاة فانه معاقب على تصميه على ترك الصلاة فان العزم على المعصية والتصميم علىهامعصية فيوًا خديدلك وهذااذامات فجأة مع ظن السلامة والله تعالى أعلم ص ﴿ والأفضل لفدتقد عهامطلقا ﴾ ش لما فرغر حمه الله تعالى من بيان الوقت المختار وتقدم انه ينقسم الى وقت فضله ووقت توسعة شرع سين وقت الفضيلة منه ويعلم بذلك ان قيته وقت توسعة فذكران الأفضل للفذوهو المنفر دتقديم الصلاة مطلقافي أول وقتها اقوله تعالى حافظواء لي الصاوات ومن المحافظة علما الاتمانها أولوقتهاولقوله صلى الله علىه وسلم أفضل الاعمال الصلاة لأولوقتها رواه الترمذي وقال ليس بالقوى ورواه الحاكم ولقوله صلى الله عليه وسلم الصلاة أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفوالله رواه الترمذي والدارقطني وقال النووى فى خلاصة الاحكام ان هذين الخدشين ضعيفان وذكرفي الاحاديث الصحيحة الدالة على فضيلة أول الوقت حديث ابن مسعود في الصحيحين قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أحب الى الله قال الصلاة على وقتها الحديث ذكره المخارى في كتاب الصلاة وفي مواضع أخر وذكره مسلم في كتاب الآيمان (تنبيه) قوله الصلاة على وقتها كذاوقع في بعض روايات الصحيحين وفي بعضهالوقتها والراد النووي له في مات فضملة أول الوقت بدل على انه فهرم منه الدلالة على ذلك وهكذا قال فيه ابن بطال ان فيه البدار إلى الصلاة فيأول وقتهاأ فضلمن التراخي لانه اعاشرط فهاأن تكون أحسالأعمال اذاأ قمت لوقتها المستعب قال ابن حجرفي أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر قال ابن دقيق العبد ليس في هذا اللفظ مانقتضي أولاولا آخراا نتهي وقال النووي في شرح مسلم في هذا الحديث الحث على المحافظة على الصلاة في وقتها و يمكن أن يؤخذ منه استعبام افي أول الوقت الكونه احتماطا لهاومبادرة الى تعصلها انتهى (فائدة)زادابراهم بن عبدالملك في الحديث الثاني وفي وسطه رحة الله قال الحافظ ابن حجر فيتخر يجأحاد بثالرافعي وقال التميي في الترغيب والترهيب ذكر وسيط الوقت لاأعر فه الافي هذه الرواية قال ويروى عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه انه قال لماسمع هذا الحديث رضوان الله أحب البنامن عفوه انتهى (قلت) ماذكره عن الصديق رضي الله تعالى عنه ذكره القاضي عبدالوهاب فى شرح الرسالة وجزم به وقال وقوله وآخره عفو الله ير بديه التوسعة لاعلى معنى العفوعن الذنب لاجاعناعلى أن مؤخرها الى آخر الوقت لا بلحقه اثم ولا بنسب الى التقصير في واجبانتهى وقال الدميرى قال الشافعي رضوان اللهانما يكون للحسنين والعفو شبهأن بكون

(والافضل لفد تقديمها مطلقا) ابن رشدالبدار الى الصلاة أول الوقت من فعل الخوارج أبو عمر جهور العلماء في الصاوات كلها ان المبادر لقوله سبعانه سابقوا ولحديث أفضل وسارعوا ولحديث أفضل المالة لأول وقتها رضوان الله وآخره عفو رضوان الله وآخره عفو

للقصرين (فائدة) قال أبوحنيفة الاسفار بالصبح أفضل لحديث رافع بن خديج أسفر وابالفجر فانه أعظم للأجر رواه أحجاب السنن ورواه الطبراني وابن حبان بلفظ فكاباأ سفرتم بالصبح فانه أعظم للائح قال القاضي عبدالوهاب والجواب ان الاسفار اسفار ان والمراد الاول منهما انهى وفي التنسهات نحوه والمعنى صاوها حين متضح طاوع الفجر ولايشك فيه قال المازري فيشرح التلقين وقديعترض هذابأن الشكفي الفجر لاتصح الصلاةمعه فلاأجرفيها حتى يقال انغييرها أعظمنها إجراوالجوابعن هذاانالم نردحالة التباسه على جميع الناس وانما أردناان وضوح الفجر يتفاوت فأم المصلى بايقاع الصلاة في الوضوح التام والبيان الجلي الذي لا يتصور فيه وقوع التباس ولا يشكفيه والله أعلم وليس هذا خاصابالصبح قال في رسم شكمن سماع ابن القاسم \*سشل مالك عن المسافراذازالت الشمس أترى أن يصلى الظهر قال أحب الى أن يؤخر ذلك قليلا قال ابن رشد ستعب مالك أن تؤخر قلملالوجهين أحدهماان المبادرة بالصلاة في أول الوقت من فعل الخوارج الذين يعتقدون أن تأخير الصلاة عن أول وقها لا يجوز الثاني أن يستمقن دخول الوقت و ممكن لانالز والخفي لانتبين الانظهور زيادة الظلاانتهي وقول المصنف مطلقانعني ظهرا كانتأو غبرهااذ لم بعرض في الفذعارض ينقله الى استعباب التأخير كافي الجاعة وهذا هو المشهور قال ن الحاجب وقبل المنفرد كالجاعة قال في التوضيح هو قول عبد الوهاب (قلت) هكذا حكى الباجي عن القاضي والذي له في التلقين والمعونة استحباب ذلك للجاعة قال في التلقين و يستعب تأخرها فيمساجد الجاعات الى أن كون الفي ذراعا قال المازري في شرحه واختلف أحما سافي الفندفدهب بعضهم الى أن المستحب له التعجيل أول الوقت للحديث السابق وذهب بعضهم الى أن المستعسله التأخيرالي الذراع لعموم قول عمر رضي الله عنه صلى الظهر والفيء ذراع أنتهي ولم يعز المنفهذا القول فيشرحهذا المحل الاللقاضي فقط معأنهذ كرفي شرح القولة التي بعدهاعن بن عبد البرأنه حكى عن ابن القاسم عن مالك ان الفذوالجاعة سواء في استعباب التأخير وعزا مقابله لابن عبدالح يح وغيره من أحجابنا قال والمهمال الفقهاء المال كمةمن البغداديين ولم يلتفتوا الى روامة ابن القاسم لكن قال في التوضيح في آخر كلامه قال صاحب البيان انماذ كره ابن عبدالبرحله على المدونة وليس حله بصحيح وخصص صاحب البيان الخلاف الذي في ابراد المنفرد بالصف قال ولاسرد المنفرد في الشياء اتفاقاانهي واقتصرابن عرفة على عز وهذا القول للباجيعن ابن القاسم ولابن عبد البرعن ابن القاسم والله أعلم (تتبيهات \*الاول) قال في التوضيح ألحق اللخمى بالمنفر دالجاعة التى لاتنتظر غيرهاأي كاهل الزوايا نتهى وقال ابن عرفة الحاق اللخمى الجاعة الخاصة كالفذأول الوقت انتهى (قلت) ظاهركلامهم انه اختاره من عنده وكلامه في التبصرة يقتضي انهالمذهب فانه قال وأماالفذ فيستعبله أول الوقت وكذلك الجاعة ادا اجمعت أول الوقت ولم يكونوا ينتظرون غيرهم فأنهم يصاون حينئذ ولايؤخر ون أنتهى قال في الشامل والأفضل لفندتقد عالصلاة مطلقا وقنل كالجاعة وألحق بهأهل الربط والزوايا ونحوهم ممن لانتظرون غيرهمانتهي وجعل الساطي فيالمغني كلام اللخمي خلافاوليس بظاهر ونصه واختلف همل الجاعة التي لانطلب غيرها كأهمل الربط والمدائن كغيرها وهو ظاهر كلام المتقدمين أوهي كالمنفرد وهواختيار اللخمي على قولين انهى (قلت) تعليل كلام المتقدمين بادراك الناس الصلاة يدل على أن ماقاله اللخمي هو المذهب والله أعلم (الثاني) قديكون التأخير

أفضلأو وأجبا كن عدم الماء ورجاوجوده في آخر الوقت كاتقدم في باب النهم وكالحائض اذا طهرت من الحيض وتأخر مجى القصة وعندى ان من كان في ثو به أو بدنه نعاسة ورجا وجود الماء في الوقت بمن يجب عليه التأخير وكذامن كان به عدر منعه القيام ورجااز الته في الوقت فتأمله واللهأعلم (الثالث) قال في التوضيح قال ابن العر في في القبس والافضل للنفر د تقديم الفرض على النفل ثم يتنفل بعد الصلاة قال وقد غلط في ذلك بعض المتأخر بن انتهى وينبغي أن قيدهذا عااذا كانت الصلاة يحوز التنفل بعدها وأمامالا يحوز كالعصر والصبح فلاوهو ويؤخذمن قوله ويتنفل بعدها انتهى كلام التوضيح (قلت) أما الصبح فهي خارجة عن هذا لانهاذا دخمل وقتها فلايتنفل قبلهاالا بركعتي الفجر ولاأظرب انأحدايقول انهيؤخرها وأما المغرب فيكون التنفل قبلها وأماالعشاء فلم يرد شئفى خصوصية النفل قبلها فينبغى للنفرد المبادرة بها وأماالعصر فقدوافق الشيخ على انه ينبغى أن يقيدبها كلام ابن العربي على ماقال ان ذلك وخدمن كلامه (قلت) والظاهر ان الظهر كذلك يعني انه ينبغي أن يتنفل قبلها لقول أهل المذهب انهيتا كداستحباب النافلة قبلها ولم يخصوا ذلك بمن صلى في جماعة وقدقال ابن الحاج الشهيدفي مناسكه لماتكام على فورية الحج وتراخمه الصلاة تحب بأول الوقت وجو بالموسعا فان عجلها فيه فقدأ دى فرضه وتعجيلها والتنفل قبلها وأداؤها بعددلك في الوقت أفضل فان قال قائل فقدروى ابن مسعودأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أى الاعمال أفضل فقال الصلاة لأول وقتها فليس في هذا حجة لانه عكن أن ير يد بذلك الصلاة في أول وقنها بعد دالتنفل قبلها بدليل ماروي عنه عليه الصلاة والسلام انه كان يصلى قبل الظهر ركعتين و بعد هاركعتين انتهى قال في المدونة ومن دخل مسجدافد صلى أهله فحائز أنه تنطوع قبل المكتو بةان كان في نقبة من الوقت وكان ابن عمر بمدأبالمكتوبة قال ابن ناجي قال المغربي قوله وكان ابن عمر محمل أن يكون جاء مه على معى الدليل وكأنه يقول جائزأن يتطوع قبل المكتوبة والاولى أن يبدأ بالمكتوبة وقدكان ابن عمر ببدأبهاانتهي وقال صاحب الطراز أماجواز ذلك فتفق عليهمع سعة الوقت وعلى منعماذالم سق الاقدر المكتوبة ومع الاتساع فاالاحسن فليس في الكلام دليل على شئ من ذلك ثم ذكر فعل ابن عمر ثم قال وعن سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وغير واحدمن أهل العلم مثله قال ولأنه أتي بقصدالفر يضةفاذالم يشتغل بغيرها كانح يصاعلها وطالبالها فيرجى حصول الثواب ولانذلك أقرب لوقت الفضيلة وهوأول الوقت انتهى وقال الباجي من دخل المسجد وقدضاق الوقت مدأ بالفر بضة ولامحوزله أن يصلى قبلها نافلة وانكان في سعة فهو بالخيار ان شاء بدأ بالنافلة وانشاء بالفريضة وهوالاظهرمن فعل ابن عمر ففي كلامهم ميل الى ترجيح الابتداء بالفريضة وقد يقال ان هـ أنا كله اعاهو فمن كان في آخر الوقت أوفها اذامضي منه جانب كايظهر ذلك من كلامهم وأما المنفرد الذي يريدأن يوقع الصلاة فيأول وقتها فالاولى له الاسماء بالنافلة التي وردالشرع بتأ كيدطلها قبال الصلاة وقدعامت ان التردد في ذلك الما يحصل في الظهر والعصروان الظاهر البداءة بالنافلة فيهمافتأمله والله أعلم ص ﴿ وعلى جاعـة آخره ﴾ ش معنى أن الصلاة في أول الوقت فذا أفضل منها في آخر الوقت في جاعة قال في المقدمات روي زياد عن مالك أن الصلاة في أول وقت الصير منفر دا أفضل من الصلاة في آخره في جاعة ونقله ابن عرفة واختار سندأن فعلهافي الجاعة في آخر الوقت أفضل من فعلها فذافي أول الوقت وجزم به الباجي

(وعلى جماعة آخره)
انظرهذا اعاهو بالنسبة
الى الصبح خاصة روى ابن
نافع فى المسافرين
يقدمون الرجل لسنه
فيسفر بصلاة الصبح قال
يصلى الرجل وحده أول
الوقت أحبالى من أن
يصلى بعد الاسفار عجاعة
الباجى جعل الاسفار
هنا وقت الضرورة
المازرى وليس كذلك
انظر بحث مع الباجى

(والجهاعة تقديم غير الظهر) ابن عرفة عن الجهور صلاة العصر أول وقها في مساجد الجاعة أفضل من تأخيرها قليلا خلافاللقاضى وأشهب أبوعمر استعب مالك في مساجد الجاعات أن لا يعجلوا بصلة العشاء وروى أيضاعنه ان أوائل الاوقات أحب اليه في كل صلاة الاالظهر (وتأخيرها لربع القامة) فيها أحب الى أن تصلى الظهر في الشتاء والديف والذي عياض ذراع عياض ذراع الانسان ربع قامته والذيء الظل التي تزول عليه الشمس أبوعمر قال ابن القاسم وكذا الفذ خلافالا بن حيب والبغداديين (وتزاد لشدة الحروفيها بدب (٤٠٥) تأخير العشاء قليلا) تقدم نقل أبي عمر انهمار وايتان (ولوشك في حيب والبغداديين (وتزاد لشدة الحروفيها بدب (٤٠٥) تأخير العشاء قليلا) تقدم نقل أبي عمر انهمار وايتان (ولوشك في حيب والبغداديين (وتزاد لشدة الحروفيها بدب

دخول الوقت لمتجزه وان وقعت فيه ) ابن رشد اذا صلى وهوغيرعالم بدخول الوقت وجبأن لا تعيز به صلاته وان انكشف له انه صلاها بعد دخول الوقت لانه صلاها وهو غبر عالم بوجو بها علىه وقدل انها تجزئه انظر لهذه المسئلة نظائر منها من شكهل أتم صلاته فسلم على شكه تم تبين انه قد كان أتم قال ابن رشد صلاته فاسدة ومنها من انعرفعن القبلة عامدا محتبين له انهمستقبلهاقال الساجي صلاته باطلة وانظرأيضامن معنى هذا نقل این ونس من صلی عرياناوعنده ثوب نجس ان كان نظن أن صلاته صححةفلا اعادةعلمهوان كان يعلم ان فرضه الصلاة بالثوب النجس فصلاته باطلة وكان ابن اللباديفتي

فى المنتقى والله أعلم وابن العربي فانظره وقوله وعلى جاعة آخره كذافي بعض النسخ جاعة وفى بعض النسخ جمه آخر وبلفظ جمع مضاعاالى الضمير وفي بعضها جاعة بالتاء بلفظ الجع ولامعني له والله أعلم ص ﴿ وللجاعة تقديم غير الظهر وتأخيره الربع القامة ﴾ ش هذا في غير الجعة قال ابن الحاجب والأفضل للجاعة تأخير الظهر الى ذراع وبعده في الحر بخلاف الجعة ابن عبد السلام قوله بخلاف الجعة راجع الى الظهر لاالى البعدية أى الأفضل تأخير الظهر لا الجعة ويفهم منه انها توقع أول الوقت كاقال ابن حبيب انتهى وقال ابن عرفة الشيخ عن ابن حبيب استعب تعجيلها يوم الجعة أكثرمن تعجيلها في غيرهالرفق الناس لانهم بهجرون آبن القاسم ذكرته لمالك فقال لم أسمعه من عالم وهم يفعلونه وهو واسع انتهى (فائدة )قال ابن العربي في عارضته في باب تعجيل الظهر لو اتفق أهل حصن على الصلاة في آخر الوقت لم يقاتلوا ولو اتفقو اعلى ترك الجاعة قوتلوا ص ﴿ و يزاد لشدة الحرية ش قال في العارضة قال أشهب لاينتهي بالابرادالي آخر الوقت وقال ابن عبدالحكم بنهى اليهوالأول أولى لان النبي صلى الله عليه وسلم أخرالى أن كان للتلول والجدارات في عستظل به وذلك في وسط الوقت ص ﴿ وان شك في دخول الوقت لم تجز ولو وقعت فيه ش قال فى الارشادومن شك فى دخول الوقت لم يصل وليجتهد ويؤخر حتى يتحقق أو يغلب على ظنمه دخوله وان تبين الوقوع قبله أعاد قال الشيخ زر وق في شرحه يعنى ان دخول الوقت شرط في جوازايقاع الصلاة كوجو بهافلايصح ايقاعها الابعد تحققه بحيث لايترد دفيه بعلم أوظن يتنزل منزلة العلم وقدقال مالك سنة الصلاة في الغيم أن تؤخر الظهر وتقدم العصر وتؤخر المغرب حتى الإيشك في الليل و يقدم العشاء و يؤخر الصبح حتى لايشك في الفجر وماذكر همن العمل على غلبة الظن لم نقف عليه لغيره لكن مسائلهم تدل على اعتبار الظن الذي في معنى القطع وفي الجواهر ما بدل عليه مع التحقيق أوما في معناه فأن كشف الغيب عن خلافه بطلت كااذاصلي شاكاولو صادف انتهى وماذكره في سنة الصلاة في الغيم ذكره غير واحدمن أهل المذهب ومرادهم بقولهم وتعجيل العصرأي بعدأن يغلب على ظنه دخول وقتها وكذلك العشاء يصلها اذاغلب على ظنه مغيب الشفق كإقال في الرواية ويتعرى ذهاب الجرة ذكره صاحب الشامل وغييره والمقصودان الصلاة التي تشارك ماقبلها لا يؤخرها كثيرابل اذاغلب على ظنه دخول الوقت صلاها بخلاف الصلوات التي لاتشارك ماقبلها كالظهر والمغرب والصبح فلايصلها حتى يتعقق دخول الوقت (فرع) قال

انماياً خده بنو عبيد من الزكاة يجزى وان كانوالايقرون بالزكاة لأنا ان قلنالا تعزى الميؤد النياس شيأفلا أن يؤدوا بتأويل خير من أن يتركوها عامدين قال ابن أبي زيد وكنت أستعب هذا وكان سيدى ابن سراج رحمه الله يرشح هذا ويقول اذا ظهر للانسان خلاف ما يظهر لغيره في تنع في ذاته ولا يعمل الناس على مذهبه فيدخل عليم شغبا في أنفسهم وحيرة في دينهم وقال في الاحياء لو أقدم على شيء عزازة في قلبه استضر به وأظم قلب بل لو أقدم على حرام في علم الله وهو ينكن انه حلال لم يؤثر ذلك في قساوة قلبه قال الشاطبي اذا قصد مخالفة الشرع فشرب حلاباعلى انه خرفعليه درك الاثم في قصد المخالفة وقال عز الدين من فعل واجبافته بين انه محرم أثيب على قصده ولا اثم عليه اذا فعل مفسدة يظنها مصلحة ابن شاس واشتبه عليه الوقت فلهجته مو يستدل بالأوراد

النووى في شرح مسلم في حديث ايقاظ النبي صلى الله عليه وسلم السيدة عائشة لتو ترفي آخر الليل وفيه استعباب ايقاظ الناعم للصلاة في وقتها وقدجاء تفيه أحاديث غيرهذا والله أعلم ص ﴿ وَالْضِرُ وَرَى بِعِدَ الْخَتَارِ لِلْطَالُوعِ فِي الصِّعِ وَلِلْغُرُوبِ فِي الظَّهِرِ بِنَ وَلِلْفَجِرِ فِي الْعَشَّاءِ بِن ﴾ ش تقدم أن الوقت ينقسم الى اختيارى وضرورى ولمافر غمن بيان الوقت الاختيارى شرع في بيان الوقت الضروري ومعني كونهضرور ياأنه لايجوز لغيرأ صحاب الضرورات تأخير الصلاة اليهومن أخراليهمن غيرعدرمن الاعدار الآثية فهوآثم ثمهذاهو الذي بأتي على مامشي عليه المصنف وقيل ان معنى كونه ضرورياأن الاداء فيه يحتص بأحجاب الضرور اتفن صلى فيه من غيراً هـ الضرور الايكون مؤديا وهذا القول نقله ابن الحاجب وسيأتي بان ذلك وذكر المصنف ان الضر ورى مدخل بعد خروج الوقت المختار المتقدم بيانه في جميع الصلوات فعلممن هذا أول الوقت الضروري وذكران آخره يحتلف بحسب الصاوات ففي الصبح بطلوع الشمس وفي الظهرين لغروب الشمس وفي العشاء بن لطاوع الفجر فعلى هذا يكون الوقت الضرورى للصبيمن الاسفار الاعلى الى طلوع الشمس وللظهرمن أول القامة الثانية أو بعدمضي أربع ركعان منهاالى الغروب وللعصر من الاصفرار الى الغروب في ابعد الاصفر ارضرورى للظهر والعصر وللغرب من بعدمضي مادسعها بعد تعصيل شروطها الى طاوع الفجر وللعشاء من بعدثلث الليل الاول الى طاوع الفجر فابعد الثلث الأول ضروري للغرب والعشاء (تنبهات \*الاول) ماذكر هالمسنف من الوقت الضروري بدخل بعد خروج الوقت المختار أحسن من قول ابن الحاجب وهومن حين تضييق وقت الاختيار عن صلاته لأن كلام ابن الحاجب يقتضي انهاذا ضاق وقت الاختيار صارضر وريا فيقتضي كلامه أنه اختياري ضروري نع يبقى الكلام فيا بدرك بهالمكاف الوقت الختار بحيث يكون مؤدياللصلاة في وقتها الختار فلا يلحقه اثم فالذي اختاره المصنف في التوضيح ونقله عن ابن هرون أنه يدركه بركعة كاسيأتي في الوقت الضروري وذكرعن صاحب تهذيب الطالب انهذكرعن غير واحدمن شيوخه ان وقت الاختيار مدرك بالاجرام فقط وذكرعن ابن راشد وابن عبدالسلام ان وقت الاختيار لايدرك الاعقدار الصلاة كلهاحتى لوصلى من الظهر ثلاث ركعات في القامة الأولى وأتي بالرابعة في القامة الثانية لم يكن مدركا لوقت الاختيار يريدعندمن يقول ان الاشتراك في القامة الأولى وان الثانية مختصة بالعصر الثاني قوله للطاوع في الصبح وللغروب في الظهرين وللفيجر في العشاءين أحسن من قول ابن الحاجب الىمقدار تمام ركعة لانمقتضي كلام إن الحاجب أنه اذاضاق وقت الضر ورةعن ركعة خرج حينتذوقت الضرورة قالفي التوضيع وليس بظاهر بلوقت الضرورة ممتدالي الغروب ولوكان كإقال المصنف يعني ابن الحاجب للزم أن لايدرك وقت الضرورة الاعقدار ركعة زائدة على ذلك وليس كذلك بل لوأدرك ركعة ليس الافهومدرك لوقت الضرورة ولايلزمهن كون الصلاة لاتدرك فيهأن يكون وقت الضرورة قدخرج لان الصلاة لاتدرك الابركعة وقدصر عفيرواحد بان وقت العصر الضرورى الى الغروب والله أعلم انتهى كالرم التوضيح الثالث قوله وللغروب في الظهرين وللفجر في العشاء بن يقتضي أن العصر لا تعتص بأربع قبل الغروب بل تشاركها الظهر في ذلك وهنه ووابة عيسي عن إبن القاسم ذكر إبن رشيد الخلاف في ذلك في سماع يحبي ص ﴿ وتدرك فيه الصبح بركعة لاأقل ﴾ ش يعنى ان الصبح تدرك في الوقت الضروري عقد ار ركعة تامة

وأرباب الصنائع وشبهذلك و معتاط ثم ان وقعت صلاته في الوقت أو بعده فلاقضاء وان وقعت قبل الوقت قضى كالاجتهادفي شهررمضان (والضروري بعد المختار للط اوع في الصبح) ابن عرفة الصروري تالى الاختيارى قال وتقدم الخلاف في آخر الصبح \* ابن شاس قيل آخرها المختار طاوع الشمس وقيل الاسفار الأعلى وقد تقدم عبارة غيره عير بحاجب الشمس عن قرصها ( وللغروب في الظهرين والفجر في العشاء بن ) ابن عرفة الضرورى تالى الاختماري في النهاريتين للغروب وللفجرفي العشاءين (وتدرك فيه الصبح بركعة لاأقلل) ابن عرفة تعب الصبح والعصر والعشاء علىذى مانع برفع ذلك المانع بقدر ركعة قبل الطاوع أو الغروب أو الفجرابن القاسم بسجدتها القاضي مع ظاهر الروايات بقراءتهاوطأ نينتهااللخمي وعلى عدم فرضيتها لا يعتبران

فاذاأدرك منهاركعة بسجدتيها قبل طلوع الشمس فقدأ درك الوقت ولاتدرك بأقل من ركعة وهذا هوالمشهور وهوقول بن القاسم وقال أشهب لايشترط ادراك السجوديل بكفي ادراك الركوع قال فى التوضيح والخلاف مبنى على فهم قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة انتهى (قلت) يعني هل المراد بالركعة الركعة بهامها أوالمراد بالركعة الركوع قال في التوضيح وقول ابن القاسم أولى لحل اللفظ على الحقيقة وصرح ابن بشير عشهوريته أنهى (تنبيهات الاول) قال في الاكال وهـنه الركعة التي تكون هامدر كاللاداء أوالوجوب في الوقت هي قــدر ماسكبر للاحرام ومقرأ أمالقرآن قراءة معتدلة وبركع وبرفع ويسجد سجدتين ويفصل بينهما ويطمئن في كل ذلك - لى قول من أوجب الطمأنينة وعلى قول من لا يوجب أم القرآن في كل ركعة يكفيه تكبيرة الاحرام والقيام لهاانتهي وقال في التوضيح قال اللخمي ويعتبر قدر الاحرام وقراءة الفاتعة قراءة معتدلة والركوع والسجود ومختلف هل تقدر الطمأنينة أملاعلى الخلاف في وجو مهاوتردد على القول مان القراءة انما تحف في الجلهل مراعي قدرها في الادر الثلاث له تقديم افي الركعة الأولى أولابراعي اذلا تعتبرفها خلمل وبنبغي على هذاأن تؤخر القراءة لان مالا بتوصل الى الواجب الابه فهو واجب (قلت) الذي في كلام اللخمي انه تردد على القول بأنها فرض في ركعة واحدة لكن يلزممنه التردد على القول بوجو بهافي الجل ولعل المصنف انما فرع علمه لقوته وضعف القول بوجو مهافى ركعة واحدة واكن لاملزمهن التردد على القول بوجو مهافى الجل التردد على القول نوجو مهافى ركعة فقط فتأمله وسمأتي لفظ اللخمي وقول ابن عرفة وفي كونهاأي الركعة بقراءتها وطمأنينتها قول القاضي معظاهر الروايات وتخريج اللخمي على عدم فرضيتها يقتضي جزم اللخمي بذلك والذى في كلامة انماهو التردد نعم تقدم في كلام صاحب الا كال الجزم بذلك ونص كلام اللخمي وأرى ان يراعي قدر الاحرام وقراءة الجدعلي القراءة المعتدلة والركوع والسجودو مختلف هل تقدر الطمأنينة في قال الطمأنينة فرض في جميع ذلك قدر الطمانينة في الركوع والرفع منه وفي السجود والحاوس ماسن السجيدتين وعلى القول الآخر براعي أقل ما تقع علمه اسمركو عأو سجودوكذلك قراءة الجدعلي القول بأنهافرض في ركعة يصيرأن يقال اذا كان مدرك الركعة سمجودهادون القراءة أن الصلاة تجب عليه و بقال له اقرأم افي القيالات ويصرأن بقال لاشئ علىه لانه بقول لى ان أعجلها وأقدم القراءة في الركعة الاولى واذا أعجلتها لم أدرك الركوع والسجود فى الوقت فيسقط عنى الخطاب ماانتهى (الثاني) علم ماتقدم ان المنصوص في المذهب انه لابد من اعتبار قدرة, اءة الفاتحة في الركعة التي بدرك مهاوقت الوجوب أو وقت الاداء وكذلك لابد من اعتبار قدر الطمأنينة وأماماسوى ذلك فانماهو تخريج لا يعمل به (الثالث) علمن هذا أيضا أنه بعب على من تحقق أنها ذاقرأ السورة في ركعة خرج الوقت انه يترك قراءة السورة وكذلك انغلب ذلك على ظنه و يبقى النظر في مسئلة أخرى وهي ان من تحقق أوغلب على ظنه انه اذا قرأ السورة في الركعة وقع بعض الصلاة خارج الوقت فهل يقرأ بهالانه يدرك الصلاة بركعة أو يقال بعب علمه أن بترك السورة و يقتصر على قراءة الفاتعة لان القاع بعض الصلاة خارج الوقت لابعوزوسأتي فيماب الوترانه اذاله مبق لطاوع الشمس الامادسع ركعتبين ولم مكن صلى الوتر انهيصلى فهما الصبحو يترك الوترعلي المشهورمع انهأو كدالسنن على الاطلاق فهذا يقتضي انه ترك السورة لأن القاع الصلاة كلهافي الوقت نعم اذا أدرك الركعة من الوقت ثم خرج الوقت

فانه يقرأالسورة في الركعة الثانية وسواء كان قرأ السورة في الاولى أملم يقرأ هاوهذا هو الظاهر عندى ولم أفف عليه منصوصا والله تعالى أعلم (الرابع) هذا حدال كعة التي يدرك بها الاداء أو الوجوب قال في الا كال وأما الركعة التي يدرك بها فضيلة الجاعة فهي أن يكبر لا حوامه قائما تم يركع ويمكن يديهمن ركبتيه قبل رفع الامام رأسه هندامذهب مالك وأصحابه وجهور الفقهاء من أهل الحديث والرأى وجاعة من الصحابة والسلف وروى عن أى هريرة انه لايعتد بالركعة مالم يدرك الامام قائما قبلأن يركعها وروى معناه عن أشهب من أحجابنا انتهى وسيأتي بقية الكلام على ذلك عندقول المصنف وانما يحصل فضلها بركعة والله تعالى أعلم (الخامس) قال الجزولي والشيخ يوسف ابن عمر قال بعض الشيوخ يتعلق ادراك الركعة أحكام (الاول) من ذال عنه العذر وقد بقي من الوقت ركعة وجبت عليه الصلاة (الثاني) اذا حصل العذر وقد بقي من الوقت قدر ركعة سقطت الصلاة (الثالث) اذاسافر وقد بق من الوقت ركعة فانه يقصر الصلاة (الرابع) اذادخل المسافر محل الاقامة وقد بق من الوقت ركعة فانه يتم الصلاة (الخامس) اذاأدرك ركعة فى الوقت فالصلاة كلهاأداء وهذه الجسة الاحكام تكلم عليها المصنف في هذا الفصل (السادس) اذاأدرك ركعة من صلاة الجاعة فقدأدرك فضل الجاعة (السابع) اذاأدرك ركعة من صلاة الجاعة فلايعدهافي جاعة اماما ولامأمو ماوسيذ كرالمصنف هذين الحكمين في فصل صلاة الجاعة (الثامن) اذاأدرك ركعةمن صلاة الامام لزمه سجود السهو المترتب على الامام سواء أدرك موجيه أم لاوسيذكره المصنف في فصل السهو (التاسع) اذا أدرك ركعة مع الامام صح استخلافه في تلك الركعة كاسيذكره المصنف في فصل الاستخلاف العاشر ان من أدرك ركعة فسلامه كسلام المأموم قاله الجزولى والشيخ يوسف بنعمر والشيخ زروق وغيرهم عندقول الشيخ في الرسالة ومن أدرك ركعة فأكثر فقد أدرك الجاعة وهذالفظه ومفهومه أن من لم يدرك ركعة فسلامه كسلام المنفر دولايد خله الخلاف الذى في المسبوق وقد صرح بذلك صاحب الطراز وسيأتى كلامه وكلام النوادر عندقول المصنف وردمقتد على امامه (الحادى عشر) اذاأدرك المسافر ركعة من صلاة الامام المقيم لزمه الاتمام وان أدرك دون ذلك لم يلزمه ذلك وكان عليه أن يقصر الصلاة قاله في ساع أصبغ من كتاب الصلاة ونقله الباجي في المنتقى ونقله غير واحدمن شراح الرسالة وسيأتي ذكره في فصل صلاة السفر (الثاني عشر )من أدرك ركعة من الجعة أتمها جعة ومن أدرك دونها صلى ظهرا أربعا كاسبأتي بمانه في باب الجعة انشاء الله تعالى وهذه الاحكام الثلاثة لم يذكر هاالمصنف (الثالث عشر) الراعف اذاأ كمل ركعة مع الامام فانه يني عليها وأماالر كعة التي لم يكملها فانه لابني عليها بل يبتدئها من أولها كاسيذ كره المصنف في فصل الرعاف (الرابع عشر) اذاأدرك ركعة من الوقت الخنار فقدأ درك الوقت المختار وسقط عنه الاثم على القول الذي اختاره المصنف كاتقدم واذانوعت مسائل إدراك وقت الوجوب بسبب ز وال العذر ومسائل سقوط الصلاة بسبب حصول العذر بحسب الاعذار الآتىذ كرهازاد عدد الاحكام علىماذ كرناوقدنوع الشيخ بوسف بنعمر بعض مسائل الاعذار فعد الاحكام خسة عشر وهي تزيدعلى ذلك والله أعلم ص ﴿ والكل أداء ﴾ ش تصور ، واضح و ينبني عليه جو از الافتداء

الشمس حاضت فانها تقضى العصر لانها حاضت بعد خروج وقتها قاله سحنون ورأيت لأصبغ لاقضاء عليها وقول سحنون أقسس وقال اللخمي عن قول سحنون انه أقيس وقال عن قول أصبغانه أشهرابن بشير أثمرهذا الخلاف اختلافا فى مدرك ركعة من الوقت هـليكون مؤديا لجيع المسلاة أومؤديا للركعة قاضاللثلاث (والظهرين والعثاءين بفصل ركعة عن الأولى لاالثانية) مالك وابن القاسم وأشهب وأصبغ تعب أولى المشتركتين بادرالاركعة فوق قـدرهافاذاطهرت الحائض وأفاق المغمى واحتلم الصي وأسلم النصراني وقديقي من الليل قدر أربع ركعات صلى المغور والعشاء \* ابن يونس لانه اذاصلي المغرب بقستركعة للعشاء وهذا هوالصواب ابن القاسم فانطهرت في السفر لثلاث فليس علمها الا العشاء ركعتبين ( كحاضر سافرأوقادم ) ابن عرفة ثالث الاقوال قول مالك وابن القاسم

وأشهب وأصبغ أولى المشتركتين تجب بادراك ركعة فوق قدرها الاالثانية ثم قال بعد ذلك وقصر الاولى لسفر واتمامها لقدوم بادراك وكعة ولوسافر لابنانية مثلها فالوسافر لثلاث قبل الغروب قصر الظهر والعصر وان سافر لأقل قصر العصر ولوسافر لاربع

قبل الفجر قصر العشاءفان سافرلاقل فالرواية كذلك روى الجلاب يتم ولو قدم المغرب أتمهما ولاقلأتم العصر ولوقدم لاربع قبل الفجرأتم ولأقل كذلك وخرج الجلاب قصره (وأثم) ابن بشير الاداء والتأثيم متنافيان لان معنى الاداءموافقة الأمرومعني التأثيم مخالفة الاص ابن عرفة لاتنافي بنهما قال مالك اذاأ خرغيرذي عدر لغيرالضرورى كره له وكان مؤدياوفي الصعيم من فاتنه صلاة العصر كا ما ورأه له وماله قال أشهب وابن وهب معنى الفوات هنامن لم يصلها في الوقت المختار وقال سعنون هو الذي تغرب عليه الشمس ابن زرقون فعلى قول سعنون لايأثم من أخرالعصر عن القامتين (الالعدر بكفروان بردة

بهفى بقية الصلاة بعدخروج الوقت قال الشيخ أحد حاولو التونسي في شرح جع الجوامع في قوله والاداءفعل بعض وقيل كلادخل وقته قبل خروجه والقول الأولمن كلامه هو المشهور عندنا ومقابله عندناماصلي في الوقت أداء وماصلي منها بعده قضاء قال الشيخ ابن عبد السلام وأما القول بأن الاداء فعل كل العبادة في الوقت فليس في المذهب وتماينبني عندي على هذا الخلاف من المسائل صة الاقتداء به فمايصلي منها بعد الوقت فانانشة رط في المشهور الموافقة في الاداء والقضاء فاذا دخل المأموم خلف الامام فهايصلي بعد طلوع الشمس وقد كان الامام صلى الأولى في الوقت فلا يقتدى به على المشهو رلان صلاة الامام كلهاأ داء وصلاة المأموم كلهاقضاء وعلى القول بأنها كلها قضاء يصحو يتردد النظر على القول بأن هـ نه قضاء والأولى أداء بناء على أن الصلاة من باب الحل أومن باب الكلية فتأمله ومنهااذانوى الامامة في أثناء الصلاة بعد الفروب وقد صلى ركعة قبله هل هو كالونوى في الوقت أم لا انتهى وقال ابن فرحون في الالغاز (فان قِلت) امام دخل فى الصلاة بنية الاداء فهل يجوز أن يأتم به رجل ويدخل معه بنية القضاء (قلت) زعم اذا أدرك الامام من الوقت ركعة فعلى الأولى قبل طاوع الشمس وصلى الثانية بعد طاوعها فدخل معهرجل في الركعة الثانية فانه يدخل معه بنية القضاء انظرمسائل أبي على بن قداح انتهى وماأشار اليه لابن قداح هوفي مسائل الصلاةمنه ونمه مسئلة اذاصلي الامامركعة من الصبح قبل طاوع الشمس والأخرى بعدطاوعها ودخل معدرجل في الركعة الثانية فهل يدخل بنية الاداء أم بنية القضاء المذهبان احداهاتنوبعن الأخرى انهى قال البرزلى إئره (قلت) متفرج عندى على القولين هل الصلاة كلها اداء أوقضاء وهذان مخرجان في المذهب والثالث ما أدركه اداء ومالم مدركه قضاء للشافعية فينوى المأموم مانواه امامه انتهى فتأمله مع كلام الشيخ حلولو (فرع) قال في أوائل المنتقى اذا ثبتان ادراك وقت العصر يكون بادراك ركعةمنها قبل غروب الشمس فاذا أحرمت المرأة بالعصرقبل الغروب بركعة فاما كانت فى آخر ركعة منها وفدغر بت الشمس حاضت فانها تقضى لعصر لانها حاضت بعد خروج وقتها رواه ابن سحنون عن أبيه وقدر أبت لأصبغ لاقضاء عليها والأول أظهر انتهى وذكر القولين في مسائل ابن قداح وقال الظاهر انها تقضى والله تعالى أعلم ص ﴿ وأَثُم الالعدر ﴾ ش تصوره واضح و يعني ان من أوقع الصلاة في وقتها الضروري فانه بأثم اذا أخرهااليهمن غيرعذر وان كانمؤ دياوهذا الذي جزم به في المقدمات قال فيها اتفق أحماب مالك على أنه لا يجوز تأخير الصلاة عن الوقت الختار المستحب الى مابعده من وقت الضرورة الامن ضرورة وهوفي القامة الظهر والقامتان أوالاصفرار في العصر ومغيب الشفق في المغرب على مذهب من رأى أن له اوقتين وانقضاء نصف الليل في العشاء الآخرة والاسفار في الصبح على مذهب من رأى أن لها وقت ضرورة مح قال فن فعل ذلك فهو مضيع لصلاته مفرط فيا أمره الله به من حفظهاور عايتها آثم لتضييعه وتفريطه وانكان مؤديالهاغيرقاض وأماتركها حتى يخرج وقتهافهو من الغي قال الله تعالى فخلف من بعدهم خلف أضاعو االصلاة الآية واضاعتها هلي ماقال أكثر أهل العلم بالتأويل تأخيرهاعن موافيتها والغي بئرفي قعرجهنم يسيل فيهصد يدأهل النار وقيل الخسران وقيل الشرانتهي (فرغ)سئل ابن رشدهل قال في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الوادي ويوم الخندق اداء أوقضاء فأجاب بعيدأن بين معنى الاداء والقضاء وأطال في ذلك انه لا يمتنع أن يقال ان ذلك قضاء لاأداء والله تعالى أعلم قال الرجراجي في أول السكلام على الحيض مانصه لايستوى

وصباوا غماء وجنون و نوم وغفلة كيض لاسكر) انظر هذا المساق فانه بالنسبة لمن يأثم ومن لا يأثم وعبارة غيره انحايذ كرون هذا بالنسبة لمن تسقط عنه الصلاة رمن لاتسقط قال ابن شاس يعنى بالعذر (٤١٠) الحيض أبن عرفة والنفاس والكفر ولو

فعل العبادة في وقتها وفعلها بعدوقتها وان كان المكلف معذور ابالتأخير فالعذر انمايسقط الاثم مع وجوده خاصة لان فعل العبادة في وقتها وفعلها بعد وقتها متساو في الثواب ولااشكال ان من نام واسترسلعليمالنومأوغلبه السمهوحتي مضي وقت الصلاة بالكلية انه يقضي ولايكون أجره كالمجرمن صلاهافي وفتها وهلدالانزاع فيهانتهي وذكرفي هذا ان الجيض عقو بفعلي النساءفي منعهن بسببه من الصلاة بالكلية ومن الصيام في وقته والله أعلم ص ﴿ وصبا ﴾ ش الصبا بفتح المادوالمذو بكسرها والقصر قالهفى الصعاح ولوصلي ثم بلغفى الوقت لمايدرك فيدركعة بعد الطهارة لزمه اعادة الملاة كاصرح بهفى الارشاد وغيره والله أعلم وقال أبوالحسن الصغير فى الصبى اذاصلي الملاة في أول الوقت ثم احتله في آخر الوقت أنه اختلف هل عليه أن يعيد الصلاة أملا على قولين انتهى (فرع) قال ابن عرفة وسمع عيسي ابن القاسم من احتم بعد المصر صلى الظهر والعصر وان كان قد صلاهم ابن رشدلانهما قبل باوغه نفل قال ابن عرفة (قلت) نقل ابن بشير عدم اعادتهماعن المذهب لاأعرفه انتهى (قلت) نقله ابن شاس عن السليانية فلينظر والله تمالى أعلم ص ﴿ ونوم ﴾ ش قال الباجي في شرح قوله صلى الله عليه وسلم اذا نعس أحدكم في صلاته فليرقد الحديث هذا اللفظ عام في كل صلاة وقدأ دخله مالك في صلاة الليل وقد حله على ذلك جاعة لان النوم الفالسلا مكون في الأغلب الافي صلاة الليل وانجرى ذلك في صلاة الفرض وكان في الوقت من السعة مايه لم انه يذهب فيه النعاس و يدرك صلاته أو يعلم ان معه من يوقظه فليرقد ليتفرغ لاقامة صلاته فى وقتها وان كان في ضيق الوقت وعلم اله ان رقد فاتته فليصل على ما يمكنه وليجهد نفسه في نصحيح صلاته ثم يرقد فان تيقن أنه قد أنى منها بالفرض والاقضاها بعد نومه انتهى والظاهرانه انصلي في الوجه الاول أي فما اذا كان في سعة من الوقت أو كان من يوقظه في كمه حكم الثاني والله تعالى أعلمومنه وقداختلف قول مالك فمن يحيى الليل كله فكرهه صرة وقال لعله يصبح مغاوبا وفي رسولاالله أسوة حسنة كان يصلي أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه واذا أصابه النوم فليرقد ثمرجع فقال لابأس بهمالم يضر ذالئر بصلاة الصبح قال مالائان كان يأتيه الصبح وهو ناعس فلا يفعلوان كان انمايدركه فتور وكسل فلابأس به انتهى وفى رسم طلق بن حبيب من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة قال ابن رشداً ماقيام جل الليل اذالم يوجب ذلك على الشخص أن يغلبه النوم في صلاة الصبح فذلك من المستعب المندوب المه تم قال واختلف قول مالك في قيام جمعه تح قال وأماان كان لايصلى الصبح الاوهو مغلوب عليه فذلك مكروه قام الليل كله أوجله قولاواحدا لقول رسول اللهصلى الله علمه وسلم اذانعس أحدكم الحديث فحصل بين أمر بن اماأن يصلى على هذه الحالة التي قد نهى عنهاأو يرقدفتفوته صلاة الصبح في الجماعة وقدقال عثمان لأن أشهد صلاة الصبح في الجاعة أحبالى من أن أقوم ليلة وذلك لايصدر الاعن توقيف انتهى وقال الشيخ زروق في قيام الليل كله قال المشايخوا تعاددلك عادةمن غيرحالة غالبة ليس شأن السلف هذاواذا أدتى لفوات الجاعة يكره وأما انأدتى لفوات الوقت فالظاهرانه يحرم أوتشتد الكراهة واللدأعلم وقال البرزلي في مسائل الطهارة سئلعزالدين عمن لا يمكنه قربأه له الابليل واذافعل أخر أهله الصلاة عن وقتها

ردةوالاغماء والجنون والصباا بنشاس وأماالسكر فلايسقط القضاء وكذلك النوم (والمعندور غير كافرىقدرله الطهر)من المدونة انماتنظرالحائض الىمابقي من الوقت بعد فراغهامن غسلهاوجهازها من غير توان ولا تفريط وكذلك المغمى عليه انما سراعى بعد وضوئه وهو القياس فيهوفي النصراني الاأنى أستعسن في النصراني يسلمأن ينظرالى مابقى من الوقتساعة يسلم لقول مالك اذا أسلم النصراني فى رمضان وقدمضى بعض النهارأنه مكفعن الاكل و يقضى بومامكانه فالصلاة أحرى أن يكون عليه ماأسلم في وقتها قال أبو محدسنى فى المى محتلم أن كون مثل قولهم في الحائض (وان ظرف ادرا كهمافركع نفرج الوقت قضى الآخرة)سمع عسى ان قدرت خس ركعات فبدأت بالظهرفاما صلت ركعة غابت الشمس فلتضف الهاأخرى وتسلم وتكون نافلة ثم تصلي العصر وكذلك لوصلت

ثلاثاثم غربت الشمس لأضافت رابعة وتكون نافلة وتصلى العصر ابن رشدهذه مسئلة صحيحة ابن رشدولو كانت لم تعقدر كعة لكان الاختيار لهاأن تقطع (وان تطهر فأحدث أوتبين عدم طهو رية الماء أوذ كرمايرت فالقضاء) ابن القاسم لوأحدثت الحائض بعد غسلها أو المغمى عليه بعد وضوئه فتوضأ فغر بت الشمس فليقضيا مالزمهما قبل الحدث لانها صلاة قدوجبت (٤١١) عليما وليس نقض الوضوء بالذي يسقطها ولو كانا اغتسلا أو توضا باء

غيرطاهر وصليائم علما معد غروب الشمس فلااعادة علهما وانعاما قبل أن يصلما أعاد االوضوء والغسل وعملاعلي مابقي لمالعدفر اغهما ولمنظرا الى الوقت الأول وهذه مسئلة مخالفة للتي قبلها ان رشدهما جمعالم مكن منهم تفريط فليس ببان تفرقته ينهما فاماان عدرا جمعا فلمعملا على مايق من الوقت بعد الطهارة الثانية على مالابن القاسم فى المدونة واماأن لانعذرا فهماجمعاوقال ابن القاسم في الحائض تطهر والمغمى علمه نفسق القدرأربع ركعات من النهارثمذكر صلاة نسها فانه سدأ بالفائتة ثم يصلى العصر كالوذكرت صلاة نستهالقدرأريعة ركعات ولمتكن صلت العصر فانهاتبدأ بالفائتة تمتصلي العصر وكالو حاضت حنئه السقطت العصرفكذلك اذاطهرت حنئذتعب علها لانما يسقط بالحيض يجب بالطهر شمرجع ابن القاسم عن هذا

لتكاسلهافهل يحوزله فعل ذلكوان أدى الى اخلالها بالصلاة أملا فأجاب بأنه يحوز لهأن يحامع أهله ليلاو يأمر هابالصلاة فى وقت الصبح فاذا أطاعت فقد سعد وسعدت واذا خالفت فقد أدى ماعليه (قلت) قوله لئلامحمّل أن يكون لفظامقصودا اذ لايجب عليها حيننذ غسل ولاصلاة فلايترك ماوجبله لمالم بجبءلمها وهذانعومماذكره الباجيءن بعض أصحاب مالكوأظنه فيحديث الوادى انه يجوز للانسان أن ينام بالليل وان جوزان نومه يبقى حتى يخرج وقت الصبح اذلا يترك أمراجائزالشئ لم يجبعليه وعلى هذافلوكان بعدالفجر فلايمكن من ذلك حتى بخرج وقتها أو يصليهاو يكون كقوله في المدونة ولايطأ المسافرز وجته حتى يكون معهامن الماءما يكفيهماو يحمل على الوجوب أوالندب خلافالا بن وهب في هذه المسئلة و يحمّل أن يتخرج ذلك في المسئلة المذكورة وقوله أديماعليه ظاهره انهلا يجب طلاقها اذا كانت تترك الصلاة مطلقاأ وحتى يخرج وقتها الضروري وقداختلف المذهب عندناعلي قولين حكاهاا بنرشدفي طلاق السنة وخرجهما على الخلاف في تارك الصلاة هل هوم تدأولا والصحيح أنه مسلم عاص فعليه لا يجب طلاقها لكن يستعب كهجران أهل المعاصى وقال الأبى في شرح حديث الوادى قال عياض في النوم قبل وقت الصلاة وان خشى الاستغراق حتى يخرج الوقت وهذالانها لم تجب بعدانهي ص ﴿ أُو ذكر مابرتك ﴾ ش قال في المنتقى مسئلة ولو ان مغمى عليه أفاق قبل الغروب فأذكر صلاة نسيها قبل الاغماء فانه يبدأ بالصلاة التي نسي قبل الاغماء فان بقي بعد فراغها وقت الصلاتين أواحداهماصلي ماأدركه الوقت وان لم يدرك شيأمن الوقت فقد اختلف فيه قول ابن القاسم فقال في كتاب مجمد لايصلى ظهر اولاعصر اواختاره أصبغ ورواه عن مالك وقال مرة أخرى يصلى ماأفاق في وقته رواه القاضى اسحاق عن محمد بن مسامة فوجه الرواية الأولى ماروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من نام عن صلاة أونسها فليصلها اذاذكرهافان ذلك وقتهافاذا اجمع في هذا الوقت ثلاث صلوات واستوعبت الصلاة الاولى الوقت سقط فرض مابعدها لماكانت أحق بالوقت ووجه الرواية الثانية أنهمغمي عليهأ درك وقت الظهر والعصر فلزمه الاتيان بهماوا عاقدمت علها الفائتة الترتيب لالان الوقت مختص بهاوذالثالايسقط فرض الظهر والعصرانهي وفوله أواحداها صلى ماأدركه الوقت بريدوالله أعلم ويختلف في الصلاة الاولى كالمختلف اذافاتاجيعا ويشبه أن يكون القول الثاني هوالجاري على المشهور والله تعالى أعلم ص ﴿ وأسقط عدر حصل غير نوم ونسيان المدرك ﴾ ش ذكر بعض طلبة العلم عن الرهوني شارح الرسالة في شرح قولها وان حاضت الاربع كعاتمن الهارانها لوأخر فلكعامدة عالمة بأنه يوم حيضتها لزمها القضاء وقال كذلك من سافر في رمضان لأجل الافطار يعامل بنقيض قصوده وكذلك من كان معهمال يحج به فتصدق بجله ليسقط عنه الحج والله أعلم وانظر الشيخ بوسف بن عمر والجزولى ونقلت كلامهمافي الصوم وذكر اللخمي في تبصرته جميع ذلك في زكاة الخلطاء وأن الحائض لا تقضى الصلاة فتأسله والله تمالى أعلم وانظر كلام إبن الحاجب في الأوقات وكلام التوضيح عليه في قوله وأماغيرهم فقيل قاض

ووجه ابن يونس هذا القول المرجوع اليه انهى وانغلر اختصار خليل على القول المرجوع عنه الاأن ابن الموازصوبه وكذلك أيضا صوبه ابن يونس بعد توجيه القول المرجوع اليه (وأسقط عدر حصل غير توم ونسيان المدرك ) ابن عرفة ظاهر الدهب سقوط الصلاة يطروالعدر بقدر الركعة

ه م

ا بال

S \_ S

نه الم

A CO CO CO

d .d .

2 :

1 1 1

-

0

i a

وهى حين تنزع أسنانهم ابن القاسم ويفرق بينهم في المضاجع ابن رشدالصواب أنلا مفرق بينهم في المضاجع الاعند عشر لاعند الاثغاران حبيبذكور كانوا أواناثااللخمي كل واحديفراشعلىحدة وقمل على فراش واحد اذا كان بينهما ثوب حائل وفي المدونة لادؤم ون بالصوم الاعند الباوغابن رشدالصواب عندي اذا عقل الصيمعين القرية أنه وولمه ماجوران على فعلهمالقوله علىهالسلام للرأةالتي أخذت بضبعي الصى وقالت ألهـ ذاحج يارسول الله قال نعم ولك أجر (وضرب لعشر) روى ابن وهدأن رسول اللهصلى الله عليه وسلمقال مروا الصمان بالصلاة لسبع واضر بوهم عليها العشر وفرقوابينهم في المضاجع ونقلابن عرفة فى التأديب أنه يكون بالوعيدوالتقريع لابالشتم فان لم مفد القول انتقل الى الضرب بالسوط من واحدالي ثلاثة ضرب ايلام فقط دون تأثير في العضو قال أشهب ان زاد المؤدب على ثلاثة أسواط اقتص منه

الخفانه بدأبأنهالاتقضى ولوأخرت الصلاة عامدة من غير خلاف في المدهب وان المسافر يقصرولو أخرالصلاة عامدا ونقل ابن عرفة نعوه عن ابن بشير ﴿ وأمر صبى بها لسبع وضرب لعشر ﴾ ش يعنى أن الصبى يؤمر بالصلاة اذابلغ سبع سنين ويضرب على تركها اذابلغ عشر سنين والأصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة وها أبناء سبع سنين واضر بوهم عليهاوهم أبناءعشر وفرقوا بينهم فى المضاجع رواه أبوداود وفى رواية للترمذي علموا الصي الصلاة ابن سبع سنين واضر بوه عليها ابن عشر وعن شبرمة بن معبد الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا الصي بالصلاة اذابلغ سبع سنين فاذا بلغ عشر سنين فاضر بوه عليهار واه ابوداودوشرمة بفتح الشين المعجمة وسكون الموحدة والجهني بضم الجيم نسبة الىجهينة وفي رواية لأبى داودا ذاعرف يمينه من شماله فروه بالصلاة وقال في المدونة في كتاب الصلاة الاول ويؤمر الصبيان بالصلاة اذا أثغروا وروى ابن وهبأن النبي صلى الله عليه وسلقال مروا الصبيان بالصلاة لسبع سنين واضر بوهم عليها لعشر وفرقوابينه مفى المضاجع انتهى وهكذاقال فى الرسالة قال فى التنبيهات بقال أثغر الصي بسكون المثلثة اذاسقطت أسنانه واذانبت وقيل أثغر وثغراذا سقطت واثغر بالتشديداذانبت انتهى وقال ابن يونس قال مالك ويؤمر الصبيان بالصلاة اذا أثغر واوهو حين تنزع أسنانهم انتهى وقال فى رسم الصلاة الثانى من سماع أشهب من كتاب الصلاة اذا أثغرالصي أم بالصلاة وأدب علها ولانضر بعض الضرب قال ابن رشد معناه ولا دضرب بعض الضرب الذي بضربه كثيرمن الناس فيتعدى في الضرب وبدأنه لا بضرب الاضر باخفه فا وقوله انه يؤدب اذا أثغر خلاف ظاهر الحديث وقال ابن القاسم في رسم الجواب من سماع عيسي انه مفرق بينهم في المضاجع اذا أثغروا وهو خلاف ظاهر الحديث أيضا وقال عيسي حدثني ابن وهب وذكرالحديث السابق قال عيسي وبهأخذ قال ابن رشدلار أي لأحدمع الحدث واتباع ظاهره في المعنيين هوالصواب على ماذهب اليه عيسي انتهى مختصرا وقال ابن عرفة و دؤم الصدان الصلاة اذا أثغرواوفي تفرقتهم في المضاجع وأدبهم على تركها حينئذأ واذابلغوا العشرقولان الأول لسماع ابن القاسم مع سماع عيسى والثاني لابن رشدمع عيسي مع ابن وهب واختار اللخمي الأول في الأول والثانى في الثاني انتهى (قلت) وقوله لسماع ابن القاسم كذار أيته في ابن عرفة والصواب لسماع أشهب لان المسئلة في سماع أشهب لا في سماع ابن القاسم وظاهر وأيضاأن في كل السماعين ذكر الضرب والتفرقة وليس كذلك كاتقدم وهذا كلهمن ضيق الاختصار والله أعلم وقال ابن ناجي في شرح المدونة وشرح الرسالة بعدان ذكرالحديث والعجب انهم اختلفوا مع هذافي الوقت الذي دؤم فيه بالصلاة فقال محيى بن عمر اذاعر ف عمنه من شماله فقيل بظاهره وقيل اذاميز الحسنات من السيئاتلان كاتب الحسنات عن يمينه وكاتب السيئات عن شماله ذكر التأويلين التادلي انتهى ونعوه الفاكهاني وسبب الاختلاف اختلاف الاحاديث فقدروي أبوداوديؤمر بالصلاة اذاعرف يمينهمن شهاله والله أعلم وذكر الفاكهاني وابن ناجي في شرح الرسالة عن ابن وهب انه روى عن مالك أنهم يضر بون لسبع وهذا انماهوفي سماع أشهب وعزاهاصاحب الطراز لسماع أشهد وتأول ذلك فقال فيكون معنى الحديث عنده انهم يؤدبون بغيرضر بقبل العشرة وعندالعشرة يضر بون انتهى وهكذا نقله ابن يونس عن أشهب وسماع عيسى قال اللخمى في آخر كتاب الصلاة الاول قال مالك يؤم الصي بالصلاة اذا أثغر واختلف في الوقت الذي يؤدب في على تركهاومتي

يفرق بينهم في المضاجع هل ذلك اذا أمر وابالصلاة أوحين يبلغوا عشرسنين فقال مالك في العتسة اذا أثغر أمن الصلاة وأدب عليها قال بن القاسم وحيننا نفرق بينهم في المضاجع وروي ابن وهب فى ذلك حديثًا ان النبي صلى الله علم وسلم قال من وا الصبيان بالصلاة ليسبع واضر توهم علمها لعشر وفرقوابينهم في المضاجع وقال ابن حبيب اذابلغ عشر سنين لم تجرد أحدمنهم مع أنو مه ولامع اخوته ولامع غيرهم الاأن يكون مع كلواحدمنهم ثوب وليس هـ ذا بحسن وأرى أن يفرق بينه ماجلة وسواء كانواذ كورا أواناثافان عمل بذلك لسبع حسن وان أخر لعشر فواسع وأما العقو بةفيعدالعشر وكره فضيل وسفيان أن يضرب هلها وقالاار شه علهاوهذا أحسن لمن يقدر علىذلك فان كان ممن لا بقدر أولم نفعل بعدان أرشى ضرب علها انتهى (تنبهات \* الاول) جعل بن ناجي في شرح المدونة القول بانه دؤ مربها إذا أثغر مغاير اللقول بانه دؤ من به السبع قال لأنهم ذكروامغايرتهما في باب التفرقة بين الامو ولدها (قلت) والظاهر من كلامهم هنا انهماقول واحدفتاًمله (الثاني) ذكرابن ناجىعن شيخه يعني البرزلي انه كان جعل ابن القاسم قوله صلى الله عليه وسلم وفرقوا بينهم في المضاجع راجعالاول الحديث وابن وهب لاقرب مذكور (الثالث) الذى بفهم من هذه النصوص كلهاان المراد بباوغه السبع دخوله فهاو كذلك المرادبيلوغ العشر دخولهفهالاا كالااسبع واكال العشر ونصوصهم المتقدمة كالصر محة فيذلك وأماقول اللخمى المتقدم وأماالعقو بة فبعد العشر فالذي بفهمن كلامه ان مراده فبعد بلوغ العشر لابعد ا كما لها كايظهر من كلامه بالتأمل والله تعالى أعلم (الرابع) هـــل المأمور بذلك الصبيان أو الاولياء فقيل ان المأمور بذلك الاولياءوان الصي لا يخاطب بندب ولا بغيره وقيل ان المأمور بذلك الصدان وان البلوغ انماهو شرط في التكليف بالوجوب والحرمة لافي الخطاب بالندب والكراهة فالالقرافي في كتاب المواقب في المواقب والحق أن البلو غليس شرطافي ذلك وان الصي بندب ويحصل لهأجر المندوبات اذافعلها لحديث الخثعمية وقسل انهلاثو اباله ولاهو مخاطب بندب ولا بغيره مل المخاطب الولى وأمر الصبي بالعبادات على سبيل الاصلاح كرياضة الدابة لحديث رفع القلم عن ألات (والجواب) ان حديث الخنعمية أخص من هـ ندافيقدم الخاص على العام قال وأما التميز فهوشرط فيجمع الاحكام اجاعا فالصى قبل التميز كالبهمة لاتخاط بالاحتفض لاعن غيرهاانتهى بالمعنى (قلت) وهذا حاراً يضاعلى القول بان المندوب والمكر وه غير المكلف ممالان التكليف هوالزام مافيه كلفة كاهومذ كورفي أصول الفقه وقال ابن رشد في رسم باع غلامامن سهاعا بن القاسم من كتاب النذور ان الصغير لاتكتب عليه السيئات وتكتب له الحسنات على الصعيح من الاقوال وقال في رسم الخيار من سماع أشهب من كتاب الجنائز ان المراهق لا دؤاخيذ بذنب ولابثاب على طاعة وقدقسل انه بثاب على طاعاته انتهى فظاهره تضعيف القول بانه بثاب على طاعته والصعمج ماقاله في كتاب النذور وقدقال ابن عبد البرفي التمهيد في شرح أول حديث منه وهوحددث الخثعمة حدثنا عبدالواحدين سفيان قراءةمني عليه ان قاسم بن أصبغ حدثهم قال حدثناعبيدالله بن عبدالواحدالبزار قال حدثناعلى بن المديني قال حدثنا حادبن زيدقال حدثنا معى البكاءعن أبي العالية الرياحي قال قال عمر بن الخطاب يكتب الصغير حسناته ولاتكتب عليه سيئاته وقال المقرى في قواعده في النكاح قال عمر مكتب الصبي حسناته ولاتكتب علم مسيئاته وحكى عن بعض المبتدعة خلاف حندا ولايلتغت السمانتهي كلام المقرى وقال في أول المقدمات

الماتكام على شروط التكليف للصي حالان حال لا يعقل فيهامعنى القربة فهو فيها كالبهمة والمحنون ليس بمخاطب بعبادة ولامندوب الى فعل طاعة وحال بعقل فيهامعني القرية فاختلف هلهو فيهامندوب الى فعل الطاعات كالصلاة والصيام والوصية عندالمات وماأشبه ذلك فقيل انهمندوب اليهوقيل انهليس عندوب الى شئ من ذلك وان وليه هو المخاطب بتعلم هوتدريبه والمأجور على ذلكوالصواب عندى انهماجيعامندوبان الى ذلك مأجوران عليه فالرسول اللهصلي الله عليمه وسلملمرأةالتىأخذت بضبعى الصبى وقالتألهذاحج قال نعمولك أجر وهذاواضحانتهى وقال أبوالحسن الصغير والصي غيرمكلف الاأنه يندب الى القرب واختلف هل الولى يندب لذلك أو الصبي أوهماجيعامخاطبان مأجوران انتهى ( الخامس) اذاقلنا ان الاولياء هم المأمور ون أو الأمر لهم وللصبيان فهل الولى مأمور على سبيل الوجوب أوالند ب قولان المشهور الندب وانه لا يأشم بترك الامركم قاله الجزولي والشيخ يوسف بن عمر والاقفهسي وغيرهم (السادس) على القول بأنه لانواب الصى فاختلف في ثواب الصلاة فقيل الصي وقيل لوالديه وله قاله الشيخ يوسف ابن عمر وقال الجزولى واختلف لمن أجرالصلاة فقال لوالديه و مكون بينهما نصفين وقل الثلث للابوالثلثان للام وضعف بعضهم هذا كلهوقيل انما يكون للصى والحديث يرد علىمن يقول انهلو الديهلأنه قال في الحديث ان الصبيان بتفاوتون في الدرجات في الجنة على قدراً عمالم في الدنما كايتفاوت الكبارويؤيده قوله تعالى وأن ليس للانسان الاماسعي انتهي (السابع) معنى التفرقة في المضاجع قال المواق قال اللخمي أن يجعل لكل واحدمنهم فراش على حدته وقمل أن يجعل بينهم ثوب حائل ولوكان على فراش واحدانتهي ونص كلام اللخمي في تبصرته قال ابن حبب اذابلغ عشرسنين لم يتجردوا حدمنهم مع أحداً يو يه ولامع اخو ته ولامع غيرهم الاأن يكون معكل واحدمهم ثوب وليس هذا بحسن وأرىأن يفرق بينهما جلة وسواء كانواذ كوراأوانا ثاأو ذكوراواناثا فانعل بذلك لسبع فسنوان أخر لعشر فواسع وأما العقوبة فبعد العشر انتهى (الثامن) قال المواق نقل ابن عرفة في التأديب اله يكون بالوعيد والتقريع لابالشتم فان لم يفد القول انتقل الى الضرب السوط من واحد الى ثلاثة ضرب إللام فقط انتهى (قلت) وكلام ابن عرفة هذافي كتاب الاجارة لماتكم على تعليم الصيبان وليس هوفي كتاب الصلاة ونصه وعلمه أن بزج المتعاذل في حفظه بالوعيد والتقر يع لابالشتم كقول بعض المعامين للصبي ياقرد ياعفريت فان لم يفدا لقول انتقل للضرب والضرب السوطمن واحدالي ثلاثة ضرب إيلام فقطدون تأثير في العضوفان لم يفدزاد الى عشر قالومن ناهزاللم وغلظ حلقه ولم تردعه العشرة فلابأس بالزيادة علها (قلت) الصواب اعتبار حال الصيان شاهدت بعض معامينا المالحين بضرب الصي فوق العشر بن وأزيدوكان معامنا بضرب من عظم حرمه بالعصافي سطح أسفل رجلمه العشرين وأكثرانتهي وقال الجزولى يضر بون ثلاثة أسواط على الظهرمن فوق الثوب ويضرب تعت القدم عرياناولايز يدعلى الثلاثة فانزاد عليها كان قصاصافان نشأعن ذلك شي فان كان بوجه جائز فلاشئ عليه والالزمه وقال بعضهم يضر بواعلى الصلاة ثلاثة أسواط وعلى الالواح خسة وعلى السبسبعة وعلى الهرب عشرة ويكون ذلك بسوط لين انتهى زاد الشيخ يوسف بن عمر فان زاد اقتصمنه ص ﴿ ومنع نفل وقت طاو عشمس وغرو مهاو خطبة جعة ﴾ ش لمافر غرحه الله تعالى من الكلام على أوقات الصلوات المفروضة شرع الآن يتكم على أوقات النافلة ريد النافلة

(ومنع نفسل وقت طاوع الشمس وغروبها) انظر هـ ندا الذي قرر وهـ و مقتضى ما مأتى لاس رشد وقسررابن شاس وابن عرفةان حكماقبل الغروب وقبل الطاوع الى الغروب والطاوع واحدعبرابن عرفة بالمنع وعبرابن شاس بالكراهة (وخطبة جعة) ابن عرفة عنع جاوس الاماه للخطبة النف لم ولو تعية اتفاقا الباجي عن المدونة وكذاعندخر وجه للخطبة ابن رشدلوافته حان المنعمن كان السجدقطع اتفاقاانتهى نصابن عرفة ابن رشدان خرج الخطيب وقدشر عفى نافلة أتهاوكذا بقهااذاشرعفهاوالامام يخطب جاهلاأو ناسما على قول مالك وروى ابن شعبان ان خرج عليه وهو فسه اتم قراءته بالفاتحة فقط وروى ابن القاسم ان كان في التشهد سلمولم بدعوروى ابن وهبيدعومادام الاذان انظرفي نوازل البرزلي ان ذكر صلاة الصبح

المطلقة فأماأوقات السنن المذكورة فسنذكرها المسنف عندال كلام على كلواحدة في باما وكذلك وقت الرغسة التيهي أعلى من النافلة المطلقة وهي ركعتاالفجر فسيذكره المصنف عند الكلام عليها والكلام هنافي أوقات النفل المطلق ومن النفل مايقيد بالاضافة لوقته كفيام الليل وقمام رمضان وصلاة الضحي أوبالاضافة لسببه كالركوع عندالاحرام وركعتي الاستخارة وسنذكر ذلك فى فصل النفل وجعل المصنف أوقات النافلة ثلاثة أقسام وقت تحريم و وقت كراهة ووقت جواز وبين القسمين الاولين فعلم ان الثالث ماعداه باوذكران النافلة تعرم في ثلاثة أوقات هند طاوع الشمس وعندغروبها وعندخطبة الجعة قال الشيخ زروق في شرح الارشاد والاوقات المنهى عن الصلادفها ثلاثة ممنوعة وثلاثة مكروهة والممنوعة عندطاوع الشمس حراءالي بياضها وسندغرو بماصفراء الىذهابهاوعند خرو جالامام الىخطبة الجعة على الاصح وقيل الاالصية الىانقضاء الصلاة انتهى والظاهرأن المرادعند ظهور حاجب الشمس من الافق حتى رتفع جمعما قبل الافق وبالغروب الى مغيب قرص الشمس الذي يلى الافق الى أن يذهب جميع قرصها وذلك قرس ماقاله الشمخزر وق فانه تقدم في الكلام على وقت العصر انها لا تزال نقية حتى تغرب (تنبيهات الاول) قال الشارح في شروحه الثلاثة غالب عبارة الاصحاب هنا الكراهة وظاهر كالرم المصنف التصريم لانه ظاهر النهى انتهى (قلت) وكانه لم يقف على كلام ابن بشدير ونصه وأماأوقات النوافل فانه بحرم أداؤها عند الطلوع وعند الغروب واختلف الناس فماعدا ذلك انتهى وقال المصنف حكى ابن بشيرالاجاع على تحريم ايقاعها عند الطاوع وعند الغروب (الئاني) انقيل قوله وخطبة جعة يقتضي ان النف لم انما يحرم في وقت الخطبة وهو مخالف لما سيقوله المصنف في فصل الجعة من أن النفل محرم لخروج الامام أي بدخول المسجد للخطبة كا سمأتي سانه فالجوابانه اقتصرهناعلى ذكرالمتفق علىهجر ياعلى عادته فيجع النظائر مجملة معقداعلى مايذ كره في المسئلة في بأبها (الثالث) علم من كلام المصنف ان الفرض لا يمنع في هذه الاوقات وهو كذلك فن ذكر صلاة صلاهاء تي ماذكرها ولو كان ذلك عند طاوع الشمس أو عندغرو بهاو كذاك اذاذ كرمنسية والامام يخطب فانه يصلبها كاسمأتي بيانه انشاء الله تعالى في فصل الجمعة (الرابع) قال الشارح في الوسط واحتر زبقوله خطبة جعة من عبرهامن الخطب فانظاهر كالرممالك في المجوعة أن الركو علا يمنع لقوله في خطبة العيدين وليسمن تكلم فيهما كن تكام في خطبة الجمعة ونحوه في الكبير وجزم بذلك في الصغير فقال واحترز بخطبة الجمعة من خطبة غيرها فأنها لاتمنع انتهى (قلت) وهوظاهر الأأنه اذاانته في المنع فالظاهر ان ذلك مكر وهوسيأتي في فصل العبدين ان من فاتته صلاة العبديستعب له أن يصلبها قال سند فان جاء والامام يخطب فانه يجلس ولايصلى وسواء كان في المصلى أوفى المسجد وهوظاهر وأيضافان الكلام وان لم يحرم في خطبة غيرالجمعة فالانصات مستحب كاستأنى والله أعلم (الخامس) فان قسللملم مذكرالمصنف فيالاوقات التي محرم فيهاالنافلة اذاأقميت الصلاة المفروضة فالجواب واللةأعلمانه لميذكره لان المنعمن النافلة حينئذليس لخصوصية الوقت وانماهولام آخروهو الاشتغال بالصلاة المفروضة التى أقمت ولئلا يؤدى الى الطعن على الامام ألاترى ان المنع ليس خاصابالنافلة بل محرم حينئذ الاشتغال بغيرالصلاة التي أحرم ماالامام ومثل هذاتنفل من أخر الصلاة حتى خاف خرو جوقتها وتنفل من عليه فوائت فالمنع من النف ليس راجعالى الوقت

(وكره بعد فجر وفرض عصر) هذه عبارة ابن شاس أعنى لفظ كره وقال ابن عرفة عنع النفل غير ركعتى الفجر بطلوعه حتى ترتفع الشمس و بعد صلاة العصر أنه صلاحا شفعها لانه لم يتعمد نفلا بعد العصرابن رشدا غامنع النفل من لم يصل العصر بعد العصر ابن رشدا غامنع النفل من لم يصل العصر

وانماهولأمرآخر فانقيل وكذلك المنعفى خطبة الجمعة ليس خصوصية الوقت وانماهولأجل الاشتغال عن سماع الخطبة وفالجواب والله أعلم انه لما كان وقت خطبة الجمة منصبطا متكررافي كلجعة وكان المنع فيمه من النفل فقط أشبه الوقت الذي عنع فيمه النفل فتأمله والله تعالى أعلم (السادس) يستثنى من المنع في الاوقات المنه كورة من قرب المقتل على أحد القولين كاسيأتي ( فرع ) قال المشذالي في حاشيته في آخر كتاب الصلاة الأول قلت لشخناماتري في قضاء التطوع المفسدهل يلحق بالغر ائض فيوقع في الاوقات المكروهة أوحكمه حكم التطوعات الأصلية فلايوقع فها قال الذي عندي انها كالتطوعات الاصلية فلت له دو خذهذا من تقسد عبد الحق وغير متلافي المغرب يحسب مانترت فاذاه نعدمن نفل رعيالأصله فأحرى على أصله بكاله فعو به انتهى ص ﴿ وكره بعد فجر وفرض عصر الى أن ترتفع قيدرمج وتعلى المغرب الاركعتى الفجر والورد قبل الفرض لنائم عنه وجنازة وسجو دتلاوة قبل اسفار واصفرار ﴾ ش لماذكر الاوقات التي تحرم فيها النافلة شرع يذكر الاوقات التي تكره فيهاالنافلة فذكر ان النغل يكره في وقتين الاول منهما بعدطاوع الفجر ويريد الفجر الصادق الىأن تطلع الشمس وترتفع عن الأفق قسدرمح أى قدر رمح والقيد بكسر القاف وسكون المثناة التعتبية بمعنى القدر والوقت الثاني بعدا يقاع صلاة العصرالى أن تغرب الشمس وتصلى المغرب فقوله الى أن ترتفع قيدر محر اجع الى قوله بعد فر وقوله وتصلى المغرب راجع الى قوله فرض عصرفني كلامه لف ونشرم تب فعلمنه ان النافلة تكره بعد طاوع الفجر الصادق الى وقت طاوع الشمس فتعرم حينتا فاذا طلعت الشمس زال التعريم وعادت الكراهة الى أن ترتفع قيدرمج وقوله قيدرمج قال الاقفهسي من رماح العرب انتهى وقاله اللخمى وماذكره المصنف من كراهة النافلة بعد الفجر الامااستثناه هو المشهور قال الشارح ونقل ابن يونس جواز ركعتين قبل ركعتى الفجر وقيل تجوز النافلة مالم تطل انتهى أما القول الاول الذي ذكره عن ابن يونس فيشير به الى مانقله عن الشيخ أبي الحسن انه كان اذا دخل المسجد بعدالفجر بركع أربع ركعات ركعتي الفجر وركعتي تعية المسجد ونقل عن أبي عمران انه كان يضعف رأى أبي الحسن وقال ابن يونس قبل ذلك قال مالك في كتاب ابن المواز ان الناس لينكرون التنفل بعدالفجر وماهو بالضيق جدا وقال ابن حبيب من السنة كراهية الصلاة بعد الفجر الاركعتى الفجرانتهي من كتاب الصلاة (الثاني) في باب ركعتي الفجر وفي الا كال وقد جاء عنه يعنى مالكا وعن غيره من أصحابه انه لا بأس أن يصلى بعد الفجر قدرست ركعات قالوا وماخف واعمايكر مماكثرمن ذلك خيفةأن يؤخرااصبح بسبب تطويل النغلوت كثيره حينئد وأجاز غيره التنفل مالم تصل الصبح انتهى ونقله ابن عرفة عن اللخمي ونص كلام اللخمي ولابأس بالتنفل بعد غروب الشمس الى أن تقام الصلاة وكذلك بعد طلوع الفجر الى أن تقام الملاة أيضا انتهى (فرع)

بعدصلاته غييره فاومنع لذات الوقت ماجاز انتهى انظرمن صلى العصر وحدده ثم وجد جاعة منتظرون صلاة العصر له أن يعدم عهم فانظر هل يحى المسجد (الىأن ترتفع قدررمع) قال شارح الرسالةقوله الى طاوع الشمس يريد وترتفع قدر رمح الاعراب وتبيض وتذهب منها الجرة (وتصلى المغرب) عبارة ابن شاس وابن عرفة حتى تغير بالشمس والذي للباجي لوتنفل متنفل بعدغروب الشمس قبل صلاة المغرب لم يكن به بأس لكن المستعب تقديم صلاة المغرب أول وقتها ونعوهذا للخمى وروى بحوه عن مالك وروى عنه أمضالا معجبني انتهى انظر ليلة الجعلابأس أن يحيى المسجدمذا أفتيتوكان غيرى عنعه (الاركعتي الفجروالو ردقبل الفرض لنائم عنه) فيهالا بعجبني النفل بعد طاوع الفجر

الاركعتى الفجر ومن فاته حزبه فليصله بين الفجر وصلاة الصبح وماهومن عمل الناس الامن غلبته عينه فأرجو خفته (وجنازة وسبود تلاوة قبل اسفار واصفرار) من المدونة لابأس بالصلاة على الجنازة بعد الصبح مالم يسفر بالضياء وبعد العصر مالم تصفر فاذا أسفر أو اصفرت فلايصلوا عليها الأأن يحافوا عليها فاذا غابت الشمس بدؤا بما حبوا من المغرب أو الجنازة ومن المدونة لابأس بسبود التلاوة بعد الصبح مالم يسفو الشمس ابن يونس الاولى مافى الموطأ وغيره عن مالك أنه بسبود التلاوة بعد الصبح مالم يسمود التلاوة بعد الصبح مالم يسفو الشمس ابن يونس الاولى مافى الموطأ وغيره عن المناونة والمناونة وال

ونقل بعضهمعن القلشاني شارح الرسالة في شرح قوله فهاولا صلاة نافلة بعد الفجر الاركعتا الفجر يريدوالأوترة وحزبه الذي غلبته عيناه عنه أوخسوف قرأوسجو دالتلاوة قال ابن عبد السلام وروى جواز ماقل من النافلة كاثر بعوست وقال اللخمي لابأس بالنف ل بعدا لفجر الى اقامة الصلاة ولعله لم شت عنده الحديث بالنهى انتهى ونقل الجزولى في صلاة خسوف القمر بعد الفجرقولين واقتصر صاحب الذخيرة على انهالاتصلى بعدالفجر والله تعالى أعلم وقال في الارشاد والناعم عن ورده ان أصبح لانتظار الجاعة صلاه والابادر الى فرضه قال الشيخ زروق في شرحه أما النائم عن ورده فلنص الحديث فيه وظاهر الرسالة خلاف ماهنامن اعتبار الجاعة أذقال فلهأن يصليهما بينهو بين طاوع الفجر وأول الاسفار وماذكره هنا أوجه لان صلاة الجاعة أهم من ألف ألف نافله لكنني لم أقف عليه في غير دندا الموضع قالوا ولاينبغي لأحدان يتعمد حزبه بعد طاوع الفجرا عاسومح في ذلك لمن غلبته عيناه عنه انهى وقد صرح في التوضيح بأن المؤخر لذلك عمدا لايصليه على المشهور وصرح الجزولى في شرح الرسالة بأنه يصليه مالم يحف فوات الجاعة وقال في فول الرسالة ومن غلبته عيناه الغلبة شرط فلا يجوز التأخير اختيار اوشرط ذلك أن يكون من عادنه الانتباء آخر الليل وله وردودندا أيضا اذاكان وحده والاففضل الجاعة مقدم على ورده كاأن وردهمقدم على أول الوقت ونص على اعتبار الجاعة صاحب الارشاد وغيره وظاهر كلام البراذعي ان العامد كالمفاوب وقداعترض عليه في ذلك لانمال كالم يقل ذلك الافه في غلبته عيناه ونقل ابن عرفة لفظ البرادعي ولم يتعقبه (تنبيه) قال الأبي في شرح مسلم قال النووي أجعت الأمة على كراهة التنفل في هذين الوقتين لغيرسب (قلت) عبر بالكراهة وعبرغيره من متأخري الشيوخ بالمنع ابن حارث والاتفاق على المنع انماهوفي غيرأسيرقرب للقتل بعد العصر فانه اختلف في ركعتمه حينئذ فروى الوليد بن مسلم عن مالك الجواز وروى عنه ابن نافع المنع وسمع ابن القاسم من ذكر بعدر كعةمن العصرانه صلاهاشفعها لأنهلم يتعمدنفلاا بن رشدلان المنعمن النفل في الوقتين للذريمة خوفأن يوقع النفل بعد الغروب أوالطلوع ولذاجاز أن يتنفل من لم يصل العصر بعد صلاة غيرهاولو كان المنع لذات الوقت ماجاز وكان الشمخ يصلى بعد العصر فقيل له في ذلك فقال انماأ فعله بوم يفوتني معتادى من الصلاة بالنهار انتهى والمراد بالشيخ ابن عرفة رجه الله تعالى وقال في باب من ذكر صلاة نسهامن المدونة و يكره صلاة التطوع حتى ترتفع الشمس ابن ناجي ظاهر هان الكراهة على بابها وتقدم بحثنام عابن عبد السلام في ذلك وكذلك تكره الصلاة بعد العصرالي الغروب واختلف فهامين الغروب وصلاة المغرب على ثلاثة أقوال المشهور وقتنهي وقيللا واختارهابن رشدلن دخل المسجد الالمن كان فيهواذافر عناعلى المشهو رفكان شخنار حمالله يفتى بجواز الجلوس ولابرجح الوقوف وكان شخنا أبوهجد الشبيي رجح وقوفه حتى تقام الصلاة للخروجمن الخلاف انتهى وبحثهمع ابن عبدالسلامذكره في باب صلاة الفجر ونصه قال ابن عبدالسلام وظاهر قول ابن الحاجب ومن أحرم في وقتنهي قطع يقتضي التعريم (قلت) ليس فيه دليل لانمن تلبس بمكر وه تمذكر فانه يؤمر بقطعه استعبابالان حقيقة المكروه مافي تركه النواب وقدذ كرابن رشد في النافلة بعد صلاة الجمعة ثلاثة أقوال أحدها ان ذلك مكروه شاب بتركه ولايأثم بفعله فقول ابن الحاجب يحمل أن يكون على استعباب ثم وردعلينا خليل فذكر مثل ماذ كرتهانتهى والله تعالى أعلم قال ابن رشدفي كتاب الجامع من البيان لاخلاف بين أهل العلم في ان

لايسجدقياساعلى النوافل (وقطع محرم بوقتنهي) في المجوعة لواحرم في وقتنهي قطع ولاقضاء ومن نوى صلاة يوم بعينه لم يصل وقت المنع ولايقضه وسمع ابن القاسم أنظره قبل قوله الى أن نرتفع قدر رمح ابن رشدلو أحرم بالعصر ثم قبل أن يركع ذكرانه كان قدصلاها فالاظهرانه يقطع كقول مالك ان أخر م من صلى ظهر اوحده مع امام ظنه في تشهده الاول فسلم سلم معدولو أنه أتمهاركعتين لـكانأحسن ولوذكر بعداحرامه (٤١٨) فيايجو ز النفل بعده جرت على قول ابن القاسم وأشهب في وجوب

اتمام من أصبح صائما بالقضاء الصلاة قد حلت بغروب الشمس الاان صلاة المغرب قدوجبت بغروب الشمس فلا ينبغى لأحد أن سلى نافلة قبل صلاة المغرب لان تعجيل صلاة المغرب في أول وقتها أفضل عندمن رأى وقت الاختيار لهايتسع الىمغيب الشفق وهوظاهر قول مالك في موطئه وقدقيل انه ليس لها الاوقت واحدفلايجوزأن توخرعنه الالعذر واختلف فمين كان في المسجد منتظرا للصلاة هل له أن يتنفل فيابين الأذان والاقامة فقيل له ذلك على ماحكاه مالك في هذه الرواية عن بعض من أدرك وقيل ليس لهذلك وهومذهب مالك على مارواه ابن القاسم عنه في هذه الرواية وماذهب المه مالك من كراهة ذلك أظهر وماذكره المصنف منكراهة النافلة بعدالعصر صرح بهغير واحد وقوله وجنازة وسجودتلاوة قبل اسفار واصفرار استدل بعضهممن قوله في المدونة ويسجدها قارئها بعدالعصر مالم تصفر الشمس وبعدالصبح مالم يسفر كصلاة الجنازة على ان الجنازة غير واجبة لقياسه سجود التلاوة عليها وذلك انه انمايقاس على ماليس بواجب ولوكانت صلاة الجنازة فرضا لبطل حكم القياس انتهى من ابن ناجى على المدونة بعضه باللفظ و بعضه بالمعنى والله أعلم وأماعنه دالاسفار والاصفرار فنعالصلاة عليها قالفي الشامل ومنعت صلاة جنازة وسجدة تلاوة عنداسفار واصفرار الالخوف تغيرميت وفيمابين السفار وفجرأواصفرار وصلاة عصر ثلاثة للدونة والموطأ وابن حبيب ثالثها الجواز في الصبح فقط انتهى الاول مذهب المدونة بالجواز فيهما (فرع) قال ابن ناجى فىشرح المدونة فى كتاب الجنائز ولوصليت فى الوقت الذى لا يجوز كعند الغروب فقيل لااعادة وقيل مثله ان وقت قاله ابن القاسم وكلاهما حكاه ابن يونس انهى (فرع) قال البرزلي والصوابانه يسجداذاقر أسورة فيهاسجمدة فىفريضة صلاها فىوقت نهى البرزلى لانهاتابعة لقراءة الفريضة فأشهت سجود السهو ص ﴿ وقطع محرم بوقت نهى ﴾ ش سواء كان وقت كراهةأو وقت تحريم قال في التوضيح زادابن شاس ولاقضاء عليه ونقل ابن عرفة ذلك عن النوادر لكن القطع في وقت الكراهة على الاستحباب كايفهم من كلام إبن ناجي المتقدّم فتأمله ص ﴿ وَجَازَتُ بِمَرْ بَضِ بَقِراً وَغُنِّم ﴾ ش تحوه لا بن الحاجب فقال المصنف فيه استعمال المرابض الغنم وقال بعضهم هي للبقر وأماالغنم فالمستعمل لهاالمراح انتهى ورده ابن الفرات بحديث البخاري كان صلى الله عليه وسلم يصلى في مر ابض الغنم انتهى واعلم أنه اذا تيقنت النجاسة في موضع لم تجز الصلاة فيهوانهان صلى فيهذا كراقادراأعاد الصلاة أبدا وأماماعدا ذلك فهواماجا نرأومكروه فأخذيبين الجائزمنها والمكروه والله تعالى أعلمص ﴿ كمقبرة ولو لمشرك ﴾ شقال في المدونة وجائز أن يصلي فى المقبرة وعلى الثلج وفى الحمام اذا كان مكانه طاهرا وجائز أن يصلى فى مرابض البقر والغنم قال ابن ناجي ظاهره وان كانت مقابر الكفار وهو كذلك ويريد مالم تظهر أجزاء الموتى لان مذهب

على هـ نداينا هو سلى العصر تذكرانه صلاها وبينأن بكون عقدركعة أولافرق وسين الظهر والعصرفرق انهى (وجازت عربض بقروغانم) من المدونة أحاز مالك الصلاة فى مرابض الغنم ابن القاسم أومرابض البقر كقبرة ولو لشرك ) من المدونة أحاز مالك الصلاة في المقبرة وفي الحاماذا كان موضعه طاهراابنالقاسم حديث النهى عن الصلاة بالمقبرة تأويله مقبرة المشركين ابن يونس قال غيره كانت داثرة أوحديثة لانهاحفرة منحفرالناروفي الرسالة ونهى عن الصلاة في مقبرة المشركين وكنائسهم انتهى ما يعب أن تكون به الفتوى (ومزيلة ومحجة ومجزرة ان أمنت مر النعس) ابن يونس نهيه عليهالسلامعنالصلاة فيالمز للةوالمجزرة ومحجة

الطريق لانهالا تخلوعن النجس في المدونة كره مالك الصلاة على قارعة الطريق لما يصيم المن زبل الدواب واستعبأن يتنحى عنها ابن حبيب لايصلى بطريق فيه أروات الدواب وأبو الها الالضيق المسجدفي الجعة الشيخ عن المدونة وفي غيرا لجعة (والا فلا عادة على الاحسن ان لم يتعقق ) ابن بشيران لم يتيقن بوجود التجاسة في المز بلة والمجزرة وقارعة الطريق وصلى بها فالمشهور لا يعيد الافى الوقت عامدا كان أوغيره نظر الى الاصل لاالى الغالب

تجاسة الميت واختلف في المسئلة على ثلاثة أقوال فقيل تجوز الصلاة فيها مطلقااذا أمن من أجزاء الموتى وهوالمشهور وقسل تكره مطلقا رواه أبومصعب وقال عسدالوهاب تكره بالحديدة ولا تجوز بالقدعة ان نبشت الاان بسط طاهر اعلهاوتكره في مقابر المشركين من غير تفصيل وقيل لابأس الجديدة وتكره بالقديمة قاله ابن الجلاب وكلاهما نقله اللخمي وقيسل تحوز بمقابر المسامين وتكره عقابر المشركين وماذكره من جواز الصلاة في الحام اذا كان مكانه طاهراه والمشهور وقيل انها مكروهة انتهى والمقبرة مثلثة الباء ثلاث لغات والكسر قليل قاله الطيي في شرح المسكاة ص ﴿ وكرهت بكنيسة ولم تعمد ﴾ ش الأحسن أن محمل على نفي الاعادة الابدية كاصرح بهالشار حوالحشى لانهصرح بهفى التوضيح ولتكون الاعادة في هذا الباب على غط واحد و يمكن أن يحمل كلامه في هذه فقط على ماحكاه صاحب الذخيرة عن صاحب الطراز قال فها قال صاحب الطراز ان علنا بالصور لم يؤمن بالاعادة وهوظاهر المذهب وان عللنا بالجاسة قال سعنون يعيد في الوقت وعلى قول ابن حبيب يعيد أبدا في العمدو الجهل انتهى والتعليل بالنجاسة أظهر والله أعلم ( فائدة ) تكره الصلاة في أربعة عشر موضعا أحدها قال في الكتاب لابأس بالصلاة وأمامه جدار مرحاض قال صاحب الطرازان كانظاهره طاهر الأبرشم فلاعتلف في حدة الصلاة وان كانت مكروهة ابتدأ لان المصلى بنبغي أن يكون على أحسن الهيئات مستقبلاأحسن الجهات لانه يناجي الله تعالى وقدقال ابن القاسم في العتبية اذا كان أمامه مجنون أوصى فليتنج عنه وكالالكافر فان كان ظاهره يرشي فيغتلف فيه والمذهب ان صلاته صحيحة بغيراعادة وقال ابن حبيب من تعمد الصلاة الى تجاسة امامه أعاد الاأن تبعد جداو يوار بهاعنه فقاس المصلى اليه على المصلى عليه ونحن نقيسها على ماعلى بمينه أوشماله أوخلفه قال الشيخ زروق في شرح قول الرسالة والمريض اذاكان على فراش نعبس مانصه والمشهور في استقباله محل النعس الكراهة ان بعدعن مسهاوهي في قبلته انتهى وثانها الثلج قال في الكتاب لا بأس بالصلاة على الثلج قال في الطراز بكره لفرط برودته المانعة من التحكن من السجود كالمكان الحرج ونالثها المقبرة ورابعها الحام قال في الكتاب اذا كان موضعه طاهر افلابأس به وكرهه الشافعي والقاضي عبدالوهاب ومنعه ابن حنبل معسطحه وخامسها معاطن الابل وسادسها الكنائس وسابعها قارعة الطريق قال صاحب الطراز والطريق القليلة الخاطر في الصحاري تعالف ذلك وكذلك لوكان في الطريق مكان م تفع لا تصل المه الدواب وقد قال مالك في النوادر في مساجد الافتية عشى عليها الدجاج والكلاب وغيرها لابأس بالصلاة فيهاوفي الخارى عن عركنت أبيت في المسجد في عهدر سول الله صلى الله عليه وسلم وكنت شاباعز با وكانت الكلاب تدبر وتقبل في المسجد ولم يكونوا برشون شيأمن ذلك وقال الشيخ زروق في شرح قول الرسالة ومحجة الطريق وهذا اذاصلي فى الطريق اختيار اوأمالضيق المسجد فبجوز انتهى وتقدم الكلام على الحام في مسائل الطهارة وقال ولاخللف في طهارة الدارسة العافية من آثار أهلها من بله كانت أومجزرة أو كنيسة وانما الكالام في غيرها أنهى من شرح الرسالة للشيخ زروق وثامنها المخررة وتأسعها المزبلة وعاشرها في الجواهر بطن الوادي لان الاودية مأوى الشياطين قال ابن عبد البرفي التهيد في شرح الحديث الثالث والاربعين لزيدبن أسلم القول الختار عندنافي هذا الباب ان ذلك الوادى وغريره من بقاع الارض جائز أن يصلى فيها كلهامالم يكن قيها نجاسة متيقنة تمنع من ذلك ولامعنى لاعتلال من اعتل

(وكرهت أبكنيسة ولم يعد) من المدونة حكره مالك الصلاة في الكنائس لنجاستها وللصور ضرورة ويبسط فيها فوباطاهرا ابن رشد فان صلى بها دون حائل طاهر فعلى مافى المدونة يعيد في الوقت الأن يضطرفان كانت دارسة كرهت الصلاة بها فان صلى فلا اعادة

(و بمعطن ابل ولوأمن) ابن يونس كره مالك الصلاة في معاطن الابل وان بسط علم اثو باطاهر ا( وفي الاعادة قولان) ابن حبيب من صلى بمعطن ابل أعاد أبدا جاهلا كان أوعامد اأصبغ يعيدان في الوقت انظر الصلاة في بطن الوادى قال ابن عرفة نقل ابن الحاجب النهى عن ذلك عن المذهب لاأعرفه (٤٢٠) ( ومن ترك فرضا أخر لبقاء ركعة بسجد تيها من الضروري وقتل )

بان موضع النوم عن الصلاة موضع شيطان وموضع ملعون لا يجب أن يقام فيه الصلاة فلا لانعرف الموضع الذى ينفكمن الشياطين ولاالموضع الذى لاتعضره الشيماطين انتهى وقال ابن عرفةوردالنهى عنهابالوادى ونقله ابن الحاجب عن المذهب لاأعرفه فيه انتهى وفي التوضيح قيل ان المصنف انفر ديه انتهى (قلت) ذكره ابن شاس لماتكام على المواضع التي تكره الصلاة فيها وذكره في كلامه على شروط الصلاة ونقله عن صاحب الذخيرة وقبله كاتقدم وحادى عشرها القبلة تكون فيهاالتم أثيل قال صاحب الطراز لايختلف المذهب في كراهتها اعتبارا بالاصنام فان كانت في سترعلي جدار الكعبة فأصل المذهب الكراهة وقال أشهب لاأكرهه وكره في الكتاب الصلاة بالخاتم فيه تمثال لانهمن زى الاعاجم وثانى عشرها كره في الكتاب الصلاة الى حجر منفرد في الطريق أوغيرها مخلاف الحجارة الكثيرة لشبهه بالاصنام وثالث عشرها قال في الكتاب لايستند المريض لحائض ولالجنب ورابع عشرهامن صلى في بيت نصر اني أو مسلملايتنزه عن النجاسة أعاد أبدا انتهى من الذخيرة وبعضه فيه اختصار ويأتي للصنف عدبعض هـ نده الاماكن وقال في توضيعه عند عدابن الحاجب بطن الوادي من الاماكن المكروهة لمأره لغيره وأنتترى نقلصاحب الذخيرة عن الجواهر وينبغي أن يزاد خامس عشر وهو المكان الشديد الحرلعدم عكنه من السجو دعليه قياساعلى الثلج قال في النوادر في باب ما يكره أن يصلى فيهمن الاماكن قال ابن حبيب ولاأحب الصلاة في بيت من لايتنزه عن الخر والبول فان فعل أعاد أبداوأ كره الصلاة على حصيرأو بساط مبتذل يمشي عليه الصبي والخادم ومن لا يتحفظ وليتخذ الرجل في بيته موضعا يصونه لصلاته أو حصيرا نقيافان لم يفعل صلى حيث شاءمن بيته ولا يوقن فيمه بنجاسة لم يعدانهي وقال الشيخ زر وق في شرح الارشاد لماتكم على الحام ولابن رشد المقعد الذي يوضع فيه الثياب منه مخارجه محمول على الطهارة وخفف أبوعمران مايقطر من عرق الحاموان أوقد تحته بالنجاسة انتهى والله أعلم ص ﴿ و بمعطن ابل ﴾ ش قال بن الحاجب وهو مجمع صدرها من المنهل قال في التوضيح أي موضع اجتماعها عندصدر هامن الماء والمعطن هو الصدر يقال فلان واسع المعطن أى الصدر فعاطن الابل مباركها عند الماء قاله المازري انتهى فيفهم منه ان موضع مبيتهاليس بمعطن ولاتكره الصلاة فيه تمقال في التوضيح ولابن السكاتب انمانهي عن المعاطن التى اعتادت الابل أن تغدومنها وتروح اليها فاماان باتت في بعض المناهل لجازت الصلاة فيه لانه علمة الصلاة والسلام صلى الى بعيره انهى وقال الجزولي المعطن صدر البعيرسمي الموضع الذي يرقدفيه به ص ﴿ ومن ترك فرضا أخرلبقاء ركعة بسجدتها من الضروري وقتل بالسيف حداولوقال أناأ فعل وصلى عليه غير فاصل ولا يطمس قبره لافائتة على الاصع والجاحد كافر له ش تصوره واضم قال في الجلاب ومن تعمد ترك صلوات حتى خرج أوقاتهن فعليه القضاء والاستغفار اذا كأن مستفتيا ومن ظهر عليه بترك صاوات مستخفابها ومتوانيا أمر بفعلهاوان امتنعمن

مالكان قال أصلى ولم يفعل قتل بقدر ركعة قبل طاوع الشمس وغروبها وطاوع الفجر للصبح والعصر والعشاء اللخمي ولاىعتسر قراءة الفاتحة للخلاف المازري ولا الطمأنينة ابن عرفة جخد وجوب الجسردة القاضي وكذافرض الوضوء والغسلالا كثرويستتاب وهلفي الحال أوفي ثلاثة أيام روايتان رجيج ابن رشد واللخمى الثانية مالك ولاحنوف ابنرشد فان أقروأ بى قتل اتفاقا المازرى فان قال لاأصلى قتل حداعندمالك خلافا لان حبيب (بالسيف) صرح أشهب يقتل بالسيف (حد ولوقال أناأفعل ) تقدم قول مالك ان قال أصلى ولم يفعل قتل بقدر ركعة وتقدم قول المازري فان قال لأصلى قتل حدا عند مالك خلافا لابن حبيب ويبقى النظرهل حكمن قال لأأصلي حكم من قال أصلي ولم يفعل يقتل بقدر ركعة قاله الأكثرأو بعجل

قتله قاله ابن الماجشون (وصلى عليه غير فاضل) سيأتى فى الجنائز عند قوله وصلاة فاضل على بدعى ومظهر كبيرة (ولايطمس قبره) ابن شاس يصلى عليه و يدفن فى مقابر المسامين كايدفن سائرهم ولايطمس قبره (لافائنة) بن عرفة فى قتله لامتناع قضاء الفائنة قولان للتأخرين (على الاصح) المازرى وهو الراجح (والجاحد كافر) تقدم نص ابن عرفة جمد وجوب الجسيردة

ذلك هددوضرب فاذاقام على امتناعه قتل حدالا كفرا اذا كان مقرابها وغيرجا حداها انتهى وقال ابن التامساني في شرحه ناقلاعن ابن العربي وأما الصيام فانه كالصلاة يقتل تاركه انهي وقال فى الذخيرة و يقتل عند مالك بترك الصلاة والصوم وقال الشافعي والعر اقيون منالا يقتل بترك الزكاة لدخول النيابةفيها فمكن أخذهامنه كرها وقال فى التوضيح فى حكم من قال لاأصلى من قاللاأتوضأولاأغتسلمن جنابة ولاأصوم رمضان وماذكرناه انماهوفي التارك الأبي خاصة فان انضم الى ذلك بعض الاستهزاء كالقول بعض الاشقياء اذا أمر مهااذا دخلت الجنة فأغلق البابخلفك فانأرادأن الصلاة لاأثرله افي الدين فلايحتلف في كفره وانأر ادصلاة المنكر عليه خاصة وانهالم تنهه عن الفحشاء والمنكر فهو ممااختلف فيمه قاله ابن عبد السلام انتهى والله أعلم واختلف اذاصلي في حال تهديده فقال ابن التلمساني ينبغي له أن يعيد الصلاة التي صلاها مكرها وقد قال ان شعبان لوأ كره الجنب على الغسل لم يجزه الغسل وقال ابن أى زيد في نوادره ومن قول أحجابناانمن توضأ مكرهالم يجزه انتهى ونقلعن ابن العربى عن أحجابنا انمن ترك الطهارة بقتلها كالصلاة وعندى انه بتوضأ مكرهاو بقال لهصل فانمن العلماء من قال ان الوضوء بجزئ بغيرنية انتهى وكانها الخلاف ضعيف فإتراعه الاصحاب والله أعلم وقوله لبقاء ركعة بسجستها وانبقى للظهر والعصر خسركعات في حق الحاضر وثلاث ركعات في حق المسافر قبل غروب الشمس قاله ابن بشير في التنبيه (فرع) قال البرزلي وسئل ابن أبي زيدعن الرجل يكون معروفا بترك الصلاة فيو بخو يخوف بالله فيصلى اليوم واليومين ثم يرجع الى تركها فيعاد عليه الكلام فيقول ان الله غفور رحيم وانى مذنب و يموت على ذلك هل يكون اماما و يجوز شهادته أملاوهل يصلى عليه اذامات وهل يسلم عليه اذالقيه وتؤكل هديته ولايفرق بينه وبين امرأته وكيف لوكان هذاحال امرأته هل يسع لزوجها المقام معها فأجاب بانه يصلى عليه وتؤكل هديت ولا يفرق بينه وبين احرأته ولايصلى خلفه ولاتحوز شهادته وانكان هذا حال زوجته فيستحب لهفر اقها قيل له فالرجل ينقر صلاته وهوأ كثرشأنه ولايتم ركوعها ولاسجو دهافيعاتب على ذلك فينتهي ثم بعودفقال لا تحو زشهادته ولاامامته و مسلم علمه انتهى (مسئلة) وفي التقريب على التهذيب قال ابن عبدالح يجو زأن دستأجرعن الميت من يصلى عنه مافاته من الصلوات ذكره في كتاب الحج والمشهو رأنه يقبل النيابة وقال أبوالفرج في الحاوى لوصلى انسان عن غييره بمعنى أن يشركه في نواب صلاته لجاز ذلك انتهى

﴿ الأذانوالاقامة ﴾

و مسوله واشتقاقه من الاذن بفتحتين وهو الاستماع وقال ابن قتيبة أصله من الاذن بالضم كائنه ورسوله واشتقاقه من الاذن بفتحتين وهو الاستماع وقال ابن قتيبة أصله من الاذن بالضم كائنه أودع ماعامه أذن صاحبه ثم اشتهر في عرف الشرع بالاعلام باوقات الصلاة فاختص ببعض أنواعه كاختص لفظ الدابة والقارورة والخابية ببعض أنواعها واذن بفتح الذال وتشديد ها اذاأعلم وأذن له في الشئ بكسر الذال مخففة أى أباحه ويقال بمعنى علم ومنه فائذ نوا بحرب من الله ورسوله و بمعنى استمع ومنه ما أذن الله الشئ كاذنه لنبي يتغنى بالقرآن والاصل فيه من القرآن قوله تعالى اذا نودى الصلاة من يوم الجمعة فاسعو الله ذكر الله ومن السنة حديث عبد الله بن زيد قال لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناقوس المعسم من من يضرب به لجمعة عالناس للمسلاة طاف في وأنانا أمر جل

والاقامة (سن الأذان الباب الثانى فى الاذان والاقامة (سن الأذان ابن عرفة يجب الاذان على أهل المصر كافة يقتلون التركه (الجاعة طلبت غيرها) في الموطأ الها يجب في مساجد الجاعات وحيث يقصد الجاعات وحيث يقصد الدعاء الصلاة

يحمل ناقوسافقلت له ياعبدالله أتبيع الناقوس فقال مانصنع به قلت ندعو ابه للصلاة فقال ألاأداك على ماهو خبرمن ذلك قلت بلي قال تقول الله أكبر الله أكبر فذكر الاذان والاقامة فلماأصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته بمارأيت فقال انهار ؤياحق انشاء الله فقمه ع بلال فالق عليه مارأت فلمؤذن ففعلت فلماسمع عمرالاذان خرجمسرعا دسأل عن الخبر فقال يارسول اللموالذي بعثك بالحق لقدرأ يت مثل مارأى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحدلله وعن أبي داودقال اهتم النبي صلى الله عليه وسلم كيف يجمع الناس للصلاة فقيل له ننصب راية فاذار أوهاا ذن بعضهم بعضافلم يعجبه ذلك فذكرواله القبع يعنى الشبو رفاريعجب وقال هومن فعل البهو دفذكر واله الناقوس فقال هومن أمن النصاري وساق الحديث ( فائدة ) قال في الذخيرة ير وي القبع بالباء الموحدة مفتوحة وبالنونسا كنةقال وسمعت أباعمر يقول القثع بالثاء المثلثة والجميع أساء للبوق فبالنون من اقناع الصوت والرأس وهور فعه وبالباءمن السمتريقال قبع رأسه اذاأ دخله فيه انتهى وقال في الصحاح الشبورعلى وزن التنو رالبوق ويقال هومعرب (فائدة ) أخرى وردفي الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام انه قال المؤذنون أطول الناس أعناقا يوم القيامة بفتح الهمزة جععنق واختلف فيتأو للهفقيل معناه أطول الناس تشوفاالى رحة اللهتعالىلان المتشوف بطسل عنقه وقال النضر ينشمسل اذاالجم الناس العرق طالت أعناقهم وقال يوسف ين عسد معناه الدنومين اللة تعالى وقيل معناه انهمرؤس وقيل أكثراتباعا وقيل أكثرالناس أعمالاقال القاضي عماض ورواه بعضهم بكسرا لهمزةأى اسراعالى الجنةمن سيرالعنق ومنه الحديث كان يسترااعنق فاذا وجد فجوةنص ومنه الحدث لايزال الرجل معنقا مالح يصد دما يعني متسطافي سره يوم القيامة انتهى وقال الاقفهسي فيشرح الرسالة اختلف العلماء هل الاذان أفضل أم الاقامة أفضل والمشهوران الامامة أفضل ونحوه للبرزلي وزاد فقال للاحتجاج للقول بان الاذان أفضل وانماتركه النبي صلى الله علمه وسلم لانه لوقال حي على الصلاة ولم يعجاوا لحقتهم العقوبة لقوله تعالى فلحذر الذبن مخالفون عن أمره وأما الخلفاء فنعهم عنه الاشتغال المو رالمسلمين قال عمر لولا الخلافة لاذنت انهي وقال الشبيى في شرح الرسالة واختلف العلماء ايماأ فضل الأذان أوالامامة فقيل الاذان أفضل واختاره عبدالحق وقيل الامامة أفضل وقيل هماسواء وقيل انكان الامام توفرت فيمشر وط الامامة فهو أفضل والافلاانتهى وظاهر كلام المصنف رحه الله تعالى ان الاذان سنة مطلقاوانه لا يجب في المصر وهوظاهر كلامابن الحاجب وغيره وظاهر كلامه في التوضيح وهو خلاف ماجزم به ابن عرفة وجعله المذهب ونصه الأذان يجب على أهل المصر كافة بقاتلون لتركه أبوعر روى الطبري ان تركه أهل مصر عمد ابطلت صلاتهم و روى أشهب ان تركه مسافر عمد اأعاد صلاته (قلت) هذا الذي عزاه عياض لرواية الطبرى قال وهو نعوقول الخالف بوجو بهوفي كونه عساجدا لجماعة سنةأو واجما طر نقاالبغداد بين والشمخ وفي الموطأ أغاجب في مساجد الجماعات المازري فسر القاضي الوجوب بالسنة وعيره السنة بعدم الشرطية انتهى وقال الابى في شرحمهم والمشهو ران الاذان فرض كفاية على أهل المصر لانه شعار الاسلام فقد كان صلى الله عليه وسلم أن لم يسمع الأذان أغار والاأمسك واختلف في وجو به بعد ذلك في مساجد الجماعات المرعلام وبدخول الوقت و بعضور الجماعة فاوجمه في الموطأوقال بعض أحدابنا وبعض أحداب الشافعي وجهو رالفقهاء وعامة أحجابه انه سنة مؤكدة والاول الصحيح لان اقامة السنن الظاهرة واجبة على الجمله لوتركه أهل بلد قوتاواولان معرفة الوقت فرض كفاية انتهى وقال فى الاكال قال أبو عمر بن عبد البرلم يعتلفوا ان الاذان واجب فى الجملة على أهل المصر لانه شعار الاسلام قال بعض شيوخنا أما لهذا الوجه

ففرض على الكفانة وهوأ كثرمقصود الاذان اذكان علىه الصلاة والسلام اذاغزا فانسمع أذاناأمسكوالاأغار فاذاقام بهعلى هذاواحدفي المصروظهر الشعارسقط الوجوبوبق المعني الثانى بتعريف الاوقات وهوالحكى الخلاف فيهعن الاممة والذي اختلف لفظ مالك وبعض أصحابه في اطلاق الوجوب عليه فقيل معناه وجوب السنن المؤكدة كافي غسل الجمعة والوتر وغيرهما وقيل هوعلى ظاهرهمن الوجوب على الكفامة اذمعر فة الاوقات فرض وليس كل أحد يقدر على مراعاتها فقام به بعض الناس عن بعض وتأول هذا قول الآخر بن سنة أى ليس من شرط محة الصلاة كقولهم في سترالعورة وازالة النماسة انتهى وماذكر معن بعض شيوخه ذكره المازرى فى شرح التلقين وجرم به فانظره ولعله هو المرادب عض شيوخه ولم يحك ابن عرفة في وجو بهفي المصرخلافاوجعل محل الخلاف وجو بهفي مساجدالجماعات وهذاهو الفلاهر والله أعلم \* وقوله لجماعة طلبت غيرها بريد المواضع التي جرت العادة أن يجمع الناس الها كالجوامع والمساجد وكعر فةومني والعدد الكثير بكون في السفر قال في المدونة وكذلك امام المصر مخرج الى الجنازة فقحضره الصلاة فيصلى باذان واقامة قال اللخمى والاذان في هذه المواضع سنة لاتترك وهوفي المساجدوالجوامع آكدلانه حفظ للأ وقات ولاقامة الجماعات انتهى (فرع)قال ابن عرفة أذان مسجدين متلاصقين أومتقاربين أوأحدهما فوق الآخر لايكفي عنهفي الآخرانتهي وفيسماع موسى من كتاب الصلاة سئل ابن القاسم عن مسجد بين قوم فتناز عوافيه واقتسموه بينهم فضر بواوسطه عائطاأ بجو زأن يكون مؤذنهم واحداوامامهم واحداقال ابن القاسم ليس لهمأن بقمسموه لانهشئ سباوه لله تعالى وان كانوا سوهجمعا وقال أشهب مثله ولايجز بهم مؤذن واحد ولاامام واحدقال محمد بن رشدوهذا كاقال ليس لهم أن يقتسموه لان ملكهم قدار تفع عنه حين سباوه فان فعلوافله حرالسجدين في الأذان والامام حين فصلوا بينهما محائز بين كل واحدمنهما عن صاحبه وان كان ذلك لا يجو زهم انتهى ومفهوم قوله طلبت غيرها سيصر حبه المصنف ص ﴿ في فرض ﴾ ش احترز به من السنن والنوافل فان الاذان لهامكر وه قال اللخمي والظاهر انهلا يجو زلانه غيرمشر وعقال ابن ناجى وأماغير الفرائض فلايؤذن لهاقال ابن عبد السلام تفاقاو حكى زياد النداء للعسدين قال ابن ناجي ان أراد حقيقة الأذان فهو ينقض الاتفاق الذي د كره وان عني به الصلاة حامعة مثلافهمامسئلتان فلاتناقض انهي ص ﴿ (وقتي) ش فلايؤذن للفائنة فان ذلك يز يدها تفو يتاولج محك اللخمي في ذلك خلافاوقال ان الأذان لها مكروه وسيأتي كلامه في قول المصنف وذكو رة وقال في التوضيح لأذان للفائنة الاعلى قول شاذ (قلت) قال ابن ناجي في شرح المدونة اختلف هل يؤذن للفوائت على ثلاثة أقوال فقيل لا يؤذن لهاقاله أشهب وهو نقل الاكثرو به الفتوى عندنابافر يقية قال في شرح الرسالة وقيل يؤذن لاولى الفوائت حكاه الإبهرى رواية عن المذهب واختار ان رجااجتماع الناس لهااذن والافلا وكلاهماحكاه عياض فى الاكال وقول ابن عبد السلام المذهب أنه لا يؤذن الفو اثت والنظر يقتضي انه مندوب لحديث

الوادى قصورانتهى وفهم من قول المصنف وقتى ان الأذان مطاوب ولوصليت الصلاة فى آخر الوقت وانظر هل يشمل الوقت الضروري أو يعتص بالختار صرح صاحب الطراز بانه انا

(فى فرض وقتى) ابن عرفة لاأدان لغيرفرض وفتى عياض واستحسن الشافعىأن يقال عند كل صلاة لا يوفذن لها الصلاة جامعة عياض وهذا الذى استحسنه الشافعى حسن يتعلق بالوقت المختار فالهلاذ كرانه لايؤذن للغرب عزد لفة على أحدالاقو ال فقال موجها لذلك القول مأنصه لانهقد خرج وقتها المختار ووقت الأذان للصلاة انما يتعلق يوقتها المختار انتهي وقال لما تكام على أذان الصبح وذكر قول ابن حبيب انه يؤذن لهامن حين خروج وقت العشاء وهو عندى شطر الليلمانصه لماكان النصف الاول ممايجو زفيه الاذان لغيرها امتنع الاذان فعملها والشطر الثانى لايؤذن فيه لغبرها فكان وقتالاذانها انتهى ونقل ابن عرفة عن الشيخ عن أشهب انه لاأذان لوقتية يغيتها الاذان انتهى وفي مسائل الشيخ ابراهيم بن هلللمن المتأخر ين لابأس بالاذان مالم بخرج الوقت المستحب وأول الوقت أولى انتهى والله تعالى أعلم ص ﴿ ولوجعة ﴾ ش حكى اللخمي في وجوب الأذان الجمعة قولين واختار هو وابن عبد السلام الوجوب وعزاهابن عرفة في باب الجمعة لابن عبدالحكوصر ح الجزولى في شرح الرسالة بان المشهور أنهسنة كسائر الصاوات وعزاصاحب الطراز الوجوب لبعض الشافعية قال واختاره بعض المتأخر بن من أصحابنا وليس كذلك فاللم نشترط في الجمعة الاقامة وهي أخص بالصلاة من الأذان فكيف نشترط الاذان فان قيل فلم تعلق به وجوب السعى وتحريم البيع قلناليس فى ذلك ما بدل على اشتراطه و وجو به وانما هي مراعاة وجوبه انتهى ص ﴿ وهومثني ﴾ ش قال الشارح أى مثنى التكبير لام بع التكبير كا يقوله الخمالف انتهى ( قلت ) وظاهر كلام المصنف انهراجع لجميع جل الآذان كاقال في الاقامة مفردة بدليل قوله ولو الصلاة خيرمن النوم وعلى هذافكان حقه أن ستثنى الجملة الاخبرة أعنى قوله في آخر الاذان لاالهالاالله كاقال ابن عرفه مثني الجمل الاالجملة الاخسرة انتهى وقول المصنف مثني بضم الميم وفتح الثاء المثلة والنون المشددة من التثنية وليس مفتوح الميمساكن الثاء لان ذلك معدول من اثنين اثنين فيقتضى انجله مربعة وهو خلاف المرادوتعبير فابالجل أولى من تعبير بعضهم بالكامات قال في الذخيرة الاذان سبع عشرة جلة وقول الاحاب سبع عشرة كلة مجاز عبروا بالكامة عن الكلام والافكاماته عان وستون كلة انهى (قلت) هذا في غيرا ذان الصبحوير يدادان الصبح عمان كلمات والله تعالى أعلم (فرع) قال ابن عرفة المازرى لوأوتر الاذان لم يجزه انهى (قلت) وهومأخوذمن المدونة قال فيها وان أذن فأخطأ فأقام ساهيا ابتدأ الاذان انهي مح قال ابن عرفة ولوأراد الأذان فأقام لم يجزه وفي العكس قولامالك وأصبغ انهي ونقل قبله عرف الماذريانه قال لوشفع الاقامة غلطافقال بعض أحجابنا يجزىء والمشهور لايجزي وعن ابن يونس الاول لاصبغ انتهى وقال ابن ناجى فى شرح الرسالة ولوأراد أن يؤذن فأقام فانه لا يجزئه باتفاق انتهى ولفظ المازرى قال بعض أصحابنالوشفع الاقامة غلطالاجز أهمراعاة للخلاف والمشهورانه لا يجزئه كالوأو ترالاذان وان كان الاذان لم يختلفوا في أنه لا يوتر (تنبيه) قال صاحب الطراز في شرح مسئلة المدونة السابقة النه معتبرة في الاذان فان أراد أن يؤذن فغلط فأقام لم يكن ذلك أذانامن حيث الصفة ولاينبغي أن يعتد به اقامة لانه لم يقصد به الاقامة وان أراد أن يقيم فأذن لم يكن ذلك اقامة من حيث الصفة ولاينبغي أن يصلى بغير اقامة وقال قبله من أخذ في ذكر الله بالتكبير مع بداله عقب ماكبرأن يؤذن فانه ببتدى والأذان ولم يقل أحدانه يني على تكبيره الذى من غيرقصدأ ذان فبان بذلك أن النية معتبرة فيه انتهى وقال في الذخيرة قال في الجلابان أراد الاذان فأقام أوالاقامة فأذن أعاد حتى يكون على نية لفعله فيعمل أن يريدنية

(ولوجعة)اللخمى قيل فى الأدان للجمعة سنة وقيل واجب وهو أحسن (وهومشنى) ابن عرفة الادان مثنى الجل الاالأخيرة (ولوالصلاة خيرمن النوم)
فيها يزاد قبل التكبير
الاخير في نداء الصبح
الصلاة خيرمن النوم
مرتين وروى ابن
شعبان ان تركها فلا بأس
(مرجع الشهادتين

التقرب لانهقر بقمن القر بان وقد صرح بذلك الابهرى في شرح مختصر ابن عبد الحكم واحتج بأنهقر بةفتجب فيه النية لقوله عليه الصلاة والسلام اعاالأعمال بالنيات وكذلك صاحب تهديب الطالب ويحملأن يريدنية الفعل وهي أعم من نية المقرب لوجو دهافي المحرمات والمباحات بدون نية التقرب وكذلك يقول بعض الشراح بعيدحتي بكون على صواب من فعله والاول هو الاظهرمن قول الاصحاب وقال أبوالطاهر وقيل ان أراد الاذان فأقام لا يعيد مراعاة للقول بانها مثنى وهذا ممايؤ مدعدم اشتراط نسة التقرب فانه صحيح الاقامة مع انه لم يقصد التقرب بها انتهى (فرع) فان نسى شأمن أذا مة قال في الطراز ان ذكر ذلك بالقرب أعاد من موضع نسى ان كان ترك جلأذانهوان كانمثل حي على الصلاة مرة فلايعيد شيأوان تباعد الم يعدقل أوكثر قالهابن لقاسم وأصبغ ثم قال لكن ينبغى ان كان ماترك كثيراأعاد الاذان وان كان يسيرا أجزأه انتهى ويقله المازرى فيشرح التلقين ونقله في الذخيرة عنمه ونقل ابن ناجى في شرح المدونة كلام بن القاسم وأصبغ عن المجموعة ونقل ابن عرفة بعضه ولعل الباقي سقط من نسخة من ابن عرفة (فرع) قال في الذخيرة قال في الجواهران نكس ابتدأ انتهى وقال أشهب في المجموعة ان بدأ بأن محمد ارسول الله قبل أشهد أن لا إله الا الله فلي قل بعد ذلك أشهد أن مجد دارسول الله وبجزئه انتهى من أبن ناجى على المدونة وقال الفاكهاني في شرح الرسالة من صفات الادان ان لاسكسهفان فعل ابتدأاذ لا يحصل المقصود منه الابترتيبه ولانه عبادة شرعت على وجه فلانفسر نتهى وقال المازرى في شرح التلقين قال بعض أحجابنالوقدم الشهادة بالرسالة على الشهادة بالتوحيد أعاد الشهادة بالرسالة فكانه قبل ان ماقدم في غيرموضعه كالعدم فلا عنع الانصال ويعاد لتعصيل الترتيب ص ﴿ ولو الصلاة خير من النوم ﴾ ش يعني انه بثنيها وهذا الذهب المدونة وهوالمشهور ومقابله لابن وهب يفردها قال في التوضيح والمشهور قولهالمن يؤذن في نفسه انتهى دشيرالى قول مالك في مختصر ابن شعبان فيمن كان في ضبعة منعمزا عن الناس في ترك ذلكأرجوأن كمون فيسعة وحله اللخمي على الخلاف قالوهذا القولأحسن لانهانما يريدذلك فى الاذان لامكان أن يسمعه من كان في مضجعه فينشط للصلاة وأمامن كان وحده أومعه من ليس بناغم فلامعنى لذلك انتهى ورده صاحب الطراز وقال هذا فاسدفان الاذان بتبع على ماشرع ألا تراه يقول حي على الصلاة وان كان وحده وكان ينبغي له أن يستحسن ترك ذلك أيضا ولا فائل به ثم قال ومحمل مافي المختصر على انه لا يبطل الاذات بترك ذلك لأأنه بنبغي له تركه انتهى وهوظاهر (تنبيه) واختلف في حين مشر وعية هذا اللفظفني الموطأان المؤذن جاء يؤذن عمر بن الخطاب للصلاة فوجده تأئما فقال الصلاة خبرمن النوم فقال له اجعلها في نداء الصيروقيل أمر بهارسول اللهصلى الله عليه وسلمرواه أبوداود والنسائي في حديث أبي محمد نورة قاله في الطراز واقتصر في التوضيع على الثاني فقال واعلم أن قول المؤذن الصلاة خيرمن النوم صادر عنه عليه الصلاة والسلامذ كره صاحب الاستذكار وغيره وقول عمر اجملهافي نداء الصبح انكارعلي المؤذن أن معمل شيأمن ألفاظ الاذان في غير محله كاذ كرماك التلبية في غير الحج انتهى والله أعلم ص ﴿ مرجع الشهادتين ﴾ ش يدي ان من صف الدفان أن يكون مرجع الشهادتين قال في الذخيرة وخالف فى ذلك أبوحنيفة محتجا بان سبه اغاطة المشركين بالشهادتين أوأمره عليه الصلاة والسلام أبامحذورة بالاعادة للتعليم أوانه كانشديد البغض لهعليه الصلاة والسلام فاماأسلم وأخذ في الأذان

ووصل الشهادتين أخنى صوته حياء من قومه فدعاه عليه الصلاة والسلام وعرائ أذنه وأمره بالترجيع وقدانتني السبب وجوابهان الحكم قدينتني سبهو يبقي كالرمل في الحج انتهى وظاهر كلام المصنف انه مطاوب ولو تعدد المؤذنون وهذا هو المعروف وحكى اللخمي عن مالك قولا انهماذا كثروا برجع الأول خاصة وأخله من قول مالك في ساع أشهب ماأري كان الاذان الاعلى صفة واحدة بثني كلهم فلما كثر المؤذنون خففو اعن أنفسهم فصار لابثني منهم الاالاول قال صاحب الطراز وهذاغلط لانه قدنص على ان ذلك مماابتدع لقوله فلما كثر واخففوا على أنفسهم أى ليس هذا من الأمر القديم ومالك رجمه الله تعالى حكى مارأى وليس في ذلك انه ارتضامحتى يعمل قولاله فضلاأن يعمل تركالقول قدعرف منه انتهى بالمعنى مختصرا وقال ابن عرفةوابن رشدمذهب مالك الترجيع وذكرعماض التغمير فيهلا جدلا ختلاف الاحادبث المجهول آخرها قال وذكر نعوه في هذا الاصل عن مالك وماذكره عن عياض هوفي الا كال فان ترك الترجيع فيجرى على ماتقدم ان ذكر ذلك بالقرب أعاده وما بعده وان طال صح أذانه ولم يعدشا والله أعلم (تنبيه) الذي يظهر من كلام أحجابناان الترجيع اسم للعود الى الشهادتين وكلام ابن الحاجب صريح فى ذلك وكذلك قال الابي وغيره وللشافعية في ذلك خلاف فقيل انه اسم للعود وقيل لما يأتي به أولا وفسره بعضهم بأنه اسم للجموع وهوظاهر والله أعلم ص ﴿ بأرفع من صوته أولا ﴾ ش يعتملأن بريدبأرفعمن صوته في الترجيع فقط فيكون التكبير في أول الأذان مرفوعا و يعتمل أن يكون يريد بأرفع من صوته في أول الاذان فيكون التكبير في أول الاذان بغير رفع وكلا الوجهين روى عن مالك وتو ولت عليه المدونة والاول هو المشهور كاصرح بذلك القاضي عياض وابن الحاجب والأبى وغيرهم وقال ابن بشيرانه الصعيع وقال في التوضيع ان الثاني هو ظاهر المدونة والرسالة والجلاب والتلقين انتهى ولم يرتض صاحب الطرازان ذلك ظاهر المدونة واقتصر في الشامل على الاول (تنبيه) اتفق على رفع الصوت بالتكبير في آخر الأذان قاله في التوضيح (تنبيه) قال في الطراز قال في المدونة ويكون صوته في ترجيع الشهادتين أرفع من الاول يقتضى انه كان له أول مرة صوت يسمع والهلا يحقيهما وهو صحيح فانه انماشرع على وجه الاذان وهوالاعلام فلابدأن يكون على وجه يحصل به الاعلام انتهى وقال في التنبيهات والكل متفقون على انه ليس محفض لا يقع به اعلام وانماهو رفع دون رفع انتهى وقال المازري ربماغلط بعض العوام من الموعد نين فيخفي صوته حتى لايسمع وهذا غلط ص ﴿ مِحْرُوم ﴾ ش كلام المصنف رجه الله يقتضى أن هذا من الاوصاف الواجبة في الاذان وانه لايصي بدونه وليس كذاك قال بن عرفةعن المازرى اختار شيوخ صقلية جزم الاذان وشيوخ القروبين اعرابه والجميع جائزانتهي ونقله غييره وقال في الذخيرة قال في الجواهر و يجزم آخركل جلة من الاذان ولايصلها بما بعيدها و بدمج الاقامة للعمل في ذلك انتهى وقال في التوضيح الاقامة معربة وقاله غيره وقال ابن فرحون الاقامة معربة اذاوصل كلة بكلمة فان وقف وقف على السكون وأما الاذان فانه على الوقف وقال ابن يونس قال اللخمى الاذان والتكبير كله جزم وقال غيره وعوام المناس يضمون الراءمن الله أكبر الاول والصواب جزمهالان الاذان سمع موقوفا ومن أعرب الله أكبر لزمه أن يعرب الصلاه والفلاح بالخفض انهى ونقله ابن عطاء الله بلفظ لان الاذان موقو فاسمع الخثم قال ابن أبي زمنين الاذان موقوف ومن حركه فأنما يحرك الراء بالفتح قال عياض في المشارق يجوز في الراء من أكبر

بارفع من صوته أولا) ابن عرفة المشهور ترجيع الشهادتين مثناة ارفعمن صوتهأولاوظاهر المدونة عفض الشهادتين قبل الترجم عياض المشهور رفع التكبير وهومروى أنضا عن مالك اللخدمي وانما جعل الترجيع ليكون أبلغ في الاعلان وان فات السامع أوله أمكن أن لاسف وته يعد فننكر مانفعله بعض المؤذنان الموحمانه تحفيه ولايأتي بهعلى صفة قعما الاعلام (مجزوم) المازرى اختارشيو خصقلية جزم الاذانوشيو خالقرويين اعرابه والجميع جائزابن الأنبارىعوام الناس يضمون الراءمر والله أكرالاولوليس كذلك واعايجو زالفتحأو السكون و يجوز ضم الراء من الله أكبرالثاني انتهى نقل ابن أبى يحيى وشيخهأ بىالحسن الصغير

(بالفصل ولوباشارة لكسلام فيها) لمالك ولايت كام أحد في أذانه ولايرد على من سلم عليه أبو محمد لاير د بكلام ولاباشارة قال أبو عمر أجاز السكلام أثناء الاذان أحد بن حنبل وعروة وقتادة وغيرهم من الائمة وبوب البخارى في صحيحه فقال باب السكلام في الاذان ثم قال سليان بن صردوهو يؤذن وقال الحسن لا بأسمن أن يضحك (٤٧٧) وهو يؤذن انتهى انظر لاهذا ولا أيضامن يشنع على من قال سليان بن صردوهو يؤذن وقال الحسن لا بأسمن أن يضحك (٤٧٧) وهو يؤذن انتهى انظر لاهذا ولا أيضامن يشنع على من

يقول المسلاة رحكم الله بعدالفراغمن الاذانأو أصبح وللهالجداعلاما بأنه المؤذنالاخيروقدرشحت هذا المعنى في كتابي المسمى بسأن المهتدين أن العبادة اذاخلصت بكالها وفرغ منهاللانسانأن يقول ما أحب وأرادم الم بنه الشرع عنه فن نهى عن شئ من ذلك فقدأم عالم بأمريه الشرعفان النهى عين الشئ أمريضده فلا فرق بينمن حكم على المباح بأنه مكروه أو بأنه مندوب کانسدی اینسر اجرحه الله مقول هذه هي البدعة المذمومةأن يحكم علىحكم من أحكام الشرع بغير حكمه فانظر فرقمايين من أجاز الضعل أثناء الأذان وباينمن حرم كلامانتفع بهبعد الفراغ من الأذان قال أبوعمر مذهبأى حنيفة كمذهب مالك انه لايتكام أثناء الأذانحتى الصلاة خبر من النوم قال ومن أراد أن مقوله افلمقلها بعد

الاول السكون والتحريك بالفتح وفي الثاني السكون لاغيرقال ابن الانبارى وبعض العوام يضمون الراءالاولى وانماهي ساكنة ويجوز تحريكها بالفتح وأما الثانية فيجوز فيها الجزم والثعر يك بالضم انتهى (قلت) التحريك بالفتح غيرظاه ولانه يحتاج الى تـكلف وهو أن يقال انه وصل بنية الوقف ثم اختلف فقيل هي حركة التقاء الساكنيين واعالم يكسر واحفظ التفخيم اللام وقيل حركة همزة الوصل نقلت الى الراءقال ابن هشام في المغنى وهـ نداخر وج عن الظاهر من غير داع وليس لهـ مزة الوصل ثبوت في الدرج فتثبت حركتها والله تعالى أعلم (تنبيه) ظاهر ما تقدم أن الخلاف في جل الاذان كلهاونقل بنفرحون عن ابن راشدان الخلاف انماهو في التكبيرتين الأوليين وأماغيرهما من ألفاظ الأذان فلم ينقل عن أحدمن الساف والخلف أنه نطق به الامو قو فا ص ﴿ بلافصل ولو باشارة لكسلام ﴾ ش يعنى أن الفصل بين كلاته يخرجه عن نظامه فلايفصل بينهما بكلام ولاسلام ولارده ولو باشارة لردسلام أوغيره ولابغير ذلك قال في المدونة ولايتكام في أدانه ولافي تلبيته ولايرده على من سلم علم ما قال سندأما كلامه فكروه لا يختلف فيه انتهى وقال في العمدة و عنع الاكل والشرب والكلام وردالسلام انتهى وقال الشيخ زروق في شرح الارشاد وأما اشتغاله بأمر عادى من أكل أوكلام فلا مجوز ابتداء ( فرع ) فان اضطرالكلام مثل أن يخاف على صبى أودابة أوأعمى أن يقع في بروانه يتكلم ويبني قاله في المجموعة قال ابن ناجي في شرح المدونة مالم يطل فان طال ابتدأ ولوكان لحفظ آدمي نص عليه اللخمي انتهى (فرع) قال في الطراز اذا قلنالا يردباشارة ولاغميرها فانه يردبعه فراغه ونظير ذلك المسبوق اذاأتم صلاته يردعلي الامام وان لم يكن حاضرا انتهى ( قلت )يفهم من كلامه أن المؤذن ردّ أيضاولو لم يكن الذي سلم عليه حاضر او الله تعالى أعلم وقال ابن عرفة ولايتكم فيه ولا بردسلاما و برديعه ه انتهى ونحوه في الشامل (فرع)قال ابن عرفة وسمع موسى بن القاسم ان رعف مقيم أوأحدث قطع وأقام غيره وان رعف مؤذن تمادي فان قطع وغسل الدم ابتدأ اللخمى انقرب ببني انتهى وكلام اللخمي تقييد لماقبله كاصرح به ابن ناجي وان أرادغيره أن يبني على أذانه فلايفعل ولسندي انتهى ( فرع ) قال في الطراز فان أغمي عليه فيبعض الأذان أوجن ثم أفاق بني فهاقرب وقاله اشهب في الاقامة انتهي وكلام أشهب في الاقامة نقله ابن عرفة باختصار ونصه أشهبان رعف مقيم أوأحدث أومات أوأغمي عليه ابتدأفان بني هو أوغيره أجزأ الشيخير يدتوضأ بعدافاقته وصححاقامة المحدث وتعقبه التونسي بأن وضوءه طول واقامة المحدث لاتجوزانهي ونقله ابن ناجي وقال قبله وان رعف أوأحدث في الاقامة فليقطع ويقيم غيرهانتهى والله تعالى أعلم ( فرع )وحكم الاقامة كحكم الاذان كاقاله في التوضيح وغيره وقال ابن فرحون ولايفصل المؤذن والمقيم ماشرعافيه بسلام ابتداء ولابرد سلام ولابتشميت عاطس ولا كلام ألبته فان فرق واحدمنهما الاذان والاقامة عاذكر أو بغيره من سكوت أوجلوس أوشرب أو

الفراغ من الأدان في الموطأ أن ابن عمر ادن في ليلة دات بردو رج ثم قال ألا صاوا في الرحال الباجي الأولى حل هذا على انه قالها بعد كال الإدان وفي الادان لم يبلغ في أن تسلم المؤذن على الامام قال أبو عمر أول من فعل ذلك مَعاوية أمر المؤذن أن يشعره قال أبو عمر فن خشى الشغل عن الصلاة عاليجوز فعله فلا بأس أن يقيم من يؤذنه بالصلاة وقال الباجي كان المؤذن يعلم الناس باجتماع الناس دون

غـ برذاك فان كان التفريق يسيرا بني وان كان متفاحشا استأنف ص ﴿ و بني ان له يطل ﴾ ش يعنى فان فصل بين كلمات الأدان بكلام أوسلام أو بشئ غير ذلك فان كان الفصل دسيرا كرد سلام أوكلام بسبرفانه ببني وانكان كثيرا فانه دستأنف الادان من أوله قال في النوادر قال في المجموعة ولايتكام في أذانه فان فعل بني الأأن يخاف على صنى أواعمى أوداية أن يقع في بئر وشبه فليتكلم ويبني قال ابن حبيب وان عرضت له حاجة مهمة فليتكلم ويبني انتهي زادفي مختصر الواضحة وكذلك في النلسة ولا يفعله لغير حاجة التهي وقال اللخمي في تبصر ته ولا يتكلم في أذا نه فان فعل وعادبالقرب بني على مامضي وان بعد مابين ذلك استأنفه من أوله ومثله ان عرض الهرعاف أو غيرذلك مما يقطع أذانه أوخاف تلف شئ من ماله أوخاف تلف أحداً عمى أوصي أن يقع فانه يقطع ثم يعودالى أذانه فيمنى ان قرب ويسدى ان بعدانتهي (قلت) ولامفهوم لقولة ان خشى تلف ماله بل وكذالذان خشى تلف مال غيره لوجوب حفظه والله تعالى أعلم ص في غير مقدم على الوقت، ش يعنى انه يشترط في الاذان أن مكون بمد تحقق دخول وقت الصلاة لانه شرع للرعلام بذلك واذا قدم على الوقت لم يكن له فائدة فان أذن المؤذن قبل الوقت أعاد الاذان بعد دخول الوقت لان الاذان الاول لم يجز وليعلم أهل الدور أن الأذان الاول كان قبل الوقت فيعيد من كان قد صلى منهم قال ابن رشدفي ساعموسي بن معاوية من كتاب الصلاة وقدروي ان بلالاأ دن قبل طاوع الفجر فأمر دصلى الله عليه وسلمأن يرجع فينادى ألاان العبدنام فرجع فنادى ألاان العبدقدنام (تنبيه) وهذا اذاعاه واقبلأن يصلوا وأمالو صاوافي الوقت تمعاموا أن الأذان قبل الوقت فلا يعيدون الأذان قاله بن القاسم في السماع المذكور قال ابن رشد مخافة أن يقبل الناس الى الصلاة وقد صليت فيتعبوا لغيرفائدة انتهى (قلت) ولان الاذان اعاموللا جماع للصلاة وهذا اذا وقعت الصلاة في الوقت فان تبين ان الصلاة وقعت في غير الوقت فيعدون الاذان والصلاة وقال في النو ادرقال مالك في المختصر ومن أذن في غير الوقت في غير الصبح أعاد الاذان قال عنه ابن نافع في الجوعة ومن أذن قبل الوقت وصلى في الوقت فلا يعبد أشهب وكذلك في الاقامة ص ﴿ الاالصبح فسدس اللمل ﴾ ش يعنى ان صلاة الصبح يستعب أن يقدم أذانها قبل وقتها عقد ارسدس الليل كاصر ح استعبابه الجزولى فيشرح الرسالة وهوالمفهر ومن كلامغير واحدمن أهل المذهبوان كان كلامابن الحاجب يقتضى الجواز فيحمل على الاستعباب لان الجواز أعم من الاستعباب كإحل الجزولي عليه قول الرسالة ولايؤذن لصلاة قبل وقتها الاالصبح فلابأس أن يؤذن لهافي السدس الاخير من الليل فان لفظ لابأس لايستعمل في المستحب فعلموا عامقال في الاص المباح الذي يستوى فعلم وتركه كا قاله في رسم المحرم من سماع ابن القياسم من كناب الصيام والعتب رالله الشرعي وهو من غروب الشمس الى طاوع الفجر كاصرح بذلك الجزولي وهوظاهر (تنسمه) اذا أذن لهافي السدس الآخرمن الليل فلايسن لها أذان آخر عندطاوع الفجركا يفهم ذلكمن كلام صاحب الطرازفانه قال ذهب الناس الى انه اعابو عذن للصبح قبل الفجر اذا كان ثم موذن آخر بعد الفجر حكاه الخطابى عن بعض المتأخرين وهوضعمف فان الأذان الواقع قبل الفجران كان محسل الصلاة الفجر فقدأدن لهافلاحاجة لأذان نانوان كان لايحسب لصلة الفجر فلاممني له لان الاذان اغا يكون للصلاة انتهى (قلت )يفهم من هذا ان السنة تحصل بالأذان قبل الفجر وهوظا هر لكنه لايمتنع تعدد المؤذنين كاسيأتى وقد قال ابن حبيب يؤذن في الصبح والظهر والعشاء عشرة وفي

تكاف واستعمال قال ابن الماجشون وكيفية السلام السلام عليك أماالامرحىعلىالصلاة وأمافي الجعة فيقول السلام عليك أمها الاميرقدقامت الصلاة (وبنى مالم يطل) مالكمن تكام فيأذانه بني ابن سحنون وسواءتكم عمداأوسهوا ابن القاسمان خاف هـ لي آدمي أو دابة تكام ( وبنى غيرمقدم على الوقت الاالصبح)من المدونة لاينادى لصلاة قبل وقتها لاجعة ولاغيرها والاالصبع فيسدس الليل) ابن وهب بؤذن لها من سدس الليل ابن حبيب من نصف الليل الوقارمن آخر وقتصلاة العشاء الطراز والأحسن من آخراللملدون تعديد والمه أشار في الموطأ

العصر خسة وفي المغرب واحدالتونسي أوجماعة معاوفي كلامصاحب المدخل مايؤذن بأن الاذان لهاعندالفجر مشروع فانه قال وقدرتب الشارع صاوات الله وسلامه عليه للصبح أدانا قبل طاوع الفجر وأذانا عند مطاوعه وقال قبل ذلك والسنة المتقدمة في الأذان أن يووذن واحد بعد واحد في الصلوات التي أوقاتها بمتدة فيؤذنون في الظهر من العشرة الى خسة عشر وفي العصر من الثلاثة الى الجسمة وفي العشاء كذلك والصبح يؤذن لهاعلى المشهور من سدس الليل الاخيرالي طلوع الفجر وفي كل ذلك يؤذن واحديد واحدانتهي ثمذكر بعد ذلك ان المؤذن الاخبر لها يؤذن عند مطاوع الفجر والله أعلم ( فرع ) قال الجزولي اعاشر علما الأذان فقط وأماغ يرهمن الدعاء والتسبيع وغييره ممايقوله المؤذنون فغيرمشروع ابن شعبان بدعة انتهى وقال في المدخل وينهى الامام المؤذنين عماأحدثوهمن التسبيح بالليل وانكان ذكر اللاحد اسرا وعلنالكن في المواضع التي ذكرها الشارع ولم يعبن فيهاشيأ معلوما وقدرتب الشارع للصبح أذا ناقبل طأوع الفجر وأذاناعنه دطاوعه نمذكرانه يترتب على ذاك مفاسه منها التشويش على من في المسجد يتهجد أويقرأ ومنها اجتاع العوام لسماع تلك الالحان فيقع منهمز عقات وصياح عندسماعها ومنها خوف الفتنة بصوت الشباب الذين يصعدون على المنائر للتذكار مح قال بعد ذلك و ينهى المؤذنون عماأحدثوه فيشهر رمضان من التسمير لأنه لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولاأمر به ولم يكن من فعلمن مضى وذكراختلاف عوائد الناس في التسمير فنهم من يسمر بالآيات والاذكار على الموادن ومنهم من يسحر بالطبلة ومنهم من يسحر بدق الابواب و يقولون قوموا كلوا ومنهم من يسحر بالطار والشبابة والغناء ومنهم من يسحر بالبوق والنفير وكلها مدع وبعضها أشنع من بعض وردعلي من قرول انها بدعة مستعسنة وأنكر أيضا تعليق الفوانيس في المنائر عاماعلي جواز الأكل والشرب في رمضان وعلى تعريهما اداأ نزلوها قال وكذلك عم لوجوهمنها ان الصعابة رضى الله تعالى عنهم أرادوا أن يعاموا وقت الصلاة بأن سوروا نارافأم رسول الله صلى الله علمه وسلم بالادان بدلامن ذلك ومنهاأن في ذلك تغرير اللصائم لانه قد ينطفي في أثناء الليل فيظن من لايراه ان الفجر قدطلع فيترك الاكل والشرب وقد بنساه من هو موكل به فيظن من يراه ان الفجر لم يطلع فيأكل أويشرب فيفسد صومه تمقل وينبى المؤذنين عا أحدثوه من التذكار نوم الجعة لماتقدم من أن الذي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ولا أمر به ولا فعله أحد بعده من الساف الماضيين بل هو قريب العهدبالحدوث أحدثه بعض الاص اء وهو الذي أحدث التغني بالأذان انتهى (قلت) وهذا الذي قاله خلاف ماذكره ابن سهل عن ابن عمّات والمسيلي انهما أجاز اقيام المؤذنين بعدنصف اللسل بالذكر والدعاءوذكرا بن دحون وابن جرج خالفافي ذلك وقالافي مؤذن يقوم في جوف الليلو يؤذن ويتهلل بالدعاء ويتردد في ذلك الى أن يصبح وقام عليه قائم وقال ان في ذلك ضررا على الجيران انه يؤم أن يقطع الضرر و يجرى على ما كان عليه الناس من الاذان المعهود في الليل على ما كان عليه من أفعال الصالحين وذكره ابن عرفة في باب احياء الموات من مختصره وجزم بأن قبام المؤذن في آخر الليل بالذكر والدعاء مع حسن النية قربة وجُعل الخلاف في قيامه قبل ذلك ونصه ورفع الصوت بالدعاء والذكر بالمسجد آخرالليل مع حسن النية قربة وجوازه بعسعسة الليل معمضى نصفه ومنعه نقلاابن سهلعن ابن عماب محتجا بقول مالك بعدم منع صوت ضرب الحديدمع المسلى وابن دحون مع ابن حرج محتجين بوجوب الاقتصار على فعل السلف الصالح انتهى بلفظه

وفى النوادرةال على بن زياد عن مالك وتنعن المؤذن في السعر محدث وكرهه انتهى وقال في البرهان البقاعي الشافعي ان التسبيح مشروع لانطلاق عله الاذان عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنعن أحدامنك أدان بلال من محوره فانه دؤذن ليرجع قائمكم و يوقظ نائمكم رواه السنة الاالترمدي وأيضافق مدكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذاذهب ثلثا الليل قام فقال يأأيها الناس اذكروا الله جاءت الراجفة تتبعها الرادفة جاءالموت بمافيه رواه أحدوا لترمذي وقال حسن صحيح والحاكم وصححه انتهى وردعليه الحافظ السخاوي بانشيخ الاسلام أعلم المتأخرين بالسنة الحافظ ابن حجر لمانقل عن بعض الحنفية ان النداء قبل الفجر لم يكن بألفاظ الاذان واعما كان تكبيراأ وتسبيعا كإيقع للناس اليوم قال هذا مردودلان الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعا وقد تظافرت الطرق على التعبير بلفظ الاذان فحمله على معناه الشرعي مقدم ولوكان الاذان الاول بألفاظ مخصوصة لما النبس على السامعين ومساق الخبر يقتضي أنه خشى عليهم الالتباس وذكر أيضاعن ابن المنيران حقيقة الاذان جميع مايصدرعن المؤذن من قول أوفعل وهيئة وقال انه غريب قال ولوكان علىما أطلى لكان ماأحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجعة ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من جلة الاذان وليس كذلك لالغة ولاشرعاآنهي والحاصل ان التسبيح والتذكير محدث قطعاوا نما الخلاف هلهو مدعة حسنةأومكروهة فقال كثيرمن العلماءانه بدعة حسنة في آخراللمل واختلفوا فى فعله فى نصف الليل كاتقدم والله تعالى أعلم ورد السخاوي على البقاعي في قوله التحديث الترمذي صحيح وقال انهليس في نسخته من الترمذي انه صحيح قال وليس ذلك في نسخة ابن حجر ولا العراقي وفي صحيح الحاكم لهمنازع (فرع) قال في المدخل وكذلك ينبد عي أن ينهاهم الامام عما أحدثوهمن صفة الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم عندطاوع الفجر ثمذكر أنهم أحدثوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في أربع مواضع لم يكن يفعل فيهافي عهدمن مضي مع أنهاقر يبةالعهدبالحدوثوهي عندطاو عالفجرمن كلليلة وبعدأدان العشاء ليلة الجعةوبعد خروج الامام في المسجد يوم الجعة ليرقى المنبر وعند صعود الامام عليه والكل في الاحداث قريب من قريب أعنى في زماننا هذا انتهى وقال السخاوي في القول البديع أحدث المؤذنون الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقب الاذان للفرائض الجس الاالصبح والجعة فانهم يقدمون ذلك قبل الاذان والاالمغرب فلايفعلونه لضيق وقتها وكان ابتداء حدوثه في أيام الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب و بأمره وذكر بعضهم ان أمر الصلاح بن أيوب بذلك كان في أذان العشاءليلة الجعة ثمان بعض الفقراء زعم انهرأي رسول اللهصلى الله عليه وسلم وأمره أن يقول للحتسبأن يأمرا لمؤذنين أن يصاوا عليه عقب كل أذان فسر المحتسب بده الرؤيا فأمر بدلك واستمرالي يومناهذا وقداختلف في ذلك هل هومستعب أومكر وهأو بدعة أومشر وعواستدل للاول بقوله وافعلوا الخير ومعلوم ان الصلاة والسلام من أجل القرب لاسيا وقد تواترت الاخبار على الحث على ذلك مع ماجاء في فضل الدعاء عقبه والثلث الاخير وقرب الفجر والصواب انه بدعة حسنة وفاعله بحسب نيته انتهى (قلت) وقدأ حدث بعض المؤذنين عكة بعد الاذان الاول للصبح أن يقول بادائم المعروف يا كثيرالخير يامن هو بالمعروف معروف ياذا المعروف الذي لا ينقطع أمدا وذكر البرهان البقاعي انه حصل بين فقهاء مكة اختلاف في انكار ذلك وفتنة عظمة بحيث كادوا يقتتلون ثمانه أحدث في مصرفي سنة احدى وسبعين وأنكر ذلك وبالغ في ذلك فألف فيه جزأساه

الغول المعروف في مسئلة يادايم المعروف وخالفه الحافظ السخاوي وألف جزأ في الردعاسة مسهاه القول المألوف في الردعلي منكر المعروف وقال فيه بعد كلام كثير فعلم ان المؤذن قدأتي بسنة شريفة وهي الدعاء في هذا الوقت المرجو الاجابة وكونهجهر بهملتعق بالمواطن التي جاءت السنة بالجهر فهافهوانشاءالله منة وماذكره دمى البقاعى من المفدة فهو فاسد كاتقرر وليس بمعط الرتبة عن التسبيح الذي كاديسميه سنة انتهى يعنى ماتقدم في قوله انه مشروع وأما المفسدة التي أشار اليها البقاعي فهوانه يأتي بهمتصلا بالاذان وبصوت الاذان على المنار فيظن من لاعلم عنده ان ذلكمن الادان ثم ذكر السخاوي عن جاعة من الشافعية وغيرهم افتوا بجواز ذلك والله سبحانه أعلم (فرع)قال أبن وهب عن مالك في المجوعة التثويب بين الأذان والاقامة في الفيحر في رمضان وغيره محدث وكرهمه انتهى وقال في الطر أز التثويب بين الاذان والاقامة ليس بمشر وع ولايعرف الا الاذان والاقامة فقط فأمادعاء في آخر الاذان غيرهافلا واستحب أبوحنيفة أن يثوب في الصبه بين الاذان والاقامة وروى عنه أبوشجاعانه قال التثويب الاول في نفس الاذان يريد به الصلاة خيرمن النومقال والثاني بين الاذان والاقامة وروى من احتج له في ذلك ان بلالا كان اذا أذن أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال حي على الصلاة حي على الفلاح برحك الله وأنكر ذلك أصحاب الشافعي ورووا أن عمر لماقدم مكة عاءاً بومحذورة وقدادن فقال الصلاة باأمير المؤمنين حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفيلاح على الفلاح فقال له عمر و يحك أمجنون أنت ما كان في دعائك الذى دعوت مانأتيك حتى تأتينا ولوكان سنة لم ينكره اماما مالك فقدأ نكر ذلك وقال في العتبية السالتو يببصواب وروى عنهابن وهبوابن حبيبان التثويب بعد الاذان في الفجر في رمضان وفي غيره مكروه حتى روى عنه على مافى العتبية انه قال وتنعني المؤذن في السحر في رمضان محدث وكرهه يريدأنهم كأنوا يتنعنعون ليعلمو االناس بالفجر فيركعون فكره ذلك ورآه مماابندع قال ولم يبلغني ان السلام على الامام كان في الزمن الاول وذكر ابن المنذر عن الاوزاعي انه حدث في عهدمعاو يةفكان المؤذن اذا أذن على الصومعة دار الى الامير واختصه باذان ثان من حي على الصلاة الى حي على الفلاح ثم يقول الصلاة الصلاة يرجك الله وأقر ذلك عمر بن عبد العزيز ولابن الماجشون فى المسوط جوازه وذكر في صفة التسلم أن يقول السلام علىك أبها الامير ورجة اللهو بركاته حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة برحث الله قال وأمافي الجعة فيقول السلام عليكأمها الامبر ورحة اللهو بركاته قدحانت الصلاة وعادة أهل المدينة تمنع من ارتكاب شئ من هـ نه المحدثات وقال بعض المتأخر بن من أحجابنا في قول مالك التثويب ضلال انهأر ادحى على خير العمل وليس كاقال وانما التثويب عندأهل العلمن أهل المذهب اسم الذكرناه وهو مأخوذمن ثاب اليه جسمه اذارجع بعد المرض ومنه واذجعلنا البيت مثابة الناس وأساأى مرجعا يرجعون السه في كلسنة وأصله من الاعلام يقال ثوب اذالو حبثو به قاله الخطابي انتهى أكثره باللفظ وقال في الزاهي ويدعو المؤذن سلطانه بان يقول السلام عليك أمرالمؤمنين ورحمة الله وبركاته حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة برحك الله ويدور في الادان والتثويب من الصلال انهى وهو نحو ماحكاه صاحب الطرازعن المسوط ونقله القرافي بلفظ التثويب بين الاذان والاقامة قال صاحب الطراز هوعند ناغير مشروع وكلامه في العتبية هوفى رسم صلاة الاستسقاء من سماع أشهب من كتاب الصلاة ولفظه وسئل عن التثويب في

رمضان وغيره فقال ليس ذلك بصواب وقد كان بعض أمراء المدينة أراد أن يصنع ذلك حتى نهى عنهفتر كهوفسرها بن رشدبان المرادبه مايقوله المؤذن بين الاذان والاقامة وروى مجاهدانه دخل معابن عمرمسجدا وقدأذن ونحن نر بدأن نصلي فثوب المؤذن فحرج عبد اللهمن المسجد وقال اخر جبناعن هذا المبتدع ولمرسل فيه نمذكر انهقيل ان التثويب هوقول المؤذن حي على خير العمللانها كلةزادهامن خالف السنةمن الشيعةورجح التفسير الاول بان التثويب في اللغة الرجو عالى الشئ يقال ثاب الى عقدله أى رجع وثوب الراعى أى كرر النداء ومنه قيدل للاقامة تثو يبلانهابعدالادان قال رسول اللهصلي الله عليه وسلم اذا ثوب بالصلاة فلاتأتوها وأنتم تسعون وقديقع التثويب على قول المؤذن في أدان الصيح الصلاة خير من النوم وقدروي عن بلال قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتثو يب في شئ من الصلاة الاصلاة الفجر وليس هـ ندا التثو ببالذى كرهه أهل العلم لانهمن سنة الاذان وبالله التوفيق انتهى وقال في التنبهات التثو يبالرجو عفن جعله قوله الصلاة خيرمن النوم فكنانه لماحث على الصلاة بقوله حي على الم المة ثم قال حي على الفلاح عاد الحالح أعلى الصلاة بقوله الصلاة خرمن النوم وقال بعضهم لتثويب هوالمشعر محضور الصلاة بعدالاذان انتهى بالمعنى وقيل انماقيل القول المؤذن الصلاة خيرمن النوم تثويب لانه تكرير لمعنى الحيطلين وقيل لشكر يرهام تين وقدذ كرالبرزلي في أواخرمسائل الصلاة مسئلة التثويب وان التعضير المستعمل عندهمن أعني قولهم الصلاة حضرت وكذلك التأهيب للجمعة أعني قولهم تأهبو اللصلاة وأنكر على من قال ان ذلك حرام وقال لحرقل بالتحر ع أحدمن علماء الامة بل الناس فيه على مذهبين فنهم من كرهه ومنهم من استحسنه وفي كلامهميل الى استعسان ذلك وكذلك التصبيح يعنى قولهم أصبح وللدالجدوذ كركلام ابن سهل في قيام المؤذن بالدعاء والذكرفي آخر الليل وانه حسن وذكر أيضاما يفعل عندهم من البوق والنفير في المنار في التسمير في رمضان ومال الى جواز ذلك وذكر ان بعض القرو بين أنكر ذلك وقال انهمعصة في أفضل الشهور وأفضل الاماكن وان قاضي القير وان كتب بذلك إلى ابن عبد السلام فأحامه انعادالي مثل هلذافادته وقال انهتكم معشيغه ابن عرفة في ذلك وقال له الصواب ماقاله الرجل ادلم بجز البوق في الاعراس الاابن كنانة فأجابه بان قال تلك البوقات المنكرة الافي الاعراس لمالذة في النغات وساع الاصوات كايقال في الاندلس وأماهذه فأصوات مفرعة تفزع حتى الحار وحاصل كلامه أنجمع ذلك أمور محندثه منها ماهو حسن كالذكر والدعاء في آخر اللسل في المنار والتثويب والتأهيب والتصبيح ومنهاماهو جائز كالابواق والنفير وانه ليسشئ منها حراماوان غامة ما يقول المخالف فيهابالكراهة وقد تقدم في كلام الشيخ أبي عبد الله بن الحاج انكار ذلك وانكارالابواق والظاهر من كلام مالك كراهة دلك كله ( قلت ) ومن هذا الباب مايفعاونه عكة قبل الاذان الثاني للصبح على سطح زمزم من قول المؤذن الصلاة رحكم الله ويصلى على الني صلى الله عليه وسيراعلاما بطاوع الفجر عميقول المؤذن قبل الاذان الثاني على حزوره ان الله فالق الحب والنوى الآيات الثلاث ثميقول وقل الحدلة الذي لم يتخذولدا ولم يكن لهشر بكفي الملك الي آخر السورة فن أجاز ماتقدم بعيزهداومن كرهه يكرهه وقدقال في المدخل ان الامام ينهي المؤذنين عما أحدثوه من قراءة ان الله فالق الحب والنوى وقوله تعالى قل ادعوا الله أوادعوا الرجن عند ارادتهم الاذان للفجروان كانت قراءة القرآن كلها بركة وخيرا لكن ليس لناأن نضع العبادة

الاحيث وضعهاصاحب الشرع صلوات الله وسلاه وعليه انتهى وعن ابى الضياء من المنكرات التى بالمستجد الحرام الاذان الثانى على حزورة لسائر الصاوات وذكر ان من مفاسده ان بعض لناس لانتهمألل ملاة الااذاسمعه وقد بدخل الامام للصلاة قبله أويدخل عقيبه بسرعة فتفوت الشخص الصلاة (قلت) وفي جعله منكر انظر لان تعدد المؤذنين وترتيبهم مطاوب في غير المغرب كإسيأتي وأماماذكرهمن المفسدة فذلك لتدمض بط المؤذن والامام والله أعلم نعموس المنكرات أذانهم على حزورة يوم الجمعة عند دخول الامام الى المسجد الحرام فانه بدعة لاأصل لها كالمأتى بيانه في باب الجمعة والخرورة بالحاء المهملة على وزن قسورة هذا هو الصواب و بعض الناس يشددالواو ويفتح الزاء والعامة يقولون عزورة وهو غاط كان سوق مكة في الجاهلية وقد أدخل في المسجد الحرام (تنبيه) حيث استطرد الكلام الىذكر ماأحد ثه المؤذنون فانختم ذلك بفروع ثلاثة لا بأس بالتنبيه علما (أحدها ) الأدان خلف المسافر قال في المدخل في الفصل الذي تكلم فيه على تسمين النساء ومماأحدثوه من البدع مايفعله بعضهم من أنهم بتركون تنظيف البيت وكنسه عقب سفر من سافر من أهله و متشاءمون بفعل ذلك بعد مخ وجه و مقولون ان ذلك فعل لا رجع المسافر وكذلك ما يفعلونه حين خروجهم معه الى توديعه فيؤذنون من تين أوثلاثاو يزعمون انذلك ودوالهم وهذا كله مخالف للسنة المطهرة ومن العوائد التي أحدثت بعدها فأن قيل قد توجدهنده الاشياء كابذ كرالناس فالجواب ان ذلك انماوقع لاجل شؤم خالفة السنة والتدين بالبدعة فعوم اوا بالضرر الذي يتوقعونه وقدشاء الحكيم سبحانه وتعالى ان المكروهات لاتندفع الابالامتثال انتهى وقال الناشري من الشافعية في الايضاح يستعب الاذان لمزدحم الجن وفى أذن الحز بن والصي عندما بولد في المين و يقم في اليسرى والأذان خلف المسافر والاقامة وفي فتاوى الاصبحى هلوردفي الأذان والاقامة عنداد خال المت القبرخبر فالجواب لاأعلمفه ورود خبر ولاأثر الاماعكى عن بعض المتأخر بن ولعله مقيس على استحباب الأذان والاقامة في أذن المولودفان الولادة أول الخروج الى الدنماوهذا أول الخروج منها وهدندافيه ضعف فان مثل هذا لاشت الاتوقيفاانهي وانظر قوله لزدحم الجن ولعله بشيرالي حديث اذا تغولت الغيلان فنادوا بالأذان كإسبأنى وأماقوله فيأذن الحز بن فيشير الى ماأخرجه الدياهي عن على كرم الله وجهه قال رآنى النبي صلى الله عليه وسلم حزينا فقال يا بن أبي طالب أراك حزينا فر بعض أهلك مؤذن في أذنك فانه دواء للهم فحر بقيه فوجدته كذلك وقال كل من روى من رواية الديامي انه جر به فوجده كذلك وروى الديامي أيضاعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ساء خلقهمن انسان أودابة فأذنوافي أذنهانتهي وذكرالشيخ أبوالليث السمر قندى صاحب تنبيه لغافلين أن الأذان عندركوب البحر من البدع (الثاني) قال النووي في كتاب الاذكار في بابمايقول اذاعرض لهشيطان ينسخى أن يتعوذ ثم يقرأمن القرآن ماتيسر ثم قال وينبغ أن يؤذنأذان الصلاة فقدروينافي صحيح مسلم عنسهيل بنأبي صالحانه قال أرساني أبي الى بني حارثة ومعى غلام لنافنا داهمنادمن حائط باسمه وأشرف الذي معي على الحائط فلم يرشم أفذ كرت ذلك لابي فقال لوشعرت أنكتلتي هذالمأر سلك ولكنك اذاسمعت صوتافناد بالصلاة فاني سمعت أبا هر برة بعدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الشيطان اذا نودى بالصلاة أدر وقال في شرح المهذب يستعب اذا تغولت الغيلان أن يقول مارواه جابران الني صلى الله عليه وسلم قال اذا

تغولت الغيلان فنادوا بالاذان والغيلان طائفة من الجن والشياطين وهم سعرتهم ومعنى تغولت تلونت في صورانتهي وزاد في الاذكار فقال والمراداد فعواشرهم بالاذان فأن الشيطان اذاسمع الأذان أدبرانتهي ولمأقف على استعباب ذلك في كلام أهل المذهب مع ان القصة التي ذكرهاعن صحيح مسلم فهى فى كتاب الأذان منه ولم يتكام عليها القاضى عياض ولا القرطى ولا الأبى والله تعالى أعلم (الثالث) قال الشيخ ألو محمد بن أبي زيد في كتاب الجامع من مختصر المدونة وكره مالك أن يؤذن في أذن الصبي المولود انتهى وقال في النوا درباثر العقيقة في ترجمة الختان والخفاض وأنكر مالكأن يؤذن فيأذنه حين بولد انتهى وقال الجزولي في شرح الرسالة وقداستعب بعض أهلالملم أن يؤذن في أذن الصي و يقم حين بولدانتهي وقال النو وي في الاذ كارقال جاعة من أحجابنا يستعب أن يؤذن في أذن الصي البمني و بقيم الصلاة في أذنه الأخرى وقدر و ينافي سنن أبي داود والترمذي عن ابى رافع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن بن على حين ولدته فاطمة بالصلاة قال الترمذي حديث حسن صحيح وروينا في كتاب ابن السني عن الحسين ابن على رضى الله تعالى عنهماقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولدله مولود فأذن في أذنه المينى وأقام في أذنه السرى لم تضره أم الصيان انتهى (قلت) وقد جرى عمل الناس بذلك فلا بأس بالعمل به والله أعلى ص ﴿ وحده باسلام ﴾ ش قال ابن الحاجب وغيره فلا يعتد بأذان الكافر وقال الفاكهاني في شرح الرسالة فلا يصح أذان الكافر فان أذن كان أذانه اسلاما انتهى ونعوه للبساطي قال في التوضيح في باب الردة قال بن عطاء الله واذا أذن كافر كان أذانه اسلاما انتهى (قلت) فان ارتدبعد أذانه حكوفيه بحكم المرتد الأأن يدعى انه انمافعل ذلك لعذر ويظهر العذر الذى ادعاه كاسيأتي في باب الردة فعين أسلم ثم ارتدعن قرب وقال أسلمت عن ضيق أو توضأ وصلى وقال انمافعلت ذلك خوفافانه يقبل عندره على أظهر الأقوال (تنبيه) قال المساطى ولهم خلاف فيوقو عالشرط مع المشروط في زمن واحد وانظر هل يتخرج على القول بأنه يكون مسلماا فأذانه بحزى انتهى وقال ابن ناجى بعدان ذكر كالرم الفاكهاني واذاكان كذلك فلالعزى بكونهمساما وقدقال في المدونة اذا اجمع على الاسلام بقلبه واغتسل أجزأه الغسل (قلت)قول الساطى على القول أنه مكون مسلما يوهم ان فيه خلافا ولاأعلم فمه خلافا وأما محتهما في الاجزاء فليس بظاهر أمامن جهة النقل فلتصر يح غير واحدمن أهل المدهب بأن أذان الكافر لايعتد به وأمامن جهة النظر فلا "نأول الأذان أوقعه قبل حصول الشرط فلا يصح اسلامه الابعد النطق بالشهادتين وأيضا فسيأتى أن الردة ببطل بما الأذان وهذا ظاهر والله أعلم (فرع) قال في باب الردة من التوضيح قال ابن عطاء الله وان أذن ميل مم ارتد بعد فراغه جرى على الخلاف المتقدم في الردة هل تبطل العمل بمجردها أوحتي عوت عليها انتهى (قلت) والمشهور من المفهب ان الردة بمجردها تبطل العمل ولهذا جزم ابن عرفة ببطلان أذانه فقال ولو ارتدبعده بطل وقال في النوادر ومن أذن لقوم شمارتد فان أعادوا فحسن وان اجتز وابدلك أجز اهم انتهى ص ﴿ وعقل ﴾ ش قال الف كهاني فلانصح أذان المجنون ولا السكران ولا الصي الذي لم يمز ولا خـ لاف في ذلك وفي النوادر واذا أذن لقوم سكر ان أومجنون لم يجزهم فان صاوا لم يعيدوا ص ﴿ وَذَكُورَةٌ ﴾ ش فلايصح أذان ام أة وهل أذان المرأة مكروه أوممنوع قال اللخمي الأذان على خسة أقسام سنة ومختلف فيه هل هو سنة أو واجب ومستعب ومختلف فيه هل هو مستعب أو

(وصحته باسلام وعقل وذكورة) ابن عرفة شرط المؤذن الاسلام والذكورية والعقل أشهب ان أذن أو أفام سكن ان لم يجزهم فان صاوا بذلك لم يعيدوا

منوع محقال الخامس الأذان للفوائت والسنن كالعيدين والخسوف والاستسقاء والوتر وركعتي الفجر وأذان النساء للفرائض فذلك مكروه فاعتمد في الشامل آخر كلامه فقال و يكره لامرأة وكذاقال صاحب الطراز ظاهر المذهب كراهة التأذين للرأة ثم قال ووجه المذهب ان رفع الصوت في حق النساء مكر وه مع الاستغناء عنه الفيه من الفتنة وترك الحياء واناتسمع المرأة نفسها ومن يدنومنها في موضع الجهر كصلاتها وتلبيتها انتهى ونقله القرافي وقبله ونقل فى القوانين ان أذان المرأة حرام والأذان الفوائت مكروه وكذلك قال الشبيى فى شرح الرسالة وليسماذكروهمن الكراهة بظاهر بلينبغي أن تحمل الكراهة في آخركلام اللخمي على المنع وكذلك ماذكره في الطراز قال في التوضيح وأما الاذان فلا يطلب من النساء اتفاقا ونص اللخمي عملي انه ممنو عانتهي وقال ابن فرحون وأماالاذان فمنو عفي حقهن قاله اللخمي لان صونهاعو رة م قال لماتكام على شروط المؤذن وأماالمرأة فكان ينبغى قبول قولهاان اتصفت بالعدالة لكنهالما كانت ممنوعة من الاذان وأقدمت على ماهو محرم عليها لم يقبل قولها عقو بة لها انهى (قلت) وقوله لان صوتهاعو رة نعوه لابن يونس قال إبن ناجي في شرح المدونة واعترضه شخناأ بومهدى بأن الصواب أن يقول لان رفع صوتهاعو رةلر واية الصحابة عن غيرامهات المؤمنين قال وقاله ابن هارون قال ابن ناجي لضر ورة التعليم وكذلك مجو زبيعها وشراؤها انتهى ص ﴿ و باوغ ﴾ ش ظاهره ان أذان الصي المميز لا يصم ولو لم يوجد عيره وهذام فهب المدونة وقيل يصح مطلقار وامأ بوالفرج في الحاوى وقيل يصح ان كان مع النساء وفي موضع لا يوجد غيره وذكرهذه الاقوال الثلاثة صاحب الطراز وابن عرفة وغيرهم وزادابن عرفة رابعاوعزاه المخمى وهوانه يصيح أدانه اذا كان ضابطاوا دن تبعالبالغ ونصه وفي محتممن الصي الممز ثالثها انلم يوجدغيره ورابعهاان كان ضابطا تابعالبالغ لرواية أبى الفرج ولهاولر واية أشهب واللخمي انتهى (قلت) ماعزاه للخمى لاينبغي أن مختلف فيهوقد نقل ابن ناجي في شرح المدونة عن ابن راشدفى شرح قول ابن الحاجب وفي الصى قولان مانصه ان كان محل الخلاف في كونه واحدامن المؤذنين فلاينبغي أن يختلف في الجواز لانه ممن يخاطب السنة وانكان محل الخلاف كونه موقت يعتمدعلى اخباره بدخول الوقت فلاينبغي أن يحتلف في المنع لان الخبر وان صومن واحد فلا مد من عدالته والصي غير محكوم له بالعدالة انتهى فأماماذكره ابن راشد فيما اذاكان تبعا فلابنبغي أن يختلف فيم كاقال وقد صرح صاحب الطراز بأنه بجوز للصي أن يؤذن لنفسه ذكره في التفريق بإن المرأة والصي على القول بان المرأة لاتقيم وذكر في أثناء احتجاجه ان ما يحاطب به بعد البلوغ يوعم به قبله عريناله فيفهمن هذاان الصيى المميزاذ اسافر يوعم بالاذان وكذالوكان جاعة من الصيان والاذان يجمعهم لاص وابالاذان لان الجماعة مشر وعة في حقهم وجعل ابن بشيرا لخلاف فيأذان الصياعاهو بالجواز والكراهة فقال وهل محوز الاذان للجنب والصي فى المذهب قولان الكراهة والجواز فاما الكراهة فلان الموذن داع الى الصلاة وهذان ليسامن يستعق الدعاء اليهاوالجواز لانهذكر وهذان من أهله انهى فلم يحك فيه الاالكراهة وبذلك صرح فى مختصر الوقار فقال و يكره أذان من لم يبلغ الحلم انتهى وأماماذ كره ابن راشد في القسم الثاني أعنى أنه لا يختلف في المنع من كونه موقتا يعتمد على أذائه فهوظاهر أيضا ولا اشكال في المنعمنيه ابتداءوا غاينبغي أن يكون محل الخلاف اذا وقع ذلك وأذن أو كأن هنالئمن يضبط الاوقات ويأمر

رو بلوغ) من المدونة لايؤذن ولا يوغم الا من احتلم وفي العتبية لايؤذن الصي الأأن يكون مع نساء أو هموضع لا يوجد فيه غيره ابن عرفة بجب كون المؤدن عد لاعالما بالوقت ان اقتدى به انتهى انظر قوله ان اقتدى به فعلى قوله ان اقتدى به فعلى فالنبأس بأذان الصي النبعية وقد كان وقع في هذا يحث

االصي بالاذان فهل مصيرا ذانه وتحصل به السنة و سقط به الوجوب على القول بان الاذان واجب أملاهذامحل الخلاف المتقدموم ذاتحر رالكلام في هذه المسئلة وعدالفاكهاني في شرح الرسالة الباوغمن صفات الكال ولم يحك في ذلك خلافا (تنبيهات ١٤ الاول) و بهذا يجمع بين ماوقع في كلام أهل المذهب في اشتراط العدالة فقال ابن عرفة و يحب كونه عدلاعالا بالوقت ان اقتدى به ونقله ابن ناجى في شرح المدونة وقال الفاكهاني في شرج الرسالة وأماصفات الكال فهي أن يكون عدلاعار فابالاوقات الى آخر هافىحمل كلام اسعرفة على ان المرادأن ذلك واجب المداء وكلام الفاكها بيعلى أنهلو أذن غبرالعيدل وغبرالعارف بالاوقات صيح أذانه لان ابن عرفة لماعيد شروط الموعدن لم مذكر ذلك فهاوأماماذكره في الذخيرة عن الجواهر من عده ذلك في شروط الموعدن وكذلك صاحب العمدة دشترط في الموعدن معرفة الاوقات وكذلك ذكرصاحب المدخل انه مشترط أن مكون عدلاعار فابالاوقات سالمان اللحن فمه فيحمل ذلك على انه محب فيه استداء قال في الذخيرة قال في الجواهر يشترط أن يكون مسلماعا قلامميزاذ كرا بالغاعدلا عار فابالاوقات صيت حسن الصوتانتهي ولفظ الجواهر الفصل الثالث في صفة الموعدن بشترط أن يكون مساما عاقلا ممزاذ كرائم تسكلم على هذه الشروط ثم قال و يستحب الطهارة في الاذان ثم قال ولسكن المووذن صيتاحسن الصوت ثمقال وليكن عدلاعارفا بالاوقات لتقلده عهدتهاا نتهى ولااشكال في وجوب ذلك ابتداء قال البرزلى في مسائل الصلاة عن السيوري بلزم كل من قدر على اقامة الحق أقامته ومن اقامة الحقأن يوكل بالاوقات من يفهم ويعرف الاوقات كلهاممن يوثق به وينهون عن سبقه فان انهوا والاتوعدوافان عادواسجنوا وقال أبوالطيب ومن تعدى بعدالنهي عوقب ممذكر عن التونسي ان من لم كن عارفا أوكان غيرمأمون لا يقتدي به وينهي أن يبتدى وبالادان أشدالني فانعادأ دبأ دباوجيعاوقال ابن محرز لايجو زتقليده ومن صلى بتقليده لم تجزه صلاته انتهى الثاني عدالشيزيوسف بنعمرالحر يةفى شروط الصحة وكذلك المدالة ومعرفة الاوقات ولم يشترط أحد فى الموعدن الحرية فيصح أذان العبيد وصرح بذلك صاحب الطراز لماتكام على أذان الصي وذكره في النوادر وفضله على أذان الاعرابي وولد الزناوسمأتي لفظه وذكره في الطراز أيضا والقرافي في الذخيرة والله أعلم (الثالث) قال ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب وشرط الموعدن أن مكون مسلماعاقلاد كراوفي الصي قولان فلايعتد بإذان كافر ولامجنون ولاسكران ولاامرأة هذه الشروط المذكورةفي الاذان ماعداالذكورية شرط في الاقامة قال في المدونة ولايو وذن ولايقيم الامن احتلم انتهى (قلت) هذا الذي ذكر وعن المدونة نقله ابن عرفة عن المدونة أيضاولم أرماذكراه عن المدونة فيهاولفظ التهذيب ولايو وذن ولايوم الامن احتلم وهكذافي الام ولفظها ولايو وذن الامن احتلم لان المو ون إمام ولا يكون من لم يعتلم اماما انهى وعلى ذلك اختصرها ابن يونس وصاحب الطراز وغيرهم نعم قال ابن يونس قال في العتبية لا يو دن الصي ولا يقيم الاأن يكونمع نساءأو بموضع لايوجدغيره فليوغذن ويقيم قال في المجموعة فانصلي لنفسه فليقم انهي فعلم من هـ نداأنه يشترط في المقيم للجماعة البالغين أن يكون ذكر ابالغاوأ مااذاصلي الصبي لنفسه فانه يقيم والله تعالى أعلم ص ﴿ وندب منطهر ﴾ ش يعنى انه يستحب للوعدن أن يكون منطهرا من الحدث الاكبروالاصغر لانه داع الى الصلاة فاذا كان مقطهر ابادر الى ما دعا اليه فيكون كالعالم العامل اذاتكم انتفع الناس بعلمه بخلاف مااذالم يكن متطهر اقاله في التوضيح قال في الجواهر

(وندب منظهر) اللخمى الاذان على وضوء أفضل ولم بذكر في المدونة الاقوله ان أذن على غير وضوء فلا بأس به ولايقيم الا يو ذن الجنب اللخمى لو يو ذن الجنب اللخمى يو ذن خارج المسجد وقاله سعنون

وتستحب الطهارة في الادان و يصح بدونها والكراهة في الجنب شديدة وفي الاقامة أشد وقال سحنون لابأس باذان الجنب في غير المسجدانتي وقال ابن ناجي في شرح المدونة قال ابن القاسم في المجموعة ولا يوودن الجنب وقال سحنون لا بأس بذلك في غير المسجد قال ابن ناجي حل اللخمى قول ابن القاسم على الكراهة ولابن نافع مثل قول سحنون وبه كان شيخنا الشبيبي يفتى الى أن مات وهو الاقرب لانه ذكر فكالا عنع من الاذكار اتفاقا غير القرآن فكذالا عنع من الاذان وعلى قول ابن مسلمة ان الجنب يجوز له أن يدخل المسجد ولوكان غيرعا برسبيل يجوز له أن يووذن فيهانتهي وقالابن عبدالسلام تستحب الطهارة للووذن والمقيم والاستحباب للقيم آكد لانهلايقم الامن يشارك الجاعة في الصلاة التي يصاون أومن صلى وحده فاذالم يكن على طهارة احتاج الىأن يتوضأ أو يغتسل قبل أن يدخل في الصلاة وهذه تفرقة كثيرة وهذا المعني في الاعتبار يختص بهالمقيم وقديف ترق حال الكراهة بالقوة والضعف في حق من يخفف الوضوء أو كانمتميا وتقدم حكمأذان الجنب انتهى يشير الى قوله وروى أبو الفرج جوازه للقاعد وكذلك روى في الجنب كذهب سعنون اذا كان في غير المسجد والمشهور خلافه انتهي أي فلا يعوز الكن المراد بذلك الكراهة كاتقدم وفهم من كلام ابن عبد السلام ان التمم للصلاة قبل الاقامة وهو ظاهر والله أعلم فرع) قال في الطراز ويستعب للؤذن أن يكون على هيئة مستعسنة حتى قال أشهب في المجوعة من أذن وأقام في تبان من شعر أوسراو يل فليعدهما ان لم يصلوا أوخالف ابن القاسم انتهى ونقله في الذخيرة ولفظه يستعب حسن الهيئة الخص ﴿ صيت ﴾ ش المراد بالصيت المرتفع الصوت لان المقصودمن الاذان الاعلام واذا كان صيتا كان أبلغ في الاسماع ويستعب فيهأن بكون حسن الصوت كاتقدم في كلام الجواهر وصرح به صاحب المدخل وابن ناجى فى حديث عبد الله بن زيد في يابلال فنا دبالم الم فأنت أندى منه صونا قال في الا كال قيل أرفع ويحتمل أن يكون معناه أحسن وفي بعض الروايات فانك فظيع الصوت ففيه انه يحتار للأذان أصحاب الاصوات الندية المرتفعة المستحسنة ويكره في ذلك مافيه غلظة أوفظاعة أوتكاف زيادة ولذلك قال عمر بن عبدالعزيز أذن أذانا سمحا والافاعة تزلنا انتهى وفي التوضيع وروى الدارقطنيانه عليه الصلاة والسلام كانله مؤذن يطرب في أدانه فقال له عليه الصلاة والسلام الاذان سهل سمح فان كان أذانك سهلاسمحا فأذن والافلاانهي وقال في النوادر والسنةأن يكون مرسلامعلنا يرفع به الصوت وعد الشيخ يوسف بن عمر في الصفات المستعبة أن كون غير ان وأن يكون جهير الصوت وأن يكون يقوم بأمور المسجد وأن يؤانس الغريب وأن لا يغضب على من أذن في موضعه أوجلس في موضعه وأن يكون صادق القول و محفظ حلقه عن السلاع الحرام وأن يؤذن لله خالصا وقال ابن الفاكهاني في شرح الرسالة في صفات الأذان الاولى أن سالغ فى رفع الصوت به مالم يشق عليه اذا لمقصود منه الاعلام فكايار فع صوته كان أبلغ في المقصود الثانية أن يكون مترسلا أيممته للمن غير تمطيط ولامد مفرط انتهى وقال في مختصر الوقار ويجتهدمؤذنومساجدالجاعاتفي مدأذانهم ورفعأصواتهم لانتفاعأهل البيوت ولاقتداء مؤذني العشائر بهمانتهى (فرع) قال في المدونة و يكره النظريب في الأذان قال في الطراز والنظريب تقطيع الصوت وترعيده وأصله خفة تصيب المرءمن شدة الفرح أومن شدة التحزين وهومن الاضطراب أوالطربة فالفالعتبية التطريب في الأذان منكر قال ابن حبيب وكذلك التحزين

(صيت) ابن بشير النفوس مجبولة على استعسان الصوت فلهذا نقول من كال المؤذن أن يكون بليغ الصوت حسنه وفي الاكال معتار للاذان أحياب الاصوات أحياب الاصوات المستعسنة ويكره في ذلك مافيه غلظ وفظاعة أوتكاف وزيادة

من غيرتطر ب ولانتبغي امالة حروفه والتغني فيه والسنة فيه أن يكون محدر امعلنا يرفع به الصوت انتهى وقال ابن فرحون والتطريب مدالمقصور وقصر الممدود وسمع عبدالله بنعمر رجلا يطرب في أذانه فقال لوكان عمر حيافك لحبيك انتهى وقال ابن ناجى يكره التطريب لأنه بنافي الخشوع والوقار وينحوالي الغناء والكراهة في التطريب على ماهما ان لم تتفاحش والاهالتمريم وألحقابن حبيب التحزين بالتطريب نقله أبوهجدوأما الحسن الصوت فحسن كالقراءة والذكر قال ابن رشدرا متالؤ ذنين بالقاهرة يستعماون التطريب وأظن الشافعي وأباحنيفة يريان ذلك لان النفوس تخشع عند سماع ذلك وتميل الميه قال بعض العاماء النفوس تخشع للصوت الحسين كا تخشع للوجه الحسن ابن ناجى فرق بين الصوت الحسن والتطريب انتهى وقال في المدخل بكره التطريب في الاذان و كذلك التحزين و مكره امالة حروفه وافراط المدّفيه وغير ذلك مماذكره الفقهاء تمقال وليحدر أن يؤذن بالألحان ممايشبه الغناء حتى لايعلم ما يقوله من ألفاظ الأذان وهي بدعة مستهجنة قريبة الحدوث أحدثها بعض الاص اء عدرسة بناها تمسرى ذلك منها الى غيرها قال الامام أبوطالب المكى ومماأحدثوه التلحين في الاذان وهومن البغي والاعتداء قال رجلمن المؤذنين لابن عمر الى لأحبك في الله فقال له ابن عمر الى لا بغضك في الله لانك تغني في أذانك وتأخذ علىه أجرا انتهى وقال الشيخزروق والتطريب والتحزين مكروه والمغير للعنى أوالقادح فيه ممنوع انتهى فتحصل من هذا انه ستحد في المؤذن أن يكون حسن الصوت ومن تفع الصوت وأن يرجع صوته ويكره الصوت الغليظ الفظيع والتطريب والتحزين انلم يتفاحش والاحرم ( فوائد \*الاولى) في بيان أمور يغلط فيها المؤذنون منها مدّ الباء من أكبر فيصر جع كبر بفتح الباء وهوالطبل فنغرج الىمعنى الكفر ومنها المدفى أول أشهد فخرج الىحيز الاستفهام والمرادأن مكون خبرا انشائما وكذلك بصنعون في أول الجلالة ومنها الوقف على لااله وهو كفر وتعطمل قال القرافي وقد شاهدت مؤذن الاسكندرية عدّ الى أن يفرغ نفسه هناك ثم يبتدى الاالله ومنها ان بعضهم لايدغم تنوين محمدفي الراءبعدها وهولحن خفي عندالقراءومنها ان بعضهم لاينطق بالهاء من الصلاة في قوله حي على الصلاة ولابالحاء من حي على الفلاح فيخرج الى الدعاء الى صلا النارفي الاولوالى الفلافي الثاني والفلاجع فلاةوهي المفازة نبه على هذه المواضع القرافي والمصنف في التوضيح وابن فرحون وزاد الشمخ زروق في شرح الرسالة مدهمزة أكبر وتسكينها وفتح النون من أن لااله الاالله والمدعلي هاء اله وتسكينها أوتنو ينها وهوأ فحش والاتيان بهاء زائدة بعدالهاء من اله وضم محد ومدحى أو تحفيفها وابدال همزة أكبر واواوقد استخفوه في الاحرام فيكون هناك أحرى انتهى مختصرا (قلت) ويبقى شئ لم أرمن نبه عليه وهو اشباع مدَّالف الجلالة التي بين اللام والهاء فانه ليس ممسب لفظى يقتضى اشباع مدهافي الوصل أمااذا وقف عليها كافي آخر الاذان والاقامة فالمدّحنئذ حائزلالتقاء الساكنين نعرذ كرابن الجزري في النشر في ماللد والقصر إن العرب تمدعند الدعاء والاستغاثة وعند المبالغة في نفي الشيء و عدون ما لا أصل له مده العلة انتهى ثمرأيت في كتاب المواقيت مانصه وقصر الالف الثاني من اسم الله غير جائز الافي أختلف العاماء في أكبر هل معناه كبير لاستحالة الشركة بين الله تعالى وغيره في الكبرياء وصيغة افعل اغاتكون مع الشركة أومعناه أكبر من كل شئ لان الماوك وغيرهم في العادة يوصفون

بالكبرياء فحسنت صيغة افعل بناء على العادة انتهى ومعنى أشهدأ تيقن وأعلم والاله المعبود قال في الذخيرة وليس المرادنني المعبودكيف كان لوجو دالمعبودين في الوجود كالكواكب والاصنام بلغ صفة مضمرة تقديرها لامعبو دمستحق العبادة الاالله ومن لم يضمر هذه الصفة لزمه أن يكون تشهده كذباوحي اسمفعل بمعنى أقبل يقال بلفظ واحدالواحدوا لجع تقول العرب حيءلي الثريد أى أقبل ويقال هلاعلى الثريد ععناه و مجمع بينهما فيقال حي هلابالتنو بن و بغيرتنو بن بتسكين اللامو بتحريكها بالفتح مع الالف ويعدى بعلى كإفي الاذان وبالى وبالباء قاله في الذخيرة قال ومنه الحديث اذاذكر الصالحون فحيهلابعمر والفلاحفي اللغة الخيرالكثيرأ فلح الرجل اذاأصاب خيرا نتهى وقال الجزولي الفلاح البقاءفي الجنة الزناتي الفلاح بالفوز بالمني بعد النجاة ممايتتي انتهى ولا بدمن مضاف أي هلى سب الفوز أوسب البقاء في الجنة أوسب الخير الكثير وظاهر كالم القرافي ان الأثر المذكور حديث وانماوقفت عليه من قول ابن مسعود كإذكره القاضي عماض في شرح مسلم في كتاب الإذان والقرطبي وابن الاثير في النهاية والحريري في المقامة التاسعة والله أعلم (الثالثة) قال القرطي في شرح مسلم وغيره الاذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لانه بدأ بالأكبريةوهي وجودالله تعالى ووجو به وكماله ثم ثني بالتوحيد ونفي التشريك ثم ثلث باثبات الرسالة ثم دعامن أرادمن لطاعته ثم ضمن ذلك بالفلاح وهو البقاء الدائم فأشعر بان ثم جزاء ففسه اشارة الى المعاد ثم أعاد ماأعاد توكيدا ونقله ابن حجر في فتح البارى وأصله للقاضي عياض في لا كالوالله أعلم (الرابعة) قال في المدونة وان شاء جعل أصبعيه في أذنيه في أذانه واقامته وان شاء ترك قال ابن ناجي ماذكر ممن ان أه جعل أصبعه في أذنيه في أذانه لمالك والامهات وألحق به ابن القاسم الاقامة وقيل انه مستعب للؤذن قاله أبو محمدهن ابن حبيب انتهى واذا استعب في الأذاب استعب فى الاقامة كاقاس ابن القاسم جوازه فيها على جوازه فى الاذان قال فى الطراز وهو صحيح فان الاقامة أحد الاذانين فاذاحار ذلك في الاذات حاز في الاقامة لا نه لا يخل عوضعها كالايحل عوضعه انتهى ولانه أبلغ في الاسماع وماحكاه ابن ناجي عن ابن حبيب حكاه في النوادر ولم على صاحب الطراز استعبابه الاعن الشافعي ثمقال وماقاله مالك أرجح فان ذلك لوكان من المستعسن لاستمر العمل به في مسجد الرسول انتهى ونقل قبل ذلك عن ابن القاسم انه قال ورأيت المؤذنين المدينة لا يجع الون أصابعهم في آذانهم وقال في التوضيع عن ابن القاسم انه قال ورأيت الموفذ نين المدينة يفعلونه وتبعه ابن فرحون وكائنه سقط منه لا والله أعلم ص ﴿ م تفع ﴾ ش الاصل ى ذلك ماأخرجه أبو داو د في سننه في باب ماجاء في الاذان فوق المنارة عن عروة بن الزبيرعن امرأة منبني النجار قالت كانبيتي من أطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن علمه الفجر فيأتي بسحر فبعلس على البيت ينظر الى الفجر فاذار آه تمطي مم قال اللهم ابي أحدك وأستعمنك على قريش أن يقمو ادينك قالت عريو ون قالت والله ماعامته كان يتركها ليله واحدة أي هذه الكامات سكت عليه أبوداودفهو صالحلاحتماج بهولم يتعقبه ابن حجر ولاغيره قال الحافظ السخاوي في القول المألوف وأخرجه ابن سعدفي الطبقات عن النوار أمز بدبن ثابت قالت كان ستى أطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن فوقه من أول ماأذن الى أن بني رسول الله صلى الله علمه وسلم مسجده فكان يؤذن بعده على ظهرا لمسجد وقدر فعله شئ فوق ظهره أنتهي وقال في المدخل ومن السنة الماضية أن يؤذن المؤذن على المنار فان تعذر ذلك فعلى سطح المسجد فان تعذر فعلى الهوكان

(مرتفع

المنارعندالسلف بناء بينونه على سطح المسجدكه يئته اليوم لكن هو الاء أحدثوا فيه أنهم علوه مربعاعلى أركان أربعة وكان في عهد السلف مدورا وكان قريبامن البيوت خلافالما أحدثوه من تعليمة المنار وذلك يمنع لوجوه (أحدها) مخالفة السلف (الثاني) أن يكشف حريم المسامين (الثالث)ان صوته يبعد عن أهل الارض ونداؤه انماهو لهم وقد بني بعض ماوك العرب منار ازاد في عاده فبق الموذن اذا أذن لا يسمع أحدمن تعته صوته وهذا اذاتقدم وجود المنارعلي بناء الدور وأمااذا كانت الدورمبنية محاء بعض الناس يريدأن يعمل المنار فانه يمنع من ذلك لانه بكشف عليهم اللهم الاأن يكون بين المنار والدور سكائو بعد يحيث انه اذاطلع الموودن على المنار وبرى الناس في أسطحة بموتهم لاعمز بين الذكر والانثى منهم فهذا جائز على ماقاله عام أؤنا رجة الله عليهم فاذا كان المنار أعلى من البيوت قليلاأ سمع الناس مخلاف مااذا كان مرتفعا كثيرا انتهى والمنار فى اللغة علم الطريق قال فى الصحاح والمنارة التى يو ون عليها والمنارة أيضا يوضع فوقها السراج وهي مفعلة بفتح الميم والجع المناور بالواولانه من النور ومن قال منائر وهمز فقد شبه الاصل بالزائدانتهي وهوشاذ ويقاللها أيضا المئذنة بكسرالميم ثم همزةسا كنة قاله في الصحاح و يجوز ابدال الهـمزة ياءوذكر بعض بمعن كراع انه يقال ماذنة بفتح الميم (تنبهات \* الاول) ظاهر آخر كلامصاحب المدخل الهاذا كان المنار سابقاعلي بناءالدور انه لايمنع من الصعودوهو خلاف مايقتضيه أول كلامه وظاهر كلامه في البيان انه يمنع من الصعود ولو كان المنار قديما قاله في أولرسم من سماع أشهب من كتاب الصلاة قيل لسحنون فالمسجد يجعل فيه المنار فاذاصعد المؤذن فمه عابن مافي الدور التي محاور ها المسجد فير بدأهل الدور منعه من الصعود وريما كانت بعض الدورعلى البعدمن المسجد يكون بينهم الفناء الواسع أوالسكة الواسعة قال بمنع من الصعود فيها لانهذامن الضرر قال محمد بنرشدهذا صحيح على أصل مندهب مالك في الأذان في أن الاطلاع من الأمر الذي عب القضاء بقطعه وكذا يجب عندي على مذهب من برى من أصحاب مالك ان من أحدث في ملكه اطلاعاعلى جاره لا يقضى عليه بسده ويقال لجاره استرعلى نفسك والفرق بين الموضعين على مذهبهم ان المنارليس علا للؤذن وانما يصعد عليه ابتغاء الثواب والاطلاع على حرم الناس محظور ولا يحل الدخول في نافلة معصة وسواء كانت الدور على القر ب أوعلى البعد الأأن مكون البعدال كثيرالذي لابتبين معه الاشخاص والهيات ولاالذكران مرس الاناث فلايعتب الاطلاع معهانتهي (الثاني) قال في المدخل وينهي الامام المؤذنين عماأ حدثوه من أذان الشباب على المنارلأنه لم يكن من فعل من مضى وقد تقدم في أوصاف المؤذن أن يكون من أتقاهم ولا يعرف ذلك في الشباب وينبغي للؤذن الذي يصعد على المنار أن يكون متز وحالاً نه أغض لطرفه والغالب في الشباب عدم ذلك والمنار لا يصعده الامأمون العائلة وقد كان بعض الصالحين عدينة فاس يصحب امام المسجد الاعظم الذي هناك وكان للرجل الصالح ولدحسن الصوت فطلب من الامام أن يأذن لولده في الصعود على المنار ليؤذن فأبي عليه فقال له ولم تمنعه قال ان المنار لا يصعده عند فاالامن شاب ذراعاه لأن ذلك دليل على الطعن في السن وقال أثريد أن تعدث الفتنة في قاوب المؤمنين والمؤمنات فمنعمن ذلك جهده اذاكان على المنار وأماعلى باب المسجد فجوز ذلك وكذلك على سطحهاذا كانلا مكشف أحداوالله الموفق انهى وقال في مختصر الوقار و معق على امام المسامين أن يجتهد في الاختيار للسامين في مؤذنهم بقصد بذلك أهل الفضل والسن والرضا لانهم مأمونون

على أوقات المسامين وعماد دينهم ولعله يحتاج الى امامة بعضهم فيكون للامامة أهلا (الثالث) تلخص مماتقدم أن أذان المؤذن اماعلى المنارقر ببامن البيوت أوعلى سطح المسجد أوعلى بابه وفهم من ذلك أنه لا يكون داخل المسجد قال في التوضيح في باب الجع ليله المطرلا ذكر مقابل المشهورمن أنها عايؤذن للعشاء خارج المسجدقال لان المشروع في الأذان أن يكون داخل المسجدانتهي ويستثني منه ليلة الجع على المشهور والله أعلم ص ﴿ قَامْم ﴾ ش يعني انه يستحب أن يكون المؤذن قائما اتباعالمامضي عليه السلف ولأنه أقرب الى التواضع وأبلغ في الاسماع قال في الأم قال مالك لم يبلغني ان أحداأذن قاعدا وأنكر ذلك انكار اشديدا وقال الامن عندريوذن لنفسه اذا كان مريضاانتهي ولفظ البراذعي ولايؤذن قاعدا الامن عدر لنفسه اذا كان مريضا قال ابن ناجى بريد على سبيل التعريم كاسيأتى الآن وانمانهي عنه لان المقصود من الأذان الاسماع وهومن القائم أبلغ وفي كتاب أبي الفرج عن مالك جوازه وعزاه عياض لابي الفرج كالرواية قال ومثله لأبي ثور وكل العلماء كافة على انه لا يجوز الأذان قاعدا الالمريض لنفسه قال النووي وهذا ليس كاقال لان مذهبنا المشهوران القيام سنة فلوأذن قاعدا لغيرعذرصح أذانه لكن فاتته الفضيلة وكذلك لوأذن مضطجعامع قدرته على القيام صوأذانه على الأصح لأن المراد الاعلام وقدحصل قال ابن ناجى ويرد بأن ماذكره انماهو بعد الوقوع وكلام عماض انماهوابتدا ، فلعله يقول مجزى عبه الوقو عوالله أعلم انتهى وماذكره عن عماض ذكره في لا كالوالمفهوم من كلام أهل المذهب انه ليس بحرام قال في التوضيح وكره أذان القاعد لكونه مخالفالماعليه السلف انتهى وعدابن الفاكهاني في شرح الرسالة في صفات الكال أن يكون قائما وقال في مختصر الواضحة وكان مالك يذكر أن يؤذن المؤذن قاعدا ويقول لن ببلغني عن أحد ممن مقتدى مه فعله فان عرضت له عله تمنعه من القيام فليدع الأذان ومن جهل فأذن قاعدامضي ولم دعدالأذانانتهي (تنبيه) يوجد في بعض النسخ قائم الالعندر وهو اشارة الى قوله في المدونة الامن عدريؤذن لنفسه اذا كان مريضا (فرع) وأماأذان الراكب فجائز قاله في المدونة لأنه في معنى القائم قال ابن فرحون بل هوأتم ارتفاعاوأ كثراساعالا كإقال ابن عبد السلام انه كالقاعد انتهى وقداعترضه ابن ناجي أيضا وقال قال ابن عبدالسلام لافرق في التحقيق بين القاعد والراكب (قلت) بالتعقيق الفرق بينهماان الراكب أندى صوتامن القاعد وقال قبله اختصرابن بونس المسئلة بلفظ و يؤذن راكبافي السفر قال وهو وصف طردي ولذلك حذفه البراذعي يعنى قوله في السفر والله أعلم ص ﴿ مستقبل الالاسماع ﴾ شقال في المدونة ولا بدور في أذانه ولايلتفت وليس هذامن حدالأذان الاأن يريد أن يسمع الناس ويؤذن كيف تيسر عليه ورأيت المؤذنين في المدينة يتوجهون الى القبلة في أذانهم ويقمون عرضا وذلك واسع يصنع كيف شاء غال ابن ناجي ظاهره انه يجوز الالتفات والدوران لقصد الاسماع وهو كذلك وبه قال أبو حنيفة وروى عن مالك انكاره كالشافعي قال ابن حبيب وروى ان الني صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يلتفت بوجهه عمناوشهالاو بدنه الى القبلة ونهاه أن يدور كايدور الحار وظاهر الكتاب ان الدوران محوز في حالة الأذات وهو كذلك وقال بعض فضلاء أصحابنا اختلف الاشياخ هل الأمركذاك أوانما يدور بعدفر اغ الكلمة أوان لم ينقص من صوته فالأول والافالثاني وقال ابن الحارث انه لا يدور الاعتدالحيعلة انتهى قال في التوضيح أجاز مالك الدوران

قائم) من المدونة لم سلغني أن أحدا أذن قاعدا وأنكر ذلك انكار اشدمدا قال الامن عدر وروى أبوالفرج لابأسأن يؤذن القاعد ابن يونس وجه رواية أبي الفرج ان الاستعلاء مشروع في المكان دون حال المو دن مدلسل الراكب يوعدن (مستقبل الالعدر)من المدونة أنكر مالك دوران المؤذن فىأذانه والتفاته عن يمنه وشماله الا ارادة لاسماع ابن القاسم ورأيت المؤذنين بالمدينة يؤذنون و وجوهم الى القبلة و يقمون عرضا يحرجون ع الامام وهم نقيمون وفي الترمذي أن بالالكان يؤذن ويدو رويتبع مرةهمنا ومرة همنا وأصبعاه فيأذنيه

والالتفات عن القبلة لقصد الاسماع وفي الواضعة عليه أن يستقبل أي استعبابا وقال في المجوعة ليس ذلكعليه أىوجو باوعلى هذاف افي الكتابين متفق ومنهم من حمله على الخلاف انتهى وقال ابن بشيرالدوران والالتفات للاسماع مشروع وظاهره أنه مطاوب ونصه ويستعب للؤذن أن يستقبل القبلة عندالتكبير والتشهد فأمادو رانهووضع أصبعيه فيأذنيه فانقصد بذلك المبالغةفي الابلاغ فهومشر وعانتهي وقديقال انلفظ المشر وعية لايقتضى انهمطاوب لان لفظ المشر وعيهقد يستعمل فياهوأعم من المطلوب كالبيع والاجارة قاله ابن عبد السلام في أول باب الأذان وقاله ابن فرحون وقال أنه يطلق على المباح وظاهر كالرمابن بشير انه لايدور ولايلتفت في التكبير والتشهدوقال أبواسعق التونسي وجائز أن يبتدى الاذان لغيرا لقبلة انتهى وذكر في النوا درهن ابن حبيب انه قال وأحد الى أن يجعل أصبعيه في أذنيه ص فو وحكامة اسامعه لمنتهى الشهادتين مثنى ولومتنفلالامفترضا كه شيعنى انه يستعب حكاية المؤذن لقوله عليه الصلاة والسلام اذاسمعتم المؤذن فقولوامثل مايقول رواه البخارى ومسلم وأبود اودوا لترمذي والنسائي وابن ماجه وماذكره المصنف من ان حكمها الاستعباب هو المشهور وأطلق ابن زرقون عليا الوجوب قال ابن عرفة ولاأعرفه قال ابن ناجي في شرح المدونة هو قصور بل هو معروف لنقل ابن شاس في التهذيب قال الظاهرمن المذهب انهمنه وواليه وسمعنافي المذاكرات قولين الوجوب ونفسه وهماعلي الخلاف في أوام ، عليه الصلاة والسلام هل هي محمولة على الوجوب أوالندب و كذلك ذكر الخلاف ابن رشد فقال وقيل واجب وقال ابن عبد السلام ظاهر الحديث الوجوب لكن قد تكون القرينة الصارفة عنه هي تبعية قول الحاكي للقول المحكى الذي هو الادان انتهي وقوله لمنتهى الشهادتين يعنى أن الحكاية تنتهى الى فوله وأشهدأن محمدار سول الله وهذا هو المشهور قال فى المدونة ومعنى مار وى انه اذا أذن المؤذن فقل مثل ما يقول انماذ لك فهايقع في قلى الى قوله وأشهد أن محمدار سول الله قال في الطراز وماقاله صحيح لان التكبير والتهليل والتشهد لفظ هوفي عينمه قر بةلانه تمجيدوتو حيدوالحملة انماهي دعاءالي الصلاة والسامع ليس بداع الها وقدوقع تصديق ماوقع بقلب مالك رضي الله تعالى عنه من ايماء الرسول عليه الصلاة والسلام الى ذلك ففي صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا اله الاالله وحده لاشر يك له وأن محمد اعبده ورسوله رضيت بالله ربا و بمحمد رسولا و بالاسلام ديناغفرله ذنبه فلم بذكر عليه الصلاة والسلام الالفظ التمييد والتوحيد والتشهد وفي صحيح البخارى عن معاوية أنه لماقال المؤذن وهو جالس على المنبر الله أكبر الله أكبر قال معاوية الله أكبر الله أكبر فقالأشهدأن لااله الاالله فقال معاوية وأنافقال أشهدأن مجمدار سول الله فقال معاوية وأنافاما انقضى التأذين قالمعاوية أبهاالناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على هـــــــــ المجلس حين أذن المؤذن بقول مشل ماسمعتم من مقالتي فظاهره ان ماز ادعلى التشهد وقول مالك يقع في قلبي بريد الذى غلب على ظنه من حيث النظر على مابيناوجهه انتهى ومقابل المشهور أن المطاوب أن يحاكيه فى جيع الاذان قاله ابن حبيب ورواه ابن شعبان عن مالك واختاره المازرى قال فى التوضيح وهوأظهرلانه كذلكوردفي صحيح البخارى وغيره وعليه فيبدل الحيعلتين بالحوقلة أي يعوض عن قوله حي على الصلاة حي على الفلاح لاحول ولاقوة الاباللة ثم يعلى مابعدها هكذا قال في الذخيرة أوغيرهاوظاهركلامه في التوضيح انه انما يعوض في قوله حي على الصلاة فقط وليس كذلك وذكر

(وحكايته لسامعه) ابن عرفة يستعب حكابة المؤذن واطلاق ابن زرقون وجومالاأعرفه ( لمنهى الشهادتين مثني ) ابن القاسم فى روايت يقول التشهدم ةواحدة فاذا رجع اليه المؤذن لم يكن عليهأن يقول مشله وفيها لمالك الذي يقع في قلى يحكيه الى آخر القشهد ولو فعل ذلك لمأربه بأسا الشيخ أى لوأتم الأذان مع المؤذن ابن يونس وقاله سحنون وغيره بريد ولا يحكيه اذاقال حي على الفلاح ابن حبيب اداقالها المؤذن قال السامع لاحول ولاقوة الابالله فاذاعادالي التكبير والتهليل قال مثله أبوعمر فانكان في الصلاة فقال مثل فول المؤذن حي على الملاة حي على الفلاح فقالمالك اساء وصلاته تامة وقال بعض القروبين تبطل صلاته وهو كالمشكلم (ولومتنفلا لامفترضا) من المدونةمن سمع المؤذن وهوفي فريضة فلانقول كقوله وان كان في نافلة فليقل كقوله

انهيقوللاحول ولاقوة الابالله العلى العظيم (قلت) ولمأر زيادة قوله العلى العظيم في كلام أحد وظاهر كلامهم أنه يحوقل أربعم اتوهوظاهر وصرح بذلك النووى والحكمة في ابدال الحوقلةمن الحمعلة مأشار السهالمازري وغيره ان الحملة دعاءالي الصلاة وانما يحصل الاجرفيه بالاسماع فأمرالحاكى بالحوقلة لان الاجر يحصل لقائلها سواء أعلنها أوأخفاها والله أعلم وكذلك قال ابن دشهراتما كان كذلك لان ألفاظ الاذان ذكر وهي تفيدالحا كي تخلاف الحيعلة فان معناها هاموا الى الصلاة هاسوا الى الفلاح ولا نفيد الحاكي قو لهما فيما بينه و بين نفسه فعوض من ذلك بان يقول كلامايناس قول المؤذن وبكون جواباله بان تبرأ من الحول والقوة على اتيان الصلاة والفلاح الابحول الله وقوته (تنبهات ١١٧ ول) قال في الذخيرة الحول معناه المحاولة والتحيل والقوة معناهاالقدرة ومعنى الكلام لاحملة لنا ولاقدرة على شئ الابقدرة الله تعالى ومشيئته انتهى قال الدميرى وفى الصعيدين عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لاحول ولاقوة الابالله كنزمن كنوز الجنة أي أجرهامد خرلقائلها كالدخوالكنزور ويالبهق في الشعب عن الن مسعود قال كنت عند النبى صلى الله عليه وسلم فقلت لاحول ولاقوة الابالله فقال صلى الله عليه وسلم تدرى ماتفسيرها قلت لاقال لاحول عن معصمة الله الابعصمة الله ولاقوة على طاعة الله الابعون الله تم ضرب سديه على منكبي وقال هكذا أخبرني جبر بل عليه الصلاة والسلام انتهى وفي قوله صلى الله عليه وسلم كنزمن كنوزالجنة اشارة الىعظيم الثواب الذي محصل فيهاونفاسته والافحميع الثواب متخر فى الآخرة وعال النووى في شرح مسلم قال أبو الهيثم الحول الحركة أى لاحركة ولااستطاعة الابمشيئة الله وكذاقال ثعلب وآخرون وقيل لاحول في دفع شر ولاقوة في تحصيل خير الامالله محكى تفسيرا بنمسعودتم قال وحكى الجوهري لغةغر ببةضعيفة يقال لاحيل ولاقوة الابالله بالياء قال والحيل والحول بمعنى واحدانتهي ولم يضعف الجوهري اللغة المذكورة بل فالهي لغة وحكاها ابن فرحون وفيحدث رواه النسائي في اليوم والليلة وذكر في الاحياء في كتاب الاذكار ان العب اذاقاله اقال الله تعالى أسلم عبدى واستسلم (الثاني) قال الدميرى الحاء والعين لا يجتمعان في كلة واحدة الاأن توالف من كلتين كالحيعلة انهى وقال المازري في المعلم قال في المطرز في كتاب اليواقيت وغيره ان الافعال التي أخذت من أسمائها سبعة وهي بسهل اذاقال بسم الله وسبحل اذاقال سعان الله وحوقل اذاقال لاحول ولاقوة الابالله وحيعل اذاقال حي على الفلاح و يجيء على هذا القساس الحمصلة اذاقال حي على الصلاة ولم مذكره وحدل اذاقال الجدللة وهيلل اذاقال لااله الاالله وجعفل اذاقال جعلت فداك زادالثعلى الطبقلة اذاقال أطال الله مقاءك والدمعزة اذاقال أدام اللهءزك فالالقاضي عياض في الا كال فوله الحسلة على قياس الحيع له غير صحيح بل الحمعلة تنطلق على حي على الفلاح وعلى حي على الصلاة كله حيعلة ولو كان على قياسه في الحيصلة لقدل فى حى على الفلاح الحيفلة وهذا الم يقل واثما الحيعلة من حي على كذافكيف وهذا باب مسموع لانقاس عليه وانظر قوله جعفل في جعلت فداك لو كان على قياس الحيعلة لكان جعلف اذاللام مقدمة على الفاء وكذلك الطبقلة تكون اللام على القياس قبل الباء والقاف انتهى قال النووى ويقال فى التعبير عن قولهم لاحول ولاقوة الاباللة الحوقلة هكذا قاله الأزهرى والأكثرون وقال الجوهري الحوقلةفعلي الأول وهوالمشهور الحاء والواومن الحول والقاف من القوة واللام من اسم الله وعلى الثاني الحماء واللام من الحول والقماف من القوة والأول أولى لئلا يفصل بين

الحروف ومثل الحوقلة الحيعلة في حي على الصلاة حي على الفلاح حي على كذا والسملة في سم اللهوالجدلة في الجدلله والهيلة في لااله الاالله والسجلة في سجان الله (قلت) ولم يذكر الحسبلة وقدذكرهاالشاطي في قصيدته وقبلهاشراحه وظاهر كلامهمأنها مسموعة (الثالث) لمأقف على كلام أحدمن أهل المدهب على مايقول الحاكى في قول المؤذن اذا أذن الصبح الصلاة خبر من النوم على مقابل المشهور وحكى النووي في الاذكار في ذلك خلافا فقال و يقول في قوله الصلاة خبرمن النوم صدقت وبررت وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خيرمن النوم واقتصرفي منهاجه على الاول قال الدميري وادعى ابن الرفعة انخبرا وردفه ولا يعرف ماقاله وبررت بكسرالراء الاولى وسكون الثانية انتهى (قلت) سمعت بعض الناس يقول صدقت وبررت أرشدك الله ولم أرهده الزيادة في كلام أحده بن العلماء من أهل المنهم ولا غيرهم (الرابع) اذاقلنابالمشهو رانمنتهي الحكاية الىمنتهي الشهادتين فهل ترك الحكاية في بقية الاذان أولى أوجائزة قال في المدونة بعدقوله الذي يقع في نفسي انه يحكيه الى قوله أشهد أن محمدا رسول الله وان فعل ذلك أحدلم أربه بأساقال في التوضيح ظاهر كلامه ان تركه أولى وهذا على ماتأوله سحنون والشيخ أبومجمد لانهما تأولاذاك على ان معناه وان أتم الاذان لم أربه بأساوعلى ذلك اقتصر البراذعى وقال ابن يونس والباجي والظاهر انمراده ولوفعل مايقع فى قلى وصو به بعض شموخ عبدالحق أى لانه المذكور وأما أعام الاذان فليس مندكور النتهى وهو الذي ارتضاه صاحب الطراز قاللان قوله لمأربه بأسالا يليق أن يعلق بفعل ما يتناول عموم اللفظ فان ذلك معقول من نفس العموم فاعااللائق اذااقتصر على بعض مايتناوله العموم فلا يكون عليه بأس فهاترك ولعمرى أيضالو حكى معهجميع الاذان لم يكن به بأس اذا كان في غير صلاة لكن المناقشة فيماهو قصدمالك انتهى (الخامس) قال في التوضيح اذاقلنالا يحكمه في الحيملتين فهل يحكمه في ابعد ذلك من النهليل والتكبير خيره ابن القاسم في المدونة انهى يشير الى قوله في المدونة اذا قال المؤذن حي على الفلاح ثمقال الله أكبر الله أكبرلا اله الاالله أيقول مثله قال هومن ذلك في سعة انشاء فعلوان شاءلم يفعل قال صاحب الطراز أسقط البراذعي هذه المسئلة ولعله اكتفي بقوله وان أتم معه الأذان فلابأس بهوفي هذه المسئلة فوائدمها انهما لزمه تكرار اللفظة وإنما المطلوب منه الذكر لاغسر فكتفي بقوله أشهدأن لااله الاالله أشهدأن محمدار سول اللهعن تكرير الشهادتين كإكتفي بذكر أوله عن ذكر آخر مومنها أنه اذاسمع مؤذنا آخر تأول بعضهم من هذا الفرع انه لا يلزمه القول معه كالخر الاذان وقال بعضهم بل ملزمه مخلاف آخر الاذان والذي يوضح هذا الاصل حصول الوفاق على ان المصلى وحده يندب الى الاقامة وان الجاعة يقيم لها واحدفلو كان تكر ار الاذان بوجب تكرارا لحكابة لاستعب لكلمن فى المدحد أن يقيم الصلاة اذا أقامها المؤذن بعدماأذن انتهى (فائدة) قال في المسائل الملقوطة حدثنا الفقيه الصديق الصدوق الصالح الازكى العالم الاوفى الجتهد المجلور بالمسجد الحرام المتجر دالارضى صدر الدين ابن سيدنا الصالح بهاء الدين عثمان بن على الفاسى حفظه الله تعالى قال لقيت الشيخ العالم المتفنن المفسر المحدث المشهور الفضائل نور الدين الخراساني عدينة شيراز وكنت عنده فى وقت الادان فاماسم علمؤ ذن يقول أشهدان محمدار سول الله قبل الشيخ نورالدين ابهامي يديه اليمني واليسرى ومسح بالظفرين أجفان عينيه عند دكل تشهدم م بدأ بالموق من ناحية الانف وختم باللحاظ من ناحية الصدغ قال فسألته عن ذلك فقال اني كنت أفعله من غير

رواية حديث ثم تركته فرضت عيناي فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي لم تركت مسج عينيك عندد كرى في الاذان ان أردت أن تبرأ عيناك فعدالي المسج أو كاقال فاستيقظت ومسحت فبرئت عيناى ولم يعاودنى من ضهماالى الآن وروى عن الخضر عليه السلام انه قال من قال حين يسمع الموعدن يقول أشهد أن محدار سول اللهم حبا بعيبي وقرة عيني محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم تم يقبل ابهاميه و مجعلهما على عينيه لم يعمولم يرمد ابداقال في الصحاح واللحاظ بالفتح موعرالعين انتهى زادفى مختصر العين من جانب الادن ويظهر من هذاان الموق هو جانب العين من جانب الانف والله تعالى أعلم وقوله مثنى يعنى به ان الحاكى يكرر الشهاد تين مرتين ولا برجع كايرجع الموذن قال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب وفي تكرير التشهد قولان أى فى الترجيع وأماتثنيته فلابدمنها كالتكبير وحاصله هل يقول الشهادتين مشل الموودن أربع مراتأوم رتين والقول بعدم التكرار رواه ابن القاسم عن مالك والتكرار للداودي وعبدالوهاب انتهى ونعوه لابن فرحون وقال ابن عبدالسلام والاولى بعدتسليم المشهو رالانتهاء الى الثانى لان الصوت معه أرفع فعنده تكون الحكاية أظهر انتهى والقولان حكاهما القرافي عن المازري وعلل الاول بعصول المثلية التي في قوله مشل وايقول بالتشهد الاول و بان الترجيع انماهوللاسماعوالسامعليس بمسمع وعلل الثاني بانه نظر لعموم الحديث (تنبيهات إلاول) فهم من كلام المصنف هذا أنه لا بدمن تثنية الشهادتين كاصر بذلك في كلامه في التوضيح الذي ذكرته وهندا هوالمفهوم من كلام غيره قال في الا كال واختلف في الحد الذي يكفي فيه المودن هل الى التشهدين الاولين أم الآخرين أم لآخر الاذان انهى وقال ابن عرفة وتستحب الحكاية وفي كونها لآخرالتشهدين أوآخره معوضا الحيعله بالحوقلة قولان لهاولابن حبيبمع رواية ابن شعبان وعلى الأول في قول التشهد مرة واحدة ومعاودته اذاعاو ده الموعدن معه أوقبله نقلا الباجي عنابن القاسم والقاضى انتهى فقوله مرة واحدة قديتبا درمنه انه لايكر رالتشهد وليس كذلك وانمام اده هل يحكيه في الترجيع أم لا كايفهم من كلام الباجي الذي نقل عنه القولين نعم كلام صاحب الطراز المتقدم يوهم أن لا يكر رالشهادة فتأمله (الثاني) من لم يسمع التشهد الاول فالظاهرانه يحكيمه في الترجيع ولم أرفيه نصاولكنه ظاهر وفي كلام اللخمي في أول باب الاذان مايدل على ذلك فتأمله (الثالث) إذا كان المؤذن يكبر أربعافهل يحكمه في الاربع أواعا يحكمه في التكبيرتين الاولتين لمأرف ونصاوالظاهرمن كلامأ صحابناانه اعا يحكمه في التكبيرتين الاولتين لانهاذالم يحكه في الترجيع مع انه مشروع فاحرى في التكبير الذي يرى أنه غير مطاوب انتهى (الرابع) تقدم الخلاف في تكرير الحكاية اذاتكر رالمؤذنون وقدد كر القولين المازرى ونقلهما عنه ابن عرفة وابن ناجى واختار اللخمى تبكرار الحكاية وتقدم كلام صاحب الطراز أن بعضهم أخذمن المدونة عدم التكراروفى كلام صاحب الطرازميل اليه وصرح الوانشر يسى في قواعده بان المشهورنفي التعدد (الخامس) قال إن ناجي في شرح المدونة قال التادلي واختلف هل محاكى المؤذن موفذناغيره أملاعلى قولين ذكرهما صاحب الحلل قال بنناجي ولاأعرفه لغيره نعم أيجرى الخلاف من الصلاة والله أعلم (السادس) يستحب أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان وأن يقول اللهم ربه في الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما مجمودا الذى وعدته ثم يدعو بماشاءمن أمو رالدنيا والآخرة ففي صحيح مسلم عن عبدالله بن عمر و

ابن العاصى انهسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذاسم عتم الموءذن فقولو امثل ما يقول ثم صاوا على فانهمن صلى على صلاة صلى الله عليه بهاعشر اثم سلوا الله لى الوسيلة فانهامنزلة في الجنة لا تستغي الالعبدمن عباداللهوأرجوأنأ كونأناهوفن ساللى الوسيلة حلت عليه الشفاعة وقولهمقاما محمودا كذاثبت في الصحيح منكر اوهو مو افق الفظ لانه أعنى قوله تعلى عسى أن سعثك ربك مقاما محموداو روىمعرفاوهو صحيح رواه اسخريمة والنسائي واسحبان والبيهق باسناد صيحو زادفي رواية البخاري بعدقوله الذي وعدته انكلا تخلف المعادو رواها البهتي في سننه وصرح صاحب الطراز باستحباب ذلك وانهانما دستعب ذلك اذا كان في غير صلاة فانه لماتكام على الحكاية في الصلاة وذكر قول ابن حبيب انه يحكمه في الفرض والنفل وقول سحنون انهلا يحكمه فهما قال في توجيه القولين فتعلق ابن حبيب بعموم الحديث وتعلق سحنون عساقه فانفيه مصلوا على وساق الحديث الى آخره محقال واعمادستعب ذلك خارج الصلاة فدل على ان الحدس انماهني في غير تلك الحال انتهى وقال ابن عسكر في عمدته و يستعب لسامعي الأذان حكاسة لمنهى الشهادتين وبعوض الحوقلة عن الحوعلة ويقول اذافر غالمؤذن اللهمرب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداالوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محودا الذي وعدته انتهى وقال في القوانين وينبغي لسامع الأذان أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويسأل من الله له الوسيلة ع يدعو عاشاء انتهى وصرح الشافعية باستعباب ذلك للؤذن أيضاولم أرمن صرح بهمن المالكية وقال في مختصر الواضحة قال عبد الملك و يستحب له الدعاء عند الأذان وعند الاقامة في استحب للرجل أن يقول اذامم المؤذن يقول الله أكرلبيك داعى الله سمع السامعون عمد الله ونعمته اللهمأ فضل علينا وقناعذاب النار ثم يقول مثل ما يقول وعن سعد بن أبي وقاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سمع المؤذن فقال مثل مأيقول مع قال رضيت بالله رباو بالاسلام دينا و بمحمدصلى الله عليه وسلم رسولاغفر الله له وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع الأذان اللهم ربه في الدعوة النافعة والصلاة القاعمة صل على محمد عبدا ورسولك وأعطهالوسيلة والفضلةوالشفاعة حلتله شفاعتي بوم القيامة وعن عائشة انها كانت اذاسمعت المؤذن فالتشهدت وآمنت وأمقنت وصدقت وأجبت داعى الله وكفرت من أبي أن عبسهانتهي (فائدة) قال في الا كال في قوله حلت عليه الشفاعة يحمل أن يكون هذا مخصوصا لمن فعل ماحض عليه الصلاة والسلام عليه وأتى بذلك على وجهه وفي وقته باخلاص وصدق نية وكان بعض من رأيناه من المحققين يقول هذا ومثله في قوله صلى الله عليه وسلم من صلى على صلاة صلى الله عليه عشر اهو والله أعلم لن صلى عليه محتسبا مخلصا قاضيا حقه بذلك اجلالا لمكانه وحبافته لالمن قصد بذاك ودعابه بحرد الشواب ورجاءأ ومجرد الاحابة لدعائه بصلاته عليه والحظ لنفسه وهذا عندى فيه نظرانتهى وقال في النوادرعن ابن حبيب والدعاء حينئذ ترجى ركته وعند الزحف ونزول الغيث وتلاوة القرآن انهي (السابع) ماذ كره عن سعد بن أبي وقاص رواه مسلم في صيحه بلفظ من قال حين يسمع المؤذن أشهدأن لا إله الااللهوحده لاشر يك له وأشهدأن محمد اعبده ورسوله رضيت بالله ربا و بمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا و بالاسلام ديناغفر له ذنبه وفي رواية من قالحين سمع المؤذن وأناأشهدور واهاس أبي عوانة في صيحه وزاد فيه غفر له ماتقدم من ذنبه وماتأخ (قلت) وهذه الزيادة ضعيفة كابينت ذلك بالجزء الذي سميته تفريح القلوب بالخمال

المكفرة لماتقدموماتأ تحمن الذنوب وبين النو وى رجه الله فى شرح مسلم وفى الاذ كارائه يقول رضيت بالله رباالخ بعد قوله وأناأشهدأن محدار سول الله وقوله و عحمدر سولا كذافي روايةمسلم وفيهاأيضا تقديم قوله وبمحمدر سولاعلى قوله وبالاسلام ديناوفي رواية ابن ماجه تقديم قوله وبالاسلام ديناوقال فيهاو بمحمدنييا قال بعض شيو خشيو خنافينبغي أن يجمع بينهمافيقول و بمحمد صلى الله غليه وسلم نبيار سولا (قلت) وقدد كرالنو وي نحوذلك في الاذ كارلما كرأذ كارالصباحوالمساء فقسال وقعفى روايةأبى داود وغسيره وبمحمدرسولا وفى رواية الترمذي نبيا فيستعب أن يجمع الانسان بينهما فيقول نبياور سولاولوا فتصرعلي أحدهمالكان عاملابالحديث انتهى (قلت) وينبغى أن يقول في من أشهدو في من قوأ ناأشهد ليعمل بجميع الروايات (الثامن) زاد بعضهم في الحديث المذكور بعدقوله والفضيلة والدرجة الرفيعة قال الحافظ السخاوي فى المقاصد الحسنة فى الاحاديث المشهرة على الألسنة لمأره في شئ من الروايات قال وكان من زادها اغتر عاوقع في بعض نسخ الشفاء في الحديث المشار اليه لكن مع زيادتها في هذه النسخة علم عليها كاتها بمادشير الى الشكَّ فيها ولم أرها في سائر نسيز الشفاء بل عقد لها في الشفاء فصلا في معان أخر ولم يذكر فيه حديثاصر يحاوهو دليل لغلطها انتهى (قلت) يشيرالى قوله فصل في تفضيله في الجنة بالوسيلة والدرجة الرفيعة والكوثر والفضيلة انتهى وقال الدميري من الشافعية في شرح المنهاج وقع في الشرح والروضة والمحرر بعدو الفضيلة زيادة والدرجة الرفيعة ولاوجو دله افي كتب الحديث (التاسع) المراد بالدعوة التامة الأذان وصفت الدعوة بالتمام لانهاذ كرالله ويدعى بهاالى عبادته وقوله والصلاة القائمةأي الصلاة التي ستقام وتفعل والوسيلة أصلها مايتوسل به الى الشئ وقد فسرهافي الحديث بأنهامنزلةفي الجنةوذكر الدميرى عن بعضهم انه فسرها بأنهاقبتان في أعلى عليين احداهامن لؤلوءة سضاء يسكنها محمدصلي الله عليه وسلموآ له والأخرى من ياقوتة صفراء يسكنها براهم وآله عليه الصلاة والسلام والمقام المجود هومقام الشفاعة وقوله الذي وعدته بدل من قوله مقاما هجودالانعت على روابة التنكر ونعت على روابة التعريف وقوله في الحدث وأرجوأن أكون أنا قال القرطى قاله قبل أن يعلم انه صاحبه ولكن مع ذلك لا بدمن الدعاء فان الله تعالى بزيده بكثرة دعاءأمته رفعة كإزاده بصلاتهم ثمانه يرجع ذلك اليهم بنيل الأجور ووجوب شفاعته وقوله في الحدث حلت عليه الشفاعة قال في الاكال قال المهلب بعني حلت عليه غشيته والصواب أن يكون حلت معنى وجبت قال أهل اللغة حل محل وجب وحل محل نزل انتهى وقال في الصحاح وحل العذاب على الكسر أى وجبو محل الضم نزل وقرى، بهما فعلى عليكم غضى انهى وقال القرطبي فكائن الشفاعة لازمة لهلاتنفك عنه ولذلك عداه بعلى انتهى وفي بعض الروايات حلت له الشفاعة كاتقدم والله أعلم (العاشر) قال في مختصر الواضحة قال عبد الملك ويستعب للووذن أن يركع ركعتين على أثرأذانه وليس بلازم وقدحد ثنى أصبغ عن ابن وهب عن يونس بن زمدعن ابن شهاب انه قال الركعتان من سنة الأذان الاعلى اثر أذان المغرب قال فضل قال ابن القاسم سمعت مالكايقول أدركت بعض الشيوخ اذاسمع مواذن المغرب قام يركع ركعتين قبل الصلاة فالمالك ولايعجبني هذامن العمل وقال في النوادرعن المختصر والركوع باثر الأذان واسع قال ابن حبيب يستحب أن يركع اثر الأذان الإفي المغرب وقاله ابن شهاب انتهى هذا في حق الموذن وأما من كان جالسا في المسجد فيكر وله الركوع عندالأذان أن فعل ذلك سنة فأماان صادف ذلك

دخوله المسجدأ وتنفله فلاقال في مختصر الوقار في باب صلاة الجعة و يكره قيام الناس للركوع بعد فراغ المووذن من الأذان يوم الجعة وغيرها انتهى وهومعنى قول المنف في باب الجمعة وتنفل امام قبلهاأوجالس عندالأذان وقال الشارح في الكبير قال الاصحاب وانماقال والمراد الأذان الأول كاقاله الشارح في الصغير والبساطى والاقفهسى وقال الشارح في الكبير وانما كره خشية أن يعتقدفر ضيته فلوفعله انسان في خاصة نفسه فلا بأس به اذالم يجعله استنانا انتهى وقال في المدخل ومنهى الامام الناس عماأ حدثوه من الركوع بعد الأذان الاول للجمعة لانه مخالف لما كان عليه السلف لانهم كانواعلى قسمين منهمن كان يركع حيين دخوله ولايزال كذلك حتى يصعد الامام على المنبر ومنهم من كان يركع و يجاس حتى يصلى ثم قال ولا يمنع الركوع في ذلك الوقت لمن أراده وانماالمنع في اتخاذ دلك عادة بعد الأذان وأطال في ذلك والله أعلم (الحادى عشر )قال في الطراز ويجوز الكلام والمؤذن يوعدن وقد كانت الصعابة تفعله ففي الموطأ انهم كانوا يصاون بوم الجعة حتى بخرج عر بن الخطاب فأذاجلس على المنبر وأذن المؤذنون جلسنا تحدث فأذاسكت المؤذن وقام عمر بخطب أنصتنا فليتكام أحدمنا \* وقوله ولو متنفلالامفترضا يعنى ان الحكاية مستعبة ولوكان الحاكى متنف لا وأما المف ترض فلايستعب له الحكاية وهذا مذهب المدونة وهو المشهور عن مالك يحاكيه فيهما وقاله ابن وهب وابن حبيب قال في مختصر الواضحة لانه تهليل وتكبير وذكرالله وهذاجائز للصلى أن يقوله وان لم يسمع أذانا وقال سحنون ولا يحكمه فيهما (تنبهات \* الاول) اذاقلنا يحكيه في النافلة أوفهما فاعا يحكيه الى التشهدين ولوقانا ان الحكامة في غير الصلاة الى آخرالادان قال في الطر از اذاقلنايتم معه الاذان و يحكيه في لفظ الحيعلة فندلك في غيرصلاة فانحكاه في الصلاة فهل تبطل يختلف فيه فقيل تفسد حكاه عبد الحق في نكته وقال الاصلى لاتبطل لانهمتأول ومقتضى أصل المذهب بطلان صلاته لانه تكلم فهافيالم يشرع جنسه فها ومالا يعود الى اصلاحها ولا ينفعه جهله والجاهل والعامد في أمر الصلاة سيان انتهي وان قبل كلام صاحب الطراز انمايدل على أن الذي يمنع منه حكاية الحيعلة بلفظها بدليل انه حكى البطلان في صلاته ولا عكن أن بقال سط لان صلاة من قال في صلاته لاحول ولاقوة الاماللة لانهاذ كري فالحواب انأول كلامه بدل على ماقلنا لان المطاوب في حكامة لفظ الحيعلة عندمن قال بذلك أن بأتى بدلها بالحوقلة ولم أرمن قال يحكيها بلفظها وأيضا فكلام ابن بشير وصاحب الجواهر والقرافي مدل على ماقلناه قال الن بشبر بعدأن حكى الاقوال الشلاثة واذاقلنا يحكيه في الصلاة فاتما ببلغ الى آخر الشهادتين ولوقال في الصلاة حي على الصلاة فانه يبطلها وهذا اذا كان عمدا وأما الناسي فلايبطلها والجاهل يجرى على القولين في الجهل هل حكمه حكم العمد أوالنسان وقال في الجواهر ثم حيث قلنا يحكى فلا يجاوز التشهدين ولوقال في الصلاة حي على الصلاة فقال الأصيلي لاتبطل وحكى عبدالحق عن بعض القروبين انها تبطل وانه كالمتكلم وحكى ذلك عرن القاضى أى الحسن انتهى وقال القرافي اذاقلنا يحكيه في الفرض أوفي النفل فقط ولا يتجاوز التشهد بن فلوقال حي على الصلاة ثمذكر القولين وعلم من كلام ابن بشير ان العامد تبطل صلاته بلاخلاف وان الناسي لا تبطل صلاته بلاخلاف وان الخلاف في الجاهل والمشهور انه كالعامد كما تقدم في كلام صاحب الطراز (الثاني) اذا قلنالا يحكيه في الفريضة فالظاهران ذلك مكروه قال فى الطراز وهل يحكمه بعد فراغه من الصلاة الظاهر انه يحكمه كابردالمؤذن السلام بعد فراغه انتهى وجزم بهفي النخيرة فقال قال صاحب الطراز اذاقلنالا يحكيه في الفريضة حكاه بعد فراغها

انهى والله أعلم ( الثالث ) عورضت هذه المسئلة عافى كتاب الاعتكاف ان المعتكف لايصلى على جنازة وانانتهي اليهز عام المطين وفرق عبدالحق في تهذيب الطالب بأن صلاة الجنازة فرض كفاية فلم يسغ له أن يدخل نفسه في عمل لا سوجه عليه بعينه وحكامة المؤذن تازم كل أحد في خاصته وبأن الحكايةذكر وهيمن جنس ما يفعله في صلاته وصلاة الجنائز ليستمر وجنس ما المعتكف فمهو بأن الحكامة أم قريب دسير وأص الجنازة بطول الاشتغال فسهانتهي بالمعني من الشمخ أبي الحسن وعارض الشمخ أبو الحسن أمضاه نبه المسئلة يقوله في المدونة ان المصلى اذا عطس لامحمدالله فان فعل ففي نفسه وقال انظر ماالفرق بينهما ونقله ابن ناجي ولم يذكرواله فوقا فتأمله (الرابع) قال المشذالي في حاشة المدونة قال ان المنير في شرح الخارى اذا قلنا يحكى في الفرض فلوكان الاذان للصلاة التي هوفها وقدأذن لهافه لدشرع لهأن بقول ، ثله أولا والظاهر لا لان من أذن لتلك الصلاة فقدأتي بالأكل فلامعني لطلب العوض بمن أتى بالمعوض قال المسندالي (قلت) لاخفاء في ضعف هذا التعليل لان المزايا الشرعمة لاغاية لهانتهي (قلت) هذا يجرى على الخلاف الذيذكران ناجىعن التادلي في المؤذن هل يحكيمون ذناغيره أملا والله أعلى صلى وأذان فدانسافر على ش الفدالمنفر دوالاصل في ذلك مارواه مالك في الموطأ من حديث عبدالله بن عبدالرجن من أي صعصعة عن أي سعيد الخدري انه قال له اني أراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غمنك أو بادستك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لاسمع مدى صوت المو ذن جن ولا نس ولاشئ الاشهدله بوم القدامة قال أبوسعد ومعتممن رسول اللهصلى الله عليه وسلم ورواد المذارى في محمحه بذا اللفظ وفي الموطأعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شهاله ملك فاذا أذن وأقام الصلاة أوأقام صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال (تنبهات \* الاول) ذكر المصنف في التوضيح في الحديث الاول انهمن قول أى سعمدلعبدالله بن زمد وليس كذلك الماهومن قول سعمدلعبدالله بن عبدالرجن بن أبى صعصعة كاتقدم عن الموطأوهو كذلك في صحيح البيخاري وغيره وعز االحديث الثاني للبخاري وليس فيه وقدرواه مالك في الموطأم سلاوأسنده النسائي وغييره (الثاني) ذكر جاعة من الشافعيةمنهم امام الحرمين والغزالي والرافعي حديث أيى سعيد بلفظ ان الني صلى الله عليه وسلم قاللأبي سعيدانك رجل تحب الغنم الخوتعقهم ابن الصلاح وقال هذاوهم وتحريف وانماقال ذلك أبوس عيد للراوى عنه وهو عبدالله بن عبدالرجن وتبعه أيضا النووى فقال هذا الحديث مماغيره القاضى حسين والمازري والرافعي وغيرهم من الفقهاء فجعاوا التي صلى الله عليه وسلم هوالقائل هذا الكلاملأ بي سعدوغ مروا لفظه والصواب ماثنت في صحيح المعاري والموطأوسائر كتب الحديثوذ كراللفظ السابق قال ابن حجرفي فتحالباري وأجاب ابن الرفعة عنهم بأنهم فهموا انقولأبي سعيد سمعته من رسول اللهصلي الله عليه وسلم عائد الى كل ماذكر قال ابن حجر ولا يخفي بعده وذكر نحو ذلك في البدر المنير (قلت) وقع في كلام اللخمبي وابن بشير وغيرهما مر · المالكية في حديث أبي سعيد نحو ما تقدم عن الغزالي وغيره من الشافعية (الثالث) قوله مدى صوت الموغذن بفته الميم مقصور يكتب بالياء وهوغاية الشئ والمعنى لايسمع غاية صوته الخ قال ابن

( وأذان فدان سافر ) عياض من فضائل الصلاة ومستعباتها الأذان قبلها للسافر

حجر قال البيضاوي غاية الصوت تكون أخفى من ابتدائه فاذا شهدله من بعدعنه ووصل اليه

منتهى صوته فلان يشهدلهمن دنامنه وسمع منادى صوته أولى انتهى وقوله شهدله ظاهر كلام إبن حجر وغيرهأن الشهادة هناعلى بابها ورأيت في حاشيت نسخة من الموطأعن ابن القطان ان الشهادة هناعمني الشفاعة قال بنحجر والسرفي هنه الشهادة مع انهاتقع في عالم الغيب والشهادة ان أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق في الدنيامن توجيه الدعوى والجواب والشهادة قاله ابن المنبر وقال غير مالمر ادمن هذه الشهادة اشتهار المشهودله بوم القيامة بالفضل وعلو الدرجة وكاأن الله تعالى يفضح بالشهادة أقواماف كذلك يكرم بالشهادة أقواما آخرين انتهى وفي حديث آخر الموقن يغفر لهمدى صوتهو يشهدله كلرطب ويابس رواه أبوداود والنسائي الموعدن يغفر لهمدصوته فعلى رواية مدى صوته بكون منصو باعلى الظرفية وعلى رواية مدصوته يكون مرفوعاعلى النيابة والمعنى انذنو بهلوكانت أجساماغفر لهمنهاقدر ماعلا المسافة التي بينه وبين منتهى صوته وقيل تعدله الرجة بقدر مدّالأذان وقال الخطابي المعني انه يستكمل مغفرة الله تعالى اذااستوفى وسعه في رفع الصوت فيبلغ الغاية في المغفرة اذا بلغ الغاية في رفع الصوت (الرابع) قولهان سافر المرادكونه في فلاة من الارض ولا نشترط السيفر حقيقة كايفهم ذلك من كلام ابن عرفة الآني في التنبيه الخامس وقوله قديقتضي ان الجاعة لايستحب لها الأذان وليس كذلك فان كانت الجاعة ترتعبي حضور من يصلى معها فالادان في حقهاسنة وأماان كانت لا ترتعبي فالادان في حقهامستحب ولاتكون الجاعة أحطرتبة من الفذفان أصل مشروعية الأذان للجاعة وهذاهو المفهوم وكلام المازري وابن بشير وابن شاس قال المازري في شرح التلقين وأما المنفر دو الجاعة فلايفتقرون لاعلام غيرهم وهم بالحضر فاختلف هل يستحسن لهم الادان لانهذكر فيه إظهارشعار الاسلام أولايستحسن ذلك لهم لان الغرض الاكثرفي الأذان الداعاء الىصلاة الجاعة وهوالاء لايدعون أحداثم قال وأماالسفر فيستحسن فيهوان كان فذاانتهي وقال ابن بشير واستحب متأخرو أهل المذهب الاذان للسافروان كان فذاوذ كرحديثي الموطأوقال بنشاس واستحب المتأخرون للسافر الاذان وان كان منفر دالحديث أبي سعيد (فان قيل) لعل هذا على طريقة ابن بشير وابن شاس الآتية في ان الفذوا لجاعة التي لاتطلب غيرها في الخضر يستحب لها الاذان (قلت) أماعلي طريقتم فلااشكال في استعبابه وانما الكلام على الطريقة التي مشي عليها المصنف فانهلا يستعب الجهاعة التي لاتطلب غيرها فالذى يظهران ذلكفي الحضر وأمافي السفر فالظاهرا نهمستحب اماأ ولافلان ذلك يفهم من كلام المازري كاتقدم وفي كلامه ميل الى عدم الاذان اذالم تطلب الجاعة غيرها في الحضر وأماثانيافلاحتمالأن يكون أحدقر يبامنهم يواريه عنهم جبل أوتل أوطريق فاذاسمع الاذان أتي المهروصلي معهم وأماثالثا فانحديث أبي سعيد شامل للجهاعة أيضا فلان العلة التي ذكرهافي الف موجودة في الجاعة فان القرافي ذكران الفذفي السفر في موضع ليس فيه اظهار شرائع الاسلام فشرع له اظهار هاوسرايا المسامين تقصده فيعتاج للذبعن نفسه مخلاف الحاضر فانهمندرج في شعائر غيره وصيانته انتهى (قلت) وهذا موجود في حق الجاعة بل اظهار شعائر الاسلام في حق الجاعة أوكدولانه ربمام بهمشخص منفر دفيخاف كونهم من العدو فاذاسمع الاذان أمن على نفسه ومفهوم قولهان سافرأنه لايستعبله الاذان في الحضر وسيئتي بيان ذلك في قوله لاجاعة لم تطلب (الخامس) عزاا بن بشير وابن شاس وابن الحاجب استعباب ذلك للتأخر بن كاتقدم وتعقبهم ابن عرفة بأنه منصوص لمالك وابن حبيب ونصه واستحب ابن حبيب ومالك للفذ المسافر ومن بفلاة

الماور دفيه فعز وابن بشير وابن الجلاب استحبابه له اللتأخرين قصورا نتهى صر لاجاعة لم تطلب غيرهاعلى الختاريش قال ابن بشير وأماالفذوا لجاعات المجمعون عوضع ولار يدون دعاء غيرهم لى الصلاة فوقع في المذهب لفظان أحدهما انهم ان أذنو الحسن والثاني انهم لا يوودنون وأراد أبو لحسن اللخمي أن يجعل المذهب على قولين وليس كذلك بالايوعم ون بالاذان كما يوعم به الأغةوفي مساجد الجاعات فار أذنوافهوذكر والذكر لاينهى عنه من أراد لاسمااذا كانمن جنس المشروع انتهى ونص كلام اللخمى الرابع المختلف فيه هل هومستعب أم لا فان الفذفي غيرالسفر والجاعةلا يحتاجون الى اعلام غيرهم فقال من ةالاذان مستحب وفي مختصر ماليس في المختصر قال لم يكن مالك يستعب الاذان لمن دصلي وحده الاأن يكون مسافر اوقاله ابن حسب فمن صلى في منزله أوأم جاعة في غير مسجد قال فلاأذان لهم الاالمسافر وقاله ابن المسيب وقال مالك فان أقام فحسن وهذاهوالصواب لان الاذان اعاجعل ليدعى به الغائب واذا كان كذلك لم يكن لاذان الفذ وجهوحسن في المسافر لماجاء فية انه يصلى خلفه فصار في معنى الجهاعة انتهى فهذا اهو الذىأشار اليه المصنف بقوله على الختار وآخر كلام اللخمى بدل على ان اختياره عدم الاذان انما هو في حق الفند لكن أول كلامه يدل على مساواة الجاعة التي لا تطلب غير هاللف في وعلى ذلك فهمه الشيوخ والله تعالى أعلم قال ابن عرفه ابن حبيب الفذ الحاضر والجاعة المنفردة لاأذان عليهم مالك اذا أذبوا فحسن ومرة لاأحب فقال اللخمي والمازرى خلاف ورده ابن بشير محمل نفسه على نفي تأكده كالجهاعة لاعلى نفي حسنه لانه ذكر وروى أبو عمر لاأحب لفذتركه انتهى قاله في مختصر الواضحة وكذلك الرجل تعضره الصلاة في منزله في حضر كان أوفي قرية فالاقامة تجزيه ولا يستعبله الاذان الاالمافرأ والرجل الواحدفي الفلاة من الأرض فلابأس أن يؤذن لنفسه اذا حضرته الصلاة في ليل كان أونهار وقد استعب ذلك مالك وأهل العلم انتهى (تنبيه) فهم من كلام المصنف ان الاذان لايستعب للف في غير السفر ولاللجهاعة التي لم تطلب غيرها واذاقلنا لايستحب فهالهومكر وهأوميا حظاهر كلامهم أن الأولى تركه قال في الطراز في شرح ليس الاذان الافي مسجدا لجاعة ومساجد القبائل وقال ابن حبيب فمن صلى في منزله أوأم جاعة في غير مسجد الأذان لم الاالمسافر وقاله ابن المسيب ومالك فان أقام فحسن وقال صاحب القو انين الأذان سنةمو كدة وقيل فرض كفاية وقيل خسة أنواع واجب وهو أذان الجمعة ومندوب وهولسائر الفرائض في المساجد وحرام وهوأذان المرأة وأجاز الشافعى أن يؤذن النساء ومكروه وهو الأذان للنوافل وأجاز هالفوائت ابن حنبل وأبو حنيفة ومباح وهو أذان المنفر ذوقيل مندوب انتهى ص ﴿ وَجَازَ أعمى ش قال في المدونة وجائز أذان الأعمى وامامته ولفظ الأم كان مالك لا يكره أن يكون الأعمى موودنا واماماقال صاحب الطراز قال مالك وكان موودن النبي صلى الله عليه وسلم أعمى بريد ابن أم مكتوم ولا يختلف في حل أذانه اذا كان من أهل الثقة والامانة الاأنه لا رجع في الوقت الى مايقع في نفسه دون أن يستخبر من يثق به و يتثبت في أمره قال أشهب في المجموعة الأعمى جوز أذانا عندى وامامة من العبداذ اسدد الوقت والقبلة ثم العبداذ اكان رضائم الاعرابي اذا كان رضا تمولد الزناوكل حائز انتهى ونقله في الذخيرة ولفظه وفضله أشهب على العبد اذاسدد الوقت والقبلة وفضل العبداذا كان رضاعلي الاعرابي والاعرابي اذا كان رضاعلي ولدال ناونقل صاحب النوادركلامأشهب وزاد في آخره وكل جائز ولابأس بهمو وذنا واماماانهي وقال ابن ناجي في

(لاجاعة لم تطلب غيرهاعلى لختار)من المدونة امام المصر مغرج لجنازة تعضره الصلاة يؤذن لهاو يقيم واذاجع الامام صلاتين فبأذانين فاماغير هؤلاء مجمعون فيحضر أوسفر فالاقامة تعزمهم لكل صلاة وان أذنوا فيسن اس حبيب فالمالكم ولأحسالاذان للف ذالحاضر والجاعة لنفردة المازرى واللخمي هذاخلاف وقال اس بشير اس معلاف بلمعناه أنهم لادة مرون به كارة من به الائمة وفي مساجد الجاعة فان أذنوافهوذ كروذكر الله لا يهي عنه من أراده لاسهااذا كان منجنس المشروععياض مضمن الاعلام في الأذان دخول الوقت والدعاء للجماعة ومكان صلاتها واظهار شعار الاسلام وان الدار دار الاسلام انتهى انظر هل يكون هذاشاهداعلى استعفاف الأدان للعمة عندمغيب الشفق وقد كان الناسجعوا (وجاز أعمى) من المدونة جائز أذان الاعمى وامامته

شرح المدونة والمراد بأذان الأعمى اذا كان تبعالأذان غيره أومعرفة من يثقبه ان الوقت حضر وكانش يخذا يحكى انه كان مجامع القبر وان صاحب الوقت أعمى وكان لا يخطئ و يذكر انهشم لطاوع الفجر رائحة انتهى وسمعتسيدي الوالديذكر عن بعض أغة الشافعية عكة أنه كان بقولانه يشمرا أتحة الفجرولم يكن أعمى وقال في مختصر الواضحة ولابأس أن يوفن ويؤم الأعمى والأقطع والأعرج وذوالعيب في جسده اذالم يكن العيب في دينه والله أعلم ص ﴿ وتعدد هم ﴾ ش يعنى ان تعدد الموعدنين جائز قال في المدونة ولابأس باتحاذ الموعدنين أوثلاثة أوأ كثر لمسجد واحد فيحضرأ وسفر في رأو بحرأوفي الحرس قال ابن ناجي قال المغربي في الكلام تجوز ومسامحة اذظاهرهان المسجد يكون في الحضر والسفر والبر والحر وليس كذلك قال ابن ناجي ليس فيه تجوز لان المسجدهو المعد الصلاة الجاعة وذلك متأت في كل ماذكر نع قوله وفي الحرس وهم انه خارج عن البر والبحر وليس كذلك انتهى واعلم ان غالب عبارة أهل المذهب كعبارة المصنف انتعدد الموودنين جائز ولكن استدلالهم لذلك بتعدد الموودنين في زمانه صلى الله عليه وسلموفى زمان الخلفاء بعده يشعر بأن ذلك مطلوب خصوصا كلامصاحب المدخل فانهقال في صلاة الصبح وقدرتب الشارع صاوات الله وسلامه عليه للصبح أذانا فبل طلوع الفجر وأذانا عندطاوعه وسيأتى أيضا من كلامه مايدل على ان دلك مطاوب والله أعلم (فرع) وهل لتعددهم حدظاهر لفظ التهادية المتقدم انه لاحدفي ذاك واعترضه صاحب الطراز بان لفظ الأم قلت لابن القاسم أرأ تسمجدامن مساجد القبائل اتخذواله موغذتين أوثلاثة أوأر يعةهل يحوز ذلك قاللاً بأس بذلك عندى (قلت) هل تحفظه عن مالك قال نعم قال لا بأس به قال وسئل مالك عن القوم مكونون في السفر أومساجد الحرس أوفي الركب فيون في موخذ نان أوثلاثة قال لامأس بذلك قال فهذا الذي جرى ذكره في الكتاب وذكر عبدالوهاب في اشراف عن الشافعي انه لا يجوز الاأر بعة وهذا الذي قاله حكاه صاحب الايضاح وأنكره ابن الصباغمن الشافعية وقال لم يذكره غيره من أحجابنا قال وظاهر كلام الشافعي جواز الزيادة بأي عدد كان الاانهلايستعب أنينقص من اثنين قال ابن حبيب رأيت المدينة ثلاثة عشر مؤذنا وكذلك عكة مؤذنون معافى أركان المسجد كل واحدلا بقتدى باذان صاحبه وكذلك سبن انهم كانوالا براعون العدداليسير كانقل عن الشافعي انهى ولفظه في مختصر الواضحة ولابأس أن يؤذن النفر في المسجدالواحدوقدأذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم بلال وأبومحذورة وسعدالقرظ وعبد اللهابن أممكتوم قال عبدالملك وقدرأ بتمؤذني المدينة ومكة ثلاثة عشر ورأبتهم بؤذنون في أركان المسجدفي كل ركن مؤذن يندفعون في الأذان معا الاان كل واحدمنهم في أذان نفسه وأما أذانهموا حدابعدوا حدمثل ماعندناببلد نافلابأس أن يؤذن الجسة الى العشرة وتحوذلك في الظهر والعشاء والصبح لان وقتها واسع وفى العصر نعو الثلاثة الى الجسة لان وقتها ليس بواسع وأما المغرب فلايؤذن لهاالاواحداضيق وقتهاانتهى وذكره أبواسعاق التونسي كأنه المذهب فقال وماوقتهوا سع كالظهر والصبح والعشاء فجائز أن يؤذن فيه واحد بعدوا حدمثل الجسة والعشرة وفى العصر مثل الثلاثة الى الجسة ولايو وذن في المغرب الاواحدير يدأو جاعة في مرة واحدة انتهى وسيأتى في كلام المدخل مخالفة ذلك والله أعلم ص ﴿ وترتبهم الاالمغرب وجعهم كل على أذانه ش يعنى انهاذا تعدد المؤذنون فيجوزأن يترتبوا واحدابعدوا حدالافي المغرب كاتقدم

(وتعدده) من المدونة لاىأس باتخاذ مودنين وثلاثةوأر يعة بمسجدواحد من مساجد القبائل (وترتبهم الاالمغرب وجعهم كل على أذانه) ابن حبيب يوءذنون جيعا كلغير مقتد بغيره أو مترتبون كعشرة في الظهر والصبح والعشاءوخسةفي العصر وواحدفي المغرب التونسي ير يدأو جاعة من ةومنع ابن زرقون أذانهم جيعا للتخليط ومنع مايجبمن الحكاية وجهر بعضهم على بعض

وبجو زأن يجمعوا فى الاذان دفعة واحدة في المغرب وغيرها وظاهر كلام المصنف انترتبهم وجعهم سواءوقال صاحب المدخل السنة الترتيب ونصه والسينة المتقدمة في الأذان أن يؤذنوا واحدابعدواحدفان كان الموءذنون جاعة فيوءذنون واحدابعدوا حدفي الصلوات التي أوقاتها ممتدة فنؤ ذنون في الظهر من العشرة الى خسة عشر وفي العصر من الثلاثة الى الجسة وفي العشاء كذلك وفى الصبح يوءذن لهاء لى المشهو رمن سدس الليل الآخر الى طلوع الفجر وفي كل ذلك يوءذن واحد بعدوا حدوالمغرب لايوءذن لهاالا واحدليس الافان كثر الموءذنون فزاد واعلى عدد ماذكروكانوا يبتغون بذلك الثواب وخافواأن يفوتهم الوقت ولم يسعهم الجيع ان أذنوا واحدابعد واحدفن سبق منهم كان أولى فان استو وا فيه فانهم يوء ذنون الجميع قال عاماؤناومن شرط ذلك أن يوءذن كل واحدمنهم لنفسه من غيرأن عشى على صوت غيره وكذلك الحكم في منه لشافعي ودكركلام الروضة ثمقال وأذانهم جاعة على صوت واحدمن البدع المكروهة الخالفة لسنة الماضين والاتباع في الأذان وغيره متعدين وفي الأذان أكثر لانه من أكبر أعلام الدين وفي الاذان لجاعة مفاسد مخالفة السنة ومن كان منهم صيتاحسن الصوت وهو المطلوب في الاذان خفي أمره فلايسمع ولايفهم السامع مايقولون والغالب على بعضهم انه لايأتى بالاذان كلمه لانه لايدأن يتنفس فيعدغبر مقدسبقه فيعتاجأن عشى علىصوت من تقدمه فيترك مافاته وأولمن أحدث الأذان جاعة هشام بن عبد الملك ثم قال بعد ذلك وانظر الى حكمة الشرع في الأذان واحدابعد واحدكيف عت بركته للامة لانهورد في الحديث ان من حكاه فله مثل أحره فلو كان المو ون واحدا فاتت هذه الفضيلة كثيرامن الأمةلان المكان قديكون قاعدالقضاء حاجته أومشغو لاأوفى أكله أوفى شربه أو فى نومه الى غير ذلك من الاعدار ولو كانواجاعة يوء ذنون في فور واحد لفاتهم حكايته فاذا أذنوا على الترتيب السابق فن كان له عدر في ترك حكاية الاول أدرك الثاني و يكون الناس على علم من الوقت اذاعامواالموءذن الاولوالثاني والثالث الى آخر الذي يصلى عند آخر أذانه انتهي وظأهر مانقل في النوادر عن ابن حبيب التغيير كافي كلام المصنف في قوله انهم اذاتعد دواوتناز عواقدم من سبق هذا عندتساو بهم والافيقدم الافضل قال بن ناجي في شرح المدونة فان تشاح الموءذنون قدم الاولى فان تساو واأقرع بينهم انتهى مجمعامن مواضع و بعضها باختصار فيو خذمنه ان تعدد الموءذنين وترتبهمأولى من الاقتصار على واحدومن جعهم في أذان واحدوهذاما وعدنابه انتهى (تنبيهات الاول) تقدم انهم لايترتبون في المغرب وكذلك اذا خافوا خروج الوقت المستحب قاله في التوضيح والشامل وتقدم في كلام صاحب المدخل اشارة الى ذلك (الثاني) قال ابن ناجي في شرح المدونة واعلم ان الامرفي المغرب كاتقدم ولوقلنا ان وقتها عتد احتياطا (الثالث) قال في الطراز وهل يفصل بين الأذان والاقامة أماماعد المغرب فالأذان مقدم على الاقامة وهي متأخرة عنه و يحتلف في المغرب ولم يشترطمالك أن يكون بينهما فاصل وهو قول أبي حنيفة وقال صاحباه يفصل ينهما بجلسة ونظروه بالجلسة بين الخطبتين وقال الشافعي يفصل بينهما بركعتين خفيفتين انتهى وقال فى مختصر الواضحة ولا بأس أن يلبث الموءذن بعد أذا نه للغرب شيئا يسيراوان تمهل فى نزوله ومشيه الىالاقامة توسعة على الناس انتهى قال في النوا درومن المجموعة قال أشهب وأحب الى في المغرب أنيصل الاقامة بالاذان لان وقتهاوا حدولا يفعل ذلك في غيرها فان فعل أجز أهم وليو خر الاقامة في غيرها لانتظار الناس ص ﴿ واقامة غير من أذن ﴾ ش نحوه في المدونة ولا خيلاف فيه

(واقامةغيرمن اذن) من المدونة قال مالك لا بأس أن يو ذن رجل ويقيم غيره بن يونس كاجاز أن يؤذن رجل ويؤم غيره ومن أذن لقوم وصلى معهم فلا يؤذن لآخرين ويقيم فان فعل ولم يعيد واالاذان حتى صاوا أجزاهم قاله أشهب

(وحكايته قبله) من المدونة قال مالك ان أبطأ المؤذن فله أن يعجل قبله وعن مالك أحب الى أن يقول بعده الباجى هذا عندى مختلف ان أراد الاستعجال الكونه في ذكر أوصلاة وأبطأ المؤذن فذلك اله والافالصواب أن يقول بعده لانه لا يكون قائلامثل قوله الابعد قوله (وأجرة عليه أومع صلاة وكره عليها) من المدونة قال مالك تجوز الاجارة على الأذان وعلى الاذان والصلاة جيعا ولا تجوز الاجارة على الصلاة خاصة قال مالك يواجر نفسه في سوق الابل أحب الى من أن يعمل عملا لله باجارة وقال سعنون لان أطلب الدنيا بالدف والمزمار أحب الى من أن أطلب الدين وعن عيسى عليه السلام ان الله يعب العبد يتخذ المهنة يستغنى بهاعن الناس و يبغض العبد يتخذ الدين مهنة قال السيد، فتى تونس البرزلى اختلف فيا يأخذه عا حبس عليه بسبب الامامة هل هو كالإجارة اواعانة الاول يتخذ الدين مهنة قال السيد، فتى تونس البرزلى اختلف فيا يأخذه عا حبس عليه بسبب الامامة هل هو كالإجارة اواعانة الاول ظاهر كلام الموثقين والثاني للبوذرى وغيره من شيوخ ( ٤٥٤) شيوخ شيوخنا اه وانظر أيضامت في عليه ان من الورع

عندنا لحديث أبى داودانه صلى الله عليه وسلم أمر بلالاأن يوءذن ويقيم عبدالله بن زيدوكرهه الشافعي لحديث أبى داودأيضا ان زيادبن الحارث الصدائي بضم الصادو تحقيف الدال المهملتين وبالمدقال أمرنى عليه الصلاة والسلام ان أؤذن في صلاة الصبح فاذنت فاراد بلال أن يقيم فقال عليه الصلاة والسلام ان أخاصداء قدأ ذن ومن أذن فهو يقيم وصداء حي اليمن وجوابه ان حديث الحرث قال الترمذي فيه انهضعيف وقال النووي في تهذيب الاسماء واللغات وأما الحديث الاول فحسن وأيضافا جابأ صحابنا بان حديث الصدائي محمول على جواز تقديم الامام من يراه لان الصدائي كان قريب عهد بالاسلام فاراد عليه الصلاة والسلام تأليفه ص ﴿ وحكايته قبله ﴾ ش هكذا قال في المدونة وهو انه ان عجل قبله بالحكاية فلابأس وظاهره سواء كان في صلاة أو تلاوة أو شغل أولم يكن قال ابن ناجي في شرح المدونة ماذكره في المدونة وهو أحد الاقوال الثلاثة روى على أحب الى بعده وقال الباجي ان كان في ذكر أوصلاة وكان الموءذن بطيأ فله أن يعجل قبله ليرجع الى ما كان فيه وان كان في غير ذلك فالأحسن بعد ولان ذلك حقيقة الحكاية انتهى ونقل ابن عرفة الأقوال الثلاثة باختصار قال وفيماان عجل قبله فلابأس روى على أحب الى بعده الباجي ان كان في ذكرأوصلاة فالاول والافالثاني انتهى وذكرصاحب الطرازر وايةعلى ثمقال والاول أفقه ووجهه بين فان المقصودمعقول وهو الذكر والتمجيد وهذا المعنى حاصل والعمل يقو يه انتهى (فرع) فان لم يحكه حتى فرغمن أذانه قال الاقفيسي في شرح المختصر فله حكايت انشاء قاله في الذخيرة انتهى (قلت) وهو يفهم من كلام صاحب الطراز المتقدم حيث قال اذاقلنا لا يحكيه في الفريضة حكاه بعدفواغهاانتهي هوأقوى من كلام الاقفهسي لانهجزم بطلب الحكاية وكلام الاقفهسي يقتضي التخيير وأيضافتعليل صاحب الطراز جواز التعليل بان المقصو دالذكر يقتضي ذلك ولايق ال يلزم على ه نداأن يحكى الاذ إن اذافات ولوطال لانانقول لاشك أن ماقرب من الشئ يعطى حكمه في كثير من المسائل والله أعلم ص ﴿ وأجرة عليه أومع صلاة وكره عليها ﴾

الخروج عن الخلاف يبقى النظر عندتشاح الأئمة فعلى الكراهةحسهفي مكروه ولايحكم بهقال السيدمفتي بونس المذكور مانصه ابن فتعون الاستئجار لقيام رمضان مباحوان كان بأس فعلى الامام و روى ابن القاسم مكروه ومقتضى هذاالكلام القضاء بالاجرة ونقلشخنا بسندعنان عبدالرفيع انهلم عكمها حين نزلت انتهى وهذا المأخذانا آخذبهفي فتواي في هذا المعنى فأقول مانصه قدور داخير من ترك المراء وهو محق بني له ست في أعلى الجنةو محمد الله هذه نازلة ليست بر يو بة ولا حرفهايستعبد ولافرج يستباح بحرام من ترك

حقه فيهالله كان له هذا الثواب في الآخرة وهذا أعود عليه نفعامن وصوله لحقه في الدنيا وقدور دا خبرمن دل على خير فله مثل أجر فاعله فارجو مثل هذا الأجر بفتواى لا تمة المساجد بترك المراء والشر ومن نوازل ابن الحاج اذا اتفق الجيران على حرس حوانيتهم أو كرومهم أو جناتهم فأبي بعضهم فانه برجع عليه عاينو به و يحبر قال وهذا بحلاف الاجرة على الصلاة للامام من أباها لا يحبر ولا يحكم عليه بها لأنها في أصلها المكروهة انتهى وسئل الاستاذ السرقسطى عن أمام خرج من المسجد هل له من غله الزيتون شئ فأجاب ما يأخذه على الامامة من أحباسه أو من أمو الهم اجارة له على عمله فه يتنع كونها ثمرة لم تعلق أو خلقت ولم يبد صلاحها فان وقع عقد ه على ذلك فسح وان لم يعثر عليه الابعد العمل فيرد قيمة ما أخذ أو مثله ان كان مثليا وذكر له أن مسجد مصدع ابن دجون استحق أهله كرما حبساعلى امامه منذ سنين و وجب فيه غرم غلات السينين كلها فأفتيت أناو عندى أنها معينة للامام فتفض على الاثمة الذين منها وقال سيدى ابن أمو وابللسجد تلك السنين و أفتي هو أن ليس للائمة فيها حق وأمر باضافتها لنظر المقدم يستأجر منها لما يأتي منها وقال سيدى ابن

سراجر جه الله مانصه تقسم غلة الزيتون على العام نفسه و يأخذ كل امام بقدر ما خدم ولا شئ للا مام في العام قبل ابن يونس جازت الاجارة على الادان لانه لا يلزمه الاتيان به وهو عمل بكلفة فاذا جع مع ذلك الصلاة فا على الادان خاصة وأجاز ابن عبد الحكم الاجارة على الصلاة و جهه بأنه تسكلف الصلاة في ذلك الموضع والاتيان اليه والاهتمام به فله أجرة في ذلك فاذا استوجع على الاذان والصلاة جيعافي قول مالك فتخلف عن الصلاة خاصة لعندر من سلس و نحوه فقيل لا يسقط من الاجارة حصة الصلاة كال العبدو عمر النخل الذي لم يبد صلاحه لا يجوز اذا انفر ادو يجو زاذا جع وقيل بل تسقط لان الاجارة على الصلاة اعاهي مكر وهة فاذا نزلت مضت ومال العبدو عمر النخل لا يجوز اذا انفر دباجاع واختلف فيمن اشترى تخلاوفيها عمر لم يبد صلاحه فردها بعيب بعد هلاك المثرة فابن القاسم يقول يرد الخلولا شئ عليه في الهرة وكذلك الحكم في المؤذن يلزمه اذا تعطل عن الصلاة أن لا يحاص بشئ لا نها تبعللا ذان وابن عبد الحكم يوحدها مكروهة لا محرمة عماض نص (٤٥٥) المدونة أن الاجارة على امامة الفرض لا تجوز وحلها الخق الاجارة على المامة الفرض لا تجوز وحلها الخق الاجارة على المامة الفرض لا تجوز وحلها

لا كثرعلى أنها تعو زتيعا للاذانان فتوحان غاب الامامأوالمؤدبفي حاجته الجعة ونحوها فلابأسوان طال مغسه فلاهل المسجد توقيف الامام والمعلم عنعه من ذلك ولا عط له من الاحشئ وكذا انمرض الايام اليسيرة ولوطال مرضه أومغسه سقط من أجره مناب ذلك ابن عرفة يريدبالطول أولا ابتداء وثانيا تمامه ولاتناقض و روى أشهب الاستتجار لقمام رمضان مباح وان كان بأس فعلى الامام وروى ابن القاسم مكروه و روى

ش قال في المدونة في باب الأذان وتجو زالاجارة على الاذان وعلى الاذان والصلاة جمعا وقال في كتاب الاجارة وكره مالك الإجارة في الحجوعلى الامامة في الفرض والنافلة في قيام رمضان ومن استأجرر جلاعلىأن يؤذن لهمو يقيمو يصلي بهم جازوكان الأجرائم اوقع على الاذان والأقامة والقيام بالمسجد لاعلى الصلاة انهي وهذاأ حدالاقوال الثلاثة انتهي وقال ابن حبيب لاتجوز الاجارة على الاذان وعلى الامامة في الصلاة واجاز ذلك ابن عبد الحكم فيهما فيتحصل في الاجارة على الادان قولان بالمنع والجوازوفي الاجارة على الامامة في الصلاة ثلاثة أقوال بالجواز والمنع والثالث يجوز ان كانت تبعاويكره على الامامة بانفرادها وظاهر كلام ابن حبيب أن المنع على التحريم وذكر ابن عرفة الاقوال الثلاثة وذكر بعدهاعن ابن رشدأنه قال بكر القاضي روى عن على لا بأس بما على الفرض لاالنفل ابن رشدلعدم لزومه ولزوم الفرض زادابن ناجي فقال فكان العوض ليس عنه ثم قال ونقل شخناعن المازري أنه حكي قولا بجواز الاجارة لمن بعدت داره لالمن قربت وما ذكره نعوقول ابن بشيرهو عند المحققين خلاف في حال فان كان يتكلف في ملازمة الصلاة في موضع معين والقصد اليه يشق محت الاجارة وان كان لامشقة في ذلك لم يصيرو يأتي لعبد الحق انها مكروهة لاأنهالاتجوز كاتقدم لابن حبيب فيتعصل في حكمها في الفرض سنة أقوال الجواز والكراهة والتحريم وقول التهذيب يعني تحوز تبعاو رواية على ونقله المازري وفي النف ل الجواز والكراهة (تنبهات؛ الأول)مدهب المدونة كراهة الاجارة على الامامة في الفرض والنفل كا تقدم فيحمل قول المصنف وكره عليها على عمومه في الفرض والنف ل الكن قال ابن يونس في كتاب

على باس بالاجارة على الفرض لاالنفل ابن رشد لعدم لزومه ولزوم الفرض فكائن العوض ليس عنه ابن شاس اختلفوا في الاجارة على غير الأذان من بيت المال سند اتفقوا على جواز الرزق ابن عرفة ظاهر قول ابن رشد لا يجو زبيع أرزاق القضاة والمؤذنين من الطعام قبل قبضة انها أجرة خلاف قول ابن حبيب ان ذلك ليس باجارة واختلف في كون الاحباس عليها اجارة أو عانة وفهم كونها إجارة من قول الموثقين في استئبار الناظر فلعله في احبس يستأجر من غلته واحباس زمنناليست كذلك أعاهى عطية لمن قام بتلك المؤنة انهى انظر أحباس بلدناقط ماهو يحبس المحبس الاعلى من يقوم بتلك المؤنة لا ليستأجر من فائد الحبس عايقدر ويستفضل منه وعلى هذا يكون الحكم مانص عليه القرافي في الفرق الخامس عشر والمائة وقد سبقه بهدنا عز الدين قال لا يجوز أن يستنيب ببعض المرتب و عسك بالوظيف ما يحب له من الوظيف ما يحب له من الوظيف ما يحت شيوخى المفتيين بالوظيف الأن القرافي قال ان استناب في أيام الاعذار جاز أن يطلق لنائبهما أحب من المرتب و عسمه القائمون بالوظيف على يفتى في ثمر الشجر التي لا توقي مسدى ابن سراج لاشئ اللامام في العام قبل وانظر بعدهذا في الحس عند قوله ولا يقسم الاماض حسب أزمنة قيامهم و تقدم فتوى سيدى ابن سراج لاشئ اللامام في العام قبل وانظر بعدهذا في الحس عند قوله ولا يقسم الاماض

الاحارة قال ابن القاسم وهو عندى في المكتو بةأشد كراهة انتهى وعزاه ابن رشد في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب للدونة و وجهه مأن الفريضة وأن كانت لا تلز مه في مسجد يعينه لا بلز مه مر مراعاة أوقاتها وحدودهاما بخشي أن مكون لولاالاجرة لقصر في بعضها والنافلة لاتلزمه أصلا فكانت الاحارة علهاأ خف لان الاحارة على فعل مالا بلزم الاجبر حائزة وان كان في ذلك قر مة أصل ذالاذان وبناء المسجدانتهي وقال ابن عرفة ابن فتوحروى أشهب الاستئجار لقيام رمضان مباح وان كان بأس فعلى الامام وروى أبن القاسم مكروه قال ابن عرفة (قلت) ومقتضاه الحكم بالاجارة ان فات العمل وأخبرت أنها نزلت بأبي اسعق بن عبد الرفيع فلم يحكم للامام بشئ انهى ونقلها بن ناجي في شرح المهدونة بلفظ ومقتضاه الحكم بالإجارة و زاد في آخره واعتب ل بأن المكروه لا يحكم به القاضي انتهي (قلت )وهذا غيرظاهر فان الاجارة على الحج مكروهة فاذا وقعت صتوحكم با كاصر - بذلك غير واحدوسياتي في كلام عبدالحق انه اذاعقدت الاجارة على الامامة كره ذلك وصير (الثاني)فهمن كلام المدونة المتقدم جواز الاجارة على الامامة وقال ابن يونس فى كتاب الاجارة بعدماذ كركلام المدونة السابق فحواز الاحارة على الامامة دضعف منع ذلك على الصاوات انتهى ( الثالث ) اذاجوز ناالاحارة على الاذان والامامة معا في قول مالك فتخلف المؤذنءن الصلاة خاصةمن سلس بول ونعوه قال ابن يونس في كتاب الصلاة اختلف فقهاؤنا المتأخرون فقمل لايسقط من الاجارة حصة الصلاة لانها تبع كال العبدو ثمرة النخل الذي لمبد صلاحه لا محوز على الانفرادو محوزاذاجع وقبل بل تسقط حصة الصلاة لان الاحارة على الصلاة انماهى مكروهة فاذانزلت مضت ألاترى أن ابن عبدالحكم يجيز الاجارة عليها ومال العبد ونمرة النف للايجوزاذا انفردباجاعانهي وذكرابن عرفةالقولين وعزا الاول لبعض المتأخرين واحتجواله بأنمن اشترى عبدالهمال أوشجرامثمرا فاستحق مال العبدمن يدهوأ جمعت الثمرة فان ذلك لانوجب حطامن الثمن وعز االقول الثاني لعبدالحق وابن محرز واحتجوا مأن حلمة السف اذا كانت تبعاله وخلفة الزرع القصيل المشترطة تبعاله فاستعقت الحلبة أونقص بعض الخلفة أوتخلف فانه يحط لهامن النمن وأجابواعن الاولين بأن اشتراط مال العبدله لاللبتاع فالمعاوضة وقعت على أن مقر مال العبدبيده وهذاقد فعله البائع ولم يبطل وأماالثمرة فلانهامضمونة بالقبض لمالم يكن على البائع سقى فصار ذلك كبيعها يابسة فلذلك سقطت به الجائحة لاللتبعية واحتج عبدالحق بأنهلو عقدعلي الامامة مفردة صح وذكره بخلاف الثمرة التي لمبدصلاحها انتهى بالعني مبسوطا ونقل القرافي في الذخيرة جميع ذلكُ وزاد في مسئلة مال العبد وقد قال بعض المتأخرين الاحسن الحطيطة بقيدر ما يعلم ان المشترى زاده لاجل المال قياساعلى ما اذاتعذر على المرأة شوار هافانه دسقط من الصداق قدرمايع لمان الزوج زاده لاجله معان الزوج لاعلاث انتزاعه قال المازرى واعلمان كون الاتباع مقصودة بالاعراض أمر مقطوع بلنقول التبع قدير تفع عنه النعريم الثابت لهمنفر دا كملية السمف التابعة له فانه محرم بمعهامفردة محنسها و محوز تبعا انهى (الرابع) قال ابن عرفة قال ابنشاس للامام أن يستأجر على الاذان من بيت المال واختلفوا في اجارة غيره وقال سند اتفقوا على جوازالرزق وفعله عمر وقال ابن رشد أرزاق القضاة والولاة والمؤذنين من الطعام لا يجوز بيعه قبل قبضه لانها أجرة لهم على عملهم قال ابن عرفة ظاهر كلام ابن رشد خلاف قول ابن حبيب تمنع الاجارة على الاذان انماكان اعطاء عمر رضى الله عنه عليه من بيت مال الله كاجرا تعلقضاة والولاة

رزقاولا يجوز لهم من مال مِن حكمو اله بالحق انتهى (قلت) الذي يظهر انه لامعارضة بين كلام ابن رشدوابن حبيب لانمرادابن رشدانه أشبه الاجارة لكونه أخذفي مقابلة عمل وقدقال ابن حبيب فى الو انجة وما يأخذه القضاة والمؤذنون وصاحب السوق من الطعام من باب المعاوضة فمنعمن بيعه قبل قبضه انتهى فتأمله منصفا والله تعالى أعلم (الخامس) اذالم يجدأ هل المصر من يؤذن الا بأجرة فانهم يستأجرون من يؤذن لهم قال الشيخ بوسف بن عمروتكون أجرته على أهل الموضع كلهم وكذالكمن كانخار جامنه وله رباع أوعقار بذالك الموضع وهذا يخلاف اجارة التعليم فانها لا تعب الاعلى من له صي انتهى ( السادس ) اختلفوافي الاحباس الموقوفة على من يؤذن أو يصلى فقمل انها احارة وهذاهو الذي فهمه معضهمن أقوال الموثقين وقمل انهااعانة ولايدخلها الخلاف فى الاجارة على الأذان والامامة قال ابن عرفة وهوقول بعض شيوخ شيوخنا ممرد على الاول بقوله قلت انما أقوال الموثقين في استجار الناظر في احباس المساجد من يؤذن ويؤم ويقوم بمؤنة المسجد فلعله فماحبس ليستأجرمن غلته لذلك واحباس زماننا ليست كذلك انماهي عطسة لمن قام بتلك الموعة وهذا كاختلافهم في امر أة امام مسجدله دار حست عليه مات امامه فقال ابن العطار وغيره من الموثق بن لجيرات المسجد اخراجها قبل تمام العدة المتبطى أنكره بعض القروبين وقال لافرق بينهاو بين زوجة الامير وقال بعض شيوخنا لوكانت أحباس المساجد على وجهالاجارة لافتقرت لضرب الأجل قال ابن عرفة للخالف نفي منع اللزوم انتهي كلام ابن عرفة ونقله ابن ناجى في شرح المدونة وقال بعده واسترت الفتوى من كل أشياخي القروبين وغيرهم بجوازأخنمن يصلىأو يووذن من الاحباس الموقوفة على ذلكمن غيراخت للف بينهم لماذكرمن نها اعانة أولضرورة الأخذولولاذلك لتعطلت المساجد وقدور دالشمخ أبوعبد الله الدكالي على تونس فلم يصل خلف بعض شميو خنا ولاالجعة يعني ابن عرفة قال وكان اماما مجامع الزيتون ولا خلف غيره لأخذهم على الصلاة ورأى وجودا لخلاف شمة وكان كل بلدير دعليه في سفره للشرق لادهالي الاخلف من لا بأخذ شيئا ان وجد نفعنا الله سركته آمين وذكر البرزلي انه لما تخلف عن الصلاة خلف ابن عرفة أنكر ذلك ابن عرفة وعرض به في أبيات قال وقلت له نجمع به ونناظره فنعنى من ذلك وقال البرزلي ثم اجتمعت به لما حججت بالاسكندر بة فقلت له أنا أخــــــن مرتب الامامة ومرتب التدريس وأعتقد انه حل لى مر في أخذه من بيت المال اذا كان على وضعه من دخول الحلالفيه لأني لااستعق ذلكمنه الالكوني مسلمافيدركني الأخذيظاهر العموم لكوني واحدا من المسلمين ومتى كثرت أفراد العام ضعف الظاهر وأخف متب الامامة والتدريس مباح عايعرف من النص على الاختصاص به من واضعه وهو اعانة على الصحمح لاعلى معنى الأجر وقد أجرى السلف أرزاقهم من بيت المال من المؤذنين والعمال وغيرهم ولن يأتى آخرهذه الأمة بأهدى مماكان علمه أولهافل مكن لهجواب الاان هذاحسن الكن لايزيد لك هذه الشخشخة انتهى والأبيات التي أشار البها البرزلى ذكرهافي أولكتابه فانه لماتكم على أخذه الأجرة على الفتوى استطرد الى ذكرهذه المسئلة تمذكر عن شيخه ابن عرفة انه شنع على الدكالى حين وردعلى الديار المصرية وجرى على هذه الطريقة حتى ذكرفها أبياتا أنشدنها حين اجتمعنا به بسفاقص وخرجنا للغاية ثمذكر الأبيات ورأيت بخط بعضهم ان الشيخ الامام ابن عرفة بعث بالأبيات الى الديار المصرية في حدود التسعين وسبعائة وهي هذه

يأهل مصرومن في الدين شاركهم \* تنبهوا لسوال معضل نولا ولا معضل نولا ولم فسقكم أوفسق من زعمت \* أقواله انه بالحق قد عدلا في تركم الجع والجعات خلفك \* وشرط الجاب حكم الكل قد حصلا ان كان شأنكم التقوى فعيركم \* قدباء بالفسق حقا عنه ماعدلا وان يكن عكسه فالأمر منعكس \* فاحكم بحق وكن بالحق معتدلا وفي نسخة من البرزلي \* وكن بالهدى معتدلا \* فأجاب بعض المصريين ما كان من شم الأبرار أن سموا \* بالفسق شفاعلى الخيرات قد جبلا ما كان من شم الأبرار أن سموا \* بالفسق شفاعلى الخيرات قد جبلا

ما كان من شيم الأبرار أن يسموا \* بالفسق شيخاعلى الخيرات قدجبلا لالا ولكن اذا ما أبصروا خللا \* كسوه من حسن تأويلانهم حللا أليس قد قال في المنهاج صاحبه \* يسوغ ذاك لمن قد بحتشى خللا كذا الفقيه أبو عمران سوّغه \* لمن تحيل خوفا واقتنى عملا وقال فيه أبو بكر اذا ثبتت \* عدالة المرء فليترك وما عملا وقدرو يتعن ابن القاسم العتق \* فيا اختصرت كلاما أوضح السبلا ما ان ترد شهادات لتاركها \* ان كان بالعلم والتقوى تحد احتفلا نعم وقد كان في الاعلين منزلة \* من جانب الجمع والجعات معتزلا كالك غير مبد فيه معذرة \* الى المات ولم يشلم وما عملا هذا وان الذي أبداه متضح \* أخذ الائمة أجرا منعه نقلا

وهبـك انك راء حـله نظرا \* فما اجتهادك اولى بالصواب ولا تمقال البرزلى في أول كتابه وعندى ان كلامنهما حكم عايقتضيه حاله فان الدكالي كان بعيا-امن الدنياوزاهدافيها فالمتلبس بهاعنده في غاية البعدعن الآخرة وكان شخنايرى أن الدنيا مطية الآخرة وانهانع العون على ذلك كافي مسلم فاكتسب منهاجلة كثيرة وأخرج جلهاللا خرة نفعه الله بذلك يوم لاينفع مال ولابنون الامن أتى الله بقلب سليم (السابع) الصلاة خلف من يأخذ الاجرة على الامامة جائزة قال في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب وسئل عن الصلاة خلف من يستؤ جرلقيام رمضان بوعم الناس فقال لا مكون بذلك بأس ان كان بأس فعليه قال بن رشد وهذا كاقال لانه لابأس بالصلاة خلف من استوعر لقمام رمضان لأن الاجارة ليست عليه حرامافت كون جرحة فيه تقدح في امامته وانماهي لهمكروهة فتركهاأ فضل ولاتكره امامة من فعل ماتركه أفضل كالايكره امامة من ترك مافعله أفضل من النوافل ص ﴿ وسلام علمه كلب ﴾ ش قال في المدونة و يكره السلام على الملي قال بن بونس وكذلك الموعدن قاله في غير المدونة ونقله أبو الحسن وابن ناجي وقال صاحب الطراز وأماالسلام على الموقن فالمذهب منعه وقال التونسي على القول بأنه رد اشارة مجوز السلام عليه كالمصلى انتهى وينبغي أن يحمل المنع في كلامه على الكراهة والفرق بين الصلاة والاذان في جو از السلام على المصلى وكر اهته على المواذن أنه لما جاز للصلى أن برداشارة جاز السلام عليه والموقدن والملي لاردان اشارة فكره له السلام عليهما وانما أجيز للصلي أنيرد اشارة ولم يجز ذلك للووذن والملي لان الاذان عبادة وليس له في النفوس وقع كالصلاة فاوأجيز فهااشارة لتطرق الى الكلام يخللف الصلاة فانهالعظمها في النفوس لا يتطرق فيهامن جواز الاشارة الى الكلام والملى كندلك قاله في التوضيح وقال أبوالحسن عن ابن يونس لما كان

زمنه (وسلامعليه كلب) من المدونة لايتكام أحد فى أذانه ولا تلبيته ولا يردعلي من المعلمما قال أبومحد لاردالمؤذنلا كلامولا باشارة مخلاف الصلاة ومن المدونة أكره السلام على المليحتي مفرغمن تلبيته وكذلك المؤذن فيأذانه قاله في غير المدونة عماض وفى حديث أمهاني جواز السلام على المغتسل ومثله المتوضئ مخلاف البائه لوالمتغوط وكره العلماء الكلام وهو متوضأأو نغتسل مخلاف كلامه على السلام في حديثأم هاني الانه لم مكن غسلاشرعبا وتردد النووى في السلام على المشتغل الدعاء والذكر والظاهرأنهمكروه

الاذان لاببطله الكلام وانماهو مكروه وكان ردالسلام واجبالم يجزله أن ردالا كلامافصار المسلم علمه أدخله بسلامه في الكراهة فنهى أن يسلم علمه حتى بفرغ مماهو فيه فاذاعصي وسلم علمه عوقب بأنلا بردعليه كمنع القاتل المبراث لاستعجاله ذلك قبل وقته ونقل عبدالحق أن يعض الناس فرق بين ذلك بأن الصلاة لما كان شأنها بطول جعلت الاشارة للصلى عوضامن الكلام والأذان والتلبية لايطولان فيردبعد الفراغ من ذلكوان كان هذا يعترض عليه عن كان في آخر صلاته انتهى وقال ابن يونس في أول كلامه الأذان والصلاة ان الأصل في جميعهم أن لايسام عليهم ولايردون على من يسلم عليهم للعمل الذي هم فيه فخصت السنة جواز الرد بالاشارة في الصلاة وبقي الأذان على أصلهانتهي (فائدة) قال أبوالحسن الصغير والذي تكره السلام علمهم خسة الملي والموعدن وقاضى الحاجة والآكل والشارب انتهى وقال في المدخل قال عاماؤنار حة الله علىهم أربعة لايسلم عليهم فان سلم عليهم أحد لايس تعق جوابا الآكل والجالس لقضاء حاجة الانسان والموعدن والملبي وزاد بعضهم قارى القرآن ذكره في فصل آداب الاكل وقال القرطي في سورة النساء ولايسلم على من دخل الحام وهو كاشف العورة أو كان مشغولا عادخل له الحام انتهى وقال ابن ناجى في شرح الرسالة لم نقف على انه لا يسلم على الآكل انتهى ونقل في باب السلام والاستئذان عن التادلى مانصه قال ولايسلم على الشابة والآكل وقاضى الحاجة والملبي والموعدن وأهل البدع والكافر وأهل المعاصي ثمقال قلت وماذكره من عدم السلام على الآكل لاأعر فه في المذهب وكذلك أنكره شخنا أبومهدى لاسألته هل تعرفه أم لاانتهى (قلت) تقدم النص علمه في كلام أبى الحسن وصاحب المدخل ولم يذكروا المقيم صرح به الشبيبي في شرح الرسالة فقال ولا يسلم على الموغذن والمقيم ولابردان على من سلم عليه ماوقيل بردان اشارة وقسل بردان بعد الفراغ وقيل يردان كلاماقاله ابن أبى حازم وابن مسامة وقال اللخمى يرد بعد فراغه انتهى ولاينبغي أن يعدالثالث خلافالماتقدم عندقول المصنف ولوياشارة لكسلام وقال في المسائل الملقوطة بكره السلام على لآكل وعلى الملبي وعلى المؤذن وعلى قاضى الحاجة وعلى المصلى وعلى البدعي وعلى الشابة وعلى المهود وعلى النصارى وعلى القارئ وعلى أهل الباطل وعلى أهل اللهو حال تلسهم به وعلى لاعب الشطرنج انتهى (قلت) وماذكره من كراهة السلام على المصلى خلاف ماشهره المصنف في السهووماذ كرهمن كراهة السلام على الهودوالنصاري وأهل البدع صرح به الجزولي فىشر حقوله فى الرسالة ولا يبتدأ اليهو دوالنصارى بالسلام قال الجزولى وهذا على جهة الكراهة وكذلك أهل البدعمن الخوارج والمعتزلة وكذلك الظامة وأهل المعاصى اختلف في السلام عليهم ومذهب مالكأنه لانبغي السلام عليهم زجرالهم ثماعترض على الشمخ أي مجمد في قوله فيمن بلعب الشطرنج لابأس أن يسلم علمهم تم قال أبر مدفى غير حال لعهمها وقسل مكره السلام علمهم مطلقاوقال ابن ناجي في شرح الرسالة بر يديعه انصر افهم وفراغهم من اللعب وأمافي حالة اللعب فلل يجوز لأنهم متلسون عصمة ونقله عن ابن رشد في البيان (قلت) وهذا اذا لم مقام وا علماولم يلتهوا بهاعن الصلاة في أوقاتها وأمااذا قام واعليها أوتركوا الصلاة لأجلها حتى يخرج وقتهافهم من أهل المعاصى فيكر والسلام عليهم وأماقول الشيزفي الرسالة فيكره الجلوس الى من بلعب ما والنظراليهم فقال ابن ناجى الكراهة مجولة على التعريم وتردد في ذلك الجزولى وفي كلامه ميل الى حل الكراهة على بام اوأما السلام على الشابة فقال الفاكها ني في شرح العمدة في باب

اللباس ولايسلم على الشابة مخلاف المجالة انتهى وصرح الجزولى بأنه يكره السلام على الشابة وانه بجوز للشاب أن يسلم على المتجالة وللجالة أن تسلم على الشاب وتقدم في كلام ابن ناجي عن التادلي (فائدة) قال القرطي في تفسيرسورة النساء منه حالك ان رد السلام على أهل الذمة غير واجب فماروى عنه أشهب وابن وهب انهى وقال الجزولى في شرح الرسالة وفي الردعليهم قولان المشهورانه يرد عليهم وقيل لايرد عليهم انتهى (قلت) و يجمع بين ماقاله القرطبي والجزولي بأن الرد غيرواجبولكنهجائز (فائدة) قال في الاكال في كتاب الحجفي ارسال ابن عباس الي أبي أيوب رضى الله عنهم يسأله عن الغسل قال الرسول فحئت فسلمت عليه وهو يغتسل قال عماض فيهدليل على جواز السلام على المتطهر والمتوضئ بخلاف من هو على الحدث وسلامه عليه وحديثه معهوهو بتلك الحاللانه كانمستو راشو بهانتهي (تنبيه) علم من كلام ابن يونس المتقدم انه لورد المؤدن السلام لم يبطل أذانه ولكنه فعل مكر وهاو الله أعلم ص ﴿ واقامة راكب ﴾ ش قال في المدونة ويوونون را كباولايقيم الانازلا وتقدم الكلام على الأذان راكبا قال ابن ناجي وماذكره انهلايقيم الانازلاهو المشهور وروى ابن وهب الجواز قائلالأن النزول عمل يسيرفلم بكن عاصلا كأخذالنوب وبسط الحصيرانهي وذكرصاحب الطرازال وابتين وصوب الأولى ثمقال فينزل عن دابته و يعقلها و يتحفظ في قاشمه تم قال فان أقام را كبائم نزل وأحرم من غير كبير شغل أجزأه ذلك ص ﴿ أومعيد لصلاته كا ذانه ﴾ ش يعنى انه يكره اقامة المعيد لصلاته وكذلك يكر وأذان المعيد لصلاته والمرادمين صلى تلك الصلاة سواء كان أذن لهاأ ولم يوعذن وسواءأراد اعادتهاأولم يردذلك قال ابن الحاجب ولايوعذن ولايقيم من صلى تلك الصلاة وهو نحو مانقله ابن عرفةعن اللخمي عن أشهب ونصه اللخمي عن أشهب لايؤذن لصلاة من صلاهاو يعمدون الأذان والاقامة مالم يصلوا ونقله أبومجمد والتونسي وابن بونس لايؤذن اصلاة من صلاها وأذن لهاروي ابن وهبجوازمن أذن بموضع ولمريصل في آخر فنقل ابن عبد السلام منعه عن أشهب وجوازه لبعض الاندلسيين وهم وقصور لمفهوم نقهلمن ذكرناورواية ابن وهبقال ابن غازي يعني ان الوهم في نسبة المنع لأشهب وانمامفهوم نقل الأشياخ الثلاثة الجواز والقصورعلي عدم الوقف على رواية ابن وهب حتى أخذا لجواز من يدبعض الاندلسيين معان رواية ابن وهب عنداللخمى وغيره عالاقسام ثلاثة الاول أذن لهاوصلاها الثاني صلاهاولم يؤذن لهاوقد تناولها كلام المدف لاطلاق اللخمى الثالث أذن له اولم يصلها وجل كلام المصنف عليه غيرسد يدلاتفاق رواية ابن وهب ومفهوم نقل الثلاثة عن أشهب وقول بعض الأندلسيين على جواز أذابه لهاثانيا ولم يعلم لهامخالف فتدبرهانتهى ونص كلام اللخمى أجاز مالك في سماع أشهب لمن أذن في مسجده أن يؤذن في غيره ثم يرجع الىمسجده فيصلي فيه (قلت) وكلام صاحب الطراز موافق لاطلاق اللخمي فأنهجعل المنعم تباعلي كونه صلى تلك الصلاة وأمامن أذن للصلاة ولم يصلها فتبع المصنف في التوضيح ابن عبدالسلام وأماصاحب الطراز فذكر رواية ابن وهب بالجواز ولم بذكر غيرها اكنه قيد ذلك أن دؤ ذن في غير المسجد الذي أذن فيم أولافهذا يجوز الما الممتنع أن يؤذن في مسجد للصلاة ثم يؤذن فيه لتلك الصلاة لانه قدأ علم أهله وحصل له فضل ذلك والأذان ما يراد لنفسه واعما يراد لغيره فلم يشرع تجديده للصلاة الواحدة والجاعة الواحدة ونظيره الوضوء لماكان لابراد لعينه لم يشرع تجديده لتلك الصلاة انتهى (قلت) وانظراف كان المسجد واسعاوأذن في بعض جهاته تم أرادأن

ا يؤذن في جهة أخرى لاعلام أهل الجهة هل يجوز ذلك أم يكره والظاهر الجواز والله أعلم وقال في النوادر قالأشهب فمن أذن لقوم وصلى معهم فلايؤذن لآخرين ولايقيم فان فعل ولم يعيدواحتى صلوا أجزأهم انتهى ص ﴿ وتسن اقامة مفردة وثني تكبيرها لفرض وان قضاء ﴾ ش يعني ان الاقامة سنة ولاخ لن أعامه في عدم وجو بهاوقال ابن عبد السلام لم يذكر وافيه خلافا في المذهب وانوقع الاستغفار لتاركهاو وقع فيهاوفي الأذان الاعادة في الوقت وقال بن ناجي في شرح المدونة قال في الا كال روى عندناا عادة الصلاة لمن تركها عمدافحمله بعضهم على القول بوجو بهاوليس بشئ اذلو كانت واجبة لاستوى فيه العمد والنسيان وكاف شيو خناقالوا انماذلك لان الاستخفاف بالسنن وتركهاعدامؤثر في الصلاة انهى (تنبيهات \* الاول) هذا الذي ذكره المصنف حكم الرجل وسيأتى حكم اقامة المرأة وحكى صاحب الطرازعن ابن حبيب مايقتضي أن الاقامة في حق المنفر دمستعبة فانهقال في توجيه عدم اعادة صلاقمن تركها عمدا وقدذ كرناقوله في الواضحة في المنفرد انأقام فحسن انتهى وقال بنبشير فيأول كلامه لاخ لاف في المذهب ان الاقامة سنة في حق الرجال مح قال بعد ذلك وأما الاقامة فانهامشر وعة لكل مصل صلاة فرض وقتية أوفائتة لكن حكمها في الجاعات كدمنه في الانفراد وحكمها على الرجال آكدمنه على النساء إنتهي وسمأتي فى التنبيه الخامس عشر فى آخر الباب فكر الخلاف فى اقامة المنفرد وصر ح المازرى فى شرح التلقين بالخلاف في اقامة المنفرد وسيأتي لفظه ان شاء الله تعالى (الثاني) قال المازري في شرح التلقين والاقامة آكدمن الأذان لانهاأهبة للصلاة وقدخوطب بهاالمنفردوا لجاءة والاذان لم يخاطب به الاالجاعة وماعم الخطاب همناأ وكدمماخص انتهى بلفظه (قلت) ولااشكال انهامن هذه الحيثية أوكد وأيضافق داختلف في بطلان صلاة تاركهاعمدا كاسيأتي ان شاء الله تعالى ولا أعلم في صحة صلاة من ترك الاذان خلافاوأ مامن حيث ان الاذان شعار الاسلام و بجب في المصر على ما اختاره المازري وغيره فهو أو كدوالله تعالى أعلم \* وقوله مفردة وثني تكبيرها يعني أن ألفاظ الاقامة كلهامفردة حتى قوله قدقامت الصلاة الاالتكبير في أولها وآخرها فأنه مثني وهذا هوالمشهور وروى المصريون عن مالك انه يشفع قدقامت الصلاة (فرع) ولوشفع الاقامة غلطا فالمشهورانهالا تعزى ونقل المازري عن بعض أصحابنا الاجزاء ونقله عنه ابن عرفة وابن ناجي وغيرها وقد تقدم ذلك (فرع) من صفات الاقامة أن تكون معربة قال الشبيي في شرح الرسالة وقيلمبنية انتهى وقوله لفرض وانقضاء يعني بهأن الاقامة سنة لكل فرض أداء كان أوقضاء ر بدمالم معف فوات الوقت الاقامة قال في النوا درعن أشهب لوذكروا الظهر مفاوتين لوقتها فحافوا انأذنوافوتوهافليقموا ويجمعواقيل فانخافوافواتها بالاقامةقال الاقامة أخف وان كان هكذا فصلانهم اياهافي الوقت بغيراقامة أحب الىمن فوتها ويقموا انتهى ونقله في الطراز قال و وجهه بين فان مراعاة الوقت فرض والاقامة فضل انتهى مختصرا ص وصحت ولوتركت عمدا﴾ ش قال في المدونة من صلى بغير اقامة عامدا أجزأه وليستغفر الله العامدانتهي وأشار بلو الى مقابل المشهور واختلف الشيوخ في نقله فقال ابن يونس قال مالك ومن صلى بغير اقامة عامدا أوساهيا أجزأه ويستغفر اللهالعامد وقال ابن كنانة وابن الماجشون وابن زيادوابن نافعمن ترك الاقامة فليعدص لاته فوجه قول مالك انهاسنة منفصلة لاتفسد بفسادها الصلاة فوجسأن لاتفسد بتركها ووجه الآخر أنهامن سنن الصلاة كالتي من صلب الصلاة فتركها عمد العب الصلاة

(وتسن اقامة) ابن عرفة الاقامة لكلفرضسنة (مفردةوثني تكبيرها) ابن عرفة لفظ الاقامة كالأذان غيرمثناة الجمل الاالتكبر بزيادة قد فامت الصلاة مثل التكبير وفي المدونة الاقامة معرية الجل وروى ابن القاسم ان معدتأخر الصلاة عنها أعمدت وظاهر هااعادتها ليطلان الصلاة ولولم نطل (لفرض) تقدمقولابن عرفة الاقامة لكل فرض سنة (وان قضاء) من المدونة علىمن ذكر صاوات الاقامة لكل صلاة ابن المسيب ومن صلى وحده فلاىأسأنسر الاقامة في نفسه أشهب ولو خاف فيوات الوقت ان أقام ترك الاقامة اذالصلاة بغيراقامة فى الوقت أولى ( وصعت ولوتركت عدا) من المدونة من صلى بغير اقامةعامدا أوساهماأجزأ ويستغفر الله العامد ابن يونس لانها سنة منفصلةعنالصلاة

فوجبأن لاتجزئه انتهى ولم يعزه اللخمى الالابن كنانة ونصهومن ترك الاقامة عمداأ وسهوا أجزأته صلاته وقال ابن كنانة بعيد الصلاة اذاتر كهاعما والأول أحسن انتهى وقال ابن ناجى وعزاه ابن هرون لروانة جميع من ذكر ابن يونس ولروانة محي بن محي وابن عبدالحكوانهي (قلت) ولم بعزه فى النوادر الالابن سحنون عن ابن كنانة وقال ابن بشير ولاشك ان من أمر بالاذان فتركه لا تبطل صلاته وأمامن أمر بالاقامة فتركها سهوا لم تبطل صلاته وأما العامد ففيه قولان المشهور انها لاتبطل والشاذانها تبطل وهوعلى الخلاف في تارك السنن متعمداهل بعدعا شافتبطل صلاته أملا بعد كذلك لأنه غير مأثوم في الترك فلاتبطل انتهى فظاهر كلامهم انه يعيد الصلاة أبداوكلام ابن يونس كالصريح فىذلك وكلامابن بشيرصر يحفى ذلك وعزاصاحب الطرازهذا القول لابن سعنون عن ابن كنانة وقال انه بعيد في الوقت ونصه قال ابن القاسم سألت ماليكاعن بصلى بغيرا قامة ناسيا فقاللاشئ علىه قلت فلو تعمدقال فليستغفر الله ولاشئ علىه وذكرا بن سحنون عن ابن كنانة في العامدانه بعبدالصلاة انكان في وقته والأول أصيرولا بعرف فيه خلاف وقدذكر ناقوله في الواضحة في المنفردان اقام فحسن وجوز جاعةمن السلف للفن ترك الاقامة النخعي والشعبي وابن حنبل ولانمالا بوجب سجودالسهو ولااعادة لابوجب عمده الاعادة كالتسمح واعتبار الاذان واعتبارابالمرأة ونقله فيالذخيرة وقبله ولم يحكه غيره وعلىها قتصر الشارح في الكبير والوسط ولم يذكرفي الصغيرمقابل المشهور وعزاه في الشامل لابن كنانة وغيره ولم بيين الاعادة هلهي في الوقتأوأبداولم يذكرا بنعرفةغير كلام المدونة وهوغر سلانه لاىترك نقل الخلاف خصوصا الذى في مثل هذه الكتب المذكورة ولم يتكلم المصنف في التوضيح على ترك الاقامة وقال ابن عبد السلام فى قول ابن الحاجب والاقامة سنة لم يذكر فيها خلاف المذهب وان وقع اطلاق الاستغفار لتاركها ووقع فيهاوفي الاذان الاعادة في الوقت انتهى قال ابن ناجى في شرح المدونة بعد أن ذكر كلام ابن عبدالسلام ولاأعرفه الالنقل أبن راشدعن ابن كنانة في الاقامة فقط انتهى (قلت) قد تقدم نقله عن صاحب الطر از والقرافي في ذخيرته (تنبيهات \*الأول) تحصل مماتقدم ان في مقابل المسهور طريقتين احداهمالابن يونس واللخمي وابن بشير وابن هارون وغيرهم ان الاعادة أبدا الثانية لصاحب الطراز والقرافي وابن راشدان الاعادة في الوقت وقال الشبيي في شرح الرسالة ولااعادة على معلى المشهور وقيل بعيد في الوقت وقيل أبدا (الثاني) علم ما تقدم انه لاخلاف في عدم الاعادة التارك لها سهو الافي الوقت ولاغيره (الثالث) تقدم في كلام صاحب الطراز وابن بشيرما يقتضي ان من ترك الأذان عامد الااعادة علمه في الوقت ولا بعده وهو كذلك الاماوقع في كلام ابن عبد السلام من حكاية القول الشاذ بالاعادة في الوقت وهو غير معروف كإقال ابن ناجى نعم تقدم في أول الفصل في كلام ابن عرفة ان الطبري روى عن مالك انه ان تركه أهلمصر عمدا بطلت صلاتهم وانأشهب روى عن مالك انهان تركه مسافر عمدا أعاد صلاته وهذا خلاف المعر وف من المذهب والله تعالى أعلم (الرابع) قوله في المدونة وليستغفر الله تعالى قال في الذخيرة كمف يطلق لفظ الاستغفار المختص بالذنوب في ترك السنن وتركم اليس بذنب وأحاب بان اللهسحانه وتعالى يحرم العبدمن التقرب اليه بالنو افل والفرائض عقو بةله على ذنو مهو معمنه على التقرب بسبب طاعت لقوله تعالى والذين جاهد وافينا لنهدينهم سبلنا وقوله فامامن أعطى واتقى الآية فاذااستغفرمن ذنوبه غفرتله بفضل اللهوأمن حينئذمن الابتلاء بالمؤاخذة بالحرمان

ونقله ابن الجي في شرح المدونة عن ابن راشدوقال هكذاسمعت من شخى القرافي قال ابن ناجي وكان شيخنا يعنى البرزلي يذهب الى هذا دون استدلال ونسبه لنفسه ولاسعد أن يكون الاستغفار أيضا لتهاونه بالسنة كقولخو نزمندادان ترك السنن فسقوان بمالأعليه أهل بلدعو قبوا انتهى بضعيف كازعم وقدد كره غيرالقرافي (الخامس) تقدم في كلام صاحب الطرازان من تركها سهوالايسجدوهو كذلك فالفي الطراز فاوظن أن ذلك لنقص يؤثر فسجدله فان كان بعد السلام فصلاته تامة وسجوده لغو وانسجد قبل السلام ففي مختصر الطليطلي أنه يعيد الصلاة لأنه أدخل في صلب صلاته سجو داليس منهاورآه عنزلة من زادفي صلاته على وجه الجهل انتهى وذكره القرافي في الذخيرة وأسقط بعضه فصارمشكلافانه قال اذاسجدله بعدالسلام فلاشئ عليه (وقال) في مختصر الطليطلي يعيد فكلامه أوهم أن كلام الطليطلي فيمااذا سجد بعد السلام وليس كذلك وقدنص الهوارى في مسائل السهو على انهاذا سجد بعد السلام فلاشئ عليه قال وان سجد قبل السلام فقال فى محتصر الطليطلي بعيد الصلاة انتهى بالمعنى وقال ابن ناجى في شرح المدونة ومن سجد لترك الاقامة قبل السلام بطلت صلاته قال الطليطلي وقبله ابن راشدوهو واضح انتهي (السادس) اذاتذكر في أثناء الصلاة انه ترك الاقامة لم يقطع وكذلك لو تركها عمداقال في النوادرومن المجوعة قال ابن القاسم عن مالكومن ترك الاقامة جهلاحتى أحرم فلايقطع ولوانه بعدماأ حرم أقام وصلى فقدأساء وليستغفر الله قال صاحب الطرازير يدانه اذاأقام تمأحرم بعد ذلك فيكون قدخر جمن الاحرام الاول بنيته وبكلامه المنافي للصلاة وهوحي على الصلاة حي على الفلاح قدقامت الصلاة فان هذا الكلامينافي الصلاة حتى ان المصلى لا يحكى فيه المؤذن ولوأن هذا لماأحرم أقام بعداح امه وتمادى على حكم اجرامه الاول لاعاد الصلاة انتهى ونقله في الذخيرة وهو ظاهر ص ﴿ وَان أَقَامَتَ المرأة سرافسن ﴾ ش يعني ان المرأة ان صلت وحدهافان الاقامة في حقها حسنة يعني مستحبة وليست سنة كافى حق الرجل وأما اذا صلت مع الجماعة فتكتفى باقامتهم كاسيأتي ذلك في حق الرجال أيضاولا يجو زأنتكون هي المقمة للجماعة لان صوتهاعو رة ولا تحصل السنة باقامتها كالا تحصل سنة الأذان باذانها قال في الطراز في شرح كلام المدونة الآتي ريد انهاأقامت لنفسها لاأنها تقيم في المساجد للجماعة واذاأقامت لنفسهافانهاتقم سرالانهسيأتى ان المنفر دمن الرجال يسر الاقامة وماذكره المصنف من كون الاقامة في حق المرأة حسنة أي مستحبة هو المشهور وهو مذهب المدونة قال فهاوليس على المرأة أذان ولااقامة وان أقامت فحسن قال ابن ناجى في شرح المدونة المعروف من المذهب أن اقامتها حسنة كاقال و روى الطراز عدم استحبابها اذلم ير وعن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم انهن كن يقمن وقال ابن الحاجب والمرأة كالرجل على المشهو ر (قال) ابن هارون هومشكل لانهاللرجل سنةموع كدة وللنساء مستحبة فلايستويان وفي بعض النسخ وفي المرأة حسن على المشهور وقال هذا أشبه ممافي الاصل و وفاق لمذهب الكتاب انتهى (قلت) وعلى مافي بعض النسخ شرح ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح لكن جعل في المسئلة ثلاثة أقو الفانه قال قوله حسن على المشهو رهو قول ابن القاسم قال في الجلاب وليس على النساء أذان ولااقامة قاله ابن عبد الحكو وقال ابن القامم ان أقن فحسن ولاشهب ثالث بالكر اهة انتهى (قلت) لم عل صاحب الطرازعن أشهب الكراهة وانمافهم كلامه على عدم الاستحباب قال في الطراز اختلف

(وان أقامت المرأة سرا في المدونة قال الأذان على المرأة ولا اقامة وان أقامت في المطاقة) وان أقامت في المطاقة المنالم وعدما والمالك ينتظر المام وعدنام الاقامة وقت في سرعان القيام الى الصلاة بعد الاقامة وقت في المالة وقت وذلك على قدر طاقة الناس الصلاة حتى يسمع قد قامت وكان ابن عمر لا يقوم الصلاة

أقول مالك في الاقامة فرة استحسنها ومرة لم يستحسنها قال في سماع أشهب ماسمعت ذلك قال أفاحب اليكأن تقيم قالما آمرها بذلك انتهى ورأيت الشبيي في شرح الرسالة حكى ثلاثة أقوال كافعل المصنف في التوضيح وعز االقول بالكراهة لسماع أشهب و بعث الشارح في الكبير في جعل قول ابن عبد الحكم ألاثا وقال هو راجع لقول ابن القاسم فيايظهر لانه انمانفي اللزوم ولا يلزممنه نفي الاستحباب فلايكون ثالثاانتهي وماقاله ظاهر وعلى ذلك فهسمه ابن عرفة لكنه لم يجعل مقابل المشهور الكراهة وانماجعل مقابله عدم الاستحباب ونصه وفها لاأذان على امرأة ولا اقامة وانأقامت فحسن وهوفي الجلاب عن ابن عبد الحكم ورووي في الطر از عدم استحسانها اذلم نرو عن أزواجه صلى الله عليه وسلم انهي (قلت )كلام الشارح وابن عرف قيقتضي ان قول ابن القاسم وابن عبدالح متحدان وكلام ابن الحاجب يدل على انهما متغايران كانقل في التوضي لكن عكن حل كلام ابن عبد الحكوعلى انهمو افق لكلام أشهب وليس ثالثا انهى (تنبهات الاول) الفرق بين الاذان والاقامة حيث لم يطلب الاذان من المرأة لأنه شرع للزعـــلام بدخول الوقت والحضور للصلاة والاقامة شرعت لاعلام النفس بالتأهب الصلاة فلذلك اختص الاذان عن ذكروشرعت الاقامة للجميع (الثاني) اذاصلي الصبح لنفسه فانه يؤمر بالاقامة قال في النوادر قال ابن القاسم عن مالك في الجموعة وان صلى الصبح لنفسه فليقم ونقله صاحب الطراز وابن عرفة (الثالث)قوله سرالم أرمن صرح بتخصيص المرأة بالسر بل ظاهر كلامهم أن المطاوب في اقامة المنفردأن يكون سرافي المدونة قال ابن المسيبوابن المنكدر ومن صلي وحده فليسر الاقامة في نفسه قال أن ناجي قال قال بعضهم لم يوجد الكخلاف وقبله ابن هار ون قال المغربي وظاهر الكتابأن الاسرار مطاوب واليه مهابوعمران قائلا مخافة ان يشوش على من عسى ان يكون قدىصلى هناك واختصره ابن يونس فلابأس أن سمر الاقامة في نفسه و ينبغي أن تكون هناك لابأس لماهو خبرمن غبره فمكون وفاقالاختصار البراذعي قال ابن الحاجب واسرار المنفر دحسن قال اس هارون هكذا وقع في المدونة وفيه نظر لاحتمال أن ير يدوغ مرالاسرار وهو الجهرأ حسين لقولأبي مجمدعن أشهب أحب الى رفع الصوت بالاقامة ولم محفظه ابن عبد السلام بل قال لواختير فهارفع الصوت لكان أحسن لان الشيطان اذاسمع التثو بب أدبر ومباعدة الشيطان مطاوبة لاسمافي هذه الحال انتهى (قلت) ظاهره أن أشهب يخالف في اقامة المنفر دو يرى الجهر بها أولى ولم أرمن صرح بذلك الامارفهم من كلاما بن عرفة فانه قال ابن المسيب وابن المنكدر يسرها المنفردفي نفسه الشيخ عن أشهب أحب الى رفع الصوت بالاقامة انتهى وليس في كلام ابن أبي زيد في النوادرالتصريج بذلك بل ظاهر كلامه الذي حكاه عن أشهب الماهو في الجاعة \* قيل لأشهب أ.ؤذن على المنارأوفي سطح المسجد قال أحب الى من الأذان أسمعه للقوم وأحب الى في الاقامة أن تكون في صحن المسجد وقرب الامام وكلواسع وأحب الى أن يرفع صوته بالأذان والاقامة انهي ولهذا لميذكر صاحب الطراز لماتكم على مسئلة المدونة فيهذلك خلافا بلقال ان الاقامة شرعت أهبة للصلاة بين يديها تفخمالها كغسل الاحرام وغسل الجعة فحسن أن يقال فهامن أقام في المسجد بعدماصلي أهله لامجهر بذلك لمافسه من اللسة والدلسة ولأنه اذاسمع منه ذلك مرارا يظن به الخروج عن رأى الامام وعماعليه الجاعة وانه يتعمد أن يصلى وحده انتهى فتأمله وقال الشبيي في شرح الرسالة وفي صفة الاقامة أن تكون جهر اللجاعة سرا للفذ والله تعالى أعلم (الرابع) قال

ال

ek

قال

نالة

اللخمى من شرط الاقامة أن تعقبها الصلاة فان تراخى مابينهما أعاد الاقامة وقدروي عن النبي صلى الله عليه وسلم التوسعة في ذلك انتهى وقال صاحب الطراز لمات كلم على الخلاف في اقامة الراكب وصوب مذهب المدونة وأنه لايقهرا كباقال لان ذلك أقرب لاتصال الاقامة بالصلاة فان أقامر اكبا ثم نزل وأحرم من غيركبير شفل أجزأه ذلك ثم قال ( فرع) اذا كان المستحب إيصال الاقامة بالصلاة فهل سعد الموقدن في الاقامة عن الامام مثل الجامع الواسع مخرج الموقدن الى بابه أو يصعد على سطحه فيقيم قال أشهب أحبالي أن تكون الاقامة في صحن المسجد وقرب الامام وقال ابن القاسم في العتبية لا بأس أن يحرج خارج المسعدان كان ليسمع من حوله أوقر به وان لم يكن ذلك فهو خطأقال مالك في الجموعة في الاقامة على المنارأوعلى ظهر وأوخارجه لابأس بذلكوان كان ليخص رجلاليسمع وفداخل المسجدأ حسالي وفي الموطأ ان ابن عمر سمع الاقامة وهو بالبقيع فأسرعوه أايقتضى أن الاقامة لم تكن داخل المسجد ولوكانت لماسمعت من البقيع انتهى وما ذكرهعن العتبية نحوه في نوازل سعنون من كتاب الطهارة وقال في الذخيرة لما تكلم على مسئلة اقامة الراكب لان السنة اتصال الاقامة بالصلاة والنزول عن الدابة وعقلها واصلاح المتاع طول انتهى وقوله في الطراز اذا كان المستحب أتصال الاقامة بالصلاة مقتضى ان أتصال الاقامة بالصلاة مستعب لاشرطوهو خلاف ماتقدم في كلام اللخمي لكن عكن أن يحمل كلامه على الفصل اليسير فهوالذى يستعب تركه وأما انطال الفصل فانه يعيدالاقامة كابدل عليه قوله فان أقام راكبائم نزل وأحرمهن غبرتكمير شغل فكون موافقا لكلام اللخمي وكذا يحمل كلام القرافي وقدقال ابن عرفة روى ابن القاسم ان بعد تأخير الصلاة عن الاقامة أعيدت وفي اعادتها البطلان صلاتهاوان طال نقل عماض عن ظاهرها و بعضهم وعزا المازرى الأول ابعضهم أخذامن قولهامن رأى نجاسة فى ثوبه قطع وابتدأ باقامة ولم على الثاني انتهى وقد تقدم في فصل از الة النجاسة عن ابن ناجي انه قال ظاهر المدونة انه يتدى عاقامة طال أملا وعليه حلها بعضهم قائلا ان الاقامة الأولى كانت صلاة فاسدة فبطلت ببطلانها وقال آخرون انماذاك في الطول وأماا لقرب فلا يفتقر لاقامة انتهى وقال فى النوادر ومن الجوعة قال ابن القاسم عن مالكومو وذن أقام الصلاة فأخره الامام لأصرير بده فان كان قريبا كفتهم تلك الاقامة وان بعد أعاد الاقامة وقال في الختصر واذا أقام فتأخر الامام قليلا أجزأه فانتباعد أعادالافامة انتهى فتعصل من هذا ان اتصال الاقامة بالصلاة سنة وان الفصل اليسير لايضر والكثير ببطل الاقامة وسيأتى في التنبيه الثامن عشر انه يستعب للامام أن منتظر بالاحرام بعدالاقامة قدرماتسوي الصفوف فهذا الفصل مستعب فلابدأن يكون التأخير البسير المغتفر فوقه وسيأتي في التنبيه الثاني عشر انه كان صلى الله عليه وسلم يناجي الرجل طويلا بعد الاقامة والله أعلم ( الخامس ) قال في رسم حلف بطلاق اص أته من سماع ابن القاسم وسئل مالك عن الذي يكون في المسجد فتقام الصلاة أيقيم الصلاة في نفسه قال لاقيل له فان فعل قال هذا مخالف قال النرشد قوله هذا مخالف أى للسنة أى لأن السنة أن يقيم المو دن الصلاة دون الامام والناس بدليل مأروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لماذهب الى بنى عمرو بن عوف المصلح بينهم وحانت الصلاة جاءالموودن الى أبى بكر الصديق رضى الله عنه فقال أتصلى للناس فأقيم قال نعموا ألذى يجب الناس في حال الاقامة أن يدعو لأنها ساعة الدعاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلمساعتان تفتيم لها أبواب السماء وقلداع ترددعوته حضرة النداء والصف في سبيل الله

انتهى ونقله ابن عرفة وذكر ان بعضهم أخذخلافه من رواية ابن وهب في المدونة كراهة اقامة المعتكف مع الموعد نبن لأنه عمل يعني لأن تعلم الكراهة بأنه عمل يقتضي الهلا بكره لغير المعتكف وردابن عرفةها االأخذفقال ورديأن المعتبر في الاقامة الكلمة لاالجزئية انتهى يعنى ان اقامة المعتكف مع المو وذنين المذكور بن في الرواية هو أن يكون أحد المو وذنين الذين يقمون الصلاة خلف الامام وليس مراده أن يقيم الصلاة في نفسه فتأمله ( السادس ) قال ابن عرفة ونقل بعضهم كراهة اقامة الامام لنفسه لاأعرفه وفي أخذه من كلام ابن رشد نظر انتهى (قلت) كلام ابن رشد انماهواذا أقام المووذن فلايقم الامام ولايقم أحدمن الناس معه و يمكن أن يقال قوله السنةأن يقيم المؤذن يقتضى ذلك وهو الواقع في أكثر عبار اتهم كافي عبارة المدونة الآتية في التنبيه السابع عشر والله تعالى أعلم ويوخذجواز ذلك مماذكره ابن عرفة عن ابن مسامة وسيأتي لفظه في التنبيه الخامس عشر والذي يظهر ان إقامة الموعدن أحسن وهو الذي علمه العمل من زمنه صلى الله عليه وسلم الى زماننا واقامة الامام مجزئة والله أعلم واذكره ابن رشدمن استحباب الدعاء حينثذوا ستدل بالحديث والحدرث انمافيه ذكر النداء والظاهر أن المراد به الأذان كاتقدم في الكلام على الحكامة و عمل أن تدخل الاقامة فانهادعاء الى الصلاة ( السابع ) قال ابن ناجى في شرح قوله في المدونة ورأيت المو دنين في المدينة بتوجهون الى القبلة والى غيرها في أذانهم ويقمو نعرضا وذلك واسع يصنع كيفشاء قال بعض فضلاء أصحابنا أخذمنها انالمقيم يشترط فيهأن يكون قائما يريد فان ترك القيام في اليسير فلايضر انتهى (قلت) والأخذمن قوله و مقمون عرضا كاسمأتي بمانه في التنبيه الثامن وقوله بشترط فيهأن بكون قائمًا يقتضي أنهان أقام قاعدالم مجزه والظاهرات ذلك مطاوب ابتداء فان أقام جالسا أجزاه وعد الشبيي في قواعدهمن سنن الصلاة الاقامة للرجال والقيام لها وقال في شرح الرسالة وصفة المقيم أن يكون متطهراعلى المشهور ممن يصلى تلك الصلاة قائما (الثامن) قال بن ناجى في شرح المسئلة السابقة قال ابن عات و يستعب التوجه الى القبلة في الاقامة عندنا قال ابن هار ون وهو خلاف ظاهر الكتاب انتهى (قلت) يعنى في قوله عرضا قال الشيخ أبو الحسن في تفسيره قال في الأمهات يخرجون مع الاماموهم يقمون الشيخ امالان دار الامام في شرق المسجد أوغر به انتهى بعني ان قوله يخرجون مع الامام وهم يقمون تفسير لقوله يقمون عرضا ولفظ الأم ويقمون عرضا يخرجون مع الامام وهم يقمون وقال الوانوغى ابن عات يستحب الاستقبال في الاقامة وتأولوا قوله عرضاعلى ان الامام بخرجمن جهة المغرب أومن جهة المشرق فخرج المؤذن فيقيم عرضاانهي وذاك لأن قبلة مسجد المدينة الىجهة الجنوب والمغرب على يمينه والمشرق عن شماله وكائنه يعني أن المطاوب هو الاستقبال وان ماوقع بالمدينة الهاهو لكونهم يخرجون مع الامام فتأمله (التاسع) قال ابن ناجى وبوعند من مسئلة المدونة المتقدمة تعدد المقم كاصرحوابه أخذامن كتاب الاعتكاف انهى ونحوه للوانوغي في حاشيته على المدونة وهوظاهر (العاشر) قال الشيخ زر وق في شرح الارشادوالدعاءعندهامستعبانتهي (قلت)وهومأخوذمن كلام ابن رشدالمتقدم في التنبيه الرابع (الحادى عشر)قال الشيخ زروق في شرح الوغليسية ولا يحكى الاقامة (قلت)قديفهم هذا أيضامن كلام ابن رشد المذكور لكن وقع في الطر از ما يقتضي انه يحكى الاقامة فانه قال في شرح قول المدونة اذافرغ المؤذن من الاقامة انتظر الامام قدرتسو ية الصفوف وذكر قول أبى حنيفة

انه يعرم عندقول المؤذن قدقامت الصلاة ثم أخذيوجه قول مالك فقال ولأن في جواب المؤذن فضيلة وفى حضور تكبيرة الاحرام فضيلة فيجمع بين الأمرين بالانتظار يجاوب الامام الموعدن و مدرك الموفن التكبيرانتهي فتأمله (الثاني عشر) قال في رسم مساجد القبائل من سماعا بن القاسم من كتاب الصلاة وسئل مالك عن الرجلين يدخلان المسجدوه إفي موعز ه فتقام الصلاة وهما فيمو خرالمسجد مقبلان الىالامام فيصر مالامام وهايتحدثان قال أرى أن يتركا المكلام اذاأحرم الامام قال ابن رشدوهذا كاقال لأن تحدثهما والامام في الصلاة وهافي المسجد مقبلان الى الصلاة من المكروه البين لانه لهو عمايقصدانه من الصلاة واعراض عنه انتهى (قلت) وأشد من ذلك تحدثهما وهاوا قفان في الصف بعد أن أحرم الامام بل قد يحرم ذلك اذا كان فيه تشويش على من الى جانهما من المصلين ولااشكال في ذلك والله أعلم وقال في النوادر قال في المحتصر اذا أحرم الامام فلايتكم أحدانتهي (الثالث عشر) قال في مختصر الواضحة لابأس بالكلام بين الاقامة والصلاة قال عبد الملك وحدثني ابن الماجشون عن ابراهم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير قال كانت الصلاة تقام ورسول اللهصلي الله عليه وسلم بناجي الرجل طو يلاقبل أن يكبر وانماجعل العود الذي في القبلة لـ كمي يتوكا عليه انتهى وهذامالم يطل كاتقدم (الرابع عشر) قال في مختصر الواضحة قال مالك ولا بأس أن يشرب الماء بعد الاقامة وقبل المسكبيرانتهي (الخامس عشر) قال فى البيان فى رسم ندر سنة من سماع ابن القاسم من كتاب الجامع قال مالك بلغنى ان رجلاقدم حاجا وأنهجلس الىسعيدبن المسيب وقدأذن الموفذن وأراد أن يخرجمن المسجدوا ستبطأ الصلاة فقال لهسعد لاتخر جفانه لغنى انهمن خرج بعد المؤذن خروجالا برجع المه أصابه أمرسوء قال فقعد الرجل ثمانه استبطأ الاقامة فقال ماأراه الاقدحسني فخرج فركب راحلت فصرع فكسر فبلغ ذلك سالمس فقال قدظننت انه سصيبه ما تكره قال اس رشدقول اس المسيب بلغني معناه عن النبى صلى الله عليه وسلم اذلايقال مثله بالرأى وهي عقو بة معجلة للخارج بعد الأذان من المسجد على أنهلا يعوداليه لايثاره تعجيل حوائج دنياه على الصلاة التي أذن لهاو حضر وقتها وأمااذا خرج راغبا عنها آبيامن فعلهافهومنافق وقدقال ابن المسيب بلغني انه لايخرج أحدمن المسجد بعدالنداء الا أحدير يدالرجو عاليه الامنافق انتهى وذكرفي التمهيد في بلاغات مالك عن أبي هريرة اندرأي رجلا يحتاز في المسجدو بخرج بعد الأذان فقال اماهذا فقدعصي أباالقاسم قال أبوعمر بن عبد البرأجعواعلى القول بهذا الحديث لمن لم يصل وكان على طهارة وكذاان كان قدصلي وحده الامالا معادمن الصاوات فلاعسل له الخروج من المسجد بإجاع الأأن يخرج للوضوء وينوى الرجوع انتهى (قلت) قوله لا يعل أى يكره له الخروج لأن المكروه ليس محلال لأن الحلال المباح وظاهر اللفظ التعر عوكذلك قوله عصى أباالقاسم وليس كذلك اغايجر مالخرو جبالاقامة وأماقبلها فبجوز كاسمأتى في فصل الجاعة (السادس عشر )قال في المدونة ومن دخل مسجد اقد صلى أهله فليستدى ع الاقامة لنفسه انتهى ونقلها سند بلفظ قال مالك لا تعز ئه اقامتهم قال وقوله لا تعز ئه اقامتهم بقتضي انها متأكدة في حقه وقال في المسوط يقيم لنفسه أحب الى من أن يصلى بغير اقامة فحعله مستعباوهو موافق لماقاله في الواضحة في الفذ فان أقام فحسن وجه الأول أن الاقامة شرعت أهبة للصلاة المكتوبة حتى شرعت في الفوائت فوجب ملازمتها لها ووجه الثاني ان الاقامة في حكم الدعاء للصلاة وهو انما مكون دعاء للغيرواعتبار ابالأذان انتهى ونعوه لابن ناجى وقال المازرى في شرح التلقين اختلف

الناس في اقامة المنفر دومة هب مالك أنه يخاطب مهاوفي المسوط ان الاقامة للنفرد انماهي لجواز من يؤتم بهوهنه اشارة لذهب المخالف ان المنفر دلايفتقر الهالمعني يختص به انتهى وقال ابن عرفة وفيهامن دخلمسجداصلي أهله لم تجزه اقامتهم ولمالك في المسوط يقيم أحب الى اللخمى استعبه ولم برهسنة ولابن مسامة انماالاقامة لمن يوعم يقيم لنفسه ولمن يأتى بعده فن دخل بعده كان أقام له المازري هذااشارة لقول المخالف ان المنفر دلا يفتقر له المعنى يختص به انتهى والله أعلم وقال في النوادر ومن دخل بتكبيرة فى آخر جاوس الامام فلايقيم فان لم يكبرأقام انتهى وقال فى رسم الصلاة الثانى من سماع أشهبمن كتاب الصلاة فمن أدرك الامام ساجدافى الأخيرة من الجعة يقيم لنفسه ولا يحزئه اقامة الناس قال ابن رشد ومعنى المسئلة انه لم يحرم مع الامام ولو أحرم معه لبقى على احرامه وأجزأته قامة الناس ولم يصحله أن يقيم الاأن يقطع الصلاة تم يستأ نفها ولو فعل ذلك لأخطأ اذلا اختلاف انه يصيلهأن بني على احرام الامام مخلاف الذي يجد الامامساجدا في الركعة الثانية فيحرم معهوهو يظن أنه في الركعة الأولى وقدمضي القول عليها في رسم طلق بن حبيب من سماع ابن القاسم انتهى (قلت) ذكرفيه عن مالك في كتاب ابن المواز انه يدى على احرامه أربعا واستعب أن يجدد احراما آخر بعد سلام الامام قال و يأتى على قول أشهب ورواية ابن وهب فمن رعف يوم الجعة قبل عقد ركعة أنهلا منى على احرامه في هذه المسئلة انتهى وستأتى هذه المسئلة في فصل الجعة انشاء الله تعالى (السابع عشر) قال في المدونة ومن صلى في بيته لم تحزه اقامة أهل المصر قال سندهذا مما اختلف فيهقولاالشافعي فقال في الجديد مثله وقال في القديم اماالرجل يصلي وحده فأذات الموعد نين واقامتهم كافيةله ولأن المسجدقدأدى فيهحق الاقامة للظهر فلاستعدد ذلك بتعداد الظهر كافي حق آحادا لجاعة واعتبار الأذان الذي أدى فيه حقه فان من أتى بعد صلاة الجاعة صلى بغير أذان ووجه المنهم فانه اذا كان ليس معهم في صلاة لم تجزه اقامتهم والله أعلم (الثامن عشر) قال في المدونة و ينتظر الامام بعد الاقامة قلملا قدر ماتستوى الصفوف ثم يكبر و يبتدي القراءة ولايكون بين القراءة والتكبيرشئ وكانعمر وعثمان رضى الله تعالى عنهما بوكلان رجلا بتسوية الصفوف فاذاأ خبروه باأن قداستوت كبرانتهي قال ابن ناجي ماذكره مستعب ووجهه واضح لأن المأمومين اذا اشتغلوا بتسوية الصفوف فاتهم من الصلاة مع الامام خير كثير ومن فاتت ام القرآن فقدفاته خيركثير وان اشتغاو ابالتكبيرفاتهم تسوية الصفوف وخالف فيه أبوحنيفة وقال بعرم اذاقال المقيم قدقامت الصلاة وعن ابن عبد السلام وخيرفي الوجهين أبوعمر والآثار في هذا الماب تقتضي التغيير ووهمه بعض شيوخنا يعني ابن عرفة فانه لم يعز هلابن عرانماعز اهلأحمدين حنبل فقط انتهى وماذكره في الأم عن عمر وعثمان نقله ابن ناجي عن ابن يونس وكائنه لم يقف على الأم(التاسع عشر) ذكرابن ناجى فى شرح قول الرسالة ولا يرفع أحدر أسه قبل الامام ان المسائل التى يعرف مهافقه الامام ثلاثة أحدهاأن يخطف احرامه وسلامه أى يسرعفيهما لئلا يشاركه المأموم فيهافتبطل صلاته والثانية تقصيرا لجلسة الوسطى والثالثة دخول المحراب بعد الاقامة والله أعلم (العشرون) لم يذكر المصنف الاذان في الجع اكتفاء بماسيذكره في فصل القصر والجعفى كتاب الحج وقال ابن الحاجب وفي الأذان في الجعمشه ورها يوعذن لكل صلاة منها قال ابن عبد السلام يعني سواء كان الجمع سنة كعرفة أورخصة كليلة المطرانتهي وكذلك الجع فى السفر كاصر - به اللخمى وغيره وقال في التوضيح أي في الجع مطلقا ثلاثة أقوال قيل

لايو وذن لها وقيل يؤذن للاولى فقط والمشهور يووذن لكلمنهما قال المازرى واتفق عندنا أنهيقام لكل صلاة انتهى قال في المدونة و مجمع الامام الصلاتين بعر فة ومز دلفة بأذان واقامة الكل صلاة وأماغير الامام فتجزئهم اقامة لكل صلاة (الحادى والعشرون) نقل ابن عرفة عن ابن الغر بى أنه اذا أقميت الصلاة لامام معين فتعذر فأراد غيره أن يؤم انها تعاد الاقامة وانهجهل من خالفه في ذلك قال ابن عرفة وفيه انظر (الثاني والعشرون) لوأقام قبل الوقت وصلى في الوقت لم يعد الصلاة قال في النوادر ومن أذن قبل الوقت وصلى في الوقت فلا يعيد أشهب وكذلك في الاقامة وقد تقدم (الثالث والعشرون) تقدم عند قول المصنف بلافصل مسئلة ما أذار عف المقيم فى الصلاة أوأحدث أوأغمى عليه ثم أفاق فبني على اقامته أو بني غيره على اقامته أن يجزئه كانقله ابن عرفة عن أشهب ص ﴿ وليقم معها أو بعدها بقدر الطاقة ﴾ ش يعني انه لا تعديد عندنا في وقت قيام المصلى للصلاة حال الاقامة كإيقوله غيرناقال في الأم وكان مالك لا يوقت وقتا اذا أقميت الصلاة يقومون عندذلك ولكنه كان يقول على قدر طاقة الناس فنهم القوى ومنهم الضعيف وقال فى النوادر قال في المجموعة قال على قبل لمالك اذا أقمت الصلاة متى يقوم الناس قال ماسمعت فيه حداوليقوموا بقدرمااستوت الصفوف وفرغت الاقامة قال ابن حبيب كان ابن عمر رضي الله تعالى عنهمالا يقوم حتى يسمع قدقامت الصلاة انهى وقال أبوحنيفة اذاقال حي على الفلاح كبر لامام وقال سعيدانه يقوم اذاقال المؤذن الله أكبرفاذاقال حي على الصلاة اعتدلت الصفوف فاذا قال لااله الاالله كبرانتهي (فرع)قال في الزاهي قال الله تعالى فسيح بحمدر بك حين تقوم فحق على كلفاغم للصلاة أن يقول سبعان ربى العظيم و بحمده انتهى

﴿ فصل شرط الصلاة طهارة حدث وخبث ﴾

هذا الفصل بذكر في شروط الصلاة وهي على ثلاثة أقسام شرط في الوجوب والصعة وشرط في الوجوب فقط وشرط في الصعة فقط فاماشر وط الوجوب والصعة فستة (الاول) باوغ دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وماكنا معذبين حتى نبعث رسولا (الثاني) دخول وقت الصلاة على ماقال بعضهم وجعل القرافي دخول الوقت سبباللوجوب وسواء جعلناه سبباأو شرطافلاتعب الصلاة قبل الوقت اجاعاولاتصر أيضا الاعلى ماسياتي في باب الجمع (الثالث) العقل فلاتجب على مجنون ولامغمى عليه الاان أفاق في بقية من الوقت وان خرج الوقت قبل افاقتهما فلاقضاء عليهما بخلاف السكران فعلمه القضاء لانه عاص بادخاله ذلك على عقله ولا تصرصلاة المجنون ولاالسكران ان كان عقله غائبا وفي صقصلاته اذا كان في عقله ولكن الخرفي جوفه خلاف تقدم في أول فصل از الة النجاسة وظاهر المدونة عدم الصحة (الرابع) ارتفاع دم الحيض والنفاس ولاتجب الصلاة على حائض ولاعلى نفساء ولاتصرمنه ماولا يقضيان الاماطر أفي وقته كاتقدم في الاوقات (الخامس) وجود الماء المطلق أوالصعيد عند عدمه أوعدم القدرة على استعماله فن عدمهما سقطت عنه الصلاة وقضاؤها على المشهور من الاقوال الاربعة وقد تقدمت في باب التهم (السادس) عدم السهو والنوم فلا تعب الصلاة في حال الغفلة والنوم لكن يعب القضاء عليهماعندز والذلك (وأما) شروط الوجوبدون الصعة فاثنان (الاول) الباوغ فلا تجب على من لم يبلغ لكن تصومنه الصلاة ويؤم بهالسبع ويضرب عليهالعشر كاتقدم وان صلى الصي مم بلغ والوقت باق لزمه اعادة الصلاة لان الأولى نافلة ولا يقضى ماخرج وقته في حال صاء

إلى فصبل ابن شاس في شروط الباب الخامس في شروط السلاة وهي خسة الطهارة من الخبث وسترالعورة وترك الخبث وسترك الافعال المرط لصلاة طهارة من شروط الصلاة رفع من شروط الصلاة رفع الخبث في ثوبه وبدنه الخبث في ثوبه وبدنه ومكانه

سواءصلاه أولم يصله (الثاني) عدم الاكراه فلا تجب على من أكره على تركهالكن تصومنه ان فعلهاوان لم يصلهاوجب عليه قضاؤها عندزوال الاكراه (وأما) شروط الصحة دون الوجوب فخمسة (الاول) الاسلاميناءعلى ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهو المشهور فتجب الصلاةعلى الكافر ولاتصح منه بالاجاع لفقد الاسلام وقيل انهشرط في الوجوب والصعة واذا أسلم الكافر والمرتدلم بجب عليهما قضاء ماخرج وقتهمن الصلوات في حال الكفرو بجب عليهما أن يصلياما أسلما في وقت ( الثاني ) طهارة الحدث الأكبر والاصغر ابتداء أي قبل الدخول في الصلاة ودواما أى بعد الدخول فيها فلاتصر صلاة المحدث قبل الدخول في الصلاة ولودخل ناسيا ولاصلاة من طرأعليه الحدث في أثنائها ناسيا أوعامدا أوغلبة ويجب عليه قضاء الصلاة أبدامتي علم أنهصلاهاوهو محدث أوانه طرأعليه فيهاحدث أوانه ترك عضوامن أعضاء وضوئه أوغسله أولعة من ذلك ولوعلم بعدسنين كثيرة وهذاهوالذى أشار اليه المصنف بقوله شرط لصلاة طهارة حدث ونكر المصنف صلاة ليفيدانه شرط فى جيع الصاوات فريضة كانت أونافلة فائتة أو وقتية ذات ركوع أوسجود أوصلاة جنازة أوسجو دتلاوة ناسيا كان أوذا كراونكر الطهارة ليشمل الطهارة بالماءأو بماهو بدلمنه كالتهم والمسجعلي الخفين والجبيرة ونكر الحدث ليعم الاصغر والأكبر وتقدم أول الطهارة ان الحدثلة أربع معان الخارج المعتاد والخروج والوصف الذي يقدر فيامه بالأعضاء والمنع المترتب عليمه والمرادهناأ حدالمعنيين الاخيرين لأنهما متلازمان كما تقدم بيان ذلك في قول المصنف باب يرفع الحدث (الثالث) طهارة الخبث وهو النجس من البدن والثوب والمكان ابتداء ودوامالكن مع الذكر للنجاسة والقدرة على ازالنها كاتقدم ذلك في فصل از الة النجاسة فأطلق المصنف هنافي وجوب طهارة الخبث اعتمادا على ماقدمه في كناب الطهارة فاحكاه البساطى من الاعتراض بانه مناف لماقاله هناغير ظاهر فتأمله واضافة الطهارة الى الحدث والخبث من باب اضافة المسبب الى السبب أومن اضافة المزيل الى المزال والله أعلم (الرابع) ستر العورة (الخامس)استقبال القبلة وسيتكلم المصنف عليهما وعدابن الحاجب في ذلك ترك الكلام وترك الأفعال الكثيرة قال في التوضيح ولا ينبغي عدهم في الشروط لأن ماطلب تركه انما يعدفي الموانع لكن المصنف يعنى ابن الحاجب تابع لأهل المذهب لان جاعة منهم عدوهامن الفرائض ثمقال فان قيل في هذا الاعتراض نظر لأن عدم المانع شرط اذالح كلا يوجد الااذاعدم المانع قبل الفرق بينهماأن الشكفي الشرط أوالسب عنعمن وجودالحكم مخلاف الشكفي المانع انهي والفرق بين الشرط والفرض ان الشرط خارج عن الماهية والفرض و يعبر عنه بالركن داخل الماهية ص ﴿ وانرعف قبلهاودام أخرلآخر الاختياري وصلى ﴾ ش لماذكر ان من شر وط الصلاة طهارة الخبث وكان الرعاف منافيالذلك وله أحكام تخصه تتعلق بالصلاة شرع ببينها في هذا الفصلوتبع المصنف فى ذلك صاحب الجواهر والقرافي فى ذخيرته وهو حسن وأماا بن الحاجب وابن عرفة فذكراه في آخر فصل ازالة النجاسة نظر االى أن غسل الدم من مسائل الطهارة والرعاف مأخوذمن الرعاف الذي هوالسبق كقول العرب فرس راعف اذا كان يتقدم الخيل ورعف فلان الخيل اذا تقدمها ولما كان الدم يسبق الى الأنف سمى رعاها قاله في الذخيرة قال و مقال رعف يرعف بفتوالعين في الماضي وضمها وقتحما في المستقبل والشاذ ضمها فهما انتهى وقال في التنبيات يقال رعف يرعف بفتح الماضي وضم المستقبل وهي اللغة الفصيحة وقيل بالضم فيهما

(وانرعف قبلها ودام أخر لآخر الاختيارى وصلى) ابن رشدان كان الرعاف لاينقطع صلى صاحبه الصلاة به في وقتها على حاله التي هو عليها أصل فلات عرب وان كان الرعاف غير وان كان الرعاف غير يدخل في المسلاة أخر الصلاة حتى ينقطع عنه الموضة القامة للظهر والقامتان للعصر

diag

وب

واذا

في

de,

äel

دث

ات

مل

دى

50

١٠

صل

ارة

ث-

رم

وي-

خل

وط

بال

في

وأصل اشتقاقهمن السبق لسبق الدم الى أنفه ومنه رعف فلان الخيل اذا تقدمها وقيل من الظهور انهى فلم يذكر الالغتين رعف برعف كنصر بنصرور عف يرعف ككرم يكرم وذكرفي الصعاح اللغات الثلاث التى ذكرها القرافي وذكرهافي القاموس وزادأ يضارعف يرعف كسمع يسمع ورعف بضم الراءوكسر العين وقال في الصعاح الرعاف الدم يخرج من الانف وذكر فى القاموس ان الرعاف يطلق على خروج الدم من الانف وعلى الدم نفسه وانه بضم الراء ثم ان المصنف قسم الرعاف قسمين لانه اماان يطرأ قبل الدخول في الصلاة أوبعد الدخول فيها فان رعف قبل الدخول في الصلاة فانه يؤخر الصلاة رجاءأن يقطع فان دام وخاف خروج الوقت المختار فانه يصلهافى آخرالوقت الختار ويصلها كيفهاامكنه ولواعاء قالفى المقدمات واعلم ان الرعاف ليس معدث عندمالك وجيع أحجابه فلاينقض الطهارة فلأوكثر خلافالأبي حنيفة وأصحابه في قولهم انه ينقض (تنبهات \* الاول) ماذكر المصنف من التأخير لآخ الوقت مقيد عا اذا كان يرجو انقطاعه وأمااذاعلم انهلا ينقطع فانه يصلي به على تلك الحال في أول الوقت قال الشارح في الوسط والكهيرنص عليه صاحب المقدمات وابن يونس اذلافائدة في التأخير مع علم الدوام انتهى (قلت) ماذكر معن ان رشدوان بونس هوالمفهوم من كلامهماوان لمريكر وسريحاقال في المقدمات الرعاف ينقسم في حكم الصلاة الى قسمين أحدهما ان يكون دائما لاينقطع والحكم فيه أن يصلى صاحبه الصلاة في وقتهاعلى حالته التي هوعلمافان لم يقدرعلي الركوع والسجو دلانه يضر بهو يزيدفي رعافه أولانه يخشى أن بلطخه الدم اومأفي صلاته كابها اعاءتم قال والقسم الثاني ان يكون غير دائم ينقطع فان اصابه قبلأن يدخل في الصلاة أخرالصلاة حتى ينقطع مالم يفته وقت الصلاة المفروضة والقامة للظهر والقامتان للعصر وقيل بل يؤخرهامالم يحف فوات الوقت جملة بان يتمكن اصفرار الشمس للظهر والعصر فنغشى أن لايدرك تمامها قبل غروب الشمس انتهي ثم ذكر القسم الثاني وهومااذاأصابهالرعان بعدان دخل في الصلاة فتفصيله في هذا القسم يدل على ان الحركم في القسم الأولانه يصلى على حالته من غير تأخير سواء أصامه قبل الدخول في الصلاة أوبعد الدخول فها وقوله أومأفي صلاته كلها بدل على ذلك أيضافتامله وذكر الرجراجي نعوماذكره اس رشد وقال اس بونس قال بعض أحمابنا بنبغي اذارعف في وقت صلاة أوقبل وقتها فلم ينقطع عنه الدمان يؤخر الصلاة الى آخر وقتها المفروض عساه أن ينقطع فان لم ينقطع عنه صلى حينئذانتهي ففهم الشارح من قوله فان لم ينقطع صلى حينئذماذكر دمن التقييد والكلام محقل له ولكن التقييد ظاهر وقد جزم به في الشامل الثاني لماذكر الشارح القولين في اعتبار الوقت المختار أوالضروري قال وليس فهما أرجحته عن أحدمن الاصحاب فماعامت وقدذ كرهماابن رشد ولم يتعرض لتشهير ولا لغيره وتردد الشارح في كالرمابن يونس المتقدم هل المراديه الوقت المختار أوالضروري واستظهر ان المراديه الضروري قال لانه وقت مفروض لارباب الضرورات (قلت ) كلام ابن رشدصر يح فى ترجيح القول الذي مشى عليه المصنف لأنه صدر به وجعله المذهب وعطف الثابي بقيل ولذلك قال المصنف في التوضيح ظاهر كلام ابن رشدان الاول هو المذهب لتصديره به وعطف عليه بقيل أنهى وهذامعلوممن كلام اهل المذهب وغيرهم اذاصدر وابقول وعطفوا عليه بقيل فالاول هو الراجح لاسمااذالم يعزواالاول لاحدبل نقاوه على انه المذهب وكلام ابن عرفة صريح في انه صدريه وجعله المذهب ولم يعزه لاحدوعزا القول الثاني لنقل ابن رشد فقال وغيرالدائم يؤخر لكنه مالم

(أوفيها وان عيداوجنازة وظن دوامه له أثمها) انظر قوله دوامه له بالنسبة للعيدوالجنازة اذفرق بين أن يرعف قبل ان يركع فى العيد وحسك برفى الجنازة أولا كالورأى فى ثو به تجاسة ابن بشير (٤٧٢) وان رعف فى الصلاة وعلم أن الدم لا ينقطع فلا يخرج من

يخرج المختار ونقل ابن رشد الضروري وقال ابن ناجي في شرح المدونة بعد أن نقل كلام ابن يونس المتقدم (قلت) والمعتبر في الوقت الاختياري وقيل باعتبار الضروري نقله ابن رشد ولايقال هو بعيدللاتفاق علىعدم اعتباره فى التميم اذليس عماتفاق بلحكى ابن رشد عرب ابن حبيب مايقتضى الضرورى في التعم وقبله ابن هارون انتهى وقد صرح في الشامل عامشي عليه المصنف (الثالث) قال البصاطي في شرح قول المصنف أخر لآخر الاختياري يعني انه يؤخر الصلاة لآخر الاختياري بحيث يقع آخر جزءمنهافي آخر جزءمنه أوقريبوان كان ظاهرعبار تهانه يؤخر الصلاة كلها الاانهمةروك الظاهرلان المشهور ان الصلاة لاتدرك باقل من ركعة انتهى (قلت) ليس في كلام المسنف ما يدل على هذا التضييق وانما المرادانه دؤخر الصلاة حتى يخاف خروج الوقت الاختيارى فيصلى حينئذ والله أعلم (الرابع) اذاقلنا يصلى اعاء وصلى كذلك ثم انقطع عنه الدم في بقية من الوقت وقدر على الركوع والسجو دلم يحب علمه اعادة قاله في المقدمات ونقله ابن عرفة وصاحب الشامل وقال في الطر ازاد اصلى ايماء ثم انقطع دمه قبل خروج الوقت هل يعيد يختلف فيه وقال أشهب عن النسطنون يعيدو يتخرج فيهقول آخرانه لايعيد ويأتى بيان ذلك في باب صلاة المريضانتهي ولماتكلم في باب صلاة المريض قال من صلى بالايماء للهذر ثم صبح في الوقت هل يستعبله ان يعيد اختلف فيه فقال أشهب عن ابن سحنون يعيد وكذلك في العتبية في سماع أشهب فى الغريق يصلى على لوح انه لااعادة عليهم الاأن يخرجوا في الوقت قال في النوادر وقد قيل لااعادة عليهم ثموجه كلامن القولين فتأمله فانهجعل القول بعدم الاعادة هنا تخريجيا ثم حكاه بعد ذلك بقيل وجعلها بن رشد المذهب ولم يحلُّ خلافه وتبعه ابن عرفة وصاحب الشامل فتأمله ص ﴿ أُوفِهِ اوان عيدا أوجنازة وظن دوامه له اتمهاان لم يلطخ فرش مسجد ﴾ ش هذا هو القسم الثانى وهوقسيم قوله قبلها ويعنى انه اذاحصل الرعاف في الصلاة فلا يخلوا ماأن يظن دوامه الى آخر الوقت الاختيارى أولايظن ذلك فان ظن دوامه لآخر الوقت الاختيارى أتم الصلاة على حالته التي هوعلهافالضمير فيدوامه عائدع لى الرعاف وفي له للوقت الاختماري وفي أتمهاللص للة عبرابن الحاجب بالعلم فقال ولو رعف وعلم دوامه أتم الصلاة قال في التوضيح م اده بالعلم الظن وهو أحد التأو ملين في قوله تعالى فان عام تموهن مؤمنات وقد لأطلق الاعدان على الاسلام لما ينهمامن الارتباط غالباوموجب العلم هناالعادة وقال ابن عبد السلام والدوام الى آخر الوقت الضروري وفى الاختيارى نظر قال فى التوضيخ يحمل أن يكون النظر مبنياعلى ان أحجاب الاعدار اذاصلوا فى الوقت الضروري هل يكونون مودين أوقاضين فعلى الاداءمن غير عصمان يقطع وعلى القضاء الايقطع ثم ذكر القولين اللذين تقدما في كلام ابن رشد ثم قال وأشار ابن هارون الى أنه يمكن اجراء القولين هناانتهي ( قلت) وجزم المصنف هنابان الدوام بعتبرالي آخ المختار كافي الفرع الاول فاماأن يكون رآه منصوصاأو رآه أولى فانااذااعتب رنافي الفرع الأول الوقت المختار وذلك قبل الدخول والتلبس بحرمتها فاعتباره هناأولي والله أعلم \*وقوله وانعيدا أوجنازة يعني انهاذا كان

الصلاة لرعافه لان خروجه لافائدة لهويتم الصلاة على حاله ابن رشد ان رعف الامام في صلاة الجنازة أو صلاة العيداستخلف منيتم بالقوم كصلاة الفريضة سواءوأماان رعف المأموم فهمافانه منصرف ويغسل الدم ثم يرجع فيتم مع الامام مابقى من تركبيرا لجنازة وصلاة العيد فانعلم أنه لايدرك مع الامام من ذلك شيئاأتم في موضعه حتى دغسل الدم الا أن يعلم أنه مدرك الجنازة قبلأن ترفع فانه رجع حتى يتم مايق من التكبير قال أشهب فان كان رعف قبل أن يعقد من صلاة العيد ركعة أوقب لأن كبرمن تكبرالجنازة شيئاوخشي أن ينصرف لغسل الدم أن تفوته الصلاة لم ينصرف وصلى على الجنازة وتمادى على صلاته في العمد وكـ ذلك لو رأى في ثو مه نعاسة وخاف ان انصرف لغسلها أنتفوته صلاة الجنازة وصلاة العيديتمادي على صلاته ولم يرجع لان صلاة الجنازة أوالعيدمع

الرعاف وبالثوب النجس أولى من فواتهما وتركهما بخلاف صلاتهما بالتيمم لمن لم يجد الماء اذليس الصحيح الحاضر من أهل التيمم وعبارة الشامل قال أشهب ان خاف الفوات أعلى صلاته وهل ان لم يكن كبرعلى الجنازة ولم يعقد ركعة من العيد أومطاقا خلاف عنه وجعل ابن بشير أن الشاك في انقطاع الدم حكمه حكم من علم أنه لا ينقطع فقول خليل وظن صحيح ( ان لم يلطخ فرش مسجد

فى صلاة العيدأوفي صلاة الجنازة ورعف فهافان ظن دوام الرعاف الى فراغ الامام منهما فانه يتمادى قال في كتاب الصلاة من النوا درومن كتاب بن الموازومن رعف في صلاة الجنازة فلمض فيغسل الدم ثميرجع الى موضع صلى عليها فيه فيترباقي التكبير وكذلك في صلاة العيدين ولو أتم باقي صلاة العيدين في بيته أجزأه وقال أشهب ان خاف ان خرج يغسل الدم أن تفوته الجنازة وصلاة العيدين وكان لم بكبر على الجنازة شيئاولا عقدر كعة من صلاة العيد فلمض على صلاة العيدوالجنازة ولا ينصرف انتهى وحكى القولين ابن يونس وصاحب الطراز والقرافي وغيرهم هذااذاخاف أن تفوته صلاة الجنازة والعيدا ذاخرج لغسل الدم وانكان يرجوانه يغسل الدمو يدرك الصلاة فاله يخرج ويغسل الدم فان ظن ادراك الامام أوادر النالجنازة قبل أن يفرغ رجع وان كان لايدرك الامام ولاالجنازة فليتم عوضعه كاسيأتى فى كلام صاحب المقدمات وهذاحكم المأموم وأما الامام فانه يستخلف من يتم بهم و يصير حكمه حكم المأموم (تنبيهان ؛ الأول) ظاهر كلامه في النوادر انقول أشبه مخالف لقول ابن المواز وكذلك ظاهر كلام ابن يونس وصاحب الطراز قاله ابن بونس ومن كتاب ابن المواز ومن رعف في صلاة الجنازة فلمض بغسل الدم عنه ثم برجع الىموضع صلى عليهافيتم بقية التكبير وكذلك صلاة العيدين ولوأتم صلاة العيدين في بيته أجزآه وقال أشهب ان خاف ان خرج فغسل أن تفوته الجنازة وصلاة العيدين فلمض كاهو على صلاته ولاينصرف انتهى وقال في الطراز واختلف فيمن رعف في صلاة الجنازة والعيد فقال ابن المواز يمضي فيغسل الدم ثمذكر بقية كلام ابن الموازقال وقال أشهب ان خاف فواتهما صلاهما ولم بنصرف وان كان لم يكرعلي الجنازة شيئا ولاعقد ركعة من العدانتهي وقال الشارح في الكبيرقديقال انماأمر وأشه ببالتمادى لأنه لم يفعل شيئا يبنى عليه فلوأمر وأن يخرج لغسل الدم ثم ينى لكان في حكم اعادة الصلاة على الجنازة وهي لاتعاد وفي حكم من صلى صلاة العيدين وحده أن يفوتهما وصلاتهما على تلك الحال أولى من فواتهما هكذا نقل في المقدمات عن أشهب ونقل ابن يونس قوله ولم يذكرهل فعل شيئا يعتد به أم لاولعل الشيخ اعتمد على نقله انتهى (قلت) كلام ابن بونس يقتضى ذلك كاقال الشارح وكلام الطراز قوى في الدلالة على ذلك لانه أتى بذلك على سبيل البالغة فكلامه يقتضى أنه يتمهماا ذافعل شيئامن باب أولى فتأمله وأما كلام ابن رشدفي المقدمات فقريب من كلام الشار حونصه اذارعف الامام في الجنازة أوالعيد استخلف كالفريضة سواء وان رعف المأموم فيهما فانه ينصرف ويغسل الدم ثميرجع فيتم مع الامام مابق من تكبير الجنازة وصلاة العيدفان علم انهلايدرك شيئامع الامام أتمحيث غسل الدم الاأن يعلم أنه يدرك الجنازة قبل أن ترفع فانه يرجع حتى يتم مابقي من التكبير عليها وقال أشهب فان كان رعف قبل أن يعقد من صلاة العيدركعة أوقبل أن يكبرمن تكبير الجنازة شيأوخشي ان انصرف لغسل الدم أن تفوته الصلاة لم ينصرف وصلى على الجنازة وتمادى على صلاته في العيدو كذالو رأى في أو به نعاسة وخاف ان انصرف لغسلها أن تفوته هاندا كله أعنى ماذ كره في هاندا الفصل هو معنى مافي كتاب ابن الموازالذي بنبغى أن محمل علمه وان كان ظاهر لفظه مخالفالبعضه انتهى كلامه في المقدمات باختصار يسيروقال الاقفهسي فيشرحه بعدأن ذكر كلام النوا دروحكي في المقدمات قول أشهب على انه تقييدانهي وقال صاحب الجع اذار عف قبل الدخول في فرض الكفاية والسنة فال خاف

فوات الصلاة قال أشهب يصليها وقال ابن المواز ينصرف خاف الفوات أملا وسبب الخلاف تقابل أمرين الصلاة بالدم أوفوات الصلاة وان كان الرعاف بعد الدخول في فرض الكفاية والسنة فالاولى أنلاينصرف مع خوف الغوات عندأشهب ومع عدم الخوف ينصرف وقال ابن المواز ينصرف ثم يعودالى الموضع لانهمن سنتهاوان أتم بموضعه أجزاه انتهى وحاصله انه يجعل كلام أشهب مخالفا لكلامابن المواز (تنبيه) قال صاحب الجمع فلوتلطخ من ثيابه أوجسده مالايغتفر فالظاهر القطع لوجود المنسافي انتهى (قلت) الذي يظهر انهاذاخاف الفوات سلي كاتقدم عن أشهبانه اذارأى في ثو به نجاسة وخاف ان خرج لفسلهاأن تفو ته الجنازة وصلاة العيد فانه بصلهما كاتقدم في كلام المقدمات (فرع) قال صاحب الجمع ولوكان الرعاف في نافلة فالظاهر القطع ظروج البناءعنالأصل في الفرض فيبقى اعداه على وفق الاصل وقيديقال بالبناء قياساعلى الرخص وقد يفرق فيالزم حضو رهكخوف تولئمسجد بواليه في رمضان لان ذلك يو دي الى تولئا لقيام به وذلك لأنهار تفع عن درجة النفل بعدجوازه انتهى (قلت) الظاهرانه اذارعف في النافلة وخاف التماديالي وقت يشق عليمة أنه يكملها على هيئته فلو رجا انقطاعه خرج لغسل الدم وأتمه في موضعه (الشاني) اذا بنيناعلي أن قول أشهب خلاف كإيفهــمن كلام النوادروابن يونس وصاحب الطراز وكلام المصنف فانظرلم اقتصر المصنف على قول أشهب مع تصديرهم بقول ابن المواز ، وقوله الله يلطخ فرش مسجد يعني ان ماذ كره من اعام الصلاة وعدم قطع ما إذا ظن دوام الرعاف لآخر الوقت محله اداصلي في بيته أوفي المسجد وكان المسجد محصبا أوترا بالاحصر عليه أومعه مانفرشه على حصير السجد محمث لالطخ فرش المسجد وأمااذا كان المسجد ففر وشارالحصر أو بالبسطوخشي تلطخه لذلك الفرش بالدم فانه يقطع الصلاة و مغرجمن المسجد عرصلي كاتقدم قال ابن غازى وهذاالشرط لابدمنه ولاأعرفه في هذاالفرع بعينه الاللشار مساحى فانه قال فان علمانه لاينقطع فلامعنى لقطع صلاته التيشرع فيهاوسواء كان في بيته أوفي المسجداذا كان محصبا أوترابا لاحصير عليهلأن ذلكضر ورةفيغسل الدم بعدفر اغه كاترك الاعرابي يتم بوله في المسجدانتهي أي فان كان في مسجد محصر وخشى تاويشه قطع انتهى كلام ابن عازى وكلام الشارح في الوسط غير ظاهر فانهقال واحترز بقوله ان لم يلطخ فرش مسجد ممااذا خشى عليها ذلك هانه يومى الركوع والسجود قاله في المقدمات والصواب ماقاله في الصغير ونصه قوله ان لم يلطخ فرش مسجداً ي وأماان لطخه فانه بخرج ولايتمهافيه وأخرج بذلك مالولم يكن فرش أوكان في غير مسجد فانه يتمادى انتهى وكلامه في الكبير حسن ص ﴿ وأومأ لخوف تأديه أو تلطخ ثو به لاجده ﴾ شيعني انه اذا قلنايتم الصلاة ولايقطع لأجل الدم اذاظن دوامه لآخر الوقت المحتار فانه ان قدر على الركوع والسجود ركع وسجدوان لم يقدر على ذلك فان كان لخوف تأذى جسده وحصول ضرر في بدنه كالوكان رمداأوغاف نزول الدمفي عمينه أوغاف انهمتي انحني راكعاأوساجدا انصرفت المادة الي وجهه فيزيدر عافه فانه يومى اتفاقاوان كان ذلك لخوف تلطخ ثوبه بالدم ففيه طريقان (الأولى) لابن رشدجوازالايماء اجماعا (الثانية) لفيره حكوافي جوازالايماء قولين الجوازلان حبيب وعدمه لابن مسامة ولماقوى القول بجواز الايماء لحكاية ابن رشد الاجماع عليمه اقتصر المصنف عليهوان كان ذلك لخوف تلطخ جسده فلا يجوز له الا يماء اتفاقا اذالجسد لا يفسده الغسل قال ابن غازى هذا تعصيل المصنف في التوضيح (قات) وأصله لابن هرون ونقله عنه صاحب الجع وقال

وأومأخوف تأذيه أوتلطخ فوبه) ابن رشد ان كان الرعاف لاينقطع ولم يقدر على الرعاف الدنة يضربه ويزيد فى يتلطخ بالدم ان ركع وسجد أوما في صلاته كلها ايماء عان الرعاف فى انقطع عن الرعاف فى بقية من الوقت لم يجب عليه اعادتها القابسي يومئ بالسا ولاجسده السار وعقائما وللسجود بالسا ولاجسده

وان لم يظن ورشي فتله بأنامل يسراه فان زادعن درهم قطع ان (٤٧٥) لطخه) ابن بشيران علم ان الدم ينقطع عنه وفي معناه ان شك

فى ذلك فان لم يقطر ولم يسل فانه مفتل الدمو عضى على صلاته ابن بونس كلاامتلا تله أغلها ابن عرفة قول الباجي مقتضى قصرالفتل على بدواحدة وفي المدونة فتله أصابعه وأتمانتهي وعبارة الباجي نفتله بأصابعه و محرى ذلك محرى البثرة عكها في الصلاة فغرج منها يسسر اللم فانه بفتله بأصابعه ونهادى على صلاته تمقال فانعم أنامله الاربعة العلما ولم يزدعلي ذلك فهو ىسىر ابن رشدفان تعاوز لدم الأنامل الاول وحصل منه في الانامل الوسطى أكثرمن الدرهم على رواية علىعن مالك فنقطع وستدىءابن يونس وابن رشد لانهصار حامل نعاسة ا بن بونس وأمالوسال ولم يصلمن ذلكشي الى جدده وثما به فهذا بذهب نغسل وبيني علىصلاته (أوخشى تاوث مسجد والافله القطع) ابن يونس انشاءبنىعلىصلاتهوان ختارأن سكام و سدى فلابأس بذلك ابن القاسم وانابتدأ ولمسكلمأعاد الصلاة ابن حبيب لانه

فى توجيمة قول ابن حبيب انه يومى الخوف تلطخ ثو به خوفامن فساد ثيابه بالدم وقد أباح الشرع التميم اذاز يدعليه في تمن الماء مايضر به حفظ اللالفكذ للأهذا وهذا قد لا يتم لأن الخصم منع كون الغسل فسادا في الثياب و منبغي أن يفصل فما بين مايفسد، الغسل ومالا بفسده فيوجى عنى الأول دون الثانى انتهى ونقله ابن فرحون وقبله (قلت) ماذ كره ابن هار ون من التفصيل بين ما يفسده الغسل ومالايفسه دهوالظاهر فينبغى أن محمل عليه كلام ابن رشد وقول ابن حبيب وكلام المصنف وعللعبد الحقفى التهذيب وصاحب الطراز قول ابن حبيب بخوف التلطخ بالنجاحة واعترضوه وقالواقول ابن مسامة أصحلانه لايؤم بترك الفرض من الركوع والمجود لاجل التلطخ بالدم وهذا التعليل غيرصح بدليل انهاذاخشي تلطخ جسده لايومى اتفاقافالعلة في جواز الايماء خوف تلطخ الثوب انماهي افساده بالغسل واذا كانت العلة انماهي افساده بالغسل فيتعين أن يقيد ذلك عايفسد والغسل فتأمله (تنبيهات والاول) قال في تهذيب الطالب مساعلت عن الشيخ أبي الحسن يعنى القابسي أنه انمايومي اداكان اذاصلي قائمالم يقطر منه الدم ولم يسل واذا انعط للركوع والسجود سال الدم وأمالو كان لاينقطع عنه الدم قائماأ وقاعداأ ورا كعاأ وساجدا فليصل راكعا أوساجدامن غير إيماء وانسال عنه الدم انهي بالمهني (قلت) هذا برجع الى ماتقدم وينبغي أن يفصل فيه قامة ان كان اذاصلي قائمالا يسيل منه شئ واذاركع وسجد سال ولا يخافي ضررا فان خشى بسيلانه تلطخ نوبه أومأفان خشى تلطخ جسده لميوجي وأماان كان يسيل منه في القيام والركوع أوالسجودفان كانلايخاف ضررابالركوع والسجودصلى راكعاوساجداوان خاف الضر رأومأ ولاينبغى أن يحمل قوله صلى راكعا أوساج داعلى اطلاقه ولو أدى الى ضرورة والله أعلم (الثاني) قال في الطراز اذا قلنا يومي المضر ورة فهل يومي السجود فقط أوللركو عوالسجود أختلف فيه قال ابن حبيب يصلى إيماء وليس عليه أن يركع و يسجد ولكن يقوم و يقعد وعال القاضي في معونته يومى السجود ويأنى بالقيام والركوع وهوأظهر ان لم محف زيادة العلة لانه في ركوعه لايلحقهمن ضرورة الدمأ كثر بما يلحقه في اعائه اذ يمكنه أن يركع وينصب وجهه انتهى (قلت) وهذالا ينبغي أن يعدخلا فاوا تماينظر الى حصول الضررفان كان لايخاف بركوعه زيادة ضرر فيركع ولايخالف فى ذلك ابن حبيب وان خاف حصول ضرر بذلك جازله الايماء ولا يحالف فى ذلك القاضى وحكوالاعاء لتلطخ الثوب عنددمن أجاز الاعاء بسببه حكم حصول الضرر فتأمله والله أعلم (الثالث) اذاقلنايو على المركوع والسجود فقال في تهذيب الطالب عن الشيخ أبي الحسن انه يوى المركوع من قيام وللسجو دمن جلوس ونقله المصنف في التوضيح والشيخ أبوالحسن ولم يحك فيه خلافاوهوظاهر والله أعلم (الرابع) لوظن الدوام وصلى آثما ممز ال قبل خروج الوقت لميعدعلى مانقله قال ابن رشدونقله ابن عرفة وصاحب الشامل وتقدم في كلام صاحب الطراز ما يخالفه ص ﴿ وان لم يظن و رشيح فتله بأنامل يسراه فان زادعن درهم قطع كا أن لطخه أو خشى تاوث مسجدوالافله القطع وندب البناء ﴾ ش هذا فسيم قوله وظن دوامه يعنى وان حصل الرعاف في الصلاة ولم يظن دوامه لآخر الوقت فله ثلاث حالات الاولى أن يكون يسيرا بذهبه الفتل بل يكون الدم يرشح ولايسيل ولايقطر فهذا لا يجوز له قطع المالة ولاأن يحرج منها فان قطع

كالزائدفى صلاته متعمدا (وندب البناء) مالك البناء أونى وقال ابن القاسم القطع أولى بكلام أوسلام ابن رشدو الصواب مافى المدونة ان الامام اذا اختار القطع فله أن يستخلف بالكلام ولا تبطل صلاة المأمومين لان القطع له جائز

أفسد صلاته وان كان اماما أفسد عليه وعلى المأمو مين بل يفتسله بأصابعه وكيفية فتله أن يجعل أنملة الاصبع فيأنفه و محركهامد برا لهاواختلف في الفتل هـل هو باليـدين جيعاوهو ظاهر المدونة وصرح بهأبوالحسن الصغير ووقع في بعض نسخ الشارمساحي أوبيد واحدة وهو الذي حكاه الباجيعن مالكوابن نافع وحكاها بن مونس عن مالك في الجموعة وجعله ابن عبد السلام المذهب فقال قالوا بأنامله الاربع معانه كالمتبرى وعليه فهل باليد اليسرى وهو الذي حكاه الباجي وغيره أوبالبدالمني حكاه في التوضيح عن الشار مساحي وعليهما فالفتل بالانامل العليا الجس وتأول فى التوضيح قوله في المجوعة بفتله بأنامله الاربع فقال أي يفتله بإيهامه وأنامله الاربع قال والمراد بالانامل الانامل العليا فان زادالي الوسطى قطع هكذا حكى الباجي وحكى ابن رشدأن الكثيرهو الذي يزيدالى الانامل الوسطى بقدر الدرهم في قول ابن حبيب وأكثر العليا ولهذا قال فان زادعن درهم أى فان زاد على الانامل الوسطى وزاد عرف درهم قطع وقد علمت أنه مشى على أن الفتل بدواحدة كاهوالمندهبوانه باليسرى على ماحكاه الباجي وغيره عن المندهب (تنبهات \* الاول) قوله وان لم يظن شامل اذاشك في الدوام أورجا الانقطاع كاصر حبه ابن هارون ونقله صاحب الجمع ومن بابأحرى اذار جاانقطاعه بالفتل والله أعلم (الثاني) ظاهر كلام المصنف أن الفتل انمايؤ مربه فيما اذا كان يرشح فقط أما اذاسال أوقطر فلا ولوكان الدم الذي يسيل تمغمنا بذهبه الفتل وكائنه اعمد كلام اللخمي فانهقال الرعاف أربعة أقسام يسبر بذهبه الفتل وكثير لالذهبه الفتل ولايرجى انقطاعه متى خرج لغسله لعادة عامهامن نفسه فهذان لايخرجان من الصلاة مفتل هذاو مكف الآخر مااستطاعو عضى في صلاته وكثير برجو انقطاعه متى غسله فهذا مخرج لغسله ويعود وكثير يذهبه الفتل لثخانته واختلف فيههل يفتله وعضي أوبخر جبغسله فقال ابن حبيب رأبتابن الماجشون رصيبه الرعاف في الصلاة فيسحه بأصابعه حتى تختص فنغمس أصابعه في حصباء المسجدو بردها تم عضى في صلاته وقال مالك في المسوط اذاخر جمن أنف المصلى دم مفتله فان كان بسيرا فلابأس بهوان كان كثيرا فلاأحب ذلك حتى بغسل أثر الدم انتهى وفي المدونة وينصرف من الرعاف في الصلاة اذاسال أوقطر قل ذلك أو كثر فليغسله ثم يبني على صلاته وان كان غيرسائل ولاقاطر فلمفتله بأصابعه انتهى وجل صاحب الطراز كلأم المدونة وكلام ابن حبيب على الوفاق وان معنى قوله في المدونة ينصرف اذا سال أوقطر وان قبل انه ليس عليه أن يستبرئ أمره هل مذهبه الفتل أملابل متى سال أوقطر جازله أن بنصرف لان القدر المؤذن بذلك قدوجدوهو الدم السائل فان لم ينصر في وتربص وانقطع بالفتل فلاتفسيد صلانه ثم ذكر كلاما بن حبيب الذي ذكره اللخمي وهذاهو الظاهر فكل ما يذهبه الفتل فلا يقطع لأجله الصلاة كانقل صاحب الجمع عن ابن هرون في بيان اليسير وقال في المقدمات لا يخلو اماأن بكون سيرا مذهبه الفتل أولا والثاني أن يكون كثير اقاطر اأوسائلالا يذهبه الفتل انتهى (الثالث) قال ابن غازي جعل المصنف هناالدرهم من حيزاليسير وجعله في المعفوات من حيزالكثير حيث قال ودون درهم من دم مطلقا فحمع بين القولين قال في التوضيح فان زادالي الوسطى قطع هكذا حكى الباجي وحكى ابن راشدأن الكثيرهو الذي يزيدالي الانامل الوسطى بقدر الدرهم في قول ابن حبيب وأكثرمنه فى رواية ابن زياد وفهم ابن عرفة قول ابن رشد على التفسير للذهب فقال وأنامل غيرها كدم غيره ويؤيده انابن يونس فسربه رواية المجوعة السابقة ونعوها لعبدالحق في النكت

ولغير واحدانتهي (قلت) فقول الباجي ان زادالي الوسطى قطع يعني اذابلغ الذي في الوسطى قدر الدرهم في قول ابن حبيب أو زاد عليه في رواية ابن زياد و يمكن أن يقال انماجعل المصنف هناالدرهم من حيز اليسير لان باب الرعاف باب ضرورة فسومح فيه والله تعالى أعلم وقوله كان الطخه بتعين أن يكون هكذا بكاف التشبيه الداخلة على ان الشرطية ويكون مشيرا به الى الحال الثانية وهي أن يسيل الدم أو يقطر ويتلطخ به في ثيابه أو بدنه بأ كثر القدر المعفوعنه قال في المقدمات من شروط البناء أن لايسقط على نوبه أوبدنه من الدم مالا يغتفر لكثرته وقد تقدم الاختلاف في حده لانه ان سقط من الدم على ثو به أوجسده كثير بطلت صلاته باتفاق انتهى و نعوه لابن بشير وابن شاس وصاحب الذخيرة ونبه على ذلك ابن هر ون وابن راشد كانقله صاحب الجمع وعلى هذا فعني قول المصنف قطع أنه بطلت صلاته فلا يجوز له التمادي فيها ولو بني عليها لم تصحلاانه يحتاج الى أن يقطعها كافي قوله والافله القطع وندب البناء كاسيأتي ولا بدمن هذه الكاف لئلا يفسدالكلام فانه لوسقطت الكافي يصيرشرطا وحينئذ اماأن يجعل شرطالقوله فان زادعن درهم قطع ولاقائل باشتراط التلطخ فى ذلك بل نفس الزيادة عن الدرهم موجبة للقطع وهيمن التلطخ واماأن بجعل شرطالقو لهفتله بأنامل يسراه وهو واضح الفساد ويفسيد بذلك بقية الكلام أعنى قوله والافله القطع ولهنداقال البساطي لماحله على الشرط معناه أنهاذا أزادالدم الذى يرشح على الدرهم قطع شرط مركب من أمرين على البدل أحدهم اذا لطخ ثما به والثاني اذا خشى تلوث مسجدوالله تعالى أعلم بصحة هذا الكلام على هذا المعنى ولنذكر كلام ابن الحاجب فذكره وذكر كلام المصنف في التوضيح عليه ثم قال فأنت ترى القطع في الذي يرشح و يفتله اذا زاد من غيرشرط والقطع في الذي يسمل بالشرط من غير تعرض لقدر ثم قال في قوله والافله القطع وندب البناء كلام مشكل بناء على اشكال الكلام المتقدم انتهى وأما الشارح فجعل قوله فان زادعلى درهم الخاشارة للحالة الثانية من غيرتبيين لمراد المصنف وأفالك االاقفهسي فيتعين اثبات الكاف ليزول بذاك الاشكال ويصبر به الكلام في غاية الحسن والكال وأماقو له أوخشي تلوث مسجدفهومن تمام المسئلة الاولى ويشبر بهالى ماقاله سندونقله عنه القرافي في ذخيرته ونص كلام القرافي والفتل انماشر عفي مسجد محص غبرمفروش حتى بنزل المفتول في خلال الحصباء أما المفروش فنغرج منأول مايسيل أو يقطر أحسن لانه نجش الموضع انهي ونص كلام سنديعد أنتكام على الفتل وهندا الذي قلناه انما يكون في غير المسجد أوفي مسجد محصب غير مفروش فيكون مايسقط من تفتيله للدم ينزل لرقته في خلال الحصباء أما المفروش فخروجه من أول مادسمل أو يقطر أحسن لانه اذافتل ذلك سقط على الفراش فينجس الموضع فان فتله فذلك خفيف لان ذلك يستهلك وقد ينزل بين السمار لانه في حكم التراب يدخسل في خلال الانسساء انتهى وكانه بعني اذا كان الدمرسيل ويذهبه الفتل وقوله ينزل المفتول في خلال الحصباء كانه والله أعلم يعني ما يحصل من حك الاصابع بما يتجسد عليهامن الدم والله أعلم وقوله والافله القطع وندب البناء بشير به الى الحالة الثانية وهي أن يسيل الدم أو يقطر بحيث لايذهب الفتل واكنه لم يتلطخ به نو به أوجسده أو تلطخ بهمن ذال شئ يسير لا يوجب القطع وهو الدرهم فادونه على مامشي عليمه المصنف فيجوز القطع وهوالذي يقتضه القياس وتوجيه النظر لان الشأن في الصلاة أن سمل عملها بها ولا يتخللها شغل كثير والانعراف عن القبلة الأنه قدجاء عن جمهور الصعابة والتابعين اجازة البناء في

(فيخرج ممك أنفه ليغسل ان لم بجاو زاقر ب مكان ممكن فيها و يستدبر قبلة بلاعدر) ابن عرفة بخرج ممسكا أنفه ساكتا لاقرب ما يمكن اللخمي ولومستد برالقبلة ابن العربي (٤٧٨) لايستدبرها الالضرورة ابن رشدان وجد الماء في موضع فتجاو زه

الصلاة بعدغسل الدموا ختلف في المستعب من ذلك قال في القدمات فاختار ابن القاسم القطع بسلام أوكلام على القياس قال فان ابت مأولم يشكلم أعاد الصلاة واختار مالك رجه الله البناء على أتباع السلف وانخالف ذلك القياس وهذاعلي أصله ان العمل أقوى من القياس لانعمل السلف المتصللا يكون أصله الاعن توقيف وذكرابن حبيب مابدل على وجوب البناء وهو قوله ان الامام اذارعف فاستخلف بكلام جاهلاا وعامدا بطلت صلاته وصلاتهم فبجعل قطع صلانه بالكلاميعه الرعاف يبطل صلاتهم كالوتكام جاهلاأ ومتعمدا بغير رعاف والمواب مافي المدونة ان صلاتهم لاتبطل لانهاذارعف فالقطعله جائز في قول أومستعب في قول فكيف تبطل صلاة القوم بفعله ما يجوزله أو يستحب له انتهى فهدنده ثلاثة أقوال وحكى ابن عرفة وابن ناجى فى شرح الرسالة قولا رابعاباتهما سواءلامن يةلاحدهاعلى الآخر قالا نقله غبر واحد كصاحب التلقين وزادابن عرفة خامسامانه يقطع ومشى المصنف على استعباب البناء لانه قول مالك على أمه قد حكى الباجي عن مالك من رواية ابن نافع وعلى بن زياد ترجيح القطع وعليه اقتصر ابن بشير وعلله الباجي بانه يخرجمن الخلاف ويؤدى الصلاة باتفاق وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة وقدرجح قوم القطع وهوأولى بالعامى ومن لا يعكم التصرف في العلم بجهله انتهى (تنبيه) قال في المقدمات ولا يعز ج الراعف عن حكم الصلاة وحرمتها على مذهب من يجيزله البناء الابأن يقطع بسلام أوكلام أوفعل مالايصح فعله في الصلاة وهذا وجه قول ابن حبيب ان من رعف وهو جالس في وسط صلاته أوساجد أو را كع ان قيامهمن الجاوس أو رفعهمن السجودوالركو عارعافه يعتمد بهمن صلاته وقال في الطراز فان اختار الراعف أن يبتدى فليقطع صلاته عاينافيهامن غيرفعل الراعف باتفاق فان لم يفعل قال ابن القاسم في المجوعة ان ابتدأولم يتسكلم أعاد الصلاة وهذا صحيح لانا اذا حكمنا بان ماهو فيه من العمل لايقطع البناء حكمنابانه باقعلي حكم اح امه الاول فاذا كان قدصلي ركعة ثم ابتدأ الاولى أربعا صاركمن صلى خساجاهلاو يتخرج فيها قول بأتى على الخلاف في رفض النية على ما يأتى في كتاب الصلاة انتهى (قلت) والمشهور ان الرفض مبطل فيكفي في الخروج من الصلاة رفضها وابطالها ص ﴿ فيخرج ممك أنفه ليغسل ان لم يجاو زأقرب مكان ممكن قرب ويستدبر قبلة بلاعدر ويطأنجساو بتكام ولوسهوا إش لماذكرأن البناء مستعب ذكركيفية مايفعل فيهوشر وطه فقال فيضر جمسك أنفه فالفاء السببية يعنى فاذاخر جيغسل الدم فمسك أنفه لئلا يتطابر عليه الدم فيلطخ ثوبه أوجسده فتبطل صلاته قال ابن عبدالسلام لماتكم على شروط البناء ولم يتعرض المصنف يعنى ابن الحاجب الى مايزيده غيير واحدهنامن قولم بخرج بمسكالانفه لان ذلك محض ارشادالى مايعينه على تقليل النجاسة لان كثرتها تمنع من البناء لاان ذلك شرط في صفة البناء حتى لولم يفعله لبطلت صلاته انتهى وانظر ماقاله ابن عبد السلام مع قوله في الذخيرة واذاخرج فلمشر وط ستةان عسكأنفه ثم ذكر بقيتها فحمل ذلك شرطاوأ كثرأهل المذهب يذكر مسكأنفه في صفة الخروجمن غير تعرض لاشتراط ذاك ولالعدمه والظاهر ماغاله ابن عبدالسلام و يحمل كلام الذخيرة على ان الشرط التعفظ من النجاسة فاذاتحفظ منها ولم عسك أنف مع يضره ذلك فتأمله

الىغـىره بطلت صلاته باتفاق بهرام قال اس هارون عسك أنفيه من أعلاه لئلايبقي الدمداخل أنفه وحكمه حكم الظاهر وردهدا بأنهمحل ضرورة (ويطأنجسا) ابن رشدان وطئعلى نجاسة رطبة انتقضت صلاته باتفاق وانوطئ على قشب يابس فقال ابن سعنون تنتقض صلاته وقال ابن عبدوس لاتنتقض صلاته وأمامشمه فى الطريق وفهاأرواث الدوابوأبوالهافلاتنتقض بذلك صلاته لانه مضطر للشي في الطريق لغسل الدم كايضطرالي الصلاة فيها (ويتكام ولوسهوا) اماانتكلم سهوابعدغسل الدم عند رجوعه الى صلاته فلأأذكر خلافاأن صلاته صحمة الاروايةعن ابن حبيب خلاف مانقل ابن يونس عنه قال معنون فانأدرك بقيةمن صلاة الامام حل السهو عنه الامام والاسجد بعد السلام السهوه وأماان كان تكلمه سهوا في حبن انصرافه فقال سعنون الحكم واحد ورشعه ابن بونس قال

لان حكم الصلاة قائم عليه فسواء تكلم في سيره أم في رجوعه وقال ابن حبيب تبطل صلاته كالوتكام عمدا قال ابن عرفة وجهل كلامه مبطل فانظر ومع خليل

(تنبهان \*الاول) أنظر قول ابن عبد السلام لم يتعرض المصنف الجمع ان ابن الحاجب قال وكمفيته أن يخرج ممسكا لانفه الاان يريدأنه لم يتعرض لبيان انه شرط فتأمله (الثاني) قال ابن عبد السلام اشترط بعض أهل العصر أن يمسك أنفه من اعلاه لأن امساكه كذلك يحتقن الدم بسبيه في العروق ولاأثرله هنالئني مانعية الصلاةواذاأمسكه من أسفله بقى الدمني داخل الأنف وحكمه حكم الظاهر علىسطح الجسدفيكون فاعله حاملاللنجاسة اختيارا وفيه تكلف والموضع محل ضرورة مناسب للتحفيف انتهى ونسب المصنف الاشتراط لابن هارون فقال واشترط ابن هارون أن يمسك أنفهمن أعلاهلانها ذاأمسكهمن أسفله بقي الدمفي داخل الأنف وحكمه حكم الظاهر على سطح الجسدقال ابن عبد السلامفيه نظر والمحل محل ضرورة انتهى وهكذاعزاه ابن ناجى في شرح المدونة لابن هارون قال وعبرعنه ابن عبد السلام ببعض المعاصر بن ومرضه بقوله وفيه تكاف (قلت) والذي ذكرها بن فرحون وصاحب الجعرعين ابن هارون انهذكر ذلك عن بعضهم ولم يذكر اعنه انه قالهمن عنده ولاانه صرح باشتراط ذلك بلقالاقل ابنهار ونعن بعضهمانه عسك أعلاه والذى قاله ابن عبدالسلام من التخفيف ظاهر لاشك فيه وقدخففوا في الحالة الاولى اختصاب الأنامل العلماومن لازم ذلك اختضاب باطن الانف وقالو اانه لا يحبوز القطع مع ذلك فكيف باختضاب الأنف الذي هو محل خروج الدم بل لابدوأن مكون المحل كله قد تاوث بالنجاسة فتأمله وهذا فها متعلق بالرعاف وأماما استفيدمن هذا الكلام وهوكون داخل الانف حكمه حكيظاهر الجسدفي ازالة النجاسة فقدقبله ابن هارون وابن عبد السلام والمصنف وغيرهم وهوظاهر والله أعلم \*وقول المضف ليغسل بيان ال يفعله اذاخر جوقوله انلم محاوز أفرب مكان تمكن هو الشرط الاول من شر وطهوهو أن لا مجارز أفرب مكان عكنه غسل الدمفيه فان تعدى الأقرب الى غيره بطلت صلاته قال في المقدمات باتفاق وذلك لأنهأتي في الصلاة بزيادة مستغنى عنها قال ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح هكذا قالو اولم يفصلوا بين الزيادة الكثيرة والقليلة انتهى ونقله ابن ناجى فى شرح المدونة عن ابن عبد السلام وقال بمده وتبريه لامهني لهلأن خروجه وغسل الدمو بناءه رخصة فاذاا نضاف الى ذلك أمر مستغنى عنه كثرالمنافي فتبطل مخلاف غيره انتهى وقال ابن فرحون قال بعض الشراح وفي شرح الجلاب وأطنه اللباب أن في الزيادة اليسيرة قولين انتهى وكانه بشيرالي صاحب الجع فانه ذكر ذلك وظاهر كلام غيروا حداً به لا فرق بين اليسيرة والكثيرة ولذلك أطلق المصنف وقال البساطي (فان قلت) قديكون ذلك قريباجدا بحيث انهلو فعل مثله في الصلاة لم يضر كالتقدم الى فرجة (قلت) التقدم الى فرجة منفر دوهذا منضم اليه هذه الأفعال التي الأصل أن لا تصيح الصلاة معها انتهى (قلت) وهو نعوماتقدم عنان ناجى ولنبغى أله لا يختلف في أن مجاوزته بنعو الخطوتين والثلاث لا تضرفتاً مله \*وقوله ممكن بعني به ان مجاوزة الاقرب اعاتضرا ذا كان عكنه الغسل فيه وأمااذ الم مكنه الغسل فيه فلا تضر مجاوزته في البناء والمراد بالمكن ما يمكنه الوصول المهقاله ابن راشد ونقله ابن فرحون ونعوه الباجي في المنتق (فرع) فان وجدالما ، في موضع بشرا ، وطلب منه الثمن المعتاد في ذلك الموضع وكان قادر اعليه وغير محتاج اليه وتجاوزه الى غيره فالظاهر أن ذلك يبطل صلاته ولمأره منصوصاوأمالولم مجدالثمن أوكان محتاجاالمهأوطلب منهأ كثرمن الثمن المعتاد فله المجاوزة اليغيره فيايظهر والله أعلم (فرع) و يجوزله أن يشترى الماء في الصلاة بالاشارة والمعاطاة وقدنص ابن فرحون في الالغاز في مسائل البيو ع على أنه يجوزله عقد البيع في الصلاة اذا كان باشارة خفيفة

ومعاطاة قال ويفهم ذلك من قول ابن الحاجب في باب السهو والفعل القليل جدامغتفر وان كان باشارة لسلام أو رده أولحاجة على المشهو رانتهي (قلت)وهذا في عقد البيع لغيرضر و رة فكيف بهذه الضرورة المتعلقة بتصحيح الصلاة وقوله قرب هذاهو الشرط الثاني من شروط البناء وهوأن يكون المكان الذي نغسل الدمف قر ببافان كان بعيدا بطلت الصلاة (فان قلت) مافائدة هذا الشرط مع قولهان لم يجاوز أقرب مكان (قلت) لان قوله أقرب مكان يصدق مع بعد المكان اذالم يمكنه الغسل الافيم فهو أقرب النسبة الى غيره وان كان في نفسه بعيد اوهـ ذاظاهر بالنسبة الى المتعارف لأن البعدوالقرب من الأمور النسبية فيقال هذا المكان أقرب من هذا المكان وان كان بعمدافى نفسه وقال الساطى (فان قلت) فافائدة قوله قرب معدقوله أقرب (قلت) أظن والله أعلم ان أقرب يصدق على مااذا بعد المكان الاأن أحدهما أقرب من الآخر (قلت) وكالرمه يقتضي ان ذلك لايصدق مع بعدالمكان وهو مبنى على ان أقر ب صنغة تفضل وهو يقتضي المشاركة في أصل المعنى فلابدأن يشترك المكانان في القرب وماذكر ناه جار على عرف الاستعمال كاذكر ناوالله أعلم (تنبيه) شرط المصنفأن يكون المكان قريباوالذى في كلام غيره الاأن يكون المكان بعيد اجدا وبينهمافرق قال اللخمى ويطلب الماءمالم يبعدجدا وقال في الطر از قال ابن حبيب ويطلب الماءمالم سعدجا انتهى ولم مذكر خلافه وقال في القدمات الاعلى السناء ومعناه مالم بتفاحش بعد الموضع الذي يغسل فيهانتهي وقال في الذخيرة في شروط البناء وأن لا يبعد المكان جداوقال في التوضيح قوله الى أقرب الماء قالوامالم يتفاحش بعدموضع الغسل فبجب القطع وقديفهم ذلكمن قولة أقرب زادا بن فرحون لأنه بدل الى ان ثم قر بباوغيره أقرب انتهى وكان هذا الذي حل المصنف على قوله أقرب والظاهر ماتقدم وان الصلاة لاتبطل الااذاتفاحش بعد المكان كاتقدم النصعليه فى كلامأهل المذهب ويتعين حل كلام المصنف على ذلك والله أعلم وقال ابن ناجى في شرح المدونة ابن بونس عن ابن حبيب وليطلب الراعف الماء الى أقرب موضع مكنه اذالم متفاحش البعدجدا فاذا وجده في مكان فجاوزه الى غسره فذلك قطع اصلاته قال ابن ناجى قلت تبرأ ابن هارون من المسئلة الاولى بقوله قالواان تفاحش وجالقطع وكائنه رأى ان البناء رخصة وذلك يؤذن بالطلب وان تفاحش انتهى (قلت)لاينبغي أن يحمل كلام ابن هار ون على البناء ولو تفاحش البعد فانه مخالف لنصوص المذهب وأيضافوجه البطلان ظاهر وهو كثرة المنافي فتأمله والله أعلم (فرع) اذارعف المتمم في الصلاة ووجدما يغسل به الدم فانه بغسله و منى ولا ببطل تيمه لانه دخل في الصلاة بشر وطهافلا ببطلهاطر والماءقاله صاحب الجع في آخر الكلام على الرعاف والله أعلم وقال فىالطرازمن افتتح الصلاة بالتيمم ثم صب المطرأ وجاءا لماء بعد ذلك لم يبطل تيممه فان رعف غسل الدم ولم تبطل صلاته فان كان عمن يرجح قطع الصلاة بالرعاف فاماقطع كان ماوجده من الماء بقدر ماغسل الدم فقط فهل ببطل تيممه أملاوهو مذهب الشافعي وذلك لأمرين أحدهماأنه لمااشتغل بطهارة النجس قطع اتصال تمممه بالصلاة والثاني انه لماوجد الماء اليسبر وجب علمه ان سحث عنه وعن سببه فلعله بقدر على زيادة ووجوب الطلب ببطل تممه حتى تحقق عدم الماء وقوله و يستدير قبلة بلاعدرهداهوالشرط الثالث وهوأن لاستدبر القبلة من غير عدر وفان استدبرهامن غير عذر بطلت صلاته قال اللخمي واذااستدر الراعف القبلة لطلبه الماءام تبطل صلاته وقال في الطراز انأمكنه طلب الماءوهو مستقبل القبلة فلايستدبرها وان استدبرها للضرورة فلاشئ عليه

انهى وقال في الذخيرة ولايشترط استقبال القبلة قاله اللخمي وصاحب الطراز انهى ويريد اذا كان ذلك لضرورة كافالوا ونعوه قول ابن ناجي في شرح المدونة ظاهر كلام المدونة أنهلا يشترط في غسل الدم للبناء أن يكون مسيره لجهة القبلة وهو كذلك انتهى وقد علم من كلامهم أنالضرورة هوكون الماءفي غيرجهة القبلة وهوالقدر الذي أراده المصنف بقوله بلاعدر وقال ابنغازي قوله ويستدبرقبلة بلاعدر كداصرح بهابن العربي وهوالمفهومهن كلام اللخمي وسند ( تنبيات \* الأول ) ظاهر كلام ابن غازى ان ما قاله ابن العربي موافق لـ كلام المصنف والذي نقله ابن فرحون وصاحب الجمع عنه خلاف ذلك قال ابن فرحون المعروف من المذهب أنه يخرج كيفهاأ مكنه سواءاستد برالقبلة فى خروجه أولا الاانه يستعب له المحافظة على استقبال القبلةماأ مكنه قاله القاضي عبدالوهاب وقال القاضي أبو بكر لا يخرج الابشرط أن لايستدبر القبلة وهوقول بعيد لم يعول عليه أحدمن الشيوخ لعدم تمكنه من ذلك غالبا ونحوه لصاحب الجعوزاد في آخره فلايلتفت اليه (الثاني) ماذكره ابن فرحون وصاحب الجع أوله موافق الكلام المصنف وماتقدم وقوله الاانه دستحب له مخالف له فتأمله وقال الشسي في شرح الرسالة بعدأن ذكر كلام اللخمي وخالفه غيره في ذلك وقال بالبطلان (الثالث) اذاوجدماء قريبالكنه يستدبرالقبلة اذاخر جالبه وفىجهة القبلة ماءأ بعدمنه فهل يذهب الى الماء القرسوان استدبر القبلة أويذهب الى الأبعد ولايستد برالقبلة لم أرفيه نصاوالذي أراه أن بذهب الى المكان القريب واناستديرالقبلة لانترك الاستقبال أخف من كثرة الأفعال المنافية للصلاة فتأمله وقوله ويطأ بجاسة هذاهوالشرط الرابع وهوأن لايطأفي مشيه على نجاسة وظاهره مطلقاسواء كانت رطبةأو بالسة وسواء كانتمن أرواث الدواب وأبوالها أومن غيرذلك وسواء وطثها عمدا أوسهوا وقريب منه فول ابن الحاجب غيرمت كالم ولاماش على نحاسة فان تكلم أومشي على نحاسة فذالها يبطل في المضى لافي العود الما ورابعها عكسه (ولنذكر نصوص المذهب) قال في المقدمات ان وطئ على نجاسة رطبة انتقضت صلاته بأتفاق تم قال واختلف ان مشي على قشب يابس فقال ابن محنون تنتقض صلاته وقال ابن عبدوس لاتنتقض وأمامشيه في الطريق لغسل الدموفيها أرواث الدواب وأبوا لهافلاتنتقض بذلك صلاته لأنه مضطر الى المشي في الطريق لغسل الدم كايضطر للصلاة فها وليس بصطرالي المشيعلي القشب قاله ابن حارث انتهى قال وصاحب الجع قالوا ان مشيعلى نعاسة وكانت رطبة بطلت اتفاق أى عدرة ومافى معناها تمذكر الخلاف في القشب المابس مم قال وهوعندى اذامشي علماغير عالمها وأما اذاتعمد المشي علما بطلت صلاته بلاخلاف انتهي وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب ان كانت العدرة رطبة فظاهر المنه ها لاتفاق على البطلان ولذلك قال ابن غلاب النجاسة الرطبة متفق على ابطالها والظاهر أن مراده العندرة الرطبة لانه قال وأروات الدواب وأبوالها لاتبطل وقدعلم أن البول رطب قال وأماعه م البطلان في زبل الدواب وأبوالهافعلل بضرورة المشيعلها اكثرتهافي الطرقات وللاختلاف أيضافي نجاستهاوأما الدم الزائدعلى القدر المعفو عنه وزبل الكلاب ومافى معنى ذلك من النجاسات فغير مغتفر ثم قال (تنبيهان \* الأول) أطلق المؤلف القول في النجاسة من غير تفصيل ولا بدمن ردّ ذلك الاطلاق الى ماذكرناه (الثاني)كلام المصنف يقتضي أن الخلاف الذي في السكلام يحرى في المشي على النجاسة قال في التوضيح ولم أرفى مسئلة النجاسة الاالقولين ير يدفى القشب اليابس وكلام المصنف

موافق لابن شاس وابن عطاء الله فانظر نصوص المتقدمين انهى وقال صاحب الجع قال ابن راشد وأمامشيه على أرواث الدواب وأبوالهافي الطريق ومباشرته لغسل الدم فغتفر قاله ابن حارث انتهى (تنبهات الاول) تعصل من هذاأن مشيه على أرواث الدواب وأبو الهاغير مبطل كاتقدم التصريح به في كلام أهل المذهب وظاهر كلامهم ان ذلك لا يبطل ولوكانت رطبة كايفهم ذلك من كلام ابن رشد ومن كلام صاحب الجعوه وصريح كلام ابن فرحون وقاله الجزولي في شرح الرسالة فانهقال لاخلاف فبااذامشي على نجاسة رطبة انه لابني واختلف فما ادامشي على نحاسة يابسة وذكرا الالف ثم قال والنجاسة المرادة هي العدرة وأما أروات الدواب وأبو الهافييني اذامشي علمامطلقاللضرورة لان الطريق لاتخلومنها وللخلاف فهاولذلك راعاه مالك وقال من وطئ بخفيه أونعليه على أروات الدواب الرطبة وأبوالهاوصلي مها المسئلة بشيرالي مسئلة الخف المتقدمة في باب المفوات ( قلت ) و ينبغي أن يقد ديما اذاوطها ناسيا أومضطر الذلك لعمومها وانتشارها في الطريق وأماان وطئهاعامدامن غيرعد راسعة الطريق وعدم عمومها وامكان عدوله عنها فينبغي أن تبطل صلاته لانتفاء العلة التي هي الضرورة (الثاني) مباشر ته لغسل الدم من أنفه مغتفر أيضا كاتقدم فى كلام صاحب الجمع وأماغيرهامن النجاسات كالعندرة والبول والدم وزبل الكلاب والدجاج التى تأكل النجاسات وغير ذلك فان كانت رطبة بطلت صلاته باتفاق وكذا ان كانت يابسة ووطئهاعامدا كإذكره صاحب الجمع وانكانت يابسة ووطئها سهوا ففيها الخلاف حكى المتقدمون فهاقولين بالبطلان وعدمه فظاهر كلام المصنف أنهمشي على البطلان وهو القياس لان مباشرة النجاسة في الصلاة مبطل سواء كان عمدا أوسهوا اذاعلم بذلك المصلي في صلاته وحكى ابن الحاجب فى دلك أربعة أقوال كاتقدم وقال في التوضيح ولم أرمنصوصا في مسئلة النجاسة الاهذين القولين وكلام المصنف بعني ابن الحاجب يدل على أن الكلام والمشي على النجاسة مستو يان وهو مقتضى كلام ابن شاس وابن عطاء الله انتهى وذكرابن عرفة القولين تم قال قال ابن بشير مشيه على نعاسة مثل كلامه في أقو اله ولم يعترض عليه ولاعلى ابن الحاجب والله أعلم (الثالث) ينبغي أن يقيدهذا عا اذاعلم قبل كال الصلاة أنه وطئ نعاسة سهوا وأما ان لم يعلم بذلك الابعد الصلاة فانه يعيد في الوقت وهذاظاهر (الرابع) القشب بفتح القاف وسكون الشين المعجمة العدرة اليابسة هكذا قال في التنبيهات وفسره بعضهم بأروات الدواب وأبوالها وليس بصحيح والله أعلم ( الخامس ) اذاعلم هذافيحمل كلام المصنف على عمومه لكن يستثني منه أروات الدواب وأبوالها وقداستثناها في الشامل وقوله ويتكلم ولوسه واهناه والشرط الخامس وهوأن لايتكلم فانتكلم عامدا أو جاهلابطلت صلائه بأتفاق فاله في المقدمات فان تكام ساهيا فحكى في المقدمات فيه قولين قال ابن حبيب لابيني لان السنة انماجاء ن في بناء الراعف مالم يتكلم ولم يخص ناسيامن متعمد وحكى ابن سعنون عن أبيه أنه يدى ويسجد لسهوه الاأن يكون كالرمه والامام لم يفرغ من صلاته فانه محمله عنه (قلت) وهذا الحكم جارعلي حكم الكلام في الصلاة في غير الراعف والأول قصر الرخصة على محل ورودها وأيضا اذاحصل الكلام كثرت الأفعال المنافية للصلاة ووجه صاحب الطراز هـ ناالقول بأن طاله لما كانت منافية لحال المصلين ولم يبق معه من صفات المصلين الاترك الكلام فقط فاذا انغرم هذاالوصف انسلبت عنه سائر صفات المصلين وخرج من حكم الصلاة انتهى وحكى ابن يونس الثاعن ابن الماجشون أنهان تكلم في ذهابه أبطل وان تكلم في رجوعه الصلاة لم تبطل قال ابن

يونس قال بعض أصحابنا لأنه اذاتكم راجعافهوفي عمل الصلاة فأشبه كالممسهوا في اضعاف الصلاة واذات كلم في انصر افه فاعاهو مشتغل بغسل الدموهذا ليس بقوى لأن حكم الصلاة عليه قائم سواء تكلم في سيره أوفى رجوعه انتهى قال في التوضيح وحكى ابن بشيروا بن شاس را بعاعكس الثالث انه ان تكلم في مسيره لم تبطل واز تكلم في عودته بطلت ولم يعز واه انتهى (قلت) عزوه لا بن بشيرسهو وانماذ كرهابن شاس وله عزاه ابن عرفة واعترضه فقال ونقل ابن شاس الثالث معكوسا خلاف ما تقدم وقال ابن ناجى فى شرح المدونة قول خليل حكاه ابن بشير وهم لاشك فيه ولم يذكره ابن شاس على انه رابع بل قال فان تسكلم ساهيا فني البطلان ثلاثة أقوال ولذلك قوى الظن بأنه وهم فى النقل وكذلك جزم صاحب الجعبانه وهم فى ذلك وأنه أراد نقل الأقوال الثلاثة التي حكاها ابن بشيرفوهم (تنبيهات \* الأول) نسب صاحب الطراز القول بالبطلان بالـ كلام سهو امطلقالابن الماجشون ونسب القول بالتفصيل بينأن بكون في الذهاب أوفي الرجوع لابن حبيب عكس ماتقدم فلعل لكلواحدقولينأو وقع ذلكمنه سهوا واقتصر المصنف على القول بالبطلان ولوكان الكلامسهو الأنهموافق لظاهر المدونة قال في كتاب الصلاة الثاني من المدونة في كتاب الاستخلاف وانقال يافلان تقدم فان كان راعفافقد أفسدعلى نفسه ولابيني انتهى فظاهره سواءقال ذلك عمدا أوسهوالكن قوة الكلام تدل على ان المرادانه قال ذلك عداوقال ابن يونس في باب الرعاف قال في كتاب الصلاة وان رعف الامام فالماخرج تكلم بطلت صلاته قال ابن الماجشون تكلم سهواأوعدا ابن يونس بريد للحديث أنه يني مالم يتكلم فهو على عمومه وقال البساطي لايظهر لقوله ولوسهوا معنى لأن هذه شروط عدمية مجموعها ملزوم الصعة وضدأ حدها ملزوم لضدا لصعة والمبالغة انما تكون في هذا فتأمله (قلت) بل الذي يظهر ان لذلك فالدة وهي انه لماشرط في البذاء عدم السكلام بالغ في ذلك فقال ولوكان السكلام سهوافانه يشترط عدمه فتأمله (الثاني) لوت كام عمد الاصلاح الصلاة فهل تبطل ذلك صلانه وعنع البناءأملا لمأر فيهنصا والظاهر انهلا تبطل الصلاة فتأمله (الثالث)اختلف في المأموم اذا انصرف لغسل الدم هل محفوج من حكم الامام أم لا على أربعة أقوال حكاهاصاحب المقدمات وغيره (أحدها) أنه يخرج من حكمه حتى يرجع المه جلة من غير تفصيل (الثاني) أنه لا يخرج من حكمه جلة من غير تفصيل (الثالث) ان رعف قبل أن يعقد معه ركعة خرج من حكمه حتى يرجع المهوان لم يعقد معه ركعة لم يخرج من حكمه (الرابع) النظر الى ما آل المهأمي هفان أدرك ركعة من صلاة الامام بعدر جوعه كان في حكمه حال خروجه عنه وان لم بدرك معهركعة حين خروجه لمرتكن في حكمه في حال خروجه قال في المقدمات فن رأى انه يخرج من حكمه حتى يرجع يقولان أفسدالامام صلاته متعمداقبل أن يرجع لم تفسد عليه وان تكلم سهوا سجد بعدالسلامولم يحمل عنه ذلك الأمام خلاف أصل بن حبيب الذي برى ان ذلك يبطل عليه البناء وانظن الامام قد أتم صلاته فأتم صلاته في موضعه ثم تبين له أنه لومضى لادرك الامام في الصلاة اجزأته صلاته وانسهاالاماملم يلزمه سهوه ومن رأى انهلا يخرجمن حكمه يقول ان أفسد الامام صلاته متعمدافسدت عليه هوصلاته وان أتم صلاته في موضعه ثم تبين انه لومضى لادرك الامام في الصلاة لم تعجزه صلاته وانسها الامام لزمه سهوه وان تكام ساهما جله عنه الامام خلاف اصل ابن حبيب المذكوروان قرأ الامام بسجدة فسجدها فرجع هو بعد سلام الامام كان عليه أن يقرأها ويسجدهاقالهابن الموازعلى قياسهذا القول انتهى والثلاثة الاقوال الاول تؤخذمن كلامابن

(ان كان بجهاعة واستخلف الامام وفى بناء الفذخ للاف) ابن رشداً جاز البناء فى الصلاة بعد غسل الدم مالك وجيع أحجابه فى الامام والمأموم واختلفوا فى الفذفقال ابن حبيب لا يبنى (٤٨٤) وقال أصبغ وابن مسامة يبنى وهوظ اهر المدونة على ماقال ابن كنانة

يونس كاحصلها ابن ناجى من كلامه في شرح المدونة (قلت )والجارى على المشهور هو القول الاوللانه سيأتى انه اذا فرغ الامام اتم مكانه ولححت صلاته وان تبين خطؤه وصوب ابن يونس بطلان صلاته اذا بطلت صلاة الامام فتأمله ص ﴿ ان كان مجماعة واستخلف الامام وفي بناء الفذ خلاف ﴾ ش هذاهوالشرطالسادسمنشروطالبناءولما كأن مخالفا لماقبله لانهوجودىوما قبله عدمي فصله عماقبله وكررأداة الشرط للتفصيل الذي فيدوالمعني ان الراعف يبني اذاكان فى جماعة سواء كان اماماأ ومأمو ماغيرانه ان كان اماما فانه يؤمر بالاستخلاف استحبابا كم سيصرح بهالمصنف في فصل الاستخلاف فان لم يستخلف استخلفو الانفسهم وصلوا وحدانا واماان كان فذا ففي بنائه خلاف أى قولان مشهور ان أحدهما يبني كايبني الذي في جماعة والآخر انه لايبني قال صاحب الطرازاتفق أحجابناعلى أن المأموم يبنى فى الرعاف وكذلك الامام لانهوا حد من الجماعة كالمأموم فالذى صوله من صلاة الجاعة به حاجة الى حفظه باكال الصلاة كالمأموم واختلفوافي الفذ فاجاز مالك في العتبية أن يبنى وقاله مجمد بن محمد ومنعه ابن حبيب والاول أبين لان ما يمنع البناء ومالا يمنعه لايختلف فيه الفذوغيره كالسلام من اثنتين فعاطال وفعاقصر ولانه قدعمل شيئامن الصلاة فلا يبطله بغير تفريطمنه ولانه قدحاز فضيله أول الوقت بذلك القدر فلايفوت ذلك عليه كفضيله الجاعة انتهى وقال في المقدمات قال مالبناء مالك وجميع أحجابه في الامام والمأموم واختلفو افي الفذ فذهب إبن حبيب الى أنه لايبني لان البناء الماهو لحوز فضل الجاعة وقال ابن مسلمة يبني ومثله اللك في رسم سلعة سماهامن سماعا بن القاسم من كتاب الصلاة في بعض روايات العتبية وهو قول أصبغ وظاهر المدونة أن الفديدي على ماقاله ابن لبابة انتهى وكذلك قال ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب ان ظاهر المدونة ان الفذيبي قال في التوضيح ولذلك قال ابن بزيزة ان مذهب المدونة بناء الفذ قال المصنف ولاشك في أخذ بناء المأموم من المدونة وفي أخذ بناء الفذ والامام منها نظروفي كل منهما قولان منصوصان وحكى الباجي أن المشهور في الفذعدم البناانتهي والى تشهير الباجي وماقاله الجاعة المتقدمون انهمذهب المدونة أشار بالخلاف (تنبيه) ماذكره المصنف في التوضيح أن في بناءالامام قولين ذكرهماابن فرحون وصاحب الجمع وغيرهماهو خلاف ماذكره صاحب المقه مات وصاحب الطراز من اتفاق مالك وجميع أصحابه على بناء الامام ونعوه للخمى فانه لم يحك في بناء الامام والمأموم خلاف تم قال واختلف في الفذ وذكر الخلاف ثم قال والاول أرجح بعني القول بجواز بنائه قال وليس البناء لفضل الجاعة فتعصل في بناء الامام طريقان أحدهما له البناء باتفاق والاخرى فيه قولان ارجهماجو از الاستخلاف ص ﴿ واذا بني لم يعد الابركعة كملت ﴾ ش يعنى أن الراعف اذابني ولم يقطع صلاته وخرج لغسل الدم وغسله كاتقدم ثم رجع لم-كمل صلاته فانهلا يعتد عامضي من صلاته الأبالركعة الكاملة بسجدتها فاو رعف بعد القراءة وقبل الركوع أو بعدالقراءة والركوع أو بعدان ركع وسجد سجدة واحدة فانه لا يعتد بذلك كله اذار جع ويبتدي الركعة التي لم تتم من أولها بقراءة الفائحة ثم السورة ولايبني على شئ ممامضي سواء كان ذلك في الركعة الاولى أوالثانية قال في المقدمات وهوظاهر المدونة عندى وقدروى ذلك عن ابن القاسم وقال في

الباجي المشهوران الفذ لايبني ابن رشد ويستخلف الاما معندخروجهمن يتم بالقوم صلاتهم و يصر المستخلف له اماما دصلي معه ما أدرك من صلاته بعد غسلالدم ويقضى مافاته و مكون في حكمه حتى يرجع المهعلى الاختلاف في هـ فا ابن المـ وازفان أفسدالامام صلاته متعمدا فسدتصلاة الامام (واذا بني لم يعتد الاركعة كلت) انظرهدا معقولهم بعد هدافان لم يتمركعة روى ابن القاسم وابن وهب لايبنى حتى تتقدم لهركعة دسجدتها فان رعف قبل ذلك لم يبن فان أدرك ركعة بسجدتها وبعدهاركعة سجدهاسجدة ثمرعف فخرج عرجع وغسل الدم فلمأتنف هذه الركعة الثانية من أولها ولايبني علىماتقدممنهااذالمتتم بسجدتهاالباجي وجهه ان الركعة الواحدة لايصم الفصل بينهابعمل غيرها وان كان من الصلاة فن فصل مان ركعة وسجدتها بركوع لغيرها فقدفاته اتمامها ولما كان الخروج

لغسل الدم ليس من الركعة كان فصلابين الركعة ما نعامن اتمامها انتهى وهذه و خامس الاقو ال فى المسئلة وسيأتى طريقة ابن رشد وطريقة ابن يونس هل يبنى على الاحرام

التوضيح انه المشهور وقيل بيني على ماعمل من صلاته سواءرعف في الركعة الاولى أوغيرهافان كان رعف بعد القراءة في الاولى أوغيرها فاذار جعر كعولم يعد القراءة وان رعف في أثناء القراءة قرأمن الموضع الذى انتهى المهوان رعف وهو راكع ثمر فعرأسه للرعاف فذلك رفع من الركعة فاذارجع القيام وخرمنه السجودوان رعف وهوساجد فرفع الرعاف فذلك رفع السجدة فاذارجع سجدالسجدة الثانية وانرعف وهوجالس للتشهد فقيامه للرعاف قيام من الجلسة فاذارجع ابتدأ بقراءة الركعة الثالثة الاأن يكون ذلك في مبتدا الجلوس قبل تمام التشهد الاول فليرجع الى الجلوس حتى يتم التشهدقال في المقدمات وهذا قول ابن حبيب وحكاه عن ابن الماجشون وعزاه المصنف في التوضيح وغيره لابن مسامة واستظهره هو وابن عبدالسلام وغيرهما وحكى في المقدمات ثالثا وهوأنه انكان في الركعة الاولى استأنف الاحرام وان كان في الثانية ألغي مامضي منهاواستأنف الركعة من أولهابالقراءة ورابعاوهوانهان كان في الاولى استأنف الاحرام وان كان في الثانية بني على مامضي منها روى هذا عن ابن الماجشون وعزا الثالث لابن القاسم وروايته عن الكفيرسم سلعة سماها وتؤولت المدونة عليه وذكرابن عرفة ان الثالث يفصل بين الأؤلى فلايني على جزئها وغير الاولى بدني على مامضي منها ولم يقل انه يستأنف الاول باحرام وعزاه لابن حارث عن أشهب وابن الماجشون فيكون في المسئلة خسة أقوال (تنبيهات الاول) وجه قول ابن القاسم ان الفصل بين اجراءالركعة ممنوع منه ولذلك حكموا بفوات الركعة اذا فصل بين ركوعها وسجودها بركوع ركعة اخرى سهواووجه القول الثاني ان الخروج لغسل الدم لمالم يكن مانعامن اتمام الصلاة ولافاصلابين ركعاتهالم بكن فاصلابين أجزاءالركعة وايضافانه فصل مباح بين اجزاءالركعة فلا بكونمانعا كالكذب في الصلاة ولان في عدم البناءز يادة في أفعال الصلاة وقال في الذخيرة الموالاة شرط في الصلاة بالاجاع فلا يحوز التفريق بين ركعاتها ولا بين اجزاء ركعاتها فن لاحظأن الرعاف مخل بهاسوى بين الركعات وأجزائها ومن لاحظأن الركوع الواحد كالعبادة المستقلة والصلاة المنفردة لان الشارع قدخصها بأحكام ادراك الأوقات وفضلة الجاعة والجمعات وتعصل الأداء فصارتأولى بالموالاة في نفسها فلا يلزم من اهمال الموالاة في جملة الصلاة اهما لها في الركعة وهو المشهورانتهي وأماالاقوال الاخر فوجههاان البناء انما بكون على أساس فاذالم يعقد الركعة الأولى لم يكن أساس بني عليه الاتكبيرة الاحرام وقد قال بعض العلماء انها ليست بركن وانها خارجة عن الصلاة (الثاني) قال المازري في شرح التلقين لوفعل الراعف بعدر عافه فعلامن أفعال الصلاة هل يعتديه ويني عليه أم لاف ندهب ابن حبيب الى أنه لا يعتد شلانة أشياء رفع رأسه من الركوع وهوراعف ومن السجود أوقيامه الى الثالثة بعد فراغ تشهده وكانه رأى اذاحصل له الركوع والسجود ولارعاف به ثم عرض له الرعاف فرفع منهما فان الرفع منهما يجزئه ولا يعمده اذا أعادالبناء قال وقدقد منااضطراب القول في الرفع من الركوع هله وفرض في نفسه وذكرنا ماقاله الناس في الرفع من السجود انتهى وهذا لا يتصور على المشهور أعنى انه لا يعتد الابر كعة كلت قبل الرعاف وقال اللخمى في تبصرته ولا يحتسب الراعف بما فعله بعدر عافه وقبل خرو جه لغسل الدموأجاز ذلك ابن حبيب في ثلاث وذكرها (الثالث) هنا حكم الفذاذ اقلنا بجواز بنائه وحكم الامام والمأموم اذاوجد الامام قدفرغ وأمااذا وجده في الصلاة فيتبعه على أي حالكان ولايأتي بما فاته حتى يفرغ الامام من صلاته (الرابع) هـ نداعلى المشهور وأماعلى القول بأنه يبني على مافعله من

اجزاءالركعة فقال المازري فيشرح التلقين اذاعاد فعل الاجزاء الباقية من الركعة مالم يكن تشاغله بفعلها يفيتهمع الامام عقدالر كعة التي صادفه فيها ولا يمنعه من البناء وا كال مابقي عليه من الركعة صلاة الامام ركعة في غميته مخلاف الناعس انتهى وقاله اللخمي فانظره أيضا (الخامس) فهم من كالرم المصنف حكم مسئلة أخرى لم تتعرض لها المصنف ولكن يؤخذ حكمهامن كلامه وهومن رعف بعدأن أحرم وقبل أن يركع هل يصوله البناء على احرامه حكى في المقدمات في ذلك أربعة أقوال أحدهاانه سنى على احرامه مطلقاجعة كانت أوغيرها اماماأ ومأمو ماأو فذاوهو قول سعنون \*الثاني لابيني ويستأنف الاقامة والاحرام جلة أيضامن غير تفصيل وهوقول ابن عبدالحكم ومثله في رسم سلعة سماهامن سماع ابن القاسم والثالث انهاان كانت جعة ابتدأ الاحر اموان كانت غير جعة بني على احرامه وهو قول مالك في رواية ابن وهب وظاهر مافي المدونة عندي \* الرابع أنه ان كان وحده أواماما ابتدأوان كان مأمومابني على احرامه انتهى ففهم من كلام المصنف هناانه يبني ولولم يعقدركعةلكن هذافي غيرالجمعة فانهسيقول بعدهذا وانلمتم ركعة في الجمعة ابتدأظهر اباحرام وهذاهوالقول الثالثفي كلاما بنرشدالذي عزاه لمالك وقال انهظاهر المدونة عنده وصرح فى التوضيح بأنه المشهور ذكر ذلك لماتكام على مسئلة الجمعة وذكر قبل ذلك الأربعة الأقوال كا ذكرهاابن رشدالاأنهعزا الثالثلابن وهب ونصه وقدحكي ابن رشدفي البناء قبل عقدركمة أربعة أقوال عن سحنون يبني وعن ابن عبدالحكم لايبني وعن ابن وهب يبني الافي الجمعة قال وهوظاهر المدونة وقيل مني المأموم دون الامام والفذ وقال ابن ناجى في شرح المدونة ظاهر كلامه في المدونة انه يبني وان لم يعقد ركعة وهو كذلك عند سحنون ثم ذكر بقية كلام ابن رشد وكذلك قال الشيخ أبوالحسن الصغير ظاهره رعف قبل أن يركع أو بعدماركع ابن رشداختلف فيه انظرالمقدمات وقال في التنبيهات اختلف في تأويل مذهبه في الكتاب فقيل مذهبه أنه لايصح البناءالالمن صلى ركعة بسجدتها ورعف في الاخرى كإفي العتبية والاابتدأ الصلاة باقامة واحرام وقيل مذهبه بناؤه على الاحرام وان لم يتم ركعة وقيل بل ظاهر قوله لا يني على احر ام ولاغيره الافي الجمعة قالشيخناأ بوالوليدوهوظاهر المدونة عندي كافي رواية ابن وهب انتهى (قلت) انظر هذا الذيذكره فانه عكس ماذكره في المقدمات وكائه سهومنه رجه الله وقدنبه على ذلك ابن عرفة وقال انه وهم ونبه عليه الشيخ أبوالحسن الصغير وقال لاشك أن ماذكره في المقدمات هو ظاهر المدونة لأنه قال واذاعقدر كعة وسجدتم رعف ألغاها اذابني وانعقدها سجدتها سيعلما قال الشيخ أبوالحسن فقوله ألغاها اذابني انه يبني على الاحر ام وقال في الجمعة فان رعف في الأولى من الجمعة قبل أن يعقدها بسجدتها فوجد الامام حين رجع قدسلم من الصلاة فليتدى ظهر اأربعا وقال الشيخ أبوالحسن فظاهره انهلايبني على الاحرام انتهى (السادس) قال في التوضيح يطلق البناء فيبآب الرعاف على معنيدين بناء في مقابلة قطع كاتقدم يعني في قو لهم في حالة الرعاف بجب البناء في حالة الأولى و يجب القطع في الثانية و يجوز الأمران في الثالثة و بناء في مقابلة عدم اعتداد وهذاالثابي اعايتأتي بعد حصول البناء الأول أي اذاحكمنا مأنه لا يقطع فهل بعتد يكل مافعله و يبنى عليه أولايعتدانتهي أكثره باللفظ (قلت) ويطلق البناء في هذا الباب على معنى ثالث في مقابلة القضاء وهو منافات المأموم بعدد خوله مع الامام اذاخر ج لفسل الدم كماسياتي في قولهواذا اجمع بناء وقضاء (السابع) قال في رسم شكمن سماعا بن القاسم من كتاب الصلاة اذا

ابن بشير يصلي في موضع تمكنه الصلاة فيه اذاعل أوظن فراغ امامه (والا فالاقرباليه والابطلت) ان يونس والساجي ان اعتقدأن امامه أتح صلاته فرجع الى المسجد أوالى أبعدمكان يمكمه أنيتم فهصلاته فقدأبطل على نفسه لانه صارماشيا في صلاته (ورجعانظن نقاءه أوشك ) تقدم نص ابن عرفة يرجع لظن اهراك سلام امامه (وفي الجعة مطلقا لاول الحامع) الباجي ان اعتقد أن امامه أتم صلاته فان كان في جمة لزمه الرجوع الى الجامع لان الجعة لاتصلى الافي الجامع ابن شعبان وانعا رجع الىأدنى موضع ملى فيه الجعة بصلاة الامام الباجي ولا مجزئه أن بقها بغير المسجد لقول الث محمد من ذكر سبعدتى السهوقبل السيلامهن الجمة فلاسجدهما الافي السجد فان سجدهما في غيره لم بعزه (والابطلت) أماان ظن بقاء امامه ولم رجع (١) وأماان لم رجع في الجعة فقد تقدم قول الباجي لاعزئه أنشمها بغسر المبد ابن القاسم ان أترمكانه فبان خطأ ظنه (١) بياض بالأصل

فرغمن غسل الدمورجع لصلاته يرجع بغيرتكبيرقال ابن رشدلا نهلم يخرج من صلاته وانما يرجع الصلاته بتكبير من خرج منها بسلام انتهى والله أعلم ص ﴿ وأَنْهُ مَكَانُهُ انْ لَمْنَ فُر الْحُ امامـــهُ وأَ مكن والافالأقرب اليه والابطلت ورجع ان ظن بقاءه أوشكولو بتشهد وفي الجمعة مطلقا الاول الجامع والابطلنا وشيعني أن الراعف اذاغسل الدموأر اداتمام الصلاة فلا يخلوا ماأن يكون جعة أوغيرها فان كانت جعة فسيأتي حكمها وان كانت غيرجعة فلا يخلوا ماأن يغلب على ظنه ان الامام قد فرغ من صلاته أو يغلب على ظنه انه يدرك منه شيأمن الصلاة أويشك في ذلك فان ظن فراغ الامام وأجرى ان علم ذلك فانه يتم مكانه ان أمكنه اتمام الصلاة فيه بأن يكون موضعه طاهر التهم أفيه الصلاة جوقوله والافالاقر بأىوان لم عكنه اعام الصلاة في الموضع الذي يغسل فيه الدم لتعاسمه أولمنيقه أولغير ذلك فانه يذهب الى أقرب المواضع اليه بما يصلح للصلاة فيتم فيه صلاته ، وقوله والابطلت راجع الى قوله أتممكانه والى قوله والافالاقرب أيفان لم بتمكانهمع ظنهمع فراغ الامام بلرجع الى الموضع الذى كان فيه الامام فان صلاته تبطل برجوعه فخالفته لما أمر به وكذا اذالم بمكنه الانمام عوضعه وقلنا يمجاوزه الى الاقرب فتجاوزه الى الابعد فتبطل صلاته كاصرح به صاحب الجع ونقله عن بن حبيب وأماان ظن بقاء الامام حتى يدرك شيأمن صلاته ولو التشهد أوشك في ذلك فان لم يرجع بطلت صلاته هذا حكم غير الجمعة وأماان أصابه الرعاف في الجمعة وخرج لغسله فانه برجع مطلقا الى أول مكان من الجامع أي سواء ظن بقاء الامام وانه يدرك شيأمن صلاته أوظن فراغه وعلا ذلك غان لم يرجع الى الجامع بطلت صلاته والى البطلان في هذه المسئلة والمسئلة التي قبلها أشار بقوله بطلتا (تنبيهات؛ الاول) مستندالظن في فراغ الامام و بقائه برجع الى تقديره واجتهاده أوالى خبر عدل قاله صاحب الجمع ويفهم ذلك من كلام ابن بشير (الثاني) قوله اذا ظن فراغ امامه أتممكانه بر يدسواء ظن فراغه عند اتمام غسله وظن أنه الآن باق ولكنه يفر غوهوفي الطريق قبلأن يصل اليه فني الصورتين بتم مكانه هذا هو الظاهر من كلامهم قال اللخمي اذا غسل الراحف الدم أتم في موضعه اذا كان فذاأ ومأمو ماوكان اذارجع لم بدرك شيأمن صلاة امامه انتهي (الثالث) اذا طن بقاء الامام فرجع تم ظن في بعض الطريق فراغ الامام فانه يتم مكانه ان أمكن والاففي أقرب موضع مكنه الاعامفيه فان عاوز ذلك بطلت صلاته وهذا ظاهر وقدصر حبه شراح ابن الحاجب (الرابع)ظاهر كلام المصنفأنه اذاطن فراغ الامام أتم مكانه ولوكانت الصلاة في مسجد مكة أوالمدينة وهندا هو المشهور وروى عن مالك انه يرجع في مسجد مكة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم الى المسجدولوسلم الامأم قاله في التوضيح قال الباجي فجعل الرجو علفضلة المكان انهى وعزاابن عرفةهانه الرواية لرواية النسائي وقال ابن ناجى في شرح المدونة وظاهر الكتاب ان مسجد مكة والمدينة كغيرهما وهوكذلك على المشهور وروى النسائي أنه برجع اليهما مطلقا فال الباجي فجعل الرجوع لفضيلة المكانوان لميكن من شبرط صحة الصلاة انتهى وتعو ولابن فرحون وغيره من شراحا بن الحاجب فجعاواهده الرواية خلاف المشهور وظاهر كلام صاحب الطر از انها المدهب فانهقال فرعلو كانت صلاته في المسجد الحرام ومسجد الرسول قال مالك في المدونة انه يرجع الى اتمام الصلاة فراعى فضل البقعة وعلى قول ابن شعبان لا يرجع لذلك انتهى وتبعه على ذلك القرافي وصدر بالرجو عثم قال وعلى قول ابن شعبان لا يرجع و يعني بقول ابن شعبان ماسيأتي له ان الراعف لايرجع الا اذاظن أنه يدرك مع الامام ركعة وأماان ظن انة لايدرك معه ركعة فلايرجع لان مايدركه

فى حكم النافلة لانه زائد على الصلاة ولاضر ورةله فى ذلك وجزم البساطى فى المغنى بهذه الرواية ولم يذكر غيرهاوقال في شرحه في المذهب رواية انه يرجع ولوظن فراغ الامام في المسجدين المعظمين فاختلف هلهي تقييد فيكون المذهب انهلا يرجع في غيرها ويرجع فيهما أوهى خلاف فيكون المشهورانه برجع مطلقا وتبطل صلاته ومقابله تبطل في غيرهماانتهي (قلت) والأكثر على الطريقة الأولى ومنهم الباجي في المنتقى والله أعلم (الخامس) اذاظن فراغ الامام وأنم مكانه محتصلاته سواءأصاب ظنهأوأخطأهداهوالمشهورقال اللخمي فانتبين انهأ خطأفي التقديروأنه كان يدركه لو رجع أجز أته صلاته وهو قول ابن القاسم في المبسوط انتهى وقاله غير اللخمي وقال البرزلي اذا ظن الراعف فراغ الامام وكمل في موضعه فتبين عدم تكميله فعن ابن القاسم عدم الاعادة وفيه اعتراض لان المأموم سلم قبل امامه انتهى قال في التوضيح وحكى ابن رشد قولا اذا أخطأطنه بالبطلان فانخالف ظنه ورجع بطلت صلاته أصاب ظنه أوأخطأ قال في التوضيح و يتخرج فيها قول بالصعة فيااذا خالف ظنه وتبين خطأظنه وأدرك الامام مماحكاه ابن رشدفي الفرع الذي قبله انتهى وقال ابن بشيران تأول وجوب الرجوع فختلف في بطلان صلاته بناء على ان الجاهل كالعامد أو كالناسي انتهى (قلت) والمشهورانه كالعامد (السادس) اذاظن بقاء الامام أوشك في ذلك لزمه الرجوع مطلقاسواء ظن انه يدرك ركعة أم لا قال في المنتقى والمشهور من المذهب أن الراعف برجم مادام امامه في بقية من صلاته تشهد أوغيره وقال الشيخ أبو استقيعني ابن شعبان ان رجاأن بدرائ معامامه ركعة والاصلى مكانه انتهى ونقله في التوضيح وقال بعده قال ابن يونس وهو خلاف مذهب المدونة انتهى وقال ابن ناجى فى شرح الرسالة فظاهر كلام الشيخ انه اذاطمع أن يدرك شيأ من صلاة الامام ولو السلام فانه يرجع المهوهو كذلك على ظاهر المدونة وغيرها وقال ابن شعبان ان لم يطمع بادراك ركعة لم يرجع انتهى وهكذاقال عبدالحق في النهذيب انه يرجع ولوعلم أنه يدرك السلام وذكرعن بعض شيوخهانها ذالم يطمع في ادراك ركعة جازله البناء في مكانه وتصح أفعاله وان كانت قبل فراغ الامام لانه لماعلم بانه لا يدرك معهر كعة خرج من امامته وسقط حكم مراعاته قال ورأيت نحوه لابن شعبان انتهى (قلت) ويأتى مثله على المشهور فما اذاعلم انه ان رجع لا يدرك شيأمن صلاة الامام ولكنه يعلم الآن ان الامام باق في الصلاة فانه يني مكانه وأن كان ذلك قبل فراغ الامام فتأمله والله أعلم ولا يضره ذلك كااذا تبين خطأظنه فان صلاته محميحة وان كانت أفعاله قبل فراغ الامام (السابع) قال ابن فرحون اذا قلنا يرجع فانه يرجع الى أقرب موضع يصلى فيهمع الامام ولايرجع الى محل مصلاه أولا لانهزيادة في المشي في الصلاة انتهى ونقله صاحب الجععن ابن راشدوهو ظاهر فعلى هذا اذاقرب من المسجدوصار في موضع يصير له فيه الاقتداء بالامام بحيث صاريدرك أفعال الامام وأفعال المأمومين أوأقو الهم وكان الموضع طاهرا يمكنه الصلاة فيه فلا يجوز له أن يتعداه وان تعداه بطلت صلاته وهوظاهر (الثامن) اذاظن بقاء الامام أوشك ورجع وأصاب ظنه فلاشك في حدة صلاته فان أخطأ ظنه وجد الامام قدفرغ فصلاته صحيحة ويتم في الموضع الذي علم فيه بفراغ الامام اذا أمكنه قال اللخمي وان رجاأن يدركه رجع فان وجده قدأتم أتمهو ولم تفسدصلاته انتهى وانظرهل يتخرج قيها قول بالبطلان من القول الذي حكاه ابن رشد فمن ظن فراغ الامام وأتم مكانه ثم تبين خطأ ظنه والظاهر انه لايتخرجلان الرجوع الى متابعة الامام هو الاصل قال في الذخيرة لماتكم على رجوع الراعف

بعدغسل الدم (تنبيه) تعارض هنامحدوران أحدهم مفارقة الامام بعدالتزامه الصلاقمعه وذلك لايجوز والثاني الحركات الى الامام فعل زائد في الصلاة وذلك لا يجوز ولا يدللراعف من أحدهما فيعتاج الى الترجيح فالمشهور مراعاة الاول و وجوب الرجو علا وجدا حدها ان وجوب الاقتداء راجح بالاستصحاب لشبوته قبل الرعاف مخلاف الآخر وثانيها ان الزيادة انماتمنع وتفسداذا كانتخاليةعن القربةوهذه وسيلة الىالقربة في الاقتداء فتكون قربة وثالثهاان حذه حالةضرورة فتؤثر في عدم اعتبار الحركات ولاتؤثر في ترك الاقتداء انتهى فعلم من هذا ان الرجوع هوالأصل فالاتيان بهأرجح فتأمله (التاسع) اذاظن بقاء الامام أوشك وقلنا انه يرجع فخالف وأتم الصلاة مكانه بطلت صلاته وهذا ظاهر وهو أحدالصو رتين اللتين أشار المصنف الهمايقوله والا بطلتا وظاهره سواءوافق ظنه حال الامام أم لا وهو كذلك لكن قال البساطي في شرحه ان وافق ظنه حال الامام بطلت صلاته اتفاقاوان خالف ظنه حال الامام فان تبين أن الامام فرغ بطلت على المشهور (قلت) ولم أقف على هذا لغيره بلذ كرالجزولى في شرح الرسالة أن الصلاة تبطل ولو تبين خلاف ظنهمن غيرخلاف ونصه ولوعلم انه يدرك بقية صلاة الامام أوشك وبني فيمنز له عمتين لهانهاو رجع لم يدرك شيئا فصلاته باطله قالوامن غيرخلاف الشيخ وان كان اختلف فمن فعل مالا يجوزله نم تبين انه الواجب عليه هل صلاته باطلة أم لاقولان كن صلى خامسة ثم تبين انهار ابعة انتهى (العاشر) قال في التوضيح هـ ندا التقسيم ظاهر في المأموم والامام لأنه اذا استخلف صار حكمه حكم المأموم وأما لفذفيتم مكانهمن غيررجو عانتهي وقال ابن فرحون فيتم صلاته بموضع غسله ان أمكن والافني أقرب موضع يصلح الصلاة انتهى والله تعالى أعلم (الحادي عشر) ماذكرانه يرجع في الجعة مطلقاللجامع هومذهب المدونة وهو المشهو رفان لم يرجع وأتممكانه أوفي غيرالجامع الذى صلى فيه بطلت جعته على المشهور وهي الصورة الثانية في قول المصنف والابطلت وقال ابن رشدقال بعض أصحابنا يبني في أقرب مسجد اليهوهذا ظاهر تعليل ابن القاسم بان الجعة لاتصلى في البيوت ونقله المصنف في التوضيح وابن عرفة وابن ناجي في شرح المدونة وعلى المشهور فهللابد أن يرجع الى نفس الجامع قال في التوضيح وهو المشهو رأوالي أقر بموضع تصلي فيه الجمعة وهوقول ابن شعبان قال وان أتح في موضعه لم أرعليه اعادة قال المازري فاشار الى ان الرجوع للجامع فضيلة واذابنيناعلى المشهور فانه يكتني بأول الجامع فان تعداه بطلت نص عليه الباجي انتهى كلام التوضيح ونقل ابن عرفة وغيره قول ابن شعبان بلفظ قال ابن شعبان يبني في أدني موضع تصعفيه الجمعة بصلاة الامام قال صاحب الطراز فوجه قول ابن القاسم ان الجمعة لما كأن من شرطها المسج موان مايصلهامن كان خارج المسجد لضرورة الزحام ولايجد مكاناوهذا الراعف انمانتم صلاة الجمعة وهوقادر على المسجد فلايسعه أن يصلي في غيره ثم وجه قول ابن شعبان بأنه لو صلى ثم أحدث لصحت صلاته و بأن المسجد انما يعب عند استكال الشروط وقد فاتت الجماعة والامام فلايجب الجامع وبأنهلو أدركته أحدركعة وهومسبوق واتصلت به الصفوف فانه اذاسلم الامام وانفض الناس فاعايأتي بالركعة الثانية في ذلك الموضع ولاينتقل للسجد فقد صارلذلك الموضع حكم المسجدانتهي اختصار فعلى قول ابن شعبان اذاوصل لأول موضع تقام فيه الجمعة من رحاب المسجد أوطر قه المتصلة به يتم هناك قال البساطي وظاهره وان كان ابتدأهافي الجامع وانهلا يجو زلهأن يتعدى ذلك وهذا ظاهر والله تعالى أعلم وقال اللخمي في المسئلة ثلاثة أقوال فذكر المشهو روقول ابن شعبان قال وقال المغيرة ان حال بينه وبين الرجو عواد فليضف الها أخرىثم يصلى أربعافال ابنعرفة وهومشكل لأنههو الأولى وعليه حله المازري وابن يونسأي جعلواقول المغيرة تفسيرا لمذهب المدونة نم قال ابن عرفة وقول ابن بشير ومن تابعه ثالثها ان أمكنه رجع والافكانه غرور بظاهر قول اللخمي وأخلابن يونس الثالث من قول أشهب من هرب مأمومه بعدر كعة أتمهاجعة انتهى ولذاجعل صاحب الطراز والقرافي فى ذخيرته قول المغيرة تفسيرا وكذاصاحب المقدمات قال فيهاحكم الراعف في الجمعة وغيرها سواء الافي موضعين أحدهما انهاذاصلي مع الامام ركعة عرعف فلم نفرغمن غسل المرحتي أتم الامام فلايصلى الثانية الافى المسجدالذي ابتدأفيه الصلاة فان عال بينه وبين الرجوع الى المسجد وادوأمر غالب أضاف الهاركعة وصلى أربعا قاله المغيرة والثاني اذارعف قبل أن سم مع الامام ركعة بسجدت اعمليفرغ حتى أتم الصلاة لايني على صلاة الامام عام ركعتان ويصلى أربع ركعات في موضعه على قول من رأى انه سنى على الاحرام في الجمعة انتهى وأما القول الثالث في كالرمابن بشير وتابعيه فقدذ كره الفاكهاني في شرح الرسالة ولم يعزه لكن ذكر عن صاحب البيان والتقر سانه المشهو رور دعليه ذلك فقال وفي المسئلة قول ثالث وهوان حال بينه وبين المسجد حائل أجزأته صلاته في موضع غسل الدم والارجع الى الجامع قال صاحب البيان والتقريب وهذاالقول هو المشهو رقال الفاكهاني ان هذاوهممنه بل المعروف من المندهب والمشهور منه اشتراط الرجوع الى المسجدفي الجمعة من غير تفصيل حتى لوحال بينه وبينه حائل قبل تمام صلاته بطلت جعته (قلت) ونقل ابن ونس في باب الجمعة عن ابن القاسم انه اذاصلي في أفنية المسجدانه بعز تعقال ابن يونس قال ابن أفي زمنين قال ابن القاسم ان صلى في أفنية المسجد يوم الجمعة أوقضى فيه ركعة كانت عليهمن رعاف غسله وهو يعدموضعافي المسجديملي فيهان ذلك يجزئه وخالفه سحنون وقال يعدأ بدالأن الصلاة فيغير السجد لاتعجوز الالضيق المسجد انتهى وهو خلاف ماتقدم عن ابن القاسم فيماحكاه صاحب الطر از ولعل له قولين والله أعلم (الثاني عشر) حيث قلنا يرجع للجامع فلابدأن يرجع للجامع الذي ابتدأ الصلاة فيه قاله في المقدمات وقد تقدم لفظها (الثالث عشر) قول المصنف بطلتاً ي لأي جزء بقي عليه منها حتى لورعف قبل أن يسلم فانه برجع ليوفع السلام في الجامع كاصر حبه في التوضيح وقاله ابن هار ون ونقله ابن فرحون وهوظاهر قوله في المدونة واذارعف المأموم بعد فراغه من التشهد قبل سلام الامام ذهب فغسل الدم ثم رجع فتشهدو سلم قال صاحب الطراز قوله رجع معناه اذاطمع بادر الدالاه ام قبل أن دسلم وفيه الخلاف مع ابن شعبان أو يكون في جعة أوفى أحد الحرمين (الرابع عشر) قوله لأول الجامع ظاهره ولوكان ابتداء الصلاة خارج الجامع لزحام أوضيق وقيدا بن عبد السلام هذا عااذا لم يكن ابتدأها خارجه ونصه نقل في الرجوع في الجمعة ثلاثة أقو ال الرجوع مطلقا وهو المشهور رعيالماابتدأعليه لأن الأصل فياطلب ابتداء طلب دوامه وهذا والله أعلمالم يكن ابتدأهافي موضع خارج المسجد اضيق المسجد انتهى ولم ينبه المصنف على ذلك في التوضيح ولا ابن عرفة ونقله عنه البساطي في المغنى وقبله ونقله صاحب الجمع و بحث فيه فقال يمكن أن يقال كان ذلك لموجب وقد انتفى فينبغى الاعدام عةو يرجع الى الاصل والاول أظهر انتهى (قلت) الذي يظهر من كلامهم انه حيث أمكنه الرجوع الى الجامع فالربد من رجوعه اليه فتأمله (الخامس عشر) هذا كله انماهو اذا

عدم ادراك صلاة امامه صحت اللخمي وكذا العكس (وانلميتمركعة في الجعة التدأ ظهرا باحرام)این رشدان رعف قبلأن يركع بعدأن أحرم فظاهر مافي المدونة عندي وهوقول مالك في رواية ا بن وهدانهاان كانت جعة اسدأ الاحراموان كانت غير جعة بني على احرامه الباجي قال سعنون أن أحرم ثمرعف ىنى على احرامه ابن يونس لبناءعلى تكبيرة الاحرام مطلقاهوظاهر المدونة (وسلم وانصرف ان رعف بعدسلام امامه لاقبله)من المدونة قال مالك اذارعف الامام بعد فراغه من التشهد قبلسلام الامام انصرف فغسل الدم ثم رجع فان كان الامام قد انصرف قعدوتشهد وسلم وان رعف بعدسالام الامام ولميسلم هوسلم وأجزاته صلاته ابن يونس وكذلك لورعف قبل سلامه ثمسلم الامام في الوقت قبل انصر افه فانه يسلمو بجزئه

حصل له ركعة من الجمعة بسجدتها قبل رعافه وأما ان لم يحصل له ركعة بسجدتها وظن فراغ الامام فانه يقطع ويبتدى طهرافى محله أوفي أي محلشاء على المشهور أويبني على احرامه ويصلي أربعافي محله على قول سعنون كاتفدم في كالرم المقدمات قاله في الشامل وهـ ندايفهم من كلام المصنف الآتي عقب هذا والله تعالى أعلم صر وان لم يتم ركعة في الجعة ابتدأ ظهر ابا حوام يش يعني ان من حصل له الرعاف في الجعة قبل أن يتم ركعة بسجدتها ولم ملحق منها بعد ذلك ركعة مع الامام فانه يصلى ظهرا أربعا اتفاقا فاله المصنف في التوضيح قال وهل يبني على احرامه أولا المشهور لابد من ابتدائه وقال سحنون يبنى على احرامه وقال أشهب انشاء قطع وابتدأ كالمذهب وانشاء بني على احرامه كقول سعنون وانشاءبني على احرامه وعلى ماتقدم لهمن فعلها وظاهر كلام ابن الحاجب ان أشهب لم ومتحبشا والذى حكى عنهابن يونس وابن رشدوغيرها استحباب القطع انتهى وجعل ابن يونس قول محنون تفسير اللدونة فقال ظاهر المدونة عندي انه بني على احراهه وحله اللخمي وابن رشد على الخلاف وقال اللخمي واختلف اذارعف في الأولى من الجعة قبل أن يكملها ممرجع بعد فراغالامام فقال في المدونة سمي الظهر أربعا وقال سحنون بني على احرامه ظهرا وقال أشهب استحباله أن يتكلم و يبتدى الظهر أربعا وان بنى على احرامه أجزاه وان كان قدسجد سجدة فسجدأ خرى وصلى ثلاثا أجزاه وقال أشهب في كتاب محدفدين فاتنه الأولى من الجمعة وأدرك الثانية ثم ذكر بعدسلام الامام سجدة فانه يسجدها ويأتى بركعة وتجزئه جعته فعلى هذا تجزئ الراعف الجمعة اذارعف في الاولى وقديق منها سجدة فدأتي بسجدة وركعة وتحزئه انتهى وتقدم كلام المقدمات في شرح قول المصنف واذابني لم يعتد الابركية كلت (تنبهان والاول) قول المصنف في التوضيح فانه يصلى ظهرا أربعا اتفاقا يقتضي انه لاخلاف في عدم اعامها جعة ونعوه في الطراز وهوخلاف ماتقدم في كلام اللخمى فانه خرح قولا بجواز اتمامها جعمة الاأن ريد المصنف الخلاف المنصوص وقدذ كرالمازري فيشرح التلقين تغريج شخه اللخمي فيهده المسئلة و محتْمِعه في ذلك وأطال في ذلك جدافلينظره من أراده (الثاني) لولم يقطع و بني على احرامه فهل تصيرصلاته على القول الذي مشي عليه المصنف من اعاة لقول سحنون وأشهب وهو الظاهر أوتقول لاتصير صلاته لم أرفيه نصاصر بحافتاً ملدوالله تعالى أعلم ص ووسلم وانصرف ان رعف بعدسلام امامه لآقبله كه ش يعنى ان المأموم اذار عف بعد سلام الامام فانه دسلم و ينصر ف على المشهور خلافا لسحنون في منعه أن يسلم حتى يغسل الدم ان كان الدم كثيرا الاان السلام ركن من أركان الصلاة فلايأتي به في حال تلسه بالنجاسة كسائر أركان الصلاة والمشهور مدهب المدونة ووجهه أنها متخف سلامه بالنجاسة على خروجه لغسل الدم لمافي الخروج من كثرة المنافي وخفة لفظ السلام وأخذ بعضهم منه ان السلام غير فرض قال ابن ناجي والاكثر ون لم يعرجو اعليه وقوله لا فبله يعني انه اذار عف المأموم قبل سلام امامه فانه ينصر في لغسل الدم ولا ينتظر الامام حتى يسلم فاذاغسل الدم فان طمع بادراك الامام قبل أن يسلم رجع على المشهور خلافا لابن شعبان وان لم يطمع بادراكه فان كان في الجمعة فلا بدمن رجوعه لأول الجامع وان كان في غير الجمعة جلس مكانه وتشهدوسلم (تنبهات \* الأول ) علم عاقر رناه ان هذا الحكم غير خاص بالجمعة بل جارفي الجمعة وغيرها كايفهم من كلام المدونة وأشار اليهصاحب الطراز في كلامه السابق في التنبيه الثالث عشرفي شرح قول المصنف وأتم مكانه كاتقدم وكانبه عليه شراح ابن الحاجب وجعل

المصنف في التوضيح كلام ابن الحاجب خاصا بمسئلة الجمعة قال ابن فرحون و كذلك ابن هارون وليس كذلك ( الثاني ) لم يبين المصنف هناهل يعيد التشهد اذا غسل الدم وأراد السلام أم لاوقال فى التوضيح فى شرح قول ابن الحاجب فتشهد ثم ملم أى ان لم يتقدم له التشهد وأما لو تقدم فلا يعيده ونعوه لابن عبدالسلام ورده ابن عرفة فقال وقول ابن عبدالسلام ان رعف بعد تشهده لم يعده خلاف نصها المقبول انتهى يشيرالي قولها السابق واذار عف المأموم بعد فواغهمن التشهد قبلأن يسلم الامام ذهب فغسل الدمثم رجع فتشهدوسلم قال ابن ناجي ماذكره انه اذارجع يتشهد ثانيا وقدكان تشهدأولا هوالمشهور وهو مرادابن الحاجب بقوله فلو رعف فسل الامام تحرجع فتشهدوسلم وقال ابن عبد السلام معناه ان كان لم يتشهداً ولاوأما لوتشهداً ولافانه يسلم دون تشهد وقبله خليل وتعقبه بعض شيوخنا بصريح المدونة كاتقدم وكان شخنايعني البرزلي محيب عنه بأن قوله جارعلى أحدالر وابتين سجد السجو دالقبلي فانهلا بتشهدا كتفاء بتشهد الصلاة وكنت أجيبه بوجهين أحدهما أنهماليساسواء لقرب السلام من التشهد الأولو بعده من التشهد في الرعاف لان خروجه وغسله ورجوعه مظنة للطول غالبا (الثاني) هبأنهما سواء قصارى الأمرأن يكون في المسئلة قول ثان وهو قصد الى ذكر المذهب مع أن نص المدونة يدل على خلافه فكيف عكن أن يجعل المخرج المذهب انتهى ولفظا بن عبد السلام قوله رجع فتشهد هذا اذالم يتقدم تشهده قبل الرعاف ولوتقدم أوتقدم منهمقدار السنة لسلم اذارجع انتهى وتعقب ابن فرحون أيضا كلام ابن عبد السلام بأن الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد قال فى شرحه لابن الحاجب انه بعيد التشهد ولوكان فدتشهد لان من حقه أن بتصل بالسلام ولا بتراخي هنه ونقل أبوالحسن الطنجي عن ابي الحسن الصغير بأنه يرجع ويتشهد وانكان قد تشهد وعله عاتقدم قال وهونص المدونة انتهى (قلت) وكذلك صرح صاحب الطراز بأنه بعيد التشهدوان كان قد تشهدوعله عاتقدم وأن السلام انماشر ع عقب التشهد ومتصلابه وتبع صاحب الشامل ابن عبد السلام والمصنف فى التوضيح والصواب خلافه كاعلمت والله أعلم (الثالث) ظاهر كلام المصنف وابن الحاجب ان المأموم اذار عف قبل سلام الامام لايسلم و ينصرف لغسل الدم ولوسلم الامام بالخضرة قبل انصرافه وعبارة ابن الحاجب في ذلك أقوى فانه قال وعلى المشهور لو رعف فسلم الامام ورجع فتشهدوسلم وليس كذلك بلنصابن يونس واللخمى على انهلو رعف قبل سلام الامام ممسلم الامام في الوقت قبل انصر افه فانه دسلم و يجزئه قال ابن يونس وأعالذي ينصرف من رعف والامام يتشهدلأنه لاينبغي لهأن ينتظره حتى يسلموهو راعف قال ابن ناجي وكل أشياخي يحملون ذلك على التفسير للدوانة نتهى (قلت) ونعوه في الطراز قال لوان هذا المأموم رعف فهم بان ينصر ف سلمالامام قبلأن ينصرف فسلمأ جزأه قاله عبدالحق وغيره انتهى وقداعترض ابن فرحون على ابن الحاجب انه خلاف ماتقدم قال الأأن معمل كلامه على انه ايما المام بعد انصر افه فيكون كلامه وفاقاانتهي وعزافي الشامل التقييد للخمى وكلامه يعمل انه عنده وفاق أوخلاف وقد علمت ان الاول المذهب والله أعلم (الرابع) اذارجع الى الصلاة رجع بغيرت كبيرة اله في رسم شك منساع ابن القاسم ابن رشد انه لا يرجع بغيرت كبير لانه لم يحر جمن صلاته بالرعاف وانمايرجع الى تمام صلاته بالتكبيرمن خرج منهابسلام انتهى (الخامس) هذاحكم المأموم وانظرلو رعف الامام قبل سلامه أوالفذ على القول بجواز بنائه ولمأر فيه نصاوا لظاهر أنه أن حصل الرعاف بعدان

وان تقمأ بلغها أو قلسما فألقاه فليتاد وان ابتلع القلس بعيد ماأ مكنيه طرحه وظهر على لسانه أفسد الصلاة قال في المحوعة وانكان سهوا سنى وسجد نعد السلام انتهى ونقلاابن يونس نظرهمع قوله ومن ذرعه قى الم تبطل صلاته ( كظنه عرج فظهر نفيه) الباجي انظن أنه أحدث أورعف فانصرف أعتبان انه لم تصبه شئ ففي المدونة لمالك يستأنف ولاسبى قال ابن القاسم ومن تعمد قطع صلاته أفسدعلى من خلفه فعلى هـ ندا ان كان اماما بطلت صلاته وصلاة من خلفه وقال سعنون لاتبطل على من خلف الانهخرج لما يجو زله يخلاف من سلم على شك هل أتم أربعا أولا والفرق سنهما أن هذا مأمور بالتادى على اتمام صلاته ومن ظن الرعاف مأمور بالخروج ويحتمل أن مفرق من الظن والشك انتهی وأتی این بونس بكلام سعنون كانه تفسير فقال الذي انصرف لرعاف ظن انهأصابه معناه اذا كان يستطيع أن يعلم مآخر ج منه في المحراب

أتى بمقدارا لسنةمن التشهدفانه يسلم والأمام والفذفي ذلك سواءوان رعف قبل ذلك فانه يستخلف الامام من يتم بهم التشهدو يخر جلغسل الدمو يصير حكمه حكم المأموم وأما الفذفيخر جلغسل الدم ثم يتم مكانه والله أعلم ص ﴿ ولا يبني بغيره ﴾ ش الباء في قوله بغيره بمعنى في أي في غير الرعاف أوللسببية أى لايبني بسبب غير الرعاف والمعنى أن من حصل له شئ مماينا في الصلاة من سبق حدثأوتذكرهأوسقوط نجاسةأوتذكرهاأوغيرذاك ممايبطل الصلاة فانهلايبني على مامضي من صلاته بل يقطعها ويستأنف الصلاة وهذاهو المذهب قال في المدونة ولايبني الافي الرعاف وحده وأشار يذلك الىماوقع من الخلاف للعلم، في هذه المسائل فاجاز أبوحنيفة البناء في الحدث الغالب والرعاف عنده حدث غالب وأجاز أشهب لمن رأى في ثويه أوجسده نجاسة أن يغسلها ويبني وكذلك انأصابه ذلك في صلاته نقله عنه غير واحدمنهم اللخمي في تبصر ته لكن نقل عنه استحباب القطع فانهقال بعدان ذكرانمن تكاملانقاذصي أوأعمى أوخوفاعلى مالكثير انهيقطع ويستأنف الصلاة مانصه وعلى قول أشهب ان لم يتعمد أحدمن هؤلاء بدني على ماصلي أجزاه قياساعلى أصله اذاخرج لغسل دمرآه في ثويه أولقيء قال أحب الى أن يستأنف انتهى وانظرماذ كرهعن اشهب هنامع مانقلوه عنه في كتاب الحجان من علم بنجاسة في طوافه قطع وابتدأه وقول المصنف في التوضيح حكى المازرى وابن العربى عن أشهب اله يقول فمن رأى نجاسة في ثويه في الصلاة انه يغسلها وبدني وهو بعيدعن أصل المذهب بوهم انفرادهما بذلك وقد تقدم عن اللخمي ونقله صاحب الطرازعن مدونة اشهب وقال ابن ناجى في شرح المدونة ذكر ابن العربي عن اشهب كذهب أبي حنيفةأنه سنى في الحدث انتهى وهذا غرب ومن ادالمصنف البناء بعد حصول المنافي فلارد علمه المزحوم والناعس حتى يسلم الامام فانهما بينيان على مامضي من صلاتهما وقال ابن الحاجب لايني فى قرحة ولاجرح و يعنى بذلك اذا انفجرت القرحة في الصلاة وسال منهادم كثير ورجا انقطاعه فانه يقطع الصلاة كاتقدم عندقول المصنف واثر دمل لم ينك والله اعلم ( تنبيه ) قال ابن فرحون لوحصل لهرعاف فخرج له وغسل الدم ورجع الى الصلاة ثم حصل له رعاف آخر له يبن وبطلت صلاته وكلام المؤلف يعني ابن الحاجب لايفهم منه هذا انتهى (قلت) وكذلك كلام المصنف ولم اقف عليه لغيره صريحاالاماذ كره صاحب الجع وكلام ابن عبد السلام في مسائل البناء والقضاء يقتضي عدم البطلان ص ﴿ كُطْنُه فَخْرَجِ فَظَهْرِ نَفْيَهُ ﴾ ش يعني ان من ظن انه حصل له رعاني في الصلاة فخرج ليغسله فتبين أنهليس برعاف وانماهو ماء فانه لابيني على مامضي من صلاته لانها بطلت بلستدئها وهذاهوا المشهور ومذهب المدونة قال في أواخركتاب الصلاة الاول من المدونة ومر انصرف من صلاته لحدث أو رعاف ظن انه أصابه تم تبين له انه لاشئ به ابتدأ واذا تعمد الامام قطع صلاته أفسدعلى من خلفه انتهى وقال اللخمى في تبصرته اختلف فمين ظن أنهرعف أواحدث فخرج ثم تبين انه لم بصبه ذلك هل يني وان كان اماماهل تفسد صلاتهم فقال مالك ببتدى ولايني وظاهرقول ابن القاسم انه اذاكان امامالا تفسدعلهم لانه لم يتعمد قال ابن معنون في الجموعة لانه خرج عامجوزله ويبتدى الملاة خلف الذى استغلفه وقال فى كتاب ابنه ان بني أبطل عليهم لانه لايستطيع ان يعلم اخرجمنه قبل أن يخرج من المحراب الاأن يكون في ليل مظلم وقال ابن عبد الحكييني ولايبطل على من خلفه بمنز لةمن ظن انهسلم فخرج ثم عادفسلم وهوأقيس لحديثذي

لانهخر جعلى غيريقين ولوكان في ظلمة أو وقت لا يعرف الدم من الماء لابتدأ هو الصلاة وحده وصلاة القوم تامة انتهى بنصه

اليدين انه خرج صلى الله عليه وسلم وهو يظن انه قد أتم وتسكلم ثم بني انتهى فحكى في القطع والبناء قولين لمالكوابن عبدالحكم وذكر المصنف مسئلة الانصراف للحدث في فصل السهووعزا الشارح في الكبيروالوسط الفرعين هناوفي باب السهولصاحب الطراز وذكر عنه انهعزا القول بالبناءفي الفرعين لسحنون وتسع الشارح رحه الله تعالى فى ذلك صاحب الدخيرة فانه عز االقول بالبناء لسعنون ونقله عنه صاحب الطراز ووقع ذلك في كتاب الطهارة من الطراز عزوه لسحنون وأحال على مافى كتاب الصلاة ولم يعزه فى كتاب الصلاة الالاين عبدالحكم فلعله نقله عن سعنون أيضاأو وقع منه في الطهارة سهو وعلى ذلك جرى الشارح في الشامل وأما في الشرح الصغيرفل بذكر القول بالبناءولم يعز الفرعلاحد وتعصل من كلام اللخمي في بطلان صلاة المأمومين قولان أحدهما أنها لاتبطل علهم ويستخلف أويستخلفون من بتريهم والثاني أنهاتبطلالاأن يكونوافي ليسلمظهوفي المسئلة قول ثالث أنهما تبطل مطلقا حكاء القاضي في التنبهات ونصه وأكثرالشارحين والمختصرين على انه انكان امامافانه افسدعلي من خلفه بدليل قوله بعده وهوقول مالك عندنافي الامام اذاقطع صلاته متعمدا أفسدعلي من خلفه وحلها اللخمي على انهالا تفسدلانه لم يتعمدوا حتج بنفس اللفظ والاول أظهر انهي وقال ابن عرفة وفي بطلان صلاة من خرج منهار عاف أوحدت ظنه فبان كذبه للشهور واللخمي مع ابن عبدالح وعلى الاول لو كان اماما في صحة صلاة مأ و ميه ثالثها أن كان محمث لا عكنه علم كذي ظامة الاولوهو القول بالصحة مطلقالل اجي مع الشبخ عن سمنون واللخمي عن ابن القاسم وابن حارث عن أبن عبدوس ويحي بن عمر مستدلا يقول أشهب لا ببطلها نحك عداوالثاني وهو القول بالبطلان مطلقا للدونةمع ابن حارث عن سحنون والباجي عن مقتضي قول ابن القاسم والثالث وهوالتفصيل للصقلي مع اللخمي عن سحنون انتهى للفظه الاعز والاقو ال ففصلته لاجل السان فيكون لسحنون ثلاثة أقوال وعزاالثاني للدونة بناء على مانقله ابن يونس فانه جعله متصلابا لمسئلة الاولى ونصه قالومن انصرف من صلاته لحدث أو رعاف ظن انه أصامه ثم تبين انه لاشئ مه التدأ الصلاة ولوكان اماماأ فسدعلي من خلفه ابن القاسم ومن قول مالك ان الامام اذا قطع صلاته متعمدا أفسدعلىمن خلفه ثمذكر قول سحنون بالتفصيل ويؤيد كلاماين يونس مانقله عياضعن أكثرالشارحين واللهأعلم واقتصر صاحب الطراز على القولين اللذين حكاهما اللخمي وذكرابن ناجي الثلاثة الأقوال وقال انقول اللخمي أظهر ممانقله عياض عن أكثرا لشارحين لانه لافرق بين كون الامام ظن و بين كونه تعمد لكن نقل ابن يونس عن المدونة انه لو كان اماما أفسد التهى بالمعنى (قلت) فظهران القول ببطلان صلاة المأمومين أرجح لكونه مذهب المدونة وقال صاحبالجمع انه الصحيح ونقل عبدالحق في التهذيب في كتاب الصلاة الاول عن مصنون عن ابن القاسم ان صلاة الامام وصلاة من خلفه باطلة تم قال ومعناه ان كان يستطيع أن يعلم ماخر جمنه الح واقتصر على هذا فحمل الثالث تفسير اوالله أعلم (تنبيه) قال ابن بشير من طن بطلان صلاته بهاديه برعاف أوحدث فانصرف ثم تبين له بطلان ظنه فأمافي الرعاف اذالم يشكلم ولم عش على نجاسة فانه ينتظرفان كان بحيث يمكن صحة ماظنه قبل انصرافه فانصرف قبل التمييز بطلت صلاته بلا خلافوان كان بحيث لا يمكنه التمييز لانه في ليل مظلم واجتهد فأخطأ ففي بنائه قولان أحدهماانه لايبني وهوالمشهو روالشاذ انهيبني وههاعلى ماقسه منافي المجتهد يخطئ هل يعذر باجتهاده أملاوأما

و ف

زن

نی

4

(ومن ذرعه في الم تبطل صلاته) ابن رشد المشهور انمن ذرعه اليقي وأو القلس فلم يرده فلاشئ عليه فى صلاته ولاصامه انظر هذامع نصها عندقوله ولا يبنى بغيره فضمنه قالمالك من تقيأغ يرعامدا سدا الصلاة ولا سبى الافي الرعاف ابن القاسم وان تقياقلسا فالقاه فلتهاد والقيءوالقلسواحدان رشد واذارد القىءىعد فصوله طائعاغيرناس فلا خـ لاف ان ذلك مفسد صومه وصلاته وانرده ناسياأ ومغاو بافيه فاختلف فيهقول ابن القاسم انظر قلابن يونسعن المجوعة فانهماذ كرفي السهوالا أنهيبني (واذااجتمعيناء وقضاء لراعف أدرك الوسطيين أو احداهما أولحاضر أدرك ثانية مسافر أوخوف يحضر

في الحدث فأن لم يطل فعله بعد الظن كان كالرعاف وان طال فعله أوتكم عامد ابطلت صلاته لان هـذا انصر في على ان صلاته باطلة والراعف انصر في على انه يغسل الدم ثم يدني انتهى (قلت) الظاهر فيالحدث البطلان مطلقا ولايظهر للقول بالبناء وجمه مطلقالان الحدثخر جعلي اعتقاد البطلان ولايشبه من ظن انه سلم لانه خرج على اعتقاد تمام صلاته وعجتها نعم انمايتأتي القول بالبناء على من يحيز البناء في الحدث وهو قول أبي حنيفة كا تقدم والله أعلم (فرع) قال ابن يونس في فصل الرعاف قال سحنون ومن خرج من الصلاة لرعاف ثم شــك في الوضوء وهو يغسل الدمفرفع الشك اليقين فابتدأ الوضوء فاماتوضأذكر انه على وضوء فقد يطلت صلاته انتني ابن بونس كمن ظن انه أصابه رعاف وهوفي الصلاة نفرج يفسله فاذاهوماء فقد أبطل صلاته قال ولوذكرانه متوضئ حين هم الوضوء قبل أن يعمل شأبني على صالاته انتهى (قلت) اذاعزم على رفض الصلاة وهم بالوضوء فالظاهر بطلان الصلاة نعم ان تفكر قليلالماحصل له الشك ثم ذكر انه متوضى فهذا يني على صلانه والله أعلم ص ﴿ وَمَن ذَرَعَه قَي عَلَم تَبْطَلُ صَلَّتُه ﴾ ش ذرعه بالذال المعجمة أي غلبه والمعنى أن من غلبه التيء في الصلاة لم تبطل صلاته و يتادى فيهافان خرج لغسله بطلت صلاته كاتقدم ومفهوم كلامه أنهلو تعمد التيء بطلت صلاته وهو كذلك وهذا اذا كان القيء طاهر اولم برده بعدانفصاله الى محل بمكن طرحه فان كان القيء نجسابان تفبرعن هيئة الطعام على المشهو رأوقار بأوصاف العذرة على مااختاره اللخمي وابن رشديطلت الصلاة كاسبأتي بيانه وان كان التي، طاهر اور دوبعد انفصاله الى محل يمكن طرحه ناسبا أو مغلو ما ففي بطلان صلاته قولان وأءاان رده طائعا غييرناس فلاخلاف في بطلان صلاته ولنه كرلفظ المدونة وكلام الشيو خعلها قال في آخر باب الرعاف من المدونة في كتاب الطهارة ومن تقيأ عامدا أوغيرعامدا بتدأ الصلاة ولابني الافي الرعاف وحده قال في الطراز القيء في الصلاة يحتلف فيه منهما يبطل الصلاة في المشهو رولولم يتعمده ومنه ، الاسطلها الايان تعمده فالاول هوما كان نحسا ماخر جعن صفة الطعام والثاني ما كان طاهر افتختلف فيه العامد من غيره كالأكل على ما يينه في الاكلفي كتاب الصلاة و يحتلف في التي النجس اذاطر أعليه هل يفسله عنه و يدني فعند أشهب ينىفه وفى غبره من النجاسات على ماقاله في مدونته تم ذكر توجيه المشهور في عدم البناء في غير الرعاف وقال ابن رشدفي رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة والمشهور ان من ذرعه القي الاتفسد صلاته كالايفسد صيامه بخلاف الذي يستقي وطائعاوهو قول ابن القاسم في رسم استأذنمن ساعيسى واختلف قولهان رده بعد فصوله في فساد صلاته وصيامه يريدان رده ناسيا أومغاوبا وأماان ردهطائعاغيرناس فلااختسلاف فيأن ذلك يفسد صومه وصلاته وقدقيل ان المفاوب أعذرمن الناسي ولابوجب ذلك الوضوءوان كان نجسالتغيره عن حال الطعام الى حال الرجيع أومايقار بهاذلا بوجب الوضوء على مذهب مالك الاماخرج من السيلين من المعتاد على العادة باتفاق أوعلى غيرالعادة باختلاف انتهى فتعصل من هندا أن من ذرعه القي عظبة فالمشهور وهوقول ابن القاسم ان صلاته صحيحة وان من تعمد التيء أورده بعد انفصاله طائعاف لت باطلة كإذ كرهابن رشدفي الرسم المذكور ولم يحكفي ذلك خلافا ونقله عنه ابن عرفة فقال وعدقيته وابتلاعه بعد فصله مبطل انتهى وان رده غلبة أوسهو افاختلف قول ابن القاسم في فساد صلاته وصيامه وقال ابن رشد انه قدقيل ان المغاوب أعندر من الناسي و يتعصل أيضافي رجوعه غلبة أو

قدم البناء وجلس فى تخرة الامام ولولم تكن ثانيته) ابن عرفة القضاء فعل مافات بصفته والبناء فعل مافات بصفة تالى مافعل ابن عبد السلام القضاء عبارة عماية و تعدد خوله مع المام ابن رشد مندهب ابن القاسم وابن الموازوا بن حبيب أنه يبدأ بالبناء قبل القضاء ابن يونس وهو أحد قولى سعنون فان أدرك من الظهر الثانية بسجد تبها مع الامام ثمر عف فخر ج فغسل الدم ثمر جع بعد ( ٤٩٦) سلام الامام انه يبنى ثم يقضى يأتى بركعة بام القرآن و حدها ابن

أنسانا ثلاثة أقوال نقلها بنعرفة في فصل السبهو ونصه وفي بطلانها بابتلاع مفصوله سهوا أوغلبة ثالثها انسهالأبن القاسم ونقل ابن رشدانتهي اذاعهمدا فقوله في المدونة عامدا أوغيرعامد مشكل ولهدندا قال ابن غازى وفي بعض المقيدات ان في هذا الص المدونة مشكل الأأن يريد الكثير أوالنجس أوالمردود بعدامكان الطرح وفي بعضهاانه قيل لأبي الحسن الصغير لعله أراد أنه اذاذهبالقيء لايعودللبناء كإفي الرعاف فقال صواب الاأن الشيوخ حماوه على خلاف ذلك ويعضدماصو بهقوله بعد ولايبني الافي الرعاف وان أشهب يخالف فيه وكذانقول هناان غير المغلوب مندرج في قول المصنف ولايني بغيره وصرح به في السهوا ذقال و بتعمد كسجدة أونفخ أوأكل أوشرب أوقىء انتهى وماذكره ابن غازى عن بعض المقيدات يقتضى الالقيء الكثير يبطل الصلاة ولوكان طاهرا أوكان غلبة وقدنص على ذلك ابن بشيرفي كتاب الطهارة ونصه والقاس وهوما يخرج عندالامتلاء أوبردالمزاج وقد يكون فيه الطعام غيرمتغ يرفهوليس بنجس لكنه انخرج في الصلاة وكثر قطع ليس لنجاسته بللانه مشغل عن الصلاة وان قل لم يقطع انتهى ونقله أبوالحسن في أوائل كتاب الطهارة وقبله وقال الشبيي في شرح الرسالة في باب جامع في الصلاة وظاهره أيضاان المردود ببطل الصلاة مطلقاسواء كان نسيانا أوغلبة أو باختياره وقد تقدم الاختلاف في الغلبة والنسيان (تنبيه) القلس ماء حامض كذافسر ه ابن رشد وصرح فى الرسم المذكور بانه طاهر وانه لايفسد الصلاة وقال فى التوضيح القلس ماء عامض تقذفه المعدة انتهى وحكمه حكم القيءفان كانمتغيرافه ونجس كاتقدم بيانه في كناب الطهارة في الكلام على القيءوان كان غيرمتغير فلايفسد الصلاة لأنهلا بكون غالبا الاغلبة فان تعمد القلس فحكمه حكم تعمد التيء فتبطل صلاته وان ابتلعه بعدان وصل الي محل يمكن طرحه فاختلف في بطلان الصلاة بذلك اذا كان نسيانا أوغلبة كاتقدم عن سماع عيسى وقال ابن عرفة وغلبة القلس لغو فان ابتلعه بعدفصله عدا ففي بطلانها نقلاالشيخ عن ابن القاسم وابن رشدعن رواية ابن نافع أساء ولاقضاء عليه انتهى والظاهرمن القولين مانقله الشيخ فان ابن رشدقال في رسم استأذن من سماع عيسي من كتاب الصلاة لماحكى رواية ابن نافع وهو بعيدانتهي وماذكره ابن رشدمن انه طاهرهو على مذهب ابن رشدان القيء المتغيرعن هيئة الطعام طاهر مالم يشابه أحدأ وصاف العذرة وأماعلي المشهور فيفصل في القلس كإيفصل في التيء كاقدمنا والله أعلم ص ﴿قدم البناء وجلس في آخرة الامام ولولم تكن ثانيته و ش هذا راجع الى المسائل الجس كلها حتى في مسئلة الحاضر الذي أدرك ثانية امام مسافر فانه يبددأ بالبناء فيأتي بركعة بأم القرآن ثم يجلس ثم يقوم فيأتي بركعة بأم القرآن ويحتلف هـل يجلس أملافعلى المشهور بجلس ثم يأتى بأخرى بأم القرآن وسورة وكذا الحكم في قوله

رشد كاقر أفهاالاماملانها ثالثةصلاة الامامو يجلس فيها لأنهاثانية بنائه اذ ليس بيده الاالركعة الثانية التى صلى مع الامام ثم يأتى بالركعة الرابعة فيقرأ فها بأم القرآن وحدهااين يونس و يعلس كا فعل امامه ابن رشد لانها ثالثة صلاتهوآ خرصلاة الامام فلا يقوم الى القضاء الامن جاوس ثم يأتي بركعة القضاء بأم القرآن وسورة كافاتت ويتشهد ويسلم فتصرصلاته جاوسا كلها ابن يونس ونظيرهذامقيم أدرك من صلاة مسافر كعة هكذا بفعل ابن بشير وكذامن أدرك الثانيةمع امام يصلى صلاة الخوف في الحضر ابن رشدولو فاتته مع الامام الاولى وصلى معة الثانية و رعف في الثالثة وأدرك الرابعة لكان عليه قضاء الاولى والثالثة يبدأ بقضاء الاولى فيأتى بركعة فيها بأم الكتاب وسورة ويقوم

لانها ثالث اله ثم يأتى بالركعة فيقر أفيها بالجدوحدها و يجلس و يتشهد و يسلم قاله ابن حبيب ولم يقل انه يبدأ ببناء الثالثة التى رعف فيها على الثانية التى صلاهامع الامام وعلى أصله في تبدئة البناء على القضاء اذقد حالت بينه و بين بنائه عليها الركعة الرابعة التى أدرك مع الامام وكذا يصيره فذا الجواب على مذهب من يرى أن القضاء ببدأ على البناء ابن بشيرا ذا فاتته الركعة الاولى والركعة الآخرة وأدرك الوسطيين في كمهما حكم من أدرك الثانية وفاتته الاولى والأخريان وكذلك اذا فاتته الأوليان والآخرة وأدرك الثالثة

وستر العورة وفرض مشترط في صحة الصلاة مع الذكر كترك الكلام والصلاة بالنجس على المشهو راتهي قالم المسترط المسترط التعديد المسترا العورة مدة المسترا العورة من العورة من فروض الصلاة ابن بشيرا المند على قول واحد في وجوب الستر والخلاف في الاعادة على الخلاف في سترالعو رة هل هومن شر وط صحة الصلاة أم لا ابن رشد فرائض الصلاة على مافى الملقين أربعة أقسام فرض مطلقا غير شرط في صحة الصلاة كالخشوع والاعتدال وترك الصلاة في الدار المغصو بة وفرض مشترط في صحة الصلاة كالمنية والطهارة وفرض مشترط في صحة الصلاة مع القدرة كالتوجه وستر العورة وفرض مشترط في صحة الصلاة مع الذكر كترك (٤٩٧) المكلام والصلاة بالنجس على المشهور انتهى قال

وخوف بحضر ونقله صاحب الجمع عن ابن هرون وصرح ابن بشير وفي كلامه ما يدل على انه منصوص للتقدمين وصرح بذلك ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وصور الشيخ بهرام المسئلة فيمن أدرك الركعة الثانية من صلاة الخوف في الحضر وصورها ابن فرحون في الذاكان الامام في صلاة الخوف مسافر الوصلي في الحضر فانه يصلى بالطائفة الأولى ركعة و يصلى من خلفه من الحضر بين ثلاث ركعات ثم يصلى بالطائفة الثانية الركعة الثانية ثم يسلم في كون في صلاة الطائفة الثانية المناب وذكر ذلك عن اللخمى والله أعلم

﴿ فصل هل سترعو رته بكشيف وان باعارة أوطلب الى قوله خلاف ﴾

شأى هلى هو شرط مع الذكر والقدرة وهو الذي قاله ابن عطاء الله فانه قال والمعروف من المدهد ان سترالعورة المغلظة من واجبات الصلاة وشرط فيها مع العلم والقدرة انتهى من التوضيح ومع عدم العلم أوالقدرة يسقط الوجوب والشرطية ولذلك يعيد في الوقت كاسم أنى أوهو واجب وليس بشرط قال في التوضيح قال في القبس المشهور انه ليس بشرط وكذلك قال التونسي الستر فرض في نفسه ليس من فروض الصلاة انتهى وقال في الطراز ولاخلاف في وجوب سترالعورة مطلقا في الصلاة وغيرالصلاة واغدال لها القاضى عبد الوهاب مطلقا في الصلاة وغيرالصلاة واغدال لها المكلام في افتقار صحة الصلاة الى ذلك قال القاضى عبد الوهاب في صحة الصلاة حتى اذاصلى مكشو فامع العلم والقدرة يسقط عنده الفرض وان كان عاصيا آثما انتهى ثم ذكر ان القول الاول اختياراً بي الفرج والثاني اختيار القاضى اسماعيل والابهرى وابن في صحة المرفوة وله بكثيف قال ابن الحاجب والساتر الخفيف كالعدم انتهى قال في التوضيح كالبندق الرفيع انتهى قال الافقه سي الكثيف الساتر الخفيف كالعدم انتهى قال في التوضيح كالبندق من شرحه على القلمة المنة في وقوله أوطلب مبالغة في الحث على تحصيله والله أعلم وكلامه في وجوب الطلب اذاعلم من شعرحه على المختصر وقاله التامساني في شرحه على المختصر وقاله التامساني في شرح الجلاب ص في وان معلوة الصلاة في شي قال ابن المنير في تيسير المختصر وقاله التامساني في شرح الجلاب ص في وان معلوة الصلاة في شي قال ابن المنير في تيسير المختصر وقاله التامساني في شرح الجلاب ص في وان معلوة الصلاة في شي قال ابن المنير في تيسير

ابن القاسم لوسقط ساتر عورةامامه في ركوعه فرده بالقرب بعدر فع رأسه لكونه لم يقدرعلي رده قبل أن يرفع لاشئ عليه ابن رشدفاو لم برده بالقرب لاعادفي الوقت على أصله أن ستر العورة من سأن الصلاة و رأتي على القول أنهامن فرائض الصلاةأن يخرج و مستخلف فان تمادى واستتر بالقرب فصلاته وصلاتهم فاسدة اس رشد ساوی ابن القاسم باین صلاة المرأة دون خاروبين صلاتها عنمار رقيق سان قرطهاوعنقهاأوفي درع رقسق صف جسادها للحديث نساء كاسمات عار باتای کاسمات فی الاسم والفعل عاريات في الحكم والمعنى وقال انها تعيد الى الاصفر ار لا الى

( ٣٣ - حطاب ل ) الغروب لأن الاعادة مستعبة فأشهت النافلة ولذلك لم يرأن تصلى في وقت لا تصلى فيه نافلة الباجى عن مالك من صلى في ثوب خفيف يشف أورقيق يصف أعادر جلا كان أوامر أة ابن حبيب الاأن يكون رقيقا صفيقالا يصف الاعند ريح فلا يعيد القرافي ومن المدونة قال مالك من لم يكن معه غير ثوب نجس صلى به فان وجد غيره أو ما يغسله به أعاد في الوقت قال في سماع ابن القاسم في الظهر بن الغروب وفي العشاء بن طلوع الفجر وفي الصبح طلوع الشمس انتهى من ابن يونس فانظر تسليمه في الظهر بن الغروب وقد تقدم له ولا بن رشد أنه اللاصفر ارور شعاد لك ابن يونس قال أشهب ان لم يجدد الا ثوبا نجسا فصلى عربانا أعاد في الوقت بذلك الثوب النجس قال بعض أصحابنا انما يعيد في الوقت ان ظن أن صلائه بالنجس لا تعز ناه وأماان علم أن عليه أن عليه أن

يصلى بالنجس فصلى عريانا فهذا يعيد وفي المدونة من لم يكن معه غير ثوب نجس وثوب حرير فليصل بالحرير ويعيد في الوقت ابن يونس لان النجس غير مباح لاحدالصلاة به والحرير مباح للنساء لبسه والصلاة به وللرجل في الجهاد فه وأخف وقال أشهب الدين الاخص مقدم على الاعم في قدم النجس في الاجتناب لانه أخص كالمحرم يقدم الصيد على الميتة في الاجتناب كا اذاو ثبت سمكة في حجر انسان بسعينة الفرق الخامس والثلاثون وسئل ابن القاسم عمن صلى عريانا فم وجدثو بافي الوقت قال لا اعادة عليه ابن رشدهذا صحيح اذا قلنا ان ستر العورة من (٩٨) فرائض الصلاة لان الفرض قد سقط عنه لعدم القدرة عليه ابن رشدهذا صحيح اذا قلنا ان ستر العورة من (٩٨) فرائض الصلاة لان الفرض قد سقط عنه لعدم القدرة عليه

المقاصد اجبات الصلاة الطهارة والساتري المغطى للعورة بلاخرق ولاشفوف ولاوصف فان عجز عن أزيد من قيص اتزر تعته وان بخرقة انتهى وهذا اذا كان القميص شفاغا (فرعان الاول) امام سقط ساترعورته في ركوعه فرده قربه بعدر فع رأسه قال ابن القاسم في سماع موسى لاشئ عليهاذا أخذه بالقربقال ولولم أخذه بالقرب لاعادالصلاة في الوقت على أصله من أن سترالعورة من سنن الصلاة وعلى القول بانه من فرائضها مخرج ويستخلف من يتم بالقوم صلاتهم فان لم يفعل وتمادى بهم فان استتر بالقرب فصلاته وصلاتهم فاسدة وهو قول سحنون في كتأب ابنه خلاف قولههنا انتهى وقول سحنون هوالجارى على المشهور من ان سترالعورة شرط وان من سقطت عليه نجاسة بطلت صلاته واقتصرفي التلقين على قول ابن القاسم وقال فيه و الدالي اذاسقطت عليه نجاسة فأزالهامن غبرتراخ وهو خلاف المشهور واللهأعلم وفي مسائل الصلاة من البرزلي في مسائل بعض القرويين مسئلة من سقط ثوبه فرده في الحال في صلاته قولان انتهى المشهور البطلان كاتقدم (الثاني) قال البرزلي سئل ابن أبي زيد عن الرجل يصلى في ليل مظلم فتنكشف فخذه أوبعض عورته وهو وحده هل تفسد صلاته فقال عليه أن يسترعورته وفخذه فان انكشفت عورته في الصلاة فسدت عليه وأما الفخد فليستره (قلت) ما فاله هو مذهب المدونة ولافرق في السترة بين الظلام وغيره ولا بدمنها وأعرف في زهر الكام أوغيره عن رجيل حصل في شجرة عريانا فحلف له آخر انك لاتنزل الامستتراولا بمداك أحدما تستتر به فافتى بعض فقها. بعض ذلك الزمان انه ينزل بالليل ولاحنث على الحالف وتلاقوله وجعلنا الليل لباساوهذا على مراعاة الألفاظ فىالأيمان بين وعلى ص اعاة العرف أوالبساط أو النية على أصل مالك فلا مدمن حنشه والأول انهب الحنفية وألزمه ابن رشدلابن القاسم في مسئلة ان دخلتاها مالدار فأنهاط القتان اذا دخلت احداهما فعلى هذا المذهب يحتمل ان لااعادة عليه للصلاة لأن الليل يستره انتهى والله أعلم ص ﴿ وهي من رجل وأمة وان بشائبة وح ومع اص أه بين سرة و ركبة ﴾ ش قال في الطراز لاخلاف ان مافوق سرته و ركبته ليس بعورة ولافي ان سوأتيه عورة واختلف فياعدا ذلك انتهى والذي يقتضيه نصوص أهل المذهب انه يجبعلى الرجل أن يسترمن سرته لركبته وقال الشيخ أبوعبدالله بن الحاج في المدخل في فصل القدارة ان اظهار بعض الفخد مكروه على المشهور وقيل حرام انهى والذي يظهر من قول المصنف في التوضيح وأماحكمهاأي المرأة مع النساء فالمشهو رأنها كحكم الرجل مع الرجل ان الفخية كله عورة وقد صرح به الفاكها في فشرح

في الوقت الذي صلاها فيهاذهووقت الوجوب على الصحيح من الاقوال وأماان فلناان سترالعورة فرض في الجلة لا يحتص بالصلاة فلاشك أنهلااعادة عليهأصلاابنشاسالستر واجب عن أعين الناس وهل عب في الخاوات أويندب قولان واذاقلنا لاعب هل عب الصلاة في الخلوة أويندب المهفها وذكرابن بشيرفى ذلك قولين عن اللخـميقال ا بن بشيروليس كذلك أنما هوالمذهب على قول واحد وهووجوبالستر (وهي منرجلوأمةوانبشائبة وحرةمع امرأة مابين سرة وركبة )الباجيجهورنا عورة الرجل مايين سرته وركبتيه السوء تان مثقلها والىسرنه وركبتيه مخففها وصعيماض هذاوصرح مغروج السرة والركبة ابن القطان وهـ ندا هـ و

النافطان وهده المنافعين وعمل المرافعة سرته وفي الرسالة والفخذعورة وليس كالعورة نفسها ومن المدونة عورة الاهة ماسوى الوجه والمكفين وعمل الحاروروى اسماعيل وسوى الصدر أصبغ من السرة الى الركبة قائلا تعيد الصلاة لكشف في نما ماسوى الوجه والمكفين وعمل الحاروروى اسماعيل وسوى الصدر أصبغ من السرة الى الركبة قائلا تعيد الصلاة لكشف في ماسوى الوجه والمنافعة العبر والحفقة سائر ذلك الباجى وليس ببعيد عندى هذا ويؤيده قول ماللك من صلى وفي من وحد من المرافعة المنافعة المنافعة والمنافعة والمن

المرة ما يراه الرجل من آخر ولم يذكر ابن رشدخلاف هذا (ومع أجنى غير الوجه والكفين) في الموطأهل تأكل المرأة مع غيره في محرم أومع غلامها قال مالك لا بأس بذلك على وجه ما يعرف للرأة أن تأكل معه من الرجال وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع غيره ممن يواكله ابن القطان فيه اباحة ابداء المرأة وجهها ويديه اللاجنى اذلا يتصور الاكل الاهكذا وقد أبقاه الباجى على ظاهره وقال ابن محرز وجه المرأة عند مالك وغيره من العلماء ليس بعورة وفي الرسالة وليس في النظرة الاولى بغير تعمد حرج وقال رسول الته صلى الله عليه وسلم لعلى لا تتبع النظرة النظرة قائد الكالولى وليست الثالثانية قال عياض في هذا كله عند العلماء حجة أنه ليس واجب ان تستر المرأة وجهها وا عاذلك استعباب وسنة لها وعلى الرجل غض بصره عنها وغض البصر المعر الالغرض صحيح من أمور العور ان وأشباهها و يجب من على حال دون حال مهاليس بعورة ( ٩٩٩) فيجب غض البصر الالغرض صحيح من أمور العور ان وأشباهها و يجب من على حال دون حال مهاليس بعورة ( ٩٩٩) فيجب غض البصر الالغرض صحيح من المور العور ان وأشباهها و يجب من على حال دون حال مهاليس بعورة ( ٩٩٩) فيجب غض البصر الالغرض محيح من المور العور ان وأشباهها و يحد من على حال دون حال مهاليس بعورة ( ٩٩٩) في المراكلة و المور ان وأشباهها و يجب من على حال دون حال مهاليس بعورة ( ٩٩٩) في ويجب غض المور المور ان وأشباهها و يحد من على حال دون حال مهاليس بعورة ( ٩٩٩) في المور ان وأشباها و يحد من على حال دون حال مهاليس بعورة ( ٩٩٩) في المور ان وأشباها و يحد من على المور ان وأسلام المور المور ان وأسلام المور المور ان وأسلام المور المور المور المور ان وأسلام المور المور المور المور المور المور ان وأسلام المور ا

شهادة أوتقلب حارية للشراء أوالنظر لامرأة للزواج أونظر الطبيب ونعوهذا ولاخلاف أن فرص سنرالوجهم اختص بهأز واج الني صلى الله عليه وسلمانتهى من الاكال ونعوه نقل يىالدين في منهاجه وفى المدونة اذاأبت الرجل امرأته وجحدها لارى وجهها ان قدرت على ذلك ابن عات هـادا وهمأنالاجني لايرى وجه المرأة وليس كذلك واعاأم هاأنلا عكنهمن ذلك لقصده التاذفيها ورؤية الوجه للأجنى على وجه النافذ بها مكروه لمافسهمن دواعي السوء أبوعم وجهالمرأة وكفاها غبرعورة وحائزان سظر

الرسالة فى باب ما يفعل المحتضر عند قوله والمرأة تموت فى السفر قال فرع منع الأب والابن من تجريد البنت والأم وجعل للنساء تجريد المرأة للغسل ففي ذلك دليل على أن عورة المرأة في حق المرأة كعورة الرجل في حق الرجل وهومن السرة الى الركبة فقط انتهى وصرح به أيضا صاحب المدخل ونصه في فصل لباس الصلاة وحكم المرأة مع المرأة على المشهور كحكم الرجلمع الرجل وحكمهماان من السرة الى الركبة لا يكشفه أحدهم اللا تخر معلاف سائر البدن انتهى وقال فيه أيضااذا لبست السراويل تعت السرة فتكون قدار تكبت النهى فهابين السرة الىحد السراويل انتهى والذى اختاره ابن القطان تحريم النظر الى الفخدوأما تمكين من بدلك فذلك والمنص عليه في المدخل في دخول الجام فانه عدمن شر وطجو از دخوله انه لا يمكن دلا كايداك له فيخذ به وكذلك إبن القطان قال انه أشدمن النظر البه وهو ظاهر كلام البساطي في هـ نداالحل بل صريحه وأماالضرب على الفخد فاختارا بن القطان جوازه وقال ابن عبدالبر في التمهيد قال مالك السرة ليستبعورة وأكره للزجل أن يكشف فخذه بحضرة زوجته انتهى من شرح الحديث السادس لابن شهاب فتأمله (فائدة) قال البرزلي قبل مسائل الطهارة سئل شيخنا الامام عن السوء تين فقال همامن المقدم الذكر والانثيان ومن الدبر مامين الأليتين انتهى «وقوله وأمة يريدمع المرأة ومع الرجل وصرح به الشبخ زروق في شرح الارشاد وقال في السكافي وعورة الأمة كعورة الىالرجم لالا أنه يكره النظر الى ماتحت ثيام الغيرسيدها وتأمل ثديها وصدرها ومايدعو الفتنة منهاو يستعب لها كشف رأسهاو يكره لها كشف جسدها انتهى بدوقوله وان بشائبة قال في مختصر أحكام النظر للقباب مسئلة المعتق بعضها حكمها كحكم الحرة لظاهر الآية انتهى من الباب الاول ص ﴿ ومع أجنى غير الوجه والكفين ﴾ شقال الأبى عن القاضى عياض وقيل ماعد االوجه والكفين والقدمين انتهى واعلم انهان خشى من المرأة الفتنة يجب عليها سترالو جهوالكفين قاله القاضي عبدالوهابونقله عندالشيخ أحدزر وقفشر حالرالة وهوظاهرالتوضيح هذاما يجب عليها

دلك منها كل من نظرالها بغيرية ولا مكروه وأماالنظر للشهوة في رام ولوه ن فوق ثيابها فكيف بالنظر الى وجهها انظر في النكاح قبيل قوله ولا تنزين له قول ابن محرزومن ابن اللبي مانصه قلت قال أبو عمر قيل ما عدا الوجه والكفين والقدمين ابن القطان ولا يازينه لا نه فرب من التشبه بالنساء القطان ولا يازينه لا نه فرب من التشبه بالنساء وتعمد الفسادابن القطان وأجعوا أنه محرم النظر الى غير الملتجي لقصد الناذ وبالنظر اليه وامتاع حاسة البصر بمحاسنه وأجعوا على جواز النظر اليه وامتاع حاسة البصر بمحاسنه وأجعوا على جواز النظر اليه بغير قصد اللذة والناظر مع دلك آمن من الفتنة واختلف ان توفر له أحده في الشرطين دون الآخر وقال على المنافي وحداق أصابه على حرمة النظر الى الغلام الحسن ولو بغير شهوة وان أمر من الفتنة و ربا كان المنع فيه أحرى من المرأة وقال عياض كان ابن نصر عدلا في أحكامه صارما في الحقوكان يأمي من يمشى على شاطئ المحدو المواضع الخالية قان وجدوار جلامع غلام حدث أتوابه ما اليه فان لم تقم بينة انه ابنه أوأخوه والاعاقبه (وأعادت لصدرها وأطرافها بوقت)

وأماالزجل فانهلا يجوز له النظر الى وجه المرأة للذة وأمالغير اللذة فقال القلشاني عندقول الرسالة ولابأسأن براهاالخ وقع في كلام ابن محر زفي أحكام الرجعة ما يقتضي ان النظر لوجه الاجنبية لغير لذة حائز بغيرسترقال والنظر الى وجهها وكفها لغيرلذة حائز اتفاقالان الأجنبي ينظر المه وكلامه في المطلقة الرجعية وكلام الشيخ هنايدل على خلافه وانه اعابياح النظر لوجه المتجالة دون الشابة الا العذر والله تعالى أعلم ص ﴿ كَكُشُفُ أُمَّة فَخَذَ الارجُل ﴾ ش قال الشيخ أبواسحاق أصل العورة من سرته الى ركبتيه تع قال وأما الامة فانها تسترفى الصلاة مايسترالرجل ولوصلتهي والرج لمكشوفي البطن أضرهما ولوصلت الامةمكشوفة الفخذ لاعادت في الوقت عندأصبغ بخلاف الرجل اذاصلي مكشوف الفخذانهي (تنبيه) قال سعنون في كلامه في هذه المسئلة من نظر الى امامه منكشفا أعاد الصلاة ابن رشد معناه انه اذا تعمد النظر لانه من تك للحظور في صلاته وأما ان لم يتعمد فهو عنزلة من لم ينظر اذلاا معليه ولاحرج ويلزم على قوله أن تبطل صلاةمن عصى الله في صلاته توجهمن وجوه العصمان خلاف ماذهب المه أبواسحاق التونسي من انه لاتبطل صلاته بذلك قال أرأيت لوسرق دراهم لرجل انتهى من سماع موسى ونفله ابن عرفة ونصه وفي بطلان صلاة من تعمد نظر عورته من مأمومه قولاسعنون والتونسي وخرج ابن رشدعلم مابطلانها بغصب فها ونقل ابن حارثقول سحنون متفقاعليه تمذكر كلام ابن عيشون والله أعلم وفي مسائل الصلاة من البرزلي في مسائل بعض القرويين مسئلة من سقط أو به فرده في الحال في صلاته قولان انتهى وقبله مسئلة من حس في ذكره نداوة وهو في الصلاة فرفعه ونظره فلم ير به شيأ بطلت صلاته لانه رأى عورة نفسه انتهى ص ﴿ ومع محرم غير الوجه والاطراف ﴾ ش قال الابي عن عياض وعو رتهاعلى ذى المحرم ماسوى الذراعين وسوى مافوق المنحرانتهى وقال الساطى وعورتها أى المرأة وم محرمهن الرجال ماعداالوجه وأطر أف القدمين والكوعين والشعرمن الرأس وما أشبه ذلك انتهى قال القرافي في حامع الذخيرة ولا بأس أن ينظر الرجل الى شعر أمز وجمه ولا ينبغي ان قدم من سفرأن تعانقه انتهى وقال في جامع الموطأ في فصل السنة من الشعر قال مالك ليس على الرجل منظرالى شعرام أةابنه أوشعرأم امرأته بأسقال الباجي قول مالك رجمه الله تعالى ليس على الرجل الخيريد والله أعلم على الوجه الماح من نظره الى ذوات المحارم كامه وأخته وانتهولا خلاف فيذلك كالهلاخلاف في منعه على وجه الالتذاذ والاستمتاع والله أعلم انتهى وقال الابي وأظنهعن النو وى وكل ماأب النظر اليهمن جميع ماتقدم فانماهو بغيرشهوة وأمامع الشهوة فمتنع حتى نظر الرجل الى ابنته وأمه وكل مامنع النظر اليه أيضامن جميع ماتقدم فاغاهو لغير حاجة فان كان لخاجة جازانتهي وقال في جامع الكافي ولا بأس أن سظر الى وجه أم احر أنه وشعرها وكفيها وكذلك زوجةأبيهو زوجةابنه ولاينظرمنهن الىمعصم ولاساق ولاجسد ولايجوز تردادالنظر وادامتهالي امرأة شابة من ذوي الحارم أوغيرهن الاعند الحاجة السهوالضر ورة في الشهادة ونعوهاوا عا ساح النظرالي القواعد اللاتي لا يرجون تكاحاوا اسلامة من ذلك أفضل انتهى وقال ابن عبد البرفي التمهيد فيشرح الحددث المتقدم وجائز أن سنظر الى الوجه والكفين منها كل من نظر اليهابغير ريبةولامكر وهوأماا لنظرالشهوة فحرام تأملهامن فوق ثيابهابالشهوة فكيفبالنظر الى وجههامسفرة انتهى ص ﴿ وترى من الاجنبي ما براه من محرمه ) ش قال ابن رشد في ساع

الصدر أوظهورالقدمين أعادت الصلاة في الوقت من ابن بونس سواء كانت حاهلة أوعامدة أوساهية (كشفأمة فيذا لارجل) تقدم نص أصبغ فى الامة تعيد لكشف فخذمها لاالرجل وتقدمنص المدونة لانعمد (ومع محرم غيرالوجه والاطراف) ابن عرفة م بي الرجه لمن ذوات محارمه الذراعان والشعر ومافوق النعراين العطار يجب على المرأة أن تبدى لزوجها كلمالدعوه الها ويزيدهافي مودنه وتصطاد مهقلبه وهو مفارق الاب فلايعلابداء العورة للاب و يجوز أن تبدى للأسمالاتبديه لغيره وكناك لانها وقطعاأن مافوق السرة لامحوز ابداؤه لعبدها ولالاس بعلم وروى عين مالك لا مأس أنيسافر الرجل بأخت من الرضاع فيكلمن له من القعد دبالرضاع مثلما لمن ذ كرفي الآمة من ذوي رجهاالحارم يكون لهامن جوازالبدو والالداءلم مثلمالهاالنسبةالىذوى محارمهاالمذكورين (وترى من الأجنبي ماراه من محرمه) ابن عرفة في كون

مى المرأة من أجنى كمر فى رجل من آخراً وكمر فى رجل من ذوات محارمه نقلاعياض ابن رشد القول الثانى هو الصحيح وفى صحيح البخارى باب نظر المسرأة الى الحبش وغيرهم فى غير رببة ابن بطال فيه حجة لمن أجاز النظر الى اللعب فى الولية وغيرها وفيه جواز نظر النساء الى اللهو واللعب وفيه أنه لا بأس بنظر المرأة الى الرجل من غير رببة وانما أراد البخارى بهذا الحديث الردعلى ماور دمن الامر بالاحتجاب من ابن ام مكتوم الاعمى وهذا الحديث أصح فلايستقل (ومن المحرم كرجل مع مثله) ابن عرفة من في المرأة من محرمها كرجل مع مثله (ولا تطلب أمة بتغطية رأس) من المدونة قال مالك والامة تصلى بغير قناع وذلك شأنها وكذلك المناتبة والمدبرة والمعتق بعضها قال مالك ولا تصلى المناتبة والمدبرة والمعتملة والمناتبة والمناتبة والمدبرة والمعتملة والمناتبة والمدبرة والمعتملة والمنالك ولا تصلى المناتبة والمدبرة والمعتملة والمناتبة والمعتملة والمعتملة والمناتبة والمناتبة والمعتملة والمعتملة والمعتملة والمعتملة والمناتبة والمعتملة والمعتملة والمعتملة والمعتملة والمناتبة والمعتملة والمعتملة

مكره التجرد لغير حاجة في الفضاء وغيره المازري ويستعب السترفى الخلوة (ولأمولدوصفيرة سير واجب على الحرة وأعادت ان راهقت للاصفرار ككسرة ان تركت القناع) لوقال كام ولد عـوض ككسرة لتنزل على ماستقرر من المدونة لاتصلى أمولد الابقناع كالحرة وتستر ظهور قدمها فانصلت بغيرقناع فأحب الى أن تعيدفي الوقت ولاأوجبه علها كوجو بهعلى الحرة قال ابن القاسم والجارية الحرةالتي لم تبلغ المحيض ومثلها قدأمرت بالصلاة وقدلفت احدىعشرة سنةتؤم بأنتسترمن نفسهافي الصلاة ماتستر الحرة البالغة أشهب فان صلت بغيرقناع أعادت في الوقت وكذا الصي يصلى

أصبغ من كتاب الجامع في شرح مسئلة دخول الحام اختلف في بدن الرجل هل هوعورة على المرأة فلايجو زلما أن تنظرمنه الاما يجو زللرجل أن ينظر الى المرأة والصحيح أنه لا يجو زللرأة أن تنظر من الرجل الا ما يجو زللرجل أن ينظر اليه من ذوات المحارم انتهى ص وولا تطلب أمة بتغطية رأس وش قال في المدونة وللامة ومن لم تلدمن السراري والمكاتبة والمدبرة والمعتق بعضها الصلاة بغبرقناع ولايصلين الابثوب يسترجيع الجسدانتهي قال ابن ناجي ظاهرهأن لها أن تصلي بالقناع الأن اللام التغيير وليس كذلك وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يضرب من تفطى رأسها من الاماء لئلايشتبهن بالحرائر ولفظ المدونة يقتضيه لان نصها والامة تصلى بغير قناع وذلك شأنها وكذلك اختصرهابن يونس فااختصره البراذعي خلاف مافيها وأجاب المغربي بان أباسعيد انماذ كره لئلا يتوهم أنحكمها كام الولدوماذكره في الكتاب خلاف قول الجلاب والمكاتبة بمزلة أم الولدومثله لابن عبدالبر ابن عبدالسلام وينبغي على قول ابن الجلاب أن تكون عنده المعتق بعضها كذلك وفي الجلاب ان المعتقة لاجل كالامة وقال ابن عبد البر ينبغي أن تلحق بام الولد وقوله ولا يصلين الابنوب يسترجيع الجسدهو المطلوب انتهى وقال سند اختلف في قوله وذلك شأنهاهل أرادانه يجوزأو يستحب ففي النفر يع يستعب لهاأن تكشف رأسها والصوابأن ذلك جائز كانقله أبو سعيدوذاك لان غايتهاأن تكون كالرجل فاذالم يكن ذلك مستحباللر جلوا عاهو جائز ففي الامة أولى انتهى وفى رسم الأقضية من سماع أشهب من كتاب النكاح وسئل مالك أتكره أن تضرج الجارية المملوكة متعردة قال مع وأضرب اعلى ذلك قال محمد بن رشدير يدم تجردة مكشوفة الظهر أوالبطن وأماخر وجهامكشوفة الرأس فهوسنتها لثلاتشتبه بالحرائر اللواتي أمرهن الله الحجاب قال في الواضعة ومارأيت بالمدينة أمة تخرج وانكانت رائعة الاوهى مكشوفة الرأس في ضفائرها أوفي شعر مجم لاتلقى على رأسها جلبا بالتعرف الأمةمن الحرة الاأن ذلك لا ينبغي اليوم لعموم الفسادفي أكثر الناس فلوخرجت اليوم جارية رائعة مكشوفة الرأس في الاسواق والازقة لوجب على الامام أن عنعمن ذلك ويلزم الاماءمن الهيئة في لباسهن ما يعرفن بهمن الحرائرانتهي وفي التوضيح واعلم انه اذاخشي، ف الامة الفتنية وجب السيتر لخوف الفتنية لأنه عورة انتهي ص ﴿ وأعادت أن راهقت للاصفرار ﴾ ش ابن ناجي قالأشهب وكذا الصي يصلى عرياناوان صليابغير وضوء

عر باناوان صليابغروضو عأعادا أبداوقد تقدم ترشيح ابن يونس وابن رشد كون الوقت اللاصغرار وقد تقدم أن الكبيرة تعيد بوقت ان صلت بادية الشعر (كصل بحرير وان انفرد) أما المصلى بثوب حرير وعليه ثوب يواريه غيره في كما بن رشد عن سعنون أنه يعيد في الوقت قال وهومنده بابن القاسم و انظره الدمع قوله وعصى وصحت ان لبس حرير او أما المصلى بثوب حرير وحده مضطر اللبسه فقد تقدم انه يصلى به ولو كان معه ثوب نعيس واما ان لم يكن مضطر اللبسه وصلى به وحده مع كونه واجدا غيره فقال ابن وهب الما يعيد أبدا وقال أشهب يعيد في الوقت ووجه ابن يونس قول أشهب ولم يوجه القولين الآخرين (أو بنجس بغيراً و بوجود مطهر) وقال بوجود غيراً ومطهر لتنزل على ما يتقرر من المدونة من لم يكن معه غير ثوب نجس

ملى به فان وجد غيره أوماء يغسله به أعاد فى الوقت انتهى انظر قوله بغير فهو راجع النجس والحرير (وان ظن عدم صلاته و صلى وطاهر) من النوادر عن المجوعة قال عبد الملائمين صلى بثوب نجس شم ظن فى الوقت انه لم يصل فصلى بثوب طاهر شم ذكر فليعد فى الوقت وانظر هنا فى ابن عرفة لمسح على الخفين وموضوع هذه المسئلة وكتاب الجامع وانظر سورة الزخرف من أحكام ابن العربي (الاعاجز صلى عربانا) الباجى من لم يكن عنده ما يستربه عورته سقط عنه فرضها وصلى قائما وأجزاه مالك و يركع و يسجد والايوم فى والايصلى قاعدا ابن القاسم والا يعيد ان وجدثو بافى الوقت ولح يصل بن المربي والمنظر قبل قوله وهى من رجل وان بشائبة وقال المازرى المندهب يعيد فى الوقت وفى الحكافي ان صلى عربانا شموجد فى الوقت والمنظر قبلا فى الوقت وفى الحكافي ان صلى عربانا شموجد فى الوقت و يعيد من صلى فى ثوب الحربر صلاته اذا وجد غيره فى الوقت و يعيد من صلى فى ثوب الحربر صلاته اذا وجد غيره فى الوقت من المنافذ المربي المنافذ كرها بعد شهر فصلاها شم تبين له بعد مماصلى أن فى ثو به تجاسة أعادا بن رشده المناف من منده وسائراً صحاب مالك الن الصلاة ( ٢٠٥) الفائنة بنامها يخرج وقتها (وكره محدد) ابن الحاجب ما يصف منده المناف المنافذ المنافذ المنافذ المنافد المنافذ المنافد المنافذ المنافذ المنافد المنافد المنافذ المنافد والمنافد المنافذ المنافذ المنافد المنافذ المنافد و المنافذ المنافد المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافد المنافذ المناف

أعادا أبدا وقال سحنون يعيدان فماقر بولايعيدان بعد ثلاثة أيام وكلاهما حكاه ابن يونس وقول أشهب بعيدجدا لانهقلب النفل فرضاعلي ظاهر قوله يعيد أبدافظاهره ولو بعد البلوغ وقال محنون قرب لانه كالاعادة في الوقت تمرينا انهي ص ﴿ كَكَفْتُ كُمُ وَسَعَرَ لَصَلَاهُ ﴾ ش قال الشيخ زروق في شرح الارشاد عند قوله و يكره كفت الكي والشعر وشد الوسط لها المشهوران كان ذاك لشغل و نعوه لم يضر وان كان لغير ذلك كره وفي الأكال كر اهيته مطلقا وقال الداودي انما يكره اذا كانلاجه الصلاة قال وهو خلاف قول السلف انتهى وقال الفاكهاني في شرح لرسالة في البطهارة الماء والنوب والبقعة وأماصفة الكال فهوأن بأخذ الانسان أهبته المعتادة من كال الزي وكره مالك للرعمة الصلاة بغير رداء والرداء مستحب في حق غير الأعمة اذا كأن ذلك زيهم المعتادة والحالة التي أدركتهم الصلاة عليها فلا يكره ذلك والا كل ارسال الشعر والثياب كاتقام انتهى وقال فى شرح الرسالة فى قوله و يكر وأن يصلى بثوب مانصه بريد والله أعلم انه يكره أن يصلى ولحم كتفه بارزمع القدرة على مايستره بهمن اللب أس لاأنه يكره أن يزيدردا ، وضعوه على فيص عليه أوكان مافى معنى القميص مما هوساتر لكتفيه نع ذلك أولى والفرق بين المكر وه وترك الاولى واضح بين وان كان قديطلق على ترك الاولى الكراهة ثم نقل كراهة الصلاة في متزر أوسراو يل عن القرطى في شرح مسلم ثم قال واعلم هذا الموضع قان بعض فقهاء العصر كان يحمل الكر اهة على انه اذا ألم بزد شيأ آخرعلى كتفيه وان كأن عليه قيص سائر لهماوهو وهم لاشك فيه على ماتقر روكا نه لم يفرق بين المكروه وترك الاولى انتهى ( فرع ) يكره شدالوسط للصلاة ذكره في الارشاد وغيره ص ﴿ وَتَلْمُ ﴾ ش قال الشيخ زروق في شرح الارشاد عند قول صاحب الارشاد و بمنع التلثم في

لرقته اولتعمديده مكروه كالسراويل ومن المدونة كره مالك الصلاة في السراويل ابن يونس لانه مصفوالمئز رأفضلمنه (لابريح)الذيلابن يونس من صلى في ثوب رقيق دصف أعاد الاأن يكون رقيقالايصف الاعتدريح فلايعيد (وانتقاب امرأة من المدونة قال مالكان صلت الحرة منتقبة لم تعا ابن القاسم وكذا المتلفة اللخمي تكرهان وتسدل عملى وجهما ان خشست رؤيةرجل (ككفتكم أوشعر لصلاة)من المدونة

قال مالك من صلى عنزماأوجم شعره بوقاية أوشعر كيدهان كان ذلك لباسه وهيئته قبل ذلك أوكان في عمل حتى حضرت الصلاة فصلاها كاهولا بأس بذلك وان كان انمافعه لذلك ليكفت به شعرا أوثو بافلاخير فيه ابن بونس النهى عن ذلك انماهوا ذاقصد به الصلاة يكفت يستر (وتلثم) تقدم نصالله ونه وكذا المنائج وقال اللخده مى انه مكر وه وأماتكم الرجل فقال ابن عرفة شد دمالك كراهة تغطية اللحية في الصلاة وقول ابن شعبان لا يفطى لحيته ولا بأس بتغطية ذفته مشكل واستخف ابن رشد تلثم المرابطين لا نه زبهم به عرفوا وهم جاة الدين و يستحب تركه في الصلاة ومن صلى به منهم فلاحرج انهى انظر قول ابن رشد لائه زبهم نعوه نقل البرزلى عن بعض شيوخه أن رسول الله على والمنافق المائي الشبه بالعجم ولم يأن أنه نهى وفدا قدموا عليه من وفود الأعاجم أن يتشبه وابا بالمجم ولم يأن أنه نهى وفدا قدموا عليه من وفود الأعاجم أن ينتقلوا عن زبهم الى زى العرب والمراد بهذا النهى النشبه بالعجم فيافعلوه على خلاف مقتضى شرعنا وأماما فعلو وقد قال مائك في الخلال المستمن لباس السلف وأباح لباسها قال لانها تقى من البردولى في هذه المسئلة بسط ذكر ته بالانجرار في وقد قال مائك في الخطال ليستمن لباس السلف وأباح لباسها قال لانها تقى من البردولى في هذه المسئلة بسط ذكر ته بالانجرار في المناول المناحة في من البردولى في هذه المسئلة بسط ذكر ته بالانجرار في المناح ال

مكره للرجل أن مكشف من الامة عند استعراضه اياهاشأ لاصدراولاساقا انتهى وفي هندا الباب مسئلة أخرى قال ابن العربي مانصه داهمة قال مالكلامأس السدل في الملاة أشارالي أنه معوز أن عمل الرداء في الصلاة على غيرالسنة والهيئة التي تحمل علها في خارجها وخمنى همذاعمليقوم يستقرؤن المائل الفقهية ترى أحدهم حاملالردائه على هيئة الارتداء حتى اذا صلى سدله ومالك لم يقل سنة الصلاة السدل ابن بونس السدل أن يسدل طرفي ردائه و كشف صدره وفي وسطهمئزر أوسراو بلاين رشدليس من الاختيار أن يصلي مكشوف الصدر والبطن ومعنى اجازة مالك السدل اذا كان،مالازارثوب يسترسائر جسده فاوقال خلىل ككشف مسال ومشترلكان صحمعا ولعل أن تكون قبل هذا وسقط للناسي ( وصماء بستر والا سعت) بن عرفة يكره اشمال الصاءأن سمل بقوب لقمعلى منكسه مخرجا

الصلاة أماالتكم فمينع اذا كان لكبر ونعود وبكره لغير ذلك الاأن يكون ذلك شأنه كالهل لتونة أوكان فى شفل عمله من أجله فيسفر عليه وتنقب المرأة للصلاة مكر وهلانه غلوفي الدين شملاشي على الانه زيادة في السترانتهي ص ﴿ كَكَشْفُ مِشْتَرْصَدُرا أُوسَاقًا ﴾ ش قال ابن غازي بعني انه يحره لمشترى الامة كشف صدرها أوساقها التقليب وذكر اللخمي عن مالك في الواضعة انه يكر وللرجل أن يكشف من الامة عنداسة عراضه اياهاشيثالا معصاولا صدرا ولاساقاوفي بعض النسخ مسدل عوض مشتر والمعروف في اللغة سادل من سدل ثلاثيا انتهى وقال البرزلي في مسائل الانكحة ابن الحاجب لظره للامة ليبتاعهامباح (قلت) ماوقع في المدونة في الخيار وقد تعرد للتقليب قالابن محر زظاهر هذا يوهم جواز تعريد الرقيق عندالشراء لينظر الهاوليس كذلك واتمامعناه يفعاو نذلك وليس بصواب من فعلهم وظاهر ماحكى هذا الشيخ ان النظر اليهامباح على حدما يجوز في الحرائر في الخطبة وأشدمن ذلكما فعلون في هذا الزمان اله يجس صدر هاو ثديها وهوأشدمن النظر كإتقدم في الصيام أولا يجوز باتفاق فياأعلم لاسيامن بعض من لايتقى الله تعالى انتهى فظاهره أنالنظرالي الصدر والندى لايجوزوهو خلاف ماقاله فيالواضحة فتأمله والله أعلم ص ﴿ وصاءبستر ﴾ شمسئلة قال في كتاب الصلاة الاول من المدونة ولا بأس ان يصلى محلول الازرار وليس عليه سراو بلولامتزروهوأسترمن الذي يصلى متوشعا بثوب ومن صلى بسراو بل أومتزر وهوقادرعلى الثياب لم يعدفي وقت ولاغيره انتهى ونقله ابن عرقة عنهاقال ابن ناجى الازرارجم زروهي الاقفال التي يقفل بها الثوب من ناحية الصدرأ بوشمد صالح هذااذا كان مستور العورة لئلا ترى عورته والتوشع قال البوني في شرح الموطأ هوأن للحف بالثوب ويخالف بين طرفه ويمقده في عنقه ابن يونس والسدل أن يسدل طرف ازاره و يكشف صدره وفي وسطه متزر أو سراويل فينم صلاته لأنهمستورانتهي وقال أبوالحسن الأزرار جعزروهي الأقفال التي يقفل با الثوب الذي يكون مشقوقامن تعتحلقه قال الشيخ أبومجمد صالح انما يجوزاذا كانت لحيته كشفة لأنهلا يظرالي عورته وظاهرالكتاب وسواء كان ملتعيا أوغيره انتهى وظأهر كلام ابن ناجي انكلامأ بي محد تقييد للكتاب ولم ينقل ابن عرفة كلام أبي محد ولاغيره وفي رسم شك من سماعابن القاسم من كتاب الصلاة وسئل مالك عن الصلاة في البرنس قال هي من لباس المصلين وكانت من لباس الناس القديم وماأرى بها بأساوأ ستعسن لباسها وقال هي من لباس المسافرين للبردوالمطر قال ولقد سمعت عبدالله بنأبي بكر وكان من عبادالناس وأهل الفضل وهو يقول ما أدركت الناس الاولمم ثوبان برنس يغدو به وخيصة بروح بها ولقد رأيت الناس يلبسون البرانس فقيله ما كأن ألوانها قال صفر قال بن رشد البرانس ثياب متان في شكل القفايز عندنامفتوحة منأمام تلبس على النياب في البردوالمطرمكان الرداء فلاتعبوز الصلاة فيهاوحدها الاأن يكون تحتهاقيص أوازار أوسراويل لان العورة تبدومن أمامه وهذافي البرانس العربية وأماالبرانس العجمية فلاخير في لباسهافي الصلاة ولافي غيرهالانهامن زى العجم وشكلهم وأما الخائص فهي أكسية من صوف رقاق معامة وغير معامة يلتعف فها كانت من لباس الاشراف في

يده اليسرى من تحته والازار عليه وكرهه مالك وابن القاسم مع الازار وكان مالك يقول بجوازها مع الازار وارتضاه ابن رشد ( كاحتباء لاسترمعه ) ابن عرفة الاحتباء ادارة الجالس بظهره وركبتيه الى صدره ثو به معتد اعليه اللخمى ان لم يكن على عورته

سترمنع (وعصى وصحت ان لبس حريرا) أما ان صلى به مختار افقد نص ابن الحاجب على انه عاص فان كان معه ساتر غيره فقال ابن القاسم وسعنون يعيد في الوقت وقال ابن وهب وابن الماجشون لااعادة عليه قال ابن عرفة ونقل ابن الحاجب عدم صحة الصلاة لاأعرفه فانظر قول خليل وصحت هل يدو يعيد (٥٠٤) في الوقت لان الاعادة في الوقت فرع الصحة أو يكون بني على قول

أرض العرب فقوله برنس يغدو به مجمل بر بديلبسه على ما تحته ، ن الثياب وخيصة بروح فيها يعني يلحفهاعلى ماعليه من الثياب والله أعلم انهى ونقل ابن عرفة هذا السماع وكلام ابن رشدعليه باختصار أجحف فيه الى الغاية والله أعلم وقال في المسائل الملقوطة مسئلة ابن حبيب يحرم لبس البرانس التي من زى النصارى و يؤدب لابسه وعليه الاعم والفدية ان لبسه وهو محرم ذكره في تسهيل المهمات في قوله في الحجو يحرم على الرجل لباس الخيط انتهى وقال الأبي في شرحمسلم في كتاب الايمان في آخر شرح حديث أسامة البرنس بضم الباء والنون كل ثوب رأسه منه من دراعة كان أوجبة أوغيرها انتهى ص ﴿ وعصى وحدث ان لبس حرير اأوذهبا ﴾ ش تصوره ظاهر (تنبيه) لباس الحرير الخالص حرام على الرجال الإجاع قال ابن رشد أجمع أهل العلم على ان لباس الحرير المصمت الخالص محرم على الرجال انتهى من أواخركتاب الجامع وقال ابن عرفة ولبس الرجل الحرير الخالص حرام انتهى وأما الخرفقال فيأول مسئلة من كتاب الجامع قال مالك رأيت ربيعة يلبس قلنسوته وبطانتها وظهارتها خزوهو امام قال محمدبن رشدا لخزما كان سداهمن حرير واللحم بالو بروقد اختلف فيه وفيا كان من معناه من الثياب المحشوة بالقطن والكتان كالمحررات التى سداهامن حرير ولجنها قطن أوكتان على أربعة أقوال أحدها ان لباسها جائز من قبيل المباحمن لبسهالم بأنم بلبسها ومن تركهالم يؤ جرعلى تركها وهوقول ابن عباس وجماعة من السلف منهم ربيعة (الناني) انلباسهاغيرجائز وانلم يطلق عليه انه حرام فن لبسها أنمومن تركها نجا وهومذهب ابن عمر (الثالث) ان لباسه مكر وه فن لبسه لم يأتم ومن تركه أجر وهذا هو أظهر الأقوال وأولاها بالصواب لأنه مماا ختلف أهل العلم فيه لتكافئ الأدلة في تحليله وتحريمه فهو من المشتبهات التي قال فها صلى الله عليه وسلم من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه وعلى هذا القول بأني ماحكي مطرف من أنه رأى على مالك كساء ابريسم كساه إياه هارون الرشيد اذلح يكن بليس مايعتقد انه بأثم بليسه (الراديع) الفرق بين ثياب الخزوسائر الثياب فبعوز لباس الخز ولا يجوز لباس ماسواه والبه ذهب ابن حبيب وهوأضعف الأقوال انهى باختصار (مسئلة) سترالحيطان بهلابأس بهقال ابن رشد اثر كلامه في البسط بخلاف ستورالحر يرالمعلقة في البيو ثلاباس بها لانها انماهي لباس السترته من الحيطان انتهى فظاهرهانه لابأس بهاعلى قول ابن الماجشون وعلى قول الجهور فتأمله ويأتي نحوه عن النوادر وذكر صاحب المدخل في فصل خروج النساء للحمل ان مساند الحر بروالبشخانات التي تعلق على السر برلا تعبوز للرجال ولاللنساء انهى وهوغر ببأما النساء فلاوجه لمنعهن منه لان ذلك نوع من اللباس وأما الرجال فلاشك أن استنادهم اليه لا يجوز وأما البشخانات المعلقة فالظاهر انه يجوزوانهاداخلة في الستوركاذكر ابن رشدولومنع ذلك لمنع دخول الكعبة لان سقفها مكسو بالحرير وكسوهابالحرير جائز بلمندوب وانظرابن عرفة هناوفي فصل الولمية وانظر البرزلي في

ابن وهب وابن الماجشون وأماان صلىبثوب وير ملاساترمعه فقال ابن وهب وابن الماجشون أيضا لااعادة عليه وقال أشهب مسدفى الوقت وقال ان حبي بعد أبدا وعبارة ابن يونس من صلى بعائم ذهبأوثوب حرير وعلمه ما بواريه غيره فليعد في الوقت وقال أشهب لااعادة عليه الاأن يكون عليه غيره فليعدفي الوقت وقال ابن حبيباذا كانعليهغيره أجزأه وقدأتم واذالم يكن عليه غييره أعاد أبدا ابن يونس فمار فمن صلى شوب حر رعامدائي لاثة أقوال ابن وهب لااعادة علىهأشهب بعمدفي الوقت ابن حبيب يعيداً بداقال المازرى بازم ابن حبيب أن معدأبدا منصلي في دار مغصو بةأوثوب مغصوب والمعروف خلافه فانظر هادا كلهمع لفظ خليل ومع ماتقدم عندقوله كصل بحرير ان انفسرد وكان بعض الشموخ لقى علمنا

ماآ لجامع بين قول ابن حبيب من صلى بنوب حريراً عاداً بدا ان لم يكن معه ساتر غيره والاأجز اه وقدائم ولااعادة عليه و بين قول الشاعر برى الدميان بالخبر اليقين بويقول الجامع ان ردّ الياء عارض والعارض لا يعتد به فبقيت الميم على فتعها وكذا المعدوم شرعاه وكالمعدوم حسافالم بنوب الحريركا نه ليس ذلك الثوب عليه فان كان عليه غيره صحت الصلاة والافهو كعريان (أوذهبا) قول ابن القاسم وسعنون ان من صلى بخاتم ذهب أو بنوب حرير فانه يعيد في الوقت

الكتابة فيالحرير وقال ابن رشدوا ختلف أيضافي اجازة لباس الحرير في الحرب فأجازه جماعةمن الصحابة والتابعين وهوقول ابن الماجشون وروايت معن مالك لمافي ذلك من المباهات والارهاب ولمايق عندالقتال من النبل وغيره من السلاح وهوقول ابن عبدالح كروحكاه ابن شعبان عن مالك من رواية عيسي عن ابن القاسم خلاف قول ابن القاسم وروايت عن مالك في رسم حلف من سماعهمن كتاب الجهادانتهي وقال ابن رشدفي رسم حلف بطلاق امرأته من سماع ابن القاسم من كتاب الجهادوأما تعاذالرابةمن الحر برفلاخلاف فيجواز ذلك انتهى وقول ابن عرفة وأجازمنه الرابة ابن القاسم وابن حبيب وتعليقه سبترا والكل خيط العلم والخياطة به وجوز بعض أحجاب المازرى الطوق واللبنة ابن حبيب لا يجوز جيب ولازرانهي يوهم ان غيرابن انقاسم وابن حبيب عنع ذلك فتأمله (مسئلة) قال ابن عرفة أجاز ابن حبيب ليسم لحكة وابن الماجشون للجهاد ورواه والمشهورمنعهما انتهى واقتصرفي الجلاب على اجازة لسه للحكة والجهاد والله أعلم (مسئلة) قال في أواخر كتاب الجامع وسألت عبد الملك عن الرجل تكون له القطيفة من الحرير أو الشملة من لحر رفيلتمفها أوتكون له الوسادة من الحر يرسكي علها أو يجلس فهل الجلوس على الحرير والالتعاف بهمرم كتمر بملباسه فقال أمابسطه فلابأس قدفعاله الناس وأماما بلبس فنهي عنه والملحفة من اللباس ابن رشدا ختلف في استعال الرجال له في غير اللباس كالسط والارتفاق به وشهه فرخص فيمه بعض العاماء منهم عبد الملك بن الماجشون في غير هذه الرواية والذي عليه الاكثر والجمهورأن دلك بمزلة اللباس انتهى وقال ابن عرفة الشيخ اجازة ابن الماجشون افتراشه والاتكاء عليه خلاف قول مالك فقول ابن المر بي مجوز للزوج الجاوس عليه تبعالز وجتمه لاأعرفه انتهى وابن العربى حجمة حافظ وقال مجوازه وهو حجة عليه انهى وقد نقل صاحب المدخل عن شيفه الامام أبي محمد بن أبي جمرة وناهمك بهمافي الورع والتشديد اندلا بحوز للرجل افتراش الحرير الا على سبال التبع للزوجة ولايدخل الفراش الابعدد خولها ولايقم فيه بعدقيامها واذاقامت اضر ورةثم ترجع لا يجوزله أن يبقى على حاله بل ينتقل الى موضع بماحله حتى ترجع الى فراشهاوان قامت وهونائم فتو فظه أوتز يله عنه و محب عليه أن يعام باذلك انهى من فصل خروج النساء الحمل ونقل الجزولى في ذلك قولين فانظره والعجب من إن ناجي حيث جرم بمنع ذلك فقال في كتاب الطهارة ولأيجوز للرجل المتعقبه بحكم التبعلزوجت خلافالابن العربي انتهى مع انشخمابن عرفة لم يجزم بذلك (مسئلة) مارقم بالخر يرلا يجوز الجاوس عليه قال في أوائل كتاب الصلاة مر النوادرعن عمر وغيره ولا بعمل من الحرير لاجيب في فرو ولازر ولا بفرش ولا يصلي على بسطه ولايتكئ عليه ولاياته ف بملحفة أو مابطن محرير أو بمسائد الصوف المرقومة بالحرير ولا بديباج وهوكاللباس بخلاف السترمن الحرير ولايركم عليه ولايأس أن يملق سترا ولايأس أن يسمتع معميع أنواع ثياب الحر برماعه داماوصفت الثوفرق بين السيتر وماماس ومامنتقب به ويتسكئ عليه من الحرير ولابأس أن يحاط الثوب يحرير انهى وفي كتاب الجامع من الذخيرة في النوع الثالث في اللباس قال ابن حبيب ولا يستعمل ما بطور بر أوحشي به أور فير به قال القاضي أبوالوليدير يدادا كان كثيرا انتهى ( فرع ) قال ابن يونس في أوائل المج الأول من المدونة وكره لبس الحرير والذهب للصبيان الذكوركا كرهم المرجال قال بن القماسم وأرجو أن بكون الخز الصبيان خفيفاانتهى وتقدم هذاالنقل عندقول المصنف وحرم استعهال ذكرمحلي والله أعلم وذكر ( أُوسرق أُونظر محرمافيها) نقل البرزلى مسئلة وسلمها وهى من حسى في ذكر و نداوة وهو في الصلاة فرفعه بعائل ونظره فلم ير شيأ بطلت صلاته لأنه رأى عورة نفسه وعن ابن عيشون من نظر عورة امامه أونفسه بطلت صلاته بعلاف غيرهما فانظره فا مع ما يتقرر قال ابن رشداذ اسقط ساتر عورة امام فلاشئ (٥٠٦) على من ينظر اليه ولا على من نظر اليه على غير تعمد فان تعمد

في المدخل في فصل خروج النساء للحمل بعدأن ذكر ان الرجل لا يجوزله افتراش الحرير ولاالتصاف هالاتبماللز وجةمانصه وأماالاولاد الذكور ففيهم خلاف والمنع أولى ويستخف ذلك في الرضيع للشقة الداخلة على أمه انتهى ( فرع) قال البرزلي في أواخر كتاب الجامع وأما الالوان من اللباس نفيره البياض ابن العربي مالم يكن خاتفافيكره لحديث الانكار على الراعى فيلبس ثو بينخلقين حمتي لبسهما جمديدين وأماالاحر ومنمه المعمفر والمزعفر فأجازه مالك والشافعي وأبوحنيف وكره بمض العراقيين المزعفر للرجال ثم قال عن الباجي والممشق بالمغرا مما اتفق على جوازه وأطال فى ذلك فانظره وانظر رسم باع غلاماه ن سماع ابن القاسم من كتاب الجامع ورسم نذر سنة منه وانظر كلام المازرى في كتاب اللباس من المعلم وقال النووى في شرح مسلم مذهب مالك جوازلبس المعصفروالاولى تركه والله أعلم (فرع) قال في السكافي ويستحبأن يتجمل بأحسن الثياب في الصلاة ويستحب للامام أفضل ذلك وأحسنه زينة كالرداء وشهانتهي ص ﴿أُودُهِ بِأَهِ شُ تُصورُ وَظَاهِرُ (تَنْبِيهِ) قَالْ فِي اللَّهِ كِالْ فِي كَتَابِ الْأَطْعَمَةُ واختلف في التوضي من آنية الدهب والفضة فعندنا انه يصحمع تحريم فعله وقال داود انه لا يصح انتهى ص ﴿ أُونظر محرمافها ﴾ ش قال ان غازى ظاهره حتى عورة امامه وعورة نفسه خلافالابن عيشون الطليطلي اذنقل عنهابن عرفة وغيره انمن نظر عورة امامه أوعورة نفسه بطلت صلاته عفلاف غيرهامالم يشغله ذلكأو يتافديه انتهى فقف على جعله النظر الى عورة نفسه محرما وقادحاالاأن هذافي الصلاة وأمافي غيرها فغاية ماذكره أبوعبدالله بن الحاج في المدخل أن من آداب الاحداث أن لا ينظر الى عور ته ولا الى الخارج منها الالضر ورة والتهسيعانه وتعالى أعلم انهى كلام ابن غازى وقوله جعله أى جعل ابن عيشون الطليطلي وفي مسائل الصلاة من البرزلي في مسائل بمضالقرو يين من حس في ذكره نداوة وهو في الصلاة فرقعه ونظر فــــلم برشياً بطلت صلاته لانه رأى عورة نفسه انتهى وفي العتبية (١) قال سحنون في الكلام على ستر العورة من نظر الىعورة امامهمنكشفاأعاد الصلاة قال ابن رشدمعناه اداتعمد النظر لانه مرتكب للحظورفي صلاته وأماان لم تعمد فهو عنزلة من لم ينظر اذلاائم عليه ولاحرج ويازم على قوله أن تبطل صلاةمن هصى الله في صلاته بوجه من وجوه العصيان خلاف مادهب اليه ابواسحاق التونسي من أنه لا تبطل صلاته مذلك قال أرأيت لوسرق دراهم لرجل انهى من ساع عيسى ونقله ا بن عرفة ونصوفي بطلان صلاقمن تعمد نظر عورة من مأمومه قولاسحنون والتونسي وخرج ابن وشدعليهما بطلانها بغصب فيها ونقل ابن حارث قول سحنون متفقاعليمه ثم ذكر كالرم ابن عيشون والله أعلم (تنبيه) قال الشيخ أحدزروق في شرح الرسالة في باب الفطرة والختان ما نصه حكى ابن القطان في نظر الانسان عور تهمن غيرضر ورة قولين بالكراهة والتعريم قال الترمذي (١) قوله وقال سعنون الح هذه العبارة بعينها تقدمت في بعض النسخ وفي بعضها لا فلتعلم

النظراليه فقال سعنون ىعىد ابن رشد فيلزم على قول معنون هذا أن تبطل صلاة من عصى الله في صلانه نوجه من وجوه الممسان خلاف ماذهب المه التونسي منانه لاتبطل صلائه بذلك وقال أرأيت لوسرق دراهم لرجل في صلاته أوغصه ثو بافها ابن عرفة نقل ابن حارث قول سعنون متفقا عليه وقدتقدم قول المازرى المعروف خلاف قول من قال يعيد من صلى بثوبمغصوبأوفىمكان مغصوب عماض كانابن أخى هشام عشى مع أحد طلبته في فوص صره فأرادالشيخ الصلاة فقال الشاباصبرحتى تخرج من أراضي هـ نه المدينة السوء فقال الشيخ هذا جهلمنك أى ضررعلى الأرض من صلاتنا ولولزم ترك الصلاة في الفحوص المغصوبة وجب للصلىأن يستأمر أرباب الأرض غيرالمغصوية فالأبويكر ا بن عبد الرجن وهذا كما

قال وان الصلاة في أرض المسامين بغيرا فنهم عائزة بلاخلاف واعاهداف الم يحزه الغاصب بيناء وحوز انهى وانظر أيضاه ف الموسوف وفي مدهب مالك أن صلاة المره في ملك غصبه محيحة بخلاف صيام يوم عليه في قضيه يوم العيد لأن متعلق النهى في الصوم الموسوف وفي الصلاة الفصب دون الصلاة فالنهى في الصوم عن الموصوف وفي الصلاة عن الصفة انظر الفرق الثالث والمائة من قواعد شهاب

الدين (ومن لم بجد الاسائر الأحد فرجيه فنالنها يخير) الكافى ان وجد العريان ما يوارى به أحد فرجيه وارى قبله وقال بعض أصحابنا يوارى به أى رجيه شاء الطرطوشي يجعله لدبره (ومن عجز صلى عرياما) انظر عند قوله لاعابر صلى عرياما (فان اجمعوا بظلام فكالمستورين والا تفرقوا) من المدونة قال مالك اذالم يجد العراة ثيابا صلوا أفذاذا متباعدين قياما يركعون ويسجدون ولا يومئون وان كانوافى ظلام لا ينظر بعضهم بعضاجعوا وتقدمهم امامهم (فان لم يكن صلوا قياما عاصين امامهم وسطهم) ابن عرفة فان أعجزهم التباعد فني جلوسهم اعاء وقيامهم غاضين (٥٠٠) أبصارهم قولان (فان عامت في صلاة بعتق مكشوفة رأس

أو وجدعر يان ثو ماسترا انقربوالاأعادابوقت) انظر قوله فانعامت سن أنتعلم أو تعتق فرق نظير الوجه لواحدناسي الماء في رحمله ونظير الوجه الآخرالمطلع علمه بالماء انظر ، قبل هذاعند قوله لافيا الاناسمة قال ابن القاسر في الأمة تعتق بعد ركعةمن الفريضة ورأسها منكشف فان لم تحد من ساولهاخارا ولاوصلتاليه لم تعدوان قدرت على أخذه ولم تأخذه اعادت في الوقت وكذلك العريان عد ثوبا ابن بونس وجهقول ابن القاسم انها دخلت في الصلاة عاجو زلهافلم مجاعلهااعادة كواجد الماءيعدأن دخل في الصلاة فان وصلت الى الجار فلم تستتر به أعادت لانها قدرت على الاستتار من غير بطلان ماتقدم لها

الحكيم ومن داوم على ذلك ابتلى بالزناانتهى كالم الشيخ زروق والذي رأيته في أحكام النظر لابن القطان انماهوقول عن بعض العلماء بالكراهة ورده وكذلك اختصره القباب وهذا نص مااختصره القباب (مسئلة) هل مجوز نظر الانسان الى فرج نفسه من غير حاجة الى ذلك كرهه بعض الفقهاء ولامعني لهولعله أراد انهليس من المروءة والافلامانع من جهة الشرع انتهي واعما ذكرتعبارة المختصر لأنها حازت فقه الاصل جمعه وحذفت أدلته واعدائه والله أعلى صروان لم يجد الاسترالأحد فرجيه لله ش قال في التوضيح في باب التميم في شرح فوله ماصح عن المازري بحب عليه سترماقدر من عورته اذالم يجدما يكفيه الالبعضها انتهى ص فان عامت في صلاة بعتق مكشوفة رأس أو وجدعر يان ثو بالسترا ان قرب والاأعاد ابوقت ﴾ ش يعني ان الأمة اذاصات كشوفة الرأس ثم علمت بالعتق في الصلاة فانها تستر رأسها ان وجدت عنده اشبأقريبا تستر بهرأسهافان لم تعدشمأا ووجدت شمأ بعيداف نهاتكمل صلاتها وتعييد في الوقت وكذلك من صلى عريانالكونه لم يحدثو بايستر به تم وجدمايستتر به فانه ان كان قربه امنه اخذه واستتربه وكمل صلاته وان لم يكن قر سافانه يكمل صلاته تم يعدها في الوقت وأماان لم يحدثو باالابعد فراغه من الصلاة فلا اعادة عليه كاتقدم في قوله لاعاج صلى عرياناوفي رسم يوصى الكاتبه من سماع عيسى سألتابن القاسم عن الغريق يصلى عريانا مجدثو باوهو في الوقت هل يعيد الصلاة قال لا يعيد الصلاة ابن رشدهذا صحيح لان الفرض في سترالعورة قدسقط عنه بعدم القدرة عليه في الوقت الذى صلاهافيه اذهو وقت الوجوب على الصحيح من الاقوال انهى

## ﴿ فصل ومع الامن استقبال عين الكعبة لمن تكة ﴾

ش يعنى ان من شروط الصلاة مع الامن بريدوالقدرة والذكر استقبال عبن الكعبة المنه وقولنا والقدرة ليخرج المريض والمربوط ومرز تعت الهدم وقولنا والذكر ليغر ج الناسى وسياتى الخلاف فيه قال ابن عرفة واستقباله الكعبة فرض في الفرض الالعجز قتال أو مرض أوربط أوهدم أوخوف لموص أوسباعانتهى (فرع) قال ابن عرفة اللخمي و وقته كالتهم ولوقال المصنف ومع القدرة لشمل جميع ماذكره ابن عرفة (تنبيه) قال ابن بشير في باب صلاة المريض فان عجز عن استقبال القبلة بنفسه حول البهافان عجز عن تحويله سقط حكم الاستقبال في حقه كالمسايف و في الكتاب اذا صلى لغير القبلة أعاد في الوقت عنزلة الصحيح وأمامن صلى وهوقادر

خالفت واجد الماء في هذا انظر شار التهذيب ذكر لهذا نظائر سبعة (وان كان لعراة ثوب صلوا أفذاداً) ابن القاسم ان وجدوا ثوبا صلوابه أفذاذ الايؤمهم به أحد فلا (ولاحدهم ندب له اعارتهم) ابن عرفة لو كان لاحدهم ثوب يفضل عن سترعورته ابن وشد يجبر على صلاتهم به اللخمي يستعب جبره الطراز وان لم يكن له غيره استعب دفعه له بره يصلى به (فصل ابن شاس الباب الثالث في على صلاتهم به اللخمي يستعب جبره الطراز وان لم يكن له غيره استعبال والنظر فيه في أركان ثلاثة الصلاة والمستقبل (ومع الأمن استقبال عين المكعبة وهو مكة كان عليه التوجه المهاعلى وجه أن استقبال القبلة شرط وقال في التلقين هو فرض اللخمي ان كان غائبا عن المكعبة وهو مكة كان عليه التوجه المهاعلى وجه القطع لا على وجه الاجتهاد وسياً في للخمي يسقط استقبال القبلة عن المكتوف والخائف

على التحول والتحويل فينبغي أن يعيد صلاته أبداو أمامن لم يقدر على ذلك لفقد من محوله فينبغي أن مختلف في اعادته كالختلف في المريض بعدام من يناوله الماء فيتم م معدمن يناوله انتهى وفي الواضحة اذالم بعد المريض من يحوله القبلة صلى على حاله قاله في التمم وقال ابن يونس في ترجة صلاة المريض والفادم ومن المدونة وليصل المريض بقدر طاقته ولايصلي الاالى القبلة فان عسر تعو يله اليها احتيل فيه فان صلى الى غيرها أعاد في الوقت الهاابن يونس و وقد في الظهر والعصر الغروب كن صلى بثوب نجس لا يجد غيره قال أصبغ فى الواضعة هذا اذا لم يستطع التعويل الى القبلة ولم معدمن محوله فيصلي كاهو فاذاقدرأو وجدمن محولة أعاد في الوقت ابن يونس ريدولو كان واجدامن محوله فتركه وصلى الى غير القبلة أعاد أبدا كالناسي انتهى وقوله استقبال عين الكعبةير مدمجميع مدنه فاوخرج عضومنه عن الكعبة بطلت صلاته نقله ابن المعلى في مناسكه فى الفصل الثاني في كيفية الاحرام وسان المناسك بافلاله عن القرافي ونصه (تنبيه) قال شهاب الدين القرافي رحمالله تعالى من قرب من الكعبة ففرضه استقبال السمت قولاوا حدا فاذاصف صف مع حائط الكعبة فصلاة الخارج عنها ببدنه أو ببعضه اطلة لأنه مأمور بأن يستقبل محملته الكعبة فان لم محصل له ذلك استدار قال وكذلك الصف الطويل بقرب الكعبة يصاون دائرة وقوساان قصرواعن الدائرةاننهي وقال في العارضة الفرض في الاستقبال لن عاين البيت عينه ولمن غاب عنه تحوه وقال بعض عامائنا للزم طلب العين وحداماطل قطعافا نه لاسسل المهلا حدوما لاعكن لانقع به التكلف وانما المكن طلا الحهة فكل أحد يقصد قصدها و نعو نعو ها عسب مادغلب على ظنه ان كان من أهل الاجتهاد فان لم يكن من أهل الاجتهاد فلد أهل الاجتهاد انتهى ثم قال العامى دهنلي في كل مسجداً وجنب كل أحدو المجنهد محتنب المساجد المخالفة للحق فان دعته الى ذلك ضرورة صلى وانحرف ان أمن من المقالة السيئة والعقوبة وان لم بأمن صلى هذالك وأعاد في بيتأومسجدعلى الصواب انتهى ثمقال في الصث مع الشافعي فمن أخطأ القبلة قلنا اذا اجتهد في مكة فأخطألزمته الاعادة لوجو دالنص واذااجتهد في غيرمكة لم معدلان الاجتهاد لاينقض الاجتهاد انتهى وقال ابن الحاجب أمالوخر جعن السمت بالمسجد الحرام لم يصح ولوكان في الصف وكذامن عكة فأن لم يقدر استدل فان قدر بمشقة ففي الاجتهاد نظر قال في التوضيح قوله أمالوخ جعن السمت واضح لكونه خالف ماأهر به بووقو له وكذلك من عكة أى فتجب عليه المسامة لقدرته على ذلك بأن يطلع على سطح أوغيره و يعر ف سمت الكعمة بالحل الذي هو فيه بوقوله فان لم يقدر استدل كالو كان بليل مظلم واستدلاله بالطالع والمغارب وقوله فان قدر عشقة أى على المسامة كالوكان يحتاج الى صعود السطح وهوشيخ كبير أوم يض والتردد حكاء ان شاس عن بعض المتأخرين انتهى قال ابن فرحون قوله فان لم يقدر استدل يعني ان من كان في بيته ولم يقدر على الخروج فانه يستدل باعلام البيت مثل جبل أبي قبيس وتعوذلك أو يستدل بالمطالع والمغارب ان كان له على بذلك ص ﴿ فَانْ شَقَ فَفِي الْاجْهَادِنْظُر ﴾ شقال إبن فرحون قال ابن رشد الصواب المنع ص ﴿ و بطلت ان خالفها ولوصادف ي شيم الى مانقله صاحب الذخيرة عن صاحب الطراز ونصه قال اذاأداه الاجتهادالى جهة فصلى الى غيرهائم تبين أنه صلى الى الكعبة فصلاته باطلة عندناو عند الشافعي وأبي حنيفة لتركه الواجب قال كالوصلي ظاناانه محدث تم تبين انه متطهر انهى صروصوب سفر قصر

الاعشقة فقدتردد بعض المتسأخوين في جسواز اقتصاره على الاجتهاد (والافالاظهرجهنها)ان عرفةقال الابهرى والاكثر الواجب علىمن بغيرمكة استقبال الجهة لاالسمت خلافالاس القصار (اجتهادا) الكافيان كانت الكعية معت لاراها فسلزم التوجه نعوها وتلقاءها بالدلائك وهي الشمس والقمروالنجوم والرج وكلما عكن مهمعرفة جهتها ابن رشدفان صلى مغر اجتهادلم تعز مصلاتهوان وقعت الى القبلة (كائن نقضت و بطلت ان خالفها وانصادف)الباجيمن انعرف عن القبلة عامدا أعادأ مدا وانتسان لهانه صلى لجهتها نظير ذلك صلى معتقداأن الوقت لم يدخل فتبين أنهصلي في الوقت ومن صام بوم الشك فتبين انهمن رمضان بخلاف من تزوجام أة في عدتها فصادف أنءدتها قدكانت قد انقضت ومن حلف متعمدالكذ فتمانانه كان صادقا قال في الرواية غر وسلم أنظرهلوسلم أيصامن العتق والطلاق ان كان حلفه سما انظر

عندقولهان كان في هذه اللوزة قلبان (وصوب سفر قصر

لا كبدابة فقط وان عجمل في نفل وان وترا) في المدونة قال مالك لابأس أن يوتر على الراحلة في سفر تقصر فيه الصلاة حيثا كان وجهه وان صلى المسافر على الارض وله حزب من الليسل فليوتر على الارض ثم يركب دابت في تنفل ماأحب وقد أجز أعنه وتره ابن شاس وهذا الراكب وأما الماشي فلا ابن اللي ابن عرفة ومن تنفل في محمله فقيامه تربع و يركع كذلك و يداه على ركبتيه فاذار فع رفعهما و يومي بالسجو دوق ديني رجليه فان لم يقدر أوما متر بعاوسمع ابن القاسم المصلى في محمله يعينه وجهه عن خفته ولا يصلى على محمولا وجهه لد برالبعير ابن رشد ولوكان محموله تلقاء القبلة وسمع القرينان أرجو أن لا بأس بتعية وجهه عن الشمس تستقبله و روى اللخمي يرفع عمامته عن جبهته اذا أومأ و يقصد الارض ابن حبيب ولا يجلس على قر بوسه و يضرب دابة ركو به وغيرها ولا يتكم (وان سهل الابتداء لها) ابن (٥٠٥) بشير لا يلزمه المتوجه الى القبلة في الاحرام ولا في غيره اذا

كان توجهه الى غير القبلة الكر بعمل المكان الذي متوجه الله كالقسلة في حقه فلالمتفتعنه ( لا سفينة فيدور) لم يوسع مالك لمن في السفسنة أن يصلي النافلة إعاءحت كان وجهه كاوسعه للسافر على الدانة والمحمل ابن وس لأنهفي السفنة مدورالى القبلة ولايقطع ذلك طريقه مخلاف الدآية ان أمكن المعونة ولا بتنفل في السفينة الا الى القبلة اذا أمكن مخلاف الراكب (وهلاان أومأ أو مطلقا تأو بلان ولا يقلد مجتهد غيره ) عبد الوهاب ان اختلف مجهدان لمرأتما اللخمى اختلف فيهذا الاصلفيصلاة المالكي خلف الشافعي

لا كبداية فقط ﴾ ش قوله قصر هوشرط في صلاته على الداية استقبل أم لا وأماان لم يكن سفر قصر فلا يتنفل على الدابة قال في المدونة في كتاب الصلاة الاول في ترجمة الذي يقدح الماءمن عينيه والمسافر أن يتنفل على الأرض ليلاونهارا وأن يصلى في السفر الذي تقصر في مثله على دابته أيناتوجهت بهالوتر وركعتي الفجر والنافلة ويستجد اعاءواذاقر أسجدة تلاوة أومأ فأمافي سفرلا يقصرفيه أوفى حضرفلا وانكان الى القبلة انتهى أبوالحسن عن اللخمي ولايتنفل المسافر وهوماش والله أعـلم (فرع) اذا انحرف الىجهة بعدالا حرام من غبرعـ ندر ولاسهو فان كانت القبلة فلاشئ عليه فانها الاصلوان كان غبرها بطلت صلاته وقاله الشافعي وأمااذ اظن ان تلائطر يقه أوغلبته دابته فلاشيء عليه وقال الشافعية يسجد السهو فاو وصل منزلا وهوفي الصلاة نزل وأتم بالارض راكعاوسا جداالاعلى قول من صور الاعاء في النافلة الصحيح فانه يتم صلاته على دابته وان لم يكن منزل اقامة خفف قراءته وأتم صلاته على الدابة لانه دسيرانتهي من الذخيرة عن صاحب الطراز ص ﴿ وان يحمل ﴾ ش قال ابن عرفة ومن تنفل في محمله فقيامه تربع و يركم كذلك ويداه على كبتيه فاذاركع رفعهما ويوجى بالسجو دوقد ثني رجليه فان لم بقدراً ومأمتر بعا وسمعابن القاسم المصلى في مجله بعيافهدر جلمة أرجو خفته ولا نصلى محولا وجهه لد برالبعداين رشدولو كان تحوله تلقاءال كعبة وسمع القرينان لابأس بتحية وجهدعن الشمس تستقبله وروى اللخمى برفع عامته عن جبهته اذاأ ومأو يقصد الارض ابن حبيب ولايسجد على قر بوسه و يضرب دابة ركو به وغيرها ولايتكام ص ﴿ في نفل ﴾ ش بحرج به صلاة الجنازة على القول بوجوبها وهوالظاهم وقدصر حالقرافي بانهالاتسلي على الدابة ناقلاله عن الجواهر قال في الطراز الثاني الذي يستقبل فيعولا يصلي فريضة ولاصلاة جنازة على راحلت انتهى وذكره في الجواهر في أول باب الاستقبال ص ﴿ وان وترا ﴾ ش ولكن الأفضل له أن يصلي وتره بالارض ولو كانت نيتمه أن يتنفل على دابت مقاله في المدونة ص وقلد غر معارفا مكلفا له ش قال

والعكس أبوعمر سنن أحد بن حنبل عن رجل صلى وعليه جلد مينة فقال لا بأس بالصلاة خلفه اذا تأول قيل فتراه أنت يطهر قال لاقيل فك كيف يدفي في المنه عن أحد من أصحابه فيذهب اليه فلا بأس أن يصلى خلفه وان قلنا تحن مخلافه من وجه آخر و حكى عياض ان عبد الحق الصقلى لقى بمكة امام الحرمين أبا المعالى الجويني فاجتم او حانت الصلاة فقدم أبو المعالى عبد الحق للصلاة وقال له البعض بدخل في الكل يعرض له بمسألة الرأس ان كان أبو المعالى شافعي المذهب ومن الفرق السادس والسبعين لشهاب الدين قال المسائل الفروعية بعوز التقليد فيها من أحد المجتمدين فيها للا خر مغلاف الاواني والثياب والكعبة سئل الشافعي عن جواز صلاة الشافعي خلف المالك في ولا بحوز لأحد المجتمدين في الكعبة والأواني الصلاة خلف الماليس في المنافعي عن المواني الشياب مع قول ابن حنب ل في جله الميتة هل بينها و بين اختلاط الطاهر بالنجس فرق (ولا محر ابا الا لمصر ) ابن القصار بحوز تقليد محارب البلاد التي تمكر و تعليد عارب البلاد التي تمكن و تعليد عارب البلاد التي تعمر و تعليد عارب البلاد التي تمكن على المنافعة و تعليد عارب المنافعة و تعليد عارب المنافعة و تعليد عارب البلاد التي تعمر و تعليد عارب البلاد التي تعمر و تعليد عارب البلاد التي تمكن المنافعة و تعليد عارب المنافعة و تعليد عاليا المنافعة و تعليد عارب المنافعة و تعليد عارب المنافعة و تعليد عالية و تعليد عارب المنافعة و تعليد عارب المنافعة و تعليد عالية و تعليد عارب المنافعة و تعليد عارب و تعليد عارب المنافعة و تعليد عارب المنافعة و تعليد عارب و تعليد عارب المنافعة و تعليد عارب و تع

صلواتها ونصبها الأثمة القباب وهذا اذالم تكن مختلفة ولا مطعو ناعلها كساجد بلاد نافاس فان قبلة القرويين مخالفة لقبلة الأنداس وقبلة الأندلس أقرب الى الصواب النظر الى الأدلة انتهى وانظر مقتضى «ذا البحث بالنسبة الى قبلة جامع افشار ش (وان أعى وسأل عن الأدلة) ابن شاس اللاعمى العاجز أن يقلد شخصا مكافا مساما عار فابأدلة القبلة فان كان يستقبل عند الاخبار عن الأحوال عمر فة طرق الاجتهاد قلد في السماع واجتهد بناء على ماسمع القباب القدرة على الاجتهاد تمنيع من التقليد وان كان ممن ليس له أهلية الاجتهاد تمني السؤال والنقليد (مكافاعار فا) تقدم نص ابن شاس بهذا في الأعمى وأماغ برالأعمى فقال المازرى فاقد الاجتهاد كالعامي يقلد عد لاعالما (أو محر ابالان لم يجدأ و تحير مجتهد تحيير ولوصلي أربعا لحسن واختير) ابن عرف المقلد لعجزه مقلد ابن عبد الحياد على حيث شاء ولوصلي أربعا لكان مذهبا اللخمى «ذا أصح» سند القول الأول هو قول الكافة الذخيرة يقلد المجتهد غيره وقال ابن شاس وليس للجتهد (٥٠) أن يقلد غيره وان تحير في الحال في نظره فهل يصلي أربعا أو يقلداً وينغير المختهد غيره وقال ابن شاس وليس للجتهد (٥٠) أن يقلد غيره وان تحير في الحال في نظره فهل يصلي أربعا أو يقلداً وينغير المختهد في المحالة ويناد ويند ويناد المناس وليس للجتهد (٥٠) أن يقلد غيره وان تحير في الحال في نظره فهل يصلي أربعا أو يقلداً وينغير في الحال في نظره فهل يصلي أربعا أو يقلداً وينغير في المحالة ويناد في المحالة ويند في المحالة ويناد ويناد في المحالة ويناد ويناد في المحالة ويناد ويناد ويناد ويناد ويناد ويند ويناد و

الشارح الضمير المخفوض بغير راجع الى المجتهدأي وقلدغير الجتهدوهو الأعمى العاجز والبصير الجاهل مكافاعار فاانتهى قال في الجواهر وأما البصير الجاهل بالادلة فان كان محيث لو اطلع على وجهالاجتهادلاهتدى لزمهالسؤال ولايقاد وان لم يكن محيث بهتدى يجتهد ففرضه انتقليد ص ﴿ وَمُعْرِفَ يُسْيِرًا ﴾ شهداان لم يكن في مكة وأماان كان في مكة فانه يقطع ابن عرفة ومن انحرف يسيرابغيرمكة بني مستقبلاانتهي ولم ينقل في مخلافا والله أعلم ص ﴿ و بعده اأعاد في الوقت ﴾ ش (فائدة) قال الزركشي في اعلام الساجد باحكام المساجد في الباب الاول في أحكام المسجد الحرام وخصائصه السابع قال ابن القاضي من صلى بالاجتهاد فأخطأ الى الحرم جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيت قبله لأهل المسجد والمسجد لاهل الحرم والحرم لاهل مشارق الارض ومغار بهاهكذاحكاه عنه القاضي أبوسعيد الهروي في أواخرالاشراف عن غوامض الحكومات وهوغريب وقدنقله شريح الروياني أيضافي أواخر آداب القضاء عنه عن أحجابنا فقال ابن أبي أجد قال أصحابنامن توجه الى البيت وهو بعيد عنه فأخطأ الى الحرم جاز وذكر هذا الحديث انتهى وهذاشئ لانعرفه لاحكابنانعم حكى عن مالك انه قال الكعبة قبلة لاهل المسجد والمسجد قبلة أهل مكةوالحرم قبلة أهل الدنياوهذا النقل عنه غريب (قلت) وأماالحديث فأخرجه البهتي في سننه من حديث عربن حفص المسكى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبلة لاهل الارض قال الترمذي تفرديه غربن حفص وهوضعيف لابعتم بهوالحل فيه عليه انتهى ص ﴿ وَجَازَتَ سَنَةُ فَهِا وَفَي الحَجْرِ ﴾ ش تصوره واضح وظاهره وترا أوغيره وقال ابن عرفة فيهالا يصلى فيهافرض أو وتراور كعتاالفجر أوطواف واجبو رجع فيساع ابن القاسم عن منع ركعتى الفجرفيه الى جوازهمافيه انتهى ونعوه في النوضيح وقال القاضي تقي الدين الفاسي بعدأن تكلم على صلاة الفريضة ويلتعق بالفريضة نوافل في كونها لا تصلي في الكعبة المكي

جهة ثلاثة مذاهب (وان تبين خطأب الرقطع) في المدونة قالمالكمنعلم وهوفي الصلاة انهاستدر القبلة أوشرق أوغرب قطع وابتدأ باقامة (غير أعمى) ابن شاس لواجتهد بالأعمى رجل ثم قال له آخر أخطأبك فعدقها نحرف حمين قال له وما مضى مجزى عنه لأنهاجتمدله منلهاجهادانسعنون هذاهوالحقان كانالخبر مخبرا باجتهاده لاعققة فان أخبرعن عمان حقيقة الكعبة لزم الأعمى ابطال مابقى من صلاته (ومنعرف دسيرا) من المدونة لوعلم فى الصلاة اله انحرف يسيرا عن القبلة فلينحرف الى القبلة ويبني على الصلاة ولا

يقطعها ابن بونس لقوله عليه الصلاة والسلام ما بين المشرق والمغرب قبلة (فيستقبلانها) تقدم نصابن شاس في الأعمى فصدقه انحر ف ونسيا في المنحرف يسبر افلين عرف المي القبلة (و بعدها أعاد في الوقت المختار) انظر قوله المختار ومن المدونة ان علم بعد الصلاة انه استدبر القبلة أوشرق أوغرب أعاد في الوقت ووقت في الظهر بن اصفر ار الشمس وفي العشاء بن طلوع الفجر وفي الصبح طلوع الشمس (وهل بعيد الناسي أبد اخلاف) ابن رشد المشهور اعادة من استدبر أوشر ق أوغرب اجتهاد أونسيان بغير مكة في الوقت من الشمس (وهل بعيد الناسي أبد اخلاف) ابن رشد المشهور اعادة من استدبر أوشر ق أوغرب اجتهاد أونسيان بغير مكة في الوقت من المناسبي الناسي الناسبي الناسبي الناسبي الناسبي الناسبي الناسبي الناسبي الناسبي الموافى المجتهد المناسبي المؤلمة عوضع فعاينها فيعيد أبد المؤلف الحبر فريضة ولاركعتا الطواف يعيد أبد المجتهد المؤلف ولاركعتا الفجر وأماغير ذلك من ركوع الطواف والنوافل فلابأس به انتهى انظر قوله سنة وقد اعترضه بهرام الواجم ولا الوتر ولاركعتا الفجر وأماغير ذلك من ركوع الطواف والنوافل فلابأس به انتهى انظر قوله سنة وقد اعترضه بهرام

اس ا

حوال

سله

رفاقد

مقلد

فلد

على

7

(لأى جهة) هكذاقال مالك فسماع أشهب وابن نافع ثمر جع مالك لاستعباب جعدل الباب خلفه لفعل الني صلى الله عليه وسلم اياه

فى تأريخه المسمى شد فاء الغرام في الباب العاشر في حكم الصلاة في الكعبة وهي السنن كالعبدين والوتر وركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب فان صليت هذه النوافل في الكعبة فلا تجزي على مشهور المذهب وتجزئ على رأى أشهب وابن عبدالح كانهى ونعوه في التوضيع والطاهر انها تجزى على القولين فعلى الأول بانه انما يعيد الفرض في أول الوقت فلا يعيدها وعلى القول بانه يعيداً بدا عيدها وقد نص على ذلك إن بشير في كتاب الصلاة الاول في باب المواضع التي تلزم الصلاة فمهاونصه ولايصلي فمه يعني الحجر ولافي المكعبة السنن فان صلي فيه أوفيهار كعتي الطواف فهل بكنفي بهمافي المذهب فولان وهماعلي ماقدمته في المطي في الكعبة هل يعيداً بدا أم لاانتهى وقدعلم ان الناسي اعما يعيد في الوقت فالناسي هنالا اعادة عليه وأما العامد فقد اختلف الشييو خ في ذلك وأكثرهم على أن حكمه حكم الناسي وانه يعيدفي الوقت وعليه فلا يعيده نه النوافل ولم أرفي ذلك أى من أنهالوصليت لا تعزى على المشهور الاماذكره القاضي تقى الدين الفاسي في شيفاء الغرام وقال المازري في شرح التلقين الصلاة في الحجر كالصلاة في بطن السكعبة لكن قال ابن القاسم في كتاب ابن المواز من ركعي الطواف الواجب في الحجر ورجع الى بلده فانه يركعهما وببعث بدى فأجراه مجرى من لم يركعهما وقد تعقب ذلك علمه أن المصلى في بطن المكعبة تعزئه صلاته عندناوا عايعيدليأتي عاهوأ كل فكان الواجب على هـ ندا أن يعيدم اتين الركعتين اذا وصل الى بلده ويكون ذلك فوات وقت الصلاة انهى وقال ابن ناجى في الشرح الكبير على المدونة قال ابن يونس قال ابن الموازعن ابن القاسم ومن صلى المكتوبة في الحجر أعاد في الوقت وان ركع فيهالر كعتين الواجبتين عن طواف السعى والافاضة أعاد واستأنف ما كان بمكة فان رجع الى بلده ركعهما وبعث بهدى ابن يونس حله في الفريضة بعيد في الوقت وكان يحب على هذا أن لا يعبد الركعتين اذابلغ بلده لذهاب الوقت ويجب على قوله في الركعتين أن يعيد الفريضة أبداوالا كانت تناقضا ابن ناجي ماذكره سبقهبه عبدالحق الاأنه لم بعزما تقدم الالاصبغ انتهى وكلام عبد الحق الذي أشار المه مداهو الذي ذكره عنه ابن عرفة ونصه وفي التهذيب عن أصبغ يعيد الفرض في الوقت وركعتاطواف السعى والافاضة كتركهما عبد الحق تناقض فيخرج قول حداهما في الأخرى انتهى وقال الشيخ أبو الحسن و محتمل أن ذلك ليس بتنافض وانماقال يعيد الركوع بعد الرجوع الى بلده تأسفا على مافاته ليكون له بدل مثل ماقيل فيمن فاته الفجر يصليه بعدطاو عالشمس ليكون له بدلاوتأسفاعلى مافاته انتهى والذي تحصل من هذه النقول نظاهرها ان صلاة هذه السنن في الكعبة والحجر ابتداء لا يجوزو بعد الوقوع والنزول تجزى على القولين في اعادة الفرض أبداأوفي الوقت والراجح الاعادة في الوقت وعلى الراجح ذا صلى هذه السنن في الحجر أوفي الكعبة أجز أته خلاف مانقله القاضي تق الدين الفاسي وجعله المشهو روهو مفهوم مرع قول المصنف وجازت سنة أي بعدد الوقو عوالنزول لاانها تجو زابتدا ، فتأمله والله أعلم ص ﴿ لاى جهة ﴾ ش ظاهر ه ان الصلاة في الحجر جائزة أيضا لأى جهة ولواستدبر البيت أوانعرف عنه الى الشرق أوالغرب ولم أرفى ذلك نصاوا لظاهر ان ذلك لايصح ولايجو زأماأولافلان الكلام في صحمة استقبال الحجرمن غارج قال اللخمي ومنع مالك الصلاة في الحجر ولم يقل في التوجه اليه في الصلاة من خارج شيئا وقد قيل ان الصلاة اليه باطله لا تعزى الأنه لا يقطع انه من البيت وقد تو اتر تأخبار عن الذي صلى الله عليه وسلم انه من البيت ولهذا

ترك يحجرا علمه من تلك الناحمة دون غيرهاومن تالاعصار علمه على ذلك والأخيار عثل ذلك فاو صلىمصل الهالمأر عليه اعادة وهذافى مقدار ستة أذرع وأماماز يدعلها فانماز بدلئلا يكون ذلك الموضع مركنا فيؤذى الطائفين انتهى وقوله ولهذا ترك يحجر اعليه الزيعني ولاجل ان الحجرمن البيت ترك البيت محجوا عليه من تلك الناحية دون غيرها والله أعلم وقال ابن عرفة بعد نقله كلام اللخمى المذكور وقول عياض المقصو داستقبال بنائه لابقعته ولوكانت البقعة لاتفقوا على أن استقبال الحجر يبطلها ولوتيقن كونهمنها انتهى وموضع استدلال عياض المقصود استقبال بنائه لابقعته لاقوله لاتفقوا لانهانما مداعلينني الاتفاق ولم بدعه اللخمي ولاغبره واللهأعلم ومدلعلي عدم محة استقباله ماذكره القرافي لماحكى الخلاف في الصلاة في الكعبة وعلى ظهرها قال ومنشأ الخلاف هل المقصود في الاستقبال بعض هوائها أوبعض بنائها أوجلة بنائها وهوائها الاول مذهب أبى حنىفة وسوى بين داخل البيت وظهر هلوجو دالهواءوا لثاني مذهب الشافعي فسوى بين جزء البناء داخل البيت وعلى ظهر هوالثالث منه هبناوهو مقتضى ظاهر النصوص فانجز ءالبناء لاسمى بناءولا كعبة وأبعدمنه جزءالهواءانهي وأيضافقه قال اللخمي قبل كلامه المتقدم ولوتنفل رجل في المسجد الحرام في خارج المكعبة الى غير الكعبة و ولاهاظهر ه لعوقب انتهى فظاهر كلامه هذاالعموم والقةأعلم وفي رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة في آخر شعر ح المسئلة التاسعة والعشر بنمن الرسم المذكورقال واختلف فمين صلى مكة الى الحجر فقيل لاتجزئه صلاته لانهلا يقطع انهمن البيت وقيل تجزئه صلاته لتظاهر الاخبار انهمن البيت وذلك في مقدار ستة أذرعلان مازادعلى ذلك ليس من البيت وانمازيد فيه لئلا مكون مركنا فيؤذى الطائفين انهى وذكرفي التوضيح كالرم اللخمي مختصراقال وحكى في البيان في التوجه المه قولين انهي ولعل القولين هماالقول الذيذ كره اللخمي والذي اختاره وأميذ كرابن عرفة كلام ابن رشد المتقدم وفى مناسك ابن جماعة الكبير في أو اخرالباب العاشر ولو استقبل المصلى الحجر ولويستقبل الكعبة الشريفة لمتصوصلانه على الاصرعنه الشافعية وهوقول الحنفية ومذهب المالكية وقال اللخمي انه لوصلى اليه مصل لمأرعليه اعادة في مقدار ستة أذرع وعند الحنابلة في صحة صلاته وجهان انتهى فعلم من هذا ترجيح القول بعدم جواز الصلاة اليه لانه جعله مذهب المالكية وقال البساطي في قول الشيخ في كتاب آخج بحلاف الطواف والحجر لايصلى الى الحجر فانظر مفيه والله أعمل و يفهم من كلام الشارح في الكبيران قوله لاى جهة راجع للكعبة ونصه قوله لاى جهة أى ولوجهة بابها وهكذا روىعن مالكوعنه يستحسأن لايصلي الىجهة بابها فالفي البيان واستحسأ نضاأن مصلي الى الناحية التي حاءأنه علىه الصلاة والسلام صلى الماانتهي وقال ابن الفرات في شرحه وقوله لاي جهة هكذاروى عن مالك وروى عنه استحباب ان لايصنلي الى الباب وفي البيان رأى مالك أولا الصلاة فباالىأى نواحيها شاءاذ لافرق ثم استعب الصلاة الى الجهة الني جاءانه صلى الله عليه وسلم صلى اليها انتهى وكلام البيان الذي نقله عنه هوفي رسم القرينان على مانقله ابن عرفة ونصه وسمع القرينان تخييره الراكع فيه في أى نواحيه ثمرجع الى استعباب جعل الباب خلفه لفعله صلى الله عليه وسلماياه انتهى ونحوه فى التوضيح فانظر رجك الله بعين الانصاف وتأمل كيف يصح أن يحمل قول المصنف لاى جهة على أنه عائد للحجر مع انه لم يقل أحد مجو از الصلاة اليه ابتداء وانما الكلام فى الصحة بعد الوقوع كايفهم من كلام اللخمي وغيره والمصنف رجه الله تعالى يتكلم في الجواز ابتداء ( لافرض فيعاد في الوقت وأول بالنسيان ) من المدونة من صلى في الكعبة فريضة أعاد في الوقت ابن يونس بريدانه صلى فها ناسيالاً به جعله كن صلى لغيرا لقبلة (وبالاطلاق) اللخمى اختلف بعد القول بالمنع من الصلاة في الكعبة في وقت الاعادة ان فعل فني المدونة يعيد ما دام في الوقت ( وبطل فرض على ظهرها) ( ٥١٣ ) ابن عرفة الفرض على ظهرها منوع \* الباجي فان صلاه

أعادأ بداقاله مالك وأشهب وابن حبيب الجلاب ولا بأس بنفله علما وقال ابن حبيب النفل علمامنوع كالراكب) ابن رشدمذهب بنالقاسم وظاهر روايته عنمالكومافي المدونةان لر يض لا يصلى المكتوبة على المجل أصلا وان لم تقدر بالارض على السجود ولاعلى الجلوس وهدا ثالث الأقول ان عرفةنص المدونة لانعجبني فسرهابن رشد والتونسي بالمنع وفسره اللخمي والمازرى بالكراهة وفي الرسالة لا يصلى الفر يضة وان كان مريضًا الا بالارض الاأن يكونان نزل صلى جالساا عاءلرضه فليصل على الداية بعدأن توقف له و دستقبلها القبلة (الالالتعام) ابن عرفة صلاة الخوف حين قتال العدو بقدر الطاقة دون ترك ماعتاج المهمن قول أوفعل ان دهمهم فها والافلا اس حبيب ومحمد كذلك آخر وقتها محمد

نمان القول بصعة استقباله اغاهو للخمى ولم يرجيحه أحدوالقول الثاني اقتصر عليه البساطي ولانعلم في المذهب شيئا يخالف مانقله ونقل بن جماعة أنه مذهب مالك وابن جاعة رجل ثقة في النقل وأيضا فلم ينقل ذلك عن أحدمن الصحابة ولاغيرهم ولو وقع مثل ذلك لنقل بل المنقول انه صلى الله عليه وسلملا كان بمكة وكانت قبلته الى الشام كان يحب أن لايستد برالكعبة فكان يصلي بين الركنين فأذا كان يحبأن لايستد برهاوهي غيرفبلة فكمف يمكن استدبار هامع كونها قبلة وأيضا فن القواعد المقررة في باب القبلة أن القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد فكيف يترك القبلة المقطوع بهاو يصلى الى مالا يقطع به واعاثبت بخبر الآحاد واختلفت الآثار في قدر ه والذي أعتقده وأدين اللهبه أنهلا يجو زلاحمد أن يستدبر الكعبة ويستقبل الشام أو يجعلها عن عينمه أوشماله ويستقبل الشرق أوالغربو محرم عليه ذلك وينهى عنهمن فعله فانعاد أدب والله الموفق للصواب وقال البساطي فيشرح قول المصنف وجازت سنة فيهاوفي الحجر لاي جهة يعني انه يجوز التنفل في الكعبة المذكورة قيل وفي الحجرلانه منهالاي جهة كان لانه يستقبل بعضامنها على كلوجهانتهى كلامه هذامشكل يقتضي ان قول المصنف لاي جهة عائد على الحبجر والكعبة ولم أرذلك فى كلام أحدمن العاماء لامن المالكية ولامن غييرهم ثمذ كرالبساطى في آخر فصل الاستقبال كلاماأشدمن الاول فانظره ص ﴿ لافرض فيعاد في الوقت ﴾ ش يعني لا يصلي فيها ولافي الحجرفرض وهل النهي على المنع أوالكراهة قال في التوضيح لا يجو ز الفرض ولا السنن ولاالنافلة المؤكدة وقال ابن عرفة اللخمي كره الفرض فيهامالك وأعاده في الوقت انتهى وقال القاضى تقى الدين الفاسي المالكي في تاريخه المسمى شفاء الغرام في الباب العاشر في حكم الصلاة فىالكعبة ومشهور المذهب ان صلاة الفريضة لاتصح فى الكعبة وان من صلاهافيها أعاد الصلاة واختلف شيوخ المذهب في الاعادة هل تكون في الوقت أوأبدا أنتهى وهنا بحث وهوان الشاذر وانعندالمصنف ومن تبعهمن البيت كإيقول في الحجر واذا كأن كذلك فن صلى ملاصقا للبيت بحيث انهادار كعصار رأسه وصدره على الشاذروان فهل بعمد أولا بعمد والذي بظهرانه يعيد ويحمل أن يقال لا يعيد والله تعالى أعلم وقوله فيعاد في الوقت انظر ما المراد بالوقت عل الوقت المختار أوالوقت الضروري والظاهر من قوله في المدونة من صلى في الكعبة فريضة أعاد في الوقت كمن صلى الى غير القبلة ان المراد المختار لأنه شبه هذه بتلك وتلك تقدم للمسنف ان المراد بالوقت الوقت الخدار والله أعلم ص ﴿ و بطل فرض على ظهرها ﴾ ش اتفق المصنف فى التوضيح وابن عرفة على نقل المنع فيه قال المصنف ومنع ابن حبيب التنفل فوقها وقال ابن عرفة والفرض علىظهرها ممنوع ابن حبيب والنفل الجلاب لابأس بنفله عليه انتهى وقال القاضي تقي الدين الفاسي في شفاء الغرام وأما النافلة على سطح الكعبة فلاتصع على مقتضى مشهور المذهب

( ٥٥ - حطاب ل) وكذاك بالبحروعبارة ابن يونس يؤخرون لآخرالوقت ثم يصاون حينند على خيو لهم يومئون مقبلين ومد بربن ان احتاجوا الى الكلام في ذلك لم يقطع الكلام صلاتهم (أوخوف من كسبع) من المدونة قال مالك من خاف ان نزل من سباع أوغيرها صلى على دابته ايماء أينا توجهت به فان أمن في الوقت فأحب الى أن يعيد بخلاف العدوا بن يونس و وقته وقت الصلاة

المفروضة

(وان أمن ألمدونة اذا اشتدا لخوف صلوا على قدر طاقتهم بركعون الماء مستقبلين القبلة أوغ برهاويقرون (وان أمن أعاد الخائف وقت) تقدم نصها ان أمن أعاد بخلاف العدو اللخمي ويسقط استقبال القبلة عن المكتوف والمربوط وصاحب الهدم والمسايف للعدو وللخائف من اللصوص والسباع اذا كان بخشي متى وقف أدركه العدو أو اللصوص أو السباع (والالخضاف لا يطيق النز ول به أولمرض ويؤديها علها كالارض فلها وفيها كراهة الاخير) قال في الرسالة والمسافر يأخذه الوقت في طين خضفاض لا يجدأ بن يصلى فلينزل عن دابته ويصلى فيه قامًا يومئ بالسجود أخفض من الركوع فان لم يقدر أن ينزل فيه صلى على دابته الى القبلة وقد تقدم عند قوله كالراكب ( ٥١٤) طريقة ابن رشدوا لثوندي أن المريض لا يجوزله النزول أصلاو حلا

اذا كانت الناف لةمتاكدة كالسنن والوتر وركعتي الطواف الواجب لمساواة هذه النوافل للفريضة في حكم الصلاة في جوف الكعبة وفي صحة النفل غير المؤكد في سطح الكعبة نظر على مقتضى رأى أكثراً هـ ل المذهب انتهى ص ﴿ وان لغـ يرها ﴾ ش يمكن أن يقال يستغنى عن هذا بقوله في صلاة الخوف وعدم توجه أو بهذا عن ذلك والله تمالى أعلم ص ﴿ والا خضفاض ﴾ ش قال ابن ناجى فى شرح قول الرسالة والمسافر بأخله الوقت الخ ظاهر كالمه وانكان انما بخشى على تيابه فقط وهو قول مالك وهو المشهور قال ابن عبد الحكم ورواه أشهب وابن نافع يسجدوان تلطخت ثيابه انتهى وقال التسيخ زروف المسافر ليس بشرط وانماخرج للغالب والحرخ فيه وفي الحاضر سواء ثمقال وعلى المشهور فينوى بايما لهمواضعه من الركوع والسجودوالجاوس للتشهدالي غيرذلكمن مواضع الاعاءاهومنه قوله الذي بأخذه الوقت يعني الذى لا يمكنه تأخير بحيث يضيق جدا انتهى ص ﴿ أُولِم ض و يؤدّيها علم اللارض فلها ﴾ ش يعنى ان صلاة الراكب اطله الاأن يكون الركوب لماتقدم أولمرض حالة كون الراكب بسبب المرض يؤديها أى الصلاة علمها أي على الدابة كالأرض يعنى أنه لاجل المرض لايؤديها على الأرض الااعاء كاقال في الرسالة الاأن مكون ان نزل صلى جالسا إعاء لمرض فليصل على الدابة بعد أن توقفله ويستقبل بها القبلة انتهى قال في المدخل في فصل التاجرمن إقليم الى إقليم وفي فصل الحجلكن يوم الى الارض بالسجو دلاالى كورالراحلة فان أوما اليه فصلاته باطلة انتهى والله أعلم ﴿ فصل فرائض الصلاة تكبيرة الاحرام ﴾

شقال الشيخ زروق في أول باب العمل في صفة الصاوات المفروضة قال ابن العربي الاحرام نية وابن عرفة الاحرام ابتداء هامقارن لنيتها انهى والتعقيق انه من كب من عقد هو النية وقول هو الشكبير وفعل هو الاستقبال وضعوه وفي المدوئة مفتاح الصلاة الطهور وتحر عها التكبير وتحليلها التسليم وهو حديث خرجه الترمذي وقال حديث حسن انتهى كلام الشيخ زر وق ص ﴿ الالسبوق فتأويلان ﴾ ش فسرها ابن يونس عا اذا كبرقاعًا و به قال ابن المواز وصرح في التنبيهات بمشهوريته انتهى من شرح الرسالة الشيخ زروق و محوه في النوضيح واقتصر في الشامل على تشهيره ص ﴿ وانما يجزى الله أكبر ﴾ ش قال الاقفهسي في شرح الرسالة قال صاحب

لایعجبنی علی المنع و جلها المازری واللخصمی علی المازری واللخصمی علی و ابن أبی زید مأخد آخر لم یذ کره ابن عرفة أن معنی لایعجبنی بریدبه صلاته حیثها توجهت به فاما لو وقفت له الدابة و استقبل بهاالقبلة لجازانتهی وقد تبین بهذا أن ماتقدم عند بنیغی نقله و ماعنی بالرا ک هنال الاالصحیح

﴿ فصل ﴾ ابن شاس الباب الرابع في كيفية الصلاة وأفعال الصلاة تنقسم الى أركان وسنن وفضائل ذكر في الصلاة وأخرال كلام في فرائضها لآخر الكتاب فرضامن سنة الا أنه وفي بالصلاة كا ذكر في هذا الباب رئت ذمته لان جبريل

لماصلى بالنبى صلى الله عليه وسلم صلى الصلاة كاملة بجميع فرائضها وسنها وفضائلها نص عليه ابن رشد فى الاجوبة وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قال صاوا كاراً يمونى أصلى فلم يأمن هم سوى بفعل ماراً واوا عابحتاج لتبيين الفرائض من غيرها لاجل الاخلال وما يجزى سجوداً لسهوله ومالا وقد رشح ابن العربي هذا فى السيراج فى الاسم السادس عشر (فرائض الصلاة تكبيرة الاحرام وقيام لها الالمسبوق فتأويلان) ابن يونس من الفروض المتفق عليها فى الصلاة تكبيرة الاحرام والقيام لها للفذ والامام والمأموم ومن المدونة قال مالك أن كبر المأموم للركوع ونوى بهاتكبيرة الاحرام أجزاه ابن يونس اعاده عندا اذا كبر للركوع فى حال قيام وقيل بجزئه وان كبر وهو راكم ابن بشير هذا مذهب المدونة ان القيام بعب للقراءة والمأموم لا تجب القراءة فى حقه (وا عا بجزى الله أكبر)

التلقين لفظ الله أكبر متعين فلا يجزئه غيره كحوالله الاكبر (فان عجز سقط) ابن عرفة يكفى الاخرس نيته الابهرى وكذا العاجئ لعجمته بعض شيوخ القاضى ترجة لغته وقال أبوحنيفة يجو زافتناح الصلاة بالتكبير مترجا بغير العربية نحو بزرك خداى (ونية الصلاة المعينة) ابن رشد من الفرائض المتفق عليه اللصلاة النية ومن صفتها على الكال أن يستشعر الناوى الايمان بقلبه فيقر نبذ لك اعتقاد القربة المعينة بأداء ماافترض عليه من تلك الصلاة بعينها وذلك يحتوى على أربع نبات وهي اعتقاد القربة واعتقاد الوجوب واعتقاد القصد الى الاداء وتعين الصلاة فاذا أحرم ونيته على هذه الصفة فقد أتى باحرامه على أكل أحواله والا فبحز ته اذاعين الصلاة لان التعيين له ايقتضى الوجوب والقربة (٥١٥) والاداء وكذلك اذا سها وقت احرامه عن استشعار

الاعان لم نفسد احرامه لتقدم اعتقاده له لانه موصوف مه في حال الذكر له والغفلة عنه وقال المازري النبة القصد الى الشئ والعزم علىه قال وقدأحدث الناس في النبة أمورا كشيرة حتى أن الرجل مكون عمره سيتان سينة ونحوها بأتى سائلاهل عليه اعادة شهر رمضان لانه صامه بغيرنية لانه قبلله بق علىك أن تقصد الى النبة فانظر كيف صارت النية تفتقرالي نية ولوكان ذلكلاحتاجت نمةالنمة الىنىة والماستصور أن يصوم بغيرنية من لمنعلم بدخول الشهر ( ولفظه واسع) ابن بونس بنوى بقلبه وليس عليه نطق بلسانه الا أن بشاء ابن العربي قال الشافعي ستعب له أن سكام بلسانه بنيته

الطراز لايجزى اشباع فتعة الباءحتي تصيراكبار بالالفوان الاكبار جعكبر والكبر الطيل ولوأسقط حرفاوا حدالم يجزه انتهى وقال ابن جزى فى القوانين من قال الله أكبار بالمدلم يجزه وان قال الله وكبر بابدال الممزة واوا أجزاه انتهى وقال في التوضيح بعدد كره كلام القاضي سند قال فى الذخيرة وأماقول العامى الله وكبرفله مدخل في الجوار لان الهمزة ا ذاوليت ضمة جازأن تقلب واوا انتهى قال ابن ناجى فى شرح أول كتاب الصلاة الأول بعدد كره كلام القرافي وقبله خليل وهوعندى خلاف ظاهرالكتاب انتهى والكلام كلهلصاحب الطراز انظر كلام القباب فامه حسن وقال ابن المنبر و ينوى بالتكبير الاحرام و يحذر أن عدبين الهمزة واللام من بسم الله فيوهم الاستفهام وأن يمدبين الباءوالراء فيتغير المعنى وأن يشبع ضمة الهاء حتى تتولد الواو وأن يقف على الراء بتشديدهذا كله لحن و يحاف منه بطلان الصلاة و ينتظر الامام بالتكبير الى أن تستوى الصفوفخلفهانتهي ص ﴿ ونيةالصلاةالمعينة ﴾ ش قالصاحبالمقدمات النيةالكاملة هى المتعلقة بأربعة أشياء تعيين الصلاة والتقرب بها ووجو بها وآدابها واستشعار الايمان يعتبر فى ذلك كله فهذه هي النية الكاملة فانسهاعن الإيمان أو وجوب الصلاة أوكونها أداء أوالتقرب بها لم تفسد أذاعينها لاشتال التعيين على ذلك قال صاحب الطراز والمعيد للصلاة في جاعة والصي لايتعرضان لفرض ولالنفال انتهى من الذخيرة وقاله ابن عرفة لما أن تكلم على من صلى ثمأم وانظر بقية كلامه عندقول المصنف وأعادمؤتم بمعيدومن الذخيرة قالصاحب الطراز النوافل على قسمين مقيدة ومطلقة فالمقيدة السنن الجس العيدان والكسوف والاستسقاء والوتر وركعتا الفجرفهذه مقيدة امابأسبابهاأو بأزمانها فلابدفهامن نية التعيين فن افتتح الصلاة من حيث الجلة تمأر ادردها الى هذه لم مجز وألحق الشافعية مذه قيام رمضان وليس كذلك لانهمن قيام الليل والمطلقةماعداهذه فتكفى فهانية الصلاة فانكان في ليل فهوقيام الليل أوفي قيام رمضان أوكان منهأول النهار فهوالضحي أوعند دخول مسجد فهوتحية وكذلك سائر العبادات منحج أوصوم أوعمرة لايفتقرالي التعيين في مطلقه بل يكفي فيه أصل العبادة انهى وقال ابن عرفة في صلاة الجعة وفيهامن أدرك جاوس الجعة أعماظهرا ابن رشداتفاقالانه بنية الظهر بحرم (قلت) هذا أصر من قول بعض شيوخ شيو خنايحر مبنية الجمعة لموافقة نية امامه ابن رشد لوأ حرم اثر رفع الامام

فيقول أودى ظهر الوقت تم يكبروهي بدعة اما أنه يستحب للشوش الخاطر الموسوس الفيكر اذاخشي أن لا يرتبط في قلبه عقد النية ان يعضده بالقول حتى بذهب عنه اللبس ( وان تخالفا فالعقد ) سمع ابن القاسم من أراد أن بهل بالحج مفر دافأ خطأ فقر ن فت كام بالعمرة قال ليس ذلك بشئ اعاذلك الى نيته وهو على حجه قال مالك أماما كان تله فهو الى نيته قال ابن رشده ذا كاقال القوله عليه السلام الاعمال بالنيات فلا يلزم الرجل فيابينه و بين ربه ما تسكلم به لسانه اذالم يعتقده بقلبه ولم يتعلق به حق لغيره (والرفض مبطل ) ابن عرفة عزوب النية و تصوفه ابيسير النفل سهوا دون على مغتفر المازرى اغتفر عزوب النية للشقة فان خطرت بباله وقصد رفضها وأن يوقع بقية صلاته لهو افلا يجزئه لقطعه النية و على هذا اختلف فيمن ظن أنه أحدث فرج فتبين خطؤه انظره في الرعاف عند

قوله كظنه فرح (كسلام أوظنه فأتى بنفل ان طال أو ركع والافلا) قال ابن القاسم من صلى ركعتين من مكتو بة فنسى فسلم ثم أتى بنافلة ثم ذكر ذلك أثناء النافلة فان كان طال ذلك استأنف الصلاة وان كان ركع استأنف أيضاطال أولم يطل وسواء خرج ذلك من الركعتين بسلام أو خرج بغير سلام فان كان ذلك منه قريبا حين قام بنى وسجد بها بن رشد قوله بنى وسجد مبنى على أن ماصلى بنية النافلة لا يعتد به من صلاته في لغي ما عمل و يستأنفه و يسجد بعد السلام انتهى وانظر لو قر أبنية الفريضة في الركعة و يستأنفها ابن رشدا عاجعل الركوع طولامع ما تقدم من القراءة فلو ركع بنية النافلة بعد أن قر أبنية الفريضة لو جب أن يلغى الركعة و يستأنفها و يسجد بعد السلام انتهى فانظر ان كان هذا الفرع داخلافي قوله والافلاوانظر من هذا المعنى لوقر أسجدة فركع بها انه ان كان تعمد الركوع بها أجز أته تلك الركعة قاله في سائل على عسى قال ولا أحب له ذلك وقر أها اذا قام في أخرى وسجد قال

ظانا أنهفى الأولى فبان أنه في الثانية فروى مجديني على احرامه أربعا واستعب أن يجدد احرامه بعد سلام الامام من غير قطع وعلى قول أشهب وابن وهب في عدم بناء الراعف على احرام الجمعة لايبني هـ ندا انتهى وفي أسـ شلة ابن رشـ د ومن هذا المعني أن يجد الرجل الامام في تشهد الجمعة فيدخل معه على أن يصلى المأموم أربعافيذكر الامام سجدة من الركعة الأولى فيقوم الى الركعة فقيلانه يصلمامعه فيأتي بركعة وتكونله جعة نامة وقيل انه يعيدها ظهرا أربعامن أجل انه أحرم بنيةأربع وحوالها الىنية الجمعة وعكسها أن يجدالامام قدر فعرأسهمن ركوع الركعة الثانسة فيكبر ويدخلمعه وهو يظنهفي الركعة الاولى فقيل انهيبني على احرامه أربعا وقيل أنه يستأنف الاحرام لانه أحرم بنية الجمعة وهي ركعتان انتهى ولفظه واسع ص ﴿ والجهر به بدعة قاله في المدخل ﴾ ش وان تخالفا فالعقد قال في ألارشاد والاعادة أحوط قال الشيخ زروق في شرحه للخلاف والشبهة اذيحمل سبق اللسان تعلق نيت به لان الكلام في الفؤاد واللسان رائده انتهى ص ﴿ كَسَلَام أُوطَنِه فَأَتَم بِنَفَلَ أَنْ طَالَتَ أُو رَكَّع وَالْافَلا ﴾ ش يعنى وكذلك تبطل الصلاة فيما ذاسلم ظانا اتمام صلاته ثم أحرم بنافلة وهي في الصورة اتمام لصلاته وكذلك لولم يسلم ولكنه ظن انهأتم وسلم فقام الى نافلة فال صلاته تبطل في الصور تين ان أطال القراءة أو ركع والا أي وان لم يطل القراءة ولم يركع لم تبطل صلاته في الصورتين كاصرح بذلك في أول رسم أسلم من سماع عيسى من كتاب الصلاة وفي المسئلة الثانية من ساع سعنون ص ﴿ كَأَنْ لَمُ يَظُّنَّهُ ﴾ شيعني وأما ان قام الى نافلة ولم يظنه أى السلام بل ظن انه في نافلة فان صلاته محيحة و يجزئه ماصلى بنيت النافلة كاصرح بذلك ابن الحاجب وغيره والله أعلم وذكر ابن رشدفي الرسم المذكور في ذلك قولين ومثل ذلك ما اذا نوى الظهر مم نسى وظن انه في العصر فصلى ركعتين والله أعلم (تنبيه) فان فعل ذلك عمدا فقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وأما العامد فان قصد بنيته رفع الفريضة ورفضها بطلت وان لم يقصدر فضهالم تكن منافية لان النفل مطاوب الشارع ومطلق الطلب موجودفي الواجب فتصرنية النفل مؤكدة لا مخصصة انتهى ص ﴿ أولم بنو الركعات أو الاداء أوضده ﴾

والمكتوبة والنافلةفي ذلك سواء \* ابن رشد لاخلافأنالركعة تبجزئه لانهركع بنسة الركوع الواجب عليه وترك السجودالذىليسبواجب عليه \* ابن القاسم وان أراد أنهوى ليسجدهافسي فركع فان ذكروهوراكع خرمن ركعته فسجد ثم اعتدل فقر أوركع وان لم يذكرحتي فرغمن ركعته ألغي تلك الركعة \* ابن رشد وهذاصيع علىمذهبهفي الاعتبار باختلاف نيتهفي الملة ولاس رشدأنا نقل النمة سهوا من فرض آخر أولنفلسهوا دون طول ولا ركوع مغتفر (كان لم يظنه) الجلاب (٧) (أوعزبت) تقدمقول

ابن عرفة عزوب النية مغتفر (أولم ينوالر كعات) المخمى أجاز أشهب دخوله مع امام جاهلا كونه في جعة أوخيس \* ابن عرفة لونوى منوى امامه جاهلا قصره واتمامه أجزأه \* ابن رشدا تفاقافقول المازرى وابن بشير في لزوم نية عدد الركعات قولان خلافه \* ابن يونس لوانه دخل مع الامام وهولا يدرى أهو يصلى ظهرا أوجعة لاجزأه ماصادف من ذلك \* ابن رشدوا لحجة في ذلك أن على بن أبى طالب وأباموسي الاشعرى قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع محرمين فسأ لهمارسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من فسألهمارسول الله صلى الله عليه وسلم على بن أبى طالب وأباموسي الاشعرى قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من في المام الظهر أربعاف المناه الله عليه ومناه وهذار أبي يوم الجعة فظنه يوم الجعة فظنه يوم الجعة فله ابن يونس الصلاة فدخل معه ينوى الظهر فصلى الامام الجعة فليعد صلاته قال ابن القاسم وهذار أى لان الجعة لا تكون الابنية \* ابن يونس تعصيلها انه اذا وقع الظن على يوم الجعة أجزأه والالم يجزه وسيأتى في صلاة السفر فروع من نحوه فذا (أوالاداء) تقدم قول ابن رشد

ش ولاينوى الايام اتفاقا قال المازرى حضرت شخناع بدالجيد رجمه الله تعالى فأتاه بعض الخواص يعيد عنده ومضما كان يقرأ معناعليه عن اشهر بالوسوسة فقال له كنت البارحة أصلى المغرب في مسجد فلان فأتى هذا الفتى وأشار الى الموسوس فصلى الى جنبى فسمعته عند الاحرام يقول المغرب ليلة كذا فأنكرت في نفسى تسمية الليلة ثم خشيت أن يكون ما قاله انما هو لما سمع منك فجئت أسألك فأنكر شخناعلى صاحبنا واعتذر للسائل عنه عااشتهر من وسوسته فلما انصر ف

السائل أقبل عليناجله أهل المعادفقال هل يخرج من المذهب اعتبار ذكر القلب يوم الصلاة عند النية فلم يظهر لناشئ فأشار رجه الله تعالى الى ماوقع من الاختلاف في مراعاة الايام في هذا الباب يعنى باب قضاء الفوائت من اضطراب الاصحاب في مراعاة اختلاف الايام وذكر ماقيل في امامة من نسى صلاة من يوم نسيها من يوم آخر وهذا الذي قاله رجه الله من التخريج يفتقر الى بسططويل وانماذكرناه عنه لتعلقه بمانحن فيمه ولكونهمبنياعلى مايؤم بهالمسلى حين عقد النية وتحقيق القول فى ذلك لا يمكن بسطه همناانتهى كلام المازرى وقال الشيخ زروق فى شرح الرسالة فى أول بأب صفة العمل في الصاوات المفروضة المشهور عدم وجوب نية القضاء والاداء وكذاذ كراليوم الذي هو فيه انتهى (فرع) هل تنوب نية القضاء عن الاداء وعكسه انظر كتاب الصيام في التوضيح وابن عرفة في مسئلة صوم الاسيروفي الطراز في مسئلة امامة الصي لا يجوز أداء ظهر يوم بتعريمه ظهريوم آخرانتهي (مسئلة) من صلى الظهر قبل الزوال أياما فيعيد الصلاة لجيع الايام ولا يحتسب بصلاة اليوم الثاني عن الاول قاله اللخمي في كتاب الصلاة وابن عبد السلام في صوم الاسير ص ﴿ وَجَازَ له دخول على ما أحرم به الامام ﴾ ش قال في النوادر قال سحنون فان دخل مسافر اومقيم مع امام لايدرى أمقيم هوأم مسافر ونوى صلاته أجزأه ماصلي معه فان خالف فان كان الداخل مقياأتم بعده وان كان مسافراأتم معه ويحز به قال أشهب وكذلك من دخل الجامع مع الامام في صلاته لا يدرى أهى الجعة أمظهر يوم الخيس ونوى صلاة امامه فهذا يجزئه ماصادف وان دخل على انهاا حداهما فصادف الاخرى فلا تعزئه عندأشهب في الوجهين ويجزئه في الذي نوى صلاة امامه لان نيته غير مخالفة له وقد قصد ماعليه كن أعتق نسمة عن واجب عليه لا بدرى في ظهار أوقتل نفس انه يجزئه انتهى وقال ابن الحاجب وفيمين ظن الظهر جعة وعكسها مشهورها تجزى في الأولى قال في التوضيح وفى المسئلتين ثلاثة أقوال والقولان الأولان بالاجزاء فيهما وعدمه فيهمامبنيان على ماتقدم أىمن اعتبار عددالر كعات أملا ووجه المشهور ان شروط الجعة أخص ونية الاخص تستلزم نية الاعم بخلاف العكس وحكى في البيان قولار ابعابعكس المشهور انتهى وأمااذ اظنهم سفر افظهر

خلاف طنه أوالعكس فذكر هاالمصنف في السفر والله أعلم و يتعين ان يحمل قوله وجازله دخول على ما أحرم به الامام على مسئلة السفر والاقامة وعلى مسئلة بوم الجيس والجعة ولا يمكن أن يحمل على اطلاقه بحيث انه من لم يدر هل الامام يصلى في العصر أوفي الظهر بحرم على ما أحرم به الامام فانه لا بدمن مساواة فرض الامام للأموم ولا بدفي نيسة الصلاة من تعيينها من ظهر أوعصر كاقال المؤلف وغيره وان كان ابن ناجى نقل في آخركماب الصلاة الاول بعدذ كره عن اللخمى مسئلة السفر والاقامة والجعة والجيس مانصه (قلت) ولاخصوصية لفرض ماذكر وكذلك أن لم يدرهل هو في الظهر أوفي العصر وفي هذه الصورة شاهدت شيخنا حفظه الله يفتى غيرما من بحداد كر انتهى فانه مخالف لما تقدم أيضافقد قال القاضى سندفي الطراز في باب اختلاف نية الامام والمأموم في

اداهين الصلاة أجزاه الان التعيين لها يقتضى الاداء والوجوب والقربة والا كله أن ينوى هذا النعرفة شرط معتصلاة المأموم مطلقانية اتباعه المامه (وجازله دخول على ما أحرم به الامام) هذا من معنى قوله قبل هذا أولم ينو الركعات ولم أجد ما نقل بهرام هناك

(و بطلت بسبقها ان كثروالافخلاف) \* ابن رشد الاصع أن تقدم النية قبل الاحرام بيسير جائز كالوضوء والغسل في مذهبنا والصيام عند الجيع خلافاللر سالة وعبد الوهاب ان من شرطها مقارنتها اللاحرام ابن العربي أجعوا على مقارنتها اللاحرام أبوعم حاصل مذهب مالك أن لا يضر عزو بها بعد قصده المسجد لها (٥١٨) مالم يصرفها الغير ذلك (وفاتحة) ابن عرفة فرائض الصلاة قراءة

شرحقول المدونة ومن أتى المسجدوالقوم في الظهر فظن انهم في العصر (فرع) فلوأحرم المأموم عاأحرم به الامام من غيرأن يعلم صلاة الامام ولايعينها قال أشهب في المجموعة اذا نوى صلاة امامه أجزأه ماصادف وفيه نظرفان المكتوبة تفتقرالي تعيين النية فاذالم يدر ماصلي الامام لم بدريا أحرم وجهله بمأحرم مضادلتعيين النية وان أخذ ذلك بماجاء عن على في الحج فذلك لاحجة فيه اذ يحمل أن يكون احرامه نفلاوان كان حجه فرضافالحج لايفتقرالي تعيين النية وتخصيصهابل اداأطلق نية الحج انصرف الى الحجة المفروضة اجاعاوالصلاة اذاأحرم بأنه يصلي لم يجزه عن الفرض اجاعا حتى يعين أى صلاة يصلى فاذا افترقافي تعمين صفة العبادة جازأن يفترقافي تعمين أصلها والحج لايشبه غيره فانهقوى في الثبوت حتى انه ينعقد مع ماينافيه فلا مجوز أن يعتبر به ماليس في معناه انتهى وما ذكره عن أشهب انمانقله عنه في النوادر فهين لم يدرأهو في الجمعة أوالظهر وهو المتقدم عنه والله أعلم وقال في التوضيح في كتاب الحجل اتكام على الاحرام بمأحرم به فلان قال ابن عبد السلام وقال غير واحدمن الشيوخ انه الامرفي الصلاة فيجوز لمن دخل المسجد والناسفي الصلاة ولا بدرى ماهى أن بحرم عاأحرم به الامام انهى ص ﴿ و بطلت بسبقها ان كثر والا فالذف ﴾ ش قال بن العربي في أوائل العارضة قال بعضهم مجوز تقدم النية على التكبير فياسا على أحد القولين في الوضوء وهذا جهل عظم فان النية في الصلاة متفق علم أصل والنية في الوضوء مختلف فها فرع لهاومن الجهل حل الاصل على الفرع ولكن القوم يستطيلون على العاوم بغير محصول انتهى ص ﴿ وَفَاتِحَة بِحَرِكَةُ لَسَانَ ﴾ ش قال في المدخل في تفقد العالم أحوال أهله ومن أهم الانسياء وآكدها تفقد القراءة أذ القراءة على ثلاثة أقسام واحبة وسنة وفضلة فالواجبة قراءة أم القرآن على كل مصل بجميع حروفها وحركاتها وشداتها لأن من لم يحكم ذاك فصلاته باطلة الاأن يكون مأمو ماوالسنة سورة معها والفضيلة مازاد على ذلك أعني في غير الفرائض أثم قال وكذلك يفعل في ولده وعبده وأمته اللهم الاأن يكون في بعضهم عجمة بعيث لايقدرون على النطق فلاحرج انتهى ذكر البرزلي في أثناء مسائل الصلاة في ذكر مسائل وقعت لبعض الافر بقيين ان المشهوران قراءة أم القرآن فياعدا الفرائض سنة فتأمله صروعلى امام وفذ ﴾ ش وأما المأموم فالامام محملها عنه قال المازرى في شرح التلقين لما تكام على المواضع التي تجب فبهانية الامامة وهذا الجللايفتقر الى نية الامام فلونوى الامام أن لا يحمل القراءة أو المهوفلاأثرلنيته فانظره ص ﴿ وقيام هما ﴾ ش أى للفاتحة قال في التوضيح واختلف في القيام للفاتحة هل هولاجلهاأ وفرض مستقل وتظهر فائدة الخلاف اذاعجزعن الفاتحة وقدرعليه وأيضافلا بجب القيام على المأموم للفاتحة الامن جهة مخالفة الامام عندمن يقول انهواجب لها انتهى ص ﴿ والاائتم ﴾ ش يعني ان وجـد قال ابن عرفة فان انفرد ففي محتها قولا أشهب

الفاتحة بعدالتكبير (محركة لسان ) من المدونة قال مالك ولاتجزى القراءة في الصلاة حتى يحرك مها لسانه انظرهل كذلكولو فيغير الصلاة أوفها عدا الفاتحة في النافلة عن مجاهد بسندجيج أنهختم القرآن بين العشاءين ونقل النووى عن بعض التابعان كان يحتم القرآن مابين الظهر والعصر وفهابين المغرب والعشاء خمتين فى رمضان وقال البرزلي نقل عن شخناأ بى العباس منأساتيذالقراءأنهكان يعتم القرآن ماسن العشاء بن خمة قال وهذالاستأتى الا أن يكون عر عليه بقلبه وامايلسانهمن غيراسقاط حروف فهو محال عادة ونقل (١) ان الاجاع وقع على ان للجنب أن يقرأ القرآن بقلبه ولا يحرك بهلسانه (على امام وفد) ابن عرفة لاتلزم الفاتحة مأموماخلافالابن العربي في السرية ولانقرأها في

جهرية ولولم يسمع قراءة الأمام خلافالا بن نافع ( وان لم يسمع نفسه لها) ابن عرفة قراءة القرآن الا بحركة لسان عدم ابن القاسم تحريك لسان المسرفقط يجزئه ولوأسمع أذنيه كان أحب الى " (وقيام لها) ابن يونس القيام اللامام والفذقدر قراءة أم القرآن من الفروض المتفق علم ا ( فيجب بعامها ان أمكن والاائم فان لم يمكنا فالحتار سقوطهما ) ابن عرفة يلزم جاهلها بعلمها فان ضاق الوقت ائتم فان لم يجدفلا بن سعنون وابن القاسم وأشهب فرضه ذكر الله ابن رشد يلزمه أن يقف في الاولى قدر تكبيرة الاحرام وفي غيرها أقل مسمى القيام اللخمي ليس ببين استحباب أن يقف قدر قراءة أم القرآن وسورة الن الوقوف لم يكن لنفسه وانها

كان ليقرأ القرآن فان لم يحسن ذلك سقط القيام اذهو لغير فائدة وكذا القول ان فرضه أن يذكر الله وان فرط في التعليم قصى من الصاوات ماصلى فذا بعد مضى قدر ما يتعلم فيه وقال عياض عن ابن ياسين المدبرلد ولة المرابطين انه كان موصوفا بعلم وخبرا كد من الشدة في ذات الله وتغيير المذكر حتى انه ضرب بالسوط ابن عمر وهو اذذاك أمير المؤمنين لحق تعين عليه والسكل له مطيع وكان أخذ جميعهم بصلاة الجاعة وعاقب من تخلف عنها عشرة أسواط لسكل ركعة تفوته كانوا عنده اذذاك عمن لا تصح له صلاته الامأموما لجهلهم بالقراءة والصلاة (وندب فصل بين تكبيره وركوعه) اللخمي اختلف فين لا يحسن القراءة فقال محمد بن سحنون فرضه أن يذكر الله في صلاته بريد في موضع القراءة وقال القاضي أبو محمد ( ٥١٥) عبد الوهاب ليس يازمه من طريق الوجوب

تسيولاتعمدوستعب لهأن يقف وقو فاما فان لم لفعلوركع أجزأه (وهل تجالفاتحة في كلركعة أوالجلخلاف) عماض المشهور وجوب الفاتعة فيجل الصلاة ابن رشد ظاهر المدونةان تركهامن ركعةسجد قبالام وأعاد الصلاة قبل ثنائية كانتأوغيرثنائيةوروى ابن القاسم اعا ذلك اذا كانت الصلاة ثلاثية أو ر باعدة الكافي لا مدمن قراءة الفاتحة للامام والمنفرد فيكل ركعةمن الفر مضة والنافلة وروى عن مالك وعن جاعة من هل المدينة انهمن لم يقرأها في كل ركعة فقد فسدت سلاته الاأن تكون مأموما وهو الصحيح من القول في ذلك عندنا في سهاعن قراءتها في ركعة ألغاها

ومحمدمع سعنون انتهى قال ابن فرحون فىشرح ابن الحاجب فان ترك الائتمام وصلى وحده بطلت صلاته عندأ محاب مالك وقيل يجز به لعجزه انتهى وقال في الطر از ظاهر المذهب ان صلاته باطلة تمقال ابن فرحون ولاخلاف أنهلايعوض القراءة بمعناها في لغته انتهى وقال في التوضيح (فرع) قالأشهب في المجموعة من قرأفي صلاته شيأمن التوراة والزبور وهو يحسن القراءة أولا يحسنها فقدأ فسد صلاته وهو كالكلام انتهى (فرع) لوطرأ على الأمى فارى علم بلزمه أن يقطع ليأتم به انتهى من شرح التلقين للمازرى عندقوله في كتاب الصلاة والقراءة الخ (فرع) من افتنح الصلاة كاأمروهوغ يرعالم بالقراءة وطرأعليه العلم بهافى أثناء الصلاة ويتصور ذلك بان بكون سمع من قرأها فعلقت محفظه من مجرد السماع فلايستأنف الصالة لانه أدى مامضي على حسب مأم فلاوجه لابطاله قاله في كتهاب إن سحنون انتهى من تفسيرا لقرطي في سورة الفاتحة والله أعلم (فرع) قال ابن عرفة و يكفي الاخرس نيته انتهى وقال ابن ناجى لاخلاف فيه انتهى ص ﴿ وَانْ تَرَكُ آيَةُ مَهُ السَّجِد ﴾ ش قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب فرع مرتب فعلى هذا اذا ابتدأ المملى بالفاتحة قبل أن بعتدل قامًا فينبغي أن يسجد قبل السلام ان كان قر أفي حال قيامه آية ونحوها وتصح صلاته فرضا كانتأونف لا وأماعلي القول بانه لاسجو دعليه لترك آية فلا ينبغي أن يسجد في هذه الصورة لأبه أتي بالفاتحة كلها لكنه ترك الاعتدال في بعضها وقد نصواعلي أنالجاعة اذاصلوافي سفينة تحت سقفها منعفضة رؤسهم قال مالك صلاتهم أفداذا على ظهرها أحبالى من صلاتهم جاعة منففضة رؤسهم لأنهم تركوا الاعتدال وهوسنة قال الشيخ أبوالحسن الصغير وكذلك الصلاة في الخباء نحو السفينة انظر تقييد أبي الحسن فلم يوجب عليهم بترك تمام الاعتمدال شيأفتأمل ذلك وعلى كلحال فحالة النافلة في ذلك أخف من حال الفريضة فينبغي أنلاسجود عليه وشاركت في ذلك الشيخ الامام العلامة الحافظ أباعبد الله محمد بن عرفة التونسي فقال حال النافلة في ذلك خفيف فسألته عن الفريضة فلم يجب فيهابشئ وضاق الوقت عن البحث فىذلك لعارض عرض رحه الله تعالى وذلك بالمدينة النبوية فى سنه ائنين وتسعين وسبع ائه انتهى وفيها حج الامام ابن عرفة وسكرف في المدينة في منزل الشيخ ابن فرحون كذاقال رحمه الله في الديباج ص ﴿ وركوع تقرب راحتاه فيهمن ركبتيه وندب عكينهما منهما ونصبهما ﴾ ش

وأتى بركعة بدلامنها كن أسقط سجدة سواء وهوا ختيارا بن القاسم من أقوال مالك انتهى ما ينبغى أن يعفظه من خسة الاقوال التى في المسئلة (وان ترك آية منها سجدة سوا حق يلقن مسقط آية منها وان لم يقف المازرى قال بعضه ترك آية منها كتركها وقال اسماعيل عن المذهب يسجد قبل (وركوع تقرب راحتاه فيه من ركبتيه وندب تمكينه ما منه ماون مهما) ابن عرفة من فرائض الصلاة الركوع ابن شاس وأقله انحناؤه بحيث تقارب راحتاه ركبتيه و يستحب نصب ركبتيه عليه ما يدا الباجى المجزى عمنه تمكين يديه من ركبتيه ابن العربي وابن شعبان مفرقة أصابعهما وفي المدونة أيفرق أصابعه في ركوعه و يضم افي سجوده قال أكره أن تحدفيه حداور آه بدعة وسمع أشهب لا يرفع رأسه ولاينكسه أحسنه اعتدال ظهره وفي الرسالة وغيرها و يجافى الرجل بضبعيه عن تحدفيه حداور آه بدعة وسمع أشهب لا يرفع رأسه ولاينكسه أحسنه اعتدال ظهره وفي الرسالة وغيرها و يجافى الرجل بضبعيه عن

يعنى من فرائض الصلاة الركوع وأقله أن يحنى حتى تقرب فيد وراحتا كفيده أى بطونهما من ركبتيه والمستحبأن يمكن الراحتين من الركبتين وينصب الركبتين وماقاله المصنف قال ابن ناجي هوقول ابن شعبان خلاف ظاهر المدونة قال فيهاوا دامكن يديه من ركبتيه في الركوعوان لم يسبح أومكن جبهته وأنفهمن الارض في السجود فقدتم ذلك اذاتم كن مطمئنا قال ابن ناجى فى شرحها ظاهره ان وضع اليدين على الركبت بن شرط لايسمى ركوعاالا بذلك وصرح بذلك الباجي فقال المجزىءمن الركوع أن يمكن يديهمن ركبتيه وعزاه اللخمي لقول مالك فيها وقال ابن شعبان أخفه بلوغ يديه آخر فخذيه وذكرابن يونس نحوه عن مالك في المجوعة وعليه يحمل قول ابن الحاجب ويستحب أن بنصب كبتيه ويضع كفيه عليهما يعني ان المستعب وضعهما على الركبتين ويجزى وضعهما على أطراف الفخذين ويتحصل انه أذالم يضع مديه ألبته فلاخلاف فى البطلان وان وضعهما كاقال ابن شعبان ففيه خلاف وكان شيغنار حه الله يفهم قول ابن شعبان وابن الحاجب على أن أصل وضعهما مستحب فالولم يضعهما ألبتة فان صلاته مجز ته و يفتى بذلك وكان شخنا أبو يوسف الزغبي يفتي بان الصلاة باطلة واختلفت فتوى شخناأ بي مهدى والشبيي فكان يفتى البطلان ثمأفتي بالصحة الى أن مات رجمه الله انتهى ولعمل صوابه فكانا يغتيان وتأمل قول المدونةفانها بمايقتضيأن الصفةالمذكو رةهي الثامةفقط ولايقتضي بطلان فيرهاولهلذا قال صاحب الطراز أماتمكين اليدين من الركبتين في الركوع فستحب عند الكافة وليس بواجب انتهى ولهلنا اقتصرابن الحاجب علىقوله أقسله أن ينحني بحيث تقرب راحتاه من ركبتيه وأقره المصنف في التوضيح ولم يرد عليه والله أعلم وأماابن عرفة فذكر هذه النقول التي ذكرها ابن ناجي تمقال ابن ناجي فظاهره ان التسبيح ليس بفرض بريد وكذلك في السجودوهو كذلك وفي المبسوط ليعيى بن اسماق عن يعيى وعيسى بن دينار من لم يذكر الله في ركوعه ولاسجوده أعاد صلاته قال عياض فتأوله شيخنا التميمي بترك ذلك لترك الطهائينة الواجبة وتأوله ابن رشد بتعمد تركه حتى التكبير كتعمد ترك السنة (قلت) وماقاله خلاف قول ابن رشد في البيان انماقالاه استعبابا لاوجو باانتهى (تنبيه) قال الاقفهسي في شرح الرسالة ولو كان بيديه ما يمنع وضعه ما على ركبتيه أو قصر كثير لم يزدفي الانحناء على تسو يةظهره فأن كانت احداهما مقطوعة وضع الباقية على ركبتها انهى ونقله جيعه صاحب الطراز ونقلفي الفرع الأخيرعن بعض الشافعية انه يضع اليد الباقية على الركبتين جيعا والله أعلم ص ﴿ وسجود على جبهته ﴾ ش قال الشيخ زروق في شرح قول الرسالة فقكن جبهتك وأنفك من الارض يعني أوما يقوم مقامها والتمكن آلمذ كور إلصاقها بالارض الصاقاتستقرمع عليهامنبسطة انأمكن والافالواجب أدنى جزءقاله ابن عبد السلام وكره مالك شدجهته في مجود على الارض وأنكره أبوسعد الخدري رضي الله عنه على من ظهر أثره فيجبهته قال عاماؤناولا يفعله الاجاهل الرجال وضعفة النساء وقوله تعالى سياهم في وجوههم يعنى خضوعهم وخشوعهم انتهى ولفظ ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب السجود وهو تمكين الجبهة والأنف يعنى بلفظ التمكين انه يضع جبهته وأنفه بالآرض على أبلغ ما يمكنه وهذا هو المستحب وأماالواجب فيكنى فيهوضع أيسرما يمكن من الجبهة انهى وقال ابن عرفة في حد السجود والسجود مس الارض أوما اتصل بهامن سطح محل المصلى كالسرير بالجبهة والانف انتهى قال في التوضيح وأما

واعتداله اثر رفعه منه مطاوبوسمعابنالقاسم من خرمن ركعته ساجدالم يعتدبها وأحب تماديه معتدا ماو بعيدصلاته ابن المواز وانفعله سهوا فليرجع مصنيا الى ركعة ولايرجع فاتمافان فعل أعاد صلاته وان رجع معدودبا بريد ثمرفع مجد بعد السلام وأجزأته وان كان مأموما جل عنه امامهسجود السهوابن القاسم وان رفع رأسهمن ركوعه فلم يعتدل قائماحتي سجدأجز أتهصلاته واستغفر الله ابن يونس وقال أشهب لانجزئه صلاته قال أبواسعاق وهندا أصح القباب وهو الصحيح وفي التلقين من فروض الصلاة الرفعمن الركوع واختلف في الاعتدال في القياممنه والاولىأن يجب منهما كاز الى القيام أقرب وكذلك في الجلسة بين السجدتين انتهى انظر لفظ الاعتدال في كلاما سعرفة هل هوالذي عنى به في التلقين وانظر أيضا قول شارح التهذب الطهانينة والاعتدال اسمان لمسمى واحد (وسجود) ابن عرفةمن فراتض الصلاة السجودوهومسالارض ومااتصل بهامن سطح محل

المملي كالسر يربالجبة انتهى انظر قول ابن عرفة سطح في شرح الرسالة انظر ه بعدهذا عندقو له لاحصير وتركه أحسن (على جبهته

من المدونة قال مالك والسجودعلي الجهية والانف جيعا بدابن القاسم فانسجدعلى الانف دون الجهة أعاد أبداوانسجد على الجمية دون الانف أجزأه \*عبدالوهاب وبعبد في الوقت استصبابا (وسن على أطراف قدميه وركبته) \* ابن القصار يقوى في نفسى ان السجود على الركبتين وأطراف القدمين سينة الرسالة وتكون رجـ لاك في مجودك فأعتبن بطون الهامهما لى الارض وكره مالكشد جهته بالأرض (كديه على الاصح)قال س القاسم قبض الساجد أصادعه على شئ أولغبرعدر عدادستغفر اللهمنه يسند مجله انهمس الارض ببعض كفهولولم عسها الانظاهر أصابعه لم محز ما بن رشد اعاله الاستغفار لدل على انەسنەفىتغر جفى تركە عمدا الالعدرقولان بانشاس لاعب كشف الكفين لكن يستعب وتعوهدا نقل القبابعن المازري خلاف مالابن رشدانظر رسم شك من سماع ابن القاسم وانظر في ابن بطال رفع الأيدى فى البرنس والكساءقبلباب الخشوع منالخاري

الصلاة على السر برفلاخلاف في جوازهاقاله في البيان انهي من فصل الاستقبال ونص كالرمه في البيان في رسم سن رسول الله صلى الله عليه وسلم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة مسئلة ولا باس بالصلاة على السرير وهو عندي يكون مثل الفراش يكون على الارض للريض قال القاضي وهذا كما قال وهوأم لااختلاف فيهلان الصلاة على السرير كالصلاة في الغرف وعلى السطوح وبالله أستعين انتهى وقال ابن عرفة وسمع ابن القاسم لابأس بهافوق سربر ابن رشد لانه كغرفة انتهى ذكره قبل الاستغلاف باسطر وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب فرع السجود على الفراش المرتفع عن الارض لا يعبو زوفي مختصر الواضعة واذاشق على المريض النزول عن فراشه الى الارض للصلاة وكان بمن لا يفدر على السجود بالارض لشدة من صه صلى على فراشيه فان كان غيرطاهر ألقى عليه تو باكشفاطاهرا وان كان المريض من يقدر على السجود بالارض فلينزل الى الارض فليصل ساجد ابالارض (فرع) ويتنزل منزلة الارض السرير الخشب لاالمنسوجمن الشريط ونعوه انتهى فليتأمل والله أعلى ص وأعاد لترك أنفه بوقت، ش فهم منهأن السجودعلي الانف ليس بواجب وهوكذلك قال في المدونة والسجودعلي الجبهة والانف جمعافان سجدعلى الأنف دون الجبهة أعاداً بدا ابن ناجى ربدوان سجدعلى الجبهة فانه يحزئه قاله ابن القاسم وهو المشهور ثمقال ظاهره أن السجود على الجبية والانف مطاوب على حدالسواء وليس كذلك بلطلب السجود على الانف مندوب البه بدليل قوله ان سجد على الانف دون الجبهة أعادأ بدامفهومه لوسجدعلي الجبهة دون الانف أجزأه انتهى وفي الطراز من سجدعلي جبهته دون أنفه بعزيه قال في الاشراف استعببناله الاعادة في الوقت وقال ابن حبيب لا يجزى ومشهور المذهب مااختاره صاحب الاشراف انتهى ص ﴿ وسن على أطراف قدميه و كبتيه كمده على الأصم الله قال في الرسالة السطايديه مستويتين الى القبلة قال الشيخ زر وق قال في المدونة ويتوجهبيديه الى القبلة ولوخالف وهومتوجه بكل ذاته لم يضره ذلك انهى وقال الشارح لمأرمن صرح بسنية شئ ماذكر غيران ابن القصار قال في السيجود على الركبتين وأطراف القدمين الذي يقوى في نفسي أنه سنة في المذهب و كذلك نقل عنه صاحب الجواهر وعليه عول الشيخ هناانتهى من الكبير وقدعول ابن الحاجب على ماعول عليه المصنف حيث قال وأما الركبتان وأطراف القدمين فسنة فهايظهر وقيل واجبقال الشيخ كون السجو دعليهما سنة ليس بالصريح فى المذهب قال ابن القصار الذي يقوى في نفسى انه سنة في المذهب واليه أشار بقوله فيا يظهرأى فى المذهب لاانه اختيارمنه مخالف للنقول انتهى ثمقال فى التوضيح وقوله وأطراف القدمين احتراز من أن يسجد على ظهر قدميه انهى محقال الشارح قبل كلامه المتقدم وحاصل ما رأيته انفى وجوب السجود على اليدين قولين مخرجين على قولين ذكرهما سعنون في بطلان صلاة من لم يرفع رأسه و يديه من السعدتين فعلى القول بالبطلان بكون السعود عليهما واجباوالا فلاانتهى ثمقال ائر كلامه المتقدم وفي تعيينه الاصع في مسئلة اليدين ظركاعامت انتهى وقد نقل صاحب تصعيم ابن الحاجب عن الدخيرة أن سنداقال ان الاصم عدم الاعادة قال وصحح خليل ان السجودعلى البدين سنةواعترضه شارحه بهرام وماتقدم يرده انتهى ونص كالرم معنون اختلف أحجابنا اذالم برفع بديه عندرفعه للسجدة الثانية فنهم منقال لاتصح صلاته لماجاء ان اليدين رسجدان كإيسجدالوجه ومنهم من خفف دلك انتهى من ابن الفاكهاني وذكره غير واحدوقال

فى الذخيرة في الفصل الأول في نقصان الافعال من باب السهو ولو جلس بين السجد تين ولم يرفع بديه فالمشهو ريجز بهوعلى القول بوجو بهيرجع لهمالم يعقدركمة وهليرجع فيضع يديه بالارض ثم يرفعهما أو يضعهما على فخذيه فقط يتخرج على الخلاف في الرفع من الركوع اذا ترك انتهي وقال ابن ناجي في قول الرسالة وترفع يديك عن الارض على ركبتيك أماوض عهما على الركبتين فلا خلافان ذلكمستعب وأمار فعهماعن الارض فقال سحنون اختلف أعجابنا اذالم برفعهما فقال بعضهم بالاجزاء وقال بعضهم بعدمه (قلت) و بعدم الاجزاء أدركت من لقيته يفتي وقد أخبرت انبعض متأخرى افريقية كانيفتي بالبطلان اذالم يرفعهمامعاو بالصحة اذارفع واحدة انتهى وقال الشبيي على الرسالة في باب صفة العمل في الصلوات المفروضة واذالم يرفع بديه أواحداهما في الفصل بين السجدتين من غير عدر ففي جعة صلاته و بطلام اقولان (فرع) قال في باب صفة أداء الصلاة من كتاب ابن بشير و مكره ستراليد بن بالكمين الاأن تدعو الى ذلك ضر ورة حرأو برد انتهى (مسئلة) الحركة الى الاركان هل هي واجبة لنفسها أولغبرها المشهور الاول خلافا لابن حبيب انتهى من البرزلي في أوائل المسائل المنسو بة لفتاوى بعض الافر بقيين ص ﴿ ورفع منه ﴾ ش يعنى من السجودا بن عرفة الباجي في كون الجلسة بين السجد تين فرضا أوسنة خلاف وعلى الفرض في فرض الطمأنينة خلاف انهى وعدّالقرطي في تفسيره من فرائض الصلاة الرفع من السجود والجاوس بين السجدتين ولم معكفيه خيلافا وكذلك الشسي لماعد فرائض الصلاة في أوائل بابأوقات الصلاة وأسمائها قال والفصل بين السجدتين بالجلوس بعدأن قال والسجو دوالرفع منهانتهي ثمقال في موضع آخر وأما الجلوس للفصل بين السجد تين فواجب على المشهور وقيل سنة انتهى وفي فصل السهومن هذا الكتاب وتارك سجدة محلس قال في التوضيح وقيل برجع ساجدامن غيرجاوس وهندا اذالم يكن جلس أمالو جلس أولالخرمن غيرجاوس اتفاقا وقال ابن جزى في القوانين في الباب الرابع عشر في الجاوس أما الجاوس بين السجدتين فواجب اجاعاواما الجاوس للتشهدفسنة وفي المله همان الاخير واجب والأصحأن الواجب منه بقدر السلام أنتهى فانظر ماحكاه من الاجهاع وسمعتأن عمدته في كتابه هذا الاستذكار لابن عبدالبر وقد حذروا من اجماعات ابن عبد البر ومن اتفاقيات ابن رشدومن خلافيات الباجي قاله الشيزر وق فيقول الرسالة والماءأطهر وأطيب والتهأعلم أويكون الخلل في الخلاف الذي حكاه الباجي وعلى كل تقدير فقدقوى القول بوجوب الجاوس بين السيجدتين وقدحكي في الا كال الخلاف في الجلسة بين السجد تين والله أعلم ص ﴿ وسلام عرتف بأل ﴾ ش قال الاقفهسي في شرح الرسالة ولابدفي السلام من التلفظ ولوسلم بالنية لم يجز ه انتهى وهند افي حق القادر وأما العاجز بغرس فالظاهرأن النية تكفيه بلاخلاف كاتقدم في التكبير قال ابن عرفة وتكفي الاخرس نيته انتهى وقال ابن ناجى بلاخ للف فيه انتهى والعاجز لغيرخرس الظاهر أنه كالعاجز لغيره في التكبير والله أعلم قال الجزولى ولوقال السلام عليكم فجسم بين التنوين والألف واللام فقال الفقية وعمران كنا تحفظ في الجالس عن الجوراني وأبي محد صالح أن صلاته باطلة حتى حاء الشارمساحي فقال بدخل فيهمن الخلاف مايدخل في صلاة اللحان الزناتي في صلاته قولان والمشهورانهاجائزةعكس ماقال أنوعمران انتهى كلام الجنرولي وقال الاقفهسي فيشرح الرسالة فاوقال السلام فقط من غيرأن يقول عليكم فقيل بجزئه وقيل لا بجزئه ولوقال السلام

رورفع منه) التلقين الفصل بين السجد تين من اركان الصلاة قال بعض أصحاب من السجود لا يجزئه من السجود لا يجزئه وخفف ذلك بعضهم عرفة من فروض الصلاة عرفة من فروض الصلاة عرف بال ) التلقين جلوس قدر التسليم (وسلام عدرف بال ) التلقين الواجب من التسليم من وفو أن الواجب من التسليم من يقول السلام عليكم ولفظه متعين وهو أن لا يجزئ غيره

والتعرم بهافكذلك لا يخرج من الصلاة الا بتسليمة بنوى باالخروج منالصلاة والتعللمنهافان سلم في آخر صلاته ولانية له أجزأ ذلك عنه لما تقدم من نيته إذليس عليه أن محدد الاحوام لكل ركن من أركان الصلاة وانسى السلام الاول وسلم الثاني لم محزه اس الماجشون للزم تجديد النية للخروج ابن العربي المعروف،ن المذهب خيلاف هيذا (وأجزأ في تسلمة الرد سلام عليك وعليك السلام) الذىفي المدونة ترجيح الرد بالسلام عليكر على عليك السلام (وطهائينية) أبوعمر الاعتدال فرض لقوله صلى الله عليه وسلم لانظر الله الى من لايقيم صلبه في ركوعه وسجوده ولاخلاف في هذا واعا اختلفوافي الطهائ نينة بعد الاعتدال وقال في كافيه لايحزى وكوعولاوقوف بعدالركوع ولاسجودولا جاوس بين السجدتين حتى يعتدل راكعاواقفاوساجدا وجالسا وهذا هوالصعيع في الأثر وعليه جهور العاماء وقال عساض

عليك السقاط الميم فعلى القول بانه يجزئه اذاقال السلام فقطفا حرى هنا انتهى وانظر على القول الثانى والظاهرانه لايجزئه وقال ابن ناجى فى أول شرح كتاب الصلاة الاول وكذا ظاهرها لوقال السلام فقط فانهلا يجزئه وبهأقول كانشيخنا يرجح فىدرسه الاجزاء لجوازحدف الخبراذادل عليه دليل وهوضعيف لان الموضع موضع عبادة بل الجارى على ظاهر المدونة لوقال السلام عليك باسقاط المهفقط ان الصلاة لاتصح كاصرح به النووى واختلف اذاقال سلام عليكم منكراالفتوى بالبطلان ولوقال السلام عليكم معرفا منو نافالمنصوص لتأخري شيوخناعدم الاجزاءوخرج الاجزاءمن اللحن في القراءة ولوقال عليكم السلام ففي البطلان قولان حكاهما صاحب الحلل وظاهر مافى ذلك كلهعدم الاجزاء انتهى زادفى شرح الرسالة اثرهذا الكلام ولاأعرف القول بالصحة انتهى وفيه أيضا بعدالمسئلة الأولى وكلهذا الخلاف بعدالوقوعوأما ابتداء فالمطاوب عدمه انتهى وفي أوائل العارضة لابن العربي ولفظه السلام عليكم معرفافان تكره أوقال عليكم السلام ففيه قولان الأصح أن يكون بلفظه لانه تعبدانهي ويؤخذ من مسئلة منشرع في السلام بعد سلام الامام مم كبرتكبيرة العيدأن الصلاة باطلة قال الشيخ زروق فيشر حالقرطبية وقوله ورحةالله كلة خارجة عن الصلاة لا تضرفها الكن ظاهر كلام أهل المدهبانهاليستبسنة وانتبت بهاالحديث اذليس مماعمل بهأهل المدينة كالتسليم ثانية للفاد والامامانتهي وقال فيشرح الارشاد وحكى الجزولي في زيادة ورحة الله الجواز ولم يعزه وهذا على الشرطية محيح وعلى الركنية فيه بحث انهى يعنى على القول بأن السلام شرط فالشرط خارج عن المشروط فاذاز ادهـ نه اللفظة فكانه زادهابع مدخر وجهمن الصلاة وعلى القول بانه ركن به خلاف ﴾ ش قال الجزولي ينوى الامام الخروج من الصلاة بالسلام على المأموم انتهى بالمعنى وقال ابن العربي في أوائل العارضة بعدان تكلم على أن افتتاح الصلاة لا يكون الابالتكبير وان تحليلها لايكون الابالتسليم ولا يكونان بغيرذاك خلافا لمن أجاز الخروج من الصلاة بكل فعل وقول مضاد كإلحدث لانه لاينعل شرعاما كان منعقدا الابقصد كالم يرتبط الابقصد ولان السلام جزء من أجزائها وقدر وى عبد الملك أنه لا يكون الخروج عن الصلاة الا بغيرنية كالخروج عن الحجوهذ الايصح فان الخروج عن الحج بفعل يكون مقتر نابالنية وهو الرمى أو الطواف ومن حكوالنيةأن تكون مقترنة بالسلام كاأنمن حكمهاأن تكون مقترنة بالاحرام غيرمتقدمة ولامتأخرة الأأن تقدم وتستصحب انتهى وقال في الشفاء واستحب أهل العلم أن ينوى الانسان حين سلامه كل عبد مصالح في السهاء والارض من الملائكة وبني آدم والجن انتهى يعني اداقال السلام علينا وعلى عبادالله الصالحين ذكره في فصل المواطن التي تستعب فيها الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه و سلم وذكر أيضاأنه يستحب أن يعيد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فبلسلامه وقال صاحب الطراز في كتاب الصلاة الشاني المشهور أنه لا يعيد السلام على الرسول صلى الله عليه وسلمور وي على في المجوعة عن مالك اله استحب للأموم اذا سلم امامه أن يقول السلام عليك أيهاالنبي ورجة اللهو بركاته السلام عليناوعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم وقال

فرائض الصلاة الطها نينة في أركانها ومن سنها الاعتدال في الفصل بين الاركان (وترتيب أداء) عياض من فرائض الصلاة الترتيب في أدائها القباب لوعكس أحد صلاته في المالية في أدائها المالية في المال

(واعتدال على الاصح والا كثر على نفيه) ابن عرفة الاعتدال اثر الرفع من الركوع مطاوب وأما الطرائينة فيه وفي الاركان فقال اللخمى الاحسن مافى المدونة والجلاب أن الطهائينة فرض وقال ابن رشدعن سماع عيسى سنة وصو به انتهى نص اللخمي وابن عرفة وقدتقدم قبل قوله وسجو دهل كلامهم في الاعتدال على موضع واحد وكذا كلامهم أيضافي الطهائينة فانظره أنت فاني لم أحصله ثم أطلعنى بعض الاحماب على نصشار ح التهذيب انه يعبر عن الطهائ نينة بالاعتدال وعن الاعتدال بالطهائ نينة ونقل أنهما لمسمى واحدثم اطلعت على قول المازرى الذي ألحقته بعدهذا وبالجلة من نقر صلاته نقر الديك ولكنه كان يستوى قائما وجالسا عندالرفع والسجو دفقال اللخمى أقلم ما يجزئه من الطهائينة مايقع عليه اسم طهائينة وله أن يزيد على ذلكما أحب اذا كان فذاوان كان لايستوى قائماولا جالسافقد تقدم نص أبي (٥٧٤) عمر انه قدفاته فرض لقوله صلى الله عليه وسلم لاينظر

فىالمبسوط استعبلن أرادأن يسلم وساق ذلك وقال مجمد بن مسامة أرادماجاء عن عائشة وابن عمر انهما كانايقولان عند سلامهما اذاقضيا التشهد ذلك مع يسامان انتهى ص ﴿ واعتدال على الاصهوالا كثرعلى نفيمه ﴾ ش ماعليهالا كثرهوالظاهرمن منهما للدونةومن كلام ابن بشير وغيره قال فيهافي باب الصلاة في السفينة من كتاب الصلاة الثاني وصلاتهم على ظهرها افذاذا أحبالي من صلاتهم في جماعة منحنية رؤسهم تعت سقفهاانتهى ابن بشير وهذا محمول على أن الانعناء كثير وأمالو كان يسيرا لكان الجمع أولى انتهى من كتاب الصلاة الثاني في آخر باب أحكام القصرمن كتاب التنبيه له وقال الشيخ أبوالحسن وكذا انحناء مثل السفينة انهى بالمعنى فراجعه ص ﴿ وسنهاسورة بعدالفاتحة ﴾ شيريد في الفرض لافي النفل والوترفان ترك السورة فيه فلاسجو دعليه قال الشيخ زروق في شرح الارشاد لان سنن الفرائض فضائل السنن انتهى وقد صرح في البيان بأن فراءة مازاد على الفاتحة مستحب لاسنة قاله في التوضيح وقال هذه احدى مسائل خس مستثناة من قولهم السهوفي النافلة كالسهوفي الفريضة والثانية الجهر فيامجهر فيده والثالثة السرفيا يسرفيه والرابعة اذاعقد ركعة ثالثة في النفل أتم رابعة بخلاف الفريضة الخامسة اذانسي ركنامن النافلة وطال فلاشئ عليه مخللاف الفريضة فانه يعيدهاانهي وذكر صاحب الالغاز عن ابن قداح ان من ترك السورة في الوتر لاشي عليه ان كان عمداوان كان سهو اسجدوان ترك الفاتحة سهو اسجد لها ولم يعد (فرع) قال الشيخ توسف بن عمر في شرح الرسالة ولا بقر أبيعض السورة فان قرأ ببعض السورة فلاشئ علمه وفعل مكروها (فرع) منهأيضا يكرهأن يزيدعلى السورة سورة أخرى فان زاد فلاسجو دعليه على المشهورانتهى بالمعنى وهذافي حق الامام والمنفرد قاله ابن فرحون قال وأما المأموم فيقرأمع الامام فيايسر فيهاذافر غمن السورة وهوأفضل من سكوته ولهأن يدعو انتهى وانظر التوضيح وانظر فى ذلك نفى المجاب الطمأنينة أرسم مساجد القبائل من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة وان ركع الامام وهوفى أثناء السورة

الله الى من لايقيم صلبه في ركوعه وسجوده وقال في التلقين عي من الاعتدالما كان الى القيام أقربقال وكذلك في الجلسة بين السجدتين وانظر نصابن القاسممن رقع رأسهمن الركوع والسجود فلم يعتدل قائما أوحالساحتى سجداستغفر الله فقال اللخمي لم يوجب عليه ابن القاسم في هـ نه الرواية الطهائنينة قال ابن رشد قال ابن القاسم استغفر اللهعلى ان الاعتدال سنة انتهى انظرهذا كله وقال المازرى قولهصلي اللهعليه وسلم ثماركع حتى تطمأن راكعا وقالمثله فى السجود فعند ناقولان

تعلقابقوله واركعوا واسبح دواولم بأمرنانز يادةعلى ماسمي ركوعاوسجودا والثاني امحام اتعلقامذا الحديث وقال عماض وقوله ثمار فع حتى تعتدل قائمائم ارفع حتى تطمئن جالسا حجة في وجوب الاعتدال في القيام من الركعة وفي الجاوس بين السجد تين ولاخلاف انالفصل بين السجدتين واجب والاكان سجدة واحدة ولكن الاعتدال في الجلوس فيابينهما وفي رفع الرأس من الركوع والاعتدال منه مختلف في وجو به عند ناوهل هو مستحق لذاته فلا بدمنه أو للفصل فيعصل الفصل عاحصل منه وتعامه سنة انتهى فأتى المازري بقولين في الطها ونينة على حدسواء وأتى عياض بقولين في الاعتدال على حدسواء التلقين الاعتدال واجب المازرى الاعتدال ههنا الطمأنينة (وسننها سورة بعد الفاتحة في الاولى والثانية) قال مالك وأشهب السورة بعد الفاتحة لغير المأموم في أول الفرض سنة ابن رشد اذا قرأمع الامام في السرسورة فانشاء قرأ أخرى وانشاء سكت أو دعاو الامر في ذلك واسع (وقيام لها اللخمى وابن رشد العاجز عن قيام السورة بركع اثر الفاتحة ابن عرفة لان قيام السورة لقارئها فرض كوضوء النفل لاسنة

كما أطلقوه والاجلس وقرأها (وجهرأ قلهأن يسمع نفسه ومن بليه وسر عدلهما ) التلقين الجهر بالقراءة فيموضع الجهر والاسرار بهافى موضع الاسرار سنتان ابن عرفة فى المدونة يسمع نفسه في الجهر وفوقه قلملاوالمرأة دونهفيه وتسمع نفسها ابن عرفة فجهر المرأة مستحب سوى الرجل السروالجهر صفة للصوت الجوهري جهر بالقول رفع بهصوته وأسررته في أدنيه (وكل تكبرة الاالاحرام) ابن عرفة تكبيرة كلركن فعلى سنة وسمعه عيسي وسمع أبو زيد محسوع التكبيرسنة (وسمعالله لنجد ولامام وفلوكل تشهدوالجاوس الاول) ابن رشد من سان الصلاة سعع اللهلن جده للامام والفذ والتشهد الاول والجلوس له والتشهد الآخر (والزائد على قدر السلام من الثاني) ابن بونس الواجب من الجاوس قدر مايسلم فيه وأماما بقع فيهالتشهد فسنون (وعلى الطمأنينة) اللخمي اختلف في حكم الزائد على أقل ما يقع علمه اسم الطمأنينة فقمل فرض موسع وقيل نافلة وهو 1Kami

أوالآية قطعماوركع وابتدأفى الركعة الثانية بسورة غيرها قاله فى النوادر وقال ابن فرحون في قول ابن الحاجب والسورة بعدها في الاوليين سنة (تنبيه) وقوله سنة يقتضي أن تكميل السورة سنة وليس كذلك على ظاهر قولهم وانماالسنة مطلق الزيادة على أم القرآن نعم يستعب قراءة سورة كاملة و بعض سورة تجزى ولاسجود عليه ولولم يزد شيأعلى أم القرآن لزمه السجود انهى وانظر التوضيح (فرع)من نوى أن يقر أسورة فيستعبله أن لا يركع حتى يقر أقدرها قال في رسم شكمن سهاع بن القاسم من كتاب الوضوء فهااذاوقف القارى في الصلاة واعياأ حب الى أن يبتدى سورة أخرى قال بن ارشدوجه استعبابه انها افتتحسورة فقدنوى اتمامها فاستحب له أن لا يركع حتى يقر أقدرما كان نوى قراءته انتهى ص ﴿ وجهر اقله أن يسمع نفسه ومن يليه ﴾ ش قال ابن ناجى فى شرح الرسالة اعلم أن أدنى السر أن يحرك لسانه بالقراءة وأعلاد أن يسمع نفسه فقط وأدنى الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه وأعلاه لاحدله انتهى زادفي شرح المدونة فنقرأ في قلبه في الصلاة فكالعدم ولذلك يجوز للجنب أن يقرأ في قلبه وقال ابن عرفة وسمع سحنون ابن القاسم تحريك لسان المسر فقط يجزئه وأحب اسماع نفسه ابن رشد وجهره اسماع غيره وأحب فوق ذلك انتهى وقال الاقفهسي فيشر حالر سالة اعلم أن أدنى السر أن يحرك لسانه بالقراءة وأعلامأن يسمع نفسه انتهى قال في الرسالة فأما الجهر فان يسمع نفسه ومن يليه ان كان وحده الاقفهسي مفهومه اذالم يسمع نفسه ومن يليه لا يكون جهر ابل سراعبد الوهاب هو كاقال وظاهر ماقاله عبدالوهاب انه أقل الجهر وأماأعلاه فلانها بهاية له ومعنى قوله ومن يليه ان لوكان هناك من يسمع ثم قال في الرسالة والمرأة دون الرجل في الجهر الاقفهسي يريد تسمع نفسها خاصة فيكون اعلى جهرها وأدناه واحداوعلى هذايستوى في حقها السر والجهراذ اغياءسر الرجل أنيسمع نفسه انتهى ونقل بعضهم عن الزناتي في قول الرسالة وأما الجهر فأقله أن يسمع نفسه ومن يليه ان كانوحده والمرأة دون الرجل في الجهرانه قال احترز بقوله وحده ممن يقرب منه مصل آخر فحكمه فىجهره حكم المرأة وأماالامام فانه يبالغ فى رفع صوته بقدر مايسمعهم انتهى وقال في المدخل في آخر الفصل الاول من فصول العالم في الكلام على القراءة بالجهر وفي المسجد مانصه ألاترى أنعاماء نارحة الله عليهم قدقالوا فمين فاتته الركعة الاولى أوالاولى والثانية من صلاة الجهر أنهاذاقام لقضاء مافاته انه يخفض صوته فيايحهر فيسه فيجهر في ذلك بأقل مراتب الجهر وهوأن يسمع نفسه ومن يليه خيفة أن يشوش على غيره من المسبوقين هذا وهوفي نفس الصلاة التي من أجلها بنيت المساجد فالاكبر فعصوت من ليس في صلاة فن باب أولى أن عنع منه انتهى وقال الأبي في شرح مسلم ابن رشدولا يجوز للصل بالمسجد و بجنبه مصل آخر و فع صو تعبالقر اءة وان كان حسن الصوت (تنبيه) قال في المدخل قبل الكلام المتقدم المسجد انما بني للصلاة وقراءة القرآن تبع للصلاة مالم تضر بالصلاة فاذا أضرت بهامنعت انتهى ص ﴿ وَكُلُّ تَكْبِيرَة ﴾ ش ظاهره ان كل تكبيرة سنة وهذاهو الذي يؤخذمن كلام المصنف في فصل السهو حيث جعله يسجد لتكبيرتين وصرح البرزلي بأنه المشهور ونصه مسئلة من نسى التكبير في صلاته شهر اأعادها كلها (قلت) هذاعلى المشهور انهسنن ومن يقول كلهسنة لا يعيد انتهى ص ﴿ وسمع الله لمن حده ﴾ ش قال المازري وقال بعض أحجابنا معناه الدعاء وكان هذا القائل يشيرالي أن المراد به الدعاء لقبول التعميدوقال بعض الاشياخ المراد بهالحث على التعميدواليهمال الحداق من غيراً صحابنا م قال ولما

رأيناالمنفرد لامجاوب له أمرناه بأن يجاوب نفسه انتهى ص ﴿ وردمقتد على امامه ثم يساره و به أحد ﴾ ش يعنى أن السنة الحادية عشرة أن يرد المقتدى وهو الماموم السلام على امامه بان يسلم تسلمة ثانية بعد التسلمة الاولى التي يخرجهامن الصلاة تميرد علىمن في جهة يساره ان كان فيهااحدتسلمة ثالثة وهذاهو المشهور وهومذهب المدونة قال فيهاو يسلم الماموم عرب عمينه على الامام فان كان على يساره أحدرد عليه انتهى ومقابل المشهور أقوال أحدها انه يسلم تسلمتين الأولى على يمينه للخروج من الصلاة والثانية على الامام قال في التوضيح نقله في القول ابن بشير وغيره و يدهدا القائل انه يقصد بالثانية الرد على الامام انتهى وقال ابن ناجى نقله ابن شاس (قلت) وهور وايةعن مالك كايفهمن كلام ابن رشد في رسم شكمن سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة ومن كلام ابن عرفة ونصه والماموم رويت تسلمتان برداحداها على الامام ورويت ثالثة على من على يساره واليه رجع بعد تقديمها على رد الامام انتهى وظاهر كلام هؤلاء الجاعة أن الثانية الما يقصد بها الرد على الامام والذي في كلام الباجي في المنتقى عن القاضى عبدالوهاب ونقله صاحب الطرازعن الباجي انه على هذا القول يقصدم االردعلي الامام وعلى المامومين قال في المنتقي يسلم الماموم تسلمتين احداهاعن يمينه يتعلل بها من الصلاة وأخرى يردبهاعلى امامه وهلير دبتلك الثانية على من كان على يساره أو يسلم ليرد على مسلمة ثالثة قال القاضى ذلك مختلف فيمه انتهى واختار هذا القول ابن العربي في المسالك الاأن ظاهر كلام الجاعة المتقدمين ان المأموم يسلم الثانية تلقاء وجهه وقال ابن العربي انه يسلم الثانية عن يساره ونصه الذى أقول بهانه يسلم اثنتين واحدة عن عينه يعتقد بهاالخروج من الصلاة والثانية عن يساره يعتقد بهاالردعلى الامام والمأمومين والتسلمة الثالثة احذروها فانها بدعة لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولاعن الصحابة وحديث عائشة معلول انتهى القول الثاني انه يسلم ثلاث تسلمات لكنه يبدأ بالردعلى اليسارقب لمالردعلى الامام وهذا القولر وابةأشهب عن مالك والقول الآخرانه مخبرفي ذلك حكاه القاضي عبدالوهاب في شرح الرسالة رواية فيتحصل في سلام المأموم أربع روايات واستدل في المدونة للشهور عارواه ابن القاسم عن مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان يسلم عن عينه ثم بردعلى الامام ثم ان كان على يساره أحدر دعليه وقال في الطر از الاصل في الردعلي الامام ما رواهأ بوداود عن سمرة بن جندب أمر ناالني صلى الله عليه وسلم أن نردعلي الامام وأن يسلم بعضنا على بعض (قلت) وهو حديث ضعيف وقال في الذخيرة يسلم المأموم على عينه مع على الامام لما في أبى داودأم ناعلب الصلاة والسلام مخ ذكر التشهدوقال مسامو اعلى المين معلى قارئكم معلى أنفسكم ووجه تقديم الردعلي الامام على الردعلي اليسار ان سلامه سبق سلام غيره فيكون الرد عليه سأبقا ووجه القول بتقديم الردعلي اليسارعلي الردعلي الامام هوماقال صاحب الطرازان جواب التعية يجب اتصاله بها لقوله تعالى واذاحيتم بتعية فحيوا بأحسن منهاأو ردوها والامام قد انقطع اتصال تحيته بسلام المأموم فاذا انخرم ذلك في حقه فلا ينخرم في حق المأموم مع امكانه ونقله التامساني وقال لان ردالتعية واجب و بعب اتصاله ماالي آخره ونقله القرافي وقال ابن العربي في المسالك لانمن سنة الرد الاتصال و وجه القاضى عبد الوهاب هذه الرواية بان من في اليسار خصه بالسلام بخلاف الامام فانهر دعليه في عموم المأمومين فن خصه بالتسليم فهوأولى بالتقديم ووجه

من صلى على يساره الرسالة فان لم يكن سلم عليه أحد لم يردعلي يساره شيأ اللخمي وأما المسبوق فاذا قضى صلاته فان كان الذيعن يساره والامام لمنصرف ردعلهما والا فقولان لمالك والاحسن الردلان السلام يتضمن دعاءانتهى وانظرأيضا الذيعن عبن المسبوق هل بردعلي هذا الذي يقضى قال ابن سعدون ليسعليه بعض الشيوخ سلام الامام والماموم الخروجمن الصلاة وهو على المـ أمومين بالتبع فلذلك كأن الردّ سنة مخلاف الردفي غيرالصلاة فانه فرض قال ابن رشد الابتداء بالسلام سنة مؤكدة والردآكد وأوجب والاختسارأن يقول المبتدىء السلام عليكم ويقول الراد وعلىك السلام ويجوز الابتداء بلفظ الردوالرد بلفظ الابتداء والمار بغيره والداخلعليه هوالذي ببدأوان كانماشاوالذي عربه راكبا أو صغيرا واذا سلمواحد من القوم أورد أجزأ عنهم ومكره السلام على الشابة ولا بأس به على المجالة وهل تشعيت العاطس واجب على الكفاية كرد السلام أوعلى كل من سمعه قولان الرواية التخيير تعارض مقتضيات التقديم مع الاتفاق على أن ذلك على جهة الأولى و وجه الرواية بالاقتصار على التسلمتين قال القاضي عبد الوهاب انهلم بردفي شئ من الروايات أكثر من تسلمتين وقال الباجي انهلولم يجزأن يردعلي الامام والمأمومين تسلمة واحدة وجبأن يفردكل واحدمنهم بتسلمة قال صاحب الطراز وفيه ونظر لانه لايردعلي جميع المأمومين فالاولى أن يقال لان المقصود الرد فأجز أفيه سلام واحدكن سلم عليه جاعة فجمعهم في الردبتسلمة واحدة وقال الاقفهسي فى شرح الرسالة قال صاحب الطراز هل بردعلى الامام وغيره تسلمة واحدة قيل بردقياساعلى جملة المأمومين فانهلا يحتاج الى كل واحد تسلمة وقيل لا يجمع تشر يفاللامام انهى (تنبيهات \*الأول) مافسرنابه كلام المصنف من ان الردعلى الامام وعلى اليسار ان كان فيه أحد سنة واحدة هوالذىذكره القاضى عماض في قواعده وعدهما الشبيي في شرح الرسالة وفي قواعده سنتين وعدهماا بن جاعة في فرض العين فضيلتين وعدابن يونس وابن رشد في المقدمات والقرافي الرد على الامام من السنن ولم يذكر وامعه الردعلي اليسار ولانبهوا على حكمه وقال القباب في شرح قواعدالقاضي عياض بعدأن ذكر كلامه عدابن يونس وابن رشدالر دعلى الامام من السنن ولم يعدوافيهاالردعلى من على اليسار (الثاني) قالصاحب الطراز اذاثبت انه يردعلى من على يساره فهل يشترطتأ خيرالر دحتى يسلمن في اليسار ليس فيه نص والظاهر انه غيرمشتر طولا ينبغي للأموم أن يؤخر سلامه بل يتعلل عقب سلام امامه فيوقع الردمو قعه فن أخر سلامه لم ينتظر وردعليه لان سلامه لما كان لا بدمنه كان في حكم الواقع وتعلق الرد بمحله وقع فيه أوتأخر عنه انتهى ونقله التامساني في شرح الجلاب فأسقط منه لفظ غير وقال الظاهر انه مشترط هكذار أيته في نسختين منه واختصره القرافي في شرحه على الجلاب كذلك فقال يسلم على يساره فالظاهر انه يؤخرحتي يسلمهن على يساره ومن أخر سلامه لم ينتظر لانه لا بدمنه فصار آخر الكلام يدافع أوله والعجب انه ذكره في الذخيرة على الصواب فقال هل يشترط في الردعلي اليسار التأخر حتى يسلم من على اليسار ليس فيه نص والظاهر انه ليس بشرط وهذاه والصواب والله أعلم (الثالث) قال في الطراز لولم يكن على يسار المأموم أحد فظاهر قول مالك يعنى كالرم المدونة السابق أنه لا يردوهو المشهور وعلى قول مالك ان المنفر ديسلم تسلمتين يسلم المأموم على يساره وان لم يكن عليه أحدونقله التامساني والقرافي في شرح الجلاب والذخيرة (قلت) والظاهرأن هذا المحت يقوى القول الذي يقول بتقديم الردعلي اليسار على الردعلي الامام وعلى القول بالتغيير أيضافتاً مله والله أعلم (الرابع) قال فى الطراز اذاقلنا بالشهور انه لايسلم اذالح يكن على يساره أحد فلوكان على يساره مسبوق فحمل أن يقال لا يردعليه لان سلامه متأخر وليس هو محله حتى يقام محله مقامه و يحمّل أن يقال برد عليه لأن سلامه لابدمنه وان تأخر لعند رفليقم من يليه السلام على سنته وليس مقصود الرد الجواب اذلوكان كذلك لوجب اعتبار التسليم الاول حتى يتعلق به كايقول المخالف واعماالتسليم الاول منأركان الصلاة وانماشر عالر دلهيئة المصلى وتشبها بالمسامين فصارفي نفسه يتعلق بوجود المصلين عنة ويسرة حتى يردعلى من لم يقصد السلام عليه بل على من حلف أن لايسلم عليه ولا يحنث بذلك انتهى ونقله التامساني والقرافي فيشرح الجلاب والذخر يرة باختصار ونص كلامه فيشرح الجلاب فان كان على يساره مسبوق قال سند يحمل عدم الردلتأ خيرسلامه ويحمل الردلانه لابدمنه انتهى وهو كلام حسن وفيهممل الى ترجيح السلام على اليساراذا كان فيه مسبوق قام القضاء (قلت) وهوظاهر قول المصنف وبه أخذوه والظاهران كان المسبوق أدرك من صلاة الامام ركعة فأكثر وان لم يدرك ركعة فلايسلم عليه ولايدخل في كلام المصنف لماسيأتي في التنبيه الخامس والسادس ماقلنا انه ظاهر كلام المصنف قال ابن ناجي في شرح المدونة وهو ظاهر كلام المدونة وكلام ابن الحاجب اكنه خلاف قول أبي مجمد في الرسالة ويردأ خرى على من كان سلم عليه عن يساره فان لم يكن عليه أحد لم ير دعلى يساره شيأ قال وماذ كرناه من مخالفة قول الرسالة لقول غيرهاأ ول ماسمعته من شخناأ بي بكر الصفاقسي ذكره في درس شفنا الشبيي وسامه و يمكن أن يقال قول الرسالة مفسر لغيرها انتهى وقال في شرح الرسالة ظاهر كلام الشيخ انهلو كانعلى يساره مسبوق لايسلم عليه وظاهر كلام ابن الحاجب انه يسلم عليه ولم يزدعلى هذا انتهى (قلت) والظاهرأن يؤول كلام الرسالة و يوفق بينه و بين غيره فيقال انه خرج مخرج الغالب فلابعمل بمفهومه ونبه الجزولي والشيخ يوسف بنعمر على انه يؤخذ من الرسالة انه لايسلم على البساراذا كان فيهمسبوق ولم يذكر اخلافه وكذا الشيخ زر وق ولكنه أشارالي الخلاف فقال فى قول الرسالة فأن لم يسلم عليه أحدلم بردعلى يسار ه شيئا فلايسلم على مدرك هناك لانه لم يسلم عليهو يسلم على من قدقام من امام ومأموم اذا سلم عليه وفي كلها اختسلاف انتهى وقال البساطي في شرح كالام المسنف اذاكان على اليسار مسبوق فهل يردعليه فيه قولان واحتال كلامه لهذافيه بعدانتهي (قلت) ظاهركلامه وكلام الشيخ زروق أن الخلاف في ذلك منصوص ولم أقف عليه ولعلهماأشارابالخللف الىظاهر كلام الرسالة وكلام غيرها والله أعلم وذكر الشارح في الكبير الاحتمالين اللذين ذكرهما في الطراز لكن باختصاركماذكرهما في الذخيرة وقوله في الطراز يمنة ويسرة هو بفتح أولهما (الخامس) اختلف في سلام المسبوق اذافرغ من صلاته فقيل كسلام الفندوقيل كسلام المأموم وهمار وابتان عن مالك حكاهم اللخمي والمازري وابن الحاجب وغيرهم قال في التوضيع واختار ابن القاسم انه يردعلي من سلم عليه انصرف أم لاانتهى قال المازرى في شرح التلقين علل بعض المتأخرين ثبوت سلام الردبان حكم الامام باق عليه في فضائله وعلل بقية بانمن سنة الردالانصال بسلام الابتداء فاذالم يوجد الاتصال لم يثبت الردوها التعليل يقتضي وجو دالخلاف وانكان من بردعليه حاضرا وأشار بعض أشياخي الىان الخلاف لابتصو رمعحضو رمن يردعله وانمايتصو رمع غيبته انتهى باختصار ونقله المصنف في التوضيح وابن عرفة (قلت) و بعض أشياخه هو اللخمي فانه قال اذافات المأموم بعض صلاة الامام فقضي مافاته فانكان الامام لم ينصرف ولامن على يسار المأموم ردعلهما واختلف اذاا نصرفا فقال قال مالك مرة لايردعلهما وص ة قال يردوهو أحسن لان السلام يتضمن دعاء وهو تعية تقدمت منهم يجبردها انتهى وهكذاقال الرجراجيانه اداقضي صلاته قبلأن ينصرفوافلااشكال ان حكمه حكمه من سلم مع الامام انتهى وقال الشبيبي واختلفوا في المسبوق اذاقام الامام والناس هل يسلم سلام الفذأوسلام المأموم على قولين وان قضى مابقي قبل قيامهم يسلم سلام المأموم قولا واحداانتهي (قلت) وذكرصاحب النوادروصاحب الطرازأن الرواية التي اختارها بن القــاسم هي التي رجع اليهامالك فتعصل من هذاأن المسبوق يسلم سلام المأموم ان لم ينصرف الامام ومن على يساره باتفاق الامايفهم من تعليل بعض الشيوخ الذي ذكره المازري وكذااذا انصرفوا على القول الراجح الذى رجع اليه مالك واختاره ابن القاسم وبه صرح في الشامل فقال والمسبوق كغيره

وقيلان كان الامام ومن على يسار ملم يذهبا والافواحدة (فان قيل) قول المصنف وبه أحد يقتضى خلاف ذلك (قلت) لايصح حمله على الرواية الاولى التي رجع عنها مالك لرجو عمالك عنها فلا يعمل بهاولان المصنف قيدذلك بمن على اليسار والرواية المذكو رةعامة في الامام ومن على اليسار فيتعين حل قول المصنف وبه أحد على ان المرادو به أحدمن المأمومين الذين أدرك معهم المأموم جزأمن صلاة الامام في الجزءالذي أدركه معهم سواء استمر بمدفر اغالامام من الصلاة أوذهب لأن المعتبركونه على يساره في الجزء الذي أدركه من صلاة الامام بدليل أنه لولم يكن على يساره أحد فى الجزء الذي أدركه تم بعد سلام الامام جاس فيه بعض المأموه بين لم بردعليه والله أعلم و بمذا يظهر لك كثرة فوائد قول المصنف وبه أحدم عشدة اختصاره (السادس) قال في النوادر قال سحنون ومن لم يدرك الاالتشهد فلايرد على الامام وقال سندلماذ كرا خلاف في رد المسبوق على الامام وهذا فمين أدرك كعةمع الامام فصاعدافان لمرك غير التشهدقال محنون في المجوعة هذا الايردعليه وهذابين فان السنة انما تعلقت برد المأموم على امامه في صلاته وهذا ليس بامام له في صلاته لانه صلاهافداولهدالايسجدمعه في سهوه انتهى (قلت) واذالم الردعلي الامام فاحرى أن لأبرد علي من كان على يساره وهـ نداظاهر وتوقف البساطى في المغنى في ذلك فقال قال سعنون من لم يدرك الا التشهد فلا يردعلى الامام (قلت) وانظرهل يردعلي يساره انتهى وقد تقدم عندقول المصنف وتدرك فيه الصبح بركعةعن الجزولي والشيخ يوسف بن عمر والشيخ زروق ان من أدرك ركعة فسلامه كسلام المأموم وأن فهوم كلامهم ان من أدرك دون ركعة فسلامه كسلام الفذوهذا ظاهر والله أعلم (السابع) قال ابن ناجى فى شرح المدونة قال عبد الحق والردعلى الامام فرض خارج عن فرائض الصلاة لقوله تعالى واذاحيتم بتعية فحيوا بأحسن منهاأو ردوها وقاله اللخمي في صلاة الجنائزانتهي (قلت) لمأقف على ماذكره عن عبدالحق لافي النكت ولافي التهذيب والذي في اللخمى في كتاب الجنائز أنه لماذ كرعن مالك في العتبية أن المأموم يرد تسلمة ثانية على الامام قال وهوأحسن أن يجرى السلام في العدد يعني في صلاة الجنازة على ما يجرى في غيرهامن الصاوات فيردالمأموم على الامام وعلى من على شماله بعد التسلمة التي يخرج بالان ردالتعية فوض والامام دسلم على من خلفه فير دواعلمه وكل واحدمن المأمو مين قدسلم عليه صاحبه بالتي خرج مهامن الصلاة انتهى فليس فى كلامه نصر يجانه برى تسلمة الردعلى الامام وعلى من على يسار المصلى فريضة خارجة عن فرائض الصلاة وانمافيه أن يختار أن يسلم من صلاة الجنازة كإيسلم من غيرها مرف الصاوات وهو نحوما تقدمله فى التنبيه الخامس فى الكارم على المسبوة ونحوه ما تقدم فى كلام صاحب الطراز والتامساني في توجيه القول بتقديم السلام على اليسار على السلام على الامام والظاهران مرادهم بذلك كله عاهو تشبيه ردالملي بردالسلام خارج الصلاقلانه مثله في الحكم كا يفهم ذلكمن كلام صاحب الطراز المتقدم في التنبيه الرابع ويؤ بدذلك ماذكره المواقعن بعض الشيوخ فى هذا المحل ولم يسمه ان التسلمة الاولى من الامام والمأمومين للخروج من الصلاة وتقع على المأمومين بالتبع فللدلك كان الردسنة بخلاف الردفي غيرا لصلاة فانه فرض انتهى (قلت) وهو كلام حسن يؤ بدهماتق دم ومايأتي في كلام صاحب الطراز أيضافي التنبيه الناسع وقدذ كر المسانى والقرافي في شرح الجلاب عن الابهرى انه قال قال مالك ان ترك الر دفلاشي عليه لان غيرهمن المأمومين قدردوالأنهليس عتفق على ان الردعلى الامامسنة ولافيه حديث ثابت وانماهو

عن ابن عمر فكان أمر ه أخف بخلاف الردعلي المسلم انتهى باختصار القرافي فاذا أطلق الوجوب فى ذلك فاتماهو على سيل المسامحة ومشله فول صاحب الطر ازلان جواب التعية يعب انصاله بها هان الظاهر انه لم يرد حقيقة الوجوب وانماأر ادأن داك سنتها كاعبر بذلك ابن العربي في المسالك وقد تقدم ان الملي والمؤذن بردان السلام بعدفر اغهما فتأمله والله أعلم وقال في النوادرومن جهل ترك الردعلي الامام وسلم الاولى أوجهل فترك الثانية فلم يسلمها ان صلاته تامة كذلك قال مالك في ذلك كله (الثامن) قال في الرسالة وبردأ خرى عملي الامام قبالته يشمير اليمقال ابن ناجي في شرحهاقال ابن سعدون لوصلى المأموم بين يدى الامام فانه يسلم على الامام على حاله وينوى الامام ولا يلتفت البه انتهى وقال الشيخ زروق و يكون سلامه على امامه تلقاء وجهه وليس عليه أن يشيرالي ناحية الامام كاأن الامام ليس عليه أن يشير الى المأمومين ولان المأموم لوكان بين يدى الامام لم يكن عليهأن بردوجهه والنية تتجزئه فى ذلك انتهى وقال الشيخ يوسف بن عمر قوله قبالة وجهه أى قبالة المأموم وقوله يشيراليه قيل بقلبه وقيل برأسه اذاكان أمامه وانكان خلفه أوعلى يمينه أوعلى يساره ترك الاشارة برأسه لأنه لاعكنه ذلك انتهى وقال الجزولى قوله يشير اليه بريداذا كان أمامه أوعن يمنهأوهن يساره وأمااذا كانخلفه فيشير المهالنية وقيل الاشارة هنابالقصدالي الامام وهو الذي ارتضاه الشيج انتهى كأئه يهنى بالشيخ نفسه وهذاه والظاهر ان المر ادبالاشارة القصد لاالاشارة بالرأس واذاقلناان المراد الاشارة بالرأس فانكان خلفه لم يشر اليه وانكان عن يمينه أوشماله فالظاهر أنه لايشير اليه كاقال الشيخ بوسف بن عمر خلافالماقاله الجزولي فتأمله والله أعلم (التاسع)قال الن بشير ويقصدالامام بها أي بالتسلمة الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة ومن معهمن المقتدين و بقصدالفذا لخروج من الصلاد والسلام على الملائكة وأما المأموم فيسلم أولا تسلمة يشير بهاالي عينه ثم اختلف هل يبتدى وبعدها بالردعلي الامام أو بالسلام على من على يساره من الملائكة والمصلين واذا قلناانه يبتدئ لردعلي الامام فلايسلم عن يساره الاأن يكون هناك أحدمن المصلين يردعليه وهذا راجع الى النقل انتهى وقال في التلقين والمأموم يسلم اثنتين ينوى بالاولى التعليل و بالثانية الردعلي الاماموان كانعلى يساره من سلم عليه نوى الردعليه انتهى وقال في الذخيرة قال صاحب الطراز وعند الايردعلى الامام تسليمة التحليل لأمه يصير عنزلة المتكلم في الصلاة انتهى والذي في الطر ازبعد انحكى عن الشافعي انه ينوى المأموم بالاولى التعليل والحفظة والامام ان كان على يمنه ومن على يمينهمن المأمومين ووجمه المذهب انهسلام يتحلل بهمن الصلاة فلايجو زأن يقصد تحية مخلوق ولامخاطبه كالايجو زأن يقدد به الردعلي من يسلم عليه من عابري السبيل أوالتعية على من حضر من غير المصلين انتهى (العاشر) لم يذكر المصنف حكم الامام والفذ الامايفهم من كلامه انه لايسلم كل واحدمنهماالانسليمة واحدة وهذاهو المشهو رفى المذهب قالفي التوضيح وقد قال مالك انعلى ذلك العمل ولفظه على مانقل ابن يونس وقد سلم النبي صلى الله عليه وسلم واحدة كذلك وأبو بكر وعثمان وغيرهم قال مالك في غير المدونة وكايدخل في الصلاة بتكبيرة واحدة فكذلك مخرج منها بتسليمة واحدة على دلك كان الأمر في الأعمة وغيرهم وانماحدث التسليمتان منذ كان بنوهاشم انتهى كلام التوضيح وأصله في آخر رسم شك في طوافه من سماع ابن القاسم وفي رسم الصلاة الثاني من ساع أشهب من كتاب الصلاة قال في الطر از فاحتج مالك بالأمر الذي أدرك عليه الناس وهو أقوى عنده فان الصلاة مشروعة على الجيع مطاو بقمن الكافة فلايثبت فيها مطاوب الاباص

مستغيض والمرجع في ذلك الى العمل المتصل سماعمل أهل المدينة فانها دار الهجرة ومهااستقر الشرع وقبض الرسول وأغامت الخلفاء بعده الصاوات في الجع على ما كانت تقام يوم وفاته واتصل بذلك عمل الخلف عن السلف انتهى و، قابل المشهورذ كره صاحب الطراز وغيره فقال في الطراز قبل كلامه السابق وروىمطرف في الواضحة عن مالك أن الفذيس لم تسلمة واحدة عن عمنه وتسليمة عن يساره قال وبهدا كان أخذ مالك في خاصة نفسه قال الباجي تخريحا على ذلك ان الامام يسلم تسليمتين انتهى وظاهر كلام الباجي وصاحب الطرازأن الامام ليس فيه الارواية واحدة ونقل المازري روانتين كالفذفقال الامام والفذيساءان تسليمة واحدة في المشهو رمن المذهبوروى عن مالكأن كلواحدمنهما يسلم تسليمتين ولايسلم المأموم حتى يفرغ الامام منهما انتهى ونقل اللخمى عنه في ذلك ثلاث روايات الأولى انه يسلم واحدة الثانية من سماع أشهب انه يسلم تسلممتين قال ولايسلم من خلف محتى مفرغ منهما الثالثة ذكرها أبو الفرج انه سلم تسلمه تلقاء وجهه وانكانعن يساره أحدر دعليه تسليمة ثانية قال اللخمى يريدانه اداكان معه واحديسلم واحدة وانكان عنيساره أحدسه أخرى علىمن كان على يساره وهو أحسن انتهى وقال ابن عرفة فالامام والفذ تسليمة اللخمي ورويت ثانية عن اليسار أبوالفر جان كان عن يسار الامام أحدور وي المازري مخفى سلامه للردعلي من على يساره لئلا يقتدى به فيه قال ابن عرفة قلت ففي الامام ثلاثة عياض الاول المشهور ومن العجب قول ابن زرقون لم يختلف قول مالك الامام واحدة انتهى (قلت) ليس بعجيب بلهو تابع للباجي في جعله القول بان الامام سام تسليمتين تخريجا كاتقدم فى كلام صاحب الطراز والله تعالى أعلم وصرح صاحب الطراز وابن بشير وابن شاس بتشهير القول الاول ان الامام والفذيسامان تسليمة واحدة والله أعلم (الحادي عشر) كل منأثبت التسليمة الثانية فانه يقول انهاغير واجبة الاأحدين حنبل والحسن بن الصلاح قال في الطرازلو أحدث المصلى بعدفر اغهمن التسليمة الأولى لم تفسد صلاته وفاقابين أرياب المذاهب ولا بشترط أحد التسليمتين الاابن حنبل والحسن وهو باطل بالاجتاع بمن تقدمهما ومن تأخرانتهي (الثانى عشر) قال فى رسم نذر سنة من سماع ابن القاسم سئل مالك عمن تفوته الركعة مع الامام متى يقوم اداسلم الامام واحدة أو ينتظره حتى يسلم تسليمتين قال ان كان عن يسلم تسلمتين انتظره حتى يفر غمن سلامه ثم يقوم وقال في آخر مسئلة من سماع عبد الملك ان قام بعد أن ساروا حدة فلا اعادة عليه وبئس ماصنع قال ابن رشدلان السلام الاول هو الفرض الذي تعلل مهمن الصلاة والثاني سنة فاذاقام بعد سلامه الأول فصلاته تامة انتهى ولافرق بين أن يقوم لقضاء ركعة أوركعتين أوثلاث ركعات قال في الطراز اذا كان الامام يسلم تسليمتين فروى ابن القاسم عن مالك في العتبية ان المأموم لايقوم للقضاء حتى يفرغ الامام من تسليمه قال ابن وهب فان قام بعد تسليمة واحدة فقد أساءولايعيه قالصاحب الطراز فعلى هذالاسلم المأموم حتى بفرغ الامام من التسلمة ين جمعا وانسلم بعدالأولى أجزأه انتهى ونقله التامساني في شرح الجلاب والقرافي وظاهر كلامهم انهليس فى سلامه قبل فراغه من التسليمتين نص وقد تقدم في كلام اللخمي والمازري لماذ كرا الرواية عن مالك بأن الأمام يسلم تسليمتين انه لايسلم المأموم حتى يفرغ الامام من التسليمتين وجعلاه من تمام الرواية وذكرابن عرفةأنه قال في سماع عبدالملك وابن وهب انه لايسلم المأموم اذا اقتدى بمن يسلم اثنتين الابعد الثانية ونقله عنه البساطي في المغنى ولم أقف على ذلك في سماع عبد الملك ولاذ كره عنه

(وجهر بتسلمة التعليل فقط) روى ابن وهب عن مالك يجهر المأموم بتسلمة التحليل جهر ايسمع من يليه وروى على و يعنى السلام الثانى الباجى وجهه أن السلام الثانى رد فلايستدى بالجهر به رداو الاول يقتضى الرد فلذلك جهر به وسمع ابن وهب أحب عدم جهر المأموم بالتكبير و ربنا ولك الجدفان أسمع من (٥٣٢) يليه فلا بأس و ترك ذلك أحب الى قال مالك ولا يعدن في المنافقة عدم جهر المأموم بالتكبير و ربنا ولك الجدفان أسمع من (٥٣٢)

فى النوادر فتأمله والله أعلم ص وجهر بتسليمة التعليل فقط ، شاعلم أن على الامام ان يجزم تعريمه وتسليمه ولاعططهما لئلا يسبقه بهمامن وراءه القاضي عياض ونقله عن النوادر ومعنى الجزم الاختصار وأماالجهر فعليمة أنجهر بجميع التكبير وبسمع اللهلن حده ليقتدي بهمن وراءه قاله القاضي عياض الاانه قال في النوادر وسلام الامام من سجود السهو في الجهر به كسلام الصلاة وانكان دونه فحسن انتهى وأماالمأموم فالمطلوب فى حقه الجهر بتسليمة التحليل فقط لانها تستدعى الردعليه وأماغيرا لتسليمة الأولى فالاحب فيه السرنقله ابن يونس وانظرما حكم الفذفاني لمأجده الآن منقولا وقال الشيخ زروق في شرح القرطبية ويستعب الجهر بتكبيرة الاحوام وظاهره سواء كان اماما أومأموما أوقدا والله أعلم صروان سلم على اليسار عم تكام لم تبطل ش يريداداسلم قاصدا بذلك التحليل فاماان قصدبه الفضيلة فتبطل كاصوبه ابن عرفة وانظر الشبيي في شرح الرسالة والله أعلم ص ﴿ وسترة لامام وفد ﴾ ش عطفها على ما تقدم أنها من السنن وهو خلاف ماصدر به صاحب الشامل وابن عرفة قال في الشامل والسترة مستعبة وقيل سنة وقال ابن عرفة وسترة المصلى غير مأموم حيث توقع ماراقال عياض مستحبة الباجي مندوبة ابن العربي متأكدة الكافى حسنة وقيل سنة انتهى ونعوه للأبي وقال ابن ناجى اختلف في حكم السترة على ثلاثة أقوال الأول أنهامس تحبة قاله عياض ومثله قول الباجي مندوبة الثاني سنة قاله في الكافي الثالث واجبة خرجه ابن عبدالسلام من تأثيم المار ولهمند وحةور ده ابن عرفة بأن اتفاقهم على تعلق التأثيم بالمرور نص فى عدم الوجوب والالزم دون ص ور وفى التوضيح الامر أمر ندب كذا قال الباجي وغيره التونسي وسئل مالكعن موعظة الذي يصلى الىغيرسترة قال لاأدري ولكنه حسن والعلاء مختلفون فنهم من يقوى على أن يعظ الناس ومنهم من لايقوى على ذاك ابن مسامة ومن ترك السترة فقد أخطأ ولاشئ عليه وقال ابن حبيب السنة الصلاة الى السترة وان ذلك من هيئة الصلاة التونسي أنظر قوله من هيئة الصلاة ومن سننها وافهم ذلك ورتبه على الحكم في نارك السنن انتهى والاجاع على الامربالسترة ونقله ابن بشيرانهي كلام التوضيح وقال الشيخ أبوالحسن الصغير الكلام هنافي السترةوهي من فضائل الصلاة انتهى وقال القاضي عياض في قواعده من فضائل الصلاة الدنومن السترة للامام والففاقال القبابعن ابن رشدمن فضائل الصلاة السترة قال في الاكالوالسترة عندنامن فضائل الصلاة ومستعباتها انهى ص ﴿ ان خشيام ورا ﴾ ش قال فى المدونة ويصلى فى السفر والخضر في موضع يأمن فيه من مرورشي بين يديه الى غيرسترة ابن ناجى ماذ كره هوالمشهور وقال مالك في العتبية يؤمن بهامطلقا واختاره اللخميي و به قال ابن حبيب ص ﴿ بِطَاهِرْ ثَابِتَ غَيرِ مَشْغُلُ فِي غَلْظُرُ مِح وطول ذراع ﴾ ش قال ابن عرفة وأقلها قدر عظم سلامه وتكبيره حتى لانفهم ولانطيله جداوفي الواضعة وليعذف الامام سلاميه ولاعيده قالأبو هريرة وتلك السنةوكان عمر بن عبد العزيز محنفه و مخفض صوته وفى المدونة أي شئ يقول مالك فمين كان خلف الامام فسلم رجلعن يساره فردعليه أيسمعه قال يسلم سلاما يسمع نفسه ومن لله ولا مجهر ذلك الجهرقال وقالمالكفي الامام اذاسها فسلم تمسجد لصهوه ثم سلمقال سلامه من بعد سجود السهو كسلامه قبل ذلك في الجهر ومن خلف ديسامون بعد سجودالسهوكايسامون قبل ذلك في الجهر (وان سلم على يساره ثم تسكلم لم تبطل) ابن شعبان ان سلم على يساره ثم تـ كلم يطلت صلاتهأ تومحمدلاوجه لفساد صلاته لانها عاترك التيامن انظرقبلهذا قولاس رشدان نسى السلام الاول لم بجزه الثاني ( وسترة

لاماموفدان خشيام ورا) ابن عرفة سـ برة المصلى غـ برماً موم حيث توقع ماراقال عياض مستعبة الباجى مندو بة وقيل سنة وفيها لا يصلى حيث يتوقع مر ورا الالها فان أمن صلى دونها انتهى وانظر انما هذا في غير المسجد الحرام وأما المسجد الحرام فانه اذا صلى فيه لعير سترة فرو رالطائفين بين يديه جائز لان الطائفين مصاون فلذلك جازت الصلاة اليهم ومن طريق المعنى أن الذي يصلى معاينا للقبلة يستقبل وجهه وجوم بعض المصلين اليهاولا يحوز ذلك في غيرها فاذا جاز أن يستقبل وجوههم جاز أن يمر وابين يديه انظر رسم المحرم من كتاب الحجوانظر ان كان من هذا المعنى أن يشرع في نافلة المام قاض لصلاته أوحتى يفرغ من القضاء (بطاهر ثابت غير مشغل من كتاب الحجوانظر راع) في الحديث يسترا لمصلى مثل مؤخرة الرحل يجعله بين يديه وفي المدونة قال مالك هو تحومن عظم الذراع في غلظ رمح وطول ذراع) في الحديث يسترا لمصلى مثل مؤخرة الرحل يجعله بين يديه وفي المدونة قال مالك هو تحومن عظم الذراع

و بدفى الارتفاع قال وانى لاحب أن يكون فى جلة الرمح والحربة بريد فى غلظه ابن سيدة الذراع ما بين طرفى المرفق الى طرف الاصبع الوسطى انتهى وقد تذكر وا العنزة التى كانت تركز لرسول الله صلى الله غليه وسلم أرق من الرمح قال ابن حبيب فلابأس أن تكون السيرة دون مؤخرة الرحل فى الطول ودون الرمح فى الغلظ ابن عرفة وما استلزمه من طاهر ثابت غير مشوش مثله روى ابن حبيب القلنسوة والوسادة ذوا تا ارتفاع سترة رواه على بقيد ان لم يجد (لادابة) ابن رشد ان استة ربالخيل والبغال والجيراساء ولا أم على المارخلفها وفى المدونة لابأس بالبعير وكانه رأى البقرة والشاة كالبعير لا الخيل لنجاستها ومن المدونة قال مالك ومن صلى و بين يديه جدار من حاص أوقبر فلابأس به اذا كان مكانه طاهر اوفى الاحياء من خلع نعله عند الصلاة فلا ينبغى أن يضعه من ورائه في كون قلبه ملتفتا اليه بل يضعه بين يديه (وحجر واحد) ابن عرفة تكره السترة معجر واحدا بن بشيران كانت المسترة شيأ مفردا عن عينه أوعن دساره ولا يصعد اليه وقال فى المدونة لا خير فى جعل ( ٣٣٥ ) مصحف فى القبلة يصلى اليه وانظر لم يذكر الدنو من

السترة ونص عياض أن ذلك أدضامن الفضائل وفي لصحيح كان بين مصلى الني صلى الله عليه وسلم قدر عر الشاة القباب قدر الماح من التأخرهو الذي عكن المصلى أن يدرأمن عربين يديه وتناله بده ولم يحدمالك في ذلك حدا (وخط) فيها لسالك الخط باطل ولاأعرفه أبومحد صورته عند من ذهب المه أن يخط خطا بن القبلة الى الديورعوضا من السترة (وأجنسة وفي المحرمقولان ) الجلاب ولايستتر الرجل بامرأة الا أن تكون من ذوات محارمه ولابأس بالسيرة

الذراع في جلة الرمح ابن حبب أوفى جلة الحربة وفهابسترة قدرمؤخ ة الرحل وهو نعومن عظمالذراع فىجلةالرمح وانماكرهماد تنجدا انتهى ولفظ المدونة والخطباطل ولايصلى في الحضر الاالى السترة ويدنومنها وبسترة قدرمؤخرة الرحله ونعومن عظم الذراع قال مالكواني لاأحبأن يكون فيجلة الرمحوالحربة وليس السوط بسترة انتهى قال ابن ناجي ماذكره هو المشهور في الكتاب وقال ابن حبيب يجوز دون مؤخرة الرحل ودون جلة الرمح حكاه أبن رشد قال ابن هارون وقول اللخمي يجوز ارتفاع شبرليس مخلاف لأنه نعومن عظم الذراع وماحكاه أبن عات عن مالك قدر الذراع لعله ير يدعظم الذراع والذي نقله غير واحد عن مالك غير ذلك قلت ماذكرهابن عاتفي الجلاب وقدعامت ان مافيه لمالك حتى يعزوه لغيره ولفظه وأقل ذلك ماعاوه ذراعفي غلظ الرمح انتهى وجلة الرمح بكسر الجيم وتشديد اللام غلظه قاله عماض وقال ابن عرفة اثركلامه السابق ومااستلزمهمن طاهر ثابت غيرمشوش مثله وروى ابن حبيب القلنسوة والوسادة ذواتاار تفاعسة رةورواه على بقيدان لم يجدانهي ص ﴿ لادابة وحجر واحدوخط وأجنبية وفي المحرم قولان و شقال في الزاهي ومن صلى الى نائم لم يعدومن استتر بجنب رجل فلا بأس ولابأس أن يستترالر جل بقلنسو تهاذا كانبها ارتفاع وكذلك الوسادة والمرفقة وليست النار ولاالماء ولاالوادى سترة ولايستترالمصلى بردائه ولايستتر عخنث ولامأبون ولايصلي أحداليمن يواجهه ولايستتربشئ بخاف زواله عنه في الملاة ولامن من بين يدى مصل وجاوزه فلايرده ولولم مجاوزه ارده فان جذبه فخرميتا فالدية على عاقلته ولايستتر بالمصعف ولابأس بالسترة بالصي وان كان

بالصبى اذا كان غيرمتحرك يثبت في مكانه ولا ينصر في عنه و روى على لا يستربنا تم ولامتحلقين اللخمى فعليه بمنع لسترة و راءها مواجه وروى الشيخ لا يستربالوا دى والماء والنارابن القاسم لا بأس أن يصلى الى ظهر رجل لا جنبه وروى ابن القاسم من صلى على موضع مشرف فان كان يغيب عنه رؤس الناس والا استر والسترة أحب الى مالك ولا بأس أن يتحاز الذى يقضى بعد سلام الامام الى ماقر ب منه من الاساطين بين يديه وعن بمينه وعن يساره والى خلفه يقهقر قليلاليستتر بذلك اذا كان ذلك قر بباوان بعد أقام ودر أالمار جهده وروى ابن نافع بالمعروف وقد در أرجل رجلاف كسر أنفه فقال له عنمان لو تركته كان أهون من هذا ابن شعبان والدية في مثل هذا على العاقلة أشهب فان بعد أشار اليه ابن عرفة تلقيهم قول أشهب هذا بالقبول يردقول ابن العربى المايست المستحق المصلى قدر ركوعه وسجوده وفى المجموعة اذا استترالا مام برمحه فسقط فليقمه ان خف وان شغله عن صلاته فليدعه قال مالك ولا يقطع الصلاة شئ بمر بين يدى المصلى لا حاد مولا حار ولا كلب أسود ولا غير ذلك انتهى وانظر لم ين المصلى رجل وعن بساره قال مالك ذلك جائر لان الامام سترة لهم وانظر أيضا مثل المرور المالا ورال كلام والمناولة قال مالك ان كان عن بمن المصلى رجل وعن بساره قال مالك ذلك جائر لان الامام سترة لهم وانظر أيضا مثل المرور المالا ورال كلام والمناولة قال مالك ان كان عن بمن المصلى رجل وعن بساره قال مالك دلك بالمالات ولا كان عن بمن المصلى رجل وعن بساره

لا يتحفظ من الوضوء ولا بأس بالسترة بالمتعدثين مالم يكونوا متعلقين انتهى (فرع) قال ابن ناجي واختار بعض شيوخنا يعني ابن عرفة وشخناأ بومهدى أن الرداء الذي جرت العادة بكونه يعمل ستراللباب يكفى في السترة لأن الغرض يعصل به أكثر عما يعصل من قدر عظم الذراع وكذلك الزرع ان كان مترا كاوماقاله في الزر عظاهر وأماالرداء وشبهه فظاهر كلامهم خلافه لرقته انتهى كلام ابن ناجي (فرع)لا يجوز للرجل أن يصلى الى وجه الرجل مستقبلاله في صلاته لما يدخل عليه بذلك من الشغل والذي يصلى الى جنب الرجل قريبامنه في المعنى لأنه لا يأمن أن يلتفت فيستقبله بوجهه ولهذا المعنى كرهت الصلاة الى المتعلقين قاله ابن رشد في أول رسم من سماع أشهب (فرع) قال في مختصر الوقارمن صلى خلف أحدمن أهل البدع حاهلا ببدعته أعاد في الوقت وان كان عالما أعاد أبداوان علم في الصلاة قطع لأنه لا يجوز أن يتخذه سترة في نافلة فكيف بان يجعله اماما في فريضة انتهى ص ﴿ وَأَنْمُ مَارِلُهُ مَنْدُوحَة ﴾ شقال في الكافي والكراهة شديدة في الماريين بدى المسلى وفاعل ذلك عامدا آ عرومن أكثرمن ذلك واستخف به كانت فيه جرحة انهى قال في التوضيح فان قلت كون المصلى بامح منافى لماقدمت ان السترة مندوب الهااذلا بأمح الافي الواجب قيل ماتعلق به الانم غيرماهومندوب اذالندب متعلق بفعل السترة والانم بالتعرض وهامتغاران انتهى وقال ابن عرفة وأخذابن عبدالسلام من التأثيم وجوب السترة يرد بأن اتفاقهم على تعليق بالمرور نصفى عدم الوجوب والالزم دون ص ورانتي وتقدم كلامه هذافي نقل ابن ناجي عندقول المصنف وسترة وهومعنى ماقال في المتوضيح والله أعلم (فرع) وأماموقف المصلى فينبغي أن مدنومن سترته واختلف فى قدر الدنومن افقيل يكون بينه وبينها قدر شبرفاذار كع تأخر وقيل قدر ثلاثة أذرع قال ابن عرفة وفي المستحب من قربها ثلث روى ابن القاسم ليس من الصواب قدر صفين اللخمي قيد شبر وقيل ثلاثة أذرع وكانشيخنا أبو الطيب يدنوقائما شبرافاذاركع تاخرانتهي وقال في الزاهي ويصلي المصلى بينه و بين سـ ترته قدر ممر الشاة انتهى (تنبيـه) وأماقدر حريم المصلى فقال ابن عرفة وقول ابن العربي من صلى لغيرسترة قيل لاعربين بديه بقدر رمية حجر وقيل سهم وقيل رمح وقيل قدرمضارية السيفوالكل غلطا عايستحق قدر ركوعه وسجوده خلاف تلقيهم قول أشهب في الاشارة بالقبول انهى وماذكره عن ابن العربي نعوه في الطراز (فرع) وأماحكم مدافعة المار فالمدهب أنه بدفعه دفعاخف فالمرشعله عن الصلاة قال ابن عر فةودراً المارجهده وروى ابن نافع بالمعر وفأشهب ان بعد أشار اليه فان مشى أونازعه لم تبطل فاطلقه الشيج أبوعمر ان كثرت بطلت انتهى قال المشذالي في حاشيت على المدونة في أول كتاب الصلاة الثاني في قول المدونة ويدرأماعر بينيديه قال ابن عرفة لودفعه فسقط للاردينار ضمنه الدافع ولودفعه دفعاماذونا فيه كقولها في مسئلة الباب والقلال (قلت) في تعليقة القابسي عن ابن شعبان لو دفعه فنخر ف ثو به ضمنه وقال أبوجه فران لم يعنف في الدفع لم يضمن (قلت) صواب وقد قال مالك لاضمان على من حلس في صلاته على طرف ثوب صاحب فقام فانخرق انتهى ولفظ ابن عرفة ف اودر أهفات هاين شعبان خطأ أبو عمر ديته في ماله المازري خرجه بعضهم من قول مالك في سقوطس العاض سن المعضوض أبوعمر وقيل دمه هدرانتهي وفي شرح الرسالة للاقفهسي ولودفع الماربين يديه فات كانت ديته على العاقلة عندأهل المذهب وأجرى عبدالحق هذا الخلاف فعين عض انسانا فاخر جالمعفوض يده فكسرسن العاض انهى (فرع) وأمامحل وضع السترة فقال ابن عرفة

رجل فأرادالذيعن ممنه أن يناول ثو باللذي عن emblantistes products ذلك إن القاسم ولا تكامه (وائممارلهمندوحةومصل دعرض)اللخمى انص" غيرمضطر بين بدى تاركها حيث المرورأ ثماوعكسهما لايأتمان وبين يدى تاركها حيث أمن المرور أثم المار وعكسه المصلى وأخذابن عبد السلام من التأثيم وجوب السترة ابنعرفة ويرد بأن اتفاقهم على تعليق التأثيم بالمرور نص في عدم الوجوبوالالزم دونصور

اللخمى يجعل مثل الحربة الى جانبه الأين أبوعمر أوالأيسر قالو الايصمدله صمدا انتهى (فرع) فلوم به كالهررده برجله أو ملصق بالسترة حتى عرمن خلفه وفي الحديث انه عليه السلام لم بزل يدرأ بهمة أرادت أنتمر بين بديه حتى اصق بطنه بالجدار وجاء أنه حسى هرا برجله أراد أن عربين يديه أنتهي من ابن فرحون (فرع) قال ابن عرفة وفيها لايناول من على عينه من على يساره وروى بن القاسم ولا يكلمه انتهى وفي مسائل ابن قداح و اذاتشوش المصلى من شئ أمامه عنعه من السجود أزاله فان كان عن يمنه أبعده ولا يرده عن يساره لأنه كالماربين بديه انتهى (فرع) وأما المرور بين الصفوف فجائز قال مالك لاأكره المروربين الصفوف والامام بصلى قاله ابن فرحون وهوفي المدونة قال ابن عرفة وفيها ولا بأس بالمرور بين الصفوف مالك لان الامام سترة لهم القاضي سترته سترةلهم فخرجعليهامنع المرور بينيدى الامام وبينهم وجوزه ابن بشير فقيسل مترادفان أبو ابراهيم تعليل مالك فاسدلانه اذاكان سترة لهم امتنع المرور بينه و بينهم و يجاب بان من اده سترة لمن بليه حساوحكا ولغيره حكافقط والممنوع فيه المرور الأول فقطو بهيتم التخريج وقال الشيخ زروق فى شرح الارشادو حركة مصل آخروم وره لايضر ولاخلاف أن مرور الطائفين لا يقدح وقدكان بعض العاماء عدينة فاس اذارأي فرجة في موضع يوم الجعة وبينه وبينهامصل آخرمشي اليهانتهي (فائدة) قال الزركشي من الشافعية في اعلام الساجد في الباب الأول مذهب أجدانه لا يكره المروربين يدى المصلى في المسجد الحرام وان الصلاة لا يقطعها بكة شئ ولو كان المارام أة بخلاف غيرها حكاه القاضي أبويعلى في الاحكام السلطانية ونقل ذلك عن مالك وعبد الرزاق انتهى وماذكره عن مالك فان عني به كون الصلاة لا يقطعها شئ فهو مذهبه لكنه ليس خاصا بالمسجد الحرام بل في سائر الاما كن وان عنى به جواز المرور فينظر في ذلك كلام ابن رشد في آخر رسم المحرم يتخذا لخرقة لفرجه من سماع ابن القاسم من كتاب الحج الأول ونصه به وسئل مالك عن مكة والمرور بهابين يدى المصلى في المسجداً ترى أن يمنع منها مثل ما يمنع من غييرها قال نعم اني لأرى ذلك اذا كان يصلى الى عمود أوسترة ولاأدرى ما الطواف كائنه يحففه ان صلى الى الطائفين قال محمد بن رشدفى قوله اذا كان بصلى الى عمو دأوسترة دليل على أنه اذاصلى في المسجد الحرام إلى غيرسترة فالمروربين بديه جائز وليس عليه أن بدرأمن عمر بين بديه يخلاف المصلى في غير المسجد الحرام الى غيرسة والاثم عليه في ذلك دون المارين محلاف صلاته الى الطائف بن والفرق بين الطائف بن وغسرهم من المارس بن مع به في اجازة الصلاة اليهم أن الطائف بن مصاون لأن الطواف بالبيت صلاة وانجاز فيدالكلام ألاترى انهلا بكون الاعلى طهارة والصلاة في السجد الحرام الى سترة فلا محوز لأحدان عربينه وبينها من غيرالطائفين وانمن من كان له أن يدرأه عن ذلك وأما الطائف فلابنب غيأن عربينه وبين سترته الاأن لاعديد امن ذلك من زحام فلمر ولابدر وه المصلى عن المرور ومن أهل العلمن ذهب الى أنه يحوز أن يصلى في المسجد الحرام الى غيرسترة وان مرالناس بين بديه في الطواف وغيره ولاائم في ذلك عليه ولاعليهم وان مكة مخصوصة بحواز المرور فهابين بدى المطلى بدليل ماروى عن المطلب بن أبي وداعة انه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى ممايلي باب بني سهم والناس عرون بين بديه ليس بينه و بين القبلة شئ وقال بعض الرواة ليس بينعو بين الطواف سترة قال فن طريق المعنى ان الذي يصلى محاذيا الى الكعبة يستقبل في صلاته وجوه بعض المصلين اليهالا يجوز ذلك في غيرها فاذاحاز له أن يستقبل وجوههم جازله أن يمروابين

(وانصات، ققد) لوقال وانصات، ققد في الجهر فيه الامام ولولم يسمع قراءة الامام لكان أبين عياض من وظائف المأموم أن لا يقرأ وراء الامام في اجهر فيسه ويقرأ سرافيا أسرفيه وقد تقدم قول ابن عرفة ولولم يسمع قراءة الامام (ولوسكت امامه) انظر هذا مع تقريرا بن عرفة قال لا يقرؤها يعنى الفائعة مأموم في جهرية الباجي روى ابن نافع ان كان امامه يسكت بين التكبير والقراءة قرأها حين غذ (وندبت ان أسر) ابن عرفة ثالث الأقوال وهو المشهور استعباب قراءة الفائعة في السرية (كرفع بديه مع احرامه حين شروعه) من رسم تأخير من سماع ابن القاسم سئل مالك عن رفع اليدين في الصلاة عند التكبير فقال ماهو بالأمم العام كائنه لم يره من العمل وقال ابن رشد عند تكلمه على هذه الرواية أمار فع اليدين عند الاحرام في الصلاة فالمشهور عن مالك ان اليدين ترفع في ذلك ووقع له في سماع أبي زيد انكار الرفع في ذلك ولهذا ين عند الرفاية انتهى وقال في الاكال اختلف عن مالك في الرفع في ذلك وقع عند الرفع عند الرفع وعند الرفع منه وهذه الرواية مشهورة عن مالك عن مالك في مشهورة عن مالك عن مالك في مشهورة عن مالك عن مالك عن مالك عن منه ورة عن مالك على المناف ابن شعبان وابن عن مالك عن مالك عن مالك عن مالك عن مالك عن مالك عن مناف وبن من العرب الموالد على المنافع المن شعبان وابن شعبان وابن شعبان وابن شعبان وابن شعبان وابن شعبان وابن المعام على منه و من العرب عند المنافع في أول الصلاة ولا في شيم منها ذكرها ابن شعبان وابن

بديه لانه لايستقبل بذلك الاخدودهم فهو أخف والله أعلم و به التوفيق التهي كلام ابن رشد ص ﴿ وَانْصَاتَ مَقَتَدُولُوسَكُتَ امَامُهُ ﴾ شُ قَالَ الشَّيْخِزْرُ وَقَ فَى شرَّحَ الرَّسَالَةُ لانها ساقطة بِل مكروهة وصرح بكراهة قراءة المأموم فى الجهرية فى التوضيح وانظر اذا كان المأموم لايسمع قراءة الامام هليقرأأو ينصت قال ابن فرحون في الالغاز في باب الصلاة مانصه (فان قلت) هل للم موم أن يقرأمع الامام في الصلاة الجهرية (قلت) نعم ان كان في موضع لايسمع الامام فقال ابن العربي في أحكام القرآن الصحيح وجوبها في السرية واذالم يسمع الامام فحكمه حكم الصلاة السرية ونقلأ بنراشدفي شرحا بنالحاجب في صلاة الجمة انه يجب الانصات وان لم يسمع وفي فتاوي ابن قداحانه اذاصلي الجعةفي موضع لايسمع فيهقراءة الامام وخافعلي نفسه الوسوسة فانهيقرأ انتهي وقال البرزلي عقمت نقله مسئلة ابن قداح هذه مانصه هذا استحسان وهو جار على مذهب من حبز الكلام حيث لايسمع خطبة الامام وعلى المشهور يصمت فيصمت هذا انتهى وقال ابن ناجى في قول الرسالة ولايقر أمعمه فيمايجهر فيمه ظاهر كلامه ولوكان لايسمع صوت الأمام وهوكذلك على المنصوص وأشارا بن عبدالبرالي أنه يتخرج فيهقول بانه يقر أمن قول من قال من أصحاب مالك انه يجوزالتكلم لمن لايسمع خطبة الامام أتتهى وقال الشيخ زروق فى شرح الرسالة والمشهور لا يقرأ اذالم يسمع قراءة الامام وقال أبوم صعب يقرأ لنفسه اذالم يسمع القراءة انتهى وقوله ولوسكت امامه قال سند المعروف انه اذا سكت امامه لايقرأ وقيل يقرأ فحمل رواية ابن نافع على الخلاف وهو خلاف ماتقتضيه عبارة التوضيح والله أعلم صر كرفع بديه مع احر امه حين شروعه كش هكذا قال في التوضيح وقت الرفع عند الأخذ في التكبيرانتهي وقال الاقفهسي في شرح الرسالة وموضع

خو بزمندادوان القصار وتأولها بعضهم على تضعيف الرفع في المدونة ابن يونس رفع المدين عندالاحرام فضيلة وقيل سنة ابن رشد ظاهرالمدونة يرفعهماحدو صدره وهونص ساع أشهب وانظره في ابن بطال في باب رفع اليدين انهم كانوا يرفعون أيديهم فى الأكسية والبرانيس وأشار شريك الىصدرهالمازرىالمشهور حدوالمنكبين قائمتان كفاه حدومنكبيه وأصابعه حذو أذنيه سعنون مسوطتان بطونهاالى الأرض عياض وقيل الى السهاء ابن أبي يحيى

قيل معنى رفعه ما نفضه ما من كل شيء من أمور الدنيا وقيل علامة للتذلل والاستسلام وقيل اشارة الى اظهار الفاقة والسوال وعلى هذا فجمع بين الرغب والرهب يرفعه ما الى السهاء واذا أرسله ما قلبه ماذكره عياض ومن الاكل ما نصه ورخص بعضهم في كون بطونه ما الى السهاء وقال هذا الرغب في كون هذا وهما منعفتمان فاذا أخذ في التكبير رفعه ما ثم أرسلهما وروى الى المنكبين والى صدره قيل الى الصدر والمنكبين أيام البرد وأيديهم تحت أكسيتهم ومقتضى الروايات مقارنة الرفع التكبير أو مقارنته ابن عرفة وفي ارسال يديه ووضع المينى على اليسرى أربعة مذاهب المدونة يكره وضع عناه على يسراه في الفرض لا النفل لطول القيام وروى الواقدي يسك بالكف أو بالرسغ عياض اختار شيو خناقيض كف العي على رسغ اليسرى ابن حبيب ليس لوضعها موضع معروف القاضى تحت صدره فوق سرته ابن سيده الرسغ مفصل ما بين الكف والذراع وقيل مفصل ما بين الساعد والكف والساق والقدم ابن العربي كره ما المن وضع المدعلي الأخرى في الصلاة وقال انه ما سع بشئ في قوله سيحانه فصل لم بكوانحرى ابن العربي المدعلي الأخرى في المارين والأطهر لان الناس كانوايا من ون به في الزمان الاول

( وتطويل قراءة صبح والظهر تلها وتقصيرها عغرب وعصر وتوسط بعشاء) من المدونة قال مالك أطول الصاوات قراءة الصبحوالظهرقالغيره ويحففهافي العصر والمغرب و بوسطهافي العشاء قال يحى والصبح أطول أشهب الظهر نعوالصبح الرسالة يقرأفي الصبح من طوال المفصل قال في النوادر طوال المفصل الى عبس قيل من الذين كفروا وقيل من ص وقيل من الرجن (وثانية عن أولى) ابن العربي حراس من ان تعبهاوا ان الركعة الأولى فى الشر معة أطول من الثانية فتسو والمنهما وانهلأشرما يجهله الناس وفى الواضحة ان ذلك مستعب وفي المختصر لابأس بطول قراءة ثانية الفرض عن الاولى وسمع ابن القاسم لم بزل من عمل الناس أن بقرأ فى الركعة الأولى بالشمس وفى الثانية بالبلدا بنرشد لعمرى أن بقر أفي الثانية عابعدالتي قرأفي الاولى والامرفىذلكواسع

الرفع عندالاحرام انتهى قال ابن فرحون وأماارسالهابعد رفعهما فقال سندلم أرفيه نصاوالأظهر عندى أن يرسلهما حال التكبير ليكون مقار باللحركة وينبغي أن يرسلهما برفق ويستحب أن بكشف بديه حين الاحرام فان رفعهما من تحت الكساء فهو مذموم وصلاته عجيحة انتهى وقال فى المسائل الملقوطة قال سنديستحب أن يكشف يديه عند الاحرام بالصلاة في تكبيرة الاحرام فان رفعهما تحتالثياب من الكسل أجزأه وهومذموم لقوله تعالى واذاقاموا الى الصلاة قاموا كسالى انتهى ونقله في الذخيرة وقاله في النوادر ونصه واستعب مالك أن كشف بديه عند الاحرام انتهى وفي مسائل الصلاة، ن البرزلي مسئلة من صلى في جبة أكامها طويلة لا يخرج يديه منهالاحرام ولاركوع ولاسجو دصلاته صيعةمع كراهة لاجل عدم مباشرته سيديه الارض مع ضرب من الكبر انتهى ص ﴿ وتطويل قراءة صبح ﴾ ش قال ابن المنير بكالحواميم وتعوها مالم يحش الاسفارانتمي وقال التادلي اختلف اذا افتتح سورة طويلة ثم بداله عنها فقيل يلزمه اتمامها وقيل لاوقيل ان نذرها لزمه والافلاقال ابن ناجي وماذكره لاأعرفه نصاوالذي تاقيتهمن غير واحدمن الشيوخ اجراء ذلك على من افتتها لنافلة قاعما المحاوس انتهى من شمر حالرسالة له (فرع)قال ابن عرفة في كلامه في فروض الصلاة روى ابن حبيب ان افتتح في العصر طويلة تركهاوان قرأنصفهاركع ولوافتتح قصيرة بدلطو يلةتركها فان أتمهاز ادغه يرهاوان ركعبها فلا سجودعلمه انهى وقال الشيخزر وقفى شرح الرسالة الباجي ان كان طول مايطول بوجب ركوع ركمة بعدوقتها خففت انتهى منشرح قوله تميقر أسورة من طوال المفصل ونقله ابن عرفة إئر كلامهالسابق (فرع) قال ابن رشد في رسم حاف بطلاق امرأ تهمن قرأ في الصبح بقل هو الله أحد تجزئه صلاته باجاع انتهى وقال الشيخ زروق في العصر والمغرب يشتركان في قصر القراءة الاأن العصر أطول قليلا وقيل لاوهو المشهور انتهى وماشهره غيرمشهور وقال وماو ردفي الصحيح منقراءة المغرب بالاعراف والطور والمرسلات انماور دابيان الجواز وقد قرأصلي الله عليه وسلم في الصبح بالمعود تين لبيان الجواز رواه النسائي انتهى ص ﴿ وَثَانِيةَ عَنْ أُولِي ﴾ ش قال الجزولى في شرح الرسالة ولاتكون القراءة الثانية على النصف من الأولى فان فعل أجزأه والكنه فعل مكروها ولم يحدأ حدمن الشيوخ الدون هناالا الفقيه راشد فقال أقل مشل الربع ولا يبلغ بهالربع أنتهى وقال الشيخ يوسف بنعمر ويكره أن يقرأ في الثانية باطول من الأولى و يكره أيضا أن يقرأ في الثانية أقصر من الأولى جداحتي يكون نصفها أودون ذلك انتهى قال في التوضيح عند قول ابن الحاجب والثانية مثلها (فرع) وهل الأفضل في الثانية أن يقرأ بسورة بعدالسورة التى قرأهافي الأولى أولافرق بين ذلك والتى قبلهاعن مالك في ذلك روايتان والذى اختاره ابن حبيب وابن عبد الحكم وابن رشدوا قتصر عليه في الجلاب ان ذلك أفضل انتهى وعدفى اللباب القراءة على ترتيب المصعف من الفضائل والقراءة على خلاف الترتيب من المكروهات والله أعلموقال في رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم مسئلة وسئل عن الصلاة يقرأ فها فى الركعة الأولى بالشمس وضاهاو يقر أبعد ذلك في الركعة الثانية بلاأقسم بهذا البلدة اللابأس بدلك لم يزل هـ ندامن عمل الناس قيل له أ فلايقر أعلى تأليفه أحب اليك قال هذا كله سواء ابن رشد ذهبابن حبيب الى ان القراءة على تأليفه أفضل و حكى ذلك عن مالك من رواية مطرف هنه وقال ابن عبدالحكم قال ابن حبيب واماأن يقرأفي الركعة الثانية بسورة أخرى ليست بأثرها الاأنها

(وجاوساً ول) ابن رشد تقصير الجلسة الاولى فضيلة وقيل لمالك أبدعو الامام بعد تشهده في الركعت بن الاوليين في صلاة الظهر عا بداله قال نعم ابن رشد ا كنه لا يطول ولا يكره الدعاء الافى ثلاثة مواطن فى الركوع وفى الجاوس قبل التشهد وفى القيام قبل القراءة وأمادعاء التوجه فقال ابن حبيب يقوله (٥٣٨) بعد الاقامة وقبل الاحرام ابن رشدوهذا أحسن (وقول مقتدوفذ

رساولات الحد) ابن بوس التحتها فلابأس به وهو أجود من أن يقرأ بسورة فوقها ولعمرى ان القراءة في الركعة الثانية عا قول المأموم ربنا والثالج ا بعدالسورة التيقرأهافي الركعة الأولى أحسن من أن يقر أفيها بماقبلها لانهجل عمل الناس الذي مضواعليه والامرافي ذلك واسع لقوله تعالى فاقرؤا ماتيسرمنه انتهى وقوله ولعمري الى آخرهمن كلام ابن رشد كذا نقلدا بن عرفة في مختصره وقال فيه قبل ذلك الباجي يكره في الثانية سورة قبل السورة الأولى عياض لاخلاف في جوازه وانما يكره في ركعة واحدة وسمع ابن القاسم فذكر السماع المذكور ثم قال ويكره تكرير السورة الأولى في الثانية وروى ابن حبيب يقهاولو ذكرهافي أولهاوفراءتهافي ثالثة أورابعة وحسنهاا بن عبدالحكم فيهما واختاره اللخمي لرواية ا بن عبد الحكم جواز ثلاث سور في كل من الأوليين انتهى وقوله وقراء تهاأى و يكره قراء تهافهو معطوف على قوله تكريره والله أعلم وقال البرزلي الشهور عدم كراهة قراءة سورة فوق السورة التى قرأهافى الركعة الأولى وكراهة تكرار السورة فى الركعة الثانية فن قرأ في الركعة الأولىقل أعوذ برب الناس يقرأفي الثانية سورة فوقها ولا يكر رهاوقيل يعيدها قال والصواب الاوللان المشهور عدم كراهة فعل ذلك خلافالابن حبيب والمشهور كراهة تكرير السورة انتهى وقال في الشامل وهل الافضل قراءة سورة بمدالتي قرأفي الأولى وعليه الا كثراولار وايتان انتهى (فرع) قال الاقفهسي في قول الرسالة نم تسجد الثانية كافعلت أولا هل يطول السجود الثاني كالاول قال الجزولي لم أرفيدن النهي (فرع) وقوله وثانية عن أولى هــــــافي الفرض وأما فى النفل فقدقال في المدخل انه اذاوجد الحلاوة فله أن يطول انظر ه في آداب المتعلم ص ﴿ وجاوس أول ﴾ ش قال ابن ناجي وهذه احدى المسائل التي يستدل بهاعلى فقه الامام والثانية خطرفته للاح اموالسلام والثالثة دخول المحراب بعد الاقامة ذكره عندقوله ولايرفع أحدر أسهقبل الامام ص ﴿ وقول مقتدوفذر بناولك الجد ﴾ شليس في كلامه رحمالله ما يدل على ان الفديقول ربنا وللا الحديد سمع الله لن حده كاصر ح به صاحب الرسالة وغيره والله أعلم ص ووتسدير كوع وسجود الله تصوره واضع (فائدة) قال بن رشدفي رسم نذر سنة من سماع ابن القاسم روى عن معيي بن يعيى وعيسي بن د سار انهما فالامن صلى الغريضة فركع وسجد ولم بذكر الله في ذلك أعادالصلاة في الوقت و بعده وهذا على طريق الاستحسان لاعلى طريق الوجوب انتهى وقال ابن شعبان قال الله تعالى فسبح بحمدر بك حين تقوم فحق على كل قائم الى الصلاة أن يقول سحان ر بى العظيم و بعمد دانتهى ص ﴿ وَتَأْمِينَ فَلْمَطْلَقًا ﴾ ش التأمين أن يقول آمين قال في الجواهر بالمدو بالقصر وفي معنى هانا اللفظ ثلاثة أقوال الاول انه اسم من أسهاء الله تعالى قال ابن العربى في أحكام ولم يصح نقله الثاني معناه اللهم استجب الثالث معناه كذلك يكون قال ابن العربى والأوسط أصم وأوسط (فائدة) قال إبن العربي في أحكامه هذه كلة لم تكن لمن قبل الحصنا الله بهاوهن ابن عباس ماحسدكم أهل الكتاب على شئ ماحسد وكم على قولكم آمين انهى ص

فضيلة \* ابن رشد سنة \* ابن عرفة سنة رفع الركوع للف نسمع الله لن حده وفضلته ربناولك الحد واثبات الواوفى ذلكرواية ابن القاسم وفي زيادة اللهم طريقان (وتسبيم بركوع وسجود) من المدونة الأعرف قول الناس في الركوع سبعان ربى العظيم وفي السجودسمان ربي الاعلى وأنكره ولم يحدفيه حدا ولادعاء مخصوصا ونقل بنرشد هذه الرواية وفهاقسل فلاتراه قاللا قال ابن رشد لاأنه برى أن تركه أحسن من فعله لانه من السان التي يستعب بهاالعمل عندالجمع ثم تأولكر اهة مالك (وتأمين فلمطلقا وامامبسر ومأموم بسر ) عبارة الشامل ومأموم على قراءة نفسه وقراءةامامهانسمعه الرسالة فاذاقلت ولاالضالين فقل آمين ان كنت وحدك أوخملف امام وتحفهما

ويقولها الامام فياأسر فيمه ( اوجهرا انسمعه على الأظهر ) \* ابن عرفة يستعب قول المأمومسرا اثرختم فاتحة امامه آمين الشيخ مدودا مخففاأ بوعمر قيل معناه اللهم استجبلنا فان لم يسمعه فقال ابن عبدوس يتعرى وروى الشيخ لايؤمن وصوبه ابن رشد \* الرسالة وفي قول الامام اياها في الجهر اختلاف الباجي هاروايتان (واسر ارهم به) التلقين الاختيار آخفاء التأمين

وقنوت سرابص عقط وقبل الركوع ﴾ ش يعنى ان القنوت مستعب في صلاة الصبح وهذا هوالمشهور وقال ابن سحنون سنةقال يحي بنعمرهو غيرمشر وعومسجده بقرطبة لايقنت فيهالى حين أخ ـ ندها أعادها الله للرسلام ولابن زيادما يدل على وجو به لانه قال من تركه فسدت صلاته أويكون على القول ببطلان صلاة من ترك السنة عمدا وعال أشهب من سجدله فسدت صلاته وقال ابن الفاكهاني القنوت عند دنافضيلة بلاخلاف أعامه في ذلك في المذهب ونقل بعضهم عن اللخمى انهذكر انهسنة وقوله سرائعني ان المطاوب في القنوت الاسرار به وهذا هو المشهور وقيل انه مجهر به ونقل البرزلى عن التونسي انه سئل عن جهر بالقنوت أوالتشهد في الفرض أوالنفل فقال الجهر بالقنوت والتشهدلا يحوز ويعدمن تعمدذلك وسجدالساهي الاأن كون خفيفا وكذلك القراءة وانكان قداختلف فيهااذاجهر فعن ابن نافع لايعيد فالقنوت عليمة خف ولاشئ عليه على هذا وأماالنافلة فلاشئ عليه عال البرزلي (قلت) أماالجهر بالتشهدوالقنوت فالمعاوم من المذهبان الجهر بالذكر لايبطل الصلاف بلترك مستعباخاصة على ماحكى ابن يونس وغيره من رواية ابن وهبأ وقوله وتقدم ان ابن عبد البرحكى عن بعض المتأخر بن عدم محة المسلاة ولم برتضه وحمى شيخناالامام ان بعضهم ذكره عن ابن نافع قال ولاأعرفه الافي صلاة المسمع خاصة وقياسه على جهرالفر يضةضعيف لأنهور دت فيه سنة انتهى (قلت) حكى في مختصر الواضحة بطلان صلاة من جهر في السرية أوأسر في الجهر ية قولين والله أعلم وعدفي اللباب من الفضائل اسرار التشهدين وقال في الاستذكار واخفاء التشدسنة عندجيعهم واعلانه بدعة وجهل ولاخلاف فيه انتهى (تنبيه) فال ابن فرحون فانصلى مالكي خلف شافعي جهر بدعاء القنوت فانه يؤمن على دعائه ولايقنته معه والقنوت معهمن فعل الجهال انظر مختصر الواضحة في القنوت في رمضان فلو قنت المالكي عند قول الشافعي فانك تقضى ولايقضى عليك كان حسناولم أرهمنصوصاو وجهدأن الدعاء الذى يؤمن عليه قدانقضي ولامانع حينئذمن القنوت انتهى وقوله بصبح فقط يعني أن القنوت انما يستعب في صلاة الصير فنط وهذا هو المشهور وقال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب في ثانية الصبح تنبيمه على خلاف بعض أهل المذهب في اجازته في الوتر وخلاف من أجازه في سائر الصاوات عندالضر ورة انتهى (فرع)قال في الطر از لوقنت في غير الصبح لم تبطل الصلاة بهذكره فى باب السهوفين جهر فمايسرفيه عدا وقوله وقبسل الركوع وقال ابن عرفة وروى الباجي قبل الركوع أفضل وعكس ابن حبيب وفيهاها سواء وفعل مالك قبل وفيها بعدلا يكبرله روىعن على انه كبرحين قنت الجلاب لابأس برفع بديه في دعاء القنوت وسمع ابن القاسم من أدرك القنوت بعدركو عالامام قنت اذا قضى ولوأدرك ركعة معه وفنت لم يقنت في قضائه ابن رشدان أدرك ركو عالثانسة لم مقنت في قضائه أدرك قنوت الامام أملا وهذا على ان ماأدرك آخر صلاته وعلى انه أولها وقول أشهب انه بان في القراءة والفعل يقنت قنت مع الامام أم لا (قلت) مفهوم قول مالك وقنت معه أنه ان أدرك الركعة دون القنوت قنت خلاف قول ابن رشد (فرع) قال الشيخ يوسف بن عرفى شرح الرسالة اذانسي القنوت قبل الركوع فانه يقنت بعد الركوع ولايرجع من الركوع اذاتذكره هنالك فاذارجع أفسد صلاته لانهلا برجع من الفرض الى المستعب انتهى أماعدم الرجوع فأخوذمن مسائل المدونة منهامن نسى الجلوس الاول حتى استقل قائم افائه لايرجع ومنها من نسى السورة أوالجهرأ والاسرار أوتكبير العيدين حتى ركع وأما البطلان فلايأتي على ماشهره

( وقنوتسرا بصبح فقط وقبل الركوع) عياض من فضائل الصلاة ومستحباتها القنوتفي الصيح قال في المدونة واسع القنوت قبل الركوع و بعده والذي آخذه في نفسى قبل الركوع (ولفظه وهو اللهم انانستعنك الى آخره ) \* في المدونة قال مالك ليس في القنوت دعاءم وقت ولاوقوف مؤفت و روى ابن وهب عن الني صلى الله عليه وسلم الهم انانستعينك الى آخره زادفي التلقين اللهم اهدنا الىآخره

(وتكبيره في الشروع الافي قيامه من اثنتين فلاستقلاله) من المدونة قال مالك و يكبر في حال انعطاط مه لركوع أوسجود و يقول سمع الله لمن جده في حال رفع رأسه و يكبر في حال رفعه من السجود واذا قام من الجلسة الأولى فلا يكبر حتى يستوى قائما (والجلوس كله بافضاء اليسرى للأرض واليمنى عليها وابهام هاللارض) من المدونة قال مالك الجلوس ما بين السجدتين وفي التشهدين سواء يفضى باليتيه الى الأرض \* أبو عمر يفضى بوركه الأيسر (٥٤٠) الى الارض و ينصب قدمه اليمنى على صدرها و يجعل باطن

المصنف من عدم البطلان في مسئلة الجاوس ويأتى على ماقاله ابن عرفة والفا كهاني من البطلان والله أعلم (فرع) قال ابن ناجى في شرح الرسالة نص ابن الجلاب على الهلاماس رفع مد مه في دعاء القنوت (قلت) وظاهر المدونة خلافه قال فيهاولا يرفع يديه الافي الافتتاح والمشهور انه لا يكبر انتهى وقال الاقفهسى وهمل يكبرأم لاقولان وعلى الرفع فهل راغباأو راهباأو يرهب باحدى مديه و يرغب بالأخرى خلاف انتهى (تنبيمه) قال في الجواهر لماذكر القنوت ثم ان كانت في نفسه طجة دعام احينك أن شاءانتهى ص ﴿ وتكبيره في الشير وع الافي قيام من اثنت بن فلاستقلاله ﴾ ش قال في المدونة في باب الدب في الركوع و يكبر في حالة انحطاطه لركوع أوسجود ويقول سمع اللهلن حده في رفع رأسه ويكبر في حال رفع رأسه من السجود الافي الجلسة الأولى اذا قاممنهافلا يكبرحتى يستوى قائماانتهى وقال الشيخ أحدزر وقفى شرح الارشاد ويستحبأن يعمر الركن من أول الحركة الى آخر هابالت كبير فان عجل أوأبطأ فلاشئ عليه الافي القيام من اثنتين فلا يكبرحتي يستوى قائماعلى المشهورانتهي وهندامعني قوله في التوضيح في قول أبن الحاجب والسنة التكبير حين الشروع الافى قيام الجلوس يعنى ان التكبير يكون للاركان في حال الحركة المهاالافى قيام الجاوس من الثانية انتهى كلام التوضيع ونقله الجرولى عن عياض في غيرموضع وقال فى قول الرسالة ثم يقوم فلا يكبرحتى يستوى قاعماهذا خلاف الأصل لأن الاصل أن بكبرعند شروعه فى كل فعل انتهى وقال الشيخ زروق فى شرح القرطبية ويستحب أن يبتدى التكبيرة فى كل ركن مع أوله ولا يختمه الامع آخره وبجوز قصره على أوله وآخره ولكنه خلاف الأولى وكذلك سمع اللهلن حده انتهى وقال في الشرح الله كوروستحب أن يعمر ما الركن كالتكبيرونص على تعمير الحركةا بنالمنسيرأيضا وقولهالافي قيامهمن اثنتين فلاستقلالهأي لاتكبرحتي ستقل قائماعلى المشهورهذاهوالسنة قال الشبيبي فانكبرقبل أنيستوى قائمافني اعادة التكبير قولان وروى عن مالك انه يكبر في حال قيامه وليس بالمشهو رانتهي ص ﴿ والرداء ﴾ شقال في النهامة في غريب الحديث الرداء هو الثوب أو البرد الذي يضعه الانسان على عاتقيه و بين كتفيه فوق ثيابه انهى من آخر باب الراءمع الذال قال ابن رشدهومستعب وقال الأبهرى سنة قال في المدخل بعد كلام طويل وأماقناع الرجل فهوأن يغطى وأسه بردائه ويردطرفه على أحمد كتفيه وهومكروه لأنه مختص بالنساء الامن ضرورة حرأو بردعلي ماتقدم من قول مالك رجه الله تعالى أوغير ذلك من الاعلارار والرداء هوالسنةوهوأن بجعله على كتفيه دون أن يغطى رأسه فان غطى بهرأسه صارقناعا كم تقدم وأماالطيلسان المعهو دفي هذا الزمان فيكره لماتقدم ذكره فانكان لضرورة كحرأو برد

الابهام على الارض لاظاهره القباب وأما الورك الأعن فانهكون م تفعاءن الارض قال في الرسالة ولاتقعد على رجلك السرى وانماعي وقعوده على طرف الورك الأيسر عماض معنى نصب القدم رفع جانهاعن الارض وكل شئ رفعته فقد انصته أبو عمرو مععل قدمه السرى تعتساقه المني «الباجي ينصب اليمني ويثنى اليسرى و مخرجهماجمعامن جهة وركه الأعن وفي المدونة مجعل باطن ابهام رجله المني ما الى الارض ان أبي يعيى ظاهر الرسالة جميع بطون الاصابع وانا الممكن مباشرة الارض بالابهام وبعض الاصابع الرسالة وانشئت أحنيت المنى في انتصابها فجعلت جنب بهمها الى الارض فواسع (ووضع بديه على ركبتيه بركوعه )تقدم عند قوله وركوع ان هذا

مستحب (ووضعهما حنواً دنيه أوقر مهما بسجود) من المدونة قال الك يتوجه بيديه الى القبلة ولم يحداً بن يضعهما الرسالة تبعل يديك حدواً دنيك أودون ذلك (ومجافاة رجل فيه بطنه فذيه وم فقيه وركبتيه) ها عياض من فضائل الصلاة ومستحباتها أن يحافى في ركوعه وسجوده وبنيه ولا يضمهما ولا يفترش ذراعيه قال في المدونة برفع بطنه عن فخذيه في سجوده و يجافى ضعيه تفر مجامقار با واستحب ابن شاس أن يفرق بين ركبتيه ومن الرسالة وتجافى بضبعيك عن جنبيك مقال وأما المرأة فتكون منضمة منزوية في سجودها وجاوسها وأمن ها كله (والرداء)! بن رشدوعياض اتحاد الرداء عند الصلاة مستحب

أواظهار خشوع تأويلات) تقدم عندر فع اليدين ان مذهب المدونة انوضع المدعلي الأخرى مكروه فى الفرض لا النفل لطول القمامي اس شدو يكره في النفل دون طول ابن شاس حل القاضي الكراهة ان اعتدالباجي قد تعمل كراهة ذلك لئلا ىعتقدالجهال ركنيته \* اللخميي وقمل في كراهة ذلك خلفة أن يظهر محوارحه من الخشوع مالانضمره قال أنوهر برة أعروذ بالله من خشوع النفاق قيل وماهو قالأن برى الجسدخاشعاوالقلب غيرخاشع ( وتقديم باله في مجوده وتأخرهاعند القدام) من الجوعة قال مالك الاعتماد على بديه عند لقمامهن الجاوس في الصلاة كلهاأحب الى وهو أقرب السكينة وروى ابن شعبان استعباب وضعركبتيه قبل مديه وروى المسوط العكس وروى ابن حبيب لاتعديدواستعب اللخمي تأخيرهاعن ركبتيه في قمامه ( وعقيد عناه في شهدهالثلاثماداالسبانة والابهام) ابن شعبان يضع

فلابأس بهلكن شرطه أن لايتكاف هذا التكاف الذي يفعله بعض الناس اليوم فيه وما لم يخرج بهالى حدال كبرالشنيع انتهى من فصل اللباس وقال فيه أيضا والرداء أربعة أذرع ونصف ونحوها انتهى (فرع) وأماالقناع للرأة فعده في المدخل من سنن الصلاة وعد الرداء في الفضائل وانظر كلام الفاكهاني (فائدة) وأماحكم ارسال العدبة من العماءة والتعنيك بها فحصل كلامه في المدخل ان العمامة بغيرعذبة ولاتحنيك بدعةمكر وهةفان فعلافهوالأكلوان فعلأحدهما فقدخرجيه من المكروه ونقل في المواهب الله نية ضمن الفصل الثالث من المقصد الثالث في الفرع الثاني عن عبدالحق الاشبيلي أنهقال وسنة العمامة بعدفعلهاأن يرخى طرفها ويتعنك بهفان كانت بغبرطرف ولاتعنيك فيكره عندالعلماء واختلف في وجمه الكراهة فقيل لمخالفة السنة وقيل لأنهاعمائم الشياطين ونقل عن النواوي أنه لا كراهة في ارسال العندبة ولاعدم ارسالها الكن تعقب مشيخ شيوخناالكالاابن أبيشر يفبان ظاهر كلامهأنهمن المباح المستوى الطرفين قال وليس كذلك بل الارسال مستعب وتركه خلاف الأولى ونعو دالشيخ أبي الفضل ابن الامام الشافعي وقال الكال بن أبي شريف وهمناتنسه وهوأن العذبة صارت من شعار السادة الصوفية وأ كابر العاماء فاذا تلبس بشعائرهم ظاهرامن ليسمنهم حقيقة لقصد التعاظم على غير وانم باتحاذها بهذا القصدمن عالم أوصوفى فانه بأثم بهسواءأرسلهاأولم يرسلهاطالت أولم تطل وصرح الحنفية باستحباب ارسال العذبة وصرح الشيخ عبد القادر الجيلي من الحنابلة في كتاب الغنية باستعباب ارسالها وكراهة الانتعاط وذكر السنغاوى عن معجم الطبراني الكبير بسندحسن أنه صلى الله عليه وسلم بعث عليا الى خيب فعممه بعمامة سوداء عم أرسلهامن ورائه اوقال على كتفه الأيسر وترددراو يه فيهور عما جزم بالثاني ص وسدل بديه وهل يجو زالقبض في النفل أوان طول وهل كراهته في الفرض للاعتمادأوخيفة اعتقادوجو بهأواظهارخشوع تأويلات للسقيلانه يجوزني الفرض والنفلوقيل بمنع فبهماقاله العراقيون وقيل يكره في الفرض ويجو زفي النفل وهوظاهر المدونة ص ﴿ وتقديم بديه في سحوده ﴾ ش هكذا قال بن الحاجب ونصه وتقديم بديه قبل ركبتيه أحسن وقبله في التوضيح قال وفي أبي داودوالنسائي عنه عليه الصلاة والسلام اذاسجد أحدكم فلا سبرك كا يبرك البعيراكن يضع يديه قبل ركبتيه ثم قال وفي أبي داودوالترمذي كان صلى الله عليه وسلم اذاسجد وضع يديه قب ل ركبتيه وروى ابن عبد الحكم عن مالك النحيير انتهى وقال ابن عرفة وفي استعباب كبتيه قبل يديه والعكس ثالث الروايات لاتحديد لابن شعبان والمبسوطوا بن حبيب انتهى فذكر ثلاثر وايات والذى مشي عليه المصنف رواية المسوط وحكى ابن ناجى الشلائة وقال فالثلاثة لمالك ص ﴿ وَتَأْخِير هماعند القيام ﴾ ش هذه نحوعبارة ابن الحاجب قال في التوضيح حكى فيه في البيان ثلاث روايات الأولى اجازة ترك الاعتماد وفعله و رأى ذلك سواء وهو مذهب في المدونة وضرة استعب الاعتماد وخفف تركه ومرة استعسنه وكره تركه قال وهوأولى الأقوال بالصواب لقوله عليه الصلاة والسلام اذاس بعدأ حدكم فلايبرك كايبرك البعير ولكن يضع يديه قبل ركبتيه فاذاأ مربتقديم اليدين حتى لايشبه البعيروجب أن يضع بديه بالأرض اداقام حتى لايشبه البعير في قيامه ص ﴿ وعقده عناه في تشهد به الثلاث مادا السبابة والابهام ﴾ ش قال ابن عرفة ابن بنو دالواحد

يديه بين سجد تيه على غذيه مبسوطتين \* ابن بشير وأمافى جاوسه لتشهدين فيبسط بده اليسرى و يقبض الميني وصغة ما يفعل أن يقبض ثلاث أصادع وهي الوسطى والخنصر ومايينهما و يبسط المسجة و يجعل جانبها ممايلي السهاء و بمدالا بهام على الوسطى وهو ضم الخنصر لأقرب باطن الكف منه والاثنان ضمه مع البنصر كذلك والثلاثة ضمهامع الوسطى كذلك والاربعة ضمهاور فع الخنصر والجسةضم الوسطى فقط والستةضم البنصر فقط والسبعة ضم الخنصر فقط على لجة أصل الابهام والثمانية ضمها والبنصر عليها والتسعة ضمهما والوسطى عليهما والعشرة جعل السبابة على نصف الابهام والعشر ون مدهمامعا والثلاثون الزاق طرف السبابة بطرف ابهامه على جانب سبابته والجسون مدالسبابة وعطف ابهامه كاعتمارا كعة والستون تحليق السبابة على أعلى أعلمة ابهامه والسبعون وضعطرف ابهامه على وسطى أنامل السبابة مع عطف السبابة البهاقليلا والثمانون وضع طرف السبابة على طرف ابهامه والتسعون عطف السبابة حتى تلقى الكف وضم الابهام اليها والمائة فتح البدبها انتهى وقال قبله وكفاه في جاوسهماعلى فخذيه قابضااليني الاسبابها وحرفهاالي وجهه زادابن بشير كعاقد ثلاثة وعشرين ابن الحاجب تسعة وعشرين والمروى ثلاثة وخسين انهى قال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب ويعقد في التشهدين بالميني شبه تسعة وعشرين وجانب السبابة ممايلي وجهمة أي يقبض الخنصر والبنصر والوسطى وعدالسبابة ويضم الابهام البهاتحتها قاله ابنشاس ابن عبدالسلام فافعله في السمابة والابهام هو العشر ون ومافعله في الثلاثة الاخرهو التسعة وماذ كره مخالف لماذ كره غيره ابن بشير شبه ثلاثة وثلاثين وقال الباجي شبه ثلاثة وخسين وهذا يعرف عندأهله انتهي ولم يزد ابن عبدالسلام على أول كلام التوضيح شيئا وقوله ويضم الابهام اليها تعتها يعني الى جانبها ولاشك انه منعفض عن السبابة والله أعلم وماذكره عن ابن بشير مخالف النقله عنه ابن عرفة والصواب كإقاله ابن عرفة ونصه في التنبيه و بجعل يديه على ركبتيه أمافي جاوسه بين السجدتين فيضعهما مبسوطتين وأمافى جاوسه فى التشهدين فيبسط اليسمرى ويقبض المني وصورة مايفعل أن يقبض ثلاثة أصابع وهي الوسطى والخنصر ومابينهماو بسط المسحةو بعمل جانبها بمايلي السهاءو يمد الامام على الوسطى وهو كالعاقد ثلاثة وعشرين انتهى ولفظابن شاس كلفظابن بشير الأأنه لم مذكر العقدوالله أعلم وقال ابن المنير في الجاوس وكفاه مفتوحتان على فخذ به يعقد في التشهد شبه تسعة وعشرين وجانب السبابة يلى وجهه ويشير بهافي التوحيد عند الالاعند لاانتهى (فرع)قال ابن ناجى فى شرح الرسالة قال النواوى وان كان مقطوع البداليني فلاينتقل الى السد اليسرى لان شأنها البسط قال التادلي وفيه مجال لان اليسرى قمديقال انشأنها البسط مع وجود اليمني وأمامع فقدهافلاانتهى ص ﴿ وتحريكهادامًا ﴾ ش هذاهوالمروى عن مالك في العنبية والذي صدر به ابن الحاجب وابن شاس وجعل ابن رشد التحريك سنة قال ابن عرفة وهو ضد قول ابن العربي ايا كموتحر يكأصابع في التشهدولاتلتفتوالر واية العتبية فانها بلية انتهي و وفق ابن بشير بين الأقوال فانظره ص ﴿ وتسامن بالسلام ﴾ ش قال الجزولي قال اللخمي وغيره بتيامن بالقول والفعل ولم يبين عاذا يتيامن من القول وقال غيره يتياس بالميم انتهى (تنبيه)قال الاقفهسي في شرح الرسالة ويسلم الف نوالامام تلقاء وجهه ويتسامن برأسه قلسلام مثي من لفظ السلام فلوسلمعن عينه ولم يسلم تلقاء وجهه فالمشهور أنه يجزئه وفي كتاب محمد سسعنون أنه لا يجزئه و يعيد أى السلام انتهى وقال الشيخ وسف بن عمر وأماصفته أى السلام فانه يبتدئ السلام الى القبلة و يختمه مع التيامن برأسه في الفذوالامام فان لم يقصد بسلامه أولا قبلته وسلم عن عينه قال في كتاب ابن محنون تبطل صلاته واختلف في المأموم هل يبتدئها الى القبلة أو اعايسلم عن عينه انتهى وقال ابن

كالعاقد ثلاثة وعشرين \* ابن الحاجب تسعة وعشرين والمروى ثلاثة وخسين ابن بندود الواحد صم الخنصر لاقرب باطن الكفمنه والاثنان ضعه مع البنصر كذلك والثلاثة ضعهمامع الوسطى كذلك والسبعةضم الخنصر فقط على لحة أصل الابهام والثمانية ضمها كاللك والبنصر علماوالتسعةضمها كذلك والوسطى علهاوالعشرون من السيانة والابهامها والجسون من السبالة وعطف الابهام كاعنها راكعنة انتهى موضع الحاجة منه (وتحريكها دامًا ) مان القاسم يشير بأصبعه في التشهد يريد يحركهاملحا \* ابن رشد هذاهي السنة \* ابن العربي ايا كم والتحريك في التشهد ولاتلتفتوا لرواية العتبية فانهابلمه (وتمامن بالسلام) \* ابن يونس التيامن بالسلام سنةابن عرفة سلام غيرالمأموم قبالته متيامنا فليلاوتأول بعضهم انالأموم كذلك وظاهر المدونة انه يسلمعن عينه وقاله الباجي وعبدالحقانتهي انظر ابن يونس فانه لم يفصل

المنبر ثم سلم عن عمنه بالتفات بسبر غير مقدم على ذلك شألا كالفعل العامى منعني قبالة وجهه ثم منتقل للسلام فذلك بدعة وزيادة هيئة جهلاو الله الموفق انتهى ص ﴿ ودعاء بتشهد مان ﴾ ش صرح في سماع أشهب بأن الدعاء بعد التشهد الثاني جائز ولم يحك فيه خلافا وقال في الكافي و ينبغي لكل مسلم أن لايترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع تشهده في آخر صلاته وقبل سلامه فان ذلك مرغب فمه ومندوب المه وأحرى أن يستجاب له دعاؤه فان لم بغه على لم تفسد صلاته وأما التشبد الاول فللبز يدفيه على التثبد الاول دعاء ولاغيره فان دعا تفسد صلاته وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذاجلس في التشهد الاول خفف حتى كا ته على الرضف انتهى وانظر الشفاء (فرع) قال في النوادر ومن العتسة قال إن القاسم قال ماللهُ ومن لم يتشهد فاسم احتى سل الامام فليتشهد ولايدعو بعده وليسلم انتهى ص بخوهل لفظ التشهد والصلاة على الني سنة أو فصيلة خلاف ﴾ ش قال في المدونة واستعب مالك تشهد عمر رضى الله عنه وهو التصات لله الزاكمات لله الطيبات الصاوات لله السلام عليك أيها النبي ورحة الله وبركاته السلام علينا وعلى عبادالله الصالحين أشهدأن لااله الاالله وحدده لاشر مكله وأشهدأن هجدا عبده ورسوله انتهى قال المازري في شرح التلقين وقد اختلفت اشارات أحجابنا الى حقيقة اختيار مالك تشهد عمر رضى الله عنده فأشار بعض البفداد مين الى تأكمدهندا حتى كائه برى ماسواه ليس عشروم وأشار الداودي الى انه على جهدة الاستعسان واشاره ندا التشهد على غبره انتهى ومشله للباجي ونعه والداماعلى حدةماذها السهمالك انتشردعم بن الخطاب رضي الله عنسه عرى عجرى الخبر المتواترلان عمر علمه الناس على المنبر محضرة جاعة من الصحابة وأثقة المسلمين ولم ينكره علمه أحد ولاخالفه فيه ولاقال له ان غيره من التشهد بحرى مجراه فثنت بذلك افر ارهم ومو افقتهم اياه على تعيينه ولو كان غيره من ألفاظ التشهد يجرى مجراه لقال له الصماية أوأكثرهم انك قد ضيقت على الناس واسعاوقصرتهم على ماهم مخبرون بينهو بين غيره وقدأماح النبي صلى الله عليه وسلفى القرآن القراءة عاتيسر علىنامن الحروف السبعة المنزلة فكمف بالتشهدلة درجة القرآن أن يقصر الناس فسمعلى لفظ واحدو عنع مايسرمن سواه ولمالم يعترض عليه أحد بذلك ولابغير معلمان التشهد المشروع هذا الذى ذهب اليه شيوخنا العراقيون في التشهد وقال الداودي ان ذلكمن مالك على جهة الاستعسان فكيفهاتشهد المصلى عنده جائز وليس في تعليم عمر الناس هذا التشهدمنع من غيره انتهى من المنتقى فعلى هذا يكون قول الشيخ خليل وهل لفظ التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنةأ وفضيلة خلاف معناه اختلف في اختيار مالك للفظ التشهد المعهود في الذهن عندكل طالب علمالكي وهوتشهد عمرهل هو على جهة السنمة أوالفض ملة خلاف كاذكره الباجي والمازري (تنبيمه) قال ابن ناجي أقام الشيخ من قولها وعلى عباد الله الصالحين انمن قال ارجل فلان يسلم عليك وهولم سمع منه ولانوى سلامه في التشهد انه غير كاذب لأنهجا ، في الحديث ان العبد اذاقال ذلك أصابت دعوته كل عبد صالح من الجن والانس انتهى من شرح المدونة زاد في شرح الرسالة وهذه اقامة ظاهرة اذاكان قائل ذلك يعلم ان المنقول عنه يعلم ماوقعت الاشارة عليه من كونه يفهم ماتكام به انتهى والله أعلم (فرع) قال في اللباب من الفضائل اسرار التشهدين انتهى وقال في الاستذكار واخفاء التشهدسنة عندجميعهم واعلانه بدعة وجهل ولاخلاف فيه انتهى (تنبيه) قوله والصلاة على نبيه ومحلها بعدالتشهد وقبل الدعاء قاله في الشفاء وقال في النوادر قال الحسن وغيره

( ودعاء بتشهد ثان) ابن عرفة يستسب الدعاء عقب التشهد الأخير (وهل لفظ التشهدوالصلاةعلىالني صلى الله عليه وسلم سنة أو فضيلة خيلاف) \* محد تشهد المسلاة سنة ومن المدونة استعمالك العاتية الزاكاتية الطيبات الصلوات لله السلام علىك أما الني ورجة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهدأن لااله الاالله وأشهدأن محمداعبده ورسوله \* محدالتشهد سنة والصلاة على الني صلى الله عليه وسلم فرض ابن محرزلعله يريدفي الجملة لافى الملاة عماض حكى فى المسئلة الوجوب والسنة والفضلة (ولاسملة فيه) من المدونة لم يعرف مالك في التشهد بسم الله الرحن الرحيم

وبدخل في الصلاة على آل محمد أزواجه وذريته وكل من تبعه وقيل ان آل محمد كل تقي ص ﴿ وَجَازَتَ كَتَعُودُ يَنْفُ لَى ﴾ ش وهل سير التعوذ أو يجهر به قولان لساع أشهب ولها قال ابن رشدساع أشهب يكره الجهر به في رمضان خلافها ص ﴿ وكرها بفرض ﴾ ش قال الفاكهاني في شرح قول الرسالة لاتستفتر بسم الله الرحن الرحيم هذه المسئلة تتعلق شلائه أطراف (الاول) ان البسملة ليست عندنا من الجد ولامن سائر القرآن الامن سورة النمل (الثاني) ان قراءتها في الصلاة غيرمستحبة والأولى أن يستفتح بالحد (الطرف الثالث) انه ان قرأها لم يجهر فانجهر بها فنداك مكرومانتهى وقال الشيخ زروق كان المازرى يسمل فقيل له في ذلك قال مذهب مالك على قول واحدمن بسمل فلاتبطل صلاته ومذهب الشافعي على قول واحدمن تركها بطلت صلاته انتهى وقال في ثالث رسم من سماعا بن القاسم من كتاب الصلاة سئل مالك عن القارى اذا أخطأ في الصلاة وهو لقن فلاللقن ولالفقه فقال أرجو أن تكون خفيفاقال النرشد خفف مالك رجه الله التعوذ للقارى في الصلاة اذا أخطأ في قراءته لان ذلك من الشيطان لماروي أن رسول الله صلى الله علمه وسلم عرض له شيطان في صلاته فقال أعوذ الله منك انتهى صير كدعاء قبل قراءة ك ش قال في الجلاب في باب القنوت ولا بأس بالدعاء في الصلاة المكتوبة في القيام بعد القراءة وفي السجودوبين السجدتين وفي الجلستين بعدالتشهدين وتكره الدعاء في الركوع انتهي وقال قيل ذلك في بالتشهدولا بأس بالدعاء في أركان الصلاة كلهاسوى الركوع فانه مكر والدعاء فسهانتهي وانظرالتوضيح فانهنقل الاتفاق على جواز ذلك في السجودو بعدالقراءة وقبل الركوع والرفع من الركوع والتشهد الاخير انتهى ولعله و بعد الرفع من الركوع (فرع) قال سيدي أجدز روق فى شرح الرسالة بعدأن ذكر حكم دعاه التوجه وأنه مكروه بعدالا حرام وقال ابن حبيب لابأس بدعاء التوجه قبل احرامه وفيه بعث انتهى وقال في التوضيح قال ابن حبيب يقوله بعد الاقامة وقبل الاحرام قال في البيان وذلك حسن انهى وقال في الا كمال ذهب الشافعي والأوزاعي وأحد واسحاق الىأن على الامام ثلاث سكتات بعد التكبيرة لدعاء الافتتاح وبعد تمام أم القرآن وبعد القراءة ليقرأمن خلفه فبهماوذهب مالك الى انكارجميعها وذهب أبوحنيفة الى انكار الاخيرتين انتهى صرفو وبعد فاتحة ﴾ ش قال في الطراز ويدعو بعد الفراغ من الفاتحة أن أحب قبسل السورة وقددعا المالحون انتهى ونقلكر اهتهفي التوضيع عن بعضهم والظاهر مافي الطراز فتأمله وانظر التامساني في شرح الجلاب فانه ذكران الدعاء بعد الفائعة وقبل السورة مباح وليس بمكروه وهوكذالثفي أثناء السورة في النافلة وكذلك بعد السورة وقبل الركوع وكذلك بعد الرفع من الركوع ولعله أخذه من كلام صاحب الطراز ص ﴿ وَأَننا عِلمَ النَّاء سُورَة ﴾ ش هذا في الفر يضة وأمافي النافلة فحائز كاصرح بهفي الطراز ويفهم من كلام التوضيح وتحوه للتامساني في شرح الجلاب (فرع) قال في المسائل الملقوطة اذاحن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة الامام فلابأس المأموم أن يصلى عليه وكذاك اذاص "ذكر الجنة والنار فلابأس أن يسأل الله الجنة ويستعيد بهمن النار ويكون ذلك المرة بعد المرة وكذلك قول المأموم عند قول الامام أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى بلي انه على كل شئ قدير وماأشبه ذلك وسئل مالك فين سمع الامام يقرأ قلهوالله أحدالي آخرها فقال المأموم كذلك الله هلهذا كلام سافي الصلاة فقال هذا ليس كلاما ينافى الصلاة أوماهذامعناممن مختصر الواضعة انهى وماذكره عن مالكهوفي كتاب الصلاقمن

( وحازت كتعوذ بنفل وكرها بفرض ) من المدونة قال مالك لاسمل فى الفر بضة لاسرا ولا جهرا الماماأوغيره وأما فى النافلة فواسع انشاء قرأوان شاء ترك ولاسعو في المكتوبة قبل القراءة ويتعوذ في قيام رمضان اذا قرأ ومن قرأ في غير صلاة تعوذقبل القراءة انشاء وظاهر المدونة ونص الجموعة ان التعوذ بكون بعيد قراءة الفاتعة وردابن العربي هدابأبلغرد (كدعاءقبل قراءة ) تقدم قول ابن رشد لا مكر والدعاء الافي ثلاثة مواطن قبل القراءة وقبل التشهدوفي الركوع خاصة وقال ابن عبد الرحن اعا يكره الدعاءقبل الغاتعة في الركعة الاولى (و بعد فانحة الجزولي (٧) (وأثنائها) الطراز لامدعوفى فيامه قبلقراءته ولافىالفاتحة (وأثناء سورة) بهرام (٣) ( وركوع وقبل تشهد ) هذاهونص ابنرشد

(وبعد سلام امام) سمع ابن القاسم من أسى تشهده حتى سلم المامه تشهدولم بدع (وتشهد أول) تقدم عند قوله وجلوس أول قال ابن رشدان الدعاء جائز وقال ابن عرفة فيه روايتان (لابين سجد تيه) الكافى لابأس بالدعاء بين السجد تين وفى الحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذار فع رأسه من السجود يقول رب اغفر لى وار حنى وارز قنى واهد نى وعافى (ودعا ما أحب وان لدنيا وسمى من أحب) من المدونة قال مالك للصلى أن يدعو فى قيامه وقعوده (٥٤٥) وسجوده بجميع حوا تجعلد نياه وأخراه

وبلغني عن عروة قال اني الأدعوالله في حوائعي كلها في الصلاة حتى في الملح قال مالكولارأسأنتدعوفي الصلاة على الظالم السكافي ولوسمى أحدا بدعوله أو بدعوعلمه لم يضر (ولوقال يافلان فعل الله مك كذا لم تبطل) ابن شعبان لو قال يافلان فعل الله مك فسدت صلاته لأنه كلام الشيخ لمأره لغيره (وكره سجودعلی ثوب) من المدونة قال مالك مكرهأن سجدعلى الطنافس وبسط الشعر والأدم وشاب لقطن والكتان وأحلاس الدواب ولايضع كفيه عليه ولاشئ على من صلى على ذلك \* ابن حبيب ولايأسأن يقوم ويقعدعلى ماكره اذاوضع وجههو كفيهعلى الأرضمالكوتبدى المرأة كفها في السجود حتى تضعهماعلى ماتضع جبتها \* الأدم بفتح الهمزة والدال جع أديم وهو الجلد المدنوع

العتبية في أشاءر سم الصلاة الثاني من سماع أشهب وفي أواخره وفي سماع موسى بن معاوية ص و بعد سلام امام ﴾ ش قال التامساني في شرح الجلاب انه لا يجوز الاشتغال بعد سلام الامام بدعاءولاغير. ص ﴿ وتشهدأول ﴾ ش يمني ان الدعاء بعد التشهد الاول مكروه وصرح في العتبية في سماع أشهب انه جائز لا كراهة فيه ولم يحك في ذلك خلافا فانظره والله أعلم وقال في النوا در حن الجموعة قال على عن مالك ليس في التشهد الأول موضع للدعاء قال عنه ابن نافع ولا بأس أن يدعو بعده في الجلسة الأولى والثانية انتهى فحكي فيه قولين حكاهما الباجي وقال في الكبير ولم أرمن مرض فيماتشهيرغيرأن الشيخ قال الظاهر الكراهة ص ولابين سجدتيه في شأى فلا يكره قال الجزولي ويستعب الدعاء بين السجدتين وقدر وي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بينهما اللهم اغفرلي وارخني واسترنى واجبرني وارزقني واعف عني وعافني انتهى صدولو قال يافلان فعل الله بك كذالم تبطل ﴾ ش أى خلافالا بن شعبان فيما اذا ناداه أمالوة ل اللهم افعل بفلان أو فعل الله بغلان فلايختلف المذهب في انه لا تفسد الصلاة انتهى وفي المدونة قال مالك ولا بأس أن يدعو الله في الصلاة على الظالم قال ابن ناجي أر ادبلا بأس صريح الاباحة وظاهره وان لم يظامه دل ظلم غير دوه و كذلك باتفاق وظاهر ءانه يدعو عليه بالموت على غير الاسلام و بهقال بعض شيوخنا وكان شيخنا يعجبه ذلك ويفتي بهوالصواب عندي تحر عهانتهي وقال فيشرح قول الرسالة وتقول في مجودا وأفتى بعض شيوخناغيرمام ةبانه مدعى على المسلم العاصي بالموت على غير الاسلام واحتير مدعاء موسى على فرعون بذلك والصواب أنه لا يحوز ولادليل في الآبة لأنه فرق بين الكافر الماً يوس منه كفرعون وبين المسلم العاصي المقطوع له بالجنة اماأ ولاواماثانيا وقد قال عياض في تكامه في قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق وهو حجة في لعن من لم يسم و كذلك ترجم المغاري لانه لعن للجنس لاللعين ولهن الجنس جائز لان الله تعالى قدأ وعدهم وينفذ الوعيد على كل من شاءمنهم وانما يكرهو ينهى عن لعن المعين والدعاء عليه بالابعاد من رحة الله عزوجل وهومن معني اللعن وقد ذهب بعض المتكلمين الى أن معنى الحديث ان اللعن جائز على أهل المعاصي وان كان معمنا مالم تعد لان الحدود كفارات لاهلهاوهذا الكلام غيرسديد ولاحصيح لنهيه عن اللعن في الجلة فحمله على المعين أولى المجمع بين الاحاديث واختلف ان قال يافلان فعل الله بك كذا وكذا قال ابن شعبان صلاته باطلة والمندهب على خلافه انتهى وقدذكر القرافي ان الدعاء بسوء الخاتمة اختلف في تكفير الدامي بهوقال المصنف ان الاصم انه لا يكفر انظر الفرق الحادي والار بعين والمائتين صروكره سجود على ثوب لاحصير وتركه أحسن ﴾ ش جعل الشيخ رجه الله تعالى السجو دباعتبار عله

( ٩٩ - حطاب - ل ) وأحلاس بفتح الهمزة جع حلس وهوما يلى ظهور الدواب (لاحصر وتركه أحسن) من المدونة قال مالك لا بأس أن يسجد على الجرة والحصير وما تنبت الارض و يضع كفيه عليها \* ابن حبيب يستحب باشرة الارض بوجهه و يديه المخمى من غير حائل حصير ولاغ يره وروى عن عمر بن عبد العزيزانه كان يؤتى بالتراب فيوضع على الجرة في موضع سجوده في سجد عليه \* عياض والجرة حصير صغير من جريد سمى بذلك لانه يخمر وجه المصلى أى يغطيه \* الطبرى هو مصلى صغير ينسج من سعف النفل و يوصل بالخيوط و يسجد عليه عان كان كبيراقد رطول الرجل أو أكبر فانه يقال له حصير \* وصلى رسول الله صلى الله سعف النفل و يوصل بالخيوط و يسجد عليه عان كان كبيراقد رطول الرجل أو أكبر فانه يقال له حصير \* وصلى رسول الله صلى الله

ثلاثة أقسام قسم مستحب وهومباشرة الارض بالوجه والكفين وقسم مكر وموهو السجو دعلي النياب وماأشبهها وقسم جائزوهو السجو دعلى ماتنبته الارض وفأماالقسم الاول فقال ابن الحاجب وتستعب الماشرة وقال ابن فرحون تنسه قسدابن حبيب الحصرالمرخص فمهاأن تكون من حصيرالحلفاء والبردى والديس بالوجه واليدين وفي غيرهما يخبر انتهى قال ابن عرفة ابن حبيب تستعب مناشرة الارض بوجهه وبديه ولايأس محائل لحرأو ردانتهي فظاهرهذا أن ماعد االوجه والمدين لايستعب مباشرته الارض وهوخ للف ماقال اللخمي ونصه ويستعب المصلي أن يقوم على الارضمن غير مائل وأن ساشر محمهة الارض انتهى ونقله ابن عرفة اثر كلام ابن حبيب المتقدم ولمربين هل هو مخالف له أم لا وماقاله ابن حبيب وابن الحاجب موافق لمافي المدونة ونصها وبكرهأن سجديلي الطنافس وثباب الصوف والمكتان والقطن ويسط الشعر والأدم واحلاس الدواب ولادضع كفيه عليهاولكن يقوم عليهاو يجلس ويسجدعلي الارض انتهى والىهذا القسم أشار المؤلف بقوله وتركه أحسن \* وأما القسم الثاني وهو المكروه فهو الذي أشار اليه المؤلف بقوله وكره سجودعلى توب وأطلق في الثوب ليشمل توب الكتان والصوف والقطن وبريد وكذلك دسط الشعر والادم واحلاس الدواب كاتقدم عن المدونة ولوقال المصنف كثوب للدخلها الكانأ حسن وقال سجو دليحترز عن القيام أوالجلوس فانه ليس عكروه كاتقدم والله أعلم (تنبيه) قال ابن بشيرقال الحققون اذا كان الأصل الرفاهية فكل مافيه رفاهية ولوكان مما تنبته الارض كحصر السامان فانعيكره وكل مالاتر فه فيه فلا يكره ولو كان ممالا تنبته الارض كالصوف الذي لايقصد بهالترفه انتهى من التوضيح وماقاله في الصوف خلاف ظاهر المدونة فأنه جعل احلاس الدواب بما يكره السجودعلم ومعلوم انهلار فاهية فيهافتأمله وقال ان فرحون تنبيه قيدان حبيب الحصيرالمرخص فمهاأن تكون من حصر الحلفاء والبردى والديس والحصر التي تعمل من هذه الانساء لا تكون فمه أرفاهمة لخشونتها والله أعلم انتهي وأما القسم الثالث وهو الجائز وهو الذي أشار المهالمؤلف بقوله لاحصرأي فلا مكره السجود علما والمرادية كل ماتنبته الارض قال فى المدونة اثر كالرمه المتقدم ولابأس أن سجدعلى الخرة والحصر وماتنبت الارض و دضع كفسه علمها انتهى وقال ابن عرفةو مجوز على حائل من نبات لايستنت كصيراً وخرة اللخمى وشبهه ممالا مقصد لترفهه انتهى وماذكره من تقسد النبات عالايستنيت لم أره الافي عبارة اس رشد وفي شرحمسل لتلميذه الأبي قال في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب الصلاة على حائل مكر وهذالا أن كون الحائل ممايشا طى الارض ولا يقصد به الترفه والكبر كحصر الحلفاء والبردي والدوم وشب ذلك مماتنبته الارض بطبعها وقدأجازابن مسلمة الصلاة على ثياب الكتان والقطن لانها مماتنبته الارض والأظهر ماذهب البه مالكلان الارض لاتنبته بطبعها لان ذلك عافيه الترفه فاذا كانت العلة في هذا القصدالي التواضع وترك مافيه الترفه فالصلاة مكروها على حصر السامان وماأشبها مماشترى بالأثمان العظام و يقصد به الكبر والترفه والزينة والجال أنتهى (تنبيهات \* الاول) قدعلمتان حصرالسامان وشبههامستثناة من قول المصنف لاحصير (الثاني) انما يكره السجودعلى الثوب اذا كان لغرح أو بردقال في كتاب الصلاة الاول من المدونة وان كان حرا أو برداجازأن بسط ثو بالسجد عليه و بجعل عليه كفيه انتهى وقال البرزلي في كلامه على المسائل التي اعترض بهاالمر ابط عروأماما بقف عليه و معلس فلابأس به في كل شئ وكذاما بسط لحر الارض

عليه وسلمفي بيتأنس على حصر من حريد النفيل \* اللخمي وابن رشد وبكره السيجود علىما عظم تمنهمن حصر السامان وانظرالسجودعلىماليس ثابتامن كدس من ثماب وفرش وحطب وتبان وقصب وزرعصاف أو مخاوط بقصبه أوتينه قال الزنائى صلائه باطلة (ورفع موجى مادسجدعامه )من المدونة قال مالك اذالم بقد المر يض أن سيجدعلي الأرض فليومئ بظهره ورأسه ولابرفع الىجمته أو منصب بان بديه شمأ سيجدعلمه فان فعل لم نعد اللخمي هذاان نوى حين إعائه الى الأرض وأماان كانت نيتمالاشارة الى الوسادة التي رفعت لهدون الارض لم يجزه و يؤيد هذا قول مالك انه بعسر العامةعن جهته حان عائد

وسجودعلی کورعمامته) من المدونة قال مالكمن صلى وعليه عمامة فأحب الىأن يرفع عن بعض جهته حتى عس الارض بعض جهته فان سجدعلي كورالعامة كرهته ولا ىعىد ان حبيب هذاان كان قدر الطاقتين وان كان كثيفا أعاد التونسي فول ابن حبيب تفسير (أو طرف كم) ابن مسامة لاسنغ أن سجدعلى ثوب جسده ولاعلى بديه في كميه المازرى كشفهمامستعب ( ونقل حصباءمن ظلله عسجد) من المدونة قال مالكلايعجبني أنعمل الرجل الحصباء والتراب من موضع الظل الى موضع الشمس سجدعليه قيل اعاذلك في المساجد خاصة لأنه يحفرهاو بؤذى المصلى والماشي فها وأمافي غير المساجد فلاكراهةفيه انتهىمن ابن يونس

أوبردهاأوحزونتهاأى خشونتهافهوجائز والمكروه على مذهب المدونة مافيه وفاهية مماتنبته ومالا تنبته اذا كان لغيرماذكر ناانتهى وقال في العارضة والافضل للساجد أن يلي الارض بوجهه ويجوزله أن يتغذ خرة خاصة لحرأو برد وذلك مؤ كدواليدان بليان الوجه في التأكيدانتهي (الثالث) قول ابن عرفة من نبات لايستنت وقول ابن رشد ماتنبت بطبعها يقتضى أن السجو دعلى الخبرة ليس من الجبائز لانهما من النخل وهو ممادستنت وقدأ جاز ذلك في المدونة ومثل به ابن عرفة في كلامه فعلى هذا ينبغي أن يقيد كلامهما عاعد اما يستعمل من النخل فتأمله والله أعلم وفي مسائل الصلاة من البرزلى ذكر سؤالاعن عز الدين بن عبد السلام في الصلاة على السجادة أم قال قلت ان كانت السجادة مما تنبت الارض فالمشهور عند ناانه مكر و مخلافا لابن مسامة وان كانت ممالا تنبته فكروه ليس الاوهذا فمادضع علمه مد يهووجهه وأماما مقف علمه فحائز مالمركن ح براففه خلاف والمشهو رمنعه خلافالا بن الماجشون انتهى فقوله ليس الامعناه ليس فمه خلاف وقولهان كانت مماتنيته فكروه بريدالاأن بكون كالحصير والخرة فحائز من غير كراهة وتركة أحسن والله أعلم (فائدة) قال في التنبيهات والجرة بضم الخاء المعجمة وسكون لمي حصيرمن حريدصفيرة فان كانت كبيرة لم تسم خرة وسميت بذلك لانها تخمر وجمه المصلي أى نغطمه انتهى وفي الصحاح الجرة سجادة صغيرة من سعف النخل وترمل بالخبوط انتهى وفي النهاية لا بن الأثير في تفسيرا لجرة هي مقدار مايضع الرجل علسه وجهه في سجو دهمن حصير أونسيجة خوص ونعوه ولاتكون خرة الافي هذآ المقدار وسميت خرة لان خيوطها مستورة بسعفها وقدتكررت في الحديث وهكذا فسرت وقدماء في سان أبي داود عن ابن عباس قال جاءت فأرة فأخذت تجر الفتيلة فجاءت مافألقتها بين يدى الني صلى الله عليه وسلم على الخرة التي كان قاعدا علمها فأحرقت منهامثل موضع درهم وهذانص في اطلاق الجرة على الكبيرة من نوعها انتهى كلام إن الأثير وفي صحيح مسلم في باب الصلاة على الحصير عن أنس رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه والمأحسن الناس خلقافر عماتحضر الصلاة وهوفي بيتنا قال فيأمر بالبساط الذي تعتمه فينكس ثمينضج تميقوم رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقوم خلفه فيصلى بنا قال وكان بساطهممن جريدالنفل وقال في التنبيهات والادم بفتح الهمزة والدال الجاود المدبوغة جمع أديم واحلاس الدواب بفتح الهمزة وبالحاء والسين المهملةين واحدها حلس وهوما يلي ظهر الدواب وما بعمل تحت اللبود والسروج وأصله من اللزوم والطنفسة بكسر الطاء وفتح الفاء وهو أفصحها و بضمهما و بكسرهما وهو بساط صغير كالنمر قة انتهى (فرع) قال في الذخيرة قال صاحب الطراز غان فرش خرة فوق البساط لم مكره وسئل عن المروحة فقال هي صغيرة لا تكفي الاأن يضطر اليها انتهى ص ﴿ وسجود على كورعمامة أوطرف كم ﴾ ش كور العمامة بفتح السكاف قاله فى التنبيات وحكم الثوب جيعه حكم السكم قاله ابن عرفة وهذا مالم يكن حرأو رد فان كان لأحدهما فلاكراهة وقاله في التوضيح وقال الشبيي الماعد مكروهات الصلاة واح امه ويداه في كمه وسجوده أيضافيهما ونغيرضر ورة انتهى وفى مسائل الصلاة من البرزلى مسئلة من صلى فى جبة أكامها طو للة لا يخر جديه مهالا - وامولاركوع ولاسجود صلاته يحدة مع كراهة لان عدم ماشرته بيديه الارض فيهضرب والتكبراتهي وقال فياب صفة أداء الصلاة من كتاب ابن بشير ويكره ستراليدين بالكمين في السجود الاأن تدعو الى ذلك ضرورة من حرأو برد والله أعلم ص

﴿ وقراءة بركوع أوسجود ﴾ ش وكذا في التشهد قاله في اللباب والله أعلم ص ﴿ ودعاء خاص ﴾ ش يحمّل أن ير يد بقوله خاص ان الدعاء خاص بنفسه لم يشرك المسامين فيه وهـ ذا خلاف المستحبوية كدفى حق الامام وقدورد في الحديث أنه غانهم ذكره صاحب المدخل وغيره و يحمل أن ير مدان المصلى يكر ه له أن يجعل دعاء مخصو صالر كوعه ودعاء مخصوصالسجوده وهذا الذيذكره في التوضيو يحمل أن ير مده إوالله الموفق ص في أو معجمة لقادر في ش نقلصاحب الذخيرة في الكلام على تكبيرة الاحرام عن صاحب الطراز أن من دعابالعجمية أوسج أوكبر ولوكان غيرقاد ربطلت صلاته ولم يحك غيره ولم يحك المصنف في التوضيع ولاابن عرفة شيأمن ذلك (تنبيه) نهى مالك عن رطانة الاعاجم وقال في الذخيرة انهامكر وهـة ومخالطتهم مكروهة لأنهاوسيلة الى ذلك ذكره في الكلام على استقبال الجهة مع البعد فانظره وقال الفاكهاني فى تار يخمكة عن مكحول قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكلم بالفارسية في المسجد الحرام وعن ابن جريج قال سمع عمر بن الخطاب رجلين سكابان بالفارسة في الطواف فقال ابتغيا الى العربية سيلاانهي ص ﴿ والتفاتِ ﴾ ش يعنى ان الالتفات في الصلاة مكروه لحديث عائشة رضى الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يحتلسه الشيطان من صلاة العبدرواه البخارى ولحديث أبى داود لايزال الله تعالى مقبلا على العب دوهو في الصلاة مالم يلتفت فاذا التفت أعرض عنه وأطلق المصنف هنار حه الله في كراهة الالتفات وقيد ذلك في فصل السهو بكونه لغير حاجة وان كان كلامه هناك ليس فيه النصريح بكراهته لكنه لماقرنهم الاشياء المكروهة دل ذلك على انهمنها فعمل كلامه المطلق هناعلى ماذ كره في فصل السهو قال البراذعي في تهذيبه ولا يلتفت المصلى فان فعل لم يبطل ذلك صلاته قالصاحب الطراز قوله لايلتفت لم يقله مالك في الكتاب ولا ابن القاسم وانماجري في حديث واهابن وهبعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال ماالتفت عبد في صلاته قط الافال الله نعالى أناخيراك مماالتفت اليهوالمذهب لايؤخذمن الحديث لأن الحديث له وجهومعني والالتفات على ضربين مباح ومكروه فاكان الحاجة فباح لحدث أي مكررضي الله عنه حسن التفت في الصلاة فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فتأخر وقال صلى الله عليه وسلم من نابه شي في صلاته فليقل سحان الله فانه لا يسمعه أحد حين مقول سحان الله الاالتفت المه وفي حديث أبي داود عن سهل بن الخنظلية قال ثوب بالصلاة يعني الصبح فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وهو يلتفت الى الشعب وكان أرسل فارساالي الشعب من اللهل محرس وأما الالتفات لغيرضر و رةفكر وهوذكر ماذ كرناهمن الاحاديث في النهي عنه نم قال (فرع) قال في المختصر ولا بأس أن يتصفح بخده مالم يلتفت لمار وى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام كان يلحظ في الصلاة ولا ياوى عنقه خلف ظهره رواه الترمذي وروى النسائي انه كان ملتفت عمنا وشمالا ولا الوى عنقه والحدثان ضعفان الأأن النظر بصحح ذلك فانهاى اعليه أن سوجه الى القبلة فان لم مخل ذلك استقباله لم مكن به رأس انتهى (قلت)ظاهر كلام صاحب الطرازان التصفح جائز لغيرضر ورة والظاهر أن ذلك انماهو للضرورة وأما لغيرضرورة فهومن الالتفات الاأن الالتفات يتفاوت فالتصفح بالخدأقرب وأخف من لى العنق ولى العنق أخف من الالتفات بالصدر مُحقال في المدونة قيل لابن القاسم فان التفت بجميع جسده قال لم أسأل مالكاعن ذلك وذلك كلهسواء واختصر ذلك البراذعي فقال ولا

( وقراءة بركوع أوسجود ) فى الصعيم نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أوساجدا عياض الى النهى عن القراءة في الركوع والسجود ذهب فقهاء الأمصار وأباح ذلك بعض السلف (ودعاء خاص) انظرهذااللفظ عندقوله وتسيم بركوع (أو بعجمية لقادر )من المدونة كره مالك أن معرم الرجل بالعجميةأو بدعو بهافي الصلاة أو محلفها قال ومايدريهانالذي حلف به هو الله وقد نهى عمر عن رطانة الأعاجم وقالانها خب وسمع ابن القاسم سؤال مالك عن العجمي بدعوفى صارته بلسانه وهولا يفصيالعر سةفقال لاكلف الله نفسا الاوسعها وكائنه يحفف ابن يونس نهي عمر عن رطانة الأعاجم اعادلك في الماجدوقيل اعادلك عضرة من لايفهم لأنهمن معنى تناجى اثنين دون واحدوأ خداللخمي من قـولها ومايدر بهالي آخره الجوازان علمكونه اسمافى تلك اللغة (والتفات) من المدونة لا ملتفت المصلى فان فعل لم يقطع ذاك صلاته وان كان بجميع جسده قال الحسن الأأن يستدر القبلة

يلتفت المصلى فان فعل لم يقطع ذلك صلاته وان كان بجميع جسده قال الحسن الاأن يستدبر القبلة غالأ بوالحسن الصغيرقوله وانكان بحميع جسده زادفي الأمهات ورجلاه الى القبلة وقوله قال أبو لحسن الاأن يستدبر القبلة يربدأو يشرق أويغرب وهو تفسيرانتهي ونقله ابن ناجي عنه وعن أبى ابراهيم وقبله وقال صاحب الطراز فيشرح هذه المسئلة وذلك لأنه اذا وقف مستقبل القبلة ولوى عنقه فقط فحميع جسده مستقبل القبلة خلاوجهه وهوصورة فعل أي بكر رضي الله عنه فلما كان جسده مستقبل القبلة كان حق الاستقبال قائما وكذلك اذا التفت مجمع جسده ورج لامستقبلتان الى القبلة فحق الاستقبال في هذه الحالة أيضاقائم لأنه من وسطه الى أسفله مستقبل القبلة وجسده أيضافي حكم المستقبل وانماهو منعرف يسيرا وانماالاخلال بوجهه فوق الاخلال بصدره أمااذااستقبل رجله جهة غرجهة القبلة كانتار كالتوجه منصر فاعن جهة البيت ولوحول وجهه الىجهة القبلة لم ينفعه ذلك كالوجعل ناحمة القبلة خلف عقبيه مم التفت الهابوجهه وراءظهره انتهى وقال في العارضة في حديث البزاق في الصلاة قوله في الحديث اذا كنت في الصلاة فلاتبزق عن يمنك ولكن خلفك أوتلقاء شمالك وتحت قدمك اليسرى فيه دليل على ان لرأس اذا كان في الصلاة مخالف اللقبلة تيامنا أوتياسرا أوادبار الاتبطل الصلاة الاأن يتبعه البدن مع الادبار فتبطل الصلاة حينئذ الاأن يصلى معايناللبيت فانهان تياسر خرج عنه وبطلت الصلاة انتهى فقوله الاأن يتبعه البدن يريد جميع البدن حق الرجلين لماتقدم في كلام المدونة ان الصلاة لا تبطل ولوالتفت بجميع مدنه والى هذاأشار ابن العربي بقوله مع الادبار وقوله الأأن يصلى معاينا البيت الخ يعنى فتبطل صلاته وأيضامع التياسر يريداذا كان ذلك بجميع البدن حتى الرجلين ومثله التيامن وانماخص التياسر بالذكر لانه المأمور بهفى حديث البزاق وانعاخص المعابن البيت ببطلان صلاته مع التياسر والتيامن لان ذلك لا يبطلها في غير المعاينة وانما يبطل بالتشريق والتغريب والاستدبار كاتقدم في كلام أبي الحسن الصغير مح قال في العارضة في باب الالتفات في الصلاة قد بينا أن ذلك لاسطل الصلاة ولور درأسه كله خلفه مالم يكن من بدنه ذلك انتهى بعنى مالم يستدبر مجميع بدنه كا تقدم فتأمله والله أعلم وقال ابن رشدفي شرح أول مسئلة من كتاب الصلاة الذي ذهب اليه مالكرجه الله تعالى أن يكون بصر المصلى أمام قبلته من غرر أن يلتفت الى شئ أو ينكس رأسه وهواذا فعل ذلك خشع ببصره ووقع في موضع سجوده على ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلو وليس بضيق عليه أن لمحظ بصره الشي من غير التفات المه فقد جاء ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم انهى (تنبيه) قال فى اللباب من المكروهات رفع بصره الى السهاء انتهى وقال في المستعبات وأن يضع بصره في جميع موضع سجوده انتهى وفيه سقط ولعل أصله في جميع صلاته في موضع سجوده وقال في الزاهي وبجعل بصره أمامه ولابرفع رأسه الى السماء ولابأس أن يلحظ ببصره من غيرأن للتفت ولاينظر حيث يسجدانتهي وقال الدميري فيشر حسنن ابن ماجه قال ابن العربي في أحكامه في تفسير سورة النور قال العاماء ان المصلى محمل بصره الى موضع سجوده و به قال الشافعي والصوفة بأسرهم هانه أحضر للقلب وأجع للفكر وقال مالك ينظر أمامه فانه اذاحني رأسه ذهب بعض القيام المفروض عليه فى الرأس وهو أشرف الاعضاء وان أغام رأسه وتسكاف النظر ببعض بصره الى الأرض فتلك مشقة عظمة وحرجوا عاأم ناأن نستقبل جهة الكعبة واعاللهي عنه أن يرفع رأسه الى السماء لأنه اعراض عن الجهة التي أمر بهانم ذكر حديث النهى عن رفع البصر الى السماء

أم قال قال العلماء حين رأواعامة الخلق يرفعون أبصارهم الى السهاء وهي سالمة ان المراد بالخطف أخذها عن الاعتبارحتي تعتبر باليات السهاء والارض وهومعرض وهوأشدا لخطف قال ونكتة ذلك أن قول المصلى الله أكبر تحرم عليه الأفعال بالجوار حوال كلام باللسان ونية الصلاة يحرم عليه الخواطر القلبية والاسترسال في الافكار الاأن الشارع الماع أنضبط السريفوت طوق البشرتسمح فيمانتهي (تنبيمه) ويكره رفع البصر الى السماء ولوكان في وقت الدعاء انظر الا كالوالأبي في حديث النهي عن رفع البصر في الصلاة ص ﴿ وَتَسْمِكُ أَصَابِعِ وَفُر فَعَمًّا ﴾ ش هذابالنسبة الى الصلاة وأمابالنسبة لغير الصلاة فالتشبيك لابأس به حتى في المسجد قال ابن عرفة وسمع ابن القاسم لابأس بتشييك الاصابع بعني به المسجد في غير صلاة وأومأ داود بن قيس لمد مالك مشبكا أصابعه به ليطلقه وقال ماهذا فقال مالك انما يكره في الصلاة ابن رشد مصح في حديث ذى اليدين تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين أصابعه في المسجد انتهى وأما فرقعة الأصابع فتكره عند مالك رحمه الله في السجد وغيره وخص ابن القاسم الكراهة بالمسجد نقله ابن عرفة وصاحب التوضيح وغيرهما والله أعلم ص ﴿ واقعاء ﴾ ش يعنى أن الاقعاء مكر وممطلقا في كل جاوس في التشهد والجاوس بين السجدتين ولمن صلى حالسا كاصر - به في الجواهر وسيأتى لفظه ص ﴿ وتعصر ﴾ ش أنظر العارضة والترمندي في كتاب الصلاة ص ﴿ وتغميض بصره ﴾ ش هذامالم يكن قتم عينيه يشوشه وأمالوشوشه فلاقال البرزلي في أوائل مسائل الصلاة في مسائل ابن قداح يكر والمرجل أن يغلق عينيه في الصلاة الاأن يكون بين بديه مايشوشهانتهي صرو ورفعه رجلاو وضعقدم على أخرى كش قال ابن الحاجب في باب السهو وترويح رجليه مغتفرقال في التوضيح ترويج الرجلين أن يرفع واحدة ويعتمد على الاخرى ابن عبد السلام وهذاان كان لطول قيام وشهه والافكر وهانتهي وظاهر المدونة جوازه مطلقاانتهي كلام التوضيح وكلامه هذا يقتضي الكراهة مطلقافه ومخالف الفي المدونة ولابن عبد السلام ولماستقوله في فصل السهومن أن ترويجر جليه مغتفر الاأن يحمل كلامه هناعلي ما اذالم مكن ذلك لطول قيام وشبهه ومافي باب السهومن أنتر ويجر جليه مغتفر على مااذا كان لطول قيام وشبه فيتفق كلامه ويكون تابعالماقاله ابن عبدالسلام خالفالظاهر المدونة كاقال فتأمله والله أعلم وقال ابن فرحون فى شرح ابن الحاجب هذامكر وه الالطول القيام وترويج الرجلين أن يعمد على واحدة ويقدم الأخرى غيرمعمد عليهاأو برفعهاو يضعها على ساقه انتهى فجعل من ترويج الرجلين أن يقف على واحدة ويقدم الأخرى فيكون موجب الكراهة في ذلك تقديمه آياها وأمالو لم يقدم افيكون هوالمطاوب لأن الاعتماد عليهمامعا يحيث يجعل حظهمامن القيام سواءمكر ومكاسيأتي عن المدونة ولابأس أنيروح رجليه في الصلاة وأكره أن يقرنهما يعمد عليهما قال ابن ناجي قال عياض يعني لايقرنهما ويعتمدعليهمامعابل يفرق بينهماو يعتمم دأحياناعلى دنده وأحياناعلى همذه وأحيانا عليهماوهو معنى بروحو بقال براوح ولا مجعل قرائهما سنة الصلاة فهو الصفد المنهي عنهوذكرانه عيب عندهم على من فعله وله في المختصر تفريق القدمين من عيب الصلاة وقال أيضافي قرانهما وتفريقهما ذاك واسع وعده بعض المشايخ خلافامن قوله وعندى ان كله بمعنى التزام القران وجعله

من المدونة كره مالك أن يصلى وفى فه درهم أو دينار أوشئ من الاشماء ابن القاسم فانفعل فلااعادة علمه وكره مالكأن يصلي وكمه محشو معنز أوغيره وكر هأن مفرقع أصابعه في الصلاة ابن بونس انا كره مالك ذلك كله لاشتغاله عن الصلاة (وإقعاء)من المدونة قال مالك ما أدركت أحدامن أهل العلوالاوهو نهى عن الاقعاء في الصلاة و مكر ههوهوأن رجع على صدور قدمه في الصلاة ابن بونس قول مالك هذا أبين من قول أبي عبيدة ان الاقعاء جاوس الرجل على المتمه ناصيا فخديه كاقعاء الكاب و يضع بديه بالارض وقبلهوالجاوس على البته ورجلاه من كل ناحدة اس زرقون كره مالك العسفتان معا (وتعصر) عماض من مكر وهات الصلاة الاختصار وهو وضع السدعلي الخاصرة فى القيام وهومن فعلالهود (وتغميض بصره)من المدونة قال مالك ويضع بصره في الملاة أمام قبلته (ورفعهرجلا) عياض منمكروهات

الصلاة الصفدوهوضم القدمين في قيامه كالمكبل والصفدهو رفع احداهما كاتفعل الدابة عند الوقوف (أو وضع قدم على أخرى )اللخمي ولايضع رجلاعلي رجل في الصلاة

وعابان بقرنهماوهوأن يعمدعلهمامعاولا يعتمدعلي

احداهما قال أبومحمد ان فعل ذلك اختمارا وكان متى شاءرو حواحدة قام على الاخرى فهذا يجوز واعاالذى لاخرفه أن تجعل حظهامن القمام سواء برى أنه لا بدمن ذلك ابن ونس وانما كرهلانه نصر نشيتغلى الله عن لصلاة (وتفكر بدنسوى) عداض من مكروهات الملاة تحدث النفس بأمو والدنما وقدد يسط القبابه فابسطاشافيا عانظره (وحلشي بكرأوفم) تقدم نص المدونة بهذاعند قوله وفرقعتها (ونزويق قبلة) من المدونةذ كر مالك ماعمل من التزويق فى قبلة مسجد المدنة فقال كره ذلك الناس حـ بن عملوه لانه شغل الناسفي صلاتهم وقال ان رشداما تحسين بناء السج وتعصنه فلابأسه وهو مستعب قال ابن القاسم ويتصدق بشن ما يحمر به المعجد ويخلق أحسالي من تحمر المسجدوتخلقه عياض التجمير تنعيره بالنعور وتعليقه جعمل الخاوق في حسطانه وهو

من حدود الصلاة منهى عنه وكذلك أن يجمل التفريق من سنتها وان الاص موسع يفعل من ذلك ما يسهل عليه في الصلاة ولا يجعل من ذلك سنة ولايلتزم حالة واحدة انهى ص ﴿ واقرانهما ﴾ ش قال في التوضيح اثركار مه المتقدم كره مالك في المدونة أن يقرن رجليه يعتمد عليهما وهو الصفدالمنهى عنهوفسره أبوهجد بان معمل حظهمامن القيام سواءر اتبادا عاقال وأماان فعل ذلك اختياراوكان متى شاءرو حواحدة ووقف على الأخرى فهوجائز انتهى وانظر قوله وهو الصفد وقاله في الزاهي في الصاق القدم بالقدم في الصلاة والتفريق بينه ما واسع وليس من فعل الناس أن يكون الانسان قائما في الصلاة لا يتحرك منه شيئ انتهى ص في وتفكر بدنبوي في ش قال في اللباب وما كان مشغلا بحيث لا بدرى ماصلى فظاهر المذهب انه بعدد أبدا انتهى ص ﴿ وحمل شئ بكم أوفع م ش صرح في سماع موسى بن معاوية من كتاب الصلاة باله مكره أن يصلي وفي في درهم وخفف أن يصلى و يعمل الدرهم في أذنه وقال لا بأس بذلك قال ابن رشد لأن ذلك عمالا يشغله وأماكراهيته ليكونه في فيه فاما في ذلك من الاشتغال به عند قراء ته عما بازم من الاقبال على صلاته انتهى من ﴿ وَرُو بِقَ قِبلَة ﴾ ش قل ابن رشدفي ماع عيسي من كتاب الجامع وتعسين ساء المساجد وتعصينها بماست عسوا عاالذي يكره تزويقها بالذهب وشبهه والكتابة في قبلتها وقد مضى ذلك في رسم سلعة سهاها و رسم الشجرة من سهاع ابن القاسم من كتاب الصلاة وقال في أول سماعموسي بنمعاوية قال موسى بن معاوية الصادحي سئل ابن القاسم عن المساجده للكره الكتابة فهافى القبلة بالصبغ شبه آية الكرسى أوغيرهامن بوارع القرآن قلهواللة أحد والمعوذتين ونعوها قال ابن رشه كان مالك تكره أن يكتب في القبلة في المسجد شي من القرآن أو التزاويق ويقول ان ذلك يشغل المصلى قال ولقد كره مالك أن يكتب القرآن في القر اطيس فكيف فى الجدر قال محدين رشدهدا مثل مافى المدونة من كراهة تزويق المسجد والعلة فى ذلك ما يحشى على المصلين من أن يلهيهم ذلك في صلاتهم وقدمضي بيان هذا المعني من الحديث في رسم سلعة سماها ورسم الشجرة تطعم بطنين في السنة من سماعا بن القاسم ونص مافي رسم الشجرة تطعم بطنين قال مالك ولقد كره الناس تزويق القبلة لمسجدحتى جعل بالدهب وبالقسيقساء وذلك مايشغل الناس فى صلاتهم قال محدبن رشدهذا مثل مافى المدونة فى كراهية تزويق المسجدومن هذا كره تزيين المصاحف الخواتم وقسدمضي ذلك في رسم سلعة سهاها وكره في أول سهاع موسى أن يكتب في قبله المسجد بالصبغ آية الكرسي أوغير ذلكمن القرآن لهذه العلة ولابن وهبوابن نافع في المسوطة اجازة تزويق المساجدوتزويقها بالشئ الخفيف ومثل الكتابة في قبلتهامالم يكثر ذلك حتى يكون مما نهى عنهمن زخرفة المساجدانتهي فظاهر كلام ابن رشدالذي في ساع عيسي من كتاب الجامع وظاهر كلامه في سماع موسى انه تسكلم على ترين المساجد في رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم وليس كذلك بل الذي فيه انماهو الكلام على تزيين المصاحف كايفهم من كلامه في رسم الشجرة تطعم بطنين وكذار أيته فيه والله أعلم (فرع) قال ابن الحاجب وكره النماثيل في نعو الاسرة بخلاف البسط والثياب التي عممن قال الشيخ التمثال ان كان لغير حيوان كالشجرة جازوان كان لحيوان

الطيب المعجون الزعفران فهو مندوب اليه ثم تأول قوله أحب الى وانه بالنسبة الى الصدقة وهذا نحو ما لا بن رشد لماذ كر النصوص بكر اهية الوصية للكفار قال وقال مالك من نذر هالزمه الوفاء بها قال مالك لان الوصية للكفار الذمى في المجلان فس الوصية للذمى المالي الما

وماله ظلو يقيم فهو حرام باجهاع وكذا ان لم يقم كالعجين خه الاصب غ لما ثبت ان المصورون يعذبون يوم القيامة ويقال لهم أحيو اماخلقتم ومالاظلله فان كان غير بمتهن فهومكر وموان كان ممتهْنافتركه أولى انتهى ص ﴿ وتعمد مصعف فيه ليصلي له ﴾ ش وأما القراءة في المصحف في المسعدفية في الكلام على ذلك في فصل النفل ص ﴿ وعبث بلحية أوغ يرها ﴾ ش من مكروهات الملاة التروح بكمه أوغيره قاله في اللباب (فرع) قال في العتبية في رسم طلق بن حبيب وسئل عن الرجل يكون في المالاة فعول خاتمه في أصابعه أصبع أصبع للركوع في سهو مقال لابأس بذاك وليس عليه فسمهو واغا ذلك عنز لة الذي يحسب باصابعه لركوعه ابن رشدهذا نع ماتقدم إدفى أول رسم شك في الذي يعمى الآي بيديه في صلاته فاجاز ذلكوان كان الشغل اليس مكر وهافى الصلاة لانه اغاقصد به اصلاح صلاته وقوله انه ليس عليه فيهسهو بريد أنه لاسجو دعل فيه معيم لانه لم يفعل ذلك ساهما وانمافعله عامد الاصلاح صلاته ولو فعله ساهيا مثل من نسى انه في صلاة تعز ج ايجاب السجو دعلم بذلك على قولين انتهى (فائدة) ومن العتبية أيضافي رسم ومن كتاب أوله تأخير صلاة العشاءمن سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة وسئل مالك عن الرجل بعجم لخافه في عينه وهو في الملاة أو يجعل فيه الخيط لحاجة بريدها قال لاأرى بذلك بأساا بن رشدوجه اجازة هذا وتحفيفه لامح وذلك ان التختم في اليسار ليس بواجب وانما كان هو المختارلان الأشياء انماتتناول بالمين فهو بأخذا لخاتم بهينه فجعله في يساره فاذا جعله بمنه لسندكر بذلك الحاجة فلاحر جعلمه في ذلكو أماجه لدفيه الخيط فليس فيه أكثرمن الساجة عندمن سعسره وبراه ولا بعرف مقصده لذلك ومغسزاه والله تعالى التوفيق

﴿ تُمَ الْجُزِءَ الأُولُ وِيلِيهِ الْجُزِءَ الثَّالَى وأُولُهُ فصل بعب بفرض فيام الح ﴾

(وتعمد مصعف فيه ليصلي له) من المدونة قال مالك اذا جعل المصف في القبلة لسليله فلاخر فسهوان كان ذلك موضعه فلامأس مه وأكره المسلاة الي حجر منفر دفي الطريق تشديها بالانمال وأما أحجار كثيرة فحائز (وعبث للحمقاوغيرها) صاحني من مكر وهات الصلاة العبث أصابعه أو معاقه أو بلحته وسعم ابن القاسم لابأس أن معول ماعه في أصابعه الركوع في سهوه النارشد هذاند وماله في الذي معمى الآى بده في سلاته فانه أحاز ذلك وان كان الشيغل المسير في الصلاقمكر وهالانه اغاضا بذاك اصلاح مسلاته ( كېناءسىجدغىرمىد وفي كر والصلاة به قولان

و رون ن کان سيحف 

DATE DUE		
43		

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES 00511234

